

فهرسة الجزء الثالث من حاشية رد المحتار على الدر المختار والعلامة
السيد محمد أمين المعروف بابن عابدين

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
	ام الولد	٢	كتاب العتق
٥٧	مطلب في قضاء القاضي بخلاف مذهبه	٦	مطلب الفسقة لا يعتسبون الاعراب
٦٠	مطلب خصومة الذي اشد من خصومة المسلم	٨	مطلب في كتابات الاعتاق
٦٧	كتاب الايمان	١٤	مطلب في ملك ذي الرحم المحرم
٦٨	مطلب حلف لا يحلف حنث	١٧	مطلب في حكم المتولين شاة وغيرها
	بالتعليق الا في مسائل	١٨	مطلب أهل الحرب كلهم ارقاء
٦٩	مطلب في عين الكافر	٢٠	مطلب الشرف لا يثبت من جهة الام الشريفة
٧٠	مطلب في حكم الخلف بغيره تعالى	٢٠	مطلب يتصورها شهي رقيق والداه هاشميان
٧٢	مطلب في معنى الاثم	٢١	باب عتق البعض
٧٤	مطلب في الفرق بين السهو والنسيان	٢٧	مطلب في الفرق بين ان لم يدخل وبين ان لم يكن دخل
٧٨	مطلب في القرآن	٣٠	مطلب ام الولد لا قيمة لها خلافا لهما
٨٠	مطلب تعدد الكفارة لتعدد اليمين	٣٦	باب الخلف بالعتق
٨٨	مطلب حروف القسم	٣٦	مطلب تحققي مهم في يومئذ
٨٩	مطلب فيما لو اسقط اللام والنون من جواب القسم	٣٩	باب العتق على جعل
٩٢	مطلب كفارة اليمين	٤٦	باب التدبير
٩٥	مطلب استعمال اللفظ ينبغي بحسب يجب	٤٧	مطلب في الوصية للعبد
٩٥	مطلب في تحريم الحلال	٤٩	مطلب في شرط واقف الكتب الرهن بها
٩٧	مطلب حلف لا يأكل معينا فأكمل بعضه	٥٢	مطلب السكال بن الهمام من أهل الترجيع
٩٨	مطلب لا أذوق طعاما ولا شرابا حنث بأحد هما بخلاف لا أذوق طعاما وشرابا	٥٤	باب الاستيلاء
٩٩	مطلب الجمع المضاف كالمصنع	٥٧	مطلب في القضاء بجواز بيع

صحيحة	صحيحة
بجلاف الماعز بال	مطلب كل دخل عليه حرام
مطلب كل دخل عليه حرام	مطلب تعارفوا الحرام يلزمي
مطلب تعارفوا الحرام يلزمي	والطلاق يلزمي
مطلب في أحكام النذر	مطلب النذر غير المعلق لا يختص
مطلب النذر غير المعلق لا يختص	بزمان ومكان ودرهم وفقير
بزمان ومكان ودرهم وفقير	باب اليمين في الدخول والخروج
باب اليمين في الدخول والخروج	والسكنى والائتمان والركوب وغير
والسكنى والائتمان والركوب وغير	ذلك
ذلك	مطلب الايمان مبنية على العرف
مطلب الايمان مبنية على العرف	مبينة على التحقيق قولهم الايمان
مبينة على التحقيق قولهم الايمان	مبنية على الاتفاق لا على الاعراض
مبنية على الاتفاق لا على الاعراض	مطلب حلف لا يسكن الدار
مطلب حلف لا يسكن الدار	مطلب ان لم اخرج فكذا فقيده
مطلب ان لم اخرج فكذا فقيده	أو منع حنت
أو منع حنت	مطلب حلف لا يسكن فلانا
مطلب حلف لا يسكن فلانا	مطلب حلف لا يخرج الى مكة
مطلب حلف لا يخرج الى مكة	وتحورها
مطلب حلف لا يخرج الى مكة	مطلب حلف لا يشبه ان اسهطاع
مطلب حلف لا يشبه ان اسهطاع	مطلب لا يخرج الى ابان
مطلب لا يخرج الى ابان	مطلب لا يدخل دار فلان يراد به
مطلب لا يدخل دار فلان يراد به	نسبة اليه كفي
نسبة اليه كفي	مطلب لا يصنع قدمه في دار فلان
مطلب لا يصنع قدمه في دار فلان	مطلب في عين الفور
مطلب في عين الفور	مطلب ان ضربتني ولم تضربك
مطلب ان ضربتني ولم تضربك	مطلب لا يركب دابة فلان
مطلب لا يركب دابة فلان	باب اليمين في الاكل والشرب
باب اليمين في الاكل والشرب	واللبس والكلام
واللبس والكلام	مطلب في الفرق بين الاكل والشرب
مطلب في الفرق بين الاكل والشرب	



صحيحة	صحيحة
الشهر	انعتاد اليمين وبقيتها
مطلب في المسائل التي توقف فيها	١٥٤ مطلب حلف لا يشرب ماء هذا
الامام	السكر ولا ماء فيه أو كان فيه ماء
مطلب الجمع لا يستعمل لواحد الا	فصب
في مسائل	١٥٦ مطلب في قولهم الديون تقضى
مطلب تحقيق مهتم في الفرق بين	بأنها لها
لا اكلم عبيد فلان أو زوجته أو	١٥٦ مطلب حلف ايصعدت السماء أو
النساء أو نساء	ليقبلن الحجر ذهبا
باب اليمين في الطلاق والعناق	١٥٦ مطلب يجوز تحويل الصفات
مطلب أقول عبيد اشترى به حر	وتحويل الاجزاء
مطلب ان ولدت فأت كذا حدثت	١٥٧ مطلب حلف لا يكلمه
بالميت بخلاف فهو حر	١٥٩ مطلب حلف لا يكلمه ثم رافه ومن
مطلب كل عبيد يشترى بكذا حر	حين حلفه
مطلب النية اذا قارنت عمل العتق	١٦٠ مطلب مهم لا يكلمه اليوم ولا غدا
صح التكفير	ولا بعد عتقه هي أيمان ثلاثة
مطلب ان تسربت أمة فهي حرة	١٦١ مطلب أنت طالق يوم أكلم فلانا
مطلب كل مولود لي حر	فهو على الجديدين
مطلب لأكلم هذا الرجل أو هذا	١٦١ مطلب ان كلمته الآن بقدم زيد
وهذا	أو حتى
مطلب في استعمال حتى للفتاة	١٦٢ مطلب لا أفعل كذا مادام كذا
والسبية والعطف	١٦٢ مطلب لا أقارنك حتى تعطيني حتى
مطلب ان لم اخبر فلانا حتى يضربك	اليوم
مطلب ان لم أضربك حتى يدخل	١٦٣ مطلب حلف لا يفسر قني ففر منه
الليل	يجئت
مطلب ان لم آت حتى أتعدى	١٦٣ مطلب حلف لا يكلم عبيد فلان
مطلب لا يلحق الشرط بهد	أو عرسه ثم زالت الاضافة يبيع
السكرت سواء كان له أو عليه	أو طلاق
باب اليمين في البيع والشراء	١٦٥ مطلب لا اكلم الدين أو حينا
والصوم والصلاة وغيرها	١٦٥ مطلب لا اكلم غرة الشهر أو رأس

صحيفة	صحيفة
أولا ينأى على هذا القرار أو هذا السير	١٨١ مطلب حلف لا يتزوج عبده (صوابه لا يتزوج)
باب العين في الضرب والقتل وغير ذلك	١٨٣ مطلب في العتق والتى لا بد من إضافتها الى الموكل
٢٠١ مطلب ترد الحياة الى الميت بقدر ما يحسن بالالم	١٨٦ مطلب قال ان بعته أو ابنته فهو حر فقهه بالحياة ان نفسه عتق
٢٠١ مطلب في سماع الميت الكلام	١٨٩ مطلب اذا دخلت اداة الشرط على كان تبقى على معنى المضى
٢٠٣ مطلب الشهر وما فوقه بهيئ	١٨٩ مطلب قالت له تزوجت على فقال كل امرأه الى طالق طاعت الحلف
٢٠٤ مطلب لمقضى دينه فقهه بمرجعة أورث يوقا أو ستوقه	١٩٠ مطلب النكرة تدخل تحت النكرة والعرفه لا تدخل
٢٠٥ مطلب المسائل الخمس التي جعلها الز يوف فيها كالجناد	١٩٢ مطلب قال على المشى الى بيت الله تعالى أو الكعبة
٢٠٥ مطلب لا يقضى فذلك اليوم	١٩٣ مطلب ان لم أجد العام فانت حر فشهدا بغيره بالكوفة لم يعتق
٢٠٦ مطلب لا يقبض دينه درهمادون درهم	١٩٣ مطلب شهادة النفي لا تقبل الا في الشروط
٢٠٧ مطلب حلف لا يأخذ ماله على فلان الاجلة	١٩٣ مطلب حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة
٢٠٧ مطلب ان اتفقت هذا المال الا على أهله فكذلك فانفق بعضه لا يحنث	١٩٥ مطلب حلف لا يصلي حنث بركعة
٢٠٧ مطلب حلف لا يشكوه الا من حاكم السياسة ولم يشكوه أصلا لم يحنث	١٩٦ مطلب حلف لا يؤتم احدا
٢٠٨ مطلب حلف لا يفعل كذا تركه على الابد	١٩٧ مطلب حلف لا يهيج
٢٠٨ مطلب حلف لا يفعله بمرارة	١٩٧ مطلب ان لبست من مغزولك فهو هدى
٢٠٨ مطلب حلقه وال ليطأه بكل داعر	١٩٧ مطلب في معنى الهدى
٢١٠ مطلب حلف لم ين له فذهب له فلم يقبل بترجلا في البيع ونحوه	١٩٨ مطلب في الفرق بين تعيين المسكان في الهدى دون النذر
	١٩٩ مطلب حلف لا يلبس حلما
	١٩٩ مطلب حلف لا يجلس على الارض

مطلب	مطلب
٢٣٧ مطلب اذا استعمل المحرم على وجهه	٢١٠ مطلب حلف لا يشتم ربحانا
الظن لا يكفر كما لو ظن علم الغيب	٢١١ مطلب حلف لا يترجى فزوجه
٢٣٨ مطلب في وطء الدابة	فصول
٢٣٩ مطلب فيمن وطئ من زفت اليه	٢١١ مطلب قال كل امرأة تدخل
٢٤٠ مطلب في وطء الدبر	في نكاحي فكذا
٢٤٠ مطلب في حكم اللواطة	٢١٢ مطلب حلف لا مال له
٢٤٠ مطلب لا تكون اللواطة في الجنة	٢١٣ مطلب الذين تقضى بامثالها
٢٤٤ باب الشهادة على الزنا والرجوع	٢١٣ مطلب قال لعنهم الله لعنهم
عنها	كذافهم وحالف
٢٤٩ مطلب المواضع التي يحل فيها	٢١٤ مطلب قال والله لا اتقم فقام
النظر الى عورة الاجنبى	لا يثبت
باب حدة الشرب	٢١٣ مطلب قال لعنهم الله كذا فقتلهم
٢٥١ مطلب في نجاسة العرق ووجوب	٢١٣ مطلب حلف لا يدخل فلان داره
الحديث بربه	٢١٤ مطلب في الفرق بين لا يدعه يدخل
٢٥٥ مطلب في البج والافيون	وبين لا يدخل
والخشيشة	٢١٥ كتاب الحدود
باب حدة القذف	٢١٦ مطلب التوبة تسقط الحد قبل
٢٦٧ مطلب هل للقاضي الفسوق	ثبوته
التهذيب	٢١٧ مطلب أحكام الزنا
٢٧١ مطلب لا تسمع البيعة مع الاقرار	٢١٧ مطلب الزنا شرعا لا يقتص
الا في سبع	بما يوجب الحد بل أعثم
باب التهذيب	٢٢٦ مطلب في التكلام على السياسة
٢٧٥ مطلب في التهذيب بأخذ المال	٢٢٩ مطلب شرائط الاحسان
٢٧٦ مطلب يكون التهذيب بالقتل	٢٣١ باب الوطاء الذي يوجب الحد
٢٨٠ مطلب التهذيب برفق يكون بدون	والذي لا يوجب
معصية	٢٣٢ مطلب في بيان شبهة المحل
٢٨١ مطلب في الجرح المجرد	٢٣٤ مطلب في بيان شبهة القتل
٢٨٨ مطلب فيما لو شتم رجلا بالفاظ	٢٣٥ مطلب الحكم المذکور في بابه
متعددة	أولى من المذکور في غير بابه
٢٨٩ مطلب في تهذيب المتهمم	٢٣٦ مطلب في بيان شبهة العقد

صفحة	صفحة
٢٩٣	مطلب فيما اذا ارتحل الى غير مذهب
٢٩٤	مطلب العاصي لامذهبه
٢٩٦	كتاب السرقة
٣٠١	مطلب ترجمة عصام بن يوسف
٣٠١	مطلب في جواز شرب السارق حتى يقتل
٣٠٢	مطلب في ضمان الساعي
٣٠٩	مطلب في أخذ الدائن من مال مدبونه من خلاف جنسه
٣٠٩	مطلب بعدنر بالعمل بمذهب الغير عند الضرورة
٣١٨	باب كيفية القطع وإثباته
٣٢٧	باب قطع الطريق
٣٣٤	كتاب الجهاد
٣٣٥	مطلب في فضل الجهاد
٣٣٥	مطلب المواظبة على فرائض الصلاة في أوقاتهم أفضل من الجهاد
٣٣٥	مطلب في تكفير الشهادة مظالم العباد
٣٣٥	مطلب فمن يريد الجهاد مع الغنية
٣٣٦	مطلب في الإرباط وفضله
٣٣٧	مطلب في بيان من يجزى عليهم الاجر بعد الموت
٣٣٧	مطلب المرباط لا يسأل في القبر كالشهيد
٣٣٨	مطلب في السرقة بين فرض العين وفرض الكفاية
٣٤٠	مطلب طاعة الوالدین فرض عين
٣٤٢	مطلب اذا علم انه يقتل يجوز له أن
٣٤٣	مطلب في أن الكفار يخاطبون
٣٤٥	مطلب لفظ ينبغي يستعمل في المندوب وغيره عند المقتضين
٣٤٦	مطلب في بيان نسخ المذلة
٣٤٩	بحث الامان
٣٥١	مطلب لوفال على أولادى فنى دخول أولاد البنات روايتان
٣٥١	مطلب لوفال على أولاد أولادى يدخل أولاد البنات
٣٥١	مطلب في دخول أولاد البنات في الذرية روايتان
٣٥٢	باب المقتم وقسمته
٣٥٣	مطلب بيان معنى الغنمة والفقير
٣٥٥	مطلب في قسمة الغنمة
٣٥٧	مطلب في أن معلوم المستحق من الوقف هل يورث
٣٦٠	فصل في كيفية القسمة
٣٦١	مطلب مخالفة الامير حرام
٣٦٣	مطلب في الاستعانة بشرك
٣٦٤	مطلب في قسمة الخمس
٣٦٦	مطلب في أن رسالته صلى الله عليه وسلم باقية بعد موته
٣٦٧	مطلب في التنفيل
٣٦٧	مطلب الاقتباس من القرآن جائز عندنا
٣٦٧	مطلب في قوالهم اسم القاعل حقيقة في الحال
٣٦٨	مطلب كلمة لا بأس قد تستعمل

صفحة	في المندوب	صفحة
٣٩٠	مطلب مهم في التفتيش العام	٣٧٠
دارس وبالعكس	بالكل أو بقدرته	
٣٩١	مطلب في حكم الفدية المأخوذة بلا	٣٧٣
باب العشر والخراج والجزية	قسمة في زمانها	
٣٩٣	مطلب في وطء السراري في زمانها	٣٧٤
مطلب في أن أرض العساق	مطلب فيمن له حق في بيت المال	٣٧٤
والشأم ومصر عنوة خراجية مملوكة	ونظر بشئ من بيت المال	
لاهلها	باب استيلاء الكفار	٣٧٥
٣٩٥	مطلب فيما لو باع الحربي ولده	٣٧٦
مطلب في جواز بيع الاراضي	مطلب يلحق بدار الحروب المفازة	٣٧٦
المصرية والشامية	والبحر الملح	
٣٩٥	مطلب في أن الاصل في الاشياء	٣٧٧
مطلب أراضي المملوكة والحوز	الاياسة	
لا عشرية ولا خراجية	٣٧٩	مطلب في قولهم: إن أهل الحرب
٣٩٥	ارفاه	
مطلب لاشئ على زراعي الاراضي	٣٨٠	مطلب اذا شري المستأمن عبدا
السلطانية من عشر أو خراج سوى	ذميا يجبر على بيعه	
الاجرة	باب المستأمن	٣٨١
٣٩٥	٣٨٤	فصل في استئمان الكافر
مطلب لاشئ على الفلاح لو عطلها	٣٨٥	مطلب في أحكام المستأمن قبل أن
ولو تركها لا يجبر على ما	يصير ذميا	
٣٩٦	٣٨٥	مطلب ما يؤخذ من النصاري زوار
مطلب القول لذي البدان الارض	بيت المقدس لا يجوز	
ملكه وان كانت خراجية	٣٨٥	مطلب مهم فيما يتعلق بالتجار من
٣٩٦	دفع ما يسهى سوكة وتضمن الحربي	
مطلب ليس للامام أن يخرج شيئا	ما هلك في المركب	
من يد أحد الايجق ثابت معروف	٣٨٩	مطلب مهم الصبي يتبع أحد أبويه
٣٩٧	في الاسلام وان كان به عقل مالم	
مطلب فيما وقع من الملك	يبيع وخلافه خطأ	
الظاهر يبرس من ارادته انتزاع		
العقارات من ملاكها لبيت المال		
٣٩٨		
مطلب في بيع السلطان وشراؤه		
أراضي بيت المال		
٣٩٩		
مطلب في وقف الاراضي التي لبيت		
المال ومراعاة شروط الواقف		
٣٩٩		
مطلب أوقاف المملوك والا حراء		
لا يراعى شرطها		
٤٠٠		
مطلب على ما وقع للسلطان برقوق		
من ارادته نقض أوقاف بيت المال		

صحيحة	صحيحة
صلحية أو عنوة فان وجد أثر والا	٤٠١ مطلب في خراج المقامة
تركت بأيديهم	٤٠٥ مطلب لا يحول خراج الموظف
٤١٩ مطلب اذا هدمت الكنيسة ولو	الى خراج المقامة وبالعكس
بغير وجه لا تجوز اعادة	٤٠٥ مطلب لا يلزم جميع خراج المقامة
٤٢٠ مطلب ليس المراد من اعادة	اذ لم ينطق بكثرة المظالم
المنهدم أنه جائز تأمرهم به بل المراد	٤٠٧ مطلب فيما لو عجز المالك عن زراعة
تركهم وما يدينون	الارض الخراجية
٤٢٠ مطلب لم يكن من الصحابة صلح مع	٤٠٨ مطلب لو رحل الفلاح من قرية
اليهود	لا يجبر على العود
٤٢٠ مطلب مهم حادثة الفتوى في أخذ	٤٠٩ مطلب في أحكام الاقطاع من بيت
النصارى كنيسة مهجورة لليهود	المال
٤٢٥ مطلب فيما افتى به بعض المتأخرين	٤١٠ مطلب في اجارة الجندى
في زماننا	ما أقطعه له الامام
٤٢٦ مطلب في كيفية اعادة المنهدم	٤١٠ مطلب في بطلان التعليق بوث
من الكنائس	المعلق
٤٢٢ مطلب في قيام اهل الذمة في	٤١٠ مطلب في صحة تعليق التقرير في
الملبس	الوظائف
٤٢٥ مطلب في سكنى أهل الذمة مع	٤١١ (فصل في الجزية)
المسلمين في المصير	٤١٥ مطلب الزنديق اذا اخذ قبل
٤٢٧ مطلب في منههم عن التعلى في	التوبة يقتل ولا تؤخذ منه الجزية
البناء على المسلمين	٤١٨ مطلب في أحكام الكنائس
٤٢٨ مطلب فيما ينقض به عهد الذي	والبيع
وما لا ينقض	٤١٨ مطلب لا يجوز احداث كنيسة
٤٢٩ مطلب في حكم سب النبي	في القرى ومن أفتى بالجواز فهو
صلى الله عليه وسلم	مخطئ ويحجر علمه
٤٣٣ مطلب في مصارف بيت المال	٤١٨ مطلب تهدم الكنائس من جزيرة
٤٣٤ مطلب من له استحقاق في بيت	العرب ولا يكتون من سكناها
المال يعطى ولده بعده	٤١٩ مطلب في بيان أن الامصار ثلاثة
٤٣٤ مطلب من له وظيفة توجه لولده	وبيان احداث الكنائس فيها
من بعده	٤١٩ مطلب لاختلافنا معهم في أنها

مطلب	مطلب
٤٣٤ مطلب تحقيق مذهبهم في توجيهه	٤٥٨ مطلب في السكاهن والعزاف
الوظائف للذين	٤٥٨ مطلب في دعوى علم الغيب
٤٣٦ مطلب فيما اذا مات المؤذن أو	٤٥٩ مطلب في أهل الأهواء اذا ظهرت
الامام قبل أخذ وظيفتهما	بدعتهم
٤٣٧ (باب المرتدة)	٤٦٠ مطلب حكم الدروز واليائمنسة
٤٣٩ مطلب في منكر الاجماع	والنصيرية والاسماعيلية
٤٤٠ مطلب ما يشك في انه ردة لا يحكم	٤٦٠ مطلب بجله من لا تقبل توبته
بها	٤٦١ مطلب بجله من لا يقتل اذا ارتد
٤٤٢ مطلب في أن الكفار خمسة	٤٦٧ مطلب المعصية تبقى بعد الردة
أصناف وما يشترط في اسلامهم	٤٦٨ مطلب لوتاب المرتدة هل تعود
٤٤٤ مجت في اشتراط التبري مع	حسناته
الايان بالشهادتين	٤٧٣ مطلب في ردة الصبي واسلامه
٤٤٥ مطلب الاسلام يكون بالغسل	٤٧٤ مطلب هل يجب على الصبي
كالصلاة بجماعة	الايان
٤٤٦ مطلب في حكم من شتم دين مسلم	٤٧٤ مطلب في معنى درويش
٤٤٧ مطلب توبة الأبا س مقبولة دون	درویشان
ايمان الأبا س	٤٧٥ مطلب في مستعمل الرقص
٤٤٧ مطلب أجبروا على كفر فرعون	٤٧٦ مطلب في كرامات الأولياء
٤٤٧ مطلب في استثناء قوم يونس	٤٧٦ باب البغاة
٤٤٧ مطلب في احياء أبوي النبي صلى	٤٧٨ مطلب في اتباع عبد الوهاب
عليه وسلم بعد موتها	الطوارج في زماننا
٤٤٨ مطلب منهم في حكم ساب الانبياء	٤٧٨ مطلب في عدم تكفير الطوارج
٤٥٢ مطلب مهم في حكم ساب	وأهل البدع
الشيخين	٤٧٨ مطلب لا عبرة بغير الفقهاء يعني
٤٥٤ مطلب في حال الشيخ الاكبر	المجتهدين
سيدى شحي الدين بن عربى ففهمنا	٤٧٩ مطلب الامام يصير اماما بالبيعة
الله تعالى به	أو بالاستخلاف من قبله
٤٥٦ مطلب في الساجر والزندق	٤٧٩ مطلب فيما يستحق به الظلمة
٤٥٧ مطلب في الفرق بين الزندق	العزل
والنافق والدهرى والمحد	٤٨٣ مطلب في كراهة بيع مائة قوم

صحيحة	صحيحة
صحيح بخلاف اشتراط الخسران	المعصية بعينه
٥٢١ مطلب في شركة المقايضة	٤٨٤ (كتاب القبط)
٥٢٢ مطلب فيما يقع كثيرا في الفلاحين	٤٨٦ مطلب في قولهم الغرم بالغرم
مما صوره شركة مقايضة	٤٩٠ كتاب القطة
٥٢٦ مطلب لا تصح الشركة بمال غائب	٤٩٨ مطلب فيمن عليه ديون ومظالم
٥٢٦ مطلب في شركة العنان	جهل أربابها
٥٢٧ مطلب في توقيت الشركة روايتان	٤٩٩ مطلب فيمن مات في سفره فباع
٥٢٧ مطلب في تحقيق حكم التفاضل	رفيقه متاعه
في الربح	٤٩٩ مطلب فيمن وجد خطبا في نهر أو
٥٢٩ مطلب في دعوى الشريك أنه	وجد جوزا أو كثرى
أدى الفن من ماله	٥٠٠ مطلب ألقى شيئا وقال من أخذه
٥٢٩ مطلب ادعى الشراء لنفسه	فهو له
٥٣٠ مطلب فيما يطل الشريك	٥٠٠ مطلب له الاخذ من ثأر السكر في
٥٣١ مطلب اشتركا على أن ما اشتريا	العرس
من تجارة فهو بينهما	٥٠٠ مطلب وجد دراهم في الجدار أو
٥٣٢ مطلب يملك الاستدانة بأذن	استيقظ وفي يده صرة
شريكه	٥٠٠ مطلب أخذ صوف مائة أو جلد لها
٥٣٤ مطلب اقترع قدار الربح ثم ادعى	٥٠٠ مطلب سرق مكهبه ووجد مثله أو
الخطأ	دونه
٥٣٤ مطلب في قبول قوله دفعت المال	٥٠١ (كتاب الأبق)
بعض موت الشريك أو الموكل	٥٠٧ (كتاب المفقود)
٥٣٦ مطلب فيما لو ادعى على شريكه	٥٠٨ مطلب قضاء القاضى ثلاثة أقسام
خيانة مهمة	٥١٠ مطلب في الاقتداء بذهب مالك في
٥٣٦ مطلب في شركة التميل	زوجة المفقود
٥٣٨ مطلب شركة الوجوه	٥١٣ (كتاب الشركة)
٥٣٩ فصل في الشركة الفاسدة	٥١٤ مطلب الحق أن الدين يملك
٥٤٠ مطلب اجتمعوا في دار واحدة	٥١٥ مطلب مهم في بيع الحصة الشائعة
واكتسبوا ولا يعلم التفاوت فهو بينهم	من البناء أو الغراس
بالسوية	٥٢٠ مطلب شركة العقد
٥٤١ مطلب يربح القياس	٥٢٠ مطلب اشتراط الربح متقارنا

صفحة	صفحة
٥٤٥	مطلب اذا قال الشريك
استقرضت النفاقا القول له ان المال بيده	
٥٤٦	مطلب دفع النفا على أن نصفه
قرض ونصفه مضاربة أو شركة	
٥٤٧	مطلب مهم فيما اذا امتنع الشريك
من العمارة والاتفاق في المشترك	
٥٤٩	مطلب في الخائض اذا خرب وطاب
أخذ الشريكين قسمته أو تهممه	
٥٥١	(كتاب الوقف)
٥٥٢	مطلب لو وقف على الأغنياء
وحدهم لم يميز	
٥٥٥	مطلب قد ثبت الوقف بالضرورة
٥٥٧	مطلب في وقف المرتد والكافر
٥٥٨	مطلب شرائط الواقف معتبرة اذا
لم يتخالف الشرع	
٥٦٠	مطلب في وقف المريض
٥٦٢	مطلب شروط الوقف على قولها
٥٦٤	مطلب في الكلام على اشتراط
التأييد	
٥٦٤	مطلب مهم فرق أبو يوسف بين قوله
موقوفة وقوله موقوفة على فلان	
٥٦٤	مطلب التأييد معنى شرط اتفاقا
٥٦٧	مطلب في شرط واقف الكتب
أن لاتعار الأبرهن	
٥٦٨	مطلب سكن دارا ثم ظهر أنهم واقف
يلزمه اجرة ما سكن	
٥٦٨	مطلب في التمايؤ في أرض الوقف
بين المستحقين	
٥٦٨	مطلب فيما اذا ضاقت الدار على
المستحقين	
٥٦٩	مطلب في فسخه الواقف مع شريكه
٥٦٩	مطلب قاسم وجمع حصصه الواقف في
أرض واحدة جاز	
٥٦٩	مطلب لو كان في التسمية فضل
دراهم من الواقف صح لأمير	
الشريك	
٥٧٠	مطلب اذا وقف كل نصف على حدة
صارا وقين	
٥٧١	مطلب في احكام المسجد
٥٧٣	مطلب فيما لو خرب المسجد أو غيره
٥٧٤	مطلب في نقل أنقاض المسجد
ونحوه	
٥٧٦	مطلب في وقف المنقول تبعاً للعقار
٥٧٦	مطلب لا يشترط التحديد في وقف
العقار	
٥٧٧	مطلب في وقف المشاع المقضى به
٥٧٧	مطلب مهم اذا حكم الحنفى بما ذهب
اليه أبو يوسف أو محمد لم يكن حاكماً	
بخلاف مذهبه	
٥٧٧	مطلب مهم اشكال في وقف المنقول
على النفس	
٥٧٨	مطلب فيما اذا كان في المسئلة
قولان صحيحان	
٥٧٨	مطلب في وقف المنقول قصداً
٥٧٨	مطلب في وقف الدراهم والدنانير
٥٧٩	مطلب في التعامل والعرف
٥٨٠	مطلب متى ذكر الوقف مصر فالأبد
أن يكون فيهم تنصيب على الحاجة	
٥٨١	مطلب في حكم الوقف على طاعة
العالم	

صفحة	صفحة
٥٨١	مطلب في نقل كتب الوقف من محلها
٥٨١	مطلب يبدأ من غلة الوقف بعمارة
٥٨٢	مطلب دفع المرسوم مقدم على الدفع للمستحقين
٥٨٢	مطلب كون التعمير من الغلة ان لم يكن انظارا بصنع أحد
٥٨٢	مطلب عمارة الوقف على الصفة التي وقفه
٥٨٢	مطلب يبدأ بعد العمارة بما هو أقرب اليها
٥٨٣	مطلب في قطع الجهات لاجل العمارة
٥٨٧	مطلب فيمن لم يدرس لعدم وجود الطلبة
٥٨٧	مطلب في استحقاق القاضى والمدرس الوظيفة في يوم البطالة
٥٨٨	مطلب عمارة من له السكنى ملك له
٥٨٨	مطلب من له السكنى لا يملك الاستغلال واختلاف في عكسه
٥٨٨	مطلب فيما لو اجر من له السكنى
٥٨٩	مطلب لا يملك القاضى التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله
٥٨٩	مطلب من له الاستغلال لا يملك السكنى وبالعكس
٥٩٠	مطلب وقف الدار عند الاطلاق يحتمل على الاستغلال لاعلى السكنى
٥٩١	مطلب في الوقف اذا خرب ولم يمكن عمارته
٥٩٢	مطلب في جعل شئ من المسجد
٥٩٤	مطلب في اشتراط الواقف الولاية لنفسه
٥٩٤	مطلب في ترجمة هلال الراى البصرى
٥٩٤	مطلب بأتم بولاية الخياش
٥٩٥	مطلب فيما يعزل به الناظر
٥٩٥	مطلب في شروط التولى
٥٩٥	مطلب مهم في تولية الصبي
٥٩٦	مطلب فيما شاع في زماننا من تفويض نظر الاوقاف للصغير
٥٩٦	مطلب في عزل الناظر
٥٩٧	مطلب لا يصح عزل صاحب وظيفة بلا حجة أو عدم أهلية
٥٩٧	مطلب في النزول عن الوظائف
٥٩٧	مطلب لا يتبعد القراغ من تقرير القاضى في الوظيفة
٥٩٨	مطلب لو قرر القاضى رجلا ثم قرر السلطان آخر فالمرتب الاول
٥٩٨	مطلب الناظر المشروط له التقرير مقدم على القاضى
٥٩٨	مطلب للمقروغ له الرجوع بمال القراغ
٥٩٨	مطلب في اشتراط الغلة لنفسه
٥٩٨	مطلب في الوقف على نفس الواقف
٥٩٨	مطلب في استبدال الوقف وشروطه
٦٠٠	مطلب في اشتراط الادخال والاخراج

صفحة	صفحة
٦٠٠	مطلب في شروط الاستبدال
٦٠١	مطلب يجوز مخالفة شرط الواقف في مسائل
٦٠٢	مطلب لا يستبدل العاهر الا في اربع
٦٠٣	مطلب في وقف البناء بدون ارض
٦٠٣	مطلب منظار ابن الشيخة مع شيخه العلامة فاهم في وقف البناء
٦٠٥	مطلب في وقف الكردار والكلك
٦٠٥	مطلب في زيادة اجرة الارض المحسنة
٦٠٦	مطلب في استبقاء العمارة بعد فراغ مدة الاجارة بأجر المثل
٦٠٧	مطلب مهم في وقف الاقطاعات
٦٠٧	مطلب في اوقاف المملوك والامراء
٦٠٨	مطلب في اطلاق القاضى بيع الوقف للواقف اولوارثه
٦٠٩	مطلب بيع الوقف باطل لافاسد
٦١٠	مطلب في الوقف اذا انقطع ثبوته
٦١٠	الوقف في مرض الموت
٦١١	مطلب في وقف الراهن والمريض المدين
٦١٣	مطلب في وقف المرتبة
٦١٣	(فصل) يراعى شرط الواقف في اجارته
٦١٥	مطلب ارض المتيقن وارض بيت المال في حكم ارض الوقف
٦١٥	مطلب في الاجارة الطويلة بعهود
٦١٥	مطلب في لزوم الاجارة المضافة
٦١٥	مطلب لا يصح ايجار الوقف بأقل من اجرة المثل الاعن ضرورة
٦١٦	مطلب في استئجار الدار المرصدة بدون اجرة المثل
٦١٦	مطلب ليس للنظار الاقالة
٦١٦	مطلب فيما لو زاد أجر المثل بعد العقد زيادة فاحشة
٦١٧	مطلب مهم في معنى قولهم المستأجر الاقل أولى
٦١٨	مطلب الموقوف عليه لا يملك الاجارة
٦١٨	مطلب في دعوى الموقوف عليه
٦١٨	مطلب اذا كان الوقف على معين قيل يجوز أن يكون هو المتولى
٦١٩	مطلب في ايجار الموقوف عليه اذا كان معينا
٦٢٠	مطلب اذا أجرة المتولى بخين فاحش كان خيانة
٦٢١	مطلب سكن المشتري دار الوقف
٦٢١	مطلب المواضع التي تقبل فيها الشهادة حسبة بلا دعوى
٦٢٣	مطلب في دعوى الوقف بلا بيان الواقف ولا بيان أنه وقف وهو يملكه
٦٢٤	مطلب في الشهادة على الوقف بالتسامع
٦٢٥	مطلب في حكم الوقف القديم الجوهولة شرائطه ومصارفه
٦٢٥	مطلب أحضر مكافيه خطوط

صحيحة	صحيحة
٦٣٣ مطلب ولاية نصب القسيم الى الواقف ثم لوصيه ثم للقاضي	العدول والتضادة لا يقتضي به
٦٣٣ مطلب الافضل في زمانا نصب المتولي بالا اعلام القاضي وكذا وصي القسيم	٦٢٦ مطلب لا يستدعي الخط الا في مسائل
٦٣٤ مطلب الوصي يصبره متوليا بالانص	٦٢٦ مطلب في البراءات الماطانية والدفاتر الخافائية
٦٣٤ مطلب نصب متهوليا ثم آخر اشتركا	٦٢٧ مطلب فيمن يتعصب خصما عن غيره
٦٣٤ مطلب التولية خارجة عن حكم سائر الشرائط لان له فيها التغيير بالشرط بخلاف باقي الشرائط	٦٢٨ مطلب في ان تصاب بعض الورثة بخصم عن الكل
٦٣٤ مطلب طالب التولية لا يولي	٦٢٨ مطلب بعض المستحقين يتعصب بخصم عن الكل
٦٣٥ مطلب ولاية القاضي متأخرة عن المشروط له ووصيه	٦٢٩ مطلب اشترى بمال الوقف دارا للوقف يجوز بيعها
٦٣٥ مطلب المراد قاضي القضاة في كل موضع ذكروا القاضي في امور الاوقاف	٦٢٩ مطلب في الامام والمؤذن اذا مات في أثناء السنة
٦٣٥ مطلب نائب القاضي لا يملك ابطال الوقف	٦٢٩ مطلب اذا مات المدرس ونحوه يعطى بقدر ما يباشر بخلاف الوقف على الذرية
٦٣٦ مطلب لا يجعل الناظر من الاجانب عن الواقف	٦٢٩ مطلب اذا مات من له شيء من الصر والحب يستحق نصيبه
٦٣٦ مطلب اذا قبل الاجنبي النظر محانا للقاضي نصيب	٦٣٠ مطلب فيما اذا قبض المعاوم وغاب قبل تمام السنة
٦٣٦ مطلب للناظر ان يוכל غيره	٦٣٠ مطلب في الغيبة التي يستحق بها العزل عن الوظيفة وما لا يستحق
٦٣٧ مطلب في الفرق بين تفويض الناظر النظر في صحة وبين فراغه عنه	٦٣١ مطلب مهتم في الاستنابة في الوظائف
٦٣٨ مطلب شرط الواقف النظر لعبد الله ثم لزيد ليس لعبد الله أن يفوض لرجل آخر	٦٣٣ مطلب فيما اذا شرط المعاوم لمباشر الامامة لا يستحق المستنيب
٦٣٨ مطلب للواقف عزل الناظر	٦٣٣ مطلب فيما اذا اجر ولم يذ كر جهة توليته
٦٣٨ مطلب في عزل الواقف لمدرس	

صحيحة	صحيحة
٦٤٦ مطلب في زيادة القاضى في معلوم الامام	وامام وعزل المناظر نفسه
٦٤٧ مطلب للسلاطون مخالفة الشرط اذا كان الوقف من بيت المال	٦٣٩ مطلب فيمن باع دارا ثم ادعى امها وقف
٦٤٨ مطلب يصح تعليق التفسير في الوظائف	٦٣٩ مطلب من سعى في نقض ما تم من جهته ففسخه مردود عليه الا في تسع مسائل
٦٤٩ مطلب ليس للقاضى عزل المناظر	٦٤٠ مطلب باع عقارا ثم ادعى انه وقف
٦٤٩ مطلب للقاضى أن يدخل مع المناظر غيره بمجرد الشكاية	٦٤١ مطلب في الوقف المنقطع الاول والمنقطع الوسط
٦٤٩ مطلب في الاستدانة على الوقف	٦٤٢ مطلب وقف بيتا على عتيقه فلان والباقي على عتيقائه هل يدخل فلان معهم
٦٥٠ مطلب في انفاق المناظر من ماله على العمارة	٦٤٣ مطلب وقف النصف على ابنه زيد والنصف على امرأته ثم على اولاده يلبخل زيد فيهم
٦٥٠ مطلب لو اشترى القيم العشرة بثلاثة عشر فالربح عليه	٦٤٣ مطلب استأجر دارا فيها اشجار
٦٥١ مطلب في المصادقة على الاستحقاق	٦٤٣ مطلب في قواهم شرط الواقف كنص الشارع
٦٥٢ مطلب في المصادقة على النظر	٦٤٤ مطلب بيان مفهوم المخالفة
٦٥٢ مطلب في جعل النظر أو الربح لغيره	٦٤٤ مطلب مفهوم التصنيف صحة
٦٥٣ مطلب لا يكفي صرف المناظر اثبات الاستحقاق	٦٤٤ مطلب لا يعتبر المفهوم في الوقف
٦٥٤ مطلب متى ذكر الواقف شرطين متمازيين يعمل بالمتأخر	٦٤٤ مطلب المفهوم معتبر في عرف الناس والمعاملات والعقليات
٦٥٤ مطلب مهم في قول الواقف على الفريضة الشريعة	٦٤٥ مطلب الجاهلية في الاوقاف
٦٥٥ مطلب من اعاد غرض الواقفين واجبه والعرف يصلح لمخصصا	٦٤٥ مطلب فيما لومات المدرس أو عزل قبل مجي الغلة
٦٥٦ مطلب فيما لو اشترى دار الوقف وعمر أو غرس فيها	٦٤٦ مطلب ليس للقاضى أن يقرر وظيفة في الوقف الا بالنظر
	٦٤٦ مطلب المراد من العشر لامةولى أجر المثل

صكيفة	صكيفة
٦٥٦ مطلب اذا هدم المشرى	٦٦٤ مطلب في حكم بناء المشرى في
أو المستأجر دار الوقف ضمن	الوقف بلا اذن
٦٥٧ مطلب في الوقف اذا انقطع ثبوته	٦٦٤ مطلب في حكم بناء المتولى وغيره في
٦٥٨ مطلب في محاسبة المتولى وتحليفه	ارض الوقف
٦٥٨ مطلب في قبول قول المتولى في	٦٦٤ مطلب لو أوجر المتولى لابنه أو أخته
ضياح الغلة وتقريرها	لم يجز إلا بأكثر من ابر المثل
٦٥٨ مطلب اذا كان الناظر مفسدا	٦٦٥ مطلب في الوقف على الصوفية
لا يقبل قوله بيمينه	والعميان
٦٥٩ مطلب لا ينفذ اقرار المتولى على	٦٦٦ مطلب في شرط التولية للارشاد
الوقف	فالارشاد
٦٦٠ مطلب فيما يأخذه المتولى من	٦٦٦ مطلب اذا صار غير الارشاد ارشد
العوائد العرفية	٦٦٧ مطلب ليس للمشرى التصرف
٦٦٠ مطلب في تحرير حكم ما يأخذه	٦٦٧ مطلب القيم والمتولى والناظر بمعنى
المتولى من عوائد	واحد
٦٦٠ مطلب فيما يسمى خدمة وتصديقا	٦٦٨ مطلب لا يجوز الرجوع عن الشروط
في زمانا	٦٦٨ مطلب في أن الاصل عود الضمير
٦٦١ مطلب في أحكام الوقف على فقراء	الى اقرب مذكور
قرايته	٦٦٩ مطلب اذا كان للفظ محتملان تعين
٦٦١ مطلب اذا قال مادامت عذرا	احدهما بفرض الواقف
فتزويج وتطلق ينقطع حقها	٦٦٩ مطلب فيما اذا قال على اولادى
٦٦٢ مطلب فيما اذا قضى بدخول ولد	وأولاد اولادى المذكور
البيت	٦٦٩ مطلب اذا تقدم القيد يكون لما
٦٦٢ مطلب اثبت واحد أنه من الذرية	قبل العاطف
يرجع بما يخصه في الماضي	٦٧٠ مطلب الوصف بعد جمل يرجع الى
٦٦٢ مطلب من وقف على اولاده هل	الاخير عندنا
يشمل الواحد ولا	٦٧١ مطلب الشرط والاستثناء يرجع
٦٦٣ مطلب في اقالة المتولى عقد الاجارة	الى الكل اتفاقا فالوصف فانه
٦٦٣ مطلب للمستأجر عزم الشجر	للاخير عندنا
٦٦٣ مطلب انما يحل للمتولى الاذن فيما	٦٧١ مطلب على أن من مات عن ولد من
ين يد الوقف به خيرا	قبيل الشرط

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٦٨٢	مطلب في تفسير الصالح	٦٧٢	مطلب في تفسير الكلام على
٦٨٢	مطلب المراتب بالأقرب فالأقرب		دخول اولاد البنات
٦٨٣	مطلب ذكر مسائل استطرادية	٦٧٣	مطلب مهم في مسألة السبكي
	خارجة عن كتاب الوقف		الواقعة في الاشباه في نقض التهمة
٦٨٩	مطلب المواضع التي يكون فيها		والدرجة العلمية
	السكوت كالقول	٦٧٦	فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد
٦٩٢	مطلب في المواضع التي لا يختلف	٦٧٧	مطلب لوقال على اولادى بلفظ الجمع
	في المنكر		هل يدخل كل البطون
٦٩٨	مطلب القاضى اذا قضى في مجتهد	٦٧٧	مطلب وقف على اولاده وسماهم
	فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل	٦٧٨	مطلب في بيان طلوع الغلة الذي
٧٠١	مطلب ما خالف شرط الوقف		أنيط به الاستحقاق
	فهو مخالف للنص والحكم به حكم	٦٧٩	مطلب قال لا ذكر كاشين ولم يوجد
	بلا دليل		الا ذكر فقط او اناء فقط
٧٠١	مطلب الميراث بأصحابنا أئمتنا	٦٨٠	مطلب مهم فيما لو شرط عود نصيب
	الثلاثة وبالمشايخ من لم يدرك		من مات لاعتزل على طبقة
	الامام	٦٨٠	مطلب في النسل والعقب والاكل
٧٠١	مطلب قضايا القضاة على ثلاثة		والجنس وأهل البيت والقراية
	أقسام		والارحام والانساب
٧٠٣	مطلب في قضاء القاضى بخلاف	٦٨١	مطلب يعتبر في لفظ القسرية
مذهبه			المهرمية والأقرب فالأقرب

روا المختار على مختار

الجزء الثالث من روا المختار على الدر
المختار على متن تنوير
الابصار للعلامة ابن
عابد بن نفعنا
الله تعالى به
آمين
م

هذا ملك جوهري بحشي ابن عبد الله سنة ١٣١٠

١٣١٠
٣٥

M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR6654

بسم الله الرحمن الرحيم

* (كتاب العتق) *

(قوله ميزت الاسقاطات الخ) جمع اسقاط والمراد به ما وضعه الشارع لاسقاط حق للعبد على آخر وأشار الى وجهه مناسبة ذكر العتق عقب الطلاق وهو اشتراكهما في أن كلا منهما اسقاط الحق وقدم المطلق لمناسبة النكاح (قوله اختصارا) لأن أعتق اختصر من اسقط حقه عن مملوكه وكذا الباقي (قوله وعن الرق عتق) المناسب اعتناق لأن العتق قائم بالعبد والاعتناق وهو الاسقاط فعل المولى أفاده الرضى قال في المصباح ويتعدى بالهمزة يقال أعتقته فهو معتق لا بنفسه فلا يقال عتقه ولا أعتق هو بالالف مبتدأ للفاعل بل الثلاثي لازم والرابعي متعد ولا يجوز عتقه معتوق لأن محيى مفعول من أفعلت شاذ مسموع لا يقاس عليه وهو عتيق فاعيل بمعنى مفعول ووجهه عتقاء وأمة عتيق أيضا ورعا قيل عتيقة ووجهه عتائق أم لكن قال في النسخ وقد يقال العتق بمعنى الاعتناق في الاستعمال الفقهي فيجوز أن يسمي السبب كقول محمد أنت طالق مع عتق مولاك أياك اه (قوله وعنونه الخ) أي جعله عنونا بضم العين وقد تكسر ما يستدل به على الشيء مصباح ومراده أن العتق صفة قائمة بمن كان رقيقا والاعتناق ابقاع العتق من المولى وليس في الاستيلاء وملاك القريب اعتناق بل عتق فلذا عنونه به لا بالاعتناق وقد يقال إن الاستيلاء والشراء فعل المولى والجواب أن العتق حصل بموت سيد المستولدة وفي الشراء هو أثر الملك لا فعل منه (قوله هو لغة الخروج عن المملوكية) عزاه في البحر الى ضياء الخلوم ورد به قولهم إنه في اللغة القوة وفي الشرع القوة الشرعية لأن أهل اللغة لم يقولوا ذلك واعترضه في النهر بأن ماردته

نقله

* (كتاب العتق) *

ميزت الاسقاطات بأسماء اختصارا
فاسقاط الحق عن القصاص عتق
وعنه في اللغة ابراء وعن البضع
طلاق وعن الرق عتق وعنونه به
لا بالاعتناق ليعلم نحو استيلاء وملاك
قريب (هو) لغة الخروج عن
المملوكية من باب ضرب

COLLECTED 1996-97

نقله في الميسوط وعليه جرى كثير فيكون الناقل ثقة لا يلتفت الى رده قات وحقق
 في الفتح هذا المشام بما يشي المرام (قوله ومصدره عتق وعتاق) وكذا عتاقه بفتح الاو
 فيمن والعتق بالكسر اسم منه مصباح ومثله في القهستاني وما نقل عن البحر من أن الاول
 بالكسر والثاني بالفتح لم أجده فيه فافهم (قوله ونشر عبارة عن اسقاط الخ) المناسب عن
 سقوط لان المحدث عنه العتق والاسقاط معنى الاعتاق كما علمت الا أن يكون اطلاق العتق
 على الاعتاق تحقورا كما مر والمراد بالوجه المخصوص ما استوفى ركنته وشروطه من قول
 أو فعل كمالك القريب بشره ونحوه فان فيه اسقاطا معنى والا كان التعريف فاسرا فافهم
 وعرفه في الكثر وغيره بأنه اثبات القوة الشرعية للمملوك وهي قدرته على التصرفات
 الشرعية وأهليته للولايات والشهادات ورفع تصرف الغير عليه ثم اعلم أنه سيأتي في عتق
 البعض أن الاعتاق يتجزأ عند لا عند ما وصفتي الخلاف على ما يوجب الاعتاق أولا
 وبالذات فعنده زوال الملك ويتبعه زوال الرق لكن بعد زوال الملك عن الكل وعندهما
 زوال الرق ولا يخفى أن كلا من التعريفين يأتي على كل من القولين بأن يراد بالاول اسقاط
 الملك أو اسقاط الرق وبالثاني اثبات القوة المستتبة لزال الملك أو زوال الرق فافهم
 (قوله يصير به المملوك من الاحرار) خرج به التدبير والكتابة قبل موت السيد وأداء
 النجوم فان فيها اسقاط البيع والهبة والوصية لكن لم يصير العبد مملوكا من الاحرار ط
 (قوله وركنته اللفظ الدال عليه) سواء كان اقرارا بالحرية أو ادعاء للنسب أو لفظا انشاعيا
 والضمير يرجع الى العتق سواء نشأ عن اعتاق أم لا يصح قوله ومالك قريب ط (قوله
 ودخول حربي الخ) صورته اشترى حربي مستأن عبدا مسلما فادخله دار الحرب عتق
 عند مولانا الامام رضي الله عنه وقال صاحباه لا يعق ط وانما عتق اقامة لتباين الدارين
 مقام الاعتاق وهذه إحدى مسائل تسع بعق العبد فيها ابلاعتاق لانه عتق حكمت
 كما سيأتي في الجهاد قبيل باب المستأن ان شاء الله تعالى (قوله واجب الكفارة) أي
 كفارة قتل وظهار واظهار ويمن وهل المراد بالوجوب المصطلح أو الافتراض قولان ط
 (قوله بلانية) أي نية قريبة أو معصية ط (قوله لانه ليس بعبادة) أي وضعه وبصير عبادة
 أو معصية بالنية كغيره من العبادات رحتي (قوله لم يثبت عتق الاعضاء) هو ما رواه
 السمت عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما امرئ
 مسلم اعق امرأ مسلما استنفذ الله به كل عضو منه عضو منه من النار وفي لفظ
 من اعق رقبة مؤمنة أعق الله بكل عضو من اعضاؤه من أعضائه من النار حتى الفرج
 بالفرج وأخرج أبو داود وابن ماجه عنه صلى الله عليه وسلم أيما رجل مسلم أعق رجلا
 مسلما كان فكأنه من النار وأيما امرأ مسلمة اعتقت امرأ مسلمة كانت فكأنها من
 النار وروى أبو داود وأبو داود أيما رجل اعق امرأ من مسلمتين الا كذا كذا من النار يجزي
 مكان عظمين منهم ما عظم من عظامه وهذا دليل على الهداية من استحباب عتق الرجل

ومصدره عتق وعتاق وشرعا
 (عبارة عن اسقاط المولى حقه
 عن مملوكه بوجهه) مخصوص
 (يصير به المملوك) أي بالاسقاط
 المذكور (من الاحرار)
 وركنته اللفظ الدال عليه أو ما
 يقوم مقامه كمالك قريب
 ودخول حربي اشترى مستأنا
 الحرب وصفتته واجب الكفارة
 ومباح بلانية لانه ليس بعبادة حتى
 صح من الكافر ومنه واجب لوجه
 الله تعالى لم يثبت عتق الاعضاء

الرجل والمرأة والمرأة لانه ظهر أن عتقه بعنق المرائين بخلاف عتقه رجلا كذا في الفتح
(قوله وهل يحصل ذلك) أي المندوب المترتب عليه الثواب المذكور مع النية من غير
توقف على مادة العتق والبحث صاحب النهرط (قوله الظاهر نعم) لأن بالتدبير اعتسافا
ما لا وبشراء القريب اعتسافا وماله وفي الحديث أن يجزى ولد والده إلا أن يجبهه وقيفا
فبشترية فيه عتقه أي فيسبب عن شرائه عتقه أذهولا يتأخر عنه ربحي (قوله ومكرهه
الفلان) صرح في الفتح بأنه من المباح وكذا في البحر عن المحيط ثم قال في البحر ففرق بين
الاعتاق لا دمي وبين الاعتاق للشيطان وعمل حرمة الاعتاق للشيطان بأنه قصد تعظيمه اه
أي بخلاف قصد تعظيم فلان لانه غير منهي تأمل (قوله وحرام بل كافر للشيطان) وكذا
للصنم كما سيأتي ولعل وجه القول بأنه كافر هو ما سيذكره عن الجوهرية أن تعظيمها ما دليل
الكفر الباطن كالسجود للصنم ولو سئل لا فيحكم بكم بكمفه وهذا كله إذا لم يقصد الترتيب
والعبادة والا فهو كافر بلا شبهة سواء كان فلان أو للشيطان وذكر في فتح القدير أن من
الاعتاق المحرم إذا غلب على ظنه أنه لو أعتقه يذهب إلى دار الحرب أو يرتد أو يخاف منه
السيرة وقطع الطريق وينفذ عتقه مع تحريمه خلافا للظاهرية قال وفي عتق العبد الذي
ما لم يخف منه ما ذكرنا أجزأ لتحصيل الجزية منه للمسلمين (فرع) في البحر عن المحيط
ويستحب أن يكتب للعتيق كتابا يشهد عليه شهودا توثيقا وصيانة عن التباعد والتنازع
فيه كما في المداينة بخلاف سائر العبارات لانه مما يكثر وقوعها فالكاتب فيها توثيقا إلى المخرج
ولا كذلك العتيق (قوله ويصح من حر) فلا يصح من عبد ولو ملكا منه عن التبرعات
أو ما أذن بالذلك ولعدم الملك ولذا قال في البحر لا حاجة إليه مع ذكر الملك (قوله مكلف) أي
عاقل بالغ ومحترفه قوله لا من صبي الخ ولم يشترط الاسلام لانه يصح من الكافر ولو مرادة
أما اعتاق المرتد فوقف عنده نافذ عندهم أو لا قبول العبد لانه غير شرط الا في الاعتاق
على مال كما سيذكره في بابيه بجز ولا النطق باللسان لانه يصح بالكتابة المستبينة والاشارة
المفهومة بدافع أي من الأنحرس (قوله ولو سكران أو مكرها الخ) سيأتي في المتن التصريح
بمذنبه كن ذكرهما تقيما للتعظيم فانه أشار إلى أنه لا يشترط كونه صاحبيا أو طاعما
أو عامدا أو مرضا أو عالما بأنه مملوك لأن السكران يحفظ ورغبه وعذره وفي حكم
الصاحي في الاحكام والمكره اختار أيسر الأمرين فكان قاصدا له وإن عدم الرضا
وما صح مع الهزل لا يؤثر فيه إلا كراهة لعدم توقفه على الرضا ولذا صرح من المخطي أيضا
(قوله وأشار إلى المبيع) فيه اكتفاء والاصل أو إلى المغصوب (قوله عتيق) أي إذا قال
المشتري أو المالك أعتقته ويكفي هذا بمنزلة القبض من المشتري فيلزمه الثمن وبمنزلة
القبض من المغصوب منه فلا يلزم الغاصب شيئا بخلاف (قوله ومعهوه الخ) تقدم في أول
الطلاق بيان معانيها فراجع (قوله ومجنون) أي في حال جنونه حتى لو كان مجنون ويقبض
فاعتق في حال إفاقته يصح (قوله أو قال وأنا حربي الخ) كونه حربي غير قيمه بل يشترط

وهل يحصل ذلك بتدبير وشراء
قريب الظاهر نعم ومكرهه فلان
وحرام بل كافر للشيطان (ويصح
من حر مكلف) ولو سكران
أو مكرها أو مخطئا أو مرضا
أو لا يعلم بأنه مملوك كقول الغاصب
للمالك أو البائع للمشتري أعتق
عبدتي هذا وأشار إلى المبيع عتيق
لا من صبي ومعهوه ومدهوش
ومعبرم ومعفي عليه ومجنون ونائم
كما لا يصح طلاقهم ولو أسند له الحالة
بما ذكرنا أو قال وأنا حربي
في دار الحرب

كون العبد حراً فإنه لا يعتق إلا بالتخلية بخلاف المسلم أو الذي كذا كره (قوله وقد علم ذلك) أي علم منه وقوع العتق ونحوه وكونه في دار الحرب وأما الصبي والنوم فعلموا من قطعها لكن ينبغي تقييد تصديقه فيما إذا لم يعلم ملكه بعد صباه وبعد فاقته من آخر نومة تأمل (قوله فالتقول له) وهل يختلف إذا طلب العبد تخلية يحرط قلت كل من إذا أقر بشيئ لزمه فإنه يختلف رجاء فكوله إلا في اثنين وخمسين تأتي قبيل البيوع ليست هذه منها (قوله في ملكه) خرج اعتناق غير المملوك ولا يرتد عتق الفضولي المجاز كما توهمه في البحر لأن الإجازة للاحق كالوكالة السابقة بشر (قوله وإذا ولدته لستة أشهر) أي من وقت العتق لعدم التيقن بوجوده وقتة بجر (قوله ولو بإضافة اليه) أي بإضافة العتق إلى الملك وأشار إلى أن الشرط وجود الملك وقت وقوع العتق فإن كان منجزاً اشترط وجود الملك وقت التخييل لأنه وقت الوقوع وإن كان معقلاً بالملك أو سببه اشترط تحقق ذلك فينزل الجزاء وقت الملك والحاصل كما في البحر أنه إذا علق بالملك أو بسببه كالشراء لا يشترط تحقق الملك وقت العتق وإن علق بغيرهما كدخول الدار اشترط وجود الملك وقت العتق ووقت نزول الجزاء ولا يشترط وجود الملك فيما بينهما (قوله بخلاف الخ) محترز الإضافة إلى سبب الملك لأن موت المورث ليس سبباً للملك لأنه قد يخرج من ملك المورث قبل موته وإن بقي فمقتضى جدمانع من الإرث كقتل ورثة نعم إذا قال إن ورثت فهو مثل إن اشتريت وهذا إذا كان الخطاب لعبد المورث أما إذا قال لعبد إن مات مورثي فانت حر فهو مثل إن دخلت الدار فانت حر كما لا يخفى (قوله لأن الموت ليس سبباً للملك) أي ليس سبباً مباشراً وبإل قد يكون وقد لا يكون كما قلنا فهو نظير ما قدمه الشارح في أول باب التعليق لو قال كل امرأة أجمع معها في فراش فهي طالق فترجح لم تطلق وكذا كل جارية أطوها فهي حر فاشترى جارية فوطئها لم تعتق أي لأن الإجماع في فراش لا يلزم كونه عن نسكاح كما أن وطء الجارية لا يلزم كونه عن ملك فلم يوجد الإضافة إلى سبب الملك (قوله فانت الاب) أي ولم يترك وارثاً غيره أو ترك بالاولى ط (قوله وكأنه الخ) التوجيه لصاحب النهر وتوضيحه أن العتق معلق بالموت وحسين الموت لم تكن في ملكه فلا تعتق لأن الملك ينتقل إليه عقبه والمعلق بشيئ وهو العتق هنا يقع بعد وجود ذلك الشئ وهو الموت فصارت كل من الملك والعتق حاصلات عقب الموت في آن واحد وشرط العتق وقوعه على مملوك وهي لم تصر مملوكة إلا مع وجود العتق فلم يوجد شرطه قبله فلم يقع وكذا الطلاق معلق على الموت فختمه أن يوجد عقبه لكن وجد الملك عقب الموت أيضاً وانفسخ به النكاح فلا يقع الطلاق لأنه وجد في وقت انفساخ النكاح كما في أنت طالق مع موتي أو موتك فالعتق والطلاق ثبت الملك بمقارنهما ولا بد من سبقه عليهما حتى يقعاً ولم يوجد فلذا لم تطلق ولم تعتق فله وطؤها بذلك المين ولو أعتقها ثم تزوجها ملكاً عليها ثلاثاً لعدم وقوع الطلاقين المتعلقة بين إفاده الرجن (قوله بالموت) متعلق بثبت الباء للسببية ح (قوله فتأمل) أشار به إلى دقة

وقد علم ذلك فالتقول له (في ملكه)
ولورقة ككتاب وخرج عتق
الحمل إذا ولدته لستة أشهر
فأشكر ولو لا قل صح (ولو
بإضافة اليه) كان ملكك
أولى سببه كان اشتريتك فانت
حر بخلاف إن مات مورثي
فانت حر لا يصح لأن الموت ليس
سبباً للملك ومن أطلق العتق
قوله لأمته إن مات أي فانت حرة
فباعها لغيره ثم نكحها فقال إن مات
أي فانت طالق فثبتت في الأب لم
تطلق ولم تعتق فله سيرة وكأنه
لأن الملك ثبت بمقارنهما بالموت
فتأمل

قوله ولو بإضافة اليه هكذا يحفظه
بغير ضمير والذي في المتن ولو بإضافته
بالضمير وهو الذي يشير إليه نفسه
بقوله أي بإضافة العتق الخ تأمل
اه معجمه

تعديل المسئلة ح (قوله بصريحه) متعلق بصريحه كما في الايضاح وغيره ما وضع له
وقد استعمل الشرح والعرف واللغة هذه الالفاظ في ذلك فكانت حقائق شرعية على وفق
اللغة فيها وتماثل في الفتح (قوله بالانية) أي بالوقوف على نيته فيتع به نواه أولم ينوشيا
وكذا لو نوى غيره في القضاء أما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يقع كالموالات نويت بالمولى
الناصر وان نوى الهزل وقع قضاء وديانة كما يقتضيه كلام محمد وتماثل في الفتح وفي البحر
عن الخانية لوقال أردت به اللعب يعتق قضاء وديانة (قوله كانت حر) أي بفتح التاء
وكسر الهاء الكل من العبد والامة كما يذكره عن الخانية قال الفههستاني وفي حروف المعاني
من المكشف أن الفقهاء لا يعتق برون الاعراب ألا ترى أنه لو قال رجل زيت بكسر التاء
أولاهم أة بفتحها وجب عليه حد القذف (قوله او عتق) يحتمل قراءته بكسر التاء صيغة
مبالغة فيناسب ما قبله وما بعده ويحتمل السكون مصدرافان من الصريح كما صرح به
وجزم به في الفتح خلافا لما في جوامع الفقه من أنه لا يعتق الابالية في أنت عتق أو عتاق
في البحر والنهر انه ضعيف (قوله كان كناية) أي فيستوقف على النية ولذا قال في الخانية
لو قال حر فقبل له لمن عتقت فقال عبدى عتق عبده بحر قلت لا يمكن هذه النية ليست نية
معنى العتق بل نية العبد لان المبتدأ المحذوف لما احتمل أن يكون تقديره عبدى
وأن يكون عبدا فلان مثلا توقف اعتاق عبده على قصده اياه لا على قصده معنى التحرير
الشرعى وفي كون ذلك كناية نظرتا مل (قوله أو أخبر) عطف على قوله وصفه به أي أنت
بصيغة الخبر المروعة للانشاء لان الكلام في الصريح وهو ما وضع له كما مر (قوله في
الاصح) لان المعنى أعنتك الله لاني اعتقتك وعن هذا أتى قارئ الهداية وغيره في ابرأك
الله انه يبرأ ولا سيما والعرف بسا عدة كما قدمناه في الخلع ومقابل الاصح ما قبل انه انما يعتق
بالنية كما حكاه في الفتح (قوله وهذا مولاى) فانه ملحق بالصريح لانه وان كان يأتي لمعان
أو صلها ابن الانبار في سيف وعشرين كالناصر وابن العم والمعتق بالسكبر والمعتق بالفتح الا
أن اضافته للعبدتين الاخيرة وهو الاصح وقيل لا يعتق الابالية وأبده الاتقاني في غاية
البيان ورد المحقق ابن المهنا ما كسب طه في البحر وفيه عن الظهيرية وغيرها لوقال أنت
مولى فلان عتق قضاء كانت عتق فلان بخلاف أعنتك فلان (قوله أو نادى) عطف على
قوله وصفه ط لاق النداء لاستحضار الندى فاذا ناداه بوصف عليك انشاء كان تحقيقا
لذلك الوصف درر (قوله فخر يا مولاى) قيد به لانه لا يعتق بياسيدى أو ياسيد
أو يا مالكي الابالية لانه قد يذكر على وجه التعظيم والاكرام بحر أى وحقيقته كذب
بخلاف يا مولاى وفي النهر وقيل يعتق والاصح لا مالم ينو (قوله في الاصح) أي أنه لا يعتق
سكى عن أبي القاسم الصغار أنه سئل عن رجل جاءت جارية به بسراج فوقفت بين يديه فقال
لها ما أصنع بالسراج فوجهك أضوأ من السراج يا من أنا عبدك قال هذه كلمة لطف لا تعتق
به اهذا اذا لم ينو العتق فان نوى عن محمد فيه روايتان خانية (قوله دين) أي فيما بينه

مطابق
الفتها لا يعتق برون الاعراب
(بصريحه بالانية) سواء وصفه به
(كانت حر او) عتق أو عتق
أو عتق أو بحر ولو ذكر الخبر فقط
كان كناية (أو) أخبر نحو (حررتك
أو اعتقتك أو اعتقتك الله) في
الاصح ظهيرية (أو هذا ولاى او)
نادى نحو (يا مولاى) أو يا مولاى
بخلاف أنا عبدك في الاصح (أو يا
حر أو يا عتق) ولو قال أردت
الكذب أو حررتك من العمل دين

و بين ربه تعالى أما القاضي فلا يصدق وكذا لو صرح بقوله من هذا العمل كما يذكروا قريبا
وهذا بخلاف ما لو أراد الهزل أو اللعب فإنه لا يدين أيضا كما قد مرناه ووجهه أنه قصد
التلفظ بما هو موضوع للعتق ولم يرد به معنى آخر فتعين المعنى الموضوع وإن لم يقصد
أما هنا فقد أراد به معنى آخر يصلح له اللفظ فصيح قصده ديانة لكنه خلاف الظاهر فلذا لم
يصدق قضاء وفي التنازع خاتمة عن المتفق له عبد حل دمه بالقصاص فقال له أعتقتك ثم قال
نويت به العتق عن الدم عتق قضاء ولزمه العفو بإقراره وإن لم ينو لم يلزمه العفو ولو أعتقه
لوجه الله تعالى عن القصاص كان كما قال ولو كان له على رجل قصاص فقال أعتقتك فهو
عفو قياسا واستحسانا (قوله الا اذا سمع) لأن مراده الاعلام باسم علمه هداية (قوله
وأشهد) أي على أنه سمع بذلك وهذا إذا لم يكن معروفا به عند الناس فهو معروف به لا يعتق
كما في البحر عن الميسر (قوله وكذا في الطلاق) زد على ما في الشفيع حيث فرق بين
هذا وبين ما يسمى المرأة بطالق حيث يقع اذا ناداه لانه عهد التسمية بجزء كالجزءين قيس
بخلاف طالق فإنه لم تعهد التسمية به قال في البحر وفي أكثر الكتب لم يفرق بينهما لأن العلم
لم يشترط فيه أن يكون معهودا أو الكلام فيما إذا شهد وقت التسمية فيهما فالظاهر عدم
الفرق أه والظاهر أن ما في الشفيع مبنى على عدم اشتراط الأشهاد أو الشهادة فيه (ما
قوله بمرادفه بالجمجمة) أي بلفظه الأجمعي وليس احترازا عن مرادفه العربي كما عتق
كما يدل عليه التعليل (قوله كما زاد) بفتح الهمزة وبالزاي المجمة بعدها ألف ثم قال
مهملة تساكنة ح (قوله لعدم العلمية) لأن العلمية بصيغة حرة وأزاد لا بالمعنى فيعتبر
أخبارا عن الوصف لا طلبا لاقبال الذات (قوله ونحوهما) مما عبر به عن البدن كالفرج
للبدن والامة بخلاف الذكر في ظاهره واية خاتمة وكذا رقبك أو بدئك أو بدئك كبدن حرة
(قوله كمثلته) ولو قال سمعتم منكم حرة عتقت سدس ولو قال جزأ أو شئ يعتق منه ما شاء المولى
في قوله بجزع عن الخاتمة (قوله لتجزيه عند الامام) أشار إلى الفرق بينه وبين الطلاق فإنه
لا تجزأ أنفا فافذ كرمعه كذا كرهه في غاية البيان من التسوية بينهما وهو بحر وأعله
في التسوية على قولهما (قوله ومن الصريح الخ) لأن الفقهاء لا يعتبرون الأعراب كما
مر آنفا (قوله ومنه وهبتك أو بعتك نفسك) زاد في الخاتمة تصدقت بنفسك عليك فقبل
أن هذه الثلاثة ملحقة بالصريح وقبل أنها كتابة وهما مبنيان على أن الصريح يخص
الوضعي والحق أنها صريحة حقيقة كما قال به جماعة لأنه لا يخص الوضعي واختاره المحقق
ابن الهمام بحر (قوله فبعثت مطلقا) أي سواء قبل أو لا نوى أو لا لان الإيجاب من
الواهب والبائع إزالة الملك وإنما الحاجة إلى القبول من الموهوب والمشتري لثبوت
الملك لهما وهذا لا يثبت الملك للعبس في نفسه لأنه لا يصلح مملوكا لنفسه فبقي البيع والهبة
إزالة الملك عن الرقيق لا إلى أحد وهذا معنى الاعتاق بحر عن البدائع (قوله توقف
على القبول) أي في المجلس لأنه مبادلة كما سيأتي في باب (قوله لجواز وجوبه لكفارة

(الا اذا سمع به) وأشهد - وقت
تسميته خاتمة فلا يعتق ما لم يرد
الإنشاء وكذا في الطلاق (ثم) بعد
تسميته بالحر (اذا ناداه) بمرادفه
(بالجمجمة) كما زاد (أو عتقتك) بان
سماعه بأزاد وناداه بالعربية يا بحر
(عتق) لعدم العلمية (كذا رأسك)
حر (ووجهك) بحر (ونحوهما)
مما عبر به عن البدن كما مر في
الطلاق ولواضافه إلى جزئ شائع
كمثلته عتق ذلك القدر لتجزيه عند
الامام كما سيجي ومن الصريح
قوله لعهده أنت حرة ولا منه أنت
حر خاتمة ومنه وهبتك أو بعتك
نفسك فبعثت مطلقا ولو زاد بكذا
توقف على القبول فتح ومنه المصدر
نحو العتاق عليك وهمةك على
فبعثت بلانية ولو زاد واجب لم يعتق
لجواز وجوبه لكفارة

ظهيرية) تمام عبارة الظهيرية هكذا بخلاف طلاقك على واجب لأن نفس الطلاق غير واجب وإنما يجب حكمه وحكمه وقوعه أما العتق فجاز أن يكون واجبا أه أي فإذا صرح بالوجوب في العتق ولم يصرح بالعتق صدق لأنه محتمل كلامه واعتراض الرجعي بأن على تفيد الالتزام فينبغي اشتراط النية وإن لم يصرح بالوجوب أه قلت لا ينبغي أن الوجوب أو الالتزام عامل خاص فلا يتعلق به لفظ على بدون قرينة بل يتعلق بالاستقرار العام والحصول فيسدل على ثبوته في الحال تأمل واعتراض الرملي قوله لأن نفس الطلاق غير واجب بأنه ممنوع لأنه قد يجب عند عدم الامتناع بالمهر وفيلسوف فلا يلزم من وجوبه وجوده في الخارج (قوله لا يعتق) في النهر عن المحيط يعتق وكأنه تعريف ففسد رأيت في الذخيرة البرهانية لصاحب المحيط مثل ما هنا وفرق بين العتق والغيب حيث يثبت أن العتق يقتدر إلى العبارة ولا تقوم الإشارة مقام العبارة حالة القدرة والنسب لا يقتدر إلى العبارة وسبق في أوائل كتاب الإقرار متنا مانصه والاعتماد بالرأس من الناطق ليس بأقرار بحال وعتق وطلاق وبيع وفكاح واجارة وهبة بخلاف افتاء ونسب وإسلام وكفر الخ وفي الجوهرية ولو قال العبد ملو له وهو مريض أنا حر فحرل رأسه أي نعم لا يعتق أه وأما ما قد تمناه عن البدائع من أنه يصح بالإشارة المفهومة فهو محمول على الآخرس وتقدم الكلام على ذلك في أوائل كتاب الطلاق (قوله ولو زاد من هذا العمل الخ) كان الأولى ذكره عقب قوله ولو قال أردت الكذب أو حرية من العمل دين قال في البدائع ولو قال أنت حر من عمل كذا أو أنت حر اليوم من هذا العمل عتق في القضاء لأن العتق بالنسبة إلى الأعمال لا يتجزأ فكان اعتناقا عن الأعمال وفي الأزمان جميعا ونية البعض خلاف الظاهر فلا يصدقه القاضي (قوله عتق المحب) لأنه مخاطب بالاعتاق (قوله عتقا قضاء) أما ديانة فالذي ناداه فقط ولو قال بإسلام أنت حر فإذ اعتد أنت حر له أو غيره عتق سالم لأنه لا مخاطبة هنا إلا أنه فيصرف إليه بجرع البدائع (قوله عتق قضاء) أي لادبائه لعدم القصص ط (قوله لا يعتق) لأنه على معنى التشبيه كالمو قال مثل رأس حر فانه لا يعتق كافي الهندية عن السراج (قوله لأنه وصف) أي للرأس بالحرية والرأس مما يبربه عن الكل فكأنه قال أنت حر ط (قوله وبكايته أن نوى) قال الجوى ثبت في الأصول أن الشرط في الكاية النية أو ما يقوم مقامها من دلالة الحال ليزول ما فيها من الاشتباه أه ط (قوله للاحتمال) لأن نفي الملك وما بعده جاز أن يكون بالبيع والكتابة كما جاز أن يكون بالعتق ونفي السبيل يحتمل أن يكون عن العقوبة واليوم لجمال الرضا وأن يكون للعتق فيقول إلى معنى لا ملك لي عليك أذهو الطريق إلى نفاذ التصرف نهر (قوله قد أطلقك) بهموز في قوله من الإطلاق وهو رفع القيد بخلافه بدون همز فانه ليس بصريح ولا كاية فلا يقع به أصلا كما يأتي (قوله وأنت أعتق) فيه حذف دل عليه ما بعده والتقدير وأنت أعتق من فلانة وهي معتقة ح فان قيل إنما كان عتق وأطلق كاية لاحتماله أقدم في ملكي وأطلق

ظهيرية وفي البدائع قيل له أعتقت عبدك فأومأ برأسه أن نعم لم يعتق ولو زاد من هذا العمل عتق قضاء ولو قال بإسلام فاجابه غام فقال أنت حر ولا نية له عتق المحب ولو قال عتيت سائمة عتقا قضاء وفي الجوهرية قال من لا يضمن العربية قل لعبدك أنت حر فقال له عتق قضاء ولو قال وأنت رأس حر بالاضافة لا يعتق وبالتدوين عتق لأنه وصف

لالتشبيه (وبكايته أن نوى) للاحتمال
(كلامك لي عليك ولا سبيل أولا
وق أو خرجت من ملكي وخلصت
سبيلك) كقوله (لأنه قد
أطلقك) وأنت أعتق أو لزوجته
أطلق من فلانة وهي مطلقه تعق
وتطلق أن نوى

مطلب
في كايات الاعناق

يدافع قال ان من له عتيق فبالجواب ان التباد في عتيق ارادة التحرير بخلاف اعتق وأطلق
 لعدم احتمال العتيق والطلاق للتعاضل الذي هو أصل أهل المتغضيل ربحي (قوله
 كتهم جميعا) أي تمسجي ألقاظ الطلاق والعتق قال في الذخيرة وعن أبي يوسف فيمن قال
 لامته ألف نون تام حاراء أو قال لامرأته ألف نون تام طاء ألف لام قاف انه ان نوى
 الطلاق والعتاق أطلق المرأة وعتق الأمة وهذا بمنزلة الكتابة لأن هذه الحروف يفهم منها
 ما هو المقصود من صريح الكلام لأنهم لا يستعمل كذلك فصار كالكتابة في الافتقار الى
 نية اه (قوله وفي الخلاصة) عبارته الوفا لعهده أنت غير مملوك لا يعتق لكن ليس له أن
 يتدعيه بعد ذلك ولا أن يستضد منه فان مات لا يرثه بالولاء فان قال المملوك بعد ذلك أنا مملوك
 له فصدقه كان مملوكا ظاهرا وكذا لو قال ليس هذا بعتدي لا يعتق اه قلت وذكري الذخيرة
 المسئلة الاولى ثم ذكر الثانية بعبارة فارسية ثم قال في جواب ما يعتق في القضاء لانه اقر
 بالعتق والصحيح انه لا يعتق بدون النية عند أبي حنيفة كما في قوله ايت باصرأني
 لانه ليس من ضرورة أن لا يكون عبدا له أن يكون سرا أو يؤيد هذا القول المسئلة الاولى اه
 وحاصله أن اللفظ في المسئلةين كناية فان نوى عتق فيه ما والا فلا يمكن ليس له
 أن يتدعيه لفتاذا قراره على نفسه ولهذا قال في البحر وظاهره أنه يكون سزا ظاهرا
 لا معتقا قد يكون أحكامه أحكام الاسرار حتى يأتي من يدعيه ويثبت فيكون مملوكا اه
 (قوله وقاس عليه الخ) أي جهله في حكم مسئلة الخلاصة وهو انه اذا لم ينو العتق ليس
 له أن يتدعيه لاقراءه بعدم الملك (قوله نازعه في النهر) حيث قال وعندى أن هذه المسئلة
 أي مسئلة الخلاصة مغايرة لمسئلة الكتاب أي قوله لا ملك لي عليك وذلك أنه في مسئلة
 الكتاب انما أقر بأنه لا ملك له فيه وهذا لا ينافي ملكا غيره ومسئلة الخلاصة موضوعها
 اقراره بأنه غير مملوك أصلا ما لعتقه له أو لحريته الأصلية فتدعيه لهذا فانه مهم اه قال ح
 قلت والذي يظهر بأدنى تأمل أن الحق مع صاحب البحر فان الفرق التي أبداه في النهر غير
 مؤثر فانه اذا نفي ملكه عنه وليس هناك من يدعيه ساوى من قبل له أنت غير مملوك ويدل لما
 قلنا تسوية صاحب الخلاصة بين قوله أنت غير مملوك وبين قوله ليس هذا بعتدي تأمل اه
 قلت والحاصل أن كلام من مسئلة الكتاب ومسئلة الخلاصة كناية في العتق فلا بد له من
 النية وقد أصر في مسئلة الخلاصة على أنه اذا لم يعتق أي عند عدم النية ليس له أن يتدعيه
 أي لا قراره على نفسه بأنه غير مملوك فانه ليس عبده وهذا موجود في مسئلة الكتاب أيضا
 فينبغي منع دعواه فيها أيضا ولا فرق في صحة اقراره على نفسه بين نفيه عن نفسه فقط أو عنه
 وعن غيره بل نفيه عن غيره لا فائدة فيه لانه لا ولاية له على غيره في ذلك فافهم (قوله أو يفتي)
 أي أو هذه يفتي ولا يصح أن يكون التقدير وهذا باني المسألة أي انه كناية وكلامه الآن
 في الصريح ولو قال أو هذه يفتي لكان أولى ح وقوله انه كناية فيه كلام باني (قوله وان
 لم يصحوا ذلك) أي لا بدوة والجدودة والامومة (قوله ولذا اجاب بالباء الخ) أي ان قول

كتهم جميعا وفي الخلاصة قال
 لعهده أنت غير مملوك لا يعتق بل
 ثبت له أحكام الاسرار حتى يقر بأنه
 مملوك ويصدق فيه ملكه وكذا ليس
 هذا بعتدي لا يعتق وقاس عليه
 في البحر لا ملك لي عليك لانه نازعه
 في النهر (و) يصح أيضا (يم) هذا
 (أخي) أو يفتي (للأصغر) سنا من
 المال (والأصغر) كذا
 (هذا الي) أو جدي (او) هذه
 (أي وان لم) يصحوا ذلك ولم ينو
 العتق لانهم اصرا بفتح لا كناية ولذا
 جاء بالباء وأخروا التخصيلا

المصنف وبهم هذا ابنى باعادة الباء الجارية ليعمد أنه عطف على قوله وبكاتبته مقابل له
ولو حذف الباء لا وهم انه عطف على امثلة الكناية مع انه من امثلة المصريح وانما اخره
وذكره بعد الفاظ الكناية لما فيه من التفصيل المتبادر بقوله فان صلحوا الخ (قوله فان
صلحوا) حاصله ان هذا ابنى على وجهين اما ان يصلح ابنا له بان كان مثله بولده أولا وكل
منهما اما ان يكون العمد مجهول النسب أولا فان صلح وهو مجهول عتق وثبت نسبه منه
اجتماعا وان كان معروف النسب لا يثبت منه بلا شك لكن يعتق عندنا وان لم يصلح ولدا له
فكذلك عند الامام وعندهما لا يعتق وكذلك الكلام في هذا أي وأي فان صلح ابنا له
أو أما وليس للقائل أب وأم معروف ثبت النسب والعنق بالخلاف وان صلح وله أب
معروف لا يثبت النسب ويعتق عندنا وان لم يصلح لا يثبت النسب ولكن يعتق عنده
لا عندهما ولو قال اصغر هذا جدي فقل هو على الخلاف وهو الاصح لانه وصفه بصفة
من يعتق عليه بالسك كما في البصر (قوله في مولدهم) قال في القنية مجهول النسب الذي
يذكر في الكتب هو الذي لا يعرف نسبه في البلدة التي هو فيها اه ومختار الحقيقة من
شرح الهداية وغيرهم انه الذي لا يعرف نسبه في مولده وموطنه في الدرر
(قوله وليس لما قال أب معروف) أراد بالاب الاصل فيشمل الجد والام قال ط وهذا يعني
عنه قوله وجعل نسبه (قوله فيعتق فقط) أي بلا ثبوت نسب لان العتق باعتبار الجزئية
والزنا ينفى النسبة الشرعية لا الجزئية (قوله وهل يشترط) أي في ثبوت النسب تصديق
العبد للسيد فتدل لان اقرار السيد على مملوكه يصح بالتصديق وقيل يشترط فيما سوى
دهوى البتة لان فيه حمل النسب على الغير بل هي قلت ومشي في كافي الحاكم على الثاني
حيث قال في مسئلة الاب والام وصلة في ذلك ولم يذكر ذلك في مسئلة الابن (قوله
ولا تصير أمه أم ولد) قال في فتح القدير ثم اذا قال هذا ابنى هل تصير أمه أم ولد اذا كانت
في ملكه فقيل لا سواء كان الولد مجهول النسب أم معروفه وقيل تصير في الوجهين وقيل
ان كان معروف النسب حتى لم يثبت نسبه منه لا تصير أم ولده وان كان مجهول حتى ثبت
نسبه منه صارت أم ولده وهذا اعدل اه وبه علم ما في كلام الشارح من الاطلاق
في محمل التفصيل فافهم (قوله افتقر للنسبة) فيه نظرون في الجهتي قال لغلامه هذه بنتي
أو بطاريتي هذا ابنى يعتق عندهما خلافا لابي حنيفة وقيل لا يعتق عند الكل وهو الاظهر
اه ومثله في الذخيرة والقهستاني وقال في التمر قال في الجهتي والظاهر انه لا يعتق يعني
الاباينة ويدل عليه ما مر من انه لو قال اعبدك أنت حرة ولا نسبه أنت حرز كفي به نص
الموافق انه صريح وفي بعضها كناية اه فقوله يعني الاباينة الخ ليس من كلام الجهتي
كما علمت وفيه نظر وما استدلل به لا يدل له بل هو ان كون التأنيث في قوله لا اعبدك أنت حرة
باعتبار كونه ذاتا أو حرة أو نسبه والتدكير في قوله لا امة أنت حرز باعتبار كونه مائة
أو خلقا بخلاف اطلاق البنت على الابن وعكسه لما في فتح القدير حيث قال في تعليل

فان صلحوا وجعل نسبه في مولدهم
وليس للقائل أب معروف ثبت
النسب أيضا لما قيل ابنى من الزنا
فيعتق فقط وهل يشترط تصديقه
فما سوى دعوى البتة قولان
ولا تصير أمه أم ولد ولو قال لسيد
هذه بنتي أو لامته هذا ابنى افتقر
للنسبة وفي هذا خلاف أراهي

المسئلة لان الاول مجاز عن عتيق في الذكر والثاني عنه في الاثني فالتقي حقيقة لانتفاء محمول
ينزل فيه ولا يتجوز في لفظ الابن في البنت وعكسه انما قائم قال وما ذكره المصنف يعني
صاحب الهداية بيان لتعذر عتقه بطريق آخر وهو انه اذا اجتمعت الاشارة والتسمية
والمسمى من جنس المشار فعلق بالمشار وان كان من خلاف جنسه يعلق بالمسمى والمشار
اليه هنا مع المسمى جنسان لان الذكر والاثني في الانسان جنسان لاختلاف المقاصد
فيلزم ان يعلق الحكم بالمسمى اعني مسمى بنت وهو معدوم لان الثابت ذكر اه فانت ترى
ان مقتضى التعديل بهذين الوجهين كون الكلام لغوا لا يعلق به حكم سواء نوعي أو لا
ويظهر من هذا انه لا فرق بين قوله للعبد هذا بنتي أو هذه بنتي بتدكير اسم الاشارة أو تأنيثه
لان اللغوي جاء من اطلاق البنت على الابن حيث لا يستعمل أحد هما في الاخر حقيقة
ولا مجازا ومن كونه خلاف جنس المشار اليه كما لو باع فصاعا على أنه ياقوت فاذا هو زجاج
فالباع باطل ويدل لما قلنا انه في متن الملتقي عبر بقوله هذا بنتي (قوله عتيق) أي بلا خلاف
فتح وينبغي توقفه على النية تأمل (قوله وأخي لا) أي وفي قوله هذا أخي لا يفتق بدون نية
قال في البحر وفوق في البند افع بان الاخوة فيجسم الاكرام والنسب بخلاف العلم لانه
لا يستعمل للاكرام عادة وهذا كله اذا اقتصر فلو قال أخو من أبي أو من أمي أو من النسب
فانه يفتق كما في الفتح وغيره ولا ينبغي انه اذا اقتصر يكون من الكتابات فيعتق بالنية اه
(قوله لا يفتق بياخي وبأخي) أي بدون نية كما أتى قال في الدر المنثور وعنه انه يفتق
والظاهر الاول لان المقصود بالنداء استحضار المنداد فان كان بوصف يمكن اثباته من
جهته فهو باهر كان لا يثبت ذلك الوصف وان لم يمكن كالبنوة كان لجزء الاعلام قال
في الفتح وينبغي ان يكون محل المسئلة ما اذا كان العبد معروف بالنسب والافه ومشكل
اذ يجب ان يثبت النسب تصديقا له فيعتق اه ولو قال يا اخي من أمي أو أبي أو من النسب
عتق كما مر اه (قوله ولا سلطان لي عليك) لان السلطان عبارة عن الحجة والبدوني كل
منهما لا يستدعي نفى الملك كالمكاتب يثبت للمولى فيه الملك دون البد (قوله بخلاف
عكسه) وهو وقوع الطلاق بالفاظ العتق لان ازالة ملك الرقبة تستلزم ازالة ملك المتعة
بلا عكس درر (قوله كما مر) أي في أول الطلاق (قوله قيد للاخيرة) يعني أن قوله وان
نوى راجع الى المسئلة الاخيرة وهي ألفاظ الطلاق أما الاولى وهي مسئلة النداء والثانية
وهي مسئلة نفى السلطان فيتوقف وقوع العتق فيه مع ما على النية فهم امن كايانه (قوله
كما نقله ابن السكال) أي عن غاية البيان وكذا نقله في البحر عنهما عن الحقيقة وقال فيمنفذ
لا ينبغي الجمع بين هذه المسائل في حكم واحد وأقره في النهر أيضا قلت بل على ما مر من بحث
الفتح ينبغي أن يثبت العتق بلا نية اذا كان مجهول النسب (قوله كما رجحه السكال) ونقله
أيضا عن بعض المشايخ وبه قال الأئمة الثلاثة اذ لا يفرق بينه وبين لاسيبل وعن
الامام الشكر بن عيسى ولم يتضح لي الفرق بينهما ثم قال السكال بهد تقرير عدم الفرق

عتق وأخي لا مال بيني وبين النسب
(لا) يفتق (بياخي وبأخي) وبيا
أختي وبأبي (ولا سلطان لي عليك)
ولا بألفاظ الطلاق (صريحه
وكذا به بخلاف عكسه كما مر (وان
نوى) قيد للاخيرة لتوقفه في
النداء على النية كما نقله ابن السكال
وكذا نفى السلطان كما رجحه
السكال

والذي يقتضيه النظر كونه من السجكيات (قوله وأقره في البحر) وكذا في النهر
والشربلالية والمقدسي (قوله يعتق بالنسبة) الأولى لا يعتق إلا بالنسبة (قوله ذكره ابن
الكحل وغيره) أي ذكر اشتراط النسبة للعتق ومثله في البحر عن الزبلي وغاية البيان وعزاه في
النهر إلى العناية عن المبسوط (قوله لا في قوله الخ) استثناء من قوله وبأنفاظ الطلاق رزاد
قوله أطلقك مع أنه قدمه المصنف لتكميل ما استثنى ولكن استثناء الأمر باليد والاختيار
منقطع لأنهما من كتابات التفويض لا كتابات الطلاق (قوله أو اختاري) عزاه في البحر
والنهر إلى المدايع قلت وهو خلاف المذهب في الذخيرة قال محمد في الأصل إذا قال الرجل
لأمة أمرك بيدك ينوي به العتق يصير العتق بيد هاتحتي لو اعتقت نفسك في المجلس جاز
ولو قال لها اختاري ينوي العتق لا يصير العتق في يدها فذهب إلى الفرق بين الأمر باليد وبين قوله
اختاري في العتق وسوى بينهما في الطلاق اه كلام الذخيرة وكذا صرح في الفتح بأنه
لو قال لها اختاري فاختارت نفسها لا يثبت العتق وإن نواه اه وصرح بذلك أيضا
في كافي المطالب كما يحكيه خلاف وأنت خبير بأن ما في الأصل والكافي هو نص المذهب
فلا يمدل عنه ولم أر من يذهب على ذلك فاعتنقه (قوله ولا بدع) أي ليس ذلك أمرا منفردا
خارجا عن تقليده وهو جواب عن قوله فهو من كتابات العتق أيضا أي كما أنه من كتابات
الطلاق لأنه لما احتل العتق وغيره كان من كتاباته أيضا (قوله ويتوقف) أي العتق
في أمرك بيدك واختاري بخلاف أطلقك فإنه لا تعليق فيه حتى يتوقف (قوله وإن لم يحتج
لأنه) لأنه صريح حيث ذكر لفظ العتق ح (قوله لأنه تعليق) تعليل للتشبه أي وكذا
اختار العتق يتوقف على المجلس لأنه تعليق ح أو هو عليه لقوله يتوقف (قوله وإن نوى)
لأنه من كتابات الطلاق المختصة به ح (قوله لكن يكفر بوطئها) لأن تحريم الحلال عين
فكانه قال والله لأطوئك ح (قوله بقوله عبدى أو سحارى) يعنى جمع بين هذين اللفظين
وقوله أو سحارى أي بدل سحارى وهذا عنده وقال لا يصح وبأنه في الزبلي ط (قوله
الحية) نعم لا أمر أنه وأتمته وأفرده لكون العطف باو وقوله والميتة عنى وأمر أنه
أو أتمته الميتة فهو مقابل مدخول بين (قوله جوهرة) ونصها ولو جمع بين عبدى وعبدى
ملا يقع عليه العتق كالبهية والحائط والسارية فقال عبدى حرأ وهذا أو قال أحمد كما
عتق العبد عند أبي حنيفة وعندهما لا يعتق وإن قال العبد أنت حرأولا لا يعتق إجماعا
وإن قال العبد وعبد غيره أحد كما لم يعتق عبداه إجماعا إلا بالنسبة لأن عبد الغير لا يوصف
بالحرية إلا من جهة مولاه وقد يجوز أن يكون أوقع حرية موقوفة على إجازة المولى وكذا
إذا جمع بين أمة حية وأمة ميتة فقال أنت حرأ وهذه أو أحدها كما حرأ لم تعتق أمة لأن
الميتة توصف بالحرية فيقال ماتت حرأ وماتت أمة فلا تختص الحرية بأمة اه ح (قوله
بذلك ذي رحم محرم) شمل المالك بشراء أو هبة أو وصية أو غيره فهو مستأني وشمل ماله بآخره
بنفسه أو نأبه فقد دخل ما إذا اشترى العبد المأذون ذا رحم حر من مولاه ولأبى عنه

وأقره في البحر (و) كذا أنت
مثل الحر (يعتق بالنسبة ذكره ابن
الكحل وغيره) (لا في قوله) أطلقك
ولو لعبده فتح (أمرك بيدك أو
اختاري فإنه عتق مع النية) فإنه
من كتابات العتق أيضا ولا بدع
بدايع ويتوقف على التقبول في
المجلس وكذا اختار العتق أو أمر
عتقك بيدك وإن لم يحتج للنسبة لأنه
تأملك كالطلاق ولا عتق بصوات
على سحره وإن نوى لكن يكفر بوطئها
(و) يصح أيضا (بقوله عبدى
أو سحارى) أو سحارى (حر)
كما لو جمع بين أمر أنه وبهية أو بحر
وقال أحدهما كما طالق طالق
أمر أنه لا لو جمع بين أمر أنه وأتمته
الحية والميتة جوهرة وزبلي
(و) يصح أيضا (بذلك ذي رحم
محرم)

مطلب
فإنه لذى الرحم المحرم

أما المدبون فلا يعتق ما اشتراه عنده خلافا لهما وشرح المصنف إذا اشترى ابن مولاه فانه لا يعتق اتفاقا بغير عن الظهيرية (تنبيه) في التنية وطى جارية أبيه فولدت منه لا يجوز بيع الولد ادعى الواطى المشبهة أولا لانه ولد له فاعتق عليه حين دخل في ملكه وان لم يثبت النسب كن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وان لم يثبت نسبه منه اه وفي حاشية الجوى عن غاية البيان لو اشترى أخاه من الزنا لا يعتق عليه لانه ينسب اليه بواسطة الاب ونسبه الاب منقطعة فلا تثبت الاخوة هالوا الا اذا كان من أمه فاعتق عليه اذ املكه لان نسبه الولد اليه لا تنقطع فتكون الاخوة ثابتة اه (قوله أى قريب) تفسير لذى الرحم وقوله سرح نسكاحه أبدا تنسب لغير المحرم قال في الدر المنثور ثم المحرم ان شخصان لا يجوز النكاح بينهما ولو كان أحدهما ذكرا والآخر أنثى فالمحرم بالرحم كانه رضاعا وزوجه أصله وفرعه فلا يعتق عليه اتفاقا وكذا الرحم بالمحرم كبنى الاعمام والاخوان لا يعتق عليه اتفاقا كافي وغيره اه (قوله عنده) أى عند الامام لتجزي العتق عنده خلافا لهما ط (قوله أو حلال الخ) فيعتق دون أمه وليس له بيعها قبل أن تضع حملها لانه ملك أخاه فاعتق عليه بدائع وهذا مناف لقولهم ان الحمل لا يدخل تحت امواله حتى لا يعتق بكل مملوك حتى يخرج من الجوارب بغير وأقول لا يلزم من كون الشيء ملكا كونه مملوكا مطلقا من غير توضيحه أن المملوك في كل مملوك حتى يخرج من حيث أطلق ينصرف الى ذات مملوكه المستقلة بنفسها والحمل جزء من أمه فلا يلزم من كونه ملكا له أن يصدر عنده اسم مملوك حيث أطلق وهما علق العتق على دخول القريب في ملكه لا على كونه مما يصدق عليه لفظ مملوك مطلق فلما دخل الحمل هنا لانه ملك فافهم (قوله ولو المالك صبي أو مجنون) انما جعله أهلا لاعتق القريب عليه لانه تعالى به حق العبد فتنايه النفقة بغير (قوله في دارنا) أى دار الاسلام قيد به لانه لا يحكم انساب دار الحرب فتح (قوله حتى لو اعتق الخ) فربيع على التقييد بقوله في دارنا وكان الاظهر أن يقول حتى لو ملك قريبه في دار الحرب لكن أفاد ذلك بالاولى لانه اذا كان لا يعتق بالاعتناق الصريح فيكون ذلك بالمالك بالاولى وقد جمع بينهما في التخي فقال فلو ملك قريبه في دار الحرب أو اعتق المسلم قريبه في دار الحرب لا يعتق خلافا لابي يوسف وعلى هذا الخلاف اذا اعتق الحربى عبده في دار الحرب ذكر الخلاف في الايضاح وفي كافي الحاكم عتق الحربى في دار الحرب الحربى قريبه باطل ولم يذكر خلافا ما اذا أعتقه وخلاه فقال في المختلف يعتق عند أبي يوسف وولاه وولاه لاولاه لكنه عتق بالتخلية لا بالاعتناق فهو كالراغم ثم قال المسلم اذا دخل دار الحرب فاشترى عبدا حرييا فأعتقه ثمة القياس لا يعتق بدون التخلية لانه في دار الحرب ولا تجزى عليه أحكام الاسلام وفي الاستحسان يعتق من غير تخلية لانه لم تنقطع عنه أحكام المسلمين ولا ولاه له عندهما وهو القياس وقال أبو يوسف له الولاه وهو الاستحسان وذكر قول محمد مع أبي يوسف في كتاب السير وعلى هذا فالجمع بينهما وبين

أى قريب سرح نسكاحه أبدا ولو
شقة صافية عتق بقدره عنده أو حلال
كشراة زوجة أبيه الحامل منه
(ولو) المالك (صبي أو مجنون) أو
كافرا في دارنا حتى لو اعتق المسلم
أو الحربى

قوله كالراغم أى من خرج من دار
الحرب على وجه مولاه أى خرج
الى دار الاسلام أو سلم به اه منه

ما في الايضاح أن يراد بالمسلم غنة الذي نشأ في دار الحرب وهو ناسخ على أنه داخل هناك
بعد أن كان هنا فلذا لم تنقطع عنه أحكام الاسلام اه ما في الفتح وحاصله أن الحربى اذا
أسلم في دار الحرب أو بنى حريسا لولم ملك أو عتق قريشه غنة لا يعتق خلافا لابي يوسف الا اذا
نخل سيده بأن رفع يده عنه وأطلقه فبعث بالتخلى لبالاعتاق ولولا له خلافا لابي يوسف
فبعث له الولاء وأما المسلم الاصلى اذا دخل دار الحرب فاشترى عبدا حريسا فباعه غنة
فلا يستصان أنه يعتق بدون التخلى له الولاء وعلى هذا فاطلاق الشارح المسلم مقيد
بكونه ناشئا في دار الحرب فلا يحسن ما في بعض النسخ حتى لو اعتق المسلم الحربى بدون
أو أى المسلم الناشئ في دار الحرب (قوله عبده) أى الحربى بقربنة قوله ولو عبده مسلما
الخ ح (قوله فلا ولأله) تفريع على عتقه بالتخلى له بالاعتاق لان الولاء من أحكام
الاعتاق ولم يعتق به (قوله عتق بالاعتاق) أى باعتاق سيده أو بشرائه ان كان ذارحم
محرم ح (قوله ويحرم لوجه الله تعالى الخ) لانه يحرم الحرية وبين غرضه العقيم
او انفسه فلا يقدح فيه كمال البدائع والمراد بوجه الله تعالى ذاته أو رضاه والشيطان
واحدش باطن الانسان والحق في مريدتهم والضم صورة الانسان من خشب أو ذهب
أو فضة فلو من حجر فهو من كافي البحر (قوله وان أم وكفر به) اف ونشر مراتب فلا ثم
في الاعتاق للشيطان والكفر في الاعتاق للصنم بقربنة نفسه به مرجع الفهم البحر ور
والا فلا فائدة في زيادته لفظ أم لكن لا يظهر فرق بينهما وما فله الشارح هو ما شئ عليه
المصنف في المنع وهو ظاهر البحر أيضا والظاهر ما في المتن والجوهرية من الكفر بكل منما
(قوله أى اكراه) هو حمل الغير على ما لا يرضاه بحج وأشار الى أن المراد منه در المنزى لان
الأكراه أثر الاكراه لكن كل منهما صحيح أيضا فافهم (قوله ولو غسب ملحوظ) الملحوظ ما يفتوت
النفس أو العضو وغير الملحوظ بخلافه والاولى المبالغة بالمحظ كالايجنى ط وتجب القيمة على
المكروه جوهرية وفي التنازلية قال لمولاه في موضع حال ان اعتقته والاقلمت فاعتقه
مخافة القتل يعتق ويسعى في قيمته لمولاه (قوله سعيه) أى في كتاب الاشرية أن كل
مسكر حرام أى كل ما أسكر كسيره حرم قبله وهو قول محمد المفتي به فيدخل فيه الاشرية
المختصة من غير العنب والمثلث لا بقصد السكر بل بقصد الاستبراء والتقوى ونقيع
الزبيب بلا طين فالسكر به يكون بسبب محذور كالسكر من الخمر وما على قول الامام اذا
شرب به لا بقصد المعصية فلا يكون محظورا فاذا أسكر به لا يصح طلاقه ولا عتاقه أما السكر
نفسه فهو حرام اقتضاها معنى أنه يحرم القدر المؤدى الى الاسكار حتى لو علم ان شرب
كاسين لا يسكر وانما يسكر الكأس الثالث حرم شرب الثالث فقط عند الامام فلو سكر
من كاسين لم يكن بسبب محظور اما عند محمد فان الحرام كل ذلك وان قل كالحرف فافهم (قوله
فلا يخرج) أى عن السبب المحظور الا شرب المضطر أى لاساغة اللقمة أو بسبب الاكراه
ومثله ما يحصل من مباح كالغسل عند غلبة الصغرة (قوله مع هزل) هو اللعب وقدمنا

عبده في دار الحرب لا يعتق بعثته
بل بالتخلى له ولأله خلافا للناسي
ولو عبده مسلما أو ذميا عتق بالاعتاق
اه لم يحل عليه الاسترقاق زباني
(و) يصح أيضا (بشعر لوجه الله
والشيطان والصنم وان) أم
(و) كثر به (أى بالاعتاق للصنم
المسلم عند قصد التعظيم) لان
تعظيم الصنم كفر وعبارة الجوهرية
لوقال للشيطان والصنم كفر (و)
يصح أيضا (بكره) أى اكراه ولو غير
ملحوظ (وسكر بسبب محذور) سعيه
ان كل مسكر حرام فلا يخرج
الا شرب المضطر فانه كالانعام (و)
يصح أيضا مع (هزل) هو عدم قصد
حقيقة ولا هيجاز

(وَأَنْ عِلَقَ) (وَأَنْ عِلَقَ) (بَشْرَطَ)

صكك دخول دار (صح) وعق

ان دخول (والعق بأمركان

تجيز فاق قال العبد) وهو في

ملكه (ان ملكك فانت حر

عق للعالم بخلاف قوله لملكك ان

انت عبيدي فانت حر) لا يعق

لقصور الاضافة ظهيرة وفيه انصح

حر انعاق وتقوم حرًا وتنفذ

حرًا تجيز قال ان سقيت جاري

فذهب به للماء ولم يشرب عتق لان

المراد عرض الماء عليه قال عبيدي

الذي هو قديم الصحبة حر عتق من

صحبه سنة هو المختار ولو قال انت

عتيق ونوي في الملك دين ولو زاد

في السن لا يعق (وعق بما انت

الاحتر) لا بما انت الامثل الحر

وان نوي ولا بكل مالي حر ولا بكل

عبيدي الارض أو كل عبيد الدنيا

أو أهل بلح حر عند الثاني وبه يفتي

بخلاف هذه السكة أو الدار بحر

قوله عتق صوابه معتق لان

عتق الالائي لازم فلا ياتي منه اسم

المفعول ولا يصح أن يكون

اسم مفعول من اعتق الرباعي قال

في المصباح ولا يجوز عبيد معتوق

لان محي مفعول من افعلت شاذ

صعوع لا يقاس عليه اه صحبه

السلام فيه (قوله وان علق العتق بشرط الخ) شمل فعليه بالملك أو بغيره كما مر التصريح
به لكن لا بد من تعلية على ملك صحبه في الجوهره لو قال المالك أو العبد كل مملوك
أو ملكه فيما استقبل فهو حر فعتق ثم ملك مملوك لا يعق عنده وعندهما يعتق وان قال
اذا عتقت فلكت عبيد فهو حر فاعتق ذلك عبيد اعتق اجماعا لانه اضاف الحرية الى ملك
صحبه وان قال ان اشتريت هذا العبد فهو حر لم يعتق حتى يقول ان اشتريته به عبيد العتق
وعندهما يعتق اه (قوله وعق ان دخل) اي ان بقي في ملكه فانه يجوز له بيعه
واخراجه عن ملكه قبل وجود الشرط لان تعليق العتق بالشرط لا ينزل ملكه الا في انتدبير
خاصة جوهره ولو باعه ثم اشتراه فدخل عتق كافي (قوله لقصور الاضافة) لان في اضافة
المالك الى نفسه بعنوان العبد قصورا أي عدم تحقق اذ مراده بقوله ان انت عبيدي
ان كان لا يصدر منك أمر الا بأذني فانت حر والمالك ليس بهذه الصفة ط والخاصة
أن المطلق ينصرف الى الكمال والمالك عبيد ناقص (قوله تعليق) كانه قال اذا
اصبحت فانت حر ط (قوله تجيز) لان المراد أنه معتوق في جميع أحواله ط (قوله لان
المراد عرض الماء عليه) اي لا إزالة العطش لانه ليس في وسعه ولانه يقال سقيته فلم يشرب
(قوله عتق من صحبه سنة) المراد أنه يعتق من دخل في ملكه منذ سنة صاحبه أولا ط
(قوله ونوي في الملك) اي انه قديم في ملكه ط (قوله دين) ولا يصدق قضاء (قوله ولو زاد
في السن) اي اصرح بذلك بان انت عتيق في السن أي كبير السن وفي البحر عن الثانية
لو قال انت حر لنفس يعني في الاخلاق عتق في القضاء (قوله وعق بما انت الاحتر) لان
الاستغناء من النبي اثبات على وجه التأكيد كما في كلمة الشهادة هداية ويستثنى منه ما نقله
الجوي عن منسبة المفتي اذا امر غلامه بشئ فامتنع فقال له ما انت الاحتر فانه لا يعتق
ذكره أبو السعود قال ط لان قرينة الطال دالة على أن المراد ما أفعال هذه الأفعال الحر
(قوله لا بما انت الامثل الحر وان نوي) كذا نقله في الدر المنثور عن المحيط مع أنه
في البحر والتهستاني نقل هذه المسئلة عن المحيط بدون قوله وان نوي وكذا في الجوهره
لكن بدون عز ونعم في القهستهاني لا يصح بقوله انت مثل الحر أو الحره وان نوي وقال
بعضهم انه يعتق بالنسبة كافي الاختيار اه واقصم الزيلعي على الثاني وقال لانه أثبت
الممانلة بينهم او هي قد تكون عاقبة وقد تكون خاصة فلا يعتق بالانية للشك (قوله ولا بكل
مالي حر) لانه يراد به الصفا والخلوص عن شركة الغير بحر (قوله أو أهل بلح) أي كل
عبيد أهل بلح وهو من أهل بلح ولم ينوع عبيده كافي التتارخانية ومقتضاه أنه لو نوي عبيده
يعتق والظاهر أن مشله يقال في كل عبيد في الارض وعبيد أهل الدنيا ويؤيده أنه قال
بعده ولو قال ولد آدم كاهم أحرار لا يعتق عبيده الابالية بالاتفاق (قوله حر) أفرد الخبر
نظر اللفظ كل في المسئلة الثانية ط (قوله بخلاف هذه السكة أو الدار) أي فانه يعتق
وان لم ينو بخلاف كافي التتارخانية وقال قبله وهي هذا الخلاف اذا قال كل عبيدي هذا

المسجد يعني المسجد الجامع يوم الجمعة فهو سر وعبد في المسجد الا انه لم ينوه أو قال كل امرأة طالق وامرأة في المسجد الا انه لم ينوها وحينئذ فالفرق بين السكة والمسجد الجامع أن المسجد الجامع في حكم البلدة لكونه جامعاً لأهلها ولذا أقسمه يوم الجمعة بخلاف السكة لأن أهلها محصورون فلذا عتق فيها بالنية اتفاه هذا والشارح عزاء المسئلة الى البحر مع أنه في البحر لم يذكر السكة بل ذكر الدار (قوله عتقا) أطلقه فشمع ما اذا استثنى جعلها فانه يعتق تبعاً لها كما في التناخانية (قوله أصالة) يفتح الهمزة وعطف القصود عليهم من عطف العلة على الماهول ط أما في الآثم فظاهر وأما في الجنين فمن حيث انه بحر والتحرير المسلط على الكل مسلط على الجزء أصالة وقصد اوهذا لا ينافي قول البحر عتقا أي الآثم والجل تبعاً لها لانه باعتبار كون الجزء في ذم الكل ح وهذا مقيد بأن لا يكون خرج أكثر الولدان خرج أكثره لا يعتق لانه كالمفصل في حق الاستحكام ألا ترى انه تنقضي به العدة ولو مات في هذه الحالة يرث وتماه في البحر (قوله اذا ولدت له الخ) للتيقن بوجوده وقت الاعتناق ط (قوله ولولا) ثم أي من الأقل فيشمل تمام النصف ح (قوله عتق تبعاً) حاصله أن الرجل يعتق باعتناق أمه مطلقاً لكنه اذا ولدت له أقل من نصف حول يعتق أصالة ولولا أكثر تبعاً وانما قيد المصنف بالاول لئلا يتكرر مع قوله الا في والوايد تبع الآثم الخ (قوله وغمرته) أي غرة الفرق بين عتقه أصالة أو تبعاً الخراج ولانه وهسي مذكورة في كتاب الولاء حيث قال هذا الزوج من أعتق أمته والحال أن زوجها قن للغير فولدت لأقل من نصف حول مذعقت لا ينقل ولاه الرجل عن موالي الأم أبداً فاذا ولدت بعد عتقها لا أكثر من نصف حول فولدوا الى الأم أيضاً لعدم ذم تبعته للاب لرقه فان عتق القن وهو الاب قبل موت الوالد بغير ولاه ابنه الى مواليه لزال المانع هذا اذا لم تكن معتدة فلو معتدة فولدت لا أكثر من نصف حول من العتق ولدن حولين من الفراق لا ينقل موالي الاب اه أي للتيقن بوجود الرجل عند العتق حيث وجبت إضافة العلوق الى ما قبل الفراق (قوله ولو سرره الخ) أي سره الرجل وحده بأن قال جلت سر أو قال المنفعة أو العاقبة التي في بطنك سر عتق خائسة لكن لا بد من تحقق وجوده قبل التحرير بأن ولدت له لأقل من ستة أشهر فلو ستة فاعتق لا يعتق ولا يكون قوله ما في بطنك سر اقراراً بوجوده لعدم التيقن به بخلاف حسدونه وتماه في البحر (قوله أو ان حملت بولده فهو سر) الظاهر انه يشترط أن تلده لا أكثر من ستة أشهر اذ لو كان أقل علم انه حمل موجود والشرط حمل حادث وينبغي انه لو أنكر حسدونه بعد ستة أشهر أن يكون القول له الى سنتين أما بعدهما فهو حمل حادث يقيناً تأمل (قوله عتق فقط) أي دون الأم اذ لا وجه لاعتناقها مقتصوداً لعدم الإضافة ولا تبعاً لان فيه قلب الموضوع نهر (قوله ولم يجز بيع الأم الخ) لانه لما كان ما في بطنه لا يقبل النقل صار بمنزلة الحمل المستثنى والاستثناء مشروط فاسد في البيع والهبة لكن البيع يبطل

(سر وعاملاً عتقا) أصالة وقصد
(اذا ولدت له بعد عتقها لأقل من
نصف حول) ولولا أكثر عتق تبعاً
وغمرته انجب اذ ولدت له (ولو سرره)
ولو باقطة عتقة أو مفضة أو ان
حملت بولده فهو سر (عتق فقط) ولم
يجز بيع الأم وجاز هبتها ولو دبره

بالشروط القاسدة بخلاف الهبة كما يأتي في البيع الفاسد (قوله لم تجز هبتها في الأصح)
والفرق أن بالتدبير لا يزول ملكه عما في البطن فإذا وهب الأم بعد التدبير فالموهوب
متصل بما ليس به وهوب فيكون في معنى هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وأما بعد العتق ما في
البطن غير مملوك يخرج عن الميسوط (قوله وبطل شرط المال عليه الخ) لأنه لا وجه إلى الزام
المال على الجنين لعدم الولاية عليه ولا إلى الزام أمه فإذا قال أعتقت ما في بطنك على ألف
عليك فقبيلات فحاشا بولد لاقل من ستة أشهر يعتق بلا شيء لأنه معلق بقبولها الألف وقد
قبلته فعتق الولد وبطل المال لأن اشتراط بدل العتق على غير المعلق لا يجوز بحرر مخلصا
(قوله لكن يشترط قبولها) أي قبولها المال إذا شرطه عليه أو قوله للعتق متعلق بشرط
(قوله قال ما في بطنك) الخبر محذوف تقديره حر وهو موجود في بعض النسخ (قوله
تعاين) أي على الأداء فاذا ولدت لاقل من ستة أشهر فهو حر متى أدى إليه الألف كافي
البحر (قوله أو وصى به) أي بما في بطن أمته ومات أي الموصى وأعتقه الورثة أي أعتقه وأما
ما في بطنها تبعاً لاعتاق أمه والعبارة في البحر عن الظهيرية وهكذا رأيتهما في الظهيرية
والأحسن عبارة كافي الحاشا كم فاعتق الوارث الأمة الخ قال ط والظاهر عدم جواز
اعتباقه قصداً لأنه غير مملوك لهم (قوله جاز) أي اعتاقهم لأنهم دخلت في ملكهم ولم يدخل
جملها في ملك الموصى له إذ لا يدخل في ملكه إلا بعد الولادة ط (قوله وضمنوه يوم الولادة)
لأنه أول يوم يدخل في ملكه أن لو بقي بلا اعتاق ط (قوله فأولاهم) أي أخرجهم فظاهره
لو خرجوا عالم يعتق واحد منهم ما الآن تلد ثانياً قبل مضي ستة أشهر فاعتقوا لأنهم ما أكبر
منه والولد وان ذكر مفرد البكته مفرد مضاف فيعم ط عن السيد أي السعود (قوله
مادام جنينا) أما بعد الولادة فلا يتبعها في شيء مما ذكره حتى لو أعتقت لا يعتق بحر
وسيد كرا الشارح استثنى مسئلتين مع زيادة ثلاثة آخر (قوله يتبع الأم) للأجماع ولأنه
متيقن به من جهتها ولذا يثبت نسب الزنا وولد الملاعة من أمه حتى ترثه ويرثها لأنه قبل
الانفصال كعضو منها حسا وحكما ويتبعها في البيع والعتق وغيرها ما فسكت جانبها أريج
بحر (قوله فيكون صاحب الأنثى) كما إذا نازا ذكر لرجل على أنثى لا سيما كان جملها
لصاحبها فقط (قوله لو أمه كذلك) أي لو كانت أمه مما يؤكل ويعصى بها والمراد أنه يأخذ
حكم أمه ولا يزول عنه بعد الولادة كما يأخذ حكمه ما في العتق وغيره كذلك فلا يرد أن
الكلام في الجنين وهو لا يضحى به قبل الولادة فافهم وفي شرح الوهبانية للشمس نبال إلى عن
جوامع الفقه والولول الجمية الاعتبار في المولود للأم في الأخصية والحمل وقيل يعتبر بنفسه
فيهما حتى إذا نازا على شاة أهلية فإن ولدت شاة تجوز التفهيم بها وإن ولدت طميا
لم تجز ولو ولدت الرمكة حمار لم يؤكل وفي الخلاصة في الأخصية المولودة بين الكلب والشاة
قال عامة العلماء لا يجوز وقال الإمام الجرجاني إن كان يشبه الأم يجوز أهوستان في مسئلة
المولدين الكلب والشاة في الذبائح عن نظم الوهبانية والحاصل أن المفهوم مما مر أن الولد

لم يجز هبتها في الأصح لأنه شاع
وبطل شرط المال عليه وكذا على
أمه لكن يشترط قبولها للعتق
وفي الظهيرية قال ما في بطنك متى
أدى إلى الفاسد العتق وفيها أوصى
به ومات وأعتقه الورثة جاز
وضمنوه يوم الولادة ولو قال أكبر
ولدت بطنك حر فولدت ولدين
فأولاهما خروجا أكبر (والولد)
مادام جنينا (يتبع الأم) ولو
بهيمة فبهيمة ولو أمه كذلك
ويؤكل ويعصى به لو أمه كذلك

مطلبه
في حكم المولدين شاة وغيرها

تسبع لأمه مطلقا وقيل لا تعتبر التبعية بل يعتبر بنفسه والاول المعقد كما يقتضيه كلام
 المبدائع في كتاب الاصلية وهو مقتضى اطلاق المتن ولكن على ما قاله عامة العلماء يستثنى
 ولد المكاتب وانما هذان المتولدان آدمي وشاة كذلك بل اولى لانه جزء آدمي لا يحل الانتفاع
 به فضلا عن اكله فافهم (قوله بسائر اسبابه) كشرائه وهبة وارث (قوله الاولاد
 المغرور) كما اذا تزوج امرأة على أنها سارة فاذا هي قينة فاولادهم منها اسوار بالقيمة وتعتبر
 القيمة يوم الخصومة ثم يبالى وهو اذا كان المغرور حرًا فاولادهم كاتبا أو عبدًا أو مدبرًا
 فالاولاد ارقاء محوي عن البرجندى قال لا ينبغي أن يستثنى أيضا ما لو تزوج أمة وشروط
 حرية الولد فانه يكون حرًا (قوله وصورة الرق بلامك الخ) لما كان الاصل في العطف
 المغيرة كان مظنة ان يقال هل يتصور رق بلامك فبين صورته واما صورة الملك بالرق
 فهي ظاهرة كالحيوان والنبات وكذا صورة اجتماعهما لكن قد يكونان كاملين كما في القرن
 وقد يكون احدهما كاملا والاخر ناقصا فالمدبرة وأتم الولد الرق فيها ناقص فلم يجوز
 عتقه عما عن الكفارة والملك فيها كامل حتى جاز وطوره او المكاتب رقه كامل فجاز عتقه
 عن الكفارة وما كذا ناقص حتى خرج من يد المولى وتعامه في البصر (قوله فان كانهم ارقاء)
 اي بعد الاستيلاء عليهم بدليل القرين اما قوله فهم اسرار لمسا في الظاهرية لوقال ابيهم فبسبب
 حرًا واصلك حران لم يسمي لا يعتق وان لم يعلم انه سبي فهو حر قال وهذا دليل على ان اهل
 الحرب اسراراه وسمي في باب استيلاء الكفار وما يؤيده ايضا (قوله فاذا اخذت الخ)
 ليس هذا التصور في القهستاني وهو خطأ اذا الولد حينئذ مسترق اصالة والمثال الصحيح
 كما قاله اخذ حاملا يتبعها الحمل في الرق وذلك لان المقام في تبعية الجنين لا الولد المنفصل
 ط (قوله والحرية) اي الاصلية بان تزوج عبدا حرة اصلية فحملت منه واما الطارئة
 فقد صرت نهر اى في قوله سر حاملا عتقا (قوله والعتيق) هو حرة طارئة وقد صرت
 كما علمت لكن المراءى بما ترقى الولد قصدا ولذا قيده المصنف هناك بما اذا ولدته به بدعتها
 لاقل من نصف عول والمراد بما هنا العتيق تبع الا لأم في اديبه ما اذا ولدته لنصف حول فكثر
 فتكون هذه الصورة مفهومة قوله هنالك اذا ولدته لاقل من نصف حول فلا تكرار كما افاده
 ح وقدم الشارح الثمرة في انحرار الولاء وما قيل ان هذه الصورة تسبق قلم لان الموضوع
 في الجنين لا في الولد بعد انفصاله ففيه أن المراد أنه يحكم بعتقه قبيل الولادة ولكن اذا ولد
 لنصف حول فكثر علم انه عتيق تبع لأمه لكونه جزءا منها وان ولدته لاقل علم انه عتيق قصدا
 وأصل التيقن وجوده وقت الاعتاق فافهم (قوله ككتابة) بان كاتب أمته الحامل بخاءت
 به لاقل من ستة أشهر من وقت الكتابة ثم قال ح في عتقان مع ابائهما البذل وكذا كل ولد
 تلده في مدة الكتابة اه وعليه فقتيد النهر باقل من ستة أشهر تكون الكتابة واقعة على
 الحمل أصالة وقصدا والافضل جعل في المدة تبعها في حكم الكتابة كما علمت (قوله وتندبير
 مطلق) استتر به عن المقيد كأن مت من مرضى هذا فانمت حرته فانه لا يتبعها اولادها فيه اه

(في الثالث) بسائر اسبابه (والرق)
 الاولاد المغرور وصورة الرق بلامك
 كالكفار في دار الحرب فان كانهم
 ارقاء غير مملوكين لا حد قال
 ما يؤخذ الاسير يوصف بالرق
 لا المملوكية حتى يحرر بدارنا فاذا
 اخذت ومعه اولاد يتبعها في الرق
 قهستاني (والحرية والعتيق وفروعه)
 ككتابة وتندبير مطلق

مطلب
 اهل الحرب كانهم ارقاء

ح وعزاه في النهر للظهيرية قلت هذا ظاهر في الولد الذي تأتى به بعد التدبير وكلامنا في الحل
 فاذا ادبر حاملا من غير سيدة هاسا والحل مدبر اقصد او اصاله ان وادته لاقل من ستة أشهر
 وان لاكثر فهو مدبر تبعها الكن لا فرق هنا بين التدبير المطلق والمقيد لان المقيد في حكم
 المعاق فاذا قال ان مت من مرضي هذا فانت حرة ثم مات بعد شهر ومثلا عتقت وعتق ساجها
 تبعها الكن هذا من مسائل التبعية في الطرية العارضة وهذا لو ولدت بعد موت المولى أما
 قبله فلا يعتق ولدها لانه ولد قبل عتقها فلا يتبعها بخلاف التدبير المطلق فانه لا فرق فيه بين
 ولادته قبل موته أو بعده لانه ثبت تدبيرها قبله حتى لا يجوز له بيعها فاعل تقييده بالمطلق
 لهذا فاعلم (قوله واستملاذ) بأن زقح أم ولده فحملت تبعها ولدها في حكم أمومية الولد
 فبعث بموت السيد كالا ثم نهر (قوله اذا لم يترط الزوج حرة الولد) هذا بحث اصحاب
 النهر فلو شرط ذلك عتق بالولادة قبل موت السيد قال ح وينبغي أن يستثنى أيضا المغرور
 كما لا يخفى (قوله كما مر) أي في باب نكاح الرقيق كما قاله في الدر المنثور (قوله وفي رهن) أي
 اذا رهن سائلا كان ولدها رهنها معها أي فاذا وضعت له ليس لارهن نزع من يدا المرحم ط
 (قوله ودين) صورته اذن لامته الحامل في التجارة ثم رهنها دين تبعها الولد فيه حتى يباع
 فيه ح (قوله وحق أخوية) أي اذا اشترى شاة سائلا لا أخوية لزمه التضحية بولدها أيضا
 اه ح أي بعد خروجه حيا (قوله واسترداد بيع) أي اذا باع أمه تبعها فاسد انما استرداها
 وهي حامل بتبعها الولد في الاسترداد ح (قوله وسريان ملك) قال في الاشياء وحق المالك
 القديم يسرى اليه اه ح وصورته اذا انداوت الايدي الجارية فرتت بعيب قديم على المالك
 الاول وهي حامل بتبعها حلالها وكذا اذا استحققت اه ط (قوله فهي اثنا عشر) أي المسائل
 التي يتبع فيها الحل أمه (قوله ولا يتبعها في كفالة) أي اذا كفلت وهي حامل بمال أو نفس
 لا يتبعها الولد في الطلب اذا استقرت الكفالة حتى ولده وكبر وكذا اذا كفلت أمه حامل
 باذن السيد لا يتبعها ولدها ط أي لا يتبعها بعد الولادة أما قبلها فليرب المال ببيعها حاملا اذا
 لم يندها المولى فاذا ولدت بعد البيع كان الولد لامه شترى تأمل (قوله واجارة) أي اذا
 أجرها عشر سنين مثلا و كانت حاملا فولدت في اثنتيها لا يدخل الولد في الاجارة حتى
 لا يستغنى عنه ط (قوله وجناية) بان قتلت رجلا خطا وهي حامل فلا يتبعها ولدها في الدفع
 عن الجناية واذا فدى السيد انما يندى الأم فقط اه ط وحاصله انه لو تبعها لازم بعد
 الولادة دفعه معها أو فداؤه أو انساها ما لو دفعها قبل الولادة لم يسكه المجنى عليه حتى لو ولدت
 بعد الدفع لم يكن للسيد أخذ الولد كما لا يخفى لانه تبعها في المالك (قوله وحده) فلا يند وهي
 حامل أي تحده كان فاذا ولده فان كان حدها الرهن رجعت الا اذا كان الولد لا يستغنى عنها
 وان كان الحلف بعد النفاس كما يأتي في الحدود ط (قوله وقود) فلا تقتل الا بعد الوضع ح
 (قوله وزكاة سائمة) لانه لا يثنى في الفصلا والجماجيل والحلان الا اذا مات البكار اثناء
 الحول وخلفت صغارا فيها كغيرها الاولى لا يجب في الحل شئ (قوله ورجوع في هبة)

واستملاذ المبتدئ بترط الزوج
 حرة الولد كما مر وفي رهن ودين
 وحق أخوية واسترداد بيع
 اثنا عشر
 وسريان ملك فهو
 ولا يتبعها في كفالة واجارة وجناية
 وسد وقود وزكاة سائمة ورجوع
 في هبة

سيد كرفى الهبة مانصه رلوحملت ولم تلدهل للواهب الرجوع قال فى السراج لا وفى
 الزيلجى نعم اه ووجهه فى المنح الاول بأن الولد زيادة متصلة لم تكن وقت الهبة والثانى بأن
 الجبل نقصان لا زيادة اه قلت والتوفيق ما سيد كره فى باب خيار العيب من أن الجبل عيب
 فى الأكمة لا فى الهبة أو ما فى الهندية من الهبة من أن الجبل اوى تحتها فنه من تسن
 به ويحسن لو تم فىكون زيادة تمنع الرجوع ونه بالعمكس فيكون نقصان لا يمنع الرجوع
 اه ويؤيد هذا التوفيق ما فى الخلاصة والبرازية من أن الجبل ان زاد خيار منع الرجوع
 وان نقص لا اه فاذا كانت الموهوبة أمة وحملت عند الموهوب له ونقصت بذلك كان
 للواهب الرجوع ولا يتبعها حملها بل اذا ولدت بعد الرجوع بسترته الموهوب له لكونه
 حدث على ملكه كما قالوا فيما لو بنى فى الدار الموهوبة بناء منقضا كتبته تنور فى بيت السكنى
 فانه لا يمنع الرجوع كما فى الخانية والموهوب له اخذه فقد سقط ما قيل ان ما ذكره الشارح
 لاوافق التولين فافهم ثم لا يخفى أن هذا فى الجبل العارض أما لو وهبها جلي ورجع بها
 كذلك منع وليس الكلام فيه خلافا لما فهمه المحوى وبقى ما لو كان الجبل من الموهوب له
 فبحث بعضهم بانه مانع من الرجوع وسأق تمام الكلام على ذلك فى الهبة ان شاء الله تعالى
 (قوله وايضا بخدمة منها) يعنى اذا أوصى بخدمة جارية الحامل من غيره ليس للموصى له
 أن يستخدم الحمل بعد وضعه لعدم دخوله فى الوصية وان كان متحفظا وقتها لانه انما جعل له
 الانتفاع بها خاصة لا بذات أخرى ط وحاصله أن الخدمة منفعة وهو انما أوصى بمنععتها
 لا بذاتها ولا بمنفعة ولها بخلاف ما اذا أوصى بذاتها فان الحمل الموصود يتبعها فى المالك
 للموصى له لانه يملكها باسائر أجزائها واصلها جزئيا (قوله ولا يتذكى بكاة أمه) أى
 بذبحها سواء كان تام الخلق ام لاحق اذ اخرج ميتا لم يترك وهو الصحيح وقالان ثم خلقه
 أكل ط (قوله وزاد فى الجرح) زاد البيرى ثانية وهى ما فى خزنة الأكل لوقال بجارية
 اذا ملكك فأنبت حرة فولدت ثم اشتراها عتقت دون الولد اه قلت وزدت ثالثة وهى ولد
 الموصوبة لا يتبعها فى الغصب حتى لو ولدت ومات عند الغاصب بالاعتق منه لم يضمه وكذا
 سائر زوائد الغصب كثمر الشجر وشجره لانه أمانة كما سيأتى فى باب (قوله ولا فى نسب الخ)
 لأن النسب للتعريف وحال الرجال مكشوف دون النساء كذا فى الشئى فهذا صريح بأن
 الشرف لا يثبت من جهة الأم الشريفة باقانى نعم لولدها شرف ما بالنسبة لغيره (قوله
 رقيق كأمه) لأن الزوج قدرضى برق الولد حيث أقدم على تزوجها مع العلم برقتها بجرح قال
 الخبير الرملى فلو كان هذا الولد أنى فزوجت به شئى فأقضى له ولدها فهو هذا الولد رقيق
 وهو شئى ابن هاشمى وهاشمية فيتصور هاشمى من هاشميين وهو رقيق يصح بيعه وسائر
 ما يجوز فى الرقيق من التصرفات اه (قوله ولا يتبعها بعد الولادة) أى فى حكم حدث بعد
 الولادة أما الحكم الحادث قبلها ولو كان قبل الحمل كالتدبير والاستيلاد فان الاولاد
 المتأخرين يتبعونها فيه كما سبق ط (قوله اذا استحققت الأم مبينة) أى اذا ولدت المبيعة

وايضا بخدمة منها ولا يتذكى بكاة
 أمه فهى نسع كما بسط فى بيع
 الاشياء وزاد فى الجرح ولا فى نسب
 حتى لو نكح هاشمى أمة فولد لها
 هاشمى كأمه رقيق كأمه ولا
 يتبعها بعد الولادة الا فى مسئلتين
 اذا استحققت الأم مبينة

مطلب
 الشرف لا يثبت من جهة الأم
 الشريفة

مطلب
 يتصور هاشمى رقيق والد هاشمى

عند المشتري لا يستلزمه فاستحققت بيعة يتبعها ولدها بشرط القضاء به في الاصح اذا سكنت
الشهم ودفعوا ثمنه لذي اليد أو قالوا لا ندري لا يقضي به وإن أقترنوا باليد بالرجل لا يتبعها
كما سيأتي في الاستحقاق إن شاء الله تعالى والفرق كما ذكره في الدرر هذا أن البيعة تثبت
الملك من الاصل والولد كان متصلا به يومئذ فثبت به الاستحقاق فيه سواء اقرار حجة
قاصرة تثبت الملك في المخبر به ضرورة صحة الخبر فتثبت بقرتها (قوله) واذا بيعت البيعة
(الخ) سيأتي في فصل ما يدخل في البيع تبعا انه يدخل ولد البقرة الرضيع لولد الانثى
رضيعا لقوله يفتق اه والفرق أن البقرة لا يتبع بها الابن المجمل ولا كذلك الانثى كما في
البحر هذا لئلا لأن البقرة تقصد للعب ومثلها الشاة والناقة بخلاف الانثى وبخلاف الولد
القطيم (تتمة) يزداد تبعية الولد اذا أسلمت فان الولد يتبع خيرا لابي دين كما تفي النكاح
وزاد البيرى مستثنى أيضا عن خزانة الاكل مال ووكاه أن يعتق أمته فولدت ولدا له أن
يعتق ولدها أيضا وما تولدت الوديعه للوكيل قبضه معها اذا اولدت قبل أن يوكاه اه
فالمستثنى خمس (قوله ملك لسيدها) هذا داخل تحت قوله والولد يتبع الام في الملك
وتقدم استثناء المغرور من شرط حرية الولد (قوله حر) لانه علق حر الان ما جاريته
بمولده فلا يدارض ماءه كما في الميسوط وقيل انه يعتق عليه ويتسامه في النهر (قوله) كان
نكح عبدا أي باذن سيده (قوله وعليه) أي على ما في الظهيرة والتفريع لصاحب
البحر وفيه استدراك على تقييد المصنف بالمولى (قوله أو ابنه أو أخته) أي ونحوهما من
كل ذي رحم محرم منه (قوله من كافر) أي من زوج كافر (قوله قلت الخ) البحث اصحاب
النهر (قوله لانه قبل الوضع موهوم) مقادير انه لو تحقق وجوده بالعلامات القاطعة التي
تذكرها أرباب الخبرة أنه يجبر الآن براد بكونه موهوما ما يعم ما ذكره بكونه يفتصل عنها
أو يموت في بطنها فان انفصاله موهوم ط (قوله وبه) أي بتوهم الحمل الماخوذ من موهوم
ط (قوله لا يسقط حق المالك) أي من عينها فلا يجبر على بيعها ط والله سبحانه أعلم

(باب عتق البعض)

آخره عن الكل اتمالانه من العوارض لقله وقوعه وللخلاف أولانه تبع للكل أولانه دينه
في الثواب نهر (قوله ولو لم يمسها) بجزء منك حر أو شيء منك حر ولو قال سهم منك حر عتق
السدس خاتمة (قوله صح) أي اعتاقه وهو عبارة عن زوال الملك عن البعض لاعتزال
الرق لانه عند الامام رقيق كما في الفتح ويأتي تمامه (قوله ولزمه بيانه) أي في المبهم (قوله
ويسعى فيما بقي) أي في بقية قيمته لمولاه وتعتبر قيمته في الحال فتح وفي البحر عن جوامع الفقه
الاستسعاء أن يؤاجر به يأخذ قيمة ما بقي من أجره اه وفي القهس تاني وعن أبي يوسف انه
يؤجر ولو صغيرا يعقل فيما أخذ من أجره كالحز المدينون إلى أن يؤدى السعاية (قوله
ككاتب) في أنه لا يباع ولا يرث ولا يورث ولا يتزوج ولا تقبل شهادته ويصير أحق بمكاسبه
ويخرج إلى الحرية بالسعاية والاعتاق ويرزول بعض المالك عنه كما يزول ملك السيد عن

واذا بيعت البيعة ومعه ولدها
وقته (وولد الامه من زوجها
ملك لسيدها) تبعا لها (وولدها
من مولاه حر) وقد يكون حرا
من رقيقين بلا تحرير كان نكح
عبدا أمته ابنة فولده حر لانه ولد ولد
المولى ظهيرة وعليه فولدها من
سيدها أو ابنه أو أخته حر (فرع)
حلت أمه كافر أو كافر من كافر
فاسلم هل يؤمس مال كها الكافر
ببيعها الاسلامه تبعا قال في الاشباه
لم أره قلت الظاهر انه لا يجب لانه
قبل الوضع موهوم وبه لا يسقط
حق المالك والله أعلم
(باب عتق البعض)
(أعتق بعض عبده) ولو لم يمسها
(صح) ولزمه بيانه (ويسعى فيما
بقي) وإن شاء حرره (وهو) أي
معتق البعض (ككاتب) حق
يؤدى الألفي ثلاث

المسكاتب فيبقى هكذا الى أن يوتى السعاية در منتهى وقهستاني (قوله بالرذالي الرق
لوجن) لانه اسقاط من فلا يقبل النسخ بخلاف الكتابة در منتهى (قوله بطل فيما
لما تدر رده الى الرق صار بنزلة الحر ولو جمع بين قن وسرق في البيع بطل فيما فكذا هذا ح
(قوله ولو قتل) أي قتله أحد عدا ولم يترك وفاء أي ما يني بباعه اسبيده فلا قود بقوله أي
لاقصا من الاختلاف في انه يعتق كله أو لا كالمسكاتب اذا قتل عن وفاء وله وارث فقبل يموت
سرقا وقبل لا فقد جهل المستحق هل هو الوارث أو المولى أما المسكاتب الذي لم يترك وفاء فإنه
ما قرقه قبا لا خلاف (قوله والصحيح قول الامام الخ) وكذا انقل العلامة قاسم تصحيحه
عن أئمة التصحيح وايد في فتح القدير بالمعنى وبالسمع ومنه حديث الصحيحين من أعتق شركا
له في عبد فكان له مال يابغ عن العبد قوم عليه قيمة عدل فاعطى شركاه حصصهم وعتق
العبد عليه والافقد عتق منه ما عتق افاد تصديق البعض فقط الخ (قوله والخلاف مبني
الخ) هذا ما حقه في فتح القدير وهو أن يراد الخلاف في تجزى العتق أو الاعتاق وعدمه
غاط في تقرير عمل النزاع بل الخلاف فيما يوجب له الاعتاق أو لا وبالذات فعندهما زوال
الرق وهو غير متجزى اعتاقا فعندهما زوال الملك ويتبعه زوال الرق فلم تجزى موجه غير أن
زوال الرق لا يثبت الا عند زوال الملك عن الشكل شرعا كحكم الحداث لا يزول الا عند غسل
كل الاعضاء وغسلها متجزى وهذا الضرورة أن العتق قوة شرعية هي قدرة على التصرفات
ولا يصور شئ في بعضها شأنها وتماثلها فيه (قوله وعلى هذا الخلاف التدبير) فاذا دبر
بعض عبده اقتصر عليه عنده وسعى في الباقي بعد موت سيده وسرى الى كله عندهما
ولاسعاية عليه ط (قوله والاستيلاء) أي فانه متجزى عنده لا عندهما والخلاف في استيلاء
المشتركة المدبرة لا القنعة في الفتح وأما الاستيلاء فتجزى عنده حتى لو استولى نصيبه من
مدبرة اقتصر عليه حتى لو مات المستولى لاعتق من جميع ماله ولو مات المدبرة عتقت من
ثلث ماله وانما كحل في القنعة لانه لما فيه نصيب صاحبه بالاتلاف ما كحل من حين
الاستيلاء فصار مستولى اجارية نفسه فثبت عدم التجزى ضرورة اه (قوله ولا خلاف
في عدم تجزى العتق والرق) فيه أن العتق ان كان بمعنى زوال الملك تجزى وان كان بمعنى
زوال الرق لا تجزى اه ح قلت ليس مراد الشارح موجب العتق وهو ما ذكر بل مراده
نفس العتق في الزيلى الاعتاق لوجب زوال الملك عنده وهو متجزى وعتدهما زوال الرق
وهو غير متجزى وأما نفس الاعتاق أو العتق فلا تجزى بالاجماع لان ذات القول وهو العتق
وحكمه وهو نزول الحرية فية لا يتصور رفيه التجزى وكذا الرق لا تجزى بالاجماع لانه
ضعف حكمي والعتق والحرية قوة حكمية فلا يتصور اجتماعهما في شخص واحد اه
أي اجتماع الضعف الحكمي والقوة الحكمية وهما الرق والعتق (قوله ومن الغريب
الخ) انما كان غريبا للثقة المشهورة ومن الاتفاق المذكور ولكن هذا حكم في البدائع
عن بعض المشايخ جوابا عن استدلال صاحبين بان الرق لا تجزى في حالة الثبوت حتى

(بالرذالي الرق لوجن) ولو جمع
بينه وبين قن في البيع بطل فيما
ولو قتل ولم يترك وفاء فلا قود
بخلاف المسكاتب (وقالا) من
أعتق بعضه (عتق كله) والصحيح
قول الامام قهستاني من المضمرات
والخلاف مبني على أن الاعتاق
يوجب زوال الملك عنده وهو
متجزى وعندهما زوال الرق وهو
غير متجزى وعلى هذا الخلاف التدبير
والاستيلاء ولا خلاف في عدم
تجزى العتق والرق ومن الغريب
ما في البدائع من تجزى ما عند
الامام لان الامام لو ظهر على
جماعة من الكفرة وضرب الرق
على أنصافهم ومن على الانصاف
بازويكون حكمهم بقاء كالبعض
ولو (أعتق شريك نصيبه

قوله لان ذات القول أي الاعتاق
وقوله وحكمه أي العتق فقيهان
ونذر مرتب اه منه

لا يصرف الامام الرق في نصف السببا ويمن على نصفهم فكذا في حال البقاء ثم قال في
 جوابه من مشايخنا من منع ذلك فان الامام لو فعل ذلك جازي يكون حكمهم حكم معتق
 البعض في حالة البقاء اه قلت ويظهر لي الجواب بانه ليس في ذلك تجزى الرق في حالة
 الشبوت لان الرق ثبت عليهم حالة الاستيلاء كما تصرف الرق الى نصف كل واحد منهم
 تقرير للثابت والمن على النصف الباقي بمعنى اعتناق انصافهم فصار ذلك اعتناق البعض
 ابتداء وبقاء فتدبر (قوله فلشريكه) اي الذي يصح منه الاعتناق حتى لو كان صيدا او
 مجنوننا انتظار بلوغه واخافته ان لم يكن ولي او وصي فان كان امتنع عليه المعتق فقط نهر
 (قوله بل سبع) لان التكرير نوعان مخبر ومضاف وهذا قول الامام وقال ليس له
 الا الضمان مع اليسار والسما به مع الاعسار نهر (قوله او مضافا لمدة الاستسعاء)
 قال في الفتح وينبغي اذا اضافته ان لا تقبل منه اضافته الى زمان طويل لانه كالتدبير معنى
 ولودره وجب عليه السعاية في الحال فمعتق كما صرحوا به فينبغي ان يضاف الى مدة
 تشا كل مدة الاستسعاء كذا في البحر (قوله او يصلح) اي الساكت المعتق او العبد
 كما يفاد من البحر ط (قوله لا على أكثر من قيمته) راجع الى الصلح والكتابة والمراد قيمة
 حصته كالتدبير مثلا فيصير على نصف القيمة أو أقل لا أكثر زيادة لا يتغاب الناس فيها
 فالفضل باطل لانه ربا كما في البحر (قوله لومن التقدين) فلو على عروض أكثر من قيمته
 جازي نهر (قوله ولو عجز استسعى) أي لو عجز العبد عن بدل الكتابة استسعاء الساكت أفاده
 في البحر والظاهر أن عجزه عن بدل الصلح كذلك ط (قوله فان امتنع أجره جبرا) أي
 ويؤخذ نصف القيمة من الاجرة كذا في الشلبي ومنه يستفاد أنه عند العجز عن بدل الكتابة
 والصلح يرجع الى اعتبار القيمة لا ما وقع عليه العقد وان كانت الزيادة يسيرة ط (قوله
 وتلزمه السعاية للعالم) ولا يجوز استسعاءه أن يتركه على حاله لمعتق بعد الموت بل اذا أدى
 عتق لان تدبيره اختيار منه للسعاية بغير (قوله فلو مات المولى الخ) ظاهر كلام الفتح أنه
 لا فائدة للتدبير والكتابة لرجوعهما الى السعاية وأجاب في البحر بأن التدبير فائدة هي أنه
 لو مات المولى سقطت عنه السعاية اذا خرج من الثلث كما أن فائدة الكتابة تعيين البسمل
 لانه لو لا الكتابة لاحتجج الى تقويمه وإيجاب نصف القيمة وقد يحتاج فيها الى القضاء عند
 التنازع في المقدار (قوله كما مر) من كونه يؤجره جبرا ان امتنع كما يفهم من التهرج
 (قوله والولاء لهما) أي في جميع الخيارات السابقة ط (قوله أو يضمن المعتق) وحينئذ
 فالسبب أيضا بالخيار ان شاء أعتق ما بقي وان شاء دبر وان شاء كاتب وان شاء استسعى
 بدائع وان أبرأ الشريك عن الضمان فله أن يرجع على العبد والولاء للمعتق هندية ط
 (قوله استسعاء على المذهب) وعن أبي يوسف أن له التضمين لانه عنده ضمان فلما سلك
 لا انلاف بغير والظاهر أن اقتصاره على السعاية يريد به نفي الضمان لانني الاعتناق
 والتدبير والكتابة والصلح فانهم بمنزلة السعاية ط (قوله ويرجع بما ضمن) وله أن يصحيل

فلشريكه) ست خيارات بل سبع
 (أما أن يجزى) نصيبه منجزا أو
 مضافا لمدة كمدة الاستسعاء ففتح أو
 يصلح أو يكتب لا على أكثر من
 قيمته لومن التقدين ولو عجز استسعى
 فان امتنع أجره جبرا (أو يدبر)
 وتلزمه السعاية لانه ان خرج من الثلث
 المولى فلا سعاية ان خرج من الثلث
 (أو يستسعى) العبد كما مر
 (والولاء لهما) لانهما المقتان
 (أو يضمن) المعتق (لوموسرا)
 وقد أعتق بلا اذنه فلو به استسعاء
 على المذهب (ويرجع) بما ضمن (على
 العبد والولاء) كما (له) الصدد
 المعتق كله من جهته حيث ما سلكه
 بالضم

الساكت على العبد فيوكاه بقض السعاية اقتصاء من حقه هندية (قوله ان تعدد الشر كانهن) أي اذا اختار بعضهم السعاية وبعضهم الضمان فليسكل منهم ما اختار في قول أبي حنيفة بجر عن البدائع (قوله والا لا) أي وان لم يتعدد الشر كانهن فليس الساكت أن يختار التضمن في البعض والسعاية في البعض بجر عن المبسوط وفي الهندية عن الفقيه أبي الليث انه لا رواية في ذلك فاقابل أن يقول له ذلك واقتل أن يقول ليس له ذلك (قوله ومتى اختار امرأتين) واختباره أن يقول اخترت أن أضمنك أو يقول اعطى حقاً أما اذا اختار بالقلب فليس بشيء ط عن النهاية (قوله الا السعاية فله الاعتاق) الظاهر أن الكتابة والتدبير والصلح مثل السعاية ط (قوله ولو باع) أي لو باع الساكت لشر يكه المعتقد لم يجز استحساناً لانه ليس محلاً للتقليد وانما يملك بالضمان ضرورة قلت فلو فعل ذلك هل يترتب عليه موقبه حق لو اعتقه صح أو يكون لغوا فلو اعتقه الساكت صح وصار الولاء له ما الظاهر الثاني مقدسي (قوله لانه ككاتب) وعندهما محررون (قوله وبساره يكونه ما السالك) هذا ظاهر الرواية كما في الفتح واقتصر عليه في الهندية واختار بعض المشايخ يسار الغنى المحرم للصدقة والاول أصبح كما في المجتبى (قوله يوم الاعتاق) من شرط قوله ما السالك بقوله قيمة فلو اعتق وهو موسر ثم أعسر فشر يكه حق التضمن وبعبارة لاولو كان العبد يوم العتق أعمى فالتجلى يباض عينيه تجب قيمته أعمى وعكسه في عكسه كما في الفتح (قوله سوى ملبوسة الخ) قال في النسخ وفي رواية الحسن استثنى الكفاف وهو المنزل والخدم وثياب البدن قال في البحر والذي يظهر أن استثناء الكفاف لا بد منه على ظاهر الرواية وإذا اقتصر عليه في المحيط وصححه في المجتبى اه (قوله ان قائم اقوم للحال) هذا اذا لم يتصادق على العتق فيما مضى والا ينظر الى قيمته يوم ظهر العتق لان العتق حادث في الحال على أقرب أوقات حدوثه كذا في الفتح (قوله والا) بأن كان العبد مالكا فاقول للمعتق له عذره عرفة قيمة بالعيان بتغيير أوصافه بالموت والساكت يتبع الزيادة والمعتق يشكر فيكون القول له ونعامة في البحر (قوله وكذا) أي يكون القول للمعتق اذا كان العتق متقدماً على يوم الخصومة في مدة يختلف فيها اليسار والاعسار والافيعتبر للحال فان علم يساره في الحال فلا معنى للاختلاف وان لم يعلم فالقول للمعتق بجر وبه علم أن القول للمعتق عند الجاهل ولم يقدّر بذلك لانه لا معنى للاختلاف عند العلم كما علمت فافهم ولم يذكر مسئلة ما اذا مات العبد أو المعتقد أو الشريك قبل أن يختار شيئاً وهي مبسطة في البحر والفتح (قوله لعدم قبولها) علة لتفسير الشهادة بالاخبار وقوله بجرهم مغنم علة للعلة وأشار الى أن العلة ليست كونها شهادة فرد اذا لا تطرد لو كانوا جماعة فشهد كل اثنين منهم على آخر فافهم لا تقبل ايضاً لانهم ما يثبتان لانفسهم ما حق التضمن زاد في الفتح أو يشهد ان لعبد ما وانما أثبتنا السعاية باعتراك كل من ماعلى نفسه بجرمة استرقاقه ضمناً الشهادة فتعين السعاية اه (قوله كل من الشر يكين) قيد

وهل يجوز الجمع بين السعاية والضمان
ان تعدد الشر كانهن والا لا ومتى
اختار امرأتين الا السعاية فله
الاعتاق ولو باعسه او وهبه نصيبه
لم يجز لانه ككاتب (ويساره يكونه
ما السالك قدر قيمة نصيب الآخر) يوم
الاعتاق سوى ما بوسه وقوت يومه
في الاصح مجتبى ولو اختلفا في قيمته
ان قائم اقوم للحال والا فالقول
للمعتق لاسكاه الزيادة وكذا
لو اختلفا في يساره واعساره (ولو
شهد) أي اخبر اعدم قبولها وان
تعددوا بجرهم مغنم بدائع (كل
من الشر يكين بعتق الآخر) حظه

قوله منهم ما كذا بخطه بضمير
الثنائية ولعل الصواب منهم او بينهم
أي الجماعة فقامل اه منحه

اتفاق اذ لو شهدا أحدهما على صاحبه أنه أعتقه وأنكره الآخر فالحكم كذلك بحججهم
(قوله وأنكر كل) فلو اعترفا أحدهما أعتقه وأعلى التعاقب ويجب أن لا يضمن كل الآخر
أن كانا موسرين ولا يستسي العبد لأنه عتق كله من جهتهما ولو اعترف أحدهما وأنكر
الآخر فإن المنكر يجب أن يحلف لأن غيبه فائدة فانه إن نكل صار معترفاً وبإذ لا فصارا
معترفين فلا تجب على العبد سعيه كما قلنا فتح (قوله ما لم يحلفهما القاضى الخ) أشار إلى
أن ما ذكره المصنف بهما لغيره من لزوم استسما كل منهما للعبد انما هو فيما اذ لم يترافعا إلى
قاض بل خاطب كل منهما الآخر بأنك أعتقت نصيبك وهو ينكر أو ما لو أراد أحدهما
التضمين أو أراداه ونصيبهما متفقا وتترافعا ورفعهما ناذ وحسبة فيما لو استرقاه بعد قولهما
فان القاضى لو سألهما فأجابا بالنكار خلفا لا يسترق لان كلا يقول ان صاحبه حلف كاذبا
واعتقاده أن العبد يحرم استرقاقه ونكل استسماؤه وان اعترفا وأحدهما فقد مر اتفاقا
فتح والحاصل انهما ان حلفا لا يسترق بل يسي لهما وان اعترفا لا يسترق ولا يسي ومثله
ما لو نكل لان النكل اعتراف أو بذل كما مر وعلى هذا القول الشارح حينئذ
يسترق أو يسي صوابه لا يسترق أو ولا يسي أى لا يسترق ان حلفا ولا يسترق ولا يسي ان
اعترفا ونكلا (قوله ولو نكل أحدهما) أى وحلف الآخر أو لو نكل أى بصار
معترفين وقدمتر (قوله فلا سعيه) أى على العبد للمعترف وعليه السعيه للعالف ح
(قوله ولو مات قبل أن يتفقا) يعنى لو مات العبد قبل أن يتفقا على اعتناق أحدهما
فولاه لبيت المال واعلم أن وضع هذه الجملة في هذا الموضع غلط لأنه يقتضى أن الولاء
عند أى حنيفه رجه الله تعالى وقوف وإيسر كذلك وهو وضعها بعد قوله حتى تصادقا
كما فعل في البحر والفتح وغيرهما لانهم من تنس كلام الصالحين ح (قوله أو حلفين)
صرح به وان فهم مما قبله فهميد الاعتراض الآتى ولانه منشأ ألوههم في كلام المصنف
فانهم (قوله والولاء لهما) لان كلامهم ما يقول عتق نصيب صاحبي عليه باعتقائه
وولاه له وعتق نصيبى بالسعيه وولاه له وهو عبده اذ ام يسي كما كتبت بحج (قوله
ولو تخالفا الخ) عطف على قوله يسي للمعسرين (قوله يسي للموسر) لانه لا يدعى
الضمان على صاحبه لا عساره وانما يدعى عليه السعيه فلا يبرأ عنها ولا يسي للمعسر لانه
يدعى الضمان على صاحبه ايساره فيكون مبرئا للعبد عن السعيه ح عن البحر (قوله
والولاء موقوف) أى عندهما فى الكل أى فى يساره وعساره او اختلافهما الان
كل واحد منهما يحمله على صاحبه ويبرأ عنه كذا فى البحر ح (قوله حتى تصادقا) أى
يتفقا على اعتناق أحدهما فلو مات قبل أن يتفقا وجب أن يأخذ بيت المال كذا فى البحر
ح (قوله كذا فى البحر الخ) الاشارة واجبة الى ما قرره من مذهب الامام ومذهب
الصالحين (قوله فى المتن خال) هو قوله ولو تخالفا يسار الخ حيث أنهم من كلام
أبى حنيفة مع انهما نافية لقوله مطلقا والشارح أصل المتن بقوله وقال يسي للمعسرين

وانكر كل (سعي لهما) ما لم يحلفهما
القاضى فحينئذ يسترق أو يسي
(فى حلفهما) ولو نكل أحدهما
صار معترفا فلا سعيه ولو مات
قبل أن يتفقا فليت المال يحقر
(مطلقا) ولو موسرين أو حلفين
(والولاء لهما) وقال يسي
للمعسرين لا للموسرين (ولو
تخالفا يسار يسي للموسر
لاضته) وهو المعسر والولاء
موقوف فى الكل حتى تصادقا
كذا فى البحر والمتقى وعامة الكتب
قلت فى المتن خال لا يحنى قنبه

للموسرين وجعل قوله ولو تم الفالح من تمة كلام الصاحبين ح (قوله نبيه على ذلك)
 أي نبيه في حاشيته على المنع على هذا التخلل كذلك أي كانه حقه الشارح (قوله ولا يئس
 للبائع) أما لو كان له يئس ثبت خنت منكر الشراء فيعتق العبد كله عليه ويلزمه عن حصة
 البائع بموجب الشراء لا الاعتاق (قوله عتق بلا سعاية) أما عتقه فلا أن كلاً منهم ما يزعم
 أن شريكه الآخر حاشا وأما عدم السعاية لم تدعي البيوع فلا أن شريكه لما أنكر الشراء
 وكان القول قوله لم يثبت بيعه فقد وجد شرط عتق مدعي البيوع فكان العتق من جهته
 فليس له سعاية على العبد وأما سعايته منكر الشراء فلا أنه لم يثبت عتقه لأنكاره وإنما
 ثبت عتق شريكه لأن لم يثبت عتق شريكه إلا بسبب أنكاره فلم يكن له تضمينه لو كان
 موسراً وان أضيف العتق حقيقة إلى تعاقب مدعي البيوع فكان المعاق صاحب العلة
 والمنكر صاحب الشرط والحكم يضاف له لعله ولذا لو رجس شهود الزنا وشهود الإحصان
 يضمن شهود الزنا فقط فلما كان أنكاره شرطاً للعتق صار له دخل في عتقه فلا يضمن شريكه
 ولما كان الشريك مباشر العلة أضيف العتق إليه فكان لا منكر استسعاء العبد بكل حال
 أي سواء كان البائع موسراً أو معسراً وهذا ما ظهر لنا في توجيهه لكن قد يقال أنه كان ينبغي
 أن يسهى في نصفه لهما لأنه عتق نصفه يميناً لعتقه عتقه على الشراء وعدمه فلا بد من
 أن يكون الذي عتق منه حصصاً أحدهما وهو مجهول وهو الذي عتق حصصاً مدعي
 البيوع غير ظاهراً لانه منكر شرط العتق وكون القول لشريكه أنه ما شترى إنما يظهر
 بالنسبة لعدم لزوم الثمن فيكون القول له فيه والقول للبائع بالنسبة لعدم العتق كالموالاتي
 طلاقها على عدم وصول نفقة البها يوم كذا فادعى الوصول وانكرت فالقول لها بالنسبة
 إلى لزوم النفقة والقول له بالنسبة إلى عدم الطلاق لأن القول لمنكر شرط الخنت وهذا
 كذلك نعم قيل إن القول للمرأة في الطلاق أيضاً فيمكن أن يكون ما هنا مبني عليه فليتامل
 (قوله لو البائع معسراً) لانه عندهما يلزم السعاية عند الاعسار والضمان عند اليسار
 (قوله لم يبع لأحد) أما للبائع فلا أن العتق من جهته وأما للشاري فلا أن حقيقة في التضمنين
 حقيقة بدون الاستسعاء كما عات (قوله في الاصح) هو رواية أبي حفص وفي رواية
 أبي سليمان يسهى لهما عندهم جميعاً ان كانا معسرين وان كانا موسرين يسهى لمدعي البيوع
 في نصف قيمته فقط نهر عن المحيط (قوله ولو عاتق أحدهما) أي أحد الشريكين في عتقه
 واحد ط (قوله بفعل) سواء كان فعل أجني أو المملوف بعتقه ط (قوله مثلاً) يعني
 أن ذكر الغد ليس قيداً بل المراد وقت معين لا فرق بين الغد واليوم والامس بجر وكذا
 ذكر الدخول ط (قوله فقال ان لم يدخل) أي فلان غداً الدار فأنت حر ط (قوله ففني
 الغد) أي مع بقا ملكهما إلى آخر الغد أما إذا أخرجه أحدهما عن ملكه قبل الغد بطل
 تعاقبه بعض الغد وينظر في تعاقب الآخر ان علم وقوع شرطه عتق حظه والا فلا
 كالا يخفى ط (قوله وجهل شرطه) أي شرط العتق وهو الدخول نفياً أو اثباتاً فلو علم

ثم رأيت شيخنا الرملي نبيه على
 ذلك كذلك فله الحمد (فرع) قال
 أحد شريكين لا شريك منك
 نصيبي وان لم أكن بعتقه منك فهو
 سرت وقال الا شريكاً شريكته
 وان كنت اشتريته منك فهو حر
 فالقول لمنكر الشراء بيمينه فان
 حلف ولا يئس للبائع عتق بلا سعاية
 لمدعي البيوع بل لا تخفى حظه
 بكل حال وكذا عندهما
 لو البائع معسراً ولو موسراً لم يبع
 لأحد في الاصح ولو (عاتق أحدهما
 عتقه بفعل غداً) مثلاً كان دخل
 فلان الدار غداً فأنت حر (وعكس)
 الشريكين (الاخر) فقال ان لم
 يدخل ففني الغد (وجهل شرطه)
 أدخل أم لا

أحدهما بينة أو اقرار الحالف لا اقرار فلان عمل بقتضاء (قوله وسعى في نفيه) هذا
عندهما وقال محمد بن يحيى في جميع قيمته لأن المقضى عليه بسقوط السعاية مجهول خبر
(قوله مطلقاً) أي مؤسرين أو معسرين أو مختارين ح (قوله والمسئلة بجهاها) أي
بأن حلف أحدهما على فعل فلان غدا أو عكسه الآخر (قوله كل واحد منهما
لا أحدهما) أي كل واحد من العبدين بتمامه ما لو كان أحدهما من الخالفين (قوله
لنفا حش الجهالة) لأن المجهول هنا شيئاً أن العبد المقضى له بالحرية وبسقوط نصف
السعاية عنه والحال المقضى عليه بالعتق والمعلوم واحد وهو المقضى به أعنى الحرية
وسقوط السعاية وفي العبد الواحد بالعكس لأن المقضى له بالحرية والمقضى به معلومان
والمجهول واحد وهو الحال المقضى عليه فيمنع القضاء عند غلبة الجهالة كما أفاده ح
عن الزبلي (قوله حتى لو اتحد المالك) غاية على مفهوم التقييد بنفا حش الجهالة
وانما حشهم بعتق أحدهما لأن الجهالة في المقضى عليه ارتفعت ط (قوله عتق عليه
أحدهما) ولا ينافي علمه ببحث أحدهما المالكين صحة شرائه للعبد لأنه قبل ما كمل له غير معتبر
كما لو أقر بجزئية عبده ومولاه ينكر ثم اشتراه صح وإذا صح شراؤه له ما واجبه في ملكه
عتق عليه أحدهما لأن علمه معتبر إلا أن يؤمر بالبيان لأن المقضى عليه معلوم كذا
في الفتح قال في البحر وهو يفيد أن أحدهما الخالفين لو اشترى العبد من الحالف الآخر
يصح ويعتق عليه ويؤمر بالبيان كما لا يخفى وفي المحيط هذا إذا علم المشتري بجهاها فان لم
يعلم فالقاضي يحلفهما ولا يجبر على البيان ما لم تقم البينة على ذلك اه (قوله أو الحالف)
عطف على المالك فانه لا جهالة هنا أصلاً لالعلم بالحال والمقضى له وهو العبد والمرأة
والمقضى به وهو الحرية والطلاق فافهم والظاهر أن الحكم كذلك لو كانت اليمينان على
عبدية (قوله عتق وطلقت) وقبل لا يعتق ولا تطلق لأن أحدهما معلق بعدم الدخول
والآخر بوجوده وكل منهما مما يحتمل تحققه وعدمه قلنا ذلك في مثل قوله ان لم يدخل
فعبدي حر بخلاف ان لم يكن دخل فانه يستعمل لتحقيق الدخول في الماضي رداً على
الممارى في الدخول وعدمه فكان معتبراً بالدخول وهو شرط الطلاق فوقع بخلاف
ان لم يدخل ليس فيه تحقق وصيغة ان كان دخل ظاهرة لتحقيق عدم الدخول رداً على من
تردد فيه فكان معتبراً بعدم الدخول وهو شرط وقوع العتق فوقع بخلاف ان دخل
فانه ليس فيه تحقق أصلاً فقد اشتبه على ذلك القائل تركيباً بخروبه سقط أيضاً
قول الزبلي ينبغي أن يترقى بين التعليل بكاش فيقع لتصوّر الاقرار فيه وبين غيره لعدم
اه من البحر والنهر وأصل الجواب للفتح (قوله بخلاف ما لو كانت الاولى بالله) قال
ابن بلدان في باب اليمين تنقض صاحبته امن أي ما شرحت تلخيص الجاسع ما نصه لو كانت
اليمين الاولى بالله تعالى بأن قال والله ما دخل هذه الدار ثم قال عبدي حر ان لم يكن دخل
لا تزمه كفارة ولا عتق لانه ان كان صادقا فلا كفارة وان كان متعمداً للكذب فهو

(عتق نفيه) ثبت أحدهما
بين (وسعى في نفيه لهما) مطلقاً
والاولاهما (ولا عتق) والمسئلة
بجهاها (لو حلفا على عبدين كل
واحد منهما الاحدهما) لنفا حش
الجهالة حتى لو اتحد المالك كان
اشترهما من علم بجهاهما عتق
عليه أحدهما وأمر بالبيان ففتح
أوالحالف بأن (قال عبدي حر
ان لم يكن فلان دخل هذه الدار
اليوم ثم قال امرأته طالق ان كان
دخل اليوم عتق وطلقت) لانه
بكل عين زعم الحنث في الاخرى
بخلاف ما لو كانت الاولى بالله
اذ التعموس لا يدخل تحت الحكم
ليكذب به بخلاف الاخرى

مطلب
في الفرق بين ان لم يدخل وبين
ان لم يكن دخل

الغرموس والغرموس ليس مما يدخل تحت حكم الحياكم كما يكون الحكم اكد باليمين
الآخرى اه وقد تقدمت هذه المسئلة قبيل طلاق المريض وبهذه المسئلة على غلط الشارح
في تصويرها ح (قوله ومن ملك قريبه) أي من يعتق عليه (قوله بسبب ما) أي بشرائه
أو هبة أو صدقة أو وارث نهر وصورة الارث امرأة اشترت ابن زوجها ثم ماتت عن
زوجها وعن أخيه أو كذلك إذا كان لرجلين ابن عم ولا بن العم جارية تزوجها أحدهما
فولدت ولدا ثم مات ابن العم جوهرة (قوله مع رجل آخر) أي بعدد واحد قبله جميعا
قاله الاتقاني ويوضح هذا القيد المسئلة الثانية جوى عن شرح ابن الجلبج والماراد
بالمسئلة الثانية قوله وان اشترى بعضه أجنبي أبو السعود (قوله بلا ضمان) أي لقيمة
نصيب شريكه لو سراً نهر (قوله علم الشريك) أي الأجنبي والصغير في بقراته
للشريك القريب ط (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية وهو مرتبط بقوله بسبب ما
وبقوله علم الشريك بقراته أو لا وهذا قول الامام وقال بعضهم في غير الارث نصف قيمته
ان كان موسراً وان كان معسراً يسهى العبد في نصف قيمة الشريك قريبه المشتري كذا
في مسكين ط (قوله لان الحكم) هو الضمان أو عدمه يدار على السبب وهو التعسدي
أو عدمه وقد عدم التعسدي هنا ط كما إذا قال لغيره كل هذا الطعام وهو مملوك لالا
ولا يعلم الا امر عليه بجر (قوله أمالو ملك مستولدينه) ولو بالارث بجر وقوله بالنسكاح
متعلق بقوله مستولدينه ط (قوله لكونه ضمان تلك) أي فلا يثبت باليسار والاعسار
اه ح ولو قال الشارح فيضمن خط شريكه ولو كان معسراً كان أولى ليقيد أن هذه
العلة لا تطلق ط (قوله فله) أي للأجنبي أن يضمن المشتري لوجود التعسدي ولو أبدل
المشتري بالقريب لكان أوضح ط (قوله أو يستسي العبد) لأن يسار المعتقد لا يمنع
السياسة عنده خلافاً لهما (قوله هذه ساقطة) أي بجملة قوله وان اشترى نصفه أجنبي الخ
سقطت من نسخة المتن التي شرحها المصنف ط (قوله لا يضمن ابائعه) وحينئذ فالبايع
ان شاء أعتق نصيبه وان شاء استسي بجر (قوله مطلقاً) أي موسراً كان أو معسراً
وقال لو موسراً يجب عليه الضمان بجر (قوله لشاركته) فإن عله دخول المبيع في ملك
المشتري الإيجاب والقبول وقد تشارك فيه نهر (قوله لزمه الضمان) أي لزم المشتري
ضمان حصه الشريك الذي لم يبيع لأنه لم يشارك في العلة فلا يطل حقه بفعل غيره
ولا يضمن البائع شيئاً بجر ط (قوله لو موسراً) فالو معسراً يسهى العبد بالاجماع هـ سـ د ط
(قوله وبعده أعتقه آخر) أي قبل الضمان أمالو أعتقه بجر وضمن السالك المدبر
ضمن المدبر المعتقد ثلث قيمته قنا لأن الاعتراف وجد بعد ذلك المدبر نصيب السالك
وأنما ضمنه الثلث الذي ضمنه للسالك قنا لثبانه قنا على ما كذا في التدبير يتجزأ وثلاثا
الولاء للمدبر وثلاثة للمعتقد لأن ضمان المعتقد ضمان جنائية لا ضمان تلبية كذا ح عن البحر
(قوله وهما موسران) أمالو كان المدبر معسراً فالمدبر الاستسما دون التضمن وكذا

(ومن ملك قريبه) بسبب ما (مع)
رجل (آخر عتق خطه بلا ضمان
علم الشريك) بقراته أو لا على
الظاهر لان الحكم يدار على السبب
(واشريكه أن يعتق أو يستسي)
أمالو ملك مستولدينه بالنسكاح مع
آخر فيضمن خط شريكه لكونه
ضمان تلك (وان اشترى نصفه
أجنبي) ثم القريب باقيه فله أن
يضمن المشتري (موسراً أو
يستسي) العبد هذه ساقطة من
شرح الشارح (وان اشترى نصف
قريبه من يملكه) كله (لا يضمن
ابائعه مطلقاً) لشاركته في العلة
وقيد بملكه لأنه لو اشتراه من أحد
الشريكين لزمه الضمان (اجماعاً
للشريك الذي لم يبيع لو) المشتري
(موسراً عدا بين ثلاثة دبره واحد
و) بعده (أعتقه آخر وهما
موسران ضمن السالك) الذي
لم يدبر ولم يحزر (مدبره)

المعتق لو كان معسرا للمدبر الاستسعاء دون تضمين المعتق بجز (قوله ان شاء) وان شاء
 دبر نصيبه أو استسعى العبد في نصيبه أو أعتقه أو كاتبه أو تركه على حاله لأن نصيبه باق على
 مالكه فاسد باق سادس يكره حيث سدد عليه طرق الاتقاع بالبيع ونحوه عن الزيلعي
 (قوله ويرجع بها) أي بثلاث قيمته وأنت الضمير لا كسب المضاف التأنيث من المضاف
 اليه كما في قطعت بعض أصابعه (قوله لأن التدبير الخ) على حذف مضاف أي ضمان
 التدبير والحاصل أن التدبير لما كان متجزئا عنه اقتصر على نصيب المدبر وفنصبه نصيب
 الآخرين حيث امتنع بيعه وهبته فلكل منهما الخيارات المارة فإذا اختارا أحدهما
 العتق تعين حقه فيه قد وجبه للساكت سببا لضمان تدبير المدبر واعتاق المعتق غير أن له
 تضمين المدبر ليكون ضمان معاوضة اذ هو الأصل في المضمونات عندنا لكونه قابلا للنقل
 من ملك إلى ملك وقت التدبير لكونه قننا وقت ولا يمكن ذلك في الاعتاق لأجل التدبير
 لأنه لا يقبل النقل المذكور ولهذا يضمن المدبر وهذا عنه وعندنا أصارا العبد كمدبر
 واعتاق المعتق باطل ويضمن لشريكه ثلثي قيمته موسرا كان أو معسرا لأن التدبير
 لا يتجزأ عنه هما وقامه في الزيلعي (قوله لنقصه بتدبيره) على تضمينه المعتق ثلثه مدبرا
 فكان الأولى ذكره عقبه فإن المعتق أفسد على المدبر نصيبه مدبرا والضمان يتقدر بقدر
 المثلث زيلعي وأما على عدم تضمينه المعتق ثلثه قننا وهو ما ملكه المدبر من جهة الساكت
 فهو أي أن ما ملكه فيه ثبت مستندا أي إلى ما قبل الاعتاق فكان ثابتا من وجه غير ثابت
 من وجه فلا يظهر في حق التضمن ولهذا قلنا لو أعتقه بعد تضمين الساكت المدبر كان
 للمدبر تضمين المعتق ثلث قيمته قننا مع ثلثه مدبرا لأن الاعتاق وجد بعد تلك المدبر نصيب
 الساكت فله تضمين كل ثلث بصفته وقامه في الفتح والحاصل أن المدبر يرجع على
 المعتق بما كان له قبل الاعتاق فإن كان الساكت ضمنه قيمة ثلثه صار للمدبر الثلثان قبل
 الاعتاق ثلث مدبر وثلث قنن فيرجع بقيته ما على المعتق وإن لم يكن ضمن للساكت شيئا
 حتى أعتق الآخرين المدبر بما ضمنه للساكت على العبد كما تزويج بقية ثلثه
 المدبر على المعتق (قوله وسيجي) أي في المتن آخر باب التدبير قال في البحر فلو كانت قيمته
 قننا سبعة وعشرين ديناراً ضمن أي المعتق للمدبر ستة دنانير لأن ثلثها وهو قيمة المدبر ثمانية
 عشر وثلثها وهو المضمون ستة والمدبر يضمن للساكت تسعة (قوله أثلثا) هذا قول
 الامام وعلي قواهما الولاء كله للمدبر كما في الهداية وقد أهمل الشرح التنبيه على ذلك
 أبو السعود (قوله لعتقه هكذا على ما حكمهما) فإن أحدهما الثلثين كان للمدبر أصالة
 والاخر ثلثه كأداء الضمان للساكت فصار كأنه دبر ثلثه من الابتداء بخلاف المعتق
 فإنه وإن كان له ثلث أعتقه وثلث أدى ضمانه للمدبر ليس له الاثلاث الولاء لأن ضمانه
 ضمان افساد لا ضمان تلك ومعاوضة لما ذكرنا من أن المدبر غير قابل للنقل ونحن أعتقه
 كان مدبرا ولو كان الساكت اختار سعاية العبد فالولاء بينهما أثلثا لثلاثه فتح

ان شاء ثلث قيمته قننا ويرجع بها
 على العبد (لا معتقه) لأن التدبير
 ضمان معاوضة وهو الأصل
 (و) ضمن (المدبر معقه ثلثه مدبرا
 لا ما ضمنه) المدبر من ثلثه قننا
 لنقصه بتدبيره وسيجي أن قيمة
 المدبر ثلثا قيمته قننا (والولاء بين
 المعتق والمدبر أثلثا ثلثا للمدبر
 وما بقى للمعتق) لعتقه هكذا على
 ما حكمهما (ولو قال هي أم ولد
 شريكي وأنكر) شريكه

(قوله وأتذكر شريكه) فلو صدقه كانت أم ولد له ولزمه نصف قيمتها ونصف عقرها كالامة
المشتركة اذا أتت بولد فادعاهما أحدهما كاسية أي بحجر (قوله ولا يئنه) أما لو كانت له يئنه
فهو كالوصدقه (قوله فخدمه) أي المنكر (قوله بالخدمة) أي لا تخدم أحدا ولا سعيه
عليه المنكر ولا للمتر لانه يبرأ منها ويذكر الضمان على شريكه وهذا عند أبي حنيفة
وهو قول الثاني آخر كما في الاصل وقال محمد ليس للمنكر الا الاستسعاء في نصف قيمتها
نهر (قوله ونفقة في كسبها) قال في الفتح وفي الفتاوى في باب محمدان نفقة في كسبها
فان لم يكن لها كسب فعلى المنكر ولم يذكر خلاف في النفقة وقال غيره نصف كسبها
للمنكر ونصفه موقوف ونفقة من كسبها فان لم يكن لها كسب فنصف نفقة على المنكر
لان نصف الجارية للمنكر وهذا اللائق بقول أبي حنيفة اه قال في النهر ونسبه العيني
اليه (قوله وجناتيهام موقوفة) أي الى تصديق أحدهما صاحبه ففتح ولم يفصل بين
جناتيهما والجناتيهما وفي النهر عن المحيط والجناتيهما موقوفة في نصيب المقر دون
المنكر فمأخذ نصف الارش وأما جناتيهما فتقبل هي كذلك والصحيح أنها موقوفة في حقها
لانه تعذر ايجابها في نصيب المنكر عليه لعجزه عن دفعها اليها من غير منعه منه فلا تزمه
الفسدية فوجب التوقف في نصيبه ضرورة كالمقر بخلاف الجناتيهما لانه أمكن دفع
نصف الارش الى المنكر اه (قوله الاضروبة اسلام أم ولد النصراني) فانما تسمى
في قيمتها وهولاء قيمتها كباقي في الاستيلاء لانه يعتد بقومها وقد أمر نائبهم وما
يدينون وحكمنا بكتابها عليه دفعه للضرر عنها اذ لا يمكن بقاؤها ملوكة له ولا اخرجها
مجانا عن الزبالي (قوله وقوماها) أي قالها قيمة وهي ثلث قيمتها (قوله فلا
يضمن غنى الخ) نرى على ما مهد به يظهر أثر الخلاف وقد بالغ في لانه محل الخلاف
أما المعسر فلا يضمن انما قابل تسمى عندهما للساكنة في نصف قيمتها (قوله فاعقها
أحدهما الخ) أي أعتق نصيبه فانه يعتق كلاهما ولا سعيه عليه ولا ضمان على المعتق
عند أبي حنيفة خاتمة وبه علم أن يعتق أم الولد لا يتجزأ لانه عتق كلاهما يعتق بعضهم اتفاقا
كله سيأتي في بابها (قوله وكذلك لو ولدت) أي ولدت آخر بعد الولد المشترك (قوله
ولا ضمان) أي لا يضمن لشريكه قيمة الولد عنده لان ولد أم الولد كأمه فلا يكون ممة قوما
عنده بحجر عن الكافي وقوله ولا سعيه أي على الولد ولا على أمه (قوله خلافا لهما)
فعندهما يضمن الموصري في المستملتين ولو معسرا تسمى الام في الاولى والولد في الثانية
(تنبه) زعم الزبالي أن ما هنا مخالف لما سيأتي في الاستيلاء من انه لو ادعى ولادة
مشتركة ثبتت نسبته منه وهي أم ولده وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لاقية ولدها
ولم يذكر خلافا فيه فاذا لم يضمن ولد القنة فكيف يضمن عندهما ولد أم ولده مع أنه
لم يعاق شيء منه على ملك الشريك وأجاب في البحر بأنه لم يضمن ولد القنة لانه ملكها
بالضمان فتبين أنه علق على ملكه فلا يغرمه بخلاف ولد أم الولد لانه لا تقبل النقل فلم يكن

ولا يئنه (تخدمه يوما قتيه وقف)
بالخدمة (يوما) عملها بقراره
ونفقة في كسبها والافعل المنكر
وجناتيهما موقوفة (ولا قيمة لام
ولد) الاضروبة اسلام أم ولد
النصراني وقوماها بثلاث قيمتها
قصة (فلا يضمن غنى) أعقها
مشتركة بان ولدت فادعاه
وصارت أم ولد لهما فاعقها
أحدهما لم يضمن وكذا لو ولدت
فادعاه أحدهما ثبتت نسبته
ولا ضمان ولا سعيه خلافا لهما

مطلب
أم الولد لاقية لها خلافا لهما

الاستدلال في ملكه التام فيضمن نصيب شريكه وتسامه فيسب (قوله وانما تضمن بالجناية
اجماعاً) أي بثابت قيمته ط واحترز بالجناية عن الغصب فانه على الخلاف فلا تضمن به
عنده لومات خلافاً لهما كما في النهر (قوله لانه ضمان جناية) كالوقعة لها حيث يضمن
بالاتفاق فتح (قوله ولذا يضمن الصبي المحتر بثلثه) أي بمنزل هذا الفعل فانه لو قتر به رجل
الى سبع فاقترسه يضمن الرجل دية مع أنه حر لا قيمة له أصلاً فأما الولد بالاولى فليس التقييد
بالمحرز للاحتراز عن المملوك بل ليكون المحتر أشبه أم الولد في عدم التقوم فافهم (قوله عنده)
أي حضرها عنده ط (قوله يؤمر بالبيان) فان بدأ ببيان الإيجاب الاول فان عني به
الخارج عتق الخارج بالإيجاب الاول وتبين أن الإيجاب الثاني بين الثابت والداخل
وقع صحيحاً لوقوعه بين عبدين فيؤمر بالبيان لهذا الإيجاب وان عني بالإيجاب الاول
الثابت عتق الثابت بالإيجاب الاول وتبين أن الإيجاب الثاني وقع لغو لوقوعه بين حر
وعبد في ظاهر الرواية وان بدأ ببيان الإيجاب الثاني فان عني به الداخل عتق الداخل
بالإيجاب الثاني وبقي الإيجاب الاول بين الخارج والثابت على حاله كما كان فيؤمر
بالبيان وان عني به الثابت عتق الثابت بالإيجاب الثاني وعتق الخارج بالإيجاب الاول
لتهينه للعتق باعتاق الثابت كذا في البحر (قوله وان مات) أي السيد أم المولات
أحد العبيد قبل البيان فاموت بيان فان مات الخارج عتق الثابت بالإيجاب الاول
لزال المزارح وبطل الإيجاب الثاني وان مات الثابت تعين الخارج بالإيجاب الاول
والداخل بالإيجاب الثاني وان مات الداخل خفي الإيجاب الاول فان عني به الخارج
تعين الثابت بالإيجاب الثاني وان عني به الثابت بطل الإيجاب الثاني كذا في التتار جناية
ومثله في المعراج والعناية وفتح القدير وغيره لا ذكره وغيره فافهم في البحر تبعاً للبدائع
من قوله في الصورة الأخيرة فان عني به الخارج عتق بالإيجاب الاول وبقي الإيجاب الثاني
بين الداخل والثابت فيؤمر بالبيان الخ مشكل فان الموت بيان فبطل الداخل يقتضي
تعين الثابت بالإيجاب الثاني فلهذا تحرر ينف أو سبق قلم فافهم (قوله عتق من ثبت ثلاثة
أرباعه ومن كل من غيره نصفه) الخارج فلان الإيجاب الاول دائر بينه وبين الثابت
فأوجب عتق رقبة بينهما فيصيب كلاهما النصف اذ لا مرجح وكذا الإيجاب الثاني بينه
وبين الداخل غير أن نصف الثابت شاع في نصفه فما أصاب منه المستحق بالاول لغا
وما أصاب الخارج من العتق عتق فتم له ثلاثة الأرباع ولا معارض لنصف الداخل فعتق
نصفه عندهما وقال محمد يعتق ربعه لانه ان أريد بالإيجاب الاول الخارج صح الثاني
وان أريد الثابت بطل فدار بين أن يوجب أو لا فيتنصف فيعتق نصف رقبة بينهما نهر
(قوله اثبوت الخ) جواب عما يقال هذا ظاهر عند الامام تجزى العتق عنده اتماعدهما
فلا لعدم تجزيه والجواب أن قولهما بعدم التجزى اذا وقع في محل معلوم أما اذا كان
الحكم بثبوت الضرورة وهي متضمنة لانقسامه انقسم للضرورة وهي لا تنعدي موضعها

(و) انما تضمن بالجناية اجماعاً
(فالموت بها الى سبع فاقترسها
ضمن) لانه ضمان جناية لا ضمان
غصب ولذا يضمن الصبي المحتر
بثلثه لا يبيح (ولو قال لعبدين
عنده من ثلاثة أعبد له احد كما حر
نخرج واحد ودخل آخر فأعاذ)
قوله احد كما حر فمادام حياً يؤمر
بالبيان (و) ان مات بالبيان
عتق من ثبت ثلاثة أرباعه
نصفه بالاول ونصف نصفه بالثاني
(و) عتق (من كل من غيره نصفه)
اثبوت بطريق التوزيع والضرورة
فلم يثبت (وان صدر ذلك) المذكور
(منه في مضمونه)

والحاصل أن عدم التجزى عند الامكان والانقسام ضروري كذا في الفتح ثم ذكر فيه
 اراد اقوال بعض الطلبة ونقله ح فراجعوه وذكره أيضا في البحر والنهر (قوله وضاق
 الثالث عنهم الخ) أما لو خرجوا من الثالث أو أجازوا الورثة فحكم المرض كالصحة (قوله
 وقيمتم سواء) ليس هذا القيد لازما حكما شرعيا بلية (قوله كما تم) أي على ثلاثة أرباع
 الثابت ونص في الداخل والخارج (قوله بأن جعل الخ) بيانه أن حق الخارج في النصف
 وحق الثابت في ثلاثة الأرباع وحق الداخل عندهما في النصف أيضا فيخرج إلى مخرج
 له نصف ورابع وأقله أربعة فقول إلى سبعة فحق الخارج في سهمين وحق الثابت في ثلاثة
 وحق الداخل في سهمين فبلغت سهام العتق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة لأن العتق
 في المرض وصية وبصير ثلث المال أربعة عشر هي سهام السعاية وصار جميع المال
 أحد عشر وعشرين وماله ثلاثة أعبد فيصير كل عبد سبعة فيعتق من الخارج سهمان ويسعى
 في خمسة وكذا الداخل ويعتق من الثابت ثلاثة ويسعى في أربعة فبلغ سهام الوصايا سبعة
 وسهام السعاية أربعة عشر فاستقام الثالث والثلاثان وتعامه في الدر قال السائحاني
 فان لم تستو قيمتهم بأن كانت قيمة الثابت أحد عشرين والخارج أربعة عشر والداخل
 سبعة فالملل اثنان وأربعون وثلاثة أربعة عشر وسهام الوصية سبعة فيوضع عن الثابت
 ستة وعن الخارج أربعة وكذا عن الداخل ويسعى الثابت في خمسة عشر والخارج
 في عشرة والداخل في ثلاثة فسهام السعاية ثمانية وعشرون (قوله ومهرهن سواء) هذا
 القيد ليس لازما أيضا كما في الشرع بلية (قوله ليفيد البينة) قال في المنع وانما فرضت
 المسئلة في الطلاق قبل الوطء ليكون الإيجاب الأول موجبا للبينة فاصاب الإيجاب
 الأول لا يبقى محلا للإيجاب الثاني فيصير في هذا المعنى كالعتق اهـ (قوله ثم بالإيجاب
 الثاني سقط الربع الخ) قيل هذا قول محمد وعندهما يسقط ربع مهر الداخل
 كما في العتق والختم لأنه بالاتفاق كما في المتن وغيره والفرق بينهما كما في العناية هو
 أن الثابت في العتق بمنزلة المكاتب لأنه حين تكلم كان له حق البيان وصرف العتق إلى
 أمه اشاء من الثابت والخارج فساد له حق البيان كان كل واحد من العبدین حرًا من
 وجه عسدا من وجه فاذا كان الثابت كالمكاتب كان الكلام الثاني صحيحا من وجه
 لأنه دار بين المكاتب والعبد لأنه أصاب الثابت منه الربع والداخل المصنف لما قلنا
 فأما الثابتة في الطلاق فتردد بين أن تكون منكوبة أو أجنبية لأن الخارجة ان كانت
 المرادة بالإيجاب الأول كانت الثابتة منكوبة فيصح الإيجاب الثاني فيسقط نصف
 النصف وهو الربع موزعا بين مهر الداخل والثابتة فيصير كل واحد منهما الثلث اهـ
 (قوله من ربع) أي ان لم يكن فرع وارث وقوله أو غن أي ان كان فرع وارث ط (قوله
 لأنه لا يزوجها الا الثابتة) أي لا يشاركها في الزوجية واعلم أنه لم يزوجها الا احدي
 الاولين غير معينة والاخرى مطلقة بيقين فاستحقت الداخل والنصف ونصف النصف

وضاق الثالث عنهم (ولم يجزه
 الورثة) وقيمتم سواء قسم الثالث
 بينهم كما تم بأن جعل كل عبد
 سبعة (أسهمهم) كسهم العتق
 لا احتسابا إلى مخرج له نصف
 ورابع وأقله أربعة فقول لسبعة
 وهي ثلث المال (وعتق من ثب
 ثلاثة) من سبعة وسعى في أربعة
 (و) عتق (من) كل من غيره
 سهمان) وسعى في خمسة فبلغ
 سهام السعاية أربعة عشر وسهام
 الوصايا سبعة لثلاثة اذها من الثالث
 (وان طلق) نسوته الثلاث
 (كذلك) ومهرهن سواء (قبل
 وطء) ليفيد البينة (سقط ربع
 مهرهن من خرجت وثلاثة اثمان
 من ثبتت وعن من دخلت) لأن
 بالإيجاب الأول سقط نصف مهر
 الواحدة منصفها بين الخارجة
 والثابتة فسقط ربع كل ثم
 بالإيجاب الثاني سقط الربع منصفها
 بين الثابتة والداخلية (وأما
 الميراث) لهن من ربع أو غن
 (فلا داخله نصفه) لأنه لا يزوجها
 الا الثابتة (والنصف الاخرين
 الخارجة والثابتة نصفان) لعدم
 الميراث

الاخر بين الخارجة والثابتة فالاولى أن يقول لانه لايراجعها الا واحدة أى غير معينة
 ط مخلصاً من ح (قوله احتياطاً) فى أمر الفروج وهى مما يجب الاحتياط فيها طعن
 المصنف (قوله لا الطلاق) أى لاعتدة الطلاق لعدم الدخول بهن والعتدة فى الطلاق
 انما يجب بعد الدخول ط والمراد بالدخول الشامل للخلوة الصحيحة (قوله فى طلاق بائن)
 ان كان قبل الدخول أو بعده فقال طالق بائن أو ثلاثاً ففتح ثم قال وانما قيدناه
 لانه لو كان رجعيه الا يكون الوطء بينا الطلاق الاخرى لانه يحل وطء المطلقة الرجعية اه
 وأما بالنسبة الى الموت فهو غير قيد لان الطلاق مطلق لا يقع على الميتة فتمت الاخرى
 (قوله قبل الخ) قال فى الفتح وهل ثبت البيان فى الطلاق بالمدة تمت فى الزيادات
 لا يثبت وقال الكرخى يحصل بالتقيد كالحصول بالوطء اه (قوله لا الطلاق) قال
 فى البحر قيد بالوطء والموت لانه لو طلق احدهما ينبغي أن لا يكون بينا لان المطلقة يقع
 الطلاق عليها مادامت فى العتدة فلا يدل على أن الاخرى هى المطلقة اه وقوله اجمال
 والتفصيل أن يقال ان كان الطلاق المبهم رجعيه لا يكون طلاق المعينة بينا رجعيه كان
 أو بائناً وان كان بائناً فان كان طلاق المعينة رجعيه فكذلك وان كان بائناً كان بينا لما علم
 من أن البائن لا يلحق البائن ح قلت ويشير الى هذا قول القهسستانى ولو طلق طلاقاً
 واحدة فهل هو بيان قبل مدة صالحة لانقضاء العتدة وينبغي أن لا يكون بينا لان الطلاق
 الرجعي لا يجزى الوطء اه وأفاد بقوله قبل مدة الخ الى زيادة قيد آخر (قوله وهل المتديد
 بالطلاق كالاتلاق) لانه فى البحث بالنسبة لما قاله من أن الطلاق لا يكون بينا
 لان الطلاق اذا لم يكن بينا وهو أقوى فلائ لا يكون التمهيد بينا وهو أدنى أولى نعم
 لو كان كل من المبهم والمعين بائناً لكان له وجه كما هو ظاهر ح قلت قد يجب بان الطلاق
 انما لم يكن بينا لانه لا يمكن وقوعه على المطلقة كما علمت أما التمهيد فانهما يكون بغير الحاصل
 اذ لو كان التمهيد به حاصل لم يكن التمهيد به معنى فعلم بالتمديد أن المطلقة غيرهما الا أنه
 قد يقال يجوز ان يكون تمهيداً بطلاق آخر لكنه خلاف المتبادر فظهر أن تردد
 الشارح فى محله فافهم (قوله كالمعرض على البيع كالبيع) فى بعض النسخ والمعرض
 بالواو عطف على التمهيد والصواب الكاف لانه لا يناسبه قوله لم أره فان كون المعرض على
 البيع بينا فى العتق المبهم كالبيع مشهور فانه صرح به فى متن المتن الذى شرحه وكذا
 فى البحر والنهر والقهسستانى وشرح الجمع وغيرها وهذه الكتب ما أخذته شرحه فكيف
 يقول لم أره وحيداً فوجه الشبهة ان التمهيد بالطلاق فى معنى عرض الطلاق عليها
 لان قوله أطلقك ان فعلت كذا بمنزلة قوله أبيع عبدى هذا (قوله كبيع الخ) ابتداء كلام
 لتسمية البيع وما عطف عليه بما تضمن كون كل من المذكور بائناً فى عتق مبهم فانه
 لو قال أحد كما حشر ثباع عبد امعيناً منهم ما لم يبق محلاً للعتق من جهة فتنع عن الآخر للعتق
 وقوله ولو فاسد اشمل ما كان معه قبض أو لا وما كان مطلقاً وبشرط خيار كما فى القهسستانى

(وعلى كل واحدة منهم عتدة
 الوفاة احتياطاً) لا الطلاق لعدم
 الدخول (والوطء والموت بيان
 فى طلاق بائن مبهم) كقوله
 لا مرأتية احداً كما بائن فوطئ
 احداهما ما أومات كان بينا
 للآخرى قيل وكذا التقيد
 لا الطلاق وهل التمهيد بالطلاق
 كالاتلاف كالمعرض على البيع
 كالبيع لم أره (كبيع) ولو فاسداً

وغيره قال في النهر وظاهر أنه لو باعه ماله لم يكن بيانا لبطالان البيع لأن أحدهما حر
يقين اه قلت التعديل يظلالان البيع غير مفسد لما علمت من أن العرض على البيع
كالبيع وكذا المساومة وليس في ذلك بيع أصلا بل الأولى التعديل بأنه لم يخص أحدهما
بتصرف يدل على تعيين الآخر للعق (قوله وموت) أي موت أحد العبدان لأنه لم يبق
مخالا للعق أصلا وقوله ولو يقتل العبد نفسه بحث لصاحب النهر أخذنا من الإطلاق
فانه مثل ما لو قتله أجنبي أما لو قتله المولى فظاهر كونه بيانا لأنه بقتله قال في النهر وإذا أخذ
المولى القيمة من الأجنبي القاتل فبين العتق في المقبول عتقا وكانت القيمة لورثته المقبول
اه أي لا قرار المولى بجزائه فلا يستحقها بجزر واستحز بالموت عن قطع اليد فانه لا يكون
بيانا غير أن المولى ان بين العتق فيه فالارش له فيما ذكر المقدوري وقال الاستيعابي
للعجني عليه نهر (قوله وتجزير) المراد به انشاؤه فبعثت هذا بالاعتاق المستأنف وذلك
باللفظ السابق ولو ادعى أنه عن بقوله أعتقتك ماله بقتله أحدكما حر مستأنف قضاء
ولو لم يقل شيئا عتقا بجزر ونهر (قوله ولو عتقا) كان قال لاحدهما ان دخلت الدار فأنت
حر يعتق الآخر بجزر أي يتعين للعق الاقل وهكذا المضاف كأنك حر غدا قال ط
لأنه أقوى لتحقيق معنى الزمان بخلاف دخول الدار اه قلت ولا نعتاده علة في الحال
بخلاف المعلق (قوله وتدبير) لأن نفسه ابتداء الاعتاق الى موته أو الى ما قبله به وكذا
الاستيلاء وذلك بعين ارادة العبد الآخر بالعق المهم (قوله واجارة) قال الزيلعي
ولا يقال الاجارة لا تختص بالملك بل وازاجارة الحر لأننا نقول الاستيلاء باجارة الاعيان
على وجه يستحق الاجر لا يكون الا بالملك فتكون تعيينا دلالة وهكذا نقول في الانكاح
اه ح (قوله وايضا) أي ايضا به بجزر لأنه تملك بعد الموت للموحي له (قوله ورهن)
لأن استبداده به على وجه يكون مضمونا بالدين لو هلك دليل على استبقائه على ملكه فباعتين
الاخر مراد بالعق (قوله ولو غير مسلمين) أشار به الى أن قول المتن مسلمين تبعاً لله تعالى
قيد اتفاق كآب عليه في كافي النسفي لأن قيد التسليم لا فائدة للملك وهو غير لازم (قوله)
فهذه أي هذه التصرفات اعني الهبة والصدقة أو بكونها بيانا حاله كونهما بدون قبض
وتسليم (قوله بخلاف الاقرار) أي بالمال قال في الاختيار كأن قال لاحدهما من الرجلين
على ألف درهم فقبل اهوهذا فقال لا لا يجب للاخر شي والفرق أن التعمين في الطلاق
والعتاق واجب عليه فاذا انقضاء عن أحدهما تعين الآخر اقامة الواجب أما الاقرار فلا
يجب عليه البيان فيه لأن الاقرار بالمجهول لا يلزم حتى لا يجبر عليه فلم يكن في أحدهما
تعيينا للاخر اه (قوله ولو جنى أحدهما) أما لو جنى عليه يقتل أو قطع نفسه (قوله)
دفعاً للضرر أي عن المولى (قوله لا يكون الوطء الخ) لأن الملك قائم في الموطوءة لأن
الابقاع في المنكحة والموطوءة معنية فكان وطؤها حلالا فلا يجعل بيانا ولهذا حل وطؤها
على مذهبه بجزر (قوله فيه) أي في العتق المهم (قوله حبات أو لا) أشار به الى أن قول

(وموت) ولو يقتل العبد نفسه
(وتجزير) ولو عتقا (وتدبير) ولو
مقتلدا (واستيلاء) وكذا كل
تصرف لا يصح الا في الملك ككتابة
واجارة وايضا وتزويج ورهن
(وهبة وصدقة) ولو غير (مسلمين)
ذكره ابن السكال لأن المساومة
بين فلهذه أولى بالقبض بدائع
(في) حق (عتق مهم) كقوله
أحدكما حر ففعل ما ذكر تعين الآخر
ولو قيل له أي ما نويت فقال لم أعن
هذا عتق الآخر ثم ان قال لم أعن
هذا عتق الاقل أيضا وكذا الطلاق
بخلاف الاقرار واختيار ولو جنى
أحدهما تعين الجاني وعليه الدية
دفعاً للضرر ولو الجنية (لا) يكون
(الوطء) ودواعيه بيانا (فيه)
وقال اهويان حبات أو لا

قوله لأن الاقرار بالمجهول هكذا
بخطه ولعل الاصول للمجهول
باللام بدليل صدور العبارة تامل
اه

الامام مكيه بعد عدم الجبل فلو حجت عتقت الاخرى اتفاقا كما في البحر (قوله وعليه
 الفتوى) قال في البحر والحاصل أن الراجح قولهما وأنه لا يفتى بقول الامام كما في الهداية
 وغيرهما لما فيه من ترك الاحتياط مع أن الامام ناظر الى الاحتياط في أكثر المسائل وفي
 الفتح الحق أنه لا يحصل وطؤهما كما لا يحصل بينهما (قوله لعدم حله الا في الملك) حاصله أن
 وطء احدهما جائز بخلاف فلوله يمكن بينا بالتخصيص العتق بالآخرى لزوم وقوع الوطء في
 غير الملك ولا سيما على قوله بجعل وطء الاخرى اذ لا شك أن احدهما محرمة بيقين كذا ظهر لي
 في تقرير هذا المحل (قوله بخلاف الانشاء) ظاهره أن حله أحد كما ينبغي لا يصلح لانشاء
 الحرية مع أنه يصلح فالوجه التخصيص بين ارادة الاخبار فلا يكون الموت بينا وبين ارادة
 الانشاء فيكون ط (قوله ولم يدرا قول) أي بان تصادقا على ذلك أما لو اتفقا على أن الغلام
 أقولا عتقت الام والبارية أو أنه كان ثانيا لم يعتق أحد وتماه في ح عن الشر بولاية (قوله
 بكل حال) أي على تقدير ولادته أولا أو ثانيا لا أن ولادته شرط لحرية الام فتعتق بعد ولادته
 فلا يتبعها (قوله لعتقتهما بتقديم الذكر) فعتق الام بالشرط وعتق البنت بالتبعية لأن الام
 حره حين ولدتها بحر ويقام الكلام على هذه المسألة فيه (قوله ولو أمته) أي بالملكية لأن
 عتق الام لا يتوقف على الدعوى اجماعا لما فيه من تحريم فرجها على المولى وهو خالص
 حقه تعالى فاشبه الطلاق لكن لم تقبل الشهادة هنا لانها على عتق مبهمة وهو لا يخترم الفرج
 عنده (قوله لكونه على عتق مبهمة) أي فلم تصح الدعوى بلها المنة له الحق (قوله الا أن
 تكون الخ) الاستثناء منقطع بحر وردته في النهر بانه متصل وفيه نظر اذ لا يصح اتصاله في
 قوله وطلاق مبهمة فافهم (قوله ومنها التدبير في الصحة والعتق في المرض) المناسب اسقاط
 قوله ومنها والايان بالكاف لأن المراد بالوصية هنا ما ذكر كما فسرها به في البحر والنهر
 وغيرهما وقيد بالتدبير في الصحة للاحترار بل العلم بكونه وصية في حالة المرض بالاولى ثم
 اعلم أن المتبادر من كلام المصنف قبول الشهادة فيما ذكره سواء أديت في مرض موته أو
 بعده وبه صرح في الهداية وقال انه الاستحسان يعني عند الامام وللشربلالي رد التمساحا
 اصابة الغرض الا هم في العتق المبهمة اعترض فيها على الهداية وشراحها بما في شرح
 مختصر الطحاوي للاستيعجاب حيث قال فيه واذا شهد ا على رجل انه قال لعبدية أحد كما ختر
 والعبدان يدعيان أو يدعي أحدهما في قولهما تقبل هذه الشهادة ويجوز على البيان
 وأما على قول أبي حنيفة أن كان هذا في حال الحياة فلا تقبل وإن شهد بعد الوفاة فإن قال
 انه كان في حال الصحة فهو على الاختلاف أيضا وإن قال كان ذلك في المرض تقبل
 استحسانا ويعتق من كل واحد نصفه على اعتبار الثلث ولو شهدا أنه قال لعبدية أحدهما
 مدبر فإن شهدا في حال الحياة فهو على الاختلاف وإن كان بعد الوفاة يقبل سواء كان
 القول في المرض أو الصحة لأن هذه وصية والجهة لا تبطل الوصية اه ثم قال في آخر
 الرسالة والحاصل أن الشهادة بأنه اعتق أحدهما في صحته لا تقبل عنده أصلا غير أن

وعليه الفتوى لعدم حله الا في
 الملك (وكذا الموت لا يكون بينا في
 الاخبار) اتفاقا (فلو قال الغلامين
 أحد كما ينبغي أو) قال الجاريتين
 أحدا كما أم ولدي فقات أحدهما
 لا يعين الباقي للعتق ولا للاستبدال
 لأن الاخبار يصح في الحي والميت
 بخلاف الانشاء (قال لامته ان
 كان أقول ولد تلميذه ذكر افانت
 حرة فولدت ذكرا وانثى وليد
 الاول رق الذكر) بكل حال (وعتق
 نصف الام والاني لعتقهما بتقديم
 الذكر ورقه ما بهكس فيعتق
 نصفهما ويستعيان في نصف
 قيمتهما (شهدا بعتق أحدهما بوكيه
 ولو أمته) (فت) عند أبي حنيفة
 لكونه على عتق مبهمة (الا ان
 تكون) شهدتهما (في وصية) ومنها
 التدبير في الصحة والعتق في المرض
 (او طلاق مبهمة) فتقبل اجماعا
 ولاصل أن الطلاق المبهمة

الاصح انهم الوشهدا بعد موت المولى انه قال في صحته أحد كما حترت قبل كما ذكره ابن الهمام
وقيل تصححه ابن كمال باشا عن المحيط وأما الشهادة على أنه اعتق أحدهما في المرض أو دبر
أحدهما في الصحة أو في المرض فلا تتقبل حال حياة المولى بل بعد موته اه ملخصا قلت
ويؤيده ما في كافى الحاكم حيث قال وان شهدا انه اعتق أحد عبديه بغير عينة فالشهادة
باطلة في قول أبي حنيفة ولو قال كان هذا عند الموت استحسن أن اعتق من كل واحد
منهما نصفه وقال أبو يوسف وشهدا الشهادة جائزة في الحياة أيضا اه (قوله يحترم الفرج)
اي فرجهم ما حتى يبين ولو بوطء واذا تبين به انهم با زوجته تبين عدم حرمة ط (قوله فلا
يحترمه عنده) اي لا يحترم فرجهم ما بل يحل وطؤهما عنده كما مر (قوله على الاصح) مقابله
مامر آتباعن شرح الطحاوى (قوله ولا يعرفونه) الاولى ولا يعرفانه (قوله للجبهة) علة
اقوله فلا اعتق وقوله لم تقبل اي لجبهة المشهود له وهما لم يشهدا بما يتحمله وهو عتق معلوم
أو معلومة أو طلاقها وهو قول الامام وعند زفر تقبل ويجبر على البيان قال في الفتح ويجب
ان يكون قولها ما كثر ل زفر في هذه لانها كسها ما عتق أحد أمته أو طلاق
أحدى زوجتيه اه ط والله سبحانه اعلم

(باب الحلف بالعتق)

شروع في بيان التعاقب بعد ذكر التخيير وانما ذكر مسئلة التعاقب بالولادة في معتق البعض
ليبين انه يعتق منه البعض عند عدم العلم بنزوه وهو بكسر اللام مصدر ما عى وجاء
بسكونها وتدخله التاء للمرة كقوله * حلفت لها بالله - لفة فاجر * وتماه في الفتح (قوله
فكل مملوك لي) يشمل العبد والامة فانه كالأدنى يقع على الذكر والأنثى كما في الذخيرة
فهو متأنى وبأى بيانه وفي بعض النسخ بعد قوله لي زيادة وهي بخلاف قوله لعبد غيره ان
دخلت الدار فانت حرة فاشترأه فدخل لم يعتق لانه لم يصف العبد الى ملكه لا صريح ولا معنى
(قوله ولو لا) اي ولو كان دخوله لا افاد ان اللفظ اليوم مراد به الوقت لانه اضيف الى
فعل لا يمتد وهو الدخول فتح (قوله لان المعنى يوم اذ دخلت) اشار به الى ان اضافة يوم
الى الدخول اخذ بالحاصل وميل الى جانب المعنى والا فالذى يقتضيه التركيب ان يوما
مضاف الى اذ المضافة الى الدخول قال في الفتح لانه اضيف الى فعل لا يمتد وهو الدخول
وان كان في اللفظ انما اضيف الى اذ المضافة للدخول لكن معنى ادغير ملاحظ والا
كان المراد يوم وقت الدخول وهو وان كان يمكن على معنى يوم الوقت الذى فيه الدخول
تقييد اليوم لكن اذا اريد به مطلق الوقت يصير المعنى وقت وقت الدخول ونحن نعلم
مثله كثيرا في الاستعمال الفصح كنعو ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ولا يلاحظ فيه
شئ من ذلك اذ لا يلاحظ في هذه الآية وقت يغلبون يفرح المؤمنون ولا يوم وقت يغلبون
يفرحون ونظائره كثيرة في كتاب الله تعالى وغيره فعرف أن لفظ اذ لم يذكر الا كثيرا
للموضع عن الجلة المحذوفة أو عماد الة أعنى التووين لكونه حرفا واحدا ساكنا تسيما

يحترم الفرج اجاعا فيه يكون
حق الله فلا تشترط له الدعوى
بخلاف العتق المبهم فلا يحرمه
عنده لكن لم يجز أن يفتى به فليحفظ

(كما) تقبل (لو شهدا بعد موته انه)

اي المولى (قال في صحته) لقنیه

(أحد كما على الاصح) اشيع

العتق فيه ما بالموت فصار كل

خصما متعينا وصححه ابن الكمال

وغيره (فروع) شهدا بعتق سالم ولا

يعرفونه عتق ولوله عبدان كل

اسمه سالم ويجوز فلا عتق كشهادتهما

به عتقه لعمنة سماها لنفسها اسمها

أو بطلاق إحدى زوجتيه وسماها

فكتساها لم تقبل للجبهة الفتح والله

تعالى اعلم

(باب الحلف بالعتق)

(قال ان دخلت الدار فكل مملوك

لي يومئذ حرة عتق من له حين دخوله)

ولو لا بسواء (ملكه بعد حلفه

ارقبه) لان المعنى يوم اذ دخلت

مطاب

تحقيق مهم في يومئذ

قوله وقت يغلبون الخ هكذا بخطه

واعمل المرافى لاقول العبارة وقت

وقت يغلبون بتكرار كلمة وقت

تأمل اه معجمه

ولم يلاحظ معناها ومثله كثير في أقوال أهل العربية في بعض اللفاظ لا تخفى على من له
نظر فيها اهـ ح (قوله فاعتبر ملكه وقت دخوله) فيشمل من لم يكن في ملكه وقت
الحلف ثم اشتراه ثم دخل ومن كان وبقي حتى دخل (قوله ولذا) أي لكون المعنى ما ذكر
فانه مستبعد من لفظة يومئذ (قوله لأن لي أو أملكه للحال) أي فان لم يتعلق بشايت
منه لا فهو اسم فاعل والمختار في الوصف من اسم الفاعل أو المفعول أن معناه فاعل حال
التكليم بمن نسب إليه على وجه قيامه به أو وقوعه عليه وصيغة المضارع وان كانت
تستعمل للاستقبال لكان عند الإطلاق يراد به الحال عرفا وشرا وغساة واللام
للاختصاص فلزم من التركيب اختصاص ياء المالك بالمتصف بالمال وكسرة للحال فلو نوى
الاستقبال لم يصدق لصرفه عن ظاهره فيعتق ما ملكه للحال لما ذكرنا وكذا ما استحدث
المالك فيه لا قراره ولو قال كل مملوك أملكه اليوم فهو حر عتق ما في ملكه وما استحدث ملكه
في اليوم ومثل اليوم الشهر والسنة فان عني احد الصنفين صدق ديانة لا قضاء وقامه
في الجور وفيه كل مملوك اشترى فهو حران كملت زيدا او اذا كتبه فهو على ما يشترى قبل
الكلام لا بعده وان قدم الشرط فبالعكس وكذا ان وسطه مثل كل مملوك اشترى اذا
دخلت الدار فهو حر ولا يعتق ما اشترى قبله الا ان ينوهم (قوله ودبر) بالبناء للفاعل
كما يفيد قول المصنف في شرحه ان من مفعوله لكان الاظهر بشاؤه للمفعول ومن نائب
الفاعل (قوله مملوك) كذا في النسخ التي رأيناها ووضاها بالنصب اهـ ح (قوله بل
مقيم من ملكه بعده) حاصله أن من كان في ملكه يوم الحلف يصير مديرا مطلقا فلا يصح
بعبه بعده هذا القول ومن ملكه بعده يصير مديرا مقيدا فيصح بعبه قبل موت سيده (قوله
بعق من الثالث) هذا ظاهره ما ذهب الكل وعن الثاني لا يعتق ما استحدثه بعد لان اللفظ
حقيقة للحال كما سبق فلا يعتق به ما سيملكه ولهما أن هذا أي مجموع التركيب ايجاب عتق
وايضا أيضا بقوله بعده موثق ولذا اعتبر من الثالث فن حيث الجهة الاولى يتناول المملوك
حتى صار مديرا مطلقا ومن حيث الجهة الثانية يتناول المستفاد المستقر ان الوصية
يعتبر فيها كل من الجهتين ألا ترى انه يدخل في الوصية بالمال لا ولد فلان ما يستفاده ومن
يولد له بعده ما يصير كأنه قال عند الموت كل مملوك أملكه فهو حر اهـ نهر (قوله لانه تبع
لامه) لانه كعضو من أعضائها ولذا لم يحز عن الكفاية ولم تجب صدقة قطره ولا يجوز بيعه
منفردا نهر (قوله ولو لم يقل الخ) يعني أن المملوك لا يتناول الحمل سواء وصف المملوك بذكر
أو لا وانما فاء قوله به عدم دخول ام الحمل فالولم يوصف به تدخل امه ولو كان يعتق هو
لا يتناول اللفظ له بل يتبعه لها وبه اندفع ما فهمه في البحر كما أفاده في النهر وذكر في الفتح
أن تناول مملوك لادم مبنى على أن الاستعمال استقر فيه على الأهمية أو على أنه اسم لذات
متمصة بالملوكية وقيد التذكير ليس بجزء المفهوم وان كان التأنيث جزء مفهوم مملوكة
فيكون مملوكا اعم من مملوكة فالإثبات فيه عدم الدلالة على التأنيث لا الدلالة على عدم

فاعتبر ملكه وقت دخوله (و) لذا
(لو لم يقل يومئذ عتق من له وقت
حلفه فقط كقوله كل عبد لي أو
أملكه حر بعد غدا) أو بعد شهر اعتبر
وقت حلفه لأن لي أو أملكه
للحال فلا يتناول الاستقبال حتى
لو لم يلائ شيئا يوم حلفه لغايته
(ودبر بكل عبد لي أو أملكه حر
بعده وفي من كان (له) مملوك
(يوم قال) هذا القول (لا) يكون
مديرا مطلقا بل مقيدا (من ملكه
بعده و) لكن (ان مات عتق من
الثالث) المتأنيث بالموت فيصير وصية
(المملوك لا يتناول الحمل) لانه تبع
لامه (فلا يعتق حمل جاريه من قال
كل مملوك لي ذكر فهو حر) ولو لم
يقبل ذكر لدخل الحمل فيعتق
الحمل تبعاً (وكذا) لفظ المملوك
والعبد

الثاني اهـ لكن ذكر أيضا في الايمان في باب الحلف بالعتق والطلاق ان لفظ كل مملوك
للرجال حقيقة لانه نعمهم مملوك وهو الذكروا بما يقال للذاتى مملوكه ولكن عند الاطلاق
يستعمل له المملوك عادة اذا عجم بادخال كل ونحوه فيشمع الاناث حقيقة فلذا كان نية
الذكور خاصة بخلاف الظاهر فلا يصدق قضاء ولو نوى النساء وسعدهن لم يصدق أصلا اهـ
(قوله لا يتناول المكاتب) لانه غير مملوك على الاطلاق اذ هو حر يد اولانه غير عبد كذلك
لانه يصرف بلاذن سيده والعبد ليس كذلك وسد في باب الحلف بالعتق والطلاق عن
الفتح انه ينبغي في كل مرقوق لي حر ان يعتق المكاتب لان الرق فيه كامل لام الولد الا
بالنية (قوله والمشتري) قال في البحر الابالنية وذكر في المحيط الا اذا ملك النصف الاخير
بعده فانه يعتق في قوله ان ملكك مملوكا فهو حر لانه وجد الشرط وهو مملوك كامل فلو باع
فضيه ثم اشترى نصيبا شريكه لم يعتق استحسانا ونظامه فيه (قوله على الصواب) تخطئة
اصحاب المجتبى في قوله لا يدخل العبد المرهون والمأذون في التجارة كما ذكره في البحر
ثم المأذون ان لم يكن عليه دين عتق عبيده ان نواهم السيد والافلاوان كان عليه دين
لم يعتقوا وان نواهم كذا في الفتح وغيره ط (قوله ولو نوى الذكور) أي بقوله كل مملوك
لي حر فانه لا يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر في عرف الاساتذة عمال ويصدق ديانة ط
(قوله دين) لانه نوى تخصيص العام فلهذا نوى ما يحتمل لفظه فيصدق ديانة لكنه خلاف
الظاهر فلم يصدق قضاء اهـ ح والاو في ان يقول او نوى غير المدبر لان عدم نية المدبر صادق
بعدم نية شئ أصلا وذلك لا يكون تخصيصا أفاده ط (قوله لم يدين الخ) أي في نية الذكور
لانه تخصيص للعامة وهو ما يليق فانه جمع مضاف فيجمع مع احتمال التخصيص ولما كذب كلهم
ارتفع احتمال التخصيص بخلاف كل مملوك فان النيات فيه أصل العموم فقط فقبل
التخصيص أفاده في البحر (قوله حنث) لان الكتابة عتق معاق باداء النجوم وفي شراء
القريب قد باشر سبب الاتفاق وفي الثالثة باع العبد لنفسه وهو اتفاق ط (قوله وصحيجا
لا) والفرق ان نزول العتق المعاق بعد الشرط وهو بعد البيع ليس بمملوك فلا يعتق والمالك
في البيع الفاسد باق لا يزول الا بتسليمه فيعتق الا أن يكون المشتري تسلمه قبل البيع فحينئذ
يزول ملكه بنفس البيع فلا يعتق كما في الفتح عن المبسوط (قوله عتق) لان الذنول فعل
العبد وصاحب الدار في شهادته به غير متهم فصحت شهادته فتح (قوله لانهم على فعل نفسه)
كذا قال في الفتح أي لان شهادة فلان على فعل نفسه وهو التسليم قال المقدسي وفيه أنه
انما شهد على فعل العبد وانما يظهر هذا الوفا ان كلف فلان (قوله ولو شهدا بنافلان) أي
في صورة التعليق على كلام أيهما (قوله جازت ان يحد) أي الاب لانهم على أيهما بالكلام
وعلى أنفسهم ما بوجود الشرط فتح (قوله عند محمد) لانه لا منفعة للشهود به لا يسهما
فمحمد يعتبر بالمنفعة اثبوت التهمة وأبو يوسف يعتبر بخبره والدعوى والانسكار لان يشهدا هما
يظهر ان صدقه فيما يدعيه فتح والله سبحانه أعلم

لا يتناول (المكاتب) والمشتري
ويتناول المدبر والمرهون والمأذون
على الصواب ولو نوى الذكور او
لم يتناول المدبر دين وفي مما يليق كلهم
احرار لم يدين لدفع احتمال
التخصيص بالناس كيد (فروع) *
حلف لا يعتق عبيده فمكاتب أو
اشترى قريبا او اشترى العبد نفسه
حنث * ان يعتق فأنش حرق باعه
فاسد اعتق وصحيجا لا * ان دخلت
دار فلان فأنش حرقه فسد فلان
وأخرا نه دخل عتق وفي ان كلمته
لأنهم على فعل نفسه ولو شهدا بنافلان
فلان انه كلم اباهما جازت ان يحد
وكذا ان ادعاه عند محمد وابطلها
الثاني

* (باب العتق على جعل) *

آخره لأن الأصل عدمه (قوله بالضم الخ) قال في البحر والجعل في اللغة بضم الجيم ما يجعل للعامل على عمله ثم سمي به ما يعطى المجاهد ليس يستعين به على جهاده وأجملت له أعطيته له والجعل أن جعل جملة ما أوجعه له بالحر كات بمعنى الجعل كذا في المغرب وقوله بالحر كات أي حر كات الفاء في جملة أي الضم والفتح والكسر وقد اقتصر في العناية بهما للجوهري على الكسر واعتضده في النهر بان المذكور في ديوان الأدب وغيره الفتح ثم ذكر ما في المغرب فعلم أن الضم ضعيف وأن الأشهر الكسر والفتح وهذا في الجملة وأما في الجعل فلم نر من ذكر غير الضم فقول الشارح ويفتح يحتاج إلى نقل وعبارته في شرح الملتقى أحسن حيث قال والجعل بالضم ما جعل للإنسان من شيء على فعل وكذا الجملة بالكسر والفتح (قوله المال) أي المراد به هنا المال المجعول شرط العتق منه (قوله أعتق عبده على مال) مثل أن يقول أنت حر على ألف درهم أو بألف درهم أو على أن تعطيني ألفاً أو على أن تؤدى إلى ألفاً أو على أن تجبني بألف أو على أن لي عليك ألفاً أو على ألف تؤتيه إلى أو قال بعتك نفسك منك على كذا أو وهبت لك نفسك على أن تعوضني كذا عن البحر (قوله صحيح معلوم الجنس والقدر) هذه شروط لصحة التسمية لأنقاذ العتق في هذه المسئلة لأنقاذ موقوف على القبول وإن لم تصح التسمية وفسادها موجب لقيمة العبد احتراز بصحيح عن الخرف في حق المسلم قال في البحر ومثل إطلاق المال الخرف في حق الذي فأنه مال عندهم فلو أعتق الذي عبده على خمر أو خنزير فإنه يعتق بالقبول ويلزمه قيمة المسمى فإن أسلم أحدهما قبل قبض الخمر فعندهما على العبد قيمة وعند محمد عليه قيمة الخمر كذا في المحيط اهـ وقوله معلوم الخ قال في البسائر وإن كان المسمى معلوم الجنس والنوع والصفة كالسكيل والموزون فعليه المسمى وإن كان معلوم الجنس والنوع مجهول الصفة كالنماب الهروية والحيوان من الفرس والعبد والخنزيرة فعليه الوسط منه وإذا جاء بالقيمة يجبر المولى على القبول وإن كان مجهول الجنس كالنوب والداية والدار فعليه قيمة نفسه لأن الجهالة متفاحشة ففسدت التسمية اهـ وفي النهر وإن لم يعلم الجنس كنوب وحيوان عتق بالقبول ولزمه قيمة رقبته اهـ فقد ثبت ما قلنا من أن هذه شروط لصحة التسمية لأنقاذ العتق هنا وأما ما نقله ح عن النهر من أنه إذا لم يكن معلوماً كدراهم أو كان مجهول الجنس كنوب أو غير صحيح ككذا من الخمر لم يجبر على القبول ففيه أن هذا ذكره في النهر في المسئلة الآتية وهي تعليق عتقه بأداة فتنها لا يعتق إلا بالأداء ويجب المولى على قبول المؤدى إلا إذا كان مجهولاً أو غير صحيح فلا يجبر على قبوله وهذا لا يتأتى في مسألتنا لأن الشرط فيما قبل العبد العتق على المال فإذا قبل عتق بالقبول ثم إذا كان المال صحيحاً معلوماً لزمه لصحة التسمية والالزيمه قيمة نفسه كما قلنا فافهم (قوله فقبل العبد) شرط قبوله لأنه ما اوضه من جانب به ولذا مال الرجوع لو ابتداء وبطل بقيامه قبل قبول

(باب العتق على جعل)
بالضم ويفتح المال (أعتق عبده
على مال) صحيح معلوم الجنس
والقدر (فقبل العبد)

المولى وبقيام المولى وان كان تعلية من جانب المولى ولذا لم يصح رجوعه عنه ولم يبطل
بقيامه عن المجلس نهر (قوله كل المال) فلو قبل في النصف لم يجز عند الامام لمافيه من
الاضرار بالمولى وقال يجوز ويعتق كله بالكل بناء على تجزئ الاعناق وعدمه نهر (قوله
نهر مجلس عليه لو غائب) فان قبل فيه صحيح والباطل اما الماضر بعتمس برقيه بمجلس الايباب
(قوله لانه) أى العتق المفهوم من عتق معلق على القبول أى قبول العبد العتق لانه
معاوضة من جانبه كما علمت (قوله حتى لو رد الخ) تفريع على التعديل ط (قوله او اعرض)
بأن قام من مجلسه أو اشتغل بعمل آخر يعلم منه انه قاطع لما قبله بجر (قوله فانت حر)
أنى بالقاء في الجواب لانه لو لم يأت بها أو فى الزوا وتجزئه كونه ابتداء لا جوابا لعدم الرابطة
بجر وفيه كلام قد منه في تعليق الطلاق (قوله صار أدونا) لم يشترط قبوله هنا أى فيما
اذا علق عتقه بأدائه اذ لا يحتاج اليه ولا يبطل بالرد كما في التبيين بخلاف المسئلة السابقة
وهي ما اذا قال له أنت حر على ألف شرط ببلالية (قوله دلالة) لانه رغبه في الاكتساب بطلبه
الاداء منه ومهراده التجارة لا التكدى فكان اذنا له دلالة درر (قوله ترد فيه في البحر)
حيث قال ولم أر صرحا بحاله لو جرح على هذا العبد المأذون هل يصح تجره وقد يقال انه
لا يصح لان الاذن له ضرورى لعمدة التعليق باداء المال وقد يقال انه يصح لماله ملك بيده
فيملك تجره بالاولى اه واسطة تظهر السابغى الاول والاظهر الثاني لانه أيضا أخذ
ما ظفريه من كسب العبد فليست امل (قوله لانه صريح في تعليق العتق بالاداء) اما الكتابة
فهى صريحة في عقد المعاوضة نعم هو تعليق نظرا الى اللفظ ومعاوضة نظرا الى المقصود
لكن ما لم يكن المال لازما على العبد تأخر اعتبار المعاوضة الى وقت ادائه اياه ولما تأخر
الى ذلك لم يثبت من أحكام المعاوضة الا ما هو بعد الاداء وهو ما اذا وجد السيد بعض
المؤدى زى فواله أن يرجع بالبياد وتقديم ملك العبد لما أدام وازاله فابضا اذا أتاها به وأما
فيما قبل الاداء فالمعتبر جهة التعليق فكثرت آثاره فلذا خالف المعاوضة التى هى الكتابة
في صور كثيرة اه ملخصا من الفتح (قوله فلا يتوقف عتقه على قبوله) فاذا أدى بعد قبول
المولى ان اذنت الخ عتق ويشترط القبول في الكتابة كما في الوقاية ط (قوله ولا يبطل برده)
أى ولو صرح بما كفو له لا أرضى (قوله قبل وجود شرطه) أى شرط العتق (قوله خلاف)
فعند أبي يوسف يجب وعند محمد لا ولكن لو قبضه عتق بخلاف الكتابة فانه لا خلاف في انه
يجب أن يقبله وبعد قابضا بجر واختار في الفتح الاول وبين وجهه ثم ان هذه مسئلة
رابعة قال ط ولا يظهر كون هذه المسئلة من مسائل الخلاف وان عدها في البحر والنهر
منها لان المكتاتب لا يباع (قوله وعتق بالتخلية) التخلية رفع الموانع بان يضع المال بين يدي
المولى بحيث لو متديه اخذه فحينئذ يحكم القاضى بانه قبضه وكذا في عن المبيع وبدل
الاجارة وسائر الحقوق وهذا معنى قولهم أجبره الحاكم على قبضه أى حكم به لانه يجبره
عليه بهس ونحوه وانما ذكر التخلية لانه قد يدعى بعتق بجملة القبض بالاولى بجر قال

كل المال (في المجلس) نعم بمجلس
عليه لو غاب (عتق) وان لم يؤد لانه
معناق على القبول لا الاداء حتى
لو رد أو اعرض بطل (و) أما لو
علقه بأدائه كان اذنت فانت حر
(صار أدونا) له دلالة وهو هل يصح
تجره ترد فيه في البحر (لا مكتوبا)
لانه صريح في تعليق العتق بالاداء
وهو يخالف المكتاتب في عشرين
مسئلة ذكر منها انه فقال (فلا
يتوقف) عتقه (على قبوله ولا يبطل
برده ولا المولى بيده قبل وجود
شرطه وهو الاداء) ولو باعته ثم
اشتراه هل يجب قبول ما ياتي به
خلاف (وعتق بالتخلية) بحيث
لو متديه المال أخذه (ولو أدى
عنه غيره تبرأ)

في الفتح وهذا اذا كان العوض صحيحا أما لو كان خيرا أو مجبوا ولا جهة الفاشية كما لو قال
ان اديت الى تخرا أو ثوبا فان حتر فأدى ذلك لا يجبر على قبولهما أي لا ينزل قابضا الا ان
أخذته مختارا اه وصاصله أن العتق بالتخلى انما يثبت لو العوض صحيحا معلوما ولا فلا
يثبت الا بحقيقة القبض وهذا معنى ما نقله ح عن النهر في المسئلة الاولى ومحل ذكره هنا
كما ينهنا عليه (تنبيه) العتق بالتخلى لا يخص العتق المعلق فان الكتابة كذلك فلا وجه
لعد ذلك من مسائل المخالفة كما أفاده ح ولذا لم يعدتها منها في البحر وغيره نعم ذكر في الفتح
انه عند زفر لا يعتق بالتخلى وعليه تظهر المخالفة بينه وبين الكتابة (قوله أو امر غيره بالاداء
الخ) مثله ما اذا أدى مديون العبد عنه كما لا يخفى فلو استقط التبرع كان أخصرا وأعم ح
قلت وفيه أن اداء المديون دين على دائه ان كان بأمر مبرئ المديون والافه ومبرع
فستله مديون العبد لم يخرج عن أحد هما نعم لو أسقط مبرعا استغنى عن قوله أو امر غيره
هذا وقد نقل في البحر مسألة الامر عن المحيط ثم نقل بعد ورقة عن البدائع لو قال العبد
له ان اديت الى ألفا فتم حتران فأدى أحدهما حصته لم يعتق أحدهما لانه علق العتق
باداء الالف ولم يوجد كذا لو أدى أحدهما الالف كله من عنده وان أدى أحدهما الالف
وقال خمسة من عندي وخمسة بعتهم اصاحبي لوديهما اليك عتقا لوجود الشرط خاصة
أحدهما بطريق الاصل والوحدة الا سخر بطريق النيابة لان هذا باب تجري فيه النيابة فقام
اداءه مقام اداء صاحبه اه قال وبين القليبين تنافي الا أن يوفق بأن ما في المحيط انما هو
في الامر من غير اعطاء شيء من العبد وم في البدائع فيما اذا بعت مع غيره المال فلا اشكال اه
(قوله لان الشرط ادائه) لما مر من أنه صريح في تعليق العتق بالاداء بخلاف الكتابة فانها
مع اوضة حقيقة فهم معنى التعليق فكان المقصود منها حصول البدل (قوله أو حط عنه
البعض بطلبه) الظاهر أنه انما قيد بالطلب لان الحط يلحق بأصل العتق فاذا لم يلحق هذا
بتراضيه ما لا يلحق بدونه بالاولى أفاده السامحاني وهذا بخلاف مال الكتابة فانه مال
واجب شرعا لانها عتق معة واما هنا فغير واجب بل هو شرط للعتق وشرط العتق لا يحتمل
الحط ذخيرة (قوله وكذا لو أبرأه) أي عن البعض أو عن الكل لا يبرأ ولا يعتق بخلاف
المكاتب جوهرية واغرض في البحر بهما للفتح بأن الفرق انما يكون بعد تحقق البراء
في الموضعين والامراء لا يتصور في مسألة التعليق لانه لا دين على العبد بخلاف الكتابة اه
ومثله يقال في الحط لكن قال ح ويمكن أن يجاب بأنه يكفي في الفرق عتق المكاتب اذا قال
له مولاه أبرأك عن بدل الكتابة لصحة البراء عنه لانه دين وعدم عتق المعلق عتقه على
الاداء اذا أبرأه مولاه لعدم صحة البراء (قوله وأذا له الورثة) أي أدى المال المعلق
عليه العتق (قوله لعدم الشرط) علة للمسائل الست المذكورة في قوله كما لا يعتق الخ
(قوله بل العبد با كسابه للورثة) أي فلهم يبعه وأخذ كسبه بخلاف المكاتب وهذه
المسئلة عتقها في البحر وغيره من جملة المسائل ولوعتق هذا الزادت على العشرين لانها

أو امر غيره بالاداء فأدى (لا)
يعتق لان الشرط ادائه ولم يوجد
(كما لا يعتق) لو (فستله مديون العبد)
فأدى ذنا براء وبكيس أي يرض قد دفع
في كيس أسود أو بهذا الشهر قد دفع
في غيره أو (حط عنه البعض بطلبه)
وأدى الباقي (وكذا لو أبرأه)
(أومات المولى وأذا له الورثة)
لعدم الشرط بل العبد با كسابه
للورثة كالأومات العبد قبل الاداء
فتركته لمولاه

الرابعة عشر ولعل الشارح لم يقدّمها قوله وعق بالتخلية لما رفته كون هذه الثلاثة عشر
فافهم (قوله بل له أخذ ما ظفر به) أي من كسب العبد قبل أداء العبد وقوله أو ما فضل
عنده أي بعد أداء العبد وحاصله أن السيد أخذ ما ظفر به مما في يد العبد قبل عتقه بأداء
العبد وبعد بخلاف المكاتب في الصورتين كافي البحر (قوله ولو أدى من كسبه قبل
التعليق) أي مما اكتسبه قبل التعليق عتق بخلاف الكتابة فإنه لا يعتق بأداءه لأنه ملك
المولى الآن يكون كاتبه على نفسه وماله فإنه حينئذ يكون أحق به من سيده فإذا أدى
منه عتق بحر وقوله قبل التعليق متعلق بكسبه وقيد به لما في البحر عن الهداية لو أدى
ألفا اكتسبها قبل التعليق رجع المولى عليه وعتق لاستحقاقها ولو كان اكتسبها بعد لم
يرجع عليه لأنه مأذون من جهةه بالأداء منه اهـ (قوله وتعلق أدائه) في بعض النسخ
وتقيد أدائه بالجلس أي فلا يعتق ما لم يؤد في ذلك المجلس فلما اختلف بان عرض أو أخذ
في عمل آخر فاذى لا يعتق بخلاف الكتابة فتح (قوله وبإذ لا) أي لا يتقيد بالجلس ومثلها
مضى كافي الفتح لأنهما العموم الاوقات كما مر في الطلاق (قوله ولا يتبعه أولاده) أي
لو كان المتعلق عتقه بأداءه فمأذون فمأذون ثم أدت فعتق لم يعتق ولدها لأنه ليس لها حصة
الكتابة وقت الولادة بخلاف الكتابة فتح (قوله دين صحيح يصح التكفيل به) فيه أنه قبل
الأداء لا دين لأن السيد لا يستوجب على عبده ديناً وبعد الأداء لا دين أيضاً فلامعنى لهذا
الكلام بل ذكر هذه المسئلة غلطاً هنا ومحالها أقول الباب عند قول المتن أعنتق عبده على مال
فقبل العبد في المجلس عتق كما فعل في البحر حيث قال فإذا قبل صار حرّاً وما شرط دين عليه
حتى تصح الكفالة بخلاف بدل الكتابة لأنه ثبت مع المنافي وهو قيام الرق على ما عرف اهـ
ح والكنائس لا تصح إلا بالدين الصحيح وهو ما لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء وبذل الكتابة
يسقط بغيرهما وهو التجيز (قوله وهذه الموفية عشرون) صوابه عشرون على أنه مفعول
الموفية ح وقد علمت أن هذه المسئلة ناقصة لأنها ليست من مسائل التعليق على مال
فالمراد لعشرين مافي الذخيرة (قوله ورجع الغريم على المولى) أي رجع المقرض على
المولى بالالف والظاهر أن المولى لا يرجع به على العبد لأنه انما يرجع بما اكتسبه قبل
التعليق لا بعده كما قدمناه آنفاً عن الهداية وهنا الاستعراض بعد التعليق فافهم (قوله
فدفع أحدهما) المناسب لمسا قبله وما بعده أحدهما ما بالالف التأنيث قبل ضمير التثنية
(قوله فللغريم مطالبة المولى بهما) أي بالالف التي قبضها وبالالف التي استهلكها العبد
وقيد المسئلة في الذخيرة بما إذا كانت قيمة العبد ألفين أي فأقل فللغريم مطالبة المولى
بقدر القيمة لأنه بالعتق عطل على الغريم قيمته فقط إذ لو لا العتق كان له بيعه لاستيفاء دينه
(قوله لمنعه بعتقه الخ) الضمير الأول والآخر للغريم والثاني والثالث للعبد وهذا التعديل
كما قال ط انما يظهر بالالف التي استهلكها أما التي دفعها للمولى فعانتها ما مر من أن الغرماء
أحق بمال المأذون (قوله ان قبل بعده الخ) أما لو قبل قبل الموت لا يعتق لأنه مثل أنت حر

بل له أخذ ما ظفر به أو ما فضل
عنده من كسبه ولو أدى من كسبه
قبل التعليق عتق ورجع السيد
بمنه عليه (وتعلق أدائه بالجلس)
ان عتق بان وبإذ لا يتبعه أولاده
بخلاف المكاتب في الكل (وهو)
أي المال (دين صحيح يصح التكفيل
به بخلاف بدل الكتابة) فإنه لا يصح
الكفالة به وهذه الموفية عشرون
ويراد مافي الذخيرة لوعلة بالالف
فاستقرضها فدفعها لمولاه عتق
ورجع الغريم على المولى لأن غرماء
المأذون أحق بماله حتى تتم ديونهم
ولو استقرض ألفين فدفع أحدهما
وأكل الأخرى للغريم مطالبة
المولى بهما لأنه بعتقه من يبعه
بدينه (ولو قال أنت حر بعد مولى
بالف ان قبل بعده) أي بعد مونه

عند انقضاء فان القبول محله الغد لان القبول انما يقع في مجلسه ومجلسه وقت وجوده
 والاضافة تؤخر وجوده الى وجود المضاف اليه وهو هنا ملبى الموت بخلاف أنت مدبر
 على أنق فان القبول للعمال لانه ايجاب التدبير في الحال الا انه لا يجب المال في الحال اقيام
 الرق والمولى لا يستحق على عبده ديناً ولا بعدد لانه لا يجب عند القبول لم يجب بعده
 وروى عن أبي حنيفة أن القبول هنا أيضاً بعد الموت وكذا روى عن أبي يوسف الا انه
 اختلف كلامه في لزوم المال والاعدل لزومه وهو المروى عن محمد أيضاً لان المولى مارضى
 بعقده الا بيد المولى يستحق على عبده المال اذا كان بالعق كالمكاتب على أن استحقاق
 المال بعد موت المولى وحديثه يكون حراً اهـ **مخلص من الفتح** (قوله مع ذلك) أي مع
 وجود القبول المذكور **(قوله هو الاصح)** مقابله ما روى عن الامام انه يعتق بجهرد
 القبول كما هو ظاهر اطلاق المتن وأيده في غاية البيان والفتح **(قوله لان الميت ليس بأهل
 للاعتاق)** تعليل للاصح واعتراض بأنه لو جن بعد تعاقب الفتح أو اطلاق ثم وجد الشرط
 وقع لان الاهلية ليست بشرط الا عند التعاقب أو الاضافة ولا يعتق المدبر بعد الموت
 وليس التدبير الاتعاق المتق بالموت وأجيب بالفرق وهو انه هنا يخرج عن ملك المعلق الى
 ملك الورثة فلم يوجد الشرط الا وهو في ملك غيره ولا يجب أن هذا غير دافع لان الاعتراض
 على التعديل هو أن فوات اهلية المعلق لأثر له وهذا الجواب ابداءه على أخرى والصواب
 في الجواب أن المعتض فهم أن فوات الاهلية بسبب الموت والمراد أنه بخبر وجهه عن
 ملكه وبما في الفتح وقد عرفت في هذا الجواب قبل أن أراه والله الجسد وبه ظهر أن تعديل
 الشارح تبعاً لله دابة صحيح فافهم **(قوله والولاء للميت)** أي لا للوارث كما في البحر في ربه
 عصيته المنعصون بأنفسهم دون الاناث ولو كان الولاء لورثة ابتداء لخل فيه الاناث
 فليمتأمل ط وهو ظاهر **(قوله لا يعتق بذلك)** أي بذلك القول لانه يعتق بحال فلا بد فيه من
 القبول ولما كان القبول بعد الموت لزم تأخر العتق عن الموت ويلزم منه من وجه الى ملك
 الورثة فلا يعتق الا بعتقهم كما لو قال أنت حر بعد موتي بشرط عتقه في الفتح **(قوله ولو
 سرت على خدمته)** أي خدمة العبد للمولى أو لغيره أفاده في النهر **(قوله فقبيل)** أي
 في المجلس دتمتني **(قوله عتق في الحال)** لان الاعتاق على الشيء يشترط فيه وجود
 القبول في المجلس لا وجود القبول كسائر العقود بجر **(قوله وفي ان خدمتني الخ)** تقدم
 انه ان عتق بان تقيده أو مؤهلاً بالمجلس ولعل الفرق أن اداء المال ممكن في المجلس فيتقيد به
 والخدمة سنة لا يمكن تخصيصها فبه فلم تقتصر على المجلس ولو عاقها بان فليتنظر اهـ
 شرط بلانية **(قوله لا يعتق الا بالشرط)** أي لا يتوقف على القبول بل لا بد من وجود الشرط
 وهو الخدمة لانه تعليل لامة موضوعة بخلاف مسئلة المتن **(قوله فلو خدمته أقل منها)**
 أي ولو لم يجزه عنها عرض أو حبس فيما ينظر **(قوله لان ان لا تعاقب الخ)** بيان لوجه الفرق
 بين ما في المتن وما في الشرح حيث توقف الأول على القبول فقط والثاني على الشرط فقط

(وأعتقه) مع ذلك (وارث
 ادوصى أو فاض نفسه امتناع
 الوارث) هو الاصح لان الميت
 ليس بأهل للاعتاق (عتق) بالانف
 والولاء للميت (والا) بوجوده كلا
 الاخرين (لا) يعتق بذلك (ولو جوزه
 على خدمته حولا) مثلاً كما عتقتك
 على أن تخدمني سنة لم تقبل عتق
 في الحال) وفي ان خدمتني سنة
 فانت حر لا يعتق الا بالشرط فلو
 خدمته أقل منها أو عتقته عنها
 أو قال ان خدمتني وأولادي فانت
 بعض أولاده لا يعتق لان ان
 للعتق وعلى للمهاوضة

(قوله وخدمه) يعني من ساعته بجرأى أن ابتداء المدة من وقت الخلف (قوله الخدمة المعروفة) عبارة كافي الحاكم والخدمة خدمة البيت المعروفة بين الناس اه والظاهر أن المراد خدمة مصالح البيت لكن تحتلف باختلاف المولى فلو كان صاحب حرفة أو زراعة يخدمه في عمله حيث كان معروفاً تأمل وصرت حوا في الاجابة بأنه لو استأجره للخدمة يخدمه في الحضر لا السفر لان خدمة السفر أشق (قوله أيا كانت) أي سنة أو أقل أو أكثر بجرأى المدة المشروطة (قوله أومات هو) أي العبد (قوله ولو حكم) المراد به ان يصير بحالة لا يمكن فيه الخدمة وهذا بحث اصحاب البحر وتبعه اخوه في النهر (قوله قبلها) أي الخدمة متعلقة بمات بصورتها ط (قوله ولو خدم بعضهم فبجسابه) كسنة من أربع سنين ثم مات فعندهما عليه ثلاثة أرباع قيمته وعند محمد قيمة خدمته ثلاث سنين بجر عن شرح الطحاوي (قوله فتؤخذ منه للورثة) أي لورثة المولى وقال عيسى بن ابان بل يخدمهم ما بقي منها لانهم ادين فيخافه وارثه فيه كالأعتقة على ألف فاستوفى بعضها ومات لكن في ظاهر الرواية لا يخدمهم لان الخدمة منقضية وهي لا تورث أولان الناس يتفاوتون فيها وقيامه في البحر (قوله حاوي) المراد به الحاوي القدسي نقله عنه في البحر والنهر واقرأه (قوله وهل نفقة عالة الخ) هذه حادثة تسئل عنها في البحر ولم يجد لها نقلاً قلت وهذا خاص بمسئلة المعاوضة كما هو صورة الحادثة في مسئلة التهلك فلا شبهة في أن نفقته على سيده لانه باق على ملكه الى انتهاء مدة الخدمة (قوله حتى يستغنى) أي عن الاتساع (قوله بحث في البحر الثاني) وقال لانه الاتساع من غير أداء البذل فصار كما اذا أعتقه على مال ولا قدرة له عليه فانه يؤخر الى الميسرة وأقره في النهر (قوله والمصنف الا قول) حيث قال ويمكن أن يقال بوجوده على المولى في المدة المذكورة ويجعل كالموصى له بالخدمة فان النفقة واجبة عليه وان لم يكن له لهلك الرقبة لكونه محبوباً بخدمته والمحبس هو الاصل في هذا الباب أصله القاضي والمفتي فان مرض فينبغي أن تفرض في بيت المال بخلاف الموصى بخدمته اذا مرض فان نفقته على مولاه اه واعترضه ح بأنه قياس مع الفاسق فان الموصى به يخدم الموصى له لاني مقابلة نفي فلذا كانت نفقته عليه اما هذا فانه يخدم في مقابلة رقبته فكان كالمستأجر تأمل اه وكذا اعتبره الخبير الرمي بان الموصى بخدمته رقيق محبوب في خدمة الموصى له وليست الخدمة بدل شيء فيه وما نحن فيه هو حر قادر على الكسب فكيف فوجب نفقته ونفقة عياله على معتقه بسبب دين واجب له عليه فان الخدمة هنا بمنزلة الدين لما في التارخانية عن الاصل اذا قال أنت حر على أن تخدمني سنة فقبل العبد فهو كالوفا قال أنت حر على ألف درهم فقبل اه وقد صرحوا قاطبة بانهم ابدل في هذا المحل تأمل اه (قوله كبسج عبد منه) أي من العبد يعني أن الخلاف المارومني على الخلاف في مسئلة أخرى وهي ما اذا باع نفس العبد منه بجارية فبغيرها ثم استحققت أو هاست قبل تسليمها يرجع عليه بقيمة نفسه

(وخدمه) الخدمة المعروفة بين الناس (مقنه) أيا كانت (فان) جهات أو (مات هو) ولو حكم كهمى (أو مولاه قبلها) ولو خدم بعضهم فبجسابه (تجب قيمته) فتؤخذ منه للورثة أو من تركته للمولى وعند محمد يجب قيمة خدمته وبه لاخذ حاوي وهل نفقة عياله لو نفقة يرأى مولاه في المدة كالموصى له بالخدمة أو يكسب للزناق حتى يستغنى ثم يخدم المولى كالعسر بحث في البحر الثاني والمصنف الا قول (كبسج عبد منه بعين) كبسجك نفسك بهذا العبد (فهاكت) أو استحققت (تجب قيمته) وعند محمد قيمتها قوله في هذا الباب يعني باب النفقة اه منه

عندهما وعند محمد بقيمة الجارية وتقامه في الهداية وغيرها قال في الفتح ولا يخفى أن بناء هذه على ثالث ليس بأولى من عكسه بل الخلاف فيها مع ما ابتدأنا (قوله بألف على أن تزوجنيها) كذا في بعض النسخ بزيادة على الجارية لضمير المتكلم وفائدتها الدلالة على عدم وجوب المال عند عدم ذكرها بالأولى أفاده في الفتح والبحر (قوله وأبى النكاح) أفاد أن لها الامتناع من تزوجها لأنهم لم يكتفوا بالعقد ففتح وقيد به لأنهم لم يترقبته قسم الألف على قيمتها ومهر مثلها كما يأتي (قوله ولا شيء له على أمره) لأن حاصل كلام الآخر أمره المخاطب باعتاقه أمته وتزويجها منه على عوض ألف مشروطة عليه عن مهرها فلما لم تتروجه بطاقت عنه حصته المهر منها وأما حصته العتق فباطلة لأن العتق ثبت للعبء فيه قوة حكمية هي ملك البيع والشراء ونحو ذلك ولا يجب العوض الأعلى من حصل له المعوض أه فتح أي ومن حصل له المعوض لا يجب عليه لأنه لم يشترط عليه (قوله في الطلاق) كخلع الأب صغيرة لأنه ليس في مقابلة عوض حقيقة لأن المرأ لم يحصل لها ملك ما لم تكن تملكه بخلاف العتق (قوله ولوراد الخ) أي بان قال أعتق أمته لك عني بألف الخ ولم تتروجه (قوله لتضمنه الشراء اقتضاء) أي مع المقابلة بالبضع أيضا في قوله على أن تزوجنيها ولما كان ذلك واضحا لكونه مذكورا صريح الميز كره في علة الانقسام فافهم والحاصل أن اعتاقه عن الآخر يقتضي سبق ملكه له فصار المعنى به معنى وأعتقه عني وصار اعتاق المأمور بولا قال في الدرر وإذا كان كذلك فقد قابل الألف بالرقبة شرا وبالبضع نكاحا فانقسم عليه ما وجب حصته ما سلم له وهو الرقبة وبطل عنه ما لم يسلم وهو البضع أه فلو فرض أن قيمتها ألف ومثلها خمسة مائة قسم الألف على ألف وخمسة مائة فلما الألف حصته القيمة وثلاثة حصته المهر فباخذ المولى الثلثين ويسقط الثلث وعكس في الشر بولاية وهو سبق فلم (قوله ولذا) لا داعي للتعليل هنا فالأولى ابقاء المنة على حاله لأن قوله وتجب عطف على قسم من ثمة الحكم (قوله حصته مهرها مهرها) أي إذا نكحته يقسم الألف أيضا على مهر مثلها وقيمتها فأصاب المهر وجب لها في الوجهين أعني الوجه الأول وهو ما إذا لم يقل عني والوجه الثاني وهو ما إذا قاله وما أصاب قيمته يسقط عنه في الوجه الأول لعدم الشراء فيه وأخذ مهرها في الوجه الثاني لتضمن الثاني الشراء اقتضاء كما مر فلو فرض أن قيمتها مائة ومهرها مائة قسم الألف عليهم ما نصفين فيجب لها نصفة في الوجهين والنصف الثاني يسقط عنه في الوجه الأول ويأخذ المولى في الوجه الثاني وكذا لو تفاوتا بان كان قيمتها مائتين ومهرها مائة فيجب لها الثلث الألف في الوجهين ويسقط عنه ثلثاه في الوجه الأول ويأخذها المولى في الوجه الثاني (قوله ضم عني وتركه) بدل من وجهيه بدل مفصل من مجمل ح (قوله وما أصاب قيمتها الخ) قيل فيه تكرار مع ما سبق وليس كذلك فافهم (قوله باعتبار تضمن الشراء وعدمه) ألف ونشر مشوش ط (قوله فلها مهر مثلها) أي عندهم لأن العتق ليس بمال فلا يصح مهرها بحر (قوله

(ولو قال) رجل لمولى أمته (أعتق أمته بألف على أن تزوجنيها) (ان فعل) العتق (وابت) النكاح (عتقت مجانا ولا شيء له على أمره) لصحة اشتراط البذل على الغيري الطلاق لا في العتاق (ولو زاد) لفظ (عني قسم الألف على قيمتها ومهرها) أي مهر مثلها لتضمنه الشراء اقتضاء (و) لذا (تجب حصته ما سلم) أي القيمة وتسقط حصته المهر (فلو نكحت) القاتل (حصته مهر مثلها) من الألف (مهرها) فيكون لها (في وجهيه) ضم عني وتركه (وما أصاب قيمتها) في الأولى هدر (في الثانية أولها) باعتبار تضمن الشراء وعدمه (أعتق) المولى (أتمه على أن تزوجنيها نفسها) فزوجته فلها مهر مثلها

وجوزة الثاني) أي أبو يوسف أي جوزة هذا المثلث المعلوم من المقام فقال بجواز جعل العتق صدقا ط (قوله في صفة) هي بنت حيي أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها من سبي خيبر أعتقها صلى الله عليه وسلم وجعل عتقها مهورا ط (قوله قيمتها) بدل من السعاية اه ح وفي نسخة في قيمتها وهي أوضع لكن فيها تغيير اعراب المتن وفي نسخة سعاية قيمتها بالاضافة على معنى في وفيه تغيير المتن أيضا لكن الشارح يرتكبه كثيرا (قوله على ذلك) أي على شرط التزوج ط (قوله فقبالت) أفاد به أن القبول بشرط العتق هنا وفيما قبلها ط لانه معاوضة لا تعليق (قوله لعدم تقوم أم الولد) هذا انما يظهر على قول الامام لا على قوله ما اذ هما بقولان بقومهما ط (قوله لانه ادخال الخ) ذكر هذا التعليل في الجرحين المحيط ومقتضاه انه يهتق بالعبد الردي في الوجه الاول وهو مخالف لما في الهندية من انه ينصرف الى الوسط ويصير العبد ماذونا في التجارة فلو أعتق عبد اردنيا أو مصر فاعا لا يجوز وفي الاداء اذ الميراث القيمة ولا الجنس لو أتى بعبد وسط أو مصر فعتق يجرى المولى على القبول لا لو أتى بردي إلا أن قبله ولو أتى بقيمة الوسط لا يجبر ولا يهتق وان قبلها اه ملخصا (تمة) لو قال اذ أتى ألفا وأنت حر بالوا ولا يهتق ما لم يؤذ ولو قال فانت حر بالقضاء يهتق في الحال والفرق أن جواب الامر بالوا ويعنى الحال معناه أنت حر حال الاداء فلا يهتق قبله وأما بالقضاء فهو يعنى التعليل أي لانه حر ثم لم أبشر فقد أتاك الغوث قبل هذا قوله ما اعنده فنبهني أن يهتق في الحال كما في طلقة ولت ألف فطلقة ما يتبع مجانا عنده وقيل انه قول الكل وقامه في الذخيرة

(باب التدبير)

شروع في العتق الواقع بعد الموت بعد الفراغ من الواقع في الحياة وقدمه على الاستيلاد لشهره المذكور أيضا وركنه اللفظ الدال على هذه وشرايطه نوعان عام وخاص فالعام ما مر في شرائط العتق كونه من الاهل في محل منجزا ومعلقا ومضافا الى الوقت أو الى المالك أو سببه والخاص تعليقه بطلق موت المولى لا بوجوب غيره كما يأتي وصفه التعزى عنده خلافا لما فلو دبره احد هما اقتصر على نصيبه ولا آخر عند يسار بشر يكسب خيرات النجسة المارة والتركة على حاله وسيأتي بيان أحكامه من عدم جواز اخراجه عن المالك ومن عتقه من الثلث بعد موت المولى الخ بجر (قوله هو الغنة الخ) يشل تعليقه بموته مبيدا وبموت غيره فهو أعم من المعنى الشرعي وفيه بيان وجه التسمية فان الدبر كما في المصباح بضمتين ويخفف خلاف القبل من كل شيء ومنه يقال لا تخر الامر دبر وأصله ما دبر عنه الانسان ومنه دبر عيده واعتقه عن دبر أي بعد دبر وفي ضياء الخ لوم التدبير العتق بعد الموت وتدبير الامر المنطوق فيه الى ما نصير اليه الهاقبة وقصر في الدرر تفسيره لغة على هذا الاخير وقال كان المولى نظرا الى عاقبة امره فانخرج عبده الى الحرية بعده ثم قال انه شرعا يستعمل في المطلق والمقيد اشتراكا معنويا وهو تعليق العتق بالموت أي موت المولى أو غيره

وجوزة الثاني اقتداء بقوله عليه الصلاة والسلام في صفة قلنا كان عليه الصلاة والسلام نخعوصا بالملك بالامهر (فان ابنت فاعيا) السعاية (قيمة) اتفاقا وكذا لو أعتقت المرأة عبد على أن يسكنها فان قبل فلها مهورها وان أبي فعليه قيمته (ولو كانت المعلقة على ذلك (أم ولده) فقبالت عتقت (فان ابنت) نسكاحه (فلا شيء عليها) خاتمة لعدم تقوم أم الولد (فرع) قال أعتق عني عبدا وأنت حر فاعتق عبدا جديا لا يهتق وفي أدلى يهتق لانه ادخال في ملكه فيكون راضيا بالزيادة وأما العتق اخراج لان كسبه ملك للمولى

(باب التدبير)

(هو) لغة الاعتاق عن دبر وهو ما بعد الموت وشرايطه (تعليق العتق بطلاق مونه)

فما من المعنى المعنوي يجعله المعنى الشرعي وردبانه خلاف ظاهر كلام عامة أئمتنا حيث
 قصروه شرعا على المدبر المطلق كما بسطه في الشرع بلاية ولذا خالفه المصنف والشارح مع
 كثرة متابعتهم له (قوله ولو معسني) قال في النهر وقولنا لفظا أو معسني يصح أن يكونا
 حالين من التعليق والتعليق معنى الوصية برقبته أو بنفسه أو بثلاث ماله لامة وأن يكونا
 حالين من مطلق والمطلق معسني كان متا إلى مائة سنة فانت حرفانه مطلق في المختار اه
 وتتميل الشارح الثاني فقط يوههم قصره عليه (قوله وخرج الخ) فيه رد على الدرر كما ترون
 التدبير المقيد تعليقه بموته وموت فلان كما سيأتي وكذا أنت حرف قبل موتي بشرطه سيأتي
 تمامه (قوله أصلا) أي لا مطلقا ولا مقيدا خلافا لما يذكره المصنف (قوله أو حدث بي
 حادث) لانه توفى الحادث والحادث في الموت بحرف (قوله زاده بموتى ولا) أي بصير
 مدبرا الساعة لان التدبير بعد الموت لا يتصور فيلغو قوله بعد موتى أو يجعل قوله أنت مدبر
 بمعنى أنت حرف في البحر عن المحيط (قوله أو أنت حرف يوم أموت) لا فرق في العلق المضاف
 إلى الموت بين أن يكون معلقا بشرط آخر أو لا فلو قال ان كنت فلانا فانت حرف بعد موتى
 فكلامه صار مدبرا لانه بعد الكلام صار التدبير مطلقا وكذا لو قال أنت حرف بعد كلامك
 فلانا وبعد موتى فكلامه فلان كان مدبرا كذا في البسائط ولا فرق في التدبير بين كونه
 منجزا أو مضافا كانت مدبرا غدا أو رأس شهر كذا إذا جاء الوقت صار مدبرا بحرف (قوله
 صح الخ) لانه نوى حقيقة كلامه وكان مدبرا مقيما لانه عاق عتقه بـ ليس بكائن لا محالة
 وهو موفى بالنهار بحرف عن المسوط (قوله وغلب موفى قبلها) بان كان كبير السن (قوله
 هو المختار) كذا في الزيلعي لكن ذكر قاضيخان انه على قول أصحابنا مدبر مقيما وهكذا
 في المينايين وجوامع الفقه واعترض في النسخ على صاحب الهندية بانه كالمساقض لانه
 اعتبره في النكاح توقيفا وأبطل به النكاح وهما جعله تأييدا وأجاب في البحر بانه اعتبر
 في النكاح توقيفا للنهي عن النكاح المرفق فالاحتياط في منعه تقديم المعبر لانه موقت
 صورة وهما انظر إلى التأييد المعنوي لان الاصل اعتبار المعنى بالامانع فلذا كان المختار
 وان جزم الولوجي بانه غير مدبر مطلق تسوية بينه وبين النكاح (قوله وأفاد بالكاف)
 أي في قوله كاذمات عدم الحصر لما في الفقه أن كل ما أفاد اثبات العتق عن دبره وصريح
 وهو ثلاثة أقسام الاول ما يكون بانقضاء كدبرك ومنه حررتك أو عتقتك أو أنت
 حرف أو عتقتك بعد موتى الثاني ما يكون بانقضاء التعليق كان مت الخ وكذا أنت حرف مع موتى
 أو في موتى بناء على أن مع وفي نسخة عاراهي حرف الشرط الثالث ما يكون بانقضاء الوصية
 كما وصيت لك برقبته أو بنفسك أو بعتقتك وكذا أو وصيت لك بثلاث مالى فتدخل رقبته
 لانها من ماله فبعثت ثلث رقبته اه ملخصا (قوله وذكرناه في شرح الملتقى) عبارة وعن
 الثاني أو وصى لهم من ماله بعق بعد موته ولو بجزء لاذا الجزء عبارة عن الشيء
 المهم والتعيين فيه لا ورثة أي فلم تكن الرقبة داخل تحت الوصية بخلاف السهم فانه

ولو معسني كان متا إلى مائة سنة
 وخرج بقيد الاطلاق التمدد
 المقيد كما سيأتي ويؤيد تعليقه
 بموت غيره فانه ليس بشد بر أصلا
 بل تعليق بشرط (كذا) أو معسني
 أو ان (مت) أو هلكت أو حدث
 بي حادث (فانت حرف) أو عتقت
 أو معتق (أو أنت حرف عن دبري
 أو أنت مدبرا ودبرك) زاد بعد
 موتى أو لا (أو أنت حرف يوم أموت)
 أريد به مطلق الوقت لقرانه بما
 لا يعتد فان نوى النهار صريح وكان
 مقيدا (أو ان مت إلى مائة سنة)
 مثلا (وغلب موفى قبلها) هو
 المختار لانه كالـ كائن لا محالة
 وأفاد بالكاف عدم الحصر حتى
 لو وصى لعبد به سهم من ماله عتق
 بموته ولو بجزء لا والفرق لا يخفى
 وذكرناه في شرح الملتقى (دبر عبده
 ثم ذهب عقده فالتدبير على حاله)
 لما تراءه تعليق وهو لا يطل بجهنم

مطلب
 في الوصية للعبد

السدس فكان سدس رقبته داخل في الوصية اه ومثله في البحر عن المحيط ثم قال وما عن
 أبي يوسف هنا جزم به في الاختيار اه قلت ومقتضى قوله يعتق بعد موته انه يعتق كله وهو
 خلاف ما مر آنفا عن الفتح في اوصيت لك بثلاث مالى انه يعتق ثلث رقبته اذ لا فرق بين
 الوصية بالثلث أو بالسدس الذي هو معنى السهم ولعل ما هنا مبني على قول صاحبين
 بعدم تجزئ التدبير كالا عتاق فثبت دخل سدسه في الوصية عتق كله وما في الفتح مبني على
 قول الامام فتأمل ثم رأيت في وصايا خزائن الاكل اوصى لعبد مبدراهم مسماة أو بشي من
 الاشياء لم يجز ولو اوصى له ببعض رقبته عتق ذلك القدر ويسعى في الباقي عند أبي حنيفة
 ولو وهب له رقبته أو تصدق عليه بمائة من ثلثه ولو اوصى له بثلاث ماله صح وعتق ثلثه
 فان بقي من الثلث اكل له وان كان في قيمته فضل على الثلث سعى للورثة اه وقوله عند أبي
 حنيفة يشير الى انه عندهما يعتق كله بالاسعاية وقوله فان بقي من الثلث الخ معناه والله أعلم
 انه يحكم الوصية استحق ثلث جميع المال ومنه ثلث رقبته فان كانت رقبته بجميع المال
 سعى للورثة في ثلثي رقبته وان كان المال اكثر فان زاد له على ثلثي رقبته سعى اكل له
 ليستوفي ثلث جميع المال وان كان ثلثا رقبته اقل من ثلث باقي المال سعى للورثة فيما زاد
 (قوله لم يسمتر) أي في تعريضه انه تعليق لكن فيه معنى الوصية لانه معلق على الموت فكان
 تعاقبا لصورة وصية معنى (قوله ولا رجوع) تكرار مع قول المتن ولا يقبل الرجوع
 اه ح (قوله ثم جرت) قيل نهر وقيل تسعة أشهر وقيل سنة والتموى على التقوى بضر لراى
 القاضي ط عن الجوى وحزم الشارح في الوصايا بتقديره ستة أشهر (قوله بطلت)
 الاولى قائم تبطل (قوله ويزاد مدبر السفينة) في الخاتمة يصح تدبير المحجور عليه بالسفينة
 بالثلث وبمونه يسمى في كل قيمة وأن وصية المحجور عليه بالسفينة بالثلث جائزة اه في طلب
 الفرق ولعل الفرق هو أن التدبير اطلاق الآن بخلاف الوصية فانها بعد الموت وله
 الرجوع قبله فلا اطلاق فيها ثم والمراد بقوله يسمى بكل قيمة كل قيمة مدبرا كما في البحر
 قلت وحيث وجبت عليه السعاية في كل قيمة لم يأخذ حكم التدبير من كل وجه فكان
 تدبيره لم يصح فافهم (قوله ومدبر قتل سيده) يعني اذا قتل المدبر سيده عتق وسعى في قيمته
 واذا قتل الموصى له الموصى فلا شيء له لانه لا وصية لقاتل وسعى في نفسه له ح (قوله فلا يباع
 المدبر المطلق) استشهد بكل بما اذا قال كل مملوك أملكه فهو حر بعد موته وله ماله
 واشترى ماله ثم مات فانهم يعتقدون ولو باع الذين اشتراهم صح واجيب بان الوصية
 بالنسبة الى الممدوم تعتبر يوم الموت الى الموجد عند الايجاب وتقام تقريره في الفتح قال
 ط والمراد أنه لا يباع من غيره وأما بيعه من نفسه وهبته منه فاعتاق بماله أو بلا مال فلا
 اشكال كما في شرح النقاية للبرجندى (قوله قيل نعم) قال في البحر وفي الظهيرية فان باعه
 رقبته القاضي يجوز ان يبيعه نقد قضاؤه ويكون فسخا للتدبير حتى لو عاد اليه يوما من الدهر
 بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق وهذا مشكل لانه يبطل بقضاء القاضي ما هو مختلف فيه

ولا رجوع (بخلاف الوصية)
 بربقته لانسان ثم جرت ثم مات بطلت
 (ولا يقبل) التدبير (الرجوع)
 عنه (ويصح مع الاكراه بخلافها)
 فالتدبير كوصية الا في هذه
 الثلاثة اشباه ويزاد مدبر السفينة
 ومدبر قتل سيده (فلا يباع المدبر)
 المطلق خلافا للشافعي ولو قضى
 بوجه يبيعه نقد وهل يبطل التدبير
 قيل نعم

وما هو مختلف فيه لزوم التدبير لصحة التعليق فينبغي أن يبطل وصف اللزوم لا غير اه
وقوله وهذا مشكل الخ من كلام الظهيرية (قوله نعم لو قضى بطلان بيعه صار كالخ)
أي في سريان الفساد الى القن ان ضم اليه في صفة قال في البحر وسبب أي في البيع
أن يبيع المدبر باطل لا يملك بالقبض فلو باعه المولى فرفضه العبد الى قاض حنفى
وأتى عليه أو على المشتري بغيره الخ يطلان البيع ولزوم التدبير فانه يصير متفقا
عليه فليس للشافعي أن يقضى بجواز بيعه بهد كافي فتاوى الشيخ قاسم وهو موافق
للقواعد فينبغي أن يكون كالخ ولو جمع بينه وبين قن فينبغي أن يسرى انفساد الى القن كما
سببته ان شاء الله في محله اه ح (قوله ولا يرهن) لأن الرهن والارتمان من باب ايقاع
الدين واستيفائه عند نفاذ من باب تعليق العين وتعلقها بجزء عن البدائع (قوله فشرط
الخ) فشرع على العلة التي ذكرناها كما فعل في البحر وأشار اليه الشارح ووجه التعرّيج
أن العلة كما أفادت أن الرهن لا بد أن يمكن الاستيفاء منه فقد أفادت أيضا أن المرهون به
لا بد أن يكون ديناً مضموناً بطلب ايقاعه فيما ينظر الى الاول لا يصح رهن المدبر بمال آخر
وبالنظر الى الثاني لا يصح رهن مال بكتب الوقف فالجامع بينهما عدم صحة الرهن في كل
للعلة المذكورة فلا تضرر المغايرة في كون المدبر موهوناً والكتب موهوناً فافهم
(قوله فلا يرهن الخ) قبل مقتضى كونها أمانة انهم اتفقوا بالتمتع في المانع من صحة الرهن
لهذه الحقيقة وعليه يحمل شرط الواقفين في صحة الاغراضهم قلت قد صرحوا بأن الرهن
لا يصح الا بدين مضمون وانه لا يصح بالامانات والودائع وسببنا في بابه متسا والامانات
نضمن بالتعدي مطلقاً برهن أو غيره ولا يمكن الاستيفاء من الرهن الباطل ولا حبسه على
ذلك فلا فائدة له فافهم ثم اعلم أن هذا كما ان أريد بالرهن مدلوله الشرعي أماناً أريد
مدلوله اللغوي وأن يكون تذكرة فيصح الشرط لانه غرض صحيح كما قاله السبكي قال وإذا
لم يرهن لم يراد الواقف فالأقرب جدله على اللغوي في صحة الكلامه ويكون المقود ودقوت
الواقف الاتباع لمن يخرج من خزانته مشروطاً بأن يضع في الخزنة ما يتذكر هو به إعادة
الموقوف ويتذكر الخازن به مطابقتها من غير أن تثبت له أحكام الوقف قال في الاشباه
في القول في الدين بعد أن نقل عبارة السبكي بطولها وأما وجوب اتباع شرطه وحمله على
المعنى اللغوي فغير بعيد (قوله ولا يخرج من المالك) عطف عام على خاص وفي الذخيرة
وغيرها كل تصرف لا يتبع في الخبز فهو البيع والامهارة يمنع في المدبر لانه باق على حكم
ملك المولى الا انه انعقد له سبب الخيرية فيشكل تصرفه بطل هذا السبب يمنع المولى منه اه
فلذا لا تجوز الوصية به ولا رهنه بجزء (قوله الا بالاعتاق) أي بالابدل أو به نهر (قوله
وسبب في بابه) ايضاً أنه أن المدبر الذي كوتب أماناً يسبح في ثأني قيمته ان شاء أو يسبح
في كل البذل بموت سيده فقير لم يترك غيره وأما اذا تركه لغيره وهو يخرج من المالك عتق
بجملته وهو حاصل ما في البحر عن النخج (قوله أو ان بقيت الخ) حيلة ثانية اختصها بما

مطلب
في شرط واقف الكتب الرهن بها
نعم لو قضى بطلان بيعه صار كالخ
(ولا يرهن ولا يرهن) فشرط
واقف الكتب الرهن باطل
لأن الوقف في يد مستعيره أمانة
فلا يأتى الا ايقاع والاستيفاء بالرهن
به بجزء (ولا يخرج من المالك)
الا بالاعتاق والكتابة) فبطلان
للخيرية وسبب في بابه والامانة
لا يرد التدبير على وجهه بل يجب أن
يدبره مقبلاً كان متراً
في ملكي أو ان بقيت بهدموني
فأنت حر

في البحر عن الولوالجية قال هذه أمتي ان احتجبت الي بيعها واني بقيت بعد موتي
فهي حرة فباعها جاز كذا في فتاوى الصدر الشهيد اه فافهم قال في البحر ولم يصرح
بانهم ام ديرة تدبر ام مطلقا او مقيدا اه قلت كيف يصح كون تدبيرها مطلقا مع تصريحه
بجواز بيعها فلذا جزم الشارح بكونه مقيدا (قوله ويستقدم المدبر الخ) هو وما بعده
بالبناء للمجهول وكان المناسب أن يقول ويؤجل ويدل ويستأجر كما عبر في الكنز وغيره وقوله
بغير اقدار الجميع أي للمولى أن يجبره على الخدمة وعلى أن يؤجره وعلى أن ينسكه أي
يزوجه بالاولاد لولاية عليه وعلى أن يطا المدبرة وعلى أن ينسكه أي يزوجهما لغيره قال في البحر
وانما جازت هذه التصرفات لان الملك ثابت فيه وبه تستفاد ولاية هذه التصرفات (قوله
وأرشه) أي أرض الجنانية عليه وأما أرض الجنانية منه فعلى المولى ويطالب بالاكل من
القيمة ومن أرض الجنانية ولا يضمن اكثر من قيمة واحدة وان كثرت الجنانيات أفاده
في البحر وفي بعض النسخ وأرشه وهو يخرج بف لانه ما دام سبيده حيا لا يملك شيئا ط (قوله
لبقاء ملكه في الجلالة) تبع فيه الدرر واعترضه في الشر بلا لية بأن الملك في المدبر كامل
لعمقه بقوله كل مملوك لى حراً ح وقد يجاب بان معنى كمال ملكه انه مملوك رقبة ويذا
بغلاف المملوك وهذا لا ينافي بقصه من جهة أخرى وهي انه لا يملك التصرف فيه بما
يخرجه عن ملكه بغير العتق والكتابة لانه انعقد له سبب الحرية كما مر بخلاف القن فان
ملكه كامل من كل وجهه (قوله وبعونه) أي المولى (قوله كعساقه) يقع اللام أي مع
الحكم به كافي الدر المنق وكذا المستأمن اذا اشترى عبدا في دار الاسلام فذره وطلق
بدار الحرب فاسترق عتق مدبره كافي البدائع نهر (قوله عتق في آخر جزء الخ) نقله في البحر
عن المحيط ثم قال وهو الصحيح وعليه يحمل كلامهم اه ومفاده أن فيه قولين وفيه نظر
فانه اذا قال ان مت فانت حرة وانت حرة بعد موتى لاتقع الحرية الا بعد الموت ط (قوله
يوم موته) نصفه لانه أي من ثلث ماله الساكن يوم موته لا يوم التدبير (قوله في صحته) فلو
في مرضه فيكمل من النصفين يخرج من الثلث ط (قوله أنت حرة أو مدبر) أي رد بينهما
(قوله ومات مجهلا) اسم فاعل من المضعف أي لم يبين مراده فلو بين فعل ما بين ح (قوله
في عتق الخ) أي مراعاة لفظين فلو لم يترك غيره وكانت قيمته ستمائة مثلا عتق نصفه بثلثمائة
وعتق من نصفه الآخر مائتان وسعي بانه (قوله ان لم يخرج من الثلث) كماله كانت قيمته
ثلثمائة وكان الثلث مائتين فانه يسعي في مائة (قوله وفي ثلثيه) عطف على قوله بحسابه
(قوله لان عتقه من الثلث) لما مر أنه تعليق العتق بالموت فثبت لم يترك سبده غيره يعتق
من الثلث ويسعي في ثلثيه أما اذا خرج من الثلث فلا سعي عليه الا اذا كان السيد سقيها
وقت التدبير أو قبل سبده فانه يسعي في قيمته كافي الدر المنق عن الاشياء وقد
مزواقي (قوله سعي في قيمته) لانه لا وصية لقائل الآن فسخ العقد بعد وقوعه لا يصح
فوجب عليه قيمة نفسه ثم اذا كان القتل خطأ فالجنانية هدر وكذا في ما دون النفس

(ويستقدم المدبر) ويستأجر
وينسك والامة نوطاً وتسكج جبرا
(والمولى أحق بكسبه وأرشه
ومهر المدبرة) لبقاء ملكه في الجلالة
(وبعونه) ولو حكما كعساقه مرثدا
(عتق) في آخر جزء من حياة المولى
(من ثلثه) أي ثلث ماله يوم موته
الا اذا قال في صحته أنت حرة
أو مدبر ومات مجهلا في عتق
نصفه من الكل ونصفه من الثلث
حاوي (وسعي) بحسابه ان لم يخرج
من الثلث (في ثلثيه) لان عتقه
من الثلث (ان لم يترك غيره) بوله
وارث لم يخرج أي التدبير فان
لم يكن وارث (أو كان وأجانه
عتق كاه) لانه وصية ولذا الوقتل
سبده في قيمته

ولو عدا فللورثة تعجيل القصاص أو تأخيرها إلى ما بعد السعاية جوهرة ملخصا (قوله
 كمدبر السفينة) فانه يسمى في كل قيمة مدبرا وليس عليه نقصان التدبير كالمصالح
 اذا بره ومات وعليه ديون بحر (قوله لاشئ عليها) أي انها تعتق لان ائتمار موت
 ويقتص منها والقتل عدا والافلاسعاية ولا غيرها لان عتقها ليس بوصية بخلاف المدبرة
 فان قتلها له رد للوصية جوهرة ملخصا (قوله أي كل قيمة مدبرا) وهي ثلثا قيمته فذا
 كما ترى عتق البعض ويأبى (قوله وهو حينئذ يكتب الخ) كذا ذكره في البحر وقرع
 عليه انه لا تقبل شهادته ولا يزوج نفسه عنده مستدلا بما في المجموع لو ترك مدبرا فقط ل
 خطأ وهو يسمى للوارث فعليه قيمة لوليه وقالاديه على عاقبته اه قال وكذا المنجز عتقه
 في مرض الموت اذا لم يخرج من الثلث فانه في زمن السعاية كما يكتب عنده وللإسلامة
 الشريعة إلى رسالة سماها يقاط ذوى الدراية لوصف من كلف السعاية حرزها انه
 اذا لم يخرج من الثلث يسمى وهو حرز وأحكامه أحكام الارارات فاقا وكذا المعتق
 في مرض الموت والمعتق على مال أو خدمة وأطال وأطاب وخلصا كلامه فيما علقناه على
 البحر وقال السيد الجوى في حاشية الاشباه وهو تعقيق بالقول حقيقة بعض عليه
 بالذواجد (قوله بعبط) أي بدين محبط بجميع ماله الذي من جهته المدبر أو برقة المدبر
 ان لم يكن مال سواء اه ح أمالو كان الدين أقل من قيمته فانه يسمى في قدر الدين والزيادة
 على الدين ثلثها وصية ويسمى في ثلثي الزيادة بحر عن شرح الطحاوي (قوله خيارات
 المعتق) وهي سبعة اذا كان الشريك موسرا وستة اذا كان معسرا باسقاط التضمن ط
 ومرت في باب عتق البعض (قوله فان ضمن شريكه) أي ضمن الساكت الشريك المدبر
 فالضامن أن يرجع بما ضمن على العبد وان لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث ماله
 وسمى العبد في النصف الآخر كاملا للورثة وهذه الخيارات عند الامام وعندهما صار
 العبد كله مدبرا بندير أحدهما وهو ضامن لنصيب شريكه موسرا كان أو معسرا ح عن
 الهندية ملخصا (قوله وولد المدبرة) أي المولود بعد التدبير لا قبله لان حق الحرية لم يكن
 ثابتا في الام وقت الولادة حتى يسرى إلى الولد ولو اختلفا فاقطعت ولادته بعد التدبير
 فالقول للمولى انما قبله مع عيته على العلم والبيئة لها وتمامه في البدائع والفقه (قوله
 مدبر) فمعتق يموت سيدا أمته (قوله وذكر المصنف الخ) عبارة وولد المدبر كهوا ووقع
 نحوه في بعض نسخ الهداية بلفظ وولد المدبر مدبر ورده في البحر بأن التبعية انما هي
 للام لا للاب وأجاب ح بأن لفظ المدبر يتناول الذكر والانثى كما ترى لفظ المامول
 ويكون المراد به في عبارتهما الانثى بقرينة ما قدمناه من أن الولد يتبع الام في التدبير
 لا الاب اه لكن هذا الجواب لا يصح في عبارة الشارح حيث عبر بقوله كآية فلذلك
 عبارة المصنف من غير تصرف فيما كان أولى ط (قوله فتأمل) أمر بالتأمل لمخالفة
 لما مر من عدم تبعية الاب وفي بعض النسخ فقال وهو غير عريف ظاهر لان ما بعده

كمدبر السفينة ولو قبلته أم الولد
 لاشئ عليها كما بسطه في الجوهرة
 (وسمى في كاه) أي كل قيمة مدبرا
 بجنتي وهو حينئذ يكتب الخ
 حرز مدبر (لو) المولى (مدبر) مدبر
 بعبط ولو دبر أحد الشريكين
 فلا تخر خيارات المعتق فان ضمن
 شريكه فمات سبي في نصفه مختار
 (وولد المدبرة) تدبراه ملحقا (مدبر)
 أم المقتد فلا يتبعها وذكور
 المصنف في البيوع الفاسد أن ولد
 المدبر كآية فتأمل

لم يذكره المصنف في البيع الفاسد ولو كان ذكره لا يناسب تنفيذه على ما قبله كما قاله
 المحقق (قوله وأما تدبير الجمل فكذلك) أي أنه يصح تدبيره وحده لكن قال في الكافي
 ولم يكن له أن يبيع الأم ولا يبيعها ولا يبيعها فان ولدت لا قبل من ستة أشهر كان الولد
 مدبراً وإن لا أكثر كان رقيقاً اهـ وتقدم في كتاب العتق أنه لو أعتق الجمل لم يجز بيع الأم
 وجاز بيعها ولو دبره لم تجز بيعها في الأصح وتقدم وجه الفرق وهذا قبل الولادة فيجوز
 بعدها البيع والهبة (قوله وبطل التدبير) معنى البطلان كما قاله صاحب الذخيرة أنه
 لا يظن وحكمه بعد الاستيلاء فكأنه بطل وليس المراد بطلانه بالكلية فان قلت ما فائدة
 التدبير حينئذ قلت دخولها في قوله كل مدبر في حرقه عتق حالاً ولا يوقف عتقها الى
 ما بعد الموت ط (قوله ويبيع الخ) قال في البحر بيان للمدبر المقتدراً وحكمه وحاصله
 أن يعاقب عتقه بكونه على صفة لا يطاقه أو بزيادة شيء بعد موته كان متاً وغسلاً أو كفتت
 ودفنت فأنت حرقته عتق إذا مات استبحرنا وأما بيع المدبر المقتدر لأن سبب الحرية
 لم ينعقد في الحال للتردد في هذا القيد بل هو أن لا يموت منه فصار كسائر العتقات
 بخلاف المدبر المطلق لأنه تابع عتقه بطلاق موته وهو كائن لا محالة اهـ وأشار الشارح
 بقوله وذهب إلى أن المراد بالبيع الخارج عن المالك لا خصوصه ط (قوله مما يقع غالباً)
 أي مما يقع حياته بعدها غالباً احتريزه عن نحو إلى مائة سنة فإنه يكون مدبراً مطلقاً
 وقدمت الكلام عليه ومعنى قوله إلى عشرين سنة أي أن وقع موته في هذه المدة التي
 ابتدأها هذا الوقت ونتمى إلى عشرين ط وكذا إلى سنة فلو مات قبلها عتق وبعدها
 لا ولو في رأسها فمضى الوجه لا يعتق لأن الغاية هنا الإسقاط اذ لو لاها تناول الكلام
 ما بعدها فتح ملخصاً وأجاب في البحر بأن هذا غير مطرد لانتفاضة في لأ كليم الخغد
 فان الغاية لا تدخل في ظاهر الرواية فله أن يكلمه في الغد مع أنه الإسقاط ونازعه
 المقدسي بأن السنة ليست في الحقيقة غاية فلا بد أن يقدر إلى مضي سنة بخلاف الغد
 فإنه اسم لزمان مستعمل لاسم خاص دخل عليه إلى التي للغاية تأمل (قوله وكفتت)
 في نسخاً وهو الموافقة لما في البحر ط (قوله أو ان مت أو قتلت) أي بترداده بين
 الجملتين فليس مدبر مطلق عند أبي يوسف لأن الموت ليس بقتل وتعليقه بأحد الأخرين
 يمنع كونه عزيمة في أحدهما خاصة ببحر (قوله ويرجعه السكال) أي يرجع قول زفرانه مدبر
 مطلق بأنه أحسن لأنه في المعنى يعاقب بطلاق موته كيفما كان قتلاً أو غير قتلى وقدمنا
 غير مرة أن السكال من أهل الترجيح كما أفاده في قضاء البحر بل صرح بعض معاصريه بأنه
 من أهل الاجتهاد ولا سيما وقد أقره على ذلك في البحر والنهر والمنع ورمز المقدسي
 والشارح وهم أعيان المتأخرين فافهم (قوله بعدم موته وموت فلان) أو موت فلان
 وموتى كافي السكال (قوله فيصير مطلقاً) جواب للمفهوم والتقدير فان مات فلان قبله
 صار الآن مدبراً مطلقاً قال في الكافي ألا ترى أنه لو قال أنت حر بعد ذلك فلان

وأما تدبير الجمل فكذلك عتقه (ولو
 ولدت المدبرة من سيدها فهي أم
 ولده وبطل التدبير) لأنه من الثبات
 والاستيلاء من السكال فكان أقوى
 (ويبيع) وذهب ورهن المدبر
 المقتدر كان قال له ان مت في سفرى
 أو مرضى هذا (أو إلى عشرين
 سنة مثلاً) مما يقع غالباً أو ان مت
 أو غسلاً وكفتت أو ان مت
 أو قتلت خلافاً لفرجه السكال
 أو أنت حر بعده موته وموت فلان
 ما لم يموت فلان قبله فيصير مطلقاً
 (أو أنت حر بعد موت فلان) كما
 في الدرر والكنز

مطلب
 السكال بن الهمام من أهل الترجيح

وبعد موقى فكلم فلانا كان مدبرا وكذلك قوله ان كملت فلا نأفأت حتى بعد موقى فكلمه
 صار مدبرا اه قال ح عن الهندية فلو مات المولى قبل موت فلان لا يصير مدبرا وكان
 للورثة أن يبيعوه (قوله من انه) أى ما ذكر من مسألة المتن وكذلك قوله بعد موقى
 وموت فلان كفى البحر (قوله حتى لو مات الخ) تقرير على كونه تعلية فاستضمن لبيان
 الفرق بينهما وبين التدبير المقيد بعد اشتراكهما فى جواز البيع والعق بالموت والفرق
 هو انه ان مات فلان فقط فى مسألة المتن عتق من كل المال وان مات المولى أولا
 فى المسئلة بطل التعليق كما لو قال ان دخلت الدار فأنت حر فمات المولى قبل الدخول
 والمدبر المقيد مثل المطلق لا يعتق الا بموت المولى ومن ثلث ماله لا كاه (قوله بأن مات من
 سفره أو مرضه ذلك) أى أوفى المدة المعينة فلو أقام أو صح أو مضت المدة ثم مات لم يعتق
 لبطان اليمين قبل الموت بحر (قوله من الثالث) متعلق بقوله ويعتق وذكره بيانا لوجه
 الشبهة وأفاد انه يسعى فيما زاد وان استغرق فى كاه كفى الدر المتعلق (قوله ففرق بين من
 وفى) ووجهه أن من تقيدها الموت مبتدأ ونائب عن ذلك المرض بان يكون ذلك المرض
 سبب الموت والقتل سبب آخر وأما فى فانه ابتداء الموت واقع فى ذلك المرض سواء كان
 بسببه أو بسبب آخر (قوله فقول) أعاد التمييز كرا مع أن الحى مؤنثة على تأويلها
 بالمرض (قوله هو مرض واحد) لعل وجهه أن أحدهما من المرضين ينشأ عن الآخر
 غالباً فعاد مرضاً واحداً والافالذ كورفى كتب الطب انه ما مرضان وعلل تخصيص
 محمد بالذكر لكونه المخرج للفرع والافالذ كورفى كاه (قوله به يفتى) وقيل هى
 قيمة قما وقيل قيمة خدمته مدة عمره وقيل نصف قيمته قما كالمكاتب وهو الاسح وعليه
 القومى باقانى وفى البحر أنه مختاراً اصداً الشهيد والولوالجلى قال فى الدر المتعلق فى باب
 عتق البعض قلت ولكن المتون على الاول ووجهه كما صرح به فى الهداية أن المنافع
 أنواع ثلاثة البيع وأشباهه والاستخدام وأمثاله والاعتاق ولو تابعه بالتدبير فأت
 البيع (قوله يقوم قنا) فاذا لم يخرج من الثالث ولزمه السعاية فى ثلثي قيمته أوفى كاهما
 يقوم قنا لا مدبرا (قوله قبل موقى بشهر) أما لو قال بعد موقى بشهر فهو وصية بالاعتاق
 فلا يعتق الا باعتاق الوارث أو الوصى كفى البحر عن المجتبى (قوله عتق من كل ماله)
 فى الخاتمة ولو مات بعد شهر قبل يعتق من الثالث وقيل من الكل لأن على قول الامام
 يستند العتق الى قول الشهر وهو كان صحيحاً فاعتق من الكل وهو الصحيح وعلى قولهما
 يصير مدبرا بعد مضى الشهر قبل موته اه وفى الظهيرية فان مضى شهر مكان مطلقاً
 عند البعض فزال بعضهم هو باق على التقييد اه قلت القول بعقبة من الثالث يصح بناؤه
 على كل من القولين الاخيرين وأما ما صححه فى الخاتمة من عتقه من الكل فهو على أنه
 غير مدبر أصلاً لمات من أن المدبر المطلق والمقيد انما يعتق من الثالث وقيل بانه
 مات بعد شهر لما فى المجتبى من أنه لو مات المولى قبل مضى الشهر لا يعتق بالاجماع

ورده فى البحر بما فى المبسوط وغيره
 من انه ليس تدبيراً بل تعلية حاصلة
 لو مات فلان والمولى حتى عتق من
 كل المال ولو مات المولى أولاً بطل
 التعليق (وبيعتق) المقيد (ان
 وجد الشرط) بأن مات من سفره
 أو مرضه ذلك (كعتق المدبر) من
 الثالث لوجود الاضافة للموت
 (قال ان مات من مرضى هذا فهو
 حر فقتل لا يعتق بخلاف ما لو قال
 فى مرضى) ففرق بين من وفى
 ولوله حتى فقول صداً أو بعكسه
 قال محمد هو مرض واحد مجتبى
 (وقية المدبر) المطلق (النافقة)
 قنا) به يفتى (و) المدبر (المقيد) يقوم
 قنا) درر عن الخاتمة وفيها عنهما صحيح
 قال بعد شهر عتق من كل ماله

اقراره بالولاد في حال كونها حاملا لان الاقرار وان كان قبيل الولادة يبقى حكمه فيقارن
الولادة ولا يخفى أن هذا المعنى صحيح فلا حاجة الى تطوير احتمالات لا تصح وردّها فافهم
وأفاد أن المدار على الاقرار والدعوى سواء ثبت النسب معها أولا بما قالوا من انه
لو ادعى نسب ولد أمته التي زوجها من عبده فان نسبته انما يثبت من العبد لا من السيد
وصارت أم ولد له لا قراره بثبوت النسب منه وان لم يصدقها الشرع وبه اندفع ما في الفتح
من أنهم أدخلوا بهيئته ثبوت النسب كما حتره في النهر قلت لكن يرد عليه ما للوزني بأمة غيره
وادعى أن الولد منه فانهم لا يصبر أم ولد اذا ملكها عندنا كما مر لأن أمومة الولد فرع
ثبوت النسب وسيأتي آخر الباب من بيان (قوله كقوله جملها الخ) قال في النهر ينبغي
أن يثبت بما اذا وضعته لاقول من ستة أشهر من وقت الاعتراف فان وضعته لاكثر لا يصبر
أم ولد وفي الزياحي لو اعترف بالخل في حياته به لستة أشهر من وقت الاقرار لزمه للثبوت
بوجوده وقت الاقرار ولو افقعه ما في المحيط لو اقتران أمته حبلى منه ثم جاءت بولد لستة
أشهر يثبت نسبته منه لانها صادفت ولدا موجودا في البطن وان جاءت به لاكثر من ستة
أشهر لم يلزمه النسب لانها لم تثبت بوجوده وقت الدعوى لاحتمال حدوثه بعدها فلا تصح
الدعوى بالشك اه (قوله وما في بطنها مني) لكن ان قال ما في بطنها من حمل أم ولد لم يقبل
قوله انها لم تكن حاملا وانما كان ربحا ولو صدقته وان لم يقبل وصدقته يقبل كما في البحر
(قوله أماديانة الخ) قال في الفتح فأما الديانة فالمراد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه ان كان
حين وطئها لم يعزل عنها وحصل عنها من مظان رية الزنا يلزمه من قبل الله تعالى ان يدعيه
بالاجماع لان الظاهر والحالة هذه كونه منه والعمل بالظاهر واجب وان كان عزل عنها
حصنها أولا ولم يعزل وليكن لم يخصها فتركها تدخل وتخرج بالارتقاء مأمون ساجز ان
يتقيه لان هذا الظاهر وهو كونه منه يعارضه ظاهر آخر وهو كونه من غيره لوجود أحد
الدليين على ذلك وهما العزل أو عدم التخصيص (قوله كاستيلا دعتوه ومجنون) مقتضى
التشبيه انه يثبت بالدعوة ديانة لا قضاء والمتبادر من نظم الوهبانية أنه يثبت قضاء أيضا
وأصله ما في القضية عن نجيم الأئمة البخاري متى ولدت الجارية من مولاهما صارت أم ولد له
في نفس الامر وانما تشترط دعوى للقضاء ولهذا يصح استيلا دعتوه ومجنون مع عدم
الدعوة منهما اه قال العلامة عبد البر بن الشحنة في شرح النظم وعامة المصنفين
لم يستثنوا هاتين الصورتين من القاعدة المقررة في المذهب أنه لا يثبت النسب في ولد
الامة الا قول الاب بالدعوة اه وظاهره أنه فهم أن المراد بثبوت الاستيلا فيهما قضاء
والافلا حاجة الى التنبية على أن عامتهم لم يستثنوا وهما وهكذا فهم في البحر حيث قال فهذا
ان صح يستثنى وهو مشكل فان الاستثناء والاشكال في ثبوت قضاء لا في ثبوت ديانة
كما لا يخفى وهكذا فهم في النهر أيضا حيث أجاب عن الاشكال بأنه يمكن أن تكون
الدعوى من وليه كعرض الاسلام عليه باسلام زوجته اه واعترضه بعضهم بأن الفرق

كقوله جملها وما في بطنها مني
كما مر في ثبوت النسب وهذا
قضاء أماديانة فيثبت بالدعوة
كاستيلا دعتوه ومجنون
وهبانية

ظاهر اذ في دعوى الولي تحميل النسب على الغير ثم لا يخفى أن المشكل الذي فيه
الكلام هو ما اذا كان للمجنون أو المعتوه أمة يطأها فولدت أمًا اذا كانت له زوجة هي
أمة للغير ولدت منه وثبت نسب الولد منه بحكم الفراش ثم ملكها فلا شبهة في أنها نصير
أم ولده قضاء بلا دعوى كالعقل فحمل كلام النظم والقنية عليه غير صحيح بل هو محمول
على ما قلنا فافهم ولكن الحق أن ثبوته في القضاء معشكل اذ هو فرع العلم بالوطء وهذا
عسير فيجوز ولادتها في ملكه بدون دعوى صحيحة لا يثبت به الاستيلاء ولا النسب
فالذي يستتبعه عامة المصنفين من القاعدة المذكورة فالأقرب حمل كلام القنية على
ما فهمه الشارع من ثبوته ديانة لا قضاء وان خالف ما فهمه غيره والمعنى أنها اذا ولدت له
ثم أفاق وعلم أنه وطئها في حال جنونه وأن هذا الولد منه صارت أم ولده في نفس الامر
ووجب عليه ديانة أن يتعبد به وأن لا يبيعها ولا فلاها هذا ما ظهر لي تحريره والله سبحانه
أعلم (قوله من زوج) خرج ما لو ولدت من زنا فلا لها الزاني كما في البحر وسواء أفي
في الفروع (قوله ولو فاسدا) كنه كاح بلاشهود (قوله كوطء بشبهة) تظهير لا تمثيل
للفاسد لأن المراد به ما ليس بعقد أصلا كالوطء على طلق أنها زوجته (قوله فاشترها
الزوج) الأولى أن يذأ والوطء ليس بالشبهة (قوله أي ملكها) تعميم للشراء
ليدخل فيه الملك بارت أو هبة وقوله كالأوبعضا تعميم للضمير المفعول وأقاده عدم تجزئ
الاستيلاء وفي الدر المنثور هل يتجزأ الاستيلاء في التبيين نعم وفي غيره لا اذا أمكن
تكميله اه وفي البدائع الاستيلاء لا يتجزأ عندهما كالتدبير وعندده هو متجزئ لأنه
قد يتكامل عند وجود سبب التكامل وشروطه وهو إمكان التكامل وقيل لا يتجزأ
عنده أيضا لكن فيما يستعمل النقل فيه ويتجزأ فيما لا يستعمله كأمه بين اثنين ولدت فادعاه
أحدهما صارت أم ولده وان ادعى ما جبهه صارت أم ولدها (قوله أو بعضا) بأن
اشترها هو وآخر فتصير أم ولده للزوج ويلزمه قيمة نصيب شريكه وتعامه في البحر (قوله
من حين الملك) أي لا من حين العلق بجر (قوله فالملك ولدها من غيره) يعني الولد
الحادث قبل ملكه أيها قال في الفتح وفي المبسوط لوطا فافتزوجت بآخر فولدت منه
ثم اشتهى الكل صارت أم ولده وعتق ولده وولدها من غيره يجوز بيعه خلافا لفرع بخلاف
الحادث في ملكه من غيره فإنه في حكم أمه اه (تبيينه) استثنى في الفتح من قولهم
ان الحادث في ملكه من غيره حكمه كأمه ما اذا كان جارية فإنه لا يستمتع بها لانه وطئ
أمه او زاد في البحر ما لو شري أم ولد الغير من رجل جاهلا بها فولدت له ثم استحقها
مولاه فله على المشتري قيمة الولد لا العرو ورو كان ينبغي أن لا يلزمه شيء عند الامام لان ولد
أم الولد لا مالية فيه كأمه لأنه ضمن عنده لان عدم ماليتها بعد ثبوت حكم أمية الولد
فيه ولم يثبت له علقه حر الاصل فلذا يضمن بالقيمة اه (قوله وكذا لو استولدها بملك)
عطف على قوله أو ولدت من زوج أي وكنها أم ولد لو استولدها ثم استحققت

(أو) ولدت (من زوج) تزوجها
ولو فاسدا كوطء بشبهة فولدت
(فاشترها الزوج) أي ملكها
كأول أو بعضا (فهو أم ولد) من
حين الملك فالملك ولدها من غيره
قوله بغيره وكذا لو استولدها بملك

أولقت ثم ملكها احم (قوله ثم استحققت) أي نسختها الفير أن أثبت أنها أمه
قال ح و ينبغي أن يكون ولدها حراً بالقيمة لأنه مغرور (قوله فان عتق أم الولد يتكسر)
يعنى أن كونها أم ولد يتكسر وأطلق عليه العتق لأنه اعتاق ما لا لحديث أعتقها
ولدها وحاصله أن الاستحقاق أو اللحاق لا ينافي عودها أم ولد بتجدد الملك ولو بعد اعتاقها
لأن سبب صيرورتها أم ولد قائم وهو ثبوت النسب منه فافهم وما ذكره ما أخذ من الحاشية
ونصها عتق أم الولد يتكسر يتكسر الملك كعتق المحارم يتكسر به كزوال الملك ونفسه
أم الولد إذا أعتقها وارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سببت واشترها المولى فأنه تعود
أم ولده وكذلك لو كانت ذات رحم محرمة منه وعتقت عليه ثم ارتدت ولحققت بدار الحرب
ثم سببت فاشترها عتقت عليه وكذلك ثانياً وثالثاً اه (قوله بخلاف المدبرة) أي فانه إذا
أعتقها ثم ارتدت وسببت فلا يملكها إلا نصير مدبرة والفرق أن عتق المدبرة وصل إليها
بالاعتاق وبطل التدبير فلا يبقى عتقها معلقة بالموت بخلاف الاستملاذ فانه لا يطل
بالاعتاق والارتداد لقيام سببه وهو ثبوت نسب الولد بجور (قوله حكمها كالمدبرة)
في كونها لا يمكن تملكها بموضع ولا بدونه (قوله وقدمت) في قوله لا تباع المدبرة (قوله
في ثلاثة عشر) قال في البيع الفاسد من الجور في فتح القدير هنا علم أن أم الولد تختلف
المدبرة في ثلاثة عشر حكماً لا تضمن بالغصب وبالاعتاق والبيع ولا تسمى لغريم وتعنى من
جميع المال وإذا استؤد أم ولد مشتركة لم يملك نصيب شريكه وقيمتها الثلث ولا ينقذ
القضاء بجواز بيعها وعليها العدة بموت السيد أو اعتاقه ويثبت نسب ولدها بلا دعوة
ولا يصح تدبيرها ويصح استملاذ المدبرة ولا يملك الطرقي بيع أم ولده ويملك بيع مدبرة
ويصح استملاذ جارية ولده ولا يصح تدبيرها كذا في التلخيص اه ح وذكر منها ما أربعة
(قوله نعتق بمونه) أي ولو حكماً كاعتاقه بدار الحرب مرتد وكذا المستأمن لو عاد إلى
دار الحرب فاسترق وله أم ولد في دار الإسلام نهر (قوله من كل ماله) هذا إذا كان
أقراره بالولد في الصحة أو المرض ومعها ولد أو كانت حبلى فان لم يكن شيء من ذلك عتقت
من الثلث لأنه عند عدم الشاهد أقرار بالعتق وهو وصية كذا في المحيط وغيره نهر وسأق
في الفروع (قوله والمدبرة تسمى) أي أن لم يخرج من الثلث على ما مر تفصيلاً (قوله
ولو قضى بجواز بيعها) أي قضى به حنفى تمسلاً على إحدى الروايتين عن الإمام من أن
القاضي لو قضى بخلاف رأيه ينقذ قضاؤه أي مالم يقبده السلطان بمذهب خاص أما على
الرواية الأخرى وهو قولهم المرح لا ينقذ مطلقاً فإراد القاضي المقلد لداود الظاهري
فانه يقول بجواز بيعها وله واقعة مع أبي سعيد البردعي شيخ الكرخي حكاه الزيلعي
وغيره وذكرها ح فراجع (قوله لم ينقذ) هذا عند محمد وعليه الفتوى وقال لا ينقذ
والخلاف مبني على خلاف في مسألة أصواته هي أن الإجماع المتأخر هل يرفع الخلاف
المتقدم عندهما لا يرفع لما فيه من تضليل بعض الأصحاب رضي الله تعالى عنهم وعنده يرفع

ثم استحققت أولقت ثم ملكها
فان عتق أم الولد يتكسر يتكسر الملك
كالهارم بخلاف المدبرة (حكمها)
أي المستولدة (كالمدبرة) وقدمت
(ال) في ثلاثة عشر منذ كورة
في فروق الأسماء والبيع الفاسد
من الجور منها (أنه نعتق بمونه من
كل ماله) والمدبرة من ثلثه (من غير
سعيه) والمدبرة تسمى ولو قضى
بجواز بيعها لم ينقذ بل يوقف على
قضاء قاض آخر أمضاء وإبطال
نخبة وينفذ في المدبرة كما مر

مطالب
في القضاء بجواز بيع أم الولد
مطالب
في قضاء القاضي بخلاف مذهبه

ح عن المخ وذكروا في التحري بأن الاظهر من الروايات انه لا ينفذ عندهم جميعا اه ومفاده
 ارتفاعه عندهم فثبت الاجماع المتأخر لانه حيث ارتفع الخلاف المتقدم لم يبق
 في المسئلة قول آخر في مكان القضاء به قضاها الا قال به فلا ينفذ لقضايته الاجماع قلت
 لكن المقر في كتاب القضاء كما سيأتي تحريرها ان شاء الله تعالى أن الحكم ثلاثة أنواع منه
 ما لا يصح أصلا وان نفذ ألف قاض وهو مخالف كتابا أو سنة مشهورة أو اجماعا ومنه
 ما ثبت فيه الخلاف قبل الحكم ويرتفع بالحكم حتى لو رفع إلى قاض آخر لا يراه أمضاها
 ومنه ما ثبت فيه الخلاف بعد الحكم أي وقع الخلاف في صحة الحكم به فهذا ان رفع إلى
 قاض آخر فان كان لا يراه أبطله وان كان يراه أمضاها ومقتضى قوله بل يتوقف الخ أنه من
 هذا النوع ومقتضى كونه مخالفا لاجماع انه من النوع الاول وبه صرح المصنف في كتاب
 القضاء حيث قال عند قول المصنف أو اجماعا كل المنة لاجماع الصحابة على فساده
 وكبيح أم ولد على الاظهر وقيل نفذ على الاصح فجعل عدم النفاذ مبنيا على مخالفتها
 لاجماع وعليه فلا يصح قوله بل يتوقف الخ فتأمل ثم رأيت في التحري عزرا قوله بل
 يتوقف الى الجامع وجهه بأن الاجماع المسبوق بخلاف مختلف في كونه اجماعا ففيه
 شبهة كخبر الواحد فكذا في متعلقه وهو ذلك الحكم المجمع عليه فكان القضاء به نافذا
 لانه غير مخالف لاجماع القطعي وقال شارحه ثم الاظهر أن الخلاف في القضاء يبيح
 أم الولد في نفس القضاء كما في متعلقه الذي هو جواز البيع لاني نفس متعلقه فقط فيجبه
 ما في الجامع لان قضاء الثاني هو الذي يقع في مجتهديه أعني الاول فلذا قال في الكشف
 وهذا الوجه الاقوال اه والله سبحانه أعلم * (فرع) * باع أم ولده والمشتري يعلم بها فولدت
 فادعاه وللبائع لان له فراشا علمها فان نفاه ثبت من المشتري استحسانا وكذا الولي يعلم
 المشتري الآن الولد يكون حر الوفاة البائع ولو باع مدبرته ووطئها المشتري عالما بها
 فولدت منه ثبت منسه ولم يعتق ورده مع أمه الى البائع لانه غير مغرور ومحيط (قوله
 وان ولدت بعده) أي بعد الولد الذي ثبت منسه باعتراقه أو بنكاحه (قوله اذا لم تحرم)
 قيد لقوله بلاد عوى (قوله بخون كاح) أي من كل حرمة من يله للفراس بخلاف الحرمة
 بالحيز والنفاس والصوم والاحرام وأدخل بافظ نحو الاشتراك فيها فولدت المشتركة
 ولدا ثانيا لم يثبت بلاد عوى كما سيجد كره قبيل قوله وهي أم ولدها وبأني بيانه أو كانت
 الحرمة بسبب ارضاعها زوجتها الصغيرة نهر (قوله أو وطئ ابنة) مصدر مضاف لفاعل
 والمراد أن يطأها أحد أصوله أو فروعه (قوله أو المولى أهما) المراد أن يطأ المولى إحدى
 أصولها أو فروعه (قوله خيفة نذ) أي غين اذ حرمت عليه باحد هذه الاشياء اه ح
 (قوله لاكثر من سنة أشهر) كذا في البحر عن البدائع قال ح والاولى سنة أشهر فاكتر
 كالا يحنى (قوله لا يثبت الابدعوة) لان الظاهر أنه ما وطئها بعد الحرمة فكانت حرمة
 الوطء كالنفي دلالة فان ادعاه يثبت لان الحرمة لا تزول بالملك (قوله فلا يثبت) لان الولد

(وان ولدت بعده ولد اثبت نسبه
 بالادعوى) اذا لم تحرم عليه بخون
 نكاح أو كتابة أو وطئ ابنة أو المولى
 أو غيرها فثبت ولدت لاكثر من سنة
 أشهر لا يثبت الابدعوة الا في
 المزوجة فلا يثبت بل يعتق عليه
 بدعونه

للقراش وهو الروح (قوله ولولا قل الخ) قال في البحر بعد عزومه ما تلبس دائع وظاهر
تقييده بالاكثر من الستة أشهر والولدته بعد عروض الحرمة لا قل من ستة أشهر فانه ثبت
نسبه بلا دعوة الثانية بان العلوق كان قبل عروضها وقد ذكر في فتح القدير بحثا اه أي
فقد وافق بحجته مفهوم الرواية فانهم لم يكن ينبغي تقييده هذا بما اذا تزوجها المولى غير عالم
بالحمل لما في التوشيح وغيره من أنه ينبغي ان لا تزوجها بعد العلم قبل اعترافه به أنه يجوز
النكاح ويكون نفيا اه ذكره في البحر وغيره في فصل محرمات النكاح وقد مناه في نكاح
العبد والمدرسة والفئة كالم الولد بالاولى لانه اذا كان نفيا نفيا ثبت بالسكوت فقيما لا يثبت
الا بالدعوة أو لى كافي النهر من المحرمات (قوله لندب استبرائهم قبله) أي استبراء المولى
ايها قبل النكاح وظاهره أن العلة في فساد النكاح نذب الاستبراء وأن ذلك مذكور
في البحر وليس كذلك بل العلة في فساد ظهور الحمل قبل تمام الستة أشهر كما تقيده عبارة
البحر حيث قال وأفاد بالتزويج أنه لا يجب عليه الاستبراء قالوا هو مستحب كاستبراء
البائع لاحتمال انها جاءت منه فيكون النكاح فاسدا فكان تعريضا لفساد اه ط
قلت وقد تنافي فصل المحرمات أن الصحيح وجوب الاستبراء قبل التزويج وقوله لاحتمال
الخ يفيده أنه لو تحقق حبلا منه بان ولدت لا قل من ستة أشهر يكون النكاح فاسدا سواء
استبرأها أو لا وبعبارة كافي الحاكم حيث قال ولا ينبغي له أن تزوج أم ولد حتى
يستبرأها فيعلم أنها ليست بحامل فان زوجها فولدت لا قل من ستة أشهر فهو من المولى
والنكاح فاسد اه ووجهه أن الاستبراء علامة ظاهرة باعتبار العال والافقة تكون
حاملة وما رأت من الم استحضارة والولادة لا قل من ستة أشهر من وقت التزويج دليل
قطعي على كونها حاملا وقتها فلا تعارضه العلامة الظاهرة العالبة ولا يقال ان تزويجها
بعد الاستبراء يكون نفيا للولد فلا يثبت منه لانا نقول انما يكون نفيا له اذا علم بوجوده كما تر
عن التوشيح أما اذا تزوجها على ظن عدم وجوده ثم علم أنه وجود فنأين يكون نفيا
لنسبه فانهم (قوله لادمة) فانه لا يثبت الا بالدعوة وينتفي باللعان (قوله لأم الولد) يثبت
بالدعوة وينتفي باللعان ويملك نقل فرائضها بالتزويج (قوله لأمعة ممتدة) أي ممتدة البائن
ح (قوله لعدم اللعان) لأن شرط اللعان قيام الزوجية بأن تكون منكوبة أو ممتدة رجعي
كما تقدم في باب ح (قوله اذا قضى به) استثناء من قوله لكنه ينتفي بنفسه ط (قوله غير
حنفي) أما الحنفي فليس له الحكم من غير صريح الدعوى بحر (قوله يرى ذلك) أي يرى
حجة القضاء بانه ولد بعد نفقه من غير دعوى (قوله كما ترى اللعان) حيث قال هناك في
الولادة الحى عند التهنئة ومدتها سبعة أيام عادة وعندا ببيع آلة الولادة صح وبعده لا
لاقراره به دلالة اه (قوله لانه دليل الرضا) عبارة البحر لان الطاول دليل اقراره لوجود
دليله من قبول التهنئة وشحومه فيكون كالتصريح (قوله في هاتين الصورتين) زاد في
الشريلا لانه ما لو أعتقه فانها ثبت نسب ولدها الى ستين من يوم الاعناق كما اذا مات

ولولا قل من ستة أشهر ثبت بلا
دعوة وفسد النكاح لندب
استبرائهم قبله بحر وقد مناه في نكاح
الرقيق وثبت النسب (السكره
ينتفي بنفسه من غير توقف على
لعان) لأن القراش أربعة
ضعيف للامة ومتوسط لام الولد
وعلم حكمهما وقوى للمكوبة
فلا ينتفي الا باللعان وأقوى للامة
فلا ينتفي أصلا لعدم اللعان (الا اذا
فنتي به فاض) غير حنفي يرى ذلك
فيأمره بالقضاء (أو تطاول الزمان)
وهو ساكت كما ترى اللعان لانه
دليل الرضا بحر (فلا) ينتفي بنفسه
في هاتين الصورتين

ولا يمكن نقبه لان فراسهاتنا كد بالحرية ام (قوله يعني الكافر) أي ليشمل الحرابي
المستأمن أما الذي في دار الحرب فلا يمكن من عرض الاسلام عليه فهو معلوم أنه غير
مراد فانهم (قوله أو مدبرته) ذكره في البحر والنهر أيضا (قوله نظر اللجائين) أي جانب
أم الولد يدفع الذل عنهم بصيرورته ساحرة يد أو جانب الذي ليصل الى بدل ملكه (قوله لان
خصومة الذي الخ) في الخاتمة من العصب مسلم عصب من ذمى مالا أو سرقة فانه يعاقب
عليه يوم القيامة لانه أخذ مالا معصوما والذي لا يرجي منه العفو بخلاف المسلم فكانت
خصومة الذي أشد وعند الخصومة لا يعطى ثواب جماعة المسلم للكافر لانه ليس من أهل
الثواب ولا وجه لان يوضع على المسلم وبال كفر الكافر فيبقى في خصومته وعن هذا
قالوا ان خصومة الدابة تكون أشد من خصومة الادمي على الادمي ام (قوله في ثلث
قيمتها) كذا قاله الاتقاني بان يقدرا القاضى قيمتها فينجمها عليهم اقصير مكاتبته وهي وان
كانت عند الامام غير متقومة الآن الذي يهتقد في هذا تقومها افاده في النهر ومثله في
الفتح (قوله اذ لوردت) أي الى الرق لا عيبت مكاتبته لقيامه الموجب ما لم يسلم مولاها يعني
(قوله ولو مات قبل سعياتها ولها ولد الخ) كذا في عامة النسخ وفي بعضها ولو مات قبل
سعياتها عتقت بلا سعيها ولو ماتت هي ولها ولد الخ وهي الصواب لان قوله ولها ولد الخ
يناسب موتها هي لاموت سيدها لا يمكن يبق قوله والاعتقت بجائنا غير مرتبطة بما قبله
ولا معنى له فكان عليه أن يقول بعد تمام عبارة المصنف ولو ماتت هي ومعهما ولد ولدت له في
سعياتها هي فيما عليها كما عبر به في شرحه على المتن (قوله فيسبي في ثلثي قيمته) أي قنا
وقيل في نصفها كما مر (قوله ولا أمر ببيعها) لان البيع هنا يمكن بخلاف أم الولد والمدبر
(قوله ذكره مسكين) أي ذكره تقييد الجبر على البيع بعرض الاسلام عليه وإبائه كافي
البحر (قوله ولو مع ابنه) في بعض النسخ ولو مع أبيه بالمواحدة ثم المثناة وهي الموافقة لقوله
في الدر المنثور ولو كان الشريك أباه واعترضها ح بأنم غير صحيحة واستدل لذلك بقول البحر
وشمل ما اذا كان المذمى منهم الأب كما اذا كانت مشتركة بين الأب وابنه فاذعاه الأب
صح ولزمه نصف القيمة والعقر كالأجنبي بخلاف ما اذا استولدها ولا ملك له فيها حيث
لا يجب العقر عندنا اه قلت وفيه نظر ظاهر اذ لا مانع من دعوى الابن ولد الأمة المشتركة
مع أبيه نعم يقدّم الأب اذا ادّعى معه كإبائي ولا دعوى هنا إلا من واحد وتخصيص صاحب
البحر بكون المذمى الأب لبيان الفرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة أخرى وهي ما اذا ادّعى
ولد أمة ابنه حيث لا يجب عليه العقر لانه اذا لم يكن للأب فيها ملك مست الحاجة الى اثبات
الملك فيها أساسا بقا على الوطء نقبا له عن الزنا فلا عقر واذا كان له فيها ملك في شقة قص منها لم يكن
زنا وانتقت الحاجة فلم يزل نصف العقر فانهم (قوله ثبت نسبه منه) لان النسب اذا ثبت
منه في نصفه لمصادفته ملكه ثبت في الباقي ضرورة أنه لا يتجزأ لما أن نسبه وهو العلوق
لا يتجزأ اذا الولد الواحد لا يعاقب من مائة من درر (قوله أو مكاتب الخ) في كافي الحاكم

مطلب
خصومة الذي أشد من خصومة
المسلم

(إذا أساءت أم ولد الذي يعرض
الكافر أو مدبرته مسكين) عرض
عليه الاسلام فان أسلم فهي له والا
سعت (نظر اللجائين لان خصومة
الذي والدابة يوم القيامة أشد
من خصومة المسلم في ثلث قيمتها)
قصة (وعتقت بعد ادائها) أي
القيمة التي قدرها القاضى (وهي
مكاتبته في حال سعياتها)
الا في صورتين (بالرد الى الرق
لو عجزت) اذ لوردت لا عيبت (ولو
مات قبل سعياتها) ولها ولد ولدت له في
سعياتها هي فيما عليها والا عتقت
بجائنا لانها أم ولد وكذا حكم المدبر
فيسبي في ثلثي قيمته (ولو أسلم فن
الذي عرض الاسلام عليه فان أسلم
فيم والامير ببيعها) (فان ادّعى
الكافر ذكره مسكين) (فان ادّعى
ولد أمة مشتركة) ولو مع ابنه (ثبت
نسبه منه) ولو كافرا أو مريضا
أو مكاتباً

وإذا كانت الجارية بين حر ومكاتب فولدت ولدا فادعاء المكاتب فان الولد ولده والجارية
 أم ولده ويضمن نصف قيمته يوم عاقته منه ونصف عقرها ولا يضمن من قيمة الولد شيئا فان
 ضمن ذلك ثم عجز كانت الجارية ولدها مملوكين لمولاد وان لم يضمنه ذلك ولم يخصه منه رجع
 نصف الجارية ونصف الولد للشرىك الخزانة (قوله لكنه ان عجز فله بيعها) قد علمت انه ان
 عجز بعد الضمان صارت الجارية وولدها المولود وان عجز قبله رجع نصف الجارية والولد
 للشرىك وحيدته فذا الضمير في بيعها على الاول يرجع للمكاتب يعني باذن مولاه أو للمولى
 وعلى الثاني يرجع للشرىك ويكون المراد في بيعها بيع حصته منها فانهم (قوله يوم العاق) ^{الاولى ذكره بعد قوله نصف قيمتها ونصف عقرها فان كلا من القيمة والعقر يعتبر يوم العاق}
 كما في الفتح وغيره (قوله نصف قيمتها) لانه تلك نصيب صاحبه حين استكمل الاستيلاء
 درر (قوله ونصف عقرها) لانه وطئ جارية مشتركة اذ ملكه ثبت بعد الوطء حكما
 للاستيلاء فيعقبه الملك في نصيب صاحبه درر وقد مرنا في أول باب المهر عن الفتح أن
 العقر هو مهر منهلها في الجمال أي ما يرغب به في منهلها لا لافقط (قوله ولو معسرا) لانه
 ضمان تلك بخلاف ضمان العتق كما تقرر في موضعه درر (قوله لانه عاق حر الاصل) اذ
 النسيب يستند الى وقت العاق والضممان يجب في ذلك الوقت فيحدث الولد على ملكه ولم
 يعاق منه شيء على ملكه شرىك درر * (تنبيه) قيد المسئلة في الفتح بقوله هذا اذا سمات
 على ملكهما فلو اشترىها أحدهما فادعاء أحدهما ثبت نسبه منه ويضمن شرىك نصف قيمة
 الولد لانه لا يمكن استناد الاستيلاء الى وقت العاق لانه لم يحصل في ملكهما ولذا لا يجب
 عليه عقر لشرىك هذه اذ غامه منه (قوله وان ادعى معا) قيد بالعبية لانه لو سبق
 أحدهما بالدعوة فانساق أولى كاشنا من كان جوهره وكونهما اثنين غير قيد عنده بل
 عند أبي يوسف وعند محمد ثبت من ثلاثة لا غير وعند زفر من خمسة (قوله وقد استويا
 الخ) أي بان يكونا مالكيين اجنبيين مسلمين أو حرين أو ذمتين أو مجوسيين (قوله
 وقت الدعوة الخ) فلو كان أحدهما مسلما والاخر ذميا وقت العاق ثم اسلم الذمي وقت
 الدعوة كانا متساويين وكان لهما كما ذكره في غاية البيان (قوله قد تم من العاق في
 ملكه) قال في الفتح اذا سمات على ملك أحدهما رقبه فباع نصفها من آخر فولدت يعني
 لتمام ستة أشهر من بيع النصف فادعاء يكون الاول أولى لكون العاق في ملكه اه
 وكان المناسب أن يقول لاقول من ستة أشهر من بيع النصف بدليل قوله لكون العاق
 في ملكه وبدليل ما ياتي في مسئلة النكاح اه وفي كافي الخاكم من باب دعوة الحمل وإذا
 كانت الامة بين رجلين فولدت ولدا فادعاء جميعا وقدم ملك أحدهما نصيبه من ذم
 والاخر من ستة أشهر قد تم صاحب الملك الاول (قوله ولو نكاح) قال في الفتح اذا كان
 الحمل على ملك أحدهما نكحها ثم اشترىها هو وآخر فولدت لاقول من ستة أشهر من الشراء
 فادعاء فهي أم ولد الزوج فان نصيبه صار أم ولده والاستيلاء لا يحتمل التجزئ عندهما

انكته ان عجز فله بيعها (وهي ام
 ولده وضمن يوم العاق نصف
 قيمتها ونصف عقرها) ولو معسرا
 (لا قيمة ولدها) لانه عاق حر
 الاصل (وان ادعى معا) أو
 جهل السابق (وقد استويا) وقت
 الدعوة لا العاق (في الاوصاف
 فهو ابنتها) فلو لم يستويا قد تم من
 العاق في ملكه ولو نكح

ولابقاءه عنده فيثبت في نصيب شريكه أيضا اهـ ح (قوله وأب) معطوف على من في قوله
 قدم من العلو في ما هـ ط (قوله على ابن الخ) افع على سبيل النشر المرتب ط (قوله
 وهو تد) كذا وقع في البحر وتبعه في النهر والنهر نبلاية وهو سبق قلم من صاحب البحر
 لخاصته لما في كافي الحاكم وغاية البيان والفتح والزبلي من تقديم المرتبة على الذي لأنه
 أقرب الى الاسلام أي لأنه يجبر على الاسلام فيكون الولد مسلما وهذا أنفع له ونقل طعن
 أبي السعود التنبيه على أنه سبق قلم كما قلنا ثم اعلم أن مقتضى تقديم أحدهما في هذه المسائل
 وهو من وجد معه الميرج أنه يصير حكمه حكم مالو ادعاء أحد الشريكين فقط لما سمعت
 من عبارة الفتح من أنهما تصيران ولد الزوج وينبئ النسب منه وعليه فيضمن نصف قيمتها
 ونصف عقرها هذا ما ظهر لي فاعلمه فاني لم أر من صرح به ثم رأيت في كافي الحاكم الشهيدي
 مانصه وإذا كانت الجارية بين مسلم وذمي ومكاتب وعبد فادعوا بجهتها ولدها فدعوا المسلم
 أولى وإن كان نصيبه أقل إلا أن نصيبه وعليه ضمان حصته شريكه من قيمة الأم والعقرو على
 كل واحد من الآخرين حصته شريكه من العقرو لا قراره بالوطء إلا أن العبد يؤخذ به بعد
 الاعتق اهـ فهذا امر يجي فيساقنا والله الحمد (قوله ثم لا يثبت الخ) أقول هـ هذا راجع لاصل
 المسئلة وهو ما إذا ادعاه معا وقد استويا في الاوصاف وثبت نسبه منهما الا لصور
 الدعوى مع الميرج وان أوهم كلامه تبع البحر والنهر خلافا لما علمت من تقدم من معه
 الترجيح وانما تصيران أم ولده وينبئ النسب منه وحيت صارت أم ولده وحده لم يبق له شريك
 فيها فلا يحرم وطؤها عليه فاذا جاءت بولد ثابث ثبت منه بلاد دعوى كمالو ادعاء أحد
 الشريكين فقط وقد نقل في البحر والنهر المسئلة عن المجتبى والذي في المجتبى دليل لما قلنا
 فانه حال في تعليل أصل المسئلة ولا نعلم ما استويا في سبب الاستحقاق فيستويان فيه حتى لو
 وجد الميرج لا يثبت نسبهما بان كان أحدهما أبيا الآخر أو كان مسلما والاخر ذميا ثابت
 من الأب والمسلم لوجود الميرج ولم يثبت نسبه منهما صارت أمه أم ولدها ويرقع عقرها
 قصاصا ولو جاءت بآخر لم يثبت نسبه من واحد الا بالدعوى لأن الوطء حرام فمعتبر بالدعوى
 اهـ فقول له ولما ثبت نسبه منهما راجع لاصل المسئلة لا المسئلة الميرج لقوله في مسئلة الميرج
 لا يثبت منهما فقول له ولو جاءت بآخر من فروع أصل المسئلة أيضا كما هو ظاهر فافهم واعلم
 هذا التحرير فانه من فتح القدير (قوله كما مر) أي في قوله اذ لم تحرم عليه ح (قوله وهي
 أم ولدهما) فتقدم كلامهما يوما وإذا مات أحدهما عتقت ولا ضمان للحي في تركه الميت
 لرضا كل منهما بعتقها بعد الموت ولا نسى للحي عند أبي حنيفة لعدم تقويمها وعلى قولهما
 تسهي في نصف قيمتها بحر (قوله ان حبات في ملكهما) بان ولدت اسنة أشهر فاكتر من
 يوم الشراء ح عن البحر (قوله لا) أي لا تكون أم ولدها لو اشترىها حبل بان ولدت
 لأقل من ستة أشهر من وقت الشراء فادعياه وكذا لو اشترىها بعد الولادة ثم ادعياه بحر
 (قوله لانهم ادعوه عتق) أي لا دعوى استيلاذ فيه عتق الولد مقتصر على وقت الدعوى

وأب ومسلم وذمي وكاتب على
 ابن وذمي وعبد وهو تدعوى
 ثم لا يثبت نسب ولد ثابث بلاد دعوى
 لمرة الوطء كما مر (وهي أم ولدهما)
 ان حبات في ملكهما لا لو اشترىها
 حبل لانهم ادعوه عتق

بخلاف دعوى الاستيلاء فان شرطها كون العاق في الملك وتسند الجزية الى وقت
العاق فيعاق حتماً اه فتح وحاصله ان قول كل منهما هذا الولد ابني تحرير منهما ولا نصير
أمة أم ولداً هما ولا يجب على كل واحد منهما المقر صاحبه لعدم الوطء في ملكه كافي الزباني
(قوله فولأوهما) تفريع على كون ادعوى عتيق من كل منهما ما فسكان كل واحد عتيق
نصيبه منه فيكون ولأوه له لكن صريح الزباني وكذا في الدرر بنسب من نسب منهما الخفيث
ثبت النسب في فائدة الولاء تأمل نعم تقدم أول العتيق انه اذا قال هذا ابني عتيق مطلقاً وكذا
ثبت نسبه اذا صلح ابنا له وكان مجهول النسب والالم ثبت نسبه وبه يحصل التوفيق تأمل
(قوله يضمن نصف قيمة الولد) أي لان ادعوى عتيق فيضمن حصته شره من الولد
بخلاف ما اذا حبست في ملكهما فانه لا يضمنه كما مر في قوله لا قيمة ولدها (قوله لا العقر)
اعدم الوطء في ملك صاحبه (قوله وعلى كل نصف عقرها) لان الوطء في المحل المحترم
لا يخلو عن عقر أو عقر وقد عذر الاول للشبهة فتعين الثاني نهر (قوله وتماصا) أي سقط
ما على كل واحد منهما الا سخر به على الآخر ان تماصا يقال في النهر وفائدة ايجاب
العقر مع هذا أنه لو أبرأ أحدهما صاحبه بقي حق الآخر ولو قوم نصيب أحدهما بالدرهم
والآخر بالذهب كان له أن يدفع الدرهم ويأخذ الذهب (قوله فيأخذ منه الزيادة) وكذا
الغلة والكسب والخلاصة نهر (قوله بخلاف البنوة) أي النسب (قوله والارث) أي
ارث الولد منهما (قوله والولاء) حق التبعية والولاية أي ولاية الانسكاخ فانما تثبت لكل
من المتدعين كلاً وكذا في المال عند أبي يوسف قال في البجر من وصايا الخليفة فان كان
لهذا الولد مال ورثه من أخ له من أمه أو واهب له لا ينقرد بالتصرف فيه أحد الابوين
عندهما وعند أبي يوسف ينقرد اه (قوله سوية) أي لا على قدر الحصص بل يستويان
في ثبوته لكل منهما كذا (قوله لعدم تجزى النسب الخ) قال الزباني النسب وان كان
لا تجزى لكن يتعلق به أحكام متجزئة كالإيراث والنفقة والحضانة والتصرف في المال
وأحكام غير متجزئة كالنسب وولاية الانسكاخ فيا قبيل التجزئة ثبت بينهما على التجزئة
وما لا يقبلها ثبت في حق كل واحد منهما على المكان كانه ليس معه غيره اه وقامه
في البحر (قوله ارث ابن كامل) لا قرار كل منهما انه ابنه على الكمال نهر (قوله وورثا
منه ارث أب واحد) لان المستحق أحدهما فيقتسمان نصيبه لعدم الاولوية نهر وإذا
مات أحدهما كان كل الميراث للباقي منهما ولا يكون نصفه للباقي ونصفه لورثه الميت كذا
قالوا ويلزم عليه أن تكون أمه أم ولد للباقي فلا يعقب شيء منها موت أحدهما جوى عن
المعقوبة وأجاب السيد أبو السعود بان عدم توريث الميت للمانع وهو حجبهما بأبوة
الباقي لنسبهما له كلاً ولا مانع لعتق الأمومة فظهر الفرق (قوله وكذا الحكم الخ) أي ان
قوله وان ادعى ما ليس بقيد بل اذا كان الشركاء جماعة وادعى ثبت نسبه منهم عند
الامام وعند أبي يوسف ثبت النسب من اثنين فقط وعند محمد من ثلاثة وعند زفر من

فولأوهما وبادعاء أحدهما يضمن
نصف قيمة الولد لا العقر (وعلى كل
نصف عقرها وتماصا الا اذا كان
نصيب أحدهما أكثر فيأخذ منه
الزيادة) لان المهر بقدر الملك
(بخلاف البنوة والارث والولاء)
فان ثلاث أهـ مـ سـ وية وان كان
أحدهما أكثر نصيباً من الآخر
لعدم تجزى النسب فيكون سوية
لعدم الاولوية ويتبعه الارث
والولاء (ورث ابن كامل) (ورثا منه ارث أب)
واحد وكذا الحكم عند الامام
لو كثر وا

بليفتق كها بعثت
نحسها

خمس (قوله ولونساه) أي لو تنازع فيه امرأتان قضى به أيضا بينهما عنده لا عندهما ولو
معهم رجل يقضى بينهم عنده وللرجل فقط عندهما بجر (قوله عتقت بلاشيء) أي بلا
سعاية ولا ضمان لما مر من عدم تقومها عنده (قوله قلت الخ) هو صاحب الجبر وقال انه
نبه عليه في المجتبى قلت والذي في المجتبى قال استأذنا طين بعض الناس أن قوله عتقت
بالاجماع دليل على أن الاعتاق لا يتجزأ عن أبي حنيفة وقد كشف السري في القاضى
المصدر في غنى الفقهاء وشيخ الاسلام بأن الاعتاق يتجزأ عنده ~~لكن~~ العتق لا يتجزأ
فسرى الى نصيب شريكه وانما أخر العتق فيما اذا اعتق بعض القن نظر السالك ليعمل
الى حقه بالضمان أو السعاية قبل بطلان ملكه ولا كذلك هنا لانه لا يجب لا الضمان
ولا السعاية عنده فلا فائدة في تأخير العتق فيه فيعتق في الحال اه ثم اعلم أن الكلام
في تجزى اعتاق أم الولد أو ما نفس الاستيلاء فانه يتجزأ عنده كالتدبير كما قدمنا عن
البدائع وقوله لا في أم الولد فيفسد أن الاعتاق يتجزأ في المدبر والمكاتب وذكرت فيما
علقته على الجبر ما يدل عليه وأما ما استدلل به ط على ذلك فهو وانما يدل على تجزى التدبير
والكتابة لا على تجزى اعتاق المكاتب والمدبر فافهم (قوله وخرج الكل من ماله) أي
أما لو قدم أحدهما فان كان الدعوى فهو وكذلك بالاولى وان كان الاعتاق فالظاهر أنه
أولى لكون المعتق قد أعتق نصيبه فله شريكه الخيارات السابقة ومنها الاعتاق وقوله انه
ابن اعتاق وينبئ نسبة منه ان جهل نسبه وكانهم سكنوا عن بيان ذلك لظهوره (قوله
فالدعوة أولى) ولو المتدعى كافرا كافى كافى الحاكم (قوله لاستنادها للعالم) أي لو قت
العالم والاعتاق يقتصر على الحال فيكون المعتق معتقا ولد الغير ط عن المخ (قوله
كدعوتيه ولد جارية الاجنبى) بجماع عدم ملكه التصرف فيها بخلاف ما لو ادعى ولد
جارية انه لان الاب يملك تلك فلا يعتبر تصديق الابن بل يعتبر تصديق المكاتب والاجنبى
لكن باقى أنه يعتبر في الاجنبى تصديقه في الولد والاحلال اذ لو ادعى من زنا لا يثبت نسبه
(قوله أما ولد مكاتبه) أي لو ادعى ولد نفسه مكاتبه لم يشترط تصديقه وخيرت بين البقاء
على كتابتها وأخذ عقرها وبين أن تجزى نفسها وتصير أم ولد كذا في الهداية والدرية نهر
(قوله كما سيجى) أي في كتاب المكاتب ح (قوله ولزم المتدعى العقر) لانه وطى بغير نكاح
ولا ملك بين درر (قوله وقيمة الولد) لانه في معنى المغرور سميت اعتق دليله وهو انه كسب
كسبه فلم يرض برقه فيكون حرا بالقيمة ثابت الذنب منه الا أن القيمة هنا تعبر يوم ولد
وقية ولد المغرور يوم انصومة بجر والفرق في الفتح (قوله تجزى على نفسه) أي لمنع السيد
نفسه عن التصرف في كسب المكاتب بالاعتق أي بعقد الكتابة فاسترط تصديقه الا أنه
لوملك الولد بما عتق عليه نهر (قوله ولدت منه الخ) في كافى الحاكم واذ وطى جارية
رجل وقال أحملها والولد ولدى وصدقه المولى بانه أحملها وكذبه في الولد لم يثبت نسب
الولد منه لان الاحلال ليس بنكاح ولا ملك عين فان ملكه يوم ما ثبت نسبه منه وان ملك أمه

ولونساه وتسامه في الجبر وفيه لو
مات أحدهما أو أعتقها عتقت
بلاشيء قلت فالعتق انما يتجزأ في
القنة لا في أم الولد بل يعتق بعضها
يعتق كلها اتفاقا مجتبى فلم يحفظ
(جارية بين رجلاين ولدت فادعاه
أحدهما واعتقه الآخر وخرج
الكل من ماله) أي لو ادعى
أولى لاستنادها للعالم خاتبة
(أدعى ولد أمه مكاتبه وصدقه
المكاتب لزم النسب) تصادقهما
كدعوتيه ولد جارية الاجنبى أما
ولده مكاتبه فلا يشترط تصديقه
كما سيجى (و) لزم المتدعى (العقر
وقية الولد) يوم ولد (وسقط الحق)
عنه (لأنه لم يصير أم ولد)
لعدم ملكه (وان كذبه) المكاتب
(لم يثبت النسب) تجزى على نفسه
بالعقد ولدت منه جارية غيره وقال
أحملها الى مولاها والولد ولدى
وصدقه المولى في الاحلال وكذبه
في الولد لم يثبت نسبه

كانت أم ولد له وإن صدقته المولى بأن الولد منه فهو ابنه حين صدقته وهو عبد لمولاه وكذلك
الجواب في جارية الزوجة والأبوين إن ادعى أن مولاهما أحياهما وإن الولد ولده الآن
الولد يعتق بالقرابة إذا ثبت نسبه اه وظاهر قوله لأن الإحلال ليس بنكاح ولا ملك يعين
بغيره أن المراد به أن يقول أحلته لك وأحل وجهه ثبوت النسب أن هذا القول صار شبهة
عقد لأن أحياهما لا يكون إلا بالنكاح أو بملك اليدين فكأنه قال ملكتك بضعها بأحد هذين
البيمين وذلك وإن لم يصح لكنه يصير شبهة مؤثرة في نفي الحد وفي ثبوت النسب إذا صدقته
السيد أم ولد للماتر من أنه إذا ملكها بعد ما ولدت منه بنكاح فاسد أو وطأ بشبهة
تصير أم ولد أي ثبوت النسب بذلك هذا ما ظهر لي وفي حدود الفتاوى الهندية عن المحيط
رجل أصل تجارته لغيره فوطئ ذلك الغير لا حد عليه اه فهذا يؤيد ما رتب من أن الإحلال
قوله أحلته لك بدون ملك ولا نكاح إذ لو كان بأحد هـ مالم يكن للتصريح بسقوط الحد
وجه إذ لا معنى للقول بأن من وطئ زوجته أو أمته لا حد عليه فافهم (قوله والالا) أي
وإن لم يصدق فيه ما جععا بأن كذبه فيه ما جععا وفي الإحلال فقط أو في الولد فقط لم يثبت
نسبه لكن الأخيرة مذكورة في المتن والاولى مفهومه من باب الأولى في بقاء النسب الثانية مقصودة
بالتفصيل عليها الخاتمة الظاهر كلام الزبائي المذکور ولدفع الخاتمة بينهما ما فافهم (قوله
وقول الزبائي الخ) هذا الجواب للمصنف ح (قوله فلا يخالفه) أي بين ما في الزبائي
وبين ما في الخاتمة والدرر من أنه لا يثبت النسب إلا إذا صدقته في الأمرين جميعا ومثل
ما في الزبائي ما قد مناه من عبارة الكافي (قوله أي المولى) أفاد أن إضافة تكذيب للضمير
من إضافة المصداق إليه والمفعول محذوف أي تكذيب المولى إياه (قوله ولو ملكته
أي ولو كان مولى الأمة مكاتب المتدعي أفاد به ثبوت النسب بملك الولد في مسئلة المكاتب
المارة (قوله ثبت النسب) أي في الصورتين صورة ما مكاتبها وصورة ملكة أمما النسب
فظاهره وأما الأولى فقد تبع المصنف فيها الخاتمة والدرر واستشكلها ح بأن المكاتب
لدعواه قبل أن يملكه موجود بخلاف ما إذا ملكه فإنه حينئذ ارتفع المانع وزال المنازع
اللهم الآن يكون قولها ملكها أي مع ولدها اه قلت لكنه خلاف ما فهمه الشارح
حيث عطف با وقوله أو ملكه فإنه ظاهر في أن المراد ملكها وحدها وأحل وجهه أنه إذا
ملكها وصارت أم ولد بجهكم إقراره لم يثبت نسب الولد منه لأن أمومية الولد فرع ثبوت
نسب الولد فيثبت نسبه من المدعي ضرورة مع بقائه على ملك المولى حتى إذا ملكه المتدعي
عطف عليه وهذا إذا كان المراد بقوله بعد تكذيبه أي في الإحلال والولد أمما إذا كان
المراد تكذيبه في الولد فقط مع تصديقه في الإحلال فالأمر أظهر لتصديقه ما على أن
وطأها كان حلالة فتأمل (قوله إذا ملكها) قيد به ليدان قوله وتصير أم ولد راجع
للصورة الأولى فقط ولولا ذلك لتوهم أنه راجع للصورتين كما يرجع إليه ما قوله ثبت النسب
وهو غير صحيح لأنه إذا ملك الولد ولم يملكها لا تصير أم ولد له مالم يملكها ولا يلزم من ملك الولد

فإن صدقته فيها جميعا ثبت والالا
لا وقول الزبائي ولو صدقته في الولد
ثبت أي مع تصديقه في الإحلال
فلا يخالفه كالأجنبي (ولو ملكها)
أو ملكه (بعد تكذيبه) أي المولى ولو
ملكته (يوما) من الدهر ثبت
النسب وتصير أم ولده إذا ملكها
إمضاء إقراره (ولو استولد جارية
أحد أبويه) أو وجدته (أو امرأته
وقال طننت حالها إلى فلا حد
للشبهة

وثبوت نسبه ان تكون أمه أو ولد قبل أن يملكها كما لا يخفى فسلم أن هذا القيد لا بد منه
فافهم (قوله ولا نسب) أي اتبعه من زنا كما علوا به في كتاب الحدود (قوله الآن يصدقه
فيهما) بخالف لا طلاقهم في كتاب الحدود وعدم ثبوت النسب وان ادعاه وتعلم لهم بتبعه
زنا بدل هابيه فلا يحمل لهذا الاستثناء هنا ولم يجده لغيره فمحل في المسئلة السابقة وضمير
فيهما يعود الى الاحلال والولد (قوله عتق عليه) أي ولم يثبت نسبه كما في الكافي فعلة
العتق هنا الجزئية لا النسب كما يأتي لئلا يكتفى بعتقه على ملكه خاص بما اذا كانت
الجارية لا امرأته بخلاف أبيه وأمه لما في القيمة وطى جارية أبيه فولدت منه سواء ادعى
شبهة أو لا لم يجز بيع الولد لانه ولد له فمعتق عليه وان لم يثبت النسب اه أي يعتق على
الاب للجزئية (قوله لعدم ثبوت النسب) لأن أمومية الولد فرع ثبوت النسب كما قدمناه
قال في الكافي وقوله فظنتم تحمل لم يكن شبهة في ذلك اه أي في ثبوت النسب وانما هو
شبهة في سقوط الحد بخلاف ما مر من دعوى الاحلال فانهم اشبهه فيهما كما مر والاصل أن
الوطء في دعوى الاحلال وطء شبهة وبه يثبت النسب فثبتت أمومية الولد بخلاف الوطء
مع ظن الحمل فإنه زنا محض وان سقط فيه الحد وإذا كان ظن الحمل غير معتبر في ثبوت
النسب وتخص الفعل معه زنا لا تثبت أمومية الولد اذا ملك الأم وان كان أقرب بالولد لأن
الزنا لا يثبت فيه النسب وأمومية الولد فرع ثبوته وفي الفتح عن الايضاح أمه جاءت بولد
فادعاه أجنبي لا يثبت نسبه صدقه المولى أو كذبه فان ملكه المدي عتق ولا تصير أمه أم ولد
اه أي لأن عتقه للجزئية لا لثبوت النسب ولذا قال عتق ولم يقل ثبت نسبه وبهذا سقط
ما أورد على تعليل الشارح أنه لما ادعى الولد فقد أقترله بالنسب ولا أمه بأمومية الولد فإذا
ملك الأم زال المانع وهو كونها ملك الغير فيبقى أن تصير أم ولد وان لم يثبت نسب الولد اه
لأنه اذا لم يثبت النسب لا تصير أم ولد فافهم فان قلت قد تصير أم ولد مع عدم ثبوت النسب
فيما لو تزوج أمته من عبده ثم ولدت فادعاه قلت انما صارت أم ولد للمولى لا قراره بأن الولد
عتق منه قبل التزويج بوطء لئلا يكتفى بثبوت النسب منه لوجود القرائن الصحيحة فثبت عتاقه به
حق الغير وهو الزوج ولولا لثبوت النسب من المولى فلم يثبت منه هنا عارض والزنا لا يثبت منه
الولد على كل حال وهذا ما ظهر من (قوله لكنه نقل) أي المصنف وقوله ثبت النسب أي
تصير أم ولده ضرورة ثبوت النسب مع زوال المانع وهو ملك الغير فيبقى في قوله لا تصير أم ولده
لعدم ثبوت نسبه والبطواب أن ما نقله المصنف عن الدرر والحانية ليس في هذه المسئلة وهي
قوله ظنفت حلها الى بل في مسئلة دعوى الاحلال ونقل ح عبارتها بما فيها وقد علمت
الفرق بين المسئلتين وأن ظن الحمل شبهة في سقوط الحد لا في ثبوت النسب بخلاف دعوى
الاحلال فانها شبهة فيهما فالاستدلال في غير محله فافهم (قوله نعم في الحانية الخ) يعني
أن هذا الاشكال فيه لأن الزنا لا يثبت فيه النسب فلا تصير أم ولد وان ملكها لئلا
قد علمت أن الوطء في مسئلة ظن الحمل زنا أيضا (قوله لم تصير أم ولده) أي فله بيعها ط

(ولا نسب) الآن يصدقه فيهما
(وان ملكه يوم عتق عليه) وان ملك
أمه لا تصير أم ولده لعدم ثبوت
النسب كذا ذكره المصنف فيهما
لازيلي لكنه نقل هنا وفي نكاح
الرقيق عن الدرر والحانية أنه لو ملكها
بعد تكتليه يوم ما ثبت النسب لبقاها
الاقرار قد يبرأ في الحانية زنى بأمه
فولدت فملكها لم تصير أم ولده

(قوله وان ملك الولد عتيق) لانه جوزه حقيقة (قوله ولو اخيه لايه لا) والفرق أن الاخ
ينسب الى اخيه لايه بواسطه الاب ونسبة الاب منه مقطعة فلا تثبت الاخوة أما النسبة
الى الام فلا تنقطع فتكون الاخوة ثابتة من جهة تافيقه عتيق بالملك كما في شروح الهداية ولذا
لومات يرثه أخوه لانه دون أخيه لايه (قوله يملكها لطفله) فائدة ذلك وان خرجت
من ملكه أنه يخاف انما اذا ولدت منه قد تبرز عليه وقد كثر عيشه فاذا علمت ان له بيعها
كلما أراد ان تصدق له واذا باعها ينفق عنها على طفله بدل عما كان ينفقه عليه من ماله
وله أيضا انفاقه على نفسه عند الاحتياج اليه فظهر أن بيعها لطفله ينفع بلا ضرر
يلحقه فافهم (قوله ثم يترجىها) أي يترجىها لنفسه واذا ولدت منه ولدا ينفق على
الطفل لكونه ملك أخاه (قوله والاثن الثالث) لانه عند عدم الشاهد اقرار بالعتق
في المرض وهو من الثالث كما قدمناه (قوله وما في يدها للمولى) لانه كان ملكا له قبل أن
تعتق بوجه (قوله الا اذا أوصى لها به) لانها تعتق بوجه فيكون وصية ستر بخلاف القن
اذا أوصى له بشئ من ماله فلا يصح الا اذا أوصى له بثالث ماله أو برقبته فانه يصح كما تفي باب
التدبير (قوله أن يتركها الخ) ظاهر الاطلاق أنها تستحق ذلك لانه يشمل ما اذا كان
في الورثة صغارا ولو كان ذلك على وجه التبذير لم يصح تأمل وقدم ترغيبا للمنفقة والقمة
والمقنعة في المتعة من باب المهر (قوله ولا شيء للمدبر) أي من الثياب وغيرها بغير
المجتبى ثم هل المدبرة كذلك لم أره ولم ينظر وجه الفرق بينهما وبين أم الولد وفي النهاية رجل
أعتق عبده وله مال فباعه لأمه أو لغيره أو لغيره أي ثوب شاء المولى * (تمة) * نقل ط
في هذا الباب عن فاضل خان سئل أبو بكر عن رجل مات وترك أم ولد هل يجب لها النفقة
في ماله قال ان كان لها منه ولد فلها النفقة والا فلا نفقة لها اه قلت المراد انما يجب نفقتها
على ولدها ولو صغرا كما قدمنا فنصير به في باب النفقة عن الذخيرة أي فتنفق من مال
ولدها الذي ورثه لا من أصل مال الميت لانه صار مال الورثة وهي أجنبية عنهم فافهم
والله سبحانه وتعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الايمان)

(قوله مناسبتة الخ) قال في الفتح اختل كل من المين والعتاق والطلاق والنكاح في أن
الهزل والاكره لا يؤثر فيه الا انه قدم النكاح لانه أقرب الى العبادات كما تقدم والطلاق
رفعه بعد تحققه فأيلاؤه أباه وأوجه واختص العتاق عن المين بزيادة مناسبتة بالطلاق من
جهة مشاركتة إياه في تمام معناه الذي هو الاسقاط وفي لازمه الشرعي الذي هو السراية
فقدمه على المين (قوله في الاسقاط) فان الطلاق اسقاط قيد النكاح والعتاق اسقاط قيد
الرق ط (قوله والسراية) فاذا طلق نصفها مري الى الكل وكذا العتق أي عندهما
لقولهما ما بهدم تجزيه أمانه فهو محتجز ط (قوله لغة القوة) قال في التمهيد والمين لغة لفظة

وان ملك الولد عتيق وفي الاشباه لو
ملك اخيه لانه من الزنا عتقت ولو
أخيه لايه لا * (فروع) * أراد وطه
امته ولا تصير أم ولده يملكها لطفله
ثم يترجىها * أقرب أم وميت ساق
مريضه ان هناك ولدا وحبل عتيق
من الكل والاثن الثالث وما في
يدها للمولى الا اذا أوصى لها به
فم في المجتبى استحسن محمد أن
يتركها للمنفقة وقيد ومقنعة
ولا شيء للمدبر والله سبحانه وتعالى
أعلم

(كتاب الايمان)

مناسبتة عدم تأثير الهزل والاكره
وقدم العتاق لمشاركتة لالطلاق
في الاسقاط والسراية (المين) لغة
القوة

مشتري بين الجارحة والقوة والقسم الآن قولهم كافي المغرب وغيره سمي الحلف بمينا لأن
الحلف يتقوى بالقسم أو أنهم كانوا يتناسكون بايمانهم عند القسم فيمد كافي الفتح أن
اللفظ اليمين منقول اه أقول هو منقول من أصل اللغة الى عرفها فلا ينافي كونه في اللغة
مشتري كابين الثلاثة وإنما اقتصر الشارح على القوة لظهور المناسبة بينه وبين المعنى
الاصطلاحي المذكور في المتن ح قلت وألأنها الأصل فقد قال في الفتح في باب التعليق أن
اليمين في الأصل القوة وسبقت إحدى اليدين باليمين لزيادة قوتها على الأخرى وسمي الحلف
بالله تعالى بمينا لفادته القوة على المحلوف عليه من الفعل والترك ولا شك أن التعليق المذكور
لنفس على أمر يفيد قوة الامتناع عن ذلك الأمر وتعليق المحبوب لها على ذلك يفيد الحل
عليه فكان يمينا اه فقد أفاد أن أصل المادة بمعنى القوة ثم استعملت في اللغة بمعان أخر
لوجود المعنى الأصلي فيها كلفظ الكافر من الكفر وهو الاسترقاط على الكافر بالله
تعالى وكافر النعمة وعلى الدليل وعلى الفلاح وهكذا في كثير من الألفاظ اللغوية التي تطلق
على أشياء ترجع الى أصل واحد عام فيصح أن يطلق عليها اللفظ الاشتراكي لظهور اتحاد
المادة مع اختلاف المعاني وأن يطلق عليها اللفظ المنقول نظر الى المعنى الأصلي الذي ترجع
اليه والقول بأن المنقول لا يجزئ فيه المعنى الأصلي وهذا ليس منه غير مقبول فان اليمين اذا
أطلق على الحلف لا يراد به القوة لغة ولهذا قال في الفتح هنا بعد ذكره أنه منقول ومفهوما
لغة جله أولى النشائية صريحة الجزأين يؤكدهما جله بعد ما خبر به فاحترز بأولى عن
التوكيد اللفظي بالجله نحو زيد قائم زيد قائم فان المؤكد فيه هو الثانية لا الأولى عكس
اليمين وبالنشائية عن التعليق فانه ليس بمينا حقيقة لغة الخ وقوله يؤكدهما الخ إشارة الى
وجود المعنى الأصلي وهو القوة لا على أنه هو المراد وكذا اذا أطلق على الجارحة لا يراد به
نفس القوة بل اليد المقابلة ليسار وهي ذات والقوة عرض فقد هجر فيه المعنى الأصلي
وان لو حفظ اعتبارها في المنقول اليه وبهذا ظهر أن المناسب بيان معنى اليمين اللغوي المراد
به الحلف المقابل للمعنى الشرعي وأما نفسه بالمعنى الأصلي فغير مرضي فانهم (قوله)
على الفعل أو الترك متعلق بالعزم أو بقوى ط (قوله فانه يمين شرعا) لانه يقوى به عزم
الحلف على الفعل في مثل أن أدخل الدار فزوجه طالق وعلى الترك في مثل أن دخلت
الدار قال في البحر وظاهر ما في البدائع أن التعليق يمين في اللغة أيضا قال لأن هذا أطلق
عليه بمينا وقوله حجة في اللغة (قوله مذ كورة في الاشباه) عبارة حلف لا يحلف حنث
بالتعليق الا في مسائل أن يعلق بأفعال القلوب أو بملق بمعنى الشهرة في ذوات الاشهر أو
بالتعليق أو يقول ان أدت الى كذا فأنت حرة وان هجرت فأنت رقيق أو ان حضت
حيضة أو عشرين حيضة أو بطلوع الشمس كافي الجسامع اه قلت وإنما لم يحث في هذه
الخمسة لانهم لم يتبعوا التعليق أما الأولى كانت طالق ان أردت أو أحببت فلائ هذا
يستعمل في القليل ولذا يقتصر على المجلس وأما الثانية كانت طالق اذا جاز رأس الشهر

وشرعا (عبارة عن عقدة قوى
به عزم الحلف على الفعل أو
الترك) فدخل التعليق فانه يمين
شرعا الا في خمس مذ كورة
في الاشباه

مطلب
حلف لا يحلف حنث بالتعليق
الا في مسائل

أو إذا أهل الهلال والمرأفة من ذوات الأشهر دون الحيض فلائنه مستعمل في بيان وقت
السنة لأن رأس الشهر في حقه وقت وقوع الطلاق السني لافي التعليق وأما الثالثة
كأن طالق ان طلقته فلائنه يحتمل الحكاية عن الواقع وهو كونه مال كالة طليقة لها فلم
يتمحض للتعليق وأما الرابعة كقوله ان أدبت الى ألفا فأنت حرة وان عجزت فأنت رقيق
فلائنه تفسير للكتابة وأما الخامسة كأن طالق ان حضت حمضة أو عشرين حمضة فلائنه
الحيضة الكاملة لا وجود لها الا بوجود جز من الطهر فيقع في الطهر فأمكن جعله تفسيراً
لطلاق السنة فلم يتمحض للتعليق وحيث لم يتمحض للتعليق في هذه الخمس لا يعمل على
التعليق حيث أمكن غيره صون الكلام العاقل عن المحذور وهو الخلف بالطلاق وانما حثت
في ان حضت فأن طالق لانه لا يمكن جعله تفسيراً للبدي لان البدي أنواع بخلاف
السني فانه نوع واحد وحثت أيضاً في أن طالق ان طلعت الشمس مع أن معنى اليمين وهو
الحل أو المنع مفعول ومع أن طلوع الشمس متحقق الوجود لا خطر فيه لانا نقول الحل
والمنع ثمة اليمين وحكمته فقد تم الركن في اليمين دون الثمرة والحكمة والحكم الشرعي
في العقود الشرعية يتعاق بالضرورة لا بالثمرة والحكمة ولذا لو حلف لا يبيع فباع فاسدا
حذت لوجود ركن البيع وان كان المطالب منه وهو المالك غير ثابت اهـ مخلص من شرح
تلخيص الجامع لابن بلان الفارسي وبه ظهران قول الاشباه أو بطلوع الشمس سبق فلم
والصواب اسقاطه أو أن يقول لا بطلوع الشمس فافهم (قوله فلو حلف لا يحلف الخ)
تقرى على كون التعليق ميمناً وقوله حذت بطلاق وعما في أي تعليقه هما ولكن فيما عدا
المسائل المستثناة فكان الأولى تأخير الاستثناء الى هنا كما مر في عبارة الاشباه (تنبيه)
يتفرع على المساعدة المذكورة ما في كافي الحاكم لو قال لاهراً أنه ان حلف بطلاقك
فعبدي حرة وقال لعبده ان حلفت بعتقك فامرأتى طالق فان عبده يعتق لانه قد حلف
بطلاق امرأته ولو قال لها ان حلفت بطلاقك فأن طالق وكثره فلا ناطقت فتنين باليمين
الأولى والثانية لو دخل بها والافواحدة (قوله وشرطها الاسلام والتكليف) قال في التمر
وشرطها كون الحالف مكلفاً مسلماً وفهم في الحواشي السعدية التكليف بالاسلام
والعقل والبلوغ وعزاه الى البدائع وما قلناه أولى اهـ وجه الأولوية أن الكافر على
الصحيح مكلف بالفروع والاصول كما حقق في الاصول فلا يخرج بالتكليف واعلم أن
اشتراط الاسلام انما يناسب اليمين بالله تعالى واليمين بالقرب فهو ان فعلت كذا فعلى صلاة
وأما اليمين بغير الله تعالى فهو ان فعلت كذا فأن طالق فلا يشترط له الاسلام كما لا يخفى ح
والحاصل أنه شرط لليمين الموجبة لعبادة من كفارة أو مخصوصة لصوم في عين التعليق
وسيدكر المصنف انه لا كفارة بيمين كافر وان حثت مسلماً وأن الكفر يطلها فلو حلف مسلماً
ثم ارتد ثم أسلم ثم حثت فلا كفارة اهـ وسيدكره فالاسلام شرط انفة اداها وشرط بقاءها وأما
تجانيب القاضى له فهو عين صورة رجاء ذكره كما يأتي ومقتضى هذا انه لا أثر عليه في الحث

فلو حلف لا يحلف حذت بطلاق
وعما في وشرطها الاسلام والتكليف

مطاب
في عين الكافر

بعد اسلامه ولا في ترك الكفارة وكذا في حال كفره بالاول على القول بتكليفه بالفروع
 فاقبل من أن يمين الكافر منقذة لغير الكفارة وأن من شرط الاسلام نظرا الى حكمها
 فهو غير ظاهر فافهم وبشرط خاؤها من الاستثناء بنحو ان شاء الله أو الا ان يدولى غير هذا
 أو الا أن أرى اواحبا كما في ط عن الهندية قال في البصر ومن زاد الحزبية كالشمع
 فقد سهلا ان العبد ينفذ يمينه ويكفر بالصوم كما مر جوابه اه قلت ويشترط ايضا عدم
 الفصل من سكوت ونحوه ففي البرازية اخذوا الى وقال قل بالله فقال مثله ثم قال اتأتين
 يوم الجمعة فقال الرجل مثله فلم يأت لا يثبت لانه بالحكاية والسكوت صار فاصلا بين اسم
 الله تعالى وحلفه اه وفي الصيرفة لو قال على عهد الله وعهد الرسول لا أفعل كذا لا يصح
 لان عهد الرسول صار فاصلا اه أي لانه ليس قسم بالحلف عهد الله (قوله وامكان البرأ
 أي عندهما خلافا لابي يوسف كما في مسألة الكوز بحر (قوله وحكمها البرأ والكفارة)
 أي البرأ أصلا والكفارة خلفا كما في الدر المنقي وأنت خير بأن الكفارة خاصة باليمين بالله
 تعالى ح وأراد البرأ وجودا وعدمه فانه يجب فيما اذا حلف على طاعة ويحرم فيما اذا حلف
 على معصية ويندب فيما اذا كان عدم المحلوف عليه جائزا وفيه زيادة تفصيل سبب أي
 (قوله وهل يكره الحلف بغير الله تعالى الخ) قال الزيلعي واليمين بغير الله تعالى أيضا مشروع
 وهو تعليق الجزاء بالشرط وهو ليس بيمين ووضعا وانما هي عينا عند الفقهاء مصلح معنى
 اليمين بالله تعالى وهو الحل أو المنع واليمين بالله تعالى لا يكره وتقليله أولى من تكثيره واليمين
 بغيره مكروهة عند البعض للنهي الوارد فيها وعند عاقبتهم لا يكره لانها يحصل بها الوثيقة
 لاسيما في زماننا وما روى من النهي محمول على الحلف بغير الله تعالى لا على وجه الوثيقة
 كقولهم وأبيك وأعمري اه ونحوه في القبح وحاصله أن اليمين بغيره تعالى تارة يحصل بها
 الوثيقة أي اتفاق المصمم نفسه على الحلف كالتعليق بالطلاق والاعتاق مما ليس فيه حرف
 القسم وتارة لا يحصل مثل وأبيك وأعمري فانه لا يلزمه بالحنث فيه شيء فلا تحصل به
 الوثيقة بخلاف التعليق المذكور والحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم من كان حائفا
 فليحلف بالله تعالى الخ محمول عند الأكثرين على غير التعليق فانه بكره اتفاقا لما فيه من
 مشاركة المقسم به لله تعالى في التعظيم وأما أقسامه تعالى بغيره كالنهي والهم والليل
 فقالوا انه محتمل به تعالى اذله أن يعظم ما شاء وليس انما ذلك بعد منهم ناوأما التعليق فليس
 فيه تعظيم بل فيه الحل أو المنع مع حصول الوثيقة فلا يكره اتفاقا كما هو ظاهر ما ذكرناه
 وانما كانت الوثيقة فيه أكثر من الحلف بالله تعالى في زماننا لقله المبالاة بالحنث ولزوم
 الكفارة أما التعليق فيمنع الحالف فيه من الحنث خوفا من وقوع الطلاق والعتاق وفي
 المهر اج فلو حلف به لا على وجه الوثيقة أو على الماضي يكره (قوله ولعمرك) أي بقاؤه
 وحياته بخلاف اعمر الله فانه قسم كاسيما في (قوله لعدم تصور الغموس والغور) على
 حذف مضاف أي تصور حكمهما والا نافي قوله فبقعهم ماح (قوله في غيره تعالى) أي

وامكان البرأ
 الكفارة وتركها اللفظ المستعمل
 فيها وهل يكره الحلف بغير الله تعالى
 قيل نعم للنهي وعاقبتهم لا يوبه أقنوا
 لاسيما في زماننا وحلوا النهي على
 الحلف بغير الله لا على وجه الوثيقة
 كقولهم بأبيك وأعمرك ونحو
 ذلك عيني (وهي) أي اليمين بالله
 لعدم تصور الغموس والغور في
 غيره تعالى
 مطلب
 في حكم الحلف بغيره تعالى

في الحلف بغيره سبحانه وتعالى (قوله فيمقع بهما) أي بالغموس والغور (قوله ولا يرد) أي
على قوله لعدم تصور الخلق لو قال هو يهودي أن كان فعل كذا منه عمد الكذب أو على ظن
الصدق فهو غموس أو لغومع أنه ليس عينا بالله تعالى (قوله وإن لم يهقل وجه الكتابة)
أقول يمكن تقرير وجه الكتابة بأن يقال مقصود الحالف بهذه الصيغة الامتناع عن الشرط
وهو يستلزم النقرة عن اليهودية وهي تستلزم النقرة عن الكفر بالله تعالى وهي تستلزم
تعظيم الله تعالى فكأنه قال والله العظيم لا أفعل كذا اه ح (قوله نعمسه في الاثم
ثم النار) بيان لما في صيغة فعول من المبالغة ح (قوله وهي كبيرة مطلقا) أي اقتطع بها
حق مسلم أولا وهو ذار على قول الجمهور ينبغي أن تكون كبيرة إذا اقتطع بها مال مسلم أو
آذاه وصغيرة إن لم يترتب عليها مفسدة ففسد نازعه في النذر بأنه يخالف لاطلاق حديث
البخاري الكبار لاشر بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس وقول شمس
الائمة أن اطلاق اليمين عليها مجاز لأنها عاقبة مشروع وهذه كبيرة مخصصة صريح فيه ومعلوم
أن اثم الكبار متفاوت اه وكذا قال المتقدم أي مفسدة أعظم من هتك حرمة اسم الله
تعالى (قوله على كاذب) أي على كلام كاذب أي مكذوب وفي نسخة على كذب (قوله
عمدا) حال من فاعل حلف أي عامدا ومجيء الحال مصدر كثر لئلا يكتفى بما سمي (قوله ولو
غير فعل أو ترك) كان الأولى ذكره قبيل قوله والله أنه بكفر فانه مثال لهذا فيستغنى به عن
المثال المذكور وعن تأخير قوله في ماض (قوله الآن) قيد له لما تعرفه قريبا (قوله
في ماض) متعلق بمعدوف صفة لموصوف كاذب أي على كلام كاذب واقع مدلوله في ماض
ولا يصح تعلقه بقوله حلف إذ ليس المراد أن حلفه وقع في الماضي كما لا يخفى فافهم (قوله
وتقيدهم بالفعل والماضي الخ) رد على صدر الشريعة حيث جعل التقييد للاحتراز وأن
والله أنه يحجر من الحلف على الفعل بتقدير كان أو يكون وجعل الحال من الماضي لأن
الكلام يحصل أولا في النفس فيعبر عنه باللسان فلا خیار للمعلق برمان الحال إذا حصل
في النفس فعبر عنه باللسان انعقاد اليمين وصار الحال ماضيا بالنسبة إلى زمان انعقاد اليمين
فاذا قال كتبت لا بد من الكتابة قبل ابتداء التكلم فيكون الحلف عليه مطلقا على الماضي
وأشار إلى وجه الرتبة لفظ الآن فانه لا يمكن أن يقدّم معه كان ليعبر فعلا ولا يمكن أن يكون
من الماضي لما فانه للفظ الآن على أن الحال إنما يعبر عنه بصيغة المضارع المستعملة
في الحال أو في الاستقبال ولا يعبر عنه بصيغة الماضي أصلا نعم قد يراد تقرب الماضي من
الحال فيكون بصيغة الماضي مقرونة بقد نحو وقد قام زيد إذا أردت أن قيامه قريب من زمن
التكلم فاذا قال والله قت لا يصح أن يراد به الحال أصلا بخلاف أقوم فانه يراد به الحال
أو الاستقبال كما هو مقرر في محله فثبت لم يصح أن يكون فعلا ولا ماضيا تعين أن يكون
تقيدهم بالفعل والماضي في قولهم هو حلفه على فعل ماض الخ اتفاقا أي للاحتراز
عن غيره أو أكثر أي لكونه هو الأكثر (قوله ويأثم بها) أي أعظمها كما في المساوي

فيمقع بهما المطلق وفحوه عيني
فليحفظ ولا يرد فهو يهودي لأنه
كتابة عن اليمين بالله وإن لم يهقل
وجهه الكتابة بدائع (غموس)
نعمسه في الاثم ثم النار وهي كبيرة
مطلقا لئلا يكتفى بما سمي
نهر (ان حلف على كاذب عمدا)
ولو غير فعل أو ترك كوالله أنه يحجر
الآن في ماض (كوالله ما فعلت)
كذا (عالم بالهالة) حال (كوالله
ماله على أن عالم بالهالة غيره) وتقيدهم
أنه بكفر عالم بأنه غيره) وتقيدهم
بالفعل والماضي اتفاقا أو أكثر
(ويأثم بها)

القدسي والاشم في اللغة الذنب وقد تسمى الخرافة في الاصطلاح عند أهل السنة استحقاق العقوبة وعند المعتزلة لزوم العقوبة بناء على جواز العفو وعدمه كما أشار إليه الأكل في تقريره بجر (قوله فتلزمه التوبة) اذ لا كفارة في الغموس يرتفع بها الاثم فتعين التوبة للتخلص منه (قوله الا في ثلاث الخ) استثناء منقطع لان الكلام في اليمين بالله تعالى وهذا في غيره ولذا قال في الاختيار وروى ابن رستم عن محمد لا يكون اللغو الا في اليمين بالله تعالى وذلك ان في حلفه بالله تعالى على امر ينظنه كما قال وليس كذلك لغو المحلوف عليه وبقي قوله والله فلا يلزمه شيء وفي اليمين بغيره تعالى يلغو المحلوف عليه ويبقى قوله امر الله طابق وعنده حرم عليه حج فيلزمه اهـ ملخصا (قوله فيمقع الطلاق) أي والعاق ويلزمه النذر كما علمت (قوله ينظنه) أي ينظن نفسه (قوله فالفارق الخ) اقول هنالك فارق آخر وهو أن الغموس تكون في الازمنة الثلاثة على ما سبأني واللغو لا تكون في الازمنة قبل (قوله وأما في المستقبل فالمنعقدة) لا يخفى أن كلامه في الخلاف كذا ينظنه صادقا وهو ذا في المستقبل لا يكون الا عينا منعقدة فلا يرد أن الغموس يكون في المستقبل قبل أيضا لان الغموس لا يتقدم من تعمد الكذب وليس الكلام فيه فافهم (قوله وخصه الشافعي الخ) اعلم أن تفسير اللغو بما ذكره المصنف هو الماذكور في المتن والهداية وشروحه وانقل الزيلعي أنه روى عن أبي حنيفة كقول الشافعي وفي الاختيار أنه حكاه محمد عن أبي حنيفة وكذا نقل في البدائع الاول عن أصحابنا ثم قال وما ذكر محمد على اثره كذا في عن أبي حنيفة أن اللغو ما يجري بين الناس من قولهم لا والله وبلى والله فذلك محمول عندنا على الماضي أو الحال وعندنا ذلك لغو فيرجع حاصل الخلاف بيننا وبين الشافعي في تعيين لا يقصد بها الخلاف في المستقبل فعندنا ليست بلغو وفيها الكفارة وعنده هي لغو ولا كفارة فيها اهـ فقوله فذلك محمول عندنا الخ كلامه خبر قوله وما ذكر محمد الخ فهو مسمى على تلك الرواية المحمدية عن أبي حنيفة أراد به بيان الفرق بينهما وبين قول الشافعي وذلك أن المستقبل لا يكون لغوا وعنده لا عندنا وقد فهم صاحب البحر من كلام البدائع حيث عبر بقوله عندنا وقوله فيرجع حاصل الخلاف بيننا وبين الشافعي الخ أن مذهبنا في اليمين اللغو أنه التي لا يقصد بها الخلاف في الماضي أو الحال كما بقوله الشافعي الا في المستقبل قلت وهذا وإن كان يؤهمه آخر كلام البدائع لكن أقوله صريح بخلافه حيث عزا ما في المتن الى أصحابنا ثم نقل ما حكاه محمد عن أبي حنيفة فعلم ان قوله عندنا الخ بناء على هذه الرواية كما قلنا وبين المذهب وهذه الرواية منافاة فان حلفه على امر ينظنه كما قال لا يكون الا عن قصد فينا في تفسير اللغو بالي لا يقصد بها نعم ادعى في البحر أن المقصود اذا كانت لغوا فالتى لا يقصد بها كذلك بالاولى فيكون تفسيرنا اللغو اعتم من تفسير الشافعي ولا يخفى أن هذا خروج عن الجادة وعن ظاهر كلامهم ولا يتلوه من نقل صريح والذي دعاه الى هذا التكاف نظره الى ظاهر عبارة البدائع الاخيرة وقد سمعت تأويلها وكان الشارح نظرا الى كلام

مطلب
في معنى الاثم

فتلزمه التوبة (و) فانها (لغو)
لامواخذة فيها الا في ثلاث طلاق
وعتاق ونذر وشبهه فيمقع الطلاق
على غالب الظن اذا تبين خلافه
وقد اشتهر عن الشافعية
خلافه (ان حلف كذا ينظنه
صادقا) في ماض أو حال فالفارق
بين الغموس واللغو تعمد الكذب
وأما في المستقبل فالمنعقدة وخصه
الشافعي بما جرى على اللسان
بلا قصد مثل لا والله وبلى والله

البحر من ان مذهبا اعم من مذهب الشافعي فلذا قال ونحوه الشافعي فافهم نعم قد يقال
 اذا لم تكن هذه لغوا يلزم ان تكون قسما خارجا عن الاقسام الثلاثة فالاحسن ان يقال
 ان اللغو عندنا قسمان الاول ما ذكر في المتون والثاني ما في هذه الرواية فتكون هذه الرواية
 بيان للقسمة الذي سكت عنه اصحاب المتون وبأني قريبا عن الفتح التصريح بعدم الموازنة
 في اللغو على التفسيرين فهذا ما يؤيد لهذا التوفيق والله سبحانه اعلم (قوله ولولا ان) اي
 ولولا ان ات اي مستقبلا فانه لغو عند الشافعي لا عندنا حتى على الرواية المحكية عن ابي
 حنيفة (قوله فلذا قال الخ) اي للاختلاف في اللغو قال ويرجي عفو وهذا جواب عن
 الاعتراض على تعليق محمد بن العوف بالربا بان قوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم
 مقطوع به فاجاب في الهداية بانه علقه بالربا للاختلاف في تفسير اللغو واعتضه في الفتح
 بان الاصح ان اللغو بالتفسيرين متفق على عدم الموازنة به في الاسخرة وكذا في الدنيا
 بالكثرة قال فلا وجه ما قيل انه لم يرد به التعليق بل التبرك بجمعه تعالى والتأذي بك قوله
 عليه الصلاة والسلام لاهل القبور وان شاء الله بكم لاحقون واجاب في النهر بانه
 اختلاف في الموازنة المتقدمة هل هي المعاقبة في الاسخرة او الكفارة قال ولا شك
 ان تفسير اللغو على رأينا ليس امرامه مقطوعا به اذ الشافعي قائل بانه من المنعقدة فلا جرم
 علقه بالربا وهذا معنى دقيق ولم أر من عرج عليه اه قات اعلم بعرج احد عليه لما علمت
 من الاتفاق على عدم الموازنة به في الاسخرة وكذا في الدنيا بالكفارة فانهم (قوله
 وكالغو الخ) حاصله ان حلقه على ماض صادقين مع انه لم يدخل في الاقسام الثلاثة
 فيكون قسمين ارباعا وهو مطلق المحصر هم اليقين في الثلاثة واجاب صدر الشريعة بأنهم
 ارادوا حصر اليقين التي اعتبر بها الشرع ورتب عليها الاحكام وردة في البحر بان عدم
 الانتم فيها حكم وقال في النهر وفيه نظر قال ح الحق ما في البحر ولا وجه للنظر اه قات
 واجاب في الفتح بان الاقسام الثلاثة فيما يتصور فيه الحلف لا في مطلق اليقين (قوله
 كوالله اني لقائم الان) تبع فيه النهر وكنهه تنظير لا تشمل اشارته الى ان الماضي
 كالحال والاحسن قول الفتح كوالله لقد قام زيد امس (قوله على مستقبل) لا حاجة
 اليه اه ح وقد يجاب بان لفظ ات اسم فاعل وحققة ما انصف بالوصف في الحال فخل
 قائم حقيقة فيمن انصف بالقيام في الحال ويحتمل الاستقبال وكذلك لفظ ات حقيقة
 فيمن انصف بالاتيان في الحال ويحتمل الاستقبال فزاد الشارح لفظ مستقبل لدفع
 ارادة الحال ولا يرد ان لفظ مستقبل حقيقة في الحال ايضا لان قول معناه انه متصف
 في الحال بكونه مستقبلا أي ننظر او ذلك لا يقتضي حصوله في الحال لكن كان المناسب
 تأخير مستقبل عن ات (قوله يمينه) أشار الى ما في النهر حيث قال ويجب أن يراد
 بالفعل فعل الحالف ايخرج فهو والله لا أموت الخ لكن هذا أعم من الممكن وغيره
 وتعبير الشارح أحسن لانه يرد على عبارة النهر فهو والله لا يشر من ما هذا الكوز اليوم

ولولا ان فلذا قال (ويرجي
 عنوه) أو نقاضها وتأذيها كاللغو
 حلقه على ماض صادقين مع الله
 اني لقائم الان في حال قيامه
 (و) نالها (منعقدة وهي حلقه على)
 مستقبل (ان) يمكنه فهو والله
 لا أموت ولا تطلع الشمس من
 الغموس

لاما فيه لا يثبت لعدم امكان البرم مع انه من فعله ومقتضى كلامه أن هذا المثال من
الغموس لكن ينبغي تقييده بما اذا علم وقت الخلاف انه لا ماء فيه وأما اذا لم يعلم فليس منها
ولا من المتقدمة لعدم الامكان فان جعلت من اللغو انقض ما تزم من أنها لا تكون على
الاستقبال والذي يظهر لي انها غير عين أصلا سواء علم أو لم يعلم تزم أن شرط اليمين امكان
البر فليقبل (قوله ولا يتصور حفظ الا في مستقبل) قلت ~~كون~~ الحفظ لا يتصور
الا في مستقبل معناه انه لا يتصور في ماض أو في حال لان الحفظ يمنع نفسه عن الخس فيهما
بعد وجودها مترددة بين الهلك والحفظ وذلك لا يكون في غير المستقبل ولا ينبغي أن هذا
لا يستلزم أن كل مستقبل كذلك أي يتصور فيه الحفظ حتى يرد عليه الغموس المستقبلة
التي لا يمكن حفظها نعم يرد لوقال ولا يتصور مستقبل الاحتفاظ والفرق بين العبارتين
ظاهرا فافهم (قوله فقط) قيد للها من فيه فالمعنى أن فيه لا في غيره من قسميه الكفارة
لا الكفارة حتى يصير المعنى أن فيه الكفارة لا غيرها من الاثم لكن الاولى أن يقول وفيه
فقط الكفارة احم وهذا جواب للعيني دفع به اعتراض الزباجي على الكفر بأن المتقدمة
فيها اثم أيضا واعتز به في البحر بأن الاثم غير لازم لها لان الخس قد يكون واجبا أو مستحبيا
وأجاب في النهر بأنه يخالف لعارض فلا يرد (قوله وان لم توجد منه التوبة عنها) أي عن
اليمين والمراد عن حسنة فيها وهو متعلق بالتوبة وقوله معها متعلق بتوجد وفي عدم لزوم
التوبة مع الكفارة كلام قد مناه في جنائيات الحج فراجع (قوله أو مخطئا) من أراد
شيئا فسبق اسمه الى غيره كما أفاده القهستاني قال في النهر كما اذا أراد أن يقول اسقني
الماء فقال والله لأشرب الماء (قوله أو ذاهلا أو ساهيا أو ناسيا) قال ابن أمير حاج
في شرح النهر يروى عن كثير بانحداد السهو والنسيان لان اللغة لا تفرق بينهما وان فرقوا
بينهما بان السهو زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنها
مع احتياج حينئذ في حصولها الى سبب جديد وقيل النسيان عدم ذكر ما كان مذكورا
والسهو غفلة عما كان مذكورا وما لم يكن مذكورا فالنسيان أخص منه مطلقا وقيل
يسمى زوال ادراك السابق قصير زمان زواله نسيانا وغفلة لاسهو ووزوال ادراك السابق طال
زمان زواله سهوا ونسيانا فالنسيان أعم منه مطلقا وقال الشيخ سراج الدين الهندي
والحق أن النسيان من الوجدانيات التي لا تنفصل عن تعريف بحسب المعنى فان كل عاقل
يعلم النسيان كما يعلم الجوع والعطش احم قلت لكن ظهور الفرق بينه وبين السهو
يتوقف على التعريف وفي المصباح فرقوا بين الساهي والناسي بأن الناسي اذا ذكره
تذكر الساهي بخلافه اه وعلمه فالسهو وأبلغ من النسيان وفيه ذهل بفحوتين ذهو ولا غفل
وقال الزنجشيري ذهل عن الامر تناساه عمدا وشغل عنه وفي لغة من باب تعب (قوله بأن
حلف أن لا يحلف) قال في النهر رأيا بالناسي المخطئ وفي الكافي وعلمه اقتصر في العناية
والفتح هو من تلفظ باليمين ذاهلا عنه والمجيء الى ذلك أن حقيقة النسيان في اليمين

لا يتصور

(و) هذا القسم (فيه الكفارة)
لاية واحدة أو أيمانكم
ولا يتصور حفظ الا في مستقبل
(فقط) وعند الشافعي يكفر
في الغموس أيضا (ان حثت
وهي) أي الكفارة (ترفع الاثم
وان لم توجد) منه (التوبة) عنها
(معها) أي مع الكفارة سراجية
(ولو) الخالف (مكرها) أو مخطئا
أو ذاهلا أو ساهيا أو ناسيا بأن
حلف أن لا يحلف ثم نسي وحلف
فيكفر مرتين مرة لحثته وأخرى
اذا فعل الخلو ف عليه عيني

مطلبه
في الفرق بين السهو والنسيان

لا تصور قاله الزيلعي وقال العمري وتبعه الشعبي بل تصور بأن حلف أن لا يحلف ثم نسي
الحلف السابق فحلف ورده في البحر بأنه فعل المحلوف عليه ناسيا لأن حلفه كان ناسيا اه
وفيما نظر اذ فعل المحلوف عليه ناسيا لا ينافي كونه يمينا بل لا يلزم أن يكون يمينا بل لا يلزم
أنه فعل المحلوف عليه وأخرى باعتبار حلفه في اليمين اه كلام النهر أقول الحق ما في البحر
فان فعل المحلوف عليه ناسيا وان لم يناف كونه يمينا الكس فيعلق النسيان به من جهة كونه
حنثا لا من جهة كونه يمينا اذ هو من هذه الجهة لم يتعلق به النسيان كما لا يخفى على منصف
اه ح (قوله حديث الخ) في شرح الوفاية للامامة من الاعلى القاري لفظ اليمين غير
معروف انما المعروف ما رواه أصحاب السنن الاربعة من حديث أبي هريرة وحسنه
الترمذي وصححه الحسني كما بلغف النكاح والطلاق والرجعة وقد رواه ابن عدي نقلا
الطلاق والنكاح والعناق اه وفي الفتح اعلم أنه لو ثبت حديث اليمين لم يكن فيه دليل
لان المذكور فيه جعل الهزل باليمين حذا والهازل قاصد اليمين غير راض بحكمه فلا يعتبر
عدم رضاه بشرط ما شرته السبب محتمل ان الناسي بالتفسير المذكور لم يقصد شيئا
أصلا ولم يدبر ما صنع وكذا المخطئ لم يقصد قط التلفظ به بل بشئ آخر فلا يكون الوارد
في الهازل واردا في الناسي الذي لم يقصد قط مباشرة السبب فلا يثبت في حقه نصا
ولا قياسا اه (قوله في اليمين أو الحنث) متعلق بقوله ولو مكرها وناسيا أي سواء كان
الاكراه أو النسيان في نفس اليمين وقدمت وفي الحنث بان فعل ما حلف عليه مكرها
أو ناسيا لان الفعل شرط الحنث وهو سبب الكفارة والفعل الحقيقي لا يندم بالاكرام
والنسيان (قوله في حنث بفعل المحلوف عليه) فلو لم يقوله كما لو حلف أن لا يشرب فصب
الماء في حلقه مكرها فلا حنث عليه نهر (قوله لوفعله وهو مغمى الخ) أما لو حلف
وهو كذلك فلا يلزم منه شيء لعدم شرط الصحة كما مر (قوله والقسم بالله تعالى) أي به سدا
الاسم الكسريم (قوله ولو برفع الهاء) مثله سكونها كما في جميع الانهر قال وهذا اذا ذكر
بالباء وأما بالواو فلا يكون يمينا الا بالجر اه ح قلت أما الرفع مع الواو فلا يصير مبتدأ
وكذا النصب لانه يصير مفعولا لا نحو أو بعد فلا يكون يمينا وأما السكون فغير ظاهر لانه اذا
كان مجرورا وسكن لا يخرج عن كونه يمينا على أن الرفع يحتمل تقديرين برفع قسمي كما سبق أي
في حذف حرف القسم والحاصل أن تخصيص ما ذكر بالباء مشكل والعمل المراد أن غير
المجرور مع الواو لا يكون صريحا في القسم فيحتاج الى النية وهذا كانه ان كان ما ذكره
منقول ولم أره نعم ذكر واذل في حذف حرف القسم في الخالية لوقال الله لا أفعل كذا
وسكن الهاء أو نصها لا يكون يمينا لان عدم حرف القسم الآن يعرجهما بالكسر لان الكسر
يقضي سبق الخافض وهو حرف القسم وقيل يكون يمينا بدون الكسر اه ومثله في البحر
عن الظهيرية وفي الجوهرية وان نصبه اختل فوافيه والصحيح يكون يمينا اه قلت ومثله
تسكين الهاء على ما حققه في الفتح من عدم اعتبار الاعراب كما سنده عند الكلام على

حديث ثلاث هزلت حديثها
اليمين (في اليمين أو الحنث) فيحتمل
بفعل المحلوف عليه مكرها خلافا
للشافعي (وكذا) يحتمل (لوفعله
وهو مغمى عليه أو مجنون) فيكفر
بالحنث كيف كان (والقسم بالله
تعالى) ولو برفع الهاء أو نصها

سوف القسم (قوله أو حذفها) قال في المجتبى ولو قال والله بغيرها كمادة الشطار فيمين
قلت فعلى هذا ما يستعمله الأثر بالله بغيرها عين أيضا اه وهكذا نقله عنه في البحر وأعل
أحد الموضوعين بغيرها وبالواو لا بالله مزاى بغير الألف التي هي الحرف الهاءى تأقل
ثم رأيت أنه كذلك في الوهبانية وقال ابن الشحنة في شرحها المراد بالهاء الألف بين الهاء
واللام فاذا حذفها الحالف أو الذابح أو الداخل في الصلاة قيل لا يضر لأنه جمع حذفها
في لغة العرب وقيل يضر (قوله وكذا واسم الله) في البحر عن الفتح قال باسم الله لا فعان
المختار ليس يميناً لعدم التعارف وعنى هذا بالواو لأن نصارى ديارنا تعارفوه فيقولون
واسم الله اه أى فيكون يميناً لمن تعارفه مثلهم لا لهم لمسامرة من أن شرطه الاسلام (قوله
ورجحه في البحر) حيث قال والظاهر أن باسم الله عين كما جزم به في البدائع معللاً بأن
الاسم والمسمى واحد عند أهل السنة والجماعة فكان الحالف بالاسم حلفاً بالذات كانه
قال بالله اه والعرف لا اعتبار به في الأسماء اه ومقتضاه أن واسم الله كذلك
فلا يختص به النصارى (قوله بكسر اللام الخ) أى بدون مد والظاهر أن مثله بالاولى المدة
على صورة الامالة وكذا فتح اللام بدون مد لأن ذلك كلمة تكلم به كثير من البلاد فهو لغتهم
ليكن اذا تكلم به من كان ذلك لغته فالظاهر أنه لا يشترط فيه قصد اليمين تأمل (قوله ولو
مشتراك الخ) وقيل كل اسم لا يسمى به غيره تعالى كالله والرحمن فهو عين وما يسمى به غيره
كالعليم والعليم فان أراد اليمين كان عينا والالا ورجحه بعضهم بأنه حيث كان مستعملاً
لغيره تعالى أيضاً لم تعين ارادة احدهما الا بالنية وردّه الزيلعي بأن دلالة القسم معينة
لارادة اليمين اذا القسم بغيره تعالى لا يجوز نعم اذا نوى غيره صدق لأنه نوى محتمل كلامه
وأنت خبير بان هذا مناف لما قدمه من أن العامة يجوزون الحلف بغير الله تعالى نهر
أقول هذا غفلة عن تحرير محل النزاع فان الذي جوزه العامة ما كان تعليق الجزاء بالشرط
لما كان فيه حرف القسم كما قدمناه والحاصل كفاي البحر أن الحالف بالله تعالى لا يتوقف
على النية ولا على العرف على الظاهر من مذهب أصحابنا وهو الصحيح قال وبه اندفع
ما في الولو البنية من أنه لو قال والرحمن لأفعل ان أراد به السورة لا يكون يميناً لأنه يصير
كأنه قال والقرآن وان أراد به الله تعالى يكون يميناً اه لأن هذا التفصيل في الرحمن قول
بشر المريسي (قوله والطالب الغالب) فهو عين وهو متعارف أهل بغداد اه
في الذخيرة والولو البنية وذكر في الفتح أنه يلزم اما اعتبار العرف فيما لم يسمع من الأسماء
فان الطالب لم يسمع بخصوصه بل الغالب في قوله تعالى والله غالب على أمره وأما كونه
بناء على القول المفصل في الأسماء اه أى من أنه تعتبر النية والعرف في الاسم المشترك
كما مر فأجاب في البحر بأن المراد أنه بعد ما حكم بكونه يميناً أخبر بان أهل بغداد تعارفوا
الحالف بها اه قلت بنا فيه قوله في مختاراته النوازل فهو عين متعارف أهل بغداد حيث
جعل التعارف على كونه يميناً فلا يحد من إيقاله في الفتح وأيضاً عدم ثبوت كون الطالب

أو حذفها كما يستعمله الأثر
وكذا واسم الله كلف النصارى
وكذا باسم الله لا فعل كذا عند
نحو ورجحه في البحر بخلاف به
بكسر اللام الا اذا كسر الهاء
وقصد اليمين (وباسم من أسمائه)
ولو مشتركاً تعارف الحالف به أولاً
على المذهب (كالرحمن والرحيم)
وبالحليم العليم ومالك يوم الدين
والطالب الغالب

من أسمائه تعالى لا بد له من قرينة تعين كون المراد به اسم الله تعالى وهي العرف مع اقترانه
 بالغالب المسموع اطلاقه عليه تعالى وهو وان كان مسموعا لكنه لم يجعل مقسمه عليه أصالة
 بل جعل صفة له فلا يكون قسمه بدونه كما في الاقول الذي ليس قبله شيء فانه لا يقسم بالاول
 بدون هذه الصفة ومثله الآخر الذي ليس بعده شيء فافهم وما وقع في البحر من عطف
 الغالب بالاول وهو خلاف الموجود في الوجودية والذخيرة وغيرهما (قوله كما سيحكي)
 أي بعد دورقة وسيحكي تنصيصه وبانه (قوله وفي المجتبى الخ) المراد به الاسماء المشتركة
 كما في البحر وقد مرناه انما عن الزيلعي مع لادانه نوى محتمل كلامه وظاهره انه يصدق قضاء
 وعبارة المجتبى واليمين بغير الله تعالى اذا قصد بهما غير الله تعالى لم يكن حائفا بالله له
 في البحر من البسائط فلا يكون يمينا لانه نوى محتمل كلامه فيصدق في أمر بينه وبين ربه
 تعالى اه ولا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر كما مر * (تنبيه) * اعترض بعض الفضلاء
 التعجب من القضاء والديانة بما في البحر عند قوله ولولا ذنوبنا الخ من أن الفرق بين الديانة
 والقضاء انما يظهر في الطلاق والعناق لا في الحلف بالله تعالى لان الكفارة حقه تعالى
 ليس للبعد فيها مدخل حتى يرفع الحلف الى القاضي اه قلت قد يظهر فيما اذا علق طلاقا
 أو عتقا على حلفه ثم حلف بذلك فافهم (قوله أو بصفة الخ) المراد به الاسم المعنى الذي
 لا يتضمن ذاتا ولا يحتمل علمها به وهو كالعزة والكبرياء والعظمة بخلاف نحو العظيم
 وتيقيد يكون الحلف به امة عارفا سواء كانت صفة ذات أو فعل وهو قول مشايخ ما وراء
 النهر ولمشايع العراقي تفصيل آخر وهو أن الحلف بصفات الذات بين لاصفات الفعل
 وظاهره أنه لا اعتبار عندهم للعرف وعدمه فتحمل الصفا ومثله في الشبهة لامية عن البرهان
 بزيادة التصريح بأن الاقول هو الاصح وقال الزيلعي والاصح الاقول لان صفات الله
 تعالى كلها صفات الذات وكلها قديمة والايمان مبنية على العرف ما يعرف الناس
 الحلف به يكون يمينا وما لا فلا اه ومعنى قوله كلها صفات الذات أن الذات الكريمة
 موصوفة بما في اديها الذات سواء كانت مما يسمى صفة ذات أو صفة فعل فيكون الحلف
 بها حلفا بالذات وليس مراده في صفة الفعل تأمل ثم رايتم المصنف استشكله وأجاب
 بأن مراده أن صفات الفعل ترجع في الحقيقة الى القدرة عند الاشاعة والقدرة صفة
 ذات اه وما قلناه أولى تأمل (قوله صفة ذات) مع قوله بعده أو صفة فعل بدل من فصل
 من مجمل وقوله لا يوصف بصفاتها الخ بيان الفرق بينهما كما في الزيلعي وغيره (قوله كعزة
 الله) قال القهستاني أي غلبته من حدث نصر أو عدم الظهور من حدث ضرب أو عدم الخط
 من منزلة من حدث علم وقوله وجباله أي كونه كامل الصفات وقوله وكبريائه أي كونه
 كامل الذات اه (قوله وما يكونه وجبروته) بوزن فعلوت وزيادة الهمزة في جبروت
 خطأ فاحش وفي شرح الشفاء للشهاب المالكي صفة مباينة من الملك كالرحوت من
 الرحمة وقد يخص بما يقابل عالم الشهادة ويسمى عالم الامر كما أن مقابله يسمى عالم الشهادة

(والحق) معترفا لا منكرا كما سيحكي
 وفي المجتبى لو نوى بغير الله غير اليمين
 دين (أو بصفة) يخالف بها عرفا
 (من صفاته تعالى) صفة ذات
 لا يوصف بصفاتها (كعزة الله
 وجباله وكبريائه) وما يكونه
 وجبروته

وعالم الملك اه وفي شرح المواهب قال الراغب اصل الجبراص لاح الشئ بضرب من
 القهر وقد يقال في الاصلاح المجزؤ كقول علي تاجبر كل كسير ومسهل كل عسير وتارة
 في القهر المجزؤ اه افاده ط (قوله وعظمته) أي كونه كامل الذات أصالة وكامل
 الصفات تعسا وقوله وقدرته أي كونه بصح منه كل من الفعل والتلوه تهستاني (قوله
 كالغضب والرضا) أي الاتساق والانعقاد وهذا تمثيل لصفة الفعل في حد ذاتها فلا ينافي
 ما يأتي أن الرضا والغضب لا يخلف بهما ط (قوله فان الايمان مبني على العرف) علة
 للتقيد بقوله عرفا ط وهذا خاص بالصفات بخلاف الاسماء فانه لا يعتبر العرف فيها
 كما مر (قوله لا يقسم بغير الله تعالى) عطف على قوله والتقسم بالله تعالى أي لا يقسم
 القسم بغيره تعالى أي غير اسمائه وصفاته ولو بطريق الكناية كما مر بل يحرم
 كما في التهستاني بل يخاف منه الكفر في نحو وحياتي وحياتك كما يأتي (قوله
 قال السكال الخ) مبني على أن القرآن بمعنى كلام الله فيكون من صفاته تعالى كما يقسمه
 كلام الله اية حيث قال ومن حلف بغير الله تعالى لم يكن حالفا كالنبي والسكبة لقوله
 عليه الصلاة والسلام من كان منكم حالفا فليحلف بالله أوليذر وكذا اذا حلف بالقرآن
 لانه غير متعارف اه فقوله وكذا ينبغي أنه ليس من قسم الحلف بغير الله تعالى بل هو من
 قسم الصفات ولذا اعلاه بأنه غير متعارف ولو كان من القسم الاوّل كنهو المتبادر من كلام
 المصنف والقدرى كانت العلة قيمة انتهى المذكور وغيره لان التعارف انما يعتبر
 في الصفات المشتركة لا في غيرها وقال في الفتح وتعليل عدم كونه عينا بأنه غير تعالى
 لانه مخلوق لانه حروف وغير المخلوق هو الكلام النفسى منع بان القرآن كلام الله منزل
 غير مخلوق ولا يخفى أن المنزل في الحقيقة ليس بالحروف المنقضية المقدمة وما ثبت
 قدمه استحالة عدمه غير أنهم أوجبوا ذلك لان العوام اذا قيل لهم ان القرآن مخلوق
 تعدوا الى الكلام مطلقا اه وقوله ولا يخفى الخ رد للمنع وحاصله أن غير المخلوق هو القرآن
 بمعنى كلام الله الصفة المنقسمة القائمة به تعالى لا معنى الحروف المنزلة غير أنه لا يقال القرآن
 مخلوق ثلاثي وهم ارادة المعنى الاوّل قلت فحيث لم يجوز أن يطلق عليه أنه مخلوق ينبغي
 أن لا يجوز أن يطلق عليه أنه غير تعالى بمعنى أنه ليس صفة له لان الصفات ليست عينا
 ولا غيرا كما قرئ في محله ولذا قالوا من قال بخلق القرآن فهو كافر ونقل في الهندية عن
 المظفرات وقد قيل هذا في زمانهم أما في زماننا فيمن وبه أخذ جمهور مشايخنا اه فهذا مؤيد لكونه صفة تعورف
 ابن مقاتل الرازي انه يمين وبه أخذ جمهور مشايخنا اه فهذا مؤيد لكونه صفة تعورف
 الحلاف بها كعزة الله وجلاله (قوله فيدور مع العرف) لان الكلام صفة مشتركة (قوله
 وقال العيني الخ) عبارته وعندى لو حلف بالمصحف أو وضع يده عليه وقال وحق هذا فهو
 عين ولا سيما في هذا الزمان الذي كثرت فيه الايمان الفاجرة ورغبة العوام في الحلف
 بالمصحف اه وأقره في النهر وفيه نظر ظاهر اذا المصحف ليس صفة لله تعالى حتى يعتبر برفقه

العرف

مطلبه
في القرآن

(وعظمته وقدرته) أو صفة فعل
 بوصف بها وبضتها كالغضب
 والرضا فان الايمان مبني على
 العرف فاعرف الحلف بيمين
 وما لا فلا (لا) يقسم (بغير الله
 تعالى كالنبي والقرآن والسكبة)
 قال السكال ولا يخفى أن الحلف
 بالقرآن الآن متعارف فيكون
 عينا وأما الحلف بكلام الله فيدور
 مع العرف وقال العيني وعندى
 أن المصحف عين لاسمى في زماننا
 وعند الثلاثة المصحف والقرآن
 وكلام الله عين

العرف والالكان الحلف بالنبي والسكينة عينا لانه متعارف وكذا بحياة رأسك ونحوه
 ولم يقل به أحد على أن قول الحالف بحق الله ليس يمين كما باني حقيقة وحق المصحف مثله
 بالاولى وكذا وحق كلام الله لان حقه تعظيمه والعمل به وذلك صفة العبد نعم لو قال أقسم
 بما في هذا المصحف من كلام الله تعالى ينبغي أن يكون عينا (قوله ولوتبرأ من أحدنا)
 أي أحد المذكورات من النبي والقرآن والقبلة (قوله الا من المصحف) أي فلا يكون
 التبري منه عينا لان المراد به الورق والجلد وقوله الا أن يتبرأ مما فيه لان ما فيه هو
 القرآن وما ذكره في النهر عن المجتبى من انه لو تبرأ من المصحف انعتد عينا فهو سب قلم
 فان عبارة المجتبى هكذا ولو قال أنا بري من القرآن أو بما في المصحف فيمن ولو قال من
 المصحف فليس يمين اه ومثله في الذخيرة (قوله بل لو تبرأ من دفتر) صوابه بما في دفتر
 كما علمه في المصحف قال في الثانية ولورفع كتاب الفقه أو دفتر الحساب فيه مكتوب بسم
 الله الرحمن الرحيم وقال أنا بري مما فيه ان فعل كذا ففعل كان عليه الكفارة كما لو قال
 أنا بري من بسم الله الرحمن الرحيم (قوله ولوتبرأ من كل آية فيه) أي في المصحف
 كما في المجتبى والذخيرة والثانية (قوله ولو كثر البراءة الخ) قال في الذخيرة ولو قال فهو
 بري من الكتب الاربعة فهو يمين واحدة وكذا هو بري من القرآن والزبور والتوراة
 والانجيل ولو قال بري من القرآن وبري من التوراة وبري من الانجيل وبري من
 الزبور فهي أربعة أيمان وفي البحر عن الظهيرية والاصل في جنس هذه المسائل أنه متى
 تعددت صيغة البراءة تعددت الكفارة واذا التحدثت اتحدت (قوله عيمان) أي التكرار
 البراءة مرتين أو ما لو قال بري من الله ورسوله فقبيل عيمان وصح في الذخيرة والمجتبى
 الاول وعبارة البحر هنا موهمة خلاف المراد (قوله فاربع) لان لفظ البراءة في الثانية
 مذكرة ومرتبة بسبب التثنية بحر (قوله يمين واحدة) لان قوله الف مرة للمبالغة
 فليكثر فيه اللفظ حقيقة تاقل (قوله أو صوم رمضان الخ) زاد في الذخيرة ولو قال
 أنا بري من هذه اثلاثين بعسى شهر رمضان ان فعلت كذا فان نوى البراءة من فرضيتها
 فيمين أو من أبعرها فلا وكذا لو لم تكن له نية للشك ولو قال أنا بري من بحق التي حججت
 أو من صلاتي التي صليت لا يكون عينا بخلاف قوله من القرآن الذي تعلمت فانه يمين اه
 وفي البحر عن المحيط لانه في الاقل تبرأ عن فعله لاعتنا الحجة المشروعة وفي الثاني القرآن
 قرآن وان تعلمه فأتبرأ عنه كفر (قوله أو من المؤمنين) لان البراءة منهم تكون
 لانكار الايمان خائفة (قوله أو أعبد الصليب) كأن قال ان فعلت كذا فانا أعبد
 الصليب (قوله لانه كفر الخ) تعليل لقوله ولوتبرأ من أحدنا مع ما عطف عليه (قوله
 وتعلمي الكفر الخ) ولو قال هو يسحق المنيعة أو النجرا أو الخبز يران فعل كذا لا يكون
 عينا والحاصل أن كل شيء هو حرام حرمة مؤبدة بحيث لا تسقط حرمة به حال كالكفر
 وأشباهه فاستحلاله معاقبا بالشرط يكون عينا وما تسقط حرمة به حال كالمنيعة والنحر

زاد أحد والنبي أيضا ولوتبرأ
 من أحدها فيمين اجابا الامر
 المصحف الا أن يتبرأ مما فيه بل
 لو تبرأ من دفتر فيه بسم الله كان
 عينا ولو تبرأ من كل آية فيه أو من
 الكتب الاربعة فيمين واحدة
 ولو كثر البراءة فأيمان بعددها
 وبري من الله وبري من رسوله
 عيمان ولو زادوا الله ورسوله برئان
 منه فاربع وبري من الاسلام
 عين واحدة وبري من رمضان
 أو القبلة أو صوم رمضان
 أو الصلاة أو من المؤمنين أو أعبد
 الصليب يمين لانه كفر وتعلمي
 الكفر بالشرط يمين

وأشبهه بذلك فلاذخيرة (قوله وسبي) أي قريبا في المتن (قوله والأيكفر) بالثبوت شديد
 أي تلزمه الكفارة (قوله وتعد الكفارة لتعد اليمين) وفي البغية كفارات اليمين
 إذا كثرت تداخلت ويخرج بالكفارة الواحدة عن عهد الجميع وقال شهاب الأئمة
 هذا قول محمد قال صاحب الأصل هو المختار عندى أه مقدسى ومثله في القهستاني عن
 المنية (قوله وبهجة أو عمرة بقبل) لعل وجهه أن قوله أن فعلت كذا فعلى حجة ثم حلف
 ثانيا كذلك يحتمل أن يكون الثاني أخبارا عن الأول بخلاف قوله والله لأفعله ثم نين
 فإن الثاني لا يحتمل الأخبار فلا تصح به نية الأول ثم رأيت في نسخة كذا في الذخيرة وفي ط عن
 الهندية عن المسوط وإن كان أحدى اليمينين بهجة والآخرى بالله تعالى فعليه كفارة
 بهجة (قوله وفيه معزى بالأصل الخ) أي وفي البحر والظاهر أن في العبارة سطا فان الذى
 في البحر عن الأصل لو قال هو يهودى هو نصرانى أن فعل كذا يمين واحدة ولو قال هو
 يهودى أن فعل كذا هو نصرانى أن فعل كذا فهم يمينان أه (قوله في الأصح) راجع
 للمستثنى أي إذا ذكر الواو بين اليمينين فالأصح أنهم يمينان سواء كان الثاني لا يصلح
 نعم الأول أو يصلح وهو ظاهر الرواية وفي رواية يمين واحدة كما في الذخيرة قلت لكن
 يستثنى ما في الفتح حيث قال ولو قال على عهد الله وأمانته وميثاقه ولانية له فهو يمين
 عندنا ومالك وأحمد وحكى عن مالك يجب عليه بكل لفظ كفارة لأن كل لفظ يمين بنفسه
 وهو قياس مذهبه إذا كثرت الواو كما في والله والرحمن والرحيم الألف رواية
 الحسن أه (قوله واتفقوا الخ) يعني أن الخلاف المذكور إذا دخلت الواو على الاسم
 الثاني وحسب كانت واحدة فلو تكررت الواو مثل والله والرحمن فهو يمينان اتفاقا لأن
 أحدهما للعطف والآخرى للقسم كما في البحر وأما إذا لم تدخل على الاسم الثاني وأوصلا
 كقولك والله الله وكقولك والله الرحمن فهو يمين واحد اتفاقا كما في الذخيرة وهذا هو
 المراد بقوله وبلا عطف واحدة (قوله قال الرازى) هو على تحسام الدين الرازى له كتب
 منها خلاصة الدلائل في شرح القدرى سكن دمشق وتوفى به سنة إحدى وتسعين
 وخمس مائة (قوله وإن اعتقد وجوب البرقة يكفر) ليس هذا من كلام الرازى المتناول
 في الفتح والبحر بل ما بعده وهذا انما ذكره في الفتح قبل نقل كلام الرازى وكان الشارح
 ذكره هنا ليبين به انه المراد من قوله يكفر وكان الأولى التصريح بماى التفسيرية ثم المراد
 باعتقاد وجوب البرقة كما قال ح اعتقاد الوجوب الشرعى بحيث لو حدثت ثم وهذا قلنا
 يقع (قوله ولا يعلمون) أي لا يعلمون أن اليمين ما كان وجهها البر أو الكفارة الساترة
 له تلك حرمة الاسم وأن في الحلف باسم غيره تعالى تسوية بين الخالق والمخلوق في ذلك
 (قوله اقلت انه مشرك) أي أن الحلف بذلك وفي بعض النسخ انه شرك بدون ميم أي
 أن الحلف المذكور وفي القهستاني عن المنية أن الجاهل الذى يحلف بروح الأمير
 وحياته ورأسه لم يتحقق إسلامه بعد وفيه وما أقسم الله تعالى بغير ذاته وصفاته من الليل

مطلبه
 تعدد الكفارة لتعدد اليمين
 وسبي انه ان اعتقد الكفر به يكفر
 والأيكفر وفي البحر عن الخلاصة
 والتجريد وتعد الكفارة لتعدد
 اليمين والجهاس والجهاس سواء
 ولو قال غيبته بالناسي الأول ففي
 حلقه بالله لا يقبل وبهجة أو عمرة
 يقبل وفيه معزى بالأصل هو يهودى
 هو نصرانى يمينان وكذا والله والله
 أو والله والرحمن في الأصح واتفقوا
 أن والله والرحمن يمينان وبلا
 عطف واحدة وفيه معزى للفتح
 قال الرازى أخاف على من قال
 بجماعى وحياتك وحياتك رأسك انه
 يكفر وإن اعتقد وجوب البرقة
 يكفر ولو لأن العاقبة يقولونه
 ولا يعلمون اقلت انه مشرك

والضحي وغيرهما ليس للعبد أن يحلف بها (قوله وعن ابن مسعود الخ) العمل وجهه
 أن حرمة الكذب في الحلف به تعالى قد تسقط بالكفارة والحلف بغيره تعالى أعظم حرمة
 ولذا كان قريبا من الله فرولا كفارة له ط (قوله ولا بصقة الخ) مقابل قوله المارة
 أو بصقة يحلف بها وهذا مبني على قول مشايخ ما وراء النهر من اعتبار العرف في
 الصفات مطلقا بلا فرق بين صفات الذات وصفات الفعل وهو الأصح كما مر فالعلة
 في إخراج هذه عدم العرف فلا حاجة إلى ما في الجوهرية من أن القياس في العلم أن
 يكون عيناً لانه صفة ذات لكن استحساناً وأعدمه لانه قد يراد به المألوم وهو غيره تعالى
 فلا يكون عيناً إلا إذا أراد الصفة لزال الاحتال اهـ (قوله ورضائه) الأنسب
 ما في البحر ورضائه لانه مقصور لا محدود (قوله وسخطه) قال في المصباح سخطه سخطا
 من باب تعيب والسخط بالضم اسم منه وهو الغضب (قوله وشريعته) ودينه وحده
 لا فصل لذكرها هنا لأنها ليست من الصفات لأن المراد بها الأحكام المتعبد بها
 وهي غيره تعالى فلا يقسم بها وإن تعورف كما علم مما تروى بأن فالنسب ذكرها عند
 قول المصنف المتقدم لا بغير الله تعالى كما فعل صاحب البحر (قوله وصفته) في
 البحر عن الخاتمة لوقال بصفة الله لأفعل كذا لا يكون عيناً لأن من صفاته تعالى ما يذكر
 في غيره فلا يكون ذكر الصفة كذا الاسم اهـ (قوله وسبحان الله الخ) قال في البحر
 ولو قال لا اله الا الله لأفعل كذا لا يكون عيناً لأن ينوي وكذا قوله سبحانه الله
 والله أكبر لأفعل كذا لعدم العادة اهـ قلت ولو قال الله الوكيل لأفعل كذا ينبغي
 أن يكون عيناً في زمانه لأنه مثل الله أكبر لكنه متعارف (قوله لعدم العرف)
 قال في البحر والعرف معتبر في الحلف بالصفات (قوله ويقوله له مر الله) بخلاف
 الأمر ولا مر فلا فائدة لا يجوز كما في القهستاني وقد مر وهو يفتح العين والضم
 وإن كان معنى البقاء لأنه لا يستعمل في القسم لانه موضع التخييف لكثر استعماله
 وهو مع اللام مرفوع على الابتداء والخبر محذوف وجوباً بالسند جواب القسم مستند
 ومع حذفها منصوب نصب المصادر وحرف القسم محذوف تقول عمر الله فعلت قال في
 الفتح وأما قوله هم عرك الله ما فعلت فمعناه باقرارك له بالبقاء وينبغي أن لا ينعقد عيناً
 لانه بفعل الخطاب وهو اقراره واعتقاده اهـ نهر ملخصاً (قوله وإيم الله) قال في
 المصباح وإيم استعمال في القسم والتزم رفعه وهمزة عند البصريين وصل واشتقاقه
 عندهم من اليمين وهو البركة وعند الكوفيين قطع لانه جمع بين عندهم وقد يختصر
 منه فيقال وإيم الله بخلاف الههزة والنون ثم اختصر ثانياً فيقال م الله بضم الميم
 وكسر هاء اهـ قال القهستاني وعلى المذهبين مبتدأ خبره محذوف وهو يمين ومعنى يمين الله
 ما حلف الله به نحو الشمس والنحو أو اليمين الذي يكون باسمه تعالى كما ذكره الرضي
 (قوله أي يمين الله) وهذا مبني على قول البصريين انه مفسرد واشتقاقه من اليمين

وعن ابن مسعود رضي الله عنه
 لأن أحلف بالله كاذباً أحب الي
 من أن أحلف بغيره صادفاً (ولا)
 يقسم (بصفة لم يتعارف الحلف
 بها من صفاته تعالى كرجته وعلمه
 ورضائه وغضبه وسخطه وعذابه)
 وإيمته وشريعته ودينه وحده
 وصفته وسبحان الله ونحو ذلك
 لعدم العرف (و) القسم أيضاً
 بقوله له مر الله أي بقاؤه
 (وإيم الله) أي يمين الله

وهو البركة ويكون ذلك بنفسه لا يحصل المعنى والافسكان المناسب أن يقول أي بركة
الله أو يقول أي آمين الله بصفة الجمع على قول الكوفيين تأمل (قوله وعهد الله)
لقوله تعالى وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الإيمان فقد جعل أهل التفسير
المراد بالإيمان العهد السابقة فوجب الحكم باعتبار الشرع إياها إيماناً وإن لم تكن
بصفة الله كما حكم بان أشهديين كذلك وأيضاً غلب الاستعمال فلا يصرف عن اليمين
الابنية عدمه ونعاه في الفتح وفي الجوهر إذا قال وعهد الله ولم يقل على عهد الله فقال
أبو يوسف هو يمين وعندهم إلا اه قلت ~~كن~~ حرم في الخالية بأنه يمين بلا حكاية خلاف
(تنبيه) أفاد ما مر أنه لو قال على عهد الرسول لا يكون يميناً بل قدمه ما عن الصيرفية
لو قال على عهد الله وعهد الرسول لأفعل كذا لا يصح لأن عهد الرسول صار فاصلاً
(قوله ووجهه الله) لأن الوجه المضاف إلى الله تعالى يراد به الذات بجر أي على القول
بالتأويل والافراد بصفة له تعالى هو أعلم بها (قوله إن نوى به قدرته) واللا يكون
يميناً كما في البحر وكأنه احتراز عما إذا نوى بالسلطان البرهان والحجة (قوله وميثاقه)
هو عهد مؤكدي يمين وعهد كما في المفردات ههنا في (قوله وذمته) أي عهده ولذا يسمى
الذي معاهداً ففتح (قوله وأعزم) معناه أوجب فكان اخباراً عن الإيجاب في الحال
وهذا معنى اليمين وكذا لو قال عزت لأفعل كذا كان حالفاً بجر عن البدائع (قوله
أشهد) بفتح الهاء وضم الهاء وضم الهمزة وكسر الهاء من أجل أي خطأ في
الدين لما يأتي من أنه يستغفر الله ولا كفارة لعدم العرف (قوله بالنظر المضارع) لأنه
للحال حقيقة ويستعمل للاستقبال بقرينة كالسين وسوف فجعل حالف الحال بالابنية
هو الصحيح ونعاه في البحر (قوله بالاولى) لدلائمه على التحقيق لعدم احتماله الاستقبال
(قوله وآيت) بعد الهمزة من الآية وهي اليمين كما في البحر (قوله إذا علقه بشرط) يعني
بقسم عليه قال في النهر وأعلم أنه وقع في النهاية وتبعه في الدراية أن يجرد قول القائل
أقسم وأحلف بوجب الكفارة من غير ذكر محلو ف عليه ولا حنث عسكاً بما في الذخيرة أن
قوله على يمين موجب للكفارة وأقسم ملحق به وهذا وهم بين إذا يمين بذكر المقسم عليه وما
في الذخيرة معناه إذا وجد ذكر المقسم عليه ونقضت اليمين وتركه للعلم به يفصح عن ذلك قول
محمد في الأصل واليمين بالله تعالى وأحلف أو أقسم إلى أن قال وإذا حلف بشيء ممنه المنعان
كذا حنث وجبت عليه الكفارة اه قلت وأصل الرضا صاحب غاية البيان وتبعه في الفتح
والبحر أيضاً وهو وجهه لكن هذا في غير على تذكراً وعلى يمين كما يأتي قريباً (قوله فان نوى)
مقابله محذوف تقديره إنما يكون يميناً إذا لم ينو به قرينة فان نوى الخ قال في كافي الحاكم
وإذا حلف بالندرة فان نوى شيئاً من حج أو عرة أو غيره فعليه ما نوى وإن لم تكن له نية فعليه
كفارة يمين (قوله وسيتضح) أي قبيل الباب الآتي (قوله وإن لم يصف إلى الله تعالى)
وكذا أن أضيف بالاولى كأن قال على نذر الله أو يمين الله أو عهد الله (قوله إذا علقه

(وعهد الله) ووجه الله وسلطان
الله أن نوى به قدرته (وميثاقه)
وذمته (و) القسم أيضاً بقوله
(أقسم أو أحلف أو أعزم أو أشهد)
بالنظر المضارع وكذلك الماضي
بالاولى كما قسمت وحلفت
وعزمت وآيت وشهدت (وإن لم
يقبل بالله) إذا علقه بشرط (وعلى
نذر) فان نوى بلفظ النذر قرينة
لزمته والآخر منه الكفارة وسيتضح
(و) على يمين أو عهد وإن لم يصف
إلى الله تعالى إذا علقه

بشرط) أي بحالوف عليه حتى يكون عينا من عقدة مثل على نذر الله لافعل كذا أو لا أفعل
 كذا فإذا لم يقرب بحالوف لزمته كفارة اليمين لكن في القبط النذر إذا لم يسم شيئا بان قال على
 نذر الله فانه وإن لم يكن عينا تلزمه الكفارة فيكون هذا التزام الكفارة ابتداء به هذه
 العبارة كما في الفتح وذكر في الفتح أيضا أن الحق أن على يمين مثله إذا قاله على وجه الانشاء
 لا الاختيار ولم يزد عليه فيوجب الكفارة لانه من صبيغ النذر ولو لم يكن كذلك لكان
 بخلاف أحلف وأشهد ونحوهما فانهم ليست من صبيغ النذر فلا يثبت به الالتزام ابتداء
 اه وحاصله أن على تذرير ادبه نذر الكفارة وكذا على يمين هو نذر الكفارة ابتداء به
 على كفارة يمين لاحلف الابدعة عليه فيوجب الكفارة عند الحنث لا قبله
 ورد في البحر ما في المجتبى لو قال على يمين يريد به الإيجاب لا كفارة عليه إذا لم يعلقه بشي
 اه أقول الذي في المجتبى بعد ما مر من يلفظ ط للحنث ولو قال على يمين أو يمين الله فيمين
 ثم قال أي صاحب الرهن المذكور على يمين يريد به الإيجاب لا كفارة عليه إذا لم يعلقه بشي
 وكذا إذا قال الله على يمين كذا روى عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة على يمين لا كفارة لها
 يريد الإيجاب فعليه يمين لها كفارة اه ما في المجتبى وظاهر كلامه أن في المسئلة اختلاف
 الرواية وإذا كان على يمين من صبيغ النذر ترحمت الرواية المروية عن أبي حنيفة فالرد على
 الفتح بالرواية المروية عن أبي يوسف غير صحيح ثم رأيت في الحاوي ما نصه ظم على نذرا وعلى
 يمين ولم يعلقه فعليه كفارة يمين اه فهذا صريح ما في الفتح فافهم * (تنبيه) قد مرنا أن
 اليمين تطابق على التعليق أيضا فلو علق طلاقا أو عتقا فهو يمين عند الفقهاء فصار لفظ اليمين
 مشتركا بينهما انما صنفوه هنا الى اليمين بالله تعالى لانه هو الاصل في المشرعية ولانه
 هو المعنى اللغوي أيضا فيصرف عند الإطلاق اليه وينبغي انه لو نوى به الإطلاق أن
 يصح نيته لانه نوى محقق كلامه فيصير الإطلاق معلقا على ما حلف وتقع بدعة عند الحنث طلقة
 رجعية لا بانه لانه ليس من كتابات الإطلاق خلاف ما نزع من منسولين زعم أنه لا يلزمه
 الا كفارة يمين كما حقه في باب الكتابات لكن بقي لو قال أيمان المسلمين تلزمي ان فعلت
 كذا فأتى العلامة الطوري بانه ان حنث وكانت له زوجة تطلق والالزمت كفارة واحدة
 ورد السعيد محمد أبو السعود وأفتى بانه لا يلزمه شي لانه ليس من ألفاظ اليمين لا صريحا
 ولا كناية وأقره المحشي ولا يخفى ما فيه فان أيمان جميع يمين واليمين عند الإطلاق ينصرف
 الى الحلف بالله تعالى وعند النية يصح ارادة الطلاق به كما علمت وفي الخاتمة رجل حلف
 رجلا على طلاق وعتاق وهدي وصدقة ومشى الى بيت الله تعالى وقال الحالف لرجل
 آخر عليك هذه الأيمان فقال نعم يلزمه المشي والصدقة لا الطلاق والعتاق لانه فيه ما بمنزلة
 من قال لله على ان أعتق عبدي أو أطلق امرأتى فلا يجبر على الطلاق والعتاق ولكن ينبغي
 له أن يعتق وإن قال الحالف لرجل آخر هذه الأيمان لازمة لك فقال نعم يلزمه الطلاق
 والعتاق أيضا اه أي لان قوله نعم بمنزلة قوله هذه الأيمان لازمة لي فصار بمنزلة انشائه

بشرط مجتبى (و) القسم أيضا
 بقوله (ان فعل كذا فهو) يهودي
 أو نصراني أو فاشهدوا على
 بالنصرانية أو شريك للكفار أو
 (كافر)

المخالفين فليزومه كالحاقى الطلاق والعناق ومقتضى هذا أن يلزمه كل ذلك في قوله أيمان
المسلمين يلزمه في خصوص ما الهدي والمشي الى بيت الله لانهم خاصة بالمسلمين وكذا الطلاق
والعتق والصدقة فانقول به عدم لزوم شيء أو يلزم الطلاق فقط غير ظاهر الا ان يفرق بان
هذه الأيمان مذكورة صريحاً في فرع الخاتمة بخلافها في فرعنا المذكور ولكنه بعيد فان
لفظ أيمان جمع عين ومع الاضافة الى المسلمين زادت في الشمول فينبغي لزوم أنواع الأيمان
التي يخالف بها المسلمون لا خصوص الطلاق ولا خصوص اليمين بالله تعالى هذا ما ظهر على
والله تعالى أعلم (قوله فيكفر بجهنمه) أي يلزمه الكفارة اذا حثت المخالفه بتعريم الحلال
لانه لما جعل الشرط على الكفر وقد اعتقده واجب الامتناع وأمكن القول بوجوبه
لغيره جعلناه عيناً من (قوله أما الماضي) كان كنت فعلت كذا فهو وكافر أو يهودى
ومثله الحال (قوله عالم بخلافه) أما اذا كان ظاهراً صريحاً فافرح (قوله فغموس)
لا كفارة فيها الا التوبة فتح (قوله واختلف في كفره) أي اذا كان كاذباً (قوله والاصح
الحق) وقيل لا يكفر وقيل يكفر لانه تنجيز معنى لانه لما علقه بأمر كائن فكانه قال ابتداء هو
كافر واعلم انه ثبت في الصحيحين عنده صلى الله عليه وسلم أنه قال من - لعن على يمين بغير غير
الاسلام كاذباً متعمداً فهو كافر وكما قال وانظروا انه أخرج مخرج الغالب فان الغالب ممن يخلف
بعث هذه الأيمان أن يكون جاهلاً لا يعرف اللزوم التكفر على تقدير الحث فان تم هذا
والا فالحديث شاهد بان أطلق القول بكفره فتح (قوله في اعتقاده) تفسير لقوله عنده ح
قال في المصباح وتكون عنده معنى الحكم يقال هذا عندي أفضل من هذا أي في حكمي
(قوله وعنده أنه يكفر) عطف تفسير على قوله جاهلاً وعبارة الفتح وان كان في اعتقاده أنه
يكفر به يكفر لانه رضي بالكفر حيث أقدم على الفعل الذي علق عليه كفره وهو يعتقده أنه
يكفر اذا فعله اه وعبارة الدور وكفران كان جاهلاً اعتقده أنه كفر الخ وبه ظهر أن عطف
وعنده بالواو وهو الصواب وما يوجد في بعض النسخ من عطفه باو خطأ لانه يفيد أن المراد
بالجاهل هو الذي لا يعتقده شيئاً ولا وجه له كفره لما عت من أنه انما يكفر اذا اعتقده كقرا
أن يكون راضياً بالكفر أما الذي لا يعتقده كذلك لم يرض بالكفر حتى يقال انه يكفر فافهم
(قوله يكفر فيهما) أي في الغموس والمنعقدة أما في الغموس ففي الحال وأما في المنعقدة
فعدم مباشرة الشرط كما صرح به في الجهر قبيل قوله وحرفه ح ولا يقال ان من نوى
الكفر في المستقبل كفر في الحال وهذا بمنزلة تعليق الكفر بالشرط لانا نقول ان من قال
ان فعلت كذا فانا كافر مراده الامتناع بالتعليق ومن عزمه أن لا يفعل فليس فيه رضا
بالكفر عند التعليق بخلاف ما اذا باشر الفعل معتقداً انه يكفر بمباشرة فانه يكفر وقت
مباشرة لرضاه بالكفر وأما الجواب بان هذا تعليق بماله خطر الوجود فلا يكفر به في الحال
بخلاف قوله اذا جاء يوم كذا فهو كافر فانه يكفر في الحال لانه تعليق بجميع الوجود ففهمه
انه لو علقه بماله خطر يكفر أيضاً كقوله ان كان كذا اعتد انا كافر فانه يكفر من ساعته

فكفر بجهنمه لو في المستقبل
أما الماضي عالم بخلافه فغموس
واختلف في كفره (و) الاصح أن
المخالف (لم يكفر) سواء (علقه)
بماض أو أن ان كان عنده
في اعتقاده أنه (عين وان كان)
جاهلاً (وعنده أنه يكفر في المخالف)
بالغموس وبمباشرة الشرط في
المستقبل (يكفر فيهما) لرضاه
بالكفر

كما في جامع النصولين لانه رضى في الحال بكفره المستقبل على تقدير حصول كذا فافهم
وعلى هذا لو كان الحالف وقت الحلف ناويا على الفعل وقال ان فعلت كذا فهو كافر ينبغي
ان يكفر في الحال لانه يصير عازما في الحال على الفعل المستقبل الذي يعتد بكفره به
(قوله بخلاف الكافر) أي اذا قال ان فعلت كذا فانا مسلم لم قال ح في بعض النسخ
بخلاف الكفر وعليه فليس يصير عازما على الكافر الذي استلزمه الكفر والاولى اظهره
(قوله لانه ترك) أي لان الكفر ترك التصديق والاقرار فيصح تعليقه بالشروط بخلاف
الاسلام فانه فعل والافعال لا يصح تعليقها بالشروط قال ح وبهذا التقرير عرفت ان هذا
تعليل لقوله يكفر في نفسه الا لقوله فلا يصير مسلما بالتعليل اه قال لكن الظاهر انه تعليل
للخالفه ويبان توجه الفرق والاعطاف على التعديل الاول (قوله كاذبا) حال من الضمير
في بقوله (قوله الاكثر) لانه نسب خلاف الواقع الى علمه تعالى فيتمتع بنسبة الجهل
اليه تعالى (قوله وقال الشمني الاصح لا) جعله في المجتبى وغيره رواية عن أبي يوسف
ونقل في نور العين عن القتاوي صحيح الاول وعلى القول بعدم الكفر قال ح يكون حينئذ
عينا غموسا لانه على ماض وهذا ان تعرف الحالف به والا فلا يكون عينا وعلى كل فهو
معصية تجب التوبة منه اه لكن علمت ان التعارف انما يعتد في الصفات المشتركة تأمل
(قوله وكذا لو وطئ المحصف قائلا انه كاذب) عبارة المجتبى بعد التعديل المتقول هنا عن الشمني
هكذا قال فعلى هذا اذا وطئ المحصف قائلا انه فعل كذا ولم يفعل كذا وكان كاذبا لا يكفر
لانه بقصد ترويح كذبه لا اهانة المحصف اه لكن ذكر في القنية والحساوي ولو قال لها
ضحي رجل على الكرامة ان لم تكوني فعلت كذا فوضعت عليها وجعها لا يكفر الرجل
لان مراده التخويف وكفر المرأة قال رحمه الله فعلى هذا لو لم يكن مراده التخويف
ينبغي ان يكفر ولو وضع رجله على المحصف خالفا لثوب وفي غير الحالف استخفافا يكفر اه
وهو قسما ان الوضع لا يستلزم الاستخفاف ومثله في الاشياء حيث قال يكفر بوضع الرجل
على المحصف مستخفا والا فلا اه ونظير الى ان نفس الوضع بالضرورة يكون استخفافا
واستهانة له ولذا قال لو لم يكن مراده التخويف ينبغي ان يكفر أي لانه اذا اراد التخويف
يكون معظما له لان مراده جملها على الاقرار بانهم افعلت له به بأن وضع الرجل أمر عظيم
لا تفعله فتقر بما أنكرته أما اذا لم يرد التخويف فانه يكفر لانه أمرها بما هو كفر لما فيه من
الاستخفاف والاستهانة ويدل على ذلك قول من قال يكفر من صلى بالاطهارة أو اغبرأ الله
لانه استهانة فليست أملى (قوله اعدم العرف) قلت هو في زماننا متعارف وكذا الله يشهد أي
لا أفعل ومثله شهد الله ع لم الله أي لا أفعل فمبني في جميع ذلك أن يكون عينا للتعريف
الآن (قوله يكون عينا) قال في البحر ينبغي أن الحالف اذا قصد في المكان عن الله تعالى
انه لا يكون عينا لانه حينئذ ليس يكفر بل هو الايمان اه ح (قوله ولا يكفر) لما كان
مقتضى كونه الاله في السماء كان مظنة أن يتوهم كفره بنفس الحالف لان فيه اثبات

بخلاف الكافر فلا يصير مسلما
بالعلم لانه ترك كسب طه المصنف
في فتاويه وهل يكفر بقوله الله يعلم
أو يعلم الله أنه فعل كذا أو لم يفعل
كذا كذا قال الزاهد الأكر
نعم وقال الشمني الاصح لانه
قصد ترويح الكذب دون الكفر
وكذا لو وطئ المحصف قائلا ذلك
لانه لترويح كذبه لا اهانة المحصف
مجتبى وفيه أشهد الله لا أفعل
بستهفوف الله ولا كفارة وكذا
أشهد الله وأشهد ملائكتك
أشهد العرف وفي الذخيرة ان
فعلت كذا فلا اله في السماء يكون
عينا ولا يكفر وفي فأنابري في
الشفاعة ليس بين

اما كان له تعالى فقال ولا يكفر راعل وجهه أن اطلاق هذا اللفظ وارد في النصوص كقوله
 تعالى وهو الذي في السماء له وقوله تعالى أأمنتم من في السماء فلا يكفر باطلاقة عليه
 تعالى وان كانت حقيقة الظرفية غير مرادة بالنظر الى كون هذا اللفظ وارد في القرآن
 كان نفيه كنفرا ولذا انعتدت به اليقين كما في نظائره وبالنظر الى أن اعتقاد حقيقة اللغوية
 كفر كان مظنة كفره لاقتضاء حاشية كون الاله في السماء هذا غاية ما ظهر لي في هذا المحل
 وفي اواخر جامع الفصولين قال الله تعالى في السماء عالم لو أراد به المكان كفر لو أراد به
 حكاية عما جاء في ظاهر الاخبار ولو لا نسبة له يكفر عند أكثرهم اه فتأمل (قوله لان
 من ذكرها مستدع لا كافر) أي واليمين انما تعتقد اذا علمت بكفر ط (قوله وكذا فصلاني
 الخ) أي انه ليس بيمين بحر عن المجنبي ط (قوله وأما فصوصي الخ) في حاوي الزاهد ي
 وصلواتي وصيما ماني لهذا الكافر فليس بيمين وعليه الاستغفار وقيل هذا اذا نوى الثواب
 وان نوى القرية فيمين اه قلت وبه علم أن ما هنا قول آخر اذا لظهر فرق بين صلاح وصوم
 بل التفصيل جار فيهما على هذا القول أي ان اراد القرية والعبادة يكون يمين الكونه
 تعالى على كفر وأما ان اراد الثواب فلا لان الثواب على ذلك امر غيبي غير محقق ولان
 هبة الثواب للغير جائزة عندنا فله اراد تحفيظ غدا به وان لم يكن الكافر أهلا للثواب
 العبادة تأمل (قوله وحققا) في المجنبي وفي قوله وحققا اختلاف المشايخ والاكثر
 على انه ليس بيمين اه أي لا فرق بين ذكره بالواو وبدونه في الملتقي وغيره من ذكره بدونه
 ليس بقيد فافهم (قوله الا اذا اراد به اسم الله تعالى) مكرر مع ما يأتي متساو كأنه اشار الى
 أن المناسب ذكره هنا ح (قوله وحقق الله) الحاصل أن الحق اما أن يذكره متزاو ومنكرا
 أو مضافا لخلق معترفا سوا كان بالواو وبالاسماء في اتفاقا كما في الخاتمة والظهيرية
 ومنكرتين على الاصح ان نوى ومضافا ان كان بالاسماء فيمن اتفاقا لان الناس يحلفون
 به وان كان بالواو فعندهما واحد الروايتين عن أبي يوسف لا يكون يميناً وعنده رواية
 أخرى انه يمين لان الحق من صفاته تعالى والحلف به متعارف وفي الاختصار انه المختار
 اعتبارا بالعرف اه وبهذا علم أن المختار أنه يمين في الالفاظ الثلاثة مطلقا فأفاده في البحر
 وتقدم أن المنكر يدون واو بواو ليس بيمين عند الاكثر هذا وقد اعترض في القبح على
 ما في الاختصار بأن التعارف يعتبر به دون كون الصفة مشتركة في الاستعمال بين صفة
 الله تعالى وصفة غيره وللفظ حق لا يتبادر منه ما هو وصفة الله تعالى بل ما هو من حقيقة
 ثم قال ومن الاقوال الضعيفة ما قال البطني ان قوله بحق الله يمين لان الناس يحلفون به
 وضعفه لما علم انه مثل وحقق الله (قوله وحرمته) اسم بمعنى الاحترام وحرمته الله
 ما لا يحل انتهاكه فهو في الحقيقة قسم بغيره تعالى حوى عن البرجسدي ط (قوله
 وبحرمته شهد الله) بالبدال المهمة في كثير من النسخ والكتب وفي بعضها شهر الله بالراء وكل
 من النسختين صحيح المعنى ح (قوله وبحق الرسول) فلا يكون يميناً لكن حقه عظيم ط

لان منكرها مستدع لا كافر
 وكذا فصلاني وصيما ماني لهذا
 الكافر وأما فصوصي لليمود فيمين
 ان اراد به الله - ربه لان اراد به
 الثواب (قوله) مستدع لا كافر قوله
 الا على لا (وحققا) الا اذا اراد به
 اسم الله تعالى (وحق الله) واختار
 في الاختصار أنه يمين للعرف ولو
 بالباء فيمين اتفاقا بحر (وحرمته)
 وبحرمته شهد الله وبحرمته لا اله
 الا الله وبحق الرسول

عن الهندية (قوله ورضاه) مكرر مع ما مر في قوله ولا بصفة لم يتعارف بالخلف بها الخ
 وكونه ليس عينا لا يتألف في قوله أو صفة فعل يوصف به أو بصفته الخ كما قدمناه هناك
 (قوله لكن في الخاتمة الخ) حيث قال وأمانة الله عيني وذكر الطحاوي أنه لا يكون عينا وهو
 رواية عن أبي يوسف اه وفي البحر ذكر في الاصل انه يكون عينا خلافا للطحاوي لانها
 طاعته ووجه ما في الاصل أن الامانة المضافة الى الله تعالى عند القسم يراد بها صفته اه
 وفي الفتح فعندنا ومالك وأحمد عيني وعند الشافعي بالنسبة لانها فسرت بالعبادات
 قلنا غلب ارادة العين اذا ذكرت بعد حرف القسم فوجب عدم توقفها على النية للعادة
 الغالبة اه وبه علم أن المعتمد في الخاتمة (قوله فليس عيني) أي اتفاقا لانها ليست صفة
 لكن على المعتمد ينبغي أن لا يصح في القضاء (قوله فعليه غضبه الخ) أي لا يكون
 عينا أيضا لانه دعاء على نفسه ولا يستلزم وقوع المدعى بل ذلك متعلق باستجابة دعائه ولانه
 غير متعارف فتح (قوله أو هو زان الخ) لان حرمة هذه الاشياء تحتل النسخ والتبديل
 فلم تكن في معنى حرمة الاسم ولانه ليس يتعارف هداية أي أن حرمة هذه الاشياء
 تحتل السقوط للضرورة أو نحوها (قوله اعدم التعارف) ظاهره أنه على الجميع
 وقد علمت أن العرف معترف بالخلف بالصفات المشتركة تأمل (قوله فلو تعورف الخ)
 أي في هو ازن وما بعده كما يفيد كلام النمر والظاهر أن مثل فعلية غضبه الخ (قوله
 ظاهر كلامهم نعم) فيه نظر لانهم لم يقتصر على التعليل بالتعارف بل عللوا بما يقتضي
 عدم كونه عينا مطلقا وهو كون عليه غضبه ونحوه دعاء على نفسه وكون هو ازن يحتمل
 النسخ ثم عللوا بعدم التعارف لانه عند عدم التعارف لا يكون عينا وان كان مما يمكن
 الخلف به في غير الاسم فكيف اذا كان مما لا يمكن (قوله وظاهر كلام الكمال لا) حيث قال
 ان معنى العيني أن يعاق الخلف ما يوجب امتناعه من الفعل بسبب لزوم وجوده أي
 وجود ما عاقه كالكفر عند وجود الفعل المخلف عليه كدخول الدار وهو لا يصير بجرد
 الدخول زانيا أو سارقا حتى يوجب امتناعه عن الدخول بخلاف الكفر فانه بمباشرة
 الدخول يحقق الرضا بالكفر فيوجب الكفر اه ملخصا موضحا والمراد أنه يوجب الكفر
 عند الجهل والكفارة عند العلم ولا يخفى أن هذا التعليل يصلح أيضا نحو عليه غضبه لانه
 لا تحقق استجابة دعائه بمباشرة الشرط فلا يوجب امتناعه عن مباشرته فلم يكن فيه معنى
 العيني وان تعورف (قوله وفي البحر الخ) هذا غير متقول بل فهمه في البحر من قول
 الولوالجية في تعليل قوله هو يستحل الدم أو لحم الخنزير ان فعل كذا لا يكون عينا لان
 استحلال ذلك لا يكون كقراله فانه حالة الضرورة يصير حلالا اه واعترضه المحشي
 بأنه وهم باطل لان قول الولوالجية لا محالة قبله لا منفي وهو يكون لا للنفى وهو لا يكون
 فالهني ان كون استحلاله كفر على الدوام منفي بل قد لا يكون كفر او ضعه ما في المحيط من
 انه لا يكون عينا للشك لانه قد يكون استحلاله كفر كما في غير حالة الضرورة فيكون عينا

أو الايمان أو الصلاة (وعذابه
 وثوابه ورضاه وبعثه الله وأمانته)
 لكن في الخاتمة أمانة الله عيني وفي
 النهران نوى العبادات فليس عيني
 (وان فعله فعليه غضبه أو سخطه
 أو غنمه الله أو هو زان أو سارق
 أو شارب خمر أو آكل ربالا)
 يكون قسم العدم التعارف فلو
 تعورف هل يكون عينا ظاهرا
 كلامهم نعم وظاهر كلام الكمال
 لا وعاقه في النهر وفي البحر ما يباح
 للضرورة لا يكفر مستحله كعدم
 ونزير (الاذا أراد) الخلف
 (بقوله حقا اسم الله تعالى فيمين
 على المذهب) كما خصه في الخاتمة

وقد لا يكون كقرا كما في حالة الضرورة فلا يكون يمينا فقد حصل التثنية في كونه يمينا أولا
بجلاف هو يهودي ان فعل كذا الان اليهودي من ينكر رسالة محمد صلى الله عليه وسلم
وذلك كفر دائم لكل ما سحر مؤبدا فاستحل له معلقا بالشرط يكون يمينا وما لا لا
مخلصا (قوله ومن حروفه) أفاد أن له حروفا أخرى فهو من الله بكسر الميم وضعا صرح به
القهستاني عن الرضي ح قات وفي الدماميني عن التسهيل ومن مثلت الحرفين مع توافق
الحركتين اه فافهم والمراد بالحروف الادوات لان من الله وكذا الميم اسم مختص من
اين كما مر والضم يرفي حروفه واجمع الى القسم أو الحلق أو الى اليمين بتأويل القسم والا
فاليمين وثمة سمعا (قوله الواو والباء والهاء) فدم الواو لانها أكثر استعمالا في القسم
ولذا لم تقس الباء في القرآن الا في بالله ان الشرك لظلم عظيم مع احتمال تعلقه بالانتماء
وقدم غيره الباء لانها الاصل لانها صلة أحاد وأقسام ولذا دخلت في المظهر والمضمر نحو بك
لا فعلن (قوله ولا م القسم) وهي المختصة بالله في الامور العظام قهستاني أي لا تدخل
على غير اسم الجلالة وهي مكسورة وحكى فتحها كما في حواشي شرح الجزومعة وفي الفتح
ولا تستعمل اللام الا في قسم متضمن معنى التعجب كقول ابن عباس دخل آدم الجنة فقلت
ما غربت الشمس حتى خرج وقولهم لله ما يؤخر الاجل فاستعملها قسم المجتزأ عنه لا يصح
في اللغة الا أن يعارف كذلك وقول الهداية في المختار كما في بعض النسخ احتراز عما عان
أبي حنيفة أنه اذا قال لله على أن لا أكلم زيدا انما يستبين أن ينوي لان الصيغة
للندوة ويحتمل معنى اليمين اه (قوله وحرف التنبيه) المراد به ما حذف من الالف أو ثابتهما
مع وصل ألف الله وقطعهما كما في التسهيل لابن مالك (قوله وهمزة الاستفهام) هي همزة
بعدها ألف ولفظ الجلالة بعدها مجرور وقسمته بهمزة الاستفهام مجازا كذا في الدماميني
على التسهيل ح والظاهر أن الجزم بهذه الحرف لنمايتها عن أسرف القسم ط (قوله وقطع
ألف الوصل) أي مع جسر الاسم الشريف ح أي فالهمزة ثابتة عن حرف القسم وليس
حرف القسم مضمر الا ما يضر فيه حرف القسم تبقى همزته همزة وصل نعم عند ابتداء
الكلام تقطع الهمزة فيجتمل الوجهين أما عند عدم الابتداء كقولك يا زيد الله لا فعلن فان
قطعتا كان مما شئت فيه والافه من الاضمار فافهم (قوله والياء المكسورة والمضمومة)
وكذا المفتوحة فقد نقل الدماميني فيها التثنية وفي طالعهم اعتبروا صورتها فعدوها من
حروف القسم والاف قد سبق أنهما من جملة اللغات في ائمة الله كن الله (قوله لله) بكسر لام
القسم وجزها كما قدمناه فافهم (قوله وها الله) مثال لحرف التنبيه والهاء مجرورة ح
(قوله م الله) بتثنية الميم كما قدمناه والهاء مجرورة (قوله وقد تضرع حروفه) فيه
أن الذي يضرع هو الباء فقط لانها حرف القسم الاصل كقوله القهستاني عن الكشف
والرضي و زاد بالاضمار وعدم المذكر فيصنف بالحذف والفرق بينهما أن الاضمار
يبقى أثره بخلاف الحذف قال في الفتح وعلمه ينبغي كون الحرف محذوفا في حالة التنصب

مطلب
حروف القسم
(د) من (حروفه الواو والباء
والهاء) ولا م القسم وحرف التنبيه
وهي همزة الاستفهام وقطع ألف
الوصل والميم المكسورة
والضمومة كقوله لله وها الله وم
الله (وقد تضرع) حروفه ايجازا

ومضمر في حالة الجواز هو أثره وقوله في البحر قال تضمزول يقل تحذف للفرق بينهم ما الخ
 يوههم انه مع النصب لا يكون حالفاً وليس كذلك ولذا قال في النهر انه معزل عن التحقيق
 لانه كما يكون حالفاً مع بقاء الاثر يكون أيضاً حالفاً مع النصب بل هو الكثير في الاستعمال
 وذلك شاذ اهـ أى شاذ في غير اسم الله تعالى فافهم (قوله بالحركات الثلاث) أما الجز
 والنصب فعلى اضممار الحرف أو حذفه مع تقدير ناصب كما يأتي وأما الرفع فقال في الفتح
 على اضممار مبتدأ والاولى كونه على اضممار خبر لان الاسم الكريم أعرف المعارف
 فهو أولى بكونه مبتدأ والتقدير الله قسمي أو قسمي الله اهـ (قوله وغيره) أى ويختص
 غير اسم الجلالة كالرحمن والرحيم بغير الجز أى بالنصب والرفع أما الجز فلا لانه لا يجوز
 حذف الجز وبقاء عمله الا في مواضع منها لفظ الجلالة في القسم دون عوض نحو والله
 لا فعلن (قوله بنصبه بنزع الخافض) هذا خلاف أهل العربية بل هو عندهم بفعل
 القسم لما حذف الحرف اتصل الفعل به الا أن يراد عند انتزاع الخافض أى بالفعل عنده
 كذا في الفتح أى فالباء في بنزع السببية لاصله نصبه لان النزاع ليس من عوامل النصب
 بل الناصب هو الفعل ويتعدى بنفسه توسعاً بسبب نزاع الخافض كما في أمجنتهم أمر ربكم
 أى عن أمره واقعدهم الهم كل مر صد أى عليه (قوله وجزوه الكوفيين) كذا حكى
 الخلاف في المبسوط قال في الفتح ونظرو فيه بأنهم ما أى النصب والجزوه وجهان سائغان
 للعرب ليس أحدهما ينكر أحدهما يتأى الخلاف اهـ وسكت الشارح عن الرفع مع انه
 ذكره أيضاً في قوله بالحركات الثلاث (تنبيه) هذه الواجهة الثلاثة وكذا سكون الهاء ينعقد
 بهم اليمين مع التصريح ببقاء القسم في الظهيرية بالله لأفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها
 أو رفعها يكون يميناً ولو قال الله لأفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها لا يكون يميناً الا أن
 يعربها بالجز فيكون يميناً وقيل يكون يميناً مطلقاً اهـ قلت وقول المتون وقد تضمنت بشير
 الى القول الاول لما علمت من أن الاضماري في أثره فلا بد من الجز اسكنه خلاف ما مشى
 عليه في الهداية وغيرها من تجوز النصب وقد مناعن الجوهر انه الصحيح بل قال في
 البحر وينبغي انه اذا نصب أنه يكون يميناً بخلاف لان أهل اللغة لم يحتجوا في جواز كل
 من الوجهين ولكن النصب أكثر كما ذكره عبد القاهر في مقصده كذا في غاية البيان اهـ
 قلت بقي الكلام على عدم كونه يميناً مع سكون الهاء وقدرة في النسخ حيث قال ولا فرق
 في ثبوت اليمين بين أن يعرب المقسم به خطأ أو صواباً ويسكنه خلاً فالما في المحيط فيما اذا
 سكنه لان معنى اليمين وهو ذكر اسم الله تعالى للمنع أو الجمل معقوداً بما أريد منه أو فعله
 ثابت فلا يتوقف على خصوصية في اللفظ اهـ (قوله أن اضممار حرف التأكيدي) الاضافة
 في حرف الجنس لان المراد اللام والنون فان حذفهما في جواب القسم المستعمل المثبت
 لا يجوز نعم حذف أحدهما جاز عند الكوفيين لا عند البصريين وكذا يجوز ان كان
 الفعل حالاً كقراءة ابن كثير لا قسم يوم القيامة وقول الشاعر

فختص اسم الله بالحركات الثلاث
 وغیره بغير الجز والتزم رفع يمين
 ولا حركته (قوله الله) بنصبه
 بنزع الخافض وجزوه الكوفيين
 مسكين (لا فعلن كذا) أفاد أن
 اضممار حرف التأكيدي في القسم
 عليه لا يجوز نعم صرح به بقوله

مطاب
 فيما لو أسقط اللام والنون من
 جواب القسم

يميناً لا بغض كل امرئ * بحرف قول ولا يفعل

(قوله الحلف بالعربية الخ) على هذا أكثر ما يقع من العوام لا يكون يميناً له عدم اللام والنون فلا كفارة عليهم فيهما مقدسي يعني لا يكون يميناً على الإثبات وقوله فلا كفارة عليهم فيها أي إذا تركوا ذلك الشيء ثم قال المقدسي لكن ينبغي أن نلزمهم أن يعرفهم الحلف بذلك ويؤيده ما نقلناه عن الظهيرية أنه لو سكن الهاء أو رفع أو نصب في بالله يكون يميناً مع أن العرب ما نطقت بغير الجز فليست تأمل وينبغي أن يكون يميناً وان خلاص من اللام والنون ويدل عليه قوله في الولو الجدية سبحان الله أفعل لا اله الا الله أفعل كذا ليس يمين إلا أن ينويه اه واعترضه الخبير الرمي بأن ما نقله لا يدل على أنه عام أما الأول فلا أنه تعبيراً عربياً لا يمنع المعنى الموضوع فلا يضر التسكين والرفع والنصب لما تقر بأن اللحن لا يمنع الاعتقاد وأما الثاني فلا أنه ليس من المتنازع فيه إذا المتنازع فيه الإثبات والنفي لأنه يمين والنقل يجب اتساعه اه قلت وفيه نظر أما أولاً فلا أن اللحن الخطأ كما في القاموس وفي المصباح اللحن الخطأ في العربية وأما ثانياً فلا أن قول الولو الجدية سبحان الله أفعل عين المتنازع فيه لا غيره فإنه أتى بالفعل المضارع مجرداً من اللام والنون وجعله يميناً مع النية ولو كان على النفي لوجب أن يقال أنه مع النية يمين على عدم الفعل كما لا يخفى وإنما اشترط النية لكونه غير متعارف كما مر وقال ح وبحث المقدسي وجبه وقول بعض الناس أنه يصادم المنقول يجب عنه بأنه المنقول في المذهب كان على عرف صدر الإسلام قيل إن تغيير اللفظة وأما الآن فلا يأتون باللام والنون في مثبت القسم أصلاً ويفرقون بين الإثبات والنفي بوجود لا وعدمها وما اصطلاحهم على هذا الاكصطلاح لغة الفرس ونحوها في الإيمان لمن تدبر اه قلت ويؤيده ما ذكره العلامة قاسم وغيره من أنه يحمل كلام كل عاقد وطاف وواقف على عرفة وعادته سواء وافق كلام العرب أم لا ويأتي نحوه عن الفتح في أول الفصل الآتي وقد فرق أهل العربية بين بلى ونعم في الجواب بان بلى لا يجاب ما بهد النفي ونعم لا تصديق فاذا قبل ما قام زيد فان قلت بلى كان معناه قد قام وان قلت نعم كان معناه ما قام ونقل في شرح المنار عن التحقيق أن المعتبر في أحكام الشرع العرف حتى يقام كل واحد منهما مقام الآخر اه ومثله في التلويح وقول المحيط هنا والحلف بالعربية أن يقول في الإثبات والله لا أفعلن الخ يسان الحكم على قواعد العربية وعرف العرب وعادتهم الخالية عن اللحن وكلام الناس اليوم خارج عن قواعد العربية سوى النادر فهو لغة اصطلاحية لهم بكافى اللغات الاصطناعية فلا يعاملون بغير لغتهم وقصد منهم الأمن التزم منهم الأعراب أو قصد المعنى اللغوي فينبغي أن يدين وعن هذا قال شيخنا شايخنا السامحاني أن أيماننا الآن لا توقوف على تأكيده قد وضعناها ووضعها جديداً واصطلاحها عليها وتعارفناها فيجب معاملتنا على قدر عقولنا وإيماننا كما أوقع المتأخرون الطلاق بعلى الطلاق ومن لم يدرب يعرف أهل زمانه فهو جاهل اه قلت ونظير هذا ما قالوه من أنه لو أسقط

(الحلف) بالعربية (في الإثبات لا يكون الا بحرف التأكيد وهو اللام والنون كقوله والله لا أفعلن كذا)

قوله كل واحد منهما الخ أي من نعم وبلى اهـ

القائه الرابطة لجواب الشرط فهو وتجبير لا تعليق حتى لو قال ان دخلت الدار انت طلاق
تطلق في الحال وهذا مبني على قواعد العربية ايضا وهو خلاف المتعارف الا ان فينبغي
بناءؤه على العرف كما قدمناه عن المقدسي في باب التعليق وقد مناهناك ما يناسب ذكره
هنا فراجعهم والله سبحانه أعلم (تنبيه) ما مر انما هو في القسم بخلاف التعاقب فانه وان
سمى عند الفقهاء حلقا وعينا لكنه لا يسمى قسما فان القسم خاص باليمين بالله تعالى
كما صرح به القهستاني أما التعليق فلا يجري اشتراط اللام والنون في المثبت منه لاعند
الفقهاء ولا عند اللغويين ومنه الحرام بانمي وعلى الطلاق لا أقول كذا فانه يراد به
في العرف ان فعلت كذا فهي طالق فيجب امضاؤه عليهم كما صرح به في الفتح وغيره كما يأتي
قال ح فاندفع به ما توهمه بعض الافاضل من أن في قول القائل على الطلاق اجيء
اليوم ان جاء في اليوم وقع الطلاق والا فلا ادم اللام والنون وأنت خير بأن النكاح
انما اشترطوا ذلك في جواب القسم المثبت لا في جواب الشرط والا كان معني قولك ان
قام زيد أقم ان قام زيد لم أقم ولم يقبل به عاقل فضلا عن فاضل على أن قوله اجيء ليس
جواب الشرط بل هو فعل الشرط لان المعنى ان لم اجيء اليوم فانت طالق وقد وقع هذا
الوهم بعينه للشيخ الرمي في التناوي الخسيرية وغيره أيضا قال السيد أحمد الحارثي
في تذكرة السكبري رفع الى سؤال صورته رجل اعتناظ من ولد زوجته فقال على الطلاق
الى أصبح اشتكيتك من النقيب فلما أصبح تركه ولم يشكك ومكث مدة فهل والحالة هذه
يقع عليه الطلاق أم لا الجواب اذا تركه شككته ومضى مدة بعد حلقه لا يقع عليه الطلاق
لان الفعل المذكور وقع في جواب اليمين وهو مثبت فيقتدر النفي حيث لم يؤكد والله
تعالى أعلم كسبه الفقيه عبد المنعم النبتقي فرفعه الى جماعة قائلين ماذا يكون الحال فقد
زاد به الامر وتقدم بين العوام وتأخرت أولوا الفضل أفيدوا الجواب فاجبت بعد الحمد
لله بما أفتى به من عدم وقوع الطلاق مع الإلابة المذكور وقع جواب اليمين وهو مثبت
فيقتدر النفي حيث لم يؤكد فنبى عن فرط جهله وجهقه وكثرة مجازفته في الدين وخرقه
اذن في الفعل اذا وقع جواب القسم بالله نحو تالله نفقت أو لا نفقت لا في جواب اليمين
بمعنى التعليق بما يشق من طلاق وعناق وشحوا وحينة اذا أصبح الحالف ولم يشكك
وقع عليه الطلاق الثلاث وبانت زوجته منه بينونة كبرى اذا تقرر هذا فتدظر لك ان

هذا المقتضى خطأ صراحا لا يصدر عن ذي دين وصلاح والله در القائل

من الدين كشف السترة عن كل كاذب * وعن كل بدعي أتى بالجمائب

فالولارجال مؤمنون لهستمت * صوامع دين الله من كل جانب

والله الهادي للصواب واليه المرجع والمآب (قوله والله لقد فعلت) بصيغة الماضي
ولا بد فيها من اللام مفعولة بقد أو ربما ان كان متصرا فالواضع مفعولة بكافي التسهيل
(قوله وفي النفي الخ) عطف على قوله في الاثبات أي ان الحالف اذا كان الجواب فيه

ووالله لقد فعلت كذا مفعولها بكامة
التوكيد وفي النفي بحرف النفي

مضار عامه من قبله لا يكون باللام والثون الا ضرورة أو شذوذ بل يكون بحرف النسي ولو
 مقدرا كقوله تعالى تالله فتقوه فقوله حتى لو قال الخ تقر ببع صحيح أفاده ان حرف النفي
 اذا لم يذكره قدروا ان الدال على تقديره عدم شرط كونه منبئا وهو حرف التوكيد وانه
 اذا دار الامر بين تقدير النافي وحرف التوكيد تعين تقدير النافي لانه كلمة لا بعض كلمة
 فافهم لكن اعترض الخبير الرمي بان حرف التوكيد كلمة أيضا والجواب ان المراد
 بالكلمة ما يتكلم به بدون غيرها أو ما ليست متصلة بغيرها في الخط (قوله وكفارته) أي
 اليمين بمعنى الخلف أو القسم لا يراد منها مؤنث كما عايناه (قوله هذه اضافة للشرط) لما كان
 الاصل في اضافة الاحكام اضافة الحكم الى سببه كخذ الزنا والشرب أو السرعة واليمين
 ليس سببا عندنا للكفارة خلافا للشافعي رحمه الله تعالى بل السبب عندنا هو الحنث كما
 يأتي بين أن ذلك خارج عن الاصل وأنه من الاضافة الى الشرط مجازا وهي جائزة وثابتة
 في الشرع كما في كفارة الاحرام وصدقة الفطر وكون اليمين شرطا لاسيما ما بين يديه
 في الفتح وغيره (قوله تحرير رقبة) لم يقل عتق رقبة لانه لو ورث من يعتق عليه فنوى عن
 الكفارة لم يجز نهر (قوله عشرة مساكين) أي تحق قضا أو تقدير احتي لو أعطى مسكينا
 واحدا في عشرة أيام كل يوم نصف صاع يجوز ولو أعطاه في يوم واحد بدفعات في عشرة
 ساعات قبل مجزى وقبل لا وهو الصحيح لانه انما جازا عطائه في اليوم الثاني تنزيلا له
 منزلة مسكين آخر لاجتماع الحاجة من حاشية السيد أبي السعود وفيه يجوز أن يكسو
 مسكينا واحدا في عشرة ساعات من يوم عشرة أبواب أو ثوبا واحدا بان يؤديه اليه ثم
 يسترده منه اليه أو الى غيره بهيمة أو غيرها لان تبدل الوصف تأثيرا في تبدل العين لكن
 لا يجوز عندنا أكثرهم قسما تاني عن الكشف وقوله لكن لا يجوز يحتمل تعلقه بالثانية
 فقط أو بهما بالاولى أيضا وهو الظاهر بدليل ما قدمناه اه قلت ومراده بالثانية قوله
 أو ثوبا واحدا وفي الجوهره وانما أطعمهم بالادام لم يجز الا في خبر الحنطة واذا غدتى
 مسكينا وعشى غيره عشرة أيام لم يجز لانه فرق طعام العشرة على عشرين كما اذا فرق
 حصص المسكين على مسكينين ولو غدتى مسكينا وأعطاه قيمة العشاء أجزاء وكذا اذا فعله
 في عشرة مساكين ولو عشا هم في رمضان عشرين ليلة أجزاء اه لكن في البرازية اذا
 غدا هم في يوم وعشا هم في يوم آخر فعن الثاني فيه روايتان في رواية شرط وجودهما
 في يوم واحد وفي رواية المعلى لم يشترط وفي كافى الحاشية وان أطعم عشرة مساكين كل
 مسكين صاعا عن يمين لم يجز الا عن احدهما عندهما وقال محمد بن جزيه عنهما (قوله
 كما ترى الظهار) أي كالتحرير والاطعام الماترين في الظهار من كون الرقبة غير فائنة
 جنس المنفعة ولا مستحقة للحرية بجهته وفي الاطعام اما القليل أو الاباحة فمستحبهم
 ويغنيهم ولو أطعم خمسة وكسا خمسة أجزاء ذلك عن الاطعام ان كان أرخص من الكسوة
 وعلى العكس لا يجوز هذا في اطعام الاباحة أما اذا ملكه فيجوز ويقام مقام الكسوة ولو

اعطى

مطلب
كفارة اليمين

حتى لو قال والله فعل كذا
 اليوم كانت يمينه على النفي وتكون
 لا مضرة كأنه قال لا أفعل كذا
 لا امتناع حذف حرف التوكيد في
 الاثبات لاجتماع العرب في الكلام
 الكلمة لا بعض الكلمة من الجهر
 عن المحيط (وكفارته) هذه
 اضافة للشرط لان السبب عندنا
 الحنث (تحرير رقبة أو اطعام
 عشرة مساكين) كما هي في الظهار

أعطى عشرة كل واحد ألف من من الحنطة عن كفارة اليمين لا يجوز إلا عن واحدة عند
الامام والشافعي وكذا في كفارة الظهار كذا في الخلاصة شهر قلت وبه علم ان حيلة الدرر
لا تنفع هنا بخلافها في اسقاط الصلاة (قوله بما يصلح للاوساط) وقيل يعتبر في الثوب حال
القائض ان كان يصلح له يجوز والا فلا قال السرخسي والاول أسببه بالصواب برؤية
(قوله) وينتفع به فوق ثلاثة أشهر لانها أكثر نصف مدة الثوب الجديد كما في الخلاصة
فلا يشترط كونه جديدا والظاهر ان لو كان جديدا رقيقة لا يفي هذه المدة لا يجزى (قوله)
ويسترعاة البدن) أي أكثره كالملاءة أو الجبة أو القميص أو القباء فهستأني
وهذا بيان لادناه عندهما والمرى عن محمد ما تجوز فيه الصلاة وعليه فيجوز به دفع
السر او يل عند التزجل للمرأة (قوله فلم يجز السر او يل) هو الصحيح لان لابسته يسمى
عريانا عرفا فلا بد على هذا ان يعطيه قميصا أو جبة أو رداء أو قباء أو أزارا سابجا حيث
يتوشح به عندهما والا فهو كالسر او يل ولا تجزى العمامة الا ان امكن ان يتخذ منها ثوب
يجزى وأما القانسوة فلا تجزى بجمال ولا بد للمرأة من خمار مع الثوب لان صلاحها لا تصح
بدونه وهذا أي التعليل المذكور يشابه المروى عن محمد في السر او يل انه لا يكفي للمرأة
وظاهر الجواب ما ثبت به اسم المكنتى وينتفى عنه اسم العريان لا صحة الصلاة وعدمها
والمرأة اذا كانت لابسة قميصا سابجا أو خمارا غطى رأسها واذا نهى دون عنقه الاشباك في
ثبوت اسم انها مكنتية لا عريانة ومع هذا لا تصح صلاحها ام مطلقا من الفتح وحاصله انه
لا بد مع الثوب من الخمار لكن لا يشترط أن يكون الخمار ما تصح به الصلاة وقد اقتصر
في البحر على صدر عبارة الفتح فأوهم انه لا يشترط الخمار أصلا وليس كذلك فليتنبه له وفي
الشريعة لا يمانية ولم أر حكما ما يغطي رأس الرجل اه قلت ان كان فوقه في اجزائه فلا شك
في عدمه وان كان في اشتراطه مع الثوب فظاهر ما تقدمه وفي السكافي الكسوة ثوب
الكل مسكين ازار ورداء أو قبض أو قباء أو كساء اه وقد عتقنا ان المراد ما يستر أكثر البدن
(قوله) الا باعتبار رقيقة الاطعام) ومثله لو أعطى نصف ثوب تبلغ قيمة نصف صاع من
بر أو صاع من تمر أو شعير اجزاء عن اطعام فقير وكذا لو أعطى عشرة مساكين ثوبا كبيرا
لا يكفي كل واحد حصته منه الكسوة وتبلغ حصته كل منهم قيمة ما ذكرنا اجزاء عن
الكفارة بالاطعام ثم ظاهر المذهب انه لا يشترط للاجزاء عن الاطعام ان ينوى به عن
الاطعام وعن أبي يوسف يشترط فتح (قوله) ولم ينو الا بعد تمامها شرط في قوله مر تافقط
وفيه ان النية بعد تمامها انما تلاحق الاطعام والكسوة لصحة النية بعد الدفع مادام في
يد التقدير كافي الزكاة أو ما لا يعتاق فلا الا أن تصور المسئلة فيما اذا تقدمت الكسوة
والاطعام وعند الاعتاق نوى الثلاثة عن الكفارة اه ح والمراد بالاطعام التلبس
لا الاباحة لانهم لو كانوا عنده ثم نوى لم يصح فيما يظهر تأمل ثم ان مراد الشارح بيان
امكان تصور المسئلة وهو وقوع الاعلى قيمة عن الكفارة لانه اذا كان لا بد من النية

قوله يتوشح به يقال يتوشح بثوبه
وهو ان يدخله تحت ابطه الايمن
ويلقمه على منكبيه الايسر كما
يفعل المحرم مصباح اه منه

(أو كسوة) أي ما يصلح للاوساط
وينتفع به فوق ثلاثة أشهر (يستتر
عمامة البدن) فلم يجز السر او يل
الا باعتبار رقيقة الاطعام (ولو أذى
الكل) جلة أو مرتبة ولم ينو الا
بعد تمامها

الزوم النية لعمدة التكفير (وقع

عنها واحد هو أعلاها قيمة ولو ترك

الكل عوقب بواحد هو أدناها

قيمة) اسقوط الفرض بالادنى (وان

يجز عنها) كلها (وقت الاداء)

عند ناحق لو وهب ماله وسماه ثم

صام ثم رجع بهيمة أجزأه الصوم

مجتبى قات وهذا يستثنى من قولهم

الرجوع في الهبة فسخ من الاصل

(صام ثلاثة أيام ولا) ويبطل

بالخص بغير خلاف كفارة الفطر

وجوز الشافعي التفريق واعتبر

اليجز عند المثلث مسكين (والشرط

استقرار العجز الى القبر اغ من

الصوم فلو صام المعسر يومين ثم

قبل فرائقه ولو بساعة (أبسر) ولو

بوت موثره موسرا (لا يجوز له

الصوم) ويستأنف بالمال خالية

ولو صام ناسيا لم يجز على الصحيح

مجتبى ولو نسي كيف حاقب بالله أو

بطلاق أو بصوم لا شيء علمه الآن

يشذكر خاتمة (ولم يجز) التكفير

ولو بالمال خلافا للشافعي (قبل

حدث) ولا يستترده من الفسقير

لوقوعه صدقة (ومصرفها مصرف

الزكاة) فلا فلا قيل الا الذي

خلافا للثاني وبقوله يقتى كما مر

في بابها (ولا كفارة يمين كافر

وان حدث مسلمان) بآية انهم

لايمان لهم وأما وان تكفوا

أيانهم فبمعنى الصوري كتحليف

الحاكم (وهو) أي الكفر

فاذا فعل الثلاثة فما نواه أو لا وقع عنها وان كان هو الادنى فبين امكان ذلك بما اذا فعل
الكل جله أو صر بالكنية أخر النية (قوله لزوم النية) علم لما استقيده من المذايم انه لا بد
في التكفير من النية وقد نص عليه الكمال وغيره ط (قوله وان يجز الخ) قال في البحر
أشار الى أنه لو كان عنده واحد من الاصناف الثلاثة لا يجوز له الصوم وان كان محتاجا
اليه في الخالية لا يجوز له الصوم لمن يملك ما هو منصوص عليه في الكفارة أو يملك بدله فوق
الكفاف والكفاف منزل يسكنه وثوب يلبسه ويستعونه وقوت يومه ولوله عبد
يحتاجه للخدمة لا يجوز له الصوم ولوله مال وعليه دين مثله فان قضى دينه به كفر بالصوم
وان صام قبل قضاءه قيل يجوز وقيل لا لولوله مال غائب أو دين مؤجل صام الا اذا كان
المال الغائب عبد القدرته على اعتاقه ام لمخصا وفي الجوهرة والمرأة المعسرة لزوجهها
منعهما من الصوم لأن كل صوم وجب عليهما باليجب اليه منه هاهنا وكذا العبد الا اذا
ظاهر من امر أنه فلا يئمه المولى لتعلق حق المرأة به لانه لا يصل اليها الا بالكفارة (قوله
وقت الاداء) أي لا وقت الخلف فلو حنت موسرا ثم أعسر جاز له الصوم وفي عكسه
لا وعند الشافعي على العكس زيلاحي (قوله قلت الخ) فأنه صاحب البحر ووجهه انه لو
كان فسحا أي كانه لم يقع لكان المال موجودا في يده فلا يجزيه الصوم ط (قوله ولاه)
بكسر الواو والمادى متباعدة لقراءة ابن مسعود وأبي قصيما ثلاثة أيام متباعدة بخاز
التقييدهم لانهم مشهورة فصارت كغيره المشهور وقتها في الزياحي (قوله بخلاف
كفارة الفطر) أي كفارة الاطاري في رمضان فان مدت بالتحول فالباعن الخيض (قوله
التفريق) أي صوم الثلاثة متفرقة (قوله فلو صام المعسر) مثله العبد اذا أعتق
وأصاب ما لا قبل فراغ الصوم كما في الفتح (قوله ثم قبل فراغه) أي من صوم اليوم
الثالث بقريته ثم فاقهم والفضل اكمل صومه فان أظطر لا قضاء عليه عند ناحق
في الجوهرة (قوله لم يجز على الصحيح) وقياسه انه لو صام ليجزه فظهر ان موثره مات قبل
صومه أن لا يجزيه نهر (قوله ولم يجز التكفير الخ) لان الخلف هو السبب كما مر فلا
يجوز الا بعد وجوده وفي القهستاني واعلم انه لو أخر كفارة اليمين ثم لم تسقط بالموت
والقتل وفي سقوط كفارة الظهار خلاف كما في الخزائنة (قوله ولا يستترده) أي لو كفر
بالمال قبل الخلف وقلة لا يجزيه ليس له أن يستترده من الفقير لانه تخليك لله تعالى قصده
القرينة مع شيء آخر وقد حصل التقرب وترتب الثواب فليس له ان يتقضه ويبطله فتح
(قوله فلا فلا) أي ما لا يجوز دفع الزكاة اليه لا يجوز دفع الكفارة اليه (قوله الا
الذي) فانه لا يجوز دفع الزكاة اليه ويجوز دفع غيرها (قوله خلافا للثاني) فعنده
لا استثناء (قوله في بابها) أي الزكاة (قوله في معنى الصوري) أي المراد به هذه الآية
اليمين صورة كتحليف القاضي لهم اذ المقصود منها ارجاء النكول والكافر وان لم يثبت
في حقه شرعا اليمين المستعقب لحكمه اذ كنهه في نفسه يعتد بتعظيم اسم الله تعالى وحرمه

(يطلبها) اذا عرض بعدها (قلو)

حلف مسلماناً (انك) والاعيان بالله

تعالى (ثم أسلم ثم حنث فلا كفارة)

أصلها ما تقره رأيت الاوصاف

الراجعة للعقل يستوى فيها

الابتداء والبقاء للمحرمة في

النكاح وكذا الوذر الكافر بما

هو قربة لا يلزمه شيء (ومن حلف

على معصية كعدم الكلام مع أبويه

أو قتل فلان) وانما قال (اليوم)

لأن وجوب الحنث لا يتأتى الا في

اليمين المؤقتة أما المطلقة فحنثه

في آخر حياته فيؤدي بالكفارة

بموت الحالف ويكفر من يمينه

بهلاك المحلوف عليه غاية (وجب

الحنث والتكفير) لأنه أهون

الاخرين وحاصله أن المحلوف عليه

أما فعل أو ترك وكل منهما إما

معصية وهي مسئلة المثل أو واجب

ككفاه ليصلين الظهر اليوم وبره

فرض أو هو أولى من غيره أو غيره

أولى منه ككفاه على ترك وطء

زوجته شهر أو نحو وحسنه أولى أو

مستويان ككفاه لاياً كل هذا الخبر

مستويان أولى وآية واحفظوا

أيمانكم تقيد بوجوبه فتح فهمي

عشرة (ومن حرم) أي على نفسه لأنه

لو قال ان أكلت هذا الطعام فهو

على حرام فأكله لا كفارة خلاصة

٢ مطلب

استعملوا لفظ ينبغي بمعنى يجب

٣ مطلب

في تحرير الحلال

اليمين به كاذب فيمنع عنه فيحصل المقصود فشرح الزامه بصورتها هذه الفائدة وتسامه
في الفتح (قوله يطلبها) مقتضاه أنه لا يأتى بالحنث بعد الاسلام (قوله لما تقره الخ) غلة
الكون الكافر العارض مبطل لليمين كالنكاح الأصلي كحرمة المصاهرة العارضة كما اذا
زنى بأم امرأته فانها تمنع بقاء العنقة كالحرمه الأصلية لأن النكاح والمحرمة من
الاصناف الراجعة للعقل وهو الكافر والمحرمة فيستوى فيها الابتداء والبقاء أي الطرقي
والغرض ولم أر هذا التعليق لغيره تأمل (قوله أما المطلقة فحنثه في آخر حياته) هذا
اذا كان المحلوف عليه اثباتاً أما ان كان نقياً فيأتى الحنث في الحال بأن يكلم أبويه وبهم اذا
عرفت أن اليوم قيد في الثاني فقطح (قوله في آخر حياته) الاولى أن يقول في آخر الحياة
ليشمل حياة الحالف وحياة المحلوف عليه (قوله ويكفر) عطف على يوصى (قوله لأنه
أهون الأمرين) لأن فيه تقويت البر إلى جابر وهو الكفارة ولا جابر للمعصية لوبر كفا
البحر (قوله وحاصله) أي حاصل ما قيل في هذا المقام لا حاصل المتن فإنه قاصر على الحلف
بمعصية فعلا وتركاً ط (قوله ككفاه ليصلين الظهر اليوم) هذا مثال للفعل ومثال الترك
والله لا أشرب الخ اليوم ح (قوله أو هو أولى من غيره) مثال الفعل منه والله لا صابن
الضحي اليوم ومثال الترك والله لا آكل البصل وحكم هذا القسم بتسميته أن بره أولى
أو واجب ح أي على ما يحسنه السكال في القسم الخامس (قوله ككفاه على ترك الخ) هذا
مثال الترك ومثال الفعل والله لا آكل البصل اليوم ح (قوله ونحوه) أي نحو الشهر
بما لم يبلغ مدة الإيلاء والا كان من قسم المعصية (قوله أو مستويان) أي الفعل والترك
بأن لم يترجح أحدهما قبل الحالف بوجوب ولا أولوية (قوله تنبيه بوجوبه) هو بحث
وجبه ويجري أيضاً في القسم الثالث ولا يبعد أن يكون الوجوب هو المراد من قولهم
أولى وعبر في الجمع بقوله ترج البر ويقربه قول الهداية والكنز وغيرهما ومن حلف
على معصية ينبغي أن يبحث فإن الحنث واجب كما علمت فأرادوا باللفظ ينبغي الوجوب
مع أن الغالب استعماله في غيره فكذلك هذا كما تقول الاولى بالمسلم أن يصلي (قوله فهي
عشرة) من ضرب اثنين وهي صورتنا الفعل والترك في خمسة المعصية والواجب وما هو
أولى من غيره وما غيره أولى منه وما استوى فيه الأمران ط (قوله أي على نفسه ٢) تبع
في هذا التعبير صاحب البحر حيث قال وقيد بكونه حرمه على نفسه لأنه لو جعل حرمته
معلقة على فعله فإنه لا يلزمه الكفاة لما في الخلاصة لو قال ان أكلت هذا الطعام فهو على
حرام فأكله لا حنث عليه ه كلام البحر وأنت خبير بأنه في التعليق أيضاً حرم على
نفسه غاية الأمر أنه تحرر مععلق فلا تحسن المقابلة والاولى أن يقول قيد بتجيز الحرمة
لأنه لو عاقها الخ ح قلت وفيه أنه لو قال كذلك لورد عليه من أن كملت زيدا فهذا
الطعام على حرام مع أنه علقها على فعل نفسه بل الاولى أن يقول قيد بتجيز الحرمة لأنه
لو علقها على فعل المحلوف عليه ويمكن أن يكون هذا امراد البحر في قوله على فعله أي فعل

المخالف عليه فافهم (قوله واستشكاه المصنف) أي حيث قال قات وهو مشكل بما
تقترن المعلق بالشرط كالتحيز عند وقوع الشرط اهـ والجواب بالفرق هنا بين المنجز
والملحق وهو أن في المنجز حرم على نفسه طعاما موجودا أما في الملحق فإنه ما حرمه إلا بعد
الكل لما علم أن الجزء ينزل عقب الشرط وحينئذ لم يكن الطعام موجودا اهـ قلت
ليكن ذكر في الفتح مسألة الخلاصة المذكورة ثم قال عقبها وذكروا في المتن لو قال كل طعام
أكله في منزلك فهو على حرام ففي القياس لا يحنث إذا أكله هكذا روى ابن سماعة عن
أبي يوسف وفي الاستحسان يحنث والناس يرتدون به إذا أكله حرام اهـ وعلى هذا يجب
في التي قبلها أن يحنث إذا أكله وكذا ما ذكر في الحيل أن أكلت طعاما عندك أبدا فهو
على حرام فأكله لم يحنث ينبغي أن يكون جواب القياس اهـ وتبعه في النهر (قوله فيمن)
لأن حرمة لا تمتنع كونه حائقا نهر (قوله ما لم يرد الاخبار) المناسب أن يقول إن أراد
الانشاء فيخرج ما إذا أراد الاخبار ولم يرد شيئا لأن عبارة الخاتمة هكذا إذا قال هذه
النهر على حرام فيه قولان والفتوى على أنه ينوي في ذلك أن أراد به الحيل لا يلزمه
الكفارة وإن أراد به اليمين يلزمه الكفارة وعند عدم النية لا يلزمه الكفارة اهـ وفي
الفتح وإن أراد الاخبار ولم يرد شيئا لا تجب الكفارة لأنه لا يمكن تخصيصه أخبارا (قوله
بأكل أو نفقة) أي أو نحوهما من لبس ثوب أو سكنى دار كل شيء مما يناسبه ويتصل به
قال في الفتح وعلم أن الظاهر من تحريم هذه الأعيان انصراف اليمين إلى الفعل المقصود
منها كما في تحريم الشرع لها في نحو حرمت عليكم أمهاتكم وحرمت الخمر والخزير فإنه
يتصرف إلى الكساح والشرب والاكل ولذا قال في الخلاصة لو قال هذا الثوب على حرام
فليس حنث إلا أن ينوي غيره (قوله ولو تصدق الخ) قال في الفتح ولو قال لدرهم في يده
هذه الدراهم على حرام أن اشتري بها حنث وإن تصدق بها أو وهبها لم يحنث بحكم العرف
اهـ أي أن العرف جار على أن المراد تحريم الاستمتاع بها لنفسه بأن يشتريها بما يأكله
أو يلبسه لا بأن يتصدق بها أو الظاهر أنه لو قضى بها دينه لا يحنث تأمل وفي البحر ولا
خصوصية للدراهم بل لو وهب ما جعله حراما أو تصدق به لم يحنث لأن المراد بالتحريم
حرمة الاستمتاع (قوله ليمينه) أي لأجل يمينه التي حنث بها فهو عليه كفارة وقوله لما
تقرر الخ عليه لكون ذلك يميناً فهو عليه للعلة ولا يرد عليه أن تحريم الحلال قد لا يكون
يميناً بل قصد الاخبار لأنه إذا قصد الاخبار لم يوجد التحريم لأن التحريم انشاء والاخبار
حكاية فافهم ودليل كون التحريم يميناً بسوط في الفتح وغيره (قوله حنث بالبعض)
قال في الهداية ثم إذا فعل مما حرمه قليلاً أو كثيراً حنث ووجب الكفارة لأن التحريم
إذا ثبت تناول كل جزء منه اهـ (قوله لم يحنث إلا بالكل) أي بكلام كل القوم المخاطبين
وأكل كل الرغيف فلا يحنث بكلام بعضهم ولا بأكل كل لقمة قال في النهر وحرم في الخلاصة
والمحيط في كل الرغيف على حرام بأنه يحنث بلقمة ولعل وبه الفرق أن تحريمه الرغيف

واستشكاه المصنف (شياً) ولو
سراماً أو ملك غيره كقوله الخمر أو
مال فلان على حرام فيمن ما لم يرد
الاخبار خاتمة (ثم فعله) بأكل أو
نفقة ولو تصدق أو وهب لم يحنث
بحكم العرف زيلعي (كفر) ليمينه
لما تقرر أن تحريم الحلال يمين
ومنه قوله الزوجها أنت على
حرام أو حرمتك على نفسي فلو
طاوعته في الجماع أو أكرهها
كفرت بمحبتي وفيه قال لقوم
كلامكم على حرام أو كلام الفقهاء
أو أهل بغداد أو أكل هذا الرغيف
على حرام حنث بالبعض وفي والله
لا أكلمكم أو لا أكلمه لم يحنث إلا
بالكل

على نفسه تحريم أجرائه أيضا وفي آكله انما منع نفسه من أكل الرغيف كما فلا يحنث
 بالبهض وبهذا يضعف ما في الخاتمة قال مشايخنا الصحيح انه لو قال أكل هذا الرغيف على
 حرام لا يحنث بأكل لقمة منه لان هذا بمنزلة قوله والله لا أكل هذا الرغيف ولو قال هكذا
 لا يحنث بأكل البعض اه قات ويشير الى هذا الفرق ما نقلناه عن الهداية وتوضيحه
 أن الرغيف اسم لأكله وبأكل بعضه لا يسمى آكله لكن اذا سوره على نفسه فقد جعله
 بمنزلة تحريم العين حيث نسب التحريم الى ذات الرغيف وجعله بمنزلة التحريم والمبنة وما كان
 محرم لا يحل تناول قلة ولا كثره وحيث جعلناه هذا التحريم مخصصا بالفاء على عدم
 تناول شيء منه لأن ذلك مدلول الأصل وهو التحريم بخلاف قوله والله لا آكله فانه ليس
 فيه منع نفسه عن كل جزء منه بل عن جميعه لكن أيدى البحر كلام الخاتمة بأن حرمة العين
 يراد منها تحريم الفعل لا فاذا قال هذا الطعام على حرام فالمراد آكله وفي هذا الثوب
 المراد لبسه قات وفيه أن اسنادا لحرمة الى العين حقيقة عندنا كما تقرر في كتب الاصول
 على معنى اخراج العين عن محلبة الفعل لينتفى الفعل بالاولى فالمراد في الفعل
 وقوسية بالحرمة بطريق الكناية والانتقال عن نفي العين فلا بد من ظهور الفرق بين
 اسناد الحرمة الى الفعل ابتداء واسنادها الى العين وقد ظهر فيما ذكره هنا لكن هذا
 يظهر في قوله هذا الرغيف على حرام أمالو قال أكل هذا الرغيف على حرام لا يحنث
 بالبهض لاسناده الحرمة الى الفعل فصار كقوله والله لا آكله ومثله كلامكم على حرام لان
 الحرمة لم تضاف الى العين بل الفعل وهو الكلام بمعنى التكليم ولم أر من فرق بين ذلك مع
 أن الذي في الخاتمة هذا الرغيف بدون لفظة أكل على خلاف ما نقله في التمهيد انه
 لا يظهر الفرق الممار لا بدون لفظة أكل نعم وقع التعيير في غير الخاتمة والحاصل ان
 المسئلة مشككة فلتحذر (قوله الا اذا لم يمكن الخ) أي فيحنث بأكل بعضه وهو الاصح
 المختار لما بيننا والأصل فيما اذا حلف لا يأكل معينا فأكل بعضه ان كان يأكله الرجل في
 مجلس أو يشربه في شربة فالحلف على جميعه ولا يحنث بأكل بعضه لان المقصود الامتناع
 عن أكله وكل ما لا يطاق أكله في المجلس ولا شربه في شربة يحنث بأكل بعضه لان المقصود
 من التمين الامتناع عن أصله لا عن جميعه ولو قال لا أشرب لبن هاتين الشاتين لم يحنث حتى
 يشرب من لبن كل شاة ولا يعتبر شرب السكك لانه غير مقصود ولا يأكل كل سمن هذه الخاتمة
 فأكل بعضه حنث ولو كان مكان الاكل يبيع فبباع بعضه لا يحنث لان الاكل لا يتأتى
 على جميعه في مجلس ويتأتى البيع كذا في المحيط زاد في البدائع عن الأصل لو قال لا آكل
 هذه الرمانة فأكلها الاحبة أو حبتين حنث في الاستحسان لان ذلك القدر لا يعتد به لانه
 في العرف يقال انه أكلها وان ترك نصفها أو ثلثها أو أكثر مما لا يجري في العرف أنه يسقط
 من الرمانة لم يحنث لانه لا يسمى آكلها بجمعها اه وبه يعلم ان اليسير من الرغيف وغيره
 كاللقمة كالعديم اه مخصص من البحر في باب العين بالاكل والشرب وسما في هذا الأصل

زاد في الاشباه الا اذا لم يمكن أكله
 في مجلس واحد

مطلبه
 حلف لا يأكل معينا فأكل بعضه

هناك (قوله أو حلف الخ) معطوف على المستثنى وهو قوله إذا لم يمكن أكله قال في التمهيد
وفي مجموع التوازل وكذا كلام فلان وفلان على حرام يحتمل بكلام أحدهما وكذا كلام
أهل بغداد وفي المحيط في كلام فلان وفلان على حرام أو والله لا أكل فلانا وفلانا الصحيح
أنه لا يحتمل في المستثنين ما لم يكلمهما إلا أن ينوي كلام واحد منهما فيحتمل بكلام
أحدهما لأنه شدد على نفسه اه قلت وهذا إذا لم يذكر لبعده العاطف ففي البرازية حلف
بالطلاق لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما طمأنينة كالحلف لا يكلم فلانا ولا فلانا
ولو قال لا أذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما لا يحتمل اه وإذا كرر لانه يصير عيني
كأنه يذكره في بحث الكلام عن الوقائع (قوله ونوى أحدهما) أي نوى أن لا يكلم
كل واحد منهما * (تنبيه) في الحاوي الزاهدي عن الجامع أن لم أكن ضربت هذين
السوطيين في دار فلان فعبدي حر وضرب أحدهما في دار غيره أو قال إن لم أكل فلانا
وفلانا اليوم فأنتم طالق فيكلم أحدهما اليوم فقط يحتمل قال وألحق بعضهم بذلك أن لم
تحضري فراشي ولم تراعيي فأنتم طالق فلم تحضري فراشه ولكن راعته فانه يحتمل قال
وفيه اشكال وبينهم ما فرق جلي لأن الحنث في اليمين إنما يتحقق إذا صدق ما دخل عليه
حرف الشرط ففي أن دخلت الدار إنما يحتمل إذا صدق دخلت وفي أن لم أدخل إنما يحتمل
إذا صدق لم أدخل فإذا طال أن لم أدخل هاتين الدارين اليوم أو أن لم أكن ضربت هذين
السوطيين في دار فلان فحرف الشرط دخل على النفي وهو لم أكن دخلت أو ضربت هاتين
وهو نفي الجموع دخول الدارين وضرب السوطيين ونفي الجموع يتحقق بنفي أحد أجزائه
بخلاف قوله أن لم تحضري فراشي ولم تراعيي فانه لما كرر حرف النفي كان نفيا لكل واحد
منهما ونفي كل واحد منهما لا يصدق مع ثبوت أحدهما فانه لا يصدق قوله لم يقدم زيد
ولم يقدم عمرو مع قدم أحدهما ويصدق أن لم يقدم زيد وعمرو مع أحدهما لكن ذكر
في المحيط ما يدل على صحة هذا الجواب فانه قال إذا قال إن لم تكلم فلانا ولم تكلم
فلانا اليوم فأنتم طالق فكلمت أحدهما ومضى اليوم طمأنينة فقد صح هذا الجواب من
حيث الرواية لكن ما قلناه من الاشكال قوي اه قلت والجواب أنه إذا كرر حرف
النفي يكون نفي كل واحد بانفراده مقصودا ففي أن لم تحضري فراشي ولم تراعيي يتحقق
شرط الحنث بنفي كل واحد بانفراده لانه يصير كأنه حلف على كل واحد بعينه لانه إذا
كرر النفي تشكّر اليمين حتى لو قال لا أكل اليوم ولا غد ولا بعد غد فهي إيمان ثلاثة
وإن لم يكرر النفي فهي عين واحدة حتى لو كلفه أن لا يحتمل بنزلة قوله ثلاثة أيام كما يأتي عن
الوقائع في بحث الكلام وأما عدم الصدق في لم يقدم زيد ولم يقدم عمرو مع قدم زيد
مثلا فلا أنه اخبار عن قدم كل منهما بانفراده بحيث جعله مقصودا بالنفي فإذا عاق ذلك
بالشرط يتحقق شرط الحنث وهو أنه لم يقدم زيد هذا ما ظهر لي قد بره (قوله وله أخ واحد)
أي وهو عالم به كما قيل بذلك قبيل باب اليمين بالطلاق والعتاق فيمن يذبح إذا أكله لانه

مطلب
لا أذوق طعاما ولا شرابا حنث
بأحدهما بخلاف لا أذوق طعاما
ونشرا

أو حلف لا يكلم فلانا وفلانا
ونوى أحدهما أو لا يكلم أخوة
فلان وله أخ واحد وعامة فيها

ذكر الجمع وأراد الواحد وان كان لا يعلم ان الاخ واحد لا يحث لانه لم يرد الواحد فثبت
 اليقين على الجمع كمن حلف لا يأكل ثلاثة أرغفة من هذا الخبز وليس فيه الارغفة واحد
 وهو لا يعلم لا يحث بحر عن الوقعات (قوله قلت الخ) البحث اصحاب البحر في الباب
 الا ترى وقوله وبه علم أي بما ذكره من مسئلة الاخوة فانه جمع ليس فيه الالف واللام
 بل هو مضاف مثل أولاد زوجته فثبت كان عالما بعددهم لا يحث بالجمع كما في لأكلم
 رجلا أو نسأه بخلاف ما فيه الالف واللام مثل لأكلم الفقراء والمساكين أو الرجال
 فانه يحث بالواحد دلالة اسم الجنس كما في الوقعات وما مر عن الوقعات في اخوة فلان
 صريح في أن الجمع المضاف كالمسكروسيات في آخر باب اليقين بالاكل والشرب والكلام
 تمام تحقيق المعرف والمنكر والمضاف ونحوه بر جواب هذه الحادثة قال في البحر لكن
 قال في القنية ان أحسنت الى اقر بانك فانت طالق فأحسنت الى واحد منهم يحث ولا
 يراد الجمع في عرفنا اه فيحتاج الى الفرق الا أن يتدعى ان في العرف فرقا اه قلت
 لا يخفى ان العرف الآن عدم التفرقة بين اخوة فلان وأقر بانك وأولاد زوجته ونحوه
 من الجمع المضاف في أنه يراد به الجنس الصادق بالواحد والاصغر فينبغي الحث في
 الحادثة المذكورة (قوله كل حل الخ) قال في الهداية ولو قال كل حل على حرام فهو
 على الطعام والشراب الآن ينوي بذلك والقماش أن يحث كما فرغ لانه باشر فعلا
 مما هو هو النفس ونحوه وهذا قول زفر وجه الاستحسان ان المقصود هو البر لا يحصل
 مع اعتبار العموم فينصرف الى الطعام والشراب للعرف فانه يستعمل فيما يتناول
 عادة ولا يتناول المرأة الابالية لاسقاط اعتبار العموم واذا نواها كان ابلاء ولا يصرف
 اليقين عن المأكول والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية ومشايعها قالوا يتبع به
 الطلاق من غيرية الغاية الاستعمال وعليه الفتوى اه قلت ومقتضى قوله فانه يستعمل
 فيما يتناول عادة ان العرف كان أو لا في استعماله في الطعام والشراب ثم قلنا ذلك الى
 عرف آخر وغلب استعماله في الطلاق ثم ان ما ذكره هنا لا ينافي ما ذكره في الابلاء من
 التفصيل بين نية تحريم المرأة أو الظهار أو الكذب أو الطلاق لان ذلك في أنت على حرام
 وما هنا في التحريم باللفظ العام والنتوى على قول المتأخرين بانصرافه الى الطلاق المبائن
 عاتما أو خاصا كما ذكرناه هناك (قوله زاد السكال الخ) لا يحل لذكر هذا هنا لان مراد
 السكال ان هذا اراد به الطلاق فقط بحسب العرف كما يأتي (قوله ولكن النوى في زماننا)
 أي الزمان المتأخر عن زمان المتقدمين ويتوقف النزوى في مبدئية في كون عرف
 الناس ارادة الطلاق به فالاحتياط أن لا يخالف المتقدمين قال في القنع واعلم ان من قبل
 هذا اللفظ لم تعارف في ديارنا بل المتعارف فيه حرام على كذا مك ونحوه كما كل كذا
 وليس به دون الصيغة العامة وتعارفوا أيضا الحرام يلزم في ولا شك في أنهم يريدون
 الطلاق معا فانهم يذكرون به لا يفعل كذا ولا يفعل وهو مثل تعارفهم الطلاق

مطلبه
 الجمع المضاف كالمسكروسيات
 المعرف بال

مطلبه
 كل حل عليه حرام

قلت وبه علم جواب حادثة حلف
 بالطلاق على أن أولاد زوجته
 لا يطلعون بيمينه فطاع واحد منهم
 لم يحث (كل حل) أو حلال الله
 أو حلال المسلمين (على حرام) زاد
 السكال أو حلالهم يلزم مني ونحوه
 (فهو على الطعام والشراب و)
 لكن (الفتوى) في زماننا (على
 أنه تبين امرأته) بمطلبة

مطلبه
 تعارفوا الحرام يلزم في الطلاق
 يلزم في

يلزمه لا يفعل كذا فإنه يراد به أن فعلت كذا فهي طالق ويجب امضاؤه عليهم والمصالح
 أن المعتبر انصراف هذه الالفاظ عربية أو فارسية إلى معنى بالانية التعارف فيه فإن لم
 يتعارف شئ عن نيته وفيما ينصرف بالانية لوقال أردت غيره لا يصدق القاضي وفيما بينه
 وبين الله تعالى هو المصدق اه وأقره في البحر والنهر والمقدسي والشرب بلالي وغيرهم
 وتقدم تمام الكلام على ذلك في الطلاق (قوله ولوله أكثرين جميعا) في هذه المسئلة كلام
 طويل قدمناه في باب طلاق غير المدخول بها وفي باب الأيلاء والذي سرناه هنالك أنه
 لا خلاف في أن أنت على حرام يخص مخاطبة وفي كل حل على حرام يعم الزوجات الأربع
 لصريح اداة العموم الاستغراق وفي أمر أنت حرام أو طالق يقع على واحدة منهم وانما
 الخلاف في نحو حلال الله أو حلال المسلمين فقبل يقع على واحدة غير معينة نظرا إلى
 صورة افرادهم والاشبه أنه يعم الكل فانهم (قوله وان لم تكن له امرأة الخ) قال
 في الظهريه وان قال لم أنو الطلاق لا يصدق قضاء لانه صار طلاقا عرفيا قال وان حلف به
 ان كان فعل كذا وقد كان فعل وله امرأة واحدة أو أكثر بن جميعا وان لم تكن له امرأة
 لا يلزمه شئ لانه جعل يمينه بالطلاق ولو جعل يمينه بالله تعالى فهو غموس وان حلف
 به على أمر في المستقبل ففعل ذلك وليس له امرأة كان عليه الكفارة لان تحريم الحلال
 يمين اه وحاصله انه اذا لم تكن له امرأة وحلف على ما مضى كذب باليلزمه شئ لانه
 جعل طلاقا على المفتي به فيلغو لهدم الزوجة ولو جعل يمينه بالله تعالى فغموس لانه كناية
 عن الحلف بالله تعالى كما مضى في هو يهودى انه كناية وان لم يبق له وجهه فاعلى الوجهين
 لا يلزمه شئ سوى الاستغفار وقيل ان قوله ولو جعل يمينه بالله تعالى أى بناء على ظاهر
 الرواية من حله على الطعام والشراب وفيه نظر لانه اذا قال ان كنت فعلت كذا فحل
 حل على حرام يصير معنى ان كنت فعلته فوالله لا آكل ولا أشرب فاذا كان قد فعل
 انه قد فعل يمينه على عدم الاكل والشرب فيكفر باكله أو شربه فلا تكون لغوا فافهم
 وعلى هذا انما في النهاية عن النوازل من أنه ان لم تكن له امرأة تجب عليه الكفارة محمول
 على أنه جعل يمينه بالله تعالى مع كون الحلف على مستقبل والا كان غموسا فلا يلزمه
 الكفارة وأما قوله في البحر مناه اذا أكل أو شرب لانصرافه عند عدم الزوجة إلى
 الطعام والشراب لا كما يفهم من ظاهر العبارة اه فتنبه نظر بل هو محمول على
 ما يفهم من ظاهر العبارة وهو وجوب الكفارة وان لم يأكل ولم يشرب بناء على ما قلنا
 والاورد عليه ما ذكرناه من النظر السابق ويؤيده ان انصرافه إلى الطعام والشراب
 كان في العرف السابق ثم تغير ذلك العرف وصار مصر وفاقى الطلاق كما مضى فصار
 حقيقة عرفية في الطلاق لا يصح حله على العرف المهجور بل يبقى مراد به الطلاق غير
 أنه اذا لم تكن له امرأة يبقى مراد به الطلاق فيلغو ويجعل يمينه بالله تعالى فتجب به الكفارة
 ان لم يكن غموسا فالترديد في كلام الظهريه مبنى على قولين بدليل ما في البرازية بحيث

قوله أن المعتبر انصراف الخ فكذا
 بقطعه ولعله سقط من قوله كلمة في
 والاصل أن المعتبر في انصراف الخ
 تأمل اه معجزة

ولوله أكثر بن جميعا بالانية وان
 نوى ثلاثا فثلاث وان قال لم أنو
 طلاقا لم يصدق قضاء لقلبية
 الاستعمال ولذا لا يخلف به الا
 الرجال ظهريه (وان لم تكن له
 امرأة) وقت اليمين

قال وفي المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امرأة ان حنث لزمته الكفارة والنسي على انه لا يلزمه اهـ فمما قاله النسي مبني على انه يبقى مراد به الطلاق وظاهر كلامهم ترجيح خلافه فاعتنم بتحقيق هذا المقام فانه من منح الملك السلام (قوله سواء تكبح بعده أو لا) هو ما عليه القنوي كما يأتي (قوله فيكفر بأكله أو شربه) مبني على ما فسر به في البحر عبارة النوازل وقد علمت ما فيه والصواب ان يقول فيكفر بحنثه أي بعهده المملوك عليه كأن قال ان دخلت الدار فكل حل عني حرام ثم دخلها يلزمه كفارة اليمين لانها عين منعقدة على عدم الدخول في المستقبل لا على عدم الاكل والشرب حتى لو أكل أو شرب قبل الدخول أو بعده لا يلزمه شيء (قوله ولو بالله على ماض) لفظ بالله سبق قلم أي ولو كانت يمينه على ماض كما اذا قال ان كنت فعلت كذا فكل حل عني حرام وكان عالما بأنه فعله فهي نجوس ان جعلت يميناً بالله تعالى فلا يلزمه كفارة وقوله أو لغواي ان جعلت يميناً بالطلاق كما قاله النسي وظاهر ما مر عن الظهيرية من قوله لانه جعل يميناً بالطلاق اعتماداً لا قول وهو ظاهر ما قدمناه أيضاً عن البرازية وكذا ما يأتي قريباً وبما قرأناه علم ان ما ذكره الشارح من قوله فغفوس أو لغواي هو حاصل ما قدمناه عن الظهيرية فليس في كلامه خلل سوى زيادة لفظ بالله فافهم (قوله ولو له امرأة وقت الخ) مقابل قول المصنف وان لم تكن له امرأة قال في الظهيرية وان حلف بمذاعلي أمر في المستقبل قبل فعل ذلك وليس له امرأة كان عليه الكفارة لأن تحريم الحلال عين وان كان له امرأة وقت اليمين فبانت قبل الشرط أو بانت لا إلى عتدة ثم بان الشرط لا يلزمه الكفارة لأن يمينه انصرف إلى الطلاق وقت وجودها وان لم تكن له امرأة وقت اليمين ثم تزوج امرأته ثم بان الشرط اختل فوافيه قال الفقيه أبو جعفر بن المتزوجة وقال غيره لا يمين وبه أخذ الفقيه أبو الليث وعليه القنوي لأن يمينه جعل يميناً بالله تعالى وقت وجودها فلا يكون طلاقاً بعد ذلك اهـ ومثله في الخاتمة وفي عبارة البرازية في هذه المسئلة نخل نبهنا عليه في باب الإيلاء (قوله فأكل) صوابه فباشرا الشرط كما في عبارة الظهيرية وغيرها وذلك كدخول الدار مثلاً ولا نظر فيه للذلك وعدمه كما علمت (قوله وقد مر في الإيلاء) ما مر هنالك فيه نخل تابع فيه البرازية كما أوضحناه هنالك (قوله ومن نذر نذراً طلقاً) أي غير معاق بشرط مثله لله على صوم سنة ففتح وأفاد أنه يلزمه ولو لم يقصده كما لو أراد أن يقول كلاً ما جرى على لسانه النذر لان هزل النذر كالجنح كالطلاق كما في صيام الفتح وكما لو أراد أن يقول لله على صوم يوم جري على لسانه صوم شهر كما في صيام البحر عن الولوالجية واعلم ان النذر قرينة مشروعة أما كونه قرينة فلا يلزمه من القرب كالصلاة والصوم والحج والعتق ونحوها وأما شرعيته فلا واصر الواردة بإفائه وتماثله في الاختيار قلت وانما ذكرنا النذر في الإيمان لما يأتي من انه لو قال على نذر ولا يمينه كفاً ومضى في آخر كتاب الصيام

سواء تكبح بعده أو لا (فيمين) فيكفر بأكله أو شربه لو يمينه على أت ولو بالله على ماض فغفوس أو لغواي ولو له امرأة وقتها قبالت بلا عتدة فأكل فلا كفارة لانصرافها للطلاق وقد مر في الإيلاء (ومن نذر نذراً طلقاً أو معاقاً بشرط وكان من جنسه واجب) أي فرض

مطلب في أحكام النذر

انه لو نذر صوما فان لم ينوشأ أو نوى النذر فقط أو نوى النذر وأن لا يكون يميناً كان نذراً
فقط وإن نوى اليمين وأن لا يكون نذراً كان يميناً وعليه كفارة أن أفطر وإن نواه أو
نوى اليمين كان نذراً ويمسح حتى لو أفطر قضى وكفر ومنه هنا الكلام فيه (قوله كما
سيصرح به) أي المصنف قريباً ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى ط (قوله وهو
عبادة مقصودة) الضمير راجع للنذر بمعنى المنذور لا الواجب خلاف ما في البحر قال
في الفتح مما هو طاعة مقصودة لنفسها ومن جنسها واجب الخ وفي البدائع ومن شرطه
أن يكون قربة مقصودة فلا يصح النذر بعبادة المربض ونسيب الجنازة والوضوء
والاغترسال ودخول المسجد ومس المصحف والاذان وبناء الرباطات والمساجد وغير
ذلك وإن كانت قرباً بالإنشاء غير مقصودة اه فهذا صريح في أن الشرط كون المنذور
نفسه عبادة مقصودة لا ما كان من جنسه ولذا صححوا النذر بالوقوف لأن من جنسه
واجباً وهو بناء مسجد للمسلمين كما يأتي مع أنك علمت أن بناء المساجد غير مقصود
لذاته (قوله خرج الوضوء) لأنه عبادة ليست مقصودة لذاتها وإنما هو شرط لعبادة
مقصودة وهي الصلاة ط عن المنع (قوله وتكفين الميت) لأنه ليس عبادة مقصودة
بل هو لأجل صحة الصلاة عليه لأن شرطه صحتها ط (قوله ووجد الشرط) معطوف
على قوله وكان من جنسه عبادة وهذا إن كان معلقاً بشرط والالزام في الحال والمراد
الشرط الذي يريد كونه كما يأتي تحصيله (قوله لزم النذر) أي لزمه الوفاء به والمراد
أنه يلزمه الوفاء بأصل القربة التي التزمها لا بكل وصف التزمه لأنه لو عين درهماً أو فقيراً
أو مكاناً للتصدق أو للصلاة فالتعيين ليس بال لازم بحر وتحقيقه في الفتح (قوله الحديث
الخ) قال في الفتح هو حديث غريب لأنه مستغنى عنه في لزوم المنذور الكتاب والسنة
والاجماع قال تعالى وإيقوا نذرههم وصرح المصنف أي صاحب الهداية في كتاب الصوم
بأنه واجب للآية وتقدم الاعتراض بأنهم التوجب الافتراض لا قطعياً والجواب بأنها
موقوفة إذ خص منها المنذر بالمعصية وما ليس من جنسه واجب فلم تكن قطعياً الدلالة
ومن قال من المتأخرين بافتراضه استدل بالاجماع على وجوب الإيفاء به اه ملخصاً
وفي الشرع نبلاية عن البرهان أنه أي الافتراض هو الظاهر (قوله لوجب العتق) قوله
ذكر الواجب من الصلاة والصوم والصدقة لظهوره ط (قوله والمشي للحج) المراد الحج
ماشياً والافالمشي ليس عبادة مقصودة اه ح وفيه أن الشرط كون عبادة مقصودة
هو المنذور لا ما كان من جنسه كما قدمناه وسيأتي في باب اليمين في البيع أنه لو قال
على المشي إلى بيت الله أو الكعبة يلزمه حج أو عمرة وسند ذكر أن هذا استحسنان والقياس
أن لا يجب به شيء لأنه ليس بقربة تأمل (قوله والقعدة الأخيرة الخ) كذا ذكره في اعتكاف
البحر وأورد عليه أن التشبيه إن كان في خصوص القعدة فهو غير لازم في الاعتكاف
بل هو الزا للوقوف في مائة وإن كان في مطلق الكيفية فلم يخص التشبيه بالقعدة مع أن الركوع

كما سيصرح به تبعاً للبحر والدور
(وهو عبادة مقصودة) خرج
الوضوء وتكفين الميت (ووجد
الشرط) المعاقبة (لزم النذر)
لمديث من نذر وسمى فعله الوفاء
بما سمي (كصوم وصلاة وصدقة)
ووقف (واعتكاف) واعتاق
قربة ووج ولو ماشياً فانما عبادات
مقصودة ومن جنسها واجب
لوجب العتق في الكفارة والمشي
للمشي على القادرين أهل مكة
والقعدة الأخيرة في الصلاة وهي
أبنت كالا عتكاف

كذلك والجواب اختيار الاول والغالب في الاعتكاف القهري وذكر في اعتكاف
 المعراج قلنا بل من جنسه واجب لله تعالى وهو اللبث بعرفة وهو الوقوف والنذر بالشيء
 انما يصح اذا كان من جنسه واجب أو مشتق على الواجب وهذا كذلك لان الاعتكاف
 يشتمل على الصوم ومن جنس الصوم واجب وان لم يكن من جنس اللبث واجب ونعقبه
 في الفتح في باب اليمين في الحج والصوم بأن وجوب الصوم فرع وجوب الاعتكاف بالنذر
 والكلام الآن في صحة وجوب المتبوع فكيف يستدل على لزومه بلزومه ولزوم الشرط
 فرع لزوم المشروط ثم قد يقال فيحقق الاجماع على لزوم الاعتكاف بالنذر وموجب اهدار
 اشتراط وجود واجب من جنسه اهـ أى فهو خارج عن الاصل (قوله ووقف مسجد)
 أى في كل بلدة على الظاهر ط (قوله والا) أى وان لم يفعل الامام فعل المسلمين (قوله
 ما ليس من جنسه فرض) هذا هو الذى وعد بذكره قال المصنف في شرحه وهذا يثبت أن
 المراد بالواجب في قولهم من جنسه واجب الفرض وبه صرح شيخنا في بحره الخ وبأن
 تمام الكلام عليه (قوله كعبادة مريض الخ) هذا يفيد أن مرادهم بالفرض هنا فرض
 العين دون ما يشتمل فرض الكفاية اهـ أى فان هذه فرض كفاية كفاية مقدمة أى
 اللبث فافهم وقد مناعن البدائع خروج هذه المذكورات بقوله عبادة مقصودة على أنه
 برده عليه دخول المسجد للطواف والصلاة الجمعة اذا كان الامام فيه فان الدخول حينئذ
 فرض لكنه ليس مقصود لذاته وكذا عبادة الوالدين اذا احتاجا اليه لان برهما فرض
 وقد مناعن أن المشروط ككونه عبادة مقصودة هو المنذور (قوله ولو مسجد الرسول
 صلى الله عليه وسلم) الاولى ذكر مسجد مكة لانه المتوهم ط (قوله وهذا هو الضابط)
 الاشارة الى ما ذكره من أن ما ليس من جنسه فرض لا يلزم وعبادة الدرر المنذورة اذا كان
 له أصل في الفروض لزم النادر كالصوم والصلاة والصدقة والاعتكاف وما لا أصل له
 في الفروض فلا يلزم النادر كعبادة المريض وتشجيع الجنائز ودخول المسجد وبناء
 القنطرة والرباط والسقاية ونحوها هذا هو الاصل الكلى (قوله فزاد) أى على الشرطين
 المآتين في المتن (قوله أن لا يكون معصية لذاته) قال في الفتح وأما كون المنذور
 معصية يمنع انعقاد النذر فيجب أن يكون معناه اذا كان حراما لعينه أو ليس فيه جهة
 قربة فان المذهب أن نذر صوم يوم العيد يتعقد ويجب الوفاء بصوم يوم غيره ولو صامه خرج
 عن العهدة ثم قال بعد ذلك قال الطحاوى اذا أضاف النذر الى المعاصى كقوله على أن أقتل
 فلانا كان يميناً ولزمته الكفارة بالحنث اهـ قلت وحاصله ان الشرط كونه عبادة فيعلم
 منه انه لو كان معصية لم يصح فهذا ليس شرطاً خارجاً عما مر لكن صرح به مستقلاً لبيان
 ان ما كان فيه جهة العبادة يصح النذر به لما مر من أنه يلزم الوفاء بالنذر من حيث هو
 قربة لا بكل وصف التزم به به فصح التزام الصوم من حيث هو صوم مع الغاء كونه في يوم
 العيد ولذا قال في الفتح ان قلت من شروط النذر كونه بغير معصية فكيف قال أبو يوسف

ووقف مسجد للمسلمين واجب
 على الامام من بيت المال والا فله
 المسلمين (ولم يلزم) النادر (مالين
 من جنسه فرض كعبادة مريض
 وتشجيع الجنائز ودخول مسجد
 ولو مسجد الرسول صلى الله
 عليه وسلم أو الاقصى لانه ليس
 من جنسه فرض مقصود وهذا
 هو الضابط كافي الدرر وفي الجهر
 شرائطه خمس فزاد أن لا يكون
 معصية لذاته

اذا نذر ركعتين بلا وضوء يصح نذرهما فلا يلزمه الا نذرهما فاجاب ان ابا يوسف رحمه الله لا يراه
 حين نذر ركعتين لم يقرأ بوضوء لان التزام المشروط التزام الشرط فقول به بعد بغير وضوء
 لغو لا يؤثر ونظيره اذا نذرهما بلا قراءة الزمان ركعتين بقراءة او نذر ان يصلي ركعة واحدة
 الزمان ركعتين او ثلاثا الزمان اربع او خمسة فيه (قوله لانه لغيره) أي لان كونه
 معصية غيره وهو الاعراض عن ضيافة الحق تعالى (قوله وان لا يكون واجبا عليه قبل
 النذر) في الاضحية البدائية لو نذر ان يضحي شاة وذلك في أيام النحر وهو وسر فعله ان
 يضحي بشاتين عند ناشأة النذر وشاة بايجاب الشرع ابتداء الاذا عني به الاخبار عن
 الواجب عليه فلا يلزمه الا واحدة ولو قبل أيام النحر لزمه شاتان بخلاف لان الصيغة
 لا تختمل الاخبار عن الواجب اذا لا وجوب قبل الوقت وكذا لو كان معسرا ثم أتيسر
 في أيام النحر لزمه شاتان اهـ والحاصل ان نذرا الاضحية صحيح لكنه ينصرف الى شاة
 أخرى غير الواجبة عليه ابتداء بايجاب الشرع الا اذا قصد الاخبار عن الواجب عليه
 وكان في أيامها ومثله ما لو نذر الحج لان الاضحية والحج قد يكونان غير واجبين بخلاف
 حجة الاسلام فانهم انفس الواجب عليه لانهم اقرضوا الصوم ~~صوم~~ رمضان
 وصلاة الظهر فلا يصح النذر بهما بخلاف ما قد يكون نطقا وواجبا كالصلاة والصوم
 كما سنبينه في الاضحية ان شاء الله تعالى (قوله او ملكا غيره) فان قيل ان النذر به
 معصية فيغني عنه ما مضى قلنا انه ليس معصية لذاته وانما هو ملحق الغير فاداه في البحر لكنه
 خارج بكونه لا يملكه فيشمل الزائد على ما يملكه وما لا يملكه فيه أصلا كهذا وفي البحر عن
 الخلاصة لو قال لله علي ان اهدي هذه الشاة وهي ملك الغير لا يصح النذر بخلاف قوله
 لا هدين ولو نوى اليمن كان يمينا اهـ قال في النهر والفرق بين التمسك وعدمه مما لا أثر
 له يظهر في حجة النذر وعدمه ثم على الصحة هل يلزمه قيمته او يتوقف الحال الى ملكها
 محتمل تردد اهـ قلت الظاهر الثاني لان الهدى اسم لما يهدي الى الحرم فاذا صح نذره
 توقف الى ملكها يمكن اهداؤها تأمل ويظهر لي أن قوله لا هدين يمين لا نذر وقوله ولو نوى
 اليمن كان يمينا راجع الى المسئلة الاولى فان تم هذا التضع الفرق فتأمل (قوله لزمه المائة
 فقط) سبب ذكر الشارح وجهه (قوله قلت ويزاد الخ) ذكر هذا الشرط صاحب البحر
 في باب الاعتكاف وعزا الفرع المذكور الى الوالدية قال طوبه صارت الشروط
 سبعة ما في المتن وهذه الخمسة لكن اشتراط أن لا يكون أكثر مما يملك وأن لا يكون ملك
 الغير خاص ببعض صور النذر (قوله مستحيل الكون) يشمل الاستحالة الشرعية لما
 في الاختيار لو نذرت صوم أيام حيفها أو قالت لله علي أن أصوم غدا فحلفت فهو باطل
 عند محمد وزفر لانها أضافت الصوم الى وقت لا يتصور فيه وقال أبو يوسف تقضي في
 المسئلة الثانية لأن الايجاب صدر صحيحا في حال لا ينافي الصوم ولا إضافة الى زمان ينافيه
 اذا الصوم يتصور فيه والعجز بعارض محتمل كالمريض فتقضي به كما اذا نذرت صوم شهر

وصح نذر صوم يوم الغدير لانه لغيره
 وأن لا يكون واجبا عليه قبل
 النذر ولو نذر حجة الاسلام
 لم يلزمه شيء غيره وأن لا يكون
 ما يلزمه أكثر مما يملكه او ملكا
 لغيره ولو نذر التصديق بألف ولا
 يملك الامانة لزمه المائة فقط
 خلاصة انتهى قلت ويزاد ما في
 زواهر الجواهر وأن لا يكون
 مستحيل الكون ولو نذر صوم
 أمس أو اعتكافه لم يصح نذره

يلزمها قضاء أيام سيضمها لأنه يجوز خلق الشهر عن الحيف فيصح الإيجاب وتماه فيه
 (قوله وفي القنية الخ) عبارتها كما في البحر نذر أن يتصدق بدينار على الأغنياء ينبغي
 أن لا يصح قلت وينبغي أن يصح إذا نوى إنشاء السبيل لأنهم محل الزكاة اه قلت وأهل
 وجه عدم الصحة في الأول عدم كونها اقربة أو مستحيلة الذكون لعدم تحققها لأنهم لا يغني
 هبة كما أن الهبة للفقير صدقة (قوله ولونذر التسيجات) أهل مراده التسيج والتحميد
 والتكبير ثلاثا وثلاثين في كل وأطلق على الجميع تسيجها تعظيما لكونه سابقا وفيه إشارة
 إلى أنه ليس من جنسها واجب ولا فرض وفيه أن تكبير التشريق واجب على المفق في به
 وكذا تكبير الاحرام وتكبيرات العبد في تسيج في صحة التذرية بناء على أن المراد
 بالواجب هو المصطلح ط قلت لكن ما ذكره الشارح ليس عبارة القنية وعبارتها
 كما في البحر ولونذر أن يقول دعاء كذا في دبر كل صلاة عشر مرات لم يصح (قوله لم يلزمه)
 وكذا لونذر قراءة القرآن وعلاه القهسة في باب الاعتكاف بأن الصلاة وفي الخاتمة
 ولو قال على الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة أو على أن أقرأ القرآن ان فعلت
 كذا لا يلزمه شيء اه قلت وهو مشكل فإن القراءة عبادة مقصودة ومن جنسها واجب
 وكذا الطواف فانه عبادة مقصودة أيضا ثم رأيت في باب المناسك قال في باب أنواع
 الطواف الخامس طواف التذرية وهو واجب ولا يختص بوقت فهوذا صريح في صحة
 التذرية (قوله لم يلزمه) لأن من جنسه قرضا وهو الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مرة
 واحدة في العمر وتجب كلما ذكر وانما هي فرض على حال ومنه يعلم أنه لا يشترط كون
 الفرض قطعيا ط (قوله وقيل لا) أهل وجهه اشتراطه كون الفرض قطعيا ح (قوله
 ثم ان المعاق الخ) اعلم أن المذكور في كتب ظاهر الرواية أن المعاق يجب الوفاء به مطلقا
 أي سواء كان الشرط مما يراى كونه أي يطالب حصوله كان شفي الله من بعضي أولا كان
 كملت زيدا أو دخلت الدار فكذا وهو المسمى عند الشافعية بنذر اللجاج وروى عن
 أبي حنيفة التفصيل المذكور وهذا وإن رجوع إليه قبل موته بسبعة أيام وفي الهداية أنه
 قول حماد وهو الصحيح اه ومشى عليه أصحاب المتون كالمتأثر والمجمع ومختصر النقاية
 والماتني وغيرها وهو مذهب الشافعي وذكر في الفتح أنه المروي في النوادر وأنه محتار
 المحققين وقد انعكس الأمر على صاحب البحر فظن أن هذا الأصل له في الرواية وأن رواية
 النوادر أنه مخبرين مما مطلقا وأنه في الخلاصة قال وبه يفتي وقد علمت أن المروي
 في النوادر هو التفصيل المذكور وذكر في التمر أن الذي في الخلاصة هو التعليق
 بما لا يراى كونه فالأطلاق ممنوع اه والاصل أنه ليس في المسئلة سوى قولين الأول
 ظاهر الرواية عدم التخيير أصلا والثاني التفصيل المذكور وأما قولهم في الجز من
 القول الثالث وهو التخيير مطلقا وأنه المقتضى فلا أصل له كما أوضحه العلامة الشرنبلالي
 في رسالته المسماة بتحفة التحرير فافهم (قوله بشرط يريده الخ) انظر لو كان فاسقا يريده

قوله أو مستحيلة أن يكون الأول
 أن يقول أو كونهم مستحيين الخ
 بالعطف على قوله عدم بدليل قوله
 لعدم تحققها الخ والأظاهر
 عبارته أن الاستحالة منقبة
 وهو لا يظهر وقد برأه محققه

وفي القنية نذر التصدق على
 الأغنياء لم يصح ما لم ينو إنشاء
 السبيل ولونذر التسيجات
 دبر الصلاة لم يلزمه ولونذر أن يصلي
 على النبي صلى الله عليه وسلم كل
 يوم كذا الزمة وقيل لا (ثم ان)
 المعاق فيه تفصيل فان (علقه)
 بشرط يريده كان قد غاب (أو شفي
 من بعضي) (بوفى) وجوبا (ان وجد)
 الشرط (و) ان علقه (بما يريده
 كان زنت به لأنه) مستلغنا
 (وفى) بنذره

شرطا هو معصية فعلى علمه كما في قول الشاعر

على اذا ما زرت ابلي بخفية * زيارة بيت الله وجلان حاقيا

فهـل يقال اذا باشر الشرط يجب عليه المعلق أم لا ويظهر لي الوجوب لان المنذور طاعة
وقد علق وجوبه على شرط فاذا حصل الشرط لزمته وان كان الشرط معصية يحرم فعلها
لان هذه الطاعة غير حاملة على مباشرة المعصية بل بالعكس وتعرف النذر صادق عليه
ولذا صح النذر في قوله ان زيت به لانه لكتبه يتخير بينه وبين كفارة اليمين لانه اذا كان
لا يريده يصير فيه معنى اليمين فيتحير كما في قهره بخلاف ما اذا كان يريده لانه لو اتى
اليمين فينبغي الجزم بلزوم المنذور فيه وان لم أره صرحا فافهم (قوله لانه نذر بظاهرة
الح) لانه قصد المنع عن ايجاد الشرط فينبغي الى أي الجنتين شاء بخلاف ما اذا علق
بشرط يريده لانه لان معنى اليمين وهو قصد المنع غير موجود فيه لان قصده اظهار الرغبة
فيما جعل شرطا درر (قوله فيخير ضرورة) جواب عن قول صدر الشريعة أقول
ان كان الشرط حراما كان زيت ينبغي أن لا يتخير لان التخيير تخفيف والحرام لا يوجب
التخفيف قال في الدرر أقول ليس الموجب للتخفيف هو الحرام بل وجود دليل التخفيف
لان اللفظ لما كان نذرا من وجه ويمينا من وجه لزم أن يعمل بمقتضى الوجهين ولم يجوز
اهدار أحدهما فافهم التخيير الموجب للتخفيف بالضرورة قد بدبراه (قوله فلا يجبره
القاضي) لان العبد لم يثبت له حق المعلق عليه لان ذلك بمنزلة ما لو حلف بالله تعالى ليعتقه
ليس له اجباره على أن يبرئ نفسه لان ذلك مجتزأ عن حق الله تعالى (قوله نذر أن يذبح ولده
الح) المسئلة منصوصة في كافي الحساكم الشهيد وغيره وفي شرح المجمع وشرح درر البحار
انه يجب به ذبح كبش في الحرم أو في أيام النحر في غير الحرم وأنه يشترط لصحة النذر به
في عاقبة الروايات أن يقول في النذر عند مقام إبراهيم أو بكة وفي رواية عنه لا يشترط
وفي الاختيار ولو نذر ذبح ولده أو فخره لزمه ذبح شاء عند أبي حنيفة ومحمد وكذا النذر
بذبح نفسه أو عبده عند محمد وفي الوالد والوالدة عن أبي حنيفة روايتان والاصح عدم
الصحة وقال أبو يوسف وزفر لا يصح شيء من ذلك لانه معصية فلا يصح وله ما في الولد
مذهب جماعة من الصحابة كعلي وابن عباس وغيرهما ومثله لا يعرف قياسا فيكون
مما عا ولا ن ايجاب ذبح الولد عبارة عن ايجاب ذبح الشاة حتى لو نذر ذبحه بكة يجب عليه
ذبح الشاة بالحرم بيانه قصة الذبيح فان الله تعالى أوجب على الخليل ذبح ولده وأمره بذبح
الشاة حيث قال قد صدقت الرؤيا فيكون كذلك في شريعتنا اما قوله تعالى ثم أوحينا
اليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا وألان شريعة من قبلنا فلزمنا حتى يثبت الفسخ وله نظائر
منها أن ايجاب المشي الى بيت الله تعالى عبارة عن حج أو عمرة وايجاب الهدي عبارة عن
ايجاب شاة ومثله كثير واذا كان نذر ذبح الولد عبارة عن ذبح الشاة لا يكون معصية
بل قرينة حتى قال الاسيحاخي وغيره من المشايخ ان أراد عين الذبيح وعرف انه معصية

(أو كثر) ليعينه (على المذهب)
لانه نذر بظاهرة يمين بغير
ضرورة (نذر) مكلف (بعتق رقبة)
في ملكه وفيه والا (بف) (أثم)
بالترك ولا يدخل تحت الحكم
فلا يجبره القاضي (نذر أن يذبح
ولده فعليه شاة) قصة الخليل عليه
الصلاة والسلام وألفاء الثاني
والشافعي كذا في نسخة

لا يصح ونظيره الصوم في حق الشيخ الثاني. عصبية لا فضائه الى اهلاكه ويصح نذره بالصوم
وعليه القدية وجعل ذلك التزاما للقدية كذا هذا ولتجد في النفس والعبد أن ولايته عليه ما
فوق ولايته على ولده ولا يحنقه أن وجوب الشاة على خلاف القياس عرفناه استدل لا
بقصة الخليل وانما وردت في الولد فبقصة مصر عليه ولونذر بلفظ القتل لا يلزمه شيء بالاجماع
لأن النص ورد بلفظ الذبح والخمر مثله ولا كذلك القتل ولأن الذبح والخمر وردا
في القرآن على وجه القرية والتعبد والقتل لم يرد الا على وجه العقوبة والانتقام والنهي
ولانه لو نذر ذبح الشاة بلفظ القتل لم يصح فهذا أولى اه (قوله لفا اجماعا) أي بناء على
أصح الروايتين كما مر (قوله لان الذبح ليس من جنسه فرض الخ) هذا التعليل اصحاب
البحر وينا فيه ما في الخاتمة قال ان برئت من مرضي هذا ذبحت شاة فبرئ لا يلزمه شيء
الا أن يقول فله على أن أذبح شاة اه وهي عبارة من الدرر وعلاها في شرحه بقوله
لأن اللزوم لا يكون الا بالنذر والدال عليه الثاني لا الاول اه فأراد أن عدم الصحة لا يكون
الصيغة المذكرة لا تدل على النذر أي لأن قوله ذبحت شاة وعد لا نذر ويؤيده
ما في البرازية لوقال ان سلم ولدي أصوم ما عشت فهو ذابعد لكن في البرازية أيضا
ان عوفيت صحت كذا لم يجب ما لم يقل لله على وفي الاستحسان يجب ولو قال ان فعلت
كذا فأنأج ففعل يجب عليه الحج اه فعلم أن تعليل الدرر مبني على القياس
والاستحسان خلافه وينافيه أيضا قول المصنف على شاة أذبحها وعبارة الفتح فعلى
بافاء في جواب الشرط اذ لا شأن أن هذا ليس وعدا ولا يقال انما يلزمه شيء لعدم قوله لله
على لأن المصريح به صحة النذر بقوله لله على حجة أو على حجة فبمعين حل ما ذكره المصنف
على القول بأنه لا بد أن يكون من جنسه فرض وحل ما في الخاتمة والدرر من صحة قوله لله
على أن أذبح شاة على القول بأنه يكفي أن يكون من جنسه واجب وسيأتي في آخر
الاضحية عن الخاتمة لو نذر عشر أضخيات لزمه ثمان لحبي الامر بهما وفي شرح الوهبانية
الاصح وجوب الكل لا يجابه ما لله من جنسه ايجاب ونقل الشارح هذا عن المصنف
أن مفاده لزوم النذر بما من جنسه واجب اعتقادي أو اصطلاحى اه ويؤيده أيضا
ما قدمناه عن البدائع وبه يعلم أن الاصح أن المراد بالواجب ما يشمل الفرض والواجب
الاصطلاحى لا بخصوص الفرض فقط (قوله فتح وبحر) يؤهم انه في الفتح ذكر هذا
التعليل مع أن المذكور فيه عبارة المتن فقط وكذلك في البحر مع زيادة مجموع النوازل
(قوله فني متن الدرر تناقض) أي حيث صرح أولا بأنه يشترط في النذر أن يكون له
أصل في القروض ونص ثانيا على صحة النذر بقوله لله على أن أذبح شاة مع أن النذر
ليس له أصل في القروض بل في الواجبات وأجاب ط ب أن مراده بالفرض ما يعم الواجب
بأن يراد به اللازم فلا تناقض (قوله كذا في مجموع النوازل) الاشارة الى ما في المتن من
قوله ولو قال ان برئت الى قوله سباز (قوله ووجهه لا يحنق) هو أن السبع تقوم مقامه

(ولو قال لو كان يذبح نفسه أو عبده)
وأوجب محمد الشاة ولو نذر (أي به)
أوجده أو أتمه (لفا اجماعا لانهم
ليسوا كسبه) (ولو قال ان برئت
من مرضي هذا ذبحت شاة أو على
شاة أذبحها فبرئ لا يلزمه شيء) لأن
الذبح ليس من جنسه فرض بل
واجب كالأضحية فلا يصح
(الا اذا زاد وأتصافى بلحمها)
فيلزمه لأن الصدقة من جنسها
فرض وهي الزكاة فتح وبحر فني
متن الدرر تناقض منح (ولو قال
لله على أن أذبح جزرا وأتصدق
بلحمه فذبح مكانه سبع شياه جائز)
كذا في مجموع النوازل ووجهه
لا يحنق وفي القصة ان ذبحت هذه
الاهة فعلى كذا فذهبت ثم عادت
لا يلزمه شيء

في الضحايا والهدايا ط (قول لما تقر في كتاب الصوم) أي في آخره قبيل باب الاعتكاف
وعبارته هنا المذمة والمن والندم من اعتكاف أو حج أو صلاة أو صيام أو غيرها غير المعاق
ولو معينا لا يختص بزمان ومكان ودرهم وفقر فلو نذر التصديق يوم الجمعة بمكة بهذا الدرهم
على فلان بخلاف جاز وكذا لو جعل قبله فلو عين شهرا للاعتكاف أو للصوم فجعل قبله
عنه صحيح وكذا لو نذر أن يهيج سنة كذا فخرج سنة قبلها صحيح أو صلاة في يوم كذا فصلاها قبله
لأنه تجبيل بعد وجوب السبب وهو النذر فيلغو التعيين بخلاف النذر المعاق فإنه لا يجوز
تجيبه قبل وجود الشرط اه قلت وقد هنا هذا الفرق وهو أن المعاق على شرط لا يتعقد
سببا للتحال كما تقر في الأصول بل عند وجود شرطه فلو جاز تجبيله لزم وقوعه قبل
سببه فلا يصح ويظهر من هذا أن المعاق يتعين فيه الزمان بالنظر إلى التجبيل أما تأخير
فأظاهر أنه جائز لا يحد في نفسه وكذا يظهر منه أنه لا يتعين فيه المكان والدرهم والفقر
لأن التعليق إنما أثر في انعقاد السببية فقط فلذا امتنع فيه التجبيل وتعين فيه الوقت
أما المكان والدرهم والفقر فهي باقية على الأصل من عدم التعيين ولذا اقتصر الشارح
في بيان هذا الفقه على التجبيل فقط حيث قال فإنه لا يجوز تجبيله فتدبر قلت وكما لا يتعين
الفقر لا يتعين عدده في الخطأية أن زوجه بنتي فألف درهم من مالي صدقة اسكن مسكين
درهم فزوج ودفع ألف إلى مسكين جله جاز (تنبيه) * إنما يختص النذر بزمان ومكان
خلافا لفرلان لزوم ما التزمه باعتباره ما هو قربة لا باعتباره أن لا يدخل لها في صيرورته
قربة كما مر قال في الفتح وكذا إذا نذر ركعتين في المسجد اطرام فأذاها في أقل شرفا منه
أو قبله لا شرف أجزاء خلافا لفرلان المعروف من الشرع أن التزمه بما هو قربة موجب
ولم يثبت من الشرع اعتباره بتخصيص العبد العباد بالمكان بل بما عرف ذلك الله تعالى
وتعامه فيه قلت وإنما تعين المكان في نذر الهدى والزمان في نذر الاضحية لأن كلامهم ما
اسم الخاص معين فالهدى ما يهدي للعرم والاضحية ما يذبح في أيامها حتى لو لم يكن كذلك
لم يوجد الاسم وسند كرام تحقيقه في باب البيه في البيع أن شاء الله تعالى (قوله جاز)
أشار إلى أن تعين ما يشتري به مثل تعين الزمان والمكان (قوله قضاء وحده) أي قضى
ذلك اليوم فقط أثلا يقع كل الصوم في غير الوقت كما مر في الصيام (قوله وان قال متنا بها)
لأن شرط التتابع في شهر بعينه لغو لأنه متتابع لتتابع الأيام وأيضا لا يمكن الاستقبال
لأنه معين دور وأما إذا كان الشهر غير معين فان شاء تابعه وان شاء فزقه الا اذا شرط
التتابع فيلزمه ويستقبل فتح أي يستقبل شهر غيره لو أفطر يوما ولو من الأيام المنهية
كما مر في الصوم ونقدتم هنا تمام الكلام على ما يجب فيه التتابع وما لا يجب وما يجوز
تقديمه أو تأخيره وما لا يجوز فراجع (قوله فأكل اعذر) وكذا الدونه ح (قوله فدى)
أي لكل يوم نصف صاع من بر أو صاع من شعير وان لم يقدر استغفر الله تعالى ككما مر
(قوله لزمه ما يملك منها فقط) وان كان عند عروضة أو خادم يساوي مائة فإنه يبيع

مطلب
النذر غير المعاق لا يختص بزمان
ومكان ودرهم وفقر
(نذر اقرا مكة جاز الصرف
اقرا غيبها) لما تقر في كتاب
الصوم أن النذر غير المعاق
لا يختص بشئ (نذر أن يصديق
بشرة دراهم من الخبز تصديق
بقدره جاز ان ساوى العشرة)
كتصديقه بغيره (نذر صوم شهر معين
لزمه متنا بها لكن ان أفطر) فيه
(يوما قضاء) وحده وان قال
متنا بها (بالزوم استقبال) لأنه
معين ولو نذر صوم الابد فأكل
اعذر فدى (نذر أن يصديق بألف
من ماله وهو يملك دونها لزمه)
ما يملك منها (فقط)

ويصدق وان كان يساوي عشرة تصدق بعشرة وان لم يكن شيء فلا شيء عليه مكن أو جوب
 على نفسه ألف حجة يلزمه بقدر ما عاش في كل سنة حجة شريفة لا يمتنع عن الطهارة وانظر هل
 يدخل في ذلك الدين كما يدخل في الوصية بثلاث ماله ظاهر التعديل عدم الدخول لان الدين
 لا يملكه قبل قبضه وانما قبضه صار ملكا كالحاد ثابعا للندوة في الوصية بثلاث المال يعتبر ماله
 عند الموت تأمل لكن سيأتي في أقول الشركة أن الحق كونه محلو (قوله لم يوجد الخ) أي
 بشرط صحة النذر أن يكون المنذور له كاللناذر أو مضافا الى السبب كقوله ان اشتريتك
 فله على أن أعتقك ط (قوله في المساكين صدقة) أي يتفق عليهم في معنى على (قوله
 لم يصح اتفاقا) أمالو كان له مال يصح ويصح كون المراد به جنس مال الزكاة استحضارنا
 أي جنس كان بلغ نصابا أو لا عليه دين مستغرق أو لا وان لم يجد غيره أمسك منه قدر قوته
 فاذا ملك غيره تصدق بقدره أي بقدر ما أمسك كما سيأتي في معتزات القضاء ان شاء الله
 تعالى وذكر الشارح هنا عن البحر قال ان فعلت كذا فلهما أمساك صدقة فحمله أن يبيع
 ملكه من رجل ثوب في منديل ويقبضه ولم يره ثم يفعل ذلك ثم يرد به خيار الرؤية فلا يلزمه
 شيء اه قال المقدسي هنا ومنه يعلم أن المعتبر الملك حين الحنث لا حين الحلف اه (قوله
 فيما مر) أي من قوله ان النذر غير المعلق لا يقتضيه بشيء (قوله ولم يرد عليه) فلو قال نذر
 حج مثلا يلزمه (قوله ولو نوى صيا ما الخ) محتمز قوله ولا يلة وأشار الى أنه لو نوى شيئا من حج
 أو عمره أو غيره فعليه ما نوى كافي كافي الحرام (قوله يلزمه ثلاثة أيام) لان ايجاب العبد
 معتبر بايجاب الله تعالى وأدنى ذلك في الصيام ثلاثة أيام في كفارة اليقين بمرحون
 ولو لا الجدية (قوله ولو صدقة) أي بالعدد (قوله كالفطرة) أي بكل مسكين نصف صاع
 برز وكذا لو قال لله على أطعم مسكينا لزمه نصف صاع براستحسانا وان قال لله على
 أن أطعم المساكين على عشرة عند أبي حنيفة فتح (قوله يلزمه بقدر عمره) أي لزمه أن يحج
 بقدر ما يعيش ومشى في باب المناسك على أنه يلزمه الكل وعليه أنه يحج بنفسه قدر
 ما عاش ويجب الايصاء بالقيمة وعزاء القارى في شرحه الى العمون والخلافة والسرا بجمعة
 قال وفي النوازل انه قوله هما والاول قول محمد وفي الفتح الحق لزوم الكل اه مخلصا
 (قوله وصل بخلفه) قيد بالوصل لانه لو فصل لا يقيم الا اذا كان لنفس أو شعاع أو نحوه
 وعن ابن عباس انه كان يجوز الاستئناء المنفصل الى ستة أشهر ويلزمه اخراج العقود
 كلها عن أنة تكون ملزمة وأن لا يحتاج للمحل الثاني لان المطلق يستثنى وفي المسئلة
 حكاية الامام مع المنصور ذكرها في الدرر وغيره (قوله ان شاء الله) مفعول وصل (قوله
 عبادة) كمنذروا عتاقا أو معاملة كطلاق وإقرار ط (قوله أو انتهى) كقوله لو كبله
 لا تبع فلان ان شاء الله ط (قوله لم يصح الاستئناء) جواب قوله ولو بالامر فافهم أي
 فلما أمر وأن يبيعه والفرق أن الايجاب يقع منزما بحيث لا يقدر على ابطاله بعد فيحتاج الى
 الاستئناء حتى لا يلزمه حكم الايجاب والامر لا يقع لازما فانه يقدر على ابطاله بهزل

هو المختار لانه فيما لم يملك لم يوجد
 النذر في الملك ولا مضافا الى سببه
 فلم يصح كالأول (قال مالي في المساكين
 صدقة ولا مال لم يصح) اتفاقا (نذر
 التصديق بهذه المائة يوم كذا
 على زيد تصدق بمائة أخرى قبله)
 أي قبل ذلك اليوم (على فقير آخر
 جاز) لما تقرر فيما مر (قال على نذر
 ولم يرد عليه ولا يلة فعلية كفارة
 عين) ولو نوى صيا ما بالعدد لزمه
 ثلاثة أيام ولو صدقة فاطعم
 عشرة مساكين كالفطرة ولو نذر
 ثلاثين حجة لزمه بقدر عمره (وصل
 بخلفه ان شاء الله بطل) عينية
 (وكذا بطل به) أي بالاستئناء
 المنفصل (كل ما تعلق بالقرل عبادة
 أو معاملة) ولو بصيغة الاخبار
 ولو بالامر أو انتهى كاعتقوا
 عبدي بعد موثق ان شاء الله
 لم يصح وبيع عبدي هذا ان شاء
 الله لم يصح الاستئناء

المأمورية فلا يحتاج الى الاستثناء فيه ذخيرة وقد مرنا قنبيل باب الاستبدال (قوله كما مر في الصوم) من أنه اذا وصل المشبهة بالثنية بالثنية لا تبطل لأنها الطلب التوفيق وظهر أنها ليست فيه للاستثناء حتى يقال ان النسبة ليست من الأقوال فلا تبطل بالاستثناء ط عن أبي السعود والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والأتان والركوب وغير ذلك) *

(قوله وغير ذلك) كالجلبوس والترحيل والتطهير (قوله وعندنا على العرف) (١) لأن المتكلم انما يتكلم بالكلام العرفي أعني الالفاظ التي يراد بها معانيها التي وضعت لها في العرف كما أن العربي حال كونه بين أهل اللغة انما يتكلم بالحقائق اللغوية فوجب صرف الالفاظ المتكلم الى ما عهد أنه المراد بها فتح (قوله فلا حثت الخ) صرح صاحب الذخيرة والمرغيباني بأنه يحث بهم بيت العنكبوت في الفرع المذكور في المشايخ من حكم بأنه خطأ ومنهم من قيد حمل الكلام على العرف بما اذا لم يمكن العمل بحقيقته قال في الفتح ولا يخفى أنه على هذا يصير ما له وضع لغوي ووضع عرفي يفتقر به معناه اللغوي وان تكلم به أهل العرف وهذا يدم قاعدة حمل الايمان على العرف لأنه لم يصير المعبر الا باللغة الامانة وهذا بعيد اذا لاشك أن المتكلم لا يتكلم الا بالعرف الذي به يتخاطب سواء كان عرف اللغة ان كان من أهلها أو غيرها ان كان من غيرها (٢) نعم ما وقع مشتركا بين اللغة والعرف تعبيريه اللغة على أنهم العرف فأما الفرع المذكور فالوجه فيه ان كان نواه في عموم قوله يتاحث وان لم يخطر له فلا لانصراف الكلام الى المتعارف عند اطلاق لفظ بيت فظهر أن مرادنا بانصراف الكلام الى العرف اذا لم يمكن لهنية وان كان لهنية شيء واللفظ يحتمل انه قد ائتمن باعتباره اه وتبعه في الجبر وغيره (قوله الايمان مبنية على الالفاظ الخ) (٢) أي الالفاظ العرفية بقرينة ما قبله واحترز به عن القول ببنائها على عرف اللغة أو عرف القرآن ففي حلقه لا يركب دابة ولا يجلس على وتدل لا يحث بركوبه انسانا وجاوسه على جبل وان كان الاقل في عرف اللغة دابة والثاني في القرآن وتدل كما سيأتي وقوله لا على الاغراض أي المقاصد والنيات احتز به عن القول ببنائها على النية فصار الحاصل أن المتبرأ من الالفاظ العرفي المسمى وأما غرض الخالف فان كان مدلول اللفظ المسمى اعتبر وان كان زائدا على اللفظ فلا يعتبر وهذا قال في تلخيص الجامع الكبير وبالعرف يخص ولا يرا د حتى خص الرأس بما يكس ولم يرد المالك في تعليق طلاق الأجنبية بالدخول اه ومعناه أن اللفظ اذا كان عاما يجوز تخصيصه بالعرف كالحلف لا بكل رأسا فانه في العرف اسم لما يكس في التنوير وياع في الاسواق وهو رأس الفهم دون رأس المصفور ونحوه فالغرض العرفي يخص عمومها فاذا أطلق ينصرف الى المتعارف بخلاف الزيادة المتعارفة عن اللفظ كالحرف لا لاجنبية ان دخلت الدار فأنت طابق فانه يلقو ولا تصح ارادة المالك أي ان دخلت وأنت في نسكاسي وان كان هو المتعارف لذلك

(٤) مطلبه
الايمان مبنية على العرف

(بجلاف المتعلق بالقاب) كالنية
كما مر في الصوم

(باب اليمين في الدخول والخروج
والسكنى والأتان)
والركوب وغير ذلك

الاصل أن الايمان مبنية عند الشافعي على الحقيقة اللغوية وعند مالك على الاستعمال القرآني وعند أحمد على النية وعندنا على العرف ما لم ينو ما يحتمل اللفظ فلا حثت في لا يدم بيتا بيت العنكبوت الا بالنسبة فتح (الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض فلو) اغتاط على غيره (وحلف ان لا يشرى له شيئا بفلس فاشترى له بدرهم) أو أكثر شيئا لم يحث

(٣) قوله ان كان من غيرها هكذا
بخطه ولعل الانسب من غيرهم
أي أهل اللغة اه

(٢) مذهب
مهم في تحقيق قولهم الايمان
مبنية على الالفاظ لا على الاغراض

غير مدكور ودلالة العرف لان تأثيرها في جعل غير المقروط ماقروطا اذا علمت ذلك فاعلم أنه
 اذا حلف لا يشتري لانيان شيئا بفلس قال لفظ المسمى وهو القاس معناه في اللغة والعرف
 واحد وهو القطعة من الخحاس المضروبة بالعلومة فهو اسم خاص معلوم لا يصح دق على
 الدرهم أو الدينار فاذا اشترى له شيئا بدرهم لا يحنث وان كان الفرض عرفا أن لا يشتري
 أيضا بدرهم ولا غيره وان كان ذلك زائدا على اللفظ المسمى غير داخل في مدلوله فلا تصح
 ارادته بل بلفظ القاس وكذا لو حلف لا يخرج من الباب فخرج من السطح لا يحنث وان كان
 الفرض عرفا القرار في الدار وعدم الخروج من السطح أو الطاق أو غيرهما ولكن ذلك
 غير المسمى ولا يحنث بالفرض بلا مسمى وكذا لا يضرب به سوطا فضر به بعضه الا ان المصاعير
 مذكورة وان كان الفرض لا يؤلمه بأن لا يضرب به بعضا ولا يضرها وكذا البغية قد ينفذ بألف
 فاشترى رقيقا بألف وغدا به لم يحنث وان كان الفرض أن يغديه بماله قيمة وافية وعلى ذلك
 مسائل أخرى ذكرها أيضا في تخيص الجامع لو حلف لا يشتري به عشرة حنث بأحد عشر
 ولو حلف البائع لم يحنث به لان مراد المشتري المطلقة وهو اذ البائع المقررة وهو العرف
 ولو اشترى أو باع تسعة لم يحنث لان المشتري مستنقص والبائع وان كان مستزيدا لم يكن
 لا يحنث بالفرض بلا مسمى كافي المسائل المارة اهـ فهذه أربعة مسائل أيضا الأولى
 حلف لا يشتري به عشرة فاشترى بأحد عشر حنث لانه اشترى به عشرة وزيادة والزيادة على
 شرط الحنث لا تمنع الحنث كما لو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها ودخل دارا أخرى
 * الثانية لو حلف البائع لا يبيعه بعشرة فباعه بأحد عشر لم يحنث لان العشرة تطلق على
 المقررة وعلى المقرنة أي التي قرن بها غيرها من الاعداد ولما كان المشتري مستنقصا أي
 طالبا لنقص الثمن عن العشرة علم أن مراده مطلق العشرة أي مقررة أو مقرنة ولما كان
 البائع مستزيدا أي طالبا للزيادة الثمن عن العشرة علم أن مراده بقوله لا يبيعه بعشرة
 العشرة المقررة فقط فخصصها بالعرف فلذا حنث المشتري بالأحد عشر دون البائع
 * الثالثة لو اشترى بتسعة لم يحنث لانه لم توجد العشرة بنوعها مع أنه وجد الفرض أيضا
 لانه مستنقص * الرابعة لو باع بتسعة لم يحنث أيضا لانه وان كان غرضه الزيادة على
 العشرة وأنه لا يبيعه بتسعة ولا بأقل لكن ذلك غير مسمى لانه اغنى مسمى العشرة وهي
 لا تطلق على التسعة ولا يحنث بالفرض بلا مسمى لان الفرض يصلح مخصصا لا مزيدا
 كما مر اذا علمت ذلك ظهر لك أن قاعدة بناء الايمان على العرف معناه أن المعتبر هو المعنى
 المقصود في العرف من اللفظ المسمى وان كان في اللغة أو في الشرع أعظم من المعنى
 المتعارف ولما كانت هذه القاعدة موهمة اعتبار الفرض العرفي وان كان زائدا على
 اللفظ المسمى وخارجا عن مدلوله كافي المسئلة الأخيرة وكافي المسائل الأربعة التي ذكرها
 المصنف دفعا لذلك الوهم بذكر القاعدة الثانية وهي بناء الايمان على الافظا لا على
 الاعراض فقولهم لا على الاعراض دفعا وبه توهم اعتبار الفرض الزائد على اللفظ

المسمى وأراد بالانفاظ الانفاظ العرفية بقريضة القاعدة الاولى ولولاها لتوهم اعتبار
الانفاظ ولو لغوية أو شرعية فلا تنافي بين القاعدةتين كما توهمه كثير من الناس حتى
الشريفة إلى شغل الاولى على الديانة والثانية على القضاء ولا تناقض بين الفروع التي
ذكرها ثم اعلم أن هذا كما هو حيث لم يجعل اللفظ في العرف مجازا عن معنى آخر كما في لأضع
قدح في دار فلان فإنه صار مجازا عن الدخول مطلقا كما سيأتي في هذا لا يعتبر اللفظ أصلا
حتى لو وضع قدمه ولم يدخل لا يثبت لأن اللفظ هجر وصار المراد به معنى آخر ومنه لا آكل
من هذه الشجرة وهي لا تمر بنصر في ثمنها حتى لا يثبت بعينها وهذا بخلاف ما مر
فإن اللفظ فيه لم يجر بل أريد هو وغيره فيعتبر اللفظ المسمى دون غيره الزائد عليه أما هذا
فقد ادعى برفعه الغرض فقط لأن اللفظ صار مجازا عنه فلا يخالف ذلك القاعدةتين
المذكورتين فأعتمد هذا التقرير الساطع المنير الذي تضمنه من رسالتنا المسماة رفع
الانتقاض ودفع الاعتراض على قولهم الإيمان مبنية على الانفاظ لا على الأغراض
فإن أردت الزيادة على ذلك والوقوف على حقيقة ما هنالك فارجع إليها واحرص
عليها فانها كشفت اللثام عن حور مصورات في الخيام والحدائق وبها العلمين
(قوله أو لا يضربه أسواط) في بعض النسخ سوطا وهو الموافق لما في تلخيص الجامع
(قوله وضرب بعضهم) أي بعض الأسواط وفيه أنه لم يذكر للأسواط عدد وفي بعض
النسخ وضرب بعضهم وصادهم هاتين وهو الموافق لما في تلخيص الجامع (قوله لأن
العبرة لعموم اللفظ) فيه أنه لا عموم في هذه الفروع على أن العرف يصلح تخصيصه لعموم
اللفظ كما اقتضاه فصارت العبرة للعرف لا لعموم اللفظ فالصواب إسقاط لفظة عموم
فيوافق ما مر من اعتبار الانفاظ لا الأغراض على ما قررناه آنفا (قوله في مسائل)
لا حاجة إلى هذا الاستثناء لأن هذه المسائل داخله في قاعدة اعتبار اللفظ كما علمت (قوله
والبيعة) بكسر الباء وسكون الياء وقوله للنصارى أي متعبدتهم والكنيسة للثمود أي
متعبدتهم وقطع على متعبد النصارى مهباح وفي القيسية ثمانى عن القساموس
البيعة متعبد النصارى أو متعبد اليهود أو الكفار أي فيستعمل كل منهما مكان
الآخر (قوله واليه) بكسر الهمزة والياء والدار فإرسى معرب بجر عن الصحاح
(قوله والظلة التي على الباب) قال في البحر والظلة السباط الذي يكون على باب الدار
من سقف له جذوع أطرافها على جدران الباب وأطرافها الأخرى على جدران الجار المقابل له
وإنما قيل دنا به لأن الظلة إذا كان معناها مأهولا دخل البيت مسقفاً فإنه يثبت بدخوله
لأنه يثبت فيه ٥١ (قوله إذا لم يصلح للبيعة) أما إذا صلح لها فيثبت بأن كانت الظلة
داخل البيت كما مر وكان الدهليز كبيراً فيثبت يثبت فيه قال في الفتح فإن مثله يعتد بيقوتته
للضيوف في بعض القرى وفي المدن بيت فيه بعض الاتباع في بعض الاوقات فيثبت
والحاصل أن كل موضع إذا أغلق الباب صار داخل لا يمكنه الخروج من الدار وله

كأن حاف لا يخرج من الباب
أو لا يضربه أسواطاً ولا يغديه
اليوم بألف يخرج من السطح
وضرب بعضهم وغدي برغيف
اشتراه بألف اشباه (لم يثبت) لأن
العبرة لعموم اللفظ لا في مسائل
حاف لا يشترط به عشرة حنث بأحد
عشر بخلاف البيع اشباه
(لا يثبت بدخول الكعبة
والمسجد والبيعة) للنصارى
(والكنيسة) لليهود واليهود
والظلة التي على الباب إذا لم
يصلح للبيعة بجر

فصل للمبيت من سقف بحيث يدخله اه (قوله في حاقه) متعلق بقوله لا يحتمل ط (قوله
 لانها) أي هذه المذكورات وهو علة لقوله لا يحتمل والصالح للبيتوتة من دهايز وظل بعد
 عرفا للبيتوتة ط (قوله ولذا) أي انكون المعتبر الصالح للبيتوتة وعدمه ط (قوله في
 الصفة) أي سواء كان لها أربع حوائط كما هي صفاف الذكوة أو ثلاثة على ما صححه
 في الهداية بعد أن يكون مسقفا كما هي صفاف دورنا لانه يات فيم اغاية الامر أن مقتضاه
 واسع كذا في الفتح (قوله والايوان) عطف تفسير ط (قوله لانه) أي الصفة بتأويل
 البيت أو المكان (قوله وان لم يكن مسقفا) قد علمت أنه في الفتح قال بعد أن يكون مسقفا
 نعم ذكر في الفتح أن المسقف ليس شرطاً في معنى البيت والهدايز قال في الترتيب الالية
 فكذا الصفة اه قات وعرفنا في الشام اطلاق البيت على ماله أربع حوائط من جهة
 أما كن الدار السفلية أما الا ما كن العلوية فتسمى طبقة وقصراً وعاية وشرفة وأهل
 مدينة دمشق عرفهم اطلاق البيت على الدار بجماعتها فيحكم على كل قوم بعرفهم (قوله
 لانيها أصلاً) قيد به تبعاً للفتح حيث قال وهذا هو المراد فانه قال في مقابله فيما اذا
 حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما صارت محرومة من حوائطها المتقابلة بين المعين
 والمنكر في الحكم اذا تواردهما على محل فأما اذا دخل بعد ما زال بعض حيطانها
 فهذه دار خربة فينبغي أن يحتمل في المنكر إلا أن تكون له نية اه (قوله لأن الدار اسم
 للعرضة) أي انها في اللغة اسم للعرضة التي ينزل بها أهلها وان لم يكن بها بناء أصلاً لانهم
 كانوا يضعون فيها الاخشية لأبنية الحجر والمدرفصح أن البناء وصف فيها غير لازم بل اللازم
 فيها كونهما قد نزلت غير أنهما في عرف أهل المدن لا يقال الا بعد البناء فيها ولو انهم لم يعد
 ذلك بعضها قيل دار خراب فيكون الوصف جزءاً من وصفها فان زالت بالكيفية وعادت مساحة
 فالظاهر أن اطلاق اسم الدار عليها عرفاً كهذه دار فلان مجاز باعتبار ما كن والحقيقة
 ان يقال كانت داراً فتح (قوله والبناء وصف الخ) بيان لوجه الترتيب بين الدار والمنكرة
 والمعروفة أما البيت فلا يفرق فيه كما يأتي (قوله انما تعتبر في المنكر) لانها هي المعروفة له لافي
 المعين لان ذاته تتعرف بالاشارة فوق ما تتعرف بالصفة فتح (قوله الا اذا كانت شرطاً) في
 الذخيرة قالوا الصفة اذا لم تكن داعية الى المعين انما لا تعتبر في المعين اذا ذكرت على وجه
 التعريف أما اذا ذكرت على وجه الشرط تعتبر وهو الصحيح ألا ترى أن من قال لا امرأته
 ان دخلت هذه الدار راكبة فهي طالق قد خاتم ما شية لا تطلق واعتبرت الصفة في المعين
 لما ذكرت على سبيل الشرط اه قلت وقوله هذه اشارة لامرأة فاعل دخلت والدار فمحول
 ليصير قوله راكبة صفة للمعين بالاشارة وهو المرأة (قوله أو داعية للمعين) أي حاملة عليه فان
 الامتناع عن كل الرطب قد يكون اضطرره فلا يحتمل بعد ضروره تراوسياً في تمام الكلام
 عليه (قوله وان جعلت) أي الدار المعروفة بالاشارة (قوله أو بيتاً) في النهر عن المحيط
 كانت داراً صغيرة فجعلها بيتاً واحداً أو شرع بابه الى الطريق أو الى دار أخرى لا يحتمل

(في صفة لا يدخل بيتاً) لانهم لم
 تعد للبيتوتة (و) لذا (يحتمل في
 الصفة) والايوان (على المذهب)
 لانه يات فيه صيفاً وان لم يكن
 مسقفاً فتح (وفي لا يدخل داراً) لم
 يحتمل (بدخوله اخرية) لانيها
 أصلاً (وفي هذه الدار يحتمل وان)
 صارت محرومة أو (بيت داراً
 اخرى بعد الانهدام) لأن الدار
 اسم للعرضة والبناء وصف
 والصفة انما تعتبر في المنكر
 لا المعين الا اذا كانت شرطاً
 أو داعية للمعين كلقه على هذا
 الرطب فتمت بالدخول (وان
 جعلت) بعد الانهدام (بستاناً
 أو مسجداً أو حماماً أو بيتاً أو غلاب

بدخولها التبدل الاسم والصفة بتعدد أو من جديد اه (قوله لا يحنث) لانها لا تسمى دار الحدوث اسم آخر لها ذخيرة (قوله وان بيت به) بذلك) لانه عاد اسم الدار بسبب جديد فنزل منزلة اسم آخر وكذا الولم تبين لانه لم يزل اسم المسجد وهو غنما يقال مسجد خراب وحمام خراب ذخيرة (قوله وكذا بيتا بالاولى) لانه اذا اعتبر وصف البناء في معترفه ففي منكره اولى قال في البحر فصار الحاصل أن البيت لا فرق فيه بين أن يكون منه كرا أو معترفه فاذا دخله وهو محرم لا يحنث لزال الاسم بزوال البناء وأما الدار ففرق بين المنكورة والمعروفة اه (قوله لزال اسم البيت) أي بالانهدام لزال مسماه وهو البناء الذي يات فيه بخلاف الدار لانها تسمى دارا ولا بناء فيها فتح وفي الذخيرة قال قائلهم

الدار دار وان زالت حوائطها * والبيت ليس يبيت بعد تدميم

(قوله لانه كالصفة) الظاهر للسقف قال في الهداية يحنث لانه يات فيه والسقف وصف فيه اه وفي الذخيرة لان اسم البيت لم يزل عنه لامكان البيوت فيه أه وتقول اسم البيت ثابت لهذه البقعة لاجل المحيطان والسقف جمة فاذا زال السقف فقد زال الاسم من وجهه دون وجه فلا تطل العين بالشك وقياس الاول يحنث في المنكر أيضا لان اسم البيت لم يزل وعلى قياس الثاني لا يحنث لانه بيت من وجهه والحاجة هنا الى عقد العين فلا ينعقد عليه بالشك بخلاف العين فان العين كانت منعقدة على هذه العين فلا تطل بالشك اه ملخصا (قوله وعزاه في البحر الى البدائع الخ) أي عزاه اذ كرفي المنكر ومقتضى ما نقلناه عن الذخيرة أن الحكم فيه غير منقول وانما هو تخريج مبنى على اختلاف التعليل في المعرف فمافي البدائع أحد وجهين والوجه الآخر ما يحنث في النهر فانهم (قوله حنث بدخولها على أي صفة كانت) أي دارا أو مسجدا أو حماما لان عقد العين على العين دون الاسم والعين باقية ذخيرة (قوله كهذا المسجد) أي فانه يحنث بدخوله على أي صفة كان ط (قوله به يفتي) خلافا لقول محمد انه اذا خرب واستغنى عنه يعود الى ذلك الباني أو ورثته ط عن الاسعاف (قوله لم يحنث) لان العين وقعت على بقعة معينة فلا يحنث بغيرها بغير (قوله وكذلك الدار) أي لو زيد فيها حصة (قوله وذلك) أي مائة معينة عليه موجود في الزيادة فأت وهذا الفرع يؤيد القول بأن ما زيد في مسجده صلى الله عليه وسلم له فضله أصل المسجد الوارد في حديث صلاة في مسجدي وقد من تمام الكلام على ذلك في الصلاة (قوله فنهقت) أي حتى صارت خشبا (قوله لم يحنث) لان ذلك أعيد بصنعة جديدة قائمة بالعين ومن ذلك اذا حلت لا يجلس على هذا البساط فخطب جانباه وجعل خرجا وجلس عليه لا يحنث لانه صار يسمى خرجا فان نهقت الخطبة حتى عاد البساط فجلس عليه حنث لان الاسم عاد لا بصنعة جديدة قائمة بالعين لان الفتق ابطال الصنعة لا بصنعة ولو قطع وجعل خرجين ثم نهقه وخطب القطع وجعلهما بساطا واحدا لا يحنث وان عاد الاسم لانه عاد بصنعة جديدة قائمة بالعين ألا ترى أنه بمجرد الفتق لا يعود اسم البساط الا بهد

الخطبة

عليها الماء فصارت نهر (لا يحنث وان يبيت بعد ذلك) كهذا البيت) وكذا بيتا بالاولى (فهلم اوبى) بيتا (آخر) ولو نهقت الاول لزال اسم البيت (ولو هدم السقف دون المحيطان فدخله حنث في المعين) لانه كالصفة (لا في المنكر) لان الصفة تنسب فيه كما تزعم في البحر الى البدائع لكن نظره في النهر بأنه لا فرق حيث صلح للبيوت قيد بهذه الدار لانه لو أشار ولم يسم بان قال هذه حنث بدخولها على أي صفة كانت كهذا المسجد فخر ببقائه مسجدا الى يوم القيامة به يفتي ولو زيد فيه حصة فدخلها لم يحنث ما لم يقل مسجد بني فلان فيحنث وكذلك الدار لانه عقد عينه على الاضافة وذلك موجود في الزيادة بدائع بحر (ولو حلف لا يجلس الى هذه الاسطوانة أو الى هذا الحائط فهدم ما شئنا) ولو (نهقضمما) أو لا يركب هذه السفينة فنهقت ثم أعيدت بنحسبها (لم يحنث

الخطاطة وهذا اذا كان كل واحد من الخرجين لا يسمى بساطا صغره فلو سمى يحنث
 وقامه في الذخيرة (قوله ثم براه) لانه انما صار قلما بسبب جديده ذخيرته (قوله فاذا
 كسره) قال الفضلي هذا اذا كسره على وجه يزول عنه اسم القلم فانه يحتاج الى التثنية أما
 اذا كسر رأس القلم بأن لا يحتاج الى الاصلاح يحنث صيرفة قال ط والعرف الآن
 بخلاف هذا فانه يقال قلم مكسور (قوله والواقف على السطح) أي سطح الدار المحلوف
 على عدم دخولها اذا وصل اليه من سطح آخر وانما تعدد ادخال الدار عبارة عما أحاطت
 به الدائرة وهذا حاصل في علو الدار وسفلها كما في الفتح (قوله خلافا للمتأخرين) هم المعبر
 عنهم في قول الهداية وقيل في عرفنا يعني عرف العجم لا يحنث فتح (قوله وعدمه على مقابله)
 أي عدم الحنث الذي هو قول المتأخرين على مقابله أي على سطح لا سائر له لانه ليس الا في
 هو الدار فلا يحنث من حيث اللغة الا أن يكون عرف انه داخل الدار والحق أن
 السطح لا شك انه من الدار لانه من اجزائها احسا السكن لا يلزم من القيام عليه أن يقال انه
 في العرف داخل الدار ما لم يدخل جوفها اذ لا يمتدق لفظ دخل الا بجوف حتى يصح أن
 يقال لم يدخل الدار وليكن صعد السطح من خارج أفاده في الفتح وحاصله أن الدخول
 لا يتحقق في العرف الا في موضع له ساتر من حيطان أو درابزين أو نحو ذلك قال في التمهيد
 ومقتضى كلام السكالك أنه لو سلف لا يخرج منها فصحدها الى سطحها الذي لا سائر له أن يحنث
 والمسطور في غاية البيان انه لا يحنث مما قال لانه ليس بخارج اه قات فيه نظرا لانه لا يلزم
 من عدم تحقق الدخول في صعود السطح أن يتحقق الخروج فيه بل يصح أن يقال ان من
 صعد السطح ليس بداخل ولا خارج لان حقيقة الدخول الانفصال من الخارج الى
 الداخل والخروج عكسه ولا شك أن السطح حيث كان من اجزاء الدار لم يكن الصاعد
 اليه خارجا عنهم او مقتضى هذا أن يحنث اذا توصل اليه من خارجها لانه انفصل من
 خارجها الى داخلها السكن معنى كلام السكالك على انه لا يسمى في العرف داخلها ما لم
 يدخل جوفها او بطرف المستور بسائر هذا ما ظهر لي فافهم (قوله لا يحنث) لان الواقف
 على السطح لا يسمى واقفا عندهم زبالي وهذا على توفيق السكالك يجوز على سطح لا سائر له
 لما علمت من أن المتأخرين هم المعبر عنهم في كلام الهداية بقوله وقيل في عرفنا يعني عرف
 العجم فكان ينبغي للشارح أن يذكر توفيق السكالك بعد قوله وقال ابن السكالك لكن يبقى بعد
 هذا في كلامه ايهام أن ما نقله عن ابن السكالك قول ثالث خارج عن قول المتقدمين
 والمتأخرين مع انه قول المتأخرين كما سمعت (قوله وعليه الفتوى) لان المفتي به اعتبار
 العرف فحنث تغير العرف فالفتوى على العرف الحادث فافهم (قوله وأفاد) أي قوله
 والواقف على السطح داخل (قوله لو ارتقى شجرة) أي في الدار والمراد أنه ارتقى اليها من
 خارج الدار والا كان داخل الدار فيحنث بلا خلاف ح (قوله وأحاطا) أي مختصا
 بالدار فلو مشركا بينهما وبين الخارج لم يحنث كما في الظاهر يبره فافهم (قوله لانه لا يسمى

كما لو حلف لا يكتب به هذا القلم
 فكسره ثم رآه فكاتب به) لأن غير
 المبرى لا يسمى قلم بل انبروا فاذا
 كسره فقد زال الاسم وصق زال
 بطلت اليمين) والواقف على السطح
 داخل) عند المتقدمين خلافا
 للمتأخرين ووفق السكالك بجملي
 الحنث على سطح له ساتر وعدمه
 على مقابله وقال ابن السكالك ان
 الحالف من بلاد العجم لا يحنث
 قال مسكين وعليه الفتوى وفي
 البحر وأفاد أنه لو ارتقى شجرة أو
 حائطاً حنث وعلى قول المتأخرين
 لا وظاهر قول المتأخرين في السكالك
 لانه لا يسمى

داخل عرفا لما مر من انه لا يتعلق لفظ دخل الجوف (قوله لا يتفتح بها أهل الدار) أما لو كان للقناة موضع مكشوف في الدار يستقون منه فاذا بلغه حنث لانه من منافع الدار بمنزلة بئر الماء وان كان للوضوء لم يحنث لانه ليس من مرافقها ولا يعتد داخله داخل الدار بحر عن المحيط ملصقا وقوله للوضوء أى اوضوء القناة كما عبر في الخلية وفي بعض نسخ البحر للوضوء وهو تحريف (قوله قال) أى في البحر (قوله وعظم اطلاقه) أى اطلاق السطح بأن حلف لا يدخل المسجد فدخل سطحه (قوله لانه ليس بمسجد) ظاهره كما قال ط أن المراد مسكن بناء الواقف أما الحادث على سطحه فلا يخرج السطح عن حكم المسجد قلت لكن في العرف لا يسمى ذلك المسكن مسجدا مطلقا تأمل (قوله ولو نقبا) قال في البحر فان نقب للدار بابا آخر فدخل يحنث لانه عتد بغيره على الدخول من باب منسوب للدار وقد وجد وان عني به الباب الاقل يدين لان لفظه يحتمله ولا يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر حيث أراد بالطلق المقيد (قوله الا اذا عينه بالاشارة) فاذا دخل من باب آخر لا يحنث لانه لم يوجد الشرط بحر (قوله كان خارجا) أى كان الطاق أو الواقف خارجا عن الباب (قوله بحيث الخ) تصوير للعكس (قوله انعكس الحكم) ففي الوجه الاول يحنث وفي عكسه لا (قوله لكن في المحيط الخ) استدل على ما أفاده قوله انعكس الحكم من انه اذا وقف على العتبة الخارجة يحنث في حلفه لا يخرج فان مقتضى ما في المحيط أن لا يحنث ليكون العتبة من بناء الدار اللهم إلا أن يفرق بالعرف فان من كان على العتبة الخارجة بعد خارجا ومن كان على أغصان الشجرة بعد مستعلا على أغصان الشجرة التي في الدار لا خارجا ط قلت ومز أن الظاهر قول المتأخرين في انه لا يعتد داخله فإلا عرفا بقاء الشجرة فكذا لا يعتد خارجا في مستأنسا (قوله لان الشجرة كبناء الدار) أى فهي كظله في الدار على الطريق (قوله اذا كان الخالف) أى على عدم الخروج (قوله لم يحنث) لان اعتقاد جميع يده على رجله التي هي في الجانب الاسفل (قوله زياهي) ومنه في كثير من الكتب بحر (قوله هو الصحيح) عزاء في الظهيرة الى السرخسي وفي البحر وهو ظاهر لان الانفصال التام الخ وقال في الفتح وفي المحيط لو أدخل احدى رجله لا يحنث وبه أخذ الشيخان الامامان شمس الأئمة الحلواني والسرخسي وهذا اذا كان يدخل قائما ولو مستلقا على ظهره أو بطنه أو جنبه فقد خرج حتى صار بعضه داخل الدار ان كان الاكثر داخل الدار بصير داخل وان كان ساقاه خارجا (قوله ودوام الركوب واللبس الخ) يعني لو حلف لا يرتكب هذه الدابة وهو راكبها أو لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبسه أو لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فكث ساعة حنث فلو نزل أو نزع الثوب أو أخذ في النقلة من ساعة لم يحنث (قوله فيحنث بكت ساعته) لان هذه الافعال اهادوام بحديثه أو مدوامة الهسا والافدوام الفعل حقيقة مع انه عرض لا يبق يستعمل كافي النهار والمراد بالساعة التي تكون دوامها ما يمكنه فيها النزول ونحوه كافي البحر فلو دام على السكفي لعدم امكان

أو قناة لا يتفتح بها أهل الدار قال وعظم اطلاقه المسجد ولو فوقه مسكن فدخله لم يحنث لانه ليس بمسجد بدائع ولو قيد الدخول بالباب حنث بالحادث ولو نقبا الا اذا عينه بالاشارة بدائع (و) الواقف بقديمه (في طاق الباب) أى عتبه التي (بحيث لو غلق الباب كان خارجا) لا يحنث (وان كان بعكسه) بحيث لو أغلق كان داخل (حنث) في حلفه لا يدخل (ولو كان المحيط عليه الخروج انعكس الحكم) لكن في المحيط حلف لا يخرج فرق في شجرة فصار بحال لو سقط سقط في الطريق لم يحنث لان الشجرة كبناء الدار (وهذا) الحكم المذكور (اذا كان) الخالف (واقفا بديمه في طاق الباب) لو وقف باحدى رجله على العتبة وأدخل الاخرى فان استوى الجانبان أو كان الجانب الخارج أسفل لم يحنث وان كان الجانب الداخل أسفل حنث (زياهي) وقبل لا يحنث مطلقا هو الصحيح) ظهيرة لان الانفصال التام لا يكون الا بالقدمين (ودوام الركوب واللبس والسكفي كالا نشاء) فيحنث بكت ساعة

الخروج والنقل لا يثبت كما يأتي بيانه (قوله لا دوام الدخول الخ) لأن الدخول حقيقة
واحدة وعرفا في الانفصال من الخارج إلى الداخل ولا دوام لذلك ولذا لو حلف ليدخلها
غدا وهو فيها فكيف حتى مضى الغد حدث لأنه لم يدخلها فيه إذا لم يخرج ولو نوى بالدخول
الإقامة فيها لم يثبت وكذا لو حلف لا يخرج وهو خارج لا يثبت حتى يدخل ثم يخرج
وكذا لا يتزوج وهو متزوج ولا يتطهر وهو متطهر واستدام النكاح والطهارة لا يثبت فتح
(قوله والضابط أن ما يثبت أي ما يصح امتداده كالقعود والقيام ولذا يصح قران المدة به
كالיום والشهر (قوله وهذا) أي الحنث بالمكث ساعة فيما يستتو الوابسين حال الدوام أي
لو حلف وهو متلبس بالفعل بأن قال ان ركبته فكذا وهو راكب فيثبت بالمكث أمالو
حلف قبله فلا يثبت بالمكث بل بإنشاء الركوب قال في الفتح لأن الفتح لا يثبت إذا لم يكن
الحالف راكبا يراد به إنشاء الركوب فلا يثبت بالاستمرار وإن كان له حكم الابتداء بخلاف
حالف الراكب لا ركب فانه يراد به الأعم من ابتداء الفعل وما في حكمه عرفا اه
(قوله في الفصول كلها) أي ما يثبت وما لا يثبت سواء كان متلبسا بالفعل ثم حلف أو لم يكن
ط (قوله واليه مال استاذنا) عبارة المجتبي وفيه عن أبي يوسف ما يدل عليه واليه أشار
استاذنا اه ونقل كلامه في البحر وأقره عليه والظاهر أن عرف زمانه كان كذلك أيضا
(قوله حلف لا يسكن الخ) فلو حلف لا يقع في هذه الدار ولا في لينة قالوا ان كان ساكنها فيها
فهو على السكنى والافعل القعود حقيقة بغير عن المحيط وفي الخاتمة حلف لا يخرج من
بلد كذا فهو على الخروج بيمينه وفي لا يخرج من هذه الدار فهو على النقلة منها بأهلها ان
كان ساكنها فيها الا إذا دل الدليل على أنه أراد الخروج بيمينه اه (قوله يعني الحارة) كذا
قال في البحر المحمل هي المسماة في عرفنا بالحارة اه قلت الحلة في عرفنا الآن تطلق على
الصقع الجامع لازمة متعددة كل زقاق منها يسمى حارة وقد تطلق الحارة على المحلة كلها
(قوله نخرج) وكذا لو لم يخرج بالاولى بغير لان السكنى مما يثبت في الدوام حكم الابتداء
وظاهر ما مر من المجتبي عدم الحنث في عرفهم (قوله وأهلها) قال في البحر الواردين
أولان الحنث يحصل بقاء أحدهم والمراد بالاهل زوجة أو ولد الذين معه وكل من
كان يأويه لخدمته والقيام بأمره كافي البدائع (قوله حتى لو بقي وتحدث) جعل حدث
جواب لو فصار المتن بلا جواب فكان المناسب الاخصر أن يقول ولو تداوه وبكسر التاء
أفصح من فتحها فهستأني وهذا نعيم للمتابع جريا على قول الامام بأنه لا بد من نقل المتابع
كله كالا هل (قوله واعتبر محمد الخ) أي لأن ما وراء ذلك ليس من السكنى هداية وقال أبو
يوسف يعتبر نقل الاكثر بعد نقل الكل في بعض الاوقات قال في البحر وقد اختلف
الترجيح فالفقيه أبو الليث رجع قول الامام وأخذ به المشايخ استتموا منه ما لا يتأتى به
السكنى كقطعة حصير وتند كذا ذكره في التبيين وغيره ورجع في الهداية قول محمد بأنه
أسن وأرفق ومنهم من صرح بأن الفتوى عليه كافي الفتح وصرح كثير كصاحب المحيط

(لا دوام الدخول والخروج
والتزويج والتطهير) والضابط
أن ما يثبت في الدوام حكم الابتداء
والا فلا وهذا الواجب حال الدوام
أما قبله فلا فلو قال كذا ركب
فأنت طالق أو فعلى درهم ثم ركب
ودام لزمه طلاقه ودرهم ولو كان
راكبا لزمه في كل ساعة يمكنه النزول
طلاقه ودرهم فالتأني عرفنا لا يثبت
الا في ابتداء الفعل في الفصول
كلها وان لم ينو إليه مال استاذنا
مجتبي (حلف لا يسكن هذه الدار
أو البيت أو المحلة) يعني الحارة
(نخرج وبقي متاعه وأهلها) حتى
لو بقي وتحدث (حنث) واعتبر محمد
نقل ما تقوم به السكنى وهو أرفق
وعليه الفتوى قاله المجتبي ولو
السكنى أو مسجد
مطلبه
حلف لا يسكن الدار

والقوانين الظهيرية والكافي بأن الفتوى على قول أبي يوسف والافتاء بقول الامام
أولى لانه احوط وان كان غيره ارفق اه قال في النهر أنت خبير بأنه ليس المدار الاعلى
العرف ولا شك أن من خرج على نية ترك المكان وعدم العود اليه ونقل من أمتعته
ما يؤم به أمر سكناه وهو على نية نقل الباقي يقال ليس ساكنا فيه بل انتقل منه وسكن
في المكان الثاني وبهذا يرجح قول محمد اه قلت وهذا الترجيح بالوجه المذكور
مأخوذ من الفتح وفي الشرح لبلاية عن البرهان أن قول محمد أصح ما يفتى به من التصحيحين
اه قلت ويؤيده ما مر من استفتاء المشايخ فان عليه يتخذ قول الامام مع قول محمد وأما
قول النهر انه ليس قول واحد منهم فهو غير ظاهر وان كان كلام الزياهي وغيره يؤهم ما قاله
فتأمل (قوله على الوجه) قال في الهداية فان انتقل الى السكة أو الى المسجد قالوا
لا يترد اليه في الزيارات أن من خرج بهياله من مصره فيالم يتخذ وطنا آخر يفتى بطنه
الأول في حق الصلاة هذا اه وفي الزياهي وقال أبو الليث هذا اذا لم يسلم الدار
المستأجرة الى أهلها وأما اذا سلم فلا يحنث وان كان هو والمتاع في السكة أو في المسجد اه
قال في الفتح واطلاق عدم الحنث أوجه وبما هو وطنه في حق اتمام الصلاة لا يستلزم تسميته
ساكنا فابل يقطع العرف فيمن نقل أهل وأمتعته وخرج مسافرا أن لا يحنث فيه انه
ساكن وتعممه فيه وفي البحر عن الظهيرية والتصحيح انه يحنث مالم يتخذ مسكنا آخر اه
قلت المعتبر العرف والعرف خلافه كما علمت (قوله وهذا الخ) الاشارة الى ما في المتن قال
في النهر وجواب المسئلة مقيد بقيود أن تكون المين بالمرسية وأن يكون الخالف
مستقلا بالسكنى وأن لا يكون الترك اطلب منزل (قوله ولو بالفارسية يرتجرو وجهه بنفسه)
وان كان مستقلا بسكناه فتح وهذا الفرق منه قول عن أبي الليث قال في النهر وكانه بناء
على عرفهم (قوله كالمكان سكناه بها) كابن كبير ساكن مع أبيه وأمه مع زوجها فلو
خلف أحدهما لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك أهل وماله أو هي زوجها وماله
لا يحنث فتح (قوله وكالمكان سكناه بها) أي وخرج هو ولم يرد العود اليه بجر وأطلقه
فشمل ما اذا خاصهما عند الحماكم أو لا كما في البرازية (قوله أو لم يمكنه الخروج الخ) عطفه
على ما قبله غير مناسب لان ما قبله في المسائل التي يرتفع فيها وجهه بنفسه وهذا ليس منها
فالمناسب أن يقول ولو لم يمكنه الخروج الخ ويكون الجواب قوله لا يحنث قال
في الفتح ثم انما يحنث بأخيرة ساعة اذا أمكنه النقل فيها والأبأن كان اه ذرايل أو خوف
اللس أو منع ذي سلطان أو عدم وضع يده على المتاع بنفسه ولم يجد من ينقله لا يحنث ويلحق
ذلك الوقت بالعدم للعدم لا يحنث وكذا اذا قال لامرأته وهي في منزل أبيها ان لم
تضري اليلة منزلي فنهها أبوها من الخروج حنث وأجيب بالفرق بين كون المحلوف

على الوجه قاله السكالي وأقرب
النهر وهذا الوجه بالعربية ولو
بالفارسية يرتجرو وجهه بنفسه كالمكان
سكناه بها وكالمكان سكناه بها
اليلة وغلبته أو لم يمكنه الخروج
مطلب
ان لم يخرج فكذلك فقيدها ومنع
حنث

عليه عدم ما يبحث بحقيقة كنهها كان لان العدم لا يتوقف على الاختيار وكونه فعلا
فيتوقف عليه كالسكنى لان المعقود عليه الاختيارى وينعدم بعده فيصير مسكنا لا ساكنا
فلم يتحقق شرط الحث اه ثم أعاد المسئلة في آخر الايمان وذكر عن الصدر الشهيد
في الشرط العدمى خلافاً وأن الاصح الحث لان الشرع قد يجعل الموجود معدوماً
بالعذر كالأكره وغيره ولا يجعل المعدوم موجوداً وان وجد العذر اه ونحوه في الزياهي
والبحر وقد أوضحنا هذه المسئلة في آخر التعليل من الطلاق (قوله ولو بدخول ليل) هذا
بمجرد عذر في حق المرأة بخلاف الرجل لما في آخر أيمان الفتح عن الخلاصة قال لها ان
سكنت هذه الدار فانت طالق وكان له الافهى مع ضرورة حتى تصح ولو قال لرجل لم يكن
مع ذورا هو الاصح الخوف اص أو غيره (قوله أو غلق باب) أى اذا لم يقدر على فتحه
والخروج منه ولو قدر على الخروج بهدم بعض المائط ولم يهدم لم يبحث لان المعبر بالقدرة
على الخروج من الوجه المعهود وعند الناس كافي الظهيرة بجر (قوله وان بقي اياما) هو
الصحيح لان طلب المنزل من عمل النقلة فصارت مدة الطلب مستثنى اذا لم يترط في الطلب فتح
(قوله وان أمكنه أن يستكرى دابة) أى لنقل المتاع في يوم واحد مثلاً اذا لا يلزمه النقل
بأسرع الوجوه بل بقدر ما يسمى ناقلاً في العرف فتح (قوله دين) أى ولا يصدق في القضاء
بجر عن البدائع (فروع) حلف لا يسكن هذه الدار ولم يكن ساكناً الا يبحث حتى
يسكنها بنفسه وينقل اليها من متاعه ما يات فيه ويستعمله في منزله كافي الصرع البدائع
(قوله فانه يبر بنفسه فقط) أى ولا يتوقف على نقل المتاع والا هل فتح قال في النهر
وفي عصرنا بعدتسا كذا بئر له أهله ومتاعه فيها ولو خرج وحده فبلغنى أن يبحث قال الرملى
كونه يعدتسا كذا مطلقاً غير مسلم بل انما يعدتسا كذا اذا كان قصده العود أما اذا خرج منها
لا بقصد العود لا يعدتسا كذا وله لم يقيد بذلك (قوله حلف لا يسكن فلانا) فان كان
ساكناً معه فان أخذ في النقلة وهي ممكنة والاحت قال محمد فان كان وهب له المتاع
وقبضه منه وخرج من ساعته وليس من رأيه العود فليس بمساكن وكذلك ان أودعه
المتاع أو أعاره ثم خرج لا يريد العود بجر وفي حاشية الرملى عن التناظرية لا تثبت المساكنة
الا بأهل كل منهما ومتاعه (قوله فساكنه في عرمة دار) أى ساحتها وكذا في بيت
أو غرفة بالاولى (قوله أو هذا في حجرة) في بعض النسخ بالواو ونسخة أو أحسن وهي
الموافقة للبحر (قوله حثت) فلو نوى أن لا يساكنه في بيت واحد أو حجرة واحدة يكونان
فيه معاً لم يثبت حتى يساكنه فيما نوى وان نوى يتابعه لم يصح بزانية وفي الذخيرة
وغيرها لا يساكنه في هذه المدينة أو القرية أو في الدنيا فساكنه في دار حثت ولو سكن كل
في دار فلا الاذ نوى (قوله الآن تكون دارا كبيرة) فلو دار الولي بدالكوفة ودار
نوح بصارى لان هذه الدار بمنزلة المحلة ظهيرة (قوله ولو تقاسماها الخ) يعنى لو حلف
لا يساكن فلانا في دار فاقسمها وضربا بينهما ما حاطا وفتح كل منهما نفسه بابا ثم سكن كل

ولو بدخول ليل أو غلق باب أو
اشتغل بطلب دار أخرى أو دابة
وان بقي أيا ما أو كان له أمتعة كثيرة
فاشتغل بنقلها بنفسه وان أمكنه
أن يستكرى دابة لم يبحث ولو نوى
التحول يبدله دين وعند الشافعي
بمسكن في خروجه بنية الانتقال
(بخلاف المصنف) والبلد والقرية
فانه يبر بنفسه فقط (فروع)
حلف لا يساكن فلانا فساكنه
في عرصة دار أو هذا في حجرة وهذا
في حجرة حثت الا أن تكون دارا
كبيرة ولو تقاسماها حاطا بينهما
ان عين الدار في عينه حثت وان
نكرها لا

مطلب
حلف لا يساكن فلانا

منهما في طائفة فان سمي داربعينها حدث وان لم يسم ولم يوفلا كما في الخاتمة ووجهه
كما قال الساجي ان اليمن اذا عقدت على داربعينها يثبت بعد زوال البناء فيها القسمة
أولى (قوله ولودخلها فلان غصبا) معناه وسكنها لانه لا يثبت بمجرد الدخول رمي ومتر
ان المساكنة لا تثبت الا بأهل كل منهما ومتاعه (قوله وان انتقل فورا) أي على
التفصيل السابق (قوله كالوزن ضيفا) أي لا يثبت قال في الخلاصة وفي الاصل لو دخل
عليه زائرا وضيفا فاقام فيه يوما أو يومين لا يثبت والمساكنة بالاستقرار والدوام
وذلك بأهل ومتاعه اه وفي الخاتمة حلف لا يساكن فلان انزل الخالف وهو مسافر منزل
فلان فسكن يوما أو يومين لا يثبت حتى يقسم معه في منزله خمسة عشر يوما كما لو حلف
لا يسكن الكوفة فزجرها مسافرا ونوى اقامة أربعة عشر يوما لا يثبت وان نوى اقامة
خمس عشرة عشر يوما حدث اه وقد وقعت هذه المسئلة في البحر بدون قوله وهو مسافر فأوهم
أن مسئلة الضيف مقيدة بما دون خمسة عشر يوما مع احتمال أن يفرقوا بينهما والله اعلم
(قوله به يفرق) هو قول أبي يوسف وعنه هذا الامام يثبت بناء على أن قيام السكني بالأهل
والمساع بزازية وفرض المسئلة في التمار خاتمة عن المتن في ما اذا سافر المحلوف عليه وسكن
الخالف مع اهله ولا يثبت أن هذه أقرب الى مظنة الحنف (قوله ولو قيد المساكنة بشهر
الخ) عبارة البحر لو حلف لا يساكنه شهر كذا فساكنه ساعة فيه حدث لأن المساكنة مما
لا يمتد ولو قال لا أقيم بالرقعة شهر لا يثبت ما لم يقم بجميع الشهر ولو حلف لا يسكن الرقعة شهر
فسكن ساعة حدث اه قلت فقد فرقوا بين لفظ المساكنة ولفظ الإقامة وعلاه الغاربي
في باب عين الابد والساعة من شرحه على التخصيص الجامع بأن الوقت في غير المقدة بالوقت
ظرف لامعيار والمساكنة والجماسة ونحوهما غير مقدة بالوقت لصحتها في جميع الاوقات
وان قلت فيكون الوقت التقدير المنع الثابت بالعين لالتقدير الفعل بالوقت وذكر أن
السكني لم يذكرها في الاصل وانما التماثل فيها المشايخ فقبل كالمساكنة وقيل
يشترط استيعاب الوقت اه وسقط في هذا ان الإقامة مقدة بالوقت بمعنى انها لا تسمى
اقامة ما لم تمتد مدة ويشير الى هذا ما في التمار خاتمة واذا حلف لا يقيم في هذه الدار كان
أبو يوسف يقول اذا أقام فيها أكثر النهار أو أكثر الليل يثبت ثم يرجع وقال اذا أقام
فيها ساعة واحدة يثبت وهو قول محمد واذا حلف لا يقيم بالرقعة شهر فليس يثبت حتى
يقم بها تمام الشهر اه ومفاده أن الإقامة متى قيدت بالمدة لم يثبت فيها الا بمدة
وتقدير مدت بالمدة المذكورة كلها بخلاف المساكنة فانه لا يلزم امتدادها مطلقا
لصدقه على القليل والكثير فلا يكون المدة قيد لها بل قيد للمنع بمعنى أنه منع نفسه
عن المساكنة في الشهر فاذا سكن يوما منه حدث لعدم المنع هذا غاية ما ظهر لي في هذا الحل
وبه ظهر أن قولهم ههنا المساكنة مما لا يمتد معناه لا يلزم في صحة الامتداد
بخلاف الإقامة اذا قرنت بالمدة فلا يثبت في ما مر في كلام المصنف والشارح تبعاً لغيرهما

* ولودخلها فلان غصبا ان أقام
معها حدث علم أولا وان انتقل فورا
لا يسكنها ولو نزل ضيفا وكذا
لو سافر الخالف فسكن فلان مع
أهله يبقى لانه لم يساكنه حقيقة
ولو قيد المساكنة بشهر حدث
بساعة لعدم امتدادها بخلاف
الإقامة بغير

أن المساكنة جماعة بخلاف الدخول والخروج لأن معناه أنهم يمكن امتدادها وهذا
غير المعنى المراد هنا وقد خفي هذا على الخبير الرملي وغيره فادعوا أن ما هنا مناقض لما مر
وأن الصواب إسقاط عدم من قوله لعدم امتدادها فافهم * ثم اعلم أنه في التناظرية
وغيرها ذكر أنه لو قال عنيت المساكنة جميع الشهر صدق ديانة لأقضاء وقيل قضاء
أيضا والصحيح الأول قلت وأنت خبير بأن معنى الإيمان على العرف والعرف الآن فهم
حالف لا يساكن فلاننا شهر أو أوله لا يساكن هذه الدار شهر أو أوله لا يساكن شهرها أنه
يراد جميع المسكنة في المواضع الثلاثة والله سبحانه أعلم (قوله وفي خزنة الفتاوى
الخ) مخالف لما يأتي في باب اليمين بالضرب من أنه يشترط في الضرب القصد على الظهور
أما قلت ومع هذا المناسبة لذكره هنا الآن يقال استوضح به قوله في المسئلة
المارة أن أقام معه حنت علم أولا (قوله من المسجد) فيدبه بهجلا لا مام محمد في الجامع
الصغير احتراز عن الدار المسكونة قال في الذخيرة ما نصه قال القدوري الخروج
من الدار المسكونة أن يخرج بنفسه ومتاعه وعياله والخروج من البلدة والقريبة
أن يخرج بيده خاصة زاد في المنتقى إذا خرج بيده فقد برأ أراد سقرا أو لم يرد أو لا يخفى
أن قوله زاد في المنتقى الخ راجع لمسئلة الخروج من البلدة والقريبة فلا يدل على أنه
يكفي أن يخرج بيده في مسئلة الدار أيضا فليس في ذلك ما يخالف ما في البحر وغيره فافهم
نعم في الظهيرية والخانية لو حلف لا يخرج من هذه الدار فهو على الرحيل منها بأهلها كان
ساكنا فيها إلا إذا دل الدليل على أنه أراد به الخروج بيده (قوله بأن حل مكرها)
أي ولو كان بحال يقدر على الامتناع ولم يتنع في الصحيح خاتمة وفي البرازية تصحج
الحنت في هذه الصورة هذا واعترض في الشرع بالابتناء ذكر الراكه هنا بأنه لا يناسب
قوله ولوراضيا لا يجامع الراكه الرضا اه وفي الفتح والمراد من الانسراج مكرها
هنا أن يجعله ويخرجه كارهه لئلا لا الراكه المعروف وهو أن يتوعده حتى يفعل فانه
إذا توعده فخرج بنفسه حنت لما عرف أن الراكه لا يهدم الفعل عندنا اه وأقره
في البحر واعترض في المعقوية التعليل بما قالوا في لا أسكن الدار فقيده ومنع لا يحنت
لأن لا ذكره نفسه برأ في إعدام الفعل وأجبت عنه فيما علقته على البحر بأنه قد يقال أنه
يعدم الفعل بحيث لا ينسب إلى فاعله إذا أعدم الاختيار وهذا يدخل باختياره فليست أم
وفي القهستاني عن المحيط لو خرج بقدومه للتمديد لم يحنت وقيل حنت اه ومقاده
اعتماد عدم الحنت لكن في إكراه الكافي للحاكم الشافعي ولو قال إن عبده حر أن دخل
هذه الدار فأكره بوعيد تلف حتى دخل عتق ولا يضمن المكره قيمة العبد (قوله لا يحنت)
لأن الفعل وهو الخروج لم ينتقل إلى الحالف لعدم الإصر وهو الموجب للقتل ففتح
(قوله في الأصح) وقيل يحنت إذا حمله برضاه لا بأمره لأنه لما كان يقدر على الامتناع
فلم يفعل صار كالأمر وجه الصحيح أن انتقال الفعل بالأمر لا يجرد الرضا ولم يوجد الأمر

وفي خزنة الفتاوى حلف لا يضربها
فضر بها من غير قصد لا يحنت
(وحنت في لا يخرج) من المسجد
(ان حل وأخرج) مختارا (بأمره
وبدونه) بأن حل مكرها (لا يحنت
(ولوراضيا بالخروج) في الأصح

ولا الفعل منه فلا ينسب الفعل اليه ولو قيل ان الرضا نازل دفع بفرع اتفاق وهو ما اذا
 أمره أن يتلف ماله ففعل لا يضمن المتلف لا تنسب الاتلاف الى المالك بالامر فلو اتلفه
 وهو ساكت يتلف لم ينهه ضمن بالاتفاق لا يحد بين كونه راضيا أولا ففتح (قوله أقساما)
 من الجمل والادخال بالامر أو بغيره مكرها أو راضيا قهسا تالي (قوله وأحكاما) من
 الحنف وعدمه (قوله واذا لم يحنث) شرط جوابه قول المصنف لا يحنث يمينه ط (قوله أو
 براق) عطف على قوله بلا أمره أي براق قديمه وهو باقعتين مصدر رزاق كفتح وفي
 نسخة ولو براق (قوله أو بعثر) بصيغة المصدر فهو يسكون التاء المثلثة قال في القاموس
 عثر كضرب ونضر وعلم ذكره عثراد غيرا وعثارا وعثرا بكاء ط (قوله أو جمع
 دابة) في المصباح جمع الفرس برا كبه يجمع بها كبا بكسر وجو حاء السبعة حتى غلب
 تأمل (قوله على الصحيح) راجع الى جميع المعاطيف ط (قوله فتح وغيره) عبارة الفتح
 قال السعد أبو شجاع تكل وهو أرفق بالناس وقال غيره من المشايخ لا تكل وهو الصحيح
 ذكره القزطاشي وقاضيان وذلك لانه انما لا يحنث لا تقطاع نسبة الفعل اليه واذا لم يوجد
 منه المخوف عاينه كيف تكل اليمين فثبتت على حالها في الذمة ويظهر أثر هذا الخلاف
 فيما لو دخل بعد هذا الاخراج هل يحنث فن قال انما قال لا يحنث وهذا بيان كونه
 أرفق بالناس ومن قال لم تكل قال حنث ووجب الكفارة وهو الصحيح اه (قوله فيما
 لو دخل بعد هذا الاخراج يعني ثم خرج بنفسه لاق كلامه فيما لو حلف لا يخرج فأخرج
 محمول بدون أمره واذا لم تكل اليمين بهذا الاخراج يحنث لو دخل ثم خرج بنفسه لا يحنث
 دخوله فافهم (قوله لكنه خالف في فتاويه الخ) ذكر الرمي أنه لم يحنث ذلك في فتاوى
 صاحب البحر بل وجد ما يخالفه قلت ولعل ذلك ساقط من نسخة والافتقار وجدته فيها
 (قوله قاصدا) أي قاصدا للخروج اليها فلو قصد الخروج لغيرها حنث وان ذهب اليها
 (قوله عند انفصاله من باب داره) لانه بذلك يعد خارجا فمرفلو كان في منزل من داره
 فخرج الى محنتها ثم رجع لا يحنث ما لم يخرج من باب الدار لانه لا يعد خارجا في جنازة فلان
 ما دام في داره يجر عن المحيط (قوله لان الشرط الخ) علة لقوله مشى معها أم لا ولما
 استشهد عليه من عبارة البدائع أيضا وحاصله أن المستثنى هو الخروج على قصد الجنازة
 والخروج هو الانفصال من داخل الى خارج ولا يلزم فيه الوصول اليها المشى معها أو
 يصلي عليها وأما علة عدم الحنث فيما اذا أتى أمرا آخر بعد خروجه اليها فهي ما أفاده
 في الفتح من أن ذلك الايمان ليس بخروج والمخوف عليه هو الخروج (قوله والذهاب)
 كون الذهاب مثل الخروج هو الذي مشى عليه في الكثر وغيره وصححه في الهداية وغيرها
 قال في الدر المنثور وقيل كالاتيان فيشترط فيه الوصول وصححه في الخاتمة والخلاصة
 قال الباقي والمعتمد الاول نعم لو نوى بالذهاب الايمان أو الخروج فكأنوى اه قلت
 والارسال والبعث كالخروج أيضا في أنه لا يشترط فيه الوصول ففي الذخيرة لو قال

(ومثله لا يدخل أقساما وأحكاما
 واذا لم يحنث) بدخوله بلا أمره أو
 براق أو بعثرا وهو بربح أو جمع
 دابة على الصحيح ظهري (لا تكل
 يمينه) لعدم فعله (على المذهب)
 الصحيح فتح وغيره وفي البحر عن
 الظهري يمينه يفتى لكنه خالف
 في فتاويه فأفتى بالحنث لاهلها أخذوا
 بقول أبي شجاع لانه أرفق لكن
 عات المعتمد (ولا يحنث في قوله
 لا يخرج الا الى جنازة ان خرج
 اليها) قاصدا عند انفصاله من باب
 داره مشى معها أم لا في البدائع
 ان خرجت الا الى المسجد فأن
 طالق فخرجت تريد المسجد ثم بدا
 لها فذهبت لغير المسجد لم تطلق
 (ثم أتى أمرا آخر) لان الشرط في
 الخروج والذهاب

ان لم أرسل اليك أو ان لم أبعث اليك هذا الشهر فنفقت فأنت كذا فاضاعت من يد الرسول
لا يحنث (قوله والروح) هو بحث للبحر كما يأتي ويظهر لي أن العرف فيه استعماله مراداً
به الوصول ولا يحنث أن النية تكفي أيضاً (قوله والعبادة والزيارة) تابع في ذلك صاحب
البحر حيث قال وفيه بالاتباع لأن العبادة والزيارة لا يشترط فيهما الوصول ولذا قال
في الذخيرة إذا حلف بعبودتك فلاناً أو بغيره فأتى بابه فلم يؤذن له فرجع ولم يصل اليه
لا يحنث وإن أتى بابه ولم يستأذن حنث اه قلت ومقتضاه أن الاتيان يشترط فيه
الاجتماع وليس كذلك لما في الذخيرة ولو حلف لا يأتي فلاناً فهو على أن يأتي منزله أو حاتفه
أبيه أو لم يلحقه وإن أتى مسجداً لم يحنث رواه ابراهيم عن محمد اه فقد علم أن العبادة
والزيارة مشتمل الاتيان في اشتراط الوصول الى المنزل دون صاحبه بل يشترط في العبادة
والزيارة الاستئذان فهما أقوى من الاتيان في اشتراط الوصول فلا يصح الحاقهما
بالخروج والذهاب والحمد لله ملهم الصواب (قوله الا في الاتيان) صوابه الا في الاتيان
والعبادة والزيارة كما علمت من اشتراط الوصول في الثلاثة ومنها الصعود في الذخيرة
قال لامرأته ان صعدت هذا السطح فأنت كذا فارتقت مرقتين أو ثلاثة فقبل بحجب
أن يكون فيه الخلاف المار في الذهاب وقال أبو الليث وعندي لا يحنث هنا بالاتفاق
اه قلت وصححه في الخالية وأصل وجهه أن صعود السطح الاستعلاء عليه فلا بد من
الوصول نعم لو قال ان صعدت الى السطح ينبغي أن يجري فيه الخلاف المار تأمل وفي
الذخيرة عن المنتقى لزوم رجوع الالحاف الملتزم لما أتته غداً فأتاه في الموضع الذي لزمه فيه
لا يبرح حتى يأتي منزله ولولزمه في منزله فتحول الى غيره لا يبرح حتى يأتي المنزل الذي يحول اليه
ولو قال ان لم أتك غداً في موضع كذا فأتاه لم يجده فقد برت بخلاف ان لم أوافك لانه على
أن يجدها (قوله فلو حلف الخ) تفرع على قوله لأن الشرط في الخروج والذهاب الخ ط
(قوله بحر بجننا) يؤيده العرف وكذا ما في المصباح حيث قال وقد يتوهم بعض الناس
أن الروح لا يكون الا في آخر النهار وليس كذلك بل الروح والغد وعند العرب
يستعملان في المسير أي وقت كان من ليل أو نهار قاله الأزهري وغيره وعليه قوله عليه
الصلاة والسلام من راح الى الجمعة في أول النهار فله كذا أي من ذهب اه (قوله ثم
رجع عنها) وكذا لو لم يرجع بالاولى فهو غير قيد ولذا قال في الفتح رجع عنها أولم يرجع (قوله
(قوله قصدها غيرها أم لا) أي لان الحنث بتحقيق مجرد الخروج على قصدها فلا فرق حيث
بعد ما خرج بين أن يتصد الذهاب الى غيرها أو لا (قوله فتح بجننا) حيث قال وقد قالوا
انما يحنث اذا جاوز عمران على قصدها كأنه ضمن لفظ آخر معني أسافر للعالم بأن
المضي اليه أسفر لكن على هذا الوهم يمكن بينه وبينها مدة سفر ينبغي أن يحنث بمجرد انفصاله
من الداخل اه قلت يؤيده قوله في الذخيرة لأن الخروج الى مكة سفر والانسان لا يعد
مسافراً اذا لم يجاوز عمران مصر اه أي بخلاف الخروج الى الجبلة لانه لا يمكن لما

والروح والعبادة والزيارة
عند الانفصال لا الوصول
في الاتيان فلو حلف (لا يخرج
أولا يذهب) أو لا يروح بحر بجننا
(الى مكة فخرج يريها ثم رجع)
عنها قصدها غيرها أم لا نعم (حنث
اذا جاوز عمران مصره على قصدها)
ان بينه وبينها مدة سفر ولا حنث
بمجرد انفصاله فتح بجننا

مطلب
حلف لا يخرج الى مكة ونحوها

كانت الجنازة في المصر اعتبر في الخروج انفصاله من باب داره وان كانت المقبرة خارج
المصر لانه لم يحلف على الخروج الى المقبرة أما لو حلف على ذلك أو على الخروج الى القرية
مثلا بما يلزم منه الخروج من المصر فالظاهر أنه يلزم بجنازة العمران وان لم يقصد مدة
مقرو في البحر عن البدائع قال عمر بن أسد سألت محمدا عن رجل حلف ليخرج من الرقة
ما ان الخروج قال اذا جعل البيوت خلف ظهره لاق من حصل في هذه المواضع جازله القصر
اه قال في البحر فالاصل أن الخروج اذا كان من البلد فلا يحنث حتى يجاوز عمران
مصره سواء كان الى مقصده مدة سفر أو لا وان لم يكن خروجا من البلد فلا يشترط مجاوزة
العمران اه وهذا مخالف لما يحنث في القعة فليتأمل (قوله وفيه الخ) لم أجد ذلك في الفتح
بل هو في البحر وغيره (قوله مع فلان العالم) الذي في البحر وغيره العام أي هذه السنة فهو
ظرف زمان معروف بأل التي للضرورة (قوله بر) فاذا بد الله أن يرجع يرجع بلا ضرر بحر
قلت والظاهر أنه لا بد من أن يكون شروجه على قصد السفر لا على قصد الرجوع ولذا
قال فاذا بد الله الخ وبدل عليه قوله في الحاشية فاذا خرج معه فجاوز البيوت ووجب عليه
قصر الصلاة فقد برأ اذا لا يحنث أن وجوب القصر لا يكون الا عند قصد السفر وكذا قول
المصنف وغيره فخرج يريد ها * (تنبيه) * يعلم مما قرأناه جواب ما يقع كسرا في حلف
ليسافر فإنه يبر بجنازته العمران على قصد السفر الى مكان يئنه وبينه مدة السفر
فاذا بد الله الرجوع يرجع بلا ضرر وبه أفق المصنف وغيره لكن لا بد من قصد السفر
كما قلنا لا يجزئ الخروج على قصد الرجوع لانه لا يتحقق به السفر والله أعلم (قوله فخرج
مع جنازة) أي خرج من بغداد مع الجنازة بأن جاوزا العمران قال ط لكن العرف
يخالفه فان من حلف ليخرج من مصر فزار الامام لا يعتد بخارجها في عرفنا اه قلت
لكن اذا قامت قرينة على ارادة الخروج مطلقا سفر أو غيره يعتد بخارجها (قوله كما هو)
أي قريبا في قوله الا في الايمان (قوله والفرق لا يحنث) هو أن الخروج الانفصال من
الداخل الى الخارج وأما الايمان فعبارة عن الوصول قال تعالى فانتظروا نواصيهم فقلوا
(قوله فذهب قبل العرس) أي بحيث لا تعتد عرفا انها أت العرس بأن كان ذلك قبل
الشروع في مباديه وفي الزاوية لا يذهب الى ولاية فذهب لطالب غريمه لا يحنث اه أي
اذا كان الغريم في الولاية وذكر في الذخيرة أنه أفق بذلك شيخ الاسلام الاسمي جاني (قوله
فهو أن يأتي منزله أو حلقته) فلو أفق مسجده لا يكفي فالشرط الوصول الى محله لا الاجتماع
كما قدمناه (قوله حتى مات أحدهما) قد رافق أحدهما لان الحنث لا يخص بموت
الحالف فقط بل المحلوف عليه مثله كما يأتي (قوله حنث في آخر حياته) أي حياة أحدهما
فلو كانت يمينا بالطلاق فماتت المرأة تبقى اليمين لا مكان الايمان بعده وماتت لو كان
الشرط طلاقها مثل ان لم أطلقك فماتت طالق لا يحنث بموتها أيضا التحقق باليأس عن
الشرط بموتها اذا لا يمكن طلاقها بعده بخلاف الايمان ونحوه كما قدمناه في الطلاق

وفيه حلف ليخرج مع فلان العالم
الى مكة فخرج معه حتى جاوز
البيوت بر وفي لا يخرج من بعد
فخرج مع جنازة والمقابر خارج
بغداد حنث (وفي لا يأتيها لا)
يحنث الا بالوصول كما ترو الفرق
لا يحنث (كما لا يحنث لو حلف أن
لا تأتي امرأته عرس فلان
فذهب قبل العرس وكانت غنة
حتى مضى) العرس لانها ما أتت
العرس بل العرس أنها ذخيرة
حلف (ليأتني) فهو أن يأتي منزله
أو حلقته لقيه أم لا (قوله يأتيه حتى
مات) أحدهما (حنث في آخر
حياته)

الضرر ينجح من الفتح وكلام الفتح هنا موهم بخلاف المراد فتنبه (قوله وكذا كل حين مطابقة) أى لا خصوصية للامتنان بل كل فعل حلف أن يفعله في المستقبل وأطلقه ولم يقيد بوقت لم يحن حتى يقع اليأس عن البرهان بل المضرب بن زيد أو ما يعطى من فلانة أو لمطلق زوجه وتحقق اليأس عن البرهان يكون نفوت أحد هما ولذا قال في نجاة البنان وأصل هذا أن الحالف في اليمين المطلقة لا يحنث مادام الحالف والمخوف عليه قائمين لتصور البرهان فإفادات أحدهما فإنه يحنث اه بحر قال ح وهذا إذا كانت على الإثبات فإن كانت على النفي لا يحنث في آخر حياته ويمكن حنثه خلا كما لا يحنث (قوله أما الموقوفة فيعتبر آخرها) أى آخر وقتها وفي بعض النسخ آخره أى آخر الوقت المعلوم من المقام أى فإذا مضى الوقت ولم يفعل حنث (قوله فلا حنث) لتعلق الحنث بآخر الوقت ولم يوجد في حقه (قوله لبطالان يمينه بالله تعالى) أشارة إلى أن يمينه لو كانت بالطلاق مثلا لا تبطل بالردة لأن الكفر لا ينافي التعليق بغير القرب ابتداء فكذا بقا اه ح (قوله كما هو) أى قول الأيمان (قوله فتدبر) أمر بالتدبر إشارة إلى خفاء الفائدة ذلك من قوله حنث ووجهها أن حنثه في آخر حياته يدل على بقاء اليمين بحقيقة قبل الموت إذا باطله لا حنث فيه والحكم بالحكم بالحكم بالحق وان كان موتا حكما لكنه غير مراد هنا لبطالان اليمين بمجرد الردة قبل الحكم بالحق الذي هو في حكم الموت حيث بطلت اليمين قبل الموت علم أن مراده بقوله حتى مات الموت الحقيقي إذ لا يتصور الحنث بالموت الحكمي فافهم (قوله فهي استطاعة الصحة) أى الاستطاعة المعلومة من استطاع هي سلامة آلات الفعل المخوف عليه وصحة أسبابه كما في الفتح والمراد بالآلات الجوارح فالمرضى ليس بمستطيع وصحة الأسباب تهمة لا رادة للفعل على وجه الاختيار فيرجح المأمور غير أى من منعه سلطان ونحوه (قوله لأنه المتعارف) أى المعنى المذكور هو المعروف عند الإطلاق كما في قوله تعالى من استطاع إليه سبيلا بخلاف المعنى الآتي في الامتن (قوله فتقع على رفع الموانع) يشمل المانع المعنوي كالمرض والحسي كالقيء ونحوه فيستغنى بذلك عن ذكر سلامة الآلات ولهذا فسرهما بمحمد بقوله إذا لم يمرض ولم ينععه السلطان ولم ينجح أمره لا يقدر على إتيانه فلم يأنه حنث اه (قوله بحر بحثا) حيث قال فينبغي أنه إذا نسي اليمين لا يحنث لأن النسيان مانع وكذا لو جرح فلم يأنه حتى مضى الغد كما لا يحنث (قوله المقارنة للفعل) أى التي تتحقق معه بلا تأثير لها فيه لأن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى فتح (قوله صدق ديانته) فإذا لم يأنه لهذر أو غيره لا يحنث لأنه قال لا ينسك أن خلق الله تعالى إتياني وهو إذا لم يأت لم يتحقق إتيانه ولا استطاعته المقارنة والآتي فتح (قوله لأنه خلاف الظاهر) قال في الفتح وقبل يصدق ديانته وقضاء لأنه نوى حقيقة كلامه لأن اسم الاستطاعة يطلق بالاشتغال على كل من المعنيين والآول أوجه لأنه وإن كان مشتركا بينهما لكن تعورف استعماله عند الإطلاق

وكذا كل يمين مطلقة أما الموقوفة فيعتبر آخرها فإن مات قبل مضيه فلا حنث وقوله حنث يفيد أنه لو ارتد لم يلحق لا يحنث لبطالان يمينه بالله تعالى بمجرد الردة كما قد تدبر حلف (لأبائنه غدا) ان استطاع (فهو) استطاعة الصحة لأنه المتعارف فتقع (على رفع الموانع) كمرض أو سلطان وكذا الجنون أو نسيان بحر بحثا (وان نوى بها) (القدرة) الحقيقة المقارنة للفعل (صدق ديانته) لأقضاء على الأوجه فتح لأنه خلاف الظاهر

مطلب
حلف لأبائنه ان استطاع

عن القرينة لاحد المعنيين بخصوصه فصار ظاهرا فيه بخصوصه فلا يصحده القاضي
 بخلاف الظاهر اهـ (قوله وقد أظهر الزاهدي اعتزاله هنا) وتقدم نظير ذلك في باب الحج
 عن الغير حيث قال ان مذهب أهل العدل والتوحيد أنه ليس للإنسان أن يجعل ثواب
 عمله لغيره وأراد به سم أهل الاعتزال كما هي بيانه وعبارته هنا وفي قوله أي صاحب الهداية
 حقيقة الاستطاعة فيما يقارن الفعل نظير قوى لأنه بناء على مذهب الاشعرية والسنية
 أن القدرة تتشارن الفعل وأنه باطل اذ لو كان كذلك لما كان فرعون وهامان وسائر
 الكفرة الذين ماتوا على الكفر قادرين على الايمان وكان تكليفهم بالايمان تكليفا
 بما لا يطاق وكان ارسال الرسل والانبياء وانزال الكتب والاوامر والنواهي والوعود
 والوعيد ضائعة في حقهم اهـ قال في البحر وهو غلط لأن التكليف ليس مشروطا بهذه
 القدرة حتى يلزم ما ذكره وانما هو مشروط بالقدرة الظاهرة وهي سلامة الآلات وصحة
 الاسباب كما عرفت في الاصول (قوله شرط للبرائيل خروج اذن) للبر متعلق
 بشرط ولكل متعلق بنائب الفاعل وهو اذن لا بشرط ائلا يلزم تعدية فعل بحرفين متعدي
 اللفظ والمعنى أفاده القهستاني ثم لا يخفى أن اشتراط الاذن راجع لقوله الاباذني أماما بعده
 فليس شرط فيه الامر أو العلم أو الرضا وانما شرط تكراره لأن المستثنى خروج مقرون
 بالاذن فما وراءه داخل في المنع العام لأن المعنى لا يخرجى خروج الانحر وجاملا صفة الاباذني
 قال في النهر ويشترط في اذنه لها أن تسمع واللام يمكن اذنا وأن تفهم فلو اذن لها
 بالعبودية ولا عهد لها بها فخرجت حنت وأن لا تقوم قرينة على أنه لم ير اذنا فلو قال
 لها اخرجي أما والله لو خرجت لخرجت لخرجت لخرجت لخرجت لخرجت لخرجت لخرجت لخرجت
 في غضب اخرجي ينوي التمسيد لم يكن اذنا اذ المعنى حينئذ اخرجي حتى تطلق اهـ ملخصا
 وفي البرازية قامت للخروج فقال دعوها بالخروج ولا تسمع له لم يكن اذنا ولو سمع سا لا فقال
 لها اعطيه لقمه فان لم تقدر على اعطائه بالخروج كان اذنا بالخروج والا فلا وان قال
 اشترى اللحم فهو اذن ولو اذن لها بالخروج الى بعض أقاربها فخرجت لكن السبب
 أو خرجت في وقت آخر حنت ولو استأذنت في زيارة الام فخرجت الى بيت الاخ لا يحنث
 لوجود الاذن بالخروج الا ان قال ان خرجت الى أحد الاباذني وفي لا يخرجى الابرضاي
 فأذن ولم تسمع أو سمعت ولم تفهم لا يحنث بالخروج لأن الرضا بصفة قبالها بخلاف
 الاذن وفي الاباضى فالامر أن يسمعها بنفسه أو رسوله وفي الارادة والهوى والرضا
 لا يشترط سماعها وفي الابعلى لا يحنث لو خرجت وهو يراها وأذن لها بالخروج فخرجت
 بعده بلا علم اهـ ملخصا وتسام فروع المسئلة هنالك قال في البحر ولا فرق في المسئلة
 بين أن يكون المخاطب الزوجية أو العبد بخلاف ما لو قال لا أكلم فلانا الاباذن فلان أو
 حتى ياذن أو الآن ياذن أو الآن يقدم فلان أو حتى يقدم أو قال لرجل في داره والله
 لا يخرج الاباذني فانه لا يتكرر الاذن في هذا كله لأن قدوم فلان لا يتكرر عادة والاذن

مطلبه
 لا يخرجى الاباذني

وقد أظهر الزاهدي اعتزاله هنا
 في المجتبى كما أظهره في القسمة في
 موضعين من الفاظ التكبير
 (لا يخرجى) بغير اذني أو (الاباذني)
 أو بامري أو بهامى أو برضاي
 (بشرط) للبر (لكل خروج اذن)

في الكلام يتناول كل ما يوجد من الكلام بعد الاذن وكذا خروج الرجل عما لا يكثر عادة
بخلاف الاذن للزوجة فانه لا يتناول الا ذلك الخروج المأذون فيه لا كل خروج الابنص
صريح فيه مثل اذنت لك أن تخرجي كلما أردت الخروج كذا في الفتح اه * (تتمة) *
في التمر عن المحيطة لوقال الاباذن فلان فبات المحلوف عليه بطلت اليهين عندهما خلافا
لابي يوسف اه وفي الذخيرة حلف لا يشرب بغير اذن فلان فاوله فلان بيده ولم يأذن
باللسان وشرب ينبغي أن يحنث لانه ليس بأذن بل هو دليل الرضا (قوله أو فرقة) قال
في الفتح ثم انعقاد اليهين على الاذن في قوله ان خرجت الاباذن فأنت طالق ووالله لا تخرجي
الاباذن مقيد ببقاء النكاح لان الاذن انما يصح لمن له المنع وهو مثل السلطان اذا حلف
انسانا ليرفعن اليه خبر كل داعي في المدينة كان على مائة ولا يثمه فلو بانتم تزوجهما
فخرجت بالاذن لا تطلق وان كان زوال الملك لا يبطل اليهين عندهما لانهم لم ينعقد الا على
بقاء النكاح اه فلو لم يقيم بالاذن لم يقيم ببقاء النكاح كما سبذكره الشارح عن
الزيالي في أواخر الايمان مع عدة مسائل من هذا الجنس وهو كون اليهين المطابقة تصير
مقيدة بلالة الحال بقي لو خرجت في عدة البائن هل يحنث بظهور عدمه لان ما وان كانت
ممنوعة لكن مانعها التمسع لا الزوج تأمل (قوله دين) أي ولا يصدق في القضاء وعليه
القتوى خالية أي لانه خلاف الظاهر وانما دين لانه محتمل كلامه لان الاذن مرة واجب
الغاية في قوله حتى آذن وبين الاستثناء والغاية مناسبة من حيث ان ما بعدهما مخالف
لما قبلهما فاستعما را الا باذن لم يفي حتى آذن فتح (قوله وتكمل عينه الخ) أي لو خرجت
بغير اذن ووقع الطلاق ثم خرجت مرة ثانية بالاذن لا يقع نفي التحلال اليهين بوجود الشرط
وليس فيها ما يدل على التكرار يجوز عن الظهيرة (قوله ولو نكحها بعد ذلك صح) أي
بعد قوله كلما خرجت الخ قال في الحاشية وبه أخذ الشيخ الامام ابن الفضل حتى لو خرجت
بعد ذلك حنث ولو آذن لها بالخروج ثم قال لها كلما نكحتك فقد اذنت لك فتمها لا يصح
نفيه اه (قوله وفي الصيرفة الخ) هذه مسألة استطردية وذكر في الذخيرة عبارة
فارسية وقال بعدها ثم ان الزوج ذهب الى سمرقند وبعث اليها أصحاب السلطان حتى
أخرجوها على كرمها وذهبوا بها الى زوجها بسمرقند بأمر الزوج هل يحنث في عينه
فتقبل ينبغي أن يحنث على ظاهر جواب الكتاب أن للزوج نقلها من بلدة الى بلدة أخرى
بعدها أو في المجهل لانه صح الامر بالاخراج من الزوج وانتقل فعل المخرج اليه في مكان
الزوج أخرجها بنفسه أما على اختيار أبي اللبث أنه ليس له نقلها لم يصح الامر ولم ينتقل
فعل المخرج اليه فلا يحنث اه (قوله بخلاف قوله الخ) مرتبط بما تقدم في المتن أي
لو قال لا تخرجي الا أن آذن أو حتى آذن لك فانه يكفي الاذن مرة واحدة لانه للغاية أما
حتى فظاهر وأما الا أن فتجوز بالاعتماد على الاستثناء الاذن من الخروج وقبامه في الفتح
والبحر قال في البحر وأشار الى أنه لو قال عبده حران دخل هذه الدار الا أن ينسي

الاغرق أو سرق أو فرقة ولو نوى
الاذن مرة دين وتكمل عينه
بغير وجه مرة بالاذن ولو قال
كلما خرجت فقد اذنت لك سقط
اذه ولو نكحها بعد ذلك صح عند
محمد وعليه الفتوى ولو الجبسة
وفي الصيرفة حلف بالطلاق لا ينقل
أهلها ابدا كذا في رفع الامر للحاكم
فبعث رجلا لا يذنه فقتل أهله
لا يحنث (بخلاف) قوله (الا أن
أو حتى) آذن لك لانه للغاية

فدخلها ناسيا ثم دخل ذاكر الميحدث بخلاف قوله الاناسيا لانه استثنى من كل دخول
 دخولا بصفة فبقى ما سواه داخل تحت اليمين أما الاول فانه يعني حتى فلما دخلها ناسيا
 انتهت اليمين اه (قوله صدق) أي قضاء لانه محتمل كلامه وفيه تشديد على نفسه بجر
 (قوله ولو تبعها) حتى لو حلف لا يدخل دار أمه أو بنته وهي تسكن مع زوجها حدث
 بالدخول نهر عن الثانية قلت وهو خلاف ما سيذكره آخر الايمان عن الواقعة لكن
 ذكر في التاتر خاتمة أن فيه اختلاف الرواية ويظهر لي أرجحية ما هنا حيث كان المعتبر
 نسبة السكنى عرقا ولا يخفى أن بيت المرأة في العرف ما تسكنه تبع الزوجها وانظر
 ما سيذكره آخر الايمان (قوله أو باعارة) أي لا فرق بين كون السكنى بالملك أو بالاجارة
 أو العارية الا اذا استعارها لم يثبت فيها ولهمة فدخلها الخالف فانه لا يثبت كما في العمدة
 والوجه فيه ظاهر نهر أي لانها ليست مسكنا له (قوله باعتبار عموم المجاز الخ) مرتبط
 بقوله يراد به أي أن الأصل في دار زيد أن يراد به النسبة الملك وقد أريد به ما يشمل العارية
 ونحوها وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز وهو لا يجوز عندنا فأجاب بأنه من عموم المجاز بأن
 يراد به معنى عام يكون المعنى الحقيقي فردا من أفرادها وهو نسبة السكنى أي ما يسكنها زيد
 تلك أو عارية لكن بقي ما اذا دخل دارا لم يملكه لزيد وسكنها غيره فليس يدخل دار
 زيد فتعفى كون المعتبر نسبة السكنى أن لا يثبت وفي المجتبى عن الايضاح ان فيه عن
 محمد روايتين وقيل اذا كان لزيد دار غيرها يسكنها لم يثبت والا فيحدث اه قلت وجرم في
 الثانية بالحنث ولم يفصل وهو مرجح لاحدى الروايتين وعليه فكان على المصنف أن يقول
 يراد به نسبة السكنى أو الملك لكن مشى في المحيط على عدم الحنث في النهر اعلم انه اذا
 حلف لا يدخل دار زيد فداره مطلقا اذ ليسكنها فلو دخل دار غائمه لم يحنث كما في المحيط
 وعليه ففرع ما في المجتبى ان دخلت دار زيد فبعثت يدى سروان دخلت دار عمرو فها هو أنه
 طالق فدخل دار زيد وهي في يد عمرو وباجارة لم يعق وتطلق فان نوى شيئا صدق اه قلت
 لكن الذي رأيته في المجتبى وكذا في البحر نقل عنه يعق وتطلق وعليه فهو مقرر على
 ما في الثانية لا على ما في المحيط وفي الثانية أيضا لا يدخل دار فلان فاجرها فلان فدخلها
 الخالف فيه روايتان قالوا عدم الحنث قول أبي حنيفة وأبي يوسف لأن الاضافة عندهما
 كما تبطل بالبيع تبطل بالاجارة والتسليم ومالك لا يغير اه قلت هذا يفيد أن ما جرم به
 في الثانية أو لا قوله ما واحدى الروايتين عن محمد يفيد أيضا انها اذا بقيت بيد مالك
 غير مسكونة لاحد تبقى النسبة له فيحدث الخالف بدخولها ولو كان المالك ساكن في غيرها
 تأمل * (تنبيه) في الثانية أيضا حلف لا يدخل دار زيد ثم حلف لا يدخل دار عمرو
 فبما عازله من عمرو وسماها اليه فدخلها الخالف حدث في اليمين الثانية عنده لأن عنده
 المستحدث بعد اليمين يدخل فيها لو مات مالك الدار فدخل لا يحنث لانه قالها للورثة ولو
 كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سامة يحنث وقال أبو الليث لا وعليه الفتوى لانها

مطلب
 لا يدخل دار فلان يراد به نسبة
 السكنى

ولو نوى التمتع صدق (حالف)
 لا يدخل دار فلان يراد به نسبة
 السكنى اليه) عرقا ولو تبعها أو باعارة
 باعتبار عموم المجاز ومناه كون
 محل الحقيقة فردا من أفراد المجاز

وان لم يملكها الورثة وبقيت على حكم ملك الميت لم تكن مملوكة له من كل وجه اه ملخصا
 (قوله ولو حافيا) الاولى أن يقول ولو تمت علانا مع الفعل لم تمس قدمه الارض فيشمل
 الحافيا بالاولى (قوله متهذرة) فهو والله لا آكل من هذه الخلة كما يأتي أول الباب
 الا في (قوله أو متهذرة) كما في مثالنا (قوله ووضع قدميه) أي بحيث يكون جسده
 خارج الدار درر (قوله لم يحنث) هو ظاهر الرواية كما في الفتح بشرى لاية قال في الذخيرة
 ومتى صار اللفظ مجازا عن غيره لا يعتد به اللفظ بحقيقة وضعه وينصرف الى المجاز كما في وضع
 القدم الدليل يدل على عدم ارادة المجاز فتهرب الحقيقة فاذا قال لامرأته ان ارتعت
 هذا السلم أو وضعت رجلك علي فأنث كذا فوضعت رجلا عليها ولم ترتع حدث
 لأن العطف دل على أنه أراد به الحقيقة ثم قال وفي المنتقى لا ضرب بك بالسباط حتى
 أقتلك فهذه على الضرب الجميع ولو قال لا ضرب بك بالسيف حتى تموت فهذا على
 الموت عرف مراده من تقييده بالسيف اه قلت وهذا لا ينافي قوله لم الايمان منبهة على
 الالتفات الى الاعراض لأن المراد الالتفات اليه لم يجر كما تقدمناه أول الباب
 (قوله لم يريد الخروج والضرب) أي شخص أراد الخروج أو أراد الضرب وهو متعلق
 بقول المصنف في قوله أي قول الحالف وقوله فعلة فوراً نائب فاعل شرط وضيمه
 للمذكور من الخروج والضرب (قوله فوراً) سئل السعدي بماذا يقدر الفور قال
 بساعة واستدل بما ذكر في الجامع الصغير وأردت أن يخرج فقال الزوج ان خرجت
 فعادت وجلست وخرجت بعد ساعة لا يحنث جهوى عن البرجندى ولا يشترط عدم
 حنثه اذا خرجت بعد ساعة تغيير تلك الهمية الحاصلة مع ارادة الخروج يشبه ما به قول
 الفتح تهيأت للخروج فخلف لا يخرج فاذا جلست ساعة ثم خرجت لا يحنث لأن قصده
 منه من الخروج الذي تهيأت له فكأنه قال ان خرجت الساعة وهذا اذا لم يكن لهنية
 فان نوى شيئا عمل به بشرى لاية قلت وهو مناد عبارة الجامع الصغير أيضا لكن في البحر
 عن المحيط ان لم تقوى الساعة وتجهيئ الى الدار فأنث كذا فقامت الساعة ولبست
 الثياب وخرجت ثم رجعت وجلست حتى خرج الزوج فخرجت وأنت الدار به اه
 لا يحنث لان رجوعها وجلوسها مادامت في تمم الخروج لا يكون تركا للفور كما لو أخذها
 البول فبالت قبل لبس الثياب اه ملخصا لأن يفرق بين الاثبات والنفي فان المحلوف
 عليه في الاول عدم الخروج وهو ترك فيتحقق بنقضه وهو الجلوس على وجهه
 الاعراض فانهم انما جلست للاعراض عن الخرجة المحلوف عليها فيتحقق عدم الخروج
 سواء تغيرت الهمية أولا والمحلوف عليه في الثاني المجيء المأمور وهو لا يتحقق الا بقوله
 والفاعل اذا تهيأ للفعل وجلست منتظرا له عاجزا عليه لا يكون معرضا عنه بل هو فاعل
 حكما لكن لا بد من بقاء تلك الهمية هناك لم يجر أن الجلوس ليس على وجهه الاعراض لان
 الجلوس ضد الفعل المراد ظاهر هذا ما ظهر لي فتدبره (قوله وهذه تسمى بين الفور والخ)

مطلب
 لا يضع قدمه في دار فلان
 (أو) حلف (لا يضع قدمه في دار
 فلان حنث بدخولها مطلقا) ولو
 حافيا أو را كما لما تقر بأن الحقيقة
 متى كانت متهذرة أو متهذرة
 صير الى المجاز حتى لو اضطر
 ووضع قدميه لم يحنث (وشرط
 للحنث في) قوله (ان خرجت مثلا)
 فأنث طالق أو ان ضربت عبدك
 فعبدي ستر (لم يرد الخروج)
 والضرب (فعلة فوراً) لأن قصده
 المنع عن ذلك الفعل عرفا ومدار
 الايمان عليه وهذه تسمى بين الفور
 تنفذ أبو حنيفة رحمه الله باظهارها

مطلب
 في بين الفور

فأظاهر ما قاله ح فتدبر ثم في هذه العبارة اطلاق الغداء على التغذي كما وقع
 في عبارة الهداية تساهلا (قوله حنث بطلاق التغذي) الاطلاق بالنظر اليوم معناه
 سواء تغذى معه أو في بيته مثلا في ذلك اليوم وبالنظر الى قوله معى تغذيه معه ولو في غير
 هذا الوقت ولا يحنث ان تغذى مع غيره ولو في الوقت الذي حلف فيه ط (قوله فجعل
 مبتدئا) لكن لو نوى الجواب دون الابتداء صدق ديانه لان احتمال كونه جوابا قائم
 لا قضاء لحالته الظاهر فيما فيه تخفيف عليه ولو قال ان تغذيت ونوى ما بين الفور
 والابد كالיום أو الغد لم يصدق أصلا لان النية انما تعمل في المأخوذ والحال لا تدل
 عليه فاتفق دلالة الحال ودلالة المقال كما لو حلف لا يتزوج النساء ونوى عددا أو لا يأكل
 طعاما فنوى القيمة أو لزمين لم يصح كذا في شرح تلخيص الجامع (قوله ان للتراخي الح)
 احترز بها عن اذا فاعلم الفور في الخاتمة اذا فاعلم كذا فلم يفعل كذا قال أبو حنيفة
 اذا لم يفعل على أثر الفعل المحل عليه حنث ولو قال ان فعلت كذا فلم يفعل كذا فهو
 على الابد وقال أبو يوسف على الفور أيضا اه ومعنى كون ان للتراخي انما يكون
 للتراخي وغيره عند عدم قرينة الفور والمراد فعل الشرط الذي دخل عليه أو ما رتب
 عليه فاذا قال اه ان خرجت فكذا وخرجت فورا أو بعد يوم مثلا حنث الا لقرينة
 الفور فيتمتع به كما ترده منه ما مثل به وكذا ما في الخاتمة ان دخلت دارك فلم أجلس فهو
 على الفور اه أي الجالس على فور الدخول وفيها أيضا ان بعثت اليك فلم تأتني فعبدي
 حر فبعث فأتاه ثم بعث اليه ثانيا فلم يأت به حنث ولا يبطل اليقين بالبر حتى يحنث مرة فحنث
 يبطل اليقين اه وفي الذخيرة ان ضربتني ولم أضربك فهذا على الماضي عندنا كأنه قال
 ولم أكن ضربتك قبل ضربك اي وان نوى بعد صح أي ان ضربتني ابتداء ولم أضربك
 بعده ويكون على الفور والحاصل ان كلمة لم تقع على الابد كان أتيته ولم آتني ان زرتني
 ولم أزل وقد تقع على الفور والمعبر في ذلك معاني كلام الناس وكذلك تقع على قبل
 وعلى بعد كما روي ان كلمتني ولم أجبك على بعد لان الجواب لا يتقدم وعلى الفور أيضا
 باعتبار العادة اه ملخصا (قوله حنث) قال في الاختيار لان مقصوده الدخول لقضاء
 الشهوة وقد فات فصار شرط الحنث عدم الدخول لقضاء الشهوة وقد وجد اه (قوله
 وفي البحر عن المحيط) عبارة اذا قال لاهر أنه اذا لم يجيء الى الفراش هذه الساعة فأنت
 طالق وهما في التشاير فطال بينهما ما كان على الفور حتى لو ذهب الى الفراش لا يحنث اه
 وظاهره ولو كان بعد سكون شهوته فيقتدي به ما قبله لكنه خلاف ما يفهم مما نقلناه عن
 الاختيار فيمنع في تقييد هذا بما اذا لم تسكن شهوته فمأكل (قوله وكذا الح) وكذا
 لو أخذها البول فبالت كما قد مناه وقبل الصلاة تقطع الفور لان عمل آخر والنوى على
 الاول كما في البحر (قوله أو اشتغلت بالصلاة المكتوبة) أي اذا خافت فوتها كما يعلم
 مما قبله وهذا تكرار لأن يعمل على ما اذا كان الحلف وهي تصلى تأمل قال في البحر

(حنث بطلاق التغذي) زيادته
 على الجواب فجعل مبتدئا وفي
 طلاق الاشياء ان للتراخي الا بقرينة
 الفور ومنه طلب جماعها فأبى
 فقال ان لم تدخل على مهى البيت
 فدخلت بعد سكون شهوته حنث
 وفي البحر عن المحيط طول التشاير
 لا يقطع الفور وكذا لو خافت فوت
 الصلاة فصارت أو اشتغلت بالوضوء
 لصلاة المكتوبة أو اشتغلت
 بالصلاة المكتوبة لانه عذر شرعا

مطله
 ان ضربتني ولم أضربك

ولو اشتغلت بالتطوع أو بالوضوء أو كانت أو شربت حنث لأن هذا ليس بعد شرعا ٥
 (قوله مركب العبد المأذون الخ) يعني لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عمده
 فانه يحنث بشرطين الاول أن ينويها الثاني أن لا يكون عليه دين مستغرق أما إذا كان
 عليه دين مستغرق لا يحنث وان نوى لانه لا ملك للمولى فيه عند أبي حنيفة وان كان
 الدين غير مستغرق أو لم يكن عليه دين لا يحنث ما لم ينو لان الملك فيه للمولى لكنه يضاف
 للعبد عرفا وكذا شرعا قال صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال الحديت فحنث
 الاضافة الى المولى فلا بد من النية وقال أبو يوسف في الوجه كانه يحنث اذ انواه وقال
 محمد يحنث وان لم ينو لاعتبار حقيقة الملك اذا الدين لا يمنع وقوعه للسمعة عندهما هداية
 قلت وبه ظهر أن التقيد بالمأذون لانه محل الخلاف فيحنث في غير المأذون اذ انواه بالاولى
 اتفاقا (قوله والمكاتب) لم أر من ذكره هنا ولا يتأتى فيه هذا التفصيل وانما قال في البحر
 عن المحيط ولوركب دابة مكاتبه لا يحنث لان ملكه ليس بضاف الى المولى لاذنا ولا يدا
 اه ومقتضاه انه لا يحنث وان نواه اتفاقا لان دابته ملك له لا لمولاه ولذا اضعفنا المولى
 بالاتلاف سواء كان عليه دين أو لا فقد برئ ثم رأيت القهستاني قال والاضافة الى المأذون
 تشير الى انه لو ركب مركب المكاتب لم يحنث (قوله لا يحنث استحصانا) أي وان كان اسم
 الدابة لما يدب على الارض اذا قال دابة فلان لان العرف خصه بالركوب المعتاد
 والمعتاد هو الحمار والبغل والفرس فبقية سدا به وان كان الجمل مما يركب أيضا في الاستقار
 وبعض الاوقات فلا يحنث بالجمل الا اذا نواه وكذا الفيل والبقر اذ انواه حنث والا لا
 وينبغي ان كان الحالف من البدو أن ينعقد على الجمل أيضا بلانية لان ركوبه معتاد لهم
 وكذا ان كان حضر ياجالا والمهوف على دابته جمال دخل في يمينه بلانية واذا كان
 مقتضى اللفظ انعقادها على الانواع الثلاثة فلو نوى بعضهم دون بعض بأن نوى الحمار
 دون الفرس مثلا لا يصدق دابة ولا قضاء لانية لخصوص لا تصح في غير اللفظ وسيأتي
 تمامه في الفصل الآتي كذا في الفتح قلت أي لان المحمول على العرف هو افظ اركب
 لا لفظ دابة فان لفظ دابة يشمل السكك عرفا ولفظا وانما خصص العرف لفظ اركب
 بهذه الانواع الثلاثة فلو نوى بعضهم لم يصح لانه تخصيص الفعل ولا عموم له وسياتي تمامه
 ثم حيث كان المدار على العرف المعتاد فينبغي أن الحالف لو كان ليس ممن يركب الحمار
 أن لا يحنث بالحمار وأنه لو كان الحالف مسافرا أن يحنث بالجمل بلانية (قوله وينبغي
 حنثه بالبعير الخ) أي اذا كان ممن يركب البعير كالمسافر والجمال وأهل البادية كما عرف
 مما نقلناه عن الفتح (قوله ولو حلف الخ) أما لو أكرهه على الركوب فركب حنث ط (قوله
 ولو حلف لا يركب أو لا يركب مركبا) كذا في بعض النسخ ومثله في البحر عن الظهيرية
 وكذا في الخانية وهو مخالف لقول المصنف المار قريبا فاليمين على ما يركبه الناس نعم
 في بعض النسخ حلف لا يركب مركبا ومثله في النهر وفي الترخية حلف لا يركب مركبا

فركب

مطلبه
لا يركب دابة فلان

وكذا عرفا (مركب العبد المأذون)
 والمكاتب (ليس مولاه في حق
 اليمين الا بشرطين) اذا لم يكن دينه
 مستغرقا (قد نواه) فحنث
 يحنث (حنث لا يركب فاليمين على
 ما يركبه الناس) عرفا من قرص
 وجار (فلوركب ظهر انسان)
 أو بعيرا أو بقرة أو فيلة (لا يحنث)
 استحصانا الابانية ظهيرية قلت
 وينبغي حنثه بالبعير في مصر
 والشام والقبيل في الهند للتعرف
 قاله المصنف ولو حلف على الدابة
 مكرها فلا حنث كلفه لا يركب
 فرسا فركب برذونا أو بعكسه لان
 الفرس اسم للعربي والبرذون
 اسم للعجمي والتعريف بهذا اليمين
 بالعربية ولو بالقارسية حنث بكل
 حال ولو حلف لا يركب أو لا يركب
 مركبا حنث بكل مركب سقيمة
 أو جملا أو دابة سوى الآدي

فركب سفينة قال الحسن في المجزء لا يحنث وعليه الفتوى اهـ لكن العرف الآن
الركب خاص بالسفينة فينبغي أن لا يحنث بغيرها (قوله وسيجيء) أي قريباً في الباب
الآتي والله سبحانه أعلم

*** (باب اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام) ***

لم يذكر مسائل اللبس هنا بل ذكرها في باب اليمين بالبيع والشراء فكان المناسب إسقاط
اللبس من هذه الترجمة وذكره هناك (قوله ثم الأكل) ترتيب اخباري ط (قوله إلى
الجوف) متهلق بإيصال فلو حلف لا يأكل كذا أو لا يشرب فادخله في فيه ومضغه
ثم ألقاه لا يحنث حتى يدخله في جوفه لأنه بدون ذلك لا يكون أكلاً بل يكون ذوقاً ط عن
البحر (قوله كما وعسل) أي غير جامد والافهوماً كقول تأمل ثم إن المانع الذي لا يحنث
المضغ انما يسمى مشروباً اذا تناوله وحده والافهوماً كقول وكذا عكسه ففي البحر عن
البدائع لو حلف لا يأكل هذا اللبن فأكله بغير أقر ولا يحنث لا يحنث لا يحنث لا يحنث
فأكله بغير يحنث لأنه هكذا يكون ولو أكله بغيره لا يحنث لأنه شرب لا أكل وكذلك
ان حلف لا يأكل هذا الخبز فخرقه ثم دقه وصب عليه الماء فشر به لا يحنث لأنه شرب
لا أكل اه وفي الفتح حلف لا يأكل لبناً فشر به لا يحنث ولو نزل فيه فأوصله إلى جوفه
حنث اه وقوله نزل فيه بالباء المثلثة أي فت الخبز فيه وفي الخاتمة حلف لا يأكل اللبن
فطبخ به أرزاً فأكله قال أبو بكر البخاري لا يحنث وان لم يبعسل فيه ماء وان كان يرى عينه
وكذا الوجه له جيباً الا أن ينوي أكل ما يتخذ منه حلف لا يأكل السمن فأكل سويقاً
ملئوا باليمن ذكر في الأصل ان كان السمن مستمينا يحنث طعمه حنث لأنه ليس بمستملك
وذكر الحاكم في المختصر ان كان بحيث لو عصر سال منه السمن حنث والا وان وجد
طعمه قال أي قاضيه ان ينبغي أن يكون الجواب في مسألة الارز على هذا التفصيل
اه قلت والحاصل انه اذا حلف لا يأكل ما نعا كالبز ومن دخل فان شربه لا يحنث
وان تناوله مع غيره ولم يستملك كأكله بغيره أو قرحنت وان استملك بأن لا يجد طعمه
او بان لا يعصر على الخلاف في نفسه لم يحنث قال السامعاني وقول الحاكم أرفق
ولذا امتت عليه الشروح اه وأما لو خلط ما كولا بما كولا فأي يانه في انقروغ
الآنية في أثناء الباب (قوله في حلفه الخ) تفريع على تعريف الأكل ط (قوله
حنث ببلعهها) أي مع قشرها وبدونه اذا كانت مسلوقة (قوله وفي لا يأكل عنباً الخ)
قال في الفتح ولو حلف لا يأكل عنباً أو رماناً فجعل يمه ويرمي نفسه ويبتلع المتحصل
بالمص لا يحنث لأن هذا ليس أكلاً ولا شرباً بل مص اه ومثله في البحر عن البدائع قلت
لكن يصدق عليه تعريف الشرب المذكور وهو إيصال ما لا يحنث المضغ من المانعات
إلى الجوف الآن يكون المراد المانع وقت ادخاله الفم وعليه فالمراد بالمص استخراج
مائة الجامد بالفم وإيصالها إلى الجوف ومقتضاه انه لو حلف لا يحنث شيئاً لا يحنث بشرب

وسيجيء ما لو حلف لا يركب شيئاً
أو دابة

(باب اليمين في الأكل والشرب
واللبس والكلام)

(ثم الأكل إيصال ما يحنث المضغ
بفيه إلى الجوف) كعزوفاً كهة

(مضغ أو لا) أي وان ابتلعه بغير
مضغ (والشرب إيصال ما لا يحنث

الأكل من المانعات إلى الجوف)
كما وعسل في حلقه لا يأكل

بعضة حنث ببلعه وفي لا يأكل
عنباً اه لا يحنث بمصه

قوله ثم له هكذا بخطه بالمتأمة الفوقية
والذي في القاموس والمصباح

بالباء المثلثة اه مصححه

لان المص نوع ثالث ولوعصره
وأكل قشره حدث بدائع لكن
في تمذيب القلب لا نسي حلف
لا يأكل سكر لا يحنث به
وفي عرفنا يحنث وأما الذوق فعمل
القيم ليجزده معرفة الطعم وصل الى
الجوف أم لا وكل أكل وشرب
ذوق ولا عكس ولو تمضمض للصلاة
لا يحنث ولو غشي بالذوق الأكل
لم يصدق الادلل (حلف لا يأكل
من هذه الخلقة)

(٦) قوله كافي الذخيرة حيث
قال وانه مشكل لان الغضب
اسم للكل وكذلك الرمان فاذا
أكل القشر والحصرم ففسد
أكل بعض ما عقد عليه اليمين
فلا يحنث وذكر المسئلة في العميون
في صورة أخرى فقال اذا رمى
قشره وحبه وابتلع ماءه لم يحنث
ولو ابتلع ماءه وحبه فقط حدث
وعليه الصبر الشهد بأن الغضب
اسم لهذه الثلاثة ففي الوجه
الاول أكل الاقل فلا يصبر كذا
وفي الثاني أكل الاكثر وله حكم
الكل في كثير من الاحكام
انتهى ملخصا له منه

(٨) مطلب
في الفسوق بين الاكل والشرب
والذوق

مطلب
حلف لا يأكل من هذه الخلقة

المنايع مع أن السنة في شرب الماء المص فعلم أن المص أعم من الشرب من وجه
فيجتمعان فيما إذا أخذ الماء بفيه مع ضيق الشفتين وينفذ الشرب بالعب والمص
بأسجلاب مائية الجاهل بالقم حتى لو عصر الفاكهة وشرب ماءها عابا يحنث في حلقه
لا يشرب لافي حلقه لا يصح ولو شربه مصا حنث فيه ما هذا ما ظهر لي (قوله لان المص نوع
ثالث) أي في بعض الوجوه كما في الصورة المذكورة والا فتدبر يكون شربا كما علمته (قوله
وأكل قشره) أي ولم يشرب ماءه لان ذهاب الماء لا يخرج منه أن يكون أكلا له ألا ترى
انه اذا مضغه وابتلع الماء انه لا يكون أكلا له بآلة الاغذية فدل أن أكل الغضب هو أكل
القشر والحصرم منه وقد وجد فحنث بجرع البدائع وفيه نظر (٦) كافي الذخيرة
وحاصله انه ذكر في العميون انه اذا ابتلع ماءه فقط لم يحنث ولو ابتلع الحب أيضا
دون القشر يحنث وعليه الصبر الشهد بأن الغضب اسم لهذه الثلاثة ففي الاول أكل
الاقل وفي الثاني الاكثر وله حكم الكل (قوله لا يحنث به) لانه ليس بأكل فقد وصل
الى جوفه ما لا يتأتى فيه المضغ ذخيرة (قوله وفي عرفنا يحنث) من تمة كلام القلانسي
وهو محط الاستدلال ح أي لانه يؤكل بالمضغ وبالمص عادة وكذا الغضب والرمان
(قوله وأما الذوق فعمل القيم الخ) هذا هو الحق على ما في الفتح خلافا لما في النظم من انه
عمل الشفاه دون الحلق فانه يدل على أن عدم الوصول الى الجوف مأخوذ في مفهوم
الذوق قلت لكنهما موافق لما في الفتح من رواية هشام حلف لا يذوق فيمينه على الذوق
حقيقة وهو أن لا يوصل الى جوفه الا أن يتقدمه كلام يدل عليه نحو ان يقال تغتصبي
حلف لا يذوق معه طعم ما فهذا على الاكل والشرب اه (قوله فكل أكل وشرب ذوق
ولا عكس) أي وليس كل ذوق أكلا أو شربا بل على أن الذوق أعم مطلقا لانه لا يشترط (٨)
فيه الوصول الى الجوف بل يصدق بدونه بخلافهما فاذا أكل أو شرب يحنث في حلقه
لا يذوق واذا حلف لا يأكل ولا يشرب فذاق بلا يصل الى الجوف لم يحنث لكن فيه
انه قد يتحقق الاكل بالاذوق كما لو ابتلع ما يتوقف معرفته طعمه على المضغ كبسيسة أو لوزة
وعليه فبين الاكل والذوق عموم وجهي وعن هذا قال في الفتح ان قول المحيط لو حلف
لا يذوق فأكل أو شرب يحنث يغلب على الظن أن المراد به الاكل المقترن بالمضغ أو بلع
ما يدرك طعمه بلا مضغ لانه لا تقطع بأن من ابتلع قلب لوزة لا يقال فيه ذاقها ولا يحنث
بلعها اه قالت وعلى ما مر عن النظم فيمينه ما التباين كما بين الاكل والشرب فلا يحنث
الحال على واحد من الثلاثة بفعل الآخر (قوله لا يحنث) أي في حلقه لا يذوق الماء
كما في الجوهر لانه لا يقصد به ذوق الماء بل إقامة القربة ولذا ذكره الذوق للصائم
دون المضغ (قوله لم يصدق الادلل) أي كقول القائل له تغتصبي كما مر وكذا العرف
الا ن لو قال ابتداء لا ذوق في بيت زيد طعم ما فانه يراد به الاكل (قوله حلف لا يأكل
من هذه الخلقة الخ) الاصل في جنس هذه المسائل أن العمل بالحقيقة عند الامكان

فان تعذراً ووجد عرف بخلاف الحقيقة تركت فاذا عقد دعيته على ما هو مأكول بعينه
انصرفت الى العين لا مكان العمل بالحقيقة واذا عقد على ما ليس مأكولاً بعينه أو هو
مأكول إلا أنه لا تؤكل عنه عادة انصرفت الى ما يتخذ منه مجازاً لأن العمل بالحقيقة
غير ممكن فاذا حلف لا يأكل من هذه الشاة شيئاً فأكل من لبنها أو من لبنها لا يحنت لأن عين
الشاة مأكولة فينصرف الى عينها لا ما تولد منها وكذا العنب فلا يحنت بزبيبه وعصيره
وفي الخلعة يحنت بقرها وطلعها لأن عينها غير مأكولة وفي الدقيق يحنت بخبزها لأن الدقيق
وان كان يؤكل إلا أنه لا يؤكل كذلك عادة وتماه في الذخيرة (قوله أو الكرم) شجرة
العنب ولم أرها بالتاء فراجع (قوله بالثلثة) لأن المراد ما تولد منها سواء كان قرا
بالثناة أو غيره كالجوار وهو شئ أبيض أين في رأس النخلة ولأن النخلة مثال والمراد
ما بعينها وغيرهما لا تؤكل بعينه (قوله فيصبت بالعصير) استشهد كل بأن العين على
الأكل والعصير مما لا يؤكل واجيب بأن الأكل هنا مجاز عن تناول فالمراد لا تناول
منها شيئاً طقت مقتضى الجواب أنه يحنت بشرب العصير ويحتاج الى نقل فأن كلامهم
يصح بدون هذا التأويل فقد ذكرنا عن البحر لو حلف لا يأكل هذا اللبن أو العسل أو الخل
فأكله بخبز يحنت لأن أكله هكذا يكون وكذا لو ردي اللبن في البرازية لا يأكل طعاماً
ينصرف الى كل مأكول مطعوم حتى لو أكل الخل يحنت اه فقد صح أكل ما يشرب
فكذا يقال هنا قتل (قوله لا بالدبس المطبوخ) وكذا النبيذ والناطف والخل
لأنه مضاف الى فعل حادث فلم يبق مضافاً الى الشجرة بحر ولذا عطف عليه في قوله تعالى
لأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم فتح واحترز بالمطبوخ عما يسيل من الرطب فإنه
يحنت بأكله كما في الذخيرة (قوله ولا بوصول الخ) يعني اذا قطع غصنها من الشجرة المحلوف
عليها ووصله بشجرة أخرى وأكل من الثمر الخارج منه لا يحنت اه ح وقال بعضهم
يحنت فتح وبحر ولعل وجه الاقول أن الغصن صار جزءاً من الثانية ولا يسمى في العرف
أكل من الاولى ومقتضى الاطلاق انه لا فرق بين كون الشجرة من نوع واحد أو من
نوعين ونقل في الذخيرة المسئلة مطلقة كما مر ثم صورها بما اذا حلف لا يأكل من شجرة
التفاح فوصل به غصن شجرة الكهثرى قال فان سماها باسمها مع الإشارة بأن قال
لا أكل من هذه الشجرة التفاح لم يحنت وان لم يسماها بل قال من هذه الشجرة حنت ثم نقل
عن بعضهم أن الرواية هكذا قلت ويمكن التوفيق بين القولين بحمل الحنت على
ما اذا اختلف النوع وسمى الشجرة باسمها ثم أكل مما سمي والقول بعدم الحنت على
ما اذا اختلف النوع واختلاف ولم يسم والله تعالى أعلم (قوله فيصبت اذا اشترى به
ما كولا وأكله) لفظة وأكله زادها في البحر على ما في الفتح قال في الشربة الالية وقد يقال
يراد بالاكل الانفاق في أي شئ فيصبت به اذا نوى فليست به اه قلت اذا نوى ذلك لا كلام
أما اذا لم ينو فظاهر تقييد ما بالاكل حقيقة حتى لو اشترى به مشروباً وشربه لا يحنت

مطلب
اذا تعذرت الحقيقة أو وجد عرف
بخلافها تركت

أو الكرم (تقييد الحنت بأكله
من ثمرها) بالثلثة أي ما يخرج
منها بلا تغير بصنعة جديدة فيحنت
بالعصير لا بالدبس المطبوخ
ولا بوصول غصن منها بشجرة أخرى
(وان لم يكن) للشجرة ثمرة
(تنصرف) بعينه (الى غصنها فيصبت
اذا اشترى به ما كولا وأكله)

مطلب
فإن لو وصل غصن شجرة بأخرى

ولو أكل من عين النخلة لا يحنث

وان نواه الا ان الحقيقة مهجورة

ولو ابلية وفي المحيط لوني أكل

عينا لم يحنث بأكل ما يخرج منها

لانه نوى حقيقة كلامه قال

المصنف تعالى شيعه وينبغي أن

لا يصح في قضاء تعين الجواز

زاد في النهر فان قلت ورق الكرم

مما يؤكل عرفا فينبغي صرف اليمين

عليه قلت أهل العرف انما

يأكلونه مطبوخا (وفي الشاة يحنث

بالحم خاصة) لا باللب لانها ما كولة

فتنعقد اليمين عليها (ولا يحنث

في) حلقه (لا يأكل من هذا البسر

أو الرطب أو اللب بأكل رطبه

وغره وشيرازه) لان هذه صفات

داعية الى اليمين فتعقدها (بخلاف

لا يكلم هذا الصبي أو هذا الشاب

فيكلمه بعد ماشاخ أو لا يأكل هذا

الحمل) بفتحين ولد الشاة (فأكله

بعد ما صار كبشا) فانه يحنث لانها

غير داعية

(٨) قوله حلال هكذا بخطه بالخاء

المهملة وبعبارة القاموس تقديمه

بالهاء المهملة ونضمها في فصل الخاء

من باب اللام والرطب (أي وتخلل

الرطب) طلبة بين خلل السعف

وذلك الرطب خلل وخلالة

بضمهما اه وليحذر اه مصححه

معاله

لا يكلم هذا الصبي

الا اذا أكله مع غيره علة بحقيقة الكلام ما لم يوجد نقل بخلافه فافهم (قوله ولو أكل
من عين النخلة لا يحنث) هو الصحيح كما في النهر وغيره (قوله مهجورة) صوابه مهجورة
كما عبر به في ايضاح الاصلاح وقال في حاشيته ومن قال مهجورة لا يفرق بين المهجورة
والمهجورة قال صاحب الكشف المتعذر ما لا يوصل اليه الا بمشقة كأكل النخلة
والمهجورة ما يتيسر اليه الوصول لكن الناس تركوه كوضع القدم اهـ وقد يقال
أراد بالمهجورة الغير المستعملة بتجوزا كما تجوز صاحب الكشف باطلاق المتعذر على
المتعذر مع أن المراد ما يشعل القسبين وحقيقة المتعذر مثل قوله لا يأكل من هذا القدر
فافهم (قوله لا يحنث بأكل ما يخرج منها) مقتضاها أن نية عينها حثت فهو قول آخر غير
ما في اللؤلؤ الحية كما أفاده في النهر فافهم ولم أر من صحح أحدهما وما نقل عن حاشية
أبي السعود أنه قال ما في اللؤلؤ الحية هو الصحيح فهو خلاف الواقع وانما فيه امانة قلناه عن
النهر انما من تصحيح ما في المتن ثم ذكر بعده عبارة اللؤلؤ الحية فافهم (قوله تعين الجواز)
ولذا انصرف اليه عند عدم النية فكانت الحقيقة خلاف الظاهر (قوله انما يأكلونه
مطبوخا) أي فلا يحنث بأكله لكونه دخله صنعة جديدة ح (قوله من هذا البسر أو
الرطب) النخلة على ست مراتب أقولها طلع وثانيها لعل (٨) وثالثها بلج ورابعها بسر
 وخامسها رطب وسادسها غر كما يظهر من الصحاح عزيمية (قوله بأكل رطبه وغره
 وشيرازه) اهـ ونشر مرتب قال في المصباح والشيراز مثال دينار اللب الرائب يستخرج
 منه ماؤه وقال بعضهم ابن يغلي حتى يثخن ثم ينشف ويحيل الى الجوزة اهـ (قوله لان هذه
 صفات الخ) اذ لا يخفى أن صفة البسورة والرطوبة واللينة مما قد تدعو الى اليمين بحسب
 الامرجة فاذا زالت زال ما عقدت عليه اليمين فأكلمه كل ما لم تنعقد عليه اليمين نهر
 وفتح (قوله بعد ماشاخ) أي صار شيخا وهو فوق الكهل كما يأتي (قوله بفتحين) أي فح
 الخاء المهملة والميم ولد الشاة في السنة الاولى جمعه جلان كما في المصباح (قوله لانها غير
 داعية) أي هذه الصفات غير داعية الى الامتناع لان هجران المسلم يمنع الكلام منه
 فلا يعتبر به ما يقال داعيا الى اليمين من جهل الصبي أو الشاب وسوء أدبه وكذا صفة
 الصغر في الحمل فان الامتناع عنه أكثر امتناعا عن لحم الكبش لان الصغر داع الى الاكل
 لا الى عدمه واعترض بأن الهجران قد يجوز ويجب اذا كان لله تعالى بان كان يتكلم
 بما هو معصية أو يخشى فتنه أو فساد عرضه بكلامه فاذا حلف لا يكلمه علم انه وجد
 المسوق فيه معتبر الداعي فيقتيد بصوابه وشيئته وبأن الحمل غير محمود لكثرة رطوبته حتى
 قيل فيه الخمس بين الجليدين وأجاب في الفتح بأن الاعتراض بذلك ذهول ونسيان عن
 وضع المسئلة وانما سببت على العرف وان المنكلم لو أراد ما نصح ارادته من اللفظ لا يمنع
 منه فالجل عند العدم وم غذا في غاية الصلاح وما يدركه الخمسة الأفراد عرفوا الطب
 فوجب تحكيم العرف اذا لم ينو ذات الحمل اذ لا يحكمكم على فرد من العموم انه على

خلافهم

خلافهم فينصرف حلقه اليهم وكذا الصبي لما كان موضع الشفقة والرحمة عند العموم
 وفي الشرع لم يجعل الصبا داعية الى اليمين في حق العموم وهذا لا ينبغي كون حالف عرف
 عدم طيب الخلق أو سوء أدب صبي علم أنه لا يردعه الا الهجر أو علم أن الكلام معه بضربه
 في دينه أو ضرره فعد يمينه على مدة الحلية أو الصبا فانصرف يمينه حيث صرفها وانما
 الكلام اذا لم ينو شيئاً فيسلك به ما عليه العموم أو خطوافية أو أصابوا فليكن هذا من ذلك
 يسأل فانك تدفع به كثير من امثال هذا الغلط المورد على الأئمة اهـ ملخصاً وهو في غاية
 الحسن وقد عدل في الذخيرة عن التعليل بكون الصفة داعية أو غير داعية وقال الصحيح
 أنه لا يحنث في الرطب أو العنب اذا صار عسراً أو زبيلاً لانه اسم لهذه الذات والرطوبة
 التي فيها فاذا أكله بعد الحلق فقد أكل بعض ما عقد اليمين عليه بخلاف الصبي بعد
 ما شاخ أو الحبل بعد ما صار كبشاً فانه لم ينقص بل زاد والزيادة لا تمنع الحنث ثم قال فهذا
 الفرق هو الصحيح وعليه الاعتقاد (قوله تعديده) الاولى بها (قوله في المهرق والمنكر)
 مثل لا آكل هذا البسر أو لا آكل بسر (قوله اعتبر في المنكر) مثل لا آكل جلاً أو لا
 أكل صبيلاً ان الكس لا يسمى جلاً ولا الشيخ صبيلاً فلم يوجد المهرق عليه بخلاف المهرق
 كهذا الخجل أو هذا الصبي لأن الصفة الغير الداعية تلغى مع الإشارة فتعتبر الذات المشار
 اليها وهي باقية بعد زوال الصفة فلا تزول اليمين (قوله فبراً) في المصباح برئ من المرض
 ببرأ من باب تعبر ونفع (قوله فكلم صبياً حنث) لأن اسم الرجل يتناول الصبي في اللغة
 كما صرح به ابن السكال في تصحيح السراجية ولكن في العرف لا يسمى فالحق القول الثاني
 اهـ ح (قوله يدعى شاباً الخ) في الوجيز لبرهان البخاري حلف لا يكلم صبياً أو غلاماً أو شاباً
 أو كهلاً قال الكلام في معرفتهم امة وشراً عرفاً ما اللغة فقالوا الصبي يسمى غلاماً الى تسع
 عشرة ثم شاباً الى أربع وثلاثين ثم كهلاً الى أحد وخمسين ثم شيخاً الى آخر عمره وأما الشرع
 فالغلام الى أن يبلغ فيصير شاباً وفقى وعن أبي يوسف من ثلاث وثلاثين كهل الى خمسين فهو
 شيخ قال القدوري قال أبو يوسف الشاب من خمس عشرة الى خمسين ما لم يغلب عليه
 الشوط قبل ذلك والكهل من ثلاثين الى آخر عمره والشيخ فيما زاد على الخمسين وكان يقول
 قبل هذا الكهل من ثلاثين الى مائة سنة فأكثر والشيخ من أربعين الى مائة وهذا روايات
 أخر والمعول عليه ما به الاتفاق كذا في الفتح ملخصاً لم يذكر معناها عرفاً لأن كل أناس
 قد عاوا مشربهم (قوله فصارجينا) فيه ثلاث لغات أجود اسم يكون الباء
 والثانية ضمها للاتباع والثالثة وهي أقلها التقبل ومنهم من يجعلها من ضرورة الشعر
 مصباح (قوله كذا في نسخ الشرح) أي شرح المصنف حيث جعلها متنافي شرحه
 (قوله لم يحنث) لأن بعضها صفات داعية وبعضها انقلبت عينها (قوله فأكل حبساً)
 فسرا ليس في البدائع بأنه اسم لتمر ينقع في اللبن ويشرب فيه اللبن وقيل هو طعام يتخذ
 من تمر ويضم الى شيء من السمن أو غيره والقالب هو الترف فكانت أجزاء التمر يحالها في

والاصل أن المهرق عليه اذا
 كان بصفة داعية الى اليمين تعيد
 به في المهرق والمنكر فاذا زالت
 زالت اليمين وما لا يصلح داعية
 اعتبر في المنكر دون المهرق وفي
 المجتبى حلف لا يكلم هذا المجنون
 فبراً وهذا الكافر فأسلم لا يحنث
 لانها صفة داعية وفي لا يكلم
 رجلاً فكلم صبياً حنث وقيل
 لا كلاً يكلم صبياً وكلم بالغاً لانه بعد
 البلوغ يدعى شاباً وفقى الى الثلاثين
 فكهل الى خمسين فشيوخ (أولا
 يأكل هذا العنب فصارجينا)
 هذا وما بعده معطوف على قوله
 من هذا البسر مما لا يحنث به
 (أولاً يأكل هذا البسر فصارجينا)
 أو لا يأكل من هذه البيضة فأكل
 فراريجها كذا في نسخ الشرح
 وفي نسخ المتن فرنجها (أولاً يذوق
 من هذا الخمر فصارجلاً ومن زهر
 هذه الشجرة فأكل بعد ما صار
 لوزاً) أو مشعشاً لم يحنث بخلاف
 سفة لا يأكل ثمراً فأكل حبساً
 فانه يحنث لانه تمر فقت وان ضم

الاسم اه بجر (قوله الاصل الخ) قد مننا الكلام عليه قبل قوله كل حل عليه حرام
 * (فرع) * ذكر في البحر عن الواقعات ان اكلت هذا الرغيف اليوم فامرأته كذا وان
 لم آكله اليوم فأمته حرة فأكل كل النصف لم يحنت وكذا لو حلف على اقامة في فيه فأكل بعضها
 وأخرج البعض لأن شرط الحنث أكل السكك اه ملخصا * (تنبيه) * الأكل والشرب غير
 فسد في البرازية ضاع مال في دار خلف كل واحد أنه لم يأخذه ولم يخرج منه من الدار ثم علم
 أن واحد أخرجه مع آخران كان لا يطبق حمله وحده حنث لأن أخرجه كذلك يكون
 وإن أطاقه وحده لا يحنت لأنه صادق اه قلت وعليه لو حلف لا يعمل هذه الخشبة أو يخرج
 فهو على هذا التقصير ثم اعلم أن ما مر عن الواقعات مشكل جدا كما قال في الحاوي
 الزاهدي قال فإنه يجب أن يحنت في عين العتق لأنه لم يأكل الرغيف اذ نقول لا واسطة بين
 النفي والاثبات وكل واحد منهما شرط الحنث فيحنت في أحدهما وفي الجامع الاصح عن
 أبي القاسم الصفار قال ان شرب فلان هذا الشراب فامرأته طالق وقال الآخران لم
 يشربه فلان فامرأته طالق فشرب فلان مع غيره أو انصب بعضه في الارض حنث الثاني
 دون الاول اه (قوله أن كل شيء) بفتح همزة أن والمصدر المنسوب خبر الاصل (قوله
 وكذا لا يحنت الخ) أشار الى أنه لا فرق بين ذكره معترفا وهو ما ذكرنا في الزوال اليقين
 بزوال الصفة الداعية كما تقدم (قوله فان الاسم يتناول الرطب أيضا) بسكون الطاء
 في الرطب وكان المذهب بالاباء لان وجهه الحسنة بين البسر والعنب وبين الجوز
 واللوز الحنث في بابس الاخيرين لتناول الاسم له دون الاولين هذا وفي عرف الشامل الآن
 اللوز خاص بالاباء أما الرطب فيسمونه عقاية فلا يحنت بها (قوله أو بسرا) أي أو
 حلف لا يأكل بسرا (قوله حنث بأكل المذب) في المغرب بسرا مذهب بكسر النون أي
 مع التشديد وقد ذهب اذبا الارطاب من قبل ذنبه وهو ما سفل من جانب القمع والعلاقة
 اه وفي المصباح ذنب الرطب تنديدا فمه الارطاب والمراد أنه يحنت بأكل البسر
 المذب أو الرطب المذب وهو الذي أكثره رطب وشي قليل منه بسرا عكس الاول قال
 في البحر وحاصل المسائل أربع وقايتان وخلافيتان * فالوقايتان لا يأكل رطبا فأكل
 رطبا مذب لا يأكل بسرا فأكل بسرا مذب فيحنت فيهما اتفاقا * والخلافيتان لا يأكل
 رطبا فأكل بسرا مذب لا يأكل بسرا فأكل رطبا مذب فيحنت عندهما اختلاف لا يوجب
 اه وفي عاقبة نسخ الهداية ذكر قول محمد مع أبي يوسف وفي بعض ادع الامام وهو الموافق
 لما في أكثر الكتب المعتمدة كما في الفتح والزباني (قوله لا آكله المحلوف عليه وزيادة) لأن
 آكل ذلك الموضع آكل رطب وبسر فيحنت به وإن كان قليلا لأن ذلك القدر كاف للحنث
 ولهذا لو يزهو آكله يحنت زباني وبجته فيه في الفتح بأن هذا بناء على انعقاد الميعن على
 الحقيقة لا العرف والافالرطب الذي فيه به بقعة بسرا لا يقال لا آكله آكل بسرا في العرف
 فكان قول أبي يوسف أقعد (قوله لأن الشراء الخ) جواب عما استشهد به أبو يوسف على

اليه شيء من السمن أو غيره بجر
 وقوله الاصل فيما اذا حلف
 لا يأكل معينا فأكل بعضه أن كل
 شيء يأكله الرجل في مجامير أو
 يشربه في شربة فالحلف على كنه
 والافعل به (وكذا) لا يحنت
 (لو حلف لا يأكل بسرا فأكل رطبا
 أو لا يأكل عنباً فأكل زنبياً)
 بخلاف نحو لو زجر زفان الاسم
 يتناول الرطب أيضا (ولو حلف
 لا يأكل رطبا أو بسرا أو حلف
 لا يأكل رطبا ولا بسرا حنث
 به) أكل (المذب) بكسر النون
 لا آكله المحلوف عليه وزيادة (ولا
 حنث في شراء بكاسة) بكسر
 الكاف أي عرجون ويقال
 عنه قود) بسرا في رطب في حلقه
 لا يشترى رطبا) لأن الشراء يقع
 على الجملة والمغلوب تابع بخلاف
 حلقه على الأكل لوقوعه شيئا
 فشيئا

قوله بعدم الحذف في المسئلة الاولى اعتبار الغالب كما في هذه المسئلة وحاصل الجواب
 أن اعتبار الغالب هنا لوقوع الشراء على الجملة أما لا كل فبذلك في شيء أفصح
 المغلوب وحده فلا يتبع الغالب ويبحث فيه في الفتح بأن هذا قاصر على ما إذا فصله فأكله
 وحده أما لو أكله جملة تحققت التبعية اهـ وأشار إلى أن البسر غالب بقريته الاضافة قال
 القهستاني إذا المتبادر من اضافة الكفاية إلى البسر وجهها نظر فالرطب أن البسر غالب
 فلو كان الرطب غالباً وهو والبسر متساويين يذهب إلى أن يبحث اهـ (قوله لا يأكل لحم)
 تنعده هذه على لحم الابل والبقر والحصان ومن الغنم والطيور وطبوعها وشربها أو قديداً
 كما ذكره محمد في الاصل فهذا من محمد إشارة إلى أنه لا يبحث بالنظر وهو الاظهر وعند أبي
 الليث يبحث بجرع الخلاصة وغيرها (قوله يأكل مرقه) قيد في الفتح بمحض في فروع
 ذكرها آخر الايمان بما إذا لم يجد طعم اللحم أخذ مما في الحياض لا يأكل مما يجي به فلا ين
 نجس به حصصاً كل من مرقه وفيه طعم الحصص يبحث اهـ (قوله مع تسميته في القرآن
 لحما) هذا يظهر في الثلاثة الأخيرة وأما المرق في الحديث المرق أحد اللحمين ط (قوله
 وما في التبيين) أي تبين الكثرة للزبني حيث قال وذكر العتابي أنه لا يبحث بأكل لحم
 الخنزير والادعى وقال في الكافي وعليه الفتوى فكأنه اعتبر فيه العرف ولكن هذا
 عرف على فلا يصح مقيد بخلاف العرف اللفظي ألا ترى أنه لو حلف لا يركب دابة
 لا يبحث بالركوب على انسان للعرف اللفظي فان اللفظ عرفاً لا يتناول الانكراع وان كان
 في اللغة يتناوله ولو حلف لا يركب حيواناً يبحث بالركوب على انسان لان اللفظ يتناول
 جميع الحيوان والعرف العملي وهو أنه لا يركب عادة لا يصلح مقيد اهـ (قوله رده في النهر)
 وكذا قال في البحر رده في فتح القدير بأنه غير صحيح اتصرح أهل الاصول بقولهم الحقيقة
 تنزل بدلالة العادة اذ ليست الاعراف علمية ولم يجب أي صاحب الفتح عن الفرق بين
 الدابة والحيوان وهي واردة عليه ان سلمها اهـ ولا يخفى أنه لا يسلمها بدليل أنه ردها
 وهو عدم اعتبار العرف العملي وبعبارة النهر هكذا وفي بحث التخصيص من التحرير مسئلة
 العادة العرف العملي مخصص عند الحنفية خلافاً للشافعية كثرمت الطعام وعادتهم
 أكل البر انصرف اليه وهو الوجه أما بالعرف القولي فاتفق كالدابة للحم والدرهم
 على النقد الغالب وفي الحواشي السعدية أن العرف العملي يصلح مقيداً عند بعض
 مشايخ بلخ لما ذكر في كتب الاصول في مسئلة اذا كانت الحقيقة مستعملة والمجاز متعارفاً
 اهـ قال في النهر وهذه القول تؤذن بأنه لا يبحث بركوب الادعى في لا يركب حيواناً
 (قوله والكبد) بالرفع وكذا ما بعده عطفاً على لحم وكان الاولى ذكر الخنزير عقب الانسان
 كما فعل في الكثرة لكونه يجر وواظفاً على الانسان باضافة لحم اليه ما لا يجرأ عم فتكون من
 اضافة الجزء الى السكل بخلاف الكبد وما بعده فان اللحم ليس جزءاً منه بل هو عينه فلذا
 قلنا انه بالرفع عطفاً على المضاف وان صح جزمه عطفاً على المضاف اليه على جعل الاضافة

مطلب
 حلف لا يأكل لحم
 (ولا) حنت (في) حلقه (لا يأكل كل
 لحماً) كل (مرقه أو سم) (الا
 اذا نواهما) (ولا في لا يركب دابة
 فركب كافراً ولا يجلس على زبد
 نجس على جبل) مع تسميته في
 القرآن لحماً ودابة وأناد للعرف
 وما في التبيين من حنثه في لا يركب
 حيواناً بركوب الانسان
 رده في النهر بأن العرف العملي
 مخصص عندنا كالعرف القولي
 (ولحم الانسان والكبد والكرش)
 مطلب
 في اعتبار العرف العملي كالعرف
 اللفظي

فيه بيانية لكن يلزم عليه اختلاف الاضاقين في لفظ واحد وفي القهس تاني الكبد بفتح
 المكاف وكسر هاء مع سكون الباء والكسر يشق المكاف وكسر الراء وسكونها (قوله
 والرتة) بالهمزة ويجوز قلبها ياء السحر وصباح وفيه السحر وزان فاس وسبب وقف هو
 الرنة وقبل ما ملحق بالحقوم والمرى من أعلى البطن وقبل كل ما ملحق بالحقوم من كبد
 وقلب ورنة (قوله لحم) خبر المبتدأ وما عطف عليه أي هذه المذكورات داخله في مسمى
 اللحم (قوله هذا الخ) الاشارة الى الكبد والاربعة التي بعده وعبارة البحر وفي الخلاصة
 لو حلف لا يأكل لحماً فكل شئ من البعوض كالكبد والطحال يحث في عرف أهل الكوفة
 وفي عرفنا لا يحث وهكذا في المحيط والمجتبى ولا يخفى أنه لا يسمى لحماً في عرف أهل مصر
 أيضاً فلهذا لم أن في المختصر أي الكثر مني على عرف أهل الكوفة وأن ذلك يختلف
 باختلاف العرف اه كلام البحر قلت وأما لحم الانسان ولحم الخنزير فهو لحم حقيقة لانه
 وعرفنا لما شئ المصنف كغيره على أنه يحث به لكن يرد عليه كما أقامه في الفتح أن لفظ
 أكل لا ينصرف اليه عرفاً وان كان في العرف يسمى لحماً كما ترى لا يركب دابة فلان فان
 العرف اعتبر في ركوب المتبادر منه ركوب الانواع الثلاثة وهي الجار والبغل والفرس
 وان كان لفظ دابة في العرف يشمل غيرها أيضاً كالبقرة والابل فقد تقيدها ركوب المحلوف
 عليه بالعرف ولذا نقل العتابي خلاف ما هنا فقال قبل الحالف اذا كان مسلماً ينبغي
 أن لا يحث لأن أكله ليس بمتعارف ومبني الايمان على العرف قال وهو الصحيح وفي
 الكافي وعليه الفتوى هذا خلاصة ما حقه في الفتح وهو حسن جداً ويؤيده ما تقدمناه
 ويأتي أيضاً من أنه لا يحث باللحم التي كما أشار اليه محمد وهو الاظهر قال في الذخيرة لانه
 عديمه على ما يؤكل عادة فينصرف الى المعتاد وهو الاكل بعد الطبخ اه مع أنه لا شك
 في أن اللحم حقيقة فلهذا لم أن المحفوظ اليه في العرف هو الاكل لا لفظ لحم (قوله ومنه
 علم) أي من قوله ما في عرفنا فان المراد عرف بلادهم وهي من العجم فافهم ثم ان التنبيه
 على هذا ليس فيه كبير فائدة لأن قوله لم باعتبار العرف في الايمان ليس المراد به عرف
 العرب بل أي عرف كان في أي بلد كان كما سيأتي عند قوله وان لم يمتد اعتماده أهل بلد
 الحالف وفي البحر عن المحيط وفي الايمان يعتبر العرف في كل موضع حتى قالوا لو كان
 الحالف خوارزمياً فأكل لحم السمك يحث لانهم يسمونه لحماً (قوله لحم في عين الاكل لاني
 عين الشراء) وجهه في الشا في الاكل والشراء واحداً والاول أصح بزيادة قلت ولعل
 وجهه أن الرأس والاكارع مشتملة على اللحم وغيره لكنهم اعند الاطلاق لا تسمى لحماً فاذا
 حلف لا يشتري لحماً لا يقال في العرف انه اشترى لحماً بل اشترى رأساً وأكارعاً أما اذا أكل
 اللحم الذي فيه ما فسد كل لحماً فيحث ويشترى الى هذا الفرق ما في الذخيرة ولو أكل رؤس
 الخيول يحث لان ما عليها لحم حقيقة (قوله لا يقع على صيده) وانما يقع على لحمه وهو
 القياس في الجوار لأن الجوار ما كان له كراهية يستعملون هذا اللفظ في الاكل من كراهية

والرنة والقلب والطحال (والخنزير
 لحم) هذا في عرف أهل الكوفة
 أما في عرفنا فلا كافي البحر عن
 الخلاصة وغيرهما ومنه علم أن
 العجم يسمونه بغيره قطعاً وفي
 النجاشية الرأس والاكارع لحم في
 عين الاكل لاني بين الشراء وفي
 لا يأكل من هذا الجوار يقع على
 كراهية ومن هذا المكاف لا يقع على
 صيده

جالوه على السكره وفيما وراءه يبقى على الأصل من غير أن يتأخر (قوله ولا يسم
 البقر الجساموس) أي فلو حلف لا يأكل لحم بقر لا يحنث بأكل الجساموس كعكسه لأن
 الناس يقرقون بينهم ما قبل يحنث لأن البقر أعم والصحيح الأول كما في التمر عن التاترخانية
 وفيه عن الذخيرة لا يأكل لحم شاة لا يحنث بلحم الغنم صريحا كان أو قر ويا قال الشهميد
 وعليه الفتوى (قوله ولا يحنث بأكل النخلة) بالهمز وزان حل والابدال والادغام عاين
 مصباح أي ابدال الهمزة بياء وادغامها في الياء لغة العوام وقد مرنا وجه عدم الحنث قريبا
 (قوله وهو اللحم السمين) كذا فسر في الهداية والظاهر أن المراد به اللحم الأبيض المسمى
 في العرف دهن البدن فإنه يكون في حالة السمن دون الهزال وقد يراد به شحم السكينة لأنها
 معقولة بالظهور قال في البحر قال القاضي الاستيعابي أن أريد بشحم الظهر شحم السكينة
 فقوله ما أظهر وأن أريد به شحم اللحم فقوله أظهر (قوله بل بشحم البطن) هو ما كان
 مقدورا على الكسر وما بين المصارين شحم الأمعاء ط (قوله اتفاقا) ردت على صاحب
 السكا في حيث ذكر الخلاف في شحم الأمعاء والشحم المختلط بالعظم قال السرخسي أنه
 لم يقل أحد بأن شحم العظم شحم أم وكذا لا ينبغي خلاف في الحنث بعملي الأمعاء فإنه
 لا يحنث في تسميته شحما فتح (قوله زباني) عبارته لا يحنث بأكل شحم الظهر وشرايته
 وبيعه في عينه لا يأكل شحم ولا يشتريه ولا يبيعه وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يحنث (قوله
 بالنية) بفتح الهمزة قال في المصباح قال ابن السكيت وجماعة ولا تكسر الهمزة ولا يقال
 لينة والجمع أليات كسجدة وسجدة والتثنية أليات يجوز في الهمزة على خلاف القياس
 (قوله لا ياقضم من عينها) أي عين البرأ أنت ضمير لأنه يسمى حنطة أيضا والابهي لكن
 أي لكنه يحنث بنفسه من قضم الدابة الشحيرة تقضمه من باب تميم كسرت به بأطراف
 الأسنان ومن باب ضرب لغة مصباح قال في الفتح وليس المراد حقيقة القضم بل أن يأكل
 عينها بأطراف الأسنان أو بسطوحها وفي القهستاني فلو ابتاعه ههنا حنث بالاولى كما في
 التكر ما في فإنه احتزر بالقضم عما يتخذ منه كالخيز والسويق فإنه لا يحنث به عنه لأنه لا عين
 الحنطة ما كقول وعنده ما يحنث فالت ومبني الخلاف على أن الحقيقة المستعملة الأولى
 من الجواز المتعارف عنده خلافا لها ما فان لفظ أكل الحنطة يستعمل حقيقة في أكل
 عينها فان الناس يقولون ما يؤا كونهما فهو أولى من الجواز المتعارف وهو أن يراد بأكل
 الحنطة أكل خبزها قال في الفتح لفظ أكل حنطة يحنث أن يراد به كل من المعنيين في ترجيح
 قوله لترجح الحقيقة عند مساواة الجواز بل الآن لا يعرف في أكل الخبز منها الا لفظ آخر
 وهو أكل الخبز ثم قال وهذا الخلاف إذا حلف على حنطة معينة أما لو حلف لا يأكل
 حنطة ينبغي أن يكون قوله كقوله ما ذكره شيخ الاسلام ولا يحنث أنه يتحكم والدليل
 المذكور اتفاق على إرادته في جميع الكتب يعم المعينة والمنكرة وهو أن عينها كقول
 أم (قوله لومة لولة كالبيلة) قال في الفتح فان الناس يقولون الحنطة ويأكلونها وهي التي

ولا يسم البقر الجساموس ولا يحنث
 بأكل النخلة (قوله ولا يسم
 يحنث (بشحم الظهر) وهو اللحم
 السمين (في) حلقه (لا يأكل شحم
 شحم البطن) بل بشحم البطن
 والامعاء اتفاقا لا يحنث في العظم
 اتفاقا فتح (والجانب على شراء
 الشحم) وبيعه (كقوله على أكله)
 حكمه ولا يحنث (ولا يحنث
 بالنية في) حلقه (لا يأكل) أو لا
 يشتري (شحمها أو لحما) لأنها أنواع
 ثالث (ولا يحنث) بخبز أو دقيق
 أو سويق (في) حلقه لا يأكل (هذا
 البرأ لا ياقضم من عينها) لومة لولة
 كالبيلة في عرفنا

مطلق
 لا يأكل هذا البر

تسمى في عرف بلادنا بـ **البليدة** وتقل أيضاً أي توضع جافة في القدر ثم تؤكل قضمها **وهي** **وحيث** **تد**
 فتقوله كالبليدة الكافي فيه للتفسير ان كانت الذئب لوم مقابلة بالاقاف أما اذا كانت بالغين
 المعجزة فهي للتبديل والبليدة هي المسماة في عرف بلادنا بـ **البليدة** لانهم انشأوا بالماء المغلي
 (قوله فلاحنت الابنية) ولو فوى ما يتخذ منها اصح ولا يحنث بأكل عنبها ذخيرة (قوله
 وهي مسئلة المختصر) أي المتن أي انه يحنث بأكل عنبها (٣) لوم غلبة أو مغلبة لا لونية
 ولا بنحو خبرها (قوله فيحنث بأكلها كيف كان) لعل وجهه أنه اذا وجدت الإشارة
 بدون تسمية نعت بـ **ذات** المشار اليه سواء بقيت على حالها أو حدث لها اسم آخر (قوله
 فيحنث بأكلها لونية) أي بخلاف الخلطة المعروفة وهو الوجه الأول فانه لا يحنث بالني
 منها وأما عدم الحث بالخبر ونحوه كالذئب والسويق فقد اشتهر في المعروفة والمنكورة
 لتقدير الحلف بالاسم فان الخبر ونحوه لا يسمى حنطة على الإطلاق بل يقال خبر حنطة لكن
 يبقى الكلام في وجه الفرق بين ما في التي حيث دخل في المنكر دون المعترف وأهل وجهه
 أن حنطة منكرة في سياق النفي فتم جميع أنواع مسماها بخلاف المعروفة فانها تنصرف الى
 المعهودة في الأكل والتي غير معهودة فيه وهذا غاية ما ظهر لي في توجيهه لكن ما ذكر من
 الفرق بين ما بيني على أن المنظور اليه لفظ حنطة أما لو نظرنا الى لفظ أكل الحنطة فانه
 لا يظهر الفرق اذ قولك أكلت حنطة مثله في أنه يراد به حقيقة أو مجازة المستعمل على
 الخلاف بين الامام وصاحبيه ويؤيده ما مر عن الفتح من رده ما ذكره شيخ الاسلام وإن كان
 من جهة أخرى وكذا يؤيده ما قدمناه في لأركب دابة قلان وفي لأكل الحنطة اعتبار لفظ
 أركب وأكل فصرف الى المعهودة وقدمه لفظ دابة ولفظ الحنطة لافرق بين معرفته ومنكره
 والله سبحانه أعلم (قوله لم يحنث بالخارج) أي اتفاقا فهو وهذا اذا لم يقل حنطة بالتسكير
 (قوله بما يتخذ منه) في النوازل لو اتخذ منه خبيصا أخاف أن يحنث وينبغي أن لا يتردد
 في حنثه اذا أكل منه ما يسي في ديارنا بالكس كس نهر وهو المسمى في الشام بالمغربية
 ومثله الشعبية (قوله في الاصح) احتراز عما قيل انه يحنث لانه حقيقة كلامه قلنا نعم
 ولكن حقيقة معجزة ولما ثبت المجاز سقطت الحقيقة كقوله لا يحنث ان نسكتك فعبدي
 حذر فيهم لا يحنث لانصراف عينه الى العقد فلم يتناول الوطء الا أن ينويه فتح (قوله كما
 مر في أكل عين النخلة) الا أنه لو نوى أكل عين الذئب لم يحنث بأكل خبزه لانه نوى الحقيقة
 بحر أي بخلاف النخلة بناء على ما مر عن المولوية (قوله فالتشامى بالبر الخ) هذا حيث
 لا جماعة والافاظ غير أن المراد ما يسمى خبز في ذلك الوقت (قوله والطبري) نسبة الى
 طبرستان وهي اسم آمل وأعمالها سميت بذلك لان أهلها كانوا يحاربون بالفأس ومهناها
 بالفارسية أخذ الناس بيده اليمنى والمراد بالفأس الطبري وهو معرب تبر كافي الفتح (قوله فلو
 دخل الخ) عبارة الفتح قال العبد الضعيف وقد سئلت لو أن بدويًا اعتاد أكل خبز الشعير
 فدخل بلدة المعتاد فيها أكل خبز الخلطة واستمر هو لا يأكل الا الشعير فحلف لا يأكل خبز

اما لو قضى بها نية فلاحنت الابنية
 فتح وفي النهر عن الكشف المسئلة
 على ثلاثة أوجه * أحدها أن
 يقول هذه الخلطة ويشير لصيرة
 وهي مسئلة المختصر * الثانية أن
 يقول هذه بلاد ذكر حنطة فيحنث
 بأكلها كيف كان لونية أو خبز
 * الثالثة أن يقول حنطة فيحنث
 بأكلها لونية لا بنحو الخبر ولو
 رده لم يحنث بالخارج (وفي
 هذا الدقيق حث بما يتخذ منه
 كالبخبر ونحوه) كصيدة وحلوى
 (لا يحنث) في الاصح كما مر في أكل
 عين النخلة (والخبز ما اعتاده أهل
 بلاد الخلق) فالتشامى بالبر والي
 بالذرة والطبري بجزر الارز وبعض
 أهل القرى بالشعير ولو دخل بلد
 البر واستمر لا يأكل الا الشعير لم
 يحنث الابن الشعير لان المعروف
 الخاص معتبر فتح

وطالب

لا يأكل خبزاً
 (٣) قوله لوم غلبة مقتضى عبارته
 في هذا المحل أنه اسم مفعول من
 اللات مع أنه لازم ووجه عدي
 بالهمزة كما في المصباح فيقال في
 اسم مفعوله مغلي ومغللة لا مغلي
 ومغلبة اه صححه

فقلت ينعقد على عرف نفسه فيحنت بالثبوت لانه لم ينعقد على عرف الناس الا اذا كان
 الخالف يتعاطاه فهو منهم فيه فيصرف كلامه اليه لذلك وهذا مستفهم لم يوافقهم بل هو
 بجانب اهم اه فقول الشارح لان العرف الخاص معتبر ليس لفظه موجودا في الفتح بل
 معناه فهو منه فافهم وقال المصنف في منحه قلت وبهم ظاهر ان قول بعض المحققين ان
 المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن اقول كنه يربا عتباره محله فيما عدا الايمان اما
 هي فالعرف الخاص معتبر فيما به عرف ذلك من تتبع كلامهم وعما يدل عليه ما في فتح
 القدير الخ (قوله انصرف الى الخابزة الخ) الاوضح ان يقال انصرف الى ما تضمنه
 في التنوير لا ما تضمنه وتميمه للضرب فيكون المعنى لو قال لا آكل من خبز هند فان كانت
 خبزته في التنوير حنت وان كانت بحنته وهما أنه أي قطعة أقرصا للخبز وخبز غيرها
 لا يحنت والا فبعد التصريح باسمه لا يدخل غيرها الا أن يكون المراد بقوله من خبز فلانة
 أنه ذكر لفظ فلانة فيكون مشتركا بينا اول الخابزة والعاجنة ثم هذا كله لو كان مراده
 بالاضافة اضافة الصنعة اما لو اراد اضافة الملك فانه يحنت بالخبز المملوك لها ولو كان
 العاجن والخابز غيرها كما لا يخفى (قوله ومنه) أي من الخبز الرفاق وينبغي أن يخص ذلك
 بالرفاق اليسا في تنصير اما الرفاق الذي يحشى بالسكر واللوز فلا يدخل تحت اسم الخبز
 في عرفنا كما لا يخفى بحرقات وذلك كالذي يعمل منه البقلاوى والسنبوسك وينبغي أيضا
 أن لا يحنت بالسكر والقسماط لانه لا يسمى خبز في العرف (قوله لا انطائر) الذي
 في الفتح والبحر القماتف واما القماتر فظاهر أنها كذلك فهي اسم عندنا لما يسمى بالسمن
 وخبز أقرصا كالخبز ولا يسمى خبز في العرف وكذا ما يوضع في الصواني ويخبز ويسمى
 بغاجيه فلا يحنت به وكذا الزلابية (قوله والترديد الخ) فعمل به معنى مفعول وهو أن تفت
 الخبز ثم تهرق مصباح قال في الفتح ولا يحنت بالترديد لانه لا يسمى خبز اطلاقا وفي الخلاصة
 لا يأكل من هذا الخبزوا كله بعد ما تفتت لا يحنت لانه لا يسمى خبز ولا يحنت بالعصيدة
 والظطماج ولا يحنت لودقه فشربه وعن أبي حنيفة في حبه له أنه أن يدقه فيأكله
 في عصيدة ويطبخ حتى يصير الخبز الكا اه ما في الفتح ومثله في البقرات ومقتضى هذه
 الرواية أن يحنت لوقته بالاطبخ وكذا الوجه له تريد الان قوله حتى يصير الخبز الكا يقتضى
 أن بقا عينه لا يخرج منه عن كونه خبزاً وهذا وافق لعرفنا الا ان يؤيده ما قدمه الشارح
 في حقه لا يأكل عرفاً كل حيسا فانه يحنت لانه غير مفتت وان ضم اليه شيء من السمين أو
 غيره نعم لودق الخبز وشربه بما لا يحنت لانه شرب لا أكل وكذا الوجه لا يأكل رغيفاً وفت
 أرغفة وأكل منها لا يحنت بخلاف ما اذا فت رغيفاً واحداً أو أكله كله فانه يحنت وهذا
 ما يقتضيه عرف زماننا والله أعلم (قوله وحنت في لا يأكل طعاما الخ) الانسب ذكر هذه
 المسائل بعد قوله والسواء والطبخ على اللحم كقوله في البحر ثم ان ما ذكره من الخبز
 والزيت والملح لا يسمى في عرفنا طعاما فينبغي الجزم بعدم حنثه به ثم رأيت في النهر كما يأتي

(مختلف لا يأكل من خبز فلانة
 انصرف الى) الخابزة (التي تضمنه
 في التنوير لا ما تضمنه) وهي أنه
 لا الضرب (ظهيرية ومنه الرفاق
 لا انطائر والترديد أو بعد مادته
 أوقته لانه لا يسمى خبزاً وحنت
 في لا يأكل طعاما من طعام فلان
 بأكل خذله أو زيتيه أو ملح

مطلب
 لا يأكل طعاما

ولو بطعام نفسه لالو أخذ من بيده
أومائه فأكل به خبزاً وفي
لاياً كل شيئاً كل سويقاً ولانية
له ان بحيث لو عصر سال السمن
حنث والالاجوهرة وفي البدائع
لاياكل طعاماً فاضطرب لينة فاكل
لم يحنث (والشواء والطبخ) بقعان
(على اللحم) المشوي والمطبوخ
بالماء هذا في عرفهم أما في عرفنا
فاسم الطبخ يقع على كل مطبوخ
بالماء ولو بودلاً أو زيت أو من كان أقل
المصنف عن المجتبى وفي النهر
الطعام يوم ما يؤكل على وجه
التطعم يكن وفاء كهيئة لكن في عرفنا
لا (والرأس ما يباع في مصره) أي
مصر الحالف اعتباراً لا يعرف
(والنماصة التفتاح والطبخ
والشمش) ونحوها (لا العنب
والرمان والرتب)

٣ مطبوخ
لاياً كل فاكهة
(قائمة) من نظم سبدي على
الاجهوري المالكي قوله
قدم على الطعام توتاً خوخاً
والتين والشمش والطبخ
وبعد الايجاص كثرى رطب
ومثله الرمان أيضاً والعنب
ومعه السليمان والخبز
فتساوت فاح كذا الموز

اه منه

وكذا في ح حيث قال هذا في عرفهم أما في عرفنا فالطعام كالطبخ ما يطبخ على النار (قوله
ولو بطعام نفسه) أي ولو لم يطل ذلك بطعام نفسه (قوله ان بحيث لو عصر سال السمن) هذا
مبنى على ما في مختصر الحاكم واعتبر في الاصل وجود الطعم كما قدمناه أقول الباب (قوله
لم يحنث) لان العرف في قولنا كل طعاماً ينصرف الى اكل الطعام المعتاد والتمتع به
بالاضطرار للعل والالافلا يحنث بدونه بالاولى (قوله على اللحم المشوي والمطبوخ بالماء)
لف ونشر من رتب ونخرج ما يشوي أو يطبخ من غير اللحم قال في النهر فلو حلف لاياً كل شواء
لا يحنث بأكل الجزر والباذنجان المشويين الا ان يشوي كل ما يشوي وكذا لو حلف لاياً كل
طبخاً لا يحنث الا بأكل اللحم المطبوخ بالماء انه هذا التعميم اذ الدوا وما يطبخ وكذا القول
اليابس فصرف الى اخص الاخص وهو ما ذكرنا عملاً بالعرف فيه ما وفي عطف الطبخ
على الشواء ايما الى تغايرهما وهذا لان الماء مأخوذ في مفهوم الطبخ والالكانا شواء
والذوالا كل قائمة لم يحنث لانها لا تسمى طبخاً وعامة فيه وفي البحر عن القمع وان كل من
مصرقه يحنث لم يحنث من أجزاء اللحم ولانه يسمى طبخاً وان كان لا يسمى لها كما قدمناه اه أي
فيما اذا حلف لاياً كل اللحم لا يحنث بالمرق فانه لا يسمى اللحم وان كان فيه أجزاء اللحم (قوله
يكن) الذي رأيت في النهر خبز (قوله لكن في عرفنا) عبارة النهر وانت خبير بأن الطعام
في عرفنا لا يطلق على ما ذكره في النهر ان يجزم بعدم حنثه به اه ورأيت به امس نسخة النهر
عن خط بعض العلماء مانصه الذي رأيت بخط الشارح وانت خبير بأنه في عرف أهل مصر
مرادف للطبخ لا يطلق على غيره فنبهني أن لا يحنث الا بما يسمى طبخاً اه ثم رأيت
في النسخة لا يشترى طعاماً فاشترى حنطة حنث قال الفقيه أبو بكر البلخي في عرفنا الحنطة
لا تسمى طعاماً الماء والطعام هو المطبوخ (قوله ما يباع في مصره) وهو ما يكس في التنوير
أي بطم ويدخل فيه وهذا لان العموم المتناول للجراد والعصفور وغيره اذ فصرفناه الى
ما نعرف نهر قال في البحر وفي زماننا هو خاص بالغنم فوجب على المفتي أن يقتضي بما هو
المعتاد في كل مصر وقع فيه حلف الحالف كما أقاده في المختصر وما في التبيين من أن الاصل
اعتبار الحقيقة اللغوية ان أمكن العمل بها والافا العرف الخ ضرر ودلان الاعتبار انما هو
للعرف وتقدم أن الفتوى على انه لا يحنث بأكل لحم الخنزير والادحى ولذا قال في فتح
القدير ولو كان هذا الاصل المذكور منظور اليه لما تجاسر أحد على خلافه في الفروع
اه وفي البدائع والاعتقاد انما هو على العرف اه (قوله والطبخ) بكسر الباء ويقال
الطبخ أيضاً أخضر كان أو أصفر وذكر السرخسي أن الطبخ ليس من الفا كهيئة وما هنا
رواية القسدي ورواها الحاكم الشهيد في المنتقى عن أبي يوسف نهر (قوله والشمش)
بكسر الميم وفصحها كما في المختار وبعضهم انقله الابهوري الشافعي تمشي التعريرط
(قوله ونحوها) كالخوخ والسفرجل والاجاص والكثير فيحنث بكل هذه الاشياء
في حلفه لاياً كل الفا كهيئة لانها اسم ما يفتك به أي يتم قبل الطعام وبهذه زيادة على

المعتمد من الغذاء الاصل في المحيط ما روي أن الجوز واللوز فاه كهيئة في عرفهم أما
في عرفنا فانه لا يؤكل للتفكه نهر (قوله خلافها) لانها ما قد تغذى بها فاسقطت عن
كل التفكه فلا يتناولها مطلقا كهيئة وأما عندهم ما فهمي فاكهة نظرا للاصل وعلمه
الفتوى ولا خلاف أن البابس منها كالزبيب والتمر وحسب الرمان ليست بها كهيئة كافي
السكر ما في قهستانى وكذا الخلاف في القناء والخيار والفقوس والجوز والحاصل أنه
لا خلاف في أن النوع الاول فاكهة كما لا خلاف في أن الأخير ليس بها كهيئة وفي الوسط
خلاف نهر (قوله خلاف عصر) أي أن الامام قال إن العنب وأخويه ليس بها كهيئة
لأنه كان في زمنه لا يعتد منها رعدتها في زمنها ولاقائل أن يقول معنى هذا الجمع على اعتبار
العرف والاسم تدل على أنهم قد تغذى بها بناء اللغة ويمكن الجواب بجواز كون العرف
وافق اللغة في زمنه ثم خالفها في زمنها وتمامه في الفتح (قوله فيجئت بكل الخ) صرح
بذلك في الذخيرة (قوله ما ليس من جنسه حامض) كالتين والقرافة ليس من جنسه حامض
نخاص معنى الخلاوة فيه نالوا كل عنبا وبطيخا وورمانا وأجاصا لم يجئت لأن جنسه
ما ليس بجوز وكذا إذا خالف لا يأكل خلاوة فهو كالحلو وتمامه في البحر (قوله لكن الخ)
استدل الشافعي المتن حيث أطلقه مع أن ما ذكره تفسير العلوي عندهم وقالوا المرجع فيه
الى العرف قال في البحر والحاصل أن الحلو والحلو والحلاوة واحد وما في عرفنا فالحو
اسم للعسل المطبوخ على النار بنشا ونحوه وأما الحلو والحلاوة فاسم لسكر أو عسل أو
ماء عنب طبخ وعقد والحلاوة الجوزية والسمنية اه قلت وفي زماننا الحلو كل ما يتحلى
به من فاكهة وغيرها كتين وعنب وخبيصة وكافة وقطائف وأما الحلاوة والحلو بالنصر
فهى اسم لنوع خاص كالجوزية والسمنية مما يعقد وكذا ما يطبخ من السكر أو العسل
بطحين أو نشا (قوله لاحت في فانيذ) فيه نظر في المصباح الفانيذ نوع من الحلو يعمل
من القند والنشاه وفيه أيضا القند ما يعمل منه السكر فالسكر من القند كالسمن من
الزبد (قوله والادام ما يصطبغ به الخبز) في المغرب صبغ الثوب بصبغ حسن وصبغ باغ
وهو ما يصبغ به ومنه الصبغ والصبغ من الادام لأن الخبز يغرس فيه ويأقون به كخلل
والزيت اه وفي المصباح ويختص بكل ادم مائع كخلل وفي التنزيل وصبغ للأكين
قال القاري واصطبرغ بالخل وغيره وقال بعضهم واصطبرغ من الخل وهو فعل لا يتعدى
الى مفعول صريح فلا يقال اصطبرغ الخبز بخل اه وفي الفتح والاصطبرغ افتعال من
الصبغ ولما كان ثلاثيه وعوضه متعديا لو احدث جاء الافتعال منه لازما فلا يقال اصطبرغ
الخبز لانه لا يصل الى المفعول بنفسه حتى يقام مقام الفاعل اذا بنى الفعل له وانما يقام غيره
من الجوز والتمر ونحوه فلذا يقال اصطبرغ به اه قلت وبه علم انه كان على الشارح
أن لا يذكر لفظ الخبز وان تبع فيه النهر (قوله لذوبه في القم) جواب عما يقال ان لا يصبغ
به تأتلى (قوله به بنقى) وبه أخذ الفقيه أبو الليث قال في الاختيار وهو المختار عملا

طلبه
حاشا لا يا كل حلو
قوله بالقصر في القاموس الحلو
وبقصر معروف اه

بالعرف وفي المحيط وهو الاظهر (قوله وفيه) أي البحر حيث قال وفي المحيط قال محمد
 القز والجوز ليس بأدام لأنه يقر دبالا كل في الغالب فكذلك العنب والبطيخ والبقل لأنه
 لا يؤكل تبعه الخبز بل يؤكل وحده غالبا وكذا سائر الفواكه حتى لو كان في موضع يؤكل
 تبعه الخبز غالبا يكون أداما عنده اعتبارا للعرف اهـ وذكر في البحر أيضا وإذا أكل الأدام
 وحده فإن كان حلق لا يأكل أداما حيث وإن حلق لا يتدم بأدام لا يحنث فلا بد
 أن يأكل معه الخبز كما أشار إليه في الكشف الكبير اهـ (قوله وبقل) يعني في زماننا
 أكل النقران الخبز بالبصل والنعنع والطرخون (قوله وفي البدائع الخ) يخالف قوله
 قبله وجوز الأكل أن يحمل ما قبله على الرطب وقدمنا عن المحيط أن ما روى من أن الجوز
 واللوز فاكهة هو في عرفهم لا في عرفنا إلا أن يحمل على اليابس وهو بعيد فظاهر
 أن ما في البدائع مبني على عرفهم وأيضاً فإن الجوز اليابس لا يؤكل إلا مع الخبز غالبا
 وانما يقر دبالا كل وقد علمت أن المعتبر في الأدام ما يؤكل تبعه الخبز في الغالب وليس المراد
 كل ما يمكن أكله مع الخبز ولذا لم يحنث بالفاكهة مع الخبز وكذا لو أكل مع الخبز كفاكهة
 أو قطائف لأن الغالب أكل ذلك وحده لا يقر وبالنظر فلا يسمى أداما من يقال في العرف
 لا أكل هذا الرغيف الأحافير أو الحواف أكله بلا شيء معه فاذا قرن معه فاكهة أو نحوها
 يحنث تأكل (قوله وهذا إن وجد الخ) وكذا لو حلق لا يأكل ملحافا كل طعاما إن كان
 ملحافا حنث والأفلا وقال الفقهاء لا يحنث ما لم يأكل عين الملح مع الخبز أو مع شيء آخر لأن
 عينه ما كول بخلاف الفافل وعليه الفتوى فإن كان في عينه ما يدل على أنه يراد به الطعام
 الملح فهو على ذلك خاتمة قلت وكذا يقال في اللحم ونحوه وإن كان ينبغي الحنث في عرفنا
 في اللحم مطلقا إذا كان ظاهرا في الحشوة فإنه يسمى آكله (قوله ويراد في الزعفران رؤية
 عينه) مقتضى قوله ويراد أنه لا بد من وجود طعمه أيضا لكنه بعدد وفي البرازية لا يأكل
 زعفرانا فكل كعك على وجهه زعفران يحنث (قوله فطبخه بأرض) أي وإن لم يجعل فيه
 ماء ويرى عينه إلا أن ينوى ما يتخذ منه كما قدمناه أول الباب عن الظلمة ومنه في البرازية
 لكنه قال بعده وفي النوازل إن كان يرى عينه ويجد طعمه يحنث (قوله ولا ينظر الخ)
 ذكر هذه وما بعدها لتكون من تمام كلام الصيرفية والانهى استطراديه ليست من مسائل
 الباب (قوله وإلى رأسه وظهوره وبطنه حنث) فصل فيه في المتأخر خاتمة وكذا قال في
 البرازية وإن رأى الصدر والظاهر والبطن أو أكثر الصدر والبطن فقد رآه وإن أقل من
 النصف لا وإن رآه ولم يعرفه فقد رآه وإن رآه جالسة أو مستقيمة أو متعقمة فقد رآها إلا إذا
 عني رؤية الوجه فيبدن لا قضاها أيضا وإن رآه خلف الزجاج أو الستور وبين الوجه يحنث
 لأن المرأة (قوله بمس البدن والرجل) مفادها أنه إذا مس غيرها لا يحنث وفيه نظر وقد
 يقال إنما يبدن ما ذكرهما في النظر أي فالمرء يخالف النظر في ذلك فلا يفتي أنه يحنث بمس
 غيرهما (قوله كان حالفا) لأنه إذا قال والله لنفعلن كذا فقال نعم بصير كانه قال والله

لا فعلان

مطلب
 لا يأكل أداما ولا يتدم

وفيه فباؤك كل وحده غالبا
 كثر وزيب وجوز وعنب و بطيخ
 وبقل وسائر الفواكه ليس أداما
 إلا في موضع يؤكل تبعه الخبز
 غالبا اعتبارا للعرف وفي البدائع
 الجوز رطبه فاكهة ويابس أدام
 (قروغ) حلق لا يأكل لجا
 والآخر بصل والآخر فلفل
 فطبخ حشوه كل ذلك فأكوا
 لم يحنثوا إلا صاحب الفافل لأنه
 لا يؤكل إلا كذا وهذا إن وجد
 طعمه ويراد في الزعفران رؤية
 عينه وفي لا يأكل لبنا فطبخه بأرض
 أو لا ينظر إلى فلان فنظر إلى يده
 أو رجليه أو أعلى رأسه لم يحنث وإلى
 رأسه وظهوره وبطنه حنث وفي المس
 يحنث بمس البدن والرجل عرض
 عليه العين فقال نعم كان حالفا
 في الصحيح كذا في الصيرفية وغيرها
 قال المصنف هذا هو المشهور

مطلب
 عرض عليه العين فقال نعم

لا فعلان لأن ما في السؤال معاذ في الجواب كما سيأتي آخر الإيمان (قوله له) ~~كن~~ في فوائد
 شيخنا عن التنازع في الخ (ما عزا إلى التنازع في خلاف الموجود في إلفانه ذكر فيه مسألة
 ثم قال وهذه المسألة تشير إلى أن الرجل إذا عرض على غيره عينا من الإيمان فيقول ذلك
 الغدير نعم أنه ~~يكن~~ ويصير حاله تلك العين التي عرضت عليه وهذا فصل اختلاف فيه
 المتأخرون قال بعضهم لا يكنى وقال بعضهم يكنى وهذه المسألة دليل عليه وهو الصحيح اه
 فاعلم أن قوله في فوائد لا يصير حاله صوابه يصير بدون لا كنهه عليه السيد الجوى ويؤيده
 ما قدمناه عن الخاتمة قبيل قوله ان فعل كذا فهو كافر وفي آخر الإيمان الفتح ولو قال عليك
 عهد الله ان فعلت فقال نعم فالخالف المحجب ولا يمين على المبتدئ ولو نواه اه أي لأن قوله
 عليك صريح في التزام العهد أي اليمين على المخاطب فلا يمكن أن يكون عينا على المبتدئ
 بخلاف ما إذا قال والله أنه فعل وقال الآخر نعم فإنه اذا نوى المبتدئ التحلف والمحجب
 الخلف يصير كل منهما ما عدا الخ مائة له عن البحر فراجعهم وفي مجموع النوازل قال لا يخبر
 والله لأبجى إلى ضيافتك فقال الآخر ولا تجبى إلى ضيافتي فقال نعم يصير حاله ثانيا اه
 وبه جزم في الذخيرة والفتح وبيد كذا مع ما قدمناه عن الخاتمة علم أنه لا فرق بين التعليق
 والخلف بالله تعالى فافهم (قوله ثم فزع) من كلام المصنف فالضمير عائدا إلى شيخه (قوله
 أن الشاهد) أي كاتب القاضي وهذا يدل من قوله أن ما يقع (قوله يقول لازوج نعليقا)
 أي يقول له كلاما فيه تعليق كأن يقول له ان تزوجت عليها تكن طالق (قوله لا يصح
 على الصحيح) أي المفعول عن التنازع في وقد عات أنه خلاف ما فهمنا في الصحيح أنه يصح كما مر
 عن الصيرفية ولم يثبت اختلاف الصحيح فافهم (قوله التغذي إلى آخره) هذا أولى من
 قول غيره الغداء والعشاء لأن الغداء والعشاء يفتح أولهما مع المتدسم لما يؤكل في الوقتين
 لا لأن كل فيهما وهو المألوف عليه الا ~~كل~~ فيهما لا المأكل كول وان أجاب عنه في الفتح بأنه
 تساهل معروف المعنى لا يعترض به اه قوله الاكل المترادف (قوله اكل اقمتهين ثم فصل
 بزمن يعتد فاصلا ثم اكل اقمتهين وهكذا لا يكون غداء ط (قوله الذي يقصده الشبع)
 اعتد به عن اكل نحو لقمة واقمةين أو أكثر ما لم يبلغ نصف الشبع كما في الفتح وأما الاحتراز
 عن نحو اللبن والتمر فبيد كره في قوله ما يعتد به عادة فافهم (قوله وكذا التعشي) ومثله
 التصحير على الظاهر ط (قوله أكثر من نصف الشبع) كذا في البحر عن الزيلعي والظاهر
 أن المراد به الشبع المعتاد له لا الشبع كالثلاث وظاهر عدم الجنب بأكل نصف الشبع
 ط (قوله في دخول وقت الغداء) وينتهي إلى العصر لأنه أول وقت العشاء في عرفنا
 كما يأتي (قوله إلى زوال الشمس) غاية لقوله وهو ما بعد طلوع الفجر وكان المناسب عدم
 الفصل بينهما (قوله وغداء ~~كل~~ بلدة ما نعرفه أهلها) يغني عنه ما قبله ومثله العشاء
 والسمور ط (قوله حتى لو شبع الخ) قال الكرخي اذا حلف لا يتعدى فأكل عرا أو أرزاو
 غيره حتى شبع لا يحنث ولا يكون غداء حتى يأكل الخبز وكذلك ان أكل الجاغير خبز اعتبارا

ليكن في فوائد شيخنا عن التنازع في
 انه بنم لا يصير حاله صوابه يصير بدون لا كنهه عليه السيد الجوى ويؤيده
 ما قدمناه عن الخاتمة قبيل قوله ان فعل كذا فهو كافر وفي آخر الإيمان الفتح ولو قال عليك
 عهد الله ان فعلت فقال نعم فالخالف المحجب ولا يمين على المبتدئ ولو نواه اه أي لأن قوله

(التغذي الاكل المترادف الذي

يقصده الشبع) وكذا التعشي

ولا بد أن يأكل أكثر من نصف

الشبع في غداء وعشاء وصحور

(في وقت خاص وهو ما بعد طلوع

الفجر) وفي البحر عن الخلاصة عند

طلوع الشمس قال وينبغي اعتداده

للعرف زاد في النهر وأهل مصر

يسمونه فطورا إلى ارتفاع الضحى

٣ الأكبر فيدخل وقت الغداء فيه هل

يعرفهم قلت وكذلك أهل الشام

(إلى زوال الشمس) ثم لا بد أن

يكون (مما يعتد به) أهل بلده

(عادة وغداء كل بلدة ما نعرفه

أهلها) حق لو شبع بشرب اللبن

يحنث البدوي لا الحضرى زيلعي

(والتعشي منه) أي الزوال

وفي البحر عن الاسديجاني

٣ مطلبه

حلف لا يتعدى أو لا يتعشى

للعرف كذا في الاختيار ونحوه في البهر والفتح والظاهر أنه مبني على أن المراد بالغدا ما يتعدى به في العرف غالباً وهذا وإن كان يتعدى به في العرف لكنه قد سئل ونظيره ما مر في الآدم وفي البحر عن المحيط لو تعدى بالغدا لا يثبت إلا أن يكون من أهل الرستاق ممن عادتهم التعدى به في وقته (قوله بعد صلاة العصر) والظاهر أنه ينتهي إلى دخول وقت السجود (قوله والسجود) بالفتح ما يؤكل وبالضم فعل الشاعل مصباح والمناسبات هنا ضبطه بالضم لقوله هو الأكل ولياسب التعبير بالتعدى والتعشى قال في الفتح لما كان السجود ما يؤكل في السجود والسجود من الثلث الأخير يسمى ما يؤكل في النصف الثاني لقربه من الثلث الأخير سجود بالفتح والأكل فيه السجود اه قلت في زماننا لا يطابقون السجود الأعلى ما يؤكل ليس إلا لاجل الصوم (قوله ونحو ذلك) كالأكل لا يركبها ولا يغتسل أو لا ينكح أو لا يسكن دار فلان أو لا يتزوج امرأة ونوى الغسل أو من جنباً امرأة معينة أو بالاجارة أو بالاعارة أو كوفية لم تصح نيته أصلاً (قوله أي خبزاً أو لبناً الخ) اه ونشر مرتب وأفاد أنه ليس المراد بالغدا بين الله والشخص بل ما بين النوعين (قوله لم يصدق أصلاً) أي لا قضاء ولا ديانة لأن النية إنما تعمل في الموقوفات عين بعض محتملانه وما نواه غير مذكور تصادف النية محلها فلفت نهر (قوله وقيل يدين) هو رواية عن الثاني واختاره الخفاف لأنه مذكور تقديره وإن لم يذكر تخصيصاً واجباً بأن تقديره ضرورة اقضاء الأكل مأكولاً وكذا اللبس والشراب والمقتضى لا عموم له كذا قالوا والتحقق أن هذا ليس من المقتضى لأنه ما يقدّر لتصحح المنطوق بأن يكون الكلام كذا بظاهراً كرفع الخطأ والنسب أن أو غير صحيح شرعاً كما عتق عبدك عني وقولك لا أكل خال عن ذلك نعم المفعول أعني المأكل من ضروريات وجود الأكل ومثله ليس من المقتضى بل من حذف المفعول اقتصاراً والالزام أن يكون كلاً مقتصراً إذ لا بد أن يستدعي مكاناً وزماناً وحيث كان هذا المصدر ضرورياً للفعل لا يصح تخصيصه وإن عم بوقوعه في سياق النفي فإن من ضرورة ثبوت الفعل في النفي ثبوت المصدر العام بدون ثبوت التصرف فيه بالتخصيص فإن عموم ضرورة تحقق الفعل في النفي فلا يقبل التخصيص بخلاف أن أكلت أكلت فإن الاسم مذكور صريحاً في قوله وعامة في الفتح (قوله كالألواني الخ) أي كما يصدق ديانة ألواني كل الأطعمة أو المياه حتى لو أكل طعاماً أو طعامين أو أكثر لا يثبت وكذا لو شرب مدة عشرين يوماً كل الكحل ولم يشرب الكحل ثم أعلم أنه لا محل لهذه المسئلة هنا بل محله بعد قوله ولو ضم طعاماً الخ كما فعله في البهر أي فيما إذا صرح بالمفعول كما به عليه ويدل عليه التعديل بقوله لانيته محتمل كلامه لأنه إذا لم يصرح به يكون معناه لا أوجد أكل أو شرباً أو لبساً فيثبت بكل أكل وجد ولذا لم تصح نيته المعين منه بخلاف ما إذا صرح به لأن طعاماً المذكور يحتمل البعض والكحل فأقيم ما نوى صح ولذا قبل في البهر عن المحيط أنه يصدق قضاء أيضاً وعلمه في البدائع بأنه نوى حقيقة كلامه ثم نقل عن الكشاف أنه إنما يصدق ديانة فقط وقال لأنه بخلاف الظاهر

مطلبه
قال إن أكلت أو شربت ونوى
معيناً لم يصح

وفي عرفنا وقت العشاء بعد صلاة
العصر اه قلت وهو يعرف بمصر
والشام (إلى نصف الليل) والسجود
هو الأكل بعد نصف الليل إلى
طلوع الفجر قال إن أكلت أو
قال إن (شربت أو لبست) أو
نكحت ونحو ذلك فمبني على حر
(نوى معيناً) أي خبزاً أو لبناً أو
قطناً مثلاً (لم يصدق أصلاً) فيثبت
بأي شيء أكل أو شرب وقيل يدين
كألواني كل الأطعمة أو كل مياه
العالم حتى لا يثبت أصلاً لانيته
محتمل كلامه (ولو ضم) لأن أكلت
(طعاماً أو) شربت (شراباً أو)
لبست

لأن الإنسان انما يمنع نفسه عما يقدر عليه والكل ليس في وسعه وفيه تخفيف عليه أيضا
 وتعامه فيه أقول ويظهر لي ترجيح الأول لأنه اذا نوى البعض انما يصدق ديانته فقط كما يأتي
 وهذا النزاع فيه ويلزم منه ان يصدق قضاء ديانته اذا نوى الكل لأن عدم تصديقه في
 الأول قضاء لأنه خلاف ظاهر اللفظ فيكون الظاهر العموم والالزام تصديقه قضاء في نية
 الخصوص وفي تخصيص الجسامع ان كملت بنى آدم أو الرجال أو النساء حثت بالفرد إلا أن
 ينوى الكل قال شارحه فمصدق ديانته وقضاء ولا يثبت أبد إلا ان الصرف الى الأدنى عند
 الإطلاق لتصحیح كلامه فاذا نوى الكل فقد نوى حقيقة كلامه فمصدق وقيل لا يصدق
 قضاء لأن الحقيقة مبهورة اه وسيماني هذا آخر الباب وتعبيره عن الثاني بقيل يفيد
 ضمنه وترجيح الأول كما قلنا فافهم (قوله دين) أي يوكل الى دينه فيما بينه وبين ربه
 تعالى وأما القاضى فلا يصدق لأنه خلاف الظاهر وقد متنا في الطلاق أن المرأة كالقاضي
 (قوله لأنه نكحة في سياق الشرط فتم) لأن الخلف في الشرط المنبث يكون على نفسه
 فقوله ان ليست ثوبا في معنى لا ألبس ثوبا (قوله الا في ثلاث فدين الخ) يعني لو قال ان
 خرجت فعبدى حر ونوى السفر مثلا وان ساكنت فلا نافع بدى حر ونوى المساكنة في
 بيت واحد يدين لان الخروج في نفسه منسوق الى سفر وغيره حتى اختلفت أحكامهما
 فقبلت ارادة أحد نوعيه وكذا المساكنة منسوقة الى كانهى المساكنة في بيت واحد
 ومطلقة وهي ما تكون في دار فارادة المساكنة في بيت ارادة اخص أنواعها كما في الفتح
 وحاصله أن النية صحت هنا لكون المصدر متوقفا لا باعتبار عموميه فهو تخصيص أحد
 نوعي الجنس وزاد في تخصيص الجسامع ان اشترت ونوى الشراء لنفسه أي فتصح نيته
 ديانته وان لم يذكر المنعول المتوقوع الشراء فانه تارة يكون لنفسه وتارة يكون لغيره ولذا
 رتب على الأول المالك لنفسه وعلى الثاني المالك للموكل وهذا بخلاف ما اذا نوى الخروج
 لبعدها أو المساكنة بالاجارة أو الشراء لغيره فان الفعل فيه غير متوقوع فلم يصح
 تخصيصه بالنية بدون ذكر كما في شرح التلخيص قلت ونظير ذلك ما اذا قال أنت بائن ونوى
 الثلاث أو الواحدة يصح بخلاف نية الثنتين لأن البيئتين نوعان غليظة وخفيفة فتصح نية
 احدهما بخلاف الثنتين لأنه عدد محض كما ترقريره في محله لكنه يصدق في نية البيئتين
 قضاء قال في الفتح وكذا لو حلف لا يتزوج امرأة ونوى كوفية أو بصرية لا يصح لأنه
 تخصيص الصفة ولو نوى حبشية أو عريية صحت ديانته لأنه تخصيص الجنس ثم قال وكون
 ارادة نوع ليس تخصيصا للعام مما يقبل المنع لأنه لا يخرج عن قصر عام على بعض
 متساو لانه اه أقول قد يقال لا عموم هنا ولا تخصيص لعمام وانما هو ارادة أحد مدحلي
 اللفظ المشترك أو أحد نوعي الجنس كما في التوضيح والتلخيص والا لا أولى وبهانه أن
 الخروج مشترك بين السفر والانفصال من داخل الى خارج وكذا المساكنة مشتركة
 بين السكامة وهي ما تكون في بيت واحد ومطلقة وهي ما تكون في الدار مطلقا وكذا

(ثوبادين) اذا قال عذبت شيئا
 دون شيء لأنه ذكر اللفظ العام
 المقابل للتخصيص لأنه نكحة في
 سياق الشرط فتم كأنه نكحة في
 النفي والاصل أن النية انما تصح
 في الملقوط الا في ثلاث فدين في
 فعل الخروج والمساكنة
 وتخصيص الجنس كحبشية
 أو عريية لا الصفة ككوفية
 أو بصرية فتصح

الشراء فانه يحتمل انما هو وهو ما يكون له والمطلق وان كان المتبادر عرفا هو المعنى
 الثاني في المسائل الثلاث صدق ديانة فقط في نية المعنى الاول منها ولا يصدق القاضى لانه
 خلاف الظاهر وله نظائر في تلخيص الجامع لو قال ان جامعتك أو باضعتك فهو على الجماع
 في الفرج لانه المتناهم عرفا الآن ينوى مادونه للاحتفال لكن لا يصرف عن الظاهر
 في القضاء فيصنع بهم ما أى اذا نوى مادونه يصنع به عملا باقراره على نفسه بالحنث ويصنع
 بالجامع في الفرج لتبادره وكذا ان وطئتك فعبدي حر الآن يعنى في الوطء بالقدم وفي
 ان تبتك ينوى لاسيما واستواء احتمالى الجماع والزياره لكن لو نوى الزياره حنث بالجامع لانه
 زياره وزياره ٥١ وبما قررناه ظهر الفرق بين هذه المسائل المستثناة وبين ما مر في الآكل
 ونحوه فان حتمية الاكل فيه واحدة فلم تصح نية التخصيص بخلاف ما اذا صرح بالمفعول
 فانه لفظ عام صريح فيصير تخصيصه لكن نية التخصيص انما تصح فيما كان من أفراد ذلك
 الاسم وهو الماء كولات كالتبذير ونحوه دون ما كان من متعلقاته الضرورية كالزمان
 والمكان والوصف فلونوى في زمان كذا لم يصح ومنه لا أتزوج امرأة ونوى حبشية
 أو عربية فانهم ابدع أفراد العاقل لان الانسان أنواع حبشى وعربى ورومى باعتبار أصوله
 الذين ينسب اليهم بخلاف كوفية أو بصرية لانه وصف ضرورى راجع الى تخصيص
 المكان وهو غير محفوظ صريحا فلا تصح نية كبقية الصفات الضرورية ومنه ما فى
 الجعر عن البدائع لا يكلم هذا الرجل ونوى ما دام قائما لم يصح بخلاف لا يكلم هذا القائم
 ونوى ذلك يدين لتخصيصه الملقوظ وكذا الاضر بنه خسين ونوى سوطا بعينه فانه يترأى
 شئ مضر به وكذا لا أتزوج امرأة وعنى امرأة أبوها يعمل كذا وكذا فهو باطل اه وظاهر
 بما قررناه ايضا ان الاستثناء في المسائل الثلاث في غير محل لان النية انما وجدت في
 الملقوظ ايضا لان الفعل فيها صاوم مشتر كالواسطة اشتراك المصدر تأمل على أن لا أتزوج
 امرأة قد صرح فيه بالمفعول فهو مثل لا آكل طعاما واحدا ذكره لانه على انه انما يصح فيه
 تخصيص الجنس فقط دون الوصف لكن فيه أن لا آكل طعاما كذلك بدليل انه لو نوى
 لقمة او قمتين لم يصح على انه يخالفه ما يذكره قريبا فيما لو قال نويت من بلد كذا فانه
 يصدق ديانة لا قضاء واصل في المسئلة قولين يبدل عليه انه في التتارخانية قال وروى عن محمد
 فبين قال لا أتزوج امرأة ونوى كوفية أو بصرية الخ وذكر فيها ايضا ان تزوجت فعبدي
 حر وقال عنيت فلانة أو امرأة من أهل السكوفة لا يصح ولو قال ان تزوجت امرأة وقال
 عنيت فلانة يصح اه وهذا ظاهر لانه في الاول لم يذكر المفعول ثم اعلم انه يرد ما ترفيعين
 القور حيث خصص عبادات عليه القرينة كالغداء المدعو اليه واهل وجهه أن العرف
 جهل اللفظ كالصريح به ولا سيما اذا كان جوابا بالكلام قبله لان السؤال معاد فيه فلم يكن
 تخصيصا للعام الغير المذكور بالنية وهذا الموضع من مشكلات مسائل الايمان ولم أجده من
 أعطاء حقه من البيان وما ذكرته هو غاية ما ظهر لقهمى القاصر وفكرى القاصر (قوله)

مطلب
نية تخصيص العام بصح ديانة
لا قضا بخلاف الخصاف

(نية تخصيص العام بصح ديانة)
اجماعاً فلو قال كل امرأه أتزوجها
فهو طالق ثم قال نويت من بلد كذا
(لا) يصدق (قضاء) وكذا من غصب
دراهم انسان فلما حلقه الخصم
عاماً نوى خاصاً (به يفتي) بخلاف
للخصاف وفي الولو الجدية متى
حلقه ظالم وأخذ بقول الخصاف
فلا بأس وقالوا النية للخصاف
لو بطلاق أو عتاق وكذا بالله لو
حلقوا ما وان ظالمهم لخصاف
ولا تعاق للقتل في العين بالله حلف
(لا يشرب من) نبي

مطلب
إذا كان الحالف مظلوماً بفتي
بقول الخصاف

مطلب
النية للحالف لو بطلاق أو عتاق

نية تخصيص العام بصح ديانة لا قضاء) هذه الجملة بمنزلة التعادل لقوله قبله ولو ضم طعاماً
أو شرباً أو ثوباً دين لم أعلمت من أنه إذا ضم ذلك يصير ذكره في سياق الشرط فتم والعام
يصح فيه نية التخصيص لكن لا يصدق فيه القاضي لأنه خلاف الظاهر وعلم أن الفعل لا يتم
ولا يتنوع كما في تخصيص الجامع لأن العموم للأسماء لا للفظ هو المنقول عن سيبويه
كذا في شرحه للفارسي قلت ويرد عليه ما مر من مسئلة الخروج والمساكنة والشراء
الأن يقال كما مر أن التسوق هناك للفعل بواسطة مصدره لأصالة تأمل * (تأنيبه)
قيده بالنية لأن تخصيص العام بالعرف يصح ديانة وقضاء أيضاً وأما الزيادة على اللفظ
بالعرف فلا تصح كما أوضحنا ذلك أول باب اليمين في الدخول والخروج بقي هل يصح تعميم
الخاص بالنية قال في الاستبصار لم أره قلت الظاهر أن تعميمه من الزيادة على اللفظ وإذا لم
يصح الزيادة عليه بالعرف فلا تصح بالنية بالاولى لأن العرف ظاهر بخلاف النية تأمل
(قوله لا يصدق قضاء) ظاهره أنه يصدق ديانة وهو الف لقوله أنفالا الصفة ككوفية أو
بصرية أي أنه لا يدين فيها كما ينهنا عليه وما ذكره الشارح مأخوذة من الولو الجدية كما ذكره
في البحر ومثله في البرازية حيث قال كل امرأه أتزوجها فكذا ونوى امرأه من بلد كذا
لا يصدق في ظاهر الرواية وذكر الخصاف أنه يصدق وهذا بناء على جواز تخصيص العام
بالنية فالخصاف يجوز وفي الظاهر لا وعلى هذا لو أخذ منه دراهم وحلقه على أنه مأخوذه
شأنه ونوى الدنانير فالخصاف يجوز والظاهر خلافه والفتوى على الظاهر وإذا أخذ بقول
الخصاف فيما إذا وقع في يد الظلمة لا بأس به اهـ قلت وهذا كله في القضاء أما في الديانة فنية
تخصيص العام صحيحة بالإجماع كما في البحر وقدمت والحاصل أن نية تخصيص العام تصح
في ظاهر الرواية ديانة فقط وعند الخصاف تصح قضاء أيضاً وهذا إذا كان العام مذكوراً
والأفلا تصح نية تخصيصه أصلاً في ظاهر الرواية وقيل يدين كما قدمته الشارح وقد مناه
رواية عن الثاني وأنه اختاره الخصاف فصار حاصل ما اختاره الخصاف أنه في المذكور
يصدق ديانة وقضاء وفي غيره ديانة فقط (قوله متى حلقه ظالم وأخذ بقول الخصاف فلا
بأس) أقول المناسب أن يكون أخذ بضم أوله مبنيًا للجهول أي وأخذ هذا القاضي إذا
معنى لا أخذ الحالف به قضاء لأن أخذ الحالف بما نواه غير خاص بقول الخصاف والحاصل
أنه لو حلقه ظالم بفتي ونوى تخصيص العام أو غير ذلك مما هو خلاف الظاهر وعلم القاضي
بجماله لا يقضى عليه بل يصدق أخذ بقول الخصاف وأما إذا لم يكن مظلوماً فلا يصدق
فأفهم قال في الفتاوى الهندية عن الخلاصة ما حاصله أواد الساطع استخلافه بأنك
مات له غرماء فلان وأقر بانه لم يأخذ منهم شيئاً بلا حق لا يسهه أن يحلف والحيلة أن يذكر اسم
الرجل وينوى غيره وهذا صحيح عند الخصاف لافي ظاهر الرواية فإن كان الحالف مظلوماً
يفتي بقول الخصاف ولو حلقه القاضي ماله عليك كذا الحلف وأشار بوجهه في كنهه إلى غير
المدعى صدق ديانة لا قضاء اهـ (قوله وقالوا النية للحالف الخ) قال في الخاتمة وجعل

حلف رجل بخلاف ونوى غير ما يريد المستخلف ان يطلق والعناق ونحوه تعتبرية الحالف
 اذا لم ينو الحالف خلاف الظاهر ظاهرا كان الحالف أو مظلوما وان كانت اليمين بالله تعالى
 فلا الحالف مظلوما فالتنية فيه اليه وان ظاهرا يريد ابطال حق الغير اعتبرية المستخلف وهو
 قول أبي حنيفة ومحمد اه قلت وتقييده بما اذا لم ينو خلاف الظاهر يدل على أن المراد
 باعتبارية الحالف اعتبارا في القضاء اذا لا خلاف في اعتبارية ديانته وبه علم الفرق بينه
 وبين مذهب الخصاص فان عنده تعتبرية في القضاء أيضا ويقضى بقوله اذا كان الحالف
 مظلوما كما علمت وفي الهندية عن الخطب ذكر ابراهيم النخعي اليمين على نية الحالف لو مظلوما
 وعلى نية المستخلف لو ظاهرا ما يوجب أخذ أصحابنا مثال الاول لو اكره على بيع شيء يبدل بخلاف
 بالله انه دفعه الى فلان بعني بآثمه اثلا يكره على بيعه لا يكون يمين غموس حقيقة لانه نوى
 ما يحتمل له لفظه ولا معنى لان الغموس ما يقطع به احق مسلم ومثال الثاني لو ادعى شراء
 شيء في يد آخر يكره ان يكره بخلافه بالله ما يوجب عليه تسليمه الى بخلاف ونوى التسليم الى
 المدعى بالهبة لا بالبيع فلهذا وان كان صادقا فهو غموس معنى فلا تعتبرية قال الشيخ
 الامام خواهر زاده هذا في اليمين بالله تعالى فلا يطلق أو العناق وهو ظالم أو لا ونوى
 خلاف الظاهر بأن نوى الطلاق عن وثاق أو العناق عن عمل كذا ونوى الاخبار فله
 كذا فانه بصديق ديانته لانه نوى محتمل لفظه الا انه لو ظاهرا ثم اثم الغموس لانه وان كان
 ما نوى صدقا حقيقة الا أن هذا اليمين غموس معنى لانه يقطع به احق مسلم اه ملخصا وقوله
 ونوى خلاف الظاهر وقوله بعد فانه بصديق ديانته يدل على انه لا يصدق قضاء وهذا على
 اطلاقه موافق لظاهر الرواية أما على مذهب الخصاص فيعبر بين المظلوم وبصديق قضاء
 أيضا وبين الظالم فلا يصدق والحاصل أن الحالف بطلاق ونحوه تعتبرية الحالف ظاهرا
 أو مظلوما اذا لم ينو خلاف الظاهر كما مر عن الخاتبة فلا تطلق زوجته لا قضاء ولا ديانته بل
 ياثم لو ظاهرا ثم الغموس ولو نوى خلاف الظاهر فكذلك ان كان تعتبرية ديانته فقط فلا
 يصدق فيه القاضي بل يحكم عليه بوقوع الطلاق الا اذا كان مظلوما على قول الخصاص
 ويوافقه ما قدمه الشارح أقول الطلاق من انه لو نوى الطلاق عن وثاق دين ان لم يقرنه
 بعدد ولو مكرها صدق قضاء أيضا اه وأما الحالف بالله تعالى فلا يصدق له قضاء فيه مدخل لان
 الكفارة حقه تعالى لاحق فيما لا يعبد حتى يرفع الحالف الى القاضي كما في الجور ولكنه ان
 كان مظلوما تعتبرية فلا ياثم لانه غير ظالم وقد نوى ما يحتمل له لفظه فلم يكن غموسا لا لفظا ولا
 معنى وان كان ظاهرا تعتبرية المستخلف فيما اثم الغموس وان نوى ما يحتمل له لفظه قال ج
 وهذا الشخص لعموم قواهم نية تخصيص الماتم تصح ديانته فاعلمت ترضي هذا المحل (قوله يمكن
 فيه الكرع) قال في المصباح كرع الماء كرع من باب نفع وكرع شرب بغيره من موضعه فان
 شرب بكفيه أو بشئ آخر فلا يس كرع وكرع في الاناء أو مال عنقه اليه فشراب منه (قوله
 فيمينه على الكرع منه الخ) قال في القضا أي بأن يتناول به من نفس النهر عند أبي

مطالب
 حلف لا يشرب من دجلة فهو على
 الكرع

يمكن فيه الكرع فهو (دجلة)
 فيمينه على الكرع منه

حتى لو شرب من نهر اخذ منه
لم يحنث وفي البحر عن الظهيرية
الكرع لا يكون الا بعد الخوض
في الماء لكن في القهستانى عن
الكشف انه ليس بشرط
(بجملته من ماء دجلة) فيحنث
بغير الكرع ايضا (وفيما لا يتأتى
فيه الكرع) كالبر والبحر يحنث
بـ (الشرب بـ) (الانا مطلقا)
سواء قال من البر او من ماء البحر
لتعين الجواز (ولو تكاف الكرع
فيما لا يتأتى فيه ذلك) اى الكرع
(لا يحنث) في الاصح لعدم العرف
(امكان تصور البر في المستقبل
شرط انعقاد اليمين) ولو بطلاق
(وبقائها) اذ لا بد من تصور الاصل
لتنهقه في حق الخلف وهو
الكفارة ثم فرع عليه

حينئذ يعنى اذ لم يكن له نية فالنوى باناء حنث به اجماعا وقال اذا شرب منها كيفما شرب
حنث بالافرق بينه وبين قوله من ماء دجلة اه قلت وهو المتعارف في زماننا بخلاف من
هذا الكور فانه على الكرع منه في العرف ايضا وفي البحر عن المحيط لا يشرب من هذا
الكور فحقته ان يشرب منه كراحتى لو صب على كفه وشرب لم يحنث اه لكن فيه ان
وضعه على فمه وشرب منه لا يسمى كرعا كما علم من تعريفه تأمل (قوله لم يحنث) لعدم
الكرع في دجلة لحدوث النسبة الى غيره بحر (قوله لا يكون الا بعد الخوض في الماء)
فانه من الكراع وهو من الانسان مادون الركبة ومن الدواب مادون الكعب كذا قال
الشيخ الامام نجم الدين النسفي بجمع عن الظهيرية (قوله لكن في القهستانى الخ) مثله
في المنع عن التلويح وفي النهر وهذا الشرط اهم له شرآح الهداية كغيرهم لما قدمناه عن
المغرب اى من أن الكرع تناول الماء بالضم من موضعه ولو انا (قوله فيحنث بغير
الكرع ايضا) كما اذا تناول به بكفه أو باناء من غير أن يدخل فيه داخله (قوله كالبر
والبحر) اى اذ لم يكونا ممتلئين والاحث بالكرع والحب بالحاء المهملة الخبايسة
والكرامة غطاؤها ويقال للغمس حب وكرامة يعنى خاية وغطاؤها ط (قوله
ولو تكاف الكرع) اى من أسفل البر فيما اذا قال لا أشرب من هذا البر بدون اضافة
ماء (قوله لعدم العرف) لان اليمين انعقد على غير الكرع لكون الحقيقة مهجورة
كما في الاصح قدمه في دار فلان * (تنبيهه) * قال في الفتح وتطير المسئلةتين ما لو حلف
لا يشرب من هذا الكور فصب الماء في كوز آخر فشرب منه لا يحنث بالاجماع ولو قال
من ماء هذا الكور فصب في كوز آخر فشرب منه حنث بالاجماع وكذا لو قال من هذا
الحب او من ماء هذا الحب فنقل الى حب آخر اه (قوله اما كان تصور البر) قال في المنع
كل ما وقع في هذه المسائل من لفظ تصور فعناه ممكن وليس معناه متعقل اه فالصواب
حينئذ ان سقط تصور كاهو في بعض النسخ ط قلت لكن عبر به في البحر وعليه فالمراد
بتصوره كونه ذا صورة اى كونه موجودا فالمراد اما كان وجوده في المستقبل اى اكانه
عقلا وان استحالة عادة احترازا عما لا يمكن عقلا ولا عادة كما في المثال الآتى فهذا
لا تنعقد فيه اليمين ولا تبقى منعقدة بخلاف ما يمكن وجوده عقلا وعادة أو عقلا فقط
مع استحالة عادة كما في مسئلة صعود السماء وقلب الحجر ذهبا فانها تنعقد كما سيأتى (قوله
في المستقبل) قيد لبيان الواقع لان المنعقدة لا تتأتى في غيره (قوله شرط انعقاد اليمين)
اى المطلقة أو المقيدة بوقت (قوله ولو بطلاق) تميم لليمين اى لا فرق بين اليمين بالله تعالى
أو بطلاق (قوله وبقيائها) اى بشرط بقاء اليمين منعقدة وهذا في اليمين المقيدة فقط فاذا
قال والله لا وفيتك حقة غدا فأت أحدهما قبل الغد بطلت اليمين بخلاف المطلقة حيث
لا يشترط لها تصور البر في البقاء باتفاق كما يأتى في قوله وان أطلق وكان فيه ماء فصب حنث
(قوله اذ لا بد من تصور الاصل الخ) يسانه أن اليمين انما تنعقد لتعقبات البر فان من أخبر

مطلبه
تصور البر في المستقبل شرط
انعقاد اليمين وبقيائها

بجبر أو وعد بوعدي كده باليمين لتحقيق الصدق فكان المقصود وهو البر ثم تجب الكفارة
 خلفا عنه لرفع حكم الحنث وهو الاثم ليصير بالتمكين كالبار فاذا لم يكن البر متصورا
 لا يمتنع فلا تجب الكفارة خلفا عنه لان الكفارة حكم اليمين وحكم الشيء انما يثبت بعد
 انعقاده كسائر العقود وعقابه في شرح الجامع الكبير ثم اعلم ان هذا الاصل وما فرغ عليه
 قولهما وقال أبو يوسف لا يشترط تصور البر (قوله في حنث الخ) في محل معلوم فرغ
 وحاصل المسئلة أربعة أو خمسة لان اليمين امام مقيدة أو مطلقة وكل منهما على وجهين اما
 أن لا يصبى كون فيه ماء أو لا أو كان فيه ماء وقت الحلف ثم صب في المقيدة لا يحنث
 في الوجهين لعدم انعقاده في الوجه الأول وبطلان انعقاد الصب في الثاني وفي المطلقة
 لا يحنث أيضا في الوجه الأول لعدم الانعقاد ويحنث في الثاني (قوله اليوم) أي مثلا
 اذا المراد كل وقت معين من يوم أو جمعة أو شهر (قوله أو بنفسه) أي أو انصب بنفسه
 بلا فعل أحد (قوله قبل الليل) أشار الى أن المراد باليوم يساوي النهار فلا يندخل فيه
 الليل (قوله أولا) صادق بما اذا علم عدم الماء فيه أو لم يعلم شيئا وقصره الاستيعاب على
 الثاني لانه اذا علم تقع عينه على ما يخالفه الله تعالى فيه وقد تحقق عدمه فيحنث وصحح
 الزيلعي الاطلاق وبه جزم في الفتح فقوله في الاصح قيد للتعميم في قوله أولا لكن فصل
 المصنف في قوله الا في اية قلن فلا يبين علمه بكونه فيحنث وبين عدمه فلا ومثله في الكفر
 فيحمل ما هنا على التفصيل الا في قيد عدم حنثه بما اذا لم يعلم لكن فرق الزيلعي هنا
 بأن حنثه اذا علم تكون عينه عقدت على حياة مستحدث وهو متصور اما هنا فلان
 ما يحدث في الكوز غير المحلوف عليه اه أي لان المحلوف عليه ماء مظروف في الكوز
 وقت الحلف دون الحادث بعد قلت وفيه نظر فانه اذا علم بأنه لا ماء فيه يراد ماء مظروف فيه
 بعد الحلف أي ماء يحدث مثل لا قلن زيد افاق القتل ازهاق الروح فاذا علم بكونه يراد
 روح مستحدث لكن سيأتي أن ذات الشخص لم تتغير بخلاف الماء فليست أملا * (تنبيه) *
 قال طه لياثم اذا علم انه لا ماء فيه قياس ما مر عن التمر ناسي في اصدق السماء الاثم
 اه قلت وقدمر أن الغموس تكون على المستقبل فهذا منها (قوله لعدم امكان البر)
 اعترض بأن البر متصور في صورة الازالة لان الاعادة ممكنة وأجيب بأن البر انما يجب
 في هذه الصورة في آخر جزم من أجزاء اليوم بحيث لا يسع فيه غيره فلا يمكن اعادة الماء
 في الكوز وشي به في ذلك الزمان اه ح عن الغنابة (قوله لوجب البر في المطلقة كما
 فوغ) قال في الفتح لقائل أن يقول وجوبه في الحال ان كان بمعنى تعينه حتى يحنث في
 ثاني الحال فلا شك انه ليس كذلك وان كان بمعنى الوجوب الموسع الى الموت فيحنث
 في آخر جزم من الحياة فالموقفة كذلك لانه لا يحنث الا في آخر جزم من الوقت الذي ذكره
 فذلك الجزء بمنزلة آخر جزم من الحياة فلا يمتنع بطل اليمين عند آخر جزم من الوقت
 في الموقفة ولم تبطل عند آخر جزم من الحياة في المطلقة اه وأجاب في النهر بما حاصله

مطلبه
 حلف لا يشرب ماء هذا الكوز
 ولا ما فيه أو كان فيه ماء فصب

(ففي) حلفه (لا يشرب من ماء هذا
 الكوز اليوم ولا ما فيه أو كان
 فيه) ماء (وصب) ولو فعله أو
 بنفسه (في يومه) قبل الليل
 (أو اطلق) عينه عن الوقت (ولا
 ما فيه لا يحنث) سواء علم وقت
 الحلف أن فيه ماء أو لا في الاصح
 لعدم امكان البر (وان) اطلق
 و (كان) فيه ماء (فصب حنث)
 لوجب البر في المطلقة كما فرغ
 وقد فات بعبه أما الموقفة في آخر
 الوقت

أن الحالف في الموقته لم يلزم نفسه بالفعل إلا في آخر الوقت بخلاف المطلقة لأنه لا فائدة
 في التأخير قالت أنت خير بأنه غير دافع مع استلزامه وجوب البر في المطلقة على فور
 الحلف والأفلا فرق فافهم ويظهر لي الجواب بأن المقيدة لما كان لها غاية معلومة لم يتعين
 الفعل إلا في آخر وقتها فإذا كانت المحل فقد فات قبل الوجوب فمطل ولا يحتج بعدم
 إمكان البر وقت تعينه أما المطلقة فغايتها آخر جزء من الحياة وذلك الوقت لا يمكن البر
 فيه ولا خلقه وهو الكفارة في تأخير الوجوب إليه اضمارا بالحالف لأنه إذا حنث في آخر
 الحياة لا يمكنه التكفير ولا الوصية بالكفارة فيبقى في الأثم فمتعين الوجوب قبله ولا ترجيح
 لوقت دون آخر فلزم الوجوب عقب الحلف موصفا بشرط عدم الفوات فإذا فات المحل
 ظهر أن الوجوب كان مضيقا من أول أوقات الامكان ونظيره ما قرره في القول بوجوب
 الحج موصفا فقد ظهر المعنى الذي لاجله اعتبر آخر الوقت في الموقته ولم يعتبر آخر الحياة
 في المطلقة هذا ما وصل إليه فهمي القاصر قد بره (قوله وهذا الأصل) وهو إمكان البر
 في المستقبل (قوله منها الحج) ومنها ما سبذ كره المصنف في باب اليمين بالضرب والقتل بقوله
 لو حلف ليقضين دينه غدا فضاء اليوم الحج ومنها ما في البحر لو قال لها بعد ما أصبح ان لم
 أجامعك هذه الليلة فأنت كذا ولا يثبت له فان علم أنه أصبح انصرف إلى الليلة القابلة وإن
 نوى تلك الليلة بطلت عينه وكذا ان نمت الليلة أو ان لم أبت الليلة هنا وقد انفجر الصبح
 وهو لا يبرأ من الحنث لأن النوم في الليلة الماضية لا يتصور كقوله ان صمت أمس ومنها ان لم
 أت بأمر أتي إلى دارى الليلة فلما أصبح قالت كنت في الدار لم يحنث وان قالت كنت
 غائبة حنث ان صدقها ومنها ان يعطيه أو لا يضربه حتى يأذن فلان فبات ثم أعطاه لم
 يحنث اه قال الرمي ولم يقيد هذه بالوقت ومثله في الفتح وانظر ما الفرق بيننا وبين مسألة
 الكور اذا أطلق وكان فيه ماء فصب (قوله فحاضت بكرة) الظاهر أن المراد وقت الطلوع
 أو بعده في وقت لا يمكن أداء الصلاة فيه ثم ما ذكره من تصحيح عدم الحنث عزاه في
 البحر إلى المبتنى لكن ذكر في باب اليمين بالبيع والشراء تصحيح الحنث وعليه مشى المصنف
 هناك وسيأتي تمام الكلام عليه (قوله لعدم تصور البر) أي فلم تنعقد اليمين فلا يترتب
 الحنث ط وانظر ما ذكره قرى عن شرح الجامع الكبير (قوله لو باملفوفا) قيد به ليكنها
 الرذيلة بخيار الرؤية ليعود مهرها كما في الفتح (قوله وتقبضه) هذا ليس بقيد فانه بمجرد
 الشراء ثبت لها في ذمتها الثمن فالتقبض اقصاصا ولا الهبذ كره الزباني وعامة في ح (قوله
 لعجزها عن الهبة الحج) يشكل عليه قولهم ان الدين اذا قبض لا يسقط عن ذمة المدين
 حتى لو أبرأه الدائن يرجع عليه بما قبضه منه وقصارى أمر الشراء به أن يكون كقبضه اه
 ح عن شرح المقدسي قلت وأصل الاشكال لصاحب البحر ذكره في باب التعليل
 عند قوله وزوال الملك لا يطل اليمين وأجاب ط بأن معنى الايمان على العرف والعرف
 يقضى بأنها اذا اشترت بمهرها شيئا نصير لاشيائها وفيه أن المقصود العجز وعدم التصور

وهذا الأصل فروعه كثيرة منها
 ان لم تصلي الصبح غدا فأنت كذا
 لا يحنث بحبضها بكرة في الصبح
 ومنها ان لم تردى الدينار الذي
 أخذت به من كيسي فأنت طالق
 فاذا الدينار في كيسي لم تطلق لعدم
 تصور البر ومنها ان لم تهينني
 صداقك اليوم فأنت طالق وقال
 ابو هان وهبتيه فأنت طالق
 فالجمله أن تسترى منه بمهرها ثوبا
 مله وفاقوته قبضه فاذا مضى اليوم
 لم يحنث أبوها لعدم الهبة ولا
 الزوج لعجزها عن الهبة عند
 اقرب السقوط المهر بالبيع
 ثم اذا أرادت الرجوع ردت به بخيار
 الرؤية

قوله فحاضت بكرة هكذا يخطئه
 والذي في نسخ الشارح التي بيدي
 لا يحنث بحبضها بكرة فليحذر اه

شعر على الاعراف والانتقض الاصل المشار في كثير من المسائل فافهم وأجاب السائل عناني بأنهم
 لما جعلت المهر ثمنا والكل وصف في الذمة تغير من المهرية الى الثمنية فلم يكن هنالك مهر
 حتى يوجب وأما الدين فبدله لم يدفع على صريح المعاوضة فلم يقع التقاض به من كل وجه
 ولم يدفع حالة كونه وصفا في الذمة حتى ينتقل اليه اقرب منه اه قلت والجواب الواضح
 أن يقال قد قالوا ان الدينون تقضي بأمثالها أي اذا دفع الدين الى دائته ثبت للمدينون
 بذمة دائته مثل ما لا تدين بذمة المدينون فيلتصقان قصاصا لعدم الفائدة في المطالبة ولذا لو
 أبرأه الدائن براءة اسقاط يرجع عليه المدينون كما هو وكذا اذا اشتري الدائن شيئا من
 المدينون بمنزل دينه التقيما قصاصا أما اذا اشتراه بما في ذمة المدينون من الدين ينبغي أن لا يثبت
 للمدينون بذمة الدائن شي لان الثمن هنا مبيع وهو الدين فلا يمكن أن يجعل شيئا غيره فببرأ
 ذمة المدينون ضرورة بمنزلة ما لو أبرأه من الدين وبه يظهر الفرق بين قبض الدين وبين
 الشراء به فتدبر (قوله وفي اصعدن السماء الخ) مثله ان لم أمس السماء بخلاف ان
 تركت مس السماء فعبدي حر لا يحنث لان الشرط هو الترك وهو لا يحنث في غير المقدور
 عادة وفي الاول الشرط عدم المس والعدم يقع في غير المقدور وكذا في التحرير شرح
 الجامع الكبير للعصيري عزى الى المتن في ومثله في النهر عن المحيط قلت ويظهر الفرق
 في قوله لا أمس السماء وقوله تركت مس السماء فان الاول لا يحنث في عدمه كما يمكن
 بخلاف الثاني وهذا يشاق ما مر في ان لم تصل الصبح غدا وفي ان لم تزدى الدينار ولعله
 رواية أخرى فتأمل (قوله لا مكان البرهقة) لانه صعدت الملائكة وبعض الانبياء وكذا
 تحويل الجرد هب بالتحويل الى الله تعالى صفة الحجرية الى صفة الذهبية بناء على أن الجوهر
 كلها متجانسة مستوية في قبول الصفات أو باعداد الاجزاء الحجرية وابداهلها اجزاء
 ذهبية والتحويل في الاول أظهر وهو ممكن عند المتكلمين على ما هو الحق فتح (قوله ثم
 يحنث) عطف على ما هو من المقام أي فتنقض عدم يحنث ط قال في شرح الجامع
 الكبير فباعتبار التصور في الجملة انما عقدت اليمين وباعتبار الجزاء عادة حنث للعمال وهذا
 العجز غير العجز المقارن لليمين لان هذا هو العجز عن البر الواجب باليمين اه أي بخلاف
 العجز في مسألة الكوز فانه مقارن لليمين فلذا لم تنقضه وعلم أن الحنث في هذه المسئلة عند
 اثنتي عشرة وثلاثة وفيها خلاف زفره عند لا تنقض اليمين ولا يحنث لاطاعة المستحيل عادة
 بالمستحيل حقيقة بخلاف مسألة الكوز فان فيها خلاف أي يوسف كما مر * (تنبيه) *
 المراد بالعجز هنا عدم الامكان والتصور عادة فالو حلف المؤمنين له دينه اليوم فلم يكن معه
 شيء ولم يجز من يقرضه يحنث بمضي اليوم على المقتضى به كما مر في باب التعليق لان الاداء
 غير مستحيل عادة (قوله لم يحنث ما لم يحنث ذلك الوقت) أي فيحنث في آخره قال في الفتح
 فالومات قبله فلا كفارة عليه اذا حنث لا * (تنبيه) * قال في شرح الجامع الكبير قال
 الكرخي اذا حلف أن يفعل ما لا يقدر عليه كقوله لا صعدن السماء فهو آثم وروى الحسن

مطلبه
 في قولهم الدينون تقضي بأمثالها

مطلبه
 حلف اصعدن السماء أولي قاتل
 الجرد هب

قوله لم تصل هكذا بجهله والان
 يكون الخطاب لمؤنت كما في الشارح
 أن يرسم لم تصل بالياء كما لا يحنث اه
 مستحسنة

مطلبه
 يجوز تحويل الصفات وتحويل
 الاجزاء

(وفي) حلفه والله (اصعدن
 السماء أولي قاتل) هذا الجرد هب
 حنث للعمال لا مكان البرهقة
 ثم يحنث للعجز عادة ولو وقت اليمين
 لم يحنث ما لم يحنث ذلك الوقت وفي
 حيرة الفقهاء قال لا مرأته ان لم
 أعرج الى السماء هذه الآية
 فأنبت كذا ينصب سنانا ويرج
 الى السماء البيت لقوله تعالى فليمدد
 بسبب الى السماء أي سماء البيت
 قال الباقي

والظاهر خروجها عن قاعدة

مبنى الايمان (وكذا) الحكم
لوحاف (لينة قلان فلانا عالمه)
اذ يمكن قتله بعد احياه الله تعالى
فيحنت (وان لم يكن عالما) بعونه
(فلا) يحنت لانه عقده عينه على
حياته كانت فيه ولا يتصور كسئلته
الكور وكقوله ان تركت مس
السماء فبعدى حر لان الترك
لا يتصور في غير المقدور (حاف
لا يكاه فناداه وهو قائم ما يتفله)
فالولم يوقظه لم يحنت وهو المختار
ولو مستيقظا حنت لو بحيث يسمع
بشرط انفصاله عن العين فلو قال
موصولا ان كلمتك فانت طاق
فاذهي او واذهي لاتطابق مالم
يرد الاستئناف ولو قال اذهي
طلقت لانه مستأنف ولو قال
يا حائط اسمع او اصنع كذا وكذا

مطلب
حاف لا يكاه

عن زفر بن قال لا مسن السماء اليوم انه آثم ولا كفارة عليه لانه لا تنعقد عنده الاعلى
ما يمكن (قوله والظاهر خروجها الخ) هذا الاعتذار يحتاج اليه ان كانت المسئلة من
نص المذهب لان كانت من تخريج بعض المشايخ على القول باعتبار الحقيقة اللغوية
وان لم يمكن فالعرف وعلمه مشى الزباني وقد تقدم رده وأن الاعتماد على العرف ولو كانت
هذه المسئلة منصوصة لذكروا استثناءها من القاعدة المبني عليها مسائل الايمان وهي
العرف والذي يظهر من هذه المسئلة على ما اذا نوى سقوف البيت كما أجابوا عن قول
صاحب الذخيرة والمرغيباني في لا يهدم بيتا أنه يحنت بهدم بيت العنكبوت كما أوضحناه
في أول الباب السابق فراجع له ليظهر لك ما قلنا (قوله وكذا الحكم) أي في الاعتقاد
والحنث للحال وقيد بالقتل احتراز عن الضرب في الخالية ليضرب فلانا اليوم وفلان
ميت لا يحنت علمه أو لا ولو حيا ثم مات فكذلك عنه دهما وحنت عند أبي يوسف اه
أفاده في الشرع بلالية فافهم (قوله فيحنت) أي بالاجماع لان عيونه انصرفت الى حياة
يحنتها الله تعالى فيه وانه متصور واذ احياه الله تعالى فهو فلان بعينه لكنه خلاف
العادة فيحنت كما في صعود السماء (قوله كسئلته الكور) تشبيه في عدم الحنت لعدم
التصور لاني التفصيل بين العالم وغيره لما مر أن الاصح عدم التفصيل فيها فان حنت العالم
هنا لان البر متصور كما علمت أما في الكور لو خلق الماء لا يكون عين الماء الذي انعقد عليه
العين فلا يتصور البر أصلا فكان الماء نظير الشخص لا نظير الحية كذا في شرح الجامع
وكانه يشير الى أنه لو جعل الماء نظير الحية لزم التفصيل فيه أيضا لان الحياة الحساسة غير
المعقود عليها تأمل (قوله لان الترك لا يتصور في غير المقدور) لان ترك الشئ فرع عن
امكان فعله عادة أي بخلاف العدم فانه يتحقق مطلقا فلذا حنت في ان لم أمس السماء
كما في النهر وقد مناه عن شرح الجامع (قوله حلف لا يكاه) قال في الذخيرة يقع على
الابد وان نوى يوما أو يومين أو بلدا أو منزلا فانه لا يصح ديانة ولا قضاء وفي أي يوم كلمه
حنث لانه نوى تخصيص ما ليس بمفروض اه (قوله هو المختار) خلافا لما ذكره القدرى
من أنه يحنت اذا كان بحيث يسمع ويرى سمع سمع سمع كما في السبيل ولو آمن المسلم
أهل الحرب من موضع بحيث يسمعون صوته لا يسمعونهم بالشتم عليهم بالحرب لم يسمعوه فهذا
أمان ودفع بالفرق وذلك أن الامان يحتاط في اثباته بخلاف غيره نهر (قوله لو بحيث
يسمع) أي ان أصغى اليه باذنه وان لم يسمع لعروض شغل أو صهم فالولم يسمع مع الاصغاء
لشدته بعد لا يحنت كما في البحر عن الذخيرة وفيه لو كلمه بكلام لم يفهمه المحلوف عليه
ففيه روايتان (قوله لاتطابق) أقول في البرازية فلو وصل وقال ان كلمتك فانت طاق
فاذهي لا يحنت ولو اذهي أو واذهي يحنت اه لكن ماذا كره الشارح من التسوية
بين الواو والفاء والمذكور في الفتح والبحر عن المنتقى ومثله في التاترخانية (قوله مالم
يرد الاستئناف) قال في التاترخانية وفي الذخيرة والمنتقى ان أراد بقوله فاذهي طلاقا

وقصد اسماع المحلوف عليه لم يحث
 زيالي وفي السراجية سال محمد
 حال صغره أبا حنيفة فيمن قال
 لا تحروا لله لأكلت ثلاث مرات
 فقال أبو حنيفة ثم ماذا فبسم
 محمد وقال انظر حسنا يا شيخ
 فيم كسر أبو حنيفة ثم قال
 حث مرتين فقال محمد أحسنت
 فقال أبو حنيفة لا أدري أي
 الكلمة أوجع لي قوله حسنا
 أو أحسنت (أو) حلف لا يكلمه
 (الاباذن فأذن له ولم يعلم) بالاذن
 فكلمه (حنت) لاشتقاق الاذن
 من الاذان فيشترط العلم بخلاف
 لا يكلمه الا برضاه فرضي ولم يعلم
 لأن الرضا من أعمال القلب
 فيتم به (الكلام) والتحديث
 (لا يكون الا باللسان) فلا يحث
 بإشارة وكناية كما في التنق
 وفي الخاتمة لأقول له كذا فكتب
 السه حث ففسر بين القول
 والكلام لكن نقل المصنف بعد
 مسئلة ثم الرميحان عن الجامع
 انه كالكلام خلافا لابن سماعة
 (والاخبار والافرار والبشارة
 تكون بالكناية لا بالاشارة والاياء
 والظهار والانشاء والاعلام
 يكون بالكناية) (بالاشارة أيضا)

طلعت به واحدة وباليمين أخرى (قوله وقصد اسماع المحلوف عليه) أي ولم يقصد خطابه
 مع الحائظ بل قصد خطاب الحائظ فقط ولذا قال في البحر وغيره لو سلم على قوم هو فيهم
 حث الآن لا يقصد فيه دين أما لو قال السلام عليكم الأعلى واحد فيصدق قضاء عندنا
 ولو سلم من الصلاة لا يحث وان كان المحلوف عليه عن يساره هو الصحيح لأن المسلمين
 في الصلاة من وجهه ولو سجد له سجدوا وفتح عليه القراءة وهو مقدم لم يحث وخارج الصلاة
 يحث * (تنبيه) لو قال ان ابتدأت بكلام فهدى حرقا لقيت فسلم كل على الآخر
 لا يحث وانحلت اليمين لعدم تصور ان يكلمه بعد ذلك ابتداء ولو قال لها ان ابتدأت بكلام
 وكلام وقالت هي كذلك لا يحث اذا كلمها لأنه لم يبتدئها ولا تحث هي بعد ذلك لعدم تصور
 ابتداءها كذا في النفع ومثله في البحر والزبلي والذخيرة والظاهرية وفي تلخيص الجامع
 ان ابتداء بكلام أو تزوج أو كلمت قبل أن تسلمني فتسكلمنا أو تزوجنا لم يحث أبدا
 لاستحالة السبق مع القران اه وبه ظهر أن قول البرازية حث الحائظ صوابه لا يحث
 (قوله حث مرتين) لأنه انعم على اليمين بالاولى فيحث بالثانية وتنعقد بهما عين أخرى فيحث
 بها في الثالثة مرة لأن اليمين الاولى قد انحلت بالثانية وفي تلخيص الجامع لو قال ثلاثا غير
 المدخولة ان كلمت فأنت طالق انحلت الاولى بالثانية لاستئناف الكلام بخلاف فاذهي
 يا عدو الله اه وحيث انحلت الاولى بالثانية لا يقع بالثالثة شيء لانها بان لا الى عدة
 بخلاف المدخول بها (قوله حسنا أو أحسنت) لأن قوله انظر حسنا يقيدهم بالتقرب بآنك
 لم تتأمل في الجواب وقوله أحسنت وان كان تصويبا الا انه يتضمن انه لم يحسن قبله فكل
 من الكلمة من موجه (قوله أو حلف الخ) عطف على قول المصنف حلف لا يكلمه وقوله
 حث جواب المسئلتين (قوله لاشتقاق الاذن) أي اشتقاقا كبيرا كما في النهر من الاذان
 وهو الاعلام ح قلت وفيه نظر يعلم مما قدمناه في الوضوء (قوله فيشترط العلم) ظاهره
 أنه لا يكتفي بمجرد السماع بل لا بد معه من العلم بعينه احترازاً عما لو خاطبه بلغة لا يفهمها
 كما قدمنا نظيره في حلفه لا تخبرني الا باذني (قوله فرخي) أي بأن أخبره بعد الكلام بأنه
 كان رضى (قوله فلا يحث بإشارة وكناية) وكذا باو سال رسول لأنه لا يسمى كلاما عرفا
 خلافا لما لاك وأجد وجههما الله تعالى استدلالا بقوله تعالى ما كان ابشر أن يكلمه الله الا
 وحيا الى قوله أو يرسل رسولا أجيب عنه بأن معنى الايمان على العرف فتح (قوله عن
 الجامع) حيث قال اذا حلف لا يكلم فلانا أو قال والله لا أقول لقول الله سبحانه لا تكلموا
 لا يحث وذلك من سماعه في نوادره انه يحث اه فقوله خلافا لابن سماعة أي
 فيهما فحصل أن الاقوال ثلاثة الحث مطلقا وعدمه مطلقا ونقصه مطلقا فاضحان ط
 (قوله تكون بالكناية) أي كما تكون باللسان ولم ينبه عليه لظهوره فافهم (قوله
 والاياء) بالجر عطف على الاشارة وكأنه أراد الاشارة باليد والاياء بالرأس لأن الاصل
 في العطف المغيرة (قوله والظهار الخ) بالرفع مبتدأ (قوله والانشاء) كذا في النسخ

والذي في الفتح والجرو والمخ الافشاء بالفاء أي لو حلف لا يفشي سر فلان أو لا يظهره أو لا
 يعلم به يحدث بالكتابة وبالإشارة (قوله ولو قال الخ) قال في الجرحان نوى في ذلك كله أي
 في الاظهار والافشاء والاعلام والاعخبار كونه بالكتابة دون الإشارة دين فيما بينه
 وبين الله تعالى اه وهكذا في الفتح ونحوه في البرازية ولم يذكر في النهر الاخبار وهو الظاهر
 لما سر أن الاخبار لا يكون بالإشارة فسامعني أنه يدين في أنه لم ينوبه الإشارة ومفهوم
 قوله دين الخ أنه لا يصدق قضاء كما عزا في التتارخانية الى عامة المشايخ وفيه اوكل ما ذكرنا
 أنه يحدث بالإشارة اذا قال أشرت وأنا لا أريد الذي حلفت عليه فان كان جوابا لشيء
 سئل عنه لم يصدق في القضاء ويدين (قوله أو لا يبشره) تكرار مع قول المتن والإشارة
 تكون بالكتابة اه ح ولعله أو لا يبشره من الاسرار (قوله ان أخبرني أو أعلمني الخ)
 وكذا الإشارة كما في الفتح والجرو ومخالف المسامحة في الباب الآتي عن البسائط
 من أن الاعلام كالأشارة لا يتفهم ما من الصدق ولو بالباء ويؤيده ما في تلخيص الجامع
 الكبير ولو قال ان أخبرني أن زيدا قدم فكذلك حدث بالكذب كذا ان كتبت الى وان لم
 يصل وفي بشرني أو أعلمني يشترط الصدق وجهل الخالف لأن الركن في الأولين الدال
 على الخبر وجمع الحروف وفي الآخرين إفادة البشور والعلم بخلاف ما اذا قال بقدمه لأن
 باء الاصاق تقتضي الوجود وهو بالصدق ويحدث بالاباء في أعلمني وبالكتاب والرسول
 في الكل اه (قوله لا فادتها) أي الباء الصاق الخبر بنفس القدم أي فصار كأنه قال
 ان أخبرني خبرا ملصقا بقدم زيدا فقتضي وجود القدم لا محالة قال ط وفيه أن
 الباء في ان أخبرني أن فلانا قدم مقدرة ومقتضاء قصره على الصدق اه فالت قد يجاب
 بأنهم لم تدخل على المصدر الصريح وفرق بين الصريح والمؤول على أن تقديرها الضرورة
 التعدية فلا تقيدها بما تقيده ملقة فقام (قوله وكذا ان كتبت بقدم فلان) أي انه
 مثله في اقتضائه على الصدق بخلاف ان كتبت الى أن فلانا قدم فعبدى حتى يحدث بالخبر
 المكاذب حتى لو كتب اليه قبل القدم ان زيدا قدم حدث وان لم يصل الكتاب
 الى الخالف كذا في شرح التلخيص ومفاده الحدث بمجرد الكتابة ومفاد الفتح والجرو
 اشتراط الوصول ويدل الاول تعليل التلخيص المار بأن الركن في الكتابة جمع الحروف
 أي تأليفها بالقلم وقد وجد (قوله فقال نعم الخ) قال السرخسي هذا صحيح لأن السلطان
 لا يكتب بنفسه وانما يأمر به ومن عادتهم الامر بالاباء والإشارة فتح (قوله فن حين
 حلفه) أي يقع على ثلاثين يوما من حين حلف لأن دلالة حاله وهي غيظه فوجب ذلك كما
 اذا أجبره شهر لأن العقود ترد لدفع الحاجة القائمة بخلاف لاصوم شهر فانه نكرة
 في الاثبات فوجب شهر اشأنا ولا موجب لصرفه الى المال فتح (قوله ولوعرفه) كقوله
 لا كلمة الشهر يقع على باقيه وكذا السنة واليوم والليلة وأشار الى أنه لو حلف بالليل
 لا يكمله يوما حدث بكلامه في بقية الليل وفي الغد لا تذكر اليوم لاخراج وكذا لو حلف

ولو قال لم أنو الإشارة دين وفي
 لا يدعوه أو لا يبشره يحدث بالكتابة
 (ان أخبرني) أو أعلمني (ان)
 فلانا قدم ونحوه يحدث بالصدق
 والكذب ولو قال بقدمه ونحوه
 ففي الصدق خاصة لا فادتها
 الصاق الخبر بنفس القدم كما
 حقه فانه في بحث الباء من الاصول
 وكذا ان كتبت بقدم فلان كما
 سيجي في الباب الآتي وسأل
 الرشيد مجدا عن حلف لا يكتب
 الى فلان فأومأ بالكتابة هل يحدث
 فقال نعم يا أمير المؤمنين ان كان
 ذلك لا يكمله شهران حين حلفه
 ولوعرفه في باقيه (بخلاف
 لا عتد كفن) أو لاصوم شهر
 فان التعمين اليه

مطلبه
 حلف لا يكمله شهران فهو من حين
 حلفه

بالتأخر لا يكافئه ليلة تحث بكلامه من حين حلف إلى طلوع الفجر ولو قال في النهار لا كلمة
يوما فهو من ساعة حلفه مع الليلة المستقبلة إلى مثل تلك الساعة من الغد لأن اليوم منكر
فلا بد من استيفائه ولا يمكن الإتيان به من الغد فيتمعه الليل وكذا لا يكافئه ليلة فهو من
تلك الساعة إلى مثلها من الليلة الآتية مع النهار الذي بينهما أفاده في البحر عن البدائع
وفيه عن الوقعات لأكثر اليوم ولا غدا ولا بعد غد فلأن يكافئه ليلة لأنهم أعيان ثلاثة
ولو لم يذكر النفي فهي واحدة فدخل الليل بمنزلة قوله ثلاثة أيام (قوله فيما يتناول الأبد
الخ) مثل لأكثره فإنه لو لم يذكر الشهر تتأبد اليقين فذكر الشهر لخراج ما وراءه فبقى ما يلي
عينه داخل البحر (قوله وفيما لا يتناول) مثل لأصومن أو لا تستكفن فإنه لو لم يذكر
الشهر لا تتأبد اليقين فكان ذكره تقدير الصوم به وأنه منكر فالنهي عن إليه بخلاف أن
تركت الصوم شهرا فأتى الشهر من حين حلف لأن تركه مطلقا يتناول الأبد فذكر الوقت
لخراج ما وراءه وتعامه في البحر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية من الفرق بين
الصلاة وخارجها وهو ما عليه القدرى (قوله كما رجحه في البحر) حيث قال فقد
اختلفت الفتوى والافتاء بظاهر المذهب أولى (قوله ورجح في الفتح عدمه) حيث قال
ولما كان مبنى الإيمان على العرف وفي العرف المتأخر لا يسمى التسيب والقرآن كلاما
حتى يقال لمن سجع طول يومه أو قرأ لم يكلم اليوم بكلمة اختار المشايخ أنه لا يحنث بجميع
ما ذكر خارج الصلاة واختير للفتوى من غير تفصيل بين اليقين بالعريية والنازسية اه
وأفاد أن ظاهر الرواية مبنى على عرف المتقدمين وقوله من غير تفصيل الخ يبين قول
الشارح مطلقا (قوله وقوام الشهر ببليلة الخ) التفسير يرجع إلى ما في الفتح فكان
الأولى تقديمه على قوله بل في البحر (قوله فائلا ولا عليك الخ) الذي رأيت في الشهر ببليلة
بعد ذلك عن البحر أن الافتاء بظاهر المذهب أولى قلت الأولى غير ظاهرة لما أن مبنى
الإيمان على العرف المتأخر ولما علمت من أكثرية التصحيح له اه (قوله ويقاس عليه)
أي على ما في التهذيب والبحث لصاحب النهر وكذا الاستدراك بعده (قوله فتأمل)
إشارة إلى مخالفة ما في الفتح لكلام التهذيب وإلى ما في دعوى الأولوية من البحث إذا
يلزم من كونه كلاما منظوما وكون قائله متكلم ما أن يسمى القاء الدرس كلاما ولا يلزم
أن تكون قراءة الكتب كذلك وهذا كله بناء على عدم العرف والافتاء وجد عرف فالهجرة
له كما تقر فافهم (قوله اليوم) قيد اتفاق ط (قوله والالا) أي وإن لم ينو ما في النبل
بأن نوى غيرها ولم ينو شيئا لا يحنث كما في البحر (قوله لأنهم لا يريدون به القرآن)
أي لأن الناس لا يريدون بغیر ما في النبل القرآن بل التبرك (قوله به يفتي) هو قول أبي
يوسف وفرق محمد فقال المقصود من قراءة كتاب فلان فهم ما فيه وقد حصل ويحنث بقراءة
سطر منه لأنصفه لأنه لا يكون مفهوم المعنى غالبا والمقصود من قراءة القرآن عين القرآن
إذا لم يكن متعلق به كما في البحر قال ح وقول محمد هو الموافق عرفنا كما لا يخفى (قوله حلف

لا يكلم

مفاد
لا يكلمه اليوم ولا غدا ولا بعد غد
فهو أعيان ثلاثة
والفرق أن ذكر الوقت فيما يتناول
الأبد لخراج ما وراءه وفيما
لا يتناول للمدة إليه زيلعي (حلف
لا يكلم فقرأ القرآن أو سجع
في الصلاة لا يحنث) اتفاقا (وان
فصل ذلك خارجها حث على
الظاهر) كما رجحه في البحر ورجح
في الفتح عدمه مطلقا للعرف
وعليه الدرر والممتع بل في البحر
عن التهذيب أنه لا يحنث بقراءة
الكتب في عرفاته انتهى وقواه
في الشهر ببليلة فائلا ولا عليك
من أكثرية التصحيح له مع مخالفة
العرف ويقاس عليه القاء درس ما
لكن يكره عليه ما في الفتح وأما
الشهر فيحنث به لأنه كلام منظوم
انتهى فغير المنظوم أولى فتأمل
(حلف لا يقرأ القرآن اليوم يحنث
بالقراءة في الصلاة وخارجها ولو
قرأ البسلة فان نوى ما في النبل
حنث والالا) لأنهم لا يريدون به
القرآن ولوحلف لا يقرأ سورة
كذا أو كتاب فلان لا يحنث بالنظر
فيه وفهمه به يفتي واقعات حلف

مطلب
أنت طالق يوم أكام فلانا فهو على
الجديدين

مطلب
ان كلمته الآن يقدم زيد أوحق

لا يكلم فلانا اليوم فعلى

الجديدين (أقرانه اليوم بفعل

لا يمتدفع) فان نوى التمسار

صدق) لانه الحقيقة (ولو قال

أبـله) أكام فلانا فكذا (فهو

على الليل خاصة) لعدم استعماله

منردا في مطلق الوقت قال (ان

كلمته) أي عرا (الآن يقدم زيد

أوحق أو الان بأذن أوحق يأذن

فكذا فكلمه قبل قدومه أو قبل

أذنه حقت) ولو (بعدهما لا يحنث)

بلعله القدوم والاذن غاية لعدم

الكلام (وان مات زيد قبله ما سقط

الحلف) قديتا أخيرا الجزاء لانه لو

قدمه فقال أمر أنه طالق الآن

يقدم زيد لم يكن للغاية بل للشرط

لان الطلاق مما لا يحتمل التأقيت

فلا تطلق بقدمه بل بموته (كألو

قال) لغيره (والله لأكلم حتى

بأذن لي فلان أو قال لغيره والله

لأفارقك حتى تنقض حقي) أو

حاشا لوفية اليوم (فما فلان

قبل الاذن أو برئ من الدين)

فاليمين ساقطة والاصل أن الحالف

إذا جعل ليمينه غاية وفاتت الغاية

لا يكلم فلانا اليوم) هذا المثال غير صحيح هنا لان الحكم فيه أن اليمين على باقي اليوم
كما في البحر والذي مثله في الكثرة كعامة المتون يوم أكام فلانا فعلى الجديدين أح
أي لو قال يوم أكام فلانا فانت طالق فهو على الليل والنهار سيما جديدين لبعدهما أي
مورد هامة بعد أخرى فان كلمة لا أو نهارا حثت (قوله لقرار اليوم بفعل لا يمتد)
قبل المراد به الكلام لانه عرض والعرض لا يقبل الامتداد لا بحد الادامال كالحرب
والجلوس والسفر والركوب وذلك عند الموافقة صورة ومعنى والكلام الثاني يفيد
معنى غير مفاد الاول وفيه أن الكلام اسم لا فاعلة مفيدة معنى كيمما كان فتعققت
الامثلة ولذا يقال كلمته يوم ما فالصحيح أن المراد بما لا يمتد الطلاق ولا أن اعتبار العامل
في الطرف أولى من اعتبار ما أضيف اليه الطرف لانه غير مقصود الاتمين ما تحقق فيه
المقصود وتامه في الفتح وقدمه منبسطا في بحث اضافة الطلاق الى الزمان (قوله صدق)
أي ديانته وقضاؤه عن الثاني لا يصدق قضاء بحر (قوله لعدم استعماله مفردا الخ) أي
بخلاف الجمع فانه يستعمل في مطلق الوقت كقول الشاعر

وكما سبنا كل بضاعة شحمة * لما لي لا قبنا جذا ما وجيرا

(قوله ولو بعدهما لا يحنث) أقول وكذا معهم القول الخالية حاشا لا يدخل هذه الدار
حتى يدخلها فلان فدخلها ما لم يحنث وكذا لا أكلمك حتى تكلمني وكذا ان كلمتك الا
أن تكلمني أه سائحي (قوله بلعله القدوم والاذن غاية لعدم الكلام) أما الغاية
في حتى فظاهرة وأما في الآن فلان الاستثناء وان كان هو الاصل فيها الا أنها تستعار
للشرط والغاية عند تعذر المناسبة هي أن حكم كل واحد منهما يخالف ما بعده وقبل هي
لا استثناء قال في الفتح وفيه شيء وهو أن الاستثناء فيها انما يكون من الاوقات
أو الاحوال على معنى أمر أنه طالق في جميع الاوقات أو الاحوال الا وقت قدوم فلان
أو اذنه أو الاحال قدومه أو اذنه وهو يستلزم تقييد الكلام بوقت الاذن أو القدوم
فيه قضى أنه لو كلمه بعده حث لانه لم يخرج من أوقات وقوع الطلاق الا ذلك الوقت أه
فما وللغاية بين الغاية والحال قال في التناوذية وغيرها لا يكلمه الا ناسيا فكلمه مرة
ناسيا ثم مرة إذا كرر حث وفي الآن ينسب لا يحنث (قوله سقط الحلف) أي بطل وبأنى
وجهه (قوله قديتا أخيرا الجزاء) تبع في هذا التعبير صاحب النهروا حسن منه قول
البحر قيد بالشرط لانه لو قال الخ أفاده ح (قوله بل للشرط الخ) قال في البحر وهي
هنا للشرط كانه قال ان لم يقدم فلان فانت طالق ولا تكون للغاية لانها تكون لها
فيما يحتمل التأقيت والطلاق مما لا يحتمله معنى فتكون للشرط (قوله لان الطلاق مما
لا يحتمل التأقيت) يعني انها انما تكون للغاية فيما يحتمل التأقيت والطلاق مما لا يحتمله
قد يكون فيه للشرط واعتراض بأن الشرط وهو الآن يقدم مثبت فالحق هو ان
القدوم شرط الطلاق لاعدمه وأجيب بأنه حمل على الذي لانه جعل القدوم رافعا للطلاق

وتحقيقه أن معنى التركيب وقوع الطلاق من الحال مستمرا إلى القدوم فيرتفع فالقدوم
علم على الوقوع قبله وحيث لم يكن ارتفاعه بعد وقوعه وأمكن وقوعه عند عدم القدوم
اعتبر الممكن فجعل عدم القدوم شرطا فلا يقع الطلاق إلا أن يموت فلان قبل القدوم
أو الأذن أنه ملخص من الفتح أي لأنه إذا مات تحقق الشرط (قوله بطل اليمين) بناء على
ما مر من أن بقاء تصور البر شرط لبقاء اليمين الموقته وهذه كذلك لأنها موقته ببقاء الأذن
والقدوم انهم ما يتمكن من البر بلا حنث ولم يبق ذلك بعدم موت من إليه الأذن والقدوم
وعند الثاني لما كان التصور غير شرط فعند سقوط الغاية تتأيد اليمين فأى وقت كله فيه
يحنث وقامه في الفتح (قوله كلمة ما زال وما دام الخ) هذا مما دخل تحت الأصل
المذكور قلت ومنه قول العوام في زماننا لا أفعل كذا طول ما أنت ساكن وفي البحر
لا أفعل كذا مادام عليه هذا الثوب فنزعه ثم لبسه وكله لا يحنث ولو قال لا أفعله وعليه هذا
الثوب الخ حنث لأنه ما جعل اليمين موقته بوقت بل قبله باصفة فتبقى مابقيت تلك
الصفة قال لا يؤيده أن تزوجت مادمتا حيين فكذا فترجح في حياته ما حنث ولو تزوج
أخرى لا يحنث إذا قال كل امرأة أتزوجها مادمتا حيين فيحنث بكل امرأة وإن مات
أحدهما سقط اليمين لأن شرط الحنث التزوج مادما حيين ولا يتصور بعدم موت أحدهما
(قوله فخرج منها) أي بنفسه بخلاف مادام في الدار فإنه لا بد من خروجه بأهله وهذا
إذا لم ينو مادامت بخاري ووطنه فإنه نوى ذلك فهو كالدائر قال في الخانية حلف لا يشرب
النبيذ مادام بخاري ففارقها ثم عاد وشرب قال ابن الفضل إن فارقها بنفسه ثم عاد وشرب
لا يحنث إلا أن ينو مادامت بخاري ووطنه فإنه نوى ذلك ثم عاد وشرب حنث لبقاء وطنه
بها أهله وفيها والله لا أقربك مادمت في هذه الدار لا يطل اليمين إلا بالتقال تطالب به السكنى
لأن معنى مادمت في هذه الدار ما سكنت فيها وما بقي في الدار وتديكون ساكنا عند أي
حينية وعند عدمها لا يكون ساكنا بذلك والفتوى على قوله ما (قوله لا تنهأ اليمين ببيع
البعض) الذي يظهر تقييده بما إذا كان يكتنهها كل كاه وقد تقدم ما يدل على ذلك
أبو السعدي أي تقدم في قول الشارح كل شيء يأكله الرجل في مجلس أو يشربه في شربة
فالحلف على كاهه والأفعل بعرضه أقول ويظهر لي عدم الحنث مطلقا لعدم الشرط نظير
ما تقدمناه آنفا في مادمتا حيين إذا مات أحدهما ثم رأيت في الخانية علل المسئلة بقوله
لأن شرط الحنث ألاكل حال بقاء السكك في ملك فلان ولم يوجد اه فافهم (قوله وكذا
لا أفارقك حتى تقضي حق اليوم) أي وهو ينو أن لا يترك لزومه حتى يعطيه حقه
يجز (قوله بل بفارقه بعده) أي بل يحنث بفارقه بعد اليوم بدون إعطاء وأما لفارقه
قبل مضى اليوم فهو كذلك بالاولى ولذا لم يصرح به فافهم (قوله ولو قدم اليوم) أي
بأن قال لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حتى قضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لم يحنث
وان فارقته بعد مضى اليوم لا يحنث لأنه وقت للنراق ذلك اليوم بجز ووقع في الخانية

مطلب
لا أفعل كذا مادام كذا

بطل اليمين خلافا للثاني (كلمة ما زال
ومادام وما كان غاية تنهى اليمين
بها) فلو حلف لا يفعل كذا مادام
بخاري فخرج منها ثم رجع ففعل
لا يحنث لانتهاء اليمين وكذا
لا يأكل هذا الطعام مادام في ملك
فلان فباعه فلان بعرضه لا يحنث
بأكل بافقه لانتهاء اليمين ببيع
البعض وكذا لا أفارقك حتى
تقضي حق اليوم أو حتى أقدمك
إلى السلطان اليوم لا يحنث بعض
اليوم بل بفارقه بعده ولو قدم
اليوم لا يحنث

مطلب
لا أفارقك حتى تعطيني حتى اليوم

ذكر اليوم مقتداً وخرأوا الظاهر أنه لا فرق (قوله وان فارقته بعده) مفاده انه لو فارقته
في اليوم لا يحنت ~~كمنه~~ مقيد بما اذا قضاها حقه والا حنت فلا طلاق في محل التقيد
كما لا يخفى أفاده ح * (تنبيه) * قيد بالمفارقة لانه لو فارقته لا يحنت ولو قال لا يفارقني
يحنت خاتمة وفيها لا ادع مالى عليك اليوم فخافه عند القاضي بر وكذا لو أقر فحبسه
وان لم يحبسه يلزمه الى الليل ولو كان الدين مؤجلاً لم يحل يقول له أعطني مالى فاذا قاله
صار اباً أو سبأني في باب اليمين بالضرب والقتل انه لو عهد بحيث يراه ويحفظه فليس
يفارقني وسبأني تمام مسائل قضاء الدين هنالك (قوله وكذا لو حلف الخ) نقل في المنع هذا
الفرع عن جواب الفتاوى بعبارة مطولة فراجعها (قوله اتقيد من جهة المعنى بحال
الانكاره) أى كالحلف المدينون لغريمه أن لا يخرج من البلد الا بذنه فانه مقيد بالقيام
الدين لكن هذا التعليل لا يظهر بالنسبة الى قوله أو ظهر شهود فانه يظهر والشهود لم يزل
الانكار بل العلة فيه انه بعد ظهور الشهود لا يمكن التحليف تأمل وفي البرازية حلفه
ليوفين حقه يوم كذا ولا يأخذن بيده ولا ينصرف بلاذنه فأوفاه اليوم ولم يأخذ بيده
وانصرف بلاذنه لا يحنت لان المقصود هو الايقاع اه قلت وقد تقدم أن الايمان بمنية
على الانفاظ لا على الاغراض وهذا المقصود غير ملغوظ لكن قد منأت العرف بصلح
مخصصا وهما كذلك فان العرف يخص ذلك بحال قيام الدين قبل الايقاع ويوضحه أيضا
ما يأتي قريبا عن التبيين * (تنبيه) * رأيت بخط شيخ مشايختنا السامعاني عند قول
الشارح لو حلف أن يجتره الخ هذا بقيد أن من حلف أن يشتمكي فلانا ثم تصالحا وزال
قصد الاضرار واخفى عليه من الشكاية تسقط اليمين لانه مقيد في المعنى بدوام حالة
استحقاق الانتقام كما ظهر لي انه فتأمله (قوله لا يكلم عبده) هذه الاضافة اضافة ملك
وقوله أو عرسه أو صديقته اضافة نسبة وهذا في اضافة المفرد أو ما اضافة الجميع فانظروا
انها كذلك من حيث زوال الاضافة والتجدد نعم يفرق في اضافة الجميع بين اضافة الملك
والنسبة من حيث انه لا يحنت الا بالكل في النسبة وبأدنى الجميع في الملك كما سيذكره
المصنف (قوله ان زالت اضافته) أى ولو الى الخالف كما في لا أكمل طعامك هذا
فأهداه فأكل لم يحنت في قياس قوله ما وعده محمد يحنت وكذلك في بقية المسائل بجر
عن الذخيرة (قوله ببيع) أى أو هبة أو صدقة أو أوارث أو غير ذلك رمي وهوذا راجع
للعباد والدار وما بعده (قوله أو طلاق) راجع للعرس وقوله أو عداوة راجع للصديق
(قوله ونحو مما يملك كالدار) هذا التعميم لا يناسب حله الا في حيث جعل الدار
مسكونا عنها الكونم الا تكلم وجعل القهس متاقي قوله وكله من عموم المجاز أى وفعل
الحالف واحدا من هذه الافعال بأن كالمعبود أو دخل الدار الممين أو غيره اه ولو فعل
الشارح كذلك لصح تميمه هنا واستغنى عما يأتي * (تنبيه) * استغنى في البحر مسئلة
يحنت فيها وان زالت الاضافة وهي ما لو حلف لا يأكل من طعام فلان وفلان بائع

مطلب
حلف لا يفارقني ففتر منه يحنت

وان فارقته بعده بجر وكذا لو حلف
أن يجتره الى باب القاضي ويحلفه
فاعترف الخصم أو ظهر شهود
سقط اليمين اتقيد من جهة المعنى
بحال انكاره كما سيبي في باب اليمين
في الضرب (وفي) حلفه (لا يكلم
عبده) أى عبدا فلان (أو عرسه
أو صديقته أو ولا يدخل داره)
أو لا يلبس ثوبه أو لا يأكل طعامه
أو لا يركب دابته (ان زالت
اضافته) ببيع أو طلاق أو عداوة
(وكله لم يحنت في العبد) ونحوه
مما يملك كالدار

مطلب
حلف لا يكلم عبدا فلان أو عرسه
ثم زالت الاضافة ببيع أو طلاق

الطعام فاشترى منه وأكل حنت قال وعلاه في الواقعات بأنه يراد به طعامه باسم ما كان
يجازا بحكم دلالة الحال وكذا الألبس من ثياب فلان اه قلت ووجهه انه اذا كان بائعا
يراد به ما يشترى منه أو ما يصنعه فلا تتقدم اليقين بحال قيام الاضافة لان اضافة المالك غير
مقصودة (قوله أشار اليه بهذا أولا) أما اذا لم يشتر اليه فلا تتقدم عليه على فعل واقع
في محل مضاف الى فلان فيحتمل ما دامت الاضافة باقية وان كانت متجددة بعد اليقين
ولا يحتمل بعد زوالها لعدم شرط الحذف وأما اذا أشار اليه فلان اليقين عقدت على عين
مضافة الى فلان اضافة ملك فلا تبقى اليقين بعد زوال المالك كما اذا لم يعين وهذا لا يتقدم
اليقين لا يقصد به جرائم الذوات بل المعنى في ملاكها واليدين تنقسم بمقتضى الخلاف
ولهذا تتقدم بالصفة الحاملة على اليقين وان كانت في الحاضر على ما ينشأ من قبل وهذه
صفة حاملة على اليقين فتتقدم افعار كانه قال مادام ملكا فلان نظرا الى مقصوده كذا
في التبيين ولم يذكر المصنف حنثه بالتجدد والحكم انه ان لم يشتر حنث بالتجدد وان أشار
لا يحتمل كما في الكنز ح (قوله على المذهب) مقابله رواية ابن سماعة ان العبد
كالصديق لا كالدار بغير وعنه محمد يحتمل في الدار والعبد عند الاشارة وبه قال زفر
والائمة الثلاثة كما في الدر المنثور (قوله لان العبد ساقط الاعتبار) هذا وجه ظاهر
المذهب ولذا يباع كالمساكين فالظاهر انه ان كان منه أدى انما يقصد به جرائم سببه بجرانه
(قوله بالطريق الاولى) لان العبد عاقل يحكم أن يعادى لذاته ومع هذا قيل انه ساقط
الاعتبار فالدار بالاولى (قوله فتنبيه) أي لسكون هذا مراد المصنف (قوله ان اشار
بهذا) أي بأن قال لا أكلم صديق فلان هذا أو زوجته هذه (قوله أو عين) مثل لأكلم
عبد زيد (قوله حنت) أي بفعل المخاوف عليه بعد زوال الاضافة كما هو موضوع
المسئلة ولا يحتمل بالتجدد كما في الكنز (قوله لان الحزب بغير لذاته) أي فكانت الاضافة
للتعريف المحض والداعي المعنى في المضاف اليه غير ظاهر لانه لم يقل لا أكلم صديق فلان
لان فلانا عدوى زيلعي أفاد أن هذا عند عدم قرينة تدل على أن الداعي المعنى
في المضاف اليه فهو وجد لا يحتمل بعد زوال الاضافة ومثلها النية ولذا قال في البحر
ان ما في المختصر أي الكنز انما هو عند عدم النية وأما اذا نوى فهو على ما نوى لانه محتمل
كلامه (قوله وان لم يشتر ولم يعين لا يحتمل) الا في رواية عن محمد والمعتقد الاول شرح
الملتقى (قوله بأن اشترى عبدا أو تزوج بعبد اليقين) لما كان المتبادر من كلام المصنف
أن قوله وحنث بالتجدد مرتب بقوله والا لا الواقع في مسئلة غير العبد مثل بمنزلة
أحدهما في العبد والا تفر في غيره اشارة الى أن قوله وحنث بالتجدد مرتب بمسئلة
العبد أيضا بقرينة أن المصنف لم يذكر فيها حكم التجدد فلم أن هذا راجع الى المسئلة
جميعا لكن هذا اذا لم يشتر فيها أما اذا أشار فيها ما قلنا انه لا يحتمل لان التجدد غير المشار
اليه وقت الحلف فافهم والحاصل كما في البحر أنه اذا اضاف ولم يشتر لا يحتمل بعد الزوال

(أشار اليه) بهذا (أولا) على
المذهب لان العبد ساقط الاعتبار
عند الاحرار فكان كالشوب والدار
(وفي غيره) أي في تكليم غير العبد
من العرس والصديق لا الدار
لانهم لا تسلم فتكون الدار
مسكونا عنهم اللهم بأنها كالعبد
بالطريق الاولى فتنبيه (ان اشار)
بهذا أو عين (حنث) لان الحزب
بغير لذاته (والا) يشتر ولم يعين
(لا) يحتمل (حنث) بالتجدد بأن
اشترى عبدا أو تزوج بعبد اليقين

قوله وان لم يشتر هكذا بخطه والذي
في نسخ الشارح وتعليقه عبارة
بعد والا يشتر وهو الاوفق بكون
عبارة المتن والا لا اه محججه

في الكل لا قطع الاضافة ويبحث في المتجدد في الكل لوجودها واذا اُضيف وشار
فلا يبحث بعد الزوال والتجدد ان كان المضاف لا يقصد بالعادة والاحتث اهـ ليكن قوله
والاحتث أي بان كان المضاف يقصد بالعادة كالزوجة والصديق مقصده ان يبحث
بالمجدد اذا أشار مع أن الحث بالمجدد هنا قد خصه الزبلي بما اذا لم يشركه هو المتبادر
من عبارة الكنز والمصنف فافهم (قوله لا يكلم صاحب هذا الطبيب انسان) منث اللام
قال وسه وهو ثوب طويل عريض قريب من طول وعرض الرداء مربع يجعل على
الرأس فوق نحو العمامة ويغطي به أكثر الوجه كما قاله جمع محققون وهو بيان الاكمل
فيه ثم يدار طرفه الايمن من تحت الحنك الى أن يحيط بالرقبة جميعها ثم يلتقي طرفه على
المنكبين وتقامه في حاشية الخير الرمي عن شرح المنهاج لابن حجر (قوله مثلاً) لان قوله
صاحب هذه الدار ونحوها كذلك نمر (قوله لان الاضافة للتعريف) لان الانسان
لا يعادى معنى الطبيب انسان فصار كما لو أشار اليه وقال لأكرم هذا الرجل فتعلقت اليمن
بهيمنه فتح قيل يجوز أن يكون حرياً فبعدى لاجله قلت هو مدفوع بأن عداوة الشخص
منشؤها صفة في الشخص وهي ارتكابه المحرم شرعاً ونحوه لاذات الحرير والارم انه لو كرم
المشتري ولو امرأه أن يبحث فافهم (قوله الحين والزمان الخ) أي سواء كان في النفي
كوالله لا أكلم الحين أو حيناً أو الاثبات نحو لا صوم من الحين أو حيناً والزمان أو زماناً
(قوله من حين حلقه) أي يعتبر ابتداء السنة أنهر من وقت اليمن بخلاف لاصوم من
حيناً أو زماناً فان له أن يعين أي ستة أشهر شاء وتقدم الفرق فتح أي تقدم في قوله لا أكلم
شهر (قوله لانه الوسط) عـ له لقوله ستة أشهر وذلك لان الحين قدر ادبه ساعة
كما في فسبحان الله حين تمسون وأربعون سنة كما قال المفسرون في هل أتى على الانسان
حين من الدهر وستة أشهر كما قال ابن عباس في نوقى أكلمها كل حين لانها مدة ما بين
ان يخرج الطالع الى ان يصير طبا فبعد عدم النية ينصرف اليه لانه الوسط ولان القليل
لا يقصد بالمنع لوجود الامتناع فيه عادة والاربعون سنة لا تقصد بالخلق عادة لانه في معنى
الابد ولو سكنت عن الحين تأيد الظاهر أنه لم يقصد الاقل ولا الابد ولا أربعين سنة فيحكم
بالوسط في الاستعمال والزمان استعمال الحين وتقامه في الفتح (قوله أي بالنية)
أي يصح بالنية ما نواه وبين الشارح تفسير الضمير بأن الضمير عائد على النية التي تضمنها نوى
فهو من قبيل عود الغدير على مرجع معنوى متضمن في لفظ متأخر لفظاً مدة تقدم رتبة
لان الاصل ما نواه كائن بها اح (قوله فيها) أي في الحين والزمان أي اذا نوى مقصد ارا
صدق لانه نوى حقيقة كلامه لان كلامهما للقدر المشترك بين القليل والكثير والمتوسط
واستعمل في كل كما تر فتح (قوله وغرة الشهر ورأس الشهر) وكذا عند الهلال
أو اذا أهل الهلال وان نوى الساعة التي أهل فيها صح لانه الحقيقة وفيه تغليظ عليه
كذا في الفتح وفيه أيضاً أن الغرة في العرف ما ذكر وان كان في اللغة للابام الثلاثة وسليخ

(لا يكلم صاحب هذا الطبيب انسان)
مثلاً (في حكمه بعد ما بانه حث)
لان الاضافة للتعريف ولذا لو كان
المشتري لم يبحث الحين والزمان
ومنكره مائة أشهر من حين
حلقه لانه الوسط (وبها) أي بالنية
(مانوى) فيها على الصحيح بدائع
(وغرة الشهر ورأس الشهر) اول
ليلة منه

مطلبه
لا أكلم الحين او حيناً

مطلبه
لا أكلم غرة الشهر ورأس الشهر

لشهر التاسع والعشرون (قوله وأوله الى مادون النصف) كذا في البحر عن البساط
 ومقتضاه أن الخامس عشر ليس من أوله ويخالفه الفرع الآتي وكذا ما في الخليفة
 حلف لثبته في أول شهر رمضان فأنه لتمام خمسة عشر لا يحسن فان كان الشهر تسعة
 وعشرين يوماً قال محمد بن أناته قبل الزوال من اليوم الخامس عشر ينبغي أن لا يحسن
 وان أناته بعد الزوال في هذا اليوم حسنت اه ونحوه في ح عن القهسباني ومثله
 في التناخية وإلهما قولان يثبت به ما في البرازية أوله قبل معنى النصف وعن الثاني
 فبن قال لا تلك آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من آخره فعلى الخامس عشر
 والسادس عشر (قوله والصيف الخ) قال في الفتح وفي الوقعات والخيارات أنه اذا كان
 الحالف في بلد لهم حساب يعرفون الصيف والشتاء مستقرا ينصرف اليه والا فقول
 الشتاء ما يلبس الناس فيه الحشو والقرو وآخره ما يستغنى الناس فيه عنهم والفاصل
 بين الشتاء والصيف اذا استعمل ثياب الشتاء واستخفت ثياب الصيف والربيع من آخر
 الشتاء الى أول الصيف والخر يف من آخر الصيف الى أول الشتاء لأن معرفة هذا ليس
 للناس (قوله أو الابد) أي معرفتاً ومذكراً بقية سنة قصر التفصيل على الدهر (قوله هو
 العمر) أشار الى أنه لو قال لا كلمة العمر فهو على الابد عدم النية ولو نكره فعن
 الثاني على يوم وعنه على ستة أشهر كالخمين وهو الظاهر نهر عن السراج (قوله عند عدم
 النية) أما ان نوى شيئاً فعمل نية أفاده ط (قوله لم يدرك) أي توقف فيه أبو حنيفة وقال
 لا أدري ما هو قال في الاختيار لأنه لا عرف فيه فيتبع واللغات لا تعرف قياساً والدلائل
 به معارضة فتوقف فيه وروى أبو يوسف عنه أن دهر أو الدهر سوا وهو نداء عند عدم
 النية فان كان له نية فعل ما نوى أي لو نوى مقداراً من الزمان عمل به اتفاقاً ففتح فان قيل
 ذكر في الجامع الصغير جمعوا فيه قال ان كلمته دهوراً أو شهوراً أو سنيناً أو جمعا
 أو أياماً يقع على ثلاثة من هذه المذكرات قلنا هذا تفرع ليس له الدهر على قول من
 يهرف الدهر كافر ع مسائل المزارعة على قول من يرى جوارها قال ابن الضيا مشرباً لاية
 قلت والا حسن ما جاب به في الفتح من أن قوله انه على ثلاثة ليس فيه تعيين معناه انه ما هو
 (قوله توقف الامام في أربع عشرة مسألة) منها فقط دهر ومنها الدابة التي لا تأكل
 الا بلالة وقبل التي أكثر غذائهم متى يطيب لهما فروى تحبس ثلاثة أيام وقبل سبعة ومنها
 الكلب متى يصير معاً فتروضه للمبتلى وعنه وهو قوله ما يترك الا كل ثلاثاً ومنها وقت
 الختان روى عشر سنين أو سبع وعلمه مشى المصنف آخر المائتين وقبل أقصاه اثنا عشر
 ومنها الخنثى المشكل اذا بال من فرجه وقال لا يعتبر الا كثر ومنها سور الجمار والتوقف
 في طهوريته لافي طهارته ومنها عمل الملائكة أفضل من الانبياء ومرو في الصلاة أن خواص
 البشر أفضل ومنها أطنال المشركين وقال محمد لا يعذب الله أحداً بلا ذنب ومرو في الجنة أن
 ومنها نقش جدار المسجد من ماله ومرو أنه يجوز لو خيف عليه من ظالم أو كان منكوشاً زمن

(روى بها وأوله الى مادون النصف)
 وآخره اذا مضى خمسة عشر يوماً
 فلو حلف أن يوم أو قبل يوم من
 آخر الشهر وآخر يوم من أول الشهر
 صام الخامس شهر والسادس
 عشر والصيف من حين القاء
 الحشو الى لبسه ضد الشتاء بدائع
 (و) في حلقه لا يكلمه (الدهر
 أو الابد) هو (العمر) أي مدة
 حياة الحالف عند عدم النية
 (ودهر) مذكر (لم يدرك وقالاهو
 كالخمين) وغيره خاف انه اذا لم يرد عن
 الامام شيء في مسألة وجب الاقتناء
 بقوله ما نهر وفي السراج توقف
 الامام في أربع عشرة مسألة

مطلبه
 في المسائل التي توقف فيها الامام

الواقف أو لأصلاح الجدار وفي الشريعة لآلية أنه نظمها شيخ الإسلام ابن أبي شريف بقوله
 جعل الإمام أبا حنيفة دينه * أن قال لأدري اتسعة أسئلة
 أطفال أهل الشر لا أين محالهم * وهل الملائكة المكرام مفضلة
 أم أنبياء الله ثم الجسم من * جلاله أنى يطيب الاكل له
 والدرهم مع وقت الختان وكبهم * وصف الماسم أى وقت حصه
 والحكم فى الخنثى اذا ما بال من * فربحه مع سؤر الجمار استشكله
 وأجاز نقش الجدار لمسجد * من وقفه أم لم يجز أن يفعله
 اهـ قلت وألحقته بما يتناخرفه

ويزاد عشرة هل الخنثى بنا * ببطانة كالانس يوم المسئلة

(قوله بل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جبريل أيضا) في الكرماني سؤال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن أفضل البقاع فقال لا أدري حتى أسأل جبريل فسأله فقال
 لا أدري حتى أسأل ربي فقال عز وجل خير البقاع المساجد وخير أهلها أولاهم دخولها
 وآخرهم خروجها بشر أهلها آخرهم دخولها وأولاهم خروجها وفي الحقائق أنه تنبيه لكل
 مفت أن لا يستند بكف من التوقف فيما لا وقوف له عليه اذ المجازفة افتراء على الله
 تعالى يتخير الحلال وضده كذا في القهستانى وقال الغزالي في الاضياء وقال صلى الله
 عليه وسلم ما أدري أعز ربي أم لا وما أدري أتبع ملعون أم لا وما أدري أذنوا القرنين
 نبي أم لا اهـ وهذا قبل أن يطلع الله تعالى على أمرهم وقد أخبر عليه الصلاة والسلام
 بأن تصام ومن ط (قوله والجمع) معناه انه اذا احتلف لا يكلمه الجمع بترك كلامه عشرة
 أيام كل يوم هو يوم الجمعة لانه بترك كلامه عشرة أسابيع كما قد يتوهم وهذا حيث لا يلة له
 فان نوى الاسابيع صح بخلاف جمعة مفردا كقوله على صوم جمعة اذ نوى الاسابيع
 أو لم ينو يلزمه صوم الاسابيع بحكم غلبة الاستعمال يقال لم أرك من جمعة أفاده في البحر
 (قوله عشرة من كل صنف) هذا عنده وقال في الايام وأيام كثيرة سبعة والشهور اثنا عشر
 وما عداها لا بد والاصل فيه انه لتعريف العهد لو تم معهود ولا في الجنس فاذا كان
 للجنس فاما أن ينصرف الى أدناه الى الكل لا ما ينضم ما فهم ما ية ولان وجد العهد
 في الايام والشهور لان الايام تدور على سبعة والشهور على اثني عشر فيصرف اليه
 وفي غيرهما لم يوجد فيستغرق العمرو هو يقول ان أكثر ما يطلق عليه اسم الجمع عشرة
 وأقله ثلاثة فاذا دخلت عليه أل اسم تفرق الجمع وهو العشرة لان الكل من ال قل بمنزلة
 العام من الخاص والاصل في العام العموم فحملناه عليه زباني (قوله لانه أسئلة
 ما يذكر بالظن والجمع) يعني أن العشرة أفهى ما عهد مستعملا فيه لفظ الجمع على اليعين
 لانه يقال ثلاثة رجال وأربعة رجال الى عشرة رجال فاذا اجاوز العشرة ذهب الجمع فبقال
 أحد عشر رجلا الخ ح عن البحر (قوله خمس سنين) لان كل زمان ستة أشهر عفا عدم

ونقل لأدري من الأئمة بل عن
 النبي صلى الله عليه وسلم وعن
 جبريل أيضا (الايام وأيام كثيرة
 والشهور والسنين) والجمع
 والازمنة والاحايين واللاهوت
 (عشرة) من كل صنف لانه أكثر
 ما يذكر بالظن والجمع ففي لا يكلمه
 الازمنة خمس سنين

(ومنكرها ثلاثة) لأنه أقل الجمع
 ما لم يوصف بالكثرة كما مر (حاشا
 لا يكلم) عبيد أو (عبيد فلان
 أو لا تركب دوابه أو لا يلبس ثيابه
 ففعل ثلاثة منها حدثت ان كان له)
 أي لفلان (أكثر من ثلاثة) من
 كل صنف (والأ) بأن كالم أقل من
 ثلاثة (لا) يحنث وتصحبة الكل
 (وان كانت يمينه على زوجته
 أو صديقته أو واحدة لا يحنث
 ما لم يكلم الكل) مما سمى لأن المنع
 لمعنى في هؤلاء فتعلقت اليمين
 بأعيانهم ولو لم يكن له إلا واحد
 فإن كان يعلم به حدثت والألا
 كما في الواقعات والحق في النهر
 الأصداق والزوجات قلت وهي
 من المسائل الأربع التي يكون
 فيها الجمع لواحد كما في الأثبات
 وأما الأطعمة والنياب والنساء
 فيقع على الواحد إجماعا
 لأنصراف المعترف لاهلها ان أمكن
 والألف بغير ولو نوى الكل صح
 والله تعالى اعلم

مطلب
 الجمع لا يستعمل لواحد إلا في مسائل

وهذه
 تحقيق مهم في الفرق بين لا أكلم
 عبيد فلان أو زوجته أو النساء
 أو نساء

النسبة فتح (قوله ومنكرها) أي منكر هذه الالفاظ (قوله كما مر) أي في أيام كثيرة
 وبقياس عليها غيرها ط (قوله لا يكلم عبيدا) أشار به إلى أنه لا فرق بين المنكر والمضاف
 ط وإلى أنه لا فرق بين منكر هذه الالفاظ المارة ومنكر غيرها إذ لم يوصف بالصفة
 وبأشياء قريبة لتحقيق ذلك (قوله وتصحبة الكل) أي قضاؤه وديانة لأنه نوى حقيقة كلامه
 كذا في الزيادات وظاهره أنه لا يحنث بواحد بمجرد (قوله لأن المنع لمعنى في هؤلاء) فإن
 الإضافة فيهم إضافة تعريف فتعلقت اليمين بأعيانهم - ثم قال يكلم الكل لا يحنث وفي الأول
 إضافة ملأ لأنها لا تصح بدالها بغير ان وانما المقصود المالك فتناولت اليمين أعيانهم فمستوية
 إليه وقت الحنث وقد ذكر النسبة بلفظ الجمع وأقله ثلاثة كذا في الاختصار ونحوه في البحر
 قلت وهو مخالف للعرف فإن أهل العرف يريدون عدم الكلام مع أي زوجة منهم ومع
 من كان له صداقة مع فلان ط قلت وقد مرنا أول الأيمان قبيل قوله كل حل عليه حرام
 من القيمة ان أحسنت إلى اقربائك فأنت طالق فأحسنيت إلى واحد منهم يحنث ولا يراد
 الجمع في عرفنا اه (قوله فان كان يعلم به) أي يعلم بأنه واحد حدثت لأن الجمع قد يراد به
 الجنس كذا اشترى العبيد لكن الفرق هنا أن أخوة فلان خاص معهم وبخلاف العبيد
 (قوله وألحق في النهر) أي بالأخوة بجنا والظاهر أنه لا خصوصية للأصداق والزوجات
 بل الأعمام ونحوهم والعبيد والدواب وغيرهم كذلك لما قلنا (قوله من المسائل
 الأربع الخ) ذكرها في شرحه على المتقي آخر كتاب الوقف وزاد عليها حيث قال
 فائدة الجمع لا يكون أي لا يستعمل لواحد إلا في مسائل وقف على أولاده وليس له
 الواحد فلا كل الفلانة بخلاف غيره وقف على أقاربه المقربين كذا قلنا في حقهم الواحد
 حلف لا يكلم أخوة فلان وليس له الواحد حلف لا يأكل ثلاثة أرغفة من هذا الحب
 أو الخبز وليس منه الأربع غير واحد حلف لا يكلم الفقراء أو المساكين أو الثامس أو بني آدم
 أو هؤلاء القوم أو أهل بستان حدثت بواحد كافي الأطعمة والنياب والنساء ثم أطال
 في ذلك وفي الكلام على المسئلة الأولى وأنها مخالفة لما في الطائفة ثم وفق بينهما فراجع
 سببه ثم ان شاء الله تعالى تمام الكلام عليهم في الوقف (قوله وأما الأطعمة والنياب
 الخ) أي إذا كانت معرفة بأل مثل لا آكل الأطعمة ولا ألبس النياب بخلاف الأطعمة
 زيد ونيابه فلا بد من الجمعية كما مر وقوله لأنصراف المعترف للعهد الخ بيان لوجه الفرق
 قول والفرق بين هذه المسائل من المواضع المشككة فلا بد من بيانه فنقول قال
 في تلخيص الحسام وشرحه ان كلمت بنى آدم أو الرجال أو النساء حدثت بالفرد إلا ان نوى
 الكل الحلف بالجمع المعترف بالجنس فيصدق قضاء ولا يحنث أبدا لأن المصروف إلى الأدنى
 عند الإطلاق لتصحبه كداه إذ ليس في وسعه اثبات كل الجنس وإذا نوى الكل فقد نوى
 حقيقة كلامه وأما الجمع المنكر كان كلمت نساء فيحنث بالثلاث لأنه أدنى الجمع ولو نوى
 الزائد صدق قضاء وان كان فيه تحقير عامه لأن الزائد على الثلاث جمع حقيقة ولنية

الفرد أيضا لجواز ارادته باللفظ الجمع نحو وانما نزلنا لآية المنى اه وقد صرح الاصوليون
 بأن المعترف بصرف للعهد ان امكن والا فلجنس لان ال اذا دخلت على الجمع ولا عهد
 تبطل معنى الجمعية كلا شترى العبد اذا علمت ذلك فمقول ان الجمع المضاف اذا كان
 محصورا فهو من قسم المعترف بالمعهود فلا تبطل فيه الجمعية ولكن تارة يكتفى بأدنى الجمع
 كما في عبيد فلان ودوابه وثيابه وتارة لا بد من الكل كما في زوجته واصدقائه واخوته
 وتقدم الفرق وأما اذا كان غير محصور مثل لا اكم بنى آدم أو أهل بغداد أو هؤلاء القوم
 فإنه يكون للجنس لعدم العهد فيحدث بواحد ويشير الى هذا الفرق ما في منية المفتي وعن
 ابي يوسف ان كان له من العبيد ما يجمعه هم يتسلم واحد لم يحدث حتى يكلم الكل
 وان كانوا اكثر من ذلك فكلم واحد اخذت وكذا في الثياب ان كان له منها ما يلبس بلبسة
 واحدة لا يحدث الا بالكل وان كان اكثر فبواحد اه فهذا صريح في الفرق بين المضاف
 المحصور وغيره فصار المضاف المحصور ومنسل المعترف بأل المعهود لا بد فيه من الجمعية وغير
 المحصور ومنسل المعترف بأل غير المعهود يكتفى فيه بالواحد وعليه يخرج المسائل المارة
 عن شرح المفتي وبه يظهر صحة ما أجاب به صاحب البحر فيمن حلف أن أولاد زوجته
 لا يظهرون بيته قطاع واحد بأنه لا يحدث ولا بد من الجمع كما تقدم قبيل قول المصنف كل
 دل عليه حرام لكن كان المناسب أن يقول لا بد من طالع الكل لأنه مثل زوجات
 فلان لا مثل عبيده وتقدم الفرق لكن العرف الآن خلاف هذا كما ذكرناه قريبا وظهر
 أيضا أن مسئلة الوقف الصواب فيها ما في الخاتمة من التصوية بين الأولاد والبنين من أنه
 اذا لم يكن له الأولاد واحد فالنصف له والنصف للفقراء اذا لفرق بين قوله على أولادى وقوله
 على بنى فان كانهم ما جمع مضاف معهود بخلاف قوله على ولدى فإنه مفرد مضاف يشمل
 الواحد فكل الغلة له وبه يظهر أيضا أن الجمع المضاف المعهود اذا لم يوجد منه الا فردا
 يهمل اللفظ بالسكامة بل يبقى له منسل في الكلام والالم يستحق الولد شيئا ولذا حدثت في لا اكم
 اخوة فلان اذا لم يوجد غير واحد لكن هذا مع العلم والا كان المقصود هو الجمع لا غير كما مر
 فانهم تحققت هذا المقام فإنه من مفردات هذا الكتاب والحمد لله على الاتمام والانعام

(باب اليمين في الطلاق والعناق)

(قوله الاصل فيه) أى فى مسائله أى بعضها ط (قوله أن الولد الميت) قيد بالفظ الولد
 اشارة الى اشتراط أن يستبين بعض خلقه قال فى الفتح ولو لم يستبين شئ من خلقه لم يعتبر
 (قوله ولدى حق غيره) فتنه قضى به العدة والدم بعد نفاس وأمه أم ولد ويقع به المعاق على
 ولادته ط أى من ممتها أو مطلقها مثلا (قوله لا فى حق نفسه) فلا يسمى ولا يغسل ولا
 يصل عليه ولا يستحق الارث والوصية ولا يعتق اه شاي وسياقى مثال هذا الاصل فى قوله
 أن ولدت فأنت كذا حدثت بالميت بخلاف فهو حرط (قوله وأن الاول اسم لفرد سابق) فيه
 أن المعبر عدم تقدم غيره عليه والسابق يوهم وجود لاحق وهو غير شرط كما يأتى فالاولى

(باب اليمين فى الطلاق والعناق)
 الاصل فيه أن الولد الميت ولد
 فى حق غيره لا فى حق نفسه وأن
 الاول اسم لفرد سابق

أن يقول والاول اسم لفرد لم يقدّمه غيره افاده ط (قوله والاخير) كذا في البحر
وفي نسخة والاخر عبد الله مزة وكسر الخاء بلاياء وهي أولى ولا يصح القح لصدمه على
السابق وعلى اللاحق (قوله بن العبد بن المتساويين) كالثاني من ثلاثة والثالث من
خمس ولم يمتثل المصنف له كالكنزط وسيأتي بيانه (قوله بأحدها) أي أحد الثلاثة
المذكورة وفي نسخة بضمير التثنية والاولى أولى (قوله لا يتصف بالآخر) بالمذكور والكسر
فلو قال آخر امرأة أتزوجها طالق فتزوج امرأة ثم أخرى ثم طلق الأولى ثم تزوجها ثم
مات طلق التي تزوجها مرة لأن التي أعاد عليها التزوج انصفت بكونها أولى فلا يتصف
بالآخرية للتضاد كما لو قال آخر عبد أضربه فهو حر فضرِب عبد ثم ضرب آخر ثم أعاد
الضرب على الاول ثم مات عتق المضروب مرة ح عن البحر (قوله لعدمه) أي لعدم
التنافي بيانه أن الفعل يتصف بالاولية واذا وقع ثانياً يتصف بالآخرية ليكون الثاني غير
الاول فانه عرض لا يبيح زمانين وانما يعتد به الشرع باقياً كالبيع ونحوه اذا لم يرض
عليه ما ينافيه كفسخ وقالة والا فهو زائل وما يوجد بعده فهو غيره حقيقة وان كان عينه
صورة فصيح وصفه بالاولية والآخرية باعتبار الصورة واتى التنافي بين الوصفين باعتبار
الحقيقة وذلك لكون الواقع آخر غير الواقع أولاً ولا يقال لان الفعل الثاني غير الاول
فافهم (قوله مرتين) ظرف للتزوجة لا لظلمت ح (قوله لعدم الفردية) أي في العبد بن
وأما العبد فلم يعدم السبق فكان عليه أن يقول لعدم الفردية والسبق اه ح (قوله عتق
الثالث) أي في المثال المذكور لانه هو الموصوف به كونه أول عبداً اشتراه وحده
ولا يخرج عنه عن الاولية شرعاً عبيد من معاقبه وكذا لو قال أول عبد اشتريه اسوداً وبالذنانير
فاشتري عبداً أيضاً وبالذراهم ثم اشتري عبداً اسوداً وبالذنانير عتق كما في البحر ولا يلزم
في المشتري أولاً أن يكون جمعاً كما لا يخفى (قوله وأشار الى الفرق) أي بين وحده وبين
واحد (قوله للاختمال الخ) هذا الفرق اشهر الأئمة ومقتضاه انه لو نوى كونه حالاً من
العبد يعتق لكن عبر عنه في الفتح بقل والذي اقتصم عليه في تلخيص الجامع الكبير
وأوضحه قاضيان في شرح الجامع الصغير وشرح الهداية وغيرهم هو أن الواحد يقتضي
الانفراد في الذات ووحده الانفراد في الفعل المقرون به ألا ترى انه لو قال في الدار رجل
واحد كان صادقا اذا كان معه صبي أو امرأة بخلاف في الدار رجل وحده فانه كاذب
فاذا قال واحد لا يعتق الثالث اسكونه حالاً مؤكدة لم تفد غير ما أفاده لفظ أول فان مفاده
الفردية والسبق ومفادها انفراد فكان كما لو لم يذكرها أما اذا قال وحده فقد أضاف
العتق الى أول عبد لا يشاركه غيره في الثالث والثالث بهذه الصفة وان عني بقوله واحد
معنى التوحيد صدق ديانته وقضاء ما فيه من التغلظ فيكون الشرط حينئذ انفراد والسبق
في حالة الثالث كما ذكره الفارسي في شرح التلخيص وبما ذكر من الفرق علمت انه لا فرق بين
النصب والحر بل ذكر في تلخيص الجامع أن حقه الكسر كما في بعض نسخ الجامع وذكر

والاخير لفرد للاحق والوسط لفرد
بين العبد بن المتساويين وأن
المتصف بأحدها لا يتصف بالآخر
للتنافي ولا كذلك الفعل لعدمه
لأن الفعل الثاني غير الاول
فلو قال آخر تزوج آخر تزوج طالق
أتزوجها طالق طلقت المتزوجة
مرتين لانه جعل الآخر وصفاً
للفعل وهو العقد وعقد هاهو
الآخر (أول عبداً اشتريه حر
فاشتري عبداً عتق) لما تكرر أن الاول
اسم لفرد سابق وقد وجد ولو اشتري
عبد بن معاشم آخر فلا عتق
(أصلاً لعدم الفردية فان زاد)
كلمة (وحده) أو اسوداً وبالذنانير
(عتق الثالث) عملاً بالوصف ولو
قال أول عبد اشتريه واحداً
فاشتري عبدين ثم اشتري واحداً
لا يعتق الثالث وأشار الى الفرق
بقوله (للاختمال) أي لان قوله
واحد لا يحتمل أن يكون حالاً من
العبد أو المولى فلا يعتق بالشك
وجوز في البحر جزمه صفة للعبد

معالج
اول عبد اشتريه حر

شارحه عن كافي النسب أن الالف خطأ من بعض الكتاب (قوله فهو كوحده) أي فبعث
 العبد الثالث ورده في النهر بأن الجرح كالنصب للفرق السابق قلت ويؤيده ما نقلنا عن
 تلخيص الجسامع وشرحه (قوله وفي النهر الخ) في بعض النسخ وسوز في النهر الخ وعبارته
 ولم أر في كلامهم الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والظاهر أنه لا يعتق أيضا كالنصب
 فتدبره اهـ (قوله فذلك عبدان ونصف عبد) أي معا كافي التبع (قوله عتق الكامل)
 لأن نصف العبد ليس بعبد فلم يشاركه في اسمه فلا يقطع عنه وصف الأولية والفردية
 كما لو ملك معه ثوبا ونحوه زباني (قوله وكذا النيب) مثل أول ثوب أملاكه فهو هدى
 فذلك ثوبا ونصفا (قوله للمزاجعة) فإنه إذا قال أول كذا أملاكه فهو صدقة فذلك كذا ونصف
 كرجله لا يلزمه التصديق بشئ لأن النصف الزائد على السكر من أحرم له يخرج عنه عن الأولية
 والفردية لأن السكر اسم لاربعة قنيزا وقدم ملك ستين جله نظيره أول أربعين عبدا أملاكهم
 فهم أحرا فذلك ستين لا يعتق أحد فعمل أن النصف في السكر يقبل الانقسام إليه اذ لو
 أخذت أي نصف شئت وضمتها إلى النصف الزائد يصير كذا كاملا ونصف العبد ليس
 كذلك زباني (قوله فبات الحالف) وكذا لا يعتق لولم يمت بالاولى لأنه ما دام حيا يحتل
 أن يملك غيره (قوله اذ لا بد لا آخر من الاول الخ) قال في الفتح وهذه المسئلة مع التي
 تقدمت تحتق أن المعترف في تحقق الاخرية وجود سابق بالفعل وفي الأولية عدم تقدم
 غيره لا وجود آخر متأخر عنه واللام يعتق المشتري في قوله أول عبد اشتريه فهو حر إذا لم
 يشترعه منه غيره اهـ (قوله بخلاف القبل) فإذا قلت جاءني قبل لا يمتضي مجيء أحد بعده
 فإن معناه أن أحد الميتة قدمه في المجيء ط قلت والظاهر أن هذا فيما إذا كان قبل منه وبا
 متونا والافهم مضاف تقديره إلى شيء وجد بعده الآن يقال أنه لا يلزم وجوده بعده ولو
 صرح بالضاف إليه بحيث قبل زيد قبله تأمل (قوله ثم مات الحالف) قيد به لأنه لا يعلم أن
 الثاني آخر الأبوت المولى لجواز أن يشترى غيره فيكون هو الآخر محرر قال وهـ إذا
 تناوات اليمين غير هذا العبد وكانت على فعل لا يوجد بعد موت المولى ولم يوقت وقتا لما في
 شرح الجوامع الكبير لو قال لا أمرأتين آخر أمرأتين تزوجهما منكم طالق فتزوج امرأتين
 الاخرى طالقت الثانية في الحال لا تصافها بالآخرية في الحال واليمين لم يتناول غيرهما ولو
 قال عشرة أعبد آخركم تزوجا حر فتزوج باذنه عبد ثم عبد ثم تزوج الاول اخرى ثم مات
 المولى لم يعتق واحد منهم لأن بعوته لم يتحقق الشرط لاحتمال أن يتزوج آخر بعد موت المولى
 فلم يكن آخرهم الا اذا تزوج كلهم باذنه فبعث العاشر في الحال بلا توقف على موت المولى
 لأنه آخرهم ولا يتوهم زوال وصف الآخرية عنه وكذا لو ماتوا قبله سوى المتزوجين فبعث
 الذي تزوج مرة ولو قال آخركم تزوجا اليوم حر عتق الثاني الذي تزوج مرة بعضي اليوم
 دون الاول الذي تزوج مرة لأن نصف الأولية فلا يصف بالآخرية اهـ ملخصا وقسامه
 فيه (قوله مستند إلى وقت الشراء) هذا عنده وعند غيره ما يقع دقة مصر على حالة الموت

فهو كوحده وفي النهر زباني
 مبتدأ محذوف فهو كواحد
 (ولو قال أول عبد أملاكه فهو حر
 فذلك عبدان ونصف عبد عتق
 الكامل) وكذا النيب بخلاف
 المكيلات والموزونات للمزاجعة
 زباني (قال آخر عبد أملاكه فهو
 حر فذلك عبدان فبات الحالف لم
 يعتق) اذ لا بد لا آخر من الاول
 بخلاف العكس كالعبد لا بد له من
 قبل بخلاف القبل (فلو اشتري
 الحالف المذكور (عبدان
 عبدان ثم مات) الحالف (عتق)
 الثاني (مستند إلى وقت الشراء)

فيعتبر من الثالث على كل حال لأن الآخرة لا تثبت إلا بعد شرائه غيره بعده وذلك يتحقق
بالموت فيقصر عليه وله أن الموت معترف فاما انصافه بالآخرة فنزق وقت الشراء فيثبت
مستند البحر (قوله لوعاق البائن بالآخر) كقوله آخر امرأة تزوجها فهي طالق ثلاثا
فمنعده يقع منذ تزوجها وان كان دخل بها فلهامهر بالدخول بشبهة ونصف مهر بالطلاق
قبل الدخول وعدتها بالحيض بلا حداد ولا ترث منه وعندهما يقع عند الموت وترث لانه
فارولها مهر واحد وعليها العدة أبعد الاجلين من عدة الطلاق والوفاء وان كان الطلاق
رجعيا فعليه الوفاة وتتمد كما في البحر (قوله وأما الوسط الخ) فاذا اشترى ثلاثة أعبد
مفتقرين ثم مات عتق الثاني عند الموت عندهما وعند الامام عتق مستند الى وقت شراء
الثالث لانه اكتسب اسم الوسط في نفس الامر عند شراء الثالث وعرفنا ذلك بعوت السيد
قبل أن يشتري رابعاً وأما قبل الثالث فلم يكتسب الثاني اسم الوسط لانه لا يفي نفس
الامر فلا يستند العتق الى وقت شراء الثاني بخلاف ما اذا قال آخر عبد أم لك فهو حتر ثم
اشترى عبيدين مفتقرين ثم مات بحيث يعتق الثاني مستند الى وقت شرائه عند الامام لانه
اكتسب اسم الآخر بالشراء في نفس الامر وعرفنا ذلك بعوت السيد قبل أن يشتري
هبتا آخرهما فظهر لي قتأمل وراجع احس قات وهو بحث جيد والقواعد تؤيد
وفي التخصيص وشرحه للفارسي "لوقال لعل أم لك فحتر الا الاوسط فلك عبدا
عتق في الحال لا متناع الاوسطية فيه حالا وما لا فلو ملك ثانيا ثم ثالثا لاعتق واحد منهما
لان الثاني صار اوسط بشراء الثالث والثالث يحتمل أن يصير اوسط بملك خامس وانما
يعتق الثاني اذا انتهت عنه الاوسطية بأن ملك رابعاً فاعتق حين ملك الرابع وهلم جرا
والاوسطية تزول بعوت المولى عن شفع كك الاثنين والاربعة والستة وتحقق بعونه
عن وتر كثة اثنى اوسبعة وخمسة فاعتقون الاوسطية وتقام هناك (قوله
مستعين الخلق) أي ولو بعض الخلق كما قدمناه (قوله والا) أي وان لم يستعين (قوله
عتق الحى وحده) أي عند الامام وعندهما لا يعتق أحد لان الشرط تحقق بولادة الميت
فتنحل اليمين لا الى جزء لان الميت ليس بعمل للحرية وله أن يطلق الاسم فتعبد بوصف
الحياة لانه قصد اثبات الحرية له وعلى هذا الخلاف أقول ولد تدينه فهو حتر فوالت ميتا ثم
حييا أفاده في البحر (قوله لبطالان الرق الخ) هذا دليل من طرفهما الغير مذكور في كلام
الشارح وهو ما لو قال أول عبد يدخل على فهو حتر فأدخل عليه عبد ميت ثم آخر حى عتق
الحى اجماعا على الصحيح والعذر لهما أن العبودية بعد الموت لا تبقى لان الرق ينطال بالموت
بخلاف الولد في أول ولادته وانه ولد في ان ولدت لصقة فها بعد الموت أفاده (قوله
بل لغة الخ) قال في النهر ولا تقتصر لغة بالسار بل قد تكون في الضار أيضا ومنه فبشرهم
به سذاب أليم ودعوى الجحاز مدفوعة بمادة الاشبهة تناق اذ لا شك أن الاشياء هي ما يضافه
الانسان يوجب تغير البشرية أيضا اه أقول لا منافاة بين ما قاله من انها حقيقة في خبره يغير

فيعتبر من كل المال لو الشراء في
الصحة والاثن الثالث وعليه فلا
يصير فار الوفاق البائن بالآخر
خلافاً لهما وأما الوسط ففي
المستند انه لا يكون الا في وتر
فثاني الثلاثة وسط وكذا ثالث الخمسة
وهكذا وان ولدت فانت كذا حثت
بالميت) ولو سطا مستعين الخلق
والالا (بخلاف فهو حتر فوالت
ميتا ثم آخر حى عتق الحى وحده)
لبطلان الرق بالموت بخلاف الولد
أو الولادة (البشارة عرفاً اسم تلبر
سار) خرج الضار فليس ببشارة
عرفاً بل لغة ومنه فبشرهم به سذاب
أليم (صدق)

مطلب
ان ولدت فانت كذا حثت بالميت
بخلاف فهو حتر

البشرة وبين تقرير الميادين الاستهارة التكمية في الآية لانه نظريا فانه الى اصل اللغة
 وهم نظروا الى عرف اللغة وكلفا اختلاف معناه في اصنافها وعرفوها كالداية فانها اسم لما
 يدب على الارض في اصل اللغة وخصت في عرفها بذوات الاربع وكاللفظ فان معناه في
 اصل اللغة الرمي ثم خص في عرفها بما يطرحه النعم كافي رسالة الوضع اح ح وحاصله انه
 منقول لغوي فيصيح اطلاق اللفظ الحقيقة والمجاز عليه باختلاف الاعتبار كما اوضحه في
 التلويح في أول التقسيم الثاني في استعمال اللفظ في المعنى (قوله خرج الكذب) فلا
 يعتبر وأورد أنه يظهر به في بشرة الوجه القرع والسرور باعتبار الظاهر وأوجب بأنه اذا
 ظهر خلافه يزول لكن في الفتح أن الوجه فيه نقل اللغة والعرف (قوله فيكون) أي
 التبشير أو الضمير عائدا للخبر الذي عاد اليه ضميره (قوله من الاول) أي من الخبر الاول دون
 الباقيين أي الخبرين بعده في المثال الآتي قال في الفتح وأصله ما روى أنه عليه الصلاة
 والسلام من يابن مسعود وهو يقرأ القرآن فقال عليه الصلاة والسلام من أحب أن يقرأ
 القرآن فضا طوبا كما أنزل فله يقرأ به امرأة ابن أم عبد فابتهر اليه أبو بكر وعرض الله تعالى
 عنهم ما بالبشارة فسبح أبو بكر وعرف فكان ابن مسعود يقول بشري أبو بكر وأخبرني عمر
 (قوله لما قلنا) من أن المبشر هو الاول دون الباقيين (قوله فتكون كالحديث) أي فلا
 يعق بالكتابة والرسالة لما مر في الباب السابق أن الحديث لا يكون الا باللسان (قوله ان
 ذكر الرسالة) بأن قال له ان فلا ياقول لث ان فلا ناقد كافي البهر فالمتعبر في الرسالة اسناد
 للكلام الى المرسل بلا اشتراط ذكر مادة الرسالة (قوله والا الرسول) أي وان لم يذكر الرسالة
 وانما قال له ان فلا ناقد من غير اسناد الى المرسل عتق الرسول (قوله عتقوا) وان قال
 عتبت واحد الم يصدق قضاء بل ديانة فبسه أن يختاروا احد فيضى عتقه ويسلك البقية ط
 عن الهندية (قوله فبشروه) كذا وقع للزباني والسكال وصاحب البحر والتلاوة بالواو
 ط (قوله والاعلام لا بد فيه من المصدق) كان عليه أن يزيد وجهه لالحالف كما قدمناه عن
 التلخيص في الباب السابق لان الاعلام لا يكون للعالم وقد علمنا أن ما ذكره هنا من اشتراط
 المصدق في الاعلام والبشارة بخلاف ما قدمناه هنا لتبع الفتح والبحر من عدم اشتراطه اذا
 كان بدون ياء وأن ما هنا مذكور في التلخيص (قوله والكذب لا يفيد) لان العلم الجزم
 المطابق للحق والكذب لا مطابقة فيه ط (قوله النية الخ) أي نية العتق عن الكفارة
 وقد ذكرنا هذه القاعدة هنا المناسبة لتعليم العتق بالشراء فانه يمين والا فالمناسب لها
 كفارة الظهار وكفارة اليمين (قوله كالشراء) أي شراء القريب أي اذا نواه عن
 كفارته أجزأه عندنا خلاف الزفر والائمة الثلاثة وهو قول أبي حنيفة وأولاءه على أن علة
 العتق عندهم القرابة لا الشراء ولما أن شراء القريب اعتاق لما روى الستة الا البخاري
 انه صلى الله عليه وسلم قال ان يجرى ويد عن والده الا أن يجده يملوكا يشتره فمعتقه يزيد
 فيشتره فيعتق عند ذلك الشراء وقد رتب عتقه على شراؤه بالقسم لما علمت من أن المعنى

خرج الكذب فلا يعتبر (ليس
 للمبشر به علم) فيكون من الاول
 دون الباقيين (فأقول كل عبد
 بشري بكذا) فهو وحده فبشروه
 ثلاثة متفرقون عتق الاول) ففقد
 لما قلنا وتكون بكتابة ورسالة لم
 ينو المشافهة فتكون كالحديث
 ولو أرسل به عن عبده عبد الله
 ان ذكر الرسالة عتق المرسل

مطلب

كل عبد بشري بكذا حتر

والا الرسول (وان بشروه معا
 عتقوا) لاعتقها من الكل
 بدله فبشروه) بفسلام عليهم
 (والبشارة لا فرق فيها بين ذكر
 الالباء وعدمها بخلاف الخبر) فانه
 يمتنع بالصدق مع الالباء كما مر في
 الباب قبله (والكتابة كالتبشير) فيما
 ذكر (والاعلام) لا بد فيه من
 المصدق ولو بالاباء (كالبشارة)
 لان الاعلام اثبات العلم والكذب
 لا يفيد بدائع (فاعدة النية
 اذا فارقت علة العتق) الاستيعارية
 كالشراء من اختلاف الارث

مطلب

النية اذا فارقت علة العتق صح
 التكفير

لأنه جبري (و) الحال أن (رقا المعتقد
 كامل صبح التكفير والال) بأن لم
 تقارن العلة أو قارنتها والرق غير
 كامل كالم الولد (لا) يصح التكفير
 ثم فزع عليها بقوله (فصح شراء
 أي التكفير) للمقارنة (لا) لشراء
 من حلف به نفسه (لعدمها
 ولا) لشراء مستولدة بشكاح عاق
 عهدها عن كفارتها بشراؤها) انقصان
 رقاها (ب) بخلاف ما إذا قال القنة أن
 الشتر يتك فأنت حرة عن كفارة
 عيني فاشترها) حيث تجزى عنها
 للمقارنة كاتهاب ووصية ناويا عند
 القول بخلاف ارث الماتر زياي
 (وعتقت بقوله ان تسربت أمة
 فهي حرة من تسراها وهي مالكة
 حرة) أي حين حلفه اصادفتها
 المالك (لا) يعتق (من شراها
 فتسراها) ويثبت التسري بالتحصين
 والوطء

مطلب
 ان تسربت أمة فهي حرة

فيعتق هو فهو ومثل سقاء فأرواه والترتيب بالفاء يقيد العلية على ما عرف مثل سماء فسجد
 وقامه في الفتح (قوله لأنه جبري) فان المالك يثبت فيه بلا اختيار فلا تصور العلية فيه فلا
 يعتق عن كفارته اذ انواه لانها ممتنعة عن العتق بخلاف ما اذا ملكه بمهمة أو وصية ناويا
 عند القول كما يأتي (قوله بأن لم تقارن) أي العلية العلة أي علة التكفير كما ذكرنا في الارث
 وكما يأتي (قوله ثم فزع عليها) أي على القاعدة المذكورة (قوله فصح شراء أي) أي
 وشحوه من كل قريب محرم (قوله لا) لشراء من حلف به نفسه (كقوله لعبد الغير ان اشترى منك
 فأنت حرة فاشترها ناويا عن التكفير لا يجوز له عدم المقارنة للنية فان علة العتق
 قوله فأنت حرة والشراء شرط والعتق وان كان ينزل عند وجود الشرط لكنه انما ينزل
 بقوله أنت حرة السابق فانه العلة والشراء شرط عملها فلا يعتق بوجود النية عند لان النية
 شرط متقدم لا متأخر حتى لو كان نوى عند الحلف يعتق عنها كما يأتي وقامه في الفتح
 (قوله ولا) لشراء مستولدة (الخ) أي اذا تزوج أمة لغيره فأولدها بالنكاح ثم قال لها اذا
 اشترى منك فأنت حرة عن كفارة عيني ثم اشترها لا يجوز له عن الكفارة (قوله لانه نقصان
 رقاها) لانها استحققت العتق بالاستيلاء حتى جعل اعتاقا من وجهه ولذا لا يجوز اعتاقها
 عن الكفارة ولو منحجز او اكن أراد الفرق بينهما وبين القريب لان شراء اعتاق من كل وجه
 لانه لم يثبت له قبل الشراء عتق من وجهه أفاده في الفتح (قوله بخلاف الخ) هي تبطل بقوله
 ولا) لشراء مستولدة (قوله للمقارنة) تزيل فاصرفان المقارنة موجودة في المستولدة أيضا
 وانما وجه المخالفة ما في الفتح وهو أن حرة العنة غير مستحقة بجهة أخرى فلم تحتل
 إضافة العتق الى الكفارة وقد قارنته العنة فكمال الموجب (قوله كاتهاب الخ) كأن
 عليه أن يذكره بعد قول الماتن فصح شراء أي التكفير بأن يقول وهكذا اذا ذهب له
 أو تصدق عليه به أو أوصى له ناويا عند القول ح وهذا الثلاثة ذكرها في البحر جها
 وزاد أو جعل مهر الماتر في الفتح والباقي (قوله ان تسربت أمة) أي
 اتخذت أسرية فعلمة منسوبة الى السر وهو الجماع أو الاختفاء (قوله لاصادفتها المالك)
 أي لصادفة الحلف وأعاد عليه الضمير وثالثا لأن الحلف بمعنى اليمين وهي هنا التعليق أي
 لوقوعها في حالة المالك فهو كقوله ان ضربت أمة فهي حرة فضررت أمة في مالكة عتقت
 بخلاف من مالكة بعد التعليق (قوله لا يعتق من شراها فتسراها) أي عندنا خلافا
 لفرقائه يقول التسري لا يصح الا في المالك فيكون ذكره ذكر المالك ولنا انه لو عتقت المشتراة
 لزمت صحة التعليق عتق من ليس في المالك بغير المالك وسببه لان التسري ليس نفس المالك ولا سببه
 وقام تحقيق ذلك في الفتح (قوله ويثبت التسري بالتحصين والوطء) التحصين أن يوثقها
 يثا ويمنعه من الخروج أفاده مسكين ط فلو وطئ أمة لم يفعل ما ذكره من التحصين
 والاعداد للوطء لا يكون تسرياً وان علقته منه ففتح وأفاد قول الشارح والوطء انه لا بد
 منه فلا يكفي الاعداد بدونه في مفهوم التسري وهذا نية عليه في النهر أخذ من قوله لم

لو حلف لا يتسرى فاشترى جارية فخصنها ووطئها حلفت ثم قال انهم أغفلوا التثنية عليه اه
قلت لكن صرح به ابن كمال فقال وشرط في الجماع الكبير بشرط ثالثا وهو أن يجامعها
(قوله وشرط الثاني) أي مع ذلك فتح أي مع المذكور من الشرطين (قوله طاعت
وعتق) أي طاعت امرأته المعلق طلاقها على التسرى وعتق عبده المعلق عتقه عليه
والمراد به العبد الذي كان في ملكه وقت الحلف دون التسرى بعده كما في الفتح والنزاهة
لأن قوله فعبدى حر ينصرف الى العبد المضاف اليه وقت الحلف دون الحادث بعده كما مر
في كتاب الاعتاق في باب الحلف بالعتق ومثله يقال في الزوجة (قوله وأفاد الفرق الخ) أي
بين تعليق عتق الأمة الغير المملوك وقت الحلف على تسريها وبين تعليق عتق عبده
الذي في ملكه أو طلاق زوجته على تسري أمة وان لم تكن في ملكه وقت الحلف حيث
صح الثاني دون الاول وبيان الفرق أن الاول لم يصح للمانع وهو تعليق عتق من ليس في
الملك بغير المالك وسببه كما مر أما الثاني فقد صح لعدم المانع لكونه تعليق عتق عبد أو طلاق
زوجة في ملكه وقت الحلف وذلك جائز بأي شرط كان كدخول الدار وغيره من
الشروط ومنها تسري أمة في ملكه وقت الحلف أو مسجته بعده وهذا الفرق ظاهر
بخلاف بعض معاصري صاحب البحر حيث قاس الثاني على الاول فانه غلط فاحش كما به
عليه في البحر والنهر والشر نبلاية وأشار اليه المصنف بتصريحه به عليه ولذا أمر
الشارح بحفظه (قوله كل مما لو لي حر) هذه المسائل الى آخر البابين ليست من
الايمان لعدم التعليق فيها فالاولى بها الواجبات اح ح قلت واعلمهم ذكرها هنا لبيان
حكمها اذا وقعت جزاء في التعليق ثم رأيت ط ذكره (قوله عتق عبده ومدبره) أي
الامام والذكور فتح (قوله ويدين في نية الذكور) أي ولا يصدق قضاءه لانه نوى التخصيص
في اللفظ العام ولو نوى السود دون غيرهم لا يصدق أصلا لانه نوى التخصيص بوصف ليس
في لفظه ولا عموم اللفظ فلا يعمل بنية بخلاف الذكور فان لفظ كل مما لو لي رجال حقيقة
لانه تعميم مما لو وهو المذكور وانما يقال لا نفي مما لو كذا لكن عند الإطلاق يستعمل لها
المما لو عادة يعني اذا عمم مما لو يادخل كل ونحوه شمل الاناث حقيقة فلذا كان نية
الذكور خاصة بخلاف الظاهر فلا يصدق قضاءه ولو نوى النساء وحدهن لا يصدق أصلا فتح
قلت وتقدم في باب الحلف بالعتق من كتاب العتق انه لو قال عماليكي كاهنهم احرار لم يدين
في نية الذكور لانه جمع مضاف يعم مع احتمال التخصيص وقد ارتفع الاحتمال بالتاكيد
بخلاف كل مما لو فان الثابت فيه أصل العموم فقط فقبل التخصيص وتقدم الشارح
هناك أن لفظ المما لو والعبد يتناول المدبر والمرهون والمأذون على الصواب أي خلافا
للمعنى في الاخيرين (قوله للمكهم يد اورقبة) عائد لكل وهو من اضافة المصدر للاقوله
أي لكونهم مملوكين له أي اكسابا ورقة (قوله ومعتق البعض كالمكاتب) أي في انه
لا يدخل في المما لو لانه مثله في الدخول في المرفوق أيضا لان كلام من المالك والرق ناقص

• طلب
كل مما لو حر

في معتق البعض فلا يدخل في المملوك ولا في المرقوق اهـ ح قلت وتقدم في المعتق ان
المشترك كالمكاتب أيضا لا يدخل الا بالنية وتقدم تمام الكلام عليه (قوله اهدم الملك
يدا) أي لهدم ملك المولى ما في يد المكاتب فصار الملك ناقصا فلا يدخل في المملوك المطلق
وكذا معتق البعض والمشارك لما هلت (قوله أن يعتق المكاتب) لان الرق فيه كامل فيج
(قوله لا اتم الولد) لانه نقصان رقه بالاستيلاء ط (قوله هذه طالق الخ) كان الانسب
بهذا السبب ذكر ما لو حلف لا يكلم هذا الرجل أو هذا وهذا في تلخيص الجامع وشروطه
انه يعتق بكلام الاول أو بكلام الاخيرين لأن أولهما الشئيين ولو كمل أحد
الاخيرين فقط لا يعتق ما لم يكلم الآخر ولو عكس فقال لا اكلم هذا وهذا أو هذا اخذت
بكلام الاخيرين أو بكلام الاولين لان الواو للجمع وكلمة أو بمعنى ولا تناو لها منكر في النفي
فتتم كما في قوله تعالى ولا تطع منهم انما أو كفورا أي ولا كفورا في الاول بجمع بين
الاخيرين بحرف الجمع فصار كأنه قال لا اكلم هذا ولا هذين وفي الثاني بجمع بين الاولين
بحرف الجمع كأنه قال لا اكلم هذين ولا هذا اهـ وذكر الفرق بينه وبين ما في المتن ان هذا
في النفي وذلك في الاثبات فلا يتم ونحوه في البحر (قوله والاقرار) كما لو قال افلان على
الف درهم أو افلان وفلان لزمه خمسة مائة لا خبير وله أن يجعل خمسة مائة لاى الاولين شاء
فان مات من غير بيان اشترك في الخمسة مائة الاولان ح (قوله على الواقع منهم) أي على
الثابت من الاولين وهو الواحد المجهول ولذا قال في التلويح ان المعطوف عليه هو الماخوذ
من صدر الكلام لا أحد المذكرين بالتعيين اهـ (قوله ولا يصح الخ) قال في التلويح
وقيل انه لا يعتق احدهم في الحال وله ان يمسك بين الاول والاخيرين لان الثالث عطف
على ما قبله والجمع بالواو كالجاء بألف التثنية فكأنه قال هذا حر وهذا حر كما اذا حلف
لا يكلم هذا أو هذا وهذا وأجاب شمس الأئمة بأن الخبر المذكور وهو حر ولا يصح خبرا
للاثنين ولا وجه لاثبات خبر آخر لان العطف للاشتراك في الخبر أو لاثبات خبر آخر مثله
للاثبات بخلافه لفظا بخلاف مسأله العيين لان الخبر يصلح للاثنين يقال لا اكلم هذا
اولا اكلم هذين وجعل صدر الشرع هذه الجواب سببا للاولوية والرجحان لالامتناع
لان المقدر قد يغاير المذكور لفظا كما في قولك همدجاسة وزيد وقول الشاعر

نحن بمساعدة نأوت بما * عندك راض والرائى مختلف

اهـ مخلصا ونصامه فيه وأجاب صدر الشرع في التنقيح بجواب آخر وهو أن قوله أو هذا
مغير ما في قوله هذا حر ثم قوله وهذا غير مغير لان الواو للتشريك فيقتضى وجود الاول
وانما يتوقف أول الكلام على المغير لا على ما ليس بمغير فثبت التخيير بين الاول والثاني
بلا توقف على الثالث فصار معناه أحدهما حر ثم قوله وهذا يكون عطفه على أحدهما اهـ
قلت وهذا أظهر من الجواب الاول لشعوره بصورة الاقرار دون الاول لانه لا يعتق فيه ما
تقدير الخبر قد خبر (قوله وهذا اذا لم يذكر الثاني والثالث خبرا) هذا قد بعدم ذكر خبر أصلا

مطلب
لا اكلم هذا الرجل أو هذا وهذا

لهدم الملك يدا وفي الفتح ينبغي
في كل مرقوق حر أن
يعتق المكاتب لا اتم الولد الا
بالنية (هذه طالق أو هذه وهذه
طلقت الاخيرة وخبري الاولين
وصككذا المعتق والاقرار) لأن
أولهما المذكورين وقد أدخلها
بين الاولين وعطف الثالث على
الواقع منهم ما فكان كاحدا كما
طالق وهذه ولا يصح عطف هذه
على هذه الثانية للزوم الانضمام
عن المنفي بالمقدور وهذا اذا لم يذكر
الثاني والثالث خبرا

ويذكر خبر الثالث فقط بأن قول هذه طالق او هذه وهذه طالق ذكره مسكين ط (قوله بأن قال الخ) والظاهر أن الاقرار كذلك كما اذا قال لهذا ألف درهم أو لهذا وهذا ألف درهم ط (قوله حلف لا يساكن فلانا) محل هذه المسئلة باب اليمين في المدخول والخروج والمسكن وقدمها الشارح بعينها هناك ح (قوله وبه يفتي) لأنه لم يساكنه حقيقة كما قدمه الشارح (قوله قال لعبد له الخ) سيذكر الشارح هذا الفرع في محله وهو باب اليمين بالضرب والقتل (قوله وبه يفتي) لأن حتى لا يعذب والسبيبة لا لاغاية وفي الذخيرة ان حتى في الاصل لاغاية ان أمكن بأن يكون مدخولها مقصودا وموثرا في انتهاء المخاوف عليه وفي تركه فان لم يمكن حملت على السبيبة بشرطها كون المقدمه مقودا على فعلين أحدهما منه والاخر من غير أن يكون أحدهما جزاء عن الآخر فان تميزت حملت على العطف ومن حكم الغاية اشتراط وجودها فان اقلع عن الفعل قبل الغاية حلت وفي السبيبة اشتراط وجود ما يصلح سببا لوجود المسبب وفي العطف اشتراط وجودهما فإذا قال ان لم اخبر فلانا بمساكنته حتى يضربك فعبدى حر فشرط البر الاخبار فقط وان لم يضرب به لانه لا يعتد فلا يمكن حمله على الغاية وأمكن السبيبة لأن الاخبار يصلح سببا للضرب كانه قال ان لم اخبر به بضعك لضربك كما لو حلف ليهن أن ثوبا حتى يلبسه أو دابة حتى يركبها فهو به برّ وان لم يلبس ولم يركب وإذا قال ان لم اضربك حتى يدخل الليل أو حتى يشفع لك فلان أو حتى تصيح فأقلع عن الضرب قبل ذلك حلت لأن ذلك يصلح غاية للضرب وكذا ان لم ألزمت حتى تقضي ديني وإذا قال عبده حران لم آتلك اليوم حتى أنفدى عندك أو حتى أغديك أو حتى اضربك بشرط البر وجودها إذا لا يمكن الغاية لأن الاتيان لا يعتد ولا السبيبة لأن الفعلين من واحد وفعل الانسان لا يصلح جزاء لفعله فحمل على العطف وصار التقدير ان لم آتلك أو تقضى عندك وان لم يقبدا ليوم فأنه لم يقبده عنده ثم تقضى عنده في يوم آخر من غير أن يأتيه به لانه لما أطلق لافرق بين وجود شرطى البر معا أو منفردا اه ملخصا (قوله اختلف في طلاق الشرط الخ) الخلاف فيما اذا كان (٥) الشرط عليه كالمشال الا في أما اذا كان له لا يلحق بالاجماع كقوله ان دخلت هذه الدار فأنت طالق فسكت سكنته ثم قال وهذه الدار لأن الثانية لو دخلت باليمين لا تطلق بدخول الاولى وحدها ولا يملك تغيير اليمين كذا في الذخيرة ومثله في البرازية وكذا قال في الخاتمة لا يصح في قولهم اه والحاصل انه على المفتي به لا يلحق مطلقا سواء كان له أو عليه (قوله بهذا السكوت) متعلق بطاق (قوله فلا حنت في ان كان هذا الخ) مثاله ما في الخاتمة رجل قال لجاره ان امرأتى كانت عندك البارحة فقال البطاران كانت امرأتك عندي البارحة فامرأتى طالق فسكت ساعة ثم قال ولا خبرها ثم ظهر أنه كان عند الطائف امرأة أخرى

(باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها) هـ

(لا يفتي) أحد (ولا تطلق) بل بخير

(ان اخبرنا) الايجاب (الاول عتق)

(الاول) وحده وطلعت (الاولى

(وحدها وان اخبرنا الايجاب

الناسي عتق الاخير وان وطقت

الاخيرين) حلف لا يساكن فلانا

فما فر الخائف فسكن فلان مع أهل

الخائف حنت عنده لا عند الثاني

وبه يفتي قال لعبد ان لم تأت الليلة

حتى أضربك فأنتي فلم يضربه حنت

عند الثاني لا عند الثالث وبه يفتي

اختلف في طاق الشرط باليمين

المعقود به السكوت فصح الثاني

وأبطله الثالث وبه يفتي فلا حنت

في ان كان كذا فكذا ويسكت

ثم قال ولا كذا ثم ظهر أنه كان

وكذا خاتمة

مطلب ١

في استعمال حتى للغاية والسبيبة

والعطف

مطلب ٢

ان لم اخبر فلانا حتى يضربك

مطلب ٣

ان لم أضربك حتى يدخل الليل

مطلب ٤

ان آتلك حتى أنفدى

(٥) مطلب

لا يلحق الشرط بهذا السكوت سواء

كان له أو عليه

(باب اليمين في البيع والشراء

والصوم والصلاة وغيرها)

(قوله وغيرها) كالمشي والبس واللبس ط (قوله الاصل فيه الخ) ذكر في الفتح أصلا
أظهر من هذا وهو أن كل عقد ترجع حقوقه الى المباشرة ويستغنى الوكيل فيه عن نسبة
العقد الى الموكل لا يبحث الخالف على عدم فعله بمباشرة المأمور لوجوده من المأمور
حقيقته وحكمه فلا يبحث بفعل غيره لذلك وذلك كالبيع والشراء والاجارة والاستجار والصلح
عن مال والمقايمة وكذا الفعل الذي يستتاب فيه ويحتاج الوكيل الى نسبته للموكل
كالخاصة فان الوكيل يقول أدعى لموكلتي وكذا الفعل الذي يقتصر أصل الفائدة فيه على
محله كضرب الولد فلا يبحث في شيء من هـ - فبفعل المأمور وكل عقد لا ترجع حقوقه الى
المباشرة بل هو سفير وناقل عبارة يبحث فيه بمباشرة المأمور كما يبحث بفعله بنفسه كالترجيح
والعتق عاا أو بدونه والكتابة والهبة والصدقة والوصية والاستقراض والصلح عن
دم العمد والايديع والاستيداع والاعارة والاستعارة وكذا كل فعل يرجع مصلحة الى
الآمر كضرب العبد والذبح وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل على دابته وخياطة
الثوب وبناء الدار اه ملخصا (قوله تتعلق حقوقه بالمباشرة) خرج عنه الخاصية وضرب
الولد فانه لا يبحث فيه ما يفعله المأمور مع انه ليس في ذلك حقوق تتعلق بالمباشرة فاما ما
نعمير الفتح المار (قوله كنيكاح وصدقة) أمّا الكنيكاح فكون حقوقه تتعلق بالآمر
ظاهر ولذا ينسب المباشرة الى أمره فيطالب الآمر بحقوقه من مهر ونفقة وقسم وشحوة
وأما الصدقة فلم يظهر لي فيها ذلك وكذا الهبة وله المار بالحقوق فيه - ما صحته الرجوع
للآمر في الهبة وعدم صحته في الصدقة نعم سيأتى في كتاب الوكالة انه لا بد من اضافته - ما
الى الموكل وكذا بقية المذكورات في قول الفتح المار وكل عقد لا ترجع الى المباشرة الخ
ونذكر في الكلام عليه (قوله وما لاحقوق له) يشمل نحو الخاصية وضرب الولد مع انه
لا يبحث فيه ما يفعله وكيله تأمل (قوله لا يبحث بفعله وكيله أيضا) أي كما يبحث بفعله نفسه
ولا ولي ابدال وكيله بآمره لما سيأتى وللتعليل بأنه سفير ومعبّر فان ذلك صفة الرسول لانه
يعبر عن المرسل لكن يطلق عليه وكيل لما في المغرب السفير الرسول المصلح بين القوم ومنه
قوله الموكّل وكيل سفير ومعبّر يعني اذا لم يكن العقد معاوضة كالكنكاح والخلع والعتق
ونحوها لا يتعلق به شيء ولا يطالب بشيء اه (قوله لا يبحث بالمباشرة) يشمل ما لو كان المباشرة
أصلا أو وكيله اذا حلف لا يبيع أو لا يشتري الخ أفاده في الفتح (قوله لا بالامر) أي
لا يبحث بأمره لغيره بأن يباشر عنه يعني وقد باشر المأمور (قوله ممن يباشر بنفسه) أي
دائما أو غالبا كما يأتي (قوله ومنه الهبة بعوض) فلو حلف لا يبيع فهو بشرط العوض
ينبغي أن يبحث كذا في القيمة وبه جزم في الظهيرية ولو حلف لا يبيع داره فأعطاه
صددا فالأمر أنه ان أعطاه عوضا عن دراهم المهور بحث لان ترجيح عليها اه ثم فاذا
دخل ذلك تحت اسم البيع لزم منه اعطاء حكمه وهو انه لا يبحث بفعله مأموره ويكون
القابل له مشتر يافيد دخل في قوله لا اشتري حتى يبحث أيضا بالمباشرة لا بالامر كما أفاده ح

الاصـل فيه أن كل فعل يتعلق
حقوقه بالمباشرة كبيع واجارة
لا بحث بفعل مأموره وكل
ما يتعلق حقوقه بالامر كنيكاح
وصدقة وما لا حقوق له كاعارة
وابرايم بحث بفعله وكيله أيضا
لانه سفير ومعبّر (يبحث بالمباشرة)
بنفسه (لا بالامر اذا كان ممن
يباشر بنفسه في البيع) ومنه
الهبة بعوض ظهيرية (والشراء)

قوله لا ترجع أي حقوقه الى المباشرة
كما هو صريح عبارة الفتح اه
معقولة

فأفهم (قوله ومنه السلم) فلو حلف أن لا يشتري من فلان فأسلم اليه في ثوب حنت لانه
اشترى مؤجلا بجر عن الواقعات قال ح وإذا كان المسلم مشتريا يجب أن يكون المسلم
اليه باعاه فلا يحنثان الا بالباشرة ط (قوله والاقالة) أي فيما لو حلف لا يشتري ما باعه
ثم أقال المشتري حنت كما زاد في الجورلة فنية وفيه عن الظاهر يه ولو كانت بخلاف الثمن
الاول قدرا أو حنثا حنت قيل هذا قوله أما عنده فلا يكونه اقالة على كل حال اه
ومقتضاه انهم لو كانت بهين الثمن الاول لا يحنث عند الكل ووجهه أن الاقالة قبيح في حق
المتعاقدين بيع جديد في حق غيرهما وهذا اذا لم تكن بالفظ منه اخصة أو تاركة أو تزاد
والا لم يجعل بيعا لا بالفظ البيع والافبيع اجماعا كما سأتى في باب ما وهل يقال لو حلف
بعتي أو طلاق فجعل بيعا في حق ثالث وهو هنا العبد أو المرأة فيحنث به المأرم صرح
به وينبغي الحنث فاقول ولا يخفى انه ان وجد عرف على به (قوله قبيل والتعاطي) يفيد
ضعفه ونقل في النهر عن البدائع تأييد عدم الحنث في البيع بالتعاطي والظاهر أن الشراء
مثله فيفيد ترجيح عدم الحنث فيه أيضا ~~لكن~~ لا يخفى أن العرف الآن يخالفه (قوله
أجرتم امرأته) أي ولو باذنه (قوله كتركها في أيدي الساكنين) أي من غير قوله لهم
اقتصدوا فيها والا حنث كما في البحر والمراد أن مجرد التارك لا يكون اجارة وأما اخذ الاجرة
ففيه التمسك بالآتي (قوله قد سكنوا فيه) أي بعد الحلف أو قبله فيما يظهر لان الاجارة
بيع المنافع المستقبلة (قوله بخلاف شهر لم يسكنوا فيه) أي بخلاف شهر مستقبلا
لم يسكنوا فيه فاذا اقتضاها هم بأجره حنت قال في النهر وهذا ليس الا اجارة بالتعاطي
فينبغي أن يجري فيه الخلاف السابق (قوله وقيد بقوله الخ) هذا التقيد فيما اذا كان
الطائف هو المتدعي عليه لان الصلح عن اقرار بيع أمان انكارا وعن سكوت فهو في حقه
فداهمين فيكون الوكيل من جانبه سفيها فيحنث بما شرته بخلاف ما اذا كان الخائف
على عدم الصلح هو المتدعي فانه لا يحنث بفعله ووكيله مطلقا فأداه ح عن البحر (قوله
والقصة) بان حلف لا يقاسم مع شر يكره لا يحنث بفعله ووكيله (قوله والخصومة) أي
جواب الدعوى سواء كان اقرارا أو انكارا ح عن القهستاني وقيل انه يحنث بفعله
وكيله كفعله والفتوى على الاول كما في شرح الوهبانية (قوله فيحنث بفعله ووكيله)
عبارة الخانية فينبغي أن يحنث قال في البحر وانما يجب زعمه لان الولد أعم ولم يخص
بالكبير في الروايات وذكر في الفتح انه في العرف يقال فلان ضرب ولده وان لم يباشر
ويقول العاصي لولده غدا اسقيك عاقبة ثم يذكر أو تذب الولد أن يضربه تحققة يقال قوله
فختمه أن تنعم قد على معنى لا يتبع به ضرب من جهتي ويحنث بفعله المأمور اه ملخصا
(قوله كالفاضي) أي اذا وكل بضرب من محل له ضرب به صحره به فيحنث بفعله ومثله
السلطان والمحتسب كما في الدر المنقي ح (قوله وان كان الخائف الخ) محترز قوله اذا
كان من يباشر بنفسه وهو بمنزلة الاسنة ثمانية من قوله لا بالامر وسام له انه لا يحنث بفعله

ومنه السلم والاقالة قيل والتعاطي
شرح وهبانية (والاجارة والاستحجار)
فلو حلف لا يجر له مسنة غلات
أجرتم امرأته وأعطته الاجرة
لم يحنث كتركها في أيدي الساكنين
وكأخذه اجرة شهر قد سكنوا فيه
بخلاف شهر لم يسكنوا فيه ذخيرة
(والصلح عن مال) وقيد بقوله (مع)
الاقرار) لانه مع الاقرار سفيها
والقصة (والخصومة وشرب الولد)
أي الكبير لان الصغير يملك شربه
فهذا التقيد يوضح فيحنث بفعله ووكيله
كالفاضي (وان كان) الخائف (دا)
سلطان (كفاضي وشريف
(لا يباشر) هذه الاشياء بنفسه
حنث) بالباشرة (وبالامر ايضا)

المأمور إذا كان لا مباشر بنفسه قال في القبح فإن مقصوده من الفعل ليس إلا الإضر به
 فيوجد سبب الخلف بوجود الأمر به للعادة وإن كان السلطان رجلا مباشرا بنفسه عقد
 بعض المبيعات ثم لو فعل الأمر بنفسه يحتمل أيضا أنه قد عاده على الأعم من فعله بنفسه
 أو أموره اه فتأمل ثم قال وكل فعل لا يعتاده الخالف ككأنه من كان كلفه لا يفتي
 ولا يطين انعقد كذلك اه واستثنى في الهداية أيضا ما إذا نوى الخالف البيع بنفسه
 أو وكيله فإنه يحتمل بيع الوكيل لأنه شدد على نفسه وإن نوى السلطان وشهو أن
 لا يتولاه بنفسه دين في القضاء لأنه نوى حقيقة كلامه كافي الجوهرية أي فلا يحتمل بفعل
 مأموره (قوله لتقييد العين بالعرف) فإن العرف انعقاد عينه على الأعم من فعله بنفسه أو
 مأموره كما مر (قوله ومقصود الخالف) الأولى استقاطه لا غناء ما قبله عنه ولأن المقصد إنما
 يعتبر إذا لم يخالف الظاهر لا مطلقا ولعله أشار إلى أنه إنما يحتمل إذا قصد الأعم أمالوقصد
 فعل نفسه الذي هو حقيقة كلامه لا يحتمل كذا كراهة آتفا (قوله وإن كان) أي الخالف
 وعادة القبح ولو كان رجلا مباشرا بنفسه الخ ومقاده أن الضمير ليس عائد للسلطان وهو
 مقاد الجهر وغيره أيضا (قوله اعتبار الأغلب) هذا هو الذي أعتمد في الخسائية والمخطط
 والبرازية واقصر عليه في الجهرية التي يلحق مخ فلت وكذا جزم به في القبح ومقاده ما ذكره
 الشارح ولذا عبر عنه بقيل (قوله ويحتمل بفعله وفعل مأموره الخ) هذا هو النوع الثاني
 مقابل قوله يحتمل بالمباشرة لا بالأمر ثم هذا النوع منه ما هو فعل حكمي شرعي كالطلاق
 ومنه ما هو فعل حسي كالضرب فلو نوى أن لا يفعل بنفسه في الأفعال الحسية يصدق
 قضاء وديانة لأنهم الاتق جد منه الإيمانية له حقيقة فإذا لم يباشرها فقد نوى حقيقة
 كلامه وفي غيرها روايتان أشهرهما أنه لا يصدق الأديانة لأنه كما لو جلد بمباشرة يوجب
 بأمره فإذا نوى المباشرة فقط فقد نوى تخصيص العمام وهو خلاف الظاهر فلا يقبل منه
 كما في النهر عن كافي التمسني (قوله لم يقل وكيله) حاصله أنه عدل عن قول القبح نزل وفعل
 وكيله لأنه اعترضه في الجهر بأن الاستعراض لا يصح التوكيل به لكن أجاب في النهر بأنه
 إنما خص التوكيل لتعلم الرسالة منه بالأولى اه وقال القهستاني يمكن أن يحمل على ما هو
 متعارف من تسمية الرسول بالاستعراض وكلاهما إذا قال المستعرض وكذلك أن
 تستعرض لي من فلان كذا درهم أو قال الوكيل للمعترض أن فلا ياستعرض منك كذا
 ولو قال أقرضني مبلغ كذا فهو باطل حتى أنه لا يثبت الملك للوكيل كافي وكالة الذخيرة
 اه قال ط ووجهه الزبلي في الوكالة بأنه لا يجب دين في ذمة المستعرض بالمعقول
 بالقبض والأمر بالقبض لا يصح لأنه ملك الغير ونصح الرسالة في الاستعراض لأن الرسول
 مغير والعامة المرسل فقد أمره بالتصرف في ملكه ويصح التوكيل بالأقراض
 وبقبض القرض كأن يقول لرجل أقرضني ثم يوكل رجلا بقبضه فإنه يصح اه قلت
 وحاصله أن التوكيل بالقرض أو بقبضه صحيح لا بالاستعراض بل لا بد من إخراج مخرج

لتمديد العين بالعرف ومقصود
 الخالف (وإن كان مباشرا
 ويقع من أخرى اعتبار الأغلب)
 وقيل زعموا المسألة فالوجه لا يشترط
 بنفسه لشره لا يحتمل بوكيله
 والاحتمل (ويحتمل بفعله وفعل
 مأموره) لم يقل وكيله لأن من هذا
 النوع الاستعراض والتوكيل به

الرسالة يقع المالك للامور والواقع للمأمور ولا يخفى أن هذا ليس خاصا بالاستقرار
بل النكاح مثله وكذا الاستعارة كذا ذكره (قوله في النكاح) فلو حلف لا يتزوج فعنده
بنفسه أو وكل فعقد الوكيل حنث وكذا لو كان الخالف امرأة فلو حلفت وأجبرت من له
ولاية الاجبار ينبغي أن لا يحنث كالزوج فزوجه أبوه كارهها ولو لم ارعها فزوجه أبوه
لا يحنث وكذا لو كان التوكيل قبل اليمين نهر عن شرح الوجهانية قلت وسأني شئنا آخر
الباب الآتي ما لو حلف لا يتزوج فزوجه فضولي أو زوجه فضولي ثم حلف لا يتزوج
(قوله لا النكاح) أي التزويج فلا يحنث به الا بباشرة وهذا في الولد الكبير والابن
لما في المختار وشرحه حلف لا يتزوج عبده أو أمته يحنث بالتوكيل والاجازة لأن ذلك
مضاف اليه متوقف على ارادته للملكة وولايته وكذا في ابنته وبنته الصغيرة من ولايته عليهما
وفي الكبير من لا يحنث الا بالباشرة لعدم ولايته عليهما فهو كالأجنبي عنهم فية علق بحقيقة
العمل اهـ ومثله في الزبلي والبحر في آخر الباب الآتي بالاحكامية خلاف قول القهستاني
وعن محمد لا يحنث في الكل رواية ضعيفة (قوله تعاقب) يصلح مثلا للقبول والبعث
وعبارة الزبلي وانما يحنث بالطلاق والعناق اذا وقع بكلام وجد بعد اليمين وأما اذا وقع
بكلام وجد قبل اليمين فلا يحنث حتى لو قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق ثم حلف
أن لا يطلق قد دخلت لم يحنث لأن وقوع الطلاق عليه بأمر كان قبيل اليمين ولو حلف أن لا
يطلق ثم علق الطلاق بالشروط وجد الشرط حنث ولو وقع الطلاق عليه بغير مدة الايلاء
فان كان الايلاء قبل اليمين لا يحنث والاحنث وقامه فيه (قوله وانطلق) هو الطلاق وقدمت
نهر (قوله والكتابة) هو الصلح وفي المجتبى عن النظم أنها كالبيع نهر (قوله والصلح عن
دم العمد) لأنه كالنكاح في كونه مبادلة مال بغيره وفي حكمه الصلح عن انكار قهستاني
وفي حاشية أبي السعود واحتراز عن الصلح عن دم غيره عدم لانه صلح عن مال فلا يحنث فيه
بفعل الوكيل أما عن دم العمد فهو في المعنى عفو عن القصاص بالمال ولا تجزى النيابة
في العفو بخلاف الصلح عن المال جوى عن البرجندى (قوله أو انكار) لأن الصلح عنه
فداء لليمين في حق المدعى عليه فوكيله سفيه محض ومثله السكوت وأما المدعى فلا يحنث
بالتوكيل مطلقا كما ترى وشمل الانكار انكار المال وانكار ادم العمد وغيره (قوله
والهبة) فلو حلف لا يهب مطلقا أو مهيئا أو شخصا بعينه فوكل من وهب حنث صحيحة
كانت الهبة أو لا قبل الموهوب له أو لا قبض أو لم يقبض لانه لم يلزم نفسه الا بما ملكه
ولا يملك أكثر من ذلك وفي المحيط حلف لا يهب عبده هذا القلان ثم وهبه له على عوض حنث
لانه هبة صحيحة وانظرا اهـ نهر وفي التارخانية ان وهب لفلان عبده فامر أنه طالق
فوهب ولم يقبل الخالف حنث الخالف (قوله أو يعرض) يعني اذا وهب بنفسه لا بوكيله
أيضا لما قدمه من انه لا يحنث بفعل وكيله في الهبة بشرط العوض وسبب وهم الشارح
قول البحر فالهبة بشرط العوض داخل تحت عين لا يهب نظر الى أنها هبة ابتداء فيحنث

مطلب
حلف لا يتزوج عبده
غير صحيح (في النكاح) لا الانكاح
(والطلاق والعناق) الواقعي
بكلام وجد بعد اليمين لا قبله
كذلك في بدخول دار زواجه (والطلاق
والكتابة والصلح عن دم العمد)
أو انكار كالمتر (والهبة) ولو
فائدة أو يعرض

وان كانت تقبل بنفسها او بخادمها فالظاهر أنه يقع الاذاتوى الامر بالقبول اه
 فليتأمل (قوله والذبح الخ) فلو حلف لا يذبح في ماله شاة او لا يودع شيئا يحتمل بفعله وكيله
 لان المنفعة تعود اليه وكذا لو حلف لا يعبر ولو عين شخصاً فأرسل الخالوف عليه شخصاً
 فاستعاره خنت لانه سفير محض فيحتاج الى الاضافة الى الموكل فيكون كالوكيل
 بالاستقرار حتى خنت وفي جمع التفريق ان الخنت قول زفر وعليه الفتوى خلافاً لابي يوسف
 كما في النهر (قوله ان أخرج الوكيل الخ) راجع لقوله والاستعارة كما هو في عبارة
 التارخية حيث قال وهذا اذا أخرج الكلام مخرج الرسالة بأن قال ان فلان يستعير
 منك كذا فاما اذا لم يقل ذلك لا يحنث اه أي لانه لو قال أعزني كذا يقع ملك المنفعة له
 لا لادامه فلا يحنث الا امر بذلك وبه علم أن فائدة التقييد هي أن المراد بالامر هنا الرسالة
 لا الوكالة كما ترى في الاستقراض وأتماماً كان من الأفعال الحسية كالضرب والبناء فلا
 شبهة في أنه لا يحتاج الى الاسناد وبقاقرناه سقط ما قيل ان ما ذكره غير خاص بالاستعارة
 بل الوكيل في النكاح وما بعده سفير محض فلا بد من اضافة هذه العقود المذكورة الى
 الموكل لما سيأتي في كتاب الوكالة أن العقود التي لا بد من اضافتها الى الموكل النكاح
 والخلع والصلح عن دم عمد وانكار والعق على مال والكتابة والهبة والتصدق والاعارة
 والايديع والرهن والاقرض والشركة والمضاربة اه قلت المراد من الاضافة في هذه
 المذكورات التصريح باسم الآتي لكن بعضها يصح مع اسناد الفعل الى الوكيل
 كتقوله صالحك عن دعوائك على فلان أو عمالك عليه من الدم وزوجتك فلانة وأعنت
 عبد فلان أو كاتبه وبعضها لا يصح فيها اسناد الفعل الى الوكيل بل لابد من اخراج
 الكلام مخرج الرسالة كتقوله ان فلان يطلب منك أن تهبه كذا أو تصدق عليه أو تودع
 عنده أو تعيره أو تترضه أو ترهن عنده أو تشاركه أو تضاربه بحال كذا أو تلوأ أسنذه الى نفسه
 كتقوله هبني أو تصدق علي الخ فإنه يقع للوكيل وكذا قوله زوجني بخلاف القسم الاول
 فإنه يقول بعث واشترت وأجرت باسناد الفعل الى نفسه بدون ذكر اسم الاصل اه
 ما ظهر لي وسياق ان شاء الله تعالى تحقيق ذلك في محله فافهم (قوله وقضاء الدين وقبضه)
 فلو حلف لا يقبض الدين من غريمه اليوم يحنث بقبض وكيله فلو كان وكل قبل فقبض
 الوكيل بعد الامين لا يحنث وقال فاضحيان وينبغي الحنث كما في النكاح نهر (قوله
 والكسوة) فلو حلف لا يلبس أو لا يكسو مطلقاً أو كسوة بعينها أو معة يحنث بفعله
 وكيله وعياله في النهر (قوله وليس منها التكفين) وكذا الاعارة فلو كفه بهدونه
 أو اعاره ثوباً لا يحنث شرح الوهبانية عن السراجية (قوله والحل) فلو حلف لا يحل
 لزيد ما حنث بفعله وكيله وهذا في غير الاجارة لما رُفِقال أي الناطم والظاهر أنه لا فرق
 بينه وبين الاستفاد فان المنفعة دائمة عليه والمدار عليها شرح الوهبانية (قوله وذكر
 منها في البحر ينفاء أربعين) صوابه في النهر فإنه قال تكميل من هذا النوع الهدم والقطع

مطلب
 في العقود التي لا بد من اضافتها
 الى الموكل
 (والذبح والايديع والاستعارة)
 (والاعارة والاستعارة) ان أخرج
 الوكيل الكلام مخرج الرسالة
 والا فلا يحنث تارخية (وقضاء
 الدين وقبضه والكسوة) وليس
 منها التكفين الا اذا اراد المستر
 دون التملك سراجية (والحل)
 وذكر منها في البحر ينفاء أربعين

والقتل والشركة كما في الوهبانية وضرب الزوجات والولد الصغير في رأى فاضحان وتسليم
 الشبهة والاذن كما في الخانية والنفقة كما في الاسميحياتي والوقف والاضحية والحبس
 والتعزير بالنسبة للقاضي والسلطان وينبغي أن الحجة كذلك كذا في شرح ابن الشحنة
 ومنه الوصية كما في الفتح وينبغي أن يكون منه الحوالة والكفالة كاليجيل فلا نفوكل من
 يجيله أو لا يقبل حوالة أو لا يكفل عنه فوكل بقبول ذلك والقضاء والشهادة والاقراء وعقد
 منه في البحر التولية فلو حلف لا يولي شخصاً فاقض الى من يشاء من ذلك حلف وهي حادثة
 الفتوى اه قلت وبهذا تمت المسائل أربعة وأربعين والظاهر أنم الانحصار لان منها
 الانفعال الحسية وهي لا تختص بما مر بل منها الطبع والكس وجلى الرأس ونحو ذلك وإذا
 عدمها الاستخدام دخلت فيه هذه الصور وكثير من الصور المماثلة أيضاً فافهم (قوله
 مشيراً الى حفته فيما بقى) الاشارة من حيث انه لم يصرح بعدد ما بقى والا فالحفت صريح
 في كلامه وقد يقال سماه اشارة لانه ساق الكلام لما لا يخفى به فيكون عبارة وغيره اشارة
 كما في عبارة النص واشارة النص تأمل (قوله والحفت) بالنصب مقبول مقدم اقوله
 اثبت بوصول الهزة للضرورة (قوله) أراد بدخولها عليه قريها منه) أى بأن تقع متوسطة
 بين الفعل ومفعوله كان بعثت لثوباً استرازا عما لو تأخرت عن المفعول كان بعثت ثوباً بالثوب
 فالتوسطة متعلقة بالفعل اقربها منه لانه لا يمتد الى مفعوله وان بنفسه مثل
 بعثت زيدا ثوباً ولانه لو كانت اللام صلة له كان مدخولها مفعولاً في المعنى فيكون شارياً
 وليس المعنى عليه بل الشارى غيره والبمع وقع لاجله فهو متعلقة به على أنها صلة له مثل
 قلت لزيد على هذا فلو عبر المصنف بقوله ولا تم تعلق بفعل كما عبر صاحب الدرر وغيره لكان
 أولى لكنه عدل عن ذلك تبعاً للكثر وغيره لئلا يتوهم تعلقها به على انها صلة له ولئلا يتوهم
 أن الواقعة بعد المفعول متعلقة به أيضاً مع أن المراد بيان الفرق بينهما بأن الاولى للتعامل
 والثانية للملك استكونها صلة له أى ان بعثت ثوباً يملو كالك هذا ما ظهر لي فافهم (قوله
 تجرى فيه النيابة) الجملة صفة فعل وقوله للغير اللام فيه معنى عن أى عن الغير كما في قوله
 تعالى وقال الذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقتونا إليه واحترز به عن فعل
 لا تجرى فيه النيابة كالاكل والشرب فانه لا فرق فيه بين دخول الباء على الفعل أو على
 العين كما يأتى (قوله وصيغته) بالياء المثناة التخصية أو بالباء الموحدة كما في القهستانى
 (قوله أمره) بالنصب مفعول اقضى وهو مصدر مضاف الى فعله وهو الضمير العائد الى
 الغير وهو المخاطب بالكاف والمفعول محذوف وهو الخائف وقوله ليخصه به أى ليخص
 الخائف الغير أى المخاطب به أى بالفعل الخائف عليه وفى المنع أى ليقيد اللام اختصاص
 ذلك الفعل به أى بذلك الغير اه فأرجع الضمير المستتر للام والبسارز للفعل والمجرور للغير
 وعلمه فالمراد بالمخوف عليه فى كلام الشارح هو المخاطب وهو الموافق اقول الزباجى
 لاختصاص الفعل بالشخص المخوف عليه (قوله اذ اللام للاختصاص) وجه افادتها

وفى التمرين شارح الوهبانية نظم
 والذى ما لا حفت فيه بفعل الوكيل
 لانه الاقل مشيراً الى حفته فيما بقى
 فقال
 بفعل وكيل ليس يحذف طائف
 يمنع شراء صلح مال خصومة
 اجارة استجارا لضرب لانبه
 كذا قسمة والحفت في غيرها اثبت
 (ولام دخل) مبتدأ أخبره فتضى
 الاقضى (على فعل) اراد بدخولها
 عليه قريها منه ابن كمال (تجبرى
 فيه النيابة) للغير (كسبع وشراء
 واجارة وخياطة وصياغة وبناء
 اقضى) أى اللام (أمره) أى
 توكيله (ليخصه به) أى بالمخوف
 عليه اذ اللام للاختصاص

الاختصاص هو أنها تضيق متعلتها وهو الفعل المدخولها وهو كاف الخطاب فتقيد أن
 الخطاب مختص بالفعل وكونه مختصا به يقيد أن لا يستفاد إطلاق فعله إلا من جهته
 وذلك يكون بأمره وإذا باع بأمره كان بيعة أباه من أجله وهي لام التعليل فصار المحلوف
 عليه أن لا يبيعه من أجله فإذا دس الخطاب ثوبه بالأمر فباعه لم يكن باعه من أجله لأن
 ذلك لا يتصور إلا بالعلم بأمره ويلزم من هذا أن لا يكون إلا في الأفعال التي تجري فيها
 النيابة كذا في الفتح (قوله ولا يتحقق إلا بأمره) قيده في البحر بأن يكون أمره بأن
 يفعله لنفسه لقول الظهيرية لو أمره أن يشتري لابنه الصبي غير ثوب لا يحنث وفي النهر أن
 مقتضى التوجيه يعني بكونها للاختصاص حنثه إذا كان الشراء لأجله ألا ترى أن أمره
 ببيع مال غيره موجب لحنثه غير مقيد بكونه له اهـ (فتبيينه) * ذكر في الخاتمة ما يقيد أن
 الأمر غير شرط بل يكفي في حنثه قصده البيع لأجله سواء كان بأمره أو لا قال في البحر
 وهذا مما يجب حفظه فان ظاهر كلامهم هنا يخالفه مع أنه هو الحكم اهـ قلت يؤيده ما في
 شرح تلخيص الجوامع لو قال زيد ان بعث لك ثوبا فبعدي حرولا لانه قد دفع زيد ثوبا بالرجل
 لم يدفعه للخالف لبيعه قد دفعه وقال بعه لي ولم يعلم الخالف أنه ثوب زيد لم يحنث لأن اللام
 في بعث زيد للاختصاص بالفعل يزيد وذلك انما يكون بأمره الخالف أو يعلم الخالف أنه
 باعه له سواء كان الثوب لزيد أو لغيره اهـ وقام الكلام فيما علقته على البحر (قوله
 فلم يحنث في ان بعث لك ثوبا) التصريح بالمفعول به ليس بشرط لقول المحيط حلف لا يبيع
 افلان فباع ماله أو مال غيره بأمره حنث بحر وأنت خير بأن تباين الأقسام أعني تارة
 تدخل على الفعل أو على العين انما يظهر بالتصريح بالمفعول به فلذا صرح به المصنف
 نهر وحاصله أن تصريح المصنف به لا لكونه شرطا بل ليعتبر الفرق بين دخول اللام عليه
 أو على الفعل (قوله سواء ملكه الخ) تعميم لقوله ان باعه بلا أمر وحاصله أن الشرط
 أمره بالبيع لا كون الثوب ملك الأمر (قوله أي الخطاب) تفسير للضمير المستتر
 في ملكه وقوله ذلك الثوب تفسير للضمير البارز (قوله فان دخل اللام الخ) حاصله أن
 الفعل إما أن يحتمل النيابة عن الغير أو لا وعلى كل فاما أن تدخل اللام على الفعل أو على
 مفعوله وهو العين فان دخلت على فعل يحتمل النيابة اقتضت ملك الفعل للخطاب وهو
 أن يكون الفعل بأمره سواء كان العين مملوكة أو لا وهذا ما مر وفي الباقي وهو دخولها
 على فعل لا يحتمل النيابة كالإكل والشرب أو على العين مطلقا اقتضت ملك العين
 للخطاب سواء كان الفعل بأمره أو لا (قوله للمحلف عليه) المراد به هنا العين (قوله
 لأنه كمال الاختصاص) أي أن اللام للاختصاص كما مر وحيث دخلت اللام على العين
 أو على فعل لا يقبل النيابة اقتضت اختصاص العين بالخطاب وكمال الاختصاص بالملك
 فحملت عليه لكن يراد ما يشمل الملك الحقيقي والحكمي لأن الولد لا يملك حقيقة كما
 يشير إليه الشارح ولذا قال في الفتح فانه يحنث بدخول دار يختص بها الخطاب أي تنسب

ولا يتحقق إلا بأمره المقيد للتوكيل
 (فلم يحنث في ان بعث لك ثوبا ان
 باعه بلا أمر) لا تتفاء التوكيل
 سواء (ملكه) أي الخطاب ذلك
 الثوب (أولا) بخلاف ما لو قال
 ثوب بالك فانه يقتضي كونه مملوكة
 كما سيبي (فان دخل) اللام (على
 عين) أي ذات (أو) على (فعل
 لا يقع) ذلك الفعل (عن غيره)
 أي لا يقبل النيابة (كأكل
 وشرب ودخول وضرب الولد)
 بخلاف العبد فانه يقبل النيابة
 (اقتضى) دخول اللام (ملكه)
 أي ملك الخطاب للمحلف عليه
 لأنه كمال الاختصاص

اليه وأكل طعام يملكه اه وقوله أى تنسب اليه ظاهره نسبة السكنى كما مر في لأدخل دار زيد فيشمل الابرة والعمارة فالمراد ملك المنفعة تأمل (قوله ثوبالك) أى موصوفا بكونه لك (قوله ان باع ثوبه بالأمره) لأن اللام لم تدخل على الفعل حتى يعبر اختصاص الفعل في الخطاب بأن يكون بأمره وان صح تعلقه به ولذا لو نواه صح كإتيان لكن لما كانت أقرب الى الاسم وهو الثوب من الفعل اقتضت إضافة الاسم الى مدخوله وهو كاف الخطاب لأن القرب من أسباب الترجيح كما في الفتح ولذا اذا توسطت تعلقت بالفعل لقربه كما مر مع انه يصح جعلها احال من الاسم المتأخر (قوله هذا نظير) أى مثال وكذا ما بعده (قوله ان أكلت لك طعاما) بتقديم اللام على الاسم ولا يصح تعلقه بها هنا بالفعل وان كانت أقرب اليه لانه لا يحتمل النيابة فلا يصح جعلها الملك الفعل للخطاب فصارت داخله على الاسم وان تقدمت عليه كما لو تأخرت عنه وهو ظاهر فزعم كون الاسم مملوكا للمخاطب (قوله لأن اللام هنا الخ) الصواب ذكر هذا التعديل قبل قوله وأما نظير دخوله على فعل لا يقع عن غيره كما ذكره في الفتح وغيره ان الفرق هنا بين قرب اللام من الاسم أو من الفعل كما علمت بل العلة هنا كون الفعل لا يقبل النيابة كما قررناه (قوله وأما ضرب الوارد الخ) أشار الى ما ذكرناه من ان المراد بملك العين ما يشمل الحكمى (قوله فيما فيه تشديد عليه) بأن باع ثوبا مملوكا للخطاب بفعله أمره في المسئلة الاولى ونوى بالاختصاص الملك فانه يحتمل ولولا نيته لما حتمت أو باع ثوبا لغير الخطاب بأمره الخطاب في المسئلة الثانية ونوى الاختصاص بالأمر فانه يحتمل ولولا نيته لما حتمت لانه نوى ما يحتمله كلامه بالتقديم والتأخير وليس فيه تحقيف فيصدق القاضى بجز (قوله ودين فيما له) كما اذا باع بالأمر ثوبا لغير الخطاب ونوى بالاختصاص الملك في الاولى أو باع بالأمر ثوبا للخطاب ونوى الاختصاص بالأمر في الثانية لأن اللام اذا قدمت على الاسم فالظاهر اختصاص الأمر وانما أخرت فالظاهر اختصاص الملك فاذا عكس فقد نوى خلاف الظاهر فلا يصدق القاضى بل يصدق ديانته لانه نوى محتمل كلامه (قوله كما مر) أى قبيل قول المصنف لا يشرب من دجلة (قوله أو ابتعته) أى اشتريته (قوله فعقد) أى الخالف من بائع أو مشتري عليه أى على العبد وقوله يعايش الملكين لأن العقدين البائع والمشتري يسمى عقد بيع (قوله بالخيار انفسه) أى نفس الخالف المذكور وهو البائع أو المشتري (قوله حتمت) نقل بعض المحققين عن جميل الخصاص انه لا يحتمل وتبطل الامين حتى لو تفضل الشراء ثم اشتراه ثانيا بالابتعته اه قلت لكنه خلاف ما في المتن (قوله لو جسد الشرط) أى مع قيام الملك لأن خيار البائع لا يخرج المبيع عن ملكه بالاتفاق وخيار المشتري يدخل المبيع في ملكه عندهما وأما عنده فالمبيع وان خرج عن ملك البائع ولم يدخل في ملك المشتري لكن المعلق بالشرط كما تجز عند الشرط فيصير كأنه قال بعد الشراء أنت حر ولو تجز المشتري بالخيار انفسه العتق ثبت الملك سابقا

(لختم في ان بعث ثوبالك ان باع ثوبه بالأمره) هذا نظير الدخول على العين وهو الثوب لأن تقديره ان بعث ثوبا هو مملوكا وأما نظير دخوله على فعل لا يقع عن غيره فذكره بقوله (وكذا) أى من مثل ما مر من اشتراط كون المخالف عليه ملك الخطاب قوله (ان أكلت لك طعاما) أو شربت لك شرابا (اقتضى أن يكون الطعام) والشراب ملكا للخطاب) كافي ان أكلت طعاما ملكا لأن اللام هنا أقرب الى الاسم من الفعل والقرب من أسباب الترجيح وأما ضرب الولد فلا يتصور فيه حقيقة الملك بل براد الاختصاص به (وان نوى غيره) أى ما مر (صدق فيما فيه تشديد عليه) قضاء وديانة ودين فيما له ثم الفرق بين الديانة والقضاء لانه لا يأتى في الدين بالله لأن الكفارة لا مطالب لها كما مر (قال ان بعثه أو ابتعته فهو حر فعقد) عليه بيعا (بالخيار لنفسه حتمت) لوجود الشرط

مطلبه
قال ان بعثه أو ابتعته فهو حر
فهو قد باع بالخيار انفسه عتق

عليه فكذا اذا علق وتعامه في النهر قال ح ومثل عقد البائع بالخيار وانفسه عقد بالخيار
 لاجنبي وانفسه وللمشتري ومثل عقد المشتري بالخيار وانفسه عقد بالخيار لاجنبي (قوله
 ولو بالخيار لغيره لا) يعني لو باعه الحالف بشرط الخيار للمشتري أو اشتراه بشرط الخيار
 للبائع لا يبحث أما الاول فلانه بات من جهة فلا يعتق لخروجه عن ملكه وأما الثاني فلانه
 باق على ملك بائعه كما في الجرع عن الذخيرة ولا يصح أن يراد هنا بالغير ما يشمل الاجنبي لان
 الحالف يعتق بائعاً ومشترياً أفاده ح (قوله وان أجيز بعد ذلك) مرتبط بقوله ولو
 بالخيار لغيره لا يعني هذا اذا ردت العقد من له الخيار وكذا ان أجيز في الصورتين أما
 في الاولى أعني ما اذا باعه الحالف بشرط الخيار للمشتري فظاهر لخروجه عن ملك البائع
 ثم دخوله في ملك المشتري وأما في الثانية وهي عكس الاولى فلانه في مدة الخيار لم يخرج
 عن ملك البائع وانخلت اليدين بالعقد أفاده ط فافهم قلت وهذا يصلح حيلة للحالف
 وهو أن يبيعه أو يشتريه بالخيار لغيره فلا يعتق عليه (قوله في الاصح) لم أر من صرح
 بتصححه وانما قال في البحر وسواء أجاز البائع بعد ذلك أو لم يجز وذكر الطحاوي أنه اذا
 أجاز البائع المبيع يعتق لان الملك يثبت عند الاجازة مستند الى وقت العقد بدليل أن
 الزيادة الحادثة بعد العقد قبل الاجازة تدخل في العقد كذا في البدائع اه فتأمل (قوله
 كالوقال الخ) تشبيهه في عدم الحنف وبیان لقائدة التقييد بتعلق المبيع أو الشراء قال
 الزياهي بخلاف ما اذا علقه بالملك بأن قال ان ملكك فأننت حر حيث لا يعتق به عنده
 لان الشرط وهو الملك لم يوجد عنده لان خيار الشرط للمشتري يمنع دخول المبيع
 في ملكه على قوله وعندهما يعتق لوجود الشرط لان خيار المشتري لا يمنع دخول المبيع
 في ملكه اه قلت وهذا مقيدهما اذا لم يجز العقد بعد فلو أجاز وأبطل الخيار أو مضت
 مدته تحقق الشرط وهو الملك كما لا يخفى فيعتق عند الكل أفاده ط (قوله لانه لو قال
 ان بيعته) اقتصر على البائع لان المشتري اذا حنث بشراؤه بالخيار فحنثه بشراؤه البات
 بالاولى أفاده ط (قوله وتخل) عبارة الزياهي وينبغي أن تخلص (قوله في المسئلةين)
 هما ان بيعته أو ابتاعته ح (قوله بالمبيع أو الشراء) كذا في أغلب النسخ التي رأيتها
 بالعطف بأو وفي بعضها بالواو ولا يناسبه أفراد الفاسد ولانه بيان لما يبحث به في المسئلةين
 وهو أحدهما لا مجموعهما (قوله الفاسد) قال في البحر وهو مجمل لانه من بيانه أما
 في المسئلة الاولى وهي ما اذا قال ان بيعتك فأننت حر فباعه بيعاً فاسداً فان كان في يد البائع
 أو في يد المشتري غائباً عنه بأمانة أو رهن يعتق لانه لم يزل ملكه عنه وان كان في يد المشتري
 حاضراً أو غائباً مضموناً بنفسه لا يعتق لانه بالعقد زال ملكه عنه وأما في الثانية وهي ما اذا
 قال ان اشتريته فهو حر فاشتراه فاسداً فان كان في يد البائع لا يعتق لانه على ملك
 البائع بعد وان كان في يد المشتري وكان حاضراً عنده وقت العقد يعتق لانه صار قابضاً له
 عقب العقد فملكه وان كان غائباً في يده أو نحوه فان كان مضموناً بنفسه كالغصوب يعتق

ولو بالخيار لغيره لا وان أجيز
 بعد ذلك في الاصح كالوقال ان
 ملكته فهو حر اعدم ملكه عند
 الامام (و) قبل بالخيار لانه (لو قال
 ان بيعته فهو حر فباعه بيعاً صحيحاً
 بلا خيار لا يعتق) لزوال ملكه
 وتخل اليدين لتحقيق الشرط زياهي
 (و) يبحث الحالف في المسئلةين
 (ب) ابيع أو الشراء (الفاسد)

لأنه مدركه بنفس الشراء وإن كان أمانة أو مضموناً بغيره كالرهن لا يعتق لأنه لا يصير قابضاً
عقب العقد كذا في البدائع اهـ (قوله والموقوف) أي ويحتمل بالموقوف في حلقه
لا يبيع بأن يبيعه لغائب قبل عنه فضولي أو لا يشتري بأن اشتراه ببيع فضولي فإنه يحتمل
عند اجازة البائع وفي التبيين ما يخالفه بحر وفي رأي حيث قال وصورة المسئلة أن يقول
إن اشتريت عبداً فهو حر فاشترى عبداً من فضولي تحتمل بالشراء ثم قال وعن أبي يوسف
أنه يصير مشترى باعداً لاجازة كالنكاح اهـ ومضاده أن ما في البحر رواية وأن المذهب
تحتمل بالشراء أي قبل الاجازة لا عند هامس عند الكاظمي المحشني بدليل ما في تلخيص الجامع
ويحتمل بالشراء من فضولي أو بالشرط أو بشرط الخيار إذا الذات لا تحتمل لخلل في الصفة اهـ
قال شارحه القاربي لأن شرط الحنف وجد وهو ذات البيع بوجود ركنه من أهله في
محلته وإن لم يقد المالك في الحال لما منع وهو دفع الضرر عن المالك في الأقل واتصال المقسدة به
في الثاني والخيار في الثالث واقادة المالك في الحال صفة البيع لأذاته فإن العرب وضعت
لقط البيع لمبادلة مال بـ مال مع أنهم لا يعرفون الأحكام ولا الصحيح والفاقد ومضى وجدت
الذات لا تحتمل لخلل وجدت في الصفات اهـ فافهم (قوله لا الباطل) أي كالأشترى بميتة
أو دم فلا يحتمل لعدم ركن البيع وهو مبادلة مال بمال ولهذا الإعمال المبيع بخلاف ما لو
اشترى بخمراً أو خنزيراً لأنهم ما مال متقوم في حق بعض الناس الآن البيع بهم مافاسد
لا شرطه في البيع ما لا يقدر على تسليمه فأشبهه سائر البيوع الفاسدة كذا في التلخيص
وشرحه (قوله الاجازة قاض أو مكاتب) لأن المنافي زال بالقضاء لأنه فصل بمحتمل فيه
وباجازة المكاتب انفسخت الكتابة فارتفع المنافي فتم العقد بحر ومن قوله زال بالقضاء
تعلم أن استعمال الاجازة في القضاء من باب عموم المجاز اهـ قلت وفي شرح التلخيص
ما يفيد أنه لا بد من القضاء مع اجازة المكاتب لكن ذكر الزيلعي نحو ما في البحر وفي
الخاتمة إذا يبيع المكاتب برضاه جاز وكان فسخاً للكتابة اهـ (تمت) قال الزيلعي ولو
حلف أن يبيع هذا الحر فباعه بر لأن البيع الصحيح لا يثبته فأنه مدعى الباطل
وكذا الحر وأما الولد وعن أبي يوسف ينصرف إلى الصحيح لا مكانه بالردة ثم السبي (قوله
والفرق في الظهيرية) وهو أن الولادة من الزوج والنسب من الأب مقدم فيقع بمائة فقدم
سببه أو لا وهذا المعنى لا يمكن اعتباره في حق الأجنبية كما في البحر شرح وبيانه كما أفاده
بعض المحشين أنه لما باع نصة فهما من الزوج صارت أم ولده قبل الجزاء وهو العتق فلا تعتق
على البائع لأنها أم ولده غيره وكذلك يثبت النسب من الأب فتعتق عليه (قوله في الصحيح)
راجع للتعميم كما يفيد قول النهر لأن بالنكاح لا يحتمل بالفاسد سواء عمنها أو لم يعينها هو
الصحيح كما في الخاتمة (قوله وكذا الوكيل لا يصح له الخ) قال في التارخانية عن الخلاصة
النكاح والصلاة وكل فعل يقترب به إلى الله تعالى على الصحيح دون الفاسد (قوله أو لا
يبيع) ذكره هنا إشارة إلى أن ذكر المصنف إياه فيما سبأ في ليس في محله ح (قوله ولا يثبت

والموقوف لا الباطل) لعدم المالك
وإن قبضه ولو اشترى مدبراً أو
مكاتباً لم يحتمل الاجازة قاض أو
مكاتب (فرع) قال لأمته إن
بيعت منك شيئاً فأنت حرة فباع
نصفها من زوج ولدت منه أو من
أبيها لم يقع عتق المولى ولو من
أجنبي وقع والفرق في الظهيرية
(و) أنما قيد بالبيع لأنه (في حلقه
لا يتزوج) امرأة أو (هذه المرأة
فهو على الصحيح دون الفاسد)
في الصحيح (وكذا الوكيل لا يصح
أو لا يصوم) ولا يبيع لأن المقصود
منها الثواب ومن النكاح الحل
ولا يثبت بالفاسد فلا تحصل به
اليمين بخلاف البيع لأن المقصود
منه المالك وأنه يثبت

بالفساد أي الذي فساده مقارن كالصلاة بغير طهارة أما الذي طرأ عليه الفساد كما إذا
 شرع ثم قطع فيحدث بدعي التفصيل الآتي وسنتكلم عليه ح (قوله فلا تنحل به البين)
 حتى لو تزوج فاسدا أو صلي كذلك ثم أعاد صححا حنث (قوله وانه) أي الملك ثبت
 بالفساد إذا اتصل به القبض (قوله والهبة والاجارة كببيع) قال في البحر وقدمنا أنه لو
 حلف لا يهب فوهب هبة غير مقدسة حنث كما في الظهيرية فعلم أن فساد الهبة كصحها
 ولا يخفى أن الاجارة كذلك لأنها بيع اه أي ببيع المنافع (قوله كان تزوجت أو صمت)
 كان المذاسب أن يقول كان كنت تزوجت كما عبر في البحر بزيادة كنت لأن أداة الشرط
 تعقب معنى الماضي إلى الاستقبال غالباً فإذا أريد معنى الماضي جعل الشرط كان كقوله
 تعالى ان كنت قلته فقد علمته ان كان قصده قد لاق المستفاد من كان الزمن الماضي فقط
 ومع النص على الماضي لا يمكن افادة الاستقبال وهو ذا من خصائص كان دون سائر
 الافعال الناقصة ذكره المحقق الرضوي والظاهر أن هذا أعلم أيضاً بدليل قوله تعالى وان
 كنتم جنباً فاطهروا الآن يقال ان كنتم بمعنى صرتم كما في فكانت هباء أي صارت (قوله
 لأنه اخبار) أي فلا يقصد منه الحل والتعزب كما في البحر ولأن ما مضى معرف معين والصفة
 في المعين لغو وما يستقبل معدوم غائب والصفة في الغائب معتبرة شرح التلخيص (قوله
 لأنه النكاح المعنوي) خص بالتعليل النكاح لأنه المحدث عنه أولاً ولم يلد غيره والمعنوي
 اسم مفعول من عنى بمعنى قصد عبر به بهما للبحر عن البدائع والمختار في الاستعمال معنى
 بدون واو مثل مرعى والمراد أنه الحقيقة المقصودة قال في شرح التلخيص الآن ينوي
 نكاحاً أو فعلاً صحيحاً في الماضي فيصدق ديانته وقضاه وان كان فيه تخفيف عليه لأنه نوى
 حقيقة كلامه ورعاية الحقيقة واجبة ما أمكن وان نوى الفساد في المستقبل صدق قضاء
 وان نوى الحجاز لم يقم منه التغليب ويحتمل بالبيان أيضاً لأن فيه ما في الفساد وزيادة اه
 (قوله فلا يحتمل بالمقيد) بخوارزمية قبل وجود شرطه (قوله حتى لو قال) تقرير على
 التعليل ولا فرق بين هذا وبين ما في المتن الامن حيث ان المعلق عتق مخاطب وفي الاقل
 طلاق الزوجة أو عتق عبداً آخر (قوله أو استولد) هذا خاص بالامة ولا يناسبه فتح
 الكاف والتام في ان لم أبطل فأنت حر الآن يراد به الشخص الصادق بالذكور والانثى
 (قوله ولا يعتبر الخ) قبل وقوع البأس في الامة والتدبير ممنوع بخوارزمية ترتد فتسبى
 فيملكها الخائف وأن يحكم القاضي بببيع المدبر وأجيب بأن من المشايخ من قال لا تطلق
 لهذا الاحتمال والاصح ما في الكتاب لان ما فرض أمر متوهم نهر زاد في غاية البيان
 في الجواب عن الامة أو نقول ان الخائف عقد بمنه على الملك القائم لا الذي سيوجد
 (قوله طالقت الخلفه) أي التي دعت به إلى الخلف وكانت سبباً فيه بحر وهذا اذا لم يقل
 ما دمتم حية لأن كل امرأة فكورة والمخاطبة معرفة بقاء الخطاب فلا تدخل تحت النكحة
 شرح التلخيص (قوله وعن الثاني لا) أي لا تطلق لأنه أخرجه بوجوب ما ينطبق عليه ولأن

مطلبه
 اذا دخلت أداة الشرط على كان
 تبقى على معنى الماضي

بالفساد والهبة والاجارة كببيع
 (ولو كان) ذلك كاه (في الماضي)
 كان تزوجت أو صمت (فهو)
 عليها أي الصحيح والفساد لأنه
 اخبار (فان عنى به الصحيح صدق)
 لأنه النكاح المعنوي بدائع (ان لم
 أبعد هذا الرقيق فكذلك أعتق)
 المولى (أو دبر) رقيقه تدبيراً
 (مطلقاً) فلا يحتمل بالمقيد فتح
 (أو استولد) الامة (حنث) لتحقيق
 الشرط بقوات محلبة البيع حتى
 لو قال ان لم أبطل فأنت حر فبدر
 أو استولد عتق ولا يعتبر تكرار
 الرق بالردة لأنه موهوم (قالت له)
 امرأته (تزوجت على فقال كل
 امرأة إلى طالق طالقت الخلفه)
 بكسر اللام وعن الثاني لا

مطلبه
 قالت له تزوجت على فقال كل
 امرأة إلى طالق طالقت الخلفه

غرضه ارضاؤها وهو بطلاق غيرها فية مقبده وجه الظاهر عوم الكلام وقد زاد على
 حرف الجواب فيجعل مقبدا وقد يكون غرضه ايحاشها حين اعترضت عليه ومع التردد
 لا يصلح مقبدا ولولوى غيرها صدق ديانة لاقضاء لانه تخصيص العام بجزر (قوله وصححه
 السرخسي الخ) وفي شرح التلخيص قال البردوي في شرحه ان الفتوى عليه (قوله
 وفي الذخيرة الخ) حيث قال وحكي عن بعض المتأخرين انه ينبغي أن يحكم الحال فان
 جرى بينهم ما قبل ذلك خصوصية تدل على انه قال ذلك على سبيل الغضب يقع عليهم والافلا
 قال شمس الأئمة السرخسي وهذا القول حسن عندي اه قلت وهذا اتفق بين ظاهر
 الرواية الذي عليه المتون وبين رواية أبي يوسف وهو ظاهر فان حالة الرضا دليل على انه
 قصد جرد الجواب وارضائها الا يحاشها بخلاف حالة الغضب وفي ذلك افعال كل من
 القولين فينبغي الاخذ به (قوله لا يحتمل هذه المرأة) لان كلام الزوج في المسئلة منبهي
 على السؤال وانما يدخل في كلامه ما يجوز دخوله في السؤال وانما امرأة في المسئلة
 الاولى تنما ولا يختلف لفظ غير هذه في المسئلة الثانية أفاده في الذخيرة (قوله لقوات
 المحل) أي المذكور في مسألة ان لم يبع هذا الرقيق الخ فكان الاولى ذكر ذلك هنالك كما
 فعل في البحر والنهر (قوله فكسرت) أي على وجه لا يمكن التمامه الا يسبك جديد كما
 هو ظاهر (قوله طلقت) أي بطلان اليمين باستحالة البر كما اذا كان في الكوز ماء فصب
 على ما من نهر وأراد بطلانها بطلان بقائها وقال في النهر أيضا وكان ذلك في الحمام عين
 الفور والافعود الحمام بعد الطير ان يمكن عقلا وعادة فتدبره (قوله قال لمحرمه) أي نسبا
 أو رضاعا أو مصاهرة ط (قوله الى ما يتصور) وهو العقد عليه فانهم يحل له في الجملة قال
 في التارخانية ولو قال ان تزوجت الجدار أو الجار فعبسدى جولا تعقد يمينه اه أي
 لانه غير محسب أصلا وفيها قال لا جناية ان تكسبك فانت طالق تنصرف الى العتد ولو
 لا امرأته أو جاريته فالى الوطء حتى تزوجها بعد الطلاق أو العتد لا يحنث (قوله
 عتد خارجها) أي بنفسه أو ووكيله فاذا كان في الكوفة وعتد ووكيله خارجها
 لا يحنث كما في الخانية عن حيل المصاف (قوله لان المعتبر مكان العقد) فلو تزوج
 امرأه بالكوفة وهي في البصرة تزوجها منه ففصولي بلا أمرها فأجازت وهي في البصرة
 حنث الخالف ويعتبر مكان العقد وزمانه لا مكان الاجازة وزمانها خانية (قوله اعتبارا
 للغرض) فان غرضه غير التي معه (قوله لا يحنث من ولدت له) قال الصدر الشهيد
 هذا موافق قول محمد أما ما وافق قولهما فقد ذكر في الجامع الصغير أن من حلف لا يكلم
 امرأه فلان وليس لفلان امرأه ثم تزوج امرأه وكلها الخالف حنث عنددهما خلافا
 لمحمد وفي الخية والفتوى على قولهما تارخانية (قوله النكرة تدخل تحت النكرة الخ)
 المراد بالنكرة ما يشمل المعروف من وجه كالعالم المشار له غيره في الاسم وكالمضاف الى
 الضمير اذا كان تحتها أفراد مثل نسائي طوائق كما يظهر والمراد بالمعرفة كما قال في الذخيرة

وصححه السرخسي وفي جامع
 قاضي خان وبه أخذ عامة مشايخنا
 وفي الذخيرة ان في حال غضب
 طلقت والا لا (ولو قيل له ألك امرأة
 غير هذه المرأة فقال كل امرأة لي
 فهي كذا لا تطلق هذه المرأة) لان
 قوله غير هذه المرأة لا يحتمل هذه
 المرأة فلم تدخل تحت كل بخلاف
 الاول (فروع) بتفرع على الحنث
 لقوات المحل نحو ان لم تصبي هذا
 في هذا المحل فانت كذا فكسرت
 أو ان لم تذهبي فتأني بهذا الحمام
 فانت كذا فطار الحمام طلقت
 قال لمحرمه ان تزوجتك فعبسدى حر
 فتزوجها حنث لان يمينه تنصرف
 الى ما يتصور وحلف لا يتزوج
 بالكوفة عقد خارجها لان المعتبر
 مكان العقد ان تزوجت ثيبا فهي
 كذا فطلق امرأته ثم تزوجها ثانيا
 لا تطلق اعتبارا للغرض وقيل
 تطلق حلف لا يتزوج من بنات
 فلان وليس لفلان بنت لا يحنث
 من ولدت له بحر (النكرة تدخل
 تحت النكرة والمعرفة لا تدخل
 تحت النكرة)

مطلب
 النكرة تدخل تحت النكرة
 والمعرفة لا تدخل

ما كان معرفاً من كل وجهه وهو ما لا يشترك غيره في ذلك كما أشار إليه كهذه الدار
 وهذا العبد والمضاف إلى الضمير كداري وعبدى أما المعروف بالاسم كمحمد بن عبد الله
 والمضاف إليه كدار محمد بن عبد الله فإنه يدخل تحت النكرة لأن الاسم لا يقطع
 النكرة من كل وجه ولذا يحسن الاسم فيقال من محمد بن عبد الله فبقى فيه نوع
 تنكير في حيث التعريف يخرج عن اسم النكرة ومن حيث التنكير لا يخرج فلا يخرج
 بالشك والاحتمال ولا يرد ما لو قال فلانة بنت فلان التي أتزوجها طاق حيث يتعلق
 الإطلاق بالاسم لا بالنزوح لأنه لا احتمال للخروج هنا ولا يرد أيضاً كل امرأة أتزوجها
 مادامت عمرة حية فهي طاق حيث لا تطلق عمرة إذا تزوجها لأن عامة المشايخ على
 تقييده بما إذا كانت مشاراً إليها بأن قال عمرة هذه والادخالات تحت اسم امرأة ولأن
 الاسم والنسب وضمة التعريف الغائب لا الحاضر لأن تعريفه بالإشارة كافي الشهادة
 وتعام الكلام على ذلك في الذخيرة وما ذكر من عدم دخول المعرفة تحت النكرة انما هو
 إذا كان في جملة واحدة بخلاف الجملتين كما يأتي (قوله والدار له وأغيره) أشار بالتعميم إلى
 خلاف الحسن بن زياد حيث قال إن الدار لو كانت له لا يبحث لأن الإنسان لا يمنع نفسه
 عن دخول دار نفسه والجواب أنه قد يمنع نفسه ليعتق نفسه كافي شرح التلخيص (قوله
 لتذكيره) أي لتذكير الخائف نفسه حيث لم يعينها بإضافة الدار إليه لأن الدار وإن ذكرت
 بالإشارة إليها لم تعين ما دل عليها بخلاف الإشارة إلى جزئه كهذا الرأس كما يأتي
 (قوله لا بحث بالخائف) كان المناسب زيادة المخاطب أي في قوله دارك وفي بعض النسخ
 لا بحث بالمالك وهي أولى (قوله لتعريفه) أي من كل وجهه لأن بقاء المتكلم وكاف
 المخاطب لا يدخل فيه ما غيرهما فلا يدخل تحت النكرة وهي أحد الآن ينوي دخول
 نفسه أو المخاطب لأن أحد شخص من بني آدم وهذا كذلك وكذا لو قال إن ألبست
 هذا التميمي أحداً فأنت طاق لا يدخل الخائف فلا يبحث إذا ألبسه لنفسه إلا بالنية
 وكذا لو قال ألبسه أعتق أي عبيدي شئت لا يدخل المخاطب حتى لو أعتق نفسه لا يعتق
 لأن الضمير المستتر في أعتق معرفة فلا يدخل تحت أي لأنها وإن كانت عند النفاة
 معرفة بالاضافة إلا أنها بمنزلة النكرة لأنها تعجب النكرة لنظماً مثل أي رجل وهو من
 أيكم يأتي بغير شبهة لأن المعنى أي واحد منكم ولأن الأمر بالاعتاق توكيل فلا يدخل
 المأمور فيه كقوله بالرجل زرقني من شئت ليس له أن يزوجه من نفسه وتعامه في شرح
 التلخيص (قوله في مكان) أي الخائف أو ما ذكر من التعريف أقوى من بقاء الاضافة أي
 أقوى تعريف من تعريف بقاء الاضافة (قوله الابالية) أي لو نوى دخول المعرفة تحت
 النكرة قائم اسم له وغیره كما مر في حيث قال في الذخيرة لأنه نوى الجواز وفيه تغليب علمه
 في حيث نوى ويبحث بغيره لأنه الظاهر في القضاء (قوله وفي العلم) لاحاجة إلى استثنائه
 لما قد منه من أن المراد بالمعرفة ما كان معرفاً من كل وجهه وهو ما لا يشترك غيره (قوله

فلو قال إن دخل هذه الدار أحد
 فكذلك والدار له وأغيره فلا يدخلها
 الخائف حيث لتذكيره ولو قال
 داري أو دارك لا بحث بالخائف
 لتعريفه وكذا لو قال إن من هذا
 الرأس أحد وأشار إلى رأسه
 لا بحث بالخائف بعبارة لأنه متصل
 به خالصة في مكان معرفة أقوى من
 بقاء الاضافة بجوز ذكره المصنف
 قبيل باب اليمين في الإطلاق معزياً
 للأشبهاء (الآ) بالنية (في العلم)
 كان كهم غلام محمد بن أحمد أحد

دخل الخالف لو هو كذلك (أي لو كان اسمه محمد بن أحمد والغلام له فإذا كان غلامه حدث وأما لو كان الخالف غيره فإنه يحدث بالأولى لأنه منكر من كل وجه) (قوله بطوار إذا سئل عما لا يعلم في موضع النكرة) أي من حيث أن المسمى بهذا الاسم كثير فصار كأنه قال من كالم غلام رجل مسمى بهذا الاسم ولو قال كذلك لم يتعين الخالف فصيح دخوله تحت النكرة التي هي أحد (قوله لا المعرفة في الجزاء الخ) وكذا عكسه وهو المعرفة في الشرط فانها تدخل تحت النكرة في الجزاء وحاصله كما في شرح التلخيص أن المعرفة لا تدخل تحت النكرة إذا كانت في جملة واحدة فإولى جملتين لا يتبع دخوله إلا أن الشيء لا يتصور أن يكون معرفاً منكر في جملة واحدة بخلاف الجملتين لأنهما كالكلامين ففي أن تدخل داري هذه أحد فأتى طالق فدخلها هي تطلق لأنها وان كانت معرفة بقاء الخطاب إلا أنها وقعت في الجزاء فلم يتبع دخوله تحت نكرة الشرط وهي أحد وفي قوله لها أن فعلت كذا ففساى طالق ففعلت الخطابة تطلق معها لأنها معرفة في الشرط بخلاف أن تدخل تحت الجزاء وتكون منكراً في الجزاء يعني باعتبار كونها واحدة غير معينة من جملة معلومة ذكرت في الجزاء اه وبه علم أن نسائى نكرة هنا وإن أضيف إلى الضمير لأن المراد بالنكرة ما ليس معرفاً من كل وجه وهذا كذلك ولذا يصح الاستفهام عنهم فيقال من نسائى كاهن في العلم (قوله لأن المعرفة الخ) على أنه لا يثبت والمراد بالمعرفة بقاء المتكلم في داري وقوله لا تدخل تحت النكرة أي التي في جملتها (قوله ويجب حج أو عمرة ماشياً الخ) أي استحساناً وعلله في الفتح بأنه تعورف إيجاب أحد النسكين به فصار فيه مجاز الغو بالحقيقة عرفة مثله ما لو قال على حجة أو عمرة والافاق القياس أن لا يجب بهذا الشيء لأنه التزم ما ليس بقرينة واجبة وهو الماشي ولا مقصودة اه وقد معنا أول الإيمان في بحث النذر أن مثله النذر بدمج فإنه عبارة عن النذر بدمج شاة وقد معنا أن صبغة النذر تحتمل الإيمان كما مر بيانه في آخر كتاب الصوم فلذا ذكر مسائل النذر في الإيمان فافهم (قوله من بلده) قال في النهر ثم إن لم يكن بمكة لم يتركه الماشي من بيته على الرجوع لا من حيث يحرم من الميقات والخلاف فيما إذا لم يحرم من بيته فإن أحرم منه لم يتركه الماشي منه اتفاقاً وإن كان بمكة وأراد أن يجعل الذي لم يتركه محجافاً به يحرم من الحرم ويخرج إلى عرفات ماشياً إلى أن يطوف طواف الزيارة كغيره وإن أراد إسقاطه بعمرة فعليه أن يخرج إلى الحل ويحرم منه وهل يلزمه الماشي في ذهابه خلاف والوجه يقتضي أنه يلزمه إذا احتاج يلزمه الماشي من بلده مع أنه ليس محرم ما بل ذاهب إلى محل الإحرام ليحرم منه فكذا هذا اه والتوجيه لصاحب الفتح وتبعه في الجواز أيضاً (قوله أن ركب) أي في كل الأوقات أو أكثرها فإن ركب في غير ذلك تصدق بقدره ط (قوله لا دخاله النقص) أي فيما التزمه (قوله أو الماشي إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام) هذا قوله وقال لا يتركه في هذين أحداً النسكين والوجه أن يحمل على أنه تعورف بعد الإمام إيجاب النسك فيهما فاقبل لآيه

فكذلك دخل الخالف لو هو كذلك بطوار إذا سئل عما لا يعلم في موضع النكرة فلم يخرج الخالف من عموم النكرة بخلاف وفي الاشياء المعرفة لا تدخل تحت النكرة إلا المعرفة في الجزاء أي قد تدخل في النكرة التي هي في موضع الشرط كان دخل داري هذه أحد فأتى طالق فدخلت هي طالق ولو دخلها هو لم يحدث لأن المعرفة لا تدخل تحت النكرة وقامه في القسم الثالث من إيمان الظهيرية (ويجب حج أو عمرة ماشياً) من بلده (في قوله على ٣ المشي إلى بيت الله تعالى أو الكعبة أو أراق دمان ركب) لا دخاله النقص ولو أراد بيت الله بعض المساجد لم يلزمه شيء (ولا شيء على الخروج أو الذهاب إلى بيت الله أو المشي إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام) أبواب الكعبة أو غيرها أو الصفا

٣ مطلب

قال على المشي إلى بيت الله تعالى أو الكعبة

فيرتفع الخلاف كما حقه في الفتح وتبعه في البحر وغيره (قوله لعدم العرف) على الجميع
 ما تقدم فليس الفارق في هذه المسائل الا العرف ط (قوله لم تقبل الخ) أي عندهما
 لانها قامت على النفي لان المقصود من اني الحج لاثبات التضيعة لانها لا تطالب لها
 فصارك اذا شهدوا انه لم يحج غاية الامر ان هذا النفي مما يحيط به علم الشاهد لكنه لا يميز
 بين نفي ونفي تسييرا هداية وحاصله انه لا ينصل في النفي بين أن يحيط به علم الشاهد
 فتقبل الشهادة به أولا فلا بل لا تقبل على النفي مطلقا نعم تقبل على النفي في الشروط
 حتى لو قال اعبدته ان لم تدخل الدار اليوم فأنت حرقته هذا أنه لم يدخلها قبلت ويقضى
 بعقوبته كما في المبسوط وأورد أن ما نحن فيه كذلك وأجيب بأنهم أقاموا على امر
 معين وهو كونه خارج البيت فثبت النفي ضمنا واعتضه في الفتح بأن العبد كما لا حقه
 في التضحية لاحقه في الخروج فاذا كان مناط القبول كون المشهود به امر او جوديا
 متضمنا للمدعى به كذلك يجب قبول شهادة التضحية المتضمنة للنفي فقول محمد أوجه اه
 وتبعه في البحر والنهر لكن أجاب المقدسي في شرحه بأن الشهادة بعدم الدخول
 أو بالخرج الذي هو وجودي صورة وفي الحقيقة المقصود أن الخروج يمكن
 الاطاعة به بل لا يجب أن يشاهد العبد خارج الدار في جميع اليوم فهي نفي محصور
 بخلاف التضحية بالـ كوفة ليست ضد الحج على أنه يمكن أن يكون ذلك كرامة له وهي
 جائزة كما قالوا في المشرق والمغرب فتأمل اه (قوله لوجود شرطه) وهو الصوم
 الشرعي اذ هو الامساك عن المفطر على قصد التقرب وقد وجد تمام حقيقته وما زاد على
 أدنى امسالك في وقته فهو تكرار الشرط ولانه بمجرد الشروع في الفعل اذا تمت حقيقته
 يسمى فاعلا ولذا نزل ابراهيم عليه السلام ذابحها بامر او السكين في محل الذبح فقبل له
 قد صدقت الرؤيا بخلاف ما اذا كانت حقيقته تنوقف على أفعال مختلفة كالصلاة
 كما يأتي فتح واعتض بأن الصوم الشرعي أقله يوم وأجيب بأنه يطلق شرعا على مادونه
 ودفع بأن المطلق ينصرف الى التكامل قلت جوابه أن هذا القول صوما كما يأتي أما بدون
 تصریح بمصدر أو ظرف فالمراد الحقيقة وقد وجدت بالاقول ولهذا يقال في الشرع
 والعرف انه صام ثم أفطر فيجوز لوجود شرط الحنف قبل الافطار ثم لا يرتفع بعدم تحققه
 فافهم ثم اعلم أن ما ذكره المصنف هنا كبقية المتون مخالف لما قدمه في هذا الباب من أنه
 لو حلف لا يصلي أو لا يصوم فهو على الصحيح دون الفاسد كما قدمناه وكنت أجبت عنه
 في باب نكاح الرقيق بأن المراد بالصحيح ما وجدت حقيقته الشرعية على وجه الصحة
 فلا يضره عروض الفساد بعد ذلك وفيه ما ذكرناه عن النسخ من التعليل وعلمه فقوله
 دون الفساد احتراز عن الفساد ابتداء كما لو نوى الصوم عنه الفجر وهو بأكلي أو شرع
 في الصلاة محمد ثانيا فتأمل ثم رأيت في الفتح ما يشهد المناقاة بين القولين حيث استدل كل
 المسئلة المارة ثم أجاب بأن ما هنا أصح لانه نص محمد في الجماع الصغير لكنه بعد أسطر

مطلب
 ان لم يحج العام فأنت حرقته هذا
 بخبره بالسكوفة لم يعتق

مطلب
 شهادة النفي لا تقبل الا في الشروط

مطلب
 حلف لا يصوم حنت بصوم ساعة

(أو الصفا والمروة) أو مزدلفة
 أو عرفة لعدم العرف (لا يعتق)

عبد قبل له ان لم يحج العام فأنت
 حرقته ثم قال حجبت وأنكر العبد

وأني بشاهدين (فشمه ابصره)

لاضحيته (بكوفة) لم تقبل اقيامها
 على نفي الحج اذا التضحية لا تدخل

فحت القضاء وقال محمد يعتق
 ويرجحه الكمال (حلف لا يصوم)

حنت بصوم ساعة بنية وان أفطر
 لوجود شرطه

أجاب مستند الذخيرة بأن المراد بالقاسم ما لم يوصف بوصف الصحة في وقت بأن يكون ابتداء الشروع غير صحيح وقال وبه يرتفع الاشكال وتبعه في البحر والنهر وهذا عين ما فهمته من الاشكال والجواب والحمد لله على الهام الصواب (قوله لانه مطلق المخ) علة للمسئلة أي فلا يراد باليوم بهضه وكذا في صوم لأن المراد به ما لم يعتبر شرعا فافهم قال في الفتح أما في يومنا هذا وكذا في صوم لانه مطلق فيصرف الى الكمال وهو المعتبر شرعا ولذا قلنا لو قال الله على صوم وجب عليه صوم يوم كامل بالاجماع وكذا اذا قال على صلاة تجب ركعتان عندنا لا يقال المصدر المذكور يذكر الفعل فلا فرق بين حلقه لا يصوم ولا يصوم صوما فينبغي أن لا يبحث في الاقل الا اليوم لانا نقول الثابت في ضمن الفعل على ضروري لا يظهر أثره في غير تحقق الفعل بخلاف الصريح فانه اختياري يترتب عليه حكم المطلق فيوجب السكال اهـ (قوله لأن الامين المخ) جواب عما أورد من أن الامين هنا صحته مع أنه مقرون بذكر اليوم ولا كمال ورد في الفتح الا يراد بأن كلامنا كان في المطلق وهو لفظ يوم ما لفظ هذا اليوم مقيد بعرف وانما شكل هذه المسئلة والتي بعدها على قول أي خفيفة ومحمدة لان التصور شرعا منتف وكونه ممكن في صورة أخرى وهي صورة النسباني والاستحاضة لا يقدح في صحة الحديث كان في صورة الحلف مستحيلة شرعا لانه لم يحلف الا على الصوم والصلاة الشرعيتين أما على قول أبي يوسف فظاهر اهـ (قوله كتصوره في المنام) أي في الذي أكل ناسيا فان حقيقة الصوم وهي الامساك عن المفطرات غير موجودة مع أنه اعتبره الشارع صائغا فقد وجد الصوم مع الاكل وهذا نظيره قوله بعد أكله وأما قوله أو بعد الزوال فلم يوجد له نظير والناسي لا يصلح نظيره وعن هذا قال في النهر وأنت خير بأن تصوره فيما إذا حلف بعد الزوال في الناسي الذي لم يأكل من نوع اهـ قلت ويحجب بأن المراد ما كان تصوره مع فقد شرط وقد وجد ذلك في الناسي ولا فرق بين شرط وشرط فيصالح ذلك نظيره ما وبدا لما قلنا ما في الذخيرة من أن المراد بالتصور بعد الزوال وبعد الاكل أن الله سبحانه لو شرع الصوم بعدهما لم يكن مستحيلة الا ترى كيف شرعه بعد الاكل ناسيا وكذلك الصلاة مع الحيض فتصور لان الحيض ليس الادرور الدم وأنه لا ينافي شرعية الصلاة الا ترى أن الصلاة في حق المستحاضة مشروعة وشرط إقامة الدليل مقام المدلول التصور لا الوجود بخلاف مسألة الكوز المخ اهـ ملخصا قلت وبه - ذابح عن اشكال الفتح لأن المراد أنه لو شرع لم يكن مستحيلة شرعا لهذه الشواهد نعم يقوى اشكاله ما قدمه الشارح في بحث مسألة الكوز ان لم تصلي الصبح عند أفانث كذا لا يبحث بحضها بكرة في الاصح وعزاه في البحر هناك للمعتق وقال هنا فحينئذ لا يبحث في مسألة الصوم أيضا على الاصح قال لكن حزم في المحيط بالحنث فيهما وفي الظهيرية أنه الصحيح اهـ فافهم (قوله كما في الاستحاضة) فانها مقدمة على شرط الصلاة مع حكم الشارع عاينها بالصحة فعلم أن شرعيتها مع فقد شرط غير مستحيلة بمعنى أنه تعالى

(ولو قال) لا أصوم (صوما أو يوما
حنث يوم) لانه مطلق فيصرف
الى الكمال (حلف ليصوم من هذا
اليوم وصلى ان بعد أكله أو بعد
الزوال صحته) الامين (وحنث
للحال) لأن الامين لا تعتمد الصحة بل
التصور كتصوره في المنام وهو
(كالو قال لا مرأته ان لم تصلي
اليوم فأنت كذا الخاضت من ساءتها
أو بعد ما صلت ركعة) فان الامين
تصح وتطلق في الحال لان درور
الدم لا يمنع كما في الاستحاضة
بخلاف مسألة الكوز

لوشربها مع الحليض لا يمكن كما تر فلا يرد اشكال السكال فافهم (قوله لان محل الفعل)
 أى المحلوف عليه بقوله لا أشرب ماء هذا الكوز والحال أنه لا ماء فيه (قوله بركعة) أى
 استحسانا لان الصلاة عبارة عن أفعال مختلفة فالمراد بالاسمى صلاة بمعنى لم يوجد تمام
 حقيقة والحققة تنفي بانتفاء الجزء بخلاف الصوم فإنه ركن واحد ويكثر بالجزء
 الثاني وأورد أن من أركان الصلاة القعدة وليس في الركعة الواحدة فيجب
 أن لا يحث وأجيب بأنهم موجودون بعد رفع رأسه من السجدة وهذا النماز على
 توقف الحث على الرفع منها والوجه خلافه على أنه لو سلم فليست تلك القعدة هي الركن
 والحق أن الأركان الحقيقية هي الخمسة والقعدة ركن زائد على ما تحترروا عما وجبت للغير
 فلا تعتبر ركناً في حق الحث اه فتح ملخصا قال في النهر وقد مرنا أن شرط الأركان وهو ظاهر
 في توقف حثه على القراءة في الركعة وان كانت ركناً زائدا وهذا أحد قولين وقيل يحث
 بدونهما أحكامهما في الظهريّة (قوله بنفس السجود) أى بوضع الجبهة على الأرض تمام
 حقيقة السجود به لا توقف على الرفع وهو الوجه كافى الفتح (قوله لتحقيق الركعة)
 تقدم أن الصلاة تتحقق بوجود الأركان الأربعة لكن اذا قال ركعة فقد اترم زيادة على
 حقيقة الصلاة وهو صلاة تسمى ركعة وهي الركعة الأولى من شفع فلو صلى ركعة ثم تكلم
 لا يحث لانها صورة ركعة لا صلاة هي ركعة وقال في الظهريّة لانه ما صلى ركعة لانها
 بتبرأ ولو صلى ركعتين حث بالركعة الأولى قال في البحر وقد علم مما ذكرنا أن النهي
 عن البتبرأ مانع لصحة الركعة وهي تصغير البتبرأ تأنيث الأبر وهو في الأصل مقطوع
 الدنب ثم صار يقال للنقص اه (قوله وان لم يقدح) مأخوذ من الفتح حيث قال
 حلف لا يصلي صلاة فهل يتوقف حثه على قعوده قدر التشم ربه الركعتين اختلفا
 فيه والظاهر أنه ان عقد يمينه على مجرد الفعل وهو ما اذا حلف لا يصلي صلاة يحث قبل
 القعدة لما ذكرناه أى من أنهما ركن زائد وان عقدها على الفرض كصلاة الصبح أو ركعتي
 الفجر ينبغي أن لا يحث حتى يقعد اه وفي النهر عن العناية ان الصلاة لا تعبر بشرعها بدونها
 وصلاة الركعتين عبادة عن صلاة تامة وعماها شرعا لا يكون الا بالقعدة ثم قال بعد ذلك
 ما في الفتح وتوجيه المسئلة يشهد لما في العناية اه وحاصله أنه لا بد من القعدة مطلقا
 وهذا كله مخالف لما في البحر عن الظهريّة حيث قال والظاهر والاشبه ان عقدي يمينه على
 مجرد الفعل وهو اذا حلف لا يصلي صلاة لا يحث قبل القعدة وان عقدها على الفرض
 وهي من ذوات المثني فكذلك وان كان من ذوات الأربع حث ولو حلف لا يصلي الظهر
 لا يحث حتى يشهد بعد الأربع اه لكن فيه شبه المناقاة اذ لا فرق يظهر بين قوله
 لأصلي الفرض وقوله لأصلي الظهر مثلا تأمل وفي التناظر خاتمة لو حلف لا يصلي الظهر
 أو الفجر أو المغرب لا يحث حتى يقعد في آخرها ويظهر لي أن الوجه ما في العناية كما مر
 عن النهر ويظهر منه أيضا اشتراط القعدة في قوله لأصلي ركعة والا فهي صورة ركعة

مطلب
 حلف لا يصلي حث بركعة

لان محل الفعل وهو الماء غير قائم
 أصلا فلا يتصور بوجبه (وحث
 في لا يصلي بركعة) بنفس السجود
 بخلاف ان صليت ركعة فانت
 حر لا يعتق الا بالو شفع لتحقيق
 الركعة (وفي لا يصلي صلاة
 بشفع) وان لم يقعد بخلاف لا يصلي
 الظهر مثلا فإنه يشترط التشهد

لأركعة حقيقة تأمل (قوله به - د شروعه) متعلق باقتداء (قوله وان وصلية) لكن
الذي في نسخ المتن المجردة صدق بلا واسطة ~~كون~~ ان شرطية وجوابها صدق (قوله
لانه أنهم) أي في الظاهر قال في الظاهرية وقصده أن لا يؤتم أحدا أمر بينه وبين الله تعالى
ثم قال وذكر الناطق أنه اذا نوى أن لا يؤتم أحدا فصل على خلفه رجلا نجازت صلاتهم ما
ولا يحنث لأن شرط الحنث أن يقصد الامامة ولم يوجد له وظاهره أنه لا يحنث قضاء أيضا
ففي المسئلة قولان ويظهر لي الثاني لأن شروعه وحده ولا ظاهري أنه لم يرد الامامة وصحة
اقتدائهم به لا يلزم منها نيته ولذا لو أشهد لم يحنث مع صحة اقتدائهم لأن نيته الامام الامامة
شرط لحصول الثواب له لا لصحة الاقتداء (قوله ولو في الجمعة) لأن الشرط فيها الجماعة
وقد وجد فتح وعبارة الجرح عن الظاهرية وكذلك لوصلي هذا الحالف بالاناس الجمعة فهو
على ما ذكرنا اهـ وقد مضاه أنه ان أشهد لا يحنث أصلا ولا يحنث قضاء لاديانته ان نوى لكن
في البرازية ولو أشهد قبل دخوله في الصلاة في غير الجمعة أن يصلي لنفسه لم يحنث ديانة
ولا قضاء اهـ ومفهوما أنه في الجمعة يحنث قضاء وان أشهد ولعل وجهه أن الجماعة شرط
فيها فاقدمه عليها ظاهري في أنه أم فم تأمل (قوله لعدم كمالها) قال في الظاهرية لان عينه
انصرفت الى الصلاة المطلقة اهـ أي والمخالفة هي الكمال ذات الركوع والسجود
وما يحتمل في الفتح من أنه ينبغي إذا أم في الجمعة أن أشهد صدق فيه ما والافني الديانة
خلاف المنقول كما في النهر قلت ويبحث الفتح وجبه الا اذا حلف أن لا يؤتم أحدا في صلاة
فتمصرف الصلاة الى الكمال ما بدون ذكر الصلاة فالامامة موجودة في الجمعة تأمل
(قوله فانه يحنث) أي على التقصيل المسار كما هو ظاهر (قوله منياعنها) أي اذا كانت
على وجه التداخي وهو أن يقتدى أربعة بواحد ط (قوله لا مكان الوقوف عليها) أي
في مكان القول للمولى لا تكاره شرط العتق بخلاف نحو المحبة والرضا من الامور القلبية
فان القول فيها للمخبر عنها (قوله طلعت على الاظهر) الظاهر أن هذا في عرفهم
وفي عرفنا تارك الصلاة من لا يصلي أصلا اهـ ح (قوله استظهر الباقي الخ) هو
أحد قولين ومعنى الثاني على انصراف الوقت الى الأصلي كما في الفتح وهو الموافق للعرف
كما أفاده ح لكن قد يقال لا تأخير من التأثم فالظاهر ما في البرازية من أن الصحيح أنه
ان كان نام قبل دخول الوقت وانته به بعد لا يحنث وان كان نام بعد دخوله حنث (قوله
اجتمع حدثان فالظاهرة منهما) أي مطلقا بخلافه من امرأتين أو جنابة وحيض أو بول
ورعاف قال في البحر فلو حلف لا يغتسل من امرأته هذه فأصابها ثم أصاب أخرى
أو بالعكس ثم اغتسل فهو مباح وحنث وكذا لو حلف لا يغتسل من جنابة أو من حيض
فأجنب وحاض ثم اغتسل فهو مباح وما وقال الجرجاني هو من الاقل اتحد الجنس أولا
كبول ورعاف وقال أبو جعفر ان اتحد في الاقل والافنهما وقال الزاهد عبد الكريم
كانظن أن الوضوء من أغلظهم ما وان استويا فنهما وقد وجدنا الراية عن أبي حنيفة

مطلب
حلف لا يؤتم أحدا

(و) حنث (في لا يؤتم أحدا باقتداء
قوم به بعد شروعه وان) وصلية
(قصدا أن لا يؤتم أحدا) لانه أمهم
(وصدق ديانته) فقط (ان نواه)
أي أن لا يؤتم أحدا (وان أشهد قبل
شروعه) أنه لا يؤتم أحدا (لا يحنث
مطلقا) لاديانته ولا قضاء وصح
الاقتداء ولو في الجمعة استحسنانا
(كما) لا يحنث (لو أمهم في صلاة
الجماعة أو سجدة التلاوة) لعدم
كمالها (بخلاف النافلة) فانه يحنث
وان كانت الامامة في النافلة منهما
عنهما * (فروع) * ان صليت فانت
حرفه سال صليت وانكر المولى
لم يعتق لا مكان الوقوف عليها
بالإسراج قال ان تركت الصلاة
فطالتي فصلتها قضاء طلعت على
الاظهر ظهريه * حلف ما أخر
صلاة عن وقتها وقد نام فضاها
استظهر الباقي عديم حنثه
لمديث فان ذلك وقتها * اجتمع
حدثان فالظاهرة منهما

* حلف ايصال هذا اليوم
 خمس صلوات بالجماعة ويجمع
 امر أنه ولا يغتسل بصلى الفجر
 والظهر والعصر بجماعة
 ثم يجمعها ثم يغتسل كما
 غربت وبصلى المغرب والعشاء
 بجماعة فلا يحث (حلف لا يحث)
 فعلى الصحيح منه) فلا يحث بالفساد
 (ولا يحث حتى يقف بعرفة عن
 الثالث) أي محمد (أو حتى يطوف
 أكثر الطواف) المفروض (عن
 الثاني) وبه جزم في المنهاج للعلامة
 عمر بن محمد العقيلي "الانصاري"
 كان من كبار فقهاء بخاري ومات
 بهامة سبعين وخمسائة ولا يحث
 في العمرة حتى يطوف أكثرها
 (ان ابست من مغزولك فهو هدى)
 أي صدقة أتصدق به بمكة

مطلب
 حلف لا يحث

مطلب
 ان ابست من مغزولك فهو هدى
 مطلب
 في معنى الهدى

أنه منهم ما فرجهما الى قوله اه مخلصا ومرة الخلاف يظهر فيما لو حلف لا يتوضأ من الرعا
 فرغ ثم بال فتوضأ حثت بالخلاف وان بال أقول ثم رعى وتوضأ فعلى قول الجرجاني
 لا يحث وعلى ظاهر الجواب وقول أبي جعفر يحث تناظرية قلت وبه علم أن ما جزم به
 الشارح هو ظاهر الرواية (قوله يصلى الفجر الخ) كذا أجاب ابن الفضل حين سئل عنه
 فقال ينبغي أن يصلى الفجر الخ قال ح وفيه أنه ان كان المراد باليوم بقية النهار الى
 الغروب فكيف يعبر بثلاث صلوات فيه وان كان المراد منه ما يشمل الليلة بقرينة الخمس
 صلوات فما الحاجة الى تجماعتها قبل الغروب على أن قوله بجماعة لا يدخل له في اللفظ
 فتأمل اه قلت لعل وجهه أن يمينه بظاهر هامة مودة على بقية النهار وبذلك الخمس
 احتمل انه أراد ما يشمل الليل فاذا جامع واعتسل ثم راي حث يتبين وكذا لو جامع واعتسل
 ليلا لانه وجد شرط الحث على كلا الاحتمالين لانه في النهار لم يجمع وفي الليل قد اعتسل
 وقد حلف أنه يجمع ولا يغتسل أما اذا جامع في النهار واعتسل بعد الغروب فانه على
 احتمال كون المراد بقية اليوم لم يوجد شرط الحث وعلى الاحتمال الآخر وجد فلا يحث
 بالشك وأما التقيد بالجماعة فهو لنا كبد كون الخمس هي المكنونة ثم ظهر لي جواب
 آخر وهو أن يقال انهم انعقدت على النهار فقط لكن لما لم يمكنه أداء الخمس في النهار
 انصرف الى ما يتصور شرعا وهو أداء الكل في أوقاتها كما مر فيما لو حلف على ترقيح
 محرمة فترقيحها حث لأن يمينه تنصرف الى ما يتصور ويحتمل فلا يبر الأناصلى كل
 صلاة في وقتها وجامع قبل الغروب واعتسل بعده اذ لو جامع واعتسل ثم راي حث لانه
 حلف أن لا يغتسل في هذا اليوم وان كان في الليل حث أيضا لانه حلف أن يجمع
 في النهار وأظن أن هذا الوجه هو المراد وبه يندفع الابراد فافهم والله سبحانه أعلم (قوله
 حلف لا يحث) أي سواء قال بحجة أو لا كما في البصر وغيره (قوله عن الثالث) أي أن هذا
 مروى عنه (قوله عن الثاني) أي عن أبي يوسف (قوله وبه جزم في المنهاج) جزم به
 أيضا في تلخيص الجامع الكبير لان الحج عبارة عن أجناس من الفعل كالصلاة
 فتناولت اليمين جميعها وذلك لا يوجب إلا بالأكثروا الزيادة فان جامع فيها لا يحث
 لان المقصود من الحج القرية فتناولت اليمين الحج الصحيح كالصلاة شرح الجامع (قوله
 ولا يحث في العمرة) أي فيما لو حلف لا يعتمر (قوله أي صدقة أتصدق به بمكة) ذكر
 ضمير به على أن الصدقة بمعنى المتصدق به قال في الفتح ومعنى الهدى هنا ما يتصدق به بمكة
 لانه اسم لما يهدى اليه فان كان نذر هدى شاة أو بدنة فانما يخرج عن العهدة ذبحه
 في الحرم والتصدق به هنا فلا يجزيه اهداء قيمته وقيل في اهداء قيمة الشاة روايتان
 فلو سرق بعد الذبح فليس عليه غيره وان نذر ثوبا جازا التصديق في مكة بعيته أو بقيته
 ولو نذر اهداء ما لم ينقل كاهدا امدار ونحوها فهو نذر بقيته اه فالجاصل ان في مسئلتنا
 لا يخرج عن العهدة الا بالتصدق بمكة مع أنهم قالوا لو ائتمر المتصدق على فقر امكة بمكة

ألفينا تعينه الدرهم والمكان والفقير فعلى هذا يفرق بين الالتزام بصيغة الهدى وبينه بصيغة النذر بجر ووجهه أن الهدى جعل التصديق به في الحرم حراما من مفهومه بخلاف ما لو نذر التصديق بدرهم على فقراء الحرم فإن الدرهم لم يجعل التصديق به في الحرم حراما من مفهومه بل ذلك وصف خارج عن ماهيته ومثله تعين الزمان والدرهم فلهذا لم يلزم بالنذر ثم رأيت نحوه في طعن الشمر بلاية وكالهدى الأضحية فإنها اسم لما يذبح في أيام النحر فالزمان مأخوذ في مفهومها كما سنده كتحقيقه في بابها إن شاء الله تعالى قاله هدى والأضحية خارجان من قوله -م- ألفينا تعين الزمان والمكان فإن الزمان متعين في نذر الأضحية والمكان في الهدى وكذا النذر المعلق كان شق الله صريحا على صوم شهر مثلا فإنه يتعين فيه الزمان بمعنى أنه لا يصح صومه قبل وجود المعلق عليه أما المكان فالدرهم والفقير فلا تعين فيه كما حققناه في بحث النذر أقول الإيمان فافهم -م- قوله به بد الحلف) أفاد أنه لو كان يملو كوقت الحلف فغزله قلبه فإنه هدى بالاولى وهو متفق عليه بجر (قوله وشروط ملكه يوم حلف) لأن النذر إنما يصح في الملك أو مضافا إلى سبب الملك ولم يوجد لان اللبس وغزل المرأة ليس من أسباب الملك وله أن يغزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج والمعتاد هو المراد وذلك سبب الملك بجر أى الغزل من قطن الزوج سبب الملك الزوج لما غزله وله -م- إذا بحثت إذا غزات من قطن يملو للزوج وقت الحلف لأنها إذا غزلته كان ذلك سببا لان غزل الزوج غزلهامع أن القطن ليس بمذكور وتسامحه في العناية لكن يشكك أن الشرط إنما هو اللبس وهو ليس سببا للملك الآن يقال إن المراد أن غزات ثوبا وليس به فيكون الشرط هو الغزل الذي هو سبب الملك لا مجرد اللبس (قوله لانها إنما تغزل من كان نفسه) أى فلم يوجد شرط النذر وهو الاضافة إلى ملكه أو سببه -م- (قوله وبقوله الخ) -ه- إذا ذكره في النهر والاول ذكره في النخ وبحث في كل منهما ما نوح أفندي بآفته في حديث المنع فان بعض نساء مصر تغزل من كان الزوج وبعض نساء الروم بالعكس لاسيما نساء الجنود الذين يغيبون عنهم سنين فالاولى اعتبار الغالب اه ملخصا (قوله لا يلبس من غزلها) أى مغزولها كما عبر به قبله وهو عند عدم التبعة على الثوب وان نوى عين الغزل لا يحنث بلبس الثوب لانه نوى الحقيقة ولو حلف لا يلبس من غزلها فلبس ثوبا من غزلها وغزل غيرها حنث ولو من غزلها خيط واحد لان الغزل غير مقدرا الا اذا قال ثوبا من غزلها لان بعض الثوب لا يسمى ثوبا محيط لا يلبس من غزلها فلبس ثوبا زره وعرا من غزلها لا يحنث لانه لا يسمى ايساعرفا بخلاف اللبنة والربق منتقى اه بجر ملخصا ولو لبس ثوبا فيه رقعة من غزل غيرها حنث لا لو حلف لا يلبس من غزلها فلبس ما خيط من غزلها فتح (قوله لانه لا يسمى ايساعرفا) بخلاف ما اذا لبس ثوبا من حرير فإنه يكره اتفاقا لان المحترم اسمته اعمال الحرير مقصودا وان لم يصير لابساً وقد وجد المحترم باليمن اللبس ولم يوجد بجر واعترض المصنف قوله اتفاقا بل

مطل
في الفرق بين تعين المكان
في الهدى دون النذر

(فقلت) الزوج (قطناً) بعد الحلف
(فغزله) ونسج (وليس فهو هدى)
عند الامام وله التصديق ببقية
بكم لا غير وشروط ملكه يوم حلف
ويبقى بقوله ما في ديارنا لانها
انما تغزل من كان نفسه أو قطنها
وبقوله في الديار الرومية لغزله
من مكان الزوج شهر (حلف
لا يلبس من غزلها فلبس ثوبا منه
لا يحنث) عند الثاني وبه يقتضى لانه
لا يسمى ايساعرفا (كلا يلبس ثوبا
من نسج فلان فلبس من نسج
غلامه) لا يحنث (اذا كان فلان
يعمل بيده والا حنث) لانه في الجواز

هو الصحيح وكذا القانسوة ولو تحت العمامة كما في شرح الوهبانية وعلى مقابل الصحيح
 لا حاجة الى الفرق اه قال في البحر ولا يكره الزر والعرى من الحرير لانه لا يعتد لابسا
 ولا مستعملا وكذا اللبنة والزيق لانه شيع كالعلم (قوله ولورجلا) أي به لان خاتم الفضة
 ليس حليما في حقه للعرف بخلاف الذهب (قوله بلافص) بفتح الفاء أي ولو بلافص
 (قوله ولو غير مرصع عندهما) أما عند الامام فلو غير مرصع لا يحنت وبقوله ما قالت
 الاثمة الثلاثة لانه حلي حقيقة فانه يزين به وقال تعالى وتسترجن منه حليمة
 تلبسونهما والمستخرج من البحر اللؤلؤ والمرجان وله أنه لا يتحلى به عادة الامر صعا بذهب
 أو فضة والايمن على العرف لا على استعمال القرآن قال بعض المشايخ قياس قوله
 أنه لا بأس بلبس اللؤلؤ للعلمان والرجال وقيل هذا اختلاف عصر في زمانه كان لا يتحلى به
 الامر صعا ويقتى بقوله ما لان العرف القائم أنه يتحلى به مطلقا ففتح (قوله في حلقه)
 منعاق بقوله كما حنت (قوله لا يلبس) بفتح أوله وثالثه وقوله حليما بضم الحاء وتشديد
 اليا جمع حلى بفتح فسحة كندي وكندي بجر (قوله بدليل حله للرجال) أي مع
 منعهم من التحلى بالفضة وانما أوجب لهم لقصد التخم للزينة وان كانت الزينة لازم
 وجوده لكنهم لم تصد به فكان عدم ما خصوص في العرف الذي هو مبنى الايمان وعند
 الاثمة الثلاثة يحنت فتح (قوله بأن كان له فص) بوجه كلامه ككلام الزيلعي أن ماله
 فص لا يحل للرجال وفي كراهية القهس متا في يجوز الخاتم من الفضة على هيئة خاتم الرجال
 وأما اذا كان له فصان أو أكثر فخرا اه وبعبارة الفتح ليس فيها هذا الابهام وهي قال
 المشايخ هذا اذا لم يكن مصوغا على هيئة خاتم النساء بأن كان له فص فان كان حنت لانه
 لبس النساء اه تأمل (قوله هو الصحيح) وقيل لا يحنت بخاتم الفضة مطلقا وان كان
 مما يلبسه النساء قال في الفتح ليس يعتدلان العرف بخاتم الفضة يتقى كونه حليما
 وان كان زينة (قوله كخلخال وسوار) لانه لا يستعمل الا للزينة فكان كاملا في معنى
 الحلى بجر عن المحيط * (تمة) * حلف لا يلبس ثوبا ولا يشتره فيمنعه على كل ملبوس
 يسترا العورة ويجوز به الصلاة فلا يحنت ببساط وطئ نفسه أو قلنسوة أو منديل يتخط به
 أو مقنعة أو لفافة الا اذا بلغت مقدار الزار وكذا العمامة ولو اتر بالقميص أو ارتدى
 لا يحنت والاصل أنه لو حلف على لبس ثوب غير معين لم يحنت الا باللبس المعتاد وفي المعين
 يحنت كبقية البسمة ولا يحنت بوضع القباء على اللجاف حالة النوم اه ملخصا من البحر
 (قوله على حائل منفصل) أي ليس بتابع للعالف بخلاف ما اذا كان الحائل ثيابه لانه
 تبع له فلا يصير حائلا ولو خلع ثوبه ببساطه وجلس عليه لا يحنت لارتفاع التبعية بجر وفتح
 قال في النهر ولم أر ما لو جلس على حشيش وينبغي انه لو كان كثيرا يحنت اه وظاهره
 ولو غيـر مقلوع لانه في العرف جالس على الحشيش لا على الارض (قوله على هذا
 القرائن) منه هذا الحصر وهذا البساط هندية ط (قوله لا يحنت) لان الشيء لا يتبع

مطلب
 حلف لا يلبس حليا

(كما حنت باللبس خاتم ذهب) ولو

رجلا بلافص (أو عقد أوله

أو زرجد أو زمرد) ولو غير

مرصع عندهما وبه يقتى (في حلقه

لا يلبس حليا) للعرف (لا يحنت

(بخاتم فضة) بدليل حله للرجال

(الا اذا كان مصوغا على هيئة خاتم

النساء بأن كان له فص) فيحنت هو

الصحيح زيلعي ولو كان موقها

بذهب ينبغي حنته به نهر كخلخال

وسوار) حلف لا يجلس على

الارض فجلس على) حائل منفصل

كعشب أو جلد أو (بساط أو حصير

أو) حلف (لا ينام على هذا

القرائن) يحل فوجه آخر فنام عليه

أو لا يجلس على هذا السرير فجعل

فوجه آخر لا يحنت) في الصور

الثلاث

مطلب
 حلف لا يجلس على الارض أو لا ينام

على هذا القرائن أو هذا السرير

كالواخرج الحشوم من القراش
 للعرف ولونكر الاخبرين حنت
 مطلقا لعدم وما في القدوري
 من تشكيك السري حمله في الجوهره
 على المعرف (بجوارف ما لوحف
 لا ينم على ألواح هذا السري
 أو ألواح هذه السفينة ففرش على
 ذلك قراش) لم يحنت لأنه لم ينم على
 الألواح بحر كذا في نسخ الشرح
 لكن ينبغي التعبير بأداة التشبيه
 نحو كالألواح إلى آخر الكلام أو تأخيره
 عن مقالة القرام ليصح المرام
 كما لا يخفى على ذوي الأفهام كما هو
 الموجود في غالب نسخ المتن بديارنا
 دمشق الشام فتنبه (ولو جعل على
 القراش قرام) بالكسر الملاءة
 (أو) جعل (على السري برسط
 أو حصير حنت) لأنه يعد نائما
 أو جالسا عليهم ماعرفا بخلاف ما مر
 (بجوارف ما لوحف لا ينم على
 ألواح هذا السري أو ألواح هذه
 السفينة ففرش على ذلك قراش)
 فانه لا يحنت لأنه لم ينم على الألواح
 (حلف لا يمشي على الأرض فمشى
 عليها بنعل أو خف) أو مشى على
 أحجار (حنت وان) مشى (على
 برسط لا) يحنت (فرع) ان حنت
 على ثوبك أو فراشك فكذا اعتبر
 أكثر بدنه والله أعلم

* (باب اليمين في الضرب
 والقتل وغير ذلك) *

بما يناسب أن يترجم بمسائل شتى

مثله فتنقطع النسبة عن الأسفل وعن أبي يوسف رواية غير ظاهرة عنه أنه يحنت لأنه
 يسمى نائما على فراشين فلم تنقطع النسبة ولم يصح أحدهما أنه لا يخرج وحاصله أن كون
 الشيء ليس به الملاءة مسلم ولا يصح تأنيبه في الفراشين بل كل أصل في نفسه ويتحقق
 الحنت بتعارف قولنا نام على فراشين وان كان لم يمسسه إلا الأعلى فتح قلت وهذا هو
 المتعارف الآن (قوله كالواخرج الحشوم) أي ونام على الظهارة أو على الصوف
 والحشوف فلا يحنت فيه سما لأنه لا يسمى فراشا كما في البحر عن الواقعات (قوله للعرف)
 راجع للمسائل الثلاث (قوله الاخبرين) أي الذراش والسري (قوله لعدم)
 أي عموم اللفظ المنكر للأعلى والأسفل ط (قوله وما في القدوري) وقع مثله في الهداية
 والكنز (قوله حمله في الجوهره على المعرف) وكذا في الفتح حيث قال قوله ومن حلف
 لا ينم على فراش أي فراش معين بدل قوله وان جعل فوقه فراشا آخر فنام عليه
 لا يحنت اه قلت ووجه الدلالة أن قوله فراشا آخر يقتضي أن المخوف عليه معين ليكون
 الاخر غيره ان لو كان منكر المكان الاخر محل فاعليه أيضا فانهم قال في المتن ويمكن
 أن يقال ان المدعى أنه لا يحنت لأنه لم ينم على الأسفل وهذا لا فرق فيه بين المنكر والمعين
 لانقطاع النسبة اليه بالثاني وأما حنته في المنكر بالأعلى فبحث آخر اه ولا يخفى ما فيه
 فان قوله لا يحنت مطلقا لا حسن مامر فمسدر (قوله لكن ينبغي) أي يجب (قوله
 الملاءة) الذي في الفتح أنه سائر رقيق يجعل فوقه الملاءة المجهولة فوق الطراحة اه
 وفي المصباح القرام وزان كتاب الستر الرقيق وبعضهم يزيد وفيه رقم ونقوش ثم قال
 والملاءة بالضم والمذاير يمانية ذات ائقين والجمع ملاء يحذف الهاء وقال أيضا الربطة
 بالفتح كل ملاءة ليست ائقين أي قطعتين وقد يسمى كل ثوب رقيق ربطة (قوله بخلاف
 مامر) أي من الصور الثلاث (قوله بخلاف ما لوحف لا ينم على ألواح هذا السري
 الخ) هذا يوجد في بعض النسخ وهو الموجود في نسخ المتن التي بديارنا كما قدمه الشارح
 لكن يجب إسقاطه كما في كثير من النسخ لئلا يتكرر بما مر (قوله حنت) لأنه في العرف
 ماش على الأرض ولو كانت الأجسام غير متصلة بها (قوله ان نمت على ثوبك الخ) في البحر
 عن المحيط قال لها ان نمت على ثوبك فأنت طالق فأتكأ على وسادة لها أو وضع رأسه على
 صوفة لها أو اضطجع على فراشها ان وضع جنبه أو أكثر بدنه على ثوب من ثيابها حنت
 لأنه يعد نائما وان أتكأ على وسادة أو جلس عليها لم يحنت لأنه لا يعد نائما اه
 والله سبحانه أعلم

* (باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك) *

(قوله بما يناسب الخ) بيان لقوله وغير ذلك لان مسائل الضرب والقتل ترجع لها
 في الهداية بابا مستقلا وكذا مسائل تقاضى الدين وترجم لما بقى بمسائل متفرقة لانها
 ليست من باب واحد ويحتمل أن يكون الجار والمجرور في موضع خبر لمبتدأ محذوف أي

هذا الباب مما يناسب ترجمته الخ فالمصدر المنسب لك من أن والفعل فاعل يناسب أو هو مبتدأ مؤخر والجار والمجرور خبر مقدم (قوله من الغسل والكسوة) بيان أقوله وغير ذلك فالأولى تقديمه على قوله مما يناسب ط (قوله أو قبلك) في بعض النسخ أو قبلك من القتل (قوله تقييد كل منها بالحياة) أما الضرب فلا لأنه اسم لفعل مؤنث يصح بالبدن أو استعمل آلة التأديب في محل يقبله ولا يلام والادب لا يتحقق في الميت ولا يرد تعذيب الميت في قبره لأنه توضع فيه الحماة عند العامة بقدر ما يحسن بالالم والبقية ليست بشروط عند أهل السنة بل تجعل الحياة في تلك الأجزاء المنفردة التي لا يدركها البصر وأما الكسوة فلا أن التليك معتبر في مفهومها كافي الكفارة وهذا الوفا لكسوتك هذا الثوب كان هيئة والميت ليس أهلاً للتليك وقال الفقيه أبو الليث لو كانت عينه بالغارسية ينبغي أن يحنث لأنه يراد به اللبس دون التليك ولا يرد قولهم أنه لو نصب شبهة فتهلك به صاحب مدونه ملكه لأنه مستند إلى وقت الحياة والنصب أو المراد أنه على حكم ملكه فتملكه ورثته حقيقة لا هو وأيضاً هذا ملك لا تليك هذا ما ظهر لي وأما الكلام فلا أن المقصود منه الأفهام والموت يناسبه ولا يرد ما في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم لا هل قلب يدرك هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً فقل عرأنكم الميت يا رسول الله فقال عليه السلام والذي نفسي بيده ما أنتم بأجمع من هؤلاء أو منهم فقد أجاب عنه المشايخ بأنه غير ثابت به من جهة المعنى وذلك لأن عائشة ردت به قوله تعالى وما أنت بمسمع من في القبور أنك لا تسمع الموتى وأنه اغتاها على وجه الموهظة للأحياء وبأنه مخصوص بأولئك تضاعف المسئلة عليهم وبأنه مخصوص به عليه السلام مبهمة لكن يشكل عليهم ما في مسلم أن الميت ليس سمع قرع نعالهم إذا انصرفوا إلا أن يخصوا ذلك بأول الوضع في القبر مقدمة للسؤال جهائنه وبين الاثنين فإنه شبهه فيهما الكفار بالموتى لا فائدة بعد سمعهم وهو فرع عدم سماع الموتى هذا حاصل ما ذكره في القبح هنا وفي الجنائز ومعنى الجواب الأول أنه وإن سمع سنده لكنه معلول من جهة المعنى بهلة تقضي عدم ثبوته عنه عليه السلام وهي مخالفتها للقرآن فافهم وأما الدخول فلا أن المراد به زيارته أو خدمته حتى لا يقال دخل على حائط أو دابة والميت لا يزار هو وإنما يزار قبره قال عليه الصلاة والسلام كنت نهيتمكم عن زيارة القبور إلا فزروها ولم يقل عن زيارة الموتى هذا حاصل ما ذكره الشراح هنا فتأمله وأما التقبيل فلا أنه يراد به اللذة والأسرار أو الشفقة وأما القتل فكما الضرب بل أولى (قوله كلفه لا يفسده الخ) تمثيل أقوله بخلاف الغسل (قوله أو خنقها) أي عصر حلقها ط عن الحموى (قوله خنقها) في الخلاصة (قوله في النهر واطلاقه) يتم حالة القضب والرضا من في الخلاصة لوعضها وأصاب رأس أنفها فأدماها في الجامع الصغيران كن في حالة الغضب يحنث وإن كان في حالة الملاعبة لا يحنث وهو الصحيح اه وذكره في البحر أيضاً من

مطلب
ترد الحياة إلى الميت بقدر ما يحسن بالالم
من الغسل والكسوة الأصل هذا
أن (ما شارك الميت فيه الخ) يقع اليمين فيه على الخالتين الموت والحياة (وما اختلفت بهالة الحياة) وهو كل فعل يلدو ويؤلم ويقم ويسر كستم وتقبيل (تقيد بها) ثم فرغ عليه (فوقال ان ضربتك أو كسوتك أو كلمتك أو دخلت عليك أو قبلك تقيد) كل منها (بالحياة) حتى لو عاقبها طلاقاً وعقدت لم يحنث بغيرها في ميت (بخلاف الغسل والحل والامس والباس الثوب) كلفه لا يفسده أو لا يحنث به لا يتقيد بالحياة (يحنث في حلقه) ولو بالغارسية (لا يضرب زوجته في أشعرها أو خنقها أو رعضها) أو قرصها ولو عازجا خلافاً لما صححه في الخلاصة

مطلب
في سماع الميت الكلام

الظهيرية لكن في الفتح قال نحر الاسلام وغيره هذا يعني الحنث اذا كان في الغضب أما
اذا فعل في الممازحة فلا يحنث ولو أدامها بالاقصد الادماء وعن الفقيه أبي الليث انه قال
أراها في العربية أما اذا كانت بالفارسية فلا يحنث بعد الشعر والخلق والعرض والحق أن
هذا هو الذي يقتضيه النظر في العربية أيضا الا انه خلاف المذهب اه قال المقدسي
لعل وجهه أن هذا اللفظ صار في العرف منعا لنفسه عن ايلامها بوجه ما فهو يشبه عموم
المجاز فان مطلق الايلام شامل لتلك الاقسام اه وقول الفتح الا انه خلاف المذهب قد
يشمل حالة الممازحة كما فهمه الشارح تبعا للمصنف بخلاف المصنف في الخلاصة وغبارة
المصنف في مقصده أطلقه تبعا لما في الهداية والـ كنز وغيرهما من المعتمدين فالتظن ما اذا
كانت العين بالعربية والفارسية وما اذا كان في حالة الغضب والمزاح وهو المذهب كما
أفاده السكال اه فافهم (قوله والقصد ليس بشرط فيه) حتى لو حلف لا يضرب زوجته
فضرب غيرها فأصابها يحنث لان عدم القصد لا يعدم الفعل (قوله وقيل شرط) لانه
لا ينعرف والزواج لا يقدسه بيمينه بغير (قوله ويكفي جمعها الخ) أي لو حلف على عدد
معين من الاسواط قال في الجرع عن الذخيرة حلف لا يضربن عبده مائة سوط فجاء مع مائة
سوط وضربه مرة لا يحنث قالوا هذا اذا ضرب ضربا يتألم به والا فلا يبر لانه صورة لا معنى
والعبارة للمعنى ولو ضرب به بسوط واحد له شعبتان خمسين مرة كل مرة تقع الشعبتان على
يدنه بتر لانه صارت مائة وان جمع الاسواط جميعها وضربه ضربة ان ضرب به عرض الاسواط
لا يبر لان كل الاسواط لم يقع على يده وان ضرب به برأسها ان سوى رؤسها قبل الضرب
بجيت يصيبه رأس كل سوط بتر وأما اذا اندس ثمنها شي لا يبر عند عامة المشايخ وعليه
الفتوى اه وفي الفتح حتى ان من المشايخ من شرط كون كل عود بحال لو ضرب به
منفردا لوجع المضروب وبعضهم قالوا بالحنث على كل حال والفتوى على قول عامة
المشايخ وهو أنه لا بد من الالم (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عما أورد على أخذ الايلام
في مفهوم الضرب فانه لا يلام بحزمة الرمحان فيكون خصوصية ان كانت هي المرادة
بالضفت وعن ابن عباس انها قبضة من أغصان الشجر وهذا جواب بالمانع أي منع الايراد
الاول جواب بالتسليم كما في الفتح وأجاب في الحواشي السعدية بأن الضرب في الآية
مستعمل فيما لا يلام فيه فلا يرد السؤال فان معنى الايمان على العرف لا على ألفاظ
القرآن (قوله ضغنا) في المصباح هو قبضة من حشيش مختلط رطبا يابسها ويقال مل
السكف من قضبان أو حشيش أو شمشير والذي في الآية قيل كان حزمة من أسل فيها
مائة عود وهو قضبان دقاق لا ورق لها يعمل منه الحصر والاصل في الضفت أن يكون له
قضبان يجتمعها أصل واحد ثم كثر حتى استعمل فيما يجمع (قوله خصوصية لرجلة) قال
القاضي البضاوى زوجته ليا بنت يعقوب وقيل رجلة بنت قرائيم بن يوسف ذهبت لحاجة
وأعطت حلفا ان يرى ضربها مائة ضربة فخلل الله تعالى عيونه من ذلك اه ح قال في الفتح

(والقصد ليس بشرط فيه) أي
في الضرب (وقيل بشرط على
الاطهر) والاشبه بهجرو به جزم
في النجاسة والسراجية وأما
الايلام فبشرط به يفتى ويكفي
بجمعها بشرط أصابة كل سوط
وأما قوله تعالى وضربك ضغنا
فاضرب به ولا يحنث أي حزمة
رمحان فخصوصية لرجلة زوجة
أيوب عليه الصلاة والسلام فتح

قوله قرائيم بن يوسف هكذا يخطئه
بالقاف والهاء المثلثة وهو يخالف
لما في تاريخ أبي القداة ونصه عند
ذكر نسب يوشع عليه السلام (ابن
أفرايم بقطع الهزمة المقبوضة
وسكون القاف وفتح الراء المهملة
بعد هاء ألف قيا مثناة تحبسية
مكسورة آخره ميم ابن يوسف الخ)
اه وليحذر اه

ودفع كونه خصوصية بأنه قد سلك به في كتاب الحيل في جوار الحيلة وفي الكشف هـ
 الرخصة باقية والحق أن البر بضر بضرب بالألف أصلاً خصوصية لزوجة أيوب عليه
 السلام ولا ينافي ذلك بقا شرعية الحيلة في الجملة حتى قلنا إذا حالف بضر بنه مائة سوط
 فخمها وضرب بها مرة لا يحنث لكن بشرط أن يصيب بدنه كل سوط منها الخ (قوله فهو
 على الكثرة والمبالغة) تقدم في آخر باب التعليق أن لم أجامعها ألف مرة فكذا فعلى المبالغة
 لا العدد وقالوا هذا السبعون كثيراً فأد أن القتل بمعنى الضرب كما هو المعروف لأنه
 الذي يمكن فيه الكثرة لا بمعنى ازهاق الروح الامع النية أو القرينة ولذا قال في الدرر
 شهر على انسان سبعة حالف ليقته فهو على حقيقة ولو شهر عسا حالف ليقته فهو على
 ايلامه (قوله كلفه بضر بنه الخ) الظاهر أن المراد بالمبالغة هنا الشدة لا خصوص كثره
 العدد لقول الجرجي مسئلة لاجيا ولا مينا قال أبو يوسف هذا على أن يضرب به بضر بنه
 ثم إن هذا إذا حالف بضر بنه بالسوط حتى يموت أو قال بالسيف فهو على أن يضربه
 بالسيف ويموت كما في البحر ولم يذكر ما لو لم يذكر آلة والظاهر أنه مثل الأول الامع النية كما
 قدمناه (قوله وقد قتلها) أي هذه المسئلة وبين الشايح وجهها هناك (قوله فضر به
 بالسواد) أي بالقري في المصباح العرب تسمى الاضطر أسود لأنه يرى كذلك على بعد
 ومنه سواد العراق لضربة أشجاره وزرعه (قوله زمان الموت ومكانه) نشر مشقش وانما
 اعتبر بذلك لأن القتل هو ازهاق الروح فبمقبر الزمان والمكان الذي حصل فيه ذلك ط
 (قوله بشرط كون الخ) فان كان قبل اليقين فلا حنث أصلاً لأن اليقين يقتضي شرطاً
 في المستقبل لا في الماضي بجر عن الظهيرية (قوله ان لم تأت الخ) قدم هذا القوم قبيل
 الباب الذي قبل هذا وحمل ذكره هنا وقد مناه وجهه أن حتى فيه التعليل والسببية لا الغاية
 ولا للعطف وذكرنا تفاريج ذلك هناك (قوله فعل التراخي) أي إلى آخر جرحه من أجزاء
 حياته أو حياؤه الخوف عليه فان لم يضربه حتى مات أحدهما حنث (قوله لم يحنث) لأن
 اللقي الذي رتب عليه الضرب لا يكون إلا في مكان يمكن فيه الضرب ولذا قالوا لولم يحنث على
 سطح لا يحنث أيضاً قلت وهذا لو كانت عينه على الضرب باليد فلو سبهم أو جرحا اعتبر ما يمكن
 تأمل (قوله فيعتبر ذلك الخ) أي إذا حالف بضر بنه دينه إلى بعيد فقتل بعد شهر أو أكثر
 في يمينه لا لوقضاء قبل شهر وفي القريب بالانكسار (قوله فعلى ما نوى) حتى لو نوى بالقريب
 سنة أو أكثر صحت نيته وكذا إلى آخر الدنيا لانها قربة بالنسبة إلى الآخرة فتح (قوله
 ويدين فيما فيه تحقير عليه) هذا ذكره في البحر بضمها وكذا في النهر ويأتي ما يؤيده (قوله
 كذا في البحر عن الظهيرية) ومنه في النهاية (قوله وفي النهر عن السراج الخ) ذكر ذلك في
 النهر عند قول الكثر الحين والزمان ومنكره مائة أشهر حيث قال وفي السراج لا الكلمة ملها
 فهذا على شهر إلا أن ينوي غير ذلك ولو قال لا يحنث ملها فهو على شهر فاعداً وان نوى
 أقل من ذلك لم يدين في القضاء اه فافهم وفي بعض نسخ النهر فهو على ستة أشهر في الموضوعين

والمبالغة كلفه بضر بنه حتى
 يموت أو حتى يقتله أو حتى يتركه
 لاجيا ولا مينا ولو قال حتى يغشى
 عليه أو حتى يستغيث أو يبيك فعلى
 الحقيقة (ان لم أقتل زيدا فكذا
 وهو) أي زيد (ميت ان علم)
 الحالف (يعونه حنث والا) وقد
 قدمها عندنا بعد موت السبع
 (حالف لا يقتل فلانا بالكوفة
 فضر به بالسواد ومات بها حنث)
 كلفه لا يقتله يوم الجمعة فخرجه
 يوم الخميس ومات يوم الجمعة حنث
 (وبعكسه) أي ضربه بكوفة
 وموته بالسواد (لا) يحنث لأن
 المعبر زمان الموت ومكانه بشرط
 كون الضرب والجرح بعد اليقين
 ظهرياً وفيها ان لم تأت حتى
 أضربك فهو على الاتيان ضربه
 أو لان رأيت به لا ضربه فعلى
 التراخي ما لم ينو القوم ان رأيتك
 فلم أضربك فراء السالف وهو
 صريح لا يقتدر على الضرب حنث
 ان لقيتك فلم أضربك فراء من
 قدر ميل لم يحنث بجر (الشهر وما
 فوقه) ولو إلى الموت (بعيد وما
 ٣ دونه قريب) فيعتبر ذلك في البقطين
 دينه ولا يكافيه إلى بعيد أو إلى
 قريب (واقطع العاجل والسريع
 كالقريب والاحل كالبعيد)
 وهذا بالنية (وان نوى) بغير
 أو بعد (مدة) معينة (فيما فعل)
 ما نوى) ويدين فيما فيه تحقير
 عليه بجر (حالف لا يكافيه ملها أو

طوي لا ان نوى شيئاً فذله ولا فعلى شهر ويوم) كذا في البحر عن الظهيرية وفي النهر عن السراج على شهر

وما نقله الشارح موافق للنسخة الاولى وعبارة النهر هنا وقياس ما مر أن يكون على شهر
أيضا أي قياس ما ذكره في البعيد والاحتمال فان ما يلي وطولها في معناها وكان صاحب
النهر رضى ما قدمه عن السراج بدليل عدوله الى القياس والافكان المناسب أن يقول
وقد منا من السراج أنه يكون على شهر أيضا الا أن تكون النسخة ستة أشهر هذا وقول
السراج لم يدين في القضاء يؤيد بحث البحر المار أنفا تأمل * (تنبيه) في المغرب الملى من
النهار الساحة الطويلة وعن أبي على الفارسي الملى المتسع وقيل في قوله تعالى وأجبرني
ما لي أي دهر أطول بلا عن الحسن ومجاهد وسعيد بن جبير والتركييب دال على السعة
والطول اه قلت يمكن أن يكون مأخوذاً من كسبه وجه الزيادة منه على البعيد والاحتمال
فلذا جزم في الظاهرية والخطابة بأنه شهر ويوم وفيه ما المصنف وأما على نسخة ستة أشهر
فباعتبار أنه اسم لزمان طويل والزمان ستة أشهر تأمل (قوله أحد عشر) لأنه أقل عدد
مركب بدون عطف وأما بالعطف فهو كذا وكذا فأقل عدد نظيره أحد وعشرون (قوله
ثلاثة عشر) لأن البضع بالكسر ما بين الثلاثة الى العشرة وقيل الى التسع كما في المصباح
لكن صريح ما في النسخ أن الثلاثة داخله وما في المصباح بخلافه تأمل (قوله نهر جنة)
هذا غير عربي وأصله نهر وهو الحظ أي حفظ هذه الدراهم من القضة أقل وعشه أكثر
ولذا ردها التجار أي المستقصى منهم والمسلم منهم يقبلها نهر (قوله أوزيونا) جمع زيف
أي كفاس وفلاس مصباح وهي المغشوشة يقبضون التجار ويردّها بيت المال واغفل
الزيادة غير عربي وانما هو من استعمال الفقهاء نهر وفتح يعني أن نهره زاف وقياس
مصدره الزيف لا الزيادة كما في المغرب (قوله ما يردّه بيت المال) لأنه لا يقبل إلا ما هو
في غاية الخوذة قهستانى فانه نهر جنة عشاها أكثر من الزيف فتح (قوله أو مستحقة للغير)
بفتح الحاء أي أثبت الغير أنما حقه قال في الفتح وإذا برز دفع هذه المسميات الثلاثة فلورث
الزيف أو النهر جنة أو استردت المستحقة لا يرتفع البروان انتقض القبض فانما يقبض
في حقكم يقبل الانتقاض ومثله لودفع المكاتب هذه الأنواع ويعتق فردّها مولا
لا يرتفع العتق اه (قوله أو مستوقة) بفتح السين المهملة وضمتها وتشديد التاء قهستانى
قال في الفتح وهي المغشوشة عشاها نهر يربى نوقسة أي ثلاث طبقات طبقتنا
الوجهين فضة وما بينهما نحاس ونحوه (قوله لانهم الخ) على لقوله لا يبرّ حال الزبلى وان
كان الاكثر فضة والاقل مستوقة لا يحنث وبالعكس يحنث لأن العبرة بالغالب (قوله لم يجرز)
لأنه يلزم الاستبدال بدلهما قبل قبضه وهو غير جائز كما علم في باب ح (قوله ونقل مسكين)
أي عن الرسالة البوسقية وهي التي هملها أبو يوسف في مسائل الخراج والعشر للرشيد
ونقل العبارة أيضا في المغرب عند قوله مستوقة وكذا في البحر والنهر عن مسكين وأهل المراء
أن الامام لا ينبغي له أن يأخذ النهر جنة من أهل الجزية أو أهل الاراضى بخلاف المستوقة
فانه يهرم عليه أخذها الا أن في ذلك تضييع حق بيت المال والله سبحانه أعلم (قوله وهذا

مطلب
القبض من دينه فقبضه نهر جنة
أوزيونا أو مستوقة
وكذا كذا يوما أحد عشر
وبالواحد وعشرون وبضعة
عشر ثلاثة عشر (يرتفع في سلفه)
ليقبض دينه اليوم لو قبضه نهر جنة
ما يردّه التجار (أوزيونا) ما يردّه
بيت المال
(أو مستحقة) للغير ويعتق المكاتب
بدفعها (لا) يبرّ لو قبضه رصا
أو مستوقة) وسطها غش لانها
ليسا من جنس الدراهم ولذا لو
يقبضها في صرف وسلم لم يجرز
ونقل مسكين أن النهر جنة اذا
غلب غشها لم تؤخذ وأما المستوقة
فأخذها حرام لانها نحاس انتهى
وهذه

احدى المسائل الخمس) الثانية رجل اشترى دارا بالجيد ونقد الزئوف أخذ الشفع
 بالجيد لانه لا يأخذها الا بما اشترى الثالثة الكفيل اذا كفل بالجيد ونقد الزئوف يرجع
 على المالك كقول من بالجيد الرابعة اذا اشترى شيئا بالجيد ونقد البائع الزئوف ثم باعه
 مرابحة فان رأس المال هو الجيد الخامسة اذا كان له على آخر دراهم جيد فقبض
 الزئوف فأنفقه ولم يعلم الا بعد الاتفاق لا يرجع عليه بالجيد في قول أبي حنيفة ومحمد كما
 لو قبض الجيد كذا في البهرح (قوله ودفع للقاضي) وذكر الناطق أن القاضي ينصب
 عن الغائب وكذا لو قبل اذا غاب الطالب لا يثبت الحائث وان لم يدفع الى القاضي ولا الى
 الوكيل وفي بعض الروايات يثبت وان دفع للقاضي والحقار الاول خاتمة قلت وهذه
 احدى المسائل الخمس التي يجوز فيها القضاء على المسحور وذكرها طوسيد كرها الشارح
 في كتاب القضاء (قوله باع ماله للقاضي بعه الخ) أي لا يبرئ يمينه الا اذا باع ما يبيعه القاضي
 عليه اذا امتنع من البيع بنفسه وذلك كما في الجوهرية ويبرها انه يساع في الدين العروض
 أو لا ثم القار ويترك له دست من ثياب بدنه وان أمكنه الاجترار بدنها باعها واشترى من
 غناها بما يلبسه لان قضاء الدين فرض مقدم على التجهل وكذا لو كان له مسكن يمكنه أن
 يمتري بدونه ويشترى من غناه مسكنا فيبيع وقيل يباع ما لا يحتاج اليه في الحال فتباع
 الجبة واللبد والقطع في الشتاء (قوله وكذا يبر بالبيع) أي وان لم يقبض لان البر وقضاء
 الدين يحصل بمجرد البيع حتى لو هلك المبيع قبل قبضه انفسخ البيع وعاد الدين
 ولا ينفق البر في الدين وانما نص محمد على القبض لانه يبر بالدين على رب الدين لا يحتمل
 سقوط الثمن بماله المبيع قبل قبضه ولو كان البيع فاسدا وقبضه فان كانت قيمته ثنى
 بالدين والاحت لانه مضطرون بالقيمة فتح قال في البهرح وشمل ما اذا كان المبيع مملوكا لغير
 الطائف ولذا قال في الظهيرية ان غن المستحق مملوكا فاسدا قلنا المديون ما في ذمته
 (قوله ونحوه الخ) كما لو تزوج الطالب أمة المملوك ودخل بها أو وجب عليه دين
 بالاستلام أو بالجنابة يبر أيضا منه والظاهر أن التقييد بالدخول اتفاقا وإسقاط سقوط
 نصف المهر بالطلاق قبل الدخول لا ينفذ البر كاحتمال هلاك المبيع قبل قبضه كما مر
 ويؤيده ما في الظهيرية حالف لا يفارقها حتى يستوفي حقه منها فترجها على ماله عليها فهو
 استيفاء وفيما حالف لا يقبض دينه من غريمه اليوم واستم لث شيئا من ماله اليوم فلو لم يلبا
 لا يثبت لان الواجب مثله لا قيمته ولو قيمه أو قيمة مثل الدين أو أكثر حدث لانه صار قابضا
 بطريق المقاصة وهذا ان استم له بعد غصبه لانه وجد القبض الموجب للضمان فيه صبر
 قابضا دينه وان قبله كان أحرقه لم يثبت له دم القبض اه مطلقا وتقام فروع المسئلة
 في البهرح (قوله به) متعلق بالبيع والظاهر أنه غير قيد حتى لو باعه شيئا بتم قدر الدين تقع
 المقاصة وان لم يجزئ الدين الثمن يدل عليه مسألة الاستهلاك المذكورة آنفا لانه لا يقيده
 في الفتح (قوله لان الدين تقضى بأمنالها) قال في الفتح لان قضاء الدين لو وقع بالدراهم

مطلبه
 المسائل الخمس التي جعلوا الزئوف
 فيها كالجيد

مطلبه
 لا قضين ماله اليوم
 احدى المسائل الخمس التي
 جعلوا الزئوف فيها كالجيد (يبر)
 المديون (في حلقه) (رب الدين)

(لا قضين ماله اليوم) فجاء به فلم
 يجوده ودفع للقاضي ولو في موضع
 لا قاضي له خنت به يفتي منية المفتي

وكذا يبر (لو) وسيد (فأعطاه فلم
 يتقبل فوضعه بحيث تناله يد لو
 أراد قبضه والام) يكن كذلك

(لا) يبر ظهيرية وفيما حالف ليجهدت
 في قضاء ما عليه الغافل باع ماله للقاضي
 بعه لورفع الامر اليه (وكذا يبر
 بالبيع) ونحوه مما تحصل المقاصة

فيه (به) أي بالدين لان الديون
 تقضى بأمنالها (وهبة) الدائن
 (الدين منه) أي من الديون (ليس
 بقضاء)

(و) حينئذ لا يحتل لو كانت اليدين
مؤقتة لعدم إمكان البر مع هبة
الدين وإمكان البر بشرط البقاء (كما
هو شرط الابتداء كما مر في مسألة
الكوز وعليه) لو حلف بقضين
دينه عند اقضاء اليوم أو حلف
لينة فلان غدا غداً اليوم أو
حلف (لياً) كان هذا الرغيف غداً
فأكله اليوم) لم يحتل زباني
(خلف ايقضين دين فلان فأمر
غيره بالاداء أو حاله فقبض بر
وان قضى عنه متبرع لا يبرطه يبر
وفيها حلف لا يفارق غيره حتى
يستوفى فقهه بحديث يراه أو يحفظه
فليس يفارق ولو نام أو غفل أو
شغل انسان بالكلام أو منعه عن
اللازمة حتى يهرب غيره لم يحتل
ولو حلف بطلاقها أن يعطيها كل
يوم درهم ما فر بما يدفع اليها عند
الغروب أو عند العشاء قال فإذا لم
يحل يوماً وليه عن دفع درهم
لم يحتل (حلف لا يقبض دينه)
من غيره (درهما دون درهم فقبض
بدينه لا يحتل حتى يقبض كله) ٣
قبضاً (متفرقا) لوجود شرط الحنث
وهو قبض الكل بصفة التفرق
(لا) يحتل (إذا قبضه بتفريق
ضروري)

٣ مطاب
لا يقبض دينه درهما دون درهم

كان بطريق المقاصصة وهو أن يشترط في ذمة القابض وهو الدائن مضموناً عليه لأنه قبضه
لنفسه احتياطاً وللدائن مثله على المقبض فيلتزمان قصاصاً وكذا هنا (قوله لأن الهبة
اسقاط) ولأن القضاء فعل المدين والهبة فعل الدائن بالبراء فلا يكون فعله ذاتاً فعل
الآخر فتح (تنبه) قبل أن شرط البر القضاة ولم يوجد في لزوم الحنث والالزام ارتفاع
التقاضي قال في الفتح وهو غلط فإن التقاضي الواجب صدق أحدهما دائماً هما
في الأمور الحقيقية كوجود زيد ودينه أما المتعلق قيامهما بسبب شرعي فيثبت
حكمهما ما بقى السبب قائماً وقيام الدين بسبب الثبوت أحدهما من الحنث أو البر وينتفیان
بانتفائه كما هو قبل اليدين حيث لا يبر ولا حنث ولذا قالوا هنا لم يحتل ولم يبر ولو لم يحتل
(قوله وإمكان البر بشرط البقاء الخ) أي في الدين المؤقتة بخلاف المطلقة فإنه فيها شرط
الابتداء فقط وحين حلف كان الدين قائماً فكان تصورا البر ثابتاً فانه قد تم حنث به
مضى زمن بقدر فيه على القضاء بالأس من البر بالهبة فتح (قوله وعليه) أي وينتق على
اعتبار هذا الشرط (قوله لم يحتل) أفوات إمكان البر في التقاضي لوقته فطلبت اليدين
(قوله فأمر غيره) الضمير فيه هاتين إلى الحالف وضمير اسطاله وقبض إلى فلان قال ط أفاد به
أن القضاء لا يقتضي مجرد المحاولة والاشربل لا بتمههما من القبض قال في الهندية وإن
نوى أن يكون ذلك بنفسه صدق قضاء وديانة ولو حلف المأطوب أن لا يعطيه فأعطاه على
أحدهما هذه الوجوه حنث وإن نوى أن لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء (قوله حلف
لا يفارق غيره الخ) تقدم بعض مسائل الغريم في أوخر باب الدين بالكل والشرب
(قوله أو يحفظه) الذي في المنع والبصر ويحفظه بالواو ط قال في البحر وكذلك لو حال
بينهما ستر أو سطوانة من أساطين المسجد وكذلك لوقعة أحدهما داخل المسجد والآخر
خارجه والباب بينهما مفتوح بحيث يراه وإن توارى عنه بجائط المسجد والآخر خارجه
فقد فارقه وكذلك لو كان بينهما باب مغلق إلا أن أدخله وأغلق عليه وقد علم على الباب
(قوله قال) أي صاحب مجموع النوازل كما عزاه إليه في البحر عن الظهيرية (قوله
لم يحتل) الظاهر أن وجهه أنه يراد باليوم عرفاً ما يشمل الليل وتقدم أنه لو قال يوم أكلم
فلان فكذا فهو على الجديدين إقراره بفعله لا يمتنع وكذلك هنا لأن الإطاعة لا تمتنع فافهم
(قوله لا يقبض دينه درهما دون درهم) أي لا يقبضه حالة كون درهم منه معاً فالدرهم
آخر في كونه غيره قبوض أي لا يقبضه متفرقاً بل بجملة فالجموع في تأويل حال مشتقة فهو
مثل بعهته يبدأ أي متقاضي كذا ظهر لي (قوله لا يحتل حتى يقبض كله متفرقاً) أي
لا يحتل بمجرد قبض ذلك البعض بل يتوقف حنثه على قبض باقيه فإذا قبضه حنث فتح
(قوله وهو قبض الكل الخ) لأنه أضاف القبض المتفرق إلى كل الدين حيث قال ديني
وهو اسم لكله فتح فلو قال من ديني يحتل بقبض البعض لأن شرط الحنث هنا قبض البعض
من الدين متفرقاً وأشار إلى أنه لو قيد باليوم فقبض البعض فيه متفرقاً ولم يقبض شيئاً

لم يحنث لأن الشرط أخذ الكل في اليوم منتهزاً ولم يوجد وعامه في البحر (قوله بوزن)
أو أكثر لأنه قد يهتز قبض الكل دفعة فيصير هذا المقدار مستغنى ولأن هذا المقدار من
التفرق لا يسمى تفرقاً عادة والعادة هي المعتبرة في بابي (قوله فتر له درهم ما) أي
لم يأخذ منه أصلاً (قوله كيف شاء) أي جملته أو منتهزاً (قوله لا يحنث) كذا ذكر
في البحر عن الظهيرية هذه المسئلة غير معللة والظاهر أنها بمعنى المسئلة المبارة لأن درهما
دون درهم يعني منتهزاً كما مر وقوله هنا الاجل هو معنى لا يقبضه منتهزاً ~~الكل~~ الأولى
في الإثبات وهذه في النفي والمعنى واحد ورأيت في طلاق الذخيرة في ترجمة المسائل التي
يظهر فيها إلى شرط البر وهب لرجل ما لا فتال الواهب اضراً أي طالق ثلاثاً أنفق هذا
المال الذي وهبتك الأعلى أهلك ثم أنه أنفق بعضه على أهله وقضى بالباقي ديناً أو سجاً أو
ترقيقاً لا تطلق امرأة الحالف ذكره نحو امر زاده في شرح الحليل وعلة بأن شرط بزه انفاق
جميع الهبة على أهله فيكون شرط حنثه ضد ذلك وهو اتفاق جميعه على غيرهم ولم يوجد
وهو نفي ما لو حلف لا يأخذ ماله على فلان الاجل وأخذ البعض دون البعض لا يحنث
لأن شرط بزه أخذ جميع الدين جملته فيكون شرط حنثه ضد ذلك وهو أخذ جميع الدين
منتهزاً ولم يوجد ذلك كذا هنا اه وحاصله أنه لا يحنث بمجرد قبض البعض جملته أو منتهزاً
ما لم يقبض الباقي كما مر فإذا تزلزل البعض بأن لم يقبضه أصلاً ببراءة أو بدونه لم يحنث لعدم
شرطه وهو قبض كله غير جملته أي منتهزاً ولما كانت هذه المسئلة في معنى الأولى كما ذكرنا
قال الشارح وهو الحيلة في عدم حنثه في الأولى وبقي هنا شيء وهو ما لو لم يأخذ من دينه
شيئاً أصلاً ولم ينفق في مسئلة الهبة شيئاً بأن ضاعت الهبة مثلاً والظاهر أنه لا يحنث لأن
المعنى أن أخذت ديني لا تأخذ الاجل أو أن أنفقت ما لا تنفقهما الأعلى أهلك وتظهر لا يبيع
هذا الثوب الأبعثرة ولا تخرجي الاباذني فلم يبيعه أو لم تخرج أصلاً فلا شك في عدم الحنث
فكذا هنا ومنه يعلم جواب ما لو حلف لا يشكوه الامن حاكم السياسة وترك شكايته أصلاً
لا يحنث هذا ما ظهر لي فاعتقه (قوله بملكها) متعلق بقوله لا يحنث (قوله لأن غرضه نفي
الزيادة على المائة) أي أن ذلك هو المقصود عرفاً والمقصود من مثلاً ليس زائداً على المائة
وهذا بخلاف ما لو قال لي على زيد مائة وقال زيد خسر فقال ان كان لي عابه المائة فهذا
انني النقصان لأن قصده يبينه الرد على المنكر اه فتح (قوله لو عافيه الزكاة) أي لو
كانت الزيادة من جنس ما تجب فيه الزكاة كالتقديين والساعة وعرض التجارة وان قلت
الزيادة ولو كانت من غير كالرقبي والدور لم يحنث وهذا لأن المستغنى منه عرفاً المال
لا الدراهم مطلقاً المال ينصرف إلى الزكوى كما لو قال والله ليس لي مال أو قال مالي
في المساكين صدقة وهذا بخلاف ما لو أوصى بثالث ماله أو استأمن الحربي على ماله حيث
يتم جميع الأموال لأن الوصية بخلافه كالميراث وقصود الحربي الغنية له بماله وعامه
في شرح التلخيص (قوله حتى لو قال الخ) تفرع على ما فهم من كلامه من أن المال إذا

مطلب
حلف لا يأخذ ماله على فلان
الاجل
مطلب
ان أنفقت هذا المال الاعلى أهلك
فكذا أنفق بعضه لا يحنث
كان يقبضه كله بوزن لأنه لا يعتد
تفرقاً عرفاً مادام في عمل الوزن
(لا يأخذ ماله على فلان الاجل)
أو الاجل فتر له درهم ما ثم أخذ
الباقي كيف شاء لا يحنث (ظهيرية
وهو الحيلة في عدم حنثه في المسئلة
لاولى) كما لا يحنث من قال ان كان لي
الامانة أو غيرا وسوى) مائة (فكذا
بملكها) أي المائة (أو بعضها) لأن
غرضه نفي الزيادة على المائة وحنث
بالزيادة لو عافيه الزكاة والا لا حتى
ولو قال (امرأته كذا ان كان له مال
وله عرض وضياء) (ودورافير
التجارة لم يحنث) خزانه أكل (حلف
لا يفعل كذا
مطلب
حلف لا يشكوه الامن حاكم
السياسة ولم يشكها أصلاً لم يحنث

مطلب
حالف لا يفعل كذا تركه على الابد

تركه على الابد لان الفعل يقتضي
مصدرا منكره وانكره في النفي تيم
(فأوفى فعل) المحالوف عليه (مرة)
حلت و (الحال عينه) وما في شرح
المجمع من عدمه سهو (فأوفى فعله مرة)
أخرى لا يحلث الا في كذا (ولو قبله)
بوقت كوالله لا يفعل اليوم (فقط)
اليوم (قبل الفعل بر) لوجود ترك
الفعل في اليوم كله (وكذا ان هلك
الحالف والمحالوف عليه) يتحقق
العدم ولو جرت الحالف في يومه حلت
عندنا خلافا لاجد فتح (ولو حالف
لمفعله بمرّة) لان النكرة في
الاثبات تخص الواحد المتعقن
ولو قبله بوقت فغنى قبل الفعل
حلت ان بقي الامكان والابان وقع
اليأس بونه أو بوقت الحمل بطلت
عينه كما في مسألة الكوز زباني
(حالفه واليعلمه بكل داعر)
بهملين أي مفسد (دخل البلدة
تقيده) حالفه (بقيام ولايته) بيان
لكون اليقين المطابقة تصير مقيدة
بدلالة الحال

مطلب
حالف لا يفعل بمرّة

مطلب
حالفه واليعلمه بكل داعر

أطلق ينصرف الى الزكوى كما قرأناه فافهم (قوله تركه على الابد الخ) ففي أي وقت فعله
حلت وان نوي يوما أو يومين أو ثلاثة أو بلدا أو منزلا أو ما أشبهه لم يدين أصلا لانه نوي
تخصيص ما ليس بملفوظ كافي الذميرة (قوله لان الفعل يقتضي مصدرا منكره الخ) فاذا
قال لا أكلم زيدا فهو بمعنى لا أكلمه كلاما وهذا أحد تعليلين ذكرهما في غاية البيان فانهم
انه نفي فعل ذلك الشيء مطلقا ولم يقيد بشئ دون شئ فميم الامتناع عنه ضرورة عموم النفي
وعليه اقتصر في البحر وهو ظاهر وأحسن منهم ما نقلناه عن الذميرة لما يرد على الاول أن
عموم ذلك المصدر في الافراد لا في الازمان وبضا قد قال ح أن هذا ساقى ما رتب باب اليقين
في الاكل أي من أن الذابت في ضمن الفعل ضروري لا يظهر في غير تحقيق الفعل بخلاف
الصريح ومن أن الفعل لا عموم له كافي المهيض عن سيبويه (قوله وما في شرح المجمع)
أي لابن مالك من عدمه أي عدم المحلل اليقين فهو وكافي البحر بل تفعل فاذا حلت مرة
بفعله لم يحلث بفعله ثانيا ولا العلامة قاسم رسالة ردقها على العلامة الكافيحي حيث اعتبر بها
فما شرح المجمع ونقل فيها اجاع الائمة الاربعة على عدم تكرار الحلت (قوله لا يحلث)
لانه بعد الحلت لا يتصور البر ونصور البر شرط بقاء اليقين فلم يبق اليقين فلا حلت رسالة
العلامة قاسم عن شرح مختصر الكرخي (قوله الا في كذا) لاستلزامه التكرار للفعل
فاذا قال كلما فعلت كذا يحلث بكل مرة (قوله وكذا الخ) هذا اذا لم يعض الوقت (قوله
والمحالوف عليه) الواو بمعنى أو (قوله التحقق العدم) أي عدم الفعل في اليوم ط (قوله
ولو جرت الحالف الخ) محل هذا في الاثبات كافي الغنى وصورته قال لا تكن الرغبة
في هذا اليوم بخفى فيه ولم يأكل أمان في صورة النفي اذا جرت ولم يأكل فلا حلت في عدم الحلت
ط وقدم المصنف أول الايمان انه يحلث لفعل المحالوف عليه وهو مغمى عليه أو يحلثون
(قوله لان النكرة في الاثبات تخص) أراد بالنكرة المصدر الذي تضمنه الفعل وهذا مبني
على التعليل السابق وقد عات ما فيه وفي القبح لان الملتزم فعل واحد غير عين اذا المقام
للاثبات فيبترأى فعل سواء كان مكرها فيه أو ناسيا أصيلا أو كيلا عن غيره واذ
لم يفعل لا يحلثكم بوقوع الحلت حتى يقع اليأس عن الفعل وذلك بوقت الحالف قبل الفعل
فيجب عليه أن يوصي بالكفارة أو بوقت محل الفعل كالحالف لم يضر بن زيدا وليا كان
هذا الرغيف فبات زيدا أو كل الرغيف قبل أكاه وهذا اذا كانت اليقين مطابقة اه (قوله
ولو قبله بوقت) مثل أيا كانه في هذا اليوم فتح (قوله بأن وقع اليأس) أي قبل مضى
الوقت (قوله أو بوقت الحمل) هذا عندهما خلافا لابي يوسف فتح (قوله تقيده حالفه بقيام
ولايته) هذا التخصيص بالزمان ثبت بدلالة الحال وهو العلم بأن المقصود من هذا
الاستحلاف زجر مجايد فحشرته أو شر غيره بزجره لانه اذا زجر داعر ان زجر داعر آخر وهذا
لا يتحقق الا في حال ولايته لانها حال قدرته على ذلك فلا يفيد فائدته بهد زوال سلطنته
والزوال بالموت وكذا بالانزاع في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه يجب عليه اعلامه بهد

العزل فتح (قوله وينبغي تقييد دينه بقوله) هذا بحث لابن الهمام فانه قال وفي شرح
 الكنتز ان الحائض لو علم بالداء ولم يعلم به لم يحض اذا مات هو أو المستحاضة أو عزل
 لانه لا يحض في اليمن المطلقة الا بالياس الا اذا كانت مؤقتة فيحض بعض الوقت
 مع الامكان اه ولو حكم بانها قد هذه للقور لم يكن يجب انظر الى المقصود وهو المبادرة
 لجزءه ودفع شره والداعي يوجب التقييد بالقور أي فور علمه به اه وأقره في البحر والنهر
 والمنع وعرض بأنه خلاف ظاهر الرواية ففي العناية وایس يلزمه الاعلام حال دسوله
 وانما يلزمه أن لا يؤثر الاعلام الى ما بعد موت الوالی أو عزله على ظاهر الرواية اه قلت
 قوله على ظاهر الرواية راجع الى قوله أو عزله أي بناء على ظاهر الرواية من أن العزل
 كالموت في زوال الولاية خلا لما عن أبي يوسف كما لم يمانعنا سابقا عن الفتح ولا شك
 أن التقييد بالقور عند قيام القرينة حكم ثابت في المذهب فصار حاصل بحث ابن الهمام
 أن الوالی اذا كان مراده دفع الفساد في البلد وحذف رجلا بأن يعلم بكل من دخل
 البلد فليس مراده أن يخبره بعد افساده سنين في البلد بل مراده اخباره به قبل اخلاله
 الفساد فهذا قرينة واضحة على أن هذه اليمن عين القور الثابت حكمها في المذهب
 فما في شرح الكنتز والعناية معبى على عدم قيام قرينة القور وما يجزمه ابن الهمام مبنى
 على قيامها بحيث قامت القرينة على القور حكمهم بانصر المذهب والا فلا فلم يكن يجزمه
 مخالف المذهب قول بل هو معقول مقبول فلذا أقره عليه الفحول فانهم (قوله واذا سقطت
 لا تعود) أي اذا سقطت بالعزل كما هو ظاهر الرواية كما مر لا تعود بعوده الى الولاية (قوله
 ولورتي بلا عزل الخ) هذا لم يذكر في الفتح بل ذكر في البحر بمحبة قوله ولم أره حكم
 ما اذا عزل من وظيفة وتولى وظيفة أخرى أعلى منها وينبغي أن لا تبطل اليمن لانه صار
 متمكنا من إزالة الفساد أكثر من الحاله الاولى اه قلت الظاهر أن محل هذا اذا لم يكن
 فاصل بين عزله وتوليته بل المراد ترقية في الولاية وانتقاله عن الاولى الى أعلى منها ولذا عبر
 الشارح بقوله ولورتي بلا عزل أما لو عزل ثم تولى بعد يوم منه لافقه مدقق سقوط اليمن
 والساقط لا يعود (قوله ومن هذا الجنس) أي جنس ما تقييد بالمعنى وان كان مطلقا
 في اللفظ (قوله أو الكفيل بأمر المكفول عنه) كذا وقع في البحر ولم يذكر في الفتح
 والنهر لفظ الامر ولذا قيل انه لا فائدة للتقييد به أقول أي لا تربي الدين له ولاية المطالبة
 على الكفيل سواء كان كفلا بأمر المكفول عنه أو لا لكن هذا بناء على أن الكفيل
 منصوب عطا على غيره ولفظ أمر بالتدوين والمكفول عنه منه منصوب عطف على
 مرفوع عطا على رب الدين ولفظ أمر بالتدوين والمكفول عنه منه منصوب عطف على
 غيره معقول حذف ويوضحه قول كافي النسفي أو الكفيل بالامر المكفول عنه وعلمه
 فالتقييد بالامر له فائدة ظاهرة لان الكفيل بالامر له الرجوع على المكفول عنه فيصير
 بمنزلة رب الدين فلذا كان له عليه المكفول فائدة وتقييد تحليفه بجهة قيام الدين بمنزلة

وينبغي تقييد دينه بقوله
 واذا سقطت لا تعود ولورتي بلا عزل
 الى منصب أعلى فاليمين باقية لزيادة
 تمكته فتح ومن هذا الجنس
 مسائل منها ما ذكره بقوله (كما
 لو حذف رب الدين غيره أو الكفيل
 بأمر المكفول عنه أن لا يخرج
 من البلد الا بذنه تقييد بالخروج
 حال قيام الدين والكفيل لا ت
 الاذن انما يصح من له ولاية المنع

رب الدين فافهم وفي الخاتمة فيل بالنفس اذا حلف الاصيل لا يخرج من البلدة
 الا باذنه فقصي الاصيل دين الطالب ثم خرج بعد ذلك لا يحنث (قوله وولاية المنع حال
 قيامه) أي قيام الدين ومقاده أن ذلك فيما اذا لم يكن الدين مؤجلا اذ ليس له منعه من
 الخروج ولا مطالبة قبل حلول الاجل وفيما اذا أدى الكفيل لزب المال اذ ليس له
 مطالبة المكفول عنه قبل الاداء نعم له ملازمة أو حجبته اذ الوزم الكفيل أو حجب
 فليست قبل (قوله اهدم دلالة التقيد) لانه لم يذكر الاذن فلا موجب لتقيده بزمان الولاية
 في الاذن وعلى هذا القول لا امر آت به كل امرأة تزوجه بغيرها ذلك فطالق فطلق امرأته
 طلاقا تاما وثلاثا ثم تزوج بغيرها انما طلقت لانه لم تقيد بعينه ببقاء النكاح لانها
 انما تقيد به لو كانت المرأة تستفيد ولاية الاذن والمنع بعد النكاح اه فتح أي بخلاف
 الزوج فانه يستفيد ولاية الاذن بالعقد وكذا رب الدين كما في الذخيرة وما قيل من أن
 الاضافة في قوله امرأتى تدل على التقيد لانها بعد العدة لم تنق امرأته مدفوع بأن
 الاضافة للتقيد بدل التعريف كما قالوا في قوله ان قبلت امرأتى فلا تفعيدي حرقة قبلها
 بعد البيونة يحنث فافهم وانظر ما قدمناه في التعليق من كتاب الطلاق (قوله ونحوه)
 كالأجارة والصرف والسلم والنكاح والرهن والخلع بجر (قوله وكذا في طرف النفي)
 فاذا قال لأهـب حنث بالايحباب فقط بخلاف لا أبيع (قوله والاصل الخ) الفرق
 أن الهبة عقد تبرع فيتم بالتبرع أما البيع فمعاوضة فاقضى الفعل من الجانبين وعند
 زفر الهبة كالبيع واتفقوا على انه لو قال بعثك هذا الثوب أو أجزتك هذه الدار فلم يقبل
 وقال بل قبلت فالقول له لان الاقرار بالبيع تضمن الاقرار بالايحباب والقبول وعلى
 الخلاف القرض وعن أبي يوسف أن القبول فيه شرط لانه في حكم المعاوضة ونقبل فيه
 عن أبي حنيفة روايتان والابرايم شبهه بالبيع لافادته المثلث باللفظ والهبة لانه تسليم
 بلا عرض وقال الساجي انهما كالهبة وقيل الاشبه أن يلحق الابرايم بالهبة والقرض
 بالبيع والاستقراض كالهبة بلا خلاف اه ملخصا من النسخ والبحر وانظر ما قدمناه
 في باب اليمين بالبيع والشراء (فرع) في الفتح لو قال لعبدان وهبك فلان منى فأنت
 حر فوهبه منه ان كان العبد في يد الواهب لا يعتق ساء له ألا وان كان وديعة
 في يد الموهوب له ان بدأ الواهب فقال وهبتك لا يعتق قبل ألا وان بدأ الاخرة فقال
 هبه منى فقال وهبتك منك عتق (قوله شرط في الحنث) هذا فيما لو كان الحلف على النبي
 فالوعلى الاثبات فهو شرط في البر فكان المناسب اسقاط قوله في الحنث فافهم (قوله
 لا يشتم) بفتح اليا والتين مضارع شتمت الطيب بكسر الميم في الماضي وجاء في لغة
 فتح الميم في الماضي وضمها في المضارع نهر والمنهورة القصيدة الاولى كما في الفتح (قوله
 وباسمين) بكسر السين وبضمهم يقمها وهو غير منصرف ويهض العرب يعربها عراب
 جميع المذكر السالم على غير قياس مصباح (قوله والمعول عليه العرف) ذكر ذلك في الفتح

ولاية المنع حال قيامه (و) منها
 (لو حلف لا يخرج امرأته الا باذنه
 تقيد بحال قيام الزوجية)
 بخلاف لا يخرج امرأته من الدار
 لعدم دلالة التقيد زيلجى
 ١ (حلف ليمين فلا نفوه به فلم يقبل
 بر) وكذا كل عقد تبرع كعارية
 ووصية واقرار (بخلاف البيع)
 ونحوه حيث لا يبر بالقبول وكذا
 في طرف النبي والاصل أن عقود
 التبرعات بازاء الايجاب فقط
 والمعاوضات بازاء الايجاب
 والقبول معا (وحضرة الموهوب
 له شرط في الحنث) فلو وهب
 الحالف انساب لم يحنث اتفاقا
 ابن مالك فيحفظ (لا يحنث في حلفه
 لا يشتم ويحان باسم وردوا يمين)
 والمعول عليه العرف فتح (و) يمين
 (الشتم تقع على) الشتم

١ مطالب
 حلف ليمين فلا نفوه به فلم يقبل بر
 بخلاف البيع ونحوه

٢ مطالب
 حلف لا يشتم ويحان

(المقصود فلا يحنث لو حلف لا يشتم طبيباً فوجد ربحه وان دخلت الرائحة الى دماغه) فتح (ويحنث في حلفه لا يشترى بنفسها)

١ أو وردا بشرأ ورقهما لادهنهما) للعرف (حلف لا يتزوج فزوجه) (٢١١) فضولي فأجاز بالقول حنث وبالفعل

ومنه الكتابة خلافاً لابن سماعة

(لا) يحنث به يفتي خاتبة (ولو تزوجه

فضولي ثم حلف لا يتزوج لا يحنث

بالقول أيضاً) اتفاقاً لاستنادها

٢ لوقت العقد) كل امرأه تدخل

في نكاحي) أو تصير حلالاً

(فكذا فأجاز نكاح فضولي بالفعل

لا يحنث) بخلاف كل عبد يدخل

في ملكي فهو حر فأجاز بالفعل

حنث اتفاقاً لكثرة أسباب الملك

عمادية وفيه أحلف لا يطلق فأجاز

طلاق فضولي قولاً أو فعلاً فهو

كالنكاح غير أن سوق المهر ليس

بأجازه لوجوبه قبل الطلاق قال

لامرأة الغيران دخلت دار فلان

فأنت طالق فأجاز الزوج فدخلت

طلقت (ومثله) في عدم حنثه

بأجازه فعلاً لا يكتبه المؤثقون

في التعاليم من نحو قوله (إن

تزوجت امرأه بنفسى أو بوكيلي

أو بفضولي) أو دخلت في نكاحي

بوجه ما يمكن زوجته طالقاً لأن

قوله أو بفضولي الى آخره عطف

على قوله بنفسى وعامله تزوجت

وهو خاص بالقول وإنما يستدباب

الفضولي لوزاداً وأجرت نكاح

فضولي ولو بالفعل فلا يخص له

١ مطلبه

حلف لا يتزوج فزوجه فضولي

٢ مطلبه

قال كل امرأه تدخل في نكاحي

فكذا

بعد حكاية الخلاف في تفسير الریحان وهو أنه ما طاب ریحهم من النبات أو ما سافر رائحة
طبيبة كالورد أو ما لا سابق له من البقول مما له رائحة مستلذة وغير ذلك (قوله فوجد
ربحه) أى من غير قصد شتمه (قوله للعرف) فيما في الهداية من حنثه بالدهن لا الورق
وما قاله الكرخي من حنثه به ما معنى على اختلاف العرف وعرفنا ما ذكره المصنف فتح
ملخصاً (قوله فأجاز بالقول) كرضيت وقبالت نهر وفي حاوى الزاهد دى لوهذه الناس
بنكاح الفضولي فسكت فهو جائزة (قوله حنث) هذا هو المختار كما في التبيين وعليه أكثر
المشايخ والقوى عليه كما في الخاتبة وبه اندفع ما في جامع الفصولين من أن الأصح عدمه
بحر (قوله وبالفعل) كبعث المهر أو بعضه بشرط أن يصل اليها وقبل الوصول لمير
بشرط نهر وكتيبها بشهوة أو بجماعها لكن يكره نحر عما يقرب نفوذ العقد من المحرم
بحر قلت فلو بعث المهر أو لالم يكره التقبيل والجماع لحصول الاجازة قبله (قوله ومنه
الكتابة) أى من الفعل ما لو أجاز بالكتابة لما في الجامع حلف لا يكلم فلاناً أو لا يقول له شيئاً
فكتب اليه كتاباً لا يحنث وذكر ابن سماعة أنه يحنث نهر (قوله به يفتي) مقابله ما في جامع
الفصولين من أنه لا يحنث بالقول كما مر فكان المناسب ذكره قبل قوله وبالفعل أفاده ط
(قوله لاستنادها) أى الاجازة لوقت العقد وفيه لا يحنث بمباشرة قبل الاجازة أولى بحر
(قوله لا يحنث) هذا أحد قولين قاله الفقيه أبو جعفر ونجيم الدين النسفي والثاني أنه
يحنث وبه قال شمس الأئمة والامام البرزوى والسيدي أبو القاسم وعليه مشي الشارح قبيل
فصل المشيئة لكن رجع المصنف في فتاواه الاول ووجهه أن دخولها في نكاحه لا يكون
الا بالتزويج فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المختص به فيصير في التقدير كأنه قال ان تزوجتها
وتتزوج الفضولي لا يصير متزوجاً كما في فتاوى العلامة قاسم قات قد يشال ان له سببين
التزويج بنفسه والتزويج بلفظ الفضولي والثاني غير الاول بدليل أنه لا يحنث به في حلفه
لا يتزوج تأتى (قوله لكثرة أسباب الملك) فانه يكون بالبيع والارث والهبة والوصية
وغيرها بخلاف النكاح كما علمت فلا فرق بين ذكره وعدمه (قوله أو فعلاً) كخراج
متاعها من بيتها ط (قوله لوجوبه قبل الطلاق) فلا يحال به الى الطلاق بخلاف النكاح
لأن المهر من خصائصه مخ عن العمادية (قوله قال) أى فضولي (قوله فأجاز الزوج)
أى أجاز تعليق الفضولي (قوله ومثله) أى مثل ما في المتن (قوله ما يكتبه المؤثقون) أى
الذين يكتبون الوثائق أى الصكوك (قوله الى آخره) المناسب حذفه لأن قوله
أو دخلت في نكاحي معطوف على تزوجت لا على بنفسى فلا يصح تعمله بأن عامله
تزوجت بل العلة فيه انه ليس له اسباب واحد وهو التزويج كما مر وهو لا يكون الا بالقول
أفاده ط (قوله وهو خاص بالقول) فقوله أو بفضولي ينصرف الى الاجازة بالقول فقط
بحر (قوله فلا يخص له الخ) كذا في البحر وشبهه في النهر والمنع وفي فتاوى العلامة قاسم
وجامع الفصولين أنه اختلف فيه قيل لا وجه له لوجه لانه شدد على نفسه وقال الفقيه

أبو جعفر وصاحب الفصول حمله أن يزوجه فضولي بلا أمره ما فيجيزه هو فيصنف قبل
 اجازة المرأة لا إلى جزاء عدم الملك ثم يجيزه هي فاجازتهم لا تعمل فيجوز أن العقد فيجوز
 إذا اليقين انعقدت على تزوج واحد وهذه الحيلة إنما يحتاج إليها إذا قال أو يزوجهما غيري
 لأجل لي وأجيزه أما إذا لم يقبل وأجيزه قال النسفي يزوج الفضولي لأجله فتهلأ ثلاثا
 إذا الشرط تزويج الغير له مطلقا ولكنهم لا يحرم عليه لطلاقها قبل الدخول في ملك الزوج
 قال صاحب جامع الفصول فيه تسامح لأن وقوع الطلاق قبل الملك محال اه قالت
 انما سمعنا تسامحا للظاهر والمراد هو انخلال اليقين لا إلى جزاء لأن الشرط تزويج الغير له
 وذلك يوجد من غير توقف على اجازته بخلاف قوله أن تزويجها فانه لا يوجد إلا بعقده بنفسه
 أو عقده غيره له واجازته (قوله إذا إذا كان المعلق طلاقا المزدوجة) في بعض النسخ
 المتزوجة أي التي حلف أن لا تزوجهما بنفسه أو بفضولي احترازا عما لو كان المعلق
 طلاقا زوجته الأصلية بأن قال ان تزوجت عليك بنفسي أو بفضولي فأنت طالق
 فان حكم الشافعي بنفسه اليقين المضافة يؤكده الحنف لا ينافيه (قوله أن الافتاء كاف)
 أي افتاء الشافعي للعالم يطال هذه اليقين وهو رواية عن محمد وأقوى هي سائمة خوارزم
 لكنهم اضعفوا نعم لم قال كل امرأة تزوجهما فهي كذا فتزوج امرأه وحكم القاضي
 بنفسه اليقين ثم تزوج أخرى يحتاج إلى الفسخ ثانيا عندده أو قال محمد لا يحتاج وبه ينق
 كما في الظهير ينفق قال ان يطال ان اليقين هو قول محمد المتفق به كافي الظهيرية فقه مدائمه
 عليه حكمهم بانحر كما قد غلبنا بيانه في باب التعليق فافهم (قوله بجزر) الاولى أن يقول نهر
 لأن جميع ما قدمته مذكور فيه أما في البصر فانه لم يذكر قوله انه مما يثبت الموثقون
 ولا قوله أو دخلت في نسكاحي بوجه ما ولا قوله وقد منافي التعاليق (قوله لأن المراد بها
 المسكن عرفا) يعني أن المراد ما يشمل المسكن فيصدق على المملوك وغير المسكون وفيه
 تفصيل وخلاف ذكرناه في باب اليقين بالدخول (قوله ولا بد أن تكون سكنا لا بطريق
 التبعية الخ) بخلاف لما قدمته في الباب المذكور من قوله ولو تبعها وهو ما في الخالية لو حلف
 لا يدخل دار بنته أو أمته وهي تسكن في بيت زوجها فدخل الخالف حث وقد ذكر
 في الخالية أيضا مسألة الوقعات وقال ان لم ينو تلك الدار لا يحث لأن السكنى تنافي إلى
 الزوج لا إلى المرأة ويمكن الجواب بأن الدار في مسألة الخالية المارة للمالكين للمرأة
 انعقدت عينه على دار السكنى بالتبعية فحلت أمافي مسألة الوقعات المذكورة هنا
 قال دار في ملك المرأة فانصرف اليقين إلى ما ينسب إليها أصالة فلما سكنها زوجها نسبت
 اليه وانقطعت نسبتها إليها فلم يحث الخالف بدخولها ما لم ينوها فأجاب بعض السديد
 أبو السهم ودان كن قد منافي باب الدخول عن التنازع ما يفيد اختلاف الرواية ولكن
 ما ذكر من الجواب توفيق حسن رافع للخلاف بغير عدم النية المذكور أعني عدم التنازع عن
 الخالية فافهم (قوله بتشديد اللام) كذا في البحر عن مسكين والظاهر أن التشديد غير

الا إذا كان المعلق طلاقا المزدوجة
 فيرفع الأمر إلى شافعي بفسخ
 اليقين المضافة وقد منافي التعاليق
 أن الافتاء كاف في ذلك بجزر (حلف
 لا يدخل دار فلان انتظم المملوك
 والمستأجرة والمستعارة) لأن المراد
 به المسكن عرفا ولا بد أن تكون
 سكنا لا بطريق التبعية ولو حلف
 لا يدخل دار فلان فدخل دارها
 وزوجها ساكن به لم يحث لأن
 الدار انما تنسب إلى الساكن وهو
 الزوج نهر عن الوقعات (لا يحث
 في حلقه انه لا مال له وله دين على
 مفلس) بتشديد اللام أي محكوم
 بالذلالة (أو) على (ملي) غنى لأن
 الدين ليس بمال

أما طلبه
 حلف لا مال له

لازم لانه يقال مغلس وجعه مغاليس كما في المصباح وهذا أعظم من المحكوم بأفلاسه وغيره
كما لا يخفى (قوله بل وصف في الذقة الخ) ولهذا قيل ان الديون تقضى بامثالها على معنى
أن المقبوض مضمون على القابض لانه قبضه لنفسه على وجه التملك ولرب الدين على
المدين مشبه فالتقديرات قصاصا وتماثرا في البحر (قوله فان لم يفعله المخاطب حنت)
كذا أطلقه في الخاتمة والفتح والنهر وظاهره انه يحتمل سواء أمره بالفعل أو لا وهو
كذلك لأن أمره لا يصدق الفعل من المخوف عليه وشرط بره هو الفعل وشرط حنته
عدمه ويأتى تمام يانه قريبا هذا ورأيت في الصيرفة متر على رجل فأراد أن يقوم فقال
والله لا تقوم مقام لا يلزم الماترثي لكن عليه تعظيم اسم الله تعالى اه وذكره في البرازية
بعبارة فارسية فهذه الفرع مخالف لما تزود جواب بأن قوله لا تقوم نهى وهو إنشاء
في الحال تحق مضمونه عند التلطف به وهو طالب الكف عن القيام فصار الحلف على هذا
الطالب الانشائي لا على عدم القيام فالمتصور من الحلف تأكيده ذلك الطالب فليمتثل
واظهار أن الأمر مثل النهى فإذا قال بالله اضرب زيد اليوم لا يحتمل بعدم ضربه ويظهر
أيضا انه لو قصد ثم قام لا يحتمل ولو لم يكن باللفظ النهى لأن المراد النهى عن القيام الذي
تم بآله المخوف عليه فهو عين الفور الماترثي بآله وهذه المسئلة تقع كثيرا (قوله ما لم ينو
الاستحلاف) فان نوى الاستحلاف فلا شيء على واحد منهما خاتمة وفتح أى لأن المخاطب
لم يجبه بقوله نعم حتى يصير حالنا قال في الخاتمة ولو قال والله لتفعلن كذا فقال لا تخزنم
فهو على خمسة أوجه * أحدها أن ينوى كل من المبتدئ والجيب الحلف على نفسه
فهو حاقان أما الاول فظاهر وأما الثاني فلأن قوله نعم يتضمن إعادة ما قبله فكأنه قال
والله لا تفعلن كذا فإذا لم يفعل حنتا جميعا الوجه الثاني أن يريد المبتدئ الاستحلاف
والجيب اليمين على نفسه فالخالف هو الجيب فقط * الثالث أن لا يريد الجيب اليمين
بل الوعد فلا يكون أحدهما حاقا * الرابع أن لا يكون لأحدهما مائة فالخالف هو
المبتدئ فقط * الخامس أن يريد المبتدئ الاستحلاف والجيب الحلف فالجيب حاق لا غير
اه ملخصا قلت هذا الأخير هو عين الثاني فمتأمل (قوله فالخالف هو المبتدئ) وكذا
فيمالو قال أحلف أو أشهد بالله قال عليك أو لا فلا يمين على الجيب في الثلاثة وإن نوى
أن يكون الخائف هو الجيب خاتمة قلت ووجهه انه أسند فعل القسم الى نفسه فلا يمكن
أن يكون فاعله غيره (قوله ما لم ينو الاستفهام) أى بأن تكون همزة الاستفهام مقدرة
فيصير المعنى هل أحلف أم لا وهذا يصلح حيلة إذا أراد أن لا يحتمل فافهم (قوله فالخالف
الجيب) ولا يمين على المبتدئ وإن نوى اليمين خاتمة وفتح أى لاستناد الخالف الى المخاطب
فلا يمكن أن يكون الخالف غيره (قوله لا يدخل فلان داره الخ) نقوله في النهر عن منية
الفتى وهكذا رأيت فيها لكن بالنظر الدار معرفة وهذا محمول على ما إذا كان فلان ظاهرا
لا يمكن الخالف أن ينعنه كما يعلم مما ذكره الشرنبلالي في رسالة عن الخاتمة والخاتمة

مطلب
الديون تقضى بامثالها

بل وصف في الذقة لا يمتد وقبضه
حقيقة * (فروع) * قال لغيره والله
(١) لتفعلن كذا فهو حاق فان لم
٢ يفعله المخاطب حنت ما لم ينو
الاستحلاف * قال لغيره أقسمت
عليك بالله أو لم يقل عليك لتفعلن
كذا فالخالف هو المبتدئ ما لم ينو
الاستفهام * ولو قال عليك
عهد الله ان فعلت كذا فقال نعم
فالخالف الجيب * لا يدخل فلان
داره فيمينه على المبتدئ ان لم يملك
٣ مائة ولا فعلى النهى والمنع جميعا
* آجر داره

مطلب
قال لغيره والله لتفعلن كذا فهو
حاق

مطلب
قال والله لا تقوم مقام لا يحتمل

مطلب
قال لتفعلن كذا فقال نعم

مطلب
حلف لا يدخل فلان داره

مطلوب
في الفرق بين لا يدعه يدخل وبين
لا يدخل

وغيرهما حلف لا يدع فلا يدخل هذه الدار فلو ادرك ملك الحالف فشرط ان يترفع عنه
بالقول والفعل بقدر ما يطيق فلو منعته بالقول دون الفعل حلفت وان لم تكن له فذمته بالقول
دون الفعل لا يحث بالدخول وفي التنبيه عن الوبري حلف ليخرجن ساكن داره اليوم
والساكن ظالم غالب يتكلم في اخر اجبه فان لم يمكنه فاليمين على التلظظ باللسان اه قال
وهذا يشهد ان ما مر من حث المسالك بالمنع بالقول فقط مقيد بما اذا قدر على منعه بالفعل
والا فبقية القول وبقيده قول الخانية بقدر ما يطيق هذا حاصل ما ذكره في الرسالة
وقد نخصها السيد ابو السعد وتخصها بختل ونقله عنه ط في الباب السابق وانه اُفتي بانه
على ما فهمه فيمن حلف على اخيه ان لا يتكلم بانهم لو تكلمت بعد ما مناهما عن الكلام
لا يحث لانه لا يملك منعها وقاس على ذلك ايضا لانه لو كانت اليمين على الاثبات مثل
لنفعلن بكفي امره بالفعل قلت وهذا خطأ فاحش للفرق بين قولنا لا ادعه يدخل
وبين لا يفعل ذلك ما قدمناه في التعليق عن الوالدية وجعل قال ان ادخلت فلانا
بيتي او قال ان دخل فلان بيتي او قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فاحر انه طالق فاليمين
في الاول على ان يدخل بأمره لانه متى دخل بأمره فقد دخل وفي الثاني على الدخول
أمر الحالف اولم يأمر علم اولم يعلم لانه وجد الدخول وفي الثالث على الدخول بعلم الحالف
لان شرط الحث الترتل للدخول في علم ولم يمنع فقد ترك اه ونقل مشهورة في البحر عن المحيط
وغيره فانظر كيف جمعوا اليمين في الثاني على مجزئ الدخول لان المحلوف عليه هو دخول
فلان في تحقق دخوله تحقق شرط الحث وان منعه قولاً او فعلاً لان منعه لا يثني دخوله
بعد تحققه وانما عدم الحث بالمنع قولاً او فعلاً أو قولاً فقط على التفصيل المار فهو خاص
بالحلف على أنه لا يدعه ولا يتركه يدخل وكذا قوله لا يحمله يدخل لانه متى لم يمنعه تحقق
انه تركه او دخله فيحتمل هذا هو المصريح به في عاكة كتب المذهب وهو ظاهر الوجه
وقد مر في آخر باب اليمين في الاكل والشرب فيما لو قال لا افارقك حتى تقضي حتى
انه لو فتر منه لا يحتمل ولو قال لا يفارقني يحتمل كما في الخانية ففسد جزم يحتمل اذ افتر منه
بعد حلفه لا يفارقني وعلى هذا فالصواب في جواب الفتوى السابقة ان اخيه
اذا تكلمت يحتمل سوا منعهما عن الكلام او لا تحقق شرط الحث وهو الكلام ومنعه
له الا رفعه بعد تحققه كما لا يخفى نعم لو كان الحلف على أنه لا يتركها او لا يحلها تتكلم
فانه يبر بالمنع قولاً فقط ولا يحتاج الى المنع بالفعل لانه لا يملك كما قال في الخانية وجعل
حلف بطلاق امرأته ان لا يدع فلا يبر على هذه القنطرة فتمعه بالقول يكون باراً
لانه لا يملك المنع بالفعل اه وبما قررناه ظهر ان ما نقله الشارح من اللامية لا يصح حمله
على ظاهره لخصالته المشهورة في الكتب فلا بد من تأويله بما قدمناه وقد بول بأنه أراد
معنى لا يدعه يدخل كما اُفتي به في الخبرية حيث سئل عن حلف على صهره أنه لا يرحل من
هذه القرية فرحل قهر اعليه فهل يحتمل أجاب مقتضى ما اُفتي به قارئ الهداية

واستدل به الشيخ محمد الغزالي وأفتى به أنه أن نوى لا يمكنه فحمل قهره عليه لا يثبت اه
أو يؤول بأنه سقط من عبارة المنية لفظ لا يدعه والاف هو مردود لأن العمل على ما هو
المشهور الموافق للمعقول والمنقول دون الشاذ الخفي المعقول فاعترضهم هذا التحريروا الله
سبحانه أعلم * (تنبيه) * علم أيضا مما ذكرناه أنه لو كان الحلف على الاثبات مثل قوله والله
لنفعلن كذا فشرط البر هو الفعل حقيقة ولا يمكن قياسه على لا يدعه يفعل بأن يقال هنا
يكفي أمره بالفعل فإن ذلك لم يقل به أحد وأما ما مر عن القضية في يخرج من ساكن داره
فذلك في معنى لا يدعه يسكن كما علم مما مر أما هنا فلا يكتفي الأمر لأن حلفه على الفعل
لا على الأمر به ويجوز إذا لم يره لا يحقته كما لا يخفى فإذا لم يره لم يثبت الحلف كما مر سواء
أمره أو لا وهذا ظاهر جلي أيضا ولكن جل من لا يسمو فافهم (قوله برب قوله أخرج)
لأن عقد الاجارة منه من الانخراج بالفعل لأن مالك الدار لا يملك المنفعة مدة الاجارة
فهو حينئذ كالاجنبي شرب لائق (قوله وبلفه بر) لأن قوله لا يدع ينصرف إلى ما يقدر
عليه وبعد تحليفه لا يقدر على الاخذ بشرط الحنث أن يتركه مع القدرة ولذا لا يثبت
إذا قال لأدع فلا ينفعل ففعل في قيمته (قوله طلمت) لأنه صار حالف للقاعدة المذكورة
عقبه (قوله به يفتي) وهو قول أبي يوسف خلاف لما جحد بخلاف ما لو برهن أنه أقرضه ألفا
والمسئلة بجواهرها لا يثبت اه فتح أي لجواز أنه أقرضه ثم أبرأه أو استوفى منه قبل الدعوى
فلا يظهر كذب المتدعي عليه (قوله حنث الخ) لأن كل واحد من الشر يكتن يرجع
بالعهدة على صاحبه ويصير الحالف عاملا مع المخوف عليه وإن كان عقد الشركة نفسه
لا يوجب الحقوق أما العبد المأذون فلا يرجع بالعهد على المولى فلا يصير الحالف شريكا
لمولاه بجرع الظهيرية (قوله فدخل المشتركة) أي فلا يثبت لأن نصف الدار لا يسمى
دارا فتح (قوله إذا لم يكن ساكنا) ترك في الفتح هذا القيد وقد صرح به في الخاتمة
قال ط أما إذا كان ساكنا فهي داره لأن الدار حينئذ تسمى المستأجرة فأولى المشتركة التي
سكنها والله سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحدود)

لما فرغ من الايمان وكفارتها الدائرة بين العباداة والعقوبة ذكر بعد هذا العقوبات
المحضة ولولا لزوم التفریق بين العبادات لكان ذكرها بعد الصوم أولى لاشتماله على
بيان كفارة الفطر المغاب فيها جهة العقوبة نهر وفتح وهي ستة أنواع حد الزنا
وحده شرب الخمر خاصة وحد السكر من غيرها والكمية متحدة قيمتها وحد القذف
وحده السرقة وحده قطع الطريق ابن كمال (قوله الحدافسة) في بعض النسخ هو افسة
فالضمة عائد على الحد المفهوم من الحدود (قوله المنع) ومنه سمي البواب والسجبان
حداد المنع الاول من الدخول والثاني من الخروج وسمى المهرزف للماهية حد المنع

ثم حلف أنه لا يتركه فحمل قهره عليه لا يثبت اه
أخرج * لا يدع ماله اليوم على غيره
فقد منه لا قاضي وحلفه برب قوله
ان كنت فعلت كذا فاحرأ أنك طالق
فقال نعم وقد كان فعل طالق
وفي الاشياء القابلة للحادثة عشر
السؤال معاد في الجواب قال امرأه
زيد طالق أو عبد مملوك أو عاتقه
المشي لبيت الله ان فعل كذا وقال
زيد نعم كان حالها إلى آخره * ادعى
عليه حلف بالطلاق ماله عليه شيء
فبرهن بالمحال حنث به يفتي * حلف
أن فلانا ثقبيل وهو عند الناس
غير ثقبيل وعنده ثقبيل لم يثبت
الا أن ينوي ما عند الناس * لا يهمل
معه في القسامة فلا فعل مع
شريكه حنث ومع عبده المأذون لا
* لا يزرع أرض فلان فزرع أرضا
بينه وبين غيره حنث لأن نصف
الأرض تسمى أرضا بغير خلاف
لا أدخل دار فلان فدخل المشتركة
إذا لم يكن ساكنا والله سبحانه أعلم
(كتاب الحدود)
(الحدافسة المنع)

من الدخول والخروج وحدود الدارين بآياتها المنعها عن دخول ذلك الغير فيها وخروج
بعضها إليه وتعماده في الفتح (قوله عقوبة) أي جزاء بالضرب أو القلع أو الرجم أو القتل
سمى بها لأنها أتتوا الذنب من تعاقبه إذ أنه قهسته أي (قوله مقدر) أي مبيته بالكتاب
أو السنة أو الإجماع قهسته أي أو المراد لها قدر خاص وإذا قال في التهم مقدر بالموت
في الرجم وفي غيره بالسواط الآتية أي وبالقطع الآتي (قوله حق الله تعالى)
لأنها شرعت الصلحة تعود إلى كافة الناس من صيانة الأنساب والأموال والعقول
والأعراض (قوله زجرا) بيان لحكمها الأصلي وهو الانزجار عما يضر ربه العباد من
أنواع الفساد وهو وجه تسميتها حدودا قال في الفتح والتحقيق ما قال بعض المشايخ أنها
موانع قبل الفعل لزواج بعده أي العلم بشرعيتها يمنع الإقدام على الفعل وإيقاعها بعده
يمنع من العودة إليه (قوله فلا تجوز الشفاعة فيه) تنزيه على قوله تجب الخ قال في الفتح
فانه طاب ثلث الواجب وإذا أنكر صلى الله عليه وسلم على أسامة بن زيد حين شفع
في المخزومية التي سرق فقال أن شفع في حد من حدود الله (قوله بعد الوصول للحاكم)
وأما قبل الوصول إليه والثبوت عنده فتجوز الشفاعة عند الرفع له إلى الحاكم ليطلقه
لأن وجوب الحد قبل ذلك لم يثبت فالوجوب لا يثبت بمجرد الفعل بل على الإمام عند
الثبوت عنده كذا في الفتح وظاهره جواز الشفاعة بعد الوصول للحاكم قبل الثبوت
عنده وبه صرح طعن الحوى (قوله بل المظهر التوبة) فإذا حدث ولم يبق عليه
إثم المعصية وذهب كثير من العلماء إلى أنه مظهر وأوضح دليلنا في التهم (قوله وأجمعوا
الخ) الظاهر أن المراد أنهم لا تسقط الحد الثابت عند الحاكم بعد الرفع إليه أما قبله فتسقط
الحد بالتوبة حتى في قطاع الطريق سواء كان قبل جنائيتهم على نفس أو عضو أو مال
أو كان بعد شيء من ذلك كما سيأتي في بابيه وبه صرح في البحر هنا خلافا لما في التهم يبق
عليهم حق العبد من القصاص إن قتلوا والضمان إن أخذوا المال وقول البصر والقطع
أن أخذوا المال سبق قلم وصوابه والضمان والحاصل أن بقاء حق العبد لا ينافي سقوط
الحد وكأنه في التهم فهم أن الباقي هو الحد وليس كذلك فافهم وفي البحر عن الظهيرية
رجل أتى بفاحشة ثم تاب وأتاب إلى الله تعالى فانه لا يعلم القاضي بفاحشته لا فاقامة الحد
عليه لأن السترة تدوب إليه اه وفي شرح الأشباه للبيري عن الجواهر رجل شرب الخمر
وزنى ثم تاب ولم يحد في الدنيا هل يحد له في الآخرة قال الحدود حق الله تعالى إلا أنه
تعلق بهما حق الناس وهو الانزجار فإذا تاب توبة نصوحا أرجو أن لا يحد في الآخرة فانه
لا يكون أكثر من الكفر والردة وأنه يزول بالاسلام والتوبة (قوله فلا تعزير حد) تعزير
اسم لامبني معها على الفتح وحد خبرها وكذا قوله ولا قصاص حد وقد اشرح خبرا
الأول لأن الخبر المذکور مقرر لا يصلح خبرا لهما الكونه مصدر للجس فيه صلح لهما والخطيب
في ذلك سهل ثم إن الأول مقرر على قوله مقدر والناهي على قوله وجبت حق الله تعالى

وقوله

وشرعا (عقوبة مقدر) وجبت
حق الله تعالى (زجرا) فلا تجوز
الشفاعة فيه بعد الوصول للحاكم
وليس مظهر أعني دليل المظهر
التوبة وأجمعوا أنها لا تسقط الحد
في الدنيا (فلا تعزير) حد

قوله تنزيه على قوله تجب هكذا
بخطه بالاضارع والذي في المتن
وبأن له بذلك وجبت بالماضي
والخطيب سهل اه معجمه

مطلب
التوبة تسقط الحد قبل ثبوت

وقوله لعدم تقديره أي تقدير التعزير أي كل أنواعه لأن المقدّر بعضها وهو الضرب
على أن الضرب وإن كان أقله ثلاثة وأكثره تسعة وثلاثون لكن ما بين الأقل والأكثر
ليس عسكراً كما أفاده في البحر (قوله والزنا) بالقصر في لغة أهل الحجاز فيكتب بالياء وبالمد
في لغة أهل نجد فيكتب بالالف بدأ بالكلام عليه لأنه أصح ما نه النسل فكان راجعاً إلى
الموجود وهو الأصل ولكنة وقوع سببه مع قطعته بخلاف السرقة فإنه لا تتكرر كثيراً
والضرب وإن كثّر فليس حده تلك القطيعة نهر وفتح (قوله الموجب للحد) قيد به لأن
الزنا في اللغة والشرع معنى واحد وهو وطء الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهه
فإن الشرع لم يخص اسم الزنا بما يوجب الحد بل بما هو أعم والموجب للحد بعض أنواعه
ولو وطئ جارية ابنه لا يحد للزنا ولا يحد فاذنه بالزنا فدل على أن فعلاً زنا وإن كان لا يحد به
وتعممه في الفتح وبه علم أن ما في المتن من تعريف الزنا بما ستر تعريف للشرع
الاعم فلا يعبر عنه بترك القيود التي ذكرها المصنف هنا لأنه تعريف للاخص
الموجب للحد على أن القيود المذكورة خارجة عن المناهضة لأنها شرط لإجراء الحكم
كما في النهر تأمل (قوله قدر حشفة) أي حشفة أو قدرها من كان سقوطها لكن
صرح بالخفي وسكت عن الظاهر لعمه بالاولى اختصاراً أو تأخيراً فقط قدر لا فائدة
التمسح لالا حترار عن نفس الحشفة فإلا يوجبها غيره وجب للحد لأنه ليس وطأ
ولذا لم يوجب الغسل ولم يفسد الحج كما في الجوهرية وأشار بسكوته عن الانزال إلى أنه غير
شرط (قوله مكاف) أي عاقل بالغ ولا يقل مسلم لأنه غير شرط في حق الجلد (قوله مطلقاً)
سواء ثبت عليه باقراره بالاشارة أو بيمينه كما في البحر وغيره (قوله لا بالبرهان) ذكر ابن
الشحنة في شرح الوهبانية أنه رأى في نسخة الخانية وذكر أن المصنف يعني ابن وهبان
خص ذلك بالآخرس أقول الذي رأيت في نسخة من الخانية هكذا ولو أقر الآخرس
بالزنا أربع مرات في كتاب كتبه أو إشارة لا يحد ولو شهد عليه الشهود بالزنا لا تقبل
الاعى إذا أقر بالزنا فهو بمنزلة البصير في حكم الإقرار اه فقل ولو شهد عليه الشهود
الحج انما ذكره في الآخرس لافي الاعى خلافاً لما رواه ابن الشحنة في نسخة فانه غلط لقول
الفتح والبحر بخلاف الاعى صح إقراره والشهادة عليه ومثله في التناخانية عن
المضمرات وبه جزم في شرح الوهبانية للشرع بل لا يشرع الكثرة للمعنى (قوله في قبل)
متعلق بوطء (قوله أو ما ضياً) أدخل به المحذور الشوهاء فانه وإن لم تكن مشتهرة
في الحال لكنها كانت مشتهرة فيما مضى (قوله خرج المكره) أي بقيد طائع والدبر بقيد
قبل وهذا بناء على قول الامام من أنه لا حد بالواطئة أما على قولهما من أنه يحد بتفعل
ذلك في الاجانب فيدخل في الزنا وسبباً في الباب الآتي (قوله وشهوة الصغيرة) هو
المينة والبهيمة ح وهذا خرج بقيد مشتهرة والمراد الصغيرة ونحوها فالقيام لفظه وقصد
التمسح كما مر آنفاً ونظيره على أحد الاحتمالات قوله من ذلك لا يجزى (قوله خال عن

مطلب
أحكام الزنا

مطلب
الزنا شرعاً لا يحد به بما يوجب الحد
بل أعم

عدم تقديره (ولا قصاص حد)

لأنه حق المولى (والزنا) الموجب
للحد (وطء) وهو ادخال قدر

حشفة من ذكر (مكاف) خرج

الصبي والمعنوه (ناطق) خرج

وطء الآخرس فلا حد عليه مطلقاً

للشبهة وأما الاعى فيجوز للزنا

بالاقرار ولا بالبرهان شرح وهبان

(طائغ في قبل مشتهرة) حالاً أو

ماضياً يخرج المكره والدبر

ونحوه صغيرة (خال عن

ملكه) أى ملك عينه وملك نكاحه وهو وصفة لقبيل ط أو وصفة لوط (قوله وشبهته) أى
 شبهة ملك اليمين وملك النكاح فالأولى كوط جارية مكاتبه أو عبده المأذون المدين أو
 جارية المغنم بعد الإعرار بدارنا في حق الغازي والثانية كتزويج امرأة بلاشهود أو أمة
 بلا إذن مولاه أو تزويج العبد بلا إذن مولاه جوى عن المفتاح ط (قوله أى في المحل)
 ويقال لها شبهة ملك وشبهة حكمية كوط جارية ابنه ط (قوله لا في الفعل) وتسمى
 شبهة اشتباه كوط معتدة الثلاث وحاصله أن شرط كون اللوط زنا مخلوقه عن شبهة المحل
 لأنهم أتوا بحجب في الحد وان لم يظن حله بخلاف شبهة الفعل فإنه لا تنفيه مطلقا بل ان ظن
 السهل أما ان لم يظنه فلا ولا يخصص الأولى بالأولاد مع أنه لو أراد ذلك مع ما يعم شبهة الفعل
 بقيد ظن المحل فيها صح أيضا أفاده السيد أبو السعود (قوله في دار الاسلام) منقول
 زاد وهذا القيد يوصى إليه قوله هم وأين هو وكذا قولهم في الباب الآتي لاحد بالزنا في
 دار الحرب والبعي وعليه فكان الأولى أن يقول في دار العدل ليخرج دار البغي أيضا
 وهذا إذا لم يزن داخل العسكر الذى فيه السلطان أو نائبه المأذون له بأقامة الحد واللا
 فإنه يحتمل كما سبق في هناك (قوله أو تمكينه) بالرفع عطف على وطء وأول التسميم والتزويج
 واسم الإشارة للوط ط (قوله ففقدت على ذكره) أى واستدخلته بنفسها (قوله أو
 تمكينها) لما كانت المرأة تحت حد الزنا وقد سماها الله تعالى زانية في قوله الزانية والزاني
 علم أنها تسمى زانية حقيقة ولا يلزم من كونها الأنثى واطئة أنها زانية مجازا فلما زاد
 في التعريف تمكينها حتى يدخل فعلها في المعرف وهو الزنا الموجب للحد فلو لم يكن تمكينها
 زنا حقيقة لما احتيج إلى ادخاله في التعريف وهو أيضا مأثرة كونها زانية حقيقة وإن لم
 تكن واطئة كما أن الرجل يسمى زانيا حقيقة بالتمكين وإن لم يوجد منه لوط حقيقة
 وبه سقط ما في البحر من أن تسميتها زانية مجازا فهم (قوله فتم التعريف) تعريض بصاحب
 الكثر وغيره حيث عرفوه بالتعريف الأعم وتقدم جوابه تأمل (قوله وزاد في المحيط الخ)
 حيث قال أن من شرأ طئه العلم بالتحريم حتى لو لم يعلم بالحرمة لم يجب الحد للشبهة وأصله
 ما روى سعيد بن المسيب أن رجلا زنا باليمن فكتب في ذلك عمر رضى الله تعالى عنه أن
 كان يعلم أن الله حرم الزنا فجلده وإن كان لا يعلم فعله فإن عاد فجلده وإن لم يكن
 في الشرعيات لا يثبت الأبعد العلم فإن كان الشيعوع والاستمناضة في دار الاسلام أقيم
 مقام العلم ولكن لا أقل من إرث شبهة عدم التبليغ اه وبه علم أن السكون في دار
 الاسلام لا يقوم مقام العلم في وجوب الحد كما هو قائم مقامه في الأحكام كلها من البحر
 (قوله ووده في فتح القدير) أى في الباب الآتي بأن الزنا حرام في جميع الأديان والممل
 فالطري إذا دخل دار الاسلام فأسلم فزنى وقال ظننت أنه حلال يحد ولا يلتفت إليه وإن
 كان فعليه أن يقول يوم دخوله فكيف يقال إذا ادعى مسلم أصلى أنه لا يعلم حرمة الزنا لا يحد
 لا تنقاه شرط الحد اه وأقره في البحر والنهر والمنع والمقدسى والشريفة إلى أن نازع فيه ط

ما حكمه) أى ملك الواطئ
 (وشبهته) أى في المحل لا في الفعل
 ذكره ابن الكمال وزاد الكمال
 (في دار الاسلام) لأنه لا حد بالزنا
 في دار الحرب (أو تمكينه من ذلك)
 بأن استلقى ففقدت على ذكره
 فإنه ما يجد أن لوجود التمكين
 (أو تمكينها) فإن فعلها ليس وطئا
 بل تمكين فتم التعريف وزاد في
 المحيط العلم بالتحريم فلو لم يعلم لم يجد
 الشبهة ووده في فتح القدير بجهلته
 في كل مله

بما مر عن عمر وبأن الحرمة الثابتة في كل ملة لا تنافي أن بعض الناس يجهلها كيف
والباب تقبل فيه الشبهات وأما مسألة الحرب فقلعها على قول من لا يشترط العلم اه
قلت وكذا نازع فيه المحقق ابن أمير حاج في آخر شرحه على التحرير في بحث الجهل حيث
قال بعد نقله ما مر عن المحيط غير أن ظاهر قول المبسوط عقب هذا الاثر قد جعل ظن
الحل في ذلك الوقت شبهة لعدم اشتهار الاحكام بشير الى أن هذا الظن في هذا الزمان
لا يكون شبهة معتبرة لاشتهار الاحكام فيه ولكن هذا انما يكون مفيد للعلم بالنسبة الى
الناس في دار الاسلام والمسلم المهاجر المقيم به امة بطلع فيم على ذلك نأما المسلم المهاجر
الواقع منه ذلك في فورد دخوله فلا وقد قال المصنف يعني السكال في شرح الهداية ونقل في
اشترط العلم بحرمة الزنا اجماع الفقهاء وهو مفيد أن جهله لا يكون عذرا وان لم يكن عذرا
بعد الاسلام ولا قبله حتى يتحقق كونه عذرا وحينئذ فالفرع المذكور أي فرع الحرب هو
المشكل فليتأمل اه قلت قد يجب بان العلم بالحرمة شرط في ادعى الجهل بها وظهور عليه
أما ذلك بأن نشأ وحده في شاهر أو بين قوم جهال مثله لا يعلمون تحريره أو يعتقدون
اباحته اذ لا ينكر وجود ذلك في زنى وهو كذلك في فورد دخوله دارنا لا شك في أنه لا يحد
اذ التكليف بالاحكام فرع العلم بها وعلى هذا يجعل ما في المحيط وما ذكر من نقل الاجماع
بخلاف من نشأ في دار الاسلام بين المسلمين أو في دار أهل الحرب الملة قد ينسب حرمة ثم
دخل دارنا فانه اذا زنى يحد ولا يقبل اعتذاره بالجهل وعليه يحمل فرع الحرب ويؤول
عنه الاشكال وهو ايضا يحمل كلام السكال وبه يحصل التوفيق وهو أولى من شق العصا
والتمريق هذا ما نظرتي والله سبحانه وتعالى اعلم (قوله ويثبت) أي الزنا عند القاضي
أما بونه في نفسه فبما يجاد الانسان له لانه فعل حسي نهي (قوله رجال) لانه لا يدخل
لشهادة النساء في الحدود وقيد بذلك من ادخل التاء في العدد كما هو الواقع في النصوص
(قوله فلو جاؤا متفرقين - ذوا) أي - ذة القذف ولو جاؤا فرادى وقعدوا مع
الشهود وقام الى القاضي واحد بعد واحد قبلت شهادتهم وان كانوا خارج المسجد
حدوا جميعا بجر عن الظهيرة وعبر بالمسجد لانه محل جلوس القاضي يعني أن اجتماعهم
يعتبر في مجلس القاضي لا خارجة فلو اجتمعوا خارجا ودخلوا عليه واحد بعد واحد فهدم
متفرقون فيحدون (قوله بلفظ الزنا) متعلق بشهادة فلو شهد رجلان انه زنى وآخران
انه أقر بالزنا لم يحد ولا تحت الشهود أيضا الا اذا شهد ثلاثة بالزنا والرابع بالاقراء به فحدت
الثلاثة ظهيرة لان شهادة الواحد بالاقراء لا تعتبر فبقى كلام الثلاثة قذفا بجر (قوله
لا مجرد لفظ الوطء والجماع) لان لفظ الزنى هو الدال على فعل الحرام دونهم ما فلو شهدوا
أنه وطئها وطأ محترما لا يثبت بجر أي الا اذا قال وطأها وزنا والظاهر أنه يكتفى صريحه
من أي لسان كان كما صرح به في الشرح لانه في حد القذف فانه يشترط فيه صريح
الزنا كما هنا تأمل (قوله وظاهر الدرر الخ) ونصها أي بشهادة مذبذبة بلفظ الزنا لانه

(ويثبت بشهادة أربعة) رجال
(في مجلس واحد) فلو جاؤا
متفرقين حدوا (بلفظ الزنا لا)
مجرد لفظ الوطء والجماع) وظاهر
الدوران ما ينبغي به معنى الزنا يوم
مقامه

الدال على فعل الحرام أو ما يفيد معناه وسماي بيانه اه ولا يخفى أنها محتملة أن يكون قوله أو ما يفيد معناه عطف على الضمير في قوله لانه الدال يعني أن الدال على فعل الحرام لفظ الزنا أو ما يفيد معناه وليس ذلك صريحاً في أن ما يفيد معناه تصح الشهادة به نعم ظاهر العبارة عطفه على لفظ الزنا لكن قوله وسماي بيانه أراد به كما قاله بعض المحققين ما ذكره في التعزير من أن حد الزنا يجب بصر بغير الزنا أو بما هو في حكمه بأن يدل عليه اللفظ اقتضاء لقوله في غضب است لا يك أو بان فلان آية اه وأنت خبر بأن هذا لا يتأتى هنا فهذا يؤيد ما قلنا من العطف على الضمير فافهم ثم انه لو لم يبينه بما ذكر في التعزير لم يمكن حمله على أن المراد به ما كان صريحاً فيه من لغة أخرى فافهم (قوله لانه لا يدفع اللعان عن نفسه) بيان للتممة وعليه لو كان كذب أحدهم الرجل لم تقبل شهادته لما ذكر في الزوج أفاده في البحر (قوله ويسقط نصف المهر) أي يسقطه الزوج بهذه الشهادة لتضمنها محي الفرق من قبلها حيث كانت مباداة لولده وأما بعد الدخول فلا يسقط شيء من المهر بطاوعته بل تسقط النفقة لنشوزها (قوله ظهيرة) ومثله في البحر عن المحيط بزيادة وتحدد الثلاثة ولا يحدد الزوج (قوله فيسألهم الامام الخ) أي وجوباً وقال قاضيان ينبغي أن يسألهم درم متنى والظاهر أن ينبغي يعني يجب لأن هذا البيان شرط لا حاجة الحد قال في الفتح بعدم ما صرح بالوجوب ولو سألهم فلم يزيدوا على قولهم انهم زنا لا يحدد المشهود عليه ولا الشهود وقيامه فيه (قوله أي عن ذاته وهو الايلاج) تفسير للماهية المعبر عنها بما هو وظاهر كلامهم انه ليس المراد بالماهية الحقيقة الشرعية المأثرة كما في البحر لكن ذكر في الفتح فائدة سؤاله عن الماهية أن الشاهد عنه يظن أن محاسبة القرابين حراماً زناً أو أن كل وطء محرم زنا يوجب الحد فيشبهه بالزنا قال في النهر وهو ظاهر في أن المراد بماهية حقيقة الشرعية الآن هذا يستلزم الاستغناء عن الكيفية والمكان لتضمن التعريف ذلك فهو من عطف الخاص على العام اه قلت الاستغناء مدفوع لأن الماهية بيان حقيقة الزنا من حيث هو وأما الكيفية والمكان وغيرهما فهي في هذا الزنا الخاص المشهود به فيسألهم عن ذلك ليعلم أن هذا الخاص تحقق في الماهية الشرعية احتياطاً في درء الحد فتدبر (قوله لجواز كونه مكرهاً الخ) بيان أقوله وكيف هو على طريق الترتيب والاولى أن يقول باكره لأن الضمير عائده على الزنا لانه المسئول عنه لا على الزاني (قوله أو في صباه) وكذا يحتمل أن يكون بعد بلوغه لكن في زمان متقدم كما في الفتح وغيره وسماي حد التقادم (قوله أو بامة ابنه) أي ونحوها من لا يحد بوطئها كأمته وزوجته قال في الفتح وقياسه في الشهادة على زنا المرأة أن يسألهم عن زني بامان هو لا احتمال المد كزنا زيادة كونه صديداً أو مجنوناً فانها لا حد عليها فيه عند الامام (قوله هو زيادة بيان) أي لانه ينبغي عنه بيان الماهية مع أن ظاهر كلامهم أن الحكم موقوف على بيانه كما في البحر وأشار إلى أن الضمير في ينوء عائده إلى

(ولو) كان (الزوج) أحدهم إذا لم يكن (الزوج) قد نفها) ولم يشهد بزناها بولده للتممة لانه يدفع اللعان عن نفسه في الاولى ويسقط نصف المهر لو قبل الدخول أو نفقة العدة لو بعده في الثانية ظهيرة (فيسألهم الامام عنه ماهو) أي عن ذاته وهو الايلاج يجب في (وكيف هو وأين هو ومتى زني وعن زني) لجواز كونه مكرهاً أو بدار الحرب أو في صباه أو بامة ابنه فيستقصى القاضي احتيالا للدر (فان ينوء وقالوا رأيناها وطئها في فرجها) كالميل في المكحلة) هو زيادة بيان احتيالا للدر

المذكور من الوجه المستول عنها كما يؤخذ من عبارة القدرى خلافا لما في بعض
 الشروح من أن قوله وقالوا الخ بيان لقوله ويندوه لانه يجوز القول المذكور
 لا يتم البيان كما في النهر (قوله وعد لو اسرا وعلمنا) السر بأن يبعث القاضي ورقة فيها
 أسماءهم وأسماء محلتهم على وجه يتميز به كل واحد منهم لمن يعرفه فيكتب تحت اسمه هو
 عدل مقبول الشهادة والعلانية بأن يجمع القاضي بين المزكى والشاهد ويقول هذا
 الذي زكيتكم يعني سمرا ولم يكتب هنا بظاهر العدل اتفاقا بأن يقال هو مسلم ليس بظاهر
 الفسق احتياالا لدوره بخلاف سائر الحقوق عند الامام قالوا ويحبسه هنا حتى يسأل عن
 الشهود بطريق التعزيز بخلاف المديون فانه لا يحبس فيها قبل ظهور العدل وتسامه
 في الجور واعترضه بانه يلزم الجمع بين الحد والتعزير قلت وفيه نظر لانه بهذه الشهادة صار
 متهم ما والمتم يعزروا والحد لم يثبت بعد على أنه لا مانع من اجتماعهما بدليل ما يأتي من انه
 لا يجمع بين جلد ونفي الاسياسة وتعزير اقتدر (قوله اذالم يعلم بحالهم) أما لو علم عدالتهم
 لا يلزمه السؤال لان علمه أقوى من الحاصل له من المزكى ولو لا اهدار الشرع اقامة الحد
 بعلمه لكان يحتمل بعلمه كما في الفتح قبل والاكتفاء بعلمه هنا مبني على انه يقتضي بعلمه وهو
 خلاف المقتضى به قال ط وفيه أن القضاء هنا بالشهادة لا بعلمه بالعدل فتأمل (قوله حكم
 به) أي بالحد وهذا اذ لم يقر المشهود عليه كما يأتي (قوله ما لم يكن منتهكا) من هذا يزيد
 الستر ههنا من باب ضرب بنسبته وههنا الله ستر الفاجر فضحه مصباح قال في الفتح بعد
 سوجه الاحاديث الدالة على ندب السترو اذا كان الستر مندوبا اليه ينبغي أن تكون
 الشهادة به خلاف الاولى التي مر جمعها الى كراهة التنزيه وهذا يجب أن يكون بالنسبة
 الى من لم يعتده ولم يتم تنكبه والاوجب كون الشهادة أولى لان مطلوب الشارع اخلاء
 الارض من المعاصي والقوا حش بخلاف من زنى مرة أو مرارا منسترا متخوفا ههنا ملخصا
 بقى لو كان أحدهما منتهكا دون الآخر وظاهر التعليل المذكور ان الشهادة أولى لان
 دره المقاسم مقدم تأمل (قوله ويثبت أيضا باقراره) عطف على قوله ويثبت بشهادة أربعة
 وقدم الاول لانه المذكور في القرآن ولان الثابت بها أقوى حتى لا يندفع الحد بالقرار
 ولا بالتقدم ولانها حجة معتد به والاقرار قاصرة كذا في الفتح والبحر لكن قوله ولا بالتقدم
 مخالف لما قدمناه ولما سبأ في باب الشهادة على الزنا ثم رأيت الرمي تنبيه على ذلك
 في حاشية المنع فقال المفسر رأيت التصادم بينه وبين القدرى وكما يمنع التقدم قبولها في
 الابتداء فكذا يمنع الاقامة بعد القضاء (قوله صريحا) أخرج به اقرار الآخر بكتابة
 أو إشارة فلا يحتل للشبهة بعدم الصراحة بخلاف الاعمى فانه يصح اقراره والشهادة عليه
 بحر وقد مر (قوله صاحبيا) احتراز عن السكران كما يأتي (قوله ولم يكذب بالآخر) فلو
 أقرب بالزنا لانه فكذبته درى الحد عنه سواء قالت تزوجني أولا عرفه أصلا وعلمه المهر
 ان ادعته المرأة وان أقربت بالزنا فلان فكذبها فلا حد عليها أيضا عنده خلافا لهما

(وعد لو اسرا وعلمنا) اذالم يعلم
 بحالهم (حكم به) وجوب باقرار
 الشهادة به أولى ما لم يكن منتهكا
 قال الشهادة أولى من (ويثبت) أيضا
 (باقراره) صريحا صاحبيا ولم يكذب
 بالآخر ولا ظهر كذب به يجيبه

في المستثنين بحر (قوله أو رتقها) بأن تخبر النساء بأنهم ارتقاء قبل الحد لأن أخبارهم
بالرتق يوجب شبهة في شهادة الشهود بحر (قوله لجواز ابتداء ما يمسقط الحد) أي من
الطرساء أو الأخرس على تقدير عدم الخرس واستشكل ما لو أقر أنه زنى بغائبة فإنه يحسد
قبل حضورهما مع احتمال أن تذكر مسقطا عنه وعنهما إذا حضرت فيحتاج إلى الفرق
قلت يؤخذ بجوابه مما في الجوهر من أن القياس عدم الحد في الثانية لجواز أن تحضر
فتمسك فتدعي حد القذف وتدعي نسكا حاقط المهر وفي حده ابطال حقه والاستحسان
أن يحسد لم يثبت ما عرفت أنه حتم مع غيبة المرأة اهـ والاصل أن القياس عدم الفرق بين
المستثنين ولكنه حد في الثانية على خلاف القياس للحد في هذا أولى مما أجاب به بعضهم
من أن الزاني يلعن على الثانية بأن حضور الغائبة ودعواها النكاح شبهة واحتمال ذلك
يكون شبهة الشبهة والمعتبر هو الشبهة دون شبهة الشبهة لما أورد عليه من أنه في المسئلة
الاولى كذلك قلت وقد يفرق بينهما بأن نفس الخرس شبهة محقة ما عرفت بخلاف الغيبة
ولذا لو أقر بالزنا من لا يعرفها فإنه يحسد قال في الفتح لأنه أقر بالزنا ولم يذكر مسقطا لأن
الإنسان لا يجهل زوجته وأمه اهـ فعمل أن الغائبة انما حسد في الاله لم يمسقطا
بخلاف الخرساء فان الخرس نفسه مسقطا لعله المذكورة (قوله في حال سكره) متعلق
بأقر (قوله ولو سرق أو زنى) أي في حال سكره وثبت ذلك بالبينه (قوله لأن الانشاء) أي
انشاء الزنا أو السرقة المعين للشهود في حال سكره لا يحتمل التكذيب فيحد بخلاف أقراءه
بذلك في حال سكره (قوله أربعا في مجالسه) ولو كل شهر مرة أمالوا أقر أربعا في مجلس واحد
كان بمنزلة أقراء واحد كما في النهر (قوله أي المقتز) وقيل مجالس القاضي والاول أصح
وفسر محمد تفرق المجلس بأن يذهب المقر عنه بحيث يتوارى عن بصر القاضي وظاهر قوله
في الهداية لا بد من اختلاف المجالس وهو أن يرده القاضي كلما أقر فيذهب حتى لا يراه
أن اختلاف المجالس لا يكون إلا برده نهر (قوله كلما أقر رده) فيه تسامح كما قال
صدا الشريعة لأنه في الرابعة لا يرده ومن ثم قال في الإصلاح الاربعة نهر (قوله سأله
كأمر) أي سؤال المأثم وهذا السؤال بعد الرابعة كما في السكا في ذكر أنه يسأل
عن عقله وعن احصائه (قوله حتى عن المنزل بها الخ) سقط لفظ حتى من بعض النسخ
ولا بد منه لأن مراده افادة أنه لا بد من السؤال عن الخمسة المسطرة وصرح بالزنى بها
ردا على ابن السكال حيث قال لأن تقول أنه لا حاجة اليه لكن كان عليه التصريح
بالزمان أيضا لأنه قبل لا يلزم لأن التقدم يمنع الشهادة دون الاقرار ورد بأن فائدة
احتمال أنه زنى في حال صباه (قوله فلا يثبت الخ) تفرع على ما فهم من حصر شبهة
بأحد شهادتين الشهادة بالزنا والأقرار به وقوله ولا بالبينه على الاقرار ببيان لفائدة تقييد
الشهادة بأن تكون على الزنا وجهه كما في الزاني أنه ان كان منكرا فراجع
وان كان مقرا لا تعتبر الشهادة مع الاقرار (قوله ولو قضى بالبينه) أي البينة على الزنا

أو رتقها ولا أقر بزناه بخرساء أو
هي بأخرس لجواز ابتداء ما يمسقط
الحد ولو أقر به أو بسرقة في حال
سكره لا حد ولو سرق أو زنى حد
لأن الانشاء لا يحتمل التكذيب
والاقرار يحتمل له نهر (أربعا في
مجالسه) أي المقتز (الاربعة كلما
أقر رده) بحيث لا يراه (وسأله كما
صرح) حتى عن المنزل بها الخ
بأمة ابنه نهر (فان بينه) كما يحق
(سعد) فلا يثبت به لم القاضي ولا
بالبينه على الاقرار ولو قضى بالبينه

لأعلى الاقرار (قوله فأقر مرة) أو مرتين نهر والظاهر أن الثلاث كذلك وفيه ما بعد
 القضاء لانه لو أقر قبله بسقط الحد بالاتفاق كما صرح به في الفتح وظاهره ولو أقر مرة واحدة
 (قوله لم يحد) أي خلافاً للحد لأن شرط الشهادة عدم الاقرار فقات الشرط قبل العمل
 به إلا أن الامضاء من القضاء في الحدود كما يأتي فصار كالأقل وهو ما لو أقر قبل القضاء كما
 في الفتح ثم إذا لم يكمل نصاب الاقرار الموجب للحد فلا يحد (قوله بطات الشهادة) أي
 وصار الحد كما للاقرار فيعامل بوجبه لا بعرضه (قوله بخلاف الشهادة) أي
 بخلاف ما لو ثبت زناه بالشهادة فهرب في حال الرجم فإنه يتبع بالجماعة حتى يوفى عليه
 بجرع الحياوي وسأني أنه لو هرب بعد ما ضرب بعض الحد ثم أخذ بعد ما تقدم الزمان
 لا يقام (قوله وانكار الاقرار رجوع) أي إذا قال بعد ما أقر بأربع أو خمس القاضى برجه
 والله ما أقرت بشئ فإنه يدركه الحد ثانية وهذا مكررم مع قوله ويخلى سبيله ان رجوع
 الخ الأن يفسر ذلك بقوله رجعت عما أقرت به تأمل (قوله كما سيحى) أي في بابها
 (قوله وكذا يصح الرجوع الخ) أي فلا يحد وهذا إذا لم تقم البينة على احصائه والا
 فيحد كما يأتي متناقبيل حد الشرب (قوله اهدم المكذب) أي لانه خبر محتمل للصدق
 كالاقرار ولا مذهب فيه فحق الشبهة في الاقرار بخلاف ما فيه حق العبد وهو
 القصاص وحد القذف لو جرد من يكذبه بجر (قوله كحد شرب وسرقة) فإنه يسقط
 بالرجوع عن الاقرار بهما كما سيأتي في بابيهما (قوله وان ضمن المال) لانه حق العبد
 فلا يسقط بعد اقراره بسرقة (قوله الحديث ما عز) هو ابن مالك الاسلمى المروى
 في البخارى فان فيه تلقينه بما ذكر قال في الاصل ينبغي أن يقول له اهلك تزوجتها
 أو وطئت بالشبهة والمقصود أن يلقنه ما يكون ذكره داراً ليدكره أياً ما كان بجر وفتح
 (قوله بالابينة) متعلق باذى قال في البحر ولا يكاف اقامة البينة كما لو ادعى السارق
 العين انما السكسة قط القطع بجر دعواه وهذه المسئلة اخوات سند كرها في الباب
 الاثنى (قوله لا يسقط في الاصح) أي اذا ثبت زناه بالبينة وكذا لو بالاقراء لم يتقدم
 وسأني هذه المسئلة آخر ابواب الاثنى (قوله ويرجم محصن) بفتح الصاد من احصن اذا
 تزوج وهي مما جاء اسم فاعله على لفظ اسم المفعول ومنه أسهب فهو مسهب اذا أطال
 في الكلام وألجج بالقاء والجيم فهو ملجج اذا انقصر فتح ملججاً (قوله في قضاء) هو المكان
 الواسع لانه أمكن في رجه وثلاث يصيب بعضهم بعضاً نهر (قوله حتى يموت) أشار الى
 أنه لا بأس لكل من رمى أن يتعمد مقتله لانه واجب القتل إلا أن يكون ذارحاً منه فان
 الاولى أن لا يتعمده لانه نوع من قطعة الرحم فهستأني ويأتى تمامه (قوله فهدر) أي
 لا قصاص فيه لو عمداً ولا دية لو خطأ (قوله وينبغي الخ) صرح به في الفتح في باب الشهادة
 على الزنا (قوله لا فتية) افتعال من فأت يفوت فواتوا قال في المصباح وفاته فلان
 بذراع سبعة فيها ومنه قيل افقات فلان افتمتانا اذا سبق بفعل شئ واستبد برأيه ولم يؤاصر
 جميع الاحكام لها

فاقصر مرة لم يحد عنه الثاني وهو
 الاصح ولو أقر أربعاً بطالت
 الشهادة اجماعاً سراج (ويخلى
 سبيله ان رجوع عن اقراره قبل الحد
 أوفى وسطه ولو) رجوعه بالتحمل
 كهرجه بخلاف الشهادة وانكار
 الاقرار رجوع كما انكار الردة
 نوبه) كما سيحى (وكذا يصح
 الرجوع عن الاقرار بالاحصان)
 لانه لما صار بشرط الحد صار حقة الله
 تعالى فصح الرجوع عنه اهدم
 المكذب بجر (و) كذا عن (سائر
 الحدود والخاصة) لله كحد شرب
 وسرقة وان ضمن المال (ونذب
 ناقضه) الرجوع (بلهالك بات
 أو استأ أو وطئت بشبهة) الحديث
 ما عز (ادعى الزانى أنها زوجته سقط
 الحد عنه وان) كانت (زوجته
 للغير) بالابينة (ولو تزوجها بعده)
 أي بعد زناه (أو استأها) لا
 يسقط في الاصح اهدم الشبهة
 وقت الفعل بجر (ويرجم محصن
 في قضاء حتى يموت) ويصطفون
 كصوف الصلاة لرجعه كلما
 رجم قوم تكووا ورجم آخرون
 (فلو قتله شخص أو فقتلته بهد
 القضاء به فهدر) وينبغي أن يهزر
 لا فتية على الامام نهر (و) لو
 (قبله) أي قبل القضاء به (يجب
 القصاص في العمدة والدية في
 الخطأ) لأن الشهادة قبل الحكم

فيه من هو أحق منه بالامر فيه (قوله والشرط ببدء الشهادة) أي بالرجم لانهم قد يتجاسرون على الاداء ثم يستعظمون المباشرة فيرجعون وفيه احتمال للدرء كافي المحيط قهستانى (قوله أو قطعوا بعد الشهادة) وكذا لو مر ضوا بعد هاقمده لانهم لو قطعوا قبلها رضى القاضي بحضرتهم لانهم اذا كانوا قطعوا على الايدي لم تستحق البداء بهم وان قطعت بعدها فقد استحققت وهذا يقيد أن كون البداء عليهم شرطا انما هو عند قدرتهم على الرجم بحر وفتح والمراد القطع بالاجنابية مفسدة والاخر جوعا عن الاهلية (قوله ولا يحدون في الاصح) لان امتناعهم ليس صريحا في رجوعهم وان كان ظاهرا فيه لامتناع بعض الناس من ذبح الحيوان الخلال وتعامه في الفتح ولا يخفى أن هذا راجع لقوله فان أبو أمي في الموت والغيبه فلا شبهة في أنهم لا يحدون وانما سقط الرجم لاحتمال رجوعهم لو حضروا (قوله أو قذف) أي اذا حثبه كاقمده في الفتح (قوله لان الامضاء من القضاء) أي امضاء الحد وإيقاعه بالفعل من القضاء فاذا لم يحصل ثم حصل مانع من العمل أو الشهادة بعد ثبوتها فساكنه لم يحصل القضاء بها أصلا ط (قوله كما في الحاكم) أي الحاكم الشهيد أي كتابه السكافي والظاهر أن الميم في كازائدة والاصل كافي الحاكم وهو كذلك في بعض النسخ قال في الفتح وفي غير المحققين قال الحاكم في السكافي يقام عليه الحد في الموت والغيبه اه أي موت الشهود وغيبتهم وبه سقط ما قبل ان المراد كافي الحاكم أي كما يحد لومات الحاكم أو غاب وكيف يصح ذلك مع أن الامضاء من القضاء كما سمعت ولذا قال في السكافي واذا حكم الحاكم بالرجم ثم عزل قبل أن يرجه وولى غيره لم يحكم بذلك اه فافهم (قوله ثم الامام) استظهارا في حقه فربما يرى في الشهود ما يوجب درء الحد اه جوهره (قوله قاله ابن السكال) لم ينقله ابن السكال عن أحد وهو محتاج الى النقل فانه خلاف ظاهر المتن (قوله وما نقله المصنف عن السكال رده في النهر) يأتي بيان ذلك قريبا (قوله أفاد في النهر الخ) حيث قال في الدراية يستحب للإمام أن يأمر طائفة من المسلمين أن يحضروا لاقامة الحدود واختلافوا في عددها فمن ابن عباس واحد وقال عطاء اثنان والزهرى ثلاثة والحسن البصرى عشرة اه وهذا صريح في أن حضورهم ليس شرطاً فرمهم كذلك فلو امتنعوا لم يسقط اه قلت وفيه نظر فان هذا ذكره تنسيباً للطائفة في قوله تعالى وإيشهد عذابهم طائفة من المؤمنين والواقع في الآية الحد لا الرجم ولو سلم فالمراد أنه اذا كان عند الامام من يرجه ينبغي له أن يأمر غيرهم بأن يحضروا لما قالوا من أن تمينى الحد على التشهير فالمراد بالناس من يشاء الرجم وحضورهم لا بد منه والالزم فوات الرجم أصلاً فيأثم الجميع (قوله ويبدأ الامام لومقرا) أي يبدأ الامام بالرجم لو كان الزاني مقرا وثبت باقراره اقول على رضى الله تعالى عنه أنها الناس ان الزنا زنا السر وزنا العلانية فزنا السر أن يشهد الشهود فيه يكون الشهود أول من يرى ثم الامام ثم الناس وزنا العلانية أن يظهر

(والشرط ببدء الشهادة) ولو
بجصاة صغيرة الا ان ذكر
في رجم القاضي بحضرتهم (فان
أبو أو ما نوا أو غابوا) أو قطعوا
بعد الشهادة (أو بعضهم سقط)
الرجم لقوات الشرط ولا يحدون
في الاصح (كما لو خرج بعضهم عن
الاهلية) للشهادة (بفسق أو عي
أو خرس) أو قذف ولو بعد
القضاء لان الامضاء من القضاء
في الحد ودو هذا لو حصنا أما غيره
فيحد في الموت والغيبه كافي
الحاكم (ثم الامام) هذا ليس حتما
كيف وحضره ليس بالزيم قاله
ابن السكال وما نقله المصنف عن
السكال رده في النهر (ثم الناس)
أفاد في النهر أن حضورهم ليس
بشرط فرمهم كذلك فلو امتنعوا
لم يسقط (ويبدأ الامام لومقرا)

الحبل أو الاعتراف فيكون الامام أقول من يرحى وتعامه في القتح (قوله مقتضاه الخ) قال
في القتح واعلم أن مقتضى هذا أنه لو امتنع الامام لا يحل للقوم رجمه ولو أمرهم لعلمهم
بقوات شرط الرجم وهو منتف بجرم ما عذلة قطع بأنه عليه الصلاة والسلام لم يحضره
ويمكن الجواب بأن حقيقة ما دل عليه قول علي هو أنه يجب على الامام أمر الشهود
بالاستدانة احتياطاً لثبوت دلالة الرجوع وعدمه وإن يتبدل هو في صورة الاقرار
أنه اكتشف للناس عدم تساهله في بعض شروط القضاء والحسد فاذا امتنع ظهرت أمارة
الرجوع وامتنع الحد فظهر الشبهة وهذا منتف في حقه عليه الصلاة والسلام فلم يكن
عدم رجمه دليلاً على سقوط الحد ومقتضى ما ذكر أنه لو بدأ الشهود فيما إذا ثبت بالشهادة
يجب أن يبقى الامام فلو لم يثبت سقط الحد لا اتحاداً لما أخذ فيه مما أمم لمخصاً وقوله ومقتضى
ما ذكر الخ هو الذي نقله المصنف عن الكمال ورد في النهر بأنه انما يسمي لو سلم وجوب
حضور الامام كالشهود وهو غير لازم كما في ايضاح الاصلاح لابن كمال قلت ما ذكره ابن
كمال لم يعزه لاحد كما مر وما ذكره المحقق صاحب القتح هو ظاهر المتون والدليل فلا يدل
عنه الا بقول صريح معتبر ثم رأيت في الذخيرة ما نصه يجب البتة من الشهود من
الامام ثم من الناس فافهم (قوله لكن سيجي الخ) أي في كتاب القضاء وهذا الاستدلال
في غير محله لأنه ليس في ذلك أن القاضي امتنع من البتة بالرجم بل المراد أن الحاكم إذا
ثبت عنده الحد بالجملة أي بالبين أو الاقرار وأمر الناس بالرجم لهم أن يرجوا بالشرط
المقتضى ثم وإن لم يحضر واجلس الحاكم ولم يعاينوا الجملة وقيل لا لفساد الزمان قال في غرر
الاذكار والاحسن التفصيل بأن القاضي إذا كان عالماً عادلاً واجب ائتماره بالاتقاه
وإن كان عادلاً جاهلاً سئل عن كيفية قضائه فإذا أخبر بما وافق الشرع بقرينه قوله وإن كان
ظالم لا يقبل قوله عالماً كان أو جاهلاً اه (قوله ويكره للمهرم الرجم) كذا في البحر عن
الهيوط وغيره عن الزبلي وغيره أنه لا يقصد مقتله فان غيره كفاية وظاهره أنه إذا لم يقصد
مقتله لا يكره كما يفيد ما تقدمناه عن القهستاني أيضاً ثم ان همل الكراهة إذا لم يكن المهرم
شاهد ففي الجوهر ولو شهد أربعة على أبيهم بالزنا وجب عليهم أن يتدوا بالرجم وكذا
الاسخوة وذوو الرحم ويستحب أن لا يعمدوا مقتلاً وما ابن العم فلا بأس أن يعمد مقتله
لان رجمه لم يكمل فاشبهه الاجنبى وقوله يستحب الخ يفيد أن الكراهة تنزيهية تأمل
(قوله وإن فعل لا يحرم الميراث) نص عليه في كافي الحاكم قال في الجوهر ولو شهد على
أبيه بالزنا أو بالقصاص لم يحرم الميراث (قوله وصح أنه عليه الصلاة والسلام صلى على
الغمامدية) أخرجه الستة الا البخارى وأما أنه صلى على ما عرفت فقيه تعارض وتعامه في
الفتح (قوله بدلالة النص) هو قوله تعالى فعلمين نصف ما على المصنات من العذاب نزلت
في الاما واذا ثبت فعلمين لارق ثبت في الذكورا لارفاء دلالة اذ لا يشترط فيها اولوية
المسكوت عنه بالحكم بل تكفي المساواة نهر (قوله وذكر الزبلي الخ) فيكون دخول

مقتضاه أنه لو امتنع لم يحل للقوم
رجمه وإن أمرهم لقوت شرطه فتح
لكن سيجي الخ هو الذي نقله المصنف
عن الكمال ورد في النهر بأنه انما
يسمى لو سلم وجوب حضور الامام
كالشهود وهو غير لازم كما في
ايضاح الاصلاح لابن كمال قلت ما
ذكره ابن كمال لم يعزه لاحد كما
مر وما ذكره المحقق صاحب القتح
هو ظاهر المتون والدليل فلا يدل
عنه الا بقول صريح معتبر ثم رأيت
في الذخيرة ما نصه يجب البتة من
الشهود من الامام ثم من الناس
فافهم (قوله لكن سيجي الخ) أي
في كتاب القضاء وهذا الاستدلال
في غير محله لأنه ليس في ذلك
أن القاضي امتنع من البتة بالرجم
بل المراد أن الحاكم إذا ثبت
عنده الحد بالجملة أي بالبين أو
الاقرار وأمر الناس بالرجم لهم
أن يرجوا بالشرط المقتضى ثم
وإن لم يحضر واجلس الحاكم ولم
يعاينوا الجملة وقيل لا لفساد
الزمان قال في غرر الازكار
والاحسن التفصيل بأن القاضي
إذا كان عالماً عادلاً واجب
ائتماره بالاتقاه وإن كان
عادلاً جاهلاً سئل عن كيفية
قضائه فإذا أخبر بما وافق
الشرع بقرينه قوله وإن كان
ظالم لا يقبل قوله عالماً كان
أو جاهلاً اه (قوله ويكره
للمهرم الرجم) كذا في البحر
عن الهيوط وغيره عن الزبلي
وغيره أنه لا يقصد مقتله فان
غيره كفاية وظاهره أنه إذا
لم يقصد مقتله لا يكره كما
يفيد ما تقدمناه عن القهستاني
أيضاً ثم ان همل الكراهة إذا
لم يكن المهرم شاهداً ففي
الجوهر ولو شهد أربعة على
أبيهم بالزنا وجب عليهم أن
يتدوا بالرجم وكذا الاسخوة
وذوو الرحم ويستحب أن لا
يعمدوا مقتلاً وما ابن العم
فلا بأس أن يعمد مقتله لان
رجمه لم يكمل فاشبهه الاجنبى
وقوله يستحب الخ يفيد أن
الكراهة تنزيهية تأمل (قوله
وإن فعل لا يحرم الميراث) نص
عليه في كافي الحاكم قال في
الجوهر ولو شهد على أبيه
بالزنا أو بالقصاص لم يحرم
الميراث (قوله وصح أنه عليه
الصلاة والسلام صلى على
الغمامدية) أخرجه الستة
الا البخارى وأما أنه صلى على
ما عرفت فقيه تعارض وتعامه
في الفتح (قوله بدلالة النص)
هو قوله تعالى فعلمين نصف
ما على المصنات من العذاب نزلت
في الاما واذا ثبت فعلمين لارق
ثبت في الذكورا لارفاء دلالة
اذ لا يشترط فيها اولوية
المسكوت عنه بالحكم بل تكفي
المساواة نهر (قوله وذكر
الزبلي الخ) فيكون دخول

لكنه عكس القاعدة (و) العبد

(لا يجده سميده بغير إذن الامام)

ولو فعله هل يكفي الظاهر لاقولهم

ركنه اقامة الامام غير (بسوط)

لا عقدة له في الصحاح غرة السوط

عقدة أطرافه (متوسطا) بين

الجوارح وغير المولم (وزعم ثيابه

خلا ازار) ليست غورته (و فرق)

بجده) على بدنه خلا رأسه ووجهه

وفرجه) قيل وصدره وابطنه ولو

بجلده في يوم خمسين متواليمة

فيه لها في اليوم الثاني اجزاء على

الاصح جوهره (و) قال على رضى

الله تعالى عنه (يضرب الرجل

قائما) والمرأة قاعدة (في الحدود)

والتعازير (غير مدود) على الارض

كما يفعل في زمانها فانه لا يجوز نهر

وكذا لا يعد السوط لان المشترك في

النفي يتم ان كمال (ولا تنزع ثيابها

الا افرو والخصو وتضرب جالسة)

لما رويتا (وهذه لها) الى صدرها

(في الرجم) ويجازر كنه استرها

بثيابها

مطلب

في الكلام على السياسة

الذ كورنا ثابته بارة النص لا بد لاته (قوله لكنه عكس القاعدة) وهي تغليب الذ كور
على الاناث ووجه العكس هنا كما أفاده في الفتح هو كون الداعية فيهن أقوى ولذا قدمت
الزانية على الزاني في الآية (قوله لاقولهم ركنه) أي ركن الحد وفيه تأمل بل الظاهر أن
الركن هو المضرب أو الرجم (تنبيه) في كافي الحاكم يقام الحد على العبد اذا أقر بالزنا
أو بغيره مما يوجب به وان كان مولا غائبا وكذا في القطع والقصاص وان قال به مدعيه
زيت وأما بغيره حد العبد اه (قوله في الصحاح الخ) تنسيرا لما وقع في عبارة المتون
كالقدوري والكنز وغيرهما بسوط لاثرة لاشارة الى أن ما ذكره المصنف هو المراد بالثرة
لانه المشهور في الكتب كما قاله في معراج الدراية ويرجح في المغرب أن المراد به ذنبه وذكر
في الفتح من رواية أنس انه كان يؤمر بالسوط وطقة قطع غرته ثم يدق بين حجرين حتى يلين ثم
يضرب به فالمراد أن لا يضرب وفي طرفه يمس لانه يجرح أو يبرح فكيف اذا كان فيه عقدة
والحاصل انه يجب تجنب كل من الفرقه في العقدة ووجهي الفرع الذي يصير به ذنبين تعميما
للمشترك في النفي ولتتجوز زيادة في ايشا كل العقدة ليعلم الجواز ما هو باس الطرف على ما
ذكرنا كان أولى فانه لا يضرب به حتى يدق رأسه فيصير متوسطا اه (قوله بين
الجوارح وغير المولم) بأن يكون وما يصير جوارح ولو كان الجلود ضيف انطاقة تخفيف
هلا كما يجلد جلد اضيف فيا يفتح (قوله و فرق بجده الخ) لأن وجهه على عضو واحد قد
يفسده وضرب ما استثنى قد يودي الى الهلاك حقيقة أو معنى بافساد بعض الجوارح
الظاهرة أو الباطنة (قوله قيل وصدره الخ) فانه بعض المشايخ وهو رواية عن أبي
يوسف وفيه نظر بل الصدر من الحاصل والضرب بالسوط المتوسط عدد ايسر الا يقتل في
البطن فكيف بالصدر نعم اذا فعل بالعضا كما يفعل في زماننا في بيوت الظلمة ينبغي أن
لا يضرب البطن فتح (قوله خمس بين متواليمة) قيد بالتوالي ليحصل بها الالم ولذا قال في
الجوهره أيضا ولا يجوز أن يفرقه في كل يوم سوطا أو سوطين لانه لا يحصل به الايلام
(قوله وقال على رضى الله تعالى عنه) لفظه كافي الفتح عن مصنف عبد الرزاق يضرب
الرجل قائما والمرأة قاعدة في الحدود اه فقوله والتعازير الخ ايس منه (قوله غير مدود
على الارض) لأن معنى السوط على التشهير برزجر العامة والقيام بأبلغ فيه والمرأة بمعنى
أمرها على الستروان امتنع الرجل ولم يقف لأبأس بربطه بأسطوانة أو عسك فتح (قوله
وكذا لا يعد السوط) أفاد أن قوله غير مدود يحتمل أن يعود الى السوط أيضا أي ضرب باغير
مدود ومد السوط فيه تفهيران قيل بأن يرفعه الضارب فوق رأسه وقيل أن يده على
جسد المضروب بعد وقوعه عليه وفيه زيادة ألم قال في الفتح وكل ذلك لا يفعل فافظ بمدود
مهم في جميع معانيه لانه في النفي فجاز تعميما اه أي في مد الرجل على الارض ومد السوط
عنه وهدا بناء على مختار صاحب الهداية وشمس الأئمة في جواز تعميم المشترك في النفي
وكذا الجمع بين الحقيقة والجازي النفي وهو خلاف المشهور في كتب الاصول كما بيناه

في حواشينا على شرح المنار (قوله ولا يجوز الحفر له) اهله أخذه من قول الهداية وغيرها
 ان الزبط والامساك غير مشروع وأما الحفر والمرأة فلكونه استراها قلت وينبغي تقييده
 بما لو ثبت الحد بالقرار لا يكون متممًا من الرجوع بالهرب بخلاف ما لو ثبت بالبيعة تأمل
 (قوله ولا يربط الخ) الا اذا امتنع كما مر (قوله ولا يجمع بين جلد ورجم) لقطع بانه لم يجمع
 بينهم ما صلى الله عليه وسلم ولأن الجلد يعرى عن المقصود مع الرجم فتح (قوله أى تغريب
 في البكر) أى في غير المحسن وقوله عليه الصلاة والسلام البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام
 منسوخ كشطه الآخر وهو قوله عليه الصلاة والسلام والشيخ بالشيخ جلد مائة ورجم
 بالجملة بجور وتعام تحفة في الفتح (قوله ونسره) أى فسر النفي المروي في حديث آخر
 كرواية البخاري من قول أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنى ولم
 يحسن بنفي عام واقامة الحد (قوله وهو أحسن الخ) فيه انه مخالف لروايات التغريب
 وقولهم ان في النفي فتح باب الفتنة لانفرادها عن العشيرة وعن نسختي منه واقول على
 حسب ما من الفتنة أن ينفي وروى عبد الرزاق قال عزب عمر رضى الله عنه ربيعة بن
 أمية بن خلف في الشراب الى خبيث فملق به رقل فتصرف فقال عمر لا عزب بعده مسلما كما
 في الفتح ولعل المراد أن فعل الحبس أحسن من فعل التغريب فليس المراد تفسير الوارد
 بذلك بتفسيره التعليل فتأمل (قوله لانه يعود على موضوعه بالنقض) أى لان المقصود
 من اقامة الحد المنع عن الفساد وفي التغريب فتح باب الفساد كما علمت فبقية نقض وإبطال
 للمقصود منه شرعا فكان شبه المقصود الاصل بالموضوع وهو محل العرض المختص به
 أو موضوع العلم وهو ما يبحث فيه عن عوارضه الدائمة كبعد الانسان العلم الطب
 تأمل (قوله الاسياسة وتعزيرا) أى انه ليس من الحد ويؤيده ما تقدمناه من حديث
 البخاري من عطف واقامة حد على نفي عام كما وضعه في الفتح وفيه أيضا لغلب على ظن
 الامام مصلحة في التغريب تعزيرا فلهذا هو محل الواقع للنبي صلى الله عليه وسلم
 وأصحابه كما عزب عمر بن الخطاب لافتنان النساء بجماله والجمال لا يوجب نفيًا وعلى
 هذا كثير من مشايخ السلوك المحققين رضى الله عنهم وحشر ناههم بقر بون المريد
 اذا بدا منه قوة نفس وجلباح اثنى عشر سنة وتابن ومثل هذا المريد أو من هو قريب منه
 هو الذي ينبغي أن يقع عليه رأى القاضي في التغريب أما من لم يستحي ولم حال تشهد عليه
 بغلبة النفس فففيه بوسع طرق الفساد ودمها عليه اهـ (تنبيه) * أشار كلام الفتح الى
 أن الاسياسة لا تختص بالزنا وهو ما عزاها الشارح الى الترويض في القهستاني الاسياسة
 لا تختص بالزنا بل تجوز في كل مناباة والراى فيها الى الامام على ما في الكافي قتل
 مبتدع يتوهم منه انتشار بدعته وان لم يحكم بكفره كما في التمهيد وهي مصدر وساس الوالى
 الرعية أمرهم ونهأهم كما في القاموس وغيره فالاسياسة استصلاح الخلق بارشادهم الى
 الطريق النجى في الدنيا والآخرة فهي من الانبياء على الخاصة والعامة في ظاهرها

و (لا) يجوز الحفر (له) ذكره
 الشئى ولا يربط ولا يمسك ولو
 هرب فان مقتضى الاتبع والا تتبع
 حتى يموت كما مر (ولا يجمع
 بين جلد ورجم) في المحسن (ولا بين
 جلد ونفي) أى تغريب في البكر
 وفسره في النهاية بالحبس وهو
 أحسن وأمكن للفتنة من
 التغريب لانه يعود على موضوعه
 بالنقض (الاسياسة) وتعزيرا
 فيمقوض للامام وكذا في كل
 مناباة تم (ويرجم) من يضرب ولا
 يجلد حتى يبرأ

وباطنتهم ومن السلاطين والملوك على كل منهم في ظاهره لا غير ومن العلماء ورثة الانبياء
على الخاصة في باطنهم لا غير كما في المفردات وغيرها اهـ ومثله في الدر المنقي قلت وهذا
تعريف للسياسة العامة الصادقة على جميع ما شرعه الله تعالى لمبادء من الاحكام
الشريعة وتسمي عمل اخص من ذلك مما فيه زجر وتاديب ولو بالقتل كما قالوا في الوطني
والسارق والخناق اذا تكرر منهم ذلك حل قتلهم سياسة وكما ترى المبتدع ولذا عرفت في
بعضهم بانها تعلق بجنابة لها حكم شرعي بحسب المادة الفساد وقوله لها حكم شرعي
معناه انها داخل تحت قواعد الشرع وان لم ينص عليها بخصوصها فان مدار الشريعة
بعد قواعد الايمان على حسم مواد الفساد لبقاء العالم ولذا قال في الجعر وظاهر كلامهم
ان السياسة هي فعل شئ من الخاك لمصلحة يراها وان لم يرد بذلك الفاعل دليل جزئي اهـ
وفي حاشية مسكين عن الجوى السياسة شرع مغلف وهي نوعان سياسة ظالمة فالشريعة
تحرزها وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم وتدفع كثير من المظالم وتردع اهل الفساد
وتوصل الى المقاصد الشرعية فالشريعة توجب المصير اليها والاعتقاد في اظهار الحق عليها
وهي باب واسع فن اراد تفصيلها فعليه مراجعة كتاب معين في الحكم للقاضي علاء الدين
الاسود الطرابلسي الخفي اهـ قلت واظهار ان السياسة والتعزير متراد فان ولذا
عطفوا أحدهما على الآخر لبيان التفسير كما وقع في الهداية والزيلعي وغيرهما بل
اقتصروا في الجوهر على تسمية تعزير او سياقي ان التعزير تأديب دون الحد من التعزير معنى
الرد والردع وانه يكون بالضرب وغيره ولا يلزم ان يكون عقابا بل تعصية ولذا يضرب ابن
عشر سنين على الصلاة وكذلك السياسة كما مر في نفي عمر انصرا بن الحاج فانه ورد انه قال
لعمرو ما ذنبى يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك وانما الذنب لي حيث لا أظهر دار الهجرة منك
فقد نفاه لافتتان النساء وان لم يكن يصنع منه ففعل لمصلحة وهي قطع الاقتتان بسببه في
دار الهجرة التي هي من اشرف البقاع فقبه ورد ردع عن منكر واجب الازالة وقالوا
ان التعزير موكول الى رأى الامام فقد ظهر لك بهذا ان باب التعزير هو المتسفل للاحكام
السياسة وسياقي بيانه وبه علم ان فعل السياسة يكون من القاضي ايضا والتعزير بالامام
ليس للاحتراز عن القاضي بل لكونه هو الاصل والقاضي نائب عنه في تنفيذ الاحكام كما
مر في قوله فيسألهم الامام وبدأ الامام برجعه ونحو ذلك وفي الدر المنقي عن معين الحكم
للقضاة تعاطى كثير من هذه الامور حتى ادامة الحبس والاغلاق على اهل الشر بالقمع
لهم والتحليف بالطلاق وغيره وتحليف الشهود اذا ارتاب منهم ذكره في التاترخانية
وتحليف المتهم لاعتبار حاله او المتهم بسرفة يضربه ويحبسه الوالى والقاضي اهـ وسياقي
في باب التعزير ان للقاضي تعزير المتهم وممرح الزيلعي قبيل الجهاد ان من السياسة
عقوبته اذا غلب على ظنه انه سارق وان المسروق عنده فقد اجازوا قتل النفس بغلبة
الظن كما اذا دخل عليه رجل شاهر اسنمه وغلب على ظنه انه يقتله وسياقي تمام ذلك في

كتاب السرقة (قوله الآن يقع اليأس من برئه في مقام عليه) أي بأن يضرب بضرب باخنة فما
يحتمله وفي الفتح ولو كان المرض لا يرجح زواله كاسل أو كان ضربه في الخلقة فمعهذا وعند
الشافعي يضرب بعنك كالف فيه مائة شراخ دفعة واحدة ثم في الإيمان أنه لا بد من وصول
الكل إلى بدنه ولذا قيل لا بد أن تكون مبسوطة اه والعنك كالواحد والعنكول عتقود
الفضل (قوله لا قبله أصلا) أي سواء كان حديثا أو الجلد أو الرجم كي لا يؤدي إلى هلاك
الولد لأنه نفس محترمة لا جرمية منه فتح (قوله الا اذا لم يكن الخ) هذو رواية عن الامام
اقتصر عليها صاحب المختار قال في البحر وظاهره انه اه المذهب وفي التمر ولا يرى انها
من الحسن بكان اه وفي حديث الغامدية أنه صلى الله عليه وسلم رجمها بعد ما قطعت
وفي حديث آخر قال لا رجمها وندع ولدها صا غير اليس لمن يرصده فقال له رجل من
الانصار الى رضا عه فرجها قال في الفتح وهذا يقتضي أن الرجم عند الوضع بخلاف
الاول والاطريقان في مسلم وهذا أصح طريقا الخ (قوله حتى يستغنى) عبارة الفتح حتى
يفعله (قوله حسبهم اسنتين) أي اذا ثبت زناها بالبينه كما مرط (قوله وشرايط احصان
الرجم) الاضافة بيانية أي الشرايط التي هي الاحصان فالاحصان هو الاهور المذكرة
فهو أي أجرأه وقيل بالرجم لان احصان القذف غير هذا كما سيأتي فتح ملخصا (قوله
عقل وبلوغ) بدل من قوله والتكليف وبيان له واعترض بان التكليف شرط ليكون
العمل زنا لان فعل الصبي والمجنون ليس بزنا أصلا وأجاب في البحر بأنه انما يجب له شرط
الاحصان لا جعل قوله وكونهم ما بصفة الاحصان اه يعني أنه شرط باعتبار أن الزاني
لو كان رجلا متلا فلا يجرم الا اذا كان قد وطئ زوجته له مكافئة فكونهم ما مكافئة شرط
في كونه محصنا لا في كونه فعلة الذي فعله مع الابنية زنا ولذا يجب له اذا لم تكن زوجته
مكافئة ولا يجرم له عدم احصانه (قوله والاسلام) حديث من أنزل الله فليس بجمهين
ورجمه صلى الله عليه وسلم اليهوديين انما كان بحكم التوراة قبل نزول آية الرجم ثم نسخ
بحر وتحميقه في الفتح وخالف في هذا الشرط أبو يوسف والشافعي (قوله والوطء) أي
الايلاج وان لم ينزل كما في الفتح وغيره (قوله وكونه بنكاح صحيح) خرج القاسد كالتكاح
بغير شهود فلا يكون به محصنا ط وينبغي أن يزيد اتفاقا لمسا من ذكره المصنف قبل حدث
التمرب انه لو كان بلا ولي لا يكون محصنا عند الثاني تأمل (قوله حال الدخول) متعلق
بقوله صحيح قال في الفتح يعني تكون المحصة قائمة حال الدخول حتى لو تزوج من علق
طلاقها بزوجها يكون التكاح صحيحا فلا يدخل بها عقبيه لا يصير محصنا لوقوع الطلاق
قبله اه وتبعه في التمر قلت ومقتضاه أن الوطء حصل في تكاح لكنه غير صحيح مع أنه لم
يحصل في التكاح أصلا فالاولى أن يكون احترازا عما لو وطئ في تكاح موقوف على الاجازة
ثم أجازت المرأة العقد أو ولي الصغيرة فلا يكون بهذا الوطء محصنا وان كان العقد صحيحا
لأنه وطئ في عقد لم يصح الابعده لا في حاله الوطء تأمل (قوله وكونهما) أي الزوجين

الآن يقع اليأس من برئه في مقام
عليه بجر (ويقسام على الحامل
بعد وضعها) لا قبله أصلا بل يجب
لوزناها بينة (فان كان حديثا
الرجم رجعت حين وضعت) الا اذا
لم يكن للولد من يريه حتى
يستغنى ولو ادعت الحبل برجمها
النساء فان قلن نعم حسبهم اسنتين
ثم رجمها اختياري (وان كان الجلد
فمعهذا النفس) لانه مرض
(وشرايط احصان الرجم) سبعة
(الحزبة والتكليف) عقل وبلوغ
(والاسلام والوطء) وكونه بنكاح
صحيح (حال الدخول) (و) كونهما
(بصفة الاحصان) المذكرة
وقت الوطء فاحصان كل منهما
شرط لصيرورة الآخر محصنا
مطلبه
شرايط الاحصان

المعهومين من قوله والوطء بنكاح صحيح وفي هذا الحل "اصلاح لعبارة المتن فانهم لا تقيد
اشتراط احصان كل منهما الا حصان الآخر وفيه خلاف الشافعي قلت وقد يكون أحدهما
محصنا دون الآخر كما لو خلاهم أو أفتر بأنه وطئها أو بائنها كانت مسألة وأنكرت فإذا زنى
يرجم لأنه محصن بإقراره كما سيأتي قبيل حد الشرب (قوله فلو نكح أمة الخ) تفريع على
الشرط الأخير أي لو نكح الحر أمة أو العبد حرة ووطئها لم يكن واحدا منهما محصنا إلا أن
بطأها بعد العتق في الصورتين فحينئذ يحصل لكل منهما الا حصان بهذا الوطء لا تصاف
كل منهما بصفة الا حصان وقته حتى لو زنى أحدهما بعد هذا الوطء يبرحم بخلاف الوطء
المحصل قبل العتق وكذا لو دخل الحر المالك المسلم بنكح حرة أو كافرة أو المجنونة
أو الصغيرة لم يكن أحدهما محصنا إلا أن بطأها ثانيا بعد إسلامها أو إفاقتها أو بلوغها وكذا
لو كان الزوج مسيئيا أو مجنونا أو كافرا وهي حرة مكففة مسلمة حتى لو دخل بها الزوج
وهو كذلك ثم زنت لا ترجم لعدم احصانها بصورة كون زوج المسلمة كافرا كما في الفتح
أن يكونا صكافرين فتسلم هي فبطأها قبل عرض القاضى الاسلام عليه وبأنه فانهم
زوجان مالم يفرق القاضى بينهما بآبائه اهـ (تنبيه) اشتراط احصان كل من الزوجين
للرجم لا يشافى قوله هم كما يأتي قبيل حد الشرب إذا كان أحد الزائنين محصنا دون الآخر
يرجم المحصن ويحصد غير المحصن لأن المراد أن الرجل إذا كان محصنا الا حصان المذكور
بشرطه ثم زنى بأمرأة فإنه يبرحم ثم المرأة المذنية إذا كانت محصنة مثله ترجم أيضا والا
فقط وكذا المرأة إذا كانت محصنة الا حصان المذكور ثم زنت برجل (قوله حتى لو زنى
ذمي بمسلمة الخ) أطلق الذي فسهل ما لو كان له زوجة دخل بها أولا وكون المذنية بمسلمة
غير قيد وانما لم يبرحم لعدم احصانه لكونه غير مسلم وقت الفعل وإن صار محصنا بعد إسلامه
كما يفهم من الإطلاق فيقتضى أنه لا بد في الرجيم من كونه مسلما وقت الزنا وكذا الحرية
حتى لو أسلم أو أعتق بعد الزنا ثم صار محصنا لا يبرحم بل يحصد فالمراد بهذا التفريع بيان
هذه القاعدة مع تأويل ما وقع في فتاوى قارئ الهداية كما أفاده في التبريت قال بهد
تقرير شرائط الا حصان وهذا يقتضى أن الذي لو زنى بمسلمة ثم أسلم لا يبرحم ولا يعارضه
ما في فتاوى قارئ الهداية من أنه لو زنى أو سرق ثم أسلم ان ثبت ذلك بإقراره أو بشهادة
المسلمين لا يدرأ عنه الحد وإن بشهادة أهل الذمة لا يقام عليه الحد لأنه أراد بالحد هنا الحد
اهـ (قوله فلوارتد ثم أسلم الخ) عزاه ابن الكمال إلى شرح الطحاوى ومثله في الفتح وقيد
بإرتدادهما مع ما في الفتح أي لم يرد النكاح بعودهما إلى الاسلام بلا تجديد عدة آخر بقي
لوارتد أحدهما في التبرع عن شغل لوطت الزوجة بدرا الحرب مرتدة وسببت لا يطل
احصان الزوج كذا في المحيط اهـ وهو ظاهر لما يأتي من أنه لا يجب بقاء النكاح لبقاء
الا حصان وظاهره أنه يطل احصانها وإن عادت مسألة ولذا قال لو أسلم بعد الإبدال فطل
بعده أي لا بد من تحقق شروط الا حصان عند وطء آخر بعد الاسلام فعلم أن الرقة تبطل

فلو نكح أمة أو حرة بعد إفلا
احصان إلا أن يطأها بعد العتق
فيحصل الا حصان به لا بما قبله حتى
لو زنا ذمي بمسلمة ثم أسلم لا يبرحم بل
يحبس ويقتل بشرط آخر ذكره ابن كمال
وهو أن لا يطل احصانها
بالارتداد فلوارتد ثم أسلم لم يعد
الأب بالدخول بعده ولو بطل يحصن
أو قته عاد بالافاقة وقيل بالوطء
بعده (و) أهمل أنه لا يجب بقاء
النكاح لبقائه أي الا حصان

اعتبار الوطء بالنسكاح الصحيح وإذا بطل اعتباره بطل الاحتضان سواء كان المرتد كلا
منهما معاً أو أحدهما لكن إذا ارتد أحدهما ثم أسلم لا يصير محصناً لا بتجديده عقده عليها
أو على غيرها ويطؤها بعده وهو باصة الاحتضان فيعود له احتضان جديد لأن الردة أبطلت
الاحتضان السابق (قوله وقيل بالوطء بعده) نسبة في النهر والبحر إلى أبي يوسف (قوله
واعلم الخ) ذكر هذه المسئلة في الدرر (قوله فلونكح في عمره مرة) أي ودخل بهم ادرر
(قوله ثم طلق) عبارة ادرر ثم زال النكاح وهي أعم لشهواتها زال النكاح بعوتها
أوردتها أو نحو ذلك (قوله ونظم بعضهم الخ) نقله القاضي زين الدين بن رشيد صاحب
العبدية عن الفاكهاني المالكي كافي التتائي ويوجد في بعض النسخ شروط الحصانة
في سنة ٨٥ طاقول وهذا هو الصواب لأن الشرط الأول الذي ذكره الشارح من بحر
السريع والبقية من بحر المتقارب فافهم وقوله في آخر الآيات فلا يرجع بالياء المنة
التعنية كما رأينا في النسخ وينبغي أن يكون بالقوة ولا نافية وأصله لا ترجع بنون
التوكيد المحذوفة قلت ألقاؤهم كانت لنافية ويجب الرفع والعمل اقتصر الناطم على
الشروط الستة لكونها مذهب المالكية وزيد عليها عندنا كونها باصة الاحتضان
وقت الوطء وعدم الارتداد فصارت ثمانية ويزاد كون العقد صحيحاً فصارت ثمانية
وقد غيرت هذا النظم جامعاً للتسعة فقلت

شروط الاحتضان تسع أنت * متى اختل شرط فلا ترجع
بلوغ وعقل وحرية * ودين وفقه دارتداهما
وطء بعد قد صحيح لمن غلبت منه في الذي قدما

* (باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب)

(قوله اقيام الشبهة) على لقوله لا يوجب (قوله الحديث) على ما فهم من الآية الأولى وهو
أن الحد لا يثبت عند قيام الشبهة وطعن بعض الظاهرية في الحديث بأنه لم يثبت من فروع
والجواب أن له حكم الرفع لأن إسقاط الواجب بعد ثبوت الشبهة خلاف مقتضى العقل
وأيضاً في إجماع فقهاء المصارع على الحكم المذکور كفاية ولذا قال بعضهم إن الحديث
متفق عليه وأيضاً نقلته الأئمة بالقبول وفي تنسيق المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن
أصحابه من تلقين ما عن غيره الرجوع احتيالا للدرء بعد الثبوت ما يفيد القطع بقبول
الحكم وعامه في الفسخ (قوله ثلاثة أنواع) يأتي بيانها (قوله في المحل) هو الموطوءة كافي
المعنى والشلي وغيرهما فاقوله الاتي أي المالك بمعنى المملوك (قوله وبرهن) أي على
أنها أمة ولده أو أمة أحد أبويه مثلاً (قوله وكذا بسقط بمجرد دعواها) أي دعوى الشبهة
وهذا يقتضي مما قبله لأنه لا نفاه منه بالاولى (قوله الا في دعوى الاكراه الخ) قلت الظاهر
في وجه الفرق أن الاكراه لا يضر بحال العقل عن كونه زنا وانما هو بعد مسقط للعدوان لم
يسقط الاثم كما بسقط القصاص بالاكراه على القتل دون الاثم فلا يقبل قوله بمجرد دعواها

فلونكح في عمره مرة ثم طلق وبقى
محسراً ورتي ورجم ونظم بعضهم
الشروط فقال

شروط الاحتضان أنت ستة

نخذها عن النص مستقهما

بلوغ وعقل وحرية

ورابعها كونه مسلماً

وعقد صحيح ووطء مباح

متى اختل شرط فلا يرجع

* (باب الوطء الذي يوجب الحد
والذي لا يوجب)

قيام الشبهة لحديث ادروا الحدود

بالشبهات ما استطعتم (الشبهة ما

يشبه) الشيء الغائب وليس بثابت

٦ في نفس الامر (وهي ثلاثة أنواع

شبهة حكمية (في المحل وشبهة

اشتهاء (في الفعل وشبهة في القصد)

والتحقيق دخول هذه في الأولين

وسنخذه (فان ادعاهما) أي الشبهة

(وبرهن قبل) برهانه (وسقط الحد

وكذا بسقط) أيضاً بمجرد دعواها

الاي دعوى الاكراه (خاصة) فلا

بثمن البرهان) لأنه دعوى بفعل

الغير فيلزم ثبوته بحج

٦ قوله ودين الخ وبعد بحفظه في

هامش نسخة بدل هذا الشرط

* ودين يدوم به مسلماً

وجعله نسخة أخرى اه

بجلاف دعواه وشبهته من الشبهة الثلاث لانه ينكر السبب الموجب للعدوان فدعواه انه
ترقبها أو أن أمه ولده انكار اللوطه الخالي عن الملك وشبهته فلذا قبل قوله بلا برهان تأمل
والظاهر أن لزوم البرهان على الاكراه خاص بما اذا ثبت زناه بالبينه لا باقراره (قوله
لاحتيلازم) أي ثابت (قوله بشبهة المحل) هو الموطوءة كما مر وهي المناسبة للحرمة ذاتا
على معنى أنا لو نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون منافيا للحرمة نهر بمعنى
أن النظر الى ذات الدليل يفتي الحرمة ويثبت الحل مع قطع النظر عن المانع كما في
القهستانى وحاصله انه ما وجد فيها دليل مثبت للحلل لكنه عارضه مانع فأورث هذا الدليل
شبهة فى حل المحل والاضافة فيها على معنى فى وقال الزيلعي أى لا يجب الاحتية شبهة وجدت
فى المحل وان علم حرمة لان الشبهة اذا كانت فى الموطوءة ثبت فيها الملك من وجه فله يلحق
معه اسم الزنا فامتنع الحد على التقادير كلها وهذا لأن الدليل المثبت للحلل قائم وان تخلف
عن اثبات حقيقة المانع فأورث شبهة فلهذا سمي هذا النوع شبهة فى الحل لانهم انشأت عن
دليل موجب للحلل فى المحل بيانه قوله عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لأبيك بقضى الملك
لان الام فيه للمالك اه أى وقد عارضه مانع من ارادة حقيقة الملك وهو الاجماع على عدم
ارادته حقيقة فنثبت الشبهة عملا باللام بقدر الامكان (قوله أى الملك) بمعنى المملوك
فلا يتأني نفسه به أيضا بالموطوءة فافهم أى شبهة كون المحل مملوكا له والمصدر بمعنى
المالكية أى كونه مالكه (قوله وتسمى شبهة حكمية) ليكون الثابت فيها شبهة الحكم
بالحل (قوله أى الثابت حكم الشرع بحله) بنصب الثابت على أن ذلك نفس براقول شبهة
حكمية أو بجزم على أنه نفس براقول شبهة المحل وضمير حله للمحل وبعبارة الفتح وشبهة
فى المحل وتسمى شبهة حكمية وشبهة ملك أى الثابت شبهة حكم الشرع بحل المحل فلا سقط
الشارح لفظ شبهة ولا بد منه لان نفس حكم الشرع بحله لم يثبت وانما الثابت شبهة بمعنى
انها هى التي ثبت فيها شبهة الحكم بالحل لاحقيقة تكون دليل الحل عارضه مانع كما مر
(قوله ولو ولد حيا) مما الغت على قوله وولد ولده ح وتم عبارة الفتح وان لم يكن له ولاية
تمام مال ابنه حال قيام ابنته ونقدت هذه المسئلة فى باب نكاح الرقيق ثم فى الاستيلاء
اه وسند كونه لا يثبت فيها النسب من الجد اذا كان ولده حيا (قوله لحديث الخ) رواه
ابن ماجه عن جابر بسند صحيح ونسائه فى الفتح وذكر فيه قصة (قوله ولو خلع ائلا عن مال)
أمالو كانت بغيرا فظ الخلع فهى داخله بالاولى وقد يكون الخلع خلعاً عن مال لانه لو كان
على مال لم يكن من هذا القسم بل يكون من شبهة الفعل الآتية فلا يتنى عنه الحد اذا
فإن أصل كفاي المطلقة ثلاثا لانه لم يقل أحدان المختلفه على مال تقع قرنته اطلاقا رجعا
وانما اختص العداية فى كونهما فخذا أو طلاقا يعنى بانها فالمرمة ثابتة على كل حال
وبهذا يعرف خطأ من بحث وقال ينبغي جعلهما من الشبهة الحكمية هذا حاصل ما حققه
فى فتح القدير ويشهد له قوله فى الهداية والمتبعة والمطلقة هى مال بمنزلة المطلقة الثلاث

مطابق
فی بیان شبہہ المحل

(لا أحد) بلا قوم (بشبهة الحمل) أى
المالك ونسبى بشبهة حكمية أى
الثابت حكم الشرع بحمله
(وان ظن حرته كوطء أمة ولده
وولد ولده) وان سفل ولو ولده حيا
فتح الحديث أنت ومالك لا يسكن
(ومعقبة الكتابان) ولو خالها
خلا من مال

لشبهت الحرمة بالاجماع ومثله في البحر عن البدائع وبه يعلم أن ما نقله قبله عن جوامع النسفي
من أنه لا حد وان علم الحرمة لاختلاف الصحابة في كونه بمناسمحول على ما اذا كان الخلع
بالمال كما أن ما في المجتبى من أن المختلعة ينبغي أن تكون كالمطقة ثلاثا لحرمتها اجماعا
محول على ما اذا كان بمال توفيقا بين كلامهم فافهم (قوله وان نوى به اثلاثا) أي
بالكثبات فلا يحد بوطئها في العدة وان قال علمت انه احرام للتحقق الاختلاف لان دليل
المخالفة قائم وان كان غير معمول به عندنا أفاده في الفتح ثم قال وفي هذه المسئلة يقال
مطقة ثلاث ووطئ في العدة وقال علمت حرمتها لا يحد (قوله الماهورة) أي التي جعلها
مهر الزوجه (قوله قبل تسليمها) تزوجة (لف ونشر مرتب لان ما في ضمان البائع
أو لزوجه وتعودان الى ملكة بالهالك قبل التسليم وكان مسيطرا على الوطء بالملك والبد
وقد بقيت اليد فتبقى الشبهة زبلي (قوله وكذا بعده في الفاسد) الاولى أن يقول وكذا
في الفاسد ولو بعده أي بعد التسليم قال في البحر أماقوله فلبقاء الملك وأما بعده فلان له حق
الفسخ فله حق الملك اه وقد يقال ان وطء البائع في الفاسد قبل التسليم ليس مما نحن فيه
لانه وطء في حقيقة الملك لا في شبهة فقولنا بعده للاسترازا عما قبله تأمل (قوله ووطء
الشريك الخ) لان ملكه في البعض ثابت فتكون الشبهة فيه أظهر زبلي وهذا اذا لم
يكن أعتقها احد الشر يكتن والافقيه تفصيل مذكور في الحاشية (قوله ووطء جارية
مكاتبه وعنده الخ) لان له حقا في كسب عبده فكان شبهة في حقه زبلي وأما غير المدبون
فهو على ملك سيده (قوله ووطء جارية من الغنية) أي وطء أحد الغنيين قبل القسمة كما
في البحر عن البدائع قال ح وسبأني في كتاب السرقة عن الغنية بجشاعدهم قطع من سرق
من المغنم وان لم يكن له حق فيه لانه مباح الاصل فصا شبهة فكان ينبغي الاطلاق هنا
أيضا تأمل اه قلت وفيه أن ما كان مباح الاصل هو ما يوجد في دار الاسلام نافعها مباحا
كالصمد والحشيش فهذا لا يقطع به وان ملك وسرق من حرز جارية المغنم ليست كذلك
والا لزم أن لا يقطع به ولو بعد الاحراز والقسمة وكذا الوزني بها تأمل (قوله ووطء جاريته
قبل الاستبراء) هذه من زيادات الفتح وفيه أن الملك فيها كامل من كل وجه الا انه منع
من وطئه لها خوف اشتباه النسب والكلام في وطء حرام سقط فيه الحد لشبهة الملك وهذه
فيها حقيقة الملك فكانت كوطء الزوجة الحائض والنفساء والصبي والمحرمة مما منع
من وطئها العارض الاذى أو فساد العبادات مع قيام الملك الا ان يراد بشبهة الملك ملك الوطء
لا ملك الرقة فليست تأمل (قوله والتي فيها اختيار للمشتري) أي اذا وطئها البائع واقتصر على
ذكر المشتري لانه يعلم منه ما اذا كان الخيار للبائع بالاولى لانه لم يحد اذا كان للبائع ابقاء
ملكه وان كان للمشتري فلان المبيع لم يخرج عن ملك بائعه بالكتابة كما في البحر أفاده ط
وقد يقال ان المناسب أن لا يذكر خيار البائع لان وطء في حقيقة الملك لا في شبهة نظير
ما مر فكان الاولى ما ذكره الشارح ويفهم منه ما اذا كان ابتلاها لها ولا يجنبى فافهم

وان نوى به اثلاثا ثم راقول
رضي الله عنه الكتابات و اجمع
(و) وطء (البائع) الامة (المبيعة
والزوجه) الامة (المهورة قبل
تسليمها) المشتري وزوجه وكذا
بعده في الفاسد (ووطء الشريك
أي أحد الشر يكتن (الجارية
المشتركة و) وطء (جارية مكاتبه
وعنده الماذون له وعليه دين محبط
بماله ورقيقته) زبلي (ووطء جارية
من الغنية بعد الانقراض) بدان (او
قبله) ووطء جاريته قبل الاستبراء
والتي فيها اختيار للمشتري

وفي التنزيل خاتمة ولو باع جارية على أنه بالخيار فوطئ المشترى أو كان الخمار للمشتري
فوطئها المائع فإنه لا يحد علم بالحرمة أو لم يعلم (قوله والتي هي أخته رضاعاً) أي ووطئ أمته
التي هي أخته رضاعاً قلت ومثلها أمته المحوسبة والتي تحته أختها لوجود الملك فيها
أيضاً مع أن حرمتها غير مؤكدة تأمل (قوله من لم يحترم به) أي بالمدكور من الرذة وما بعدها
أما الرذة فقد تقدم في كتاب النكاح أن مشايخ بلخ أفتوا بعدم الفرقة برذتها وأما فيما
بعدها فالحلاف الشافعي رحمه الله تعالى اهـ (قوله وغير ذلك) منه ما ذكرناه من المحوسبة
والتي تحته أختها (قوله فدعوى الحصر) أي المفهوم من قول المهداية وغيرها والشبهة
في الحل في ستة مواضع (قوله بشبهة الفعل) أي الشبهة في الفعل الذي هو الوطء حيث
كان مما قد يشبهه عليه حرمة لا في محله وهو الموطوءة لأن حرمة المحل هدامة قطوع بها أذ لم
يقم فيه دليل ملك عارضه غيره فلم يكن في حل المحل شبهة أصلاً (قوله أي شبهة في حق من
حصل له اشتباه) هو معنى قول المصنف أن طلق حله لأن من طلق المحل فقد اشتبه عليه الأمر
ولذا قال في الفتح أنها تتحقق في حق من اشتبه عليه الحل والحرمة إذ لا دليل في الجمع يفيد
الحل بل طلق غير الدليل دليل لا يملك كما يظن أن جارية زوجته تتحل له لظنه أنه استخدمه
واستخدامه محلل فلا بد من الظن والافتلاش شبهة أصلاً فرض أن لا دليل أصلاً تثبت
الشبهة في نفس الأمر فالولم يكن ظنه المحل ثابتاً لم تكن شبهة أصلاً اهـ (قوله ان ظن حله)
شرط لقوله ولا حد الخ فنفى المحل هدامة مشروط بظن الحل لما علمت أن هذا الظن هو الشبهة
أعدم دليل قائم تثبت به الشبهة فالولم يظن الحل لم توجد شبهة أصلاً بخلاف ما مر فإن الشبهة
فيه جاءت من دليل حل المحل فلا حاجة فيه إلى ظن الحل فلذا اتفقت الحجة فيه سواء ظن
الحل أولاً (قوله العبرة لدعوى الظن الخ) أي لا للظن نفسه فإنه يحد أن لم يدع وان حصل
له الظن ولا يحد أن ادعى وان لم يحصل له الظن ابن كمال وفيه تورط على عبارة المصنف
اسكن لا يخفى أن الظن أمر باطن لا يعلمه القاضي إلا بدعوى صاحبه فقولنا ظن حله أي
أن علم القاضي أنه ظن الحل يدركه عنه الحجة وذلك لا يكون إلا بدعواه واخبراره (قوله
ولو ادعاه أحدهما الخ) لأن الشبهة إذا تمكنت في القول من أحد الجانبين تعدى إلى
الجانب الآخر ضرورة بحصر (قوله كوطء أمة أبويه الخ) لأن بين الإنسان وبين أبويه
وزوجه وسيدته انبساط في الانتفاع به اللهم واستخدام جوارهم فكان مظنة حل الوطء
على توهم أنه من الاستخدام وكذا بقاء أثر القرش في المعتدة من وجوب النفقة وحرمة
تزويج أختها مظنة لتوهم حل وطئها وقيد بالامتناع في الثانية لوزني بامرأة الأب وأب الحدة
فانه يحد وان قال ظننت أنها تتحل لي (قوله ومعتدة الثلاث) هذا إذا لم ينو الثلاث
بالكليات إذ لو نواها بها كان من شبهة المحل كما قدمه عن النهر (قوله ولو جله) أي ولو كان
قطعة الثلاث بالقطعة واحدة فلا يقطع عنه الحد إلا أن ادعى ظن الحل وكذا لو وقع الثلاث
متفرقة بالطريق الأولى إذ لم يخالف فيه أحد لأن القرآن ناطق باتفاء الحل بعد الثالثة فلم

مطلب
في بيان شبهة الفعل

والتي هي أخته رضاعاً ووجبة
سرويت برذتها أو موطوءة الابن
أو جاعسة لآنها أو بنته لأن من
الأمه من لم يحترم به وغير ذلك كما
لا يخفى على المتتبع فدعوى الحصر
في ستة مواضع ممنوعة (و) لا حد
أيضا (بشبهة الفسول) وتسمى
شبهة اشتباه أو عايشة في حق من
حصل له اشتباه (ان ظن حله)
العبرة لدعوى الظن وان لم يحصل له
الظن ولو ادعاه أحدهما فقط لم
يحد حتى يقر جميعاً بعلمهما
بالحرمة نهر (كوطء أمة أبويه)
وان علياً بنفسي (ومعتدة الثلاث)
ولو جله (وأمة أمه أنه وامة
سيدة) ووطء (المرتحن) الأمة
(المرهونة)

يق شبهة في حل المحل ولا اعتبار بخلاف من أنكرو وقوع الجلالة لمخالفة لقطعي وهو
اجماع الصحابة الذي تقر في زمن عمر لكن يشك في ما في نكاح الهداية من أن الحد لا يجب
بوطء المطلقة بما نواحدة أو ثلاثا مع العلم بالحرم على اشارة كتاب الطلاق وعلى عبارة
كتاب الحد ويجب لأن المالك قد زال في حق الحل فيتحقق الزنا اه ووفق في البحر بمحل
اشارة كتاب الطلاق على ما اذا أوقع الثلاث بجله وحل عبارة الحد ودعى ما اذا أوقعها
متفرقة لأن ابقاعها بجله خالف فيه الظاهرية أي فيه كون من شبهة المحل فلا يجد
وان اعتقد الحرمه لشبهة الدليل واعتضه ح بأن المهر ترح به في الفتح وغيره الجزم بانها من
شبهة الفعل وعدم اعتبار الخلاف بعد انعقاد الاجماع وبأن اشارة لاتعارض العبارة
قلت على أنه يمكن التوفيق بوجه آخر وهو حل اشارة على ما اذا كان الطلاق الباش
بلفظ الكليات والعبارة على ما اذا كان بلفظ الصريح والله أعلم (قوله في رواية كتاب
الحدود) أي ان محمد اذ كره في كتاب الحدود من مسائل شبهة الفعل وذ كرفي كتاب الرهن
انها من شبهة المحل قال في البحر والحاصل انه اذا ظن المحل فلا حد باتفاق الروايتين
والخلاف فيما اذا علم الحرمه والاصح وجوبه وذ كرفي الايضاح وجوبه وان ظن المحل وهو
مخالف لعمامة الروايات قال في الدر المنثور واستقدم منه أن الحكم المذكور في باب اولي
من المذكور في غير باب لانه كأنه استعار ذلك كأنه أفاديه والذي فليحفظ (قوله
وهي المختار) وفي الهداية وهي الاصح وتبعه الشارحون لان عقد الرهن لا يفسد ملك
التمتع بجمال لانه انما يفسد له الملك بفساد الهلاك فيصير به مستوفيا لحقه لكنه بعد الهلاك
لا يملك التمعة أي الوطء ومقتضى هذا وجوب الحدود وان ظن المحل لكن لما كان الاستيفاء
سببا لملك المال وملك المال سبب لملك التمعة في الجملة حصل الاستنباه ذخيرة (قوله المستعبر
للهن) اللام للتعليل أي الذي استعار أمة ليرهنه الا لانه يدين حتى يكون المعنى استعار أمة
مهره من المرتهن اه ح والمناسب أن يقول لالتقوية لان اسم الفاعل هنا متممة
بنفسه تقول انما مستعبر فرسا فاذا قلت مستعبر للفرس كانت زائدة لتقوية العامل كقوله
تعالى مصداقاً لمامهم وأهل وجه كون المستعبر بمنزلة المرتهن هو أنه اذا استعار شيئا ليرهنه
بكذا ثم هلك عند المرتهن صار المرتهن مستوفيا لدينه وجب مثل الدين للمعبر على المستعبر
لانه صار قاضيا دينه بالرهن كما تقر في محله فاذا غرم منه للمعبر صار ما كاله فكان بمنزلة
المرتهن تأمل (قوله وسجي) أي في هذا الباب (قوله وكذا المختارة) أي على مال لانه لو
كان خلعا خلا عن مال كان من شبهة المحل كما قدمه عن التمر (قوله ثبت في الاولى) هذا
في غير الجلد اذا وطئ جارية ابن ابنه وابنه حتى لان الجلد لا يملكها حال حياة الاب فلا يثبت
النسب بدعوى الجلد نعم ان صدقه ابن الابن عتق لرحمه انه عمه وما في النهاية من انه يثبت
نسبه غلط كما حققه في الفتح (قوله لتعضه زنا) لانه لا شبهة ملك فيه بل سقط الحد لظنه
فضلا من الله تعالى وهو راجع اليه أي الى الواطئ لا الى المحل فكان المحل ليس فيه شبهة

مطلب
الحكم المذكور في باب اولي من
المذكور في غير باب
في رواية كتاب الحدود وهي
المختار في باب الهداية المستعبر
للهن كالمهرتين وسجي حكم
المستأجرة والمقصود به ينبغي أن
الموقف عليه كالمهره ونهت (و)
معتدة (الطلاق على مال) وكذا
المختارة على الصحيح بدائع (و)
معتدة (الاعتاق و) الحال انها
(هي أم ولد و) الواطئ (ان ادعى
النسب يثبت في الاولى) شبهة المحل
(لا في الثانية) أي شبهة الفعل
لتعضه زنا

حل فلا يثبت النسب بهذا الوطء ولذا لا يثبت به عدة لأنه لا عدة من الزنا فتح (قوله بشرطه) أي بشرط الثبوت والمناسبات اسقاطه كما يظهر قريبا (قوله بأن تلد الخ) يدل من قوله بشرطه قال ح ويحمل على وطء سابق على الطلاق كما تقدم في باب ثبوت النسب ولا نقول أنه انما تقدم من هذا الوطء الحرام حيث أمكن جملة على الحلال (قوله لا لاكثر) ومثله الاكثر تمام السنتين ح (قوله كما في بابه) من أنه لا يثبت النسب في المطلقة ثلاثا بعد سنتين الأبدعوة ح قلت ويحصل من هذا أنه إذا ادعى الولد يثبت النسب سواء ولدت لأقل من سنتين أو لا أكثر وان لم يزم الوطء في العدة لوجود شبهة العقد وأما بدون الدعوى فلا يثبت الا اذا ولدت لأقل من سنتين جملة على أنه لو طء سابق على الطلاق فقول المصنف بشرطه لا يحمل له لأن كلامه فيما إذا ادعى النسب وفيه يثبت مطلقا كما علمت وهو الذي حرره في الفتح وتبعه في البحر (قوله بالاولى) لأنها أقل من الثلاث ط فان حرمة الثلاث تزيد حل المحلولة ولذا لا يحمل له الا بعد زوج آخر (قوله والافى وطء امرأة الخ) الاستثناء في هذه معنى على أنها من شبهة الاشتباه أي شبهة الفعل وعليه مشى الزيلعي وكذا صاحب البحر أقولا وقيل أنها شبهة محل وذكر في الفتح أقولا أنه الوجه لأن قولهم هي زوجتك دليل شرعي مبيح للوطء لقبول قول الواحد في المعاملات ولذا أحل وطء من قالت أرسلني مولاي هدية إليك ثم قال والحق أنه شبهة اشتباه لأن الدليل المعتمد فيها ما يقتضي ثبوت الملك لا ما يطلق شرعا مجزء الوطء اه ملخصا فليتأمل (قوله وقال النساء) الجمع غير قيد كما يأتي (قوله فيثبت نسبه بالدعوة بحر) لفظ بالدعوة الخ يوجد في بعض النسخ وهو غير لازم لأن أصل الكلام فيه (قوله بشبهة العقد) أي ما وجد فيه العقد صورة لا حقيقة لأن الشبهة كما مر تأشبهه بالثابت وليس بثبت فخرج ما وجد فيه العقد حقيقة ولذا قال في التاترينية وإذا كان الوطء بملك النكاح أو بملك عين والحرمة بعرض آخر فذلك لا يوجب الحد نحو الخائض والنفساء والصائغة صوم القرس والمحرم والموطوءة بشبهة والتي ظاهرها أو ألى منها فوطئها في العدة لا حد عليه وكذا الأمة المملوكة إذا كانت محرمة عليه برضاع أو مصاهرة أو تكون أختها من خلاف في نكاحه أو هي مجوسية أو مرتدة فلا حد عليه وإن علم الحرمة اه (قوله كوطء محرم نكحها) أي عقد عليها أطلق في المحرم فشمل المحرم نسبا ورضاعا وصهرية وأشار إلى أنه لو عقد على منسكوحة الغير أو ممدته أو مطلقته الثلاث أو أمة على حرة أو تزوج مجوسية أو أمة بلا إذن سيدها أو تزوج اه بعد بلا إذن سيده أو تزوج خنثى في عقد فوطئ من أو جمع بين أختين في عقد فوطئهما أو الأخيرة لو كان متعاقبا بعد التزوج فإنه لا حد وهو بالاتفاق على الاظهر أما عند فظاها وأما عند هاتين الشبهة اثنتين في عقد فوطئها إذا كان جمعا على تحريره وهي محترمة على التأييد بحر قلت وهذا هو الذي حرره في فتح القدير وقال ان الذين يعقد على نكاحهم ويحرمونهم كابن المشدرك وانه انما يحل عند هاتين ذات المحرم لافي غير ذلك كجوسية

(الافى المطلقة ثلاثا بشرطه) بأن
تدلى أقل من سنتين لا أكثر الا
بدعوة كما مر في بابه وكذا المتعلقة
والمطلقة بعرض بالاولى نهاية (و)
الا (في وطء امرأة زفت) اليه
(وقال النساء هي زوجتك ولم
تكن كذلك) معتمد اخبرهم
فيثبت نسبه بالدعوة بحر (و)
لا حد بضاً (بشبهة العقد) أي عقد
النكاح (عنده) أي الامام (كو طء
محرم نكحها)
مطلبة
في بيان شبهة العقد

وخامسة ومعتدة وكذا عبارة السكا في المعاني فكيف قد علمت تزوج امرأة من لا يحل له
 نكاحها فدخل بها الا حده عليه وان فعله على علم لم يجد أيضا ويوجب عقوبة في قول أبي
 حنيفة وقال ان علم بذلك فعليه الحد في ذوات المحارم اه فعم في المرأة على قوله ثم خص
 على قولها ما بذوات المحرم (قوله ونها الخ) مدارا لخلاف على ثبوت محبة النكاح للمحارم
 وعدمه فعنده هي ثابتة على معنى انها محل لنفس العقد لا بالنظر الى خصوص عاقده
 لقبولها مقاصده من التوالد فأورث شبهة ونفيها على معنى انها ليست محلا له قد هذا
 المعاذ لم يورث شبهة ونعمه في الفتح والنهر (قوله ان علم المحرمه حد) أما ان ظن المحل فلا
 يحد بالاجماع وبه زكافي الظهيرية وغيرها وعلم من مسائلهم هنا أن من استحل ما حرمه
 الله تعالى على وجهه الظن لا يكفر وانما يكفر اذا اعتقد عدم الحرام حلالا ونظيره ما ذكره
 القرطبي في شرح مسلم ان ظن الغيب جائز كظن المنجم والرمال بوقوع شيء في المستقبل
 بنجربة أمر عادي فهو ظن صادق والمنوع ادعاء علم الغيب والظاهر ان ادعاء ظن الغيب
 حرام لا كغيره بخلاف ادعاء العلم وسنوضحه في الردة بجز (قوله لكن في القهستاني الخ)
 الاستدلال على قوله في جميع الشروح فان المضمرات من الشروح وفيه أن القهستاني
 ذكر عن المضمرات انه قال والصحيح الاول وأنه في موضع آخر قال اذا تزوج بغيره يحد
 عندهما وعليه الفتوى اه على أن ما في عاقبة الشروح مقدم وكذلك في الفتح نقل عن
 الخلاصة أن الفتوى على قولها ما تم وجهه بأن الشبهة تقتضي تحقق الحل من وجهه وهو
 غير ثابت والواجب العدة والنسب ثم دفع ذلك بأن من المشايخ من التزم وجوب ما ولو سلم
 عدم وجوب ما لعدم تحقق الحل من وجهه فالشبهة لا تقتضي تحقق الحل من وجهه لان
 الشبهة ما يشبهه الثابت وليس بثابت فلا يثبت لما يشبهه الثبوت بوجهه ألا ترى أن أبا
 حنيفة ألزم عقوبته بأشده ما يكون وانما لم يثبت عقوبة هي الحد فعرف انه زنا محض إلا أن
 فيه شبهة فلا يثبت نسبه اه ملخصا وحاصله أن عدم تحقق الحل من وجهه في المحارم لا يكون
 زنا محضا يلزم منه عدم ثبوت النسب والعدة ولا يلزم منه عدم الشبهة الدارئة للعدة ولا يفتي
 أن في هذا ترجيح القول الامام (قوله وحرف في الفتح الخ) صوابه في النهر فانه بعد ما ذكر
 ما قدمناه عن الفتح قال وهذا انما يثبت بناء على انما يشبهه أشبهه قال في الدراية وهو قول
 بعض المشايخ والصحيح انما يشبهه عقدا لانه روي عن محمد أنه قال سقوط الحد عنه اشبهه
 حكمية فيثبت النسب وهكذا ذكر في المنية اه وهذا صريح بان الشبهة في الحل وفيها
 يثبت النسب على ما مر اه كلام النهر قلت وفي هذا زيادة تحقيق لقول الامام لما فيه
 من تحقيق الشبهة حتى ثبت النسب ويؤيده ما ذكره الخليل الرمي في باب المهر عن العيني
 وجمع الفتاوى أنه يثبت النسب عنده بخلافها ما (قوله وفي المجتبى الخ) مثله في الذخيرة
 (قوله ظانا الحل) أما لو اعتقد بغيره كما مر (قوله وبه زك) أي اجماعا كما في الذخيرة
 لكنه مخالف لما في الهداية من قوله ولكن يوجب عقوبة اذا كان علم بذلك فقيده العقوبة بما

مطلب
 اذا استحل المحرم على وجه الظن
 لا يكفر كالوطن علم الغيب
 وقال ان علم المحرمه حد وعليه
 الفتوى خلاصة لكن المرجح فيه
 جميع الشروح قول الامام فكان
 الفتوى علمه أولى قاله قاسم في
 تصحيحه لكن في القهستاني من
 المضمرات على قولها مما الفتوى
 وحرف في الفتح انها من شبهة الحل
 وفيها يثبت النسب كما مر (أو وطه
 في نكاح بغيره) لا حد اشبهه
 الحد وفي المجتبى تزوج بغيره
 أو منه كونه الغير ومعتدة
 ووطئه اظانا الحل لا يحد وبه زك
 وان ظانا المحرمه فكذا ذلك عنده

إذا علم ومثله ما مر عن كافي الحاكم وفي الفتح لم يجب عليه الحد عند أبي حنيفة وسفيان
الثوري وزفران قال علمت أنهم على حرام ولكن يجب الحد ويعاقب عقوبة هي أشد
ما يكون من التعزير سياسة لاحتدام قدره إذا كان عالمًا بذلك وإن لم يكن عالمًا بالحد
ولا عقوبة تعزيراه وقد يجب بأن قوله ولا عقوبة تعزيراه المراد به نفي أشد ما يكون فلا
يتأني أنه يعزير بما يليق بحاله حيث جهل أمر الإيجتي عادة تأمل (قوله خلافهما) أي
في ذات المحرم فقط كما مر (قوله فظهر أن تقسيمها الخ) أن أراد التقسيم من حيث
الحكم فهي اثنان عند الكل غاية أن حكم شبهة العقد عند الإمام حكم شبهة المحل
وعندهما حكم شبهة الفعل وإن أراد التقسيم من حيث المفهوم فهي اثنان أيضًا لأن شبهة
العقد منهما ما هو شبهة الفعل كعقدة الثلاث كما صرح به في النهر في باب ثبوت النسب ومنها
ما هو شبهة المحل كعقدة اثنان اهـ (قوله وحدبوطه أمة أخيه الخ) أي وإن قال ظننت
أنه سألني لأنه لا شبهة في الملك ولا في الفعل لعدم انبساط كل في مال الآخر فدعوى
ظنه الحل غير معتبرة ومعنى هذا أنه علم أن الزنا حرام لكنه ظن أن وطأه هذه ليس زنا
محرم فلا يعارض ما مر عن المحيط من أن شرط وجوب الحد أن يعلم أن الزنا حرام ففتح
(قوله سوى الولاد) بالكسر مصدر وولد المرأة وولادة أي سوى قرابة الولادة
أي قرابة الأصول أو الفروع فلا حد فيها لكن لا يحد في قرابة الأصول إذا ظن الحل كما مر
(قوله وجدت على فراشه) يعني في ليلة مظلمة كافي الخالية شرئلاية فيعلم حكمه التماس
بالأولى (قوله إذا ادعاهما) يعني الأعمى بخلاف البصير كافي الخالية وهو ظاهر عبارة
الزبلي والفتح أيضا ثم أعلم أن ما ذكره المصنف والشارح هو المذهب وكوفي المتون
والشروح وعزاه في التناخية إلى المتقي والأصل لكنه قال بعد ذلك وفي الظاهرية
رجل وجد في بيته امرأة في ليلة ظلماء فغشيها وقال ظننت أنها امرأتى لا حد عليه ولو كان
نهارا يحد وفي الداوي ومن زفر عن أبي حنيفة فيمن وجد في بجمته أو بيته امرأة فقال
ظننت أنها امرأتى إن كان نهارا يحد وإن كان ليلا لا يحد وعن يعقوب عن أبي حنيفة أن
عليه الحد ليلا كان أو نهارا قال أبو اللث وبر رواية زفر يؤخذ اهـ قلت وممة فضاء أنه
لا حد على الأعمى ليلا كان أو نهارا (قوله وجاز) أي العطف على ضمير الرفع المتصل
(قوله لا يحد الحربي الخ) أي خلافا لابي يوسف فعنده يحد الحربي المستأمن أيضا وقال
محمد لا يحد واحد منهما غير أنه قال في العكس وهو ما لو زنى ذمي بمسئنة كقول الإمام
من أن الذي يحد نهر والحاصل أن الزانيين إما مسلمان أو ذميان أو مسلمانان أو الرجل
مسلم والمرأة ذمية أو مسئنة أو بالعكس أو الرجل ذمي والمرأة مسئنة أو بالعكس
فهو تسع صور والحد واجب عند الإمام في الكل إلا في ثلاث إذا كانا مسئنا منين
أو أحدهما أفاده في البحر (قوله وتذبح ثم تحرق) أي أقطع امتداد الحد بثبوتها
رؤيت وليس بواجب كافي الهداية وغيرها وهذا إذا كانت عمالا يؤكل فان كانت

شلا فالهما فظهر أن تقسيمها ثلاثة
أقسام قول الإمام (وحدبوطه أمة
أخيه وعه) وسائر محارمه سوى
الولاد لعدم البسوطه (و) بوطه
(امرأة وجدت على فراشه) فظنها
زوجه (ولو هو أعمى) لتمييزه بالسؤال
إذا دعاهما فأجابته قائلة أنا زوجتك
أو أنا فلانة باسم زوجته فوقدهما
لأن الاختبار دليل شرعي حتى لو
أجابته بالفعل أو بنعم (وذمية)
عطف على ضمير حد وجاز للفصل
(زنى بها حربي) مستأمن (و) حد
(ذمي زنى بجمرية) مستأمنة (لا)
يحد (الحربي) في الأولى (والحرية)
في الثانية والأصل عند الإمام
الحدود كلها الاقمام على مستأمن
الأحد القذف (و) لا يحد بوطه
(جمية) بل يعزرونه بجمع ثم تحرق
ويكره الانتفاع بها حية وميتة
يجتنب وفي النهر
مطلب
في وطء الدابة

توكل جازاً كما عنده وقال لا تحرق أيضاً فان كانت الداية لغير الواطي يطالب صاحبها أن يدفعها اليه بالقيمة ثم تذهب هكذا قالوا ولا يعرف ذلك الا سمعاً فيجمل عليه من يلحقه ونهر (قوله الظاهر أنه يطالب ندبا الخ) أي قولهم يطالب صاحبها أن يدفعها الى الواطي ليس على طريق الجبر وعسارة النهر والظاهر أنه يطالب على وجه التدب وإذا قال في الثانية كان لصاحبها أن يدفعها اليه بالقيمة اه وعسارة الجبر والظاهر أنه لا يجبر على دفعها * (تنبيه) * لو كنت امرأة قد ردا من نفسي فوطئها كان حكمها كانيان البهايم جوهرية أي في أنها لا تحدث عليها بل تعزروا وهذا يذهب القرد أيضاً مقتضى التعليل بقطع امتداد التصديت نعم فتأمل (قوله خبر الواحد كاف الخ) جله معترضة بين القول ومقوله والاولى ذكرها بعد هي عرسك لئلا يوهم أنها ماقولة القول والمراد أن تعبير المصنف كالكثر بقيل اولى من تعبير القرد ويرى بقلان * (تنبيه) * مقتضى هذا كله أنه لا يسلط الحد بجبر الزفاف وأنه لا بد من أن ينضم اليه الاخبار بأنهم أزواجه ويلزم عليه أن من زفت اليه زوجته ليلة عرسه ولم يكن يعرفها أنه لا يحل له وطؤها ما لم تقل له واحدة أو أكثر أنهم أزواجك وهو خلاف الواقع بين الناس وفيه عوج عظيم لانه يلزم منه تأنيب الامة والظاهر أنه يحل وطؤها بدون اخبار ولا سيما إذا حضرها النساء من أهل وجيرانه الى بيته وجلبت على المنصة ثم زفت اليه فان احتمال غلط النساء فيم أو أنهن غيرهن أبعد ما يكون ومع هذا لو فرض الغلط وقد وطئها على ظن أنها زوجته وأنها تحل له فوجب الحد عليه اذ لم يقل له أحد أنهم أزواجك في غاية البعد أيضاً اذ لا شأن أن هذه الشبهة أقوى من شبهة العقد على أمه أو بنته وظنه حلها له وأقوى من ظنه حل أمه أو بوبه ونحوها وكذا من وجدها على فراشه لا على ما يحتمل أبو الليث ورأيت في الثانية رجل زفت اليه غير امرأته ولم يكن رآها قبل ذلك فوطئها كان عليه المهر ولا حد عليه اه وظاهره أن الاخبار غير بشرط وأظهر منه ما في كافي الحاكم الشهميد رجل تزوج فزفت اليه أخرى فوطئها لا حد عليه ولا على قاذفه رجل فجر بامرأة ثم قال حسبته امرأتى قال عليه الحد وايسر هذه كالاولى لأن الزفاف شبهة لا ترى أنها اذا جاءت بولد ثبت نسبه منه وان جاءت هذه التي فجر بها بولد لم يثبت نسبه منه اه فقوله لأن الزفاف شبهة صريح في أن نفس الزفاف شبهة مسقط للحد بدون اخبار فهذا نص السكاكي وهو الجاسع لكتب ظاهر الرواية فالظاهر أن ما في المتن رواية أخرى وهو محمول على ما اذالم تقرر نسبة ظاهرة من عرس تجتمع فيه النساء أو من ارسال من تأتي بها اليه أو نحو ذلك مما يرد على الاخبار ولو لم يكن شيء من ذلك كما اذا تزوج امرأة ثم بعد مدة أدخلت عليه امرأة في بيته ولم يعلم أنها التي عقد عليها أو غيرها وإن كانه ظن أنها هي فوطئها فهنا لا بد من اخبار واحدة أو أكثر بأنهم أزواجه والا لزمه الحد هذا ما ظهر لي ولم أرى من تعرض له والله تعالى أعلم (قوله وعليه مهرها) أي ويكون لها كما قضى به على رضى الله عنه وهو المختار لأن الوطء كاللغاية علم الاليت المال كما قضى به عمر رضى الله عنه

مطلب
فحين وطئ من زفت اليه

قوله المنصة بكسر الميم وبالصاد
المهلة المشددة هو الكرسي الذي
تقف عليه العروس في جسداتها
مصباح اه منه

الظاهر أنه يطالب ندبا بقوله
نضم بالقيمة (و) لا يجسد (وطء)
أجنبية زفت اليه وقيل (خبر
الواحد كاف في كل ما به حل فيه
بقول النساء مجهر) هي عرسك وعليه
مهرها

وكانه جعله حق الشرع عوضا عن الحد وتماه في الزياهي وغيره (قوله بذلك قضى عمر)
 كذا وقع في الدور وصوابه على وفي العزيمة انه سمى وظاهر (قوله أبو بوطه دبر) أطلقه
 فعمل دبر الصبي والزوجة والامة فانه لا حد عليه مطلقا عند الامام مخ ويهزره سداية
 (قوله حد) فهو عندهما كالزنا في الحكم فيحد بجلدا ان لم يكن أحسن ورجم
 ان أحسن من نهر (قوله بنحو الاسراق الخ) منه ليقوله يعزر وعبارة الدور فنه عند أبي
 حنيفة يعزر بأمال هذه الامور واعترضه في النهر بأن الذي ذكره غيره تقييد بقوله عاذا
 اعتاد ذلك قال في الزيادات والرأى الى الامام فيما اذا اعتاد ذلك ان شاء قتله وان شاء
 ضربه وجبته ثم نقل عبارة الفتح المذكورة في الشرح وكذا اعترضه في النهر ببلدية
 بكلام الفتح وفي الاشباه من أحكام غيبوبة الحشمة ولا يحد عند الامام الا اذا تكرر
 فقتل على المفق به اه قال البيهقي والظاهر انه يقتل في المرة الثانية لصدق التسكر اعله
 اه ثم ظاهر عبارة الشارح انه يعزر بالاسراق ونحوه ولو في عبده ونحوه وهو صريح ما في
 الفتح حيث قال ولو فعل هذا بعبده أو أمته أو زوجته بشكاح صحيح أو فاسد لا يحد بجماعا
 كذا في الكافي نعم فقهه ما ذكرنا من التعزير والقتل بن اعتاده (قوله والنسكيس الخ)
 قال في الفتح وكان مأخذ هذا أن قوم لوط أهلكوا بذلك حيث حمت قراهم ونسكت بهم
 ولا شك في اتباع الهدم بهم وهم نازلون (قوله وفي الحماوى) أى الحماوى القدسي وعبارته
 وتكلموا في هذا التعزير من الجلد ورميه من أعلى موضع وجبته في آتني بقعة وغير ذلك
 سوى الاختصاص والحب والجلد أصح اه وسكت عليه في البحر والنهر فتأمل (قوله التقييد
 بالامام الخ) فيه كلام قد مرناه قبل هذا الباب (قوله الاستئناس حرام) أى بالكف اذا كان
 لاستجلاب الشهوة أما اذا غلبته الشهوة وليس له زوجة ولا أمة فنه ذلك لتسكينها فالراجح
 انه لا وبال عليه كما قاله أبو الليث ويجب لو خاف الزنا (قوله كره) الظاهر أنهم اكرهه تنزيه لان
 ذلك بمنزلة ما لو أنزل بتفخيذ أو تبطين تأمل وقد مرنا عن المعراج في باب فسدات الصوم
 يجوز أن يسقى بيد زوجته أو خادمتها وانظر ما كتبناه هناك (قوله ولا شيء عليه) أى من
 حد وتعزير وكذا من اثم على ما قلناه (قوله ولا تكون اللواط في الجنة) قال السبوطي
 قال ابن عقيل الجنبي بمرت مسئلة بن أبي علي بن الوليد المعتزلي وبين أبي يوسف القزويني
 في ذلك فقال ابن الوليد لا يمنع أن يجهل ذلك من جهلة اللذات في الجنة لذوال المفسدة لانه
 انما منع في الدنيا لما فيه من قطع النسل وكونه محلا لا ذى وليس في الجنة ذلك ولهذا أبيع
 شرب الخمر ليس فيه من السكر وغاية العريضة وزوال العقل فلذلك لم يمنع من الالتذاذ
 بهما فقال أبو يوسف الميسل الى الذكور عاهة وهو قبيح في نفسه لانه محل لم يخلق للوط
 ولهذا لم يمنع في شريعة بخلاف الخمر وهو يخرج الحدث والجنة نزهت عن العاهات فقال
 ابن الوليد العاهة هي التلويث بالاذى فاذن لم يبق الا مجرد الالتذاذ اه كلامه رملى على
 المنع (قوله سمرت اعقلية) الظاهر أن المراد بالحكمة هذا القبح اطلاقا لاسم المسبب على

السبب

مطلب
بالنار في وطء الدبرمطلب
في حكم اللواط

بذلك قضى عمر رضي الله عنه
 وبالعدة (أو بوطه دبر) وقالان
 فعل في الايمان حد وان في عبده
 أو أمته أو زوجته فلا حد بجماعا بل
 يعزر قال في الدور بنحو الاسراق
 بالنار وهدم الجدار والتسكين من
 محل مرتفع باتساع الاجار
 وفي الحماوى والجلد أصح وفي الفتح
 يعزر ويحبس حتى يموت أو يتوب
 ولو اعتاد اللواط قتله الامام سياسة
 قلت وفي النهر معزير الجبر التقييد
 بالامام يفهم أن القاضى ليس له
 الحكم بالسياسة (فرع)
 في الجوهرة الاستئناس حرام وفيه
 التعزير ولو لم يكن امرأته أو أمته
 من العتبت بذكره فأنزل كره ولا شيء
 عليه (ولا تكون) اللواط في الجنة
 على الصحيح لانه تعالى استعجبها
 وسماها خبيثة والجنة منزهة عنها
 فتح وفي الاشباه سمرت اعقلية فلا
 وجود لها في الجنة

مطلب
لا تكون اللواط في الجنة

السبب أى قبحها على جمع فى انه يدرك بالعقل وان لم يرد به الشرع كالظلم والكفر لان
مذهبهما أنه لا يحرم بالعقل شئ أى لا يكون العقل حاكما بحرمته وانما ذلك لله تعالى
بل العقل مدرك للحسن ببعض المأمورات وقبح بعض المنهيات فبأقنى الشرع حاكما بوقف
ذلك فيما هو بالحسن وينهى عن القبح وعند المعتزلة يجب ما حسن عقلا ويحرم
ما قبح وان لم يرد الشرع بوجوبه أو حرمة فبالعقل عندهم هو المثبت وعندنا المثبت
هو الشرع والعقل آلة لادراك الحسن والقبح قبل الشرع وعند الاشاعرة لا حظ
للعقل قبل الشرع بل العقل تابع للشرع فبأمر به الشرع يعلم بالعقل أنه حسن
ومنهى عنه يعلم انه قبح وتعام أبحاث المسئلة يعلم من كتب الاصول ومن هو اشينا
على شرح المنار (قوله وقيل سمعية) أى لا يستقل العقل بالعقل بادرار القبحها قبل ورود
الدليل السمعي (قوله فتوجد) أى يمكن أن توجد (قوله وقيل يخلق الله
تعالى الخ) وهذا خارج عن محل النزاع لان الكلام فى الاتيان فى الدبر (قوله والصحيح
الاقول) هو أنه لا وجود لها فى الجنة (قوله لحرمتها) أى قبحها كما مر (قوله وتزول
حرمته الخ) وجه آخر لبيان أشدية اللواط وهو أن وطء الذكور لا يمكن زوال حرمته
بخلاف وطء الانثى فإنه يمكن بتزويجها أو شرائها (قوله لانه مطهر على قول) أى قول
كثير من العلماء وان كان خلاف مذهبه كما مر (قوله بكفر مستحلهما) قدم الشارح
فى باب الجلبض الخلاف فى كفر مستحل وطء الحائض ووطء الدبر ثم رفق بما فى التنازلية
عن السراجية اللواط بعملة أو عمل كنه أو امرأته حرام الا أنه لو استحل لا يكفر
قاله حسام الدين اه أى فىعمل القول بكفره على ما اذا استحل اللواط بأجنبي بخلاف
غيره لكن فى الشرع لا يلبس أن هذا يعلم ولا يعلم أى لا يتجرأ الفسقة عليه بظنهم حله
(تمت) * للواط أحكام أخر لا يجب بها المهر ولا العدة فى النكاح الفاسد ولا فى الماتى
بها الشبهة ولا يحصل بها التحليل للزوج الاقل ولا تنبت بها الرجعة ولا حرمة المصاهرة
عند الاكثر ولا الكفارة فى رمضان فى رواية ولو قذف بها الايحتلاف قاله ما ولا يلاعن
خلافه ما يجوز وهو أخوذ من الجهتي ويزاد ما فى الشرع لا يلبس عن السراج يكفى
فى الشهادة عليهم اعد لان لأربعة خلافهما (قوله الا اذا زنى الخ) يعنى أن ما فى المتن
خاص بما اذا خرج من عسكر من له ولاية إقامة الحدود ودخل دار الحرب وزنى ثم عاد
أو كان مع أمير سرية أو أمير عسكر فزنى ثمة أو كان تاجر أو أسير أو مالوزنى مع عسكر من له
ولاية إقامة الحد فإنه يحتجب بخلاف أمير العسكر أو السرية لانه انما قوض الهما تدبير
الحرب لا إقامة الحدود وولاية الامام منقطع ثمة كما فى الفتح شريعة لالبية (قوله لاعليه
ولا عليه) لان فعل الرجل أصل فى الزنا والمرأة تابعة له وامتناع الحد فى حق الاصل
يوجب امتناعه فى حق التابع نهر وكذا الاقر عليه لانه لو لم يجرع به الولي عليه ما
لاهره ليعطوا عتله بخلاف مالوزنى الصبي بصيغة أو بكراهة فإنه يجب عليه الاقر

وقيل سمعية فتوجد وقيل يخلق
الله تعالى طائفة تصنفهم الاعلى
كالكور والاسفل كالاناث
والصحيح الاقول وفى البحر حرمتها
أشد من الزنا لحرمتها عقلا وشرعا
وطبعا والزنا ليس بجورام طبعا
وتزول حرمته بتزويج وشراء
بخلافها وعدم الحد عنده لا لخلقها
بل للتخليط لانه مطهر على قول
وفى المجتبى يكفر مستحلهما عند
الجهور (أو زنا فى دار الحرب
أو البغى) الا اذا زنى فى عسكر
لا مبره ولاية الإقامة هداية (ولا)
حد (بزا غير مكلف بمكافئة مطلقا)
لا عليه ولا عليه (وفى عكسه حد)
فقط (ولا) حد (بالزنا بالمستأجرة له)
أى الزنا

كافي الفتح شربلاية (قوله والحق وجوب الحد) أي كما هو قولهم وهذا بفتح صاحب
 الفتح وسكت عليه في النهر والمتون والشروح على قول الامام (قوله ولا بالزنا باكره)
 هذا ما رجح اليه الامام وكان أولا يقول ان الرجل يحد لانه لا يتصور ولا ياتشأ الا لانه
 وهو آية الطواغيت بخلاف المرأة فلا يحد اجتماعا وأطلق فحمل الاكره من غير السلطان
 على قواه ما المقتضى به من تحقته من غيره وهو اختلاف عصر وزمان ونظامه في البحر قال ط
 والمراد أنه لا يجب على الزاني المكروه فلوزني مكرها عطاوعة وجب عليه الحد كما في حاشية
 الشافعي (قوله ولا باقرار ان أنكروه الا نكر) أي لو أقترأ أحد دهـ ما بالزنا أربع مرات
 في أربع مجالس وأنكر الا نكر سواء ادعى المنكر النكاح أو لم يدعه لا يحد المقر خلافا
 لهما في الثانية لانتفاء الحد عن المنكر بدليل موجب للثاني عنه فأورث شبهة في حق المقر
 لأن الزنا فعل واحد يتم بهما فإذا تمكنت فيه شبهة تعدت الى طرفيه لانه ما أطلق بل أقترأ
 بالزنا عين درأ الشرع الحد عنه بخلاف ما لو أطلق وقال زني فانه لا موجب شرعي
 يذفعه ومثله لو أقترأ بالزنا بقائه لانه لم ينف في حقه اجتماع موجب النفي وهو الانكار
 ولذا لو حضرت وأقرت تحتفظه رأن الاعتبار للانكار لا للغمبة فتج مخلصا قلت ويظهر
 من هذا أن السكوت لا يقوم مقام الانكار تأمل نعم تقدم أنه لو أقترأ بالزنا بغير ساء لا يحد
 لاحتمال أنها لو كانت تتكلم لا بدت مسقطا وقد متنا في الباب السابق الفرق بينهما وبين
 الغائبة (تنبيه) حيث سقط الحد يجب لها المهر وان أقترأ هي بالزنا وادعى النكاح
 لانه لا مسقط الحد صارت مكذبة شرعا ثم لو أنكرت الزنا ولم تدع النكاح وادعت على
 الرجل حد القذف فانه يحد له ولا يحد للزنا ونظامه في الفتح (قوله وكذا لو قال اشتريتها
 ولو حرة) أي ولو كانت حرة لا يحد لانه لم يقر بالزنا حيث ادعى المالك وفي كافي الحاكم
 زني بأمة ثم قال اشتريتها اشترافا فاسد أو على أن للبائع فيه الخيار وأدعى صدقة أو هبة
 وكذب صاحبها ولم يكن له بينة درى عنه الحد اه وفي التارخانية عن شرح الطحاوي
 شهد عليه أربعة بالزنا وأثبتوه ثم ادعى شبهة فقال ظننت أن امرأتى لا بسقط الحد ولو قال
 هي امرأتى أو أمتى لا حد عليه ولا على الشهود اه وفي البحر لو ادعى أنها زوجته فلا حد
 وان كانت زوجة للغير ولا يكاف اقامة البينة للشبهة كما لو ادعى السارق أن العين ملكه
 سقط الحد بمجرد دعواه اه وقد تمت هذه متنا في الباب السابق قلت وانظر وجه الفرق
 بين قوله ظننت أنها امرأتى وقوله هي امرأتى واعل وجهه أن قوله ظننت يدل على
 اقراره بأن الأجنبية عنه فكان اقرارا بالزنا بأجنبية بخلاف قوله هي امرأتى أو اشتريتها
 ونحوه فانه جازم به وبأن فعله غير زنا فتأمل بقي هنا شيء وهو أن الشبهة في هذه المسائل
 وفي مسألة المتي التي قبلها لم أر من ذكر أن من أي أقسام الشبهة الثلاثة وظاهر كلامهم
 انها خارجة عنها ووجهه أنه في هذه المسائل يدعى حقيقة المالك الذي لو ثبت لم يكن وطؤه
 فيه محرم بخلاف تلك الانقسام والظاهر أن النسب هنا لا يثبت وأن الفعل تمحض زنا

والحق وجوب الحد كما استأجرة
 للخدمة فتج (ولا بالزنا باكره
 و) لا باقرار ان أنكروه الا نكر
 للشبهة وكذا لو قال اشتريتها
 ولو حرة مجتبي

وانما سقط الحد المشبهة صدقه في دعواه الملك بالعقد أو بالشراء ونحو ذلك لا يثبت
 النسب لأن الملك ثابت لغيره وعلى هذا فيمكن دخولها في شبهة الفعل وهي شبهة الاشتباه
 لأن مرجعها إلى أنه اشتبه عليه الأمر بظنه الحل والله سبحانه أعلم (قوله وفي قتل أمة
 بزناها) هذا عندهما وأما عند أبي يوسف فعليه القيمة بالحد لأنه لم يبق زنا حيث اتصل
 بالموت كما في المحيط قهس ثانياً قلت وصحح في النهاية قول أبي يوسف لكن المتون
 والشروح على القول بل ما ذكر عن أبي يوسف هو رواية عنه لا قوله وهي خلاف ظاهر
 الرواية عنه كما أوضحه في الفتح (قوله الحد بالزنا والقيمة بالقتل) أشار إلى توجيه وجوب
 الحد والقيمة بأنهما جنائبان مختلفتان بموجبين مختلفين ط (قوله ولو أذهب عينها) كذا
 في البحر وغيره والأظهر عينا بالثنية ليلزم كل القيمة لكنه مفرد مضاف فيعم بقية
 قوله الجنة العمياء (قوله فأورث شبهة) أي في ملك المنافع تبعاً فيندرى عنه الحد
 بخلاف ما مر فإن الجنة فائنة بالقتل فلا تملك بعد الموت وتقامه في الفتح (قوله وتفصيل
 مالوا فضاها في الشرح) أي شرح المصنف ومطالعه أن أفضاها وهي كبيرة مطاوعة
 بلا دعوى شبهة حد ولا عقرب عليه لرضاها به ولا مهر لوجوب الحد وإن كان مع دعوى
 شبهة فلا حد ويجب العتق وإن كانت مكرهة ولم يتدع شبهة لزمه الحد لا المهر وضمن ثلث
 الدية إن استمسك بولها أو ألافها التقوية به جنس المنفعة على السكال وإن ادعى شبهة
 فلا حد ثم إن استمسك فمليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وإن لم يستمسك فشكل
 الدية ولا مهر خلافاً للمحمد وإن أفضاها وهي صغيرة فإن كانت بجماع منلها فشكل الكبيرة
 إلا في حق سقوط الأرض برضاها أو الأفلاح تدول لزمه ثلث الدية والمهر كما لا إن استمسك
 بولها أو ألافها الدية دون المهر خلافاً للمحمد لدخول ضمان الجزء في ضمان السكال كالأقطع
 أصبح إنسان ثم كفه قبل البراءة (قوله فلا حد عليه اتفاقاً) لأنه ملكها بالضممان
 فأورث شبهة في ملك المنافع أخذاً مما مر وهذا إذا لم تمت في الجوهرة ولو غصب أمة فزنى
 به فماتت من ذلك أو غصب حرة ثيباً فزنى به فماتت من ذلك قال أبو حنيفة عليه السلام الحد
 في الوجهين مع دية الحرة وقيمة الأمة أما الحرة فلا أشد قال فيهم إلا أن لا تملك بدفع الدية
 وأما الأمة فأنهم اتفقت بالقيمة الآن الضمان وجب بعد الموت والميت لا يصح تملكه (قوله
 كالوزني بجرة) تفصيل متما في الباب السابق عند قوله ونذب تلقينه (قوله لا يسقط
 الحد) أي في المسئلةين لعدم شبهة وقت الفعل كما ذكره الشارح هنا وفي قوله اتفاقاً
 ذكره في الفتح عن جامع قاضيخان في المسئلة الأخيرة وقدم الشارح أنه الأصح ومناداه
 الخلاف وذكر في البحر المنع عن المحيط لوترجيز المازني بها وأما تراها لا يسقط الحد
 في ظاهر الرواية لأنه لا شبهة له وقت الفعل اه ثم ذكر في أول هذا الباب عن الظهيرية
 خلافاً في المسئلةين هو أنه لا حد فيه ما عنده بل عند أبي يوسف وروى الخلاف بالعكس
 وروى الحسن عن الإمام أنه لا حد في الشراء بل في التزوج لأنه بالشراء يملك عينها

(وفي قتل أمة بزناها الحد) بالزنا
 (والقيمة) بالقتل ولو أذهب عينها
 لزمه قيمتها وسقط الحد لملكها
 الجنة العمياء فأورث شبهة حدية
 وتفصيل مالوا فضاها في الشرح
 (ولو غصبها ثم زنى بها ثم ضمن قيمتها
 فلا حد عليه) اتفاقاً بخلاف
 مالوزني بها ثم غصبها ثم ضمن قيمتها
 كالوزني بجرة ثم تملكها لا يسقط
 الحد اتفاقاً ففتح

بجلاف التزوج قلت ومسألة الغصب الثانية التي ذكرها المصنف توافق ظاهر الرواية
(قوله) أما بيمينه (أي تكفين الخليفة) ولي الحق من الاستيفاء (قوله) وبه علم الخ) لأنه
لم يشترط القضاء هنا فلو قتل الولي القاتل قبل القضاء لم يضمن وكذلك لو أخذ ماله من
غاصبه بجلاف ما لو قتل أحد الزاني قبل القضاء برجه فانه يضمن كما مر لان القضاء شرطه
(قوله) ولا ولاية لاحد عليه (أي ليستوفيه وفائدة الإيجاب الاستيفاء) فإذا تعذر لم يجب
وأورد عليه ما المانع من أن يولي غيره الحكم بما ثبت عنده كافي الأموال قبل ولا يخص
الان ادعى أن قوله تعالى فاحمدوا فيههم أن الخطاب للإمام أن يجلد غيره وقد يقال
أين دليل إيجاب الاستيفاء فتح والله سبحانه أعلم

(باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها)

تقدم أن الزنا يثبت بالاقرار واليمين وقدم كيفية ثبوته بالأول لان الثاني أنذر نادرا لضيق
شروطه وأيضاً لم يثبت عنده صلى الله عليه وسلم ولا عند أصحابه بهذه الاقرار كافي الفتح
(قوله) شهدوا بجحد متقدم (أي بسبب حد لانه المشهود به لانفس الحد اه ح أي في
التعريض سهل كافي الفتح (قوله) للثمة) لان الشاهد مخير بين أداء الشهادة والستر
فالتأخير ان كان لا اختياراً استرفاً لا قدام على الاداء بعده لعداوة حتر كنهه فتمهم فيها
وان كان لا لالستر بصير فاسقاً انما يثبت بالمانع بجلاف الاقرار لان الانسان لا يعادى
نفسه هداية وأورد على قوله بصير فاسقاً بان ذلك لو كان الاداء واجباً وليس كذلك
الآن يجب أن سقوط الوجوب لاجل الستر فاذا أدى لم يوجد موضع الرخصة
المسقط للوجوب تأمل (قوله) اذ فيه حق العبد الخ) أي وان كان الغالب فيه حق الله
تعالى اه ح قال في الهداية فخذ الزنا والشرب والسرقه خالص حقه تعالى حتى يصح
الرجوع عنها بعد الاقرار فيكون التقادم فيه مانعاً وحده القذف فيه حق العبد لما فيه
من دفع العار عنه ولهذا لا يصح رجوعه بعد الاقرار والتقدم غير مانع في حقوق العباد
ولان الدعوى فيه شرط فيجعل تأخيرهم على انعدام الدعوى فلا يوجب تقسيم حقيقتهم
بجلاف السرقه لان الدعوى ليست بشرط للحد لانه خالص حقه تعالى على ما مر
وانما تشترط للمال هداية وحاصله أن في السرقه أمرين الحد والمال وانما تشترط
الدعوى لازوم المال لازوم الحد ولذا ثبت المال به بعد التقدم لانه لا يطل به بجلاف
الحد (قوله) ويضمن المال الخ) عطف على قوله لم تقبل قال في الجرو قوله هم بضمنان
المال مع نصريحهم بوجود التهمة في شهادتهم مع التقدم مشكل لانه لا شهادة لهمتهم
ولو بالمال الآن يقال انهما غير محققين وانما الموجود الشبهة اه أي انما سقط الحد
لاحتمال العداوة وذلك غير محقق لكنه يصير شبهة بسقطهم الحد دون المال (قوله)
لانه حق العبد) ولان تأخير الشهادة لتأخير الدعوى لا يوجب فسقاً وينبغي أنهم هم
لو أخروا الشهادة لتأخير الدعوى أن لا تقبل في حق المال أيضاً كما في الفتح

(قوله)

(والخليفة) الذي لا والى فوقه
(يؤخذ بالقصاص والاموال)
لانهم ما من حقوق العباد فيستوفيه
ولي الحق اما بيمينه أو بيمينه
المساكين وبه علم أن القضاء ليس
بشرط لاستيفاء القصاص والاموال
بل للتمكن فتح (ولا يجب)
ولو ائخذ الغلبة حق الله تعالى
واقامته اليه ولا ولاية لاحد عليه
(بجلاف أمير البلدة) فانه يجب
بأمر الامام والله أعلم
(باب الشهادة على الزنا
والرجوع عنها)*
شهدوا بجحد متقدم بلا عذر
كرض أو بعده ساقاة أو خوف
طريق (لم تقبل) للثمة (الافى حد
القذف) اذ فيه حق العبد
(وبضمن) المال (المسروق) لانه
حق العبد لا يسقط بالتقدم

(قوله لا تتفاء التهمة) لأن الانسان لا يعادى نفسه كما ستر (قوله الا في الشرب) فان
التقادم فيه يطل الاقرار عند أبي حنيفة وأبي يوسف بجر عن غاية البيان وأما عند
محمد فلا يطله وسيجيء تصحيحه في بابيه (قوله هو الاصح) اعلم أن التقادم عند الامام
مفتوح الى رأى القاضى في كل عصر لكن الاصح ما عن محمد أنه مقتدر بشهر وهو مروي
عنهما أيضا وقد اعتبره محمد في شرب الخمر أيضا وعندهما هو مقتدر بزوال الرائحة ويجزى به
في الكثرة في بابيه فظاهره كغيره أنه المختار فاعلم أن الاصح اعتبار الشهر الا في الشرب بجر
وبه يظهر أن ما ذكره المصنف ليس قول محمد على إطلاقه بل هو ما شاع على قواله ما
في الشرب وعلى قول محمد في غيره فافهم (قوله وقيل لا) أقول هذا هو المذهب لأنه هو
المذكور في كافى الحاكم الشهيد حيث قال وإذا شهد الشهود على رجل بزنا قديم لم آخذ
بشهادتهم ولا أحدثهم اهـ ولذا قال الكرخي انه الظاهر أى ظاهر الرواية وعمله في العناية
بأن عددهم متكامل وأهلية الشهادة موجودة وذلك يمنع أن يكون كلامهم قدفا (قوله
بغائية) أى والشهود يعرفونهم اذا لا حد عليه بعدم معرفتها كما يأتي شريلا لينة (قوله
ولو على سرقة) مثاها القذف كما يشير اليه تعالى ح (قوله لشرطية الدعوى الخ) أى
انها شرط لا عمل بالبينه لأن الشهادة بالسرقة تنفع في الشهادة على المسروق للمسرور
منه فلا تقيس بل بالدعوى وليست شرط الثبوت الزنا عند القاضى ولا يقال يحتمل
أن الغائب لو حضر تضى النكاح فبسط الحد لانا نقول دعواها النكاح شبهة
واحتمال دعواها ذلك شبهة الشهادة فلا تعتبر ولا أدى الى نفي كل حد لأن ثبوتها بالبينه
أو الاقرار ويحتمل أن يرجع المقر والشهود وذلك لا يمتنع بل لأن نفس هذا الرجوع
شبهة واحتمال شبهة الشهادة أفاده في الفتح (قوله حد) لأنه لا يخفى عليه من له فيها شبهة
فانه كما لا يقر على نفسه كاذبا لا يقر على نفسه حال الاشتباه فلما أقر بالزنا كان فرع عمله
انهم لم تشبهه عليه وصار معنى قوله لم أعرفها أى باسمها ونسبها ولكن علمت بأنها أجنبية
فكان هذا كانه موصو عليه بخلاف الشاهد فانه يجوز أن يشهد على من تشبهه عليه
فلا يكون قول الشاهد لا أعرفها موقفا للحد فتح (قوله لاحتمال أنها امرأته أو أمتها)
لوقال لاحتمال أن يكون له فيها شبهة لكان أعم اهـ وفى كافى الحاكم وان قال المشهود
عليه ان التى رأوها معي ليست لى بامرأة ولا خادم لم يجد أيضا التصور أن تكون أمة ابنه
أو منسوبة كونه نكاحا فاسدا بجر (قوله كاختلافهم في طوعها) بأن شهدا أن
أكرهها وآخران أنهما طارعتا لم يجد اعنده وقال لا يجد الرجل لاتفاقهم على أنه زنى وتقرروا
اثان منهم بزنا جنائية وهى الاكراه وله أنه زنا آن مختلفان لم يكمل فى كل نصاب لأن زناها
طوعا غيره مكرهة فلا حد ولأن الطوع يقتضى اشتراكهما فى الفعل والكراهة يقتضى
تفرده فكانا غيرين ولم يوجد فى كل نصاب ثم ان اتفاق الشهود على النسبة الى الزنا بالفظا
الشهادة يخرج الكلام من أن يكون قدفا ونسما في الزبلى (قوله ولو على كل زنا

(ولو أقر به) أى بالحد (مع التقادم)
حد لا تتفاء التهمة (الا في الشرب)
كما سيجي (و تقادم بزوال الرائحة)
والفـ به يقتضى شهر (هو الاصح)
(ولو شهدوا بزنا متقادم حد)
الشهود عند البعض وقيل لا
كذا فى الخالية (شهدوا على زناه
بغائية حد ولو على سرقة من غائب
لا) لشرطية الدعوى فى السرقة
دون الزنا (أقر بالزنا بمجهولة حد)
وان شهدوا عليه بذلك لا لاحتمال
أنها امرأته أو أمتها (كاختلافهم
فى طوعها وفى البلد ولو) كان
على كل زنا

أربعة) راجع لقوله أو في البلد كما اقتضاه كلام الشراح في تصويرهم المسئلة وتعليقهم
بامتناع فعل واحد في ساعة واحدة في مكانين متباينين فثبتنا بالكذب أحد الفريقين
وظاهره أن لو شهد أربعة بالطوع وأربعة بالإكراه يحدان وبه جزم محشي مسكين معلال
بعدم التيقن يكذب أحد الفريقين حيث لم يذكر واو قنا واحد وجزمح بأن لا حد لما ستر
أول الباب السابق من أن الحد يسقط في دعوى الإكراه إذا برهن قال ومعلوم أن ذلك
بعد ثبوت الحد عليه بالبينه واليمنة المثبتة للحد لا بد وأن تشهد بالطوع اهـ فثبت هذا
انما يظهر إذا ذكر واو قنا واحد والاف يمكن حمله على فعالين أحدهما بالإكراه والآخر
بالطوع وأما ما مر في الباب السابق فهو فيما إذا شهد أربعة على زناه طوعا أو قام شاهدين
على الإكراه في ذلك الفعل بعينه لا مطلقا فيندرى الحد عنه للشبهة فافهم والله سبحانه
أعلم (قوله والا) بأن اتحاد الوقت وتقارب المكانان أو اختلاف الوقت وتباعد المكانان
أو تقاربهما (قوله في زاويتي بيت) أي جانبيه (قوله لا مكان التوفيق) بأن يكون
ابتداء الفعل في زاوية والانتها في أخرى بالاضطرار والحركة بغير لا يقال هذا التوفيق
لأقامة الحد والواجب دونه لأن التوفيق مشروع صيانة للقضاء عن التعطيل اذ لو شهد
أربعة قبلوا مع احتمال شهادة كل منهم في وقت آخر وقبولهم بمعنى على الاتحاد
وان لم ينصوا عليه أفاده في الفتح (قوله ولكن هي بكر) الختام الشارح لفظه لكن غير
ظاهر لأن الواو في كلام المصنف وأوال حال والجله طالبه وكذا قوله بعده ولكن هم عيمان
كما أفاده ط (قوله لم يحد أحد) أي من الشهود والمشهدود عليهم ما في المسائل الثلاث
أما الأولى فلأن الزنا لا يتحقق مع بقاء البكارة ونحوها فلا يحدان لظهور الكذب
ولا الشهود لأن ثبوت البكارة ونحوها بقول امرأة أو أكثر حجة في إسقاط الحد
لأن إيجابه وأما الثانية فلم يحد الا بشرط العدالة لثبوت الزنا ولا الشهود سواء علم فسقهم
في الابتداء أو ظهر بعده لأن الفاسق من أهل الاداء والتحمل وان كان في أدائه نوع
قصوراته من القسوة ولذا الوقفى بشهادته ينقض عندنا فيثبت بشهادتهم شبهة الزنا فسقط
الحد عنهم ولذا لا يحد القاذف لو أقام أربعة من الفساق على زنا المقتذوف وأما الثالثة
فلأن الشهادة على الشهادة لا تجوز في الحدود لزيادة الشبهة باحتمال الكذب في موضعين
في الأصول وفي القروع ولا يحد القروع لأن الحاكم لا يحد غير قاذف وكذا الأصول
بالأولى ولو شهدوا بعد القروع لرشدتهم من وجه بردتهمادة القروع اهـ ملخصا من
البحر (قوله فوجد مجبوا) وجه عدم حد الشهود فيه يؤخذ مما عايناه أيضا في البكارة
والزنى وهو تكامل عددهم ولفظ الشهادة ثم رأيت في ذلك في الدرر فافهم وأيضا
سبأني أن المجبوبة لا حد على قاذفه وبه حال المسئلة هنا الحاكم في الكافي (قوله عيمان)
أي أوعيد أو صبيان أو مجانين أو كافرانهم (قوله حد والقتل) أي دون المشهود
عليه لعدم أهلية الشهادة فيهم أو عدم النصاب فلا يثبت الزنا (قوله وأرش جلد) أي

أربعة) يكذب أحد الفريقين
يعني أن ذكر واو قنا واحد أو تباعد
المكانان والاقبلت فتح (ولو اختلفوا
في زاويتي بيت واحد صغر جدا)
أي الرجل والمرأة استحسننا
لا مكان التوفيق (ولو شهدوا على
زناها) (لكن هي بكر) أو رتقا
أو قرنا (أو هم فسقة أو هم
على شهادة أربعة وان) وصاية
(نهذا لأصول) بعد ذلك (لم يحد
أحد) وكذا لو شهدوا على زناه
فوجد مجبوا (ولو شهدوا بالزنا
و) (لكن هم عيمان أو شهدوا دون
في قذف أو ثلاثة أو أحدهم محدود
أي بعد أو يوجد أحدهم كذلك
بعد أقامة الحد حدوا) لا يحد
ان طلبه المقتذوف (وأرش
جلده) وان مات منه (هـ)

إذا كان جرحه الجلد كافي الهداية (قوله خلافا لهما) حيث قالوا إن الأرض في بيت المال لأنه ينتقل فعمل الجلال للقاضي وهو عامل للمساكين فتجب الغرامة في مالهم وله أن يفعل الجراح لا ينتقل للقاضي لأنه لم يأمربه فيه فتعصر على الجلال لأنه لا يجب عليه الضمان في الصحيح كما لا يمنع الناس عن الإقامة بخافة الغرامة ابن كمال وعلى هذا الخلاف إذا رجع الشهود ولا يضمنون عنده وعندهم يضمنون وتما في الهداية والنهر وفي العزيمة عن بعض شيوخ الهداية ومعرفة الأرض أن يقوم الحدود عبد الله بن من هذا الترفيع نظرا ما ينقص به القيمة ينقص من الدية بمثلها اه قلت لكن قوله ينقص من الدية بمثلها لا محل له بل الظاهر أن يقال فيمنظر ما ينقص به القيمة يؤخذ من الشهود ويؤيد به أنه لو فرض أن قيمة سليمان ألف وقيمة بهيمة الجراح تسعة مائة ترككون الجراحه نقصته مائة هي الأرض فيرجع على الشهود بها (قوله فقط) قيد قوله بحيث من رجع أي بحيث الرجوع فقط حد القذف دون الباقي ببقائهم (قوله وغرم ربيع الدية) لأن التالف بشهادته ربيع الحق وكذا الرجوع الكل حدوا وغرموا الدية نهر وقول البحر وغرموا ربيع الدية صوابه جميع الدية كما قاله الرمي (قوله وإن رجع قبله) أي الرجوع سواء كان قبل القضاء أو بعده نهر (قوله حدوا للقذف) أي حد الشهود وكلامهما إذا كان قبل القضاء فهو قول علمائنا الثلاثة لأنهم صاروا قذفة وأما بعده فهو قولهما وقال محمد بن محمد الرجوع فقط لأن الشهادة تأكدت بالقضاء فلا تنسخ الإقضاء الرجوع ولهما أن الأمضاء من القضاء ولذا سقط الحد عن المشهود عليه نهر (قوله لأن الأمضاء الخ) هذا التعليل فيما إذا كان الرجوع بعد القضاء واقتصر عليه لعدم الخلاف عند الثلاثة فيما قبله فافهم ومعناه أن أمضاء الحد من تمام القضاء به وغرمته تظهر أيضا فيما إذا اعتضت أسباب الجرح أو سقوط الحصان المقتذوف أو عزل القاضي كافي المعارج (قوله حدوا وغرموا ربيع الدية) أما الحد فلا يفسخ القضاء بالرجوع في حقهما وأما الغرم فلا أن المعتبر ببقائه من بقي لا رجوع من رجوع وقد بقي من بقي ببقائه ثلاثة أرباع الدية فيأزمها الربع فان قيل الأول منهما حين رجوع لم يلزمه شيء فكيف يجمع عليه الحد والضمنان بعد ذلك برجوع غيره قلنا وجد منه الموجب للحد والضمنان وهو قذفه وإتلافه بشهادته وانما امتنع الوجوب لما منع وهو بقاء من يقوم بالحق فإذا زال المانع برجوع الثاني ظهر الوجوب ح عن الزباني (قوله ولورجع الثالث ضمن الربع) وكذا الثاني والأول بجر عن الحاوي القسدي (قوله ولورجع الخمسة) أي مع الأمر بها (قوله وضمن المزكي) أفردته لأنه لا يثبت شرط العدد في التزكية كافي الفتح أي ضمن من زكى شهود الزنا إذا رجع عن التزكية وتوخى الدية من ماله لأن بيت المال خلافا لهما لأن الشهادة انما تصير حجة بالتزكية فكانت في معنى علة العلة فيضاف الحكم إليها بخلاف شهود الإحصان إذا رجعوا لأنه محض الشرط (قوله إن ظهروا)

خلافا لهما (ودية رجه في بيت المال) انقضاها (ويحد من رجوع من الأربعة بعد الرجوع فقط) لا تقلب شهادته بالرجوع قذفا (وغرم ربيع الدية) إن رجع (قبله) أي الرجوع (حدوا) للقذف (ولا رجوع) لأن الأمضاء من القضاء في باب الحدود (ولا شيء على خامس) رجوع بعد الرجوع (فإن رجع آخر حدوا وغرموا ربيع الدية) ولورجع الثالث ضمن الربع ولورجع الخمسة ضمنوها أختصاصا حاوي (وضمن المزكي دية المرجوم إن ظهروا) غير أهل الشهادة

أى شهود الزنا (قوله عبيد أو كفارا) - إن لقوله غير أهل أشار به إلى أن المراد به كونهم
غير أهل للإدانة وإن كانوا أهلا لتحمل (قوله وهذا الخ) تورط على المصنف حيث ترك
كأنه كثر قيد الرجوع أخذنا بظاهر كلام المتأخرون وقد حقق المقام في الفتح فراجع (قوله
بجربة الشهود وودوا سلامهم) أى وعدتهم وقيد بالاختيار بذلك ليكون تركية سواء كان
بالفظ الشهادة أو بلفظ الاختبار لأنه لو أخبر بأنهم عدول ثم ظهر وأعيد لم يضمن اتفاقا
لأنه ليست تركية والقاضى قد أسخط حيث اكتفى بهذا القدر بجر (قوله والا) أى
وان لم يرجع بل استقر على تركية قائلهم أحرار مساوون وكذلك القول أخوات فتح
(قوله ولا يحدون) أى الشهود وكذلك لا يضمنون بجر (قوله لأنه لا يورث) لأنهم
قد فوجئوا وقد مات فلا يورث كفى الفتح قلت ولا يرد عليه المسئلة المتقدمة وهى
ما إذا رجع أحد الأربعة بعد الرجم لما تم من انقلاب شهاده بالرجوع فذفا أى لأنها
حين وقعت كانت معتبرة شهادة ثم انقضت فصارت فذفا للحال كما حققته فى الفتح هناك
(قوله كالموت الخ) هكذا عبر فى الدرر واعترض بأنه يؤهم أن الضامن هو المذكر وليس
كذلك بل هو القاتل فالتشبيه بين الضامنين فقط لأمع ما أسند اليه - ما والوضح قول
الوقاية ضمن الدية من قتل المأمور برجه أو تركى شه وذنائه فظهر وأعيد أو كفارا فيه - ما
اه (قوله بعد التركية) قيد به لأن المراد بالامر هو الكمال وهو أن يكون بعد امتناعه
مالا بدمه - نهر ويأتى مختزله (قوله فظهروا كذلك) أما لم يظهروا كذلك فلا شئ
على القاتل لكنه يعزى لاقامة على الامام بجر عن الفتح وقدمه الشارح أقول الحدود
عن النهر بجهنا (قوله غير أهل) بدل من قوله كذلك (قوله يضمن الدية) أى فى ماله لأنه
عدو له العاقلة لا تعقل العمد وتجب ثلث سنين لأنه وجب بنفس القتل فيجب مؤجلا
كالدية فتح (قوله اس - نحن انا) والقياس وجوب القصاص لأنه قتل نفسه المحقة بدم
عدا بفعله لم يؤمر به إذا المأمور به الرجم فلا يصير فعله منقولا إلى القاضى (قوله شبهة
مصلحة القضاء) أى ظاهره لأنه حين قتله كان القضاء بالرجم صحيحا ظاهرا فأورث شبهة
الاباحة (قوله قبل الامر) أى قبل القضاء بالرجم كما عبر فى الفتح لأن المراد بالامر
الكامل كما مر (قوله أو بعده) أى بعد الامر قبل التركية خطأ من القاضى بجر
(قوله اقتص منه) أى فى العمد ووجب فى انقطاع الدية على عاقلة فى ثلاث سنين بجر
(قوله كما يقتص الخ) التشبيه من حيث وجوب القصاص فقط وأقاد الفرق بين
المستثنين من حيث وجوب القصاص هنا وإن لم يظهر الشهود عبيدا وذلك أن المقضى
بقتله قصاصا حق الاستيفاء منه للولى بخلاف المقضى برجه (قوله زياى من الردة) أى
من باب الردة وهذا العز وكذلك وقع فى البحر وعزاه فى النهر إلى الزياى من الدية (قوله
وان رجم) بالبناء لأنه من أى من أمر القاضى برجه أو رجمه أحد (قوله فدية فى بيت
المال) قال فى البحر لم أره لدية تؤخذ مالا أو مؤجلة (قوله فتقل فعلة اليه) أى إلى

(عبيد أو كفارا) وهذا إذا أخبر
المذكر بجربة الشهود وودوا سلامهم
ثم رجع فأن لا تعمدت الكذب
والألفا الدية فى بيت المال اتفاقا
ولا يحدون لا تذف لأنه لا يورث
بجر (كالموت الخ) من أمر
برجه) بعد التركية (فظهروا
كذلك) غير أهل فان القاتل يضمن
الدية استعسانا الشبهة صحة القضاء
فلو قتله قبل الأمر أو بعده قبل
التركية اقتص منه ويقتص بقتل
المقتضى بقتله قصاصا ظاهرا الشهود
عبيدا أو لالان الاستيفاء للولى
زياى من الردة (وان رجم
ولم يرك) الشهود (فوجدوا عبيدا
قد يسه فى بيت المال) لا مثاله
أمر الامام فنقل فعلة اليه

الامام لان الراجح فعل ما امر به وقد ظهر عدم صحة الامر فنقل قوله الى الامام وهو
عامل للمسلمين فوجب الغرامة في مالهم بخلاف ما اذا قتله بغير الرجم لانه لم يأمر امره قلم
ينقل فعله اليه كما أفاده في الفتح (قوله لا باسنة لهمل الشهادة) ومثله نظر القابلة
والخافضة والخفان والطبيب وزاد في الحلاصة من مواضع حمل النظر للضرورة عند
الحاجة الاستئذان والبراءة في العنة والرد بالعيب فتح قلت وكذا الواجب الزاني بكارتها
وظلمتها بقولي

ولا تنظر اهوراً جنيبي * بلا عذر كقابلة طبيب

وخنان وخافضة وخفان * شهود زنا بلا قصد صريب

وعلم بكاره في عنة أو * زناً وحسيناً وقلم صريب

(قوله وان أنكر الاحصان) أي استجماع شرائطه المتقدمة كأن أنكر النكاح
والدخول فيه والحزنية (قوله فشهد عليه رجل وامرأتان) أشار به الى انه يقبل شهادة
النساء في الاحصان عندنا وفيه خلاف زفر والائمة الثلاثة وكيفية الشهادة به أن يقول
الشهود تزوج امرأة وجامعها أو باضعها ولو قالوا دخل بها ليكني عندها لانه متى أضغف
الى المرأة بحرف الباء يراد به الجماع وقال محمد لا يكتفي وتعامه في الزاني والفتح (قوله
أو ولدت زوجته منه) أي اذا ولدت في مدة يتصور أن يكون منه يحصل واطشأ شرعاً لان
الحكم بثبوت النسب منه حكم بالدخول بها واهذا يعقب الرجعة زبلي قلت فظاهره ثبوت
الاحصان ولو كان ثبوت النسب بحكم القرائن كتزويج مشرك في بغيرية ونفسه نظر لكان
في الفتح أن الفرض انهما قرآن بالولد ومثله في شرح الشاي تأمل (قوله قبل الزنا)
متعلق بولدت والظاهر أنه غير قيد كما يعلم من تعامل الزبلي المذكور اتفاقاً حتى لو ولدت بعد
الزنا دون ستة أشهر ثبت نسبه ويعلم أنه وقت الزنا كان واطشأ زوجته تأمل (قوله فهو
محصن باقراره) أي مؤخذة باقراره فلا يقال انها بانكارها لو طهرت نصرة محصنة فلا يكون
هو محصناً أيضاً (قوله وبه استغنى الخ) وجه الاستغناء انه اذا كان أحدهما محصناً دون
الآخر علم أن كل واحد منهما اذا زنى يحكم بمباسة وجهه فالمحصن يرحم وغيره يجلد كما أفاده
التقرير نعم مافي بعض النسخ أعني لانه يشمل ما لو كان عدم احصان أحدهما بكارته واهله
أشار الى هذا بقوله فتأمل لا يقال مافي بعض النسخ غير صحيح كما لوهم لأن شرط الرجم
احصان كل ولم يوجد لانا نقول شرط الرجم احصان كل من الزوجين لا الزانيين فيرحم من
زنى باسرة اذا كان فيه شرط الاحصان التي من ادخل به باسرة محصنة مثله وأما المرأة
الزانية فلا يشترط لرحمة أن تكون محصنة بل احصانها شرط لرحمة هي فان كانت محصنة
مثله رجمت معه والاجابات وهذا ظاهر نهنا عليه عند الاحصان أيضاً فافهم والاحصان
ان الزانيين اما محصنان فيرحمان أو غير محصنين فيجلدان أو مختلفان فيرحم المحصن ويجلد
غيره (قوله اشبهه الخلاف) أي خلاف العلماء والاشباه في محصنة فلم تكن محصنة قطعية

مطلب
المواضع التي يحمل فيها النظر الى
ضرورة الاجنبى

(وان قال شهود الزنا هم من النظر
فبات لا باسنة لهمل الشهادة
(الا اذا قالوا) نعم مدناه (للتلذذ
فلا) تقبل لقسمهم فتح (وان أنكر
الاحصان فشهد عليه رجل
وامرأتان أو ولدت زوجته منه)
قبل الزنا نمر (يرحم ولو خلاهما
طلقها وقال طلقتم أو أنكرت فهو
محصن) باقراره (دونها) لما تقرر
أن الاقرار بجمعة قاصرة (كما لو طاعت
بعد الطلاق كنت نصراً وقال
كانت مسلمة) فيرحم المحصن
ويجلد غيره وبه استغنى عما يوجد
في بعض نسخ المتن من قوله (اذا
كان أحدهما الزاني محصناً يجلد كل
واحد منهما حقة) فتأمل تزويج
ولاولى قد دخل بها الا يكون

وهذه المسئلة نقالها في البحر من المحيط كذلك فيحتمل أن يكون اسنادها الى أبي يوسف
لكنونه هو الذي خرجها الا يكون غيره فالتأليف لا يخلو ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو
والا قول أظهر اهدم ذكر المؤلف تأمل والله سبحانه اعلم

(باب حد الشرب)

اخره عن الزنا لا الزنا اوضح منه وأغلق عقوبة وقدمه على حد القذف لتيقن الجزية في
الشارب دون القاذف لاحتمال صدقه وتأخير حد السرقة لانه لصيانة الاموال التابعة
للفنوس بحر (قوله فلو ارتد فسكرا الخ) أقول ذكر في الدر المنقي ان المرتد لا يحد للشرب
سواء شرب قبل رده أو فيها أسلم اه ومثله في كافي الحاكم وسيد ذكر الشارب في حد القذف
عن السراجية لواء قدس الذي حرمة الخمر فهو كالسالم أي فيحد (قوله لانه لا يقيم على
الكفار) يعني انه لا يشرب في رده لم يكن أهلا لقيام حد الشرب عليه لانه لا يقيم على الكفار
واذا كان وقت الشرب غير موجب للحد لا يحد بعد الاسلام بخلاف ما اذا زنى أو عرق ثم
أسلم فإنه يحد له لوجوبه قبله كما يفيد ما في البحر عن الظهيرية فافهم (قوله حد في الاصح)
أفقه به الحسن واستحسنه بعض المشايخ والمذهب انه اذا شرب الخمر وسكر منه انه لا يحد
كافي التهر عن فتاوى قارئ الهداية ومشي في المنظومة الهيبية على الاقول كما ذكره
الشارح في الدر المنقي قات وعبارة الحاكم في الكافي من الاثربة ولا حد على الذي في
الشرب اه ولم يحد فيه خلافا وهو باطلا فيشمل ما لو سكر منه (قوله لحرمة السكر
في كل له) هذا ذكره قارئ الهداية قلت ولي فيه نظر فان الخمر لم تكن محرمة في صدر
الاسلام وقد كان الصحابة يشربونهم اوربا سكر وامنها كما جاء صريحنا في ذلك ما في الفتح عن
الترمذي عن علي رضي الله تعالى عنه صنع لنا عبد الرحمن بن عوف طعاما فدعانا ووقفنا
من الخمر فأخذت الخمر منا وصبرت الصلاة فقدموني فقرأت قل يا أيها الكافرون لا أعبد
ما تعبدون ونحن نعبد ما تعبدون قال فأنزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة
وأنتم سكارى الآية اه فلو كان السكر سوا ما زعمت فسيق الصحابة ثم رأيت في تحفة ابن حجر
قال وشرب المساكين أقول الاسلام قبل استعصاها لما كان قبل الاسلام والاصح انه يوجب ثم
قبل المباح الشرب لا عيبه العقل لانه حرام في كل مله وزينه المصنف يعني النووي وعليه
قال ارباقولهم بغيره في كل مله انه باعتبار ما استقر عليه أمر ملتنا اه وهذا مؤيد لما
بهشته لكن في جوابه الاخير نظر (قوله فلا يحد آخرس) سواء شهد الشهود عليه أو أشار
بإشارته المهودة وأفاد أن الاعشى يحد كافي البحر (قوله للشبهة) لانه لو كان ناطقا
يحتل أن يخبر بما لا يحد به كراه أو غص بلقمة قال في البحر ولو قال المشهود عليه بشرب
الخمر ظنتم النساء ولا أعلم انها تخبر بل وان قال ظنتم اني قد قبل لانه بعد الغلمان
والاشدة بشارك الخمر في الذوق والرائحة (قوله طائع) مكترع قول المتن طوعا ح (قوله
غير مضطر) فلو شرب لاعتاش الملهك مقدار ما يرويه فسكرا لم يحد لانه بأمر مباح وقالوا

(مسنند الثاني) شبهة الخلاف
نهر والله أعلم
*(باب حد الشرب) المهرم
(يحد مسلم) فلو ارتد فسكرا
فالم لا يحد لانه لا يقيم على الكفار
ظهيرية لكن في منية المتقى سكر
الذي من الحرام حد في الاصح
لحرمة السكر في كل مله (ناطق)
فلا يحد آخرس للشبهة (مكلف)
طائع غير مضطر

لوشرب مقدار وزيادة ولم يسكر خذ كما في سالة الاختيار هـ ستاتي وبه مريح الحاك في
الكافي (قوله شرب الخمر) هي التي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد فان لم
يقذف فليس بخمر عند الامام خلافا لما رويهما أخذ أبو حنيفة الكبريت خاتمة ولو خلط
بالماء فان كان مغلويا حذوان كان الماء غاليا لا يحد الا اذا سكر نهر وفي اشربة القهستاني من
قال انها لم تنق خرا بالطبخ لم يحد شاربها الا اذا سكر وعلى هذا ينبغي أن لا يحد شارب العرق
ما لم يسكر ومن قال انها بقيت خمر افاطسكم عنده بالعكس واليه ذهب الامام السمري
وعليه الفتوى كما في تنبيه القتاوي اه قلت علمهم هذا ان المعتمد المتفق به ان العرق لم يخرج
بالطبخ والنص بعد عن كونه خرا فيحد شرب قطرة منه وان لم يسكر وما اذا سكر منه فلا
شبهة في وجوب الحد به وقد صرح في منية المصلي بهجاسة أيضا فلا يترتب ما أشاعه
في زماننا بعض الفسقة المولعين بشربه من انه طاهر حلال كانه قاله قياسا على ما قالوه
في ماء الطابق أي القطاء من زجاج ونحوه فانه قياس فاسد لان ذلك فيما لو أحرقت نجاسة
في بيت فأصاب ماء الطابق ثوب انسان نجس قياسا لاستحسانا ومنسله حمام فيما نجاسات
فعرق حيطانها وكواثم اوتها طرفان الاستحسان فيما عدم النجاسة للضرورة لعدم امكان
التحرز عنه والقياس النجاسة لانه قد اده من عين النجاسة ولا شك أن العرق المستطهر من
الخمر هو عين الخمر تصاعد مع الدخان وقطره من الطابق بحيث لا يبقى منه الا ابرأؤها
الترابية ولذا يفعل القليل منه في الاسكار أضاعف ما يفعله كثير الخمر بخلاف المتساعد
من أرض الحام ونحوه فانه ماء أصله طاهر خالط نجاسة مع احتمال ان المتساعد نفس الماء
الطاهر ويمكن ان يكون هذا وجه الاستحسان في طهارته وعلى كل فلا ضرورة الى
استعمال العرق الصاعد من نفس الخمر النجسة العين ولا يظهر بذلك والالزم طهارة البول
ونحوه اذا استعطر في اناه ولا يقول به عاقل وقد طلب مني ان اعمل بذلك رسالة وفيما ذكرناه
كفاية (قوله بالاقيديسكر) نصريح بما أفاده قوله ولو قطرة إشارة الى ان هذا هو المقصود
من المبالغة للفرقة بين الخمر وغيرها من باقي الاشربة والافلايحد بالقطرة الواحدة لان
الشروط قيام الرائحة ومن شرب قطرة خمر لا يوجد منه رائحة عادة نعم يمكن الحد به على
قول محمد الآتي من أنه لو أقر بالشرب لا يشترط قيام الرائحة بخلاف ما اذا ثبت ذلك
بالشمادة هذا ما ظهر لي ولم أر من تعرض له فتأمل (قوله أو سكر من نبيذ قما) أي من أي
شراب كان غير الخمر اذا شربه لا يحد به الا اذا سكر به وعبر بما ألفه مدة للتميم إشارة الى
خلاف الزياحي حيث خصه بالابذة الاربعة المحترمة بناء على قوله ما وعنده محمد ما سكر
كثيره فقليله حرام وهو نجس أيضا قالوا بوقول محمد نأخذ وفي طلاق البراز به لو سكر من
الاشربة المختدة من الحبوب والعسل المختار في زماننا لزوم الحد اه نهر قلت وما ذكره
الزياحي تبع فيه صاحب الهداية لكنه في الهداية من الاشربة ذكر تهميم قول محمد فلم
ان مامش عليه هنا غير المختار كما في الفتح وقد حقق في الفتح قول محمد ان ما سكر كثيره

مطلبه
في نجاسة العرق ووجوب الحد
بشربه
(شرب الخمر ولو قطرة) بالاقيدي
سكر (أو سكر من نبيذ قما)
بفتح (طوعا) عالما بالحرمة سقيمة

حرم قليله وانه لا يلزم من حرمة قليله انه يجهده بلا اسكار كالتجرا خلافا للائمة الثلاثة وان
استدلوا لهم على الحدة بقليله يجهده بمسلم كل مسكر غير ويقول في البخاري التجرا ما خسر
العقل وغير ذلك لا يدل على ذلك لانه محمول على التشبيه بالبيع كزيد أسد والمراد به ثبوت
الحرمة ولا يلزم منه ثبوت الحدة بلا اسكار وكون التشبيه خلاف الاصل أو يجب المصير اليه
قيام الدليل عليه لغية وشرا ولا دليل لهم على ثبوت الحدة بقليله سوى القيام ولا يثبت
الحدة نعم الثابت الحدة بالسكر منه وقد أطال في ذلك اطالة حسنة فجزاه الله خيرا ويأتي
حكم البيع والافيون والحشيش (قوله بكونه في دارنا) أي ناشئا فيها (قوله لما قالوا الخ)
تعليل لنفسه من العلم بالحكمة بكونه في دارنا لكن بالمعنى الذي ذكرناه لا يجوز ذلك كون
في دارنا والا لم يوافق التعديل المعلن ويوضح المقام ما في كافى الحاكم الشهد من الاثربة
حيث قال واذا اسلم الحربى وجاء الى دار الاسلام ثم شرب التجرا قبل ان يعلم انهم محترمة
عليه لم يجهد وان زنى أو سرق اخذ بالحد ولم يعذر بقوله لم يعلم وأما المولى لو بدد الاسلام اذا
شرب التجرا وهو بالغ فعليه الحد ولا يصدق انه لم يعلم (قوله فأتى يرد عليه الخ) أي على
ما يفهم من قولهم حرمة أى الزنا فى كل ملة حيث جعلوه وجه الفرق بين الشرب والزنا
فانه يفهم منه أن الشرب لا يجهز فى كل ملة مع انه مناف لما صر من حرمة كذلك ودفع
بأن المحترمة فى كل ملة هو السكر لانفس الشرب والمراد الله رقة بين الشرب والزنا قلت
وفيه نظر فان قولهم فشرب التجرا جاهلا بالحرمة لا يهدأ عثم من أن يكون سكر من هذا
الشرب أو لا بل المتبادر السكر ولو كان المراد الشرب بلا سكر لكان الواجب تقييده
أو كان يقال فشرب قطرة فم قد يدفع أصل البراد يمنع حرمة السكر فى كل ملة لما قدمناه
فانهم (تم) لو شرب الحلال ثم دخل الحرم حدث لكن لو اتجأ الى الحرم لم يجهد لانه قد
عظمه بخلاف ما اذا شرب فى الحرم لانه قد استغفقه قهستافى عن العمادى ويأتى انه لو
شرب فى دار الحرب لا يجهده لم من مجموع ذلك انه لا يجهد للشرب عشرة هذى على المذهب
ومر تدوان شرب قبل ردة وان اسلم بعد الشرب وصحى ومجنون وأخرس ومكره ومضطرب
اعطش مهلك ومليح الى الحرم وجاهل بالحرمة حقيقة وحكم ومن شرب فى غير دارنا وبه
بعدم شروط الحد هنا (قوله بعد الافاقه) أى العصى من السكر وهو متعلق بقوله يجهد مسلم
(قوله فظاهر انه بعد) جزم به فى البحر قال فى الشر نبلاية وفيه تأمل اه وبين وجهه
فيما نقل عنه بأن الام حاصل وان لم يكن كاملا ويصدق عليه انه حد فلا يعاد به دمه
اه قلت وفيه نظر لما فى الفتح ولا يجهد السكران حتى يزول عنه السكر ثم يلقى به
الانزجار وهذا باجماع الائمة الاربعة لان غيبوبة العقل أو غلبة الطرب تنقصف الالم ثم
ذكر حكايه حاصلها ان سكران وضع على ركبته جرة حتى طفئت وهو لا ياتفت اليه حتى
أفاق فوجد الالم قال واذا كان كذلك فلا يجهد الحد فائدة الاحال العصى وتأخير الحد
لعذر جائز اه وحينئذ لا يلزم من أن الامام لو أخطأ أخذه قبل دمه ان يسقط الواجب

أو حكم بكونه في دارنا لما قالوا
لو دخل حرب دارنا فاسلم
فشرب التجرا جاهلا بالحرمة لا يجهد
بخلاف الزنا لحرمة في كل ملة
فأتى يرد عليه حرمة السكر أيضا
في كل ملة فتأمل (بعد الافاقه)
فلو حد قبلها فظاهر انه بعد
عيني

عليه من إقامة الحد بعد الصحو ولا يرد أنه لو قطع يسارا السارق لا تقطع يمينه أيضا للفرق
الواضح فإن الانزجار حاصل باليسار أيضا وإن كان الواجب قطع اليمين ولأنه لو قطع
اليمن أيضا يلزم تقويت المنفعة من كل وجه وذلك اهلاك ولا لا يقطع لو كانت يسراه
مقطوعة أو أياهما (قوله إذا أخذ الشارب) شرط تقدم دليل جوابه وهو قوله بعد
مسلم الخ وضرب أخذه وهو المراد بالشارب والمراد أخذه إلى الحاصصكم (قوله
وريجع ما شرب الخ) قال في الفتح فالشهادة بكل منه - ما أي من شرب الخمر والسكر من
غيره مقيدة بوجود الرائحة فلا بد مع شهادتهم ما بالشرب أن يثبت عند الحاصصكم أن الريج
فإن حال الشهادة وهو بأن يشهدا به وبالشرب أو يشهدا به فقط فبأمر القاضي باستنكاهه
فليس تشكك ويحضر برأى ريجعهما وجوداه (قوله وهو مؤثنت سماعي) الأولى وهي لهوده
إلى الريج ولكنه ذكر ضربه التذكير بالخبر والمؤثنت السماعي هو ما لم يقرن لفظه به سلامة
تأنيث ولكنه سمع مؤثنا بالاسناد أن كان وباعيا كهذه المقرب قتلها وبه أو بالتصغير أن
كان ثلاثيا كعبدية في نصفين وعين وهذه النار أضرمتم وذلك في ألفاظ محصورة (قوله
بعد المسافة) أفاد أن زوالها المعالجة دواء لا يمنع الحد كما في حاشية مسكين مهربا إلى المعصية
(قوله ولا يثبت الشرب بها) لأنهم أقدمتكون من غيره كما قيل

يقولون لي أنك قد شربت مدامة * فقلت لهم لا بل أكلت السفرجل

وانه بوزن امنع ونكح من يابه أي أظهر رائحة ففتح (قوله بالرائحة) بدل من قوله بها
(قوله ولا يتقايها) مصدرة تقاها أي لا احتمال أنه شربها صكرها أو مضطرا فلا يجب
الحد بالنسك وأشار إلى أنه لو وجد سكران لا يحد من غير قرار ولا يثبت لاحتمال ما ذكرنا
أو أنه سكر من المباح بحرا لكنه يوزر بجهد الريج أو السكر كما في القهستاني (قوله رجلين)
احتراز عن رجل واحد لأن الحد لا يثبت بشهادة النساء للشبهة كما في البحر (قوله
بسالهما الامام) أشار إلى ما في البحر عن القنية من أنه ليس إقاضي الرسة أو فقيهه
أو المقتقة أو أئمة المساجد إقامة حد الشرب إلا بتولية الامام (قوله عن ماهيتهما)
لاحتمال اعتقادهم أن باقي الاثربة خمر (قوله لاحتمال الاكراه) أسكن لو قال أكره
لا يقبل لأنهم شهدوا عليه بالشرب طائعا والالم تقبل شهادتهم وتسامه في البحر (قوله
لاحتمال التقادم) هذا مبني على قول محمد بأن التقادم مقدر بالزمان وهو مشهور وال
فالشرط عندهما أن يؤخذوا ريجع موجوده كما مر أفاده في البحر فالتقادم عندهما مقدر
بزوال الرائحة وهو المعتمد كما مر في الباب السابق والحاصل أن التقادم يمنع قبول الشهادة
انقافا وكذا يمنع الاقرار عندهما لا عند محمد ورجع في غاية البيان قوله وفي الفتح أنه الصحيح
قال في البحر والحاصل أن المذهب قولهما إلا أن قول محمد أرجح من جهة المعنى اه (قوله
من السكر) يفتح السين والكاف وهو عصب الرطب إذا اشتد وقيل كل شراب أسكر عن ياب
قلت وهذا ظاهر على قولهما أنه لا يحد بالسكر من الاثربة المباحة وكذا على قول محمد أنه

(إذا أخذ الشارب) (وريجع ما شرب)
من خمر أو بغيره ففتح
فصل الرائحة على الخمر فند قصير
(موجوده) خبر الريج وهو مؤثنت
سماعي غايه (الأن تقطع)
الرائحة (بعد المسافة) وحينئذ
فلا بد أن يشهدا بالشرب طائعا
ويقول لا أخذناه ورجعهما وجوده
(ولا يثبت) الشرب (بها) بالرائحة
(ولا يتقايها) بل بشهادة رجلين
يسألها الامام عن ماهيتهما وكيف
شرب لاحتمال الاكراه (وسمي
شرب) لاحتمال التقادم (وأين
شرب) لاحتمال شربه في دار
الشرب فإذا بينوا ذلك حقه
يسأل عن عد التهم ولا يقضي
بظاهرهما في حد ما خاتية ولو اختلفا
في الزمان أو شهد أحدهما بسكره
من الخمر والاخر من السكر لم يحد

أن يحتمل في عدم تكفير المسلم والامام انما اعتبر أقصى السكر للاحتياط في درجته حد
 السكر واعتبار الاقصى هنا خلاف الاحتياط هذا حاصل ما في الفتح قلت لكن ينبغي ان
 تصبح ردة فيما دون الاقصى بالنسبة الى فسخ النكاح لان فيه حق العبد وفيه العمل
 بالاحتياط أيضا كما لا يخفى (قوله ولو ارتد السكر ان لم يصح) أي لم يصح ارتداده أي لم
 يحكم به قال في الفتح لان السكر من باب الاعتقاد أو الاستخفاف ولا اعتقاد للسكران
 ولا استخفاف لانهم ما فرغ قيام الادراك وهذا في حق الحكم أما فيما بينه وبين الله تعالى
 فان كان في الواقع قصدا أن يتكلم به ذاكر المعناه كفر والا لا اه وقد علمت أنه ما المراد
 بالسكر هنا (قوله فلا تحرم عرسه) أي بسبب الردة في حالة السكر أو الموطلة فانها يقع كما
 يأتي بيانه (قوله وهذه الخ) يعني ان حكم السكران من محرم كالصاحي الا في سبع لان يصح
 ردة ولا اقراره بالحدود الخالصة ولا اشهاد على شهادة نفسه ولا تزويجه الصغير أكثر من
 مهر المثل أو الصغير بأقل ولا تطليقه زوجة من وكاه تطليقه احين وهو ولا يهرع متاع
 من وكاه بالبيع صاحبا ولا ردة الغاصب عليه ما غصبه منه قبل سكره هذا حاصل ما في
 الاشباه ونازعه بحسبه الجوى في الاخير بان المنقول في العمادة أن حكم السكران فيما
 كالصاحي في غير الغاصب من الضمان بالرد عليه وفي مسئلة الوكاه بالتطليق بأن الصحيح
 الوقوع نص عليه في الخاتمة والبراه وقد مناه أول كتاب الطلاق وكتبنا هناك عن التحرير
 أن السكران ان كان سكره بطريق محرم لا يطل تسكينه قبل زمه الاحكام ونصعب عباراته من
 الطلاق والعاق والبيع والاقراء وتزويج الصغير من كف والاقراض والاستعراض
 لان العقل قائم وانما عرض فوات فهم الخطاب بعصيته فبق في حق الاثم وجوب
 القضاء ويصح اسلامه كالكفر لا ردة لعدم القصد اه وقدّم الشارح هناك انه اختلف
 الصحاح في طلاق من سكر مكرها أو مضطرا وقد مناهنا هناك ان الرجوع عدم الوقوع وقد مناهنا
 آتباع الفتح انه كالصاحي فيما فيه - فوق العادة وبه (قوله لكن دون حرمة الخمر)
 لان حرمة الخمر قطعية بكفر منكرها بخلاف هذه (قوله لا يجادل يعز) أي عبادون الله
 كما في الدر المنثور عن المنع لكن فيه أيضا عن القهستاني عن مثن البردوي انه يجادل السكر
 من البنج في زمانه على المفتي به اه تأمل قال في المنع وفي الجواهر ولو سكر من البنج وطابق
 فطابق زجر او عليه الفتوى اه وقد تقدم عن قاضيان نصيح عدم الوقوع فليتمام عند
 الفتوى اه وتقدم أول الطلاق عن تصحيح العلامة قاسم أنه اذا سكر من البنج والافيون
 يقع زجر او عليه الفتوى وقد مناهنا هناك من النهر أنه صرح في البدائع وغيره بعدم
 الوقوع لانه لم يزل عقلا بسبب هو وعصيته والحق التعديل ان كان للتداوى فكذلك وان
 له وادخل الآفة قصدا فيمنع أن لا يتردد في الوقوع اه قلت ويدل للاول تعديل
 البدائع والثاني تعديل العلامة قاسم وقد مناهنا هناك أيضا عن الفتح ان شايخ المذهبين
 من الحنفية والشافعية اتفقوا على وقوع طلاق من غاب عقله بالمشيشة وهي ورق

(ولو ارتد السكران) لم يصح فريلا
 تحرم عرسه (وهذه إحدى المسائل
 السبع المستندة من انه كالصاحي
 كما بسطه المصنف معز بالاشباه
 وغيرها ونقل في الاثرية عن
 الجواهر حرمة كل بنج وحبشيشة
 وافيون لكن دون حرمة الخمر ولو
 سكر باكله الا يجادل يعز رايتي

مطلب
 في البنج والافيون والحشيشة

الغيب بعد أن اختلفوا فيه اقبل أن يظهر أمرها من الفساد (قوله ان البنيج مباح) قبل
 هذا عندهما وعند محمد ما اسكر كثيره فقليله حرام وعليه القموي كما يأتي اه اقول المراد
 بما اسكر كثيره الخ من الاثربة وبه عبر بعضهم والارزيم تحريم القليل من كل جامد اذا
 كان كثيره مسكرا كالزعفران والغنبر ولم أر من قال بحرمته حتى ان الشافعية القائلين
 بلزوم الحد بالقليل مما اسكر ~~كثيره~~ خصوصه بالمائع وأيضا لو كان قليل البنيج أو الزعفران
 حراما لم يحد لم يحد لزم كونه نجسا لانه قال ما اسكر كثيره فان قليله حرام نجس ولم يقل أحد
 بنجاسة البنيج ونحوه وفي كافي الحاكم من الاثربة ألا ترى ان البنيج لا بأس به اذا
 أراد أن يذهب عقله لا ينبغي أن يفعل ذلك اه وبه علم أن المراد الاثربة المائعة وأن البنيج
 ونحوه من الجامدات انما يحرم اذا أراد به السكر وهو الكثير منه دون القليل المراد به
 التداوي ونحوه كالطبيب بالعنبر وجوزة الطيب ونظير ذلك ما كان سميا قالا كالحجوة
 وهي السموم ونحوها من الادوية السمية فان استعمال القليل منها جائز بخلاف
 القدر المضمر فانه يحرم فافهم واعلم هذا التحرير (قوله لانه حشيش) لامعنى اه
 التعليل وليس في عبارة العناية اه ح قات وكذا ليس هو في عبارة التهر ويمكن الجواب
 بأنه إشارة الى ما قلناه فالمراد التعليل بأنه من الجامدات لامن المائعات التي فيها الخلاف
 في أن قليلها حرام أو لا فافهم (قوله اقيم عليه بعض الحد) أي حد الزنا والسرقة
 أو الشرب كما في الكافي قات وأما حد القذف ففقه تفصيل سيأتي في آخر الباب الآتي
 (قوله ثم أخذ الخ) القم المشارح هذه المسئلة بين كلامي المصنف إشارة الى ان استئناف
 الحد بالشرب الثاني لا يتقدم على إذا اقيم عليه بعض الحد بقول العبارة عن أصلها وكما
 بما يسببها وأتى بأقوى قوله ولو شرب الخ ليجعل المسئلة مستأنفة ولا يخفى ما فيه من حسن
 الصنعة (قوله لما سأل الخ) أي فيها ثناء الباب السابق وقال في الهداية هناك ان التقدم
 كما يمنع قبول الشهادة في الابتداء يمنع الإقامة بعد القضاء حتى لو هرب بعد ما ضرب بعض
 الحد ثم أخذ بعد ما تقدم الزمان لم يحد لأن الامضاء من القضاء في باب الحد وقلت لكن
 هذا ظاهر في حد الزنا والسرقة فان التقدم مقدر فيه ما يشهر كما مر ما في حد الشرب فانه
 مقدر عندهما بزوال الرائحة وعند محمد بشهر أيضا والمعتمد قوله ما كما مر وقيام الرائحة
 انما يشترط عند الاقرار وعند الرفع الى الحاكم الا بهد المسافة ولا يحد الا بهد العصى كما مر
 ولم يشترطوا قيام الرائحة عند إقامة الحد بل العصى مظنة زوالها فاذا كان عدم الكمال
 الحد بسبب زوال الرائحة على قولها ما يلزم أن لا يقام الحد الامع قيام الرائحة ولم يلزم من
 قال بذلك فانما هو أن هذا تقرير على قول محمد فقط ولا يصح أن يقال انه مقرر على
 قولها ما أيضا بأن تقرير المسئلة فيما اذا أقرب بالشرب فهو راجع لأن التقدم يبطل الاقرار
 عندهما كما تقدم لرجوع المحذور فانه يلزم عليه أن المقر لا يحد الا اذا بقيت الرائحة
 موجودة وان لم يرجع عن اقراره الصادر عنه قد قيام الرائحة وأيضا فالهرب رجوع عن

وفي التمهيد والتعقيب ما في العناية
 أن البنيج مباح لانه حشيش أما
 السكر منه فحرام (اقم عليه بعض
 الحد فهو راجع) ثم أخذ بعد التقدم
 لا يحد لما مر أن الامضاء من القضاء
 في باب الحدود

الاقرار فلا حاجة معه الى التقدّم هـ هذا ما ظهر لي فقام له (قوله ولو شرب أوزني ثانيا) أي قبل اكمال الحد كما هو صورة المتن أو قبل اتمامه شيء منه ففي صورتين يحدد حدا كاملا بعد الفعل الآخر ويحدد ما بقي من الاول في الثاني بخلاف ما إذا أقيمه عليه حد الشرب فمشرب ثانيا أو وحد الزنا فزني ثانيا فإنه يحدد للثاني حدا آخر وبخلاف ما إذا اختلف الجنس وسببي تمام الكلام على ذلك في باب القذف (قوله والا لا) أي لا بضمن لان فعله اغتر مضاف اليه (قوله مصنف عمادية) أي نقله المصنف عن العمادية ح

§ (باب من القذف) §

(قوله وشتر عا الرمي بالزنا) الاولى ما في العمامة من انه نسبة المحصن الى الزنا صريحا واولالة
اذ الحد انما هو في الحصن نهر قلت ~~ان~~ الا حصان شرط الحد وله شروط اخر مستذكر
والكلام في الحقيقة الشرعية المشروطة بما يأتي وينبغي أن يقيس بدأ أيضا بكونه على سبيل
التعريض والسنتم يخرج شهادة الزنا (قوله لكن في النهر الخ) عزاء في النهر الى الحلبي من
الشافعية مع لا بد أن الأيداء في قذف هؤلاء دون في الحطرة الكبيرة المستمرة وذكره في البحر
بحيث غاب عن مرمى ونقل أيضا عن شرح جمع الجوامع أن النسبة في القذف في الخلوة صغيرة عند
الشافعية قال وقواعد ثلاث لا بد لان العلة فيه طوق العار وهو مقفود في الخلوة واعترضه
في النهر بأنه في الفتح استدلال لاجماع باقية والذين يرون المحصنة مات ويحدث استفتوا
السبع الموقوفات وعدمها قذف المحصنة أي وهذا صادق على قذف المحصنة في الخلوة
بجميع شام بسبعة أحد واعترضه أيضا الباقيات في شرح المتن بأن المذكور في شرح جمع
الجوامع عن ابن عبد السلام انه ليس بكبيره موجبة للحد ولا تنافي المقسمة وقال محشم به
لأنه إلى ان الحق في هذه العبارة نفي ايجاب الحد لأن في كونه كبيرة أيضا اتوجه النفي على
القيد وقال الزركشي أيضا ان هذا ظاهر فيما اذا كان صادقا دون المكاذب لجراؤه على
الله تعالى أي فهو كبير وان كان في الخلوة وقال الشارح في شرح المتن قلت والذي
حررته في شرح منظومة والدشيخات عال شيئا النجم الغزي الشافعي انه من الكفار وان
كان صادقا ولا شهود له عليه ولو من الوالد لولده أو ولولده ولد وان لم يجد به بل يعزر ولو لم يجز
محسن بشرط الفتية الا حصان انما هو لو جوب الحد لا يكونه كبيرة وقد روى الطبراني
عن والده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قذف ذمية حادث يوم القيامة بباطل من
نار ثم من المعلوم ضرورة ان قذف أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها كفر سواء كان
سر أو وجه او كذا القول في مريم وكذا الرمي بالواطئة اه أي انه من الكفار أيضا
وسمي في بيان حكمه في باب التهذيب (قوله كمية) أي قدر او هو غائون سوطا ان كان حترا
ونصفها ان كان القاذف عبد البحر (قوله فثبت برجلين) بيان لقوله وشترنا وأشار الى
انه لا مدخل فيه شهادة النساء كما مر وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى
القاضي وثبت أيضا ما قرأ القاذف مرة كما في البحر ولا يستحب على ذلك ولا عين في شيء

(و) لو (شرب) أوزنى (ثانيا)
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (شرب) أوزنى (ثانيا)
كَمَا يَسْتَحْيِي * (فرع) * سكران أو
صاح جميع به فرسه فوصلهم انسانا
فجات ان قادر اعلى مفعله ضمن
والا لامه منف عمادية

4 (باب حذف) *

هو لغة الرمي وشعر الرمي بالزنا
وهو من الكناسر بالاجماع فتح
ليكن في النهر قدس غير الحصن
كصغيرة وبها لوكه وحزمت متكة
من الصغار (هو كند النرب كية
وشوتا) فينبت برجلين بساها

من الحدود الا انه يستحق في السرقة لاجل المال فان أبي ضمن المال ولم يقطع واذا
 اختلف الشاهدان في الزمان لم تبطل شهادتهما عند كافي الاقرار بالمال أو بالطلاق
 أو العناق وعندهما لا يثبت القاذف وان شهد أحدهما بالقذف والاخر على الاقرار به
 لم يثبت اتفاقا استمسكنا وكذا تبطل لو اختلفا في اللغة التي قذف بها أو شهد أحدهما انه
 قال يا ابن الزانية والاخر أنه قال لست لا بكت اه ملخصا من كافي الحاكم (قوله عن
 ماهيته) أي حقيقة الشرعية المارة (قوله وكيفيته) أي اللفظ الذي قذف به اه ح
 قلت نعم ان هذا اللفظ ركن القذف والكيفية الحالة والهيئة كما يقال كيف زيد فتقول
 صحيح أو سقيم وقدمت نفس السؤال عن الكيفية في الشهادة على الزنا بالطور أو والاكره
 فالظاهر أن يقال هنا كذلك اذ لو أكره القاذف على القذف لم يثبت لكن ظاهر ما في الكافي
 أن السؤال عن هذا غير لازم حيث قال وان جاء المذنب بشاهدين فشهد أنه قذفه مثلا
 عن ماهيته وكيفيته فان لم يزيد على ذلك لم تقبل فان القذف يكون بالجحارة وبغير الزنا وان
 قالان شهد أنه قال يا زاني قبلت شهادتهما ما وجددت القاذف اه فظاهره أن السؤال عن
 الماهية والكيفية انما هو اذا شهد بالقذف أما لو شهد بأنه قال يا زاني لا يلزم السؤال
 عن ذلك أصلا اذ لو كن مكره اليقينة فليتأمل وعلى هذا فيمكن أن يراد بالكيفية أنه صريح
 أو كناية فتأمل وفي حاشية مسكين عن الجوى وينبغي أن يسألهم ما عن المكان لاحتمال
 قذفه في دار الحرب أو البغى وعن الزمان لاحتمال قذفه في صباه لاحتمال التقادم لانه
 لا يبطل به بخلاف سائر الحدود ثم رأيت الاول في البدرائع اه (قول الا اذا شهد الخ)
 تكلمنا عليه آنفا (قوله كما يجب به اشهد) الاولى اشهد بصحة المقول قال في التمر فان لم
 يعرف عدالتهم ما يجب به القاضي حتى يسأل عنهم ما وكذا لو أقام شاهدا واحدا عدلا وادعى
 أن الثاني في المصر حبسه يومين أو ثلاثة ولو زعم أن له سنة في المصر حبسه الى آخر المجلس
 قالوا والمراد بالحبس في الاقربين حقيقة وفي الثالث الملازمة (قوله ولا يكفله) أي لا يأخذ
 منه كقبلا الى المجلس الثاني وقال أبو يوسف يأخذه نهر وسبأ أي توضيحه في عبارة المتن
 (قوله ويجوز الخ) أي الشخص المختص بالخز لا ينافي قوله ولو ذميا أو امرأته فافهم ولم أر من
 تعرض لشرط القاذف وينبغي أن يقال ان كان عاقلا بائنا فاقطاعا في دار العدل فلا
 يثبت الصبي بل يعزر ولا المجنون الا اذا سكر مجرم لانه كالصبي فيما يسهل عليه من العباد كما مر
 ولا المذكور ولا الاخر لعدم التصريح بالزنا كما صرح به ابن الشامي عن النهاية
 ولا القاذف في دار الحرب أو البغى كما مر وأما كونه عالما بالحرمة حقيقة أو حكما بكونه
 ناشئا في دار الاسلام فيثبت له أن يكون شرطا أيضا لكن في كافي الحاكم سري دخل دار
 الاسلام بأمان فتدفع مسلما يثبت في قول أبي حنيفة الاول ويثبت في قوله الاخير وهو قول
 صاحبيه اه فظاهره انه يثبت ولو في فورد دخوله واهل وجهه أن الزنا سرام في كل ملة فيصير
 القذف به أيضا فلا يصدق بالجهل هذا ما ظهر لي ولم أر من تعرض لشي منه (قوله ولو

الامام عن ماهيته وكيفيته الا
 اذا شهد ابقوله يا زاني ثم يجب به
 لسأل عنه ما كما يجب به لاشهد
 يمكن احضارهم في ثلاثة أيام
 والا لا ظهري ولا يكفله خلافا
 للثاني نهر (ويجوز لسر أو العبد)
 ولو ذميا أو امرأة

ذميا) الاولى ولو كافر الشهل الحربي المستامن كما علمته آقاوسيد كره المصنف ايضا (قوله)
 قاذف المسلم الحتر الخ) بيان لشروط المقتدوف (قوله الثابتة حرته) أي باقرار القاذف
 أو بالبينه اذا أنكر القاذف حرته وكذا لو أنكر حرته نفسه وقال أنا عبد وعلى حد
 العبد كان القول قوله بغير عن الخاتمة (قوله والا) أي وان لم يكن المقتدوف مسلما حتر
 بأن كان كافرا أو مجنونا أو كذا من ليس بمعتصن اذا قذفه بالزنا فانه يعزروا ويبلغ به غايته كما
 سيد كره في باب (قوله البالغ العاقل) خرج الصبي والمجنون لانه لا يتصور منهما الزنا اذ هو
 فعل محرم والحكمة بالتكليف وفي الظهيرية اذا قذف غلاما مراهقا فادعى الغلام البلوغ
 بالسن أو بالا حلال لم يجد القاذف بقوله بغير فلهذا يستثنى من قولهم لوراها وقال بالبلغا
 صدقا وأحكامها احكام البالغين شره بالبلوغ (قوله العفيف) عن فعل الزنا زاد الشارح
 في باب الله ان وتم حتره عن قذف ذات ولد ليس له أب معروف ويأتي انه لا يجد
 قاذفها الا ان التمسه وجوده فينبغي ذكره هذا القيد ههنا ولم أر من ذكره ثم اعلم ان الزنا
 في الشرع أعم مما يوجب الحد وما لا يوجب به وهو الوطء في غير الملك وشبهه حتى لو وطئ
 جارية بنسبه لا يجد للزنا ولا يجد قاذفه بالزنا فدل على ان فعله زنا وان كان لا يجده كما قدمناه
 من الفتح أول الحدود وما لو وطئ جاريته قبل الاستبراء فليس بزنا لانه في حقيقة الملك
 كوطء زوجته الحائض وانما هو وطء محرم اعارض والزنا لا بد أن يكون وطئا محرم ما العنه
 كما يأتي بيانه عند قوله أو رجل وطئ في غير ملكه والههنا قال مسكين قوله عفيفا عن الزنا
 احتراز عن الوطء الحرام في الملك فانه لا يخرج الوطئ عن ان يكون محصنا أه فاقبل
 انه لا يصح أن يراد بالزنا هنا المصطلح ولا غيره غير صحيح فافهم (قوله فينقص عن احصان
 الرجم بشيئين) الاولى شيئين بدون البناء الجلابة لان نقص يتعدى بنفسه افاده ط هذا
 وقدمنا ان شروط الاحصان تسعة فتسدر (قوله وبقي من الشروط الخ) قلت بقي منها
 أيضا على ما في شرح الوهبانية ان لا يكون أم ولده الحرة الميئة وأن لا يكون أم عبده الحرة
 الميئة وأن يطلب المقتدوف الحد وأن لا يموت قبل ان يجد القاذف لان الحدود لا تورث
 (قوله أن لا يكون) أي المقتدوف ولد القاذف (قوله أو أخرس) لانه لا بد فيه من الدعوى
 وفي اشارة الأخرس احتمال يدرأ به الحد (قوله أو مجنونا) هو مقطوع الذكروا الانبيين
 جميعا كما فسروه في باب العنين ولا يخفى أن مقتطوع الذكروا وحده مثله أه ح ووجهه ان
 الزنا منه لا يتصور فلم يلقه عار بالقذف اظهر كذب القاذف تأمل (قوله أو خصما) بفتح
 الخاء من سلت خصمته وبقي ذكره والشارح تبع في التعبير به صاحب النهر وهو وهم سري
 من ذكر المجرب لتقارنهما في الخيال قال في المعيط بخلاف ما لو قذف خصما أو عنيما الان
 الزنا منه ممتصو ولا نلها آلة الزنا أه ح (قوله أو ملك فاسد) كذا في شرح الوهبانية
 عن العنف ونسبه المصنف في المنع وهو خلاف نص المذهب ففي كافي الحاكم رجل اشترى
 جارية شرافا فوطئها ثم قذفه انسان قال على قاذفه الحد أه وشبهه في التهستتالي

(قاذف المسلم الحتر) الثابتة حرته
 والافقيه التهزير (البالغ العاقل
 العفيف) عن فعل الزنا فينقص
 عن احصان الرجم بشيئين المكاح
 والدخول وبقي من الشروط أن لا
 يكون ولده أو ولده أو أخرس
 أو مجنونا أو خصما أو وطئ
 بشكاح أو ملك فاسد أو هي رققاء
 أو قرناه وأن يوجد الاحصان وقت

الحد

وكذا في الفتح قال لأن الشراء القاسم لا يوجب الملك بخلاف النكاح القاسم لا يثبت فيه ملك فلذا بسقط احصائه بالوطء فيه فلا يثبت قاذفه اه ونحوه في ح من المحيط قلت وقد يجاب بأن المراد بالملك القاسم ما ظهر فيه فساد الملك بالاستحقاق في الخيانة اشترى جارية فوطئها ثم استعقت فقذفه انسان لا يثبت (قوله حتى لو ارتد) وكذا لو زنى او وطئ وطأ حراما او صار معتوها أو آخرس وبني كذلك لم يثبت القاذف كافي المالك (تنبيه) ذكر في التهر عن المصنف انه لو قذف شئ بلغ مشكلا لا يثبت قال ووجهه ان نكاحه موقوف وهو لا يفسد الحل اه واعترضه الجوى بانه لا يدخل للنكاح البات المفسد للحل في ايجاب حد القذف حتى يترتب على عدمه عدم وجوب الحد وانما ذلك في حد الزنا بالرجم اه قلت مراد التهر ان الخفى لو تزوج ودخل فقذفه آخر لا يثبت لانه وطئ في غير ملكه اذ لا يصح النكاح الا اذا زال الاشكال (قوله بصريح الزنا) بأي لسان كان شرب لالة وغيرها واسترزعها لوقال وطئك فلان وطأ حراما او جامعا حراما فلا حد بحر وكذا لو قال فخرت بفلانة أو عرض فقال است بران كافي السكافي وفيه وان قال قد اشهرت بأنك زان أو أشهدني رجل على شهادته أنك زان أو قال اذهب فقل فلان أنك زان فذهب الرسول فقال له ذلك عنه لم يكن في شئ من ذلك حد (قوله على ما في الظهيرية) ويخالفه ما في الفتح عن المبسوط أنت أزني من فلان أو أزني الناس لاحد عليه وعلمه في الجوهرية بأن معناه أنت أقدر الناس على الزنا ونقل في الفتح أيضا عن الطائفة أنت أزني الناس أو أزني من فلان عليه الحد وفي أنت أزني مني لاحد عليه اه قلت ووجه ما في الظهيرية ظاهر لأن فيه التسمية الى الزنا صريحا وما في المبسوط ناظر الى احتمال التأويل وما في الخانية من التفرقة مشكلى وقد بوجه بان قوله أنت أزني من فلان فيه نسبة فلان الى الزنا ونشر يك المخاطب معه في ذلك القذف بخلاف أنت أزني مني لأن فيه نسبة نفسه الى الزنا وذلك غير قذف فلا يكون قذفا للمخاطب لانه نشر يك له فيه ليس بقذف (قوله عن شرح المنار) أي لابن مالك في بحث الكتابة اه ح قلت ومثله في المغرب حيث قال النيك من ألقاط الصريح في باب النكاح ومنه حديث ما عز أنكم قال زم (قوله لم يحد) الظاهر أن ذكر لم سبق فلم قال في المحيط ولو قال لغيره يازاني برفع الهمزة ذكر في الاصل انه اذا قال عذبت به الصعود على شئ انه لا يصدق ويحد من غير ذكر خلاف لانه نوى ما لا يثبت له لفظه لأن هذه الكلمة مع الهمزة اعتبارا به الصعود اذا ذكر مقرونا بجعل الصعود يقال زاني الجبل وزاني السطح أما غير مقرون بجعل الصعود اعتبارا به الزنا الا أن العرب قد تمزج اللين وقد تلى الهمزة فتدنى ما لا يثبت له فلا يصدق اه ح قلت وقوله من غير ذكر خلاف صريح بالخلاف في كافي الحاشية كما في قوله وقال محمد لاحد عليه ومثله في الخانية فاذكره الشارح قول محمد فافهم (قوله أو بقوله زنا في الجبل) أي وان قال عذبت به الصعود فلا يحد فلا يحد عنده لانه حقيقة في الصعود عنده (قوله بالهمزة) فلو أنى بالياء المنة

حتى لو ارتد سقط حد القاذف ولو
أصل بعد ذلك فتح (بصريح الزنا)
ومنه أنت أزني من فلان أو في
على ما في الظهيرية ومنه له النيك
كما نقله المصنف عن شرح المنار
ولو قال يازاني بالهمزة لم يحد شرح
نكته (أو) قوله (زنا في الجبل)
بالهمزة فانه مشترك بين القاضية
والصعود وحالة القسطنطين
القاضية (أو) است لا يحد ولو زاد
واست لا يحد أو قال است لا يحد

حدثنا قاضيا وكذا لو حذف الجبل كما أنقاده في غاية البيان ولو قال على الجبل قبل لا يبعد وجرم
 في المبسوط بأنه يبعد قال في القمح وهو الوجه لأن حالة الغضب تعين تلك الإرادة وكونها
 فوقه وتعين الصعود مسلم في غير حالة السباب نهر وفي البحر عن غاية البيان وهو المذهب
 عندي (قوله فلا حد) للكذب ولأن نفسه نفي الزنا لأن نفي الولادة نفي اللواط بهر وكذا لو
 نقاه عن أمه فقط للصدق لأن النسب ليس لأمه بهر (قوله لا يسهل المعروف) أي الذي
 يدعى له وكذا الست من ولد فلان أو ست لاب أو لم يلد له أبولك بخلاف است من ولادة
 فلان فإنه ليس بقذف بهر من الظاهر به وبه علم أن التقيد بأبيه المهر وف احترام عيالو
 نقاه عن شخص معين غير أبيه لا عما لو نقاه عن أب مطلق شامل لأبيه وغيره قال في البحر
 وأشار المصنف إلى أنه لو قال فلان ابن فلان غير أبيه فالحكم كـ ~~عذلات~~ من التفصيل اه
 (قوله لأنهم المقدوفة في الصورتين) لأن نفي نسبه من أبيه يستلزم كونه زانيا فلزم أن أمه
 زنت مع أبيه بغضات به من الزنا نهر ونحوه في القمح قلت وفيه نظر بل يستلزم كون
 المقدوف هو الأم وحدها كما صرح به أولا أما زنا الأب فغير لازم لأنه إذا ولد على فراش
 أبيه وقد نفي القاذف نسبه عن أبيه لزم منه أن أمه زنت برجل آخر لأن المراد بالاب أبوه
 المعروف الذي يدعى له كما تزم يصح ذلك لو أريد بالاب من خلق هو من مائه فينبذ يكون
 قذفا لا لزم ولين علقته به من مائه لا لأب المهر وف لكنه يخالف قوله قبله لا يسهل المهر وف
 هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله لا الطالب) هو الذي يقع القذف في نسبه كما يأتي والمراد به هنا
 الابن وهذا إذا كانت المقدوفة مقيمة فلو حصة فالطالب هي وعلى كل فالشرط احصائها
 لا احصائها إنها (قوله في غضب) أدنى الرضا يراد به المعاتبة بنفي مشابقتها في أسباب
 المروءة هداية (قوله يتعلق بالصورتين) فبفسه رد على البحر حيث لم يقيد بدفع الغضب في
 الثانية بل أطلق فيما تنبه الظاهر عبارة الهداية لكن أقولها الشرح فأجروا التفصيل في
 الشكل وذكر في شرح الوهبانية أنه ظاهر المذهب والاعتقاد عليه وقام تحقيقه في النهر (قوله
 بطالب المقدوف المحسن) عمل المراد به المحسن في نفس الأمر والافتراض لا احصائها
 علم عام فمكون إشارة إلى ما يشبهه في القيمة حيث تنقل أنه إذا كان غير عفيف في السر له
 مطالبة القاذف ديانة ثم قال وفيه نظر لأنه إذا كان زانيا لم يكن قد نه وجبا للبعد وأما في
 النهر بان رفع العار يجوز لا يلزم واللامتنع عقوه عنه وأجبر على الدعوى وهو خلاف
 الواقع اه قلت بل في التنازعانية وحسن أن لا يرفع القاذف إلى القاضي ولا يطالب به بالمند
 وحسن من الإمام أن يقول له قبل الشبوت أعرض عنه ودعه اه فثبت كان الطالب غير
 لازم بل يحسن تركه فكيف يحل طلبه ديانة إذا كان القاذف صادقا (قوله لأنه حقه)
 عبارة النهر لأن فيه حقه من حيث دفع العار عنه اه وهذه العبارة أولى لأن فيه حقه
 الشرح أيضا بل هو الغالب فيه كما أوضحه في الهداية وشروحه (قوله ولو المقدوف غائبا
 الخ) ذكر هذا التعميم في التنازعانية نقلا عن المصنفات واعتقده في الدرر وقال ولا بد من

فلا حد (أولست ببن فلان لأبيه)
 المهر وف به (و) الحال أن (أمه)
 محصنة لأنهم المقدوفة في الصورتين
 إذا المقرب احصاء المقدوفة لا
 الطالب بمعنى (في غضب) يتعلق
 بالصورتين (بطلب المقدوف)
 المحسن لأنه حقه (ولو) المقدوف
 غائبا عن مجلس القاذف

حفظه فإنه كذير الوقوع منخ قلت وله له بشير إلى ضعف ما في حاوي الزاهد في سمع من
 اناس كثيرة أن فلانا يرمى بفلانة فتكلم ما سمعهم منهم لا يخرج غيبة فلان لا يجب حد
 القذف لأنه غيبة لا رمي وقذف بالزنا لأن الرمي والقذف به انما يكون بالخطاب كقوله يا زاني
 أو يا زانية (قوله حال القذف) احتراز عن حال الحد لما في البحر عن كافي الحاشية كغاب
 المذوف بعد ما ضرب بعض الحد لم يتم الا وهو حاضر لاحتمال العقوبة وسد عنه عليه
 الشارح (قوله وان لم يسمعه أحد من) لم أره في النزهة وانما ذكره أول الباب عن
 الباقين في الشافعي وقد مرنا الكلام عليه (قوله وان أمره المذوف بذلك) أي بالقذف
 لأن حق الله تعالى فيه غالب والذم يسقط بالعقوبة كما يأتي بخلاف ما لو قال لا تخرق ثقتي فقتله
 حيث يسقط القصاص لأنه حقه ويصح عقوبته عنه (قوله وينزع عنه القرو والحشو)
 لأنهم ما يجتمعان وصول الالم ومقتضى هذا انه لو كان عليه ثوب ذو بطانة غير محشوة لا ينزع
 والظاهر أنه ان كان فوق قبض نزع لأنه يصير مع القميص كالخشوا وقر يأمنه كذا
 في الفتح (قوله بخلاف حد شرب وزنا) فإنه فيهما يجزئ من ثيابه كما مر (قوله لصدقه)
 لأن معناه الحقيقي نفي كونه مخلوقا من مائه واعتزهم في الفتح بان في نفسه عن أبيه احتمال
 هذا مع احتمال الجواز هو نفي المشابهة وقد حكم وحالة الغضب فجعلوا قريته على ارادة
 المعنى الثاني المجازي ونفيه عن جده له معنى مجازي أيضا وهو نفي المشابهة ومعنى آخر وهو
 نفي كونه أباً على له بأن لا يكون أبوه مخلوقا من مائه بل زنت به جدته وحالة الغضب تعين
 هذا الاخير إذ لا معنى لاخباره في حالة الغضب بأنك لم تخلق من ما جددك ولا مخلص الآن
 يوجد اجماع فيه على نفي التفصيل كالأجماع على ثبوته هناك اه ملخصا قلت وقد يجاب
 بالفسوق وهو أن نفيه عن أبيه قذف صريح لأنه المعنى الحقيقي وحالة الغضب تنفي
 احتمال الجواز وهو المعانيات في المشابهة في الاخلاق فقد ساعدت القرينة الحقيقة
 بخلاف نفيه عن جده فإن معناه الحقيقي ليس قذفاً بل هو صدق لكن القرينة وهي
 حالة الغضب تدل على ارادة القذف فيلزم منه العدول عن الحقيقة الى المجاز لا ثبات
 الحد وهو خلاف القسادة الشرعية من أنه يمتطى في درته لاني اثباته على أنه لا مانع
 من أن يأتي في حالة الغضب بكلام موهوم للشتم والسب بظاهره ويريد به معناه الحقيقي
 احتمال الادراء الحد عنه وأصله بمانته بآتيه من ارادة المنكر والزور الذي هو من السبع
 الموقفات بل حال المسألة يقتضي ذلك بخلاف نفيه عن أبيه فإنه قذف صريح بحقيقته مع
 زيادة القرينة كما قلنا في العدول عنه فنويث حق المذوف بالاموجب هذا ما ظهر لي
 فتدبره (قوله وينسبته اليه) أي الى جده بأن قال له أنت ابن فلان بجده (قوله لانهم آباء
 مجازاً) أما الحد فلأنه الاب الاعلى وأما النحال فلما أخرجه الديلي في الفردوس عن ابن عمر
 مرفوعاً النحال والدم لا والد له وأما الم فلقوله تعالى وال آباءك ابراهيم واسماعيل واسحق
 فان اسمعيل كان عمه يعقوب عليهم السلام وأما الرب فالتربية وقيل في قول نوح ابن ابي

(حال القذف) وان لم يسمعه أحد من
 بل وان أمره المذوف بذلك شرح
 تكهله (وينزع القرو والحشو فقط)
 اظهرا التحقيق باحتمال صدقه
 بخلاف حد شرب وزنا (لا) يحد
 (بأب) بآب فلان جده لصدقه
 (وينسبته اليه) أو الى خاله أو الى
 عمه أو وابه) بتشديد الهمزة
 ولو غير زوج أمه زباني لانهم آباء
 مجازاً

من أهلي أنه كان ابن امرأته أفاده في الفتح (قوله ولا بقوله يا ابن ماء السماء) لأنه يراد به التشبيه في الجود والسماحة لأن ماء السماء لقب به عامر بن حارثة الأزدي لأنه في وقت القحط كان يقيم ماله مقام القطر فهو كالسماء عطاءه وجوده وعظمته في الفتح (قوله وفيه أنظر) لأن حالة الغضب تأتي عن قصد التشبيه كما قاله ابن كمال قات وقد أورد هذا في الفتح سؤالاً وأجاب عنه بأنه لما لم يجهد اسم عماله لنفي النسب يمكن أن يجعل المراد به في حالة الغضب التكميل بكم به عليه كما قلنا في قوله است به عري لما لم يستعمل للنفي يجعل في حالة الغضب على سببه بنفي الشجاعة والسخاء ليس غير اه قات واستعمال مثل ذلك في التكميل سائغ اه وشائع عرفاً كما يقال في حال الخصام يا ابن النبي يا ابن الكرام يا كامل يا مذهب وشحو ذلك مما لا يقصد حقيقة فافهم * (تنبيه) * قال في الفتح وقد ذكر أنه لو كان هنالك رجل اسمه ماء السماء وهو معروف يحدث في حال السباب بخلاف ما إذا لم يكن اه وأقره في البحر والنهر قلت لكن ينبغي تقييده بما إذا لم يكن ذلك الرجل مشهوراً بالكرم وشحوه والافه وأصل المسئلة إذا لفرق بين كونه حياً أو ميتاً ولا خصوصية أيضاً لهذا الاسم بل مثله كل اسم المشهور بصفة معينة اه وقبيحة فابن ماء السماء والنبطي مثالان هذا ما ظهر لي (قوله يا نبطي) النبط جيل من الناس كانوا ينزلون سواد العراق ثم استعمل في أخلاط الناس وعوامتهم والجمع أنباط مثل سبب وأسباب الواحد نبطي يفتح النون وضمها ويزيادة الألف مصباح * (تنبيه) * في البحران ظاهر كلامهم أنه لا يحدث في هذه المسائل سواء كان في حالة الغضب أو الرضا (قوله في النهر الخ) عبارته ينبغي أن يعزبه أي بقوله يا نبطي لأن النسبة إلى الأخلاق الدنيئة تجعل شتماً في الغضب ويؤيده ما في الميسوط لو قال لها شتمى است به شتمى عزرو على هذا والنسبة لغير قبيلته أو نفاه عنها (قوله وفيه) أي في النهر عن التواريخ عن أبي يوسف (قوله يا رجل الزنا) الظاهر أنه محمّل الميم بقرينة ما قبله وما بعده وهو ولد الضأن في السنة الأولى والسخلة تطلق على الذكر والأنثى من أولاد الضأن ساعة تولد والجمع سخال وتجمع أيضاً على سخل مثل عرة وعمر مصباح (قوله قذف) لأن هذه الالفاظ تنفي عن الولادة فكانت بمعنى يا ولد الزنا (قوله بخلاف يا كبش الزنا) لأنه لا ينبغي عن ذلك أولاً لأنه يطلق على سيد القوم وقائدهم كما في القاموس (قوله يا سرام زاده) لأن معناه المتولد من الوطء الحرام فهم سالة الخبيث كما سميذ كره الشارع مع دفع ما يرد عليه في باب التعزير (قوله وفيه) أي في القنينة (قوله فلا حد) أي على قاذف الولد بقوله يا ولد الزنا (قوله لأنه ليس بزنا) لأن الزنا ادخال رجل ذكره فتح (قوله فبراد زينت وأخذت البذل) أي بلا استخبار قال في البحران قيل بل معناه زينت بدرهم استوفرت عليه فيمنعني أن لا يحدث في قول أبي حنيفة قلنا هذا محتمل أيضاً في مقابل المحتمل أن يبقى قوله زينت (قوله لعدم العرف بأخذه له مال) هكذا عمل في الفتح والنهر وفيه نظر فانه كما يحتمل أن يكون هو الاستخذاء محتمل أن يكون هو الدافع بل هو الاظهر بقرينة العرف وهو أن الرجل يدفع

(ولا بقوله يا ابن ماء السماء) وفيه نظر ابن كمال (ولا) بقوله (يا نبطي) لعربي في النهر متى نسبته لغير قبيلته أو نفاه عنه اعزرو وفيه يا فرخ الزنا يا بيض الزنا يا رجل الزنا يا سخلة الزنا قذف بخلاف يا كبش الزنا أو يا سرام زاده قنينة وفيه سألو بحد أبوه نسبة فلا حد (ولا) حد (بقوله لا هم) أنه زينت بغير أو بشور أو بجمار أو بقرين (لأنه ليس بزنا) شرعاً (بخلاف زينت بقرية أو بشاة) أو بناقاة أو بجمار (أو بوثوب أو بدراهم) فانه يحدث لأنهم لا يصلح للإبلاج فبراد زينت وأخذت البذل ولو قيل هذا الرجل فلا حد لعدم العرف بأخذه له مال

المثل بمقالة الزنا نعم قد بدأ خذ على الواطية بدلالة لكن الكلام في الزنا والواطية غير متأمل
ويؤيد ما قلنا ما في البحر ولو قال رجل زنت بغير أو بناقة أو ما أشبهه ذلك لا حد عليه لأنه
نسبته إلى اتیان البهيمه فان قال بأمة أو داراً أو ثوب فعليه الحد كذا في النخاية والظهيرية
اه (قوله وانما يطلبه) أي الحد (قوله بسبب) متعاني بالقبح (قوله وهم الاصول
والفروع) شمل الاصول الجدل ولا يخالفه قول النخاية لو قال بحدل زان لا حد عليه لما
في الظهيرية من انه لا يدوي أي جده هو وفي الفتح لأن في أجده من هو كافر فلا يكون
فاذا ما لم يعين مسلم بخلاف أنت ابن ابن الزاني لأنه قدف لحد الأدنى وشمل أيضاً الأم
فتطالب بقذف ولدها ويستثنى من الاصول أبو الأم وأم الأم وما في الفتح عن النخاية من
ذكره أبا الأب بدل أبي الأم سبب في قلم فان الموجد في النخاية أبو الأم وخرج الاخ والم
والعمة والمولى كما في النخاية أفاد ذلك كله في البحر قلته والمراد بالأخ والم أخو الميت وعمة
(قوله محجوباً) كجدة أو ابن الابن مع وجود الأب والابن ط (قوله أورق أو كفر) لأنه
لا يشترط احصان الطالب كما مر (قوله أو ولد بنت) فله المطالبة بقذف جده وعن محمد
خلافه والمذهب الاول لأن الشين يلحقه إذا نسب ثابت من الطرفين بغير أي طرف الأب
وطرف الأم قلت ويشكل استثناء أبي الأم وأم الأم من الاصول كما مر فليس له ما
الطالب بقذف ولدها بنت وهذا ثبتوا لابن البنت الطالب بقذف أحدهما ويمكن دفع
الاشكال بكون الاستثناء المسارعة مبنياً على قول محمد فليتأمل ثم ان المراد بالنسب الجزئية
فانهم امين في ثبوت حق المطالبة هنا كما في الفتح والافان نسب للأب فقط فليس فيه دليل على
ان ابن الشريفة شريف ولذا قال الشارح في باب الوصية للأقارب من كتاب الوصايا ان
الشرف من الأم فقط غير متسبب كما في آخر فتاوى ابن نجيم وبه أفق شيخنا الرملي نعم له
هزينة في الجملة اه وسبب في تمامه هذا ان شاء الله تعالى (قوله ولومع وجود الاقرب)
مرتب بقوله وانما يطلبه الخ ودخل المساوي بالاولى (قوله للمعوقهم العار) من اضافة
المصدر إلى مفعوله والعار بالرفع فاعل المصدر ط (قوله بسبب الجزئية) أي كون الميت
جزأ منهم أو كونهم جزءاً منه ط (قوله في الغائب) أي في قذف الغائب وكذا في الحاضر
بالاولى (قوله للتدخل الآتي) أي في آخر الباب وأشار إلى أن هذه المسئلة من فروع
تلك فكان المناسب ذكرها هنا (قوله ليس بقيد) أي في التدخل فان عليه حد واحد
وان كانا حيين (قوله بل فائدة في المطالبة) أي في ثبوت المطالبة لابن بخلاف ما إذا كانا
حيين فان الطالب لهم ما ط عن المنع (قوله بخامها) الذي رأيته في المبسوط فأتى بها
والظاهر أنه بالبناء المعجول لما في التناظرية وغيرها ان من مواضع الخطأ انه ضربها بغير
ضمهم وهذا يقتضي ان الرجل المذهب ولم يرفعها اليه (قوله على اقرار المعقوفة)
واقرارها مدر مبسوط (قوله وألزمها الحد) والمعقوفة ليست من أهل العقوبة مبسوط
أي لا يلزمها الحد ولو ثبت عليها بالدين بالبينة فالزامها به خطأ من حيث ذاته وكونه باقرارها

(و) انما يطلبه بقذف الميت من
يقع القذف في نسبه به سبب
(قذفه) أي الميت (وهم الاصول
والفروع وان علواً وسفلاً ولو
كان الطالب محجوباً أو محجوباً
من الميراث) يقتل أورق أو كفر (أو
ولد بنت) ولومع وجود الاقرب
او عقوقه او تصديقه للمعوقهم
العار بسبب الجزئية قيد بالميت
لعدم مطالبتهم في الغائب بلواز
تصديقه اذا حضر (قال يا ابن
الزانيين وقد مات ابوا فعليه حد
واحد) للتدخل الآتي ثم موت
أنويه ليس بقيد بل فائدة في المطالبة
ذكر في آخر المبسوط أن معقوفة
قالت لرجل يا ابن الزانيين فخامها
إلى ابن أبي ليسلي فاعتزفت فخامها
حدين في المسجد فبلغ أباه متعقوفة
فقال اخطأ في سبع مواضع في
الحكم على اقرار المعقوفة وألزمها
الحد

خطأ آخر فافهم (قوله وحدها حدين) ومن قذف جماعة لا يقام عليه الا حد واحد
مبسوط (قوله وأقامه مامعا) ومن اجتمع عليه حدان لا يوالى بينهما ما كما يأتي قريبا
(قوله وفي المسجد) وليس للامام أن يقسم الحدين في المسجد مبسوط (قوله وفائمه)
وانما تضرب المرأة قاعدة مبسوط (قوله وبلا حضرة وليها) وانما يقيم الحد على المرأة
بحضرة وليها حتى اذا انكشف شيء من بدنها في اضطرابها ستر الولي ذلك عليه مبسوط
فالمراد بالولي من يحمل نظره اليها من زوج أو محرم (قوله وقال في الدرر الخ) ومثله
في القبح والجور (قوله غير محصن) يأتي محترقه قريبا (قوله بخلاف المتحد) فانه يتدخل
كما مر تأثرا وبأى آخر الباب يانه (قوله ولا يوالى) الظاهر أنه مبني للجمع ول
المناسبات قوله قبله يقام عليه الكل ويحتمل بناؤه للفاعل وكذا قوله فيبدأ ألكنه خلاف
المتبادر من عبارة الشارح حيث لم يفسره بالامام بل يفسره بالضمير البارز فقط والا كان
المناسب تقديمه فافهم (قوله لخلق العبد) أى لما فيه من حق العبد وان كان الغالب
فيه حق الله تعالى (قوله ولو فقها) أى فقهاء عاين رجل نهر والذي يظهر أن المراد به
ذهاب البصر رمى أى لا اذهاب الحدقة لانه لا يمسك فيه القصاص اذا المراد أنه
لوفعل مع هذه الجنايات ما يوجب القصاص فيمادون النفس من اذهاب البصر ونحوه
فيبدأ به لانه خالص حق العبد ثم بالقذف لانه مشوب بجهته (قوله لو محصنا) أما لو غير
محصن فانه يجهز لانه يقام عليه الكل ولا ينفى شيء كما مر (قوله وبغيرها) هو حد
السرقه والشرب لانه محض حق الله تعالى وقد فاق محله (قوله ومن السرقة) يغنى عنه
ما ذكره بعده وقد بد بالضممان لانه لا يقطع لأن القاطع حقه تعالى (قوله وترك ما بقي) أى حد
السرقه والشرب كما لو لم يوجد مع القتل غيرهما قال في النمر وتى اجتمع الحدود لخلق
الله تعالى وفيها قتل نفس قتل وترك ما سوى ذلك لأن المقصود الزجر له ولغيره وأتم ما يكون
بإستيفاء النفس والاستعمال بمادونه لا يقيد اه وفي أحكام الدين من الاشياء ما نهى
ولم أرالى الآن ما اذا اجتمع قتل القصاص والردة والزنا وينبغي تقديم القصاص قطعا
لحق العبد وما اذا اجتمع قتل الزنا والردة وينبغي تقديم الرجم لانه يحصل مقصودهما
بخلاف ما اذا قدم قتل الزنا فانه يقتل الرجم اه (قوله لعدم قطعه) فان الضمان
انما يسقط لعنبرورة القطع ولم يوجد نهر (قوله وعبد) الواو بمعنى أو فلذا أفرد الضمير
بعده تأمل (قوله أى أصله وان علا) ذكرنا كان رأى فلا يطالب أباه أو جده وان علا
وأتمه وجدته وان علت جحر (قوله بقذف أمه) أى الميتة نهر فالوجبة كانت المطالبة
لها كما مر قال في الجور وأشار الى أنهما أى الولد والعبد لا يطالبان بقذفهما ابائا لولى اه
أى بقذف الاب والمولى لهما (قوله المحصنة) علم منه أنه لابد أن تكون حرة (قوله
أو ونحوه) أى كالات وغيرهما يقع القذف في نسبه كما مر بيانه (قوله ملك الطلب) أى
حيث لم يكن مملوكا لا قذف فسقوط حق بعضهم لا يوجب سقوط حق الباقيين جحر وقد

وحدها حدين وأقامه مامعا
وفي المسجد وقائمة وبلا حضرة
وليها وقال في الدرر ولم يعترف
أن أبويه حيان فتكون الخصومة
لها أو ميتان فتكون الخصومة
للأبن (اجتمعت عليه أجناس
مختلفة) بأن قذف وشرب وسرق
وزنى غير محصن (يقام عليه الكل)
بخلاف المتحد (ولا يوالى بينهما)
خليفة الهلال بل يحبس حتى يبرأ
(فيبدأ بجود القذف) لخلق العبد
(نهر) أى الامام (بمخبر ان شاء
بدأ بجود الزنا وان شاء بالقطع)
لثبوتها بالكتاب (ويؤخر
حد الشرب) لثبوتها بالجماع
العصاة ولو فها أيضا بدأ بالقتل
ثم بالقذف ثم يرحم لو محصنا ولغا
غيرها بجحر وفي الحاوى القدسي
ولو قتل ضرب للقذف وضمن
للسرقه ثم قتل وترك ما بقي ويؤخذ
ما سرقه من تركه اعدم قطعه نهر
(ولا يطالب ولد) أى فرع وان
سفل (وعبد أباه) أى أصله وان علا
(وسيداه) لف ولشرب مرتب (بقذف
أمه الحرة المسلمة) المحصنة (فلو كان
لها ابن من غيره) أو أب أو نحوه
(ملك الطلب) في النهر

بقوله للقاذف لأنه لو كان مملوكا غيره له الطالب كما أفاده أبو السعود (قوله عز وجل) ذكره في التمهيد أخذنا مما في الفتاوى لوقال لا تحرم باجرام زاده لا يحد ولو قاله
 الوالد لولد يعزير فاذا وجب التعزير بالشتم فبالقذف أولى فقوله في البحر وفي نفسه منه
 شيء لتصريحهم بأن الوالد لا يعاقب بسبب ولده فاذا كان القذف لا يوجب عليه شيئا
 فان شئ أرى أنه ممنوع من وجه المنع أن الأولوية بالعكس كما علمته ولا يلزم من سقوط
 الحد بالقذف سقوط التعزير به اسقوط الحد بشبهة الابوة ليكون الغالب فيه حق الله
 تعالى بخلاف التعزير ولأنه لا يلزم من سقوط الأعلى سقوط الأدنى لكن لا يخفى أن قولهم
 لا يعاقب الوالد بسبب ولده يشمل التعزير لأنه عقوبة فبقى توقف صاحب البحر على حاله
 وقد يجاب بأن القاصي لم يعاقبه لأجل ولده بل لمساقتة أمر الله تعالى (قوله ولا يرث
 فيه) أي إذا مات المقتدوف قبل إقامة الحد على القاذف أو بعد إقامة بعضه بطل الحد
 وليس لو ارثه أقامته وهذا بخلاف ما إذا كان المقتدوف ميتا فإن الطالب يثبت لاصوله
 وفروعه أصالة لا بطريق الاورث وقما في البحر (قوله خلافا للشافعي) الأولى ذكره
 بعد قوله فيه وعنه لأن الخلاف في الكل وسبب الخلاف أن الغالب في حد القاذف
 حق الشرع عندنا وعند غيره حق العبد فعنده يورث ويصح الرجوع عنه والعفو
 والاعتياض نظر إلى جانب حق العبد وعنده بالعكس نظر إلى جانب حقه تعالى وبيان
 تحقيق ذلك في الفتح (قوله ولا اعتياض) فتصاهم أن القاذف إذا دفع شيئا لامة مقتدوف
 ليسقط حقه يرجع به قال المولى سرى الدين في حواشي الزيلعي وهل يسقط الحدان كان
 ذلك بعد ما رفع إلى القاضي لا يسقط وإن كان قبله سقط كذا في فصول العمادى اهـ قلت
 ينبغي أن يكون العفو على هذا التفسير لا ينافيه قوله لم أنه لا يضل بالعفو لحله على
 ما بعد المرافعة أبو السعود أقول والمقتول خلافه في الخيانة ولا يسقط هذا الحد بالعفو
 ولا بالبراءة بعد ثبوته وكذا إذا عني قبل الرفع إلى القاضي اهـ (قوله ولا صلح) فلا يجب
 المال وسقوط الحد على التفصيل السابق أفاده المصنف وأورد أن الصلح هو الاعتياض
 فلا وجه لذكره بعده وأجيب بأن الاعتياض يتم عقد البيع بخلاف الصلح ط (قوله
 ولا عفو) فلا يسقط الحد بعد ثبوته الآن يقول المقتدوف لم يقتدوني أو كذب شهودي
 فظهر أن القذف لم يقع موجبا للحد لأنه وقع ثم سقط وهذا كما إذا صدقه المقتدوف فتح
 (قوله فيه) متعلق برجوع وقوله وعنه متعلق باعتياض وما بعده ففهمه لف ونشر مرتب
 (قوله نعم لو عفا الخ) فيه رد على بعض ما صرى صاحب البحر حيث توهم من عدم صحة
 العفو أن التماسي يقيم الحد عليه مع عفو المقتدوف متمسكا بقول الشيخ لا يصح العفو
 ويحد قال في البحر وهو غلط فاحش في الميسوط لا يسقطون للإمام أن يستوفيه
 لأن الاستيفاء عند طلبه وقد تركه إذا عاد وطالب فحينئذ يقيم الحد لأن العفو كان لغوا
 فكانه لم يخصم اهـ قال فتعين حل ما في الفتح على ما إذا عاد وطالب اهـ (قوله وإذا الخ)

وإذا سقط عنه الحد عزير بل يشتم
 ولده يعزير (ولا يرث) فيه خلافا
 للشافعي (ولا يرجع) بعد اقرار
 (ولا اعتياض) أي أخذ عوض
 ولا صلح ولا عفو (فيه وعنه) نعم
 لو عفا المقتدوف فلا حد لامة
 العفو بل أتى الطالب حتى لو عاد
 وطالب حد شتم ولذا لا يتم الحد
 إلا بجهته

دليل آخر لصاحب البحر استدلال به على الرد المذكور وهو ما في كافي الخاكم لو غاب
المقيد ذوف بعد ما ضرب بعض الحد لم يتم الحد الا وهو حاشي لاحتمال العفو والعفو
الصريح أولى (قوله حدا) أي المبتدئ والمجيب لأن كلامهم ما قذف صاحبه أما الأول
فظاهر وكذا الثاني لأن مناه لابل أنت زان اذهبي كلمة عطف يستدل به الغلط في صير
المذكور في الأول خبرا لما بعد بل بجر ولا يجتازان الا بطلبهما ولو بعد العفو والاسقاط
كما مر وتزهر في البحر خ لا فاما ما يوهمه كلام الفتح (قوله الغلبة حق الله تعالى) فلو جعل
قصاصا يلزم اسقاط حقه تعالى وهو لا يجوز بجر قات ولعل الشتراط الطلب ولو بعد
التيوت بالنظر الى ما فيه من حق العبد (قوله مثلا) أي من كل لفظ غير موجب لحد
(قوله ماسيحي) أي في باب التعزير (قوله أو تضارب) أي ولو في غير مجلس القاضى
كما يفيد كلام البحر والتعليل المذکور (قوله لمية كفا) فيعززه ما ويبدأ به عزير
المبتدئ منهما لأنه أظلم كما سيبي (قوله له تلك مجلس الشرع) أي عتلك احترامه فلم يكن
ذلك محض حقه ما حتى يعتبر النساء في وقوله واتفاوت الضرب على لقوله أو تضارب
ففيه ان وفشر مرتب * (تنبيهه) * لو نشأ بين يدي القاضى هل له العفو عنهم
قال في النهر لم أراه والظاهر لا بخلاف قوله أخذت الرشوة من خصمي وقضيت على
فقد صرحوا بأن له أن يعفو والفرق بين ما قات وفيه نظر لانهم ما اذا نشأوا استوفوا
حقهم ما أخل بجملة مجلس القاضى فبقي مجرد حقه فصار بمنزلة قوله أخذت
الرشوة فله العفو بدل عليه ما في الولو الجلية لو نشأ بين يديه ولم ينتهيا بالنهي ان حبسهما
وعززه ما فهو حسن له لا يجترى بذلك غيرهما فيذهب ما وجه القاضى وان عفا عنهم
فهو حسن لأن العفو مندوب اليه في كل أمر اه وسند كوفي التعزير الاختلاف
في أن الامام هل له العفو والتوفيق لصاحب القنينة بأن له ذلك في الواجب حقا لله تعالى
بخلاف ما كان بخانية على العبد فان العفو فيه للمعنى عليه والظاهر أن نشأتهما
عند القاضى وقوله أخذت الرشوة اجتمع فيه حق الشرع مع حق العبد وهو القاضى
وترجح فيه حقه فـ ان حق عبد كما يفيد كلام الولو الجلية والا لم يكن له العفو تأمل
(قوله ولو قاله لعرسه) أي لو قال لزوجه بازانة (قوله وهو من أهل الشهادة) قيد به
لأنه اذا لم يكن أهلا لها لا يكون موجب قذفه لعاناً بل حداثاً فيجده اح عن ايضاح
الاصلاح لابن كمال أي فيجده كل منهما بطلبهما كما لو قاله لغير عرسه وهو المسألة المارة
(قوله فردت به) أي بذلك اللفظ بأن قالت بل أنت (قوله ولا لعان) لانها لم تاحدثت
في القذف لم يبق أهلا لعان لانه شهادة ولا شهادة للمعدود في قذف (قوله الاصل الخ)
جواب عما قد يقال لم تقدم حدها حتى سقط اللعان مع أنه لو قدم اللعان لا يسقط
حدها القذف عنها لأن حدها القذف يجري على الملاعة كما في الفتح (قوله ولا لعان في معنى
الحدة) استئناف ايمان دخول المسئلة تحت هذا الاصل فافهم (قوله ولذا) أي لكونه

مطلب

هل للقاضى العفو عن التعزير

(قال لا شريازاني فقال لا آخر) لا

(بل أنت حدا) الغلبة حق الله

تعالى فيه (بخلاف ما لو قال له مثلا

يا خبيث فقال بل أنت) لم يعزرا

لأنه حقه ما وقد نشأوا (كفا)

بخلاف ماسيحي لو نشأ بين يدي

القاضى أو تضارب لم يكافأ له تلك

مجلس الشرع واتفاوت الضرب

(ولو قاله لعرسه) وهو من أهل

الشهادة (فردت به حدث ولا لعان)

الاصول أن الحدين اذا اجتمعا

وفي تقديم أحدهما اسقاط الآخر

وجب تقديمه احتيالا للدرء

واللعان في معنى الحد ولذا قالوا

لو قال له يا زانية بنت الزانية

في معنى الحسد (قوله يدئ بالحد الخ) الاولى أن يقول فبدي بالحدئ ينفي اللعان لأن
 البسادة بالحد موقوفة على محاصرة الام أو لا فيسقط اللعان لانه بطات شهادة الرجل
 أما لو خاصمت المرأة أو لا فلا عن القاضي بينهم ما تم خاصمت الام يحسد الرجل للقذف
 كما في البحر (قوله ولو قالت في جوابه) أي في جواب قول الزوج لها يا زانية (قوله
 لا شك) لانه يحسد أنها أرادت به ما قبل الله كاح فحسد لانه قد فها ولا لعان لتصديقها اياه
 أو ما كان معه بعد النكاح وأطلقت عليه زنا لا شك كانه فيجب اللعان دون الحد لوجود
 القذف منه وعدمه ممن والحكم بتعيين أحدهما بعينه متعذر فوقع الشك في كل من
 وجوب اللعان والحد فلا يجب واحد منهما ما بالشك حتى لو زال الشك بأن قالت قبل
 أن أتزوجك أو كانت أجنبية حدثت فقط وهو ظاهر انه نهر وغيره (قوله قيد بالخطاب)
 أي بكاف الخطاب فافهم (قوله حد وحده) في بعض النسخ حد وحده وهو تعريف
 لأن الذي في الثانية أن قوله أنت أرتي مني ليس بقذف لما قدمناه من أن معناه أنت
 أقدر على الزنا مني على ما مر عن الظهيرية من أنه قذف تحدي أيضا وقد يقال إن الحد
 علم واحد لانه إذا كان قذفا يكون قصده بقوله في أن زانية على ما هو الأصل في أفعال
 التفضيل من اقتضائه المشاركة والزيادة تأمل (قوله ولو كان ذلك) أي المذكور من قوله
 يا زانية ورد ما بقوله يا زانية بك (قوله حدثت) لزال الشك كما مر (قوله تصديقه)
 على أنه قوله دون أي لا يحسد هو أيضا لا مصادقته (قوله بلا عن) لأن النسب لزمه باقراره
 وبالنفي بعده صار قاذفا لوجه فيه بلا عن نهر (قوله وان عكس) بأن نقاه أو لا ثم اقتربه
 قبل اللعان حدث لانه لما كذب نفسه بطل اللعان الذي كان وجب بنفي الولد لانه ضروري
 صير اليه ضرورة التكاذب بين الزوجين فكان خلفا عن الحد فاذا بطل صير الى الأصل
 (قوله لا قراره) أي سابقا ولا حقا ولا لعان يصح بدون قطع النسب كما يصح بدون الولد
 بحر (قوله فهدر) أي لا يعلق به حد ولا لعان بحر (قوله لانه أنه) (قوله والولادة)
 وبه لا يصير قاذفا ولذا لو قال لأجنبي است بابت فلان وفلانة وهما أبوا لا يجب عليه شيء
 زباني (قوله لأن الله تصدق للترسيم) كذا علم في الفتح وعمله في الجوهرية بأن الأصل
 في الكلام التذكير (قوله قلنا الأصل الخ) قد علمت أن هذا العمل المسئلة الوفاقة
 وعمل اهذه في الجوهرية وغيره بأنه أصل كلامه فوصف الرجل بصفة المرأة وقال في الفتح
 ولهما أنه رماه بما يستحيل منه فلا يحسد كما لو قذف محبوبا وكما لو قال أنت محبل للزنا لا يحسد
 وكون التام للغة مجاز بل هي لما عهد لها من التأنيث ولو كان حقيقة فالحد لا يجب
 بالشك (قوله في بلد القذف) أي لافي كل البلاد بحر وهذا أعم من مجهول النسب
 لانه من لا يعرف له أب في مسقط رأسه شربلاية (قوله أو من لا عنت بولد) أي سواء
 كان حيا وميتا وهذا إذا قطع القاضي نسب الولد والحقة بآته وفي اللعان فلا عنت
 بغير ولد ولا عنت بولد ولم يقطع نسبه أو بطل اللعان با كذاب الزوج نفسه ثم قذفه ارجل

يدئ بالحدئ ينفي اللعان (ولو قالت)
 في جوابه (قذبت بك) أو معك
 (هدر) أي الحد واللعان لا شك
 قيد بالخطاب لانهم لو أجابته بأن
 أرتي مني حد وحده خطية (ولو
 كان) ذلك (مع أجنبية حدثت
 دون) تصديقه (أقتر بولد ثم نقاه
 بلا عن وان عكس حدث) للقذف
 (والولد له فيها) لا قراره (ولو قال
 ليس يا بني ولا يا بنت فهدر) لانه
 أنكروا الولادة (قال لامرأة يا زاني
 حدثت فها) لأن الله تصدق
 للترسيم (ولرجل يا زانية لا) وقال
 مجاهد يحسد لأن الله تصدق
 للامانة كعلامة قلنا الأصل
 في الكلام التذكير (ولا حد
 بقذف من لها ولد لأب له)
 معروف في بلد القذف (أو من
 لا عنت بولد)

وجوب الحد أفاده في البعير (قوله لانه) أي الولد في المسئلةين أمانة أي علامة الزنا
فقاتت العفة (قوله أو يذف رجل وطئ في غير ملكه الخ) الأصل فيه أن من وطئ
وطأ حراما لعينه لا يحد فاذفه لأن الزنا هو الوطء المحرم لعينه وإن كان محزوما لغيره
يحد فاذفه لانه ليس بزنا فالوطء في غير ملكه من كل وجه أو من وجه حرام لعينه وكذا
الوطء في الملك والحرمه مؤبد بشروط ثبوتها بالاجماع أو بالحديث المشهور عند أي حنفية
لأن كون ثابتة من غير تردد بخلاف ثبوت المصاهرة بالمس والتقبيل لأن فيها خلافا ولا نص
فيها بل هي احتياط أمّا ثبوتها بالوطء فهو ينص ولا تنكحوا ما تنكح آبائكم ولا يمتسبر
الخلاف مع النص فإن كانت الحرمة مؤبدة فالحرمة لغيره وتسامه في الهداية وشروطها
(قوله كامة ابنه) منهل في الفتح بقوله كوطء الحرة الأجنبية والمكرهة فالوطء أمة
إذا كانت مكرهة يسقط احصانها فلا يحد فاذفه لأن الأكره يسقط الأمن ولا يخرج
الفعل عن كونه زنا فكذا يسقط احصانها كما يسقط احصان المكره الواطئ (قوله
كامة مشتركة) أي بين الواطئ وغيره (قوله أو في ملكه المحرم أبدا) استنادا لحرمة إلى
الملك من استناد ما للمسبب إلى سببه لأن المحرم هو المنعة والملك سببها واحترز بقوله أبدا
عن الحرمة المؤقتة ويأتي أمثلها في إقرارها وتزك الشرائط ثبوت الحرمة بالاجماع (قوله
في الأصح) احتراز عن قول الكرخي كالأئمة الثلاثة أنه يحد فاذفه لقيام الملك فكان
كوطء أمة المجموسية وجه الصحيح أن الحرمة في المجموسية ونحوها يمكن ارتقاعها
فكانت مؤبدة بخلاف حرمة الرضاع فلم يكن الحمل قابلا للحل أصلا فكيف يجعل حراما
لغيره فتح (قوله نفوات العفة) تعليل للمسائل الثلاثة أي وإذا زالت العفة زال
الاحصان والنص انما أوجب الحد على من رمى المحصنات وفي معناه المحصنين فربما رمى
غير المحصن ولادليل يوجب الحد فيه نعم هو محرم بعد التوبة فيه عز رفح (قوله أو يذف
من زنت في كفرها) لأن ثبوتها غير قيد كافي الفتح وأطلقه فشمّل الحربي والذمي وما إذا كان
الزنا في دار الإسلام أو في دار الحرب وما إذا قال له زنت وأطلق ثم أثبت أنه زنت في كفره
أو قال له زنت وأنت كافره وكما لو قال له متق زنت وأنت عبيد بغير وما ذكره من شمول
الاطلاق والاستناد إلى وقت الكفر هو المتبادر من اطلاق المصنف كالكنز والهداية
والزبلي والاختصار وغيرها ويخالفه ما في الفتح من أن المراد فذنها بعد الإسلام بزنا
كان في نصرانيتها بأن قال زنت وأنت كافره كما لو قال فذنتك بالزنا وأنت أمة فلا حد
عليه لانه انما أقر أنه فذفها في حال لو علمنا منه صريح النكاح لم يحد لأن الزنا يهتق من
الكافر ولذا يقيم عليه الحد حدّا لا الرجم ولا يسقط الحد بالإسلام وكذا العبد اه وتبعه
في الشريعة ولا يمتنع منه أنه لو قال زنت وأطلق يحد لأن يقال أنه يحد مع الإطلاق
إذا لم يكن زناه في كفره ثابتا فلا كان ثابتا لا يحد ولذا أقامه في البحر بقوله ثم أثبت أنه زنى
في كفره وهو المتهوم من كلام المصنف كغيره حيث جعل موضوع المسئلة نكاحا يذف من

لانه أمانة الزنا (أو) يذف
(رجل وطئ في غير ملكه بقل
وجه) كامة ابنه (أو بوجهه)
كامة مشتركة (أو في ملكه المحرم
أبدا) كامة هي أخته رضاعا
في الأصح نفوات العفة (أو)
يذف (من زنت في كفرها)
لسقوط الاحصان

زنت في كفرها فقتضاه ثبوت الزنا في حال كفرها وأما لو قال قذفك وأنت أمة فلا يحتاج
إلى ثبوت زناها لما مر من التعليل (قوله مات عن وفاء) وكذا لو مات عن غير وفاء بالاولى
لموته بعدا بغير (قوله في حرته) أي التي هي شرط الاحصان (قوله وحد الخ) شروع
في محترز قوله وفي ملكه المحترز أبدأ فان الحرمة في هذه المذكورات مؤقنة ومثل الخائض
المظاهر منها والاصح صوم فرض ومثل الامة المجوسية الامة المزوجة والمشترأة شراء
فاسد الان الشراء الفاسد يوجب الملك بخلاف المنكوحه نكاحا فاسدا فان الملك لا يثبت
فيه فلذا يسقط احصانه بالوطء فيه فلا يحد قاذفه كافي الفتح (قوله ومسلم) بالجز وفي بعض
التسخين ومسلما بالنصب فلا قل عطف على لعن واطى والثاني على محله (قوله اثبت
ملكه فيمن) أي في هذه المسائل ففي بعضها ملك النكاح وفي بعضها ملك اليمين وحرمة
المنفعة فيمن ليست مؤبدة بل مؤقنة كما عات فكان الوطء فيها حراما لغيبه لا لعينه فلم يكن
زنا لان الزنا ما كان بالاملاك (قوله وفي الاخرة خلافا) وأصله ان تزوج المجوسى له
حكم الصحة عنده وحكم البطلان عندهما غاية البيان (قوله مستأمن) بكسر الميم
الثانية كما يأتي في باب (قوله لانه التزم الخ) أي وحد القذف فيه حق العبد كما مر (قوله
بخلاف حد الزنا والسرقه) أي فلا يلزمه خلافا لابي يوسف (قوله في حد في الكل) أي
انفسا (قوله غايه) أي غاية البيان (قوله لكن الخ) استدل على قوله الانحرافه
باطلاقه شامل لما اذا سكر منه فافهم (قوله أيضا) أي كما يحد للزنا والسرقه لكن قد منا
أن المذهب أنه لا يحد (قوله وفي السراجيه الخ) تقييد لقوله الانحراف (قوله حد) أي
اذا لم يتقدم على ما مر بيانه في الباب السابق (قوله لا) أي لا يحد لان شهادتهم قامت على
مسلم فلم تقبل (قوله على زناه) أي زنا المقدوف (قوله اسقوط احصانه) لا محمل لذكره
هنا لان جواب المسئلة هو قول المصنف حد المقدوف فانه كلام في حد المقدوف
لا في حد القاذف وقد مناقريه عن الفتح أن الزنا يثبت من الكافر ويقام عليه
حد الجلد لا الرجم ولا يسقط الحد بالاسلام وقد مره الشارح أيضا عند بيان شروط
الاحصان نعم هذا التعليل يناسب سقوط الحد عن القاذف واذا كان جواب المسئلة
حد المقدوف يلزم منه سقوط الحد عن القاذف فلم يكن التعليل خارجا عن المناسبة من
كل وجه كيف والباب معهود لحد القاذف دون المقدوف فافهم (قوله كما مر) أي نظير
ما مر من كونه في أربعة مجالس (قوله وقد حرز في البحر الخ) أي في باب حد الزنا وذكر
مثله هنا في الشرع لانه عن البدائع والحاصل أن تعبير الدرر بالاقراء لا يناسب قوله
حد المقدوف وانما يناسب لو قال سقط الحد عن القاذف وهو الاولى لان الباب معهود له
لا لحد المقدوف قال في الفتح فان شهد رجلان أو رجل واحد أنان على اقرار المقدوف
بالزنا يد راعن القاذف الحد وعن الثلاثة أي الرجل والمرأتين لان الثابت بالبينه
كالثابت بالمعاينة فكأنما سمعنا اقراره بالزنا اه ونحوه ما يندكره الشارح قريبا عن

(أو) بـ حذف (مكتاب مات عن وفاء) لاختلاف الصحابة في حرته فأورث شبهة (وحد قاذف واطى عرسه حائضا وأمة مجوسية ومكاتبه ومسلم تخرج حرمه في كفره) لثبوت ملكه فيمن وفي الاختلاف خلافا (أو) حد (مستأمن قذف مسلما) لانه التزم ابقاء حقوق العباد (بخلاف حد الزنا والسرقه) لانهما من حقوق الله تعالى المحضة كحد الخمر وأما الذي في حد في الكل الانحراف غايه ليكن قد مناعن المنية تصحيح حده بالسكر أيضا وفي السراجيه اذا اعتقدوا حرمة الخمر كانوا كالمسلمين وفيها لو سرق الذي أوزني فأسلم ان ثبت باقراره أو بشهادة المسلمين حد وان بشهادة أهل الذمة لا (أقر القاذف بالقذف فان أقام أربعة على زناه ولو في كفره اسقوط احصانه كما مر) (أو أقر بالزنا) أربعة (كما مر) عبارة الدور وأقراره بالزنا فيكون معناه أو أقام بينة على اقراره بالزنا وقد حرز في البحر أن البينة على ذلك لا تعتبر أصلا ولا يعول عليها لانه ان كان منكرا فقتضيه جميع

مطام
لا تسمع البيعة مع الاقرار الا في سبع

وان كان مقررا لا تسمع مع الاقرار
الا في سبع مذكورة في الاشياء
ليست هذه منها فلذا غير المصنف
العبارة فتنبه (حد المذوف)
يعني اذا لم تكن الشهادة بحدة
مقدمة كما لا يخفى (وان عجز عن

البيعة للحال) واستأجل لاحضار
شهود في المصير يؤجل الى قيام
المجلس فان عجز حسد ولا يكفل

ليذهب اطلاقهم بل يحبس ويقال
ابعت الهم) من يحضرهم ولو أقام
أربعة فسا فانه كما قال دري الحد

عن القاذف والمذوف والشهود
ثلاثة (يكفي بمجد واحد لجنايات

اتحد جنسها بخلاف ما اختلف
بفساد كإيانه وعم اطلاقه
ما اذا اتحد المذوف أم تعدد

بكلمة أم كابت في يوم أم أيام طاب
كلهم أم بعضهم وما اذا احتل المذوف

الاسوطا ثم قذف آخر في المجلس
فانه يتم الا قول ولا شيء للثاني

للداخل

الملة فقول لا تعتبر أصلا الخ أي بالنسبة الى حد المذوف (قوله لا تسمع مع الاقرار
الا في سبع) في وادث مقررين على الميت فتسمع للتعدي أي تعدي الحكم بالدين الى باقي
الورثة وفي مدعي عليه أقربا بالوصاية فبرهن الوصي وفي مدعي عليه أقربا بالوكالة فيثبت
الوكيل دفعا للضرر وفي الاستحقاق اذا أقربا المستحق عليه لم يمكن من الرجوع على بانه
وفي الوصية الاب يحق عن الصبي فأقربا لا يخرج عن الخصومة فتسمع البيعة عليه
بخلاف الوصي وأمين القاضي وفيما لو أقربا للوارث للموصى له وفيما لو أجر دابة بينهما
من رجل ثم من آخر فبرهن الاول على المؤجر قبل وان كان مقررا له أم ملخصا (قوله حد
المذوف) أي دون القاذف كما علمت وترك التصريح به لظهوره (قوله بمجدة متقدمة)
تقدم بيانه في باب الشهادة على الزنا (قوله وان عجز عن البيعة للحال الخ) أم لو أقام
شاهدين لم يكن كافيا وشاهدا واحدا وادعى أن الثاني في المصير فانه يحبس ثلاثة أيام للتركية
أو لاحضار الآخر كما قدمناه أول الباب (قوله الى قيام المجلس) أي مقدر قيام
القاضي من مجلسه فتح (قوله ولا يكفل الخ) لأن سبب وجوب الحد ظهر عند القاضي
فلا يكون له أن يؤخر الحد لمضرة المذوف بتأخير دفع المارعة الى آخر المجلس قابل
لا يضر روي قول أبي يوسف الا آخر وهو قول محمد يكفل فلذا يحبس عندهما في دعوى
الحد والقصاص ولا خلاف أنه لا يكفل بنفس الحد والقصاص وكان أبو بكر الرازي
يقول مراد أبي حنيفة أن القاضي لا يجبره على اعطاء الكفيل فأما اذا سمعت نفسه به
فلا بأس لأن تسليمه نفسه مستحق عليه والكفيل بالنفس انما يطالب به هذا القدر فتح
(قوله دري الحد الخ) لأن القاسق فيه نوع قصور وان كان من أهل الاداء والعمل ولذا
لوقضى بشمادته نفذ عندنا فيثبت بشمادتهم شبهة الزنا فيسقط الحد عنهم وعن القاذف
وكذا عن المذوف لاشتراط العدالة في الثبوت وأما لو كانوا عبيدا أو محدودين
في قذف أو كانوا ثلاثة فانهم يحدون للقذف دون المشهود عليه لعدم أهلية الشهادة فيهم
أو عدم النصاب كما تقدم في باب الشهادة على الزنا قات والظاهر أن القاذف يحد أيضا
لأن الشهود اذا سمعوا مع أنهم انما تكلموا على وجه الشهادة لا على وجه القذف
يحد القاذف بالاولى ولم أره صريحا وهذا بخلاف شهادة الاثنين على الاقرار كما مر قريبا
(قوله يكفي بمجد واحد الخ) أفاد أن الحد وقع بعد الفعل المتكرر اذ لو حد الاول ثم فعل
الثاني يحد حد آخر للثاني سواء كان قذفا أو زنا أو شربا كما صرح به في الفتح وغيره بجر
الكن استغنى ما اذا قذف المحدود ثانيا المذوف الاول كما يأتي قريبا (قوله اتحد جنسها)
بأن زنى أو شرب أو قذف مرارا كنز وكذا السرقة بجر (قوله ايانه) أي
عند قوله اجتمعت عليه أجناس مختلفة الخ (قوله بكلمة) مثل أنتم زناة نهر ومثله
يا ابن الزانية كما مر أول الباب (قوله الاسوطا) احتراز عما لو علم الحد ثم قذف ربه لا
آخر فانه يحد ثانيا (قوله في المجلس) لم أر من صرح بحترزه (قوله ولا شيء للثاني للداخل)

والاصل أنه متى بقي عليه من الحد الأول شيء فقد ذف آخر قبل تمامه ضرب بقية الأول
ولم يعد للثاني جوهرية قلت وقيل كذلك في البحر والنهر بما إذا حضر اجماعا لمافي المحيط
والثمين لو ضرب بالزنا أو لا شرب به من الحد فهرب ثم زنى أو شرب ثانيا حد حدامس: تأتفا
ولو كان ذلك في القذف فإن حضر الأول والثاني جميعا أو الأول كحل الأول ولا شيء للثاني
لأنه داخل وإن حضر الثاني وحده يجعل حد امس: قبله للثاني ويطلب الأول لعدم دعواه
أه أي لعدم دعوى الأول فيكمل الحد الواجب له لأنه بمنزلة العفو ابتداء فكذا لا يقام له
الحد ابتداء لا بطله كذلك لا يكمل له الا بطله هذا ما ظهر في قتل وأختل والاصل أنه
انما يكتفى بكميل الحد الأول ان طلب المقذوف الأول وحده أو مع الثاني فالطلب
الثاني وحده حده حدامس: قبله لا تكيد الزنا والشرب وبه علم أن شرط تكميل الأول
حضور الأول فقط وأن الحد داخل قد يكون بتداسل الثاني فيما بقي من الأول وقد يكون
بتداسل ما بقي من الأول في الثاني وذلك فيما يجذب حد امس: قبله كالعات آتفا ومرا أيضا
قبيل هذا الباب في قول المصنف أقيم عليه بعض الحد فهرب وشرب ثانيا بس: تأتفا
فما ظنه بعض المحققين من التعارض بين ما مر وما هنا فهو خطأ المسألة من اختلاف
الموضوع (قوله وما إذا ذف الخ) معطوف كـ ببقية على قوله ما إذا اتحد (قوله
فعتق) بالبناء للفاعل لأنه لازم لا يبعدى إلا بالهـ مزة ط عن ابن الشحنة (قوله فإن
آخذ الثاني) أي طالبه في أثناء الحد أو بعده دعاه ط (قوله ثم قذفه) أي قذف
المقذوف أو لا يجزى لاف ما إذا قذف شخصا آخر بعده فلا قول فإنه يحد للثاني كما قدمناه
(قوله لأن المقصود الخ) قال في البحر لا يخفى ما فيه فإنه بالحد الأول لم يظهر كذبه في اختبار
مستقبل بل فيما أخبر به ماضيا قبل الحد ولهذا قال في الفتح وصار كالمقذوف شخصا
فقد به ثم قذفه بعين ذلك الزنا بأن قال أنا باقى على نسبي المسه الزنا الذي نسبته إليه
لا يحد ثانيا فكذلك هذا أما لو قذفه بزنا آخر حده أهـ لكن في الظهيرية ومن قذف انسانا
فقد ثم قذفه ثانيا لم يحد والاصل فيه ما روى أن أبابكر لما شهد على المغيرة بالزنا وجده عمر
أقصور العسد بالشهادة كان يقول بعد ذلك في المحافل أشهد أن المغيرة لزان فأراد عمر
أن يحد ثانيا فنهى عنه على فرجع إلى قوله وصارت المسألة اجماها أهـ فظهر أن المذهب
اطلاق المسألة كما ذكره الزياحي أهـ ما في البحر وسعه في النهر أي المذهب أنه شامل
لما إذا قذفه بعين الزنا الأول أو بزنا آخر خلافا لما قاله في الفتح قلت والذي يظهر لي
أن الصواب ما في الفتح وأنه إذا صرح بنسبته إلى زنا غير الأول يحد ثانيا كما لو قذف شخصا
آخر لأنه لم يظهر كذبه في القذف الثاني بخلاف ما إذا حد ثم قذفه بالزنا الأول أو أطبق
لحل اطلاقه على الأول لأن الحد وبالقذف يكرر كلامه بعد القذف لاظهار صدقه
فيما حد بسببه كما فعله أبو بكر وفان قوله أشهد أن المغيرة لزان لم يرد به زنا آخر وبه يظهر
أن ما في الظهيرية لا ينافي ما في الفتح فلا يصلح للاستدلال به عليه (قوله ومما داه الخ)

وما إذا قذف فعتق فقتل آخر
سدد الحد فان أخذ الثاني
كحل له عما نون لوقوع الأربعين
أهـ ما فتح وفي سيرة الزياحي قذفه
فقتل ثم قذفه لم يحد ثانيا لأن المقصود
وهو انما هو كذبه ودفع العار
حصل بالاول أهـ ومما داه أنه لو قال
له يا ابن الزانية وأنت مبيتة فخاصمه
سدد ثانيا كما لا يخفى

أى مفاد ما مر عن الزيلعي من انتفاء الحد الثاني بحيث اتحاد المقدوف انه لو تعدد بحدية
وقدما التصريح به على الفتح وغيره فاذا قذف شخصاً بالزنا فخلده ثم قال له يا ابن الزانية
فانه يحد ثانياً وان كانت أم المقدوف ممتة وكان الطلب له لأن الثاني قذف لأمه وكذلك يحد
بالاولى لو كانت الام حرة فخاصته (قوله ان التعزير يتعد الخ) جرم به مع أن المصنف
قال لم أر من صرح به لكنه يؤخذ من كلامهم اه ط والمراد التعزير الذي هو حق العبد كما
يفيده التعميل وسبق في عام الكلام على ذلك عند قول المصنف في الباب الآتي وهو حق
العبد (قوله قلنا) أى في وجه الاستعسان ببدء الفارق وهو أن حد الزنا أو الشرب ليس
له مطالب مخصوص فكان استيفاءه للقاضي ابتداءً والقاضي مندوب أى مأموراً بالدرء
أى درء الحد بالسرعة عليه كما مر في الشاهد للخبير وهو حديث من رأى مورقة فسترها كان كمن
احبب ما وودعه فاذا أعرض القاضي عما تدب اليه وأراد استيفاء حقه ثممة بذلك فلم يجز
له استيفاءه بخلاف حد القذف والحد فدان له مطالباً وهو المقدوف وولى المقبول حتى
قيل ان اقامة التعزير اصحابه كالعصا من كان قذفه في المجنب فلم يوجد من القاضي ثممة
فنه فكان له استيفاءه فيما بينه وبين الله تعالى لأن القضاة ليس شرطاً لاستيفاء القضاة بل
للتحكيم كما تر قبيل باب الشهادة على الزنا هذا ما ظهر لي في تقريره هذا المجل فتأ له والله
سبحانه أعلم

(باب التعزير)

لما ذكر الزواجر المقدرة شرعاً في غير المقدرة وأخرها الضعفاء وأولئك بالحدود مع أن منه
ما هو محض حق العبد لما أنه عقوبة وقصاص في النهر (قوله هو لغة التأديب مطلقاً) أى
بضرب وغيره دون الحد أو أكثر منه ويطلق على التخييم والتعظيم ومنه التعزير
وتوقره ومن أسماء الاضداد (قوله غلط) لأن هذا وضع شرعى لا لغوى إذ لم يعرف
الامن جهة الشرع فكيف نسب لاهل اللغة الجاهلين بذلك من أصله والذي في الصحاح
بعد تفسيره بالضرب ومنه سعى ضرب مادون الحد تعزيراً فأشار الى أن هذه الحقيقة
الشرعية منقولة عن الحقيقة اللغوية بزيادة قيد هو كون ذلك الضرب دون الحد الشرعى
فهو كلفظ الصلاة والزكاة ونحوهما المنقولة لوجود المعنى اللغوى فيها وزيادة وهذه
دقيقة مهمة تفطن لها صاحب الصحاح وغفل عنها صاحب القاموس وقد وقع له نظير
ذلك كثيراً وهو غلطية تعين التفتن له اه نهر عن ابن جبر المكي وأجيب بأنه لم يلتزم
الانفاط اللغوية فقط بل يذكر المنقولات الشرعية والاصطلاحية وكذلك الانفاط
الفارسية تكثيراً للفظ وأندوفيه نظر لأن كتابه موضوع لبيان المعاني اللغوية فبحث ذكر
غيرها كان عليه التنبيه عليه التلايق المأخوذة في الاشتباه (قوله تأديب دون الحد)
الفرق بين الحد والتعزير أن الحد مقدر التعزير فمؤوض الى رأى الامام وأن الحد
يدراً بالشبهات والتعزير يجب معها وأن الحد لا يجب على الصبي والتعزير شرع عليه

وأفاد تقييد الحد بالحد أن التعزير
بحدية حد القضاة لأنه حق
العبد (فرع) * عاين القاضي
رجلاً زنى أو شرب لم يحدده استعساناً
وعن محمد بن محمد بن قيساً على حد
القذف والقود قلنا الاستعفاء
للقاضي وهو مندوب للدرء بالخبر
فلهذه التهمة حواشي السعدية
(باب التعزير)

(هو) لغة التأديب مطلقاً وقول
القاموس انه يطلق على ضربه دون
الحد غلط نهر ونهر ما (تأديب
دون الحد)

والرابع أن الحسد يطلق على الذي والتعزير يسمى عقوبة له لأن التعزير شرع للتعذيب
تأخر خاتمة وزاد بعض المتأخرين أن الحسد يختص بالامام والتعزير بنفسه الزوج والمولى
وكل من رأى أحدا يباشر المعصية وأن الرجوع يعمل في الحسد لا في التعزير وأنه يحبس
المشهود عليه حتى يسأل عن الشهود في الحسد لا في التعزير وأن الحسد لا يتجاوز الشفاعة
فيه وأنه لا يجوز للامام تركه وأنه قد بسط بالتقدم بخلاف التعزير فهي عشرة قلت
وسيجي غيرها عند قوله وهو حق العبد (قوله أكثره تسعة وثلاثون سوطا) الحسد من
بلغ حد في غير حد فهو من المعتدين وحد الرقيق أربعون فنقص عنه سوطا وأبو يوسف
اعتبر أقل حد ود الأسرار لأن الأصل الحرية فنقص سوطا في رواية عنه وظاهر الرواية
عنه تقيص خمسة كما روى عن علي ويجب تقليد الصحابي فيما لا يدرك بالرأي لكنه
غير يبين علي وقامه في الفقه في الحاوي القدسي قال أبو يوسف أكثره في العبد تسعة
وثلاثون سوطا وفي الحر خمسة وسبعون سوطا وبه نأخذ أنه فعلم أن الأصح قول أبي
يوسف بحر قلت يحتمل أن قوله وبه نأخذ جميع الرواية الثانية عن أبي يوسف على الرواية
الاولى لتكون الثانية هي ظاهر الرواية عنه ولا يلزم من هذا جميع قوله على قولهما الذي
عليه متون المذهب مع نقل العلامة قاسم تقيهم عن الأئمة وإذا لم يقول الشاوخ على ما في
البحر وعن أبي يوسف أنه يقرب كل جنس إلى جنسه فيقرب الله من قبله من حد الزنا
وقذف غير المحصن أو المحصن بغير الزنا من حد القذف صرنا لكل نوع إلى نوعه وعنه أنه
يعتبر على قدر عظام الجرم وصغره زياني (قوله وأقله ثلاثة) أي أقل التعزير ثلاث
جلدات وهكذا ذكره القسودري فكانه يرى أن ما دونها لا يقع به الزجر وليس كذلك بل
يختلف ذلك باختلاف الأشخاص فلا معنى لتقديره مع حصول المقصود وبدونه فيكون
مفوضا إلى رأي القاضى يقيمه بتقدير ما يرى المصلحة فيه على ما بينا فقا صله وعليه ما بيننا
رحمهم الله تعالى زياني وشعوه في الهداية قال في الفقه فلورأى أنه ينزجر سوط واحد
اكتفى به وبه صرح في الخلاصة ومقتضى الاول أنه يكتفى به ثلاثة لأنه حيث وجب
التعزير بالضرب فأقل ما يلزم أقله اذ ليس وراء الأقل شيء ثم يقتضى أنه لو رأى أنه اغتاب بنزجر
بعشرين كانت أقل ما يجب فلا يجوز نقصه عنها فلورأى أنه لا ينزجر بأقل من تسعة
وثلاثين صار أكثره أقل الواجب وتبقى فائدة تقدير الأكثرها أنه لو رأى أنه لا ينزجر
الأب أكثر منها يقتصر عليها ويبدل ذلك أكثر بنوع آخر وهو الحبس مثلا (قوله لو
بالضرب مثلا) يعني أن تقدير التعزير بما ذكرنا هو فيما لو رأى القاضى تعزيره بالضرب
فليس له الزيادة على الأكثر فلا ينافي ما يأتي من أن التعزير ليس فيه تقدير بل هو مفوض
إلى رأي القاضى لأن المراد تفويض أنواعه من ضرب وشعوه كما يأتي (قوله على
أربع مراتب) تعزير أشرف الأشراف وهم العلماء والعلماء بالاعلام بأن يقول له
القاضى بلغنى أنك تفعل كذا فنزجر به وتعزير الأشراف وهم شعوه الدهاقين بالاعلام

أكثره تسعة وثلاثون سوطا وأقله
ثلاثة لو بالضرب وجعله في الدرر
على أربع مراتب

والتعزير باب القاضى والخصوصية في ذلك وتعزير الاوساط وهم السوق بالجزر والحبس
وتعزير الانسابهم اذا كاه وبالصرب اه ومثله في الفتح عن الشافى والزيلى عن النهاية
وبأى الكلام عليه والذهابين جمع دهقان بكسر الدال وقد تضم وهو معرب بطاقي على
رئيس القرية والتاجرون له مال وعقار مصباح (قوله وكلمة مبنى الخ) أى كل ما ذكر من
المراتب الاربعة ولا يصح أن يرجع الى ما في المتن أيضا لان ما ذكر فيه من النقمة يدور لافرق
فيه بين القول بالتقويض وعدمه كما علمت فافهم ثم ان ما ذكره من انه يخالف لاقول
بالتقويض هو ما فهمه في البحر حيث قال وظاهره انه ليس من موضوع الى رأى القاضى وانه
ليس له التعزير بغير المناسب المستحقه وظاهر الاول أى القول بالتقويض ان له ذلك اه
قلت وفيه كلام نذكره قريبا (قوله فان من كان الخ) سند كرم ما يؤيد قريبا (قوله ولا يفرق
الضرب فيه) بل يضرب في موضع واحد لانه جرى فيه التخفيف من حيث العدد فلو خفف
من حيث التقريب أيضا بقوت المتصود من الانزجار (قوله وقيل يفرق) ذكره محمد في
حدود الاصل والاول ذكره في أشربة الاصل (قوله ووفق الخ) فليس في المسئلة روايتان
بل اختلاف الجواب لاختلاف الموضوع وهذا التوفيق مذكور في شروح الهداية
والسكنز (قوله والا لا) أى ان لم يباغ الا كثر بل كان بالادنى كالثلاث ونحوها لانه لا يفسد
العضو كما في الفتح وبه علم ان المراد بالقصى الاكثر وما قاربه مما يجتنب من جمعه على عضو
واحد افساده فافهم قال الزبلى ويتقى المواضع التى تتق فى الحدود أى كالرأس والمذاكبر
(قوله ويكون) أى التعزير به أى بالضرب الخ وليس مراده محصر أنواعه فيما ذكر كما
يفيده قوله الا ترى ويكون بالنفى عن البلد الخ قلت ويكون أيضا بالشهر والتسويد لشاهد
الزور كما سند كره آخر الباب (قوله وبالصنع) هو أن يسطر الرجل كنهه فيضرب بهما فاقفا
الانسان أو بدنه فاذا قبض كفه ثم ضربه فليس يصنع بل يقال ضربه بجميع كفه مصباح
(قوله فيصان عنه أهل القبلة) وانما يكون لأهل الأئمة عند أخذ الجزية منهم (قوله
لا يأخذ مال فى المذهب) قال فى الفتح وعن أبى يوسف يجوز التعزير بالسلطان بأخذ المال
وعندهما وباقي الأئمة لا يجوز اه ومثله فى المعراج وظاهره أن ذلك رواية ضعيفة عن أبى
يوسف قال فى الشرع بلاية ولا يفتى به من تسليط الظلمة على أخذ مال الناس
فأما كونه اه ومثله فى شرح الوهبانية عن ابن وهبان (قوله وفيه الخ) أى فى البحر حيث
قال وأفادى البرازية أن معنى التعزير بأخذ المال على القول به امساك الشيء من ماله عنه
مدة لينزجر ثم يعيده الحاكم اليه لأن يأخذ الحاكم لنفسه أو يبيت المال كما تروهمه الظلمة
اذ لا يجوز لأحد من المسلمين أخذ مال أحد بغير سبب شرعى وفى المجتبى لم يذكر كيفية الأخذ
وأرى أن يأخذها فيمسخها فان أيس من توته يصرفها الى ما يرى وفى شرح الآثار
التعزير بالمال كان فى ابتداء الاسلام ثم نسخ اه والحاصل أن المذهب عدم التعزير بأخذ
المال وسيد كراشاح فى الكفالة عن الطرسوى أن مصادرة السلطان لأرباب الاموال

وكلمة مبنى على عدم تقويضه للمالك
مع انه المست على اطلاقها فان
من كان من أشرف الاشراف
لو ضرب غيره فأدماه لا يكتفى تعزيره
بالاعلام وأرى انه بالضرب صواب
(ولا يفرق الضرب فيه) وقيل
يفرق ووفق بأنه ان بلغ أقصاه يفرق
والا لا شرح وهبانية (ويكون به و)
بالحبس و (بالصنع) على العنق
(وفرك الاذن وبالكلام العنيف
وينظر القاضى له بوجهه عروس

وبشتم غير القذف) مجتبى وفيه
عن السمعى لا يباح بالصنع
لانه من أعلى ما يمكن من
الاستخفاف فيصان عنه أهل
القبلة (لا يأخذ مال فى المذهب)
يجوز وفيه عن البرازية وقيل
يجوز ومعناه أن يمسكه مدة لينزجر
ثم يعيده له فان أيس من توته
صرفه الى ما يرى وفى المجتبى انه
كان فى ابتداء الاسلام ثم نسخ

مطلبه

فى التعزير بأخذ المال

لا تجوز الا لاسمه مال بيت المال أي اذا كان يرد هاليك المال (قوله والتعزير ليس فيه
تقدير) أي ليس في أنواعه وهذا حاصل قوله قبله ويكون به وبالضرب الخ قال في الفتح وبما
ذكرنا من تقدير أكثر يعرف ما ذكر من أنه ليس في التعزير شيء مقتدر بل مقتضى إلى رأى
الامام أي من أنواعه فإنه يكون بالضرب وبغيره أما إذا اقتضى رأيه الضرب في خصوص
الواقعة فإنه حينئذ لا يزيد على تسعة وثلاثين اهـ قلت نعم له الزيادة من نوع آخر بأن يضم
إلى الضرب الحبس كما يذكره المصنف وذلك يختلف باختلاف الجنائية والجلاتي قال
الربيعي وليس في التعزير شيء مقتدر وانما هو مقتضى إلى رأى الامام على ما تقتضى جنائيتهم
فإن العقوبة فيه تختلف باختلاف الجنائية فينبغي أن يبلغ غاية التعزير في الكبيرة كما إذا
أصاب من الأجنبية كل محرم سوى الجماع أو جمع السارق المتساع في الدار ولم يخترجه
وكذا ينظر في أسوأهم فإن من الناس من ينزجر باليسير ومنهم من لا ينزجر الا بالكثير
وذكر في النهاية التعزير على مراتب إلى آخر ما مر عن الدرر أقول ونظائر عبارة أن قوله
وذكر في النهاية الخ بيان لقوله وكذا ينظر في أسوأهم الخ أي أن أحوال الناس على أربع
مراتب فلا يكون ما في النهاية والدرر مضافا للقول بالتفويض وحينئذ يكون المراد
بالموتبة الاولى وهي أشرف الأشراف من كان ذا مروءة صدرت منه الصغيرة على سبيل
الزلة والندور فلا قالوا تعزيره بالاعلام لأنه في العادة لا يفعل ما يقتضى التعزير عما فوق
ذلك ويحصل انزجارهم هذا القدر من التعزير فلا ينافي أنه على قدر الجنائية أيضا حتى لو
كان من الأشراف كمنه تعزير طوره فعل اللواط أو وجع الدمع القسوة في مجاس
الشرب ونحوه لا يكفي تعزيره بالاعلام فيما يظهر من وجهه عن المروءة لأن المراد بهما كما في
الفتح وغيره الدين والصلاح وسياق آخر الباب أنه لو تكررت منه الفعل بضرب التعزير فهذا
صريح في أنه بالتكرار لم يبق ذمروءة وهذا مؤيد لما قدمه عن التمر من أنه لو ضرب
غيره فأدماه لا يكفي تعزيره بالاعلام الخ ثم رأيت في الشر نبلالية عين ما بحثه حيث قال
ولا يخفى أن هذا أي الاكتفاء بتعزيره بالاعلام انما هو مع ملاحظة السبب فلا بد أن
لا يكون مما يبلغ به أدنى الحد كما إذا أصاب من أجنبية غير الجماع اهـ فهذا صريح في
أن من كان من الأشراف يعزى على قدر جنائيته وأنه لا يكتفى فيه بالاعلام إذا كانت
جنائيته فاحشة نسق طبعها من وقتها فقد ثبت بما قلنا عدم مخالفة ما في الدرر للقول بتفويضه
للقاضي وأن المعتبر بحال الجنائية والجسائي خلافا لما فهمه في البحر كما قدمناه فاعتنم هذا
التعزير المقتدر (قوله وعليه ما بحثنا) قدمناه عبارة الربيعي عند قوله وأقله ثلاثة (قوله
ويكون التعزير بالقتل) رأيت في المصارم المسلول للحافظ ابن تيمية أن من أصول الخنفة
أن ما لا قتل فيه عندهم مثل القتل بالمتنل والجماع في غير القتل إذا تكرر فلا امام أن يقتل
فأله وكذلك له أن يزيد على الحد المقدر إذا رأى المصلحة في ذلك ويحبس ما جاء عن
النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من القتل في مثل هذه الجرائم على أنه رأى المصلحة في

(و) التعزير (ليس فيه تقدير بل
هو مقتضى إلى رأى القاضي)
وعليه ما بحثنا زياحي لأن المقصود
منه الزجر وأحوال الناس فيه
مختلفة بغير (ويكون) التعزير
(بالقتل) كن ويعد درج مع
أمرأة لا تحل له ولو أكرهها فلها
قتله ودمه مدر وكذا الغلام
وهبة (إن كان يعلم أنه لا ينزجر
بمساح وضرب بحدون السلاح
والا) بأن علم أنه ينزجر عما ذكر (لا)
يكون بالقتل (وإن كانت المرأة
مطاعة فتلهما) كذا عزاه الزياحي
لأنه رأى ثم قال (و) في ممية المفتي
مطلب
يكون التعزير بالقتل

ذلك ويسمونه القتل سياسية وكان حاصله أن له أن يعزب بالقتل في الجرائم التي تعظم
 بالتركاز وشرع القتل في جنسها ولهذا أفتى أكثرهم بقتل من أكثر من سب النبي صلى الله
 عليه وسلم من أهل الذمة وإن أسلم بعد أخذهم رها لولا بقتل سياسة أه وسما في عمامه في فصل
 الجزية إن شاء الله تعالى ومن ذلك ما سب ذكره المصنف من أن للإمام قتل السارق سياسة
 أي أن تكثر منه وسب أي أيضا قيل كتاب الجهاد أن من تكثر الخلق منه في المصير قتل
 به سياسة لسعيه بالفساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل وسب أي أيضا في باب الردة
 أن السحرا والزندق الداعي إذا أخذ قبل توبته ثم تاب لم يقبل توبته ويقتل ولو أخذ
 بعدها فبات وأن الخناق لا توبة له وتقدم كنفية تعزير اللوطى بالقتل (قوله مع امرأته)
 ظاهره أن المراد الخلوقة بها وإن لم ير منه فعلا قبيحا كما يدل عليه ما يأتي عن منية الله في كما
 تعرفه فافهم (قوله فلهما قتله) أي أن لم يكنهما الشخص منه بصياح أو ضرب واللم تكن
 مكرهه فالشرط الآتي معتبر هنا أيضا كما هو ظاهر ثم رأيت في كراهية شرح الوهبانية
 ونصه ولو استكره رجل امرأته فلهما قتله وكذا القلام فإن قتله فدمه هدر إذا لم يستقطع منه
 إلا بالقتل اه فافهم (قوله إن كان يعلم) شرط للقتل الذي تضمنه قوله كمن وجد وجسلا
 (قوله ومفاده الخ) توفيق بين العبارتين حيث اشترط في الأولى العلم بأنه لا ينزجر بغير
 القتل ولم يشترط في الثانية فوفق بحمل الأولى على الأجنبية والثانية على غيرها وهذا بناء
 على أن المراد بقوله في الأولى مع امرأته أي يزني بها رأيت الكلام عليه (قوله مطلقا) زاده
 المصنف على عبارة المنية متابعة لشخصه صاحب البحر (قوله بما في البرازية وغيرها) أي
 كالطائفة ففهم الورأى رجل يزني بأمرأة أو امرأة آخر وهو محصن فصاح به فلم يهرب ولم
 يتسرع عن الزنا حل له قتله ولا قصاص عليه اه (قوله فيحمل على المقيد) أي يحمل قول
 المنية قتله ما جدها على ما إذا علم عدم الانزجار بصياح أو ضرب قلت وقد ظهر لي في
 التوفيق وجه آخر وهو أن الشرط المذكور إنما هو فيما إذا وجد رجل مع امرأة
 لا يحل له قبل أن يزني بها فهذا لا يحل قتله إذا علم أنه ينزجر بغير القتل سواء كانت أجنبية
 عن الواحد أو زوجة له أو محرما منه أما إذا وجد يزني بها فله قتله مطلقا ولذا قيد في المنية
 بقوله وهو يزني وأطلق قوله قتله ما جدها عليه فقوله الطائفة الذي قد مناه آنفا فصاح به
 غير قيد ويدل عليه أيضا عبارة الجتهتي الآتية ثم رأيت في جنائيات الحساب الزاهد
 ما يؤيده أيضا حيث قال رجل رأى رجلا مع امرأة يزني بها أو يقبلها أو يعضها إلى نفسه
 وهي مطاوعة فقتله أو قتله ما لاضمان عليه ولا يحرم من ميراثها إن أثبتته باليمين
 أو بالقرار ولورأى رجلا مع امرأة في مفازة خالية أو رآه مع شركاءه هكذا ولم ير منه الزنا
 ودواعيه قال بعض المشايخ حل قتلهما وقال بعضهم لا يحل حتى يرى منه العمل أي
 الزنا ودواعيه ومثله في خزانة الفتاوى اه وفي مرقاة البرازية لورأى في منزله رجلا مع أهله
 أو جاره فيخبر وخاف أن أخذه أن يقهره فهو في سعة من قتله ولو كانت مطاوعة له قتلهما

(لو كان مع امرأته وهو يزني بها
 أو مع محرمه وهما مطاوعان قتلهما
 جميعا) اه وأقتره في الدرر وقال في
 البحر ومفاده الفرق بين الأجنبية
 والزوجة والمحرم فخرج الأجنبية
 لا يحل القتل إلا بالشرط المذكور
 من عدم الانزجار المزبور وفي غيرها
 يحل (مطلقا) اه ورد في النهي
 في البرازية وغيرها من التسمية
 بين الأجنبية وغيرها ويدل عليه
 تنكير الهندواني للمرأة ثم ماني
 المنية مطلق فيجعل على المقيد
 استحق ككلامهم ولذا جزم في
 الوهبانية بالشرط المذكور

فهذا امر صحيح في أن الفرق من حيث رؤية الزنا وعدمها تأمل (قوله مطلقا) أي بالفرق
 بين أجنبية وغيرها (قوله وهو الحق) مفهوماً أن مقابلة باطل ولم يظهر من كلامه
 ما يقتضي بطلانه بل ما يقتضيه بعده عن المجتبى بقصد صحة وقد علمت بما اقتضاه ما يتفق به
 كلامهم وأما كون ذلك من الأمر بالمعروف لا من الحد فلا يقتضي اشتراط العلم به عدم
 الانزجار تأمل (قوله بلا شرط احصان الخ) ردد على ما في الخالية من قوله وهو محسن كما
 قدمناه وجرم به الطرسوسى قال في النهر ورده ابن وهبان بأنه ليس من الحد بل من الأمر
 بالمعروف والنهي عن المنكر وهو محسن فان هذا المنكر حيث تعين القتل طريقاً في
 إزالته فلا معنى لاشتراط احصان فيه ولذا أطلقه البرازي اه قلت ويدل عليه أن الحد
 لا يليه إلا الامام (قوله وفي المجتبى الخ) عزاء بعضهم أيضاً إلى جامع الفتاوى وحسود
 البرازية وحاصله أنه يحل ديانة لأقضاء فلا يصدر عنه القاضي الأبيسة والظاهر أنه يأتي هنا
 التفضل المذكور في السرقة وهو ما في البرازية وغيره ان لم يكن لصاحب الدارينة فان
 لم يكن المقتول معروفاً بالشر والسرقه قتل صاحب الدار قضاوا وان كان متمماً به
 فكذلك قداسة وفي الاستحسان يجب الدية في مال لورثة المقتول لأن دلالة الحال أو رثت
 شبهة في القصاص لا في المال (قوله وعلى هذا القياس الخ) هو من تنية عبارة المجتبى وأقره
 في البحر والنهر ولذا مشى عليه المصنف (قوله المكابر) أي الأخذ علانية بطريق الغلبة
 والقهر قال في المصباح كبرته مكابرة غالبته مغالبة (قوله وقطاع الطريق) أي إذا كان
 مسافراً رأى قاطع طريق له قتل وان لم يقطع عليه بل على غيره لما فيه من تخلف الناس
 من شره وأذا كان بميدان ما بعده (قوله وجميع الكابر) أي أهلها أو الظاهر أن المراد بها
 المتعدي ضررها إلى الغير فيكون قوله والاعونة والسعاة عطف تفسيراً وعطف خاص
 على عام فيشمل كل من كان من أهل الفساد كالساحر وقاطع الطريق واللص واللوطى
 والخنازق وقهقههم من عم ضرره ولا يبرز بغير القتل (قوله والاعونة) كأنه جمع معين
 أو عوان بمعناه والمراد به الساعى إلى الفساد فاعطف السعاة عليه عطف تفسير
 وفي رسالة أحكام السياسة عن جمع الفساق مثل شيخ الإسلام عن قتل الاعونة والظلمة
 والسعاة في أيام النقرة قال يباح قتلهم لأنهم ساعون في الأرض بالفساد فقبل أنهم يمتنعون
 عن ذلك في أيام الفترة ويعتقون قال ذلك امتناع ضروري ولورثوا المأثم والمأثم كماله
 تشاهد قالوا وسألنا الشيخ أباشجاع عنه فقال يباح قتله ويثاب قاتله اه (قوله وأفتى
 الناصح الخ) لعزل الوجوب بالنظر للإمام وقوايه والاباحة بالنظر انهم ط (قوله
 ويكون بالنهي عن البلد) ومنه ما مر من نفي الزاني البكر ونفي عمر رضي الله عنه أنه صر بن
 هجاج لاقتنان النساء بجماله وفي النهر عن شرح البخاري للعمى ان من آذى الناس ينفي
 عن البلد (قوله وبالهجوم الخ) من باب قعد الدخول على غفلة بغتة قال في أحكام
 السياسة وفي المنتقى وإذا سمع في داره صوت المزمار فادخل عليه لأنه لما سمع الصوت

مطلقاً وهو الحق بلا شرط احصان
 لأنه ليس من الحد بل من الأمر
 بالمعروف وفي المجتبى الأصل أن كل
 شخص رأى مسلماً يزن أن يحل له
 قتله وانما يمنع خوفه أن لا يصدق
 أنه زنى (وعلى هذا) القياس (المكابر
 بالظلم وقطاع الطريق وصاحب
 المكابر وجميع الظلمة بأذى شيء له
 قيمة) وجميع الكابر والاعونة
 والسعاة يباح قتل الكل ويثاب
 قاتله هم انتهى وأفتى الناصح
 بوجوب قتل كل مؤذ وفي شرح
 الذهبية ويكون بالنهي عن البلد
 وبالهجوم على بيت المقدس
 وبالأخراج من الدار وبدمها
 وكسر دنان الخمر

فقد أسقط حرمة داره وفي حدود البرازية وغصب الثمينة وجناية الدراية ذكر الصدر
 الشهيد عن أصحابنا انه يهدم البيت على من اعتاد الفسق وأنواع الفساد في داره حتى
 لا بأس بالهجوم على بيت المفسدين وهجم عمر رضي الله عنه على نائحية في منزلها وضربها
 بالدرية حتى سقطت خمارها فقبل له فيه فقال لا حرمة لها بعد اشتغالها بالمعصية والنجاسة بالامام
 وروى أن الفقيه أبا بكر البلخي خرج الى الرستاق وكانت النساء على شط النهر كاشفات
 الرؤس والذراع فقبل له كيف فعلت هذا فقال لا حرمة لهن انما الشئ في ايمانن
 كائنهن حريبات وهكذا في جنائيات مجمع الفتاوى وذكر في كراهية البرازية عن الوقعات
 الحسامية ويقدم ابله العذر عن مظهر الفسق بداره فان كف فيها والاسبس الامام
 أو آذبه اسواطاً وازجعه من داره اذ الكل يصلح تهزيراً وعن عمر رضي الله تعالى عنه أنه
 أحرق بيت الخمار وعن الصفار الزاهد الامر بتهريب دار الفاسق (قوله وان ملحوها)
 أي تكسر وان قال أصحابنا في ما لم يجل تحملها وفي كراهية البرازية قال
 في العميون وفتاوى النسفي أنه يكسر دنان الخمر ولا يضمن الكاسر ولا يكتفى بالقاء الخمر
 وكذا من أراق خور أهل الذمة وكسر دنانها وشق زقاقها ان كانوا أظهروها بين
 المسلمين لا يضمن لانهم لما أظهروها بيننا فقد أسقطوا حرمتها وفي سير العميون يضمن الا اذا
 كان اماما يرى ذلك لانه مختلف فيه وفي المسلم يضمن الرق * سلمى منزله دن من شهر يريد
 اتخاذها خلا يضمن الدن عند الثاني وان لم يرد الا اتخاذ يضمن عند الثاني وذكر الخصاص
 أن الكسر لو باذن الامام لا يضمن والا يضمن وأصله فيمن كسر برطام المسلم وفتاوى على
 قولهما في عدم الضمان اه (قوله ولم ينقل احراق بيته) تقدم نقله عن عمر في بيت الخمار
 فالمراد أنه لم ينقل عن علمائنا لكن ما روى عن الصفار يفيد (قوله ويقتضيه الخ) أي
 التعزير الواجب حقا لله تعالى لانه من باب ازالة المنكر والشارع روي كل أحد ذلك حيث
 قال صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليأمره بالهدى
 بخلاف الحدود لم يثبت ثوابها الا للولاية وبخلاف التعزير الذي يجب حقا للعبد بالقذف
 وضوءه فانه لتوقفه على الدعوى لا يقيمه الا الحاكم الا أن يحكم فيه اه فتح (قوله قنية)
 هذا المزول قوله حال مباشرة المعصية وأما قوله يقيمه كل مسلم فقد صرح به في الفتح وغيره
 (قوله وأما بعد الخ) نصريح بالمفهوم قال في القنية لانه لو عزره حال كونه مشغولا
 بالفاشة فله ذلك لانه نهى عن المنكر وكل واحد مأمور به وبعد الفراغ ليس نهى لان
 النهي عام ضي لا يتصور فيه تمحض تعزير او ذلك الى الامام اه وذكره لانه لا للمعتصب
 أن يعزر المعز ان عزره بعد الفراغ منها (قوله لكن في الفتح الخ) وهما في القنية
 محمول على ما اذا كان حقا لله تعالى أو حقا للعبد وحكم فيه (قوله لا يقيمه الا الامام)
 وقيل لصاحب الحق كالفصاص وجه الاول أن صاحب الحق قد يسرف فيه غلظا
 بخلاف الفصاص لانه مقتدر كافي البصر عن المجتبى (قوله ولم يتكافأ) عطفا على يعززان

وان ملحوها ولم ينقل احراق بيته
 (ويقتضيه كل مسلم حال مباشرة)
 المعصية (قنية (و) أما (بعد)
 في (لبس ذلك لغير الحاكم) والزوج
 والمولى كما سيجي * (فسرع) * من
 عليه التعزير لو قال رجل أقيم على
 التعزير فقله ثم رفع للحاكم فانه
 يحتسب به قنية وأقره المصنف
 ومنه في دعوى النيابة لكن في
 الفتح ما يجب حقا للعبد لا يقيمه
 الا الامام لتوقفه على الدعوى
 الا أن يحكم فيه اه فتح
 (ضرب غيره بغير حق وضربه
 المضروب) أيضا (يعززان) كالو
 تشاء بين يدى القاضي ولم يتكافأ
 كما مر

وفيه إشارة إلى الجواب عما يتوهم من إطلاق قول مجمع الفتاوى التي جاز الجواز
بمثله الخ والجواب أن ذلك فيما تضمنه حقها وما يمكن فيه التساوي كما لو قال لها خبيث
فقال بل أنت بخلاف الضرب فإنه يتفاوت وبخلاف التشاتم عند القاضي فإن فيه هتاك
بمحاسن الشرع كما مر في الباب السابق وقد مناهما (قوله جاز الجواز بمثله) فيه إشارة
إلى اشتراط إمكان التساوي وتعمد كونه حقاً لهما كما قلنا اذ بدون ذلك لا مماثلة (قوله
إذا استجيز زيادة تأديب) وذلك بأن يرى أن أكثر الضرب في التعزير وهو تسعة وثلاثون
لا ينجزهم أو هو في شك من انجزهم يضم إليه الجس لان الجس صلح تعزيراً بانه فرد
حتى لو رأى أن لا يضربه ويحبسه أياماً عقوبة فعل فتح قال ط وصح القيد في السفهاء
والدعار وأهل الانساجوى عن المفتاح (قوله وضربه أشد) أي أشد من ضرب حد
الزنا ويؤخذ من التعليل أن حد الزنا إذا عزر بمائة أو أكثره والافتسعة وثلاثون من أشد
الضرب فوق ثمانين حكماً فضلاً عن أربعين مع تنقيص واحد من الأشدية فينبوت المعنى
الذي لا جله تنقص كذا قاله الشيخ فاسم بن قطلوبغا شرباً لالة وإطلاق الأشدية شامل
لقوته وبمعنى في عضو واحد فلا يفرق الضرب فيه وقد مر الكلام فيه أول الباب وأشار
إلى أنه يجوز من ثبائه كافي غاية البيان وبخلافه ما في الخالية بضرب التعزير قائماً بثبائه
وينزع القرو والحشو ولا يحد في التعزير اه والظاهر الأقل لتعزيرهم بالمسوط به بحر
وتقدم معنى المدنى حد الزنا (قوله فلا يحد في وصفها) كما لا يؤدى إلى فوات المقصود بحر
أى الانزجار (قوله ثم حد الزنا) بالرفع لحد المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه
والاصل ثم ضرب حد الزنا ط (قوله لا بالقياس) رد على صدر الشريعة كناية عليه ابن
كأل في هامش الإيضاح (قوله لضعف سببه) أى فسديه بمقتل وسبب حد الشرب
مستحق به وهو الشرب والمراد أن الشرب متيقن السببية للحد لا متيقن الثبوت لانه
بالبنية أو الإقرار وهما لا يؤيدان اليقين بحر وهو مأخوذ من الفتح تأمل (قوله وعز
كل من تكب منكرا الخ) هذا هو الأصل في وجوب التعزير كافي البحر عن شرح الطحاوى
وظاهره أن المراد صرأس باب التعزير فيما ذكر مع أنه قد يكون بدون معصية كتعزير
الصبي والمتم كإيأى وكفى من خيف منه فتنة بجما له من لا كما مر في نفي عررضى الله تعالى
عنه نصير بن حجاج وذكر في البحر أن الحاصل وجوبه بإجماع الأمة لكل من تكب معصية
ليس فيها حد مقدركنظر محترم ومن محترم وخلوة محترمة وأكل ربا ظاهراً اه قلت وهذا
الكلمة غير منعكسة لانه قد يكون في معصية فيها حد كزنا غير المحصن فإنه يجلد حدداً
وللام فيه سياسة وتعزير كما مر في باب وروى احمد أن الهاشمى الشاعر سجد إلى على
رضى الله تعالى عنه وقد شرب الخمر في رمضان فضر به ثمانين ثم ضربه من القدر عشرين
لكن ذكر في الفتح انه ضربه العشرين فوق الثمانين لقطره في رمضان كما جاء في رواية
أخرى انه قال له ضربه ثلثه العشرين بن بحر اه تلك على الله وإظهارك في رمضان اه قال تعزير

(ويبدأ بأقامة التعزير بالبادئ)
لانه أنظم قنبية وفي مجمع الفتاوى
جاز الجواز بمثله في غير موجب
تعمد لاذن به وإن اتهم بغيره وظاه
فأولئك ما علمهم من سبيل والعفو
أفضل فن عفا وأصلح فأجره على
الله (وصح حبه) ولو في بيته بأن
يتمعه من الخروج منه ثم (مع ضربه)
إذا استجيز زيادة تأديب (وضربه
أشد) لانه مختلف عدد أفلا يختلف
وصفاً (ثم حد الزنا) لثبوتها بالكتاب
(ثم حد الشرب) لثبوتها بإجماع
المصداق لا بالقياس لانه لا يجري في
الحدود (ثم القذف) لضعف سببه
باحتمال صدق القاذف (وعز كل
من تكب منكرا ومؤدى
مسلم بغيره في بقول أو فعل)

مطلب
التعزير قد يكون بدون معصية

فيه من جهة أخرى غير جهة الحد (قوله الا اذا كان الكذب ظاهرا ملح) سبأني الكلام فيه (قوله لانه غيبة) ظاهر لزوم التعزير وان لم يعلم صاحب الحق لكن متزعا الفتح أن ما يجب حقا للعبس يتوقف على الدعوى (قوله وكل من تكب معصية) اهله ذكره مع اغناء ما قبله عنه ليفيد أن المراد بالمتكبر ما لا حد فيه قال في الفتح ويعزرون شهرا شرب الشاربين والمجتهعون على شبه الشرب وان لم يشربوا ومن معه ركوة خروا والمطافري رمضان يعزرون ويحبس وكذلك المسلم يبيع الخمر ويأكل الربا والمغني والمهنت والنائحة يعزرون ويحبسون حتى يحدوا توبة ومن يتهم بالقتل والسرقة يحبس ويحد في السجن الى أن يظهر التوبة وكذا من قبل أجنبية أو عاقها أو سبها بشهوة اه (قوله فيه عزر بشتم ولده) فيه كلام لصاحب البحر تقدم في حد القذف (قوله وكل من ليس بمحصن) أي احصان القذف وطاعته أن لم يحد فاذنه اه عدم احصانه يعزرقاذه فلا يلزم من سقوط الحد عدم الاحصان سقوط التعزير (قوله ويباغ به غايته) أي تسعة وثلاثون سوطا وهذا معطوف على قوله يعزرون ومقتضاه بلوغ الغاية في شتم ولده وليس كذلك (قوله محترما غير جاع) الذي في الفتح والبحر وغيرهما كل محترم غير جاع وغداه انه لا يباغ الغاية بمجرد المس أو تنبيل وهو خلاف ما يفيد كلام الشارح (قوله وفيما عداها) أي ما عدا هذه المواضع الثلاث لا يباغ غايته التعزير واقصر عليها اتباع البحر وزاد بعضهم غيرهما من أمان في الدرر قيل تارك الصلاة يضرب حتى يسيل منه الدم وفي الخطة لؤي الإمام انه كان مجوسا لا يصديق الا انه يضرب ضربا شديدا اه أي ولا يلزم القوم إعادة الصلاة وفي الخاتمة من وطئ غلاما يعزرا شدة التعزير وفي التاتر خاتمة ان المرأة اذا ارتدت تجبر على الاسلام وتضرب خمسة وسبعين اه أي على قول أبي يوسف ان أكثره ذلك أما على قولهما فأكثره تسعة وثلاثون (قوله أي بشتم) إطلاق القذف على الشتم مجاز شرعي حقيقة لغوية بحز (قوله مسلم ما) أي سواء كان عدلا ومستورا وسبأني أن الذي كالمسلم (قوله أو علم القاضي بفسقه) هذا الميزكره في الفتح بل ذكره في التمر عن الخاتمة ولعله مبني على القول المرجوح من أن القاضي أن يقضي بعلمه تأمل (قوله بلا بيان سببه) مثل انه فاسق وهذا تفسير لقوله مجزدا واحترزه عمالو بني شيبا شرعيا كتقبيل أجنبية كما ذكره بعد قلت وهذا مخالف لما ذكره في الشهادات من أن الشهادة لا تقبل على جرح مجزوع عن اثبات حق لله تعالى أو للعبس مدعى أن يشهدوا على شهود المدعى بأنهم فسقة أو زناة أو أكلة الربا أو شربة الخمر أو على اقرارهم أنهم شربوا بزور وقبلوا شهدا وعلى الجرح المركب مثل أنهم زناوا ووصفوا الزنا أو شربوا الخمر أو سرقوا مني كذا ولم يتقدم العهد أو أنني صالحتهم بكذا من المال على أن لا يشهدوا على بالباطل وأطلب رد المال منهم ففي هذا اثبات حق لله تعالى وهو الحد وأثبت حق العبد وهو المال بخلاف ما قبله لانه ليس فيه اثبات فعل خاص موجب للحد بل غايته أن عاداتهم فعل الزنا وتجووه فهو

الا اذا كان الكذب ظاهرا كالكذب
بحز (ولو لم يزل العين) أو إشارة اليد
لانه غيبة كما يأتي في الحظر فتركبه
من تكب محترم وكل من تكب
معصية لا حد فيه سابقا التعزير
اشبه (في عزز) بشتم ولده وقذفه
و (بقذف عمولك) ولو لم ولده
(وكذا بقذف كافر) وكل من
ليس بمحصن (بزنا) ويباغ به غايته
كما لو أصاب من أجنبية محترما غير
جائع أو أخذ السارق بهد جمعه
للمناع قبل اخراجه وفيما عداها
لا يباغ غايته (وبقذف) أي بشتم
(مسلم) ما (يافاسق الآن يكون
معلوم الفسق) ككاس مثلا
أو علم القاضي بفسقه لان الشين
قد ألقاه هو بنفسه قبل قول القائل
فتح (فان أراد) القاذف (اثباته)
بالبيضة (بجزدا) بلا بيان سببه
(لا نسمع)

مطلب
في الجرح المجزوع

جرح مجرد وقد قال في القنبية هنا ان الشهادة على الجرح المجرد لا تصح بل تصح اذا ثبت
 فسقه في ضمن ما تصح فيه الخصومة بجرح الشهود اذ هذا يفيد ان ما بين سببه كقبيل
 اجنبية مثلا جرح مجرد لانه ليس في ضمن ما تصح فيه الخصومة ولهذا اورد المصنف
 وغيره هناك ان اقرارهم بشهادة الزور موجب للتعزير وهو من حقوقه تعالى واجاب بان
 الظاهر ان مرادهم بحقوقه تعالى الحسد لا التعزير لانه يسقط بالتوبة فليس في وسع
 القاضي الزامه به بخلاف الحسد فانه لا يسقط به اقلت والتحقيق انه يفرق بين البابين بان
 المراد بالمجرد هنا ما بين سببه وغير المجرد ما بين له سبب موجب لحق الله تعالى من حسد
 أو تعزيراً ولحق العبد والمراد بالمجرد في باب الشهادة ما لم يوجب حداً أو حق عبد وغير المجرد
 ما ثبت في ضمن ما تصح فيه الخصومة من حق لله تعالى أو للعبد ووجه الفرق ان المقصود
 هنا اسقاط التعزير عن القاذف باثبات ما يوجب صدقه لا اثبات فسق المقذوف ابتداءً
 فلذا اكتفى ببيان السبب الموجب لفسقه ولم يكتف بالمجرد عنه لاحتمال ظن الشاهدين
 ما ليس بوجب للفسق منسقا وأما في باب الشهادة فان المقصود اثبات فسق الشاهد
 ابتداءً لان القاضي يبحث أولاً عن عدالة قبل شهادته فاذا برهن الخصم على جرحه كان
 المقصود اثبات فسقه لتسقط عدالته لان الجرح مقدم على التعديل واثبات الفسق
 مقصود اظهار الفاحشة وقد قالوا انه منسق لشهود الجرح فلان قبل شهادتهم الا اذا
 كان في ضمن اثبات حتى تصح فيه الخصومة لانه لم يصرف مقصود باظهار الفاحشة بل
 ثبت ضمننا ولا يدخل في الحق هنا التعزير لما مر عن المصنف فالخامس ان ما يوجب التعزير
 جرح مجرد في باب الشهادة لا هنا فقبل هنا بعد بيان سببه لا هناك لما علمت ويدل على
 ما قلنا ما مر حوايه هناك من ان الجرح المجرد انما لا يقبل لو كان جهره لانه اظهر
 للفاحشة أما لو كان سراً فانه يقبل وكذا ما مر حوايه أيضاً من انه لا يقبل اذا كان بعد
 التعديل كما اعتمد المصنف ونفى عليه هناك فلو كان قبله قبل والقاهر ان علة قبوله قبله
 انه يكون خبراً بفسق الشهود ولذا يقبل القاضي شهادتهم ولذا يقبل الجرح سراً من
 واحد ولو كان شهادة لم يقبل ولهذا الوعد لو ابعد الجرح ثبتت عدالتهم وقبول شهادتهم
 ولو كان الجرح سراً شهادته مقبولة لئلا يقطعوا عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل
 فثبت انه اخبار لا شهادة ونظيره سؤال القاضي المذكرين عن الشهود فصار الخاضع ان
 الجرح المجرد لا يقبل في باب الشهادة اذا كان على وجه الشهادة جهره ابعد التعديل والا
 قبل وأما في باب التعزير فانه يقبل بعد بيان سببه ويخرج بذلك عن كونه مجرداً * (تنبيه) *
 سيما في أن التعزير يثبت بشهادة المدعى مع آخر وشهادة عدل اذا كان في حقوقه تعالى لانه
 من باب الاخبار وظاهر كلامه هنا انه لا يثبت من شاهدين غيره لان تعزير القاذف ثبت حقا
 لا مقذوف فاذا ادعى القاذف فسق المقذوف لا يكتفى بشهادته لنفسه فلا بد من اقامة
 البينة على صدق القاذف ليسقط عنه التعزير الثابت حقا لا مقذوف بخلاف ما كان حقا

لله تعالى هذا ما ظهر لي في هذا المقام والسلام (قوله وأراد إثباته) أي لاسقاط الحد عنه
 (قوله لثبوت الحد) أي فليكن الجرح ثابتاً ضمننا لا قصد أفـ لم يكن يجوز ذلك المناسب
 التعليل ببيان السبب وبؤيده ما مر قبل هذا الباب عن الملتقط من أنه لو أقام أربعة
 فساقيدراً الحد عن القاذف والمقذوف والشهود فدل أن ثبوت الحد غير لازم وهذا ما يؤيد
 لما حققناه آنفاً من أن المراد بالجرح ما لم يبين سببه لا ما لم يثبت ضمننا (قوله حتى لو بينوا
 الخ) تقرير على قوله ببيان سببه (قوله وكذا في جرح الشاهد) قد علمت الفرق بين
 البابين (قوله وينبغي الخ) قاله صاحب الجرح (قوله ليعززه) أي يعززه المقتضوف ويسقط
 التعزيز عن القاذف (قوله سأل القاضي المشتموم) أي ولا يطالب من الشاتم البينة في
 مثل هذا كما في الجرح (قوله من القرائض) أراد بها ما يشمل الواجبات كما ذكره بعد (قوله
 ثبت فسقه) وينبغي أن يلزمه التعزيز لما مر من أنه يعزركل من تكبب معصية لا حد فيها
 (قوله بيا كافر) لم يقصد بكون المشتموم بذلك مسلماً لما يذكره بعد (قوله أن اعتقد المسلم
 كافراً) أي يكفر أن اعتقده كافراً لا بسبب مكفر قال في التمهيد وفي الذخيرة المختار للفتوى
 أنه إن أراد الشتم ولا يعتقده كافر لا يكفر وإن اعتقده كافر فخطأ به هذا بناء على اعتقاده
 أنه كافر يكفر لأنه لما اعتقد المسلم كافراً فقد اعتقد دين الإسلام كفراً اهـ (قوله) كافر أي
 لأن حاجته إقرار بأنه كافر فيؤخذ به لرضاه بالكفر ظاهر إلا إذا كان مكرهاً أو ما فيما بينه
 وبين الله تعالى فإن كان متأولاً بأنه كافر بالطاغوت مثلاً فلا يكفر (قوله فيكون محتملاً) قال
 في الشرح بالإلالية ويرجح خلافه حالة السبب فلهذا أطلقه في الهداية وغيرها (قوله يا فاجر)
 يستعمل في عرف الشرع بمعنى الكافر والزاني وفي عرفنا اليوم بمعنى كثير الخصام والمنازعة
 قال في الجرح وأقارب عطفه يا فاجر على يا فاسق التباين بينهما وإن قال في القنية لو أقام
 مدعى الشتم شاهدين شهد أحدهما أنه قال له يا فاسق والآخر على أنه قال له يا فاجر لا تقبل
 هذه الشهادة اهـ (قوله يا مخنث) يفتح النون أما بكسر هاء فإدخاله للوطى ثم وقبل المخنث
 من يؤتى كالمراة وعليه اقتصر في الدر المنثور ونقل بعض المحققين عن الإشارات أن كسر
 النون أفصح والفتح أشهر وهو من خافته خلق النساء في حر كانه وسكاته وهما أنه وكلامه
 فإن كان خافته فلا ذم فيه ومن يسكته فهو المذموم (قوله يا خائن) هو الذي يخون فيما في يده
 من الامانات أبو السعد عن الجوى (قوله بأسف فيه) هو المبدل المسرف وفي عرفنا اليوم
 بمعنى بذى اللسان (قوله يا بليد) اغمايز لأنه يستعمل بمعنى الخبيث الفاجر نهر عن
 السراج قلت وهو في عرف اليوم بمعنى قليل الفهم فينبغي أن لا يعززه ثم رأيت في الفتح
 قال وأنا أظن أنه يشبهه بالبله ولم يعزروه (قوله يا أحمق) بمعنى ناقص العقل سبي الاطلاق
 (قوله يا مباحي) هو من يعتقد أن الأشياء كلها مباحة (قوله يا عواني) هو الساعي الى
 الحرام بالناس ظاهراً (قوله أو هزل) عبارة الفتح قلت أو هزل من تعود بالهزل بالجمع اهـ
 (قوله يا زنديق يا منافق) الاول هو من لا يتدين بدين والثاني هو من يطن بالكفر ويظهر

ولو قال يا زاني وأراد إثباته نسمع
 لثبوت الحد بخلاف الاول حتى
 لو بينوا فسقه بعاقبه حتى لله تعالى
 أو لا يحد قبلت وكذا في جرح
 الشاهد وينبغي أن يسأل القاضي
 عن سبب فسقه فإن بين سببها
 شرعياً كتمثيل أجنبية وعناقها
 وخلوة بها طاب ينسب له عزره
 ولو قال هو ترك واجب سأل
 القاضي المشتموم عما يجب عليه
 تعلمه من القرائض فإن لم يعرفها
 ثبت فسقه لما في المجتبي من ترك
 الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته
 والمراد ما يجب عليه تعلمه منه نهر
 (وعززه) الشاتم (بيا كافر) وهل
 يكفر أن اعتقد المسلم كافراً نهم
 والالاه يبقى شرح وهبانية ولو
 أجابه إني كافر خلاصة وفي
 التاترخانية قيل لا يعززه ما لم يقل
 يا كافر بالله لأنه كافر بالطاغوت
 فيكون محتملاً (يا خبيث يا سارق)
 يا فاجر يا مخنث يا خائن) بأسف فيه
 يا بليد يا أحمق يا مباحي يا عواني
 (يا لوطي) وقيل يسأل فإن عني أنه
 من قوم لوط عليه الصلاة والسلام
 لا يعزروه إن أراد به أنه يعمل عملهم
 عززه عند واحد عندهما والصحيح
 تعزيره لو في غضب أو هزل ففتح
 (يا زنديق) يا منافق

تأمل (قوله وأنه يعزير الخ) عطف على قوله أنه إذا شتم أي أن في كلام المصنف إيماء أيضا
 إلى أن موجه التعزير لا الحد (قوله لا يقال الخ) حاصله أنه ~~كان ينبغي أن~~ يجب
 الحد لا التعزير (قوله بسقط الحد) أي حصد الزنا نسبة العقدة فلم يكن هاذا بالزنا
 الخالي عن الملك وشبهته فلا يحصد القاذف أيضا ~~لكنه~~ يعزير وكتب ابن كمال
 به ما من شرحه هنا أن النسبة إلى فعل لا يجب الحد بذلك القصد لا يوجب الحد اه
 فافهم (قوله وهو ظاهر) أصل وجهه أنه صار حقيقة عريضة بمعنى الزانية فهو
 قذف بصريح الزنا وإن القصة لا تلتزم عند الاجارة الذي هو علة سقوط الحد عند الامام
 (قوله يامن يا عيب بالصبيان) أي معهم خبر والظاهر أن المراد به في العرف من يفعل
 معهم التبعيض بقرينة الشتم والغضب (قوله فيم حاله الخبيص) أي فلم يكن قذفا بصريح
 الزنا فلا يوجب الحد بل التعزير (قوله ويبلغ في تعزيره) أي فيما إذا عرف بالذات
 وقوله أو يلاعن أي فيما إذا أقر بها ففهم أنه ونشر مشقة كما تقدمه عبارة المنع عن جواهر
 الفتاوى لأنه إذا لاعن لا يحتاج إلى التعزير وإذا أ كذب نفسه يلزمه الحد كما في الجواهر
 أيضا واعترض بأن الدبوث من لا يغار على أهله ومحرمه فهو ليس بصريح الزنا فكيف
 يجب اللعان بأقراره بالذات قلت انظر أن المار إذا قرره عنها بالافظها أي بان قال
 كنت أدخل الرجال على زوجتي يزفون بها (قوله تلزمه كفارة عين) لأنه عاق رجوعه على
 الكفر فينقض عينا كما ترفى به وأشار إلى أنه لا يصير كافرا برجوعه لكن هذا إذا علم أنه
 برجوعه لا يصير كافرا ولا كفو لرضاه بالكفر كما ترفى به إلى أنه لا يلزمه كفارة في المسئلة
 الأولى لأنه ليس كل رافضي كافرا كما ترفى به يمكن تعلية ساعلى الكفر (قوله اظهروا كذبه)
 أي يقينا كما في الهداية وفي البحر عن الحارثي القديسي الأصل أن كل سب عادي شبهه إلى
 الساب فإنه لا يعزير فإن عاد الشير فيه إلى المسبوب عزير اه وانما يعود شبهه إلى الساب
 اظهروا كذبه (قوله واستحسن في الهداية) وكذا في الكافي ~~كما في~~ التاترخانية ونقل
 القهستاني تصحيحه عن الفتاوى وعبارة الهداية وقيل في عرفنا يعزير لأنه يعتد بشيئا وقيل
 ان كان المسبوب من الاشراف كالنساء والعلمانية يعزير لأنه يظهرهم الوحشة بذلك وان
 كان من العامة لا يعزير وهذا أحسن اه والاصل أن ظاهر الرواية أنه لا يعزير مطلقا
 ومختار الهندواني أنه يعزير مطلقا والتفصيل المذكور ~~كما في~~ الفتح وغيره قال السيد
 أبو السعود وقوى شيخنا ما اختاره الهندواني بأنه الموافق للضابط كل من ارتكب منكرا
 أو أذى مسلما بغصب حق بقول أو فعل أو إشارة يلزمه التعزير قلت ويؤيده أن هذه
 الالفاظ لا يقصد بها حقيقة اللفظ حتى يقال بظهور كذبه ولو لا انفرا إلى ما فهم من الأذى
 لما قيل بالتعزير بل ساقى حق الاشراف والافظهور الكذب فيه موجود في حق الكل
 فينبغي أن يلحق بهم من كان في معناهم من يحصل له بذلك الأذى والوحشة بل كثير من
 أصحاب الانفس الانية يحصل له من الوحشة أكثر من الفقهاء والعلمانية وقد يجاب بأن

وأنه يعزير بقوله يا عيب لا يقال
 القصة عريضة الخ من الزانية
 لكونها متجاهرة بالاجرة لا بالقول
 لذلك المعنى لم يحدد الزنا بالاجرة
 بسقط الحد عنه خلافا لهما ابن
 كمال لكن صرح في المضمرات
 بوجوب الحد فيه قال المصنف
 وهو ظاهر (يا ابن الفاجر أنت

ما أرى اللصوص أنت ماري

الزواني يامن يا عيب بالصبيان

يا حرام زاده) معناه المتولد من
 الوطء الحرام فيم حاله الخبيص
 لا يقال في العرف لا يراد ذلك بل
 يراد ولد الزنا لا بالقول كثير ما يراد
 به الخداع اللئيم فلا بد الإجماع
 * (فرع) * أقر على نفسه بالذات
 أو عرف به لا يقتل ما لم يستحل
 ويبلغ في تعزيره أو يلاعن جواهر
 الفتاوى وفيه ساقى تاب وقال
 ان رجعت إلى ذلك فاشهدوا عليه
 انه رافضي فرجع لا يكون رافضيا
 بل عاصيا ولو قال ان رجعت فهو
 كافر فرجع تلزمه كفارة عين

(لا) يعزير (يا جارا خنزير يا كلب
 يا تيس يا قرد) يا ثور يا بقرة يا حية
 اظهروا كذبه واستحسن في الهداية
 التعزير ولو لمخاطب من الاشراف
 وتبعه الزيلعي وغيره

المراد بالاشراف من كان كريم النفس حسن الطابع وذكر الفقهاء والعلماء لأن الغالب
فيهم ذلك فمن كان بهذه الصفة بلغة الشين بهذه الانشاز المراد لازمها من نحو البلادة
وشبه الطباع والافلا لأنه هو الذي ألقى الشين بنفسه فلا يعبر لحوق الوحشة به كالوقيل
لفاسق يافاسق فيرجع الى ما استحسنه في الهداية وغيره اثم رأيت الشارح في شرح الملتقى
قال ولعل المراد بالعلوى كل متق والافال تخص به غير ظاهر بل قال الفقيه أبو جعفر انه
في الانسية أما في الاشراف فالعزير اه فافهم * (تنبيه) ذكر في شرحه على الملتقى
أيضاً انه لو على وجه المزاح يعزرفلو بطريق الحقايرة كقولنا اهانته أهل الله لم كفر على
الختار فتاوى بديعية لكنه يشك في ان خلاصة ان سب الخمين ليس بكفر اه والمراد
بالخمين عثمان وعلى رضي الله تعالى عنهم (قوله يا بله) بمعنى الغافل (قوله وأبوه ليس
كذلك) أي ليس بجحام وكذا لا تعزير لو كان كذلك بالاولى (قوله وأوجب الزياهي الخ)
كأنه اعدم ظهور الكذب في باب الجحام موت أبيه فليس له من لا يعلمون كذبه فلهفته
الشين بخلاف قوله بالجحام لانهم يشاهدون مصنعة بجر ودفعه في النهر بأن التفرقة
تحكم لان الحكم به عزير غير مقيد بموت أبيه اه قلت والذي رأيته في الزياهي تهكدا
ومن الانشاز التي لا توجب التعزير قوله يا رستاقي ويا ابن الاسود ويا ابن الجحام وهو ليس
كذلك اه فقوله وهو ليس كذلك أي ليس بهذه الصفة فليس المراد ان الحكم المذكور
كما فهمه الشارح وغيره فافهم (قوله لانه عرفا بمعنى المؤجر) قال من لا شير والمؤجر
يسعمل فحين يؤجر أهله للزنا لكنه ليس معناه الحقيقي المتعارف بل بمعنى المؤجر (قوله
يا بفا) هو بالبساء الموحدة والغين المجهمة المشددة ويقال يا بفا وكأنه انتزع من البغاء بجر
عن المغرب (قوله هو المأبون) أي الذي لا يقدري على تركه أن يؤتى في دبره لدودة ونحوها
بجر قلت لكن قال المصنف في شرحه تبعاً للدوران البغاء من شتم العوام يتفقون به
ولا يعرفون ما يقولون اه وهذا هو المناسب لما شئ عليه تبعاً للامتون من انه لا تعزير فيه
أما على تفسيره بالمأبون فلا ولا قال في البحر بعد ما نقل عن المغرب انه المأبون وينبغي
أن يجب التعزير فيه اذ قال لانه ألقى الشين به لعدم ظهور الكذب فيه ثم استشهد بذلك
بما صرح به في الظاهر من وجوب التعزير في ما عقوق وهو المأني في الدرر مع الا بأنه
ألقى الشين به بل البغاء أقوى لان الابنة عيب شديد قلت وحاصله أن المأبون هو الذي يطلب
أن يؤتى بخلاف المعقوق وهو بالعين المهملة والفاء والجيم وفسره في التاترخانية
بالضروب في الدبر وفي القاموس عقق بعقق ضرب وجارته جامعها (قوله يعزير فيها) أي
في ما مؤجر ويا بفا بناء على أن عرفهم استعمال مؤجر فيمن يؤجر أهله لزان وبغاف المأبون
وهذا مؤيد لما بحثه في البحر قلت ولا يستعمل في عرفنا هذا ان اللفظان في الشتم فينبغي
عدم التعزير فيه كما عليه المتون (قوله وفي ولد الحرام) هذا ذكره في النهر بحثنا حيث
قال وينبغي أن يعزري ولد الحرام بل أولى من حرام زاده ولينذكر في النهر عبارة المنة طافق

(بجحام يا بله يا ابن الجحام وأبوه
ليس كذلك) وأوجب الزياهي
التهزير في باب الجحام (يا مؤجر)
لانه عرفا بمعنى المؤجر (يا بفا) هو
المأبون بالقارسية وفي المنقط
في عرفنا يعزير فيها وفي ولد الحرام
نهر

كلام الشارح ايها (قوله والضابط الخ) قال ابن كمال نخرج بالقيد الاول النسبة الى
الامور الخلقية فلا يعزى في الجار ونحوه فان معناه الحق في غير مراد بل معناه المجازي
كالبلد وهو امر خافي وبالقيد الثاني النسبة الى ما لا يحرم في الشرع فلا يعزى في الجار
ونحوه مما عدا في العرف ولا يحرم في الشرع وبالقيد الثالث الى ما لا يعادى في العرف
فلا يعزى في الالعب الترد ونحوه مما يحرم في الشرع اه قلت وهذا الضابط مبنى على ظاهر
الرواية وقد علمت تفصيل الهداية (قوله بسكون الجاه) أي مع ضم قوله في الموضوعين
(قوله وفي ياساحر) رأيت في البحر بالهاء المحبة تأمل (قوله يامقاهر) من قاهره مقاهرة
وقار فقهه اذ ارادته فغلبه كافي القاموس (قوله وفي الملتقى الخ) هذا بمعنى ما ترعى
الهداية والزبلي لكنه في الملتقى ذكره بعد جميع ما ترعى الاقفاط وعبارة الهداية والزبلي
نورهم أن هذا التفصيل في نحو حمار وخنزير مما يتحقق فيه بكذا القائل فأعاده الشارح آخر
لرفع هذا الابهام فافهم (قوله ادعى سرقة) ذكر في البحر هذه المسئلة عن القضية وذكر
الثانية عن فتاوى قارئ الهداية وقوله بخلاف دعوى الزنا من كلام القنية وأشار الشارح
الى المسئلةين بقوله فيما تقدم ما لم يخرج من دعوى وقد مر انه دخل في ذلك دعوى
ما يوجب التعزير بحسب الله تعالى (قوله لما مر) أي قبيل هذا الباب من أنه مندوب للدرء
أي مأمور بالسب فإذ لم يقدر على اثباته كان مخالفه الا وهو ذكرنا الفرق فيما تقدم بورد
النص على جملته اذ لم يأت باربعة شهداء أو ما مافي البحر عن القضية من الفرق بأن دعوى
الزنا لا يمكن اثباتها الا بنسبته الى الزنا بخلاف دعوى السرقة فان المقصود منها اثبات المال
ويمكنه اثباته بدون نسبه الى السرقة فلم يكن قاصدا نسبه الى السرقة ففقه نظر لاقضائه
عكس الحكم المذكور فيه ما مر رأيت الخبر الرمي به على ذلك أيضا كما وضحته فيما علقته
على البحر فافهم (قوله وهو أي التعزير الخ) لما كان ظاهر كلام المصنف كالزبلي وقاضيان
أن كل تعزير بحق العبد مع أنه قد يكون حق الله تعالى كما يأتي زاد الشارح قوله غالب فيه
تبع للدرو وشرح المصنف فصار قوله حق العبد مبتدأ وقوله غالب فيه خبره والجمله خبر قوله
وهو والمراد كما أقاده أن أفراده التي هي حق العبد أكثر من أفرادها التي هي حق الله وليس
المراد أن الحقين اجتمعا فيه وحق العبد غالب كما قبل به كسه في حدة القذف اه قلت هذا
وان دفع الاراد المارة لكن المتبادر خلافه وهو أنه اجتمع فيه الحقان وحق العبد غالب
فيه عكس حدة القذف وقد دفع الشارح الاراد بقوله بعده ويكون أيضا حدة الله تعالى فعلم
أن المراد بالاول ما كان حدة العبد وأن فيه حق الله تعالى أيضا ولكن حق العبد غالب فيه
على عكس حدة القذف وبيان ذلك أن جميع ما ترعى أنماط القذف والاشتم الموجهة
للتعزير بمنهسى عنها شرعا قال تعالى ولا تتنازروا بالانساب فكان فيما احق الله تعالى وحق
العبد وغلب حق العبد لاجلته ولذا وقع سقط التعزير بخلاف حدة القذف فانه بالعكس
كما مر ورجعنا فافهم حق العبد كما اذا شتم المصبي رجلا فانه غير مكاف بحق الله تعالى هذا

ما ظهر لي في تحقيق هذا المثل فافهمه (تنبيه) ذكر ابن المصنف في حواشيه على الاشياء
 أنه يؤخذ من كونه حق بعد جواب حادثة الفتوى هي أن رجلا شتم آخر بالفاظ متعددة
 من ألفاظ الشتم الموجب للتعزير وهو أنه يعزير لكل واحد منهم الآن حقوق العباد
 لا تدخل فيها بخلاف الحد ودول أم من صرح به لاسكن كلامهم بغيره نعم التعزير الذي هو
 حق الله تعالى ينبغي القول فيه بالتدخل اه وأصل البحث لو الله المصنف وجزم به
 الشارح كما ترقييل هذا الباب قلت ومقتضى هذا تعدده أيضا للشمس جماعة بالفاظ واحد
 من أنتم فسقة أو بالفاظ بخلاف حد القذف كما ترخا لك (قوله والتكفير) أي أخذ
 كقيل بنس الشاتم ثلاثة أيام إذا قال المشة وملى عليه ينس حاضرة كافي كافي الحاكم
 (قوله زياحي) تمام عبارة الزياحي وشرع في حق الصبيان اه وبما في معنا (قوله واليمين)
 يعني إذا ذكر أنه سبه يحلف ويقضي عليه بالتكفير فحق (قوله لا بالله ما قلت) أي لا يحلفه
 بالله ما قلت له يا فاسق لاحتمال أن قال ذلك ورد عليه المشة ومى عليه أو عفا عنه أو أنه فاسق
 في نفس الامر ولا ينسب للشاتم في ذلك كله ليس عليه للمشة موم حق التعزير الذي يدعى
 كالوادي على أسر أنه استقرض منه كذا وأذكر فانه يحلفه ماله عليك الالف الذي يدعى
 لاحتمال أنه استقرض وأوفاه أو أبرأه المدة (قوله وشهادة رجل وامرأتين) صرح به
 الزياحي وكذا في الترخا عن المشة ويخالفه ما في الجوهر لا تقبل في التعزير شهادة
 النساء مع الرجال عنده لانه عقوبة كالحق والقصاص وعندهما تقبل لانه حق آدمي اه
 أقاده الشربلالي قلت ومقتضى هذا انه لا تقبل فيه الشهادة على الشهادة أيضا عنده
 مع انه يجزم الزياحي وكذا في الفتح والبحر عن الملاية بأنهم اتقبل فلذا جزم المصنف بقبولها في
 الموضوعين (قوله كافي حقوق العباد) أي كافي باقيا (قوله ويكون أيضا حق الله تعالى) أي
 خالصه تعالى كقبيل أجنبية وحضور مجاس فسق (قوله فلا عفو فيه) كذا قاله في فتح
 القدير لاسكن في القنية عن مشكل الآثار أن إقامة التعزير إلى الامام عندنا اثلاثة
 والشافعي والعفوا إليه أيضا قال الطحاوي وعندى أن العفو للعجى عليه لا للامام قال
 صاحب القنية واعل ما قالوه في التعزير الواجب حق الله تعالى وما هاله الطحاوي فيما إذا
 جنى على انسان اه فهذا يخالف لما في الفتح كما في البحر والنهر قلت لاسكن ذكر في الفتح أول
 الباب أن مانص عليه من التعزير كافي وطع جارية امرأته أو المشتركة يجب امتثال الامر
 فيه وما لم ينص عليه إذا رأى الامام المصلحة أو علم انه لا ينزجر الابه ويجب لانه زاجر
 مشروع لحقه تعالى كالحق وما علم انه انزجر بدونه لا يجب اه فاعلم أن قولهم ان العفو فيه
 لا امام بمعنى تفويضه الى رآيه ان ظهر له المصلحة فيه اقامه وان ظهر عدمها أو علم انزجاره
 بدونه يتركه وبه تندفع المخالفة فافهم (قوله ولا يمين) عطف على قوله فلا عفو وهذا أخذ في
 النهر من قولهم في الاول واليمين فقال وهو ظاهر في ان ما كان منه حق الله تعالى لا يحلف
 فيه الخ (قوله كالوادي عليه انه قبل اخمته) أي اخمته نفسه والذي في النهر أجنبية وهو

مقاله
 في الوشم وبالألفاظ متعددة
 (فيجوز فيه الإبراء والعفو)
 والتكفير زياحي (واليمين) ويحلفه
 الله ماله عليك هذا الحق الذي يدعى
 لا بالله ما قلت خلاصة (وشهادة
 على الشهادة وشهادة رجل
 وامرأتين) كافي حقوق العباد
 ويكون أيضا حق الله تعالى فلا
 عفو فيه الا اذا علم الامام انزجار
 القائل ولا يمين كالوادي عليه انه
 قبل اخمته مثلا

المناسب لانهم لو كانت أخت المتدعي فانما ظاهر أنه يكون حق عبدلانه يلحقه بذلك عار شديد
يحمه له على الغيرة لمخارمه كما لا يخفى الآن براد أخت المتدعي (قوله ويجوز إثباته الخ)
عطف على قوله فلا علة وهو من التعريض أيضا على كونه حق الله تعالى (قوله لوجه
آخر) كذا في الفتح ويأتي أنه يكفي فيه اخبار عدل واحد وعامة فلو كان المتدعي عدلا
يكفي وحده (قوله وغيرها) كالتأني والكافي (قوله ذا مروءة) قال محمد رحمه الله
والمروءة عندى في الدين والصلاح كافي الفتح وغيره (قوله فنج) أقول اختصر عبارة
الفتح اختصارا مختلاصا فيه التبرفانه في الفتح ذكر أول أن ما وجب من التعريض علة الله
تعالى لا يجوز للأمام تركه ثم استشكل عليه ما في الثانية وهو ما نقله الشارح عن القنية
فقال أنه يجب أن يكون في حقوق الله تعالى الخ أى وإذا كان كذلك ناقض قوله أول أنه
لا يجوز للأمام تركه ثم أجاب عنه بأن ما ذكر عن القنية والنجانية سواء حمل على أنه من
حقوق الله تعالى أو من حقوق العباد لا يناقض ما مر لأنه إذا كان المتدعي عليه ذامروءة
فقد حصل تعزيره بالجزأى باب القاضى والدعوى ويكون قوله ولا يعزرمناه لا يعزرم
بالضرب فى قول مرة فان عاد عزره بالضرب اه ملخصا وبه تعلم أن الشارح اقتصر على
محل الاستشكال المخالف لقوله أول فلا علة وفيه وترك المقصود ومن الجواب فافهم أقول
ويظهر لى دفع المناقضة من وجه آخر وهو أن ما وجب حجة الله تعالى لا يجوز للأمام تركه
الا إذا علم انزجار الفاعل كما مر ولا يخفى أن الفاعل إذا كان ذامروءة في الدين والصلاح
يعلم من حاله انزجاره من أول الامر لأن ما وقع منه لا يكون عادة الاعين من وغفلة
ولذا لم يعزرفى أول مرة ما لم يعدل بوعظ لينذرك ان كان ساهيا وبه تعلم ان مكان جاهلا
بدون جزأى باب القاضى ويؤيد هذا ما سببه ذكره الشارح آخر الباب من بناء ما هنا على
استثناء ذوى الهيئات من وجوب التعزير (قوله بغيره) أنه من باب الانذار أى
فلا يحتاج الى لفظ الشهادة ولا الى مجامع القضاء كفى كقوله التبرفانه في هذا بخلاف ما مر من
اشتراط الشهادة قلت لكن غاية ما أفاده فرع الظهيرة أنه لا يأتى من أعلم السلطان به
وظاهر اطلاقه أنه لا فرق بين كون السلطان عادلا أو جائرا يخشى منه فقد له ما مر أنه يساح
قتل كل مؤذ أى اذا لم ينزجر ولا يخفى أنه ليس في هذا تعرض لثبوت تعزير بمجرد الاخبار
عند السلطان فضلا عن ثبوته عند القاضى على أنه يمكن أن يراد بعلام السلطان
الشهادة عليه عند تناقل (قوله للقاضى تعزير المتهم) ذكرنا في كتاب الكفالة
أن التهمة تثبت بشهادة مستورين أو واحد عدل فظاهر أنه لو شهد عند الحاكم واحد
مستور وفاسق بفساد شخص ليس للحاكم حجة بخلاف ما إذا كان عدلا أو مستورين
فان له حجة بغير قات ومثله ما لو كان المتهم مشهورا بالفساد فكفى فيه علم القاضى
كما أفاده كلام الشارح وفي رسالة دده أفندى في السيرة عن الحفاظ ابن قيم الجوزية
الحنبلية ما عات أحد من أئمة المسلمين يقول ان هذا المتدعي عليه بهم هذه الدعوى وما أشبهها

ويجوز إثباته بجمع شهادته فيكون
مقتضا شاهد الوهمه آخر وما
في القنية وغيرها لو كان المتدعي
عامة ذامروءة وكان أول ما فعل
بوعظ استفسانا ولا يعزرم يجب
أن يكون في حقوق الله فان حقوق
العباد ليس للقاضى إسقاطها فنج
وما في كراهية الظهيرة رجل
يصلى ويضرب الناس بسده
واسانه فلا يأس بعلام السلطان
به لئلا يجر بغيره أنه من باب
الانذار وأن اعلام القاضى
بذلك يكفى تعزيره ثم قلت وفيه
من الكفالة معزير بالجور وغيره
للقاضى تعزير المتهم

طلبه
في تعزير المتهم

يحاف ويرسل بلا حبس وليس تحليفه وارساله مذهب الاحد من الاثمة الاربعة ولا غيرهم
ولو حلفنا كل واحد منهم وأطلقناه مع العلم بانتهاره بالفساد في الارض وكثرة سرقاته
وقلنا لا نأخذ من الاثمة الا بشا هدى عدل كان مخالفا لسياسة الشرعية ومن ظن أن الشرع
تحليفه وارساله فقد غلط غلطا فاحشا تجوز الولاية على مخالفة الشرع وتوهموا أن السياسة
الاثمة ولاجل هذا الغلط الفاحش تجوز الولاية على مخالفة الشرع وتوهموا أن السياسة
الشرعية قاصرة عن سياسة الخلق ومصلحة الامة فتعدها واحد ودالله تعالى ونحوه وان
الشرع الى أنواع من الظلم والبدع في السياسة على وجه لا يجوز وتوهموا فيها وفي هذا
نصرح بآن ضرب المتهمة بالسرقة من السياسة وبه صرح الزبلي أيضا كما سيأتي
في السرقة وبه علم أن القاضي فعل السياسة ولا يختص بالامام كما قدمناه في حديث الزنا
مع تعريف السياسة (قوله وان لم يثبت) أي ما اتهم به أمانته التهمة أي كونه من
أهلها فلا بد من ثبوتها كما علمت (قوله يكني فيه خبر العدل) مخالفا لما قدمناه من انه يجوز
اثباته بتدعيه لوجه آخر وهو صرح به في الفتح والعلم بحمول على عدم العدالة (قوله
يقضي فيما بعلمه اتفاقا) وأما ما ذهب اليه المتأخرون وهو المقتضى به من انه لا يقضي بعلمه
في زماننا فيجب حمله على ما كان من حقوق العباد كذا في كفالة النهر وفيه كلام كتبناه
في فضاء البحر حاصله أن ما ذكره غير صحيح وسيأتي قيامه هذا ان شاء الله تعالى (قوله
كما ر) الذي مر تقييده بما إذا بين سببه كتهليل أجنبية وعناقها وقد فسر المجرى بما بين
سببه فالمراد بالمجرى هنا ما لم يكن في ضمن ما نصح به الدعوى وقد علمنا الكلام فيه فانهم
(قوله وعلمه) أي على ما ذكره من انه من باب الاخبار وأنه يكني فيه خبر العدل (قوله
من المحاضر) جمع محضر والمراد به هنا ما يعرض على السلطان ونحوه في شكايته متول
أوصاكم ويثبت فيه خطوط اعيان البلدة وختمهم ويسمى في عرفنا عرض محضر (قوله
يعمل به الخ) قال في كفالة النهر وظاهره أن الاخبار كما يكون باللسان يكون بالبيان
فاذا كتب الى السلطان بذلك ايجز جاز و يكن له أن يعتمد عليه حيث كان هو وفا
بالعدالة (قوله فقد اخطأ) والفرع المتقدم أي عن الظهيرية ينادى بخطئه نهر (قوله
وفي كفالة العيسى الخ) ذكره في البحر في هذا الباب ومثله في الخاتمة (قوله وأؤديه)
الظاهر أن المراد به الضرب ويحتمل انه عطف نفسه ط (قوله والسرقة وضرب
الناس) الظاهر أن الواو بمعنى أو لصدق التعليل على كل فرد بخصوصه ط (قوله حتى
يتوب) المراد حتى تظهر أمارات توبته اذ لا ووقوفنا على حقيقة توبته ولا يقدر بستمه أشهر
اذا قد تحصل التوبة قبلها وقد لا تظهر بعدها كذا حقيقة الطاروسى وأقره ابن الشحنة
(قوله وتقييده مسائل الشتم) أي الواقع في الكنز والهداية وهذا ذكره في البحر والنهر
والذى في الفتح الاقتصار على ما قبله من المسئلة وتعليلها ذلك آخر الباب (قوله
ولعل وجهه ما مر في يافاسق) أي من انه أطلق الشين بنفسه قبل قول القائل وأشار بقوله

وان لم يثبت عليه وكل تعزير الله
تعالى يكن في فيه خبر العدل
لانه في حق الله تعالى يقضى فيها
بعلمه اتفاقا ويقبل فيها الجرح
المجرى كما مر وعلمه فيما يكتب من
المعاصى في حق انسان يعمل به
في حق الله تعالى ومن أفتى
بتعزير الكاتب فقد اخطأ انتهى
ملخصا وفي كفالة العيسى عن
الذاني من يجمع النهر ويشربه
ويترك الصلاة أحسنه وأؤديه
ثم أخبره ومن يهزم بالقتل
والسرقة وضرب الناس أحسنه
وأخبره في السجن حتى يتوب
لأن شتم هذا على الناس وشتر
الاقل على نفسه رستم مسلم ذميا
عزير) لانه ارتكب معصية
وتقييده مسائل الشتم بالمسلم
اتفاقا فتح وفي التنية قال ليمودى
أو يجوسى يا كافر بأثم ان شق
عليه وقتضاه انه يعزى لا تركابه
الانتم يعزى وأقره المصنف لكن
نظرنه في النهر قلت واهل وجهه
ما مر في يافاسق قناتل

فأتمل الى ضعف هذا الوجه فانه وان كان ألمقه بنفسه لكانا التزمنا بعد الذمة معه
 أن لا تؤذيه اهـ ح وقد يقال انه وصفه بما هو فيه فهو صادق كقوله لا فاسق يا فاسق مع انه
 قد يشق عليه إلا أن يفرق بأن اليهودى مسئلة لا يعتد في نفسه انه كافر فتأمل (قوله
 بعزرا لمولى عبده) قال في الفتح واذا أساء العبد الادب حل ما ولا تأديبه وهكذا
 الزوجة (قوله لماسي) أي من أن الصغر لا يمنع وجوب التعزير (قوله الشرعية الخ)
 احتراز عما لو أمرها بنحو ما ليس الرجال أو بالوشم وعملوا كانت لا تفسد در عليها لمرض
 أو احرام أو عدم ملكها أو نحو ذلك (قوله وتركها غسل الجنابة) أي ان كانت
 مسئلة بخلاف الذمة لعدم خطابه به وعينه ما من الخروج الى الكائس ط عن حاشية
 الشلبي (قوله وعلى الخروج من المنزل) أي بغير اذنه بعد ايقاع المهر (قوله
 لو يغير حق) فلو بحق فلها الخروج بلا اذنه وتقدم يانه في النفقات (قوله لو طاهرة
 الخ) أي وكانت خالصة عن صوم فرض ط عن المفتاح (قوله ويلحق بذلك الخ)
 أشار الى أن تعزير الزوج لزوجته ليس خاصا بالمسائل الاربع المذكورة في المتن ولذا
 قال في اللؤلؤ الجنية له ضربان على هذه الاربعية وما في معناها وهو ضربان الضابط الا في
 أيضا وكذا ما نقلناه آتاه عن الفتح من أن له تأديب العبد والزوجته على اساءة الادب
 لكن على القول بأنه لا يضر به الترتيب الصلاة يحض الجواز بما لا تقتصر منفعة
 عليها كما يشهد التعليل الآتي هناك (قوله ما لو ضربت ولدها الخ) هذه ذكرها
 في البحر بحثا أخذ من مسئلة ضرب الجارية وقال فان ضرب الدابة اذا كان ممنوعا
 فهذا أولى (قوله غيره) بفتح الغين المجعلة وهو منصوب على الحسابية أو المصدرة
 أو التمييز تأمل (قوله ولا تعتد بوعظه) مفاده انه لا يعزرها أول مرة ط (قوله أو شتمته
 الخ) سواء شتمها أو لا على قول العامة بجر وثبت التعزير للزوج بما ذكر الى قوله
 والضابط غيره صرح به وانما أخذ في البحر والنهر من قول البرازية وغيره لو قال لها
 ان ضربت بك الاجنابة فأمر لك بذلك فشتته الخ فضر بها لا يكون الامر به لانه لا ذلك
 كانه جنابة قال في النهر وهو ظاهر في انه له تعزيرها في هذه المواضع اهـ قلت وفيه انه
 اذا كان ذلك جنابة علق عليها الامر لا يلزم منه أن يكون موجبه التعزير اذ لو زنت
 أو سرق فضر به لم يضر الامر به لانه لو ضربه بجنابة مع أن هذه الجنابة لا توجب
 التعزير فالأولى الاقتصار على الضابط (قوله ولو بنحو يا جارية) ينبغي على ظاهر الرواية
 عدم التعزير في يا جارية بله وعلى القول الثاني من انه يعززان كان المقول له من الاشراف
 والا لا ينبغي أن يفصل في الزوج الآن يفرق بين الزوجة وغيرها والموضع يحتاج الى تدبر
 وتأمل نهر قلت يظهر لي الفرق بينهما اذ لا شك أن هذا اساءة أدب منها في حق زوجها
 الذي هو لها كالسيد وقد مناعن الفتح أن له تعزيرها باساءة الادب تأمل (قوله أو كلفه
 أو شتمته) الضمير لغير المحرم (قوله والضابط الخ) عزاه في البحر الى البعد ان من فصل

(يعزرا لمولى عبده والزوج زوجته)
 ولو صغيرة لماسي (على تركها
 الزينة) الشرعية مع قدرتها عليها
 (و) تركها (غسل الجنابة) على
 (الخروج من المنزل) لو يغير حق
 (وترك الاجابة الى الترش) لو طاهرة من نحو حيض ويلحق
 بذلك ما لو ضربت ولدها الصغير
 عند بكانه أو ضربت جاريته غيره
 ولا تعتد بوعظه أو شتمته ولو بنحو
 يا جارية ودعت عليه أو ضربت
 ثيابه أو كلفه اسمعها أجنبي
 أو كلفه وجهها لغير محرم
 أو كلفه أو شتمته أو أعطت ما لم تجر
 العادة بلاذنه والضابط كل
 معصية لا حد فيها فلا زوج والمولى
 التعزير وليس منه ما لو طلبت
 نفقتها أو كسوتها أو ملأت لاق
 لصاحب الحق مقالا بجر

التسميم بين النساء قال وهو شامل لما كان متعلقا بالزوج وبغيره اهـ أى سواء كان جنبا
على الزوج أو غيره (قوله ولا على ترك الصلاة) عطف على قوله وليس منه الخ لانه في معنى
لا يضربهم على طلب نفقة ط (قوله تعالى الدرر) وكذا ذكره في النهاية تعالى **كافي**
الحاكم كافي البهر وفيه عن القنية ولا يجوز ضرب أخت الصغيرة التي ليس لها ولي بترك
الصلاة اذا بلغت عشرة (قوله واستظهره) أى ما في الكنز والمتقى من أن له ضربها على
ترك الصلاة وبه قال كثير كافي البهر (قوله والاب يعزر الابن عليه) أى على ترك الصلاة
ومثلها الصوم **كما صرح** حوايه ونهليل القنية الا في يفسد أن الأم كالأب والظاهر
أن الوصي كذلك وأن المراد بالابن الصغير بقربة ما بعده أمما الكبير فيكلا اجنبي نعم
قدّم الشارح في الحصانة عن البهر أنه اذا لم يكن مأموها على نفسه فله ضربه لدفع نفسه أو عار
رأسيه اذا وقع منه شيء (فرع) في فصول الصلاة اذا رأى منه **كرام** من والديه
يا أمرهما مرة فان قبل فها ران كرها سكنت عنهما واشتغل بالدعاء والاستغفار لهما
فإن الله تعالى يكفيه مأهما من أمرهما له أم أمه تخرج الى وليمة والى غيرهما تخاف
ابنها عليهم الفساد ليس له منه بها بل يرفع أمرها للحاكم ليعنفها أو يأمره بمنعها (قوله
ابن سبع) تبع فيه النهرو الذي قدّمه في كتاب الصلاة أمر ابن سبع وضرب ابن عشر
اهـ وهكذا ذكره القهستاني عن الملقط والمراد ضربه بيد لا بخشبة كما قدّم هذا
(قوله ويلحق به الزوج) فله ضرب زوجته الصغيرة على الصلاة كالأب (قوله وفي القنية
الخ) وفيها عن الروضة ولو أمر غيره بضرب عبده حل للمأمور بضربه بخلاف الحر قال
فهذا تنصيص على عدم جواز ضرب ولد الابن بامر به بخلاف المعلم لأن المأمور بضربه
نابيه عن الأب لمصلحة والمعلم بضربه بحكم الملك بقايلك أيه مصلحة الولد اهـ وهذا اذا لم يكن
الضرب فاعشا كما يأتي في المتن قريبا (قوله فيجبر بين الصبيان) أى يشرع في حقه -م
كما عبر الزياحي وهل يضرب تعزيرا بجمود عقله أو اذا بلغ عشرة كما في ضربه على الصلاة
لم أره نعم في البحر عن القنية مرأه شتم عالما فعليه التعزير اهـ والظاهر أن المراهقة
غير قيدة تأمل (تبني) في شهادات البحر لم أر حكم الصبي اذا وجب التعزير عليه للتأديب
فبلغ ونقل الفخر الرازي عن الشافعية سقوطه لزجره بالبلوغ ومقتضى ما في التيمية من
كتاب السير أن الذي اذا وجب التعزير عليه فأسلم لم يسقط عنه اهـ قال الخليل الرملي
لا وجه لسقوطه خصوصا اذا كان حق أدى (قوله وهذا لو كان حق عبدا الخ) بهذا
وفق صاحب المجتبى بين قول السرخسي أن الصغر لا يمنع وجوب التعزير وقول التبرجاني
يمنع بحمل الاول على حق العبد والثاني على حقه تعالى كما اذا شرب الصبي أو زنى أو عرق
وأقره في البحر والنهر وتبعهم المصنف قلت لكن يشكل عليه ضربه على ترك الصلاة
بل ورد أنه يضرب الدابة على النفاذ على العمار فأتى (قوله من حد أو عزز) أى من
حدّه الامام أو عززه كافي الهداية (قوله فدمه هدر) أى عندنا ومالك واحد خلافا

و (لا على ترك الصلاة) لأن المنفعة
لا تعود عليه بل اليها كذا اعتمد
المصنف بما لا يدرى على خلاف
ما في الكنز والمتقى واستظهره
في حاشية المجتبى (والاب يعزر
الابن عليه) وقدّمنا أن للولي
ضرب ابن سبع على الصلاة
ويلحق به الزوج ثم وفي القنية
له **كراه** فله على تعلم قرآن
وأدب وعلم لقرضه على الوالدين
وله ضرب البنين فيما يضرب ولده
(الصغر لا يمنع وجوب التعزير)
فيجبر بين الصبيان (وهذا
لو حق عبدا) لو كان حق الله
نهى إلى بأن زنى أو عرق (منع)
الصغر منه يجزى (من حد أو عزز)
فهذا قدمه هدر الا امره عزرها
زوجها

للشافعي لأن الإمام مأمور بالحد والتعزير وفعل المأمور لا يقيده بشرط السلامة وتعامه
 في الفتح والتميين قلت ومقتضى التعميل بالامر أن ذلك غير خاص بالإمام فقد مر أن لكل
 مسلم إقامة التعزير حال مباشرة المعصية لأنه مأمور بإزالة المنكر إلا أن يفرق بأنه
 يمكنه الرفع إلى الإمام فلم يبين الإقامة عليه بخلاف الإمام فتأمل (قوله بمنزل مامر) أي
 من الأشياء التي يباح له تعزير غيره فيها ط (قوله فيقتيد بشرط السلامة) أي كالمأمور
 في الطريق ونحوه وأورد ما لوجامع آخر أنه فاسد أو أفضاها فإنه لا يضمن عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف مع أنه مباح وأجيب بأنه يضمن المهر بذلك فلو وجبت الدية لوجب ضمانان
 بضمون واحد نهر (قوله قال المصنف) أخذه من كلام شيخه في البهر (قوله وبهذا)
 أي التعميل المذكور (قوله ضربا فاحشا) فيه شبهة لأنه ليس له أن يضرب في التأديب
 ضربا فاحشا وهو الذي يكسر العظام أو يخرق الجلد أو يسوده كافي التاترخانية قال
 في البحر وصرحوا بأنه إذا ضربم بغير حق وجب عليه التعزير أيا كان لم يكن فاحشا
 (قوله ويضمنه لومات) ظاهره تقييد الضمان بها إذا كان الضرب فاحشا ويخالفه
 إطلاق الضمان في الفتح وغيره حيث قال وذكر الحاكم لا يضرب امرأته على ترك الصلاة
 ويضرب ابنه وكذلك المعلم إذا أديب الصبي فمات منه يضمن عندنا والشافعي اه وقال
 في الدر المنثور يضمن المعلم لم يضرب الصبي وقال مالك وأحمد لا يضمن الزوج ولا المعلم
 في التعزير ولا الأب في التأديب ولا الحد ولا الوصي لو ضرب معتاد ولا يضمنه بالجماع
 القهها اه لكن سمي في الجنائيات قبيل باب الشهادة في القتل فتصويل وهو الضمان
 في ضرب التأديب لا في ضرب التعليم لأنه واجب ما لم يكن ضربا غير معتاد فإنه موجب
 للضمان مطلقا وسبب ما في تمامه هناك (قوله وعن الثاني الخ) عبارة الزيلعي هكذا وروى
 عن أبي يوسف أن القاضي إذا لم يزد في التعزير على مائة لا يجب عليه الضمان إذا كان
 يرى ذلك لأنه قد ورد أن أكثر ما عزروا به مائة فإن زاد على مائة فمات يجب نصف الدية
 على بيت المال لأن ما زاد على المائة غيره مأذون فيه فحصل القتل بهل مأذون فيه وبه
 غير مأذون فيه فيقتضيه اه فعلم أن الكلام في القاضي الذي يرى ذلك اجتمعا أو تقليدا
 وقد مرنا أول الباب استدلالا بآثار الحديث من بلغ حدا في غير هذه ومن المعتدين
 ومقتضى ما قرناه من وجوب الضمان إذا تعدى بالزيادة مطلقا وأن هذه الرواية
 غير معتدة عند الكل فافهم (قوله وتعزير خمسة وسبعين) جرى على ظاهر الرواية عن
 أبي يوسف وقد منازعنا ترجيح قولهم ما أنه لا يبلغ التعزير أربعين (قوله ولا تنزج بغيره)
 بل تقدم أنه يجبر على تجديد النكاح بهر يسير وهذه إحدى روايات ثلاث تقدمت
 في الطلاق الثانية أن لا تبين رد القصدها السيئ الثلاثة ما في النوادر من أنه يملكها
 رقيقة إن كان مصرفا ط (قوله ارتحل إلى مذهب الشافعي بعزير) أي إذا كان ارتحاله
 لا لغرض محمود شرعا في التاترخانية حكى أن رجلا من أصحاب أبي حنيفة خطب إلى

بمنزل مامر (فماتت) لأن تأديبه
 مباح فيقتيد بشرط السلامة قال
 المصنف وبهذا ظهر أنه لا يجب
 على الزوج ضرب زوجته أصلا
 (ادعت على زوجها ضربا فاحشا
 وثبت ذلك عليه عزير كما لو ضرب
 المعلم الصبي ضربا فاحشا) فإنه
 يعزره ويضمنه لومات شتى وعن
 الثاني لو زاد القاضي على مائة
 فمات فنصف الدية في بيت المال
 لقوله بفعل مأذون فيه وغير مأذون
 فيقتضيه زيلعي * (فروع) *
 ارتدت لفرق زوجها تجبر على
 الاسلام وتعزير خمسة وسبعين
 سوطا ولا تنزج بغيره به يفتي
 ملقط * ارتحل إلى مذهب
 الشافعي بعزير سراجية

مطلبه
 فيما إذا ارتحل إلى غير مذهبه

رجل من أصحاب الحديث ابنه في عهد أبي بكر الجوزجاني فأبى إلا أن يترك مذهبه
 فيمقر أخلف الإمام ويرفع يديه عند الخطوط ونحو ذلك فأجابته فزوجه فقال الشيخ
 بعد ما سئل عن هذه وأطرق رأسه النكاح جائز ولكن أخاف عليه أن يذهب إيمانه
 وقت النزاع لانه استخف بمذهبه الذي هو حق عنده وتركه لأجل حيلة منتهنة ولو أن رجلا
 يرى من مذهبه ما يحتاجه لوضع له مكان محمود أو أجورا أو ما اتفقوا عليه من غير دليل
 بل لما يرغب من عرض الدنيا وشهواتها فهو المذموم الا ثم المستوجب للتأديب والتعزير
 لا تركه المذموم في الدين واستخفافه بدينه ومذهبه اه مخلصا وفيها عن الفتاوى
 النسفة الثابت على مذهب أبي حنيفة خير وأولى قال وهذه الكلمة أقرب الى الالفه
 اه وفي آخر التحرير للشيخ ابن الهمام مسألة لا يرجع فيما قد فيه أي عمل به اتفقا
 وهل يقاد غيره في غيره المختار نعم لا قطع بانهم كانوا يفتنون مرة واحدة ومرة غيره
 غير ملتزمين مقتضايا واحدا فلو التزم مذهبنا كائني حنيفة والشافعي فقبل يلزم وقبل لا
 وقيل مثل من لم يلتزم وهو الغالب على الظن لعدم ما وجب شرعا اه مخلصا قال شارحه
 الهفقي ابن أمير حاج بل الدليل الشرعي يقتضي العمل بقول المجتهد ونقله عنه
 فيما احتاج اليه وهو فاسألوا أهل الذكرو السؤال انما يتحقق عند طلب حكم الحادثة
 المعينة فاذا ثبت عند قول المجتهد وجب عليه وأما التزامه فلم يثبت من السمع اعتباره
 ملزما انما ذلك في النذر ولا فرق في ذلك بين أن يلتزمه بلفظه أو بقلبه على أن قول القائل
 مثلا قلدت فلانا فيما أفتى به تعاقب التقليد والوعده ذكره المصنف اه قلت وأيضاً قالوا
 العمى لا مذهب له بل مذهبه مذهب مقلديه وعلاه في شرح التحرير بأن المذهب
 انما يكون لمن له نوع نظر واستدلال وبصر بالمذاهب على حسبه وأما من قرأ كتابا في فروع
 ذلك المذهب وعرف فتاوى امامه وأقواله وأما غيره ممن قال أنا حنفي أو شافعي لم يصر
 كذلك بمجرد القول كقوله أنا فقيه اه ونحوه اه وتقدم تمام ذلك في المقدمة أول هذا
 الشرح وانما أطلقنا في ذلك للايقظ بعض الجهل به بما يقع في الكتب من إطلاق بعض
 العبارات الموهمة خلاف المراد فيجعلهم على تقبيل الاثمة المجتهدين فان العلماء
 طاشاهم الله تعالى أن يريدوا الازدراء بمذهب الشافعي أو غيره بل يطلقون تلك العبارات
 بالمانع من الاتقال خوفا من التلاعب بمذاهب المجتهدين نفعنا الله تعالى بهم وأما تعالى
 بهم ام آمين يدل لذلك ما في القنية واهل البعض كتب المذهب ليس للعمى أن يقول من
 مذهب الى مذهب ويستوى فيه الحنفي والشافعي اه وسماي ان شاء الله تعالى تمام
 ذلك في فصل القبول من الشهادات (قوله قذف بالتعريض) كأن قال انما استبزان
 يعززان لان الحد سقط للشبهة وقد ألحق الشين بالمخاطب لان المعنى بل أنت زان فعززر
 وظاهر التقييد بالقذف انه لو شتم بالتعريض لا يعززر (قوله فله قيمة القصاصان) أي له
 قدر ما نقص من قيمته ولم يذكر أنه يمعد أو لا لعلمه مما رتب به وتقدم قبيل باب الشهادة على

قذف بالتعريض يعززر ساوي *
 زنى باسرة مقيمة يعززر استسار *
 ادعى على آخرائه وطئ أمته
 وحملت فمقتضت فان برهن فله قيمة
 القصاصان

مطلبه
 العمى لا مذهب له

الزنا ما لوزني بأمة فقتلها انه يجب الحد والقيمة بالقتل وفي افضائها تفصيل طويل (قوله
 وان حلف خصمه) أي عند عدم البرهان (قوله حتى يتوب أو يموت) عبارة غير صحيحة
 يردها في الهندية وغيرها قال محمد بن أحمد بن أبي داود (قوله يعزى على
 الورع البارد الخ) قال في التاترخانية روي أن رجلا اوجد عورة ما فادفنها فأنشدها وعزفها
 مرارا و مراده اظهار ورعه وديانته فقال له عمر رضي الله تعالى عنه كها يا بارد الورع
 فانه ورع يغضبه الله تعالى وضربه بالدرّة اه قلت وبه علم أن المراد ما كان على وجه
 الرياء كما أفاده بقوله البارد فانهم كانوا من أهل الورع فهو مدح كما نقل أن امرأة
 سألت بعض الأئمة عن الغزل على ضوء العيس حين يمر على بيتها فقال من أنت فقالت
 أنا بنت بشر الحافي فقال لها لا تفعل في فان الورع خرج من بيتكم (قوله التعزير لا يسقط
 بالتوبة) لما مر أن الذي إذا زعمه التعزير فإلما يسقط عنه لكن هذا مقيد بما إذا كان
 حقا بعد أمما ويجب حقا لله تعالى فانه يسقط كما في شهادات البحر حموي على الاشياء
 (قوله قلت قد قدمناه لاصحابنا الخ) تقدم ذلك عند قوله والشهادة على الشهادة وهذا
 جواب لقول الاشياء ولم أره لاصحابنا اه قلت وفي كفاية كافي الحاكم الشهيد وإذا كان
 المذنب علمه رجلا له مروءة وخطر استحسن أن لا أحبس به ولا أعززه إذا كان ذلك أول
 ما فعل وذكر عن الحسن رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تتجافوا
 عن عقوبة ذي المروءة الا في الحدود اه وقال البيهقي وفي الاجناس عن كفاية الاصل
 لو ادعى قبل انسان شتيمة فاحشة أو انه ضربه عزرا أسواطا وان كان المذنب عليه رجلا له
 مروءة وخطر استحسن أن لا يعزرا إذا كان أول ما فعل وفي نوادر ابن رستم عن محمد وعظ
 حتى لا يعود اليه فان عاد وتكرر منه ضرب التعزير قلت لمجدد المروءة عند ذلك في الدين
 والصلاح قال نعم وفي التاترخانية ان كان له خطر ومروءة فالقياس أن يعزرا
 وفي الاستحسان لان كان أول ما فعل فان فعل أي مرة أخرى علم انه لم يكن ذا مروءة
 والمروءة مروءة شرعية وعقلية رسمية اه ملخصا (تنبيهه) قال ابن حجر في الفتاوى
 الفقهية جاء الحديث من طرق كثيرة من رواية جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة منها
 أقبلوا ذوي الهيات عثماتهم الا الحدود وفسرهم الشافعي بأنهم الذين لا يعرفون بالشعر
 فيزل أحدهم الزلة فيتركه قبل هم أصحاب الصغار دون الكبار وقبل الذين اذا وقع منهم
 الذنب تابوا والا أول أظهر وأمتن اه ملخصا قلت وقول أئمتنا إذا كان أول ما فعل يشير
 الى التفسير الأول وكذا ما مر من تفسير المروءة (قوله في حديث اتق الله لا تأت الخ) لفظ
 الجامع الصغير اتق الله يا أبا الوليد وقوله لا تأتني أصله لا تأتني فحذف اللام كذا في المناوي
 ح قلت مقصده أن تأتني منصوب بأن المضمر بعد اللام المقابلة مع أن شرط الضمير
 أن عدم وجود لا بعد هامش لنعلم أي الحزبين فلو وجدت امتنع الضمير بل لا يعلم
 الآن يقال سوغ ذلك عدم التصريح باللام التعليمية لكنه يتوقف على كون الرواية

وان حلف خصمه فله نهر من المذنب
 منية وفي الاشياء خدع امرأة
 انسان وأخرجها وزوجها اليه
 حتى يتوب أو يموت ليعزى في
 الارض بالفساد من له دعوى
 على آخر فلم يجبه فأمسك أهله
 للظلمة فحبسهم وعززه عزرا
 يعزى على الورع البارد كتهريف
 فهو عورة التعزير لا يسقط بالتوبة
 كالحديث ثم قال واستثنى الشافعي
 ذوي الهيات قلت قد قدمناه
 لاصحابنا عن القنية وغيرها وزاد
 الناطقي في اجناسه ما لم يتكرر
 في ضرب التعزير وفي الحديث
 تتجافوا عن عقوبة ذوي المروءة
 الا في الحد وفي شرح الجامع
 الصغير للمناوي الشافعي في حديث
 اتق الله لا تأتني يوم القيامة يعبير
 بحمله على رقبته

بالنصب والا فلا يظهر أنه نفي بمعنى النهي مثل فلا روث ولا فسوق أو نهى واليه للاشباع
وعلى كل فهو نهى عن المسبب والمراد النهي عن السبب مثل ولا تقتلوا أنفسكم
لا يقتلنكم الشيطان أي لا تقتلوا سبب القتل والقتلة وهذا المراد النهي عن منع زكاة
المواشي أو السرقة التي هي سبب الاتيان بما ذكر وعلى هذا التقدير يظهر في الحديث
نسكات الطيفة لا تخفى على المتأمل فافهم (قوله له رغاء الخ) الرغاء صوت الابل كما أن
الخوار صوت البقر والنواج بالهاء المثلثة المضمومة وبعدها همزة مفتوحة معدودة ثم جيم
صوت النعيم ط (قوله قال يؤخذ منه) عبارة المناوي قال ابن المنير أطن أن الحكم
أخذوا بتجريس السارق ونحوه من هذا الحديث ونحوه اه ح والتجريس بالقوم
السميع بهم قاموس قلت وهو معنى التشهير الذي ذكره عنه دنا في شاهد الزور في
التاريخية قال أبو حنيفة في المشهور بطاف به وبشهر ولا يضرب وفي السراجية وعليه
الفتوى وفي جامع العنابي التشهير أن يطاف به في البلد وينادي عليه في كل محله أن
هذا شاهد الزور فلا تشبهوه وذكر الخصاف في كتابه أنه يشهر على قواه ما بغير الضرب
والذي روى عن عمر أنه يسبح وجهه فتأويله عند السرخسي أنه بطريق السباسة إذا
رأى المصلحة وعند الشيخ الإمام أنه التقضي والتشهير فانه يسمى سوادا اه مخلصا
وسيا في غمامه قبيل باب الرجوع عن الشهادة أن شاء الله تعالى والله سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب السرقة)

عقب به الحدود لانه من مع الضمان فاستأنى قلت وكأنهم ترجموا إليها بالكتاب
دون الباب لاشتغالها على بيان حكم الضمان الخارج عن الحدود فكأن غيرهما من وجه
فأفردت عنها بكتاب متضمن لأبواب تأمل قال القهستاني وهي نوعان لانه إما أن يكون
ضررها بذى المال أو به وبهامة المسكين فالأول يسمى بالسرقة الصغرى والثاني بالكبرى
بين حكمهما في الأصل لا نزلنا أقل وقوعا وقد اشتركا في التعريف وأكثرا لشرط اه أي
لأن المعتبر في كل منهما أخذ المال خفية لكن الخفية في الصغرى هي الخفية عن عين
المالك أو من يقوم مقامه كالودع والمستهير وفي الكبرى عن عين المالك المتزمت حفظ
طرق المسلمين وبلادهم كما في الفقه والشرع تعلم مما يأتي (قوله هي أفة أخذ الشيء الخ)
أفاد أنهم مصدر وهي أحد خمسة ففي القاموس سرق منه الشيء يسرق أي من باب ضرب
سرقا محركة وككتف وسرقة محركة أي ككامة وكفرة أي بضم فسكون وسرقا بالفتح
أي مع السكون والاسم السرقة بالفتح وكفرة وككتف اه موضحا (قوله خفية) بضم
الخاء وكتفها ط عن المصباح (قوله مجاز) أي من إطلاق المصداق ورادة اسم
المفعول كالخلق بمعنى الخلق (قوله وشرعا باعتبار الحرمة الخ) يعني أن لها في الشرع
تعريفين تعريفا باعتبار كونها محرمة وتعريفا باعتبار ترتب حكم شرعي عليها وهو
القطع ومز نظيره في الزنا (قوله أخذ كذا) أي أخذ الشيء خفية (قوله أخذ مكاف)

له رغاء أو بقردها خوار أو شاة
لهانواج قال يؤخذ منه تجريس
السارق ونحوه فليحفظ والله تعالى

اعلم

(كتاب السرقة)

(هـ) أفة أخذ الشيء من الغير
خفية وتسمية السرقة سرقة
بجواز شرعا باعتبار الحرمة أخذ
كذلك بغير حق نصا بالكان أم لا
وباعتبار القطع (أخذ مكاف)
ولوأني

شمل الاخذ حكمه وان يدخل جماعة من اللصوص منزل رجل ويأخذوا مناعه ويحملوه
 على ظهر واحد ويخرجونه من المنزل فان الكل يقطعون استعصا انا وسأقي بجر وأخرج
 الصبي والمجنون لان القطع عقوبة وهما يسامان أهلها السكن ما يضمنان المال كما في البحر
 (قوله أو عبدا) فهو كالخز هنا لان القطع لا يتصف بخلاف الجلد (قوله أو كافرا) الاولى
 أو ذميا المسأفي كافي الحاكم أن الحربى المستأمن اذا سرق في دار الاسلام لم يقطع في قول
 أبى حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف أقطعه (قوله أو مجنون) حال افاقته (الاولى أن يقول
 أو مجنون في غير حال أخذ له قوله ولو أتى الخ تهميم للمكاف فيه صير المأني أخذ مكاف
 ولو كان ذلك المكاف مجنون في حال افاقته ولا يثنى ما فيه فانه في حال الافاقة عاقب
 لا يجنون إلا أن يجعل حال افاقته طرفا لا يشذف فكانه قال أخذ مجنون في حال افاقته
 في صدق عليه أخذ مكاف وانما عساه مجنونان نظرا الى حاله في غير وقت الاخذ فيرجع الى
 ما قلنا تأمل والحاصل كافي البحر والنهر أنه اذا كان مجنون ويثني فان سرق في حال افاقته
 قطع والا فلا اه بقى لو جرت بعد الاخذ هل يقطع أم لا نظر افاقته قال السيد أبو السعود
 ظاهر ما قلناه في النهر من أنه يشترط لاقامة الحد كونه من أهل الاعتبارية متى اشترط
 افاقته الآن يفرق بين الجلد والقطع بأن الذي يحصل به الجلد لا فائدة فيه قبيل الزوال الالم
 قبل الافاقة بخلاف القطع اه قلت لكن في حد الشرب من البحر اذا أقر السكران
 بالسرق ولم يقطع أسكره أخذ منه المسأل ثم قال شهدوا عليه بالشرب وهو سكران قيات
 وكذا باننا وهو سكران كما اذا زنى وهو سكران وكذا بالسرقة وهو سكران ويجوز
 بعد الصحو ويقطع اه فهذا يفتىدا اشتراط صحوه الآن يفرق بين المجنون والسكر
 بأن السكر غاية بخلاف المجنون لكن الظاهر اننا اذا افاقته لا ندرا اهل الحد بالشبهة وهى
 هنا احتمال ابداء ما يسهطه اذا أفاق كما لا يقطع الاخرس لذلك تأمل (قوله ناطق
 بصير) زاد في البحر هنا قيد آخر وهو كونه صاحب يد يسرى ويحمل ينى صحيجين وسأقي
 في فصل القطع (قوله بلجهل بهال غيره) يعنى أن مقتضى حاله ذلك (قوله عشرة دراهم) لما
 رواه أبو حنيفة صر فوعالا قطع اليد في أقل من عشرة دراهم ورجع هذه على رواية ربع
 دينار ورواية ثلاثة دراهم لأن الاخذ بالأكثر أحوط احتمالا لا لا دراهم كما بسطه في الفتح
 وأطلق الدراهم فان صرفت الى المعهودة وهو أن تكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل
 كافي الزكاة بجر ومنه في الهداية وغيره ويبحث فيه الكمال بأن الدراهم كانت في زمنه
 صلى الله عليه وسلم مختلفة صنف عشرة وزن خمسة وصنف وزن ستة وصنف وزن عشرة
 فتمتضى ترجيحهم الاكثر في ما تترجحه هنا أيضا فتمت فى النسر بلالية (قوله لم يقل
 مضروبة) أى مع أن ذلك شرط للقطع في ظاهر الرواية (قوله جيباد) قال سرق زبونا
 أو نهر جبة أو سـ توفى فلا قطع الآن تكون كسيرة قيمته انصاب من الجيباد بجر (قوله
 أو مقدارها) أى قيمة فلوس صرف نصف دينار قيمته انصاب قطع عندنا بجر وهو عطف على

أو عبدا أو كافرا أو مجنوناً حال
 افاقته (ناطق بصير) فلا يقطع
 أخرس لا احتمال لطقه بشبهة ولا
 اعنى بلجهل بهال غيره (عشرة دراهم)
 لم يرد على مضروبة المسأفي المغرب
 الدراهم اسم للمضروبة (جيباد
 أو مقدارها)

عشرة احم (قوله فلا قطع بنقرة) هي القطعة المذابة من الذهب والفضة قاموس
والمراد الثاني ط وهذا محترز كون العشرة مضروبة ومثله ما لو سرق أقل من وزن عشرة
فضة تساوي عشرة مسكوك لا يقطع لأنه مخالف للنص في محل النص وهو أن يسرق فضة
وزن عشرة كذا في الفتح فأفاد أن الفضة غير المسكوك باعتبارها الوزن والقيمة أي كون
وزنها عشرة تساوي عشرة مسكوك فلا قطع لوقوع الوزن عن عشرة وإن باع قيمة
المسكوك كـ ثمانمائة ولا في عكسه كـ ثلثة النقرة (قوله ولا بد ينار) محترز قوله أو قيمتها
وأفاد به أن غير الدراهم بقومهم وإن كان ذهباً كما في الفتح (قوله وقت السرقة ووقت
القطع) فلو كانت قيمته يوم السرقة عشرة فانتقص وقت القطع لم يقطع إلا إذا كان النقص
العيب حدث أو اشترأت بعض العين كما في الفتح والنهر (قوله وسكانه) فلو سرق في بلد
ما قيمته فيم عشرة فأخذ في أخرى وقيمتها فيها أقل لا يقطع فتح (قوله بتزويج عدلين) حال
من قوله أو مقدارها (قوله عند اختلاف المقومين) أي بأن قومه عدلان بنصاب وعدلان
آخران بأقل منه وأما لو اختلفا وبعد اتفاقهم على النصاب فإنه لا يضر كما هو ظاهر (قوله
الأذا كان وعاءها إعادة) لأن القصد فيه يقع على سرقة الدراهم ألا ترى أنه لو سرق كيساً
فيه دراهم كثيرة يقطع وإن كان الكيس يساوي درهماً بجر وفهم منه أنه لو علم بما في
الثوب يقطع كما صرح به في المبسوط لأن المنة تبرزه ورقصد النصاب وكون المسروق
كيساً فيه دلالة القصد ولا يقبل قوله لم أقصد لم أعلم كما في الفتح فإقراره بالعلم بما في الثوب
فيه دلالة القصد بالاولى (قوله ولا ينتظر) أي إذا طلب المالك تضمينه فله ذلك في الحال
لو جرد سببه لأنه لا يقدر على تسليمه للحال فصارت ستمسكاً (قوله خفية) خرج به الأخذ
مغالبته أو نهباً فلا قطع به لو كان في المصترم أو ان دخل خفية استخسنا نهر (قوله
وأبداً فقط لولا بلا) حتى لو دخل البيت لاختفية ثم أخذ المال مجاهرة ولو بعد مقاتلة
من في يده قطع بجر (قوله وهل العبرة) أي في الخفية لزعم السارق أن رب الدار لم يعلم به
أم لزعم أحدهما وإن كان رب الدار فيه خلاف ويظهر ذلك فيما لو ظن السارق أن رب
الدار علم به مع أنه لم يعلم بالخفية هنا في زعم رب الدار لا في زعم السارق في الزيلعي لا يقطع
لأنه جهر في زعمه وفي الخلاصة والمحيط والذخيرة يقطع استثناء بكونه خفية في زعم
أحدهما أما لو زعم اللص أنه لم يعلم به مع أنه عالم يقطع اكتفاء بزعم الخفية وكذا لو لم يعلم
اتفاقاً وأما لو علم فلا قطع فالمسألة رباعية كما أفاده في البحر (قوله من صاحب يد صحيحة)
حتى لو سرق عشرة ودبعة عند رجل ولولعشرة رجال يقطع فتح (قوله فلا يقطع السارق
من السارق) هكذا أطاقتهم الكرخي والطحاوي لأن يده ليست يداً مائة ولا ملك فمكان
ضائعاً قلنا نعم لكن يده يد غضب والسارق منه يقطع والحق ما في نوادر هشام عن محمد أن
قطعت الأول لم أقطع الثاني وإن درأت عنه الحد قطعت منه ومثله في أمالي أبي يوسف كذا
في الفتح نهر وعلى هذا التفصيل يـ شئ المصنف في الباب الآتي * (تنبيه) * في كافي

فلا قطع بنقرة وزنها عشرة لا تساوي
عشرة مضروبة ولا بد ينار قيمته
دون عشرة وتعتبر بالقيمة وقت
السرقة ووقت القطع ويكافئ
بتزويج عدلين أحدهما معرفة بالقيمة
ولا قطع عند اختلاف المقومين
فله بجر (مقصودة) بالأخذ فلا
قطع بنوب قيمته دون عشرة وفيه
دينار أو دراهم مضروبة الأذا
كان وعاءها إعادة تجزئ (ظاهرة
الاحراج) فلو ابتاع ديناراً في الحرز
وسرق لم يقطع ولا ينتظر تغوطه
بل يفهم منه أنه لا يستملك وهو
سبب الضمان للحال (خفية)
أبداً وانتهى لولا الاختصاص
ومنه ما بين العشاءين وأبداً فقط
لولا أول العبرة لزعم السارق
أول زعم أحدهما اختلاف (من
صاحب يد صحيحة) فلا يقطع
السارق من السارق فتح

الحاكم ولا يقطع السارق من مال الحربى المستأمن (قوله لا يتسارع اليه الفساد) سأتى هذا فى المتن مع أشياء أخر لا يقطع به إذا كان مراده استيفاء المشروط كان عليه ذكر الباقي تأمل (قوله متقوم مطلقاً) أى عند أهل كل دين ط (قوله فلا يقطع بسرقة خمر مسلم) هذه العبارة مع التطويل لا تشمل سرقة المسلم خمر الذى ولو قال فلا يقطع بسرقة خمر لكان أخصراً وأشملاً ح (قوله بدائع) تمام عبارة على ما فى البحر فلو سرق بعض تجار المسلمين من البعض فى دار الحرب ثم خرجوا إلى دار الاسلام فأخذ السارق لا يقطع به الامام اه قلت وظاهره أن الحاكم كذلك لو سرق فى دار البغى ثم خرجوا إلى دار العدل تأمل ولم يذكر سرقة أهل العدل من أهل البغى وعكسه وفى كافى الحاكم رجل من أهل العدل أغار على عسكر البغى ليلافسهم من رجل منهم ما لا يخفى به إلى امام العدل لا يقطع به لأن لأهل العدل أخذ أموالهم على وجه السرقة ويمسكه إلى أن يتوبوا أو يعوتوا وفى العكس لو أخذ بعد ذلك فأتى به امام أهل العدل لم يقطع به أيضاً لأنه محارب يستحل هذا اه ملخصاً (قوله من حرز) هو على قسمين حرز بنفسه وهو كل بقعة مهيأة للأحرار ممنوع من الدخول فيها إلا بإذن كالدور والحوادث والحميم والخزائن والصناديق أو بغيره وهو كل مكان غير مهيأة للأحرار وفيه حافظ كالمساجد والطرق والصحراء وفى القنية لو سرق المدفون فى مفازة يقطع بجرحه قلت وجزم المقدسى بضع ما فى القنية كائناً كره فى النباش (قوله بمزة واحدة) فلو أخرج بعضه ثم دخل وأخرج باقى لم يقطع زبائحه وغيره قلت وهذا لو أخرجه إلى خارج الدار إلى الجوهرة ولو دخل داراً فسرق من بيت منها درهمين فأخرجه إلى محنتهم ثم عاد فسرق درهمين آخر وهكذا حتى سرق عشرة فهذه سرقة واحدة فإذا أخرج العشرة من الدار قطع وان خرج فى كل مرة من الدار ثم عاد حتى فعل ذلك عشر مرات لم يقطع لأنه سرقات اه ومنه فى التارخانية لكن ذكر فى الجوهرة أيضاً لو أخرج نصاباً من حرز مرتين فصاعداً ان تخال بينهم المالك فأصلح النقب أو أغلق الباب فالأخراج الثانى سرقة أخرى فلا يجب القطع إذا كان المخروج فى كل دفعة دون النصاب وان لم يتخل ذلك قطع اه ومثله فى النهر عن السراج قبيل فصل القطع فقوله وان لم يتخل ذلك قطع يقتضى أنه لو أخرج بعض النصاب إلى خارج الدار ثم عاد قبل اطلاع المالك وأصلحه النقب أو أغلق الباب أنه يقطع ويشو خلاف ما أطلقه هو وغيره من عدم القطع كما علمت لأنه لم يصدف عليه أنه فى كل مرة أخرج نصاباً من حرز بل بعض نصاب نعم اطلاع المالك له اعتبار فى مسئلة أخرى ذكرها فى الجوهرة أيضاً وهى لو نقب البيت ثم خرج ولم يأخذ شيئاً إلا فى الليلة الثانية ان كان ظاهراً وعلم به رب المنزل ولم يستد له يقطع ولا يقطع اه ووجهه ظاهر وهو أنه لو علم به ولم يستد لم يبق حرزاً والابن حرزاً إذ لو لم يبق حرزاً لم أن لا تتحقق سرقة بعد هتك الحرز (قوله انتمد مالكم أم تعدد) فلو سرق واحد من جماعة قطع ولو سرق اثنان نصاباً من واحد فلا يقطع عليهم ما فاعلموا لانتصاب

(على التسارع اليه الفساد) كعدم وفواكه مجتبي ولا بد من كون المسروق متقوم مطلقاً فلا يقطع بسرقة خمر مسلم مسلماً كان السارق أو ذنباً وكذا الذى إذا سرق من ذمى خمر أو خنزيراً أو صبيحة لا يقطع لعدم تقويمها عندنا ذكره الباقي (فى دار العدل) فلا يقطع بسرقة فى دار حرب أو بغى بدائع (من حرز) بمزة واحدة اتحد مالكم أم تعدد

في - في السارق لا المسروق منه بشرط أن يكون الحرز واحد أو سرق نصا من منزلين فلا
 قطع والبيوت من دار واحدة بمنزلة بيت واحد حتى لو سرق من عشرة أنفس في دار كل
 واحد في بيت على حدة من كل واحد منهم - ثم درهما قطع بخلاف ما إذا كانت الدار عظيمة
 فيها حجر كما في البدائع بحر وس - مأي - مثله الحجر (قوله لاشبهة ولأننا ويل فيه) أخرج
 بالآول السرقة من دار أبيه ونحوه وبالثاني سرقة معصفتا ويل أخذه للقراءة أفاده ط
 (قوله وثبت ذلك الخ) لا يصح كون ذلك جرأ من التعريف بل هو شرط للقطع مع كما أفاده
 بقوله - قطع ان أقرمزة أو شهد رجلان الخ تأمل (قوله واليه رجع الثاني) أي أبو يوسف
 وكان أولا يقول لا يقطع الا اذا أقرمزين في مجلسين مختلفين كما في الزباني (قوله ومن
 المتأخرين من أفتى بجمعه) مقتضى منعه أن ذلك صحيح في حق القطع ولا يخفى ما فيه لأن
 القطع حد يسقط بالاشبهة والاشكارات أعظم شبهة مع أنه سيأتي أنه لا قطع بتكول عن اليقين
 وأنه لو أقرم هرب لا يتبع قيمته من أجل ما ذكره على صحته في حق الضمان (قوله أو شهد
 رجلان) فلا يقبل رجل واحد وامرأان للقطع بل للمال وكذا الشهادة على الشهادة كما في
 كافي الحاكم (قوله ولو عبدا) نعميم للضحية عليه المقتدر بعد قوله أو شهد رجلان
 وسأني الكلام على سرقة العبد في الباب الآتي (قوله وسألهما الإمام كيف هي) ليعلم
 أنه أخرج من الحرز وأناول من هو خارج وأين هي ليعلم أنها ليست في دار الحرب وكما هي
 ليعلم أنها انصاب أم لا (قوله زاد في الدرر) نقله في البحر أيضا عن الهداية وقال السؤال
 عن الماهية لا مطلقا على استراق السمع والنقص من أركان الصلاة وعن الزمان لا احتمال
 التقادم زاد في الكافي أنه يسألهما عن المسروق اذ سرقة كل مال لا توجب القطع (قوله
 وعن سرق) ليعلم أنه ذرهم مجرم منه أم لا (قوله وبيناهما) أي المذكورات وهو عطف
 على قوله وسألهما (قوله احتمالا) على السؤال (قوله ويحسبه حتى يسأل عن الشهود)
 أي عن عدالته قال في الشريعة لاشبهة يشترط ما قاله الكمال أن القاضي لو عرف الشهود
 بالعدالة قطعها اه وله على القول بأن القاضي يقضي بعمده وهو خلاف المختار الآن اه
 وهذا اشتباه فان قضاة بالقطع بالبين لا يعلم وعلمه بعدالة الشهود المتوقف عليهم القضاء
 بالقطع ليس قضاء به حوى قلت على أنه مرفى في الباب السابق أن في حقه وقعه نه على يقضي
 القاضي بعلمه اتفاقا وقد صرح في البحر عن الكشف بأن وجوب القطع حق الله تعالى
 على الخلوص (قوله لعدم الكفالة في الحدود) لأنه اذا جاز أخذ الكفيل بالنفس لا يحبس
 (قوله الا الزمان) لأن تقادم العهد لا يمنع صحة الاقرار بها نوح عن البسوط والمحيط
 واعتضه الجوى بأنه يجوز أن تكون السرقة في صباه فلا يحسب قد قلت لكن قال في حاوي
 الزاهد لو ثبت السرقة بالاقرار لا يلزم السؤال عن زمانه حتى قال في الاستيعاب لو قال
 سرقت في زمان الصبا يقطع ولا يلتفت الى قوله اه واقطع أسنم ورمز الكتاب الاسرار (قوله
 الا المكان) المناسب والا المكان بالعطف لأنه في الفتح استثنى الزمان والمكان (قوله

(لا شبهة ولأننا ويل فيه) وثبت
 ذلك عند الامام كما ينبغي (في قطع
 ان أقرم امزة) واليه رجع الثاني
 (طائعا) فاقراره بمأكرا باطل
 ومن المتأخرين من أفتى بجمعه
 فظهرية زاد الفهستاني معزيا
 نظرا لثمة المقتين ويجعل ضربا بقر
 وسخفة (أو شهد رجلان) ولو
 عبدا شرط حد سرقة ولا تقبل
 على اقراره ولو بحضوره (وسألهما
 الامام كيف هي وأين هي وكما هي)
 زاد في الدرر وما هي وفي هي (ومن
 سرق وبيناهما) احتمالا للدره
 ويحسبه حتى يسأل عن الشهود
 لعدم الكفالة في الحدود ويسأل
 المقترون عن الكمال الزمان وما
 في الفتح الا المكان

تخريف) أي لجواز أن يكون في دار الحرب والمراد أن ذكر المكان في عبارة الفتح غير صحيح (قوله وكذا لو رجع أحدهم) أي أحد السارقين المقترين (قوله أو قال) أي أحد السارقين (قوله أو شهدا على إقراره) أي إقرار السارق (قوله فلا قطع) أي في المسائل الثلاث أما في الأولين فلا نه إذا سقط عن البعض شبهة سقط عن الباقيين كما في السكافي والرجوع ودعوى المالك شبهة وأما في الثالثة فلا نه بحدود الإقرار بنزلة الرجوع وهو لو أقر صريحاً يصح رجوعه فكذلك لو شهدا على إقراره والسكوت في باب الشهادة جعل اندكراً حكماً كما ذكره المصنف (قوله ونقله شارح الوهبانية الخ) حاصل ما نقله عن المصنف أنه لو أقر ثم هرب لم يقطع ولو في فوره لأن الهرب دليل الرجوع ولو رجع لا يقطع فكذلك إذا هرب بل يضمن المال وأما لو هرب بعد الشهادة ولو قبل الحكم فإن أخذ في فوره قطع والألا فإن حدث السرقة لا يقام باليمين بعد التقادم والعارضة في الحد ودعوى القضاء قبل الاستيفاء كالعارض قبل القضاء اهـ وبه ظهر أن قول المصنف به الظاهرية فإن في فوره لا يقطع صوابه ولو في فوره لم يعلم أنه بعد التقادم لا يقطع أيضاً وأجيب بأنه قيد بالنزول به ليصح قوله بخلاف الشهادة لأنه بعد التقادم لا يخالف الإقرار بالشهادة في عدم القطع على أنه إذا كان لا يقطع بالهرب في فوره لا يقطع بعد التقادم فيه بالأولى كما أفاده حـ لكن لا يخفى ما في العبارة من الإيهام والعبارة المحترمة عبارة كافي الحاكم وهي وإذا أقر بالسرقة ثم هرب لم يقطع وإن كان ذلك بشبه ودطلب ما دام في فوره ذلك (قوله ولا قطع ينكول) أي ينكول السارق عن الحلف عند القاضي (قوله لا قراره على نفسه) أنه لا لزوم المال في المستأين لأن النكول إقراره يعني وإقرار السارق عليه يوجب توجه المطالبة على نفسه أفاده طـ (قوله ونقل) أي في القهستان ومثله في الذخيرة وهو تأييد لما قبله حيث سماه جوراً شبيهاً بالعدل (قوله عن عصام) هو عصام بن يوسف من أصحاب أبي يوسف ومحمد ومن أقران محمد بن سعدة وابن رستم وأبي حنيفة البخاري (قوله أنه سئل) أي سأله سبحانه ابن جبلة أمير بلخ رملـي (قوله سارق وعين) تعجب من طلب اليمين منه فإنه لا يبالى لاقدامه على ما هو أشد جناية لكن الشرع لم يعتبر هذا (قوله فتقال) أي عصام (قوله ما رأيت جوراً الخ) سماه جوراً باعتبار الصورة والافهوعدل حيث توصل به إلى الظاهر الخلق وتقدم أن للقاضي تعزيز المتهمة وقد مناه (قوله بصحة إقراره بأكبرها) أي في حق الضمان لا في حق القطع كما قدمناه (قوله وعن الحسن) هو ابن زياد من أصحاب الإمام (قوله يجعل ضربه الخ) لم يصريح الحسن به بل هو مفهوم كلامه قال في البحر وسئل الحسن ابن زياد يحمل ضرب السارق حتى يقتل قال لم يقطع اللحم لا يمين العظم ولم يرد على هذا اهـ كلام البحر وهو ضرب ممثل أي ما لم يعاقب لا تظهر السرقة في عبارة الشارح سقط من الكاتب أو من قلمه بدليل أنه في شرحه على الملتقى ذكر عبارة الحسن على وجهها فلم يكن ما هنا نصراً قائمه بسوقه اهـ اهـ لم نعهده هذا الشارح الفاضل وصل في البلاد إلى ما زعمه من

تخريف نهر (وصح رجوعه عن إقراره بها) وإن ضمن المال وكذا لو رجع أحدهم أو قال هو مالي أو شهدا على إقراره بها وهو يصحده أو يسكت فلا قطع شرح وهبانية (فإن أقر بها ثم هرب فإن في فوره لا يقطع بخلاف الشهادة) كذا نقله المصنف عن الظهيرية ونقله شارح الوهبانية بلا قيد القورية (ولا قطع ينكول وإقراره على عبده بها وإن لم يزم المال) لا قراره على نفسه (و) السارق (لا يفتى به قبيحاً) لأنه جور وتجديس وعزاه القهستاني للواقعات معللاً بأنه خلاف الشرع ومثله في السراجية ونقل عن التجديس عن عصام أنه سئل عن سارق ينكر فقال عليه اليمين فقال الأمير سارق ويمن ها تو بالوسط فمضربوه عشرة حتى أقر فأتى بالسرقة فقال سبحانه الله ما رأيت جوراً أشبه بالعدل من هذا وفي أكرام العزازية من المشايخ من أفتى بصحة إقراره بأكبرها وعن الحسن يجعل ضربه حتى يقتل

○ يظهر العظم
○ مطلب
○ تربية عصام بن يوسف
○ مطلب
في جوارض ضرب السارق حتى يقتل

مواقع بالاعتراض عليه فافهم (قوله عن ابن العز) أي في كتابه القنبية على مشكلات الهداية
حيث قال الذي عليه جمهور الفقهاء في المتهم بسرقة ونحوها أن ينظر فاما أن يكون
معه وفابا لم تجز مطالبته ولا عقوبته وهل يحلف قولان ومنهم من قال بعزومه واما
ان يكون مجهول الحال فيحبس حتى يكشف أمره قبل شهر او قبل باجته ادولى الامر وان
كان معه وفابا لم تجز فقات طايفة بضربه الوالى أو القاضى وفات طايفة بضربه الوالى
دون القاضى ومنهم من قال لا يضربه وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر
الزبير بن العوام أن يسب بعض المهاجرين بالعدا بلسا كتم اخباره بالمال الذي كان
صلى الله تعالى عليه وسلم قد عاهدهم عليه وقال له أين كنز حبي بن أخطب فقال يا محمد
أنفذته الصدقات والحروب فقال المال كثير والمسئلة أقرب وقال لا يريد ذلك هذا فسه
الزبير بشي من العذاب فدلهم على المال وهو الذى يسب الناس وعليه العمل الخ وعساه
في المنع (قوله ثم نقل) أي المصنف وقوله جواز ذلك أي جواز ضرب المتهم حيث قال نقلا
عن الزبلي ومنه أي ومن السياسة ما حكى عن الفقيه أبي بكر الاعشى أن المتدعي عليه اذا
أنكر فلا امام أن يعمل فيه بأكثر رأيه فان غلب على ظنه أنه سارق وأن السرقة عنده
عاقبه ويجوز ذلك كالوراء الامام مع الناس في مجلس الشرب وكالوراء يمشى مع السارق
وبغلبة الظن أجازوا قتل النفس كما اذا دخل عليه رجل شاهرا سيفه وغاب على ظنه أنه
يقتله اه (قوله لغلبة الناس) تمام عبارة النهر وكيف يؤتى السارق لئلا يمينه بل ولا
في النهار اه يعنى لا يوقف جواز ضربه على اقامة البينة حيث كان من أهل التهمة وقتلهم
في التهمير أن للقاضى نعتير المتهم وقد مناهنا عن ابن القيم حكاية الاجماع على ذلك وقد
سمعت أننا نصرح الزبلي بأن هذا من السياسة وبه يعلم أن للقاضى فعل السياسة
(قوله ويحتمل ما في التنبيس) وهو ما قدمه المصنف من أنه لا يفتى بعقوبة السارق
(قوله لو كسر سنده) يضم أوله مبنيا للجهول وأصل العبارة لو شكك الوالى في حقه فأتى
بقائده فضرب المشكوك عليه فكسر سنده أو يده الخ (قوله كالمال) أي كما يضمن لو غزوه
الوالى مالا (قوله لا لو حصل) أي لا يضمن الارش لو حبسه الوالى فهرب وتصور جدار
السجين فحصل ما ذكر من كسر سنده أو يده أو مات بضرب القائد (قوله كان للورثة أخذ
الشاكى بديه أيهم) الظاهر أنه لا ينفى ما ذكر عن القضية لتعديله بظهوره وتعيده هنا أي حيث
ظهرت السرقة على يد آخر بخلاف ما مر تأمل (قوله لتعديده في هذا التسبب) قال
في الذخيرة بعد عزوه المسئلة لمجموع النوازل قبل هذا الجواب مستقيم في حق الغرامة
أصله السهاية غير مستقيم في حق الدية لانه صمد السطح باختيابه وقيل هو مستقيم
في الدية أيضا لانه كره على الصعود للفرار من حيث المعنى اه وقوله أصله السهاية أي
أن الأصل في ذلك تضمينهم الساعى اذا كان يغرب حق (قوله وسبب في الغصب) حيث
قال متنا وشركا لوسحى الى ساطعان بن بؤذيه والحال أنه لا يدفع بلارفع الى السلطان أو سبى

ونقل المصنف عن ابن العز الحنفى
صحيح أنه عليه الصلاة والسلام أمر
الزبير بن العوام بتعذيب بعض
المجاهدين حين كتم كنز حبي بن
أخطب ففعل فدلهم على المال قال
وهو الذى يسب الناس وعليه العمل
والا فالشهادة على السرقات اندر
الامور ثم نقل عن الزبلي في آخر
باب قطع الطريق جواز ذلك سياسة
وأقره المصنف سها للبحر وابن الكمال
زاد في النهر وبنى التعويل عليه
في زماننا لغلبة الفساد ويحتمل
ما في التنبيس على زمانهم ثم نقل
المصنف قبله عن القضية لو كسر سنده
أو يده ضمن الشاكى أرشه كالمال لا
لو حصل ذلك بتصوره الجدار أو مات
بالضرب لدوره وعن الذخيرة
لو صعد السطح ليعز خوف التعذيب
قسمة فقات ثم ظهرت السرقة على
يد آخر كان للورثة أخذ الشاكى
بديه أيهم وبعائهم للسلطان
لتعديده في هذا التسبب وسبب

مطلب
في ضمان الساعى

بن ياشر الفسق ولا يمنع بهيه أو قال السلطان قد يغترم وقد لا يغترم أنه قد وجد كثر اغترمه
السلطان شيئا لا يضمن في هذه المذكورات ولو غترم السلطان البتة بمثل هذه السعاية ضمن
وكذا يضمن لو سعى بغير حق عند محمد زجر اله أي لا ساعي وبه يفتي وعزروا الساعي عبدا
طواب بعد عتقه ولو مات الساعي فلا مسي به أن يأخذ قدر الخسران من تركته هو الصحيح
جواهر الفتاوى ونقل المصنف أنه لو مات المشركو عليه بسقوطه من سطح ولو فقه غرم
الشاكى دية لالومات بالضرب لئلا يدور و قد مر في باب السرقة اه قلت أنت خير بأن ما
ذكره في باب السرقة مخالف لما عناه اليه انهم حاصل ما ذكره من ضمان الساعي أنه لو سعى بحق
لا يضمن ولو بلا حق فان كان السلطان يغترم بمثل هذه السعاية البتة يضمن وان كان قد يغترم
وقد لا يغترم لا يضمن والفتوى على قول محمد من ضمان الساعي بغير حق مطلقا ويعزروا بل
قد مرنا بأحقة قتله بل أفتى بعض مشايخ المذهب بكفره (قوله لم يسرقه مني) المناسب عطفه
بأنه لا يضمن له ثلثة نفى كافي الحاكم أو قال لم يسرقه مني وانما كنت أودعته (قوله فلا
قطع) أما لو قال عقوت عنه لم يطل القطع كافي الحاكم أي لأن القطع محض حقه تعالى
فلا يملك استأطافه بخلاف ما قبله لأنه ثبت في ضمن ثبوت حق العبد وقد بطل باقراره فبطل
ما في ضمنه تأمل (قوله وندب تاعنه) المناسب ذكره عند قوله أن أقتر به أي ندب للإمام
أن يلقنه كافي لما أخرجه أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم أي باص قد اعترف ولم يوجد معه
متاع فقال صلى الله عليه وسلم ما أخطأت سرفت قال بلى يا رسول الله فأعادها عليه الصلاة
والسلام مرتين أو ثلاثا فأمر به فقطع وقامه في الفتح (قوله في حقه ما) متعلق بلاقطع
ح أي لا قطع في حق الكافر ولا في حق المسلم ولعل وجهه انه امرقة واحدة فلما بطلت
الشهادة في حق المسلم بطلت في حق الكافر وأما الغنم فلا شك في انتفائه عن المسلم وهل
يضمن الكافر حصته منها الظاهر نعم قات وفي كافي الحاكم لو شهد رجلان على رجلين
بسرقة وأحد السارقين غائب قطع الحاضر فان جاء الغائب لم يقطع حتى تعاد عليه تلك
البيعة أو غيرهما فيقطع اه فليست الفرق بين المسلمتين ولعل وجهه أن الكافر ليس أهلا
لشهادة على المسلم بخلاف شهادة المسلم على الغائب فان المانع من قبولها الغيبة لا عدم
الاهلية (قوله تشارك جمع) أي في دخول السرور بقرينة قوله وان أخذ المال بعضهم
قال في الفتح وانما وضعها في دخول السبل لأنه لو دخل بعضهم ليكنهم اشتركوا بعد ذلك
في فعل السرقة لا يقطع الا الداخل ان عرف بعينه وان لم يعرف عزروا كلهم وأبد حسبهم
الى ان يظهر توبتهم اه وقد بقوله وأصاب كلا نصاب لأنه لو أصابه أقل لم يقطع بل يضمن
ما أصابه من ذلك جوهره (قوله استخسانا) والقباس أن يقطع الحامل وحده وهو قول
زفر والائمة الثلاثة فتحي (قوله أو محرم) أي ذورحم محرم من المروق منه بحر (قوله
لم يقطع أحد) أطلقه فشمه ل ما اذا تولى الأخذ الكبار له فلا خلاف لا يبي يوسف كافي
الزباني (قوله لا قطع) هذا قول أبي حنيفة لا قول الأثر وقوله الأخير يقطع كباقي قريته

(قضى بالقطع مع بيئته أو اقرار
فقال المروق منه هذا مناعه
لم يسرقه مني) وانما كنت أودعته
(أو قال شهدتم ودي بزور أو أقر
هو يبطل أو ما أشبه ذلك فلا قطع)
وندب تلقينه كباية بتر بالسرقة
(كأن لا قطع) لو شهد كافران على
كافروا مسلم بهم في سقهما أي
الكافروا المسلم لم يظهيرية (تشارك
جمع وأصاب كلا قدر نصاب قطعوا
وان أخذ المال بعضهم) استخسانا
سند الباب التساؤل ولو فهم صغير
أو مجنون أو معذور أو محرم لم يقطع
أحد (وشرط لا قطع حضور شاهدين
رقته) وقت القطع (لحضور المذمى)
بنفسه (حتى لو غاب أو ماتا لا قطع)

صريح في التنازلية وغيرها (قوله سوى رجم) في بعض النسخ سوى جلد وهي الصواب
وان كان الاول هو الذي في الفتح والبحر والنهر فقلنا ان كافي الحماكم قد سدرده
في التبريد لانه مخالف لما قدموه في حديث الزنا بالرجم من انه اذا غاب الشهود او ما
سقط الحد فيجب استثناء الجلد فانه يقام حال الغيبة والموت بخلاف الرجم لا بشرط بداية
الشهود وبه وبعبارة كافي الحماكم في الحد ومصرحة بذلك وكذلك عبارة في المبرقة
ونصها واذا كان اي المبروق منه حاضرا والشاهدان غائبان لم يقطع ايضا حتى يحضروا
وقال ابو حنيفة به كذلك يقطع وهو قول صاحبه وكذلك الموت وكذلك هذا في كل حد
وحق سوى الرجم وبعض القصاص وان لم يحضر واستمعنا لانه من حقوق الناس اه
فهذا نص صريح الحماكم في الحد ودوا المبرقة بما قلنا فليست به اه قات والظاهر ان نصه
الكافي التي وقعت لصاحب الفتح سقط منها قوله وقال ابو حنيفة الى قوله وكذلك الموت
فوقع الخلل في اشتراط حضور الشاهدين وفي استثناء الرجم لان الاستثناء وقع من القول
الاخير الذي رجع اليه الامام فكان العمل عليه لان ما رجع عنه المجتهد بمنزلة المنسوخ
ولذا صرح في شرح الوهبانية بتصحيح قوله الاخير فيزي الله تعالى التبريد لاني اخبرنا على هذا
التنبيه الحسن (قوله تصحيح خلافه) اي خلاف قوله لا قطع وهـ ذاهو الصواب كما علمت
(قوله ويقطع بساج) قال الزمخشري الساج خشب اسود رز بن يجلب من بلاد الهند
ولا تكاد الارض تبليه والجمع سيجان مثل نار ونيان وقال بعضهم الساج يشبه البوس
وهو اقل سوادا منه مصباح (قوله وقنا) بالفتح والقصر هو الرمح (قوله شيخ الباء) كذا
في البحر عن الطائفة ومثله في الفتح والنهر ورأيت في المصباح ضبطه بها وقال انه خشب
معروف وهو معرب ويجلب من الهند واسمه بالمرية ساسم به حزة وزان جمع رز قوله
وهو (بالضم) الخشب جمعه عيذان وأعواد وآلة من المعازف قاموس قات والمراد هنا
الآل وهو الطيب لان آله الله ولا قطع به كما يأتي (قوله وأدهان) جمع دهن كزيت
وشبرج (قوله وورس) نبت أصفر يزعم باليمن ويصنع به قيل هو صنف من السكر كم
وقيل يشبهه مصباح (قوله وصندل) خشب معروف طيب الرائحة (قوله وفصوص
خضر) قند الخضر اتفاقا درمنتي (قوله وزبرجد) جوهر معروف ويقال هو الزمرّد
مصباح (قوله والعسل) بالتخفيف ما يتخذ منه الحبر الا حجر غير الزنجفر والدودة ويطبق على
نوع من الزمرّد وفي بعض النسخ العلع وهو شجر يجازي كافي القاموس تأمل (قوله
غير مركب) احتراز به عن باب الدار المركب فانه لا يقطع به كما يأتي ثم انه يشترط للقطع هنا
أن يكون في الحرز أن يكون خفيفا لا ينقل حمله على الواحد لانه لا يرغب في سمة الثقل
من الابواب كافي الهداية والزيلى قال في الفتح ونظيره بأن ثقله لا ينال في ماله
ولا ينقصه او انما نقل فيه رغبة الواحد لا الجماعة ولو صح هذا امتنع القطع في فردة حمل
من قاش ونحوه وهو منتهى ولذا أطلق الحماكم في الكافي القطع اه واجب بأنه اغايردلو

وهذا في كل حد سوى رجم وفود
يجر قات لكن نقل المصنف
في الباب الا في تصحيح خلافه
فتنبه (ويقطع بساج وقنا وابوس)
يفتح الباء (وعود ومسك وأدهان
وورس وزعفران وصندل وغير
وفصوص خضر) اي زمرّد
(وباقوت وزبرجد واولو واهل
وفبروزج وانا وباب) غير مركب

لم يقل الثقل من الابواب قلت لا يخفى أن هـ ذاه ومنشأ النظر فافهم (قوله ولوم تخذين) أي الاناء والباب أشار به الى أن قوله من خشب غير قيد لأن المراد ما دخله الصنعة فالحق بالاموال النفيسة بخلاف الاواني المتخذة من الخشيش والقصب فلا قطع بها لأن الصنعة لم تغلب فيها حتى لا تتضاعف قيمتها ولا تحترق حتى لو غلبت كالأواني اللبن والماس من الخشيش في بلاد السودان يقطع بها المذاكرنا وكذا الحصر البغدادي القلبية الصنعة على الاصل أفاده في البحر وشبهه في الزياحي (قوله ولا يوجد في دار العدل الخ) الاولي التعبير بدار الاسلام قال في الفتح فاما كونهما يوجد في دار الحرب فايدرس شبهة في سقوط القطع لأن سائر الاموال حتى الدنانير والدراهم مباحة في دار الحرب ومع هذا يقطع فيها في دارنا اهـ (قوله لا يقطع بتافه الخ) أي اذا سرق من سرز لا شبهة فيه بعد أن أخذ وأسرز وصار مملوكا فتح (قوله يوجد بمباح في دارنا) أي يوجد جنسه بمباح في الاصل بصورته الاصلية بأن لم يحدث فيه صنعة متقومة غير مرغوب فيه فخرج بصورته الابواب والاواني من الخشب وبغير مرغوب فيه فهو المأذن من الذهب والفضة والبواقيت واللواؤن ونحوها من الاجارفة قطع لكونها مرغوب فيها وعلى هـ هذا نظر بعضهم في الزرنيج بأنه ينبغي القطع به لاسرازه في دكاكين العطارين كسائر الاموال بخلاف الخشب لانه انما يدخل الدور للعمارة فكان اسرازه ناقصا بخلاف الساج والابنوس واختلف في الوسمه والحناء والوجه القطع لاسرازه عادة في الدكاكين كذا في الفتح ومفاده اعتبار العادة في الاسراز (قوله لا يجوز عادة) استرازه عن الساج والابنوس قلت وقد جرت العادة باسراز بعض الخشب كالخروط والمنشور وفوقها وعواميد ونحو ذلك فيمنع القطع به كما يفيد ما مر تأمل (قوله ولوم ليحيا) بتشديد اللام ودخل فيه الطري بالاولى (قوله وطير) لأن الطير بطير فقل اسرازه فتح (قوله وصيد) هو الحيوان الممنوع المتوحش بأصل خلقته اما بقوائمه أو بجناحه فالحمل ليس منه ابن كمال (قوله وزرنيج) بالكسر فارسي معرب مصباح (قوله ومغرة) بفتح الميم وسكون الميم المجهمة وتحرك العين الطين الاسمر وظاهر كلام الصحاح والقاموس أن التمسكين هو الاصل والتمريكين خلافه وظاهر المصباح العكس نوح (قوله ونورة) بضم النون هو السكس ثم غلبت على الخلط تضاف الى السكس من زرنيج وغيره ويسمى عمل لازالة الشعر مصباح وكذا اضبطها بالضم في القاموس (قوله وخرف وزجاج) الخرف كل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون نغارا قاموس قال في الفتح ولا يقطع في الاسر والغفار لأن الصنعة لم تغلب فيها على قيمتها وظاهر الرواية في الزجاج انه لا يقطع لانه يسرع اليه السكسر فكان ناقصا المالبية وعن أبي حنيفة يقطع كالخشب اذا صنع منه الاواني اهـ وفي الزياحي ولا قطع في الزجاج لأن المكسور منه تافه والمصنوع منه يتسارع اليه الفساد اهـ قلت وظاهره انه لا يقطع في الزجاج وان غلبت عليه الصنعة وهل يقال مثله

ولوم تخذين (من خشب وكذا
بكل ما هو من أعز الاموال
وانفسها ولا يوجد في دار العدل
مباح الاصل غير مرغوب فيه
هذا هو الاصل (لا) يقطع (بتافه)
أي حقه (يوجد بمباح في دارنا
كخشب لا يجوز) عادة (وخشيش
وقصب وسمن) لومها
و(طير) ولوطا أو دجاجا في
الاصح غايه (وصيد وزرنيج
ومغرة ونورة) زاد في المجتبى
وأشنان ونخم وملح وخرف
وزجاج لسرعة كسره (ولاجا
يتسارع فساد كمن زرنيج) ولا
قد بدا

في الصبي والبور مع انه قد يبلغ بالصناعة نصبا كثيرة ومفهوما على الفخار انه يقطع به تامل
 (قوله وكل مهيا لاكل) اما غير المهيا مما لا يتسارع اليه الفساد كالخنطة والسكر فانه
 يقطع فيه اجماعا كافي الفتح (قوله مطلقا) ولو غير مهيا لانه عن ضرورة ظاهر اوهى تبين
 التناول فتح (قوله وفا كمة رطبة) كالعنب والسفرجل والتفاح والرمان واشباه ذلك ولو
 كانت محروزة في حظيرة علم اباب مقفل واما القواكة اليابسة كالبلوز والوزفانه يقطع
 فيه اذا كانت محروزة جوهره (قوله ونمر على شجر) لانه لا اسرار فيمالي الشجر ولو كان
 الشجر في حرماني كافي الحاكم وان سرق القرم من رؤس النخل في حائط محرز او حنطة في
 سبيلها لم تحصد لم يقطع فان اسرزالا في حظيرة علم اباب او حصدت الحنطة وجعلت في
 حظيرة فسرق منها قطع وكذلك ان كانت في صحراء وما حيا يحفظها اه (قوله واشربة
 مطربة) أي مسكرة والطرب استغفاف العقل من شدة حزن ويخرج حتى يصدر عنه
 ما لا يليق كإتراء من مسباح الشكلى وضرب خرد ودهن وشق جيون من أوشدة سرور
 توجب ما هو معه ومن الثمالي ثم الشراب ان كان حلوا فهو مما يتسارع اليه الفساد
 أو ترافان كان خرا فلا قيمة لها أرغبره في تقويمه خلاف ولتأول السارق فيه الارافة
 فتثبت شبهة الاباحة وتغامر في الفتح وشي ما اذا كان السارق مسلما وذميا كافي البحر
 (قوله ولو الاناء ذهبيا) أي على المذهب لان الاناء تابع ولم يقطع في المتبوع فكذا في
 التسع وفي رواية عن أبي يوسف انه يقطع وهو قول الأئمة الثلاثة ورجمه في الفتح فيما
 تعين ذهبيته بأن الفاعل أن كلامه صوابا لا خذبل أخذ الاناء أظهر واستتم بدعي في
 التبعين سرق كوزا فيه عسل وقيمة السكر تسعة وقيمة العسل درهم يقطع وهو نظير
 ما تقدم في سرق ثوبا لا يساوي عشرة مصرور عليه عشرة يقطع اذا علم أن عليه
 ما لا يخلاف ما اذا لم يعلم اه ملخصه وأقره في البحر (قوله وآلات الهو) أي بالخلاف لعدم
 تقويمها عنده ما حق لا يضمن مثله او عنده وان ضمنها الغير لله والآن يتأول أخذها
 للنهي عن المنكر فتح (قوله وصليب) هو هيئة خطين متقاطعتين ويقال لكل جسم
 صليب فتح (قوله وشطرنج) بكسر الشين فتح قبل هو عربي وقيل معرب وهو داخل في آلات
 الله وكذا النرد بفتح النون (قوله لتأويل السكر الخ) على الثلاثة وعن أبي يوسف
 يقطع بالصليب لو في يد رجل في حرم لا شبهة فيه لولو في مصلاهم لعدم الطرز وجوابه ما قلنا
 من تأويل الاباحة فتح قلت لكن هذا التأويل لا يظهر فيما لو كان السارق ذميا ثم رأيت
 في الأخيرة ذكر هذا التفصيل عن أبي يوسف في الذي ووجهه ظاهر لان مصلاهم بمنزلة
 المسجد فلذا لم يقطع بخلاف الحرز فيقطع لانه لا تأويل له الآن يقال تأويل غيره يكفي في
 وجود الشبهة فلا يقطع تأمل وفي النهر ولو سرق دراهم عليهم ائتمال قطع لانه انما اعتدلتا ول
 فلا يثبت فيه تأويل (قوله لانه سرز لا محرز) أفاد أن الكلام في الباب الخارج فلولا دخل
 الدار فهو محرز فيقطع به أفاده ط قلت وهذا اذا لم يكن ثقبلا على ما مر عن الهداية في غير

وكل مهيا لاكل كخبر في أيام فخط
 لا قطع بطلانها مطلقا شفي (وفا كمة
 وطربة ونمر على شجر ويطبخ) وكل
 ما لا يبيح حولا (وزرع لم يحصد)
 لعدم الاسرار (واشربة مطربة)
 ولو الاناء ذهبيا (وآلات الهو)
 ولو طبل الفسزاق في الاصح لان
 صلاحية لله وصارت شبهة غاية
 (وصليب ذهب أو فضة وشطرنج
 ونرد) لتأويل السكر نهيا عن
 المنكر (وباب مسجد) ودان لانه
 سرز لا محرز

قوله مصرور عليه هكذا بخطه
 ولعل صوابه مصرور بالانصب
 صفة لقوله ثوبا اه معججه

المركب وظاهره أن باب المسجد محرز وليس كذلك فالأولى تعاميل الهداية بقوله ولا يقطع
 في أبواب المسجد لعدم الإحراز فصار كتاب الداريل أولى لأنه يحوز باب الدار ما فيها
 ولا يحوز باب المسجد ما فيه حتى لا يجب القطع بسرقة متاعه اه زاد في البحر وهذا
 استار السكينة وإن كانت محزنة لعدم المالك (تنبيه) قال نفع الاسلام لو اعتاد سرقة
 أبواب المسجد يجب أن يعزروا بالغ فيه ويحبس حتى يتوب قال في البحر وينبغي أن يكون
 كذلك سارق البرابيز من المص اه قال ط وكذا سارق نعال المصاين اه قاتل كل
 سارق انتفى عنه القطع لشبهة ونحوها تأمل (قوله ومصحف) مثل الميم قاموس والمص
 أشهر مصباح لأن أخذ تأويل في أخذه القراءة والنظر فيه ولأنه لا مال له على اعتبار
 المكتوب وأحراره لأجله للجلاد والأوراق هداية والإطلاق يشمل الكافر وغير القاري
 (قوله ولو محليين) قال فوح افندي في حاشية الدرر هذا اللفظ في أكثر النسخ بالياءين
 وليكن الصواب أن يكون ياء واحدة كما يظهر من الصرف اه ومثله في شرح درر البحار
 (قوله لأن الحلية تسبع) وعن أبي يوسف يقطع في المصحف المحلى وعنه أنه يقطع إذا بلغت
 الحلية نصابا كما قال في حلية الصبي قال في الفتح والخلاف في صبي لا يمشي ولا يتكلم فلو
 كان يمشي ويتكلم وعبر لا قطع أجماعا لأنه في يده نفسه وكان أخذه خداعا ولا قطع في
 الخداع (قوله يعبر عن نفسه) فالمراد بالكبير المميز المعبر عن نفسه بالغما كان أو صديقا يحوز
 (قوله لأنه إما غصب) أي أن أخذه بالتهرب أو خداع أي أن أخذه بالحيلة وكلاهما غصب
 سرقة ط (قوله ودقاتر) جمع دقتر بالفتح وقد بكسر جساءة المصحف المضرومة قاموس
 (قوله فكلم مصنف) أي في تأويل أخذه للقراءة وكون المقصود ما فيه ولا مال له (قوله
 والافك كمنبور) أي في تأويل أخذه لإزالة ما فيه انهم يباع المنكر والمأصل أنه لا يقطع
 بكتب علوم شرعية أو غيرها قال القهستاني فيشمل أي الدقتر المصحف وكتب العلوم
 الشرعية والآداب ودواوين فيها أحكام دون ما فيها أشعار وكروية وكتب العلوم
 الحكيمة فانهم إذا دخلوا في آلاتها وكما أشار إليه في الزاد وغيره اه ثم نقل قول آخر
 بالقطع بكتب الادب والشعر لكن قال في الفتح والبحر مثل مثل بكتب الشعر
 ومثل كتب العربية واختلف في غيرها أي غير كتب الشريعة من العربية والشعر فقل
 ملحقة بدقاتر الحساب فيقطع فيها وقيل بكتب الشريعة لأن معرفتها قد توقف على
 اللغة والشعر والحاجة وإن قلت كفت في إيراد الشبهة اه فتعليل القول الثاني
 يقيس ترجمته ثم قال ومقتضى هذا أنه لا يقطع بكتب الشعر والفلسفة لأنه
 لا يقصد ما فيه الأهل الديانة فكانت سرقة صرفا اه زاد في النهر وينبغي أن ينظر في
 الأخذ بكتب الشعر والفلسفة فان كان موعا بذلك لا يقطع لقطع بان المقصود
 ما فيها اه قلت لكن كلام الفتح يخالفه لأنه جهل بكون أهل الديانة لا يقصدونها
 علمه لكونهم سرقة صرفا وعلوم أن السارق لا يأنم أن يكون من الذين لا يقصدونها

(ومصحف وصبي محليين) ولو
 (محليين) لأن الحلية تسبع (وعبد
 كبير) يعبر عن نفسه ولو نائما
 أو خداعا أو أعمى لأنه إما غصب
 لأنهم لو شرعية ككتب تفسير
 وحديث ونفسه فله مصنف
 والافك كمنبور

بل الغالب انه يكون غيرهم من أهل الشمر كالسحرة ونحوهم فاعلم أن الشبهة المسقطه
للقطع لا يلزم وجودها في السارق والا كانت علة حقيقة لا شبهة العلة لأن الشبهة
ما يشبهه الثابت وهو ليس بثابت والالزم ثبوت النقص بل المذكور في كتب الشريعة
أيضا وكذا في آلات الله والعلوم في سنة القحط ولم يزل من عرج عليه نعم قد مناهن
الذخيرة في الصليب ما يقبضه عند أبي يوسف فليتأمل (قوله بخلاف العبد الصغير)
لأنه مال منتفع به أن كان عشي وبه عقل أو به ضرورة أن يصير كذلك أن كان بخلافه وتعلمه
في النهر (قوله الماضي حسابها) أي الذي لم يبق لاحد فيه علة فلم يبق الا كاعده
فاذا بلغت قيمته نصا بالقطع كذا في جميع العلامة فاسم (قوله وكاب وفهد) عطف
على ما لا قطع فيه بقرينة تكبيره ولو قال وكاب وفهد كما صنع في الوافي لكان أحسن
جوي وشمل كاب الصيد والماشية لأنه يوجد من جنسه مباح الاصل ولا خلاف العلماء
في ما يشبه فأورث شبهة بحرط (قوله في ودبة) أي تحت يده (قوله أي أخذ قهرا)
أي على وجه العلانية (قوله أي اختطاف) أي علانية أيضا فالنهب والاختلاس
أخذ الشيء علانية إلا أن الفرق بينهما ما من جهة سرعة الاختفاء في جانب الاختلاس
بخلاف النهب فإن ذلك غير معتبر فيه طعن أبي السهود (قوله لانتفاء الركن) وهو الحرز
في الخيانة والاختفاء حقيقة فيما بعده ط (قوله ونبتش) أي لا قطع على النباش وهو الذي
يسرق الكفن الموقر بعد الدفن بحرق لأن الحرز بالقبر والميت باطل لأنه لا يحفظ
نفسه والعصر اعلست حرز حتى لو دفن بها مال فسرقت لم يقطع غافي القضية من أنه لو سرق
المدفون بالمقبرة قطع ضعيف مقدسي (قوله في الاصح) لاختلال الحرز بجفر القبر وقيل
يقطع اذا كان متفلا قهسا متاني (قوله ولو اعناده) أي اعتاد النباش وفيه إشارة الى
الجواب عما استدلل به أبو يوسف والائمة الثلاثة من حديث من نبش قطعه جرحه على
السياسة وعنام حقيقة في الفتح (قوله ومال عامة) وهو مال بيت المال فإنه مال المسلمين
وهو منهم واذا احتاج ثبت له الحق فيه بقدر حاجته فأورث شبهة والحدود تدرأ بها بحر
(قوله أو مشترك) أي بين السارق وبين ذي اليد (قوله وحصر مسجد الخ) أي وإن كانت
محروقة كما في البحر (قوله ومال وقف) ذكره في البحر بحثا فقال وأما مال الوقف فلم أر من
صرح به ولا يخفى أنه لا يقطع به وقد علوا عدم القطع فيما لو سرق حصر المسجد ونحوها
من حرز بعدم المالك وتبعه في النهر وقال ولوقيل إن كان الوقف على العامة فماله كبيت
المال وإن كان على قوم مخصوصين فإعدم المالك حقيقة لكان حسنا اه ولا يخفى جريان
العللة الثانية فيما لا يمكن رده المقدسي والرملي بأنهم صرحوا بأنه يقطع بطلب متولى
الوقف وسيأتي التصريح به في الباب الآتي وصرح به أيضا ابن مالك في شرح المنار في
بحث النماص قلت ولذا والله أعلم عال في الفقه لعدم القطع في حصر المسجد بعدم الحرز
أي لكون المسجد غير حرز ومقاده أنه يقطع لو سرقها من حرزها ظاهر أن وجهه كونه

(بخلاف) العبد الصغير ودقاتر
الحساب الماضي حسابها لأن
المتصور ورقها فيقطع إن بلغ
نصابا أما الممول بها فالمتصور يعلم
ما فيها وهو ليس بمال فلا قطع بلا
فسوق بين دفاتر تجار ودنيوان
وأوقف نهر (وكاب وفهد) ولو
عليه طوق من ذهب علم
السارق (به أولا) لأنه يبيع (و) لا
(بخلافه) في ودبة (ونبتش) أي
أخذ قهرا (واختلاس) أي
اختطاف لانتفاء الركن (ونبتش)
أقبر (ولو كان القبر في بيت
مقبول) في الاصح (أو) كان
(الثوب غير الكفن) وكذا
لو سرقه من بيت فيه قبر وميت
لتأوله بزيارة القبر أو التجهيز
وللاذن بدخوله عادة ولو اعتاده
قطع سياسة (ومال عامة أو مشترك)
وحصر مسجد وأستار كعبته
ومال وقف لعدم المالك بحر

الوقف يبقى على ملك الواقف حكما عند الامام وهذا في أصل الوقف وأما الغلة فقد
صير حواياهم ملك المستحقين لكن ينبغي أن يقال إن كان السارق له حق في الغلة
لا يقطع بسرقته من سواها كان وقفا على العامة أو على قوم مخصوصين اثبتت الشريعة
وكذا وقف المسجد إذا كان للسارق وظيفة فيه بخلاف سرقته لمصره وقتاديله اذ حقه
في الغلة لا في المحصر تأمل (قوله ومثل دينه) أي مثله جنسا لا قدرا ولا صفة كما أفاده
ما بعده (قوله ولودينه مؤجلا) لأنه استيفاء ملقه والحال والمؤجل سواء في عدم
القطع استغسانا لأن التأجيل لتأخير المطالبة والحق ثابت فيصير شبهة دارنه وان
لم ياتمه الاعطاء الآن ولا فرق بين ككون المدين المسروق منه مجاطلا أو لا خلافا
للساقي وقامه في الفتح (قوله وزائد عليه أو أجود) أنت شبه برأت الضمير في زائد
وأجود عائد على الدين وفي علمه على المسروق فالمناسب للتعميم أن يقال أو نقص
منه أو أردأ فيعلم حكم الزائد والأجود بالاولى والحاصل أنه لو سرق أكثر من دينه
لا يقطع لأنه يصير شركا في ذلك المال بقدر ادركه كافي الفتح وعلى قياسه يقال فيما
لو سرق الأجود تأمل (قوله لأن النقدين جنس واحد حكما) ولهذا كان للقاضي
أن يفتي بهما دينه من غير رضا المطالب بغير قلت وهذا ما وافق لما صرحوا به في الجرح
ومضاده أنه ليس للدائن أخذ الدراهم بدل الذنابير بلا إذن المدين ولا فعل حاكم وقد
صرح في شرح تلخيص الجامع في باب العين في المساومة بأن له الأخذ وكذا في حظر
المتبجي وله له محمول على ما إذا لم يمكنه الرقعه للهاكم فاذا ظفر بمال مدينه له الأخذ بانه
بل له الأخذ من خلاف الجنس على ما ذكره قريبا (قوله ومنه الحل) أي بسبب ما فيه
من الصياغة التحق بالعرض (قوله ما لم يقل الخ) لأنه لا يكون رهنا أو قضاة لدينه
الأبازن مال كذا فكأنه ادعى أحدهما بذنه فلا يقطع وفي الفتح وعن أبي يوسف لا يقطع
بالعرض لأن له الأخذ عند بعض العلماء قلنا هذا قول لا يستند إلى دليل ظاهر فلا
يصير شبهة دارنه إلا أن ادعى الرهن أو القضاء (قوله وأطلق الشافعي أخذ خلاف
الجنس) أي من النقود أو العروض لأن النقود يجوز أخذها عندنا على ما قرنا
أنما قال القهستاني وفيه إيماء إلى أنه أن يأخذ من خلاف جنسه عند المجانسة
في المالية وهذا أوسع فيجوز الأخذ به وإن لم يكن مذهبا فإن الناس يعذرون العمل به
عند الضرورة كما في الزاهد أي قلت وهذا ما قالوا أنه لا يستند إليه لكن رأيت في شرح
نظم الكنز للامام قدسي من كتاب الجرح والقتال والدي لامة الجلال الأشعر في شرحه
للقدوري أن عدم جواز الأخذ من خلاف الجنس كان في زمانهم اطاعهم في الحقوق
والاقتوى اليوم على جواز الأخذ عند القدرة من أي مال كان لا سيما في ديار المداومتهم
للعقوق شعر

عفا على هذا الزمان فإنه * زمان حقوق لازمان حقوق

(ومثل دينه ولو) دينه (مؤجلا)
أو زائدا عليه) أو أجود وأصبر ورثة
شربكا (إذا كان من جنسه ولو
حكما) بأن كان له دراهم فسرق
ذنابره وبهكسسه فهو الأصح لأن
النقدين جنس واحد حكما
بخلاف العرض ومنه الحل
في قطع به ما لم يقل أخذه رهنا
أو قضاة وأطلق الشافعي أنه
خلاف الجنس للمجانسة في
المالية قال في المجتبى وهو أوسع
في عمل به عند الضرورة

مطلب
في أخذ الدائن من مال مدينه
من خلاف جنسه

مطلب
وهذا العمل بذهب الذهب عند
الضرورة

وكل رفيق فيه غير مرافق ه وكل صدوق فيه غير صدوق

(قوله بخلاف سرقة من غريم أبيه) سقط من بعض النسخ لفظ غريم وهو خطأ (قوله لا) أي لا يقطع لأن له ولاية أخذ دين ابنه الصغير في لولم يكن له ولاية لسوء اختياره أو لكونه رقة واستظهر أنه كذلك وبظاهره خلافه تأمل (قوله كسرقة شيء الخ) أي إذا سرق شيء أقطع فيه فردّه إلى مالكه ثم سرقة ثانية ولم يتغير المسروق عن المالك الأولى لا يقطع والقاس أنه يقطع وهو رواية عن أبي يوسف وقول الأئمة الثلاثة ويأتي في الفتح (قوله أمّا لو تبدل العين) كالأول كان غز لا سرقة فقطع فيه فردّه ثم أصبح سرقة فانه يقطع وعلى هذا الصوف والقطن والسكان وكل عين أحدث المالك فيه منه بعد القطع لو أحدثه القاصب يقطع به حق المالك بغير (قوله كالبيع) أي لو باع المالك من السارق ثم اشتراه منه فسرقة يقطع ثانياً عند مشايخ بخاري وقال مشايخ العراقي لا يقطع وظاهر الفتح اعتماد الثاني وذكر في الترمذي ما يؤيد الأول (قوله على ما في المجتبى) أشار به إلى ما ذكرنا من الخلاف وهذا القول ذكره في المجتبى جازماً به بلا حكاية خلاف كما ذكره المصنف في شرحه (قوله أو من ذى رحم محرم) ترجم في الهداية والكنز لهذه المسائل بقوله فصل في الحرز وهو كافي في التمرارغة الموضع الذي يحرز فيه الشيء وشراً عما يحفظ فيه المال عادة كالدار وإن لم يكن لها باب أو كان وهو مفتوح لأن البناء المقصد الأحرار والحيات والجمعة والشخص اه ومثله في الفتح لكن قوله وإن لم يكن لها باب الخ فيه كلام ذكره عند مسألة الفشاش (قوله فسقط كلام الزبالي) حيث قال وقوله لا يرضع لاحاجة إلى أخرجه لأنه لم يدخل في ذى الرحم المحرم وردّه في البحر بأن هذا ظن منه أنه متعلق بالرحم وليس كذلك بل متعلق بالهرم اه ح قالت لا يظن بالزبالي أنه ظن ذلك لأن الرحم وهو القرابة النسبية لا تكون بالرضاع اه لا حتى يظن أن قوله لا يرضع تقييده بل مبني كلامه على أن المراد بالهرم ما تكون محرمته من النسب كما هو المتبادر وكما عبر به في الهداية حيث قال ذى رحم محرم منه فقوله منه أي من الرحم تصرح بالمراد وعلمه فلا يدخل فيه ابن العم الذي هو أخ رضاعاً لأنه محرم من الرضاع لا من الرحم ثم رأيت عبارة الكنترا التي شرح عليها الزبالي بالفظ منه كعبارة الهداية فتعين ما قلناه وسقط ما سواه فافهم (قوله بخلاف ماله إذا سرق من بيت غيره) أي إذا سرق مال رحمه المحرم من بيت أجنبي فانه يقطع لوجود الحرز في الفتح ينبغي أن لا يقطع لما في القطع من القطعية وأجاب في البحر بأن القطع حتى الشرع لاحقه فلا يكون قطعية واعتضده في التمر بأنه يشترط الإلزام بأنه لو سرق من بيت رحمه المحرم يقطع ولا يلزم القطعية ما ذكره قلت أنت خير بأنه لا يصح القول بالقطع فيه أقسام المانع وهو عدم الحرز بخلاف بيت الأجنبي نعم ينبغي تقييده بغير قرابة الولاد فلا يقطع في الولاد لأنه في ماله على ما ذكرنا في التبيين والبحر والنهر (قوله اعتبار الحرز وعدمه) أي قطع في المسئلة الأخيرة اعتبار الحرز ولم

(بخلاف سرقة من غريم أبيه)
أو غريم ولده الله كغيره
مكتوبة أو غريم عبده المأذون
المسدون) فانه يقطع لأن حق
الاخذ لغيره (ولو سرق من غريم
ابنه الصغير لا كسرقة شيء يقطع فيه
ولو يتغير) أمّا لو تبدل العين
أو السبب كالبيع قطع على ما في
المجتبى (أو من ذى رحم محرم
لا يرضع) فهو محرم به برضاع
قطع كابن عم هو أخ رضاعاً فانه
وهم نسباً محرم رضاعاً عيني فقط
كلام الزبالي (ولو) المسرق (مال
غيره) أي غريم ذى الرحم (بخلاف
ماله إذا سرق من بيت غيره) فانه
يقطع اعتباراً بالحرز وعدمه
(وبخلاف ماله إذا سرق من بيت غيره)
صحة بلناه

يقطع فيما قبلها اعتبار العدمه فقيه لف ونشر مشوق وعن هذا قال البرجندى الظاهر
 أنه لا دخل للقرابة بل الاعتبار الحز في كل موضع كان له أن يدخل فيه بلا مانع ولا حشمة
 لا يقطع سواء كان بينهما قرابة أو لا قال الجوى وفيه نظران الصديقين يدخل أحدهما
 بيت الآخر بلا مانع ولا حشمة مع أنه يقطع فظهر أن للقرابة الحمومية مدخلا واعتبره
 الشيخ أبو السعود بأن هذا فيما لم يؤذن له بدخوله حتى لو سرق من محل جرت عادته بدخوله
 لم يقطع اه قلت لكن المنقول في الهداية وغيره يقطع الصديق لأنه عادة في السرقة ولم
 ينص أبو إين جريان عادة في الدخول أو عدمه وبأنى له مزيد بيان عقبيه (قوله ابن كمال)
 حيث قال الموضع التي شأنم الارضاع والمرضعة هي التي في حال الرضاع ملقمة ثديها
 للصبى كذا في الكشف فن قال ههنا مرضعة لم يصب اه لأنه لا يمكن أن يسرق منها في
 حال ارضاعها له (قوله لسانمتر) أي من اعتبار الحز وعن أبي يوسف لا يقطع لدخوله عليها
 بالاستئذان وحشمة بخلاف الاخت رضاعا لأنها ههنا المعنى فيها عادة وبه الظاهر
 أنه لا قرابة بينهما ما والحمومية بدون القرابة لا تحترم فتح قلت وإذا كان يقطع في السرقة من
 أمه رضاعا مع الدخول بالاستئذان وحشمة فكذا في الصديق وبه يظهر أن للقرابة
 الحمومية دخلا وكذا أقوالهم لأنه عادة في السرقة يفيد الفرق وهو زوال الصداقة بخلاف
 القرابة تأمل والله تعالى أعلم (قوله ولا يسرق من زوجته) أي ولومن وجه كالمستونة
 المعتدة في منزل على حدة ولو سرق بعد انقضاء العدة قطع كافي الحاكم (قوله وان تزوجها
 بعد انقضاء) بالقطع لوجود الشبهة قبل الانقضاء وأفاد أنه لا فرق بين كونه زوجته وقت
 السرقة أو بعد ما قبل انقضاء بالقطع أو بعده وفي الأخيرة خلاف أبي يوسف ولو سرق
 أحدهما من الآخر فطلقها قبل الدخول لم يقطع أيضا كافي النهر (قوله من سرقها
 له) يعني بأن كان خارج مسكنهم ما صرح به في الهداية والبحر ثم بالإنابة فالضمة في الهداية
 على المسروق لا على السارق فافهم (قوله أو عرسه) أي زوجته سيده وكذا أقارب سيده
 وشريكه منسلا قال في البحر والعبد في هذا ملحق به ولا محق لا يقطع في سرقة لا يقطع فيها
 المولى كالسرقة من أقارب المولى وغيرهم لأنه ما ذون له بالدخول عادة في بيت هؤلاء
 لا إقامة المصالح (قوله ولا من مكاتبه) لأن له حقه في أكسابه غير (قوله وخشنة وصهره)
 خشنة زوج كل ذي رسم محرم منه وصهره كل ذي رسم محرم من امرأته وهذا عند الإمام
 وقال يقطع اهدم النسب في ملك البعض لأنها تكون بالقرابة وهي منتفذة وله أن العادة
 جارية في دخول بعضهم منازل البعض بالاستئذان فتكملت الشبهة في الحز وتأنخير
 الزمان له دليله مؤذن بتبرجحه غير وفي كافي الحاكم ولا يقطع السارق من امرأته أو زوج
 ابنته وابن امرأته وأبويهم استهنا (قوله ومغتم الخ) علله في الهداية بقوله لأن فيه
 نصيبا وذكر أن ذلك مأثور عن علي رضي الله عنه حكاه في الهداية وهو أنه أتى بربيل سرق من
 المغتم فقال له فيه نصيب وهو خائن فلم يقطعه وهو كان قد سرق مغفرا وإياه عبد الرزاق

ابن كمال (مطلقا) سواء سرق من
 بيتها أو بيت غيرها فإنه يقطع لسانمتر
 (و) لا يسرق من (من زوجته) وان
 تزوجها بعد انقضاء حمومية
 (وزوجها ولو كان) المسروق
 (من سرقها له) لا (عبد له)
 سيده أو عرسه أو زوج سيده
 لا إذن بالدخول عادة (و) لا (من
 مكاتبه وخشنة وصهره) من
 (مغتم) وان لم يكن له حق فيه لأنه
 مباح الأصل فصارت شبهة غائبة بجعلها

والدارقطني وهذا ظاهر في أن الكلام فيمن له فيه استحقاق وبه صرح في الفتح لكن في
 النهر قال في الحواشي السعدية وهذا التعليل يدل على أنه لو لم يكن له فيه نصيب يقطع
 لكن الرواية مطلقة في مختصر القدروري وشرح الطحاوي فلا بد من تعليل آخر اه وفي
 غاية البيان ينبغي أن يكون المراد من السارق من له نصيب فيه أما من لا نصيب له فيقطع
 اللهم الآن يقال أنه مباح الأصل وهو على صورته لم يتغير فصا شبهة وفي كلام المصنف
 يعني صاحب الكفر ما يؤول إلى اعتبار الاطلاق حيث قدم أنه لا قطع في المال المشترك
 وإذا كان له حق فيه كان من المشترك فذكره هنا ليس إلا لفائدة التعميم اه قلت ما ذكر
 من اطلاق الرواية قد يدعى أنه يخصه التعليل المأثور الذي جعله لودليل الحكم
 والالزم اثبات حكمه بالأدليل وما ذكره في غاية البيان من أنه مباح الأصل فيه نظر لأن
 مباح الأصل ما يكون تافها ويوجد مباحا في دار الاسلام كالمسجد والحشيش كما مر
 والمغرم قد يكون من أعز الاموال وأيضا حكمه مباح الأصل أنه لا يقطع به وإن ملك
 وسرق من سرز والمغرم ليس كذلك قطعا نعم قال القهستاني بعد التعليل المأثور ولا ينبغي
 أن لا يتخذ ان كان من العسكر فالمغرم داخل في مال الشركة والافني مال العامة اه
 وهذا في غاية السبسب فان خمس المغرم لذوي الحسبة من العامة ومن سرق من مال
 العامة لا يقطع لانه يستحق منه عند الحاجة فأورث شبهة كما عاينها جوابه كما قدمناه عن
 البحر (قوله في وقت جرت العادة بدخوله) فيقطع لو سرق قبله لأن الاذن يختص بالنهار
 بغير وفيه إشارة إلى أنه لو اعتاد الناس دخوله في بعض الليل فهو كالنهار كما في المفهرات
 قهستاني وإلى أن ذلك إذا كان الباب مفتوحا في الحواوي الزاحدي ولو سرق من حمام
 أو شاة أو رباط أو جواريت التجار وبابهم مغلق يقطع وإن كان نهارا في الأصح اه (قوله
 ويبت أذن في دخوله) فلا يقطع بالسرقة منه في الوقت المأذون بالدخول فيه ط (قوله
 ينبغي أن يقطع) البحث صاحب البحر وتبعه من بعده ط (قوله لا يعتبر الحرز بالمحافظة الخ)
 فلو سرق شيئا من الحمام وصاحبه عنده أو المسروق تحته لا يقطع بخلاف المسجد والفرق
 ان الحمام يحرز لحرز كان سرزا كالباب فلا يعتبر بالمحافظة والمسجد لم يحرز لحرز لا يحرز
 فيتمتع بالمحافظة كالحاوي والعصراء ونماه في الزيلعي وأفاد أن الحرز نوعان كما قدمناه
 عند قوله من سرز (قوله به يفتي) زاد في الفتح وهو ظاهر المذهب وقابله القول بأنه
 يقطع عنده لو سرق من الحمام في وقت الاذن إذا كان غنما حافظ ولا يقطع عندهما (قوله
 فيقطع بسرقة أو لؤة من اصطبل) لأن الحرز كما قدمناه كل بقعة ممددة للحرز بمجموع
 من الدخول فيها لا يذن ولا يفتي أن الاصطبل كذلك وهذا بخلاف الوديعه فإنه
 يعتبر فيها حرز من له ساحتى لو وضع المودع اللؤة في الاصطبل يضمن كما حقه في تنقيح
 الفتاوى الحامدية من الوديعه وسد ذكره هناك ان شاء الله تعالى (قوله والاول هو
 المذهب عندنا) ان كان أعاده لاجل نسبته إلى المجتبي كان الاخصر عزوه إليه عقب عبارة

(و) حمام في وقت جرت العادة
 بدخوله وكذا جواريت التجار
 والظلمات مجتبي (ويبت أذن في
 دخوله) ولو أذن لم يخصص
 فليس يقطع به وسرق ينبغي أن
 يقطع واعلم أنه لا يعتبر الحرز
 بالمحافظة وجود الحرز بالمكان
 لأنه أقوى فلا يعتبر بالمحافظة في
 الحمام لأنه سرز ويعتبر في المسجد
 لأنه ليس بحرز به يفتي (وكل
 ما كان سرز النوع فهو سرز
 لأنواع كلها) فيقطع بسرقة
 أو لؤة من اصطبل (على المذهب)
 وقيل حرز كل شيء معتبر بحرز مثله
 والاول هو المذهب عندنا مجتبي

المتن ولعل المراد إعادة الحصر بالجلد المعروفة الطرفين فإنه زائد على ما في المتن فافهم (قوله
 لكن جزم القهستاني الخ) لم ينسبه القهستاني إلى أحد يعتمد عليه وما مشى عليه
 المصنف قال فمسه شمس الأئمة السرخسي هو المذهب عندنا كما أنه في الذخيرة
 وغيرها وقد قال في الفتح أنه هو الصحيح كما ذكره الكرخي ثم قال ونقل الاستيعابي عن بعض
 أصحابنا أن كل شيء يعتبر بجزءه فمعه أن ما في القهستاني قول البعض وأن المذهب
 الصحيح خلافه ولعل قوله أنه المذهب سبق نظرنا ليس في المسئلة اختلاف نصيب فافهم
 (قوله ولا يقطع قفاف) بقاف وفاء بينهما ألف (قوله هو من يسرق الدراهم) الذي
 في المغرب وغيره هو الذي يعطى الدراهم لينة قد هافسرها بين أصابعه ولا يشترط به
 صاحبها (قوله بالغاء) أي وبشيتين محجبتين بينهما ألف (قوله اتفاق الباب) بالتعريف
 بجمعه أغلاق كسبب وأسباب (قوله نهارا) لعل وجهه أنه يكون مجاهرا
 وشروط القطع الخفية بخلاف ما إذا كان إيلاقا الزيلعي ولو كان باب الدار مفتوحا
 في النهار فسرق لا يقطع لأنه مكابرة لاسرقة ولو كان في الليل بعد انقطاع انتشار الناس
 قطع اه زادي الذخيرة عن أبي العباس أنه سوى في الليل بين ما إذا كان الباب المفتوح
 مردودا أو غير مردود في أنه يقطع فيه ما وفرق بينهما في النهار في أنه لو مردودا قطع
 والا لا اه قلت ومسئلة الفشاش مذكورة في كافي الحاكم وهي تدل على أنه لا يقطع
 في النهار بالفرق بين كونه مردودا أولا لأنه إذا لم يقطع فحقه نهارا وهو مقتل فإذا كان
 مفتوحا مردودا أولا فهو كذلك بالاولى فإذا أطلق الزيلعي عدم القطع كما علمت ثم ذكر
 بعده مسئلة الفشاش المذكورة وبها علم أن ما قدمناه عن النهر عن قوله أو من
 ذى رحم ليس على اطلاقه قد سدر (قوله قطع) أي لظنه الخفية وأما لو علم فلا يقطع
 لأنه مجاهر (قوله من السطح) أي إذا صعد إليه أو تناوله من داخل الدار واستتر به
 عما لو سرق ثوبا بسط على حائط إلى السكة بخلاف ما إذا كان إلى الدار فإنه يقطع
 كما في البحر (قوله أي بحيث يراه) أفاد أنه ليس المراد بالعمدية الحضور بل الاطلاع
 عليه (قوله ولو الحافظ ناعما) عبر بالحافظ لأنه أعم من أن يكون هورب المتاع وغيره
 وأطلق النائم فشم ما إذا نام مضطجعا أو لا وما إذا كان المتاع تحت رأسه أو تحت جنبه
 أو بين يديه حالة النوم هو الصحيح وقيل بالاشتراط كونه تحت رأسه أو جنبه فتح قال
 في النهر ونبه بقوله عنده إلى أنه لو كان لا بسالة لم يقطع وقيل يقطع حكاه في المجتبى اه
 وبسطه في البحر وفصل الزيلعي بين النائم وغيره في قطع في الاول لأنه أخذ الخفية
 لافي الثاني لأنه اختلاس وذلك حيث قال وفي المحط لو سرق ثوبا عليه وهو رداه
 أو قلنسوة أو طرف من عاقه أو سيفه أو سرق من امرأة حاملا عليها لا يقطع لان اختلاسه
 وليست بخفية سرقة ولو سرق من رجل نائم قلادة عليه وهو لا يسرها ولا يقطع وهو لا يسرها
 أو واضعها قريبا منه بحيث يكون حافظا لها قطع لأنه أخذها بخفية وسرها ولها حافظ وهو

لكن جزم القهستاني بأن الثاني
 هو المذهب فتنبه (ولا يقطع
 قفاف) هو من يسرق الدراهم
 بين أصابعه (وفشاش) بالغاء هو
 من يهيئ اتفاق الباب ما يفتحها إذا
 (فش) حافوتا وباب دار (نهارا)
 وخلا المبيت من أحد (فلو فيه أحد
 وهو لا يعلم به قطع شمني (ويقطع
 لو سرق من السطح) أصابا لأنه حرز
 شرح رهبانية (أو من المسجد)
 أراد به كل مكان ليس بجزءه
 الطريق والصعراء (ورب المتاع
 عنده) أي بحيث يراه (ولو) الحافظ
 (ناعما) في الأصح

الناسم ا (قوله ولومن بعض بيوت الدار) أى لافرق بين أن يسرق من البيت الذى
أضافه فيه أو من بيت آخر فيها (قوله لاختلال الحرز) لأن الدار مع جميع بيوتها حرز
واحد فبالأذن فيها اختل الحرز في جميع بيوتها بحر (قوله لشبهة عدم الاختلال)
لأن الدار وما فيها في يد صاحبها فتح وفيه أيضا أن الحرز بالمكان لا يجب القطع فيه
الا بالانحراج لقيام يد المالك قبل الانحراج من داره فلا يتحقق الاختلال بالازالة يده وذلك
بالانحراج من حرز بخلاف الحرز بالحفاظ فانه يقطع كما أخذته لزال يد المالك بمجرد
الاخذ فتم السرقة فيجب موجبها اه (قوله بخلاف الغصب) يعنى أن هذا في حق
القطع اسقوط الحد بالشبهة بخلاف ضمان الغصب يعنى لو هلك ما سرقه ولم يخرج به قال
في الفتح قال بعضهم لاضمان عليه اذا تلف المسروق في يده قبل الانحراج من الدار
ولا قطع عليه والصحيح أنه يضمن لوجود التلف على وجه التعدي بخلاف القطع لأن
شرطه هتك الحرز ولم يوجد اه (قوله المسموعة جدا) أى التي فيها منازل وفي كل منزل
مكان يستغنى به أهله عن الانتفاع ببعض الدار وانما ينتفعون به انتفاع السكة والافهوى
المسئلة السابقة التي لا بد فيها من الانحراج من الدار بحر ونحوه في الزيلعي وفي الكافي
يقطع اذا كانت دارا واحدة عظيمة فيها مقاصد يركل مقصورة مسكن على حياها اه
والمقصورة بالحجرة بلسان أهل الكوفة معراج (قوله أو أغار) المراد دخل مقصورة
على غزاة فأخذ بسرعة يقال أغار القوم والمغاب في العسد وأمرع بحر (قوله من أهل
الحجر) حال من فاعل أغار (قوله لأن كل حجرة حرز) علة لأمسئلتين اذ لكل مقصورة
باب وغلق على حدة ومال كل واحد بحر بمقصورة فكانت المنازل بمنزلة دور في محلة
وان كانت الدار صغيرة بحيث لا يستغنى أهل المنازل عن الانتفاع ببعض الدار بل
ينتفعون به انتفاع المنازل فهي بمنزلة مكان واحد فلا يقطع السالك فيها ولا المأذون له
بالدخول فيها اذا سرق من بعض مقاصدها زيلعي (قوله في الطريق) أى بحيث يراه
لأنه باق في يده فصار كأنه أخرجه معه والافلا قطع عليه وان خرج وأخذته لأنه صار
مستتم كاله قبل خروجه بدليل وجوب الضمان عليه كما لو ذبح الشاة في الحرز جوهره
(قوله ثم أخذته) أشار إلى أنه لا يشترط للقطع الاخذ على الفور الاقواء اه ط (قوله بعقاده
السرقات) أمالنهذا الخروج مع المقتاع أو له كنه الدفع أو الفرار زيلعي (قوله فاعتبر
الكل فعلا واحدا) أى كل من النقب والدخول والاقواء والاخذ حيث لم يعترض عليه
يد معسيرة وهذا جواب عن قول زفر أنه لا يقطع لأن الاقواء غير واجب له (قوله
ولولم يأخذته) أى بأن خرج وتركه وقوله أو أخذته غيره أى قبل خروجه (قوله فهو
مضيق) فعليه ضمانه (قوله لأن سيرة يضاف اليه) أمالوخرج بالسوق ولا زجر لم يقطع
لأنه لا بدية اختيارا لم يفسد اختيارها بالجل والسوق لا يقطع نسبة الفعل اليها
كافي البحر (قوله فاسم) أى من أن الانحراج يضاف اليه ط (قوله قوة جريه) في بعض

(لا يقطع) لو سرق ضيق من
أضافه (ولومن بعض بيوت
الدار أو من مسندوق مقفل
لاختلال الحرز) أو سرق شيئا
ولم يخرج به من الدار) لشبهة
عدم الاختلال بخلاف الغصب
(وان أخرجه من حجرة الدار)
المسموعة جدا الى محله (أو أغار
من أهل الحجر على حجرة) أخرى
لأن كل حجرة حرز (أو نقب
فدخل أو ألقى) كذا رأيت في نسخ
المتن والشرح بأوصوابه بالواو
كافي الكنز (شيئا في الطريق)
يبلغ نصيبا (ثم أخذته) قطع لأن
الرمي عليه يعقده السرقة فاعتبر
الكل فعلا واحدا ولولم يأخذته
أو أخذته غيره فهو مضيق لاسارق
(أو جعله على دابة فساقه وأخرجه)
أو عاق رسته في عنق كلب وزجره
لأن سيرة يضاف اليه (أو ألقاه
في الماء وأخرجه بجر يله السارق)
لماسر (أو لا يجر يله بل) أخرجه
(قوة جريه على الأصح)

الشيخ بقوة جريه (قوله لانه أخرجه) أى لان الماء أخرجه بسبب القائه فيه (قوله
ويشكل على الأخير) أى مالوا ألقاه في الماء وأخرجه بقوة جريه والاستشكال اصحاب
النهر قات وقد يدفع بأن الطائر رفع له يضاف اليه لان لادابة اختيارا كما مر فاذا لم يجره
بل طار بنفسه فقد عرض على فعل السارق فعل مختار فلم يضاف اليه نظيره ما اذا خرج
الحمار بنفسه بلا سوق في المسئلة المارة وكذا ما يأتي في الغصب لو حل قيد عبدا غيره
أو رباط دابة أو فتح باب اصطبلها أو وقفص طائر فذهب لا يضمن فافهم (قوله بعد دم
القطع) هو خلاف ما فهمه في المتوسط ومشى عليه المصنف تبعاً للزبلي والفتح والنهاية
وفي الفتح انه قول الأئمة الثلاثة غير صحيح على ما جزم به الحدادي صاحب الجوهرة ولا سيما
بعد انقضاء الجواب عما قلناه (قوله وان نقب ثم ناوله آخر الخ) جواب الشرط قوله
الآتي لا يقطع وأما أنه لا يقطع المناول ولا المناول لان الأول لم يوجد منه الاخراج
لا اعتراض يده معتبرة على المال قبل خروجه والثاني لم يوجد منه هتك الحرز فلم تتم السرقة
من كل واحد وأطلقه فشمع ما اذا أخرج الداخل يده وناول الخارج أو أدخل الخارج
يده فتناول من يد الداخل وهو ظاهر المذهب يجوز (قوله أو أدخل يده في بيت وأخذ)
أى من غير دخول في البيت وقيد بالبيت احترازاً عن الصنفين وقوله كما يأتي (قوله
ويسمى اللص الظريف) مأثور عن علي رضي الله عنه مع نفسه يرمي عن يده في نقب
البيت كما في الزبلي (قوله لم يقطع في الصحيح) ذكره أيضاً في الفتح والبحر والمناظر الفرق
بين هذه المسئلة ومسئلة مالوا ألقاه في الطريق ثم أخذوه حيث لم يعتبر الكيل فعلاً واحداً
كما اعتبره الشيخ أنه في المسئلتين لم يوجد اعتراض يده معتبرة على المال قبل خروجه
السارق وأهل الفرق أنه هنا للتحقق اخراج المال خفية قبل خروجه أما هنا فلا ثم
لما خرج وأخذ من النقب لم يأخذه من حرز صارك كما اذا أدخل يده في بيت وأخذ ثأمل
(قوله أو طر صرة خارجة) الصرة هي الخرقعة التي يشدها الدراهم يقال صررت
الدراهم أصراً صرراً شددتهم والمراد هنا الكتم المشدودة التي فيها الدراهم نهر فقوله
من نفس الكتم بيان اقوله صرة ولذا زاد لفظ نفس لئلا يوهم أنهم من غيره وحاصل صور
المسئلة أربعة قال في غرر الاذكار علم أن الصرة ان جمعت نفس الكتم فاما أن جعل
الدراهم داخل الكتم والرباط من خارج أو بالعكس وعلى التقديرين فاما أن طر أو حل
الرباط فان طر والرباط من خارج فلا قطع وان طر والرباط من داخل بأن أدخل يده
في الكتم فقطع موضع الدراهم فأخذها من الكتم فقطع للاخذ من الحرز وان حل الرباط
وهو خارج قطع لانه حينئذ لا بد أن يدخل يده في الكتم فيأخذ الدراهم وان حل الرباط
وهو داخل لا يقطع لانه لما حل الرباط في الكتم بقي الدراهم خارج الكتم وأخذها من
خارج وعند أبي يوسف والأئمة الثلاثة يقطع في الوجوه كلها لان الكتم حرزاه وتمام
تحقيقه في الفتح (قوله بفتح القاف) صوابه بضمها كما في شرحه على الملتقى والمنح

لانه أخرجه بسببه زبلي (قطع)
في السائل لما ذكرنا ويشكل على
الأخير ما قالوا لوعاقبه على طائر
فطار إلى منزل السارق لم يقطع
فلذا والله أعلم بزم الحدادي
وغيره بعد دم القطع (وان) نقب
ثم (ناوله آخر من خارج) الدار
(أو أدخل يده في بيت وأخذ)
ويسمى اللص الظريف ولو وضعه
في النقب ثم خرج وأخذ لم يقطع
في الصحيح ثم في (أو طر) أى شق
(صرة خارجة من) نفس الكتم
فلو أدخله قطع وفي الحل بعكسه
(أو سرق) من مرعى أو (من)
قطار بفتح القاف الأبل على
نسق واحد

وغيرها والطلبة والاقاموس ط (قوله أو جلا عليه) أي على البعير فلو على الأرض فهي
مسئلة الجوائق الآتية (قوله لأن السائق الخ) تعليل على النشر المشوش وقوله
لأن السائق والقائد راجع لقوله أو من قطار وقوله والراعي راجع لقوله من هرعى ط
(قوله لم يقصدوا للفظ) بل يقصد الراعي لمجرد الراعي والسائق والقائد وكذا الراكب
يقصدون قطع المسافة ونقل الامتعة وعند الأئمة الثلاثة كل من الراكب والسائق حافظ
محرز في قطع في أخذ الجمل والجل والجوائق والشق ثم الأخذ وأما القائد فحافظ للجمل
الذي زمامه بيده فقط عندنا وعندهم إذا كان بحيث يراها إذا التفت إليها حافظ لكل
محرزة عندهم بقوده فتح وبه علم أن القائد ليس على إطلاقه عندنا لأنه حافظ زمامه
بيده ولم أر التصريح به في غير هذه العبارة تأمل (قوله وان كان معها حافظ) أي
مع ما ذكر من بعير الراعي والقطار والجل وإطلاق محذور عدم القطع في وائى الراعي
يحمل على عدم الحافظ ولو كان الحافظ هو الراعي اختلف المشايخ في البقاء لا يقطع
وهو الذي في المتن عن أبي حنيفة وأطلق خواهر زاده ثبوت القطع مع الحافظ ويمكن
التوفيق بأن الراعي لم يقصد حفظها من السرقة بخلاف غيره فتح وفي المجتبى وكثير من
المشايخ أقروا بما قاله البقالى نهر (قوله وان شق الجمل) أي جوالق على الأرض
أو على ظهر رجل قهس مائى وانما قطع لأن صاحب المال اعتمد الجوالق فكان هاتكا
للعرض بخلاف ما إذا أخذ الجوالق بنفسه وكذا لو سرق من القسطاط فانه يقطع ولو سرق
نفس القسطاط لا يقطع بحر وبأى بيانه (قوله فسرقة منه) أي أخرج منه بيده ما قيمته
عشرة دراهم فصاعدا فلو خرج الشيء بنفسه ثم أخذه لا يقطع لأن الإخراج من الحرز
شرط قهس مائى وفي حاشية نوح أفندي قيد بالاختصاص الجمل لأنه إذا لم يأخذ منه بالذات
بل أخذ من الأرض ما سقط منه بسبب شقه لا يقطع لأنه لم يأخذ من الحرز ومثله
في العقوبة قلت وبشكل عليه ما لو نقب فدخل وألقى شيئا في الطريق ثم أخذه فانه
يقطع كما مر الآن يجاب بأن الإلقاء في الطريق هناك معتاد كما ترى بخلافه هنا فتأمل
(قوله أو سرق جوالق الخ) معناه إذا كان الجوالق في موضع ليس بحرز كالطريق
والمنارة والمسجد ونحوه حتى يكون محرزا لصاحبه فتح (قوله نضم الجليم) أي مع فتح
اللام وكسر هاء وبسكون الجليم واللام الوعاء المعروف بوجهه كصنائف وجوالبق
وجوالتات قاموس ونحوه في الصحاح وفيه ما أن القاص والجليم لا يجتمعان في كلمة
الامتزائية أو صوتا (قوله ورهبه يحفظه) أي يحفظ المسروق من الحيوان والجمل والمتاع
ماله أو غيره قهس مائى أي فلا يلزم أن يكون الحافظ رب الجمل أو الجمل ابن كمال
وأفاد أن هذه الجملة الخالية قيد في مسئلة القطار أيضا وهو ما أفاده الشارح أولا بقوله
وان كان معها حافظ وهذا بخلاف مسئلة الشق فقد قال السيد أبو السعود انه يجب
فيم القطع مطلقا فان الجوالق غير محرز فاعتبر الحافظ وما فيه محرزه في شقه وأخذ ما فيه

(بعبارة أو جلا) عليه (لا) يقطع
لأن السائق والقائد والراعي
لم يقصدوا للفظ (وان) كان
معه حافظ أو (شق الجمل) فسرقة
منه أو سرق جوالق (نضم الجليم
فيه) متاع ورهبه يحفظه أو ناسم
عليه

أوبقره (أو أدخل يده في صندوق
غيره أو في جيبه أو كفه فأخذ
المال قطع) في الكل والأصل
أن الحرز أن أمكن دخوله فنهتكه
بدخوله والافعال المندرجة
والأخذ منه (فروع) سرق
فسطاطا منه وبالم قطع ولولم ينفوا
وفي فسطاط آخر قطع فتحه أخرج
من حرزاة لا يبلغ نصيبا فتهبها
أخرى لم يقطع سرق مالا من
حرز فدخل آخر وحل السارق
بما معه قطع المحول فقط سراج
(قال أناس سرق هذا الثوب قطع
إن أضاف) لكونه اقرا بالسرقة
(وان تونه) ونصب الثوب
(لا) يقطع لكونه عدة لا اقرا
درر وتوضيحه إذا قيل هذا قاتل
زيد معناه أنه قتله وإذا قيل هذا
قاتل زيدا معناه أنه يقتله والمضارع
يقتل الحال والاستقبال فلا يقطع
بالشك قلت في شرح الوهبانية
ينبغي الفرق بين العالم والجاهل
لأن العوام لا يعرفون إلا أن يقال
يجعل شبهة لدرء الحجة وفيه بعد
(اللامام قتل السارق سباسة)
اسميه في الأرض بالفساد درر

يقطع وإن لم يكن معه حافظ لا لاخذ من الحرز وفي أخذه بجملة لا يقطع الآن يكون
معه من يحفظه وكانهم انما تركوا التنبه على ذلك لوضوحه اهـ ملخصا (قوله أو بقره)
أي بحيث يراه كما مر (قوله أو أدخل يده) وكذا لو أدخل شيئا آخر يعاقب بالمتاع فهستأني
(قوله في صندوق) بالضم وقد يفتح معه صناديق صغور وعصافير قاموس
وفي المصباح أن الفتح عامي (قوله أو في جيبه) جيب القميص ونحوه بالفتح طوقه
قاموس وكذا قال في المصباح جيب القميص بالفتح ماعلى النحر والجمع أجيايب وجيوب
والمراد بالجيب هنا ما يشق بجانب الثوب تحفظ فيه الدراهم وهل إطلاق الجيب عليه
عربي أو عرفي سجوى وفي حاشية أبي السعود أن الاخذ من العمامة والحزام كالأخذ
من الجيب (قوله أو كفه) أي بأن وضع شيئا في داخل الكتم من غير ربط ولا فحس مسئلة
الطرز تاتل (قوله فتهتكه) الهتك الخرق والشق (قوله فسطاطا) هو الخيمة (قوله
لم يقطع) لانه ليس محرزا بل ما فيه محرزه فلذا قطع فيما فيه دونه فتح ونظيره ما لو سرق
الجوايق كما مر (قوله ولولم ينفوا) أي ولو كان منه وفاقا عنده يحفظه فتح (قوله
قطع) أي إذا أخذ من حرزه ومكان أو حافظ (قوله فتهبها أخرى) أي خرجت من
الحرز بنفسه من غير سرقه ولا إخراج (قوله قطع المحول فقط) لانه لا عبرة للسامل
ألا ترى أن من حالف أن لا يحمل طبقا لحمل حامل الطبق لم يحنث جوهرة قلت ولذا
لو جلس على المصلى طائر عليه نجاسة لا تقصد صلاته ومثله صبي يستسك بنفسه بخلاف
من لا يستسك لأن المصلى بصير حمله للصبي والنجاسة (قوله لكونه اقرا بالسرقة الخ)
المسئلة منقولة في الفتح وغيره معللة بأن الإضافة على الحال والنصب على الاستقبال
وما هنا عمل به في شرح الوهبانية عن التجنيس قلت وتحقيق المقام أن اسم الفاعل
لا ينصب للمفعول إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فلو عني الماضي مثل أن صار ب
زيد أمس وجبت إضافته وتسمى إضافة محضة والفاعل يجوز إضافته وتسمى غير محضة
لأنه على نية العمل والقطع عن الإضافة كما قرر في محله وبه ظهر أن اسم الفاعل
حال الإضافة يحتمل أن يكون بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال لكن لما كان الأصل
فيما كان بمعنى الحال أو الاستقبال هو العمل فالأصل في المضارع أن يكون بمعنى
الماضي فيكون اقرا بأنه سرق الثوب في الماضي ويلزم منه أن يكون متصفا بسرقة
أيضا في الحال فيقطع أما إذا نصب الثوب لزم أن يكون الوصف بمعنى الحال
أو الاستقبال فإن جعل على الحال لزم القطع وإن جعل على الاستقبال لم يلزم فلا يقطع
بالشك وتعين جعله على الاستقبال فيكون عدة بأنه سوف يسرق هذا الثوب لا اقرا بأنه
هو سارقه في الحال أي هذه السرقة المندرجة بهم أفافهم ووقع في شرح الوهبانية هنا كلام
غير محترقة تدبر (قوله قلت في شرح الوهبانية الخ) وعبارته قلت والقطع المذموم
بأسراره وعدم رجوعه أمال الرجوع قبل رجوعه كما تقدم وينبغي أن لا يجري في هذا

الاحلاق لأن العوام لا يفرقون في فرق بين العالم والجاهل اللهم الآن يقال يجعل هذا شبهة في درء الحدة وفيه بعد والله أعلم اه أقول ومعناه أنه ينبغي ان يكون التفصيل السابق في حق العالم أما الجاهل فلا يفرق بين كونه بمعنى الماضي أو الحال وإنما يقصد الاقرار بقطع مطلقا الآن يجعل الاعراب شبهة درء في حقه فلا يقطع اذا توثق وفيه بعد لأن المتنين دليل عدم ارادة الاقرار وهذا ما ظهر لي فمأمله (قوله وهذا ان عاد) ظاهره ولو في المزة الثانية لكن قیده بعضهم بما اذا سرق بعد القطع مرتين وفي حاشية السيد أبي السعود رأيت بخط الجوزي عن السراجية مانعه اذا سرق ثالثا ورابعاً بالامام أن يفتله سياسة السعي في الارض بالفساد اه قال الجوزي في يقع من حكام زماننا من قتله أو قتل مرتزاة عمن أن ذلك سياسة جور وظلم وجهل والسياسة الشرعية عبارة عن شرع مغاظة اه (قوله قات وقتلنا الخ) فيه كلام قديمناه هناك وفي هذا الباب عند تعزير المتهم والله سبحانه أعلم

(باب كيفية القطع والنجاة)

لما كان القطع حكم السرقة ذكره عقبه الآن حكم الشيء بعقبه بحر (قوله تقطع عين السارق) أي ولو كانت شلاء أو مقطوعة الاصابع أو الابهام وان كانت البني مقطوعة قبل ذلك قطع رجله اليسرى فان كانت رجله اليسرى مقطوعة قبل ذلك لم يقطع ويضمن السرقة ويحبس حتى يتوب جوهرية (قوله من زنده) بفتح الزاي وسكون التون (قوله هو مفصل الرسغ) الاضافة يائية قال في النهر من مفصل الزند وهو الرسغ قال الجوزي الزند موصل طرف الذراع وهما زندان الكوع والكروكع فالكروكع طرف الزند الذي يلي الابهام والكروكع طرف الزند الذي يلي الخنصر اه ح (قوله وتحبس) بالحاء المهملة أي تمكوي بزيت مغلي ونحوه نهر ومنه في المغرب وقال مسكين الحسم السكي بجديدة محمداً لئلا يسبل دمه (قوله وجوبا) أي كما فيه قوله الهدياية لانه لو لم يحسم يؤدي الى التلف فتح وقد صرح به القهستاني (قوله الا في حرز ورد شديد) والاف في حال مرض مفتاح وقمسه في البناية بالمرض الشديد افاده ط عن الجوزي (قوله فلا يقطع) انما ذكره ليعيد أن الاستئذان من قوله تقطع لامن قوله تحسم وان قرب ذكره ط (قوله ليتوسط الامر) أي أمر الحر والبرد (قوله وموته) أي مؤنة القطع أي ما يتفق فيه وبينه بقوله كأجرة حداد أي من يباشر الحد وهو القطع هنا وقوله وكأنه حسم يشمل ثمن الزيت وكذلك ثمن سطب وأجرة الماء يغلي فيه الزيت (تنبيه) * يسن عند الشافعي وأحمد تعليق يده في عنقه لانه عليه الصلاة والسلام أمر به وعندنا ذلك مطلق للامام ان رآه ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم في كل من قطعه ا يكون سبعة فتح (قوله كالسارق) يحمل هذه الكلمة عقب قوله على المتزدد قال في شرح الوهابية قبل أجرة الشخص أي المحضر للخصوم في بيت المال وقيل على المتزدد كالسارق

وهذا ان عادوا ما قتله ابتداء فليس من السياسة في شيء ثم قلت وقد مننا عنه معنى البحر في باب الوطء الموجب للحد أن التقيد بالامام يفهم أنه ليس للقاضي الحكم بالسياسة فلا يقطع (باب كيفية القطع والنجاة) * تقطع عين السارق من زنده هو مفصل الرسغ (وتحبس) وجوبا وعند الشافعي تدبا فتح (الا في حرز ورد شديد) فلا تقطع لأن الحد زاجر لا متلف ويحبس ليتوسط الامر (ومن زنده وموته) كأجرة حداد وكافة حسم (على السارق) عندنا لتسببه بخلاف أجرة المحضر للخصوم في بيت المال وقيل على المتزدد شرح الوهابية قلت وفي قضاء الخانية هو الصحيح لكن في قضاء البرازية وقيل على المذهب وهو الاصح كالسارق

إذا قطعت يده فأجرة الحداد والذهن الذي تحسم به العروق على السارق لأنه المتسبب
 اهـ ح (قوله من الكعب) أي لا من نصف القدم من معقد الشراخيل خلافا للروافض
 (قوله ان عاد) أي بعد ما قطعت عينه والابن سرق مزار قبل القطع يمينه للكل
 لأنه يكتفي بجذ واحد بلخنايات التحد بنسبها كما تقدم بيانه قبيل باب التهذيب (قوله حتى
 يتوب الخ) أي أو يموت فتح وفي القهقهة تأتي ومدة التوبة مفوضة الى رأى الامام وقبل
 خمسة الى أن يظهر رسماً الصالحين في وجهه وقيل يحبس سنة وقيل الى أن يموت
 كما في الكفاية اهـ (قوله ثالثا ورابعا) أي اليد اليسرى ثم الرجل اليمنى (قوله ان صح
 حل على السياسة أو نسخ) أشار الى ما قاله الامام الطحاوي تتبعنا هذه الآثار فلم نجد
 لشي منها أصلاً قال في الفتح وفي المبسوط الحديث غير صحيح ولئن سلم يحمل على الانتساخ
 لأنه كان في الابتداء تغليظ في الحدود كقطع أيدي العرنيين وأرجلهم وسمر أعينهم ثم قال
 في الفتح بعد نقله مثل مذهبن عن علي وابن عباس وعمران هذا قد ثبت ثبوتاً لا مرد له
 وبعد أن يقطع صلى الله عليه وسلم أربعة السارق ثم يقطعه ولا يعا له مثل علي وابن عباس
 وعمر من الصحابة الملائمين ولو غابوا لا بد من علمهم عادة فامتناع علي رضي الله تعالى عنه
 إنما ضعف ما مر وأعلمه بأن ذلك ليس حتماً يستزابل من رأى الامام قتله لما شاهد فيه
 من السعي بالفساد في الارض وبعد الطباع عن الرجوع فله قتله سياسة في فعل ذلك
 القتل المعنوي اهـ أي أن قطع أربعته قتل معنى فإذا رأى أن له قتله سياسة فله قتله
 معنى وهذا يشير الى ما قدمناه من أن له قتله سياسة في الثالثة تأمل (قوله كن سرق الخ)
 أي كما لا يقطع بل يحبس حتى يتوب من سرق الخ لأن القطع حينئذ تقويت جنس المنفعة
 بطشاً وذلك اهلاك وفوت الاصابع منها يقوم مقام فوت الاجسام في نقصان البطش
 بخلاف فوت واحدة غير الاجسام فيسد باليسرى لأن اليمنى لو كانت شلاء أو ناقصة
 الاصابع قطع في ظاهرها رواية لأن استيفاء الناقص عند تعذر الكامل جائز نعم (قوله
 أوجله اليمنى مقطوعة) قبله قطعها لأن المقطوع لو كان هو الاصابع منها فإن استمتع
 المشي قطعت يده والا لا كما في البحر عن السراج وقيل باليمنى لأنه لو كانت رجله اليسرى
 مقطوعة قطع قال في الحاكم وان كانت رجله اليسرى شلاء قطعت يده اليمنى اهـ
 فالويلد اليمنى أيضاً مقطوعة لم يقطع كما قدمناه أوّل الباب (قوله لم يقطع) أي لم يقطع يده
 اليمنى في جميع ما ذكر كأنه عابسه في غاية البيان خلافاً لما يوهمه كلام العيني والنهر
 حيث قال لا يقطع رجله اليسرى اهـ وأجاب ابن الشلبى بأنه محمول على ما إذا سرق ثانياً
 والحال أن رجله اليمنى مقطوعة فإنه حينئذ لا يقطع رجله اليسرى قال وهذا الحمل صحيح
 لكنه بعد محض الفلما يقتضيه سياق الكلام (قوله لأنه اهلاك) أي بتقويت جنس
 منفعة البطش أو المشي لأنه إذا لم يكن له يد ورجل من طرف واحد لم يقدّر على المشي
 أصلاً بخلاف ما إذا كان من طرفين فإنه حينئذ يضع العصا تحت ابعاله ابن كمال (قوله

(ورجله اليسرى من الكعب)
 ان عاد فان عاد (ثالثا) لا وحيد
 وعزراً أيضاً بالضرب (حتى يتوب)
 أي تظهر أمارات التوبة شرح
 وهما يمينه وما روى بقطع ثالثا
 ورابعاً ان صح حل على السياسة
 أو نسخ (كن سرق وأبهم
 اليسرى مقطوعة أو شلاء
 أو أصابعها من أسوأها) سوى
 الاجسام (أ) ورجله اليمنى مقطوعة
 أو شلاء لم يقطع لأنه اهلاك بل
 يجهل ليتوب

احترز به عن القطع لسرقته فإنه لا يقطع ثانياً بالانحداد الجندس ط أى فيقع هذا القطع
 عن السرقتين السابقتين بخلاف ما اذا سرق بعد القطع كما مر (قوله قطعت رجلاً له
 اليسرى) لأنهم المحل وقت القطع اهـ ح (قوله لا يقطع على الظاهر) قال في البحر وأشار
 الشافعي إلى أنه لا بد من الطلبين لكن في الكشف الكبير أن وجوب القطع - حتى الله
 تعالى على المألوس ولذا لا يملك المسروق منه الخصومة بدعوى الحد وثباته ولا يملك
 العفو بعد الوجوب ولا يورث عنه اهـ فقد صرح بأنه لا يملك طالب القطع إلا أن يقال
 أنه لا يملك كجحد رداع طالب المال والظاهر أن الشرط انما هو طالب المال ونشترط
 حضرته عند القطع لاطلبه النفع اذ هو حقه تعالى فلا يوقف على طلب العبد اهـ وفي
 التمهيد والظاهر ما جرى عليه الشارح الزيلعي وغيره من الاكتفاء بدعوى المال (قوله على
 المذهب) وروى عن أبي يوسف أن في الاقرار لا تشترط المطالبة كافي الفتح (قوله لأن
 الخصومة الخ) أفاد أن حد السرقة لا يثبت بدعوى المسبوبة تأمل (قوله قال لكنه
 مخالف لما قدمه) أى في الباب السابق في قوله ونشرط للقطع حضور أهله ووقته (قوله
 بما يندرج في الاول) أى ما تقدم من اشتراط الحضور وفيه نظر بل مقاده ترجح ما هنا
 فان الذي حرره وما نقله عن كافي الحاكم من أن ما هنا وقول الامام الاخير فيكون الاول
 مرجوحاً عنه ولذا صح ما هنا في شرح المنظومة الوهبانية كجحد ربه فيما تقدم فافهم
 (قوله وكل من له يد صحيحة ملك الخصومة) شمل المالك والامين والضامن كالفاسد فانه
 يجب عليه حفظ المقتضوب كالامين في ملك الخصومة لانه لا يقدر على اسقاط الضمان عن
 نفسه الا بذلك كما أفاده في الفتح وشمل ما اذا كان المالك حاضراً وغائباً كافي التمهيد
 السراج (قوله ثم فرع عليه) الاولى ثم مثل له ط (قوله ومثول) أى متول الوقف
 كافي الزيلعي والفتح وعبر في البحر بمتول المسجد وهذا يراد بما يجنبه في البحر في الباب
 السابق من أنه لا يقطع سرقة مال الوقف وقد مرنا الكلام فيه هناك (قوله وقابض
 على سوم الشراء) لانه ان سمي الثمن كان مضموناً عليه والا كان أمانة بمنزلة المودع وعلى
 كل فيده صحيحة ومثل من ذلك كجافي الفتح وغيره المستعير والمستأجر والمضارب
 والمستبضع (قوله بأن باع درهمين) الاحسن قول النهر باع عشرة بعشرين
 وقبضها فسرقته منه اهـ لتحقيق النصاب الموجب للقطع اهـ ح (قوله لأن الشراء
 فاسد) أى الذي منه الربا بمنزلة المقتضوب في أن كلامهم مضمون على ذي اليد بالقيمة
 (قوله بخلاف معطى الربا) مخالف لقوله ويقطع بطالب المالك لو سرق منهم (قوله لأن
 بالتسليم لم يبق له ملك ولا يد) فيه نظر لما في الاشياء من أن الربا لا يملك فيجب عليه رد عينه
 مادام قائماً حتى لو أبرأه صاحبه لا يبرأ منه لأن رد عينه القائمة - حتى الشرع اهـ وبه علم
 أن صاحب الربا في عبارة المصنف وهو الذي قبضه لم يملكه بل بقي على ملك المعطى فصار
 المعطى مالاً وكالقباض اذا بدقت صح مطالبته كل منهما بمنزلة المقتضوب كما هو صريح عبارة

قطعت رجلاً اليسرى (وطالب
 المسروق منه) المال لا يقطع على
 الظاهر بغير (شرط القطع مطلقاً)
 في اقراره وشهادته على المذهب لأن
 الخصومة شرط لظهور السرقة
 (وكذا حضوره) أى المسروق
 منه (عند الاداء) للشهادة (و) عند
 (القطع) لاحتمال أن يقره بالملك
 فيسقط القطع لاحضور الشهود
 على الصحيح شرح المنظومة وأقره
 المصنف قال لكنه مخالف لما
 قدمه متناوئاً شرحاً فليحذر وقد حرمه
 في الشريعة الالية بما يقيد بترجيح
 الاول فتأمل ثم فرع على قوله
 وطلب المسروق الى آخره فقال
 (ف) لو أقر أنه سرق مال الغائب
 توقف القطع على حضوره
 ومخالفته (و) كذا (لو قال سرق
 هذه الدراهم ولا أدري لمن هي أو لا
 أخبرك من صاحبها لا قطع) لانه
 يلزم من جهالة عدم طلبه (و) كل
 (من له يد صحيحة ملك الخصومة)
 ثم فرع عليه بقوله (م) ودع
 وغاصب) ومثمن ومتول وأب
 ووصى وقابض على سوم الشراء
 (وصاحب ربا) بأن باع درهمين
 بدرهمين وقبضهما فاسد فانه لأن
 الشراء فاسد بمنزلة المقتضوب
 بخلاف معطى الربا لانه بالتسليم
 لم يبق له ملك ولا يد

المذهب الاثني عشرية مالك بن نضر صاحب النهرها كلام غير محقق وراجعته وتدبر (قوله ولا
 قطع بسرقة اللقطة) هذا لم يصحح به في الخاتمة وانما يفهم منها كما يحتمل في البحر وعبرة
 الخاتمة رجل اللقطة فضاغت منه فوجد في يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك
 الرجل بخلاف الوديعه فان في الوديعه يكون للودع أن يأخذها من الثاني لان اللقطة
 الثاني كالاول في ولاية أخذ اللقطة وليس الثاني كالاول في اثبات اليد على الوديعه اه
 قال في البحر فينبغي أن لا يقطع بطلب الملقط كما لا يخفى اه وتبعه أخوه في النهر وكذا
 المقدسي واعترضه السيد أبو السعود بأن في الخصومة بين الملقط الاول والثاني لا يدل
 على أنه لا خصومة بين الملقط والسارق منه اه قالت أي لان الملقط يده مائة حتى
 لا يتمكن أحد من أخذها منه ولو دفعها لآخر له أن يسترد هاتمه ولو ذكر أحد علامتها
 ولم يصدقه الملقط انهم لا يجبر على دفعها اليه فلو لم تكن له يد صحيحة لم يكن له شيء من ذلك
 وهذا يدل على أن له نصف صفة السارق منه بخلاف ما اذا ضاعت منه فاقطعها غيره فان
 يد الاول زالت باثبات يده على الثاني له ولاية أخذها فليس الاول بعد زوال
 يده مخصصة الثاني وأما الوديعه اذا ضاعت من المودع فان له مخصصة مائة قطعا اذ ليس
 له اثبات يده عليها كالمودع ولعل وجه الفرق بين المودع والملقط الاول مع ان كلامهما
 يده مائة أن يد المودع أقوى لانها باذن المالك فكانت يده مائة بخلاف يد الملقط
 والله تعالى أعلم (قوله سرق منه) بالبناء للعجهول والجله صفة سارق وقوله بعد القطع
 أي قطع السارق الاول وقوله لم يقطع أي السارق الثاني وقوله لان يده أي يد السارق
 الاول (قوله كما يأتي آنفا) أي قريبا وهو بكسر النون ويجوز في أوله المد والقصر وقري
 بهما كما في القاموس (قوله ويقطع بطلب المالك) مثل ما اذا حضر المسروق منه أو لم
 يحضر وعن محمد أنه لا بد من حضوره وظاهر الرواية الاول كما في النهر والز يلى
 (قوله أي من الثلاثة) هم المودع والغاصب ومالك الربا يلى وغيره ولا يخفى أن
 المراد بالمالك في مسئلة الربا هو المعطى لانه باق على ملكه فهذا صريح في أنه يقطع
 السارق بطلبه خلافا لما قدمه عن الشئ ومثله الثلاثة غيرهم ممن مر كما في الفتح وغيره
 (قوله وكذا بطلب الراهن) أي اذا كانت العين قائمة وقد قضى الدين أما اذا لم يقضه
 أو استهلك السارق العين فلا قطع بخصومته لانه قبل الإيفاء لا حق له في المطالبة بالعين
 وبالأستلزام لانه ما والمرتهن مستوفى الدين قال الز يلى وينبغي أن يقطع بخصومته فيما
 اذا زادت قيمة الرهن على دينه بما يبلغ نصيبا لانه المطالبة بما زاد كالوديعه وانضاه
 في الفتح وهو المذكور في غاية البيان نهر أي أن له المطالبة بالسارق بعد الهلاك بما زاد
 كما عبره الز يلى فليس المراد أن له المطالبة المرتهن اذ ليس له ذلك (قوله لا بطلب المالك
 الخ) أي لا يقطع السارق الثاني بطلب الخ (قوله لو سرق) قبل طلب المالك وطلب
 السارق (قوله بعد القطع) أي قطع الاول (قوله لسقوط عصمته) أي المال لانه

ولا قطع بسرقة اللقطة خاتمة (ومن
 لا يده صحيحة فلا يملك الخصومة
 كسارق سرق منه بعد القطع لم
 يقطع بخصومه أحد ولو مالكا
 لأن يده غير صحيحة كما يأتي آنفا
 (ويقطع بطلب المالك) أيضا (لو
 سرق منهم) أي من الثلاثة وكذا
 بطلب الراهن مع غيبة المرتهن
 على الظاهر لانه هو المالك (لا بطلب
 المالك) لانه عين المسروقة (أو)
 بطلب (السارق لو سرق من سارق
 بعد القطع) لسقوط عصمته
 (بخلاف ما اذا سرق) الثاني
 من السارق الاول (قبل القطع)

لا ضمان على السارق بعد ما قطعت عينه كما يذكره المصنف قال في الفتح وقال مالك والشافعي
في قول بقطع بخصومة المالك لانه سرق نصابا من حرز لا شبهة فيه وانه ان المال لما لم يجب
على السارق ضمانه كان ساقط التقويم في حقه وكذا في حق المالك لعدم وجوب الضمان
له فيد السارق الا قول ليست بضمنان ولا امانة ولا ملك فكان المسروق مالا غير معصوم
فلا قطع فيه ٥١ (قوله أو بعد ما درى بشبهة) كدعواه انه ملكه ونحو ذلك كما يأتي
واعترض بأن هذا يعني عنه قوله قبل القطع وفيه أن المتبادر من قوله قبل القطع كون
القطع لازما له وهذا ساقط عنه بشبهة نعم يعلم حكم الساقط بالاولى لكنه تابع الهداية
لزيادة الايضاح فافهم (قوله فان له) أي للسارق الا قول (قوله لان سقوط التقويم
ضرورة القطع الخ) كذا في الهداية وهو يرفع ضرورة على انه خبر أن أو بضمه على انه
مفعول لاجله والخبر محذوف أي ثابت بضرورة القطع أي انه أمر ضروري للقطع أي أنه
يلزم من وجوب القطع سقوط التقويم لا ينفك عن القطع ولا يوجد بدونه لان عدم سقوطه
ينافي وجوب القطع كما يأتي بيانه هذا ما ظهر لي وفي هذا التعليق إشارة الى الرد على
ما قاله الكرخي والطحاوي من اطلاق عدم القطع سواء قطع الاصل أو لا كما قدمناه اول
كتاب السرقة قلت ومفهوم هذا التعليق ان المراد بقوله قبل القطع ما اذا لم يقطع الاصل
أصلا وبديل عليه ما يأتي من انه لا فرق في عدم الضمان بين هلاك العين واستهلاكها قبل
القطع أو بعده فاذا لم تكن مفعولة بالاستهلاك قبل القطع يعني ثم قطع فحق سقوط
التقويم فلم أن التقويم لا يسقط الا اذا لم يوجد قطع أصلا تأمل (قوله فصاركا لفاص) أي
أي في أنه لا يندرج في يد الضمان (قوله ثم بعد القطع الخ) أي قطع السارق الاصل
والاولى ذكر هذا قبل قوله بخلاف ما اذا سرق الخ (قوله روايتان) احداهما له استرداد
المسروق من السارق الثاني لحاجته الى الرد الاول واجب عليه والاخرى لا لان يده ليست بيد
ضمنان ولا امانة ولا ملك فتح (قوله واختار الكمال الخ) أي اختار أن القاضى يرد
من يده الثاني الى المالك ان كان حاضرا والاحتفاظ به كما يحفظ أموال الغيب ولا يردده الى
الاول ولا يتيقن به مع الثاني اظهر وخيانة كل منهما (قوله ورده قبل ان يخلصه) أي
الدعوى والشهادة المترتبة عليها أو الاقرار وقيد بالرد قبل ان يخلصه لانه لو رده بعدها
سواء قضى بالقطع أو لا فإنه يقطع نهر (قوله ولو حكم كاصوله ولو في غير عماله) أي كوالده
وجده ووالدته وجده لان له ولا شبهة المالك فيثبت به شبهة الرد بخلاف ما اذا رده الى
عماله أصوله لانه شبهة الشبهة وهي غير معتبرة ومن الرد الحكمي الرد الى فرعه وكل ذي
رحم محرم منه ان كانوا في عماله والرد الى مكاتبه وعبدته بجبر وكذا الى زوجته وأجيريه
مشاهرة وهو الذي يسمى غلامه أو مسانحه فتح وتماه فيه (قوله أو ملكه بعد القضاء
بالقطع) لان الامضاء من القضاء في الحد وداي فمالك الحاد في هذه الحالة كمالك
الحادث قبل القضاء لان القاضى لما لم يرض صاركا لم يقض فلا يستوفى القطع كما قبل

أو بعد ما درى بشبهة (فان له
ولرب المال القطع) لان سقوط
التقويم ضرورة القطع ولم توجد
فصار كالفاسد ثم بعد القطع هل
لا قول استرداده روايتان واختار
الكمال رده للمالك (سرق شيئا
ورده قبل ان يخلصه) عند القاضي
(الى مالكة) ولو حكم كاصوله
ولو في غير عماله (أو ملكه) أي
المسروق (بعد القضاء) بالقطع

القضاء وهذا لأن القاضي لا يخرج عن عهدة القضاء في باب الحسد ويجرد قوله قضيت
بل بالاستفتاء بجاسدا أو رجلا أو قطعا فلا جرم كان الامضاء من القضاء بخلاف حقوق
العباد فإنه مجرد قوله قضيت يخرج عن عهدة القضاء وإن السارق لو قطع بعد الملك
قطع في ملك نفسه اه ط عن الشاي (قوله ولو بهيمة مع قبض) هكذا وقع التقييد
بالقبض في الهبة داية واقائل أن يقول لا يشترط القبض لأن الهبة فقطع الموصومة لأنه
ما كان تهربا ليخصم فليتأمل شره بالهبة قت وهو بحث مخالف للقول مع انه غير
معقول فهو غير مقبول وذلك أن الموصومة قد وجدت لأن الكلام فيما بعد القضاء بالقطع
لكنهم عدوا ملك المبروق بعد القضاء شبهة والهبة بدون قبض لا تفيد الملك فلم توجد
الشبهة ولم يقل أحد بشرط خصوصية أخرى بعد القضاء بالقطع بل طابه القطع غير شرط
على الظاهر كما هو نعم يشترط - ضرورة عند القطع كما تقدم فافهم (قوله أو ادعى أنه ملكه)
أي بعد ما ثبت السرقة عليه بالبينه أو بالاقرار بجر (قوله للشبهة) هي احتمال صدقه
ولذا صح رجوعه بعد الاقرار (قوله أو نقصت قيمته) أي بعد القضاء لأن كمال
الذهب لما كان شرطا يشترط قيامه عند الامضاء الما ذكرنا (قوله بنقصان السعر)
أي لا بنقصان العين لأن العين لو نصت فإنه يقطع لأنه مضمون عليه فكمال النصاب عيننا
وينا كما إذا استهلكه كما أنه نقصان السعر فغير مضمون فافترا بجر والمراد بنقصان
العين فوات بعضها أو حدوث عيب فيها كما قد مناه أول كتاب السرقة (قوله في بلد
الموصومة) أي وإن كان في البلد التي سرق فيها لم ينقص لما قدمه أول السرقة من أن
المعتبر القيمة وقت السرقة ووقت القطع ومكانه (قوله أقر بسرقة نصاب) أي أقر بأن
أنه ما سرق نصابا أي جنسه اذ لا بد أن يصيب كلامه نصاب كما قدمه المصنف (قوله لم
يقطع) أي الذي والاخر لأن السرقة واحدة فلا تكون موجبة للقطع وغير موجبة
(قوله قطع المقتز) أي وحده لأن اقراره على غيره لم يصح بتكذيبه فلم توجد الشركة
في السرقة (قوله لأن شبهة الشبهة لا تعتبر) قال الزيلعي وكان أبو حنيفة أو لا يقول
لا يجب عليه القطع لأن الغائب ربما يدعي الشبهة عند حضوره ثم يرجع وقال يقطع لأن
سرقة الحاضر ثبت بالجملة فلا يبرأ الموهوم لأنه لو حضر وادعى كان شبهة واحتمال
الدعوى شبهة الشبهة فلا تعتبر اه ح (قوله ولو أقر بعد مكلف الخ) أمالو كان صغيرا
لم يقطع ويرد المال لو فاعما وكان مأذونا وان هالكايضن وإن كان محجورا وصدة المولى
يرد المال إلى المبروق منه لو فاعما ولو هالكافلا ضمان ولا بعد العتق بجر (قوله قطع)
لأن اقرار العبد على نفسه بالحدود والقصاص صحيح من حيث أنه أدعى لأنه لا تهمة فيه
وإذا صح بالقطع صح بالمال بناء عليه ولا فرق بين كون العبد مأذونا أو لا صدقه المولى
أو لا رعايته في البحر (قوله لو فاعمة) فلم يستأمنه فلا ضمان ويقطع اتفاقا بجر (قوله
كما لو قامت عليه بينة بذلك) أي فإنه يقطع بالطريق الأولى ويرد المال إلى المبروق منه

ولو بهيمة مع قبض (أو ادعى أنه
ملكه) وإن لم يبرهن للشبهة (أو
نقصت قيمته من النصاب)
بنقصان السعر في بلد الموصومة
(لم يقطع) في المسائل الأربع (أقر
بسرقة نصاب ثم ادعى أحد ههما
شبهة) مسقط للقطع (لم يقطع)
قيد باقرار ههما لأنه لو أقر أنه سرق
وقلان فأنتكر فقلان قطع المقر
كسقوطه قتات أنار فقلان (ولو
سرقا ونصاب أحدهما وشهد أي
شهادتان) على سرقة - ما قطع
الحاضر (لأن شبهة الشبهة لا تعتبر
ولو أقر عبدا) مكلف (بسرقة)
قطع وترد السرقة إلى المبروق
منه (لو فاعمة) كما لو قامت عليه
بينه بذلك (لكن بشرط حضرة
مولاه عند اقامتها) خلافا للثاني
لا عند اقراره بجهته اتفاقا

بجر (قوله ولا غرم على السارق) التعبير بالغرم يفيد أن المسروق غير باق فلو فاقما يؤمر
بالرد فقول المصنف بعد ويرد العين تصريح بفهم قوله ولا غرم ط (قوله وغبرها)
كالهراية (قوله ورواه السكال بعد قطع عينه) عزاه الى الدارقطني لكن عزاه العلامة
نوح الى الدارقطني أيضا بالفظ المتن والمعنى واحد فان ماصدريه وأعل الحديث
بالارسال وبوجهه بعض رواه وجوابه مبسوط في الفتح وحاشية نوح على الدرر
واسدلو بعد الحديث بالمعقول أيضا قال في الفتح ولان وجوب الضمان بنا في القطع
لانه يملكه بأداء الضمان مستندا الى وقت الاختفين انه أخذ ملكه فلا يقطع في ملكه
لكن القطع ثابت قطعا فابوذي الى انتفائه وهو الضمان فهو المنتقى (قوله لبقائم على
ملك مالها) ولذا قال في الايضاح قال أبو حنيفة لا يحل للسارق الانتفاع به بوجه من
الوجوه وكذا لو خاها قضا لا يحل له الانتفاع به لانه ملكه بوجه محظور وقد عذرنا بوجوب
النضاه به فلا يحل الانتفاع بكن دخل دار الحرب بأمان وأخذ شيئا من اموالهم لم يلزمه الرد
قضا ويلزمه ديانة وكالباغي اذا أتاف مال العادل ثم تاب فتح (قوله في الظاهر من الرواية)
وفي رواية الحسن لا يظهر سقوط العصمة في حق الاستملاك (قوله استملاكه يفتى الخ)
قال في الفتح وفي المبسوط روى هشام عن محمد أنه انما يسقط الضمان عن السارق قضاء
لتمذرا الحكم بالمالا فاما ديانة فبقي بالضمان للحقوق الخسران والنقصان لاما لا من
جهة السارق (قوله قبل القاطع) يعني ثم قطع لان انتفاء الضمان انما هو بسبب القطع
كإتاء وقت السارق أيضا أن سقوط التقويم ضرر القطع (قوله أو بعده) لكن
يفرق بينهما بما في الكافي لو كان قبل القطع قال المالك انما أخذ منه لم يقطع عندها وان
قال انما اختار القطع يقطع ولا يضمن اه قال في البحر لانه في الاولى تضمن رجوعه عن
دعوى السرقة الى دعوى المال (قوله فلما لا تضمنه) أي تضمن المشتري أو الموهوب له
ثم يرجع المشتري على السارق بالثمن لا بالقيمة تاتر خاتمة عن المحيط وفيها عن شرح الطحاوي
لو قطع ثم استلمه غيره كان للمسروق منه أن يضمه قيمته اه ومنه في النهر عن السراج
وظاهره أن غير المشتري والموهوب له مثلها المالك ذكر في التاتر خاتمة أيضا لو أودعه عند
غيره فهلك الاصل فيه أن كل موضع لو ضمنه المالك له أن يرجع على السارق فليس له أن
يضمنه وفي كل موضع لو ضمنه لا يرجع على السارق فله أن يضمنه والذي يرجع عليه
المودع والمستأجر والموتن اه قلت ووجهه ظاهر لان ما ثبت فيه الرجوع على السارق
يلزم منه أن يكون مضمونا على السارق بعد القطع مع انه غير مضمون عليه بخلاف
مالا رجوع فيه عليه لكن هذا التفصيل ظاهر في الهلاك ولذا افترض المسئلة فيما لو أودعه
فهلك بخلاف الاستملاك فان المستملاك مضمون فلا رجوع له على السارق أصلا بالفرق بين
كونه مشتريا أو مودعا أو مستأجرا نعم للمشتري الرجوع بالنظر على السارق لانه لم
استلمه وضمن قيمته ملكه من وقت الاستملاك فيرجع على السارق بمادفعه اليه من

(ولا غرم على السارق بعد ما قطعت
عينه) هذا اللفظ الحديث بدرر
وغيرها ورواه السكال بعد قطع
عينه (وترد العين لو فاقمة) وان
بأهأ أو وهما بالبقائم على ملك
مالكها (ولا فرق) في عدم الضمان
(بين هلاك العين واستملاكها في
الظاهر) من الرواية لكنه يشق
بأداء قيمته ديانة وسوا كان
الاستملاك (قبل القطع أو بعده)
مجتهى وفيه لو استملاكه المشتري
منه أو الموهوب له فلما لا تضمنه

الثلث لا بالقيمة لظهور أن ما دفعه إليه لا يملك قبضه فيرجع به لأصحابه فاعتنم تحرير هذا
الحمل فإنه من قبض المولى عز وجل (قوله ولو قطع الخ) أي لو سرق سرقات فقطع في
أحدها بخصوصه صاحبها وحده فهو أي ذلك القطع بجميعها ولا يضمن شيئاً لأرباب
ذلك السرقات عنده وقالوا لا يضمن كلها إلا التي قطع فيها فإن حضر واجمعها وقطعت يده
بخصوصهم لا يضمن شيئاً من السرقات بالاتفاق فنع (قوله ثم أخرجه) فلو شقه بعد الانحراج
قطع اتفاقاً نهر وهو فهو م بالاولى (قوله قطع) أي عندهما خلافاً لابي يوسف ومحل
الخلافاً ما إذا شقه فاحتواهما فهو ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة على الأصح واختار
المالك تضمين النقصان وأخذ الثوب قطع عندهما خلافاً له أما إذا اختار تضمين القيمة
وترك الثوب فلا قطع اتفاقاً ما لا يسير وهو ما تعيب به فقط في قطع قيمه اتفاقاً نهر (قوله
فله تضمين القيمة) أي من غير خيار بحر أي ليس له تضمين النقصان والقطع (قوله
فيملكه) أي السارق فصار كما إذا ملكه إياه بالهبة بعد القضاء لا يقطع على ما تقدم فتح
(قوله وهل يضمن الخ) أي فيما إذا شقه نصفين ولم يكن اتفاقاً ح (قوله صحيح الخبازي)
(لا) أي لا يضمن كـ لا يجمع القطع مع الضمان (قوله وقال الكمال الحق نعم) حيث
قال والحق ما ذكر في عامة الكتب الامهات انه يقطع ويضمن النقصان إلى أن قال
ووجوب ضمان النقصان لا يمنع القطع لأن ضمان النقصان وجب باتلاف ما فات قبل
الانحراج والقطع بانحراج الباقي فلا يمنع كالأخذ نوبين وأحرق أحدهما في البيت وأخرج
الأخر وقيمه نصاب (قوله ومضى اختيار تضمين القيمة) أي فيما إذا كان الشق فاحتوا
أذ لو كان يسيراً يقطع بالاتفاق كما قدمناه قال في الهداية أذا ليس له اختيار تضمين كل القيمة
(قوله لما مر) أي قريمان أنه يملكه مستنداً إلى وقت الأخذ (قوله فذبحها فأخرجها)
فقد بالانحراج بعد الذبح لأنه لو أخرجهما حية وقيمة عشرة ثم ذبحها يقطع وإن انتقصت
قيمتها بالذبح طعن الجوى (قوله من الحجرين) أي الذهب والفضة (قوله دراهم)
مفعول فعل (قوله لتهقوم الصنعة عندهما خلافاً له) وأصل الخلاف في الغاصب هل
يملك الدراهم والدنانير بهذه الصنعة أم لا بناء على انهما تهقوم أم لا ثم وجوب القطع
عنده لا يشك لأنه لم يملكها على قوله وأما على قوله ما فليس لا يجب القطع لأنه ملكها
قبله وقبل يجب لأنه صار بالصنعة شيئاً آخر فلم يملك عينه وعلى هذا الخلاف إذا اتخذ
حلياً وآنية زينة (قوله نهى للسارق اتفاقاً) لأن هذه الصنعة بدأت العين والاسم
بدليل أنه تغير بهما حكم الربا حيث خرجت عن كونها موزونة بخلاف مثله الذهب
والفضة لبقاء الاسم مع بقاء العين كما كانت حكمها حتى لا يصح بيع آنية فضة وزنها عشرة
بأحد عشر كذا يفاد من الفتح (قوله فقطع) انما قطع باعتبار سرقة الثوب الأبيض
وهو لم يملكه أبيض بوجهه ما ولو كان للسارق انما هو المصنوع وكذا يقطع بالخطئة
وإن ملك الدقيق بحر (قوله لارد) أي حال قيامه ولا ضمان أي حال استهلاكه وهذا

عندهما

(ولو قطع لبعض السرقات لم
يضمن شيئاً) وقالوا يضمن ما لم يقطع
فيه (سرق ثوباً شقه نصفين ثم
أخرجه قطع إن بلغت قيمته نصاباً
بعد شقه ما لم يكن اتفاقاً) بأن
ينقص أكثر من نصف القيمة فله
تضمين القيمة فيما لم يستند إلى
وقت الأخذ فلا قطع زينة وهل
يضمن نقصان الشق مع القطع
صحيح الخبازي لا وقال الكمال
الحق نعم ومضى اختيار تضمين القيمة
يسقط القطع لما مر (ولو سرق
شاة فذبحها فأخرجها) لما مر
أنه لا قطع في اللحم (وإن بلغ لهما
نصاباً) بل يضمن قيمتها (ولو فعل
ما سرق من الخمرين وهو قدر
نصاب) وقت الأخذ (دراهم أو
دنانير) أو آنية (قطع وردت)
وقال لا ترد لتهقوم الصنعة عندهما
خلافاً له وأما نحو النحاس لو جعله
أداة فإن كان يباع وزناً
فكذلك وإن عدداً فهو للسارق
اتفاقاً اختيار (ولو صبغه أحر
أو طعن الخطئة) أوقات السويق
(فقطع لا رد ولا ضمان) وكذلك
صبغه بعد القطع بحر

عندهما وقال محمد بن ردة الثوب وبأخذ ما زاد الصبغ لأن عين ماله قائم من كل وجه ولهما
 أن الصبغ قائم صورة ومعنى بدليل أن المسروق منه لو أخذ الثوب يضمن الصبغ وحق
 المالك قائم صورة لانه بدليل أنه غير مضمون على السارق نهر (قوله خلاف لما
 في الاختيار) أي من أنه لو صبغ بعد القطع برده وهو مخالف لقول الهدياية فإن سرق
 ثوبا فقطع فصبغه أجز لم يؤخذ منه وأقول محمد سرق الثوب فقطع يده وقد صبغ الثوب
 أجز لم يؤخذ منه فانه دليل على أنه لا فرق بين أن يصبغه قبل القطع أو بعده زياني وتبعه
 في البحر والنهر قلت لكن قول محمد وقد صبغ به جلة حالية فن أين يفيد كون الصبغ بعد
 القطع ثم رأيت سعدى بن أبي اعترض الزياني بأن عبارة الهداية ليست كما نقلها قلت
 لأن عبارة الهداية هكذا فإن سرق ثوبا فصبغه أجز ثم قطع الخ فعبارة الهداية مساوية
 لعبارة المصنف والكنز وقد ذكر الزياني أن ما في الكنز كرملة في المحيط والكافي
 ولا يخفى أن هذه العبارة تؤيد ما في الاختيار ولم يبق لدعوى الزياني دليل فالاعتقاد
 على ما قاله لا على ما نقله فتنبه (قوله خلاف الثاني) لأن السواد زيادة عنده كالجرة وعند
 محمد زيادة أيضا كالجرة ولكنه لا يقطع حق المالك وعند أبي حنيفة السواد نقصان
 ولا يوجب انتطاع حق المالك هداية (قوله وهو اختلاف زمان الخ) فإن الناس كانوا
 لا يلبسون السواد في زمانه ويلبسونه في زمانه فما فتح (قوله سرق في ولاية سلطان الخ)
 ذكره مع تعديله في الدرر وقال في الشريعة الإلهية ذكره في القبض وفي مختصر الظهيرية معزوا
 إلى الإمام الأجل الشهيد (قوله أذلا ولاية الخ) أي في وقت السرقة أذلا شأنهما
 في وقت الدعوى تحت يده وهل كذلك بقيمة الحدود والقصاص أيضا لم أره والله سبحانه
 وتعالى أعلم

* (باب قطع الطريق) *

أي قطع المارة عن الطريق فهو من الحذف والايصال والمراد بالطريق المارة من
 إطلاق المحل على الحال أو الإضافة على معنى في أي قطع في الطريق أي منع الناس
 المرور فيه أخره عن السرقة لأنه ليس سرقة مطلقة لأن المبادر منها الاستدخابة عن
 الناس وأطلق عليه اسم المجاز المضرب من الإخفاء وهو الإخفاء عن الإمام ومن نصبهم
 لحفظ الطريق ولذا لا يطلق عليه اسمها إلا متقدمة بالكبرى ولزوم التقييد من علامات
 المجاز كفي الفتح وميت كبرى العظام ضررها لكونه على عامة المسلمين أوله ظم جزائها
 (قوله من قصده) أي قصد قطع الطريق وعبر عن ليفيد أنه لا يشترط كون القاطع جماعة
 فيشمل ما إذا كان واحدا له منة بقوة ونجدة كافي القهستاني والفتح وشمل العبد
 وكذا المرأة في ظاهر الرواية إلا أنه الاتصال كما سيأتي (قوله ولو في المصر ليلا) أي سلاح
 أو بدونه وكذا في اللبس سلاح كما سيأتي وهذا هو رواية أبي يوسف أفتى بها المشايخ
 دفعوا الشر المتغلبة المفسدين كافي القهستاني عن الاختيار وغيره ومثله في البحر أما

خلاف لما في الاختيار (ولو) صبغه
 (أسود رده) لأن السواد نقصان
 خلاف الثاني وهو اختلاف زمان
 لابرهان (سرق في ولاية سلطان
 ليس لسلطان آخر قطعه) أذلا ولاية
 له على من ليس تحت يده فليحفظ
 هذا الأصل (إذا كان السارق
 كذا في معصم واحد) قيل
 يتطاعان وقيل (أن غنيت الأصالية
 وأمكن الاقتصاص على قطعها
 بقطع الزائد) لأنه غير مستحق
 للقطع (والا) تكن مقبوضة (قطعا
 هو المختار) لأنه لا يمكن من
 إقامة الواجب إلا بذلك سراج
 والله تعالى أعلم

* (باب قطع الطريق) *

وهو السرقة الكبرى (من قصده)
 ولو في المصر ليلا يفتي

ظاهر الرواية فلا بد أن يكون في صحراء دارنا على مسافة السفر فصاعدا دون القرى
والامصار ولا ما بينهما كما في القهستاني وفي كافي الحاكم وان قطعوا الطريق في دار الحرب
على تجار مستأمنين أو في دار الاسلام في موضع غلب عليه عسكر الخوارج ثم أتى بهم
الامام لم يرض الحد ودعاهم (قوله وهو معصوم) أي بالعصمة المؤبدة وهو المسلم والذي
قهستاني والعصمة الحفظ والمراد عصمة دمه وماله بالاسلام وعقد الذمة وفي حاشية
السيد أبي السعد ومفاده لوقوع الطريق مستأمن لا يحد وبه صرح في شرح النقاية
مع لا بأنه لا يخطب بالشرايع وحكي في المحيط اختلاف المشايخ فيه (قوله فلو على
المستأمنين فلا حد) لكن يلزمه التعزير والحبس باعتبار اخافة الطريق واخفاره ذمة
المسلمين فتح قال في التمرين باليسرة ويضمن المال لشؤون عصمة مال المستأمن حالا وان لم
يكن على التمسيد ومحل عدم الحد بالقطع على المستأمن فيما اذا كان منقردا أما اذا كان
مع القافلة فإنه يحد ولا يصير شبهة بخلاف اختلاف لاذي الرحمة بالقافلة كافي الفتح ٨١
قلت لكن لو لم يقع القتل والاخذ الا في المستأمن فلا حد كافي الفتح أيضا * (تنبيه) قد
علم من شروط قطع الطريق كونه بمن له قوة ومنفعة وكونه في دار العدل ولو في المصرو ولو
نهارا ان كان بسلاح وكون كل من القاطع والمقطوع عليه معصوما ومنها كما يعلم عما يأتي
كون القاطع كلهم اجانب لا أصحاب الاموال وكونهم عقلا بالغين ناطقين وان يصيب كلا
منهم نصاب تام من المال المأخوذ وان يؤخذوا قبل التوبة ثم اعلم ان القطع يثبت بالاقرار
مرة واحدة وعند أبي يوسف مرتين ويسقط الحد برجوعه لكن يؤخذ بالمال ان أقر
به ويثبت بشهادة اثنين بما يثبته أو بالاقرار به فلو أقر أحدهما بالاعيانة والآخر بالاقرار
لا تقبل ولو فالقطع واعيانا على أصحابه لا تقبل لان ما شهد الانفس ما ولو شهدا انهم
قطعوا على رجل من عرض الناس وله ولي يعرف أو لا يعرف لا يحد بهم الا بجمهر من
الخصم وتسامه في الفتح آخر الباب (قوله حبس) وما في الحاشية من انه يعزروا بخلى سيده
خلاف المشهور ونحوه وأفاد أيضا أن الحبس في بلاده لا في غيرها بخلاف المال (قوله وهو
المراد بالنفي في الآية) لان النفي من جميع الارض محال والى بلد أخرى فيه ايداه أهلها
لم يبق الا الحبس والمحبوس يسمى منقبا من الارض لانه لا ينفع بطيقات الدنيا ولذا تم
ولا يجمع بأفاره وأحبابه قال في الفتح قال صالح بن عبد القدوس فيما ذكره الشريف
في الفرر

(وهو معصوم على شخص
(معصوم) ولو ذميا فلو على
المستأمنين فلا حد) فأخذ قبل
أخذ ثلثي وقتل) نفس (حبس)
وهو المراد بالنفي في الآية وظاهر
أن المراد توزيع الاجزى على
الاحوال كما تقرر في الاصول

قوله فلست امان الاحياء الخ أنشد
الزبيدي بلفظ
فلست امان الاموات فيها ولا الاحياء
وهذا أحسن وأنشد بعضهم
فلست امان الموتى فيها ولا الاحياء
ولا يفتي انه غير موزون اه منه

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها * فلست امان الاحياء فيها ولا الموتى
اذا جاءنا السحبان يوما لحاجة * نجينا وقلنا جاء هذا من الدنيا
(قوله وظاهر أن المراد الخ) أي وليس المراد ما قاله بعض الساف ان الامام مخير في هذه
الاجزى الاربع اذ من المقطوع به انها اجزى على جنابة القطع المتفاوتة خفة وغلظا
ولا يجوز أن يرتب على أغلظها أخف الاجزى المذكورة وعلى أخفها أغلظ الاجزى لانه

ما يدفعه قواعد الشرع والعقل فوجب القول بالتوزيع على أحوال الجنائيات لأنها
مقابلة لهم فاقتضت الانقسام فتقدير الآية أن يقتلوا أو يصابوا أن قتلوا
وأخذوا المال أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أن أخذوا المال أو يصابوا أن قتلوا
وتعاسه في الفتح والزباني (قوله بعد التعزير) أي بالضرب والأفالجس تعزير أيضا كما مر
في بابيه (قوله أو يموت) عطف على يتوب (قوله وإن أخذ) أي القاطع أي جنسه الصادق
بالواحد والآخر (قوله وأصاب منه كذا نصاب) أي أصاب كل واحد منهم نصاب السرقة
الصغرى (قوله إن كان صحيح الأطراف) حتى لو كان يسرا شلاء لم تقطع عينه وهذا
لو كانت رجله اليسرى ولو كان مقطوع اليمنى لم تقطع له يده وكذا الرجل اليسرى نهر
ومفهومة أنه لو كانت يده اليمنى شلاء أو رجله اليسرى أو كلاهما قطع كما سبق في السرقة
الصغرى من أن استيفاء الناقص عنه نذر التكامل جائز فالمراد بقوله إن كان صحيح
الأطراف غير المستحقة للقطع أو الجمع لما فوق الواحد أو يراد بالصحيح ما يقابل المقطوع
دون الأشل أقاد السيد أبو السعود (قوله لثلاثين نفقة) عليه القول من خلاف ط
(قوله فأنذ الأربعة ولى) أي لكونه حداثا خالص حتى لله تعالى لا يسع فيه عدو غيره من عدا
عنه عصي الله تعالى فتح قال وفي فتاوى فاضل خان وإن قتل ولم يأخذ المال يقتل قصاصا
وهذا بخلاف ما ذكرنا الآن أن يكون معناه إذا أمكنه أخذ المال فلم يأخذ شبه أو مال إلى
القتل فأناسند كفي نظيرها أنه يقتل قصاصا خلافا لعيسى بن أبان اه والمراد بما سبكه
ما يأتي أنه من الغرائب قلت لكن ما أقول به عبارة الخليفة بعبد والأقرب تأويلها بأن
المراد بقوله ولم يأخذ المال أي النصاب بل أخذ ما دونه وتصير المسئلة حينئذ عين المسئلة
الاتي أنهم من الغرائب (قوله ولا يشترط الخ) أي فيقتل القاتل والمعين سواء قتل
بسيوف أو حجر أو عصا كما يأتي (قوله وبهذه الحل) هو قوله بخلافه أمره ح (قوله عن
تقدير مضاف) أي في قوله تعالى يحاربون الله وتقتله يدبر المضاف وأبدا الله اه ح قلت
والاحسن عباد الله ليشمل الذي كاتبه عليه في الفتح والحاصل أنه لما كان الخافضة
والعصيان سببا للمصاربة أو ملقت المصاربة عليهم من إطلاق المسبب على السبب
(قوله خير الامام بين ستة أحوال) ترك السابع من الاقسام العقلية وهو ما إذا اقتصر
على القطع لأنه لا يجوز اه ح أقول الاقسام العقلية عشرة لأنه إما أن يقتصر على القطع
أو القتل أو الصلب أو يفعل الثلاثة فهذه أربعة أو يفعل اثنين منها القطع ثم القتل أو
عكسه والقطع ثم الصلب أو عكسه والقتل ثم الصلب أو عكسه فهذه ستة مع الأربعة
بعشرة لكن القطع بعد القتل غير فيد كالزاني إذا مات في أثناء الجلد كافي الزباني ومثله
القطع بعد الصلب (قوله إن شاء قطع من خلاف ثم قتل) أي بالصلب خلافا للمحمد أنه
لا يقطع ولما عن أبي يوسف أنه لا يترك الصلب (قوله ويصلب حيا) أي فيما إذا اختار
الامام صلبه أو فيما إذا قلنا بلزومه على قول أبي يوسف كذا في الفتح أما فيما إذا اختار الجمع

(بعد التعزير) مباشرة منكسر
التعزير (حتى يتوب) لا بالقول
بل بفعله ورسميا الصلابة (أو يموت
وإن أخذ ما لا معصوما) بأن
يكون مسلم أو ذمي كما مر (وأصاب
منه كذا نصاب قطع يده ورجله من
خلاف إن كان صحيح الأطراف)
لثلاثين نفقة وهذه حالة ثانية
(وإن قتل معصوما) ولم يأخذ
مالا (قتل) هذه حالة ثالثة (حدا)
لا قصاصا (ولا) لثلاثين نفقة ولى ولا
يشترط أن يكون القتل (موجبا
للقصاص) لوجوبه جزاء لمجاريته
لله تعالى بخلافه أمره وبهذه الحال
يستغنى عن تقدير مضاف كما لا يخفى
(و) الحالة الرابعة (إن قتل وأخذ)
المال خير الامام بين ستة أحوال
شاء (قطع) من خلاف (ثم قتل
أو قطع ثم صلب) أو فعل الثلاثة
(أو قطع) كذا في الفتح (أو
ويصلب حيا)

بين القتل والاصاب فلا بد أن يكون القتل سابقا والاصاب لاحقا والجمع والاختصار على
 الصلح (قوله في الاصح) وعن الطحاوي انه يقتل ثم يصلب توقيا عن المثلة ويأتى جوابه
 قريبا (قوله وكيفيته في الجوهرية) وهي أن تعز زخشة في الارض ثم يربط عليها خشبة
 أخرى عرضا فيضع قدميه عليها ويربط من أعلاها خشبة أخرى ويربط عليها يديه (قوله
 ويبيع بانه برح) كذا في الهداية وغيرها وفي الجوهرية ثم يبطن بالرخ عليه الايسر
 ويحضره بطنه الى أن يموت وفي الاختيار تحت يديه الايسر ولا يرد أن في الصلح مثله
 وهي منسوخة منهي عنها لان الطاعن بالرخ معناه فلا مثله فيه ولولا لم فالصلب مقطوع
 بشرعيته فتكون هذه المثلة الخاصة مستثناة من المنسوخ قطعا أفاده في الفتح وفيه أيضا
 ولا يصلي على قاطع الطريق كما علم من باب الشهيد (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية لثلاث
 بناذى الناس برأيته (قوله من أخذ مال) أي ان كان هالكا كما يفيد قوله لا يضمن
 وذلك لسقوط عصمته بالقطع كما ترى في السرقة الصغرى أما لو كان المال باقيا يرد الى مالكه
 كما في المقتضى (قوله وتجري الاحكام المذكورة) من حبس وتعزير أو قطع فقط أو قتل فقط
 أو تخيير ط (قوله عبارة بعضهم) لانه جزء المحاربة وهي تحقق بأن يكون البعض ردا
 لبعض هداية (قوله وجز) مبتدأ خبره كسيف وقوله لهم أي لقطع الطريق احتراز
 عن غيرهم فانه لا يقتل بالقتل بمجرد عصا لكن القتل هنا ليس بطريق القصاص بل هو حد
 وعن هذا قال في النهران هذه الجمل كالتى قبلها معلومة من قوله قتل حد الا انه أراد
 زيادة الابضاح (قوله ان انضم الى الجرح أخذ) لم يقدّم للجرح ذكر فالاولى تعبير الكثر
 وغير بقوله وان أخذ مالا وجرح قطع الجرح (قوله وان جرح فقط) جواب الشرط قوله
 الا في فلا حد كما ينبغي عليه الشارح وهذا شروع في ست مسائل لاحتمالها وحديث سقط
 الحديث أخذ بحق العباد من قصاص أو مال كما يأتي (قوله ولم يأخذ نصابا) أي بأن لم
 يأخذ شيئا مالا أو أخذ ما دون النصاب لانه لما كان الاخذ الموجب للعفو والنصاب
 كان مادونه بمنزلة العدم كما في الجرح وتقدم أن الشرط أن يصيب كل واحد نصاب أي اذا
 كانوا جماعة ومثل ما دون النصاب الاشياء التي لا قطع فيها كالتافه وما يتسارع اليه
 الفساد كما تنبه عليه الزياهي (قوله ولو كن مع هذا الاخذ) أي أخذ ما دون النصاب
 المفهوم من قوله ولم يأخذ نصابا فهم (قوله لان المقصود هنا المال) أي انه المقصود
 في قطع الطريق وهذا جواب عن طعن عيسى بن أبان في المسئلة بأن القتل وحده يوجب
 الحد فكيف يمتنع مع الزيادة قال الزياهي وجوابه أن قصدهم المال غالبا في نظر الية لا غير
 بخلاف ما اذا اقتصر وعلى القتل لانه تبين أن مقصدهم القتل دون المال فيحدون فعذت
 هذه من الغرائب اه قات ويانه أن قطع الطريق سعى سرقة كبرى لان مقصود القطع
 غالبا أخذ المال وأما القتل فانما هو وسيلة الى أخذ المال لكن اذا أخافوا فقط أو قتلوا
 فقط فقد رتب عليه الشرع حدا فيقتبع لانه تبين انه المقصود دون المال أما اذا وجد مع

في الاصح وكيفيته في الجوهرية
 (ويبيع بطنه برح) نهي له
 ويحضره بطنه (حتى يموت ويترك
 ثلاثة أيام) من موته ثم يحلى بطنه
 وبين أهله ليدفنوه (لا اكبر منها)
 على الظاهر وعن الثاني يترك حتى
 يتقطع (ويعد إقامة الحد عليه
 لا يضمن ما فعل) من أخذ مال وقتل
 وجرح زبلي (وتجري الاحكام)
 المذكورة (على الكل بمباشرة
 بعضهم) الاخذ والقتل والاخافة
 (وجز وعصا لهم كسيف) الحالة
 انضمامه (ان انضم الى الجرح
 أخذ قطع) من خلاف (وهو مدر
 برحه) لعدم اجتماع قطع
 وضمان (وان جرح فقط) أي لم
 يقتل ولم يأخذ نصابا قال الزياهي
 ولو كان مع هذا الاخذ قتل فلا
 حد أيضا لان المقصود هنا المال
 وهي من الغرائب

ذلك أخذ مال ظهر أن مقصودهم ما هو المقصود الأصلي وهو المال بخلافه نظر إليه فإن
 بالغ فصلا بالكل منهم وجب الحد لوجود شرطه والأفلاحت له عدمه وحيث لا حد وجب
 وجوب القتل من قصاص أو دية وجب ضمان المال فانهم (قوله أو قتل عمدا) قيد
 بالقتل ليعلم حكم أخذ المال بالاولى بجر (قوله ومن غنام بته ردا المال الخ) أي ليقطع
 به خصوصه صاحبه ولو تاب ولم يرده لم يذكر في الكتاب واختلافوا فيه فتبيل لا يسقط الحد
 كسائر الحدود وقيل يسقط أشار إليه محمد في الأصل لأن التوبة تسقط الحد في السرقة
 الكبرى بخصوصها والاستثناء في النص فلا يصح قياسها على باقي الحدود مع معارضة النص
 فتح وظاهر ترجيح القول الثاني فقول الشارح قيسل لاحد فيه نظر لأنه يفيد ضعفه
 والمظاهر أن هذا الخلاف عند عدم التقادم لما في التمر عن السراج لوقطع الطريق وأخذ
 المال ثم ترك ذلك وأقام في أهله زمانا ثم قدر عليه درى عنه الحد لأنه لا يستوفي مع تقادم
 العهد اه قال في النهرويه علم أن مجرد الترك ليس توبة بل لابد أن تظهر عاياه سبهاها التي
 لا تخفى (قوله أو كان منهم غير مكاف) أي صبي أو جنون لأنهما اجنابا واحدة قامت
 بالكل فإذا لم يقع فعل بعضهم موجبا كان فعل الباقي بعض العلة وأنه لا يثبت الحكم
 كالعاهد والمخطئ إذا اشتركت في القتل حيث لا يجب القود وعن أبي يوسف يحد الباقيون
 لو باشر العقل من يابى (قوله أو أخرس) أي خلا فالأبي يوسف يابى (قوله أو كان ذو
 رجم محرم) كان تامة وذو فاعل والمراد به أحد الظواهر وقوله من أحد المارة متعلق بمحرم
 والعلة فيه كما في قبله وشمل ما إذا كان المال مشتملا على ما بين المقطوع عليهم أولا
 لم يأخذوا الأمن ذي الرجم المحرم وما إذا أخذوا منه أو من غيره فلا يحدون في الأصح كما
 في النهرويه وغيره (تنبيه) لو كان في القافلة مستأمن لا يمنع الحد مع أن القطع عليه وحده
 ينعمه كما قدمناه والفرق كما في الفتح أن الامتناع في حق المستأمن إنما كان خلال في عصية
 نفسه وماله وهو أمر يخصه أما هاتاهما ونخلال في الحرز والقافلة حرز واحد فصير كأن
 القريب سرق مال القريب وغيره القريب من بيت القريب (قوله أو شريك معاوض)
 أي لو كان في المقطوع عليهم شريك معاوض لبعض القطاع لا يحدون فتح ومقتضاه أن
 شريك العنان ليس كذلك وينبغي أنه لو كان مال المشتركة معه في القافلة أنهم لا يحدون
 لاختلال الحرز تأمل (قوله أو قطع بعض المارة) أي القافلة وبه عبر في الكنز وهو أظهر
 وإنما لم يقطع لأن الحرز واحد وهو القافلة فصار كسارق سرق متاع غيره وهو معه في دار
 واحدة فتح (قوله أو أقره المصنف) وكذا في الزباني والقهستاني عن الاختيار والفتح عن
 شرح الطحاوي (قوله وللولى التود الخ) أي في المسائل المذكورة وحاصله أنه إذا
 لم يجب الحد لم يصبروا قطاعا فيقتلون ما فعلوا من قتل عمدا أو شبهه عمدا وسخطا أو جراحة
 ورد المال لوقائمه لقيمة لوها الكا أو مسهم كفاقة فييده بالقود يعلم منه حكم المال بالاولى
 أو يراد بالاولى ما يشمل ضمان المال والمراد بالولى من له ولاية المطالبة فيشمل صاحب

(أو قتل عمدا) وأخذ المال
 (فتاب) قبل مسكه ومن غنام توبته
 ردا المال ولو لم يرده قبل لا حد له
 كان منهم غير مكاف) أو أخرس
 (أو) كان (ذو رجم محرم من)
 أحد (المارة) أو شريك معاوض
 (أو قطع بعض المارة على بعض
 أو قطع) يخص (الطريق لئلا
 أو شرا في مصر أو بين مصرين)
 وعن الثاني إن قصده لئلا مطلقا
 أو شرا بصلاح فهو قاطع وعليه
 الفتوى بجر ودرر أو قره المصنف
 (فلا حد) جواب للمسائل الست
 (ولولى القود) في العمدة (أو
 الارش) في غيره (أو العفو) فيها
 (العبد في حكم قطع الطريق كغيره)

المال ويشهد الجروح أيضا في أولى المسائل المذكورة وبه اندفع اعتراض البحر على الهداية بأن ذلك للعجرج لاوليه لانه ان أفضى الجرح الى القتل ينبغي أن يجب الحد اه
 أي لو مات بالجراحة يرجع الى الحالة الثالثة وهي ما لو قتل فقط فينبغي أن يحتفل بكون
 لوليه القود (قوله في ظاهر الرواية) كذا نص عليه في المبسوط وهو اختيار الطحاوي
 خلافا لما ذكره من أن المرأة كاصبي وهو صعب الوجه مع مصادمته لا إطلاق القرآن
 فالعجب من عدل عن ظاهر الرواية كصاحب الدراية والتجيس والفقاهي الكبري وغيرهم
 وعامة في الفتح (قوله هو المختار) قال في الشريعة لاوليه هذا غير ظاهر الرواية (قوله قتلان)
 أي قصاصا لاحدا بدليل قوله وضمن المال وهذا بناء على أن المرأة لا تكون قاطعة طريق
 قال في الشريعة لاوليه وهو كذلك مبني على خلاف ظاهر الرواية كافي الفتح اه ح قات
 فكان ينبغي للشارح عدم ذكر هذين الفرعين لمخالفتهم الماشي عليه المصنف من ظاهر
 الرواية (قوله ويجوز أن يقال دون ماله) أي تحت ماله أو فوقه أو قدامه أو وراءه فان
 لفظ دون يأتي لمعان المناسب منه ما ذكرنا وقال بعضهم على ماله (قوله وان لم يبلغ نصا)
 أي نصا بالسرقية وهو عشرة دراهم كافي حنية المفتي وفي التجيس دخول اللص دارا
 وأخرج المتاع فله أن يقتله لانه لا يتناول له الحديث وفي البرازية وغيرهما رجل قتل رب الدار
 فان برهن انه كاهن فدمه هدر والا فان لم يكن المقتول معروفا بالسرقية والشرقتل به
 قصاصا وان كان متهم ما تجب الدية في ماله استحسانا لان دلالة المال أوثقت شبهة
 في القصاص لافي المال وفي الفتح أخذ المصنف من متاع قوم فاستغاثوا بقوم فخرجوا
 في طلبهم فان كان أرباب المتاع معهم أو غابوا لكن يعرفون مكانهم ويقدررون على رد المتاع
 عليهم لم يحل لهم قتال المصوص وان كانوا لا يعرفون مكانهم لم ولا يقدررون على الرد لا يحل
 وتعامه فيه (قوله بكسر النون) أي ككثف وتسكن للتخفيف ومثله الحلف والحلف وفعله
 من باب قتل مصباح (قوله في المصبر) وكذا في غيره كافي شرح المشايخ عن الجماعة الصغیر
 فهو قيد انغاف بل غير المصبر يعلم بالاولى وانما قيد به لئلا يوهى انه لا يكون كذلك في المصبر
 كافي قطع الطريق (قوله أي خنق هرا) أراد زنين فصاعدا بقرينة قوله الآتي والا
 بأن خنق مرة وفي البحر قيد به عدة لانه لو خنق مرة واحدة فلا قتل عند الامام (قوله
 سياسة) قدمنا الكلام عليهم في حدة الزنا (قوله وكل من كان كذلك) كالوطي والساحر
 والعواني والزندق والسارق كما قدمناه في أوائل باب التعزير (قوله عند غير أبي حنيفة)
 أي عند صاحبيه ومن وافقه ما من باقي الائمة أما عند أبي حنيفة فتجب الدية على عاقلة
 كافي البحر والله سبحانه اعلم

وكذا المرأة في ظاهر الرواية فتح
 لكن لا تصاب بجني وفي السراجية
 والدرر فيهم امرأة فباشرت
 الاخذ والقتل قتل الرجال دونها
 هو المختار عشرة نسوة قطعه من
 وأخذت وقتان قتلان وضمن المال
 (ويجوز أن يقال دون ماله وان لم
 يبلغ نصا لا يقتل من يقتله عليه)
 لا إطلاق الجديث من قتل دون
 ماله فهو شهيد ففتح (ومن تكرر
 انطق) بكسر النون (منه في المصبر)
 أي خنق هرا ذكره مسكين
 (قتل به) سياسة لسمعه في الارض
 بالفساد وكل من كان كذلك يدفع
 شره بالقتل (والا) بأن خنق مرة
 (لا) لانه كالقتل بالقتل وفيه
 القود عند غير أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى

بسم الله ويحمده والصلاة والسلام على نبيه وعبدته وعلى آله وصحبه وبعده وبعد

فيقول مؤلفه أفقر العباد إلى عفو مولاه يوم التناد محمد أمين الشهير بابن عابدين
 خاتم العلوم الشريعة في دمشق الشام الحميمة قد تجوز تسويد هذا النصف المبارك
 بعون الله جل وتبارك من الحاشية المسماة رد المختار على الدر المختار في صفر الخير
 سنة ثمان وأربعين ومائتين وألف من هجرة نبينا محمد الذي تم به الألف صلى الله عليه
 وسلم وشرفه وعظم فخاه بحمد الله تعالى مكملاً لأفعوا أصلاً ورداً للجهتار على الدر
 المختار اسماء وفلا لا شتم الله على تنقيح عباراته وتوضيح رموزه وإشاراته والاعتناء
 ببيان ما هو الصحيح المعتمد وما هو متهرب ومنتهقد وتحرير المسائل المشككة
 والحوادث المعضلة التي لم يوضع كثير منها أحد قبل ذلك ولا سائل ما به بيانها سالك
 مشهوراً باندخاثر زبر المقدمين وخلاصة كتب المتأخرين ورسائلهم الموافقة
 في الحوادث الغربية الجامعة للفوائد الجيبية كرسائل العلامة ابن نجيم الأربعين
 ورسائل العلامة الشرنبلالي الستين وكثير من رسائل العلامة على القاري خاتمة
 الراشدين ورسائل سيدي عبد الغني النابلسي الحبر المتين ورسائل العلامة قاسم خاتمة
 المجتهدين وحواشي البحر والنخ والأشياء وجامع النصوصين للفتاوى الشيخ خير الدين
 وفتاوى الطبرية وفتاوى ابن الشلبي والرحيمي والشيخ اسمعيل والفتاوى الزينية
 والفتاوى الناصية والحامدية وفتاوى غيرهم من المفتين وتحريرات شبيهة ونحوها وشايعهم
 المعتمدين وما من به الله تعالى على عبده من الرسائل التي ناهزت الثلاثين وما حوزته
 ونفعته في كتابي تنقيح الفتاوى الحامدية الذي هو بهجة الناظرين وغير ذلك من كتب
 السادة الأخيار المعتمدين مع بيان ما وقع من سهو أو غلط في كتب الفتاوى وكتب
 الشارحين ولا سيما ما وقع في البحر والنخ والأشياء والدرر وكتب المحشين حتى
 صار بحمد الله تعالى عدة المذهب والطرز المذهب ومرجع القضاة والمفتين كما
 يعلم من غاص بأفكاره في تمارينه العلماء العالمين المتألمين عن داء الحسد المصنفي للجد
 الصادقين المصنفين قد ونبك كتاباً قد أعمت فيه الأفكار وألتمت فيه الجنون السهر
 وغرست فيه من فنون التحرير أفناناً وفقت فيه عن عيون المشكلات أجفاناً
 وأودعت فيه من كنوز الفوائد عقود الدرر الفرائد وبسطت فيه من أنفع المقاصد
 أحسن الموائد وجاوت فيه على منصة الانظار عرائس أفكار الأفكار وكشفت فيه
 بوضوح العبارات قناع الخدرات ولم أكتف بتلويح الإشارات عن تنقيح كشف
 تحرير الخفيات فهو بتيمة الدهر وغنية أهل العصر وما ذاك إلا بمحض انعام المولى
 الذي هو بكل جسد وشكر أحق وأولى حيث أبرز هذه الجواهر المسكونة والدرر
 الفرائد المصونة في ميون أيام خليفته الله في أرضه القائم بواجب حقته وفرضه رافع
 ألوية الشريعة البدعية وقودها وموطئ أبنيت المنية الرفيعة وشيدها الجاهدي
 سبيل الله حق جهاده والقاطع لدابر الكافرين بجمته واجتهاده الذي ابتسمت نفور

نغور الـ لاديسارقات هـ هـ فاته * وبكت عيون عبود ذوى العناد بقسا هرات عزماته
 * وأبدع نظام كتاب الجيوش بأرائه السديده * ورفع أفئدة الأكاسرة والقباصرة بقوة
 بطشته السديده * يكاد سنا برق طاعته يذهب بالأبصار * وعصن راقته عيس اينما كيس
 الاغصان ذات الازهار * وتكاد صواعق سطوته تزيح صم الجبال * ومواكب كتاب
 سوزته نفى عدد الرمال * من أنام الانام فى ابامه فى ظل الامان * ورعى الرعية فى مراعى
 الرعاية والاحسان * وأثار بهنوار رياض أمنه بلاد المسلمين * فضاء فضاء صدورهم بنور
 اليقين * وأزاح غيوم غمومهم بردع المشركين * فلاح فلاح قلوبهم * لا عين الناظرين
 * وراح راح غفلاتهم بايقاظ النائمين * فصاح فصاح ألسنتهم بالدعاه كل حين *
 خلقة خلقت أنوار غزته * شمس الضحى وندام يخاف الدنيا
 سالت فواضله لامعته نعمة * صالت فواضله لاله متدى نعمة
 السلطان الاعظم * والخافان الانغم * تاج ملوك العرب والمجتم * نزل الله فى أرضه للام
 * محمود الذات * مدوح الصفات * لازالت دعائم سلطنته قائمه * وعبود الحوادث عنها
 نائم * ولا برحت رياض عزته مخضرة بديم الديمومة والابود * ورياحين ذريته ريانة بطلاوة
 التأييد والخلود * ولا زالت أعيان دولته من علمائه وقضاة ووزرائه * ينيل نبراس آرائهم
 دجى الجور بسناه وسنائه * ولا قنت نجوم جنوده الساطعة فى أفلاك سمائه * شهبانوا قب
 على مرقة أعدائه * آمين آمين آمين * هذا وقد تجيز هذا السفر المسفر * عن روض أريض
 من هـ * مقابلة وتصبها بحسب الامكان * سوى ما شذ به روض سهو وأنسان لا يتلو عنه
 جملة الانسان * وذلك برسم من أمر باستكناه * رغبة فى نيل رضاه ولاه وثوابه * الامام
 الهام * على القدر والمقام * من امتلى الجوزاء بزمام * وصال فى مواكب العز وحام *
 واشتهر اشتهار البدر فى الظلام * قاضى قضاة الاسلام * منتهذا القضايا والاحكام بالانقان
 والاسكام * ذى الخيرات الحميدة والمآثر الفريدة التى لا ترام * مولانا عبد الحليم افندى
 بكه جى زاده القاضى سابقا بدمشق الشام * دام فى عز وانهام * ومجد واحترام * بجاه من
 هو الانبياء خدام * وآله وصحبه السادة الكرام * عليه وعليهم الصلاة والسلام * فى البدء
 وانتهاء * كتبه أسير وصحة ذنبه * الراجى عفو ربه * محمد أمين * الشهير بابن عابدين * غفر
 الله تعالى له ولوالديه ولكل المسلمين آمين آمين آمين

* (بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب الجهاد) *

* (كتاب الجهاد) *

هذا الكتاب يعبر عنه بالسيرة والجهاد والمغازى قاله يرجع سيرة وهى فعله بكسر القاء من
 السيرة فتكون لبيان هيمة السيرة وحالاته الا انها غلبت فى اسان النثر على أمور والمغازى
 وما يتعلق بها كالتأسيك على أمور السيرة وقالوا السيرة الكبرية وصفها بصفة المذكرات قيامها
 مقام المضاف الذى هو الكتاب كقولهم صلاة الظهر وسيرة الكبرية سخطا لجماع الصغير وجامع

الكبير بحرق قلبي والسير الكبير والسير الصغير كباث للإمام محمد بن الحسن رحمه الله تعالى
 على صيغة جمع سيرة لا على صيغة المفرد وهذا بفضل الجهاد العظيم كيف وحاصله بذل أعز
 المحبوبات وهو النفس وإدخال أعظم المشقات عليه تقرر بذلك إلى الله تعالى وأشق منه
 قصر النفس على الطاعات على الدوام ومجانبة هواها وإذأ حال صلى الله عليه وسلم وقد
 رجع من غزاة رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر ويدل عليه أنه صلى الله عليه
 وسلم أخره في الفضيلة عن الصلاة على وقتها في حديث ابن مسعود قلت يا رسول الله أي
 الأعمال أفضل قال الصلاة على ميقاتها قلت ثم أي قال يزوالدين قلت ثم أي قال الجهاد
 في سبيل الله ولو استزدته لنأدني رواه البخاري وجاءنا خبره عن الإيمان في حديث أبي
 هريرة المتفق عليه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي العمل أفضل قال إيمان بالله
 ورسوله قيل ثم ماذا قال الجهاد في سبيل الله قيل ثم ماذا قال حج مبرور ويجب أن يعتبر كل
 من الصلاة والزكاة مرة واحدة بإفظ الإيمان من عموم المجاوز ولا ترد في أن المواظبة على أداء
 فرائض الصلاة في أوقاتها أفضل من الجهاد لأنها فرض عين وتكثر زولان الجهاد ليس
 إلا بالإيمان وقائمة الصلاة فكان حسنا غيره والصلاة حسنة أعينها وهي المقصودة منه
 وتقام تحقيق ذلك مع ما ورد في فضل الجهاد ذكره في الفتح قلت وقد نص على ذلك
 الإمام السرخسي في شرح السير الكبير حيث قال عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قام يخاطب الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم ذكر الجهاد فلم يدع شيئا أفضل من
 الجهاد إلا الفرائض يريد به الفرائض التي ثبت فرضها علينا وهي الأركان الخمسة لأن
 فرض العين أكثر من فرض الكفاية والثواب بحسب الكثرة الفرضية فلهذا استثنى
 الفرائض ثم ذكر أحاديث في أن الشهيد يتكفر خطايا الأبدان وقال إذا كان شهيدا
 صابرا قبل القتل وفيه بيان شدة الأمر في مظالم العباد وقيل كان هذا في الابتداء حين
 نهى صلى الله عليه وسلم عن الاستدانة لقله ذات يدهم وعجزهم عن قضائه ولهذا كان
 لا يصح على مديون لم يخلف مالا ثم نسخ ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام من ترك مالا
 فلو رثته ومن ترك كالا أو عبلا فهو على توريثه في الحج أنه صلى الله عليه وسلم دعا لآلته
 بعرفات فاستجيب له إلا المظالم ثم دعا بالمشعر الحرام فاستجيب له حتى المظالم فنزل جبريل
 عليه السلام يخبره أنه تعالى يقضي عن بعضهم حق البعض فلا يعدم مثل ذلك في حق
 الشهيد المديون ثم ذكر حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رجلا سأل النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يريد عرض الدنيا فقال عليه الصلاة
 والسلام لأجر له الحديث قال ثم تأويله من وجهين أحدهما أن يرى أنه يريد الجهاد
 ومراعاة في الحقيقة المال فهذا كان حال المنافقين ولا أجر له أو يكون معظم مقصوده
 المال وفي مثله قال عليه الصلاة والسلام للذي استقر على الجهاد بدنيا رين غمالك
 دينار في الدنيا والآخرة وأما إذا كان معظم مقصوده الجهاد وبرغب معه في الغنمة

مطلب
 في فضل الجهاد

مطلب
 المواظبة على فرائض الصلاة في
 أوقاتها أفضل من الجهاد

مطلب
 في تكفير الشهادة مظالم العباد

مطلب
 في نيل الجهاد مع الغنمة

فهو داخل في قوله تعالى ليس عليكم جناح أن تتعوا فضلا من ربكم يعني التجارة في طريق
الحج فكأنه لا يحرم ثواب الحج فكذلك الجهاد (قوله لا يتحد المقصود) وهو إخلاء
الأرض من الفساد (قوله ووجه الترتي) أي من الحدود إلى الجهاد (قوله غير خفي)
لأن الحدود وإخلاء عن الفسق والجهاد إخلاء عن الكفر (قوله مصدر جهاد) أي
بذل وسعه وهو بذل ما يشمل الجهاد بكل أمر معروف ونهي عن منكر (قوله فليذكر
الشارح معناه لغة بل بن نصرينه) (قوله وقتال من لم يقبله) أي قتاله مباشرة أو لا
فتعرف ابن كمال تفصيل لاجال هذا (قوله في القتال) أي في أسبابه وأنواعه من
ضرب وخدم وحرق وقطع أشجار ونحو ذلك (قوله أو معاونة الخ) أي وإن لم يخرج معهم
بدليل العنايف ط (قوله أو تكثير سواد) السواد العدد الكثير وسواد المسلمين جاءتهم
مصباح (قوله أو غير ذلك) كدأواة الجرحى وتهينة المطاعم والمشارب ط (قوله ومن
توابعه الرباط الخ) قال السيركسي في شرح السير الكبير والمرابطة المذكورة في الحديث
عبارة عن المتنام في ثغر العدو ولا عزاز الدين ودفع شر المشركين عن المسلمين وأصل الكلمة
من ربط الخيل قال الله تعالى ومن ربط الخيل والمسلم يربط خيله حيث يسكن من الثغر
أمر به العدو فيه وكذلك يفعله عدوه ولهذا يسمى مرابطة أه واشترط الإمام مالك أن
يكون غير الوطن ونظر فيه الحفاظ ابن حجر بأنه قد يكون وطنه وينوي بالإقامة فيه دفع
العدو ومن ثم اختار كثير من الساف سكنى الثغور (قوله هو المختار) لأن ما دونه لو كان
رباطا فكل المسلمين في بلادهم مرابطون ونماه في الفتح قات لكن لو كان الثغر مقابل
لعدو ولا تحصل به كفاية الدفع لا يثغروا فهم مرابطون كما لا يخفى (قوله وصح الخ) هذا
لم يذكره في الفتح حديثنا واحد لأنه قال والاحاديث في فضله كثيرة منها ما في صحيح مسلم من
حديث سلمان رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رباط يوم في سبيل
الله خير من صيام شهر وقيامه وإن مات فيه أجرى عليه عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه
رزقه وأمن الأمان زاد الطبراني وبعث يوم القيامة شهيدا وروى الطبراني بسند ثقات
في حديث هر فوع من مات مرابطا أمن الفرع الأكبر واقتض ابن ماجه بسند صحيح عن أبي
هريرة وبعثه الله يوم القيامة آمنا من النزع وعن أبي امامة عنه عليه الصلاة والسلام قال
إن صلاة المرابط تعدل خمسمائة صلاة وثقلته الديار والدرهم منه أفضل من سبع مائة
دينار ينفعه في غيره أه (قوله أجرى عليه عمله ورزقه) قال السيركسي وقوله أجرى
عليه عمله أي له عمله وذلك في كتاب الله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله
ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وقال عليه الصلاة والسلام من مات في طريق الحج
كتب له حجة مبرورة في كل سنة فهذا هو المراد أيضا في كل من مات مرابطا أنه يجعل بمنزلة
المربط إلى فناء الدنيا فيمجرى له من الثواب لأن نيته استدامة الرباط لو بقي حيا إلى فناء
الدنيا والثواب بحسب النية أه قلت ومقتضاه أن المراد بإجراء العمل دوام ثواب الرباط

مطلب
في الرباط وفعله
أورده بعد الحدود لا يتحد المقصود
ووجه الترتي غير خفي وهو ما
مصدر جهاد في سبيل الله وشرعا
الدعاء إلى الدين الحق وقتال من
لم يقبله شتمى وعزفه ابن السكال بأنه
بذل الوسع في القتال في سبيل الله
مباشرة أو معاونة بجال أو رأى أو
تكثير سواد أو غير ذلك أه ومن
توابعه الرباط وهو الإقامة في
مكان ليس وراءه إسلام هو المختار
وصح أن صلاة المرابط بحسب مائة
ودرهمة بسبع مائة وإن مات فيه
أجرى عليه عمله ورزقه

كما صرح به في حديث آخر ذكره السرخسي ومن قتل مجاهداً أو مات من إبطاء خرام على الأرض أن تأكل لحمه ودمه ولم يخرج من الدنيا حتى يخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وحتى يرى مقعده من الجنة وزوجته من الحور العين وحتى يشفع في سبعين من أهل بيته ويجري له أجر الرباط إلى يوم القيامة وظاهره أن من مات من إبطاء يكون حياً في قبره كالشهيد وبه يظهر معنى إجراره رزقه عليه * (تنبيه) قال الشارح في شرحه على الملتقى قد نظم شيخنا الشيخ عبد الباقي الحنبل المحدث ثلاثة عشر من يجري عليه الأجر بعد الموت على ما جاء في الأحاديث وأصلها الحفاظ الأسويط في رحمه الله تعالى فقال

إذا مات ابن آدم جاء يجزى * عليه الأجر عدة ثلاث عشر
عليوم فيها ودعاء فجل * وغرس النخل والصدقات تجزى
ورأته مصحف ورباط ثغر * وحفر البئر وأجره ثمر
وبيت لأقرب بنائه بأوى * إليه أو بناء محل ذكر
وتعليم لقرآن كريم * شهيد للقتال لأجل بر
كذا من سن صالحه لبقى * نخذه من أحاديث بشعر

(قوله وأمن الفتان) ضبط أمن بفتح الهمزة وسر الميم بلا وواو ومن بضم الهمزة وزيادة واو وضبط الفتان بفتح الفاء أي فتان القبر وفي رواية أبي داود في سننه وأمن من فتاني القبر وبعضها جمع فأتى قال القرطبي وتكون للجنس أي كل ذي فتنة فت أو المراد فتان القبر من إطلاق صفة الجمع على اثنين أو على أكثرهم أكثر من اثنين فقد ورد أن فتاني القبر ثلاثة أو أربعة وقد استدل غير واحد بهذا الحديث على أن الماربط لا يسأل في قبره كاشهيد علقه على الجامع الصغير (قوله هو فرض كفاية) قال في الدر المنقي وليس يتوقع أصلاً هو الصحيح فيجب على الإمام أن يبعث سرية إلى دار الحرب كل سنة مرة أو مرتين وعلى الرعية اعانتها إلا إذا أخذ الخراج فإن لم يبعث كان كل الأثم عليه وهذا إذا غاب على ظنه أنه يكافئهم والأفلاحيح قتلهم بخلاف الأمر بالمعروف والنهي عن الزايعي اهـ (قوله إذا حصل المقصود بالبعث) هذا القيد لا بد منه لئلا يتنقض بالغير الاسم فإنه معه مقروض لغيره مع أنه فرض عين لعدم حصول المقصود بالبعث منهم قلت ربه - أي أنه يكون فرض عين على من يحصل به المقصود وهو دفع العدو فن كان جهداً العدو إذا لم يمكنهم مدافعة يفترض عيناً على من يلبهم وهكذا كما سيأتي ولا يخفى أن هذا عند هجوم العدو أو عند خوف هجومه وكلامنا في فرضيته ابتداء وهذا لا يمكن أن يكون فرض عين إلا إذا كان بالمسلمين قلة والعباد بالله تعالى بحيث لا يمكن أن يقوم به بعدهم فحينئذ يفترض على كل واحد منهم عيناً تأمل (قوله ولعله قد تم الكفاية) أي الذي هو فرض كفاية على فرض العين وهو لا يفتي في قوله وفرض عين أن هجوم العدو (قوله أكثره) أي كثرة وقوعه (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عما يرد على قوله ابتداء وعلى عدم تقييده بغير الأشهر

مطلبه
في بيان من يجري عليهم الأجر بعد الموت

وأمن الفتان وبعث شهيداً آمناً من
الفتن الأكبر وتامة في الفتح (هو
فرض كفاية) كل ما فرض الله عليه
فهو فرض كفاية إذا حصل
المقصود بالبعث والافتراض عين
ولعله قد تم الكفاية لكثرة
(ابتداء) وإن لم يبدؤا وأما قوله
فما لي فأتى فأتواكم فافتموهم
وتحريمه في الأشهر الحرم فتدفع
بالهـ ومات كاتسوا المشركين
حيث وجدتموهم

مطلبه
الماربط لا يسأل في القبر كالشهيد

الحرم ثم اعلم أن الأمر بالقتال نزل مرتين فقد كان صلى الله عليه وسلم أمورا أولا بالتبليغ
والاعراض فاصدع بما أوامر وأعرض عن المشركين ثم بالجدالة بالاحسن ادع إلى سبيل
ربك الآية ثم أذن لهم بالقتال أذن للذين يقاتلون الآية ثم أمر بالقتال إن قاتلوهم فإني
قاتلوكم فقاتلوهم ثم أمر وابه بشروطه لئلا يسلخ الأشهر الحرم فإذا انسلك الأشهر الحرم فقاتلوا
المشركين ثم أمر وابه مطلقا وقاتلوا في سبيل الله الآية واستقر الأمر على هذا أمر مشي
مخلصا به حتى في جميع الأزمان والأماكن سوى الحرم كما في القهستانى عن الكرماني
ثم نقل عن النسيئة أن الأفضل أن لا يتدأ به في الأشهر الحرم اه والمراد بقوله سوى الحرم
إذا لم يدخلوا فيه لافقتال فلو دخلوا لافقتال حل قتالهم فيه لقوله تعالى حتى يقاتلوكم فيه
وتعامه في شرح السير (قوله إن قام به البعض) هذه الجملة وقعت موقع التفسير لقرض
الكفاية فتح وسأله أن فرض الكفاية ما يكفي فيه إقامة البعض عن الكل لأن المقصود
حصوله في نفسه من مجموع المكافين كتفسير الميت وتكفينه ورد السلام بخلاف فرض
العين لأن المطلوب إقامته من كل عين أى من كل ذات مكافئة بعينها فلا يكفي فيه فصل
البعض عن الباقي ولذا كان أفضل كما رلان العناية به أكثر ثم إن فرض الكفاية إنما
يجب على المسلمين العالمين به سواء كانوا كل المسلمين شرقا ومغربا وبعضهم قال القهستانى
وفيه رخص إلى أن فرض الكفاية على كل واحد من العالمين به بطريق البدل وقيل أنه فرض
على بعض غير معين والاولى المختار لانه لو وجب على البعض لكان الآثم بعضهم ما إذا
غير مقبول وإلى أنه قد يصير بحيث لا يجب على أحد ويحجب على بعض دون بعض فإن
ظن كل طائفة من المكافين أن غيرهم قد فعلوا سقط الواجب عن الكل وإن لم يزم منه أن لا
يقوم به أحد وإن ظن كل طائفة أن غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل وإن ظن البعض أن
غيرهم أتى به وظن آخرون أن غيرهم ما أتى به وجب على الآخرين دون الأولين وذلك
لأن الوجوب ههنا موطون المكاف لأن تحصيل العلم بفعل الغير وعدمه في أمثال ذلك
في حيز العسر فالتكليف به يؤدي إلى الحرج وتعامه في مناهج العقول وإلى أنه لم يجب
على الجاهل به وما في حواشى الكشاف للتفاضل التقارز إلى أنه يجب عليه أيضا فاختالف
للمتداولات اه (قوله في زمن ما) مفهومه أنه إذا قام به البعض في أى زمن سقط عن
الباقيين مطلقا وليس كذلك طائفة قدم من أن يجب على الإمام في كل سنة مرة أو مرتين
وحينه إذ لا يكفي فعله في سنة عن سنة أخرى (قوله من المكافين) أى العالمين به كما مر
ونظيره أنه لو مات واحد من جماعة مسافرين في مفارقة فأنما يجب تكفينه والصلاة عليه
كفاية على باقي رفاقه العالمين به دون غيرهم (قوله وبالخلق) كذا في شرح ابن كمال ومثله
في الحواشى السعدية (قوله بقيام أهل الروم مثلا) إذ لا يدفع بقا لهم الشرع عن الهندود
المساكين نزع عن الحواشى السعدية ثم قال فيها وقوله تعالى قاتلوا الذين يلوونكم من الكفار
يدل على أن الوجوب على أهل كل قطر ثم قال في موضع آخر والآية تدل على أن الجهاد

مطلب
في الفرق بين فرض العين وفرض
الكفاية

إن قام به البعض ولو بعيدا ونسأله
(سقط عن الكل والآخر يقوم به أحد
نار من ما أنما يترك أى أثم الكل
من المكافين وإياها أن تتوهم أن
فرضه تسقط عن أهل الهند
بقيام أهل الروم مثلا

فرض على كل من بلى الكفار من المسلمين على الكفاية فلا يسقط بقاء يوم الروم عن أهل الهند وأهل ما وراء النهر مثلاً كما أشرنا إليه اه قال في النهر ويدل عليه ما في البدائع ولا ينبغي للامام أن يجزئ نقرأ من النخوع من جماعة من المسلمين فيهم غنائم وكفاية لقتال العدو فان قاموا به سقطت عن الباقي وان ضعف أهل نقر عن مقاومة الكفرة وخيف عليهم من العدو وقهر على من وراءهم من المسلمين الاقرب فالاقرب أن ينفروا اليهم وأن يتدبرهم بالراح والكرارخ والمال لما ذكرنا انه فرض على الناس كلهم ممن هو من أهل الجهاد ولو كان سقطت الفرض عنهم لحصول الكفاية باليهض فمال يحصل لا يسقط اه قات وسأله أن كل موضع خيف هجوم العدو منه فرض على الامام أو على أهل ذلك الموضع حفظه وان لم يقدروا فرض على الاقرب اليهم اعانهم الى حصول الكفاية بمقاومة العدو ولا يخفى أن هذا غير مستلزم وهي قتالنا لهم ابتداء فتأمل (قوله بل يفرض على الاقرب فالاقرب الخ) أى يفرض عليهم عينا وقد يقال كفاية بدليل انه لو قام به الاعداء حصل المقصود فليسقط عن الاقرب لكن هذا ذكره في الدرر فيما لو هجم العدو وعبارة الدرر وفرض عين ان هجموا على نقر من غور الاسلام فيصير فرض عين على من قرب منهم وهم يقدررون على الجهاد ونقل صاحب النهاية عن الذخيرة أن الجهاد اذا اجاب النفر انما يفرض عين على من يقرب من العدو فأما من وراءهم فيعذر من العدو فهو فرض كفاية عليهم حتى يسعهم تركه اذا لم يجزئ اليهم فان احتج اليهم بأن يجزئ من كان يقرب من العدو عن المقاومة مع العدو وأولم يجزوا عنهم السكنتهم تسكنا لو لم يجاهدوا فانه يفترض على من يليهم فرض عين كالصلاة والصوم لا يسعهم تركه ثم وثم الى أن يفترض على جميع أهل الاسلام شرقا وغربا على هذا التدرج ونظيره الصلاة على الميت فان من مات في ناحية من نواحي البلد فعلى جيرانه وأهل محله أن يقوموا بأصابه وأيسر على من كان يبعد من الميت أن يقوم بذلك وان كان الذي يبعد من الميت يعلم أن أهل محله يضيقون حقه أو يجزئون عنه كان عليه أن يقوم بحقوقه كذا هنا اه (قوله لا يفرض على صبي) في الذخيرة لا بد أن يأذن للمراهق بالقتال وان خاف عليه القتل وقال السخدي لا بد أن لا يخاف عليه فان خاف قبله لم يأذن له من (قوله وبالفتح له أبوان) مفاده انه ما لا يأمن في منعه ولا إمكان له الخروج حتى يبطل عنهم ما لا تمع مع انهم ما في سعة من منعه اذا كان يدخلهم ما من ذلك مشقة شديدة وشمل الكافرين أيضا أو أحدهما اذا كره خروجه مخافة ومشقة والابن لكرهه قتال أهل دينه فلا يطعمه ما لم يخف عليه الضيعة اذ لو كان معسرا محتاجا الى خدمته فرضت عليه ولو كافرا وليس من الصواب ترك فرض عين ليتوصل الى فرض كفاية ولومات أبواه فأذن له بخدمته لا يسع وجهه لانه لم يأذن له الا تخوان أى أبوالا ثم وأم الاب فلا بأس بخروجه اقيام أبي الاب وأم الأم مقام الاب والأم عند قد هما والاختران بكافي الاجانب الا اذا عدم الاولان فالمتسحب أن لا يخرج الا باذنهم وما لوله أم أم وأم اب فالأذن لأم الأم

بل يفرض على الاقرب فالاقرب من العدو والى أن تقع الكفاية فلو لم تقع الا بقتل الناس فرض عين كصلاة وصوم ومنه له الجنائز والتجهيز وتعامه في الدرر (لا) يفرض (على صبي) وبالفتح له أبوان أو أحدهما

مطالبة
طاعة الوالدین فرض عين

لان طاعتهم ما فرض عين وقال
عليه الصلاة والسلام للعباس
ابن مرداس لما أراد الجهاد
الزم أمك فان الجنة تحت رجل
أمك سراج وفيه لا يجعل سفر
فيه خطر الا باذنهم وما لا
خطر فيه يجعل بالاذن ومنه
السفر في طلب العلم (وعبد
واصرأة) لحق المولى والزوج
ومفاده وجوبه لو أمرها الزوج
به فتح وعلى غير المزدوجة نهرقات
تعامل الشئ في ضعف بدينه يعبد
خلافه وفي البصر انما يلزمها أمره
فيمارس جمع الى التكليف وتوابعه
(وأعني ومعه)

بدليل تقدمها في الحضرة ولان الاخرى لا تقوم مقام الاب ولوله أب وأم أب لا ينبغي
الخروج بلا اذنهم لانهم كالأم لان حق الحضرة لها وأما غير هؤلاء كالزوجة والاولاد
والاخوان والاعمام فانه يخرج بلا اذنهم الا اذا كانت نفقتهم واجبة عليه وخاف عليهم
الضعة اه مخلصا من شرح السير الكبير (قوله لان طاعتهم ما فرض عين) أي والجهاد
لم عين فكان مرعاة فرض العين أولى كافي التبيين وأخذ منه في البحر كراهة الخروج
بلا اذنهم ما عارض على قول الفتح انه يحرم قلت وفيه نظر فان الاولى هنا بمعنى الاقوى
والاخرى أي أن الاقوى مرعاة فرض العين لقوته وبرهانه على فرض الكفاية بحيث ثبت
انه فرض كان خلافه مراما ولذا قال السير خشي فعليه أن يقدم الاقوى نعم قدمنا آنفا
عنه في الجدة والجدّة الفاسدين أن المستحب أن لا يخرج الا باذنهم ما (قوله وقال عليه
الصلاة والسلام الخ) دليل آخر على تقديم بر الوالدین وقدمنا الحديث المتفق عليه وفيه
تقديم برهما على الجهاد وفي صحيح البخاري في الرجل الذي جاء به تاذن النبي صلى الله عليه
وسلم في الجهاد قال أحمى والدك قال نعم قال فقيم ما جاهدوك فيه منهم أن ذلك الرجل هو
جاهل بن العباس بن مرداس ثم رأيت في شرح السير الكبير قال وذكر عن ابن عباس
ابن مرداس انه قال بارسل الله اني أريد الجهاد قال ألك أم قال نعم قال الزم أمك الخ
(قوله تحت رجل أمك) هو في معنى حديث الجنة تحت أقدام الامهات ولعل المراد منه
والله تعالى اعلم تقبل رجلها أو هو كتابة عن التواضع لها وأطلقت الجنة على سبب
دخولها (قوله فيه خطر) كالجهاد وسفر البحر والخطر بالخاء المعجمة والطاء المهملة
الفتحة وحتمين الاشراف على الهلاك كما في ط عن القساموس (قوله وما لا خطر) كالسفر
للتجارة والحج والعمرة يجعل بالاذن لان خيف عليه ما الضعة سرخسي (قوله ومنه
السفر في طلب العلم) لانه أولى من التجارة اذا كان الطريق آمنا ولم يخف عليه ما الضعة
سرخسي (قوله ومفاده الخ) أي تعميل عدم وجوبه كفاية على العبد والمرأة بكونه حق
المولى والزوج أي حق مخلوق فمقدم على حق الخالق لاحتمياج المخلوق واستغناء الخالق
نعم الى يعبد وجوبه كفاية على المرأة لو أمرها به الزوج لارتفاع المانع من حق الخالق تعالى
وكذا غير المزدوجة لعدم المانع من أصله ومثلها العبد لو أمر به مولاه لكن سكت عنه
لظهور وجوبه كفاية على العبد باذن مولاه بخلاف المرأة ولو غير من زوجة لانها ليست من
أهل القتال اضعف بنيتها قال في الهداية في فصل قسمة الغنمة ولهذا أي للجهاد ما على الجهاد
لم يلحقها فرضه ولانها عورة كافي التهنيتي عن المحيط قال فلا يخص المزدوجة كما ظن وبه
ظاهر الفرق وهو أن عدم وجوبه على العبد لم يلحق المولى فاذا زال حقه باذنه ثبت الوجوب
بخلاف المرأة فانه ليس لحق الزوج بل لكونه ليست من أهله ولذا لم يجب على غير المزدوجة
(قوله وفي البحر الخ) مراد صاحب البحر مناقشة الفتح في دعواه الوجوب على المرأة
لو أمرها الزوج بناء على أن المراد وجوبه عليهم بسبب أمرها وفيه أن مراد الوجوب

بأمره تعالى لأمر الزوج بل هو اذن وفك للعجز كما أفاده ح وقد عات عدم وجوبه عليها
 أصلاً الا اذا هجم العدو كما يأتي (قوله أي أعرج) نقله في الفتح عن ديوان الادب وهو
 المناسب لقوله وأقطع وفي المغرب انه الذي أقعده الداع عن الحركة وعند الاطباء هو الزمن
 وقيل المقعد المتشجج الاعضاء والزمن الذي طال مرضه اه (قوله وأقطع) هو المظوع
 اليد والجمع قطعان كاسود وسودان صحاح (قوله لعجزهم) لقوله تعالى ليس على الاعرج
 حرج فانهم انزات في أصحاب الاعذار زياني وفيه اشعار بأن من عجز عنه اسبب من
 الاسباب لم يفرض عليه كما أشير اليه في الاختيار قهستاني (قوله ومدون بغيران غريمه)
 أي ولولم يكن عنده وفاء لانه تعلق به حق الغريم تجنيس فلو اذن له الدائن ولم يبرئه
 فالمستحب الاقامة لقضاء الدين لان البدن لا يوجب أولى فان خرج فلا بأس ذخيرة ولو
 الدائن غائباً فوصى بقضاء دينه ان مات فلا بأس بالخروج لوفاء والا فلا أولى الاقامة
 لقضاء دينه هندية وكذلك لو كان عنده ودعة ربه اغائب فأوصى الى رجل بدفعها الى ربه
 فله الخروج بحرج عن التارخنية (قوله لو بأمره) أي لانه حينئذ ثبت له الرجوع بما يؤدى
 عنه بخلاف ما اذا كنهه لا بأمره فانه لا رجوع للكفيل عليه فلا يحتاج الى استئذانه بل
 يستأذن الدائن فقط (قوله ولو بالنفس) لان له عليه حقاً بتسليم نفسه اليه اذا طلب منه وقد
 صرحوا بأن الكفيل بالنفس منعه من السفر وتسامى في التهر على خلاف ما يجنبه في البحر
 (قوله فله الخروج) أي بلا اذن الكفيل لعدم توجه المطالبة بقضاء الدين لكن الافضل
 الاقامة لقضائه ذخيرة (قوله ان علم) أي بطريق الظاهر ذخيرة (قوله فليس له الغزو والمخ)
 لما كان المقتضاه فاجوزاً وخروجه زاد قوله فليس الخ اليه بدانه لا يخرج طقات وظاهر
 التمهيل بخوف ضياعهم بجواز خروجه لو كان في البادية من يساويه تأمل (قوله وعم
 في البرازية السفر) يعني أطلقه حيث قال أراد السفر (قوله ولا يخفى أن المقيد) وهو
 منعه عن سفر الغزو يفيد غيبه بالاولى أي يفيد منعه عن سفر غير الغزو بالاولى لان الغزو
 فرض كفاية فاذا منع منه يمنع من غيره كسفر التجارة ووج النقل وأما السفر لمصلحة الفرض
 أو الغزو اذا هجم العدو فهو غير مراد قطعاً فلا حاجة الى استثنائه على أن في دعوى
 الاولوية نظر لان منعه من سفر الغزو بما فيه من الخطر ولا يلزم منه منعه مما لا خطر فيه
 كما ترى في سفر الابن بلا اذن الاب فانه يمنع عن سفره للجهاد لا للتجارة طلب العلم قلنا وأما
 ما في البرازية فقد يقال ان المراد به السفر الطويل أو على قصد الرحيل فان فيه ضياعهم
 بخلاف غيره فافهم (قوله وفرض عين) أي على من يقرب من العدو فان عجزوا أو تكاسلوا
 فعلى من يلهم حتى يفترض على هذا التدريج على كل المسلمين شراً وغباً كما ترى عبارة
 الدرر عن الذخيرة قال في الفتح وكان معناه اذا دام الحرب بقدر ما يصل الاعداء ويهجمهم
 الحبر والافهوت ككيفية ما لا يطاق بخلاف انقاذ الاسير وجوبه على الكل متجه من أهل
 المشرق والمغرب ممن علم ويجب أن لا يأثم من عزم على الخروج وقعه لعدم خروج الناس

أي أعرج فتح (وأقطع) لعجزهم
 ومدون بغيران غريمه بل
 وكقوله أيضاً لو بأمره تجنيس ولو
 بالنفس فهو وهذا في الحال أما
 الموجل فله الخروج ان علم برجوعه
 قبل حلوله ذخيرة وعالم ليس في
 البادية أفقه منه فليس له الغزو
 خوف ضياعهم سر اجبة وعم
 في البرازية السفر ولا يخفى أن
 المقيد يفيد غيبه بالاولى وفرض
 عين

ونكاسهم أو قعود السلطان أو منعه اه وفي البراريه مسلمة سميت بالشمرك وجب على
 أهل المغرب تحلبها من الاسر ما لم تدخل دار الحرب وفي الذخيرة يجب على من لهم
 قوة اتباعهم لا خذما بأيديهم من النساء والذراري وان دخلوا دار الحرب ما لم يبلغوا
 حصونهم ولهم أن لا يتبعوهم للمال (قوله ان هجم العدو) أي دخل بلدة بفتح وهذه
 الحالة تسمى النفي العام قال في الاختيار والنفي العام أن يحتاج الى جميع المسلمين (قوله
 فخرج الكل) أي كل من ذكر من المرأة والعبد والمدين وغيرهم قال السرخسي
 وكذلك الغلمان الذين لم يبلغوا اذا أطا قوا القتال فلا بأس بأن يخرجوا ويقاوا في النفي
 العام وان كره ذلك الآباء والامهات (قوله المدنف) بالبناء للمجهول أي الذي لازمه
 المرض وفي ح عن جامع اللغة المدنف المرض الملازم وفي المصباح دنف دنفان باب تعب
 فهو دنف اذا لازمه المرض وأدنفه المرض وأدنف هو يتعدى ولا يتعدى اه (قوله
 وشروط الوجوبه القدرة على السلاح) أي وعلى القتال وملاك الزاد والرحلة كما في فاضل
 وغيره فهستأني وقد مناعته اشتراط العلم أيضا (قوله لا أمن الطريق) أي من قطاع أو
 محاربين فيخرجون الى النفي ويقاؤون من بطريقهم أيضا حيث أمكن والاسقط الوجوب
 لأن الطاعة بحسب الطاعة تأمل (قوله لا يلزمه القتال) يشير الى انه لو قاتل حتى قتل جاز
 لكن ذكر في شرح السير أنه لا بأس أن يحمل الرجل وحده وان ظن انه يقتل اذا كان
 يصنع شيئا يقتل أو يجرح أو يهزم فقد فعل ذلك جماعة من الصحابة بين يدي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لم يوم أحد ومدهم على ذلك فاما اذا علم انه لا ينشك فيهم فانه لا يحمل له أن
 يحمل عليهم لم لانه لا يحصل بمحلمة شيء من اعزاز الدين بخلاف نهى فسقة المساكين عن
 مذكر اذا علم أنهم لا يتنعون بل يقتلونه فانه لا بأس بالاقدام وان رخص له السكوت لأن
 المساكين يمتنعون ما باهرهم به فلا بد أن يكون فعله مؤثرا في باطنهم بخلاف الكفار (قوله
 ويقبل خبر المستنفر) أي طالب النفر وهو الخروج للغزو فأداه الشاي ويقبل خبر العبد
 فيه كما في شرح الملتقى ط (قوله لانه خبر يشتهر في الحال) أي فلا يكون الوجوب مبنيا
 على خبر الفاسق فقط أو المراد أن خوف الاشتهار قرينة على صدقه تأمل (قوله وكره
 الجعل) انضم الجليم وهو ما يجعل لادسان في مقابلته شيء ففعله والمراد هنا أن يكاف الامام
 الناس بأن يقوى بعضهم بعضا بالكرام أي الخيل والسلاح وغير ذلك من النفقة والزاد
 نهر وعمل الكراهة في الهداية بقوله لانه يشبه الاجر ولا ضرورة اليه لأن مال بيت المال
 مع تدنوايب المساكين اه والثاني يوجب ثبوت الكراهة على الامام فقط والاول يوجبها
 على الغازي وعلى الامام كراهة تسببه في المكروه كما في الفتح وظاهره ان الكراهة تحريرية
 القول الفتح ان حقيقة الاجر على الضاعة حرام فباشبهه مكروه اه قيل ان هذا الغايطهر
 على قول المتن تميز قلت لا يخفى فساد بل هو على قول الكل لأن المتأخرين انما أجازوا
 الاجر على أشياء خاصة نصوا عليهم من الطاعات وهي التعليم والاذان والامامة لا على كل

ان هجم العدو فيخرج الكل
 ولو بلا إذن ويأثم الزوج ونحوه
 بالفتح ذخيرة (ولا بد) لفرضيته
 (من) قيد آخر وهو (الاستطاعة)
 فلا يخرج المريض المدنف) أما
 من يتدر على الخروج دون الدفع
 ينبغي أن يخرج انما كثيرا السواد
 ارهابا ففتح وفي السراج وشروط
 لوجوبه القدرة على السلاح
 لا أمن الطريق فان علم انه اذا
 سار قتل وان لم يعارب أسير
 يلزمه القتال (ويقبل خبر المستنفر
 وينادي السلطان ولو) كان كل
 منهما (فاسدا) لانه خبر يشتهر في
 الحال ذخيرة (وكره الجعل) أي
 اخذ المال من الناس لاجل الغزاة
 (مع النفي) أي مع وجود شيء في
 بيت المال درر وصدرا الشريعة
 ٢ مطلب
 اذا علم انه يقتل يجوز له أن ينازل
 بشرط أن ينشك فيهم والافسلا
 بخلاف الامر بالمعروف

طاعة والاشتمال فهو الصوم والصلاة ولا فائز به كما نعلمه في مرتبة وسياقي بيانه ان شاء الله تعالى في الاجارات وأضحنا في رسالتنا شفاء العليل وبل الغليل في أخذ الاجرة على الختمات والتم ايل فافهم (قوله ومفاده الخ) أي مفاد تفسيره اني بما ذكر من وجوه وشي الخ ونحوه في الذخيرة وغاية البيان وقيد بقوله هذا لان حقيقة التي كافي الفتح ما يؤخذ بغير قتال كالخراج والجزية أما المأخوذ بقتال فيسمى غنمية كما يأتي في الفصل الثاني ولا تنقيد الكراهة بوجود التي فقط وهو الحق كافي المنع والبحر وقال لجواز الاستعراض من بقية الأنواع ولذا لم يذكر التي في بعض المعتمدين وانما ذكر مال بيت المال اه وسياقي في آخر فصل الجزية بيان مصارف بيت المال ونقطة من منظومة في باب العشر من كتاب الزكاة (قوله والا لا) أي وان لم يوجد شيء في بيت المال لا يكره الجعل للضرورة (قوله لدفع الضرر الا على) وهو تعدي شير الكفار الى المسلمين فتح (قوله بالادنى) وهو الجعل المذكور في التزام الضرر الخاص لدفع الضرر العام * (تنبيه) * من قدر على الجهاد بنفسه وماله لزمه ولا ينبغي له أخذ الجعل ومن عجز عن الخروج وله مال ينبغي أن يبعث غيره عنه بما له وعكسه ان أعطاه الامام كفايته من بيت المال لا ينبغي له أن يأخذ من غيره جعلاً واذا قال القاعد للغازي خذ هذا المال لتغزوه به عني لا يجوز لانه استنجار على الجهاد بخلاف قوله فاغز به ومثله الحج وللغازي أن يتل بعض الجعل للنفقة عياله لانه لا يهمل الخروج الابن وعامه في البحر (قوله دعوناهم الى الاسلام) أي ندبان بلغتهم الدعوة والافوجو بما لم يتضمن ضرراً كما يأتي (قوله فان أسلموا) أي بالتألف بالشهادتين على تفصيل ذكره في البحر هنا وسيدكره الشارح في آخر باب المرتبة مع التبري عن دينه لو كان كافي على ما سيأتي بيانه هنا لان شاء الله تعالى وقد يكون الاسلام بالقول كالصلاة بالجساعة والحج وتسامه في البحر وتقدم ذلك منظوماً في أول كتاب الصلاة وأشبعنا الكلام عليه غداً (قوله فيها) أي فبالخصله الكماله أخذوا ونعمت الخصلة (قوله لو محلاها) بان لم يكونوا من الذين ولا من شركي العرب كما يأتي بيانه في فصل الجزية قال في النهروين يعني للامام أن يبين لهم مقدار الجزية ووقت وجوبها والتفاوت بين الغني والفقير في مقدارها (قوله فافهم ما لنا من الانصاف الخ) أي المعاملة بالعدل والقسط والانصاف الاخذ بالعدل قال في المنع والمراد أنه يجب لهم عايناً ويجب لنا عاينهم لو تعرضنا للمأثم وأموالهم أو تعرضوا للمأثم وأموالنا ما يجب لبعضنا على بعض عند التعرض اه وفي البحر وسياقي في البيوع استئنا عقدهم على الخمر والمنزير فانه كمن تدنا على العصب والاشاة وقد منأ أن الذي وأخذ بالحدود والقصاص الاحد الشرب ومزق النكاح لو اعتقد واجوازه بلامه وأرشدوا وفي عدة تركهم وما يدينون بخلاف الرباه (قوله نخرج) أي بالتقييد بالانصاف والانصاف (قوله اذ الكفار لا يخاطبونهم عندنا) الذي تخرق في المنار وشرحه اصحاب البحر أنهم يخاطبون بالايمن وبالعتق بات سوى حد الشرب والمعاملات وأما العبادات فقال السهر قنديون

ومفاده أن التي هي ما يبيع القنينة
فليحفظ (والالا) لدفع الضرر
الا على بالادنى (فان حاصرناهم
دعوناهم الى الاسلام فان أسلموا)
فيها (والا فالى الجزية) لو محلاها
كما سيبي (فان قبلوا ذلك فلهم ما لنا)
من الانصاف (وعلى سم ما عايننا)
من الانصاف نخرج العبادات اذ
الكفار لا يخاطبونهم عندنا

مطلب
في أن الكفار يخاطبون

انهم غير مخاطبين بها أداء واعية قادا وقال البخاريون انهم غير مخاطبين بها أداء فقط وقال
 العراقيون انهم مخاطبون بما فيها عقوبون عليهم او هو المعتمد اه ح (قوله ويؤيده) أى
 يؤيده ما ذكر من التقييد بالانصاف والانتصاف أى يؤيد خروج العبادات وحاصلا أن لهم
 حكمنا في العقوبات والمعاملات الاما استثنى دون الايمان والعبادات فلا نطاعهم بها
 وان عوقبوا عليهم ما في الآخرة (قوله ولا يجعل لنا الخ) لأن الدعوة يعلمون أنما نقاتلهم
 على أموالهم وسي عيالهم فر بما يجيبون الى المقصود بلاقته فلا بد من الاستعلام فتح
 فلو قاتلهم قبل الدعوة ثم لنتهى ولا غرامة لعدم العام وهو الدين أو الاحراز بالدار
 فصار كقتل النسيوان والصبيان بحر (قوله من لا تبلغه) الاول من لم ط (قوله بفتح
 الدال) قال في شرحه على الملتقى الدعوة هنا بفتح الدال وكذا في الدعوة الى الطعام وأما
 في التسيب فبالكسر كذا قاله الباقي لكن ذكر غيرهم انهم في دار الحرب بالضم (قوله وهو)
 أى الاسلام (قوله لا ينبغي الخ) الظاهر أنه بمعنى لا يجعل كما يأتي نظيره (قوله خلافا لما
 نقله المصنف) الاول تقديسه على قوله بفتح الخ أى لا يجعل في زماننا أيضا خلافا لما نقله
 المصنف عن النبي صلى الله عليه وسلم من أن ذلك في ابتداء الاسلام وأما الآن فقد فاض واشتهر فيكون
 الامام مخيرا بين البعث اليهم وتركه اه قال في الفتح ويجب أن المدار غلبة ظن أن هؤلاء
 لم تبلغهم الدعوة (قوله الا اذا تضمن ذلك ضررا) ذكرناه هذا الاستثناء في الاستصحاب مع
 استكانته في الوجوب أيضا ط زاد في شرح الملتقى عن المحيط أن بطمع فيهم ما يدعوههم اليه ط
 (قوله كأن يستعدون الخ) المناسب اسقاط الذن لأنه منصوب بأن المصدرية (قوله
 بنصب المجازيق) أى على حصونهم لأنه عليه الصلاة والسلام نسبهم على الطائف رواه
 الترمذي في نهرو وهو جمع من جنس يفتح الميم هذا الاكثر واسكان النون الاولى وكسر الثانية
 فارسية معربة تذكر وتأتيها أحسن وهي آله ترحمهم الحجارة الكبارقات وقد تركت اليوم
 للاستغناء عنها بالمداغ الحادثة (قوله وحرقهم) أراد حرق دورهم وأمتعتهم قاله العيني
 والظاهر أن المراد حرق ذاتهم بالمجازيق واذا جازت محاربتهم بحرقهم فمالهم وأولى نهر وقوله
 بالمجازيق أى برى النار بها عليهم لكن جواز التهرب والتعريض مقيد كما في شرح السير بما
 اذا لم يتمكنوا من الظفر بهم بدون ذلك بلا مئة عظيمة فأنتم كنوا بدوهم فلا يجوز لاق
 فيه اهلال أطنالهم ونسائهم ومن عندهم من المسلمين (قوله الا اذا غلب الخ) كذا قيد
 في الفتح اطلاق المتون وتبعه في البحر والنهر وعلاه بأنه افساد في غير محل الحاجة وما أبيع
 الاله لا يخفى حسنه لأن المصود كسر مشوكتهم والحق الغيظ بهم فاذ غلب الظن
 بحصول ذلك بدون اتلاف وأنه يصير لنا لانه (قوله ونحوه) كصا ص وقد استغنى به عن
 التبل في زماننا (قوله سئل ذلك النبي) كذا نقله في التبر عن أبي الليث أى بأن نقول له هل
 نرى أم لا ونعمل بقوله ولم يذ كر ما اذا لم يكن سؤاله (قوله وما أصيب منهم) أى اذا قصدها
 الكفار بالرعى وأصبنا أهدا من المسلمين الذين نترس الكفار بهم لانضمه وذكر السرخسي

ويؤيده قول علي رضي الله عنه
 انما بذلوا الجزية لتكون دماءهم
 كدمائنا وأموالهم كأموالنا
 (ولا) يجعل لنا أن (نقاتل من
 لا تبلغه الدعوة) بفتح الدال (الى
 الاسلام) وهو وان اشترى في
 زماننا شرقا وغربا لكن لا شك أن
 في بلاد الله من لا شعوره بذلك بقى
 لوبلغته الاسلام لا الجزية ففى
 التاتر خاتمة لا ينبغي قتالهم حتى
 يدعوههم الى الجزية نهر خلافا لما
 نقله المصنف (ونذكره بآية من بلغته
 الا اذا تضمن ذلك ضررا) ولو
 بغلبة الظن كأن يستعدون أو
 يتحصنون فلا يقبل فتح (والا)
 يقبلوا الجزية (نسبة من بالغته
 ونحو انهم بنصب المجازيق وحرقهم
 وغرقهم وقطع أشجارهم) ولو مثرة
 (وانفساد زرعهم) الا اذا غلب
 على الظن ظفرنا فبكره فتح (وربهم)
 ينابل ونحوه (وان تترسوا بضعنا)
 ولو تترسوا بنبى سئل ذلك النبي
 (وقصدتهم) أى الكفار (وما
 أصيب منهم) أى من المسلمين
 (لادينة فيه ولا كفارة)

لأن الفروض لا تقرون بالقرائن

(ولو فتح الامام بئدة وفيه سامع لم

أوذى لا يحل قتل أحد منهم أصلا

ولو أخرج واحد) ما (حل)

حينئذ (قتل الباقيين) لجواز كون

المخرج هو ذلك فتح (هنيناعن

اخراج ما يجب تعظيمه ويجرم

الاستخفاف به كصحف وكذب

فقه وسديث وامرأة) ولو يجوز

لداواة هو الاصم ذخيرة وأراد

بالنهي ما في مسلم لا تسأروا

بالقرآن في أرض العدو (الآ

في جيش يؤمن عليه) فلا كراهة

ليكن اخراج العجائز والاماء أولى

(واذا دخل مسلم إليهم بأمان جاز

حمل المصحف معه إذا كانوا

يوفون بالعهد) لأن الظاهر عدم

تضمنهم هداية (و) نهينا (عن

غدر

وفي السير الكبير لا بأس لاهل

النفور باتخاذ النساء والذراوى

ان كانوا يجهلون اذ انزل بهم العدو

قدروا على دفعه أو على أن

يخرجوهم الى أرض الاسلام اه منه

مطلب

لفظ ينبغي يستعمل في المندوب

وغيره عند المتقدمين

أن القول للراعى بيينه في أنه قصد الكفار لا لولى المسلم المقتول انه نعمه قتله (قوله لأن
الفروض لا تقرون بالقرائن) أى كالمومات المحدثين بالجلد أو القطع وأورد المضطر إلى أكل
مال الغير فإنه مضمون وأجاب عنه في الفتح بأن المذهب عندنا أنه لا يجب عليه أكله فلم يكن
فرضا فهو كالمباح يتقيد بشرط السلامة كالمروى الطريق (قوله ولو أخرج واحد ما
أراد بالخراج ما يعم الخروج وزاد لفظ ما للتعميم فالمراد أى رجل كان لا يقيد بكونه مسلمانا
أو ذميا في نفس الامر أو بغيره بل بالظن وإذا قال محمد ولو أخرج واحد من عرض الناس
(قوله لجواز كون المخرج هو ذلك) فصار في كون المسلم في الباقي شك بخلاف الحالة الأولى
فإن كون المسلم والذي فهم معلوم بالقرائن فوق الشك فخرج قلت ونظير هذه المسئلة
ما لو تخلص بعض الثوب فغسل طرفه منه ولو بالاحتياط فإنه يصح أن يصل به أذ لم يبق متيقن
التجاسة وهذا يدعى قولهم اليقين لا يزول بالشك وقدمنا تحقيق المسئلة في الظاهرة عن
شرح المنية (قوله ويجرم الاستخفاف به) زاد ذلك وان استلزمه ما قبله لأن ذلك عند
النهي فإن أخرجه يؤذى إلى وقوعه في يد العدو وفي ذلك تعريض للاستخفاف بهم به وهو
حرام خلافا لقول الطحاوى أن ذلك إنما كان عند قلة المصاحف كي لا تنقطع عن أيدي
الناس وأما اليوم فلا يكره (قوله وامرأة) أى وعن اخراج امرأة فهو موعظوف على ما
(قوله هو الاصح) احتراز عن قول الطحاوى المذكور (قوله لا في جيش) أقله
عند الامام أربع مائة وأقل السرية عنده مائة كما رأيت في الخاتمة وكذا في السرية بلالية
نقلنا عنها وعن النهاية خلافا لما في البحر عن الخاتمة من أن أقل السرية مائتان وتسعة
في النهر قال في السرية بلالية وما قاله ابن زياد من أن أقل السرية أربع مائة وأقل الجيش
أربعة آلاف قاله من تلقا نفسه نص عليه الشيخ أكمل الدين اه وفي الفتح ينبغي
أن يكون العسكر العظيم اثني عشر ألفا لقوله عليه الصلاة والسلام لن تغاب اثنا عشر
ألفا من قلة اه قلت والتعديد بالقلة لأن مقتضى تغلب بسبب آخر كخيانة الامراء في زماننا
(تنبيه) في الخاتمة لا ينبغي للمسلمين أن يفتروا إذا كانوا اثني عشر ألفا وان كان العدو
أكثر وذو كبر الحديث ثم قال والخاصل أنه إذا غلب على ظنه أنه يغلب لا بأس بأن يفتروا
ولا بأس للواحد إذا لم يكن معه سلاح أن يفتروا من اثنين له ما سلاح وذو كبره ويكره للواحد
القوى أن يفتروا من الكافرين والمائة من المائتين في قول محمد ولا بأس أن يفتروا الواحد
من الثلاثة والمائة من ثلثمائة (قوله لكن الخ) قال في الفتح ثم الأولى في اخراج النساء
العجائز للطلب والمداواة والسقي دون الشواب ولو احتج إلى المباشرة فالأولى اخراج
الاماء دون الحرائر (قوله ونهينا عن غدر الخ) عدل عن قول الهداية وغيرها وينبغي
للمسلمين أن لا يغدروا الآن المشهور عند المتقدمين استعمال ينبغي بمعنى يندب ولا ينبغي
بمعنى يكره فتزعمها وان كان في عرف المتقدمين استعماله في أعظم من ذلك وهو في القرآن
كثيرا كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء قال في المصباح وينبغي أن يكون كذا

معناه يجب أو يندب بحسب ما فيه من الطلب اه (قوله عن غدر) أي نقض عهد وغلول
بضم الغين النجاسة من المغنم قبل قسمته ومثله بضم الميم اسم مصدر مثل به من باب نصر
أي قطع أطرافه وشو به كذا في جامع اللغة ح (قوله أما قبله فلا بأس به) قال الزيلعي
وهذا حسن ونظيره الاسحاق بالذار وقيد جوازها قبله في الفتح بما اذا وقعت قتالا كبارز
ضرب نقطع اذنه ثم ضرب ذقه أعينه ثم ضرب ذقه يده وأنفسه ونحو ذلك اه وهو ظاهر
في أنه لو تمكن من كافر حال قيام الحرب ليس له أن يعمل به بل يقتله ومقتضى ما في الاختيار
أن له ذلك ككف وقد عالج بأنهم أبلغ في كبتهم وأضر بهم من نهر * (تنبيهه) * ثبت
في الصحيحين وغيرهما النهي عن المذاقة فان كان متأخرا عن قصة العرينين فالنسخ ظاهر
وان لم يدور فدلته ارض محترمة ومبيح فيقدم المحرم ويتضمن الحكم بنسخ الاخر وأما من
جنى على جماعة بأن قطع أنف رجل وأذن رجل ويدي آخر ورجلي آخر وفؤأعيني آخر
فانه يقتض منهُ لكل ما كان يستأني بكل قصاص الى بر ما قبله فهذه مثله ضمنه الا قصدا
وانما يظهر أثر النهي والنسخ فيمن مثله ليشخص حتى قتله لمقتضى النسخ أن يقتل به
ابتداء ولا يعمل به ففتح ملخصا (قوله وغير مكاف) كالصبي والمجنون (قوله وشيخ خرفان)
أصل المتن وشيخ فان لكن زاد الشارح لفظة خرف فيكون عطف خاص على عام قال في الفتح
ثم المراد بالشيخ الفاني الذي لا يقتل من لا يقدر على القتال ولا الصبياح عند التقاء الصفيين
ولا على الاحمال لانه يجبيء منه الولد فيكثر محارب المسلمين ذكره في الذخيرة زاد الشيخ
ابو بكر الرازي انه اذا كان كامل العقل يقتله ومثله يقتله اذا ارتد والذي لا يقتله الشيخ
الفاني الذي خرف وزال عن حدود العقل والمميزين فهذا لا يقتله ولا اذا ارتد اه
قلت ومقتضى كلام الرازي انه اذا كان كامل العقل يقتل وان لم يقدر على القتال
والصبياح والاحمال ومقتضى ما في الذخيرة انه اذا لم يقدر على ذلك لا يقتل وان كان كامل
العقل وهذا هو الموافق لما في شرح السير الكبير وهذا الظاهر لانه اذا كان عاقل لا يكتفه
لا يقدر على شيء مما ذكر يكون في معنى المرأة والراهب بل أولى فصا را الحاصل أن الشيخ
الفاني ان كان خرفا نزل العقل لا يقتل وان كان له صبياح ونسل لانه في حكم المجنون
وان كان عاقل لا يقتل أيضا ان لم يقدر على القتال ونحوه وبه تعلم ما في كلام الشارح من
عدم الانتظام و كان عليه أن يقول وشيخ فان لا صبياح ولا نسل له أو خرفان لا يعقل
فلا يقتل ولا اذا ارتد والمراد بمن لا صبياح له من لا يجترئ على القتال بصبياحه عند التقاء
الصفيين (قوله ومقتد وزمن) وكذا من في معناهما كإباس الشق ومقطوع اليمنى أو من
تخلف لكن نظريه في الشرع لا يسهل بأنه لا ينزل عن رتبة الشيخ القادر على الاحمال
أو الصبياح اه قلت ومثله يقال في المرأة والصبي والاعمى وقد يجاب بأنه يدفع ما يحذر
منهم باخراجه من دارنا لما يأتي من أن من لا يقتل يحمل الى دارنا سوى الشيخ الفاني
عادم النفع بالحكمة وقبامه فيما علقناه على البحر (قوله وزاهب الخ) قال في الفتح

مطلب
في بيان نسخ المذلة

وغلول (و) عن (مثله) بعد الظن
بهم أما قبله فلا بأس به باختصار
(و) عن (قتل امرأه وغير مكاف
وشيخ) خرفان لا صبياح ولا نسل
له فلا يقتل ولا اذا ارتد (و) اعمى
ومقتد وزمن ومعتوه وراهب
وأهل ككأس لم يخاطبوا الناس

وفي السير الكبير لا يقتل الراهب في صومعته ولا أهل الكنائس الذين لا يخاطون الناس
فإن خالطوا قتلوا كالقسيس والذي يجن ويقتل يقتل في حال إفاقته وإن لم يقتل اه
قال في الجوهرية وكذا يجوز قتل الآخر والاصم وأقطع اليد اليسرى أو إحدى
الرجلين لأنه يمكنه أن يقتل راكبا وكذا المرأة إذا قتلت (قوله الآن يكون الخ) قال
في الفتح استثناء من حكم عدم القتل ولا خلاف في هذا أحد وضح أمره عليه الصلاة
والسلام بقتل دريد بن الصمة وكان عمره مائة وعشرين عاما أو أكثر وقد عصى لما جئ به
في جيش هو أزن للرأي وكذا يقتل من قاتل من كل من قتلناه لا يقتل كالمجنون والصبي
والمرأة الآن الصبي والمجنون يقتل في حال قتاله ما ما غيرهما من النساء والرهبان
وغيرهم فانهم يقتلون إذا قاتلوا بعد الاستمالة للملكة تقتل وإن لم تقتل وكذا الصبي
الملك لأن في قتل الملك كسر شوكتهم وقيد في الجوهرية الصبي الملك إذا كان حاضرا
(قوله في الحرب) متعلق برأي ومال على تأويل المال بالانفاق (قوله ثم لا يتركونهم
الخ) أي ينبغي أن لا يتركوا من ذكرهم لا يقتل بل يحملونهم إلى دار السلام إذا كان
بالمسلمين قوة على ذلك لما ذكره وأما الشيخ القاسمي الذي لا يقتل ولا يلقح ولا رأي له فان شأوا
تركوه إذا نفع فيه لا كفارا وحملوه فنادى به أسرى المسلمين على قول من يرى المفاداة
وعلى القول الآخر فائدة في حمله ومثله العجز والحق لا تلد مخ عن السراج ملخصا
والمعتمد القون بالمفاداة كما سذكره في الباب الآخر وكذلك الرهبان وأصحاب الصوامع
إذا كانوا لا يترقبون بحر أي ولا يخاطون وبه وفق بعض المشايخ بين هذا وبين رأيهم
بقتلهم أفاده القهس تاني عن الحيط (قوله وسبي) أي في الباب الثاني (قوله وفيه
فراغ قلبنا) أي بانده فاعشره عن الأشهر رقة بذلك (قوله وقد سجل الخ) وكذا فعل
عبد الله بن أبي نيسب بن عبيد الله ومحمد بن مسلمة بكعب بن الأشرف كما بسطه
السرخسي وقال عليه أكثر من أئمة في قوله غيظهم وفراغ قلبنا بأن يكون المقتول من
قواد المشركين أو عظماء المذارين اه (قوله وعبارة الخ) قال في التمر ولم أربس
قبور أهل الذمة ويجب أن يقال إن تحقق ذلك ولم يكن له وارث إلا بيت المال جاز بئشه
ثم نقل ما في الخاتمة وقال وهذا بعين الذي اه ان كان لا يخفى أن ما في الخاتمة ليس فيه
التعبد بتحقيق المال بل الظاهر أن المراد عند توهيم ذلك لأنه عند التحقيق يجوز العيش
في المستحق آدمي كسقوط متاع أو تسكين شوب مغصوب أو دفن مال معه ولو درهما
كافي جنائز البحر فافهم (قوله أن يبدأ أهله المشرك) لأنه يجب عليه إحياءه بالانفاق
فيما قضيه الإطلاق في أفئائه هداية والاولى التعامل بأنه كان سبب إيجاده لما يأتي
قرينا قيد بالبدء احترازا عما لو قصد الأصل قتله كما يأتي وبالأصل احترازا عن القرع
المشرك وإن سفل فلا بد أن يتبدى بقتله وكذا أساسا للقرابات كافي البحر والتمر ويدل

(الآن يكون أحدهم ملكا)
أومقتلا (أوذا رأي) أو مال
في الحرب (ولو قتل من لا يحل قتله)
من ذكر (فعليه التوبة والاستغفار
فقط) كسائر المعاصي لأن ذم
الكافر لا يتيقن إلا بالامان ولم يوجد
ثم لا يتركونهم في دار الحرب بل
يحملونهم فكبير التي وقامه
في السراج وسبي (فرعان) *
الاول لا بأس بحمل رأس المشرك
لوفيه غيظهم وفيه فراغ قلبنا
وقد سجل ابن مسعود يوم بدر رأس
أبي جهل وألقاها بين يديه عليه
الصلاة والسلام فقال النبي
عليه السلام الله أكبر هذا فرعون
وفرعون أمتي كان شره على
وعلى أمتي أعظم من شر فرعون
على موسى وأمتة ظهيرة الثاني
لا بأس بنشر قبورهم طلبا للمال
تأخر خاتمة وعبارة الخاتمة في قبور
الكفار رفعت الذي (ولا يحل
للقرع أن يبدأ أهله المشرك بقتل)

عن تعبير الكثر بالاب لان اقمه وأجسده وجدانه من قبل الاب والام كالأب (قوله
 كما لا يبدأ قريه الباني) أشار الى فائدة التقييد بالمشارك وهي انه لو كان المحارب باغيا
 لا يتقدم بكونه أصلا بل يتم الاخر وغيره قال في الجرح لانه يجب عليه احياؤه بالاتفاق عليه
 لاتحاد الدين فكذلك التمسك اه قلت ومفاده تقييد القرى بالرحم المحرم لانه لا يجب
 عليه أن ينفق على غيره لكن يرد أنه يجب عليه الاتفاق على فرعه المشترك وبجواب أن ذلك
 في غير الحرب لانه لا يجب الاتفاق على الأصول والقواعد الحربيين كما ترى بانه يمكن
 يلزم منه أن يكون له بدء أصلا بالقتل وأن لا يصح التعليل المار عن الهداية بأنه يجب عليه
 احياؤه بالاتفاق كما ورد في الحواشي السعدية قالوا في التعليل بما ذكره في شرح السير
 أن الأب كان سبب ايجاد فلا يجب سبب اعدامه بالقتل الى قتله كما قدمناه (قوله
 بل يشغله) أي بالمحاربة بأن يعر قب فرسه أو يطرحه عن أو يلجئه الى مكان ولا ينبغي
 أن ينصرف عنه ويتركه نهر (قوله فان فقد قتله) أي اذا لم يكن ثمة غيره قتله كذا قاله
 في التمر ولم أره لغربه وعبارة الزبلي وان لم يكن ثمة من يقتله لا يمكنه من الرجوع حتى
 لا يعود سبب باعلى المسلمين ولا يمكنه يلجئه الى مكان يستسكن به حتى يجي غيره فيقتله (قوله
 ولو قتله فهدر) أي باطل لاديه فيه ولا قصاص نعم عليه التوبة والاستغفار كما في شرح
 الملتقى (قوله بلواز الدفع مطلقا) أي ولو كان الأب مسلما فانه اذا أراد قتل ابنه ولا يتمكن
 من التخلص منه الا بقتله كان له قتله لتهيئته طريقا للدفع شره فهدر أو لو كان في سفر
 وعطشا ومع الابن ماء يكتفي لنجاة أحدهما كان للابن شربه ولو كان الاب يموت وينبغي
 انه لو سمع أباه المشرك يذكر الله تعالى أو رسوله بسوء أن يكون له قتله لما روى أن أبا عبيدة
 ابن الجراح قتل أباه حين سمعه يسب النبي صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم فلم ينكر
 النبي صلى الله عليه وسلم ذلك كذا في الفتح (قوله بمال منهم) ويصرف مصارف الخراج
 والحزبية ان كان قبل النزول بساحتهم بل برسول أما اذا انزلناهم هم فهو غنمة فتحسمها
 ونقسم الباقي نهر (قوله أو منا) أي بمال نعطيهم لهم ان خاف الامام الهلاك على نفسه
 والمسلمين بأي طريق كان نهر (قوله اقول له تعالى وان يخشوا الاسلام) أي مالوا قال
 في المصباح والاسلم بالكسر والفتح الصلح يذكر ويؤثف والالية مقيدة بروية المصلحة اجماعا
 ا قوله تعالى ولا تمنوا وندعو الى السلم وأنتم الاعوان أفاده في الفتح (قوله أي نعم لهم
 بنقض الصلح) أفاد شرطان اذ اعلى المتق وهو اعلامهم به لان تبذله العهد بنقضه لكن
 لا يجوز قتالهم أيضا حتى يعطى عليهم زمان يتمكن فيه ملكهم من انقاذ الخبر الى أطراف
 ملكته حتى لو كانوا خربوا حصونهم للامان وتفرقوا في البلاد فلا بد أن يعودوا الى
 أممهم ويعودوا حصونهم كما كانت توقيا عن الفدر وهذا لو نقض قبل مضي المدة
 أمالومضت فلا يبدأ بهم ولو كان الصلح يجعل فنقضه قبل المدة رده عليهم بمحضته لانه
 مقابل بالامان في المدة فيرجعون بمالهم لمسلم لهم الامان فيه زبلي (قوله افعله عليه

كما لا يبدأ قريه الباني (وينبغي
 الفسح) عن قتله بل يشغله
 (لـ) اجل أن (يقتله غيره) فان فقد
 قتله (ولو قتله فهدر) لعدم العاصم
 (ولو قصد الاصل قتله) ولم يمكن
 دفعه الا بقتله (بلواز الدفع
 مطلقا) ويجوز الصلح على ترك
 الجهاد (معهم) مال منهم أو منا
 (لو خيرا) ا قوله تعالى وان يخشوا
 الاسلام فاجتنبوا (وتنبذ) أي نعم لهم
 بنقض الصلح تحذرا عن الفدر والمتر
 (لو خيرا) افعله عليه

السلام بأهل مكة (ونقلنا لهم)

بالأب يد مع خيانة ما هم

ولو بقتال ذي منعة بأذنه ولو بدونه

اتقص حقه فقط (و) نصلح

(المرتدين لو غلبوا على بلدة

وصارت دارهم دار حرب) لو خيرا

(بلا مال والا) يغلبوا على بلدة

(لا) لأن فيه تقرير المارة على الردة

وذلك لا يجوز فتح (وان أخذ

المال منهم لم يرد) لأنه غير معصوم

بخلاف أخذه من بغاة فانه يرد

بعد وضع الحرب أوزارها فتح

(ولم يبع) في الزيلعي يحرم أن يبيع

(منهم ما فيه تقوية لهم على الحرب)

ككيد وعبيد وخيل (ولا تحمله

اليهم ولو بعد صلح) لأنه عامه

العملة والسلام نهى عن ذلك

وأمر بالميرة وهي الطعام والقماش

فجاز استحسانا (ولا تقتل من آمنه

حز أو حرة ولو فاسقا)

السلام بأهل مكة) تباع فيه الهداية وردة الكمال حيث قال وأما استدلالهم بأنه صلى الله عليه وسلم تبذوا المودة التي كانت بينه وبين أهل مكة فالإتي جعله دليلا لقوله لا آتي وإن بدوا بخيانه قاتلهم ولم ينفذ اليهم إذا سكن باتفاقهم لأنهم صاروا ناقضين له عهد فلا حاجة إلى نقضه وإنما قلنا هذا لأنه صلى الله عليه وسلم لم يبدأ أهل مكة بل هم بدوا بالغدر قبل مضي المدة فقاتلهم ولم ينفذ اليهم بل سأل الله تعالى أن يعصم عليهم حتى يفتحهم هذا هو المذكور لجميع أهل السب والمغازي ونحوها في ح (قوله ولو بقتال) أي ولو كانت خيانة ملكهم بقتال أهل منعة بأذنه أي لا فرق بين قتاله بنفسه أو بقتال بعض أتباعه بأذنه (قوله اتقص حقه فقط) أي حتى الحق المقتالين ذوى المنعة بلا إذن ملكهم قال الزيلعي فلا ينفق في حق غيرهم لأن فعلهم لا يلزم غيرهم وإن لم يكن لهم منعة لم يكن نقض العهد اه أي بان قاتل واحد منهم مثلا ثم ترك القتال يبقى عهده (قوله بلا مال) أي بلا أخذ منهم لأنه في معنى الجزية وهي لا تقبل منهم نهر ولم يذكروا صلحهم على أخذهم المال منا ولا شكت في جوارحه عند الضرورة كافي أهل الحرب ولكن هل يلزم اعلامهم بنقض العهد قبل انقضاء مدته أم لا لكونهم يجبرون على الاسلام بخلاف أهل الحرب فأبراجع (قوله لأنه غير معصوم) لأنه يصرفيا للمسلمين إذا ظهر وافتح (قوله بعد وضع الحرب أوزارها) أي أنفضالها والمراد بعد انتهاءها وانما يرد عليهم لأنه ليس فيا إلا أنه لا يرد حال الحرب لأنه اعانة لهم فتح (قوله ولم يبع الخ) أراد به التملك بوجه كالبسة قهسته أي بل الظاهر أن الإيجار والاعارة كذلك أفاده الجوى لأن العلة تمنع ما فيه تقوية على قتالنا كما أفاده كلام المصنف (قوله يحرم) أي يكره كراهة تحريم قهسته (قوله ككيد) وكسلاح مما استعمل للحرب ولو صغيرا كالابرة وكذا ما في حكمه من الحرير والدياج فان تملكه مكره لأنه يصنع منه الراية قهسته أي (قوله وعبيد) لأنهم يتوالدون عندهم فيعودون حرا علينا مسلما كان الرقيق أو كافرا بجر (قوله ولا تحمله اليهم) أي اببيع ونحوه فلا بأس بالتاجر بأن يدخل دارهم بأمان ومعه سلاح لا يريد به منهم إذا علم أنهم لا يترضون له ولا يفتنع عنه كافي المخط قهسته أي وفي كافي الحناكم لوجاه الحرب بسيف فاشترى مكنه قوسا أو رمحا أو فرسا لم يترك أن يخرج وكذا لو استبدل بسيفه سيفا خيرا منه فان كان مثله أو دونه لم يفتنع والمسلم تأمن كالمسلم في ذلك إلا إذا خرج بشئ من ذلك فلا يفتنع من الرجوع به اه نهر (قوله ولو بعد صلح) نعم ميم للبيع والحمل قال في البحر لأن الصلح على شرف الانقضاء أو النقص (قوله بخار استحسانا) أي اتباعا للنص لا يخفى أن هذا إذا لم يكن بالمسلمين حاجة إلى الطعام فلو احتاجوا لم يجوز (قوله ولا تقتل من آمنه الخ) أي إذا امن رجس حز أو امرأة حرة كافرا أو جماعة أو أهل حصن أو مدينة صح أمانهم ولم يجوز لاحد من المسلمين قتالهم والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام المساون تسكافا دما وهم أي لا تزيد دية الشرف

بهم
الامان

على دية الوضوح ويسمى بدنتهم أذناهم أى أقلهم عددًا وهو الواحد وعلمه في الفتح فهو
 مشتق من الأدنى الذي هو الأقل كقوله تعالى ولا أدنى من ذلك ولا أكبر فهو تنصيص
 على صحة أمان الواحد أو من الدنو وهو القرب كقوله تعالى فسكان قاب قوسين أو أدنى
 فهو دليل على صحة أمان المسلم في نجر بقرب العدو أو من الدناءة فهو تنصيص على صحة
 أمان القاسق أفاده السرخسي (قوله أذن لهم ما في القتال) أى إذا كان الصبي والعبد
 مأذونين في القتال صح أمانهم ما في الأصح اتفاقهم على أنى عن الهداية خلافا لما نقله
 ابن السكال عن الاختيار درمتمنى (قوله بعدم معرفة المسلمين ذلك) أى يكون ذلك اللفظ
 أمانا قلت والظاهر أن الشرط معرفة المتكلم به وإذا ثبت الأمان به ثبت في حق غيره
 أيضا من المسلمين ولو لم يعرف معناه فافهم (قوله فلا أمان لو كان بالبعد منهم) أشار إلى
 أن المراد السماع ولو حكى ما نقله ط عن الهندي لولا نادرهم من موضع يسمعون وعلم أنهم
 لم يسمعو وأن كانوا إما أو مشغولين بالحرب فذلك أمان (قوله كنهال) قال السرخسي
 استدل عليه محمد بن محمد بن عيسى رضي الله تعالى عنه أيما رجل من المسلمين أشار إلى رجل
 من العدو وأن تعال فانك إن جئت قتلتك فأنه فهو آمن وتأويله إذا لم يفهم أو لم يسمع قوله
 إن جئت قتلتك أما لو علم وسمع فهو في (قوله إلى السماء) لأن فيه بيان أنى أعطيتك
 ذمة الله السماء سبحانه وتعالى وأنت آمن بحجة سرخسي (قوله ولولا ندى المشرك) بالرفع
 على الفاعلية أى لو طلب المشرك الأمان مناصح لو تمتعها أى في موضع يمنع عن وصولنا
 إليه قال في البحر وإن كان في موضع ليس بمنع وهو ما تسميه أورمجة فهو في أه قلت
 ومقاده أنه إذا كان بمنعنا يصير أمنا بجزء طلبه الأمان وإن لم نؤتمنه وليس كذلك بل هذا
 إذا ترك المنع وجاء الينا بالباقي شرح السير ولو كان في منعة بحيث لا يسمع المسلمون
 كلامه ولا يرونه فالحظ الينا وحده بالاسلاح فلما كان بحيث نسمعه نادى بالأمان فهو آمن
 بخلاف ما إذا قبل السابغة ما إذا برمجته نحو نالما قرب أسست آمن فهو في لأن البناء على
 الظاهر فيما يندر الوقوف على حقيقة ما يزلو في اباحة الدم كالودخل بيمه انسان لا
 ولم يدركه سارق أو هارب فلو علمه سمي بالصوص له قتله والا فلا ثم قال والحاصل أن من
 فارق المنعة عند الاستئمان فإنه يكون أمنا إعادة والعادة تجعل حكما إذا لم يوجد التصريح
 بخلافه ولو وجدنا ناسرا في دارنا فقل دخلت بأمان لم يصدق وكذا لو قال أنا رسول الملك
 إلى الخليفة إلا إذا أخرج كتابا يشبهه أن يكون كتاب ملكهم وإن احتفل أنه مقنع لأن
 الرسول آمن كما جرى به الرسم جاهلية وإسلاما ولا يجحد مسلمين في دارهم أيهم داله
 فلو لم يسمعه دليل ولا كتاب فأخذه مسلم فهو في جماعة المسلمين عند أي خيفة كن وجد
 في عسكرنا في دار الحرب فأخذه واحد لكنه هناك يخمس رواية واحدة وهذا فيه
 روايتان وعند محمد هو في من أخذه كالصبي والحشيش وفي إيجاب الخمس فيه روايتان
 عن محمد أيضا أه مخلصا (قوله وصح طلبه الخ) هذا غلط وبعبارة البحر لو طلب الأمان

أو أسمى أو فانيا أو صيبا أو عبدا
 أذن لهم ما في القتال (بأي لغة
 كان) الأمان (وان كانوا
 لا يعرفونها بعد معرفة المسلمين)
 ذلك بشرط سماعهم ذلك من
 المسلمين فلا أمان لو كان بالبعد
 منهم) ويصح بالصرح كما ثبت
 أولا بأس عليكم وبالكتابة كنهال
 إذا نظمه أمانا وبالاشارة بالاصبع
 إلى السماء ولولا ندى المشرك
 بالأمان صح لو تمتعنا وصح طلبه
 لأذاريه لأجله

ويدخل في الاولاد اولاد البنات

لا اولاد البنات ولو غار عليهم
عسكرا آخر ثم بعد النسخة عاوا
بالامان فعلى القاتل المدية وعلى
الواطي المهر والولد حرم مسلم تبعها
لا يسه وترد النساء والاولاد الى
أهلها يعني بعد ثلاث حيض
(وبنقض الامام) الامان (لو)
بقاؤه (شرا) وبما شره بلا مصلحة
يؤذّب (وبطل امان ذمي) الا اذا
أمره به مسلم شفي

لا هله لا يكون هو أمنا بخلاف ما اذا طلب لذراويه فانه يدخل تحت الامان اه فانها
صريحة في أنه يصح طلب الامان لاهله وذراويه جميعا غير أنه لا يدخل في الاول ويدخل
في الثاني اه ح قات وظاهره أن الكلام فيما لو قال امنوا أهلى أو قال امنوا ذراي
فدخول الطالب في الثاني دون الاول ووجه الفرق خفي أما لو قال امنوني على أهلى
أو على ذراي أو على متاعى أو قال امنوني على عشرة من أهل الحصن دخل هو أيضا
لأنه ذكر نفسه بضمير السكاية وشرط ما ذكره معه لأن على الشرط كما نص على ذلك
السرخسي مع فروع أخر ذكرت بعضهم المصلحة فيما علقه على البحر (قوله ويدخل
في الاولاد اولاد البنات الخ) أي لو قال امنوني على اولادى دخل فيه اولاد اصله
وأولادهم من قبل الذكور دون اولاد البنات لأنهم ليسوا بأولاده هكذا ذكر محمد ههنا
وذكر الخصاص عن محمد أنهم يدخلون لقوله عليه الصلاة والسلام حين أخذ الحسن
والحسين أولادنا كذا نا ووجه الرواية الاولى أن هذا مجاز بدليل قوله تعالى ما كان محمد
أباً أحد من رجالكم أو هو خاص بأولاد فاطمة كما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال
كل الاولاد ينتفون الى آبائهم الا اولاد فاطمة فانهم ينسبون الى أنا أبوهم لكنه حديث
شاذ وهو مخالف لما لو قال على اولادى دخل اولاد البنات لأن اسم ولد الولد
حقيقة لمن ولده ولد له بنتك ولد لها ولدته ابتك يكون ولدك حقيقة بخلاف الاول
لأن ولدك من حيث الحكم من نسب اليك وذلك اولاد الابن دون اولاد البنات
سرخسي وذكر في الذخيرة أن فيه روايتين أيضاً وسبباً في تمام تحقيق ذلك في الوقف
ان شاء الله تعالى * (فتبينه) * سكت الشارح عن دخول اولاد البنات في الذراي
وفي البحر أن فيه روايتين أيضاً وكذا قال السرخسي وذكر وجه رواية عدم الدخول
أن اولاد البنات من ذرية آبائهم لا من ذرية قوم الام ووجه رواية الدخول أن الذرية
اسم للفرع المتولد من الاصل والابوان اصلان للولد ومعنى الاصباية والتولد في جانب
الام أربع لان الولد يتولد منها بواسطة ماء الفعل ثم ذكر فيه حكاية (قوله ولو غار عليهم) م
أي على من امنهم بعض العسكرا الاول (قوله وعلى الواطي المهر) أي مهر المثل ط
(قوله والولد حرم) أي من غير قربة وهو مسلم أيضاً به الا يسه كما في البحر (قوله يعني
بعد ثلاث حيض) وفي زمان الاعتدال يوضع على يدي عدل والعدل امرأة يحوز ثقة
لا الرجل بحر (قوله وبنقض الامام الامان) ويعلم بذلك كما مر في ههنا (قوله)
يؤذّب) أي لو علم انه منهن شرعاً ولا يخجله عذره في دفع العقوبة عنه ههنا (قوله
الا اذا أمره به مسلم) بأن قال له امنهم فقال الذي قد امنتمكم أو ان فلانا مسلم قد امنتم
فيصح في الوجهين أما لو قال له المسلم قل لهم ان فلانا امنتمكم فيصح في الوجه الثاني لأنه
أدى الرسالة على وجهها دون الاول لأنه خالف لأنه انشاء عقده منه وهو لا يملك بخلاف
قول المسلم له امنهم لأن الذي صار مالكا لالامان بهذا الامر فيكون فيه غير مسلم لم آخر

مطلب

لو قال على اولادى في دخول
اولاد البنات روايتان

مطلب

لو قال على اولادى يدخل
اولاد البنات

مطلب

في دخول اولاد البنات في الذرية
روايتان

قوله ثم ذكر فيه حكاية حيث قال
وفيه حكاية يحيى بن يعمر فان الحجاج
أمر به ذات يوم فأدخل عليه وهم
بقتله فقال له لتقرأن على آية من
كتاب الله تعالى نصا على أن العلوية
من ذرية النبي صلى الله عليه وسلم
أولا قلنا ذلك ولا يريد قوله تعالى ندع
أبناءنا وأبنائكم فقلنا قوله تعالى ومن
ذرية داود وسليمان الى أن قال
وذكرنا ويحيى وعيسى ثم قال
فعيسى من ذرية نوح من قبل
الاب ومن قبل الام فهبت الحجاج
ورده بجمل اه منه

وقامه في شرح السر خشي وصرح أيضا بأنه يصح سوا كان الا من أمير العسكر
أورب لا غير من المسايين لأن أمان الذي انما لا يصح اتمه معيله اليهم وتزول التهمة
اذا أمرهم مسلم به بخلاف ما لو أمره بالقتال اذ لا يتعين به معسني الخيرية في الامان اه
وبه ظهر أن ما في الزبلي وغيره من تقييد الا من يكونه أمير العسكر قد ساء اتفاق لانه
الاغلب فانهم (قوله وأسير وتاجر) لانهم ما قهروا ن تحت أيديهم فلا يخافونهم والامان
يختص بعمل الخوف بحر ثم نقل في البحر عن الذخيرة انه لا يصح أمانه في حق باقي المسايين
حتى كان لهم أن يغيروا عليهم أمان في حقه فصحيح ويصير كالاخذ فيهم بأمان فلا يأخذ شيئا
من أموالهم بلارضاهم وكذا معنى عدم صحة أمان العبد المحجور أي في حق غيره
أمان في حق نفسه فصحيح بالاخلاف اه قلت والظاهر أن التاجر المستأمن كذلك
(تنبيه) ذكر في شرح السير لو ائتمهم الاسير ثم جاءهم لملأ الى عسكر نافعهم في لكن
لا تقتل رجالهم استحسنانا لانهم جاءوا للاستئمان لا للقتال كالحصو اذا جاء تارك للقتال
بأن ألقى السلاح ونادى بالامان فانه يامن القتل (قوله محجورين عن القتال)
فلو ما ذوبن فيه صح في الاصح اتفاقا كما قدمناه (قوله وفي الخانية الخ) عبارة سحرى تله
عبد كافر فاسلم العبد ثم خدم مولاه كانت الخدمة أمانا اه وفيه أن تعلم لهم عدم جواز
أمان الاسير والتاجر بأنهم ما قهروا ن تحت أيديهم بقتضى عدم صحة هذا القرع قتال
اه ح قات يتعين حمل قوله كانت الخدمة أمانا على معنى كونها أمانا في حق العبد نفسه
لا في حق باقي المسايين نظير ما قدمناه عن الذخيرة في الاسير والعبد المحجور ويدل عليه تعبير
الخانية بالحري أي في دار الحرب من غير ذكر خروج ولا قتال اذ المسئلة ذكرها في الخانية
في فصل اعتناق الحربي العبد المسلم فانهم والله أعلم

(باب المغنم وقسمته) *

لما ذكر القتال وما يقطع شرع في بيان ما يحصل به (قوله والماني مايل منهم بعد) أي
بعد الحرب هذا لا يشهل هدية أهل الحرب بل انما قد تم قتال قال في الهندية الغنمية اسم
لما يؤخذ من أموال الكفرة بقوة الغزاة وقهر الكفرة والماني ما أخذ منهم من غير قتال
كالخراج والجزية وفي الغنمية الخمس دون التي وما يؤخذ منهم هدية أو سرقة أو خلسة
أو هبة فليس بغنمية وهو لا أخذ خاصة اه قلت لكن في شرح السير الكبير لو ادع
الامام قوم من أهل الحرب سنة على مال دفعوه اليه جاز لو خير الامسلمين ثم هذا المال ليس
بغني ولا غنمية حتى لا يجهس ولكنه كخراج يوضع في بيت المال لأن الغنمية اسم للمال
مصاب بالجباف الخيل والركب والماني اسم لما يرجع من أموالهم الى أيدينا بطريق
القهر وهذا يرجع اليها بطريق المراضاة فيكون كالجزية والخراج يوضع في بيت المال اه
ومقتضاه أن ما أخذ بالقتال والحرب غنمية وما أخذ به بعد مما وضع عليهم قهرا كالجزية
والخراج في وما أخذ منهم بلا حرب ولا قهر كالهدي والصلح فهو لا غنمية ولا في وحكمه

(وأسير وتاجر وصبي وعبد
محجورين عن القتال) وصحيح محمد
أمان العبد وفي الخانية خدمة
المسلم مولاه الحربي أمان له
(ويجنون وشخص أسلم ثمة ولم
تساجر اليها) لانهم لا يعادكون
القتال والله أعلم

(باب المغنم وقسمته) *

في المقرب الغنمية ما يبل من
السكر عتوة والحرب فائقة
فتخمس وباقيها للقاتلين والماني
مايل منهم بعد كتر راج وهو لكافة
المسايين

مطلب
بيان معنى الغنمية والماني

حكم النبي لا يخمس ويوضع في بيت المال فتأمل (قوله اذا فتح الامام بلدة صلحا) ويعتبر
 في صلحه الماء الخراج والعشري فان كان مأوهم خراجا صلحا لهم على الخراج والافعل
 العشر فأقاده القهستاني ط (قوله وكذا من بعده) فلا يغيره أحد لانه بمنزلة نقض العهد ط
 (قوله أي قهرا) كذا في الهداية وانفق الشارحون على أن هذا ليس تفسيره لانه
 لانها من عنابه وعذوة ذل وخضوع لكن نقل في البحر عن القاهوس أن العذوة القهر
 واعترضه في النهر بأن صاحب القاهوس لا يميز بين الحقيقي والجازي بل يذكر المعاني بجملة
 أي يذكر المعاني الاصطلاحية مع اللغوية بلا تمييزات لكن نقل صاحب النهر في أول باب
 العشر والخراج عن القاهري أنه من الاخذاد يطلق على الطاعة والقهر وكذا قال
 في المصباح عنابه وعذوة اذا أخذ الشيء قهرا وكذا اذا أخذ صلحا فهو من الاخذاد
 وفحتم مكة عذوة أي قهرا اه (قوله قسمها بين الجيش) أي مع رؤس أهلها استرقاها
 وأموالهم بعد اخراج خمسة أهلها ففتح (قوله أو أقر أهلها عليهم) أي من عليهم برقايمهم
 وأرضهم وأموالهم ووضع الجزية على الرؤس والخراج على أراضيهم من غير نظر إلى الماء
 الذي تسقى به أهله ماء العسكر كما السهام والمعون والودية والآبار وماء الخراج كالأنهار
 التي شقها الأعراب لانه ابتداء التوظيف على الكافر وأما ما بين عليهم برقايمهم وأرضهم
 فكروه الآن يدفع اليهم من المال ما يتمكنون به من إقامة العمل والنفقة على أنفسهم
 وعلى الأراضي إلى أن يخرج الغلال والافهوت يكلف بالإطاق وأما ما بين عليهم برقايمهم
 مع المال دون الأرض أو برقايمهم فقط فلا يجوز لانه أضرار بالمساكين بردهم سر باعنا ففتح
 (قوله والاول أولي) عبارة الاختيار قالوا والاول أولي وعبر في الفتح والبحر بقيل (قوله
 ووضع عليهم الخراج) أي على أرضهم (قوله وضع العشر لا غير) لانه ابتداء وضع على
 المسلمين من غير (أنبيه) للشر بل إلى رسالة ما لها الدرّة القيمة في الغنيمة خاصا لها أن يختير
 الامام بين ما ذكره الفلاح الصلابة على ما فعله عمر من عدم قسمة الأراضي بين الفاتحين
 وعدم أخذها خمس منها كما نقله عائذونا وأقره قلت وقد يجاب بأن ما فعله عمر انما فعله لانه
 كان هو الاصل اذ ذلك كما يعلم من القصة لانه هو الذي كان في دفعه وقدمه صلى الله
 عليه وسلم خبير بين الغنائم فعلم أن الامام يخبر في فعل ما هو الاصل في فعله (قوله وقتل
 الأسارى) بضم الهمزة وفتحها قادموس والسماع الضم لا غير كما ذكره الرضى وغيره من
 المحققين أي قتل الذين يأخذهم من المقاتلين سواء كانوا من العرب أو العجم فلا تقتل
 النساء ولا الذراري بل يسترقون انفعة المسلمين قهستاني (قوله ان لم يسأوا) فلو أسأوا
 تعين الأسر (قوله أو استرقهم) واسلامهم لا يمنع استرقاقهم ما لم يكن قبل الاخذ كذا
 في المتن وشرحه (قوله ذمة لنا) أي حقا واجبا لنا عليهم من الجزية والخراج فان الذمة
 الحق والعهد والامان ويسمى أهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين وامانهم كما قال ابن
 الأثير وقد ظن أن المعنى لم يكونوا أهل ذمة لنا قهستاني (قوله الامم مشركي العرب

(اذا فتح الامام بلدة صلحا جرى على
 موجبها وكذا من بعده) من
 الاصرار (وارضهم انقي على كونه لهم
 ولو فتحها عذوة) بالفتح أي قهرا
 (قسمها بين الجيش) ان شاء (أو أقر
 أهلها عليهم الجزية) على رؤسهم
 (ونخرج) على أراضيهم والاول
 أولى عند حاجته الغنائم (أو
 أخرجهم منها أو أنزلهم اقواما غيرهم
 ووضع عليهم الخراج) والجزية
 (لو) كانوا (كفارا) فلو مسلمين
 وضع العشر لا غير (وقتل الأسارى)
 ان شاء ان لم يسأوا (أو استرقهم
 أو تركهم اسرا ذمة لنا) الا
 مشركي العرب
 مطلب
 بيان معنى الغنيمة والنبي

والمرتدين) فانهم لا يسلمون ولا يكونون ذمة لناس بل اما الاسلام أو السيف (قوله كما
 سيجي) أي في فصل الجزية (قوله قلنا نسخ الخ) أي بآية اقتسلا المشركين من سورة براءة
 فانها آخر سورة نزات ففتح وأما ما روى انه عليه الصلاة والسلام من علي أبي عزة الجعفي
 يوم بدر فقد كان قبل النسخ ولذا لما أسره يوم أحد قتله وذكروا بحججه وهو أنه كان
 من مشركي العرب وهم لا يؤسرون فليس في المن عايه ابطال حتى ثابت للمسلمين ونحن
 نقول به فيهم وفي المرتدين وان رأى الامام العظمى للمسلمين في المن على بعض الاسارى
 فلا بأس به أيضا لانه عايه الصلاة والسلام من علي عناية ابن ابي طالب الخ في بشرط أن يقطع
 الميرة عن أهل مكة نفعل ذلك حتى يقطعوا شرح السير ملخصا وقد نقل في الفتح أن قول
 مالك وأحمد كقولنا ثم أي مذهب الشافعي بهما زمن قصة الجعفي ونحوها وقد علمت
 جوابه (قوله وحرم فداؤهم الخ) أي اطلاق أسيرهم بأخذ بدل منهم اماما أو أسيرهم
 فالقول لا يجوز في المشركين ولا بأس به عند الحاجة على ما في السير الكبير وقال محمد لا بأس
 به لو بحيث لا يرجي منه التسل كاشيخ القاني كما في الاختيار وأما الثاني فلا يجوز عنده
 ويجوز عندهما أو الأول الصحيح كما في الزاد لكن في المحيط أنه يجوز في ظاهر الرواية وعقابه
 في القهستاني وذكر الزبيري أيضا عن السير الكبير أن الجواز أظهر الروايتين عن أبي
 حنيفة وذكر في الفتح انه قولاهما وقول الأئمة الثلاثة وأنه ثبت عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في صحيح مسلم وغيره انه فدى ربا من المسلمين برجل من المشركين وفدى بامرأة
 ناسا من المسلمين ذلوا أمر رابكة فأتى وعلى هذا قول المتون وحرم فداؤهم متبدا بالهدية
 بالمال عند عدم الحاجة أما الفداء بالمال عند الحاجة أو بأبهرى المسلمين فهو جاز (قوله
 بعد تمام الحرب الخ) عبارة الدرر وصدور الشرع وأما الفداء قبل الفراغ من الحرب
 جاز بالمال لا بأس به والمسلم بعده لا يجوز بالمال عند علمه ولا بالنفس عند الامام وعند
 محمد يجوز وعن أبي يوسف روايتان وعند الشافعي يجوز مطلقا اه قلت وهذا التخصيص
 خلاف الظاهر من كلامهم كما علمت ولذا قال ابن كمال بعد ذكره فتحو مائة قتله عنهم وهذا
 البيان ظاهر في عدم الفرق بين أن يكون ذلك قبل وضع الحرب أو زارها أو بعده اه
 ونهه في النهر (قوله وانفقوا انه لا يفادي بنساء وصبيان) اذا الصبيان يلغون فيقتاتون
 والنساء يلدن فيكثر نسلاهم منخ ولعل المنع فيما اذا أخذ البديل مالا أو الا فقد جاز وادفع
 اسراهم فدا لا امر انهم اذا ذهبوا الى دارهم يتناولون ط (قوله وخيل وسلاح)
 أي اذا أخذناهم منهم فطلبوا المصاداة بمال لم يجوز أن نفعل لان فيه تقوية بما يختص
 بالقتال فلا يجوز أن غير ضرورة منخ ط (قوله الا اذا أمن على اسلامه) أي وطابت
 نفسه بدفعه فدا لانه يفيد تخليص مسلم من غير اضرار اسلام آخر فتح (تنبيه) في القضية
 أراد في دار الحرب أن يشترى أسارى وفيهم رجال ونساء وعلماء وجهال فالأولى تقديم
 الرجال والجهال قال وجوابه ان كان منصوصا من السلف فدماء وطاعة والافضلية

والمرتدين كما سيجي (وحرم منهم)
 أي اطلاقهم بمجانا ولو به
 اسلامهم ابن كمال لتعلق حتى
 الغنائم وجوز الشافعي قوله
 تعالى فاقمنا بعبدا وما فدا قلنا
 نسخ بقوله تعالى فاقمنا للمشركين
 حيث وجب دعوهم شرح مجمع
 (وحرم فداؤهم) بعد تمام الحرب
 أم قبله فيجوز بالمال لا بأس به
 الملم درر وصدور الشرع وقال
 يجوز وهو أظهر الروايتين عن
 الامام شافعي وانفقوا انه لا يفادي
 بنساء وصبيان وخيل وسلاح الا
 الضرورة ولا بأس به مسلم أشير
 الا اذا أمن على اسلامه (وحرم
 ردهم الى دارهم) ثابت في نسخ
 الشرح بعد الدرر دون المتن
 لابن الكمال

الدليل تقديم النساء صيانة لابطاع المسلمين قتل والعلماء استمرام العلم اه وعمل البرازي
 تأخير العلم لانه لا يخدم بخلاف الجاهل در منتهى وقد يقال يقدم الرجال للانتفاع
 بهم في القتال ط وهذا ظاهر فيما اذا اضطر اليهم والافضلية لابطاع مقدمة على ذلك
 الانتفاع تأمل (قوله للعلم به) على لسقوطه من المتن (قوله بالاولى) لانه اذا حرم المتن وهو
 الاطلاق يحرم الاطلاق مع الرد الى الدار (قوله وحرم عقوبة الخ) أي اذا اراد الامام
 العود ومعه مواشي أهل الحرب لم يقدر على نقلها الى دارنا لابقرها كما نقل عن مالئ لما
 فيه من المثلة بالحيوان فتح وفي المغرب عقرب الناقة بالسيف ضرب قوائمها (قوله اذا لعذب
 بالنار الاربع) على مفهوم قوله بعده وهو عدم احراقها قبل الذبح وفي صحيح البخاري فانه
 لا يعذب به الا الله وأخرج البرازي مسنده عن عثمان بن حبان قال كنت عند أم الدرداء
 رضي الله تعالى عنها فأتته برغوثا فأتته في النار فقالت سمعت أبا الدرداء يقول سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يعذب بالنار الاربع النار فتجملنا ولا يرد هذا على
 ما ترون جوارحهم في الحرب عند قتالهم لان ذلك مقيد بما اذا لم يكن الظفر بهم
 بدونه كما قدمناه عن شرح السيرة فافهم وأورد الحاشي على جوارحها بعد الذبح انه
 يقتضي أن الميت لا يتألم مع انه ورد انه يتألم بكسر عظمه قلت قد يجاب بأن هذا خاص ببي
 آدم لانهم ينعمون ويعذبون في قبورهم بخلاف غيرهم من الحيوانات والالزام أن لا يتنفع
 بعظمها وشجوه ثم رأيت ط ذكر نحوه (قوله ولا وجهه الى ابقائهم) لئلا يعودوا حرا باعنا
 لان النساء من النسل والصبيان يلقون فيه يرون حرا باعنا ولو الجنية واعترضه في الفتح
 بان تركهم كذلك أشد من القتل انتهى عنه في حقهم قال اللهم الآن يضطروا الى ذلك
 بسبب عدم الحبل والميرة فيتركونه ضرورة اه وهو عجيب فان الولو الجني تصرح بان ذلك
 عند عدم امكان الاخراج لمطابقا والمسئلة في المحيط أيضا يجوز وفيه نظر فان مراد الفتح
 أن تركهم في أرض خربة بلا طعام ولا شراب أشد من القتل بحيث لم يمكن اخراجهم
 فليتركوا في مكانهم بلا مباشرة السبب في اهلاكهم (قوله ابقاء للنسل) أي لئلا تسلب بعد
 رجوع عسكرنا فتؤذي أهل الحرب (قوله يحرقون بالنار) أي اذا لم يمكن دفنهم فيعمل بحرق
 عليهم ولم تطل المدة بحيث يتفسخ ط (قوله ولا تقسم غنيمة غنة) على المشهور من مذهب
 أصحابنا لانهم لا يمكن كونهم اقبل الاسراز وقيل تذكره تحريمه من متني (قوله او الحاجة
 الفزاة) وكذا لو طلبوا القسمة من الامام وخشى القسمة كافي الهندية عن المحيط (قوله
 فتصح) أي وثبت الاحكام فتح أي من حل الوطء والبسيع والعنق والارث بخلاف ما قبل
 القسمة بدون اجتهاد أو احتياج ولو بعد الاسراز بدارنا قال في الدر المنتهى والذي قرره
 في المنع كغيره انه لا ملك بعد الاسراز بدارنا أيضا الا بالقسمة فلا يثبت بالاسراز ملك لاحد
 بل يتأكد الحق ولهذا لو أعتق واحد من الغانين عبد بعد الاسراز لا يعتق ولو كان له ملك
 ولو بشركة العتق وحكم استيلاء الجارية بعد الاسراز قبل القسمة وبعد هاسوا انهم لو قسمت

للعلم به من منع المتن بالاولى (و)
 حرم (عقوبة شق نقلها) الى
 دارنا (فتذبح وتحرق) بعده اذ
 لا يعذب بالنار الاربع (كما تحرق)
 اسلمة وأمتعة تعذر نقلها وما لا
 يحرق منها) كالحديد (بدفن بوضع
 خفي) وتكسر وانهم وتران
 أدهانهم مغناطة لهم (ويترك
 صبيان ونساء منهم من اخراجها
 بأرض خربة حتى يتولوا جوعا)
 وعطشاً انتهى عن قتلهم ولا وجهه
 الى ابقائهم (وجعل المسلمون حرة
 أو عقرب في رسالهم غنة) أي في
 دار الحرب (ينزعون ذنب
 المغرب وأنساب الجنية) قطعها
 للضرر عنها (بلا قتل) ابقاء للنسل
 تنازلية وفيها ماتت نساء مسلمات
 غنة وأهل الحرب يجاهدون الاموات
 يحرقون بالنار) ولا تقسم غنيمة غنة
 (الا) اذا قسم عن اجتهاد والحاجة
 الغزاة فتصح

مطلب
 في قسمة الغنيمة

الغنية على الرابات أو العرافة فوقعت جارية بين أهل راية صح انس تملأ أحدهم وعقده
 للشركة الخاصة حيث كانوا قائلين فاقول وقيل كاربين والاولى نفو يرضه للامام اه
 ملخصا وتمام الكلام فيه والحاصل كفاي الفتح عن المبسوط أن الحق ثبت عنده نائفة
 الاخذوية كد بالاحراز وبذلك بالقسمه حكى الشفعة ثبت بالبيع وبنا كد بالطاب وبتم
 المالك بالاخذ وما دام الحق ضعيفا لا تجوز القسمه اه وينبني على هذا ما يأتي في المتن من
 عدم جواز البيع قبل القسمه ومن استصفاق المدد لمن مات قبلها كباقي بيانه قلت وهذا
 كاه اذ لم يظهر عسكرنا على البلد فلو ظهروا عليها وصارت بالاسلام صارت الغنية مجوزة
 بدان رايته كذا الحق فصح القسمه كباقي التنبه عليه قريبا (قوله فحصل) عن الحل
 وفيما قبله بالصحة لانه ليس المراد هنا قسمه التملك بل الايداع ليعملوها الى دار الاسلام
 ثم يرجعها منهم ويقسمها كفاي الجوهره وغيره فليس قسمه حقيقة حقيقة حتى توصف بالصحة
 (قوله حوله) بفتح الحاء كل ما احتل عليه من حمار وغيره سواء كانت عليه الاجال أو لم
 تكن اه ح (قوله رويان) قال في الفتح والوجه انه ان خاف تفرقهم لو قسمها لقسمه
 الغنية يفعل هذا وان لم يخف قسمها لقسمه الغنية في دار الحرب لاهم اتصح للحاجة وفيه
 اسقاط الاكراه واسقاط الاجرة اه وقوله يفعل هذا أي جبرهم بأجر المثل (قوله فاذا
 تضرر) أي القسم للايداع بسبب عدم الاجبار على احدي الروايتين أو لم يوجد عندهم
 حوله على الرواية الاخرى قسمها بينهم حينئذ اه ح (قوله ولم يبع الغنية قبلها) أي قبل
 القسمه سواء كان في دار الحرب أو بعد الاحراز في دارنا شرعا لانه لا يملك قبل القسمه
 كما علمت قال في الفتح وهذا ظاهر في بيع الغزاة وأما بيع الامام لها فذكر الطحاوي انه
 يصح لانه مجتهد فيه يعني انه لا بد أن يكون الامام رأى المصلحة في ذلك وأقله تخفيف اكره
 الحل عن الناس أو عن البهائم ونحوه وتخفيف مؤتمه عنهم فيقع عن اجتهاد في المصلحة
 فلا يقع جوا فافيهه بدل اكرهه مطلقا اه وبه يظهر ما في قوله لا لامام ولا غيره (قوله
 جوهره) نص عبارتها ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمه لانه لا يملك لاحد فيها قبل ذلك
 وانما أبيع اهم بالطعام والعلف للحاجة ومن أبيع له تناول شيء لم يجز له بيعه مكن بأباح طعاما
 لغيره اه فقوله وانما أبيع اهم الخ جواب سؤال تقديره كيف لا يجوز البيع مع انه يجوز
 اهم الاتفايع بالطعام والعلف كما يأتي والجواب ظاهر ولا يخفى انه ليس المراد بيع
 شيء بطعام وان كان الطاهر أن المالك كذلك (قوله ومدد ملحقه) مائة أي اذ الحق
 المقاتلين في دار الحرب جماعة يمدونهم وينصرونهم شاركوهم في الغنية مما من أن
 المقاتلين لم يملكوها قبل القسمه وذكر في التارخانية انه لا تقطع مشاركة المدد لهم الا
 ثلاث احداها اكره ان الغنية بدارنا الثانية قسمتها في دار الحرب الثالثة يبيع الامام
 لها مائة لان المدد لا يشارك الجند في الثمن اه قال في الشريعة لانية وتقييده بقوله مائة أي
 في دار الحرب اشارة الى انه لو فتح العسكر بالدار الحرب واسقطوا اعيانه ثم ملحقهم

اه (لايداع) فحصل اذ لم يكن
 للامام حوله فان أبوا هل يجبرهم
 بأجر المثل رواية ان فاذا تضرروا
 بجمال لقسمتها قد ركل على حمله
 قسم بينهم والا فهو مما شق نقله
 وسبق حكمه (ولم يبع) الغنية
 (قبلها) لا لامام ولا غيره يعني
 للقول أما لو باع شيئا كطعام جاز
 جوهره (ورق) البيع (لو وقع)
 دفع الفساد فان لم يكن ردت عنه للغنية
 ثانية (ومدد ملحقه) مائة كقائل

المدد لم يشاركهم لانه صار بلد الاسلام فصارت الغنمة محروزة بدار الاسلام نص عليه
 في الاختيار اه قلت وكذا في شرح السبزوادي ان من له لوقع قتال أهل الحرب في دارنا
 فلا شيء للمدد (تنبيه) * قال في البحر وأما المصنف أن المقاتل وغيره سواء حتى يستحق
 الجندية الذي لم يقاتل لمرض أو غيره وأنه لا يتميز واحد على آخر بشئ حتى أمير العسكر
 وهذا بلا خلاف كذا في الفتح وفي المحيط والمنطوق في الغزو وصاحب الديوان سواء
 (قوله لا سوق) هو الخارج مع العسكر للتجارة نهر (قوله أسلم غنة) عائد على الحرب
 والمرئد وأفراد الضمير للعطف بأورزاد في الفتح التاجر الذي دخل بأمان ولحق العسكر
 وقائل (قوله ولو مات بعد أحدهما) أي بعد القسمة أو البيع بناء على ما قدمناه عن
 الطحاوي من أن للإمام بيع الغنمة (قوله أو بعد الأحرار بدارنا) قال في الدر المنقي
 وينبغي أن يزداد رابع وهو التفضيل فيسبغ أنه يورث عنه وإن كان مات بدار الحرب وإن لم
 يثبت له الملك فيه وفيها يلفز أي مال يورث ولا يملكه ورثته ولم أر من يسهه على ذلك هنا
 فليفتقر اه قلت وفي التتارخانية عن المضمرات ومن مات في دار الحرب من القاتلين بعد
 القسمة والأحرار بدارنا أو بعد بيع الإمام الغنائم في دارنا وفي دار الحرب ليقسم الثمن
 بينهم أو بعد ما نفل لهم شيئاً فخر بضمها وبعد ما فتح الدار وجعلها دار اسلام فانه يورث
 نصيبه وإن مات قبل واحد من هذه بعد اصابة الغنمة لا يورث اه والظاهر أنه يملك ما قبضه
 بالتفضيل غنة في كلام الدر المنقي نظراً فندبر (قوله لتأ كدملكه) علة لقوله أو بعد الأحرار
 بدارنا فيورث نصيبه إذا مات في دارنا قبل القسمة لتأ كذا لا الملك لانه لا ملك قبلي القسمة
 وهذا لأن الحق المتأ كدم يورث حتى الرهن والرتب بالعيب بخلاف الضعيف كالشبهة وخيار
 الشرط فتح (قوله استحسنانا) لعل وجهه تعسير النقض (قوله وما في البحر من قياس
 الوقف) أي علة الوقف فانه قال أنهم صرحوا بأن معلوم المستحق لا يورث بعده مونه على
 أحد القولين ولم أر ترجيحاً وينبغي التفصيل فمن مات بعد خروج الغلة واسترازا المناظر لها
 قبل القسمة يورث نصيبه لتأ كذا الحق فيه كك الغنمة بعد الأحرار بدارنا وإن مات قبل
 الأحرار في يد المتولى لا يورث (قوله رده في النهر) حيث قال أقول في الدرر والغرر عن
 فوائد صاحب المحيط للإمام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ما ناسق لانه في معنى الصلة
 وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة اه وجزم في البغية بانه يورث بخلاف رزق
 القاضي وأنت خير بأن ما يباخ هذه القاضى ليس صله كما هو ظاهر ولا أجر إلا أن مثل هذه
 العبادة لم يبق أحد يجوز الاستحجار عليها بخلاف ما يباخ هذه الامام والمؤذن فانه لا يملك
 عنهم ما قبل النظر الى الاجرة يورث ما يستحق إذا استحق غيره مية سد بظهور الغلة وتبضعها في يد
 الناظر وبالنظر الى الصلة لا يورث وإن قبضه الناظر قبل الموت وبهذا عرف أن القياس
 على الغنمة غير صحيح وسبأ في هذا من يدين في الوقف ان شاء الله تعالى اه أقول لم ينف
 بما وعد من بيانه في الوقف وقوله ان ما يباخ هذه القاضى ليس صله بخلاف ما في الهداية

لا سوق) وحرب أو مرتد أسلم غنة
 (بلا قتال) فان قاتلوا شاركهم
 (ولا من مات غنة قبل قسمة أو بيع و)
 لومات (بعد أحدهما غنة أو بعد
 الأحرار بدارنا يورث نصيبه)
 لتأ كدملكه تارخانية وفيها ادعى
 رجل شهود الواقعة وبرهن وقد
 قسمت لم تنقض استحسنانا ويقتض
 بقدر حظه من بيت المال وما في
 البحر من قياس الوقف على الغنمة
 رده في النهر رجوزناه في الوقف
 مطالب
 في ان معلوم المستحق من الوقف
 هل يورث

وغيره اقبل باب المرتد كما ساق في ما اخذه الامام ونحوه فيه معنى الصلة ومعنى الاجرة
والظاهر ان ذلك منشأ الخلاف المحكي في الدرر لكان ما جزم به في الغنية يقتضي ترجيح
جانب الاجرة وهو ظاهر لا سيما على ما اتفق به المتأخرون من جواز الاجرة على الاذان
والامامة والتعليم وعلى هذا مشى الامام الطرسوسي في انفع الوسائل على ان المدرس
ونحوه من أهباب الوظائف اذ اقامت في أثناء السنة يعطى بقدر ما يباشر ويسقط الباقي قال
بخلاف الوقف على الاولاد والذرية فانه اذ اقامت مستحق منهم بعينه في حق وقت ظهور
الغلة فان مات بعد ظهوره او لم يولد ماله ما يستحقه لورثته والاسقط اه وتبعه
في الاشياء واقفى به في الفناوى الخبرية فليكن العمل عليه من التفصيل والفرق بين كون
المستحق مثل المدرس أو من الاولاد والله تعالى أعلم ثم رأيت الشيخ اسمعيل في شرحه على
المدرس نقل قبيل باب المرتد مثل ذلك عن المقتي أبي السعدي وأن المدرس الثاني يستحق
الوظيفة من وقت اعطاء السلطان قسط الايام التي قبل المباشرة بايام المباشرة حيث كان
الاخذ عن ميت لانهم من مبادئ ايام المباشرة كايام التعطيل اه * (تنبيه) * ظهر من
كلام الطرسوسي ان معلوم المدرس ونحوه يورث عنه بقدر ما يباشر وان لم يظهر الغلة وان
معلوم المستحق في وقت الذرية يورث عنه بعونه بعد ظهور الغلة وان لم يقبضها الناظر على
خلاف ما رز عن الجروني يفي ان تكون الغلة بعد قبض الناظر لها ام لا كما للمستحقين وان لم
تقسم حيث كانوا مائة فأقل فباسا على الغنية اذا قسمت على الرايات قبل ان تقسم على
الرؤس فقد مقرر بيا انها عاكلة لشركة الخاصة فالاصل ان غلة الوقف بعد ظهوره يورث
لانه تأكد فيها حق المستحقين وبعد احرارها بيد الناظر صارت ملكا لهم وهي في يده امانة
لهم يضمنها اذا استهلكها او هلكت بعد امتناعه عن قسمتها اذا طابوا القسمة واذا كانت
حنطة او نحوها يصح شراء الناظر حصة احدثهم منها هذا ما ظهر لي ويؤيده ما سياتي
في الحوالة ان شاء الله تعالى عن الجروني جعل الحوالة على الناظر من المستحق كالحوالة
على المودع والله سبحانه أعلم (قوله أي القاعين) أي من لهمهم أو رضى شربلاية ويأخذ
الجنة لدى ما يكتفيه ومن معه من عبيده ونسائه وصبيانته الذين دخلوا معه بحر (قوله
لا غير) يخرج التاجر والداخل للخدمة البندى باجرا لأن يكون قد خبز الحنطة أو طبخ
اللحم فلا بأس به حيث لا يملكه بالاستهلاك ولو فعلوا الاضمان عليهم بحر (قوله بعلف)
ولا بأس بعلف دوابه البر اذا لم يوجد الشئ غير ذنتي (قوله وطعام) أطلقه فشمع المهبأ
للاكل وغيره حتى يجوز انهم ذبح المواشي ويردون جلودها في الغنية بحر (قوله ودهن)
بالضم ما يدهن به اما بالفتح فهو مصدر والاول هنا أولى لتناسق المعطوفات خلافاً للبعني
كما افاده في النهر والمراد بالدهن ما يؤكل لقول الزبلي ان ما لا يؤكل عادة لا يجوز له تناوله
مثل الادوية والطيب ودهن البنفسج وما أشبه ذلك اه ولا شك انه لو تحقق بأحدهم
امر من يجوز به الى استعماله اجاز كما يجوز في الفتح وصرح به في المهيض بحر (قوله وقيد

قوله الغنية هكذا بخطه يعني مقبلة
فنون والذي سبق بخطه الغنية
بحر سدة نفس مقبلة فليحتر اه
مستحقه

(وله) أي للقاعين لا غير (الاتقاع
فيها) أي في دار الحرب (بعلف
وطعام وحنط وسلاح ودهن بلا
سجة) اطاق الكل تبعا للكترو قيد

في الوقاية الخ) قال في الدر المنثور اعلم انه ذكر في فتح القدير ان استعمال السلاح
والكرام والفرس انما يجوز بشرط الحاجة بان مات فرسه أو انكسر سيفه أما إذا أراد
أن يفر سيفه وفرسه باستعمال ذلك فلا يجوز ولو فعل أثم ولا ضمان عليه أن تلف وأما غير
السلاح ونحوه مما تر كالتعاسم فشرط في السير الصغير الحاجة الى التناول من ذلك وهو
القياس ولم يشترطها في السير الكبير وهو الاستحسان وبه قالت الأئمة الثلاثة فيجوز لكل
من الغني والفقير تناوله اه ملخصا وهكذا ذكره في الشريعة بلالبة ولا يخفى ترجيح
الاستحسان هنا قلت وهو ما اختاره المسان يعني صاحب المتيقن وهو الحق كما علمت اه
قال في النهر ولو احتاج الكل الى السلاح والنياب قسمها حجة بخلاف السبي اذا احتج
اليه ولو للخدمة لكونه من فضول الخواص اه وفسر الحاجة بالفقرات والظاهر أنها
أعم اذ لو كان غنيا ولا يجد ما يشتريه فهو كذلك (قوله فان نهي لم يبيع) والحاصل منع
الاتقاع بسلاح ودواب ودواء الحاجة وحل المأكل مطلقا الا ان نهي الامام فالمنع
مطلقا كمنع استباحة الفرج مطلقا لان الفرج لا يحل الا بالمالك ولما كان قبل الاحراز
بدارنا ولو أمته المأسورة بخلاف امرأته المأسورة ومدرته وأم ولده ان لم يطأهن الحربي
كما سيجي فليحفظ درمنه في لكن في البحر ينبغي أن يقيد النهي عن المأكل وكول والمشروب
بما اذا لم تكن حاجة فان كانت لا يعمل من نهي اه (قوله وبلا يبيع وعقول) أي لا يتفع
بالكل بالبيع في دار الحرب قبل القسمة أصلا احتج اليه أولا ولا تقول اهدم المالك وانما
أبيع الاتقاع للحاجة والمباح له لئلا يبيع درمنه في المارد بالقول أن يبقى ذلك الشيء
عنده يجهله لاله ولذا قال الله تعالى وإذا استعمل السلاح ونحوه برده الى المغيث (قوله
ورده غنمه) أي اذا أجاز له الامام لانه يبيع الفضولي نهر (قوله فان قسمت) أي الغنمة
تصدق به أي بالنظر لانه لا يمكن قسمته فتعذر ايصاله الى مستحقه فيصدق به كالأقطة
كما في الفسخ (قوله لو غير فقير) فلو فقيرا يأكله بجر (قوله ما لا يملكه أهل الحرب) أي شيا
غير مملوك لهم لكن يخص منه ما يشترك فيه العائنة لما في البحر لو حش الجندي الحشيش
في دار الحرب واستقى الماء وباعه طاب له غنمه (قوله فهو مشترك) أي بين الغنمين فلا
يختص به الاخذ بجر (قوله اجاز له) أي وأخذ الثمن ورده في الغنمة وقسمه بين الغنمين
بجر (قوله والا) صادق بصورتين احدهما لو كان المبيع قائما والثانية لو كان المبيع
أنفع من الثمن وظاهر أنه فيهما ما يفسخ البيع ويرد المبيع للغنمية مع أنه اذا كان قائما
والثمن أنفع لهم اجاز له كما في البحرية من حل قوله أو الثمن أنفع على معنى أوليه لك والثن
أنفع (قوله وبه) انطرح منها) أي من دار الحرب لا أي لا يتفع بشي مما ذكر لزال
المبيع ولان حقه قد تآكد حتى يورث نصيبهم بجر زاد في الكثرة غيره وما فضل رده أي
والذي فضل في يده مما أخذ قبل الطرح من دار الحرب رده الاخذ الى الغنمة بعد
الطرح الى دارنا لوال الحاجة التي هي مناط الاباحة وهذا التعديل يفسد أنه لو كان

في الوقاية السلاح بالحاجة وهو
الحق وقيل الكل في الظهيرة
بعد نهي الامام عن اكله فان
نهي لم يبيع فينبغي تقيد المنون به
(و) بلا يبيع وعقول فلو باع رده
غنمه فان قسمت تصدق به لو غير فقير
ومن وجد ما لا يملكه أهل الحرب
كصيد وعسل فهو مشترك فيه وقيل
بعدمه على اجازة الامير فان هلك أو
الثن أنفع اجاز له والارده للغنمة
بجر (وبه) انطرح منها) الا
برضاهم

فقرا آكله بالضممان كما في المحيط هذا كاه قبل القسمة أما بعد هان كان غنيا وكانت العين
 فأنه قد فيهم أو بقيت الوها لك وان كان فقيرا انتفع بها نهر (قوله ومن أسلم منهم) أي
 في دار الحرب لأن المسلم متأمن إذا أسلم في دار الاسلام ثم ظهر ناعلي داره فجمع ما خلفه
 فيهم امن الاولاد الصغار والمال في لان التداين فاطع للعصمة ولاتبعية بجر (قوله قبل
 مسكه) قدي به لانه لو اسلم بعده فهو عبد لانه أسلم بعد ان عقاد سبب الملك فيه بجر وقيد
 في البحر وتبعه في النهر بقيد آخر وهو قوله ولم يخرج البنا وفيه كلام يأتي فر يا (قوله فان
 كانوا اخذوا) أي قبل اسلامه (قوله أو ادعاه معصوما) قيد بالودية لان ما كان غصبا
 في يد مسلم أو ذبح فهو في عند الامام خلافا لهما بجر (قوله سوى طفله) كذا نقله في النهر
 عن الفتح مع انه في الفتح قال بعده وما ادعاه مسلما أو ذميا ليس فيه فقد نظر الى صدر كلامه
 الموهوم ولم ينظر الى محزه وسأق المسئلة في المستأمن متنا حيث قال وان أسلم غنة خافنا
 فظهر عليهم فطغاه حرم سلم ووديعته مع معصوم له وغيره في ومن ثم قال الزيلعي هناك ان
 حكم المسئلةين واحد وبه ظهر ان تقييد الجرية قوله ولم يخرج البنا غير صحيح (قوله لاوله
 الكبير) لانه كافر حربي ولا تبعية وكذا زوجته بجر ومقتاده أن المراد بالكبير البالغ
 وأن الصغير يتبعه ولو كان يعبر عن نفسه خلافا لما قبل انه لا يتبعه في الاسلام الا اذا كان
 صغيرا لا يعبر عن نفسه كما قدمناه في الجناز وسند كره أيضا في فصل استئمان الكافر فاعتنم
 ذلك فانه اخطأ فيه كثير (قوله وجعلها) لانه جزم من افترق برقها والمسلم لم يحل للثلاث تبعها
 اغيره بخلاف المنفصل لانه حر لا يندم الجزية عند ذلك بجر (قوله وعقاره) وكذا ما فيه
 من زرع لم يحصده لانه في يد أهل الدار اذ هو من جلة دار الحرب فلم يكن في يده الاحكام نهر
 (قوله وعبد المقاتل) لانه لما تمرد على مولاه خرج من يده وصارت تبعها لاهل داره بجر
 (قوله قبل الاسلام أو بعده) لانه لانه قد سبب الملك فيه للمسلمين والاسلام لا يمنع الرق
 السابق عليه ط (قوله وقال لا اخذه) أي هو ان اخذه خاصة وقدمنا قبل هذا الباب عن
 شرح السير في هذه القول لمجد (قوله وفي الخمس) أي في وجوب الخمس روايتان عن
 الامام وكذا عن محمد كما قدمناه (قوله استأجره لخدمة سفره الخ) هذه من مسائل الفصل
 الا في وجوهها غير ظاهر فان استأجر الغا زرى للخدمة لاسمهم له لا خذه على خروجه مالا الا اذا
 قاتل وترك العمل كما في شرح السير وفيه لو دخل دار الحرب فارسانم دفع فرسه لرجل
 ايه قاتل عليه على ان مهم الفرس لصاحبه جاز لانه لو لم بشرط ذلك كان مهم فرسه له ولو كان
 ذلك قبل الدخول فمهم الفرس ان ادخله دار الحرب لان السبب وهو الانفصال فارسا
 قد انعه قله ويكون لصاحب الفرس عليه أجور مثل فرسه اه ملخصا فتأمل والله سبحانه اعلم

(فصل في كيفية القسمة)

لما فرغ من بيان الغنمة شرع في بيان قسمة ما وأفردها بفصل استأجره لخدمة سفره ما وهي جعل
 النصب الشائع معينا نهر قال في المتنق وينبغي للامام أن يعرض الجليس عند دخول

(ومن أسلم منهم) قبل مسكه
 (عصم نفسه وطفله وكل ماله)
 فان كانوا اخذوا أو حزن نفسه فقط
 (أو ادعاه معصوما) ولو ذميا فلو
 عند حربي في كمال أسلم ثم خرج
 البنا ثم ظهر ناعلي الدار فله غنة
 في سوى طفله لتبعيته (لاولده
 الكبير وزوجته وجعلها وعقاره
 وعبد المقاتل) وأمته المقاتلة
 وجعلها لانه جزم الاتم حربي دخل
 دارا بغير أمان فاختذه احدها
 (فهو) وما معه في الكل المسلمين
 سواء (أن اخذ قبل الاسلام أو بعده)
 وقال لا اخذه خاصة وفي الخمس
 روايتان فتمية وفيها استأجره لخدمة
 سفره فغز بقدر المسأجر وسلاحه
 فسمه بينهما الا اذا شرط في العقد
 أنه للاستأجر
 (فصل في كيفية القسمة)

دار الحرب ليعلم الفارس من الرجل قال في شرحه وأن يكتب أسماءهم وأن يؤمر عليهم
من كان بصيرا بأمور الحرب وتدريبها ولوم من الموالى وعليهم طاعته لأن مخالفة الأمير حرام
الا إذا اتفق الأكثر أنه ضرر فينبع اه (قوله المعتبر في الاستحقاق) أي استحقاق الفاتحين
لاربعة أخماس الغنمة لأن خمسة يخرجها الإمام لله تعالى كما سيجي وقال تعالى فان لله خمسة
والرسول درهمين (قوله وقت الجائزة) برفع وقت على انه خبر المبتدأ (قوله أي
الانفصال من دارنا) أي مجاوزة الدرب وهو الحد الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب
نهر (قوله فلو دخل دار الحرب فارسا) هو من معه فارس ولو في سفينة كما
في الشر بلاية عن الاختيار وغيره لانه تأهب للقتال على الفرس والتأهب للشي
كالماثله (قوله فنفق) كنهرح ونصير نفد وفي قاموس ط وشمل ما لوقته بل فرسه رجل
وأخذ منه الفقة كما في البحر ومثله ما لو أخذ العدو وكفى في شرح السير واحترز به عما يباعه
قبل القتال فانه يستحق سهم راجل كما يأتي في قوله استحق سهمين (سهم لنفسه وسهم لفرسه
وهذا عنده وعندهم ثلاثة أسهم لهم سهم ولفرسه سهمان لانه عليه الصلاة والسلام فعل
ذلك على ما رواه البخاري وغيره وحله أبو حنيفة على التسهيل بوقفة بين الروايات ملحق
وشرحه وإذا كان حديث في البخاري وحديث آخر في غيره رجاله رجال الصحيح أو رجال
روى عنهم البخاري كان الحديثان متساويين والقول بأن الأول أصح تحكم لا نقول به
مع أن الجمع وإن كان أحدهما أقوى أولى من ابطال الآخر وعامة في الفتح (قوله
ولا يسهم لغير فرس واحد) وعند أبي يوسف يسهم لفرسين وما روى فيه يعمل على
التسهيل أيضا در منتهى (قوله صالح للقتال) اعترض بأن هذا يغني عن قوله صحيح كبير
وفيه انه لا يلزم من كونه صحيحا كبيرا صلاحيته للقتال لجواز كونه مرويا ولا يجري فلا
يصح للكثر والقرأ فاده ط لكن مراد المعترض أن كلام المتن يغني عما زاده الشارح
فالأولى الجواب بأنه زاد ذلك تفسير القول المتن صالح للقتال نعم كان الأولى تأخير عنه كما
فعله في الشر بلاية فافهم * (فتبیه) * يشترط في الفرس أن لا يكون مشركا فلا يسهم لفرس
مشترك للقتال عليه الا اذا استاجر أحد الشر يكن حصاة الاخر قبل الدخول درهمين
واسبقه مد منه انه لا يشترط أن يكون الفرس ملكه فيشمل المستأجر والمستعار وكذا
المعصوب كما يأتي (قوله لالوه هرا فيكبر) أي بأن طال المكث في دار الحرب حتى بلغ المهر
وصار صالحا للركوب فقاتل عليه لا يستحق سهم الفرسان بحر (قوله وكان الفرق الخ) هو
لصاحب البحر ولا يظهر اذا كان الممرض بينا أفاده ط قلت وقد ذكر الفرق الامام
السرخسي وهو أن الممرض كان صالحا للقتال عليه الا أنه تعذر ما عارض على شرف
الزوال فاذا زال صار كأن لم يكن بخلاف المهر فانه ما كان صالحا وانما صار صالحا في دار
الحرب ويوضحه أن الصغيرة لا نفقة لها على زوجها الا انما لا تصلح لخدمة الزوج بخلاف
المريضة لانها كانت صالحة ولكن تعذر ذلك لعارض اه ملخصا (قوله قبل دخوله) أي

مطلب
مخالفة الأمير حرام
(المعتبر في الاستحقاق) لسهم فارس
وراجل (وقت الجائزة) أي
الانفصال من دارنا وعند الشافعي
وقت القتال (فلو دخل دار الحرب
فارسا فنفق) أي مات (فرسه
استحق سهمين ومن دخل راجلا
ففسري فرسا استحق سهما ولا
يسهم لغير فرس واحد) صحيح كبير
(صالح للقتال) ولو مريض ان صح
قبل الغنمة استحقه استحقا
لالوه هرا فيكبر ثم ارجأه وكأن
الفرق حصول الارهاب بكبير
مريض لا بالمهر ولو غصب فرسه
قبل دخوله أو ركبته آخر أو نفر
ودخل راجلا

في الحلة الفاضل بين دارنا ودار الحرب (قوله ثم أخذه) أي في المسائل المذكورة أي
أخذه قبل القتال فله سهمان استحقاقا لانه التزم مؤنة الفرس من حين خروجه من أهله
وقاتل عليه فلا يحرم سهمه بعرض غصب ونحوه فيما بين ذلك أهله قاتل عليه الغاصب
حتى غنموا وخرجوا فله سهم الفارس اذ لا فرق بين الفرس المغيصوب والمملوك ولصاحب
الفرس سهم راجل الا اذا أصابوا غنائم بعد أخذه ففرسه فله منها سهم فارس والغاصب
سهم راجل كالمالك كان الغصب بعد دخول دار الحرب وتعامه في شرح السير (قوله فله
سهمان) وكذا لو باوزه أي جاوز الدرب مستأجرا أو مستعمرا وحضر به أي حضر به
الوقعة وكذا الغاصب لكن يستحقه من وجهه مظهر فيه صدق به جوهره وفي المخ لور جمع
الواهب فالموهوب له فارس فيما أصابه قبل الرجوع وراجل فيما أصابه بعده والراجع
راجل مطلقا لا درمستقي أي لانه جاوز الدرب راجلا باختياره كالمؤجر والمعبر بخلاف
المغصوب منه (قوله لا لوباعه) أي باختياره فلو مكرها فله سهم فارس كما في البحر
وكالببيع مالوره منه أو آجره أو وهبه بجر (قوله ولو بعد تمام القتال) تبع في هذا المصنف
حيث قال وفي فتح القدير لوباعه بعد الفراغ من القتال لا يسقط عند البعض قال المصنف
يعني صاحب الهداية الاصح انه يسقط لانه يظهر أن قصده التجارة اه وهو غلط في النقل
عن الفتح وهذه عبارة الفتح ولو باعه بعد الفراغ من القتال لم يسقط سهم الفارس بالاتفاق
وكذا اذا باعه حال القتال لا يسقط عند البعض قال المصنف الاصح انه يسقط لانه يظهر أن
قصده التجارة اه ومثله في التبيين والجوهره وعبارة القهستاني موافقة له فلا معنى
للاستدراك اه ح ملخصا قلت والظاهر أنه سقط من نسخة المصنف ما بين لفظي القتال
فصل الاختلال فاستدرك الشارح عليه في محله نعم كان الاول له مراجعة عبارة الفتح
فافهم (قوله واتحفظ هذه القيود) أي المذكورة في قوله ولا يسهم لغير فارس واحد صحيح
كبير صالح للقتال كما هو صريح عبارته في شرحه على المتن وأصل ذلك للمصنف فانه بعد
أن قدم المتن بقوله صالح للقتال قال ان صاحب الكنز وغيره من أصحاب المتن أدخل بها
ذكرنا من القيود ان العجب من أصحاب المتن فأنهم يتركون في متونهم قيودا لا بد منها
وهي موضوعات عقل المذهب فيظن من يقف على مسائله الاطلاق فيجري الحكم على
اطلاقه وهو مقيد بتركيب الخطأ في كثير من الاحكام في الافتاء والقضاء اه فافهم
(قوله وذى) ولو أسلم أو بلغ المراهق قبل القسمة والخروج الى دار الاسلام يسهم له كما
في شرح السير والظاهر أن العبد اذا أعتق كذلك (قوله ورخص لهم) أي يعطون قليلا
من كثير فان الرخصة هي الاعطاء كذلك والكثير السهم فالرخص لا يبلغ السهم فتح (قوله
عندنا) وفي قول الشافعي رواية عن أحمد أنه من أربعة الانحسام فتح (قوله اذا
باشروا القتال) شمل المرأة فانهم يرخص لها اذا كانت أيضا وأطلق مباشرة القتال في العبد
فشمل ما اذا قاتل باذن سيده وبدونه كما في الفتح وبه صرح في شرح السير الكبير وقال

ثم أخذه فله سهمان لا لوباعه ولو
بعد تمام القتال فانه يسقط في
الاصح لانه يظهر أن قصده التجارة
فتح وأقره المصنف لكن نقل في
الشرح نبلاية عن الجوهره والتبيين
ما يخالفه وفي القهستاني لوباعه
في وقت القتال فراجل على الاصح
ولو بعد تمام القتال فارس بالاتفاق
انتهى فتنبه واتحفظ هذه القيود
خوف الخطأ في الافتاء والقضاء
(ولا يسهم) (العبد وصبي وامرأة
وذى) ويجهنون ومعتوه ومكاتب
(ورخص لهم) قبل اخراج الخمس
عندنا اذا باشروا القتال او كانت
المرأة تقوم بمصالح المرضى

القياس انه اذا قاتل بالاذن المولى لا يرضخ له كاستمن قاتل بلا اذن الامام والاستحسان
 انه يرضخ له لانه غير محجور عما يتحصن منه فهو نظير القياس والاستحسان في العبد
 المحجور اذا ابحر نفسه وسلم من العمل اه ملخصا وبه ظهر ان قوله في الرول الحلية ان العبد
 اذا كان مع مولاه يقا تل باذنه يرضخ له غير قيد خلافا لما فهمه في البحر ولم أر من نبه عليه
 فتنبه وظهر به أيضا أن قوله في البعقونية ينبى أن يسهم للعبد الماذون بحث مخالف
 لاهنقول (تنبيه) اقتصر المصنف على المذكورين لأن الاجير لا يسهم له ولا يرضخ لعدم
 اجتماع الاجر والنصيب من الغنمة الا اذا قاتل فانه يسهم له بجرأى بخلاف المذكورين
 فانهم اذا قاتلوا يرضخ ولا يسهم لهم (قوله أوتداوى الجرحى) هذا داخل فيما قبله مع انه
 يؤهم التخصيص بهذا النوع فالاولى أن يقول بدله أو تطبخ أو تخبز للفرقة كما في شرح السير
 ومثل ذلك السبق ومناولة السهام كافي الفتح والحاصل أن المراد حصول منفعة من الفرقة
 احترازًا عما اذا خرجت الخدمة زوجها مثلاً (قوله عند الحاجة) أما بدونه فلا لانه
 لا يؤمن غدره (قوله وقد استعان عليه الصلاة والسلام الخ) ذكر في الفتح أن في سنده
 ضعفا وأن جماعة قالوا لا يجوز الحديث مسلم انه عليه الصلاة والسلام خرج الى بدر
 فلحقه رجل مشرك فقال ارجع فاني أستعين بشرك الحديث وروى رجلان ثم قال وقال
 الشافعي ربه عليه الصلاة والسلام المشرك والمشركين كان في غزوة بدر ثم انه عليه
 الصلاة والسلام استعان في غزوة خيبر يهود من بني قينقاع وفي غزوة حنين بصفوان بن
 أمية وهو مشرك فالردان كان لاجل انه كان مخير ابين الاستعانة وعدمها فلا مخالفة بين
 الحديثين وان كان لاجل انه مشرك فقد نسخته ما بعده (قوله في زاد على السهم) أي اذا
 كان في دلالة منفعة عظيمة للمسلمين فيرضخ له على قدر ما يرى الامام ولو أكثر من سهام
 القرسان شرح السير (قوله لانه كالأجرة) أشار الى الفرق بين ما اذا قاتل الذي حيث
 لا يبلغ في الرضخ له السهم وما اذا دل حيث تصح الزيادة وهو أن ما يدفع له في هذه الحالة
 ليس رخصا بل قائم مقام الأجرة بخلاف ما اذا قاتل فانه لا يبلغ به السهم لانه عمل الجهاد
 ولا يسوى في عمله بين من يؤجر عليه ومن لا يتقبل منه أفاده في الفتح (تنبيه) قال في
 الطواشي البعقونية لا وجه لتخصيص حكم الدلالة على الطريق بالذي لأن العبد أيضا
 اذا دل يعطى له أجرة الدلالة بالغاما بلغ الا أن تمنع ارادة التخصيص فليست تل اه (قوله
 سواء) أي في القسم فلا يفضل أحدهما على الآخر فتح وهو خبر عن قول المصنف والبراذين
 والعتاق وعلى حل الشارح خبر لم يندمج حذف أي هذه الأربعة سواء لانه قد راى كل واحد
 منها على انفراد فبما يصلح أن يكون خبرا عن الجميع ولا يخفى أن ما زاده الشارح من
 الهجين بوزن عجين والمقر فبوزن محسن يفهم حكمه بالاولى لانه فوق البراذين (قوله
 لا يسهم للراحلة) هي المركوب من الابل ذكرنا أنى والثناء في الواحدة وللتقل من
 الوصفية الى الاسمية والجل يحتص بالذكر ط (قوله لعدم الارهاب) أي تخويف العتق

مطلب
 في الاستعانة بشرك

أوتداوى الجرحى (أودل الذي
 على الطريق) ومفاده جواز
 الاستعانة بالكافر عند الحاجة
 وقد استعان عليه الصلاة والسلام
 باليهود على اليمود ورضخ لهم (ولا
 يبلغ به السهم الا في الذي اذا دل)
 في زاد على السهم لانه كالأجرة
 (والبراذين) خيل العجم (والعتاق)
 بكسر العين جمع عتيق كرام خيل
 العرب والهجين الذي أبوه عربي
 وآمه عجمية والمقر ف عكسه
 قاموس (سواء لا) يسهم (للاحلة
 والبغل) والجار لعدم الارهاب

اذ لا تصلح لسكر والفقر (قوله والخمس الباقي) أي الباقي بعد أربعة أخماس الغنائم (قوله عندنا) وأما عند الشافعي فيقسم أخماسهم لذوي القربى وسهم النبي بخلافه فيه الامام وبصرفه الى مصالح المساكين والباقي للثلاثة لا لزيد بن (قوله لليتيم) أي بشرط فقره وفائدة ذلك رد دفع توهم أن اليتيم لا يستحق من الغنيمة شيئا لأن استحقاقها بالجهد واليتيم صغير فلا يستحقها ومثله ما في التأويلات للشيخ أبي منصور وما كان فقرا ذوى القربى يستحقون بالفقر فلا فائدة في ذكرهم في القرآن أجاب بأن أفهام بعض الناس قد تنقض الى أن الفقير منهم لا يستحق لأنه من قبيل الصدقة ولا تحل لهم بحر (قوله والمساكين) المراد منه ما يشبه الفقير (قوله وجاز صرفه الخ) علة في البدائع بأن ذكر هؤلاء الاصناف ليسان المصارف لا لا يجاب الصرف الى كل صنف منهم شيئا بل لتعيين المصارف حتى لا يجوز الصرف الى غير هؤلاء اهـ شربلالية (قوله وقد حقه في شرح الملتقى) ونصه والخمس الباقي من المغنم كما عندنا والركاز يكون مصرفها لليتيم المحتاجين والمساكين وابن السبيل فتقسم عندنا أثلاثا هذه الاموال الثلاثة لهؤلاء الاصناف الثلاثة خاصة غير محتاج وزعمهم الى غيرهم فتصرف لكاهم أول بعضهم فسيب استحقاقهم احتياج بيتهم أو مسكنة أو كونه ابن سبيل فلا يجوز الصرف لغنيهم ولا غيرهم كما في التمسك بالنية والقهس ما في قلت ونقلت فيما علقته على التنوير عن المنية انه لو صرف للغنائم لم يحتجهم جاز اهـ وله باعبار الحاجة فلا تنافي حينئذ فنتبه اهـ أقول لا معنى للترجي بعد تصرف المتبقة بقوله لمحتاجهم اهـ ح (قوله من بني هاشم) بيان لذوى القربى وفيه ضرورة لان المراد بهم هنا بنو هاشم ونحو المطلب لأنه عليه الصلاة والسلام وضع سهم ذوى القربى فيهم وترك بنى نوفل وبني عبد شمس مع أن قرابتهم واحدة لا تعدم منافع الجد الثالث للنبي صلى الله عليه وسلم له أولاد هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس يحوز المطلب عم الجد الاول وهو عبد المطلب بن هاشم (قوله أي من الاصناف الثلاثة) وكذا الضمير في عليهم راجع اليهم والضمير الثاني بغنى عن الاول ولكن زاده مع ما فيه من الرككة ليعيد أن ذوى القربى اذا كانوا من الاصناف الثلاثة يقتسمون على من كان منهم من ليس من ذوى القربى فيتم ذوى القربى مرة قدم على يتيم غيرهم وهكذا قال في الدر المنسقى والوضح أن يقال خمس الغنيمة والمعدن للمحتاج وذوى القربى منه أولى (قوله لجواز الخ) علة لقوله وقدم أي لان غير ذوى القربى يحل له أخذ الصدقة لدفع حاجته بخلافهم فليس في تقديمهم اضرار بغيرهم (قوله ولا حق لا غنيائهم عندنا) وعند الشافعي يستوى فيه فقيرهم وغنيهم ويقسم بينهم للذكر كالانثيين لأنه لم يفرق في الآية بين الفقير والغني وإنما أن الخلفاء الراشدين قسموه كما قلنا بجمعهم من الصحابة فكان اجتماعا والنبي صلى الله عليه وسلم كان يعطيهم للنصرة لا للفقر لقوله صلى الله عليه وسلم سلم انهم لم ينالوا معي هكذا في الجاهلية والاسلام وشبك بين أصابعه حين أعطى بني هاشم والمطلب لانهم قاموا معه

مطلب
في خمسة الخمس
(والخمس) الباقي بقسم أثلاثا
عندنا (لليتيم والمساكين وابن
السبيل) وجاز صرفه صنف واحد
فتح وفي المنية لو صرفه للغنائم
لمحتاجهم جاز وقد حقه في
شرح الملتقى (وقدم فقر ذوى
القربى) من بني هاشم (منهم) أي
من الاصناف الثلاثة (عليهم) لم
يجوز الصرف لغيرهم لاهم
(ولا حق لا غنيائهم) عندنا

حين ارادت قرينش قلة عليه الصلاة والسلام ودخل بنو نوفل وعبد شمس في عهد قرينش
ولو كان لاجل القرابة لما خصهم لان عبد شمس ونوفل اخوان اهل اشهم لايه وامه والمطاب
كان اخاه لايه فكان اقرب والمراد بالنصرة كونهم معه يؤانسونه بالكلام والمصاحبة
لابلما تاله ولذا كان لانسائهم فيه نصيب ثم سقط ذلك بعونه عليه الصلاة والسلام لهدم تلك
العله وهي النصره فيستحقونه بالتقرز بل هي ملخصه او حاصله انه كما سقط سهمه صلى الله عليه
وسلم بعونه عندنا سقط سهم ذوى القربى بعونه ايضا فقد عدله استحقاقهم حتى قال الطحاوى
لا يستحق فقيرهم ايضا لكن الاول وهو قول الكرخي اظهر وقد سبق في الفتح قسمة الخلافة
الراشدين اثلاثا كما قلنا الا اننا كما قال الشافعي فراجعهم (تنبيه) في الشرع بل لا يمتنع
البدائع تعطي القرابة كتابتهم اه وفيما عن الجوهرة انه يتسم بينهم للذكر كالاثنين قلت
واعترضه في الدر المنثور بانهم ذكروا اه هذا عن الشافعي لا عندنا قلت على انه ينافيه ما في
البدائع (قوله وما نقله المصنف) حيث قال وفي الحاوى التمسى وعن أبي يوسف الخمس
يصرف الى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وبه نأخذ اه وهذا يقتضى كما
نبه عليه شيخنا يعنى صاحب البحر ان الفتوى على الصرف الى الاقرباء الاغنياء فليحفظ
اه (قوله نظر فيه في النهر) حيث قال وأقول فيه نظر بل هو ترجيح لا عطاءهم وغاية الامر
انه سكت عن اشتراط الفقير فيهم للعلم به اه وأنت اذا تأملت كلام الحاوى رأيت ما شهدا
لما في البحر وهذه عبارته وأما الخمس فيتمسم ثلاثة أسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم
لابن السبيل يدخل فقرا ذوى القربى فيهم وبقتدرون ولا يدفع لاغنيائهم شئ وعن أبي
يوسف أن الخمس يصرف الى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وبه نأخذ اه
اذ لو كان كما قاله في النهر لكانت رواية أبي يوسف عين ما قبلها فندبر اه ح قلت لكن أنت
تخير بين أن هذه رواية عن أبي يوسف وهي خلاف المشهور وعنه والمتون والشموس ايضا
على خلافها فالواجب اتباع المذهب في هذه المسئلة الذي اعترف الشراح وغيرهم بتأييد
أدلته والبطواب بما ينافيه فهذا اقوى ترجيح ولا يعارضه ترجيح الحاوى ثم رأيت العلامة
الشيخ اسمعيل النابلسي نبه على نحو ما قلناه في شرحه على الدرر والغرر (قوله وذكره تعالى)
أى قوله تعالى فان لله خمسة (قوله لانه حكمك علق عشتق وهو الرسالة) عبارة النهر وهو
الرسول فيكون مبدأ الاشتقاق عله وهو الرسالة ولا رسول بعده اه أى كالموتى اذ القيت
عالمافا كرمه واذ القيت فاسقا فاهنه فانه علق فيه الامر بالاكرام والاهانة على مشتق
وهو عالم وفاسق فيدل على ان ما اشتق منه ذلك الوصف أعنى العلم والفسق عله الحكم
أى كرمه لعلمه وأهنة لنفسه وبه يظهر ما في عبارة الشارح ثم ان هذا الأغلبى لما علمت من
أن قوله تعالى ولذى القربى ليس علمته القرابة عندنا بل النصره الآن يتسال هم ادسهم نفي
كون العله محجوزا القرابة بل العله قرابة خاصة مقبسة بالنصرة على الوجه المذكور
(تنبيه) قد منعنا عن الشافعي رحمه الله تعالى أن سهمه صلى الله عليه وسلم لم يخلقه فيه

قوله فكان اقرب هكذا بخطه
ولهل الا صوب فكانا أى عبد شمس
ونوفل تأمل اه معجمه

وما نقله المصنف عن البحر من أن
ما في الحاوى يقتضى ترجيح الصرف
لاغنيائهم نظره في النهر وذكره
تعالى لليتامى (بابه في ابتداء
الكلام اذ الكل لله وسهمه
عليه الصلاة والسلام سقط بعونه)
لانه حكمك علق عشتق وهو الرسالة

الامام بعده أي بناء على أنه صلى الله عليه وسلم كان يستحقه لامامته وعندنا رسالته ولا
 رسول بعده أي لا يوصف بعده أحد بهذا الوصف فلذا سقطت دعوىه بخلاف الامامة والقيام
 بأمر الامة وبهذا التقرير يرفع ما أورده المتقدم على قولهم ولا رسول بعده من انهم
 أرادوا أن رسالته مقصورة على حياته فممنوع اذ قد صرح في منية المقتى بأن رسالة
 الرسول لا تبطل بعونه ثم قال ويكفي أن يقال انما باقية حكمه مدونه وقد ان استحقاقه
 بحقيقة الرسالة لا بالقيام بأمر الامة اه ولا يخفى ما في كلامه من ايهام انقطاع حقيقة
 بعده صلى الله عليه وسلم فقد أفاد في الدر المنقي انه خلاف الاجماع قلت وأما ما نسب الى
 الامام الاشعري امام أهل السنة والجماعة من انكار شريعتها بعد الموت فهو افتراء وبهتان
 والمصرح به في كتبه وكتب أصحابه خلاف ما نسب اليه بعض أعدائه لأن الانبياء عليهم
 الصلاة والسلام أحباء في قبورهم وقد أقام الله عليه على افتراء ذلك الامام العارف
 أبو القاسم القشيري في كتابه شكاية السنة وكذا غيره كما بسط ذلك الامام ابن السبكي
 في طبقاته الكبرى في ترجمة الامام الاشعري (قوله كالصفي) بفتح الصاد وكسر الفاء والياء
 المشددة نهر أي كما سقط الصفي بعونه صلى الله عليه وسلم (قوله يصطفيه لنفسه) أي قبل
 قسمة الغنمة واخراج الخمس منكم كما اصطفى ذا الفقار وهو سيف منبه بن الحجاج حين قتله
 على رضى الله تعالى عنه وكما اصطفى صفية بنت حيي بن أخطب من غنمة خيبر رواه أبو
 داود في سننه والحاكم فتح وفي الشرح بلالة قال في طائفة الطلبة وكان النبي صلى الله عليه
 وسلم لا يستأثر بالصفي زيادة على سهمه (قوله ومن دخل دارهم باذن الامام) ولو واحد من
 أهل الذمة طعن الشاذلي (قوله أو منعة) في المصباح هو في منعة بفتح النون أي في عز
 قومه فلا يقدروا عليه من يريده قال الرخشري وهي مصدر مثل الانفة والعظمة او جمع مانع
 وهم العشيرة والحاجة وقد تسكن في الشعر لا غير خلافاً لما أجازه مطاقا (قوله خمس) أي
 يأخذ الامام خمسة والباقي لهم قال في الفتح لأن على الامام أن ينصرهم حيث أذن لهم
 كما أن علمه أن ينصر الجماعة الذين لهم منعة اذا دخلوا بغير اذنه تخامعاً عن توهين المسلمين
 والذين فلم يكونوا مع نصرة الامام متلصحين فكان المأخوذ قهر غنمية (قوله مأخوذوا)
 بضمير الجمع مراعاة لمعنى من كانوا معي في قوله فأغار (قوله والالا) أي وان لم يدخلوا
 باذن الامام ولم يكونوا ذوي منعة بأن دخلوا بلا اذنه وهم ثلاثة فأقل كما أفاده في الفتح قال
 وعن أبي يوسف أنه قد راجع الجماعة التي لا منعة لها بسبعة والتي لها منعة بعشرة (قوله لانه
 اختلاس) من خلاست الشيء خاساً من باب ضرب اختطفته بسرعة على غفلة مصباح
 (قوله وفي المنية الخ) أفاد به تقدير المنعة (قوله والاجاز) لأن الخمس في الثاني واجب
 بقول الامام فله أن يبطله بقوله بخلافه في الأول ولذا لو دخلوا بغير اذنه خمس مأخوذ به
 عن المحيط وحاصله انهم اذا لم يكن لهم منعة لا يجب الخمس الا اذا أذن فيكون قد وجب
 بسبب قوله أنه أن يبطله بخلاف ما اذا كانت لهم منعة فانه يجب وان لم يأذن لهم فلم يجب

مطلبه
 في أن رسالته صلى الله عليه وسلم
 باقية بعده مدونه

(كالصفي) الذي كان عليه الصلاة
 والسلام يصطفيه لنفسه (ومن
 دخل دارهم باذن) الامام (أو
 منعة) أي قوة (فأغار خمس)
 مأخوذ والانه غنمية (والالا) لانه
 اختلاس وفي المنية لو دخل أربعة
 خمس ولو ثلاثة لا قال الامام
 ما أصبتم لا أخسسه فلولهم من منعة
 لم يجز والاجاز

بقوله فليس له ابطاله وفي النهر عن التاترخانية لو كان بعضهم باذنه وبعضهم بلا اذنه ولا منعه
 لهم فالحكم في كل واحد منهم حالة الاجتماع كما في حالة الانفراد وان كان لهم منعه يجب
 الخمس اه (قوله ويندب للامام) وكذا الامير السرية الاذنه الامام فليس له ذلك
 الا برضا العسكر فيجوز من الاربعة الاخماس بحرق (قوله ان ينقل) التنقل اعطاء الامام
 الفارس فوق سهمه وهو من النقل ومنه النافله للزائد على الفرض ويقال لولد الولد كذلك
 ويقال نقله تنقلا ونقله بالتخفيف نقل لاقتان فصيحان فتح (قوله وقت القتال) قبله
 القدوري ولا بد منه لانه بعده لا يملكه الامام وقيل مادام وافي دار الحرب يملكه كذا
 في السراج وقد يؤيد هذا القيل ان قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله سابعه انما كان
 بعد الفراغ من حنين ولم ارجوا زه قبل المناقاة ثم رقات وفيه نظر لان المنقول ان ذلك كان
 عند الهزيمة تحريضا للمسلمين على الرجوع الى القتال وفي القصة ستاتي ان في قوله وقت
 القتال اشارة الى انه يجوز التنقل قبله بالاولى والى انه لا يجوز بعده لكن بعد القصة لانه
 استقر فيه حق الغنائم اه ففيه التصريح بجوازه قبله وعزاه الى المحيط وقوله انما
 بعد القصة الظاهر انه مبني على القيل المار عن السراج ويؤيده قول المتنون وينقل به
 الاخران من الخمس فقط فان معه ومه انه قبل الاخر ازيد ان يجوز من الكل لكن الظاهر
 ان هذا المذهب غريب لانه وقع التصريح بخلافه في المنبع عن الذخيرة لا خلاف ان
 التنقل قبل الاصابة واخر از الغنمية وقبل ان تضع الحرب اوزارها جائز ويوم الهزيمة
 ويوم الفتح لا يجوز لان القصد به التحريض على القتال ولا حاجة اليه اذا انهمز العدو واما
 بعد الاخران فلا يجوز لان الخمس اذا كان محتاجا له لم يلخصا وفي متن المتن ومتم المختار
 وللامام ان ينقل قبل اسراز الغنمية وقبل ان تضع الحرب اوزارها فقولهم وقبل ان تضع
 الحرب اوزارها فانه دفع توهم الجواز بعد انتهاء الحرب لان قولهم قبل اسراز الغنمية
 يشمل ما بعد الاصابة اى اصابة العسكر الغنمية بالهزيمة وانتهاء الحرب مع انه غير مراد كما
 بينه عطف هذه الجملة وفي الفتح التنقل انما يجوز عندنا قبل الاصابة فقد ظهر ضعف ما في
 السراج مع ان صاحب السراج لم يعول عليه في محتمره الجوهرة حيث قال عن الجندی
 التنقل اما ان يكون قبل الفراغ من القتال او بعده فان كان بعده لا يملكه الامام لانه انما
 جاز لاجل التحريض على القتال وبعده الفراغ منه لا تحريض اه قلت وكل ما ورد من
 التنقل بعد القتال فهو محمول عندنا على انه من الخمس كما بسطه السرخسي * (تنبيه) *
 قولهم ان تضع الحرب اوزارها اقتباس من القرآن وبه يستدل على جوازه عندنا كما بسطه
 الشارح في الدر المنثور فراجع (قوله وتحريضا) اي ترغيبا في القتال (قوله سماع قتيلا
 اقربه منه) اي من القتل ففيه مجاز الاول مثل اعصر نخرا لكن قال الزركشي قولهم اسم
 الفاعل حقيقة في الحال اي حال التلبس بالفعل للاحال النطق فان حقيقة الضارب
 والمضروب لا تقدم على الضرب ولا تتأخر عنه فهم مامعه في زمن واحد ومن هذا ظهر ان

مطلب
 في التنقل

(ويندب للامام أن ينقل وقت
 القتال حذوا) وتحريضا
 من قتل قتيلا فله سابعه
 اقربه منه

مطلب
 الاقتباس من القرآن جائز عندنا

مطلب
 في قولهم اسم الفاعل حقيقة
 في الحال

قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فلا له سلبه أن قتيلا حقيقة وأن ما ذكره من أنه سمي
 قتيلا باعتبار مشاركته للقتل لا لتحقيق فيه اه وصرح القرأني في شرح التلخيص بأن
 المثلث متقائما يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال مختلفا فيه في الماضي إذا كان
 محكوما به أما إذا كان متعلقا بالحكم كما هنا فهو حقيقة مطلقة بمعنى سواء كان بمعنى الحال
 أو الاستقبال أو الماضي إجماعا وحينئذ فلا مجازا أبو السعود عن الجوزي وقوله إذا كان
 محكوما به كقولك زيد قائم فإنه حكم به على زيد بخلاف جاء القائم فإنه جعل متعلقا بالحكم
 بالجحي ففي الأول لا بد من أن يكون متصفا بالقيام حال النطق حتى يصح الحكم عليه
 بالصفة والا كان مجازا بخلاف الثاني فإن قولك جاء القائم عند الحكم بالجحي على ذات
 القائم قد أي على من يسمى قائما عند أي حال التلبس بالصفة ومنه من قتل قتيلا أي
 شخصا يسمى قتيلا عند تحقق القتل فيه فافهم (قوله أو يقول من أخذ شيئا فهو له) هذا
 بالقرع من قول في حواشي الهداية وللكمال فيه كلام سنده مع جوازه عند قول الشارح
 وجاز التثنية بالكل (قوله وقد يكون بدفع مال) كأن يقول له خذ هذه المائة واقتل هذا
 الكافر تأمل ولم أره (قوله وترغب مال) الظاهر أنه بمنزلة مدودة والاضافة على معنى
 في أي ترغب في المال مثل ان قتلت قتيلا فلا ألف درهم لكن يشترط أن لا يصرح
 بالاجر كما سنده قرأ (قوله فالتحريض الخ) جواب عما يورد على قوله ونذب للامام الخ
 وحاصله أن التحريض الواجب قد يكون بالترغيب في ثواب الآخرة أو في التثنية فهو
 واجب مخير وإذا كان التثنية ادعى الخصال الى المقصود يكون هو الاولى فصار المندوب
 اختيارا سقاط الواجب به لا هو في نفسه بل هو واجب بخير فتح ملخصا وفي رد القول
 العناية أن الأمر في الآية مصروف عن الوجوب التريسة (قوله ولا يخالفه) أي
 لا يخالف قول المصنف ونذب (قوله بل يستعمل في المندوب) يظهر أن محله في موضع
 يتوهم فيه البأس أي الشدة كما هنا فإن فيه تخصيص الفارس بزيادة مع قطع الخس بل
 استعمل نظيره في القرآن في الواجب كما في قوله تعالى فلا جناح عليه أن يطوف بهما فنفي
 الجناح لما كانوا بعبقده من حرمة السعي بين الصفا والمروة (قوله قاله المصنف) أي تبعا
 للفتح وغيره (قوله ولذا) أي لكونه مندوبا لخلاف الاولى (قوله استحسن انا) والقياس
 عدمه لأن غيره يستحق بإيجابه وهو لا يملك الإيجاب لنفسه كالقاضي لا يملك القضاء لنفسه
 وجه الاستحسان أنه أوجب النفل للجيش وهو واحد منهم (قوله فلا يستحقه) لأنه
 في الأول خصهم بقوله منكم فلا ينافي له الكلام وفي الثاني هو هم بتخصيصه نفسه (قوله
 الا اذا اعم به) أي اذا قال ان قتلت قتيلا فلا في سلبه ولم يقتل أحدا حتى قال ومن قتل
 منكم قتيلا فلا له سلبه فقط بل الأمير قتيلا استحقته لأن التثنية صار عامما باعتبار كلامه ولا
 فرق بين كونه بكلامين أو بكلام واحد لأن الأول لم يصح للتهمة بالتخصيص وقد زالت
 بالثاني أفاده السرخسي وحاصله أن التعميم حصل بجمع موع الكلامين لا بالثاني فقط فافهم

(أو يقول من أخذ شيئا فهو له) وقد
 يكون بدفع مال وترغب مال
 فالتحريض نفسه واجب لا صريحا
 واختيارا لا ادعى له صريحا
 ولا يخالفه تعبير القذوري بلا
 بأس لأنه ليس مطردا لما تركه
 أولى بل يستعمل في المندوب أيضا
 قاله المصنف ولذا عبر في المبسوط
 بالاستحباب (ويستحق الامام لو
 قال من قتل قتيلا فلا له سلبه اذا قتل
 هو) استحسن انا (بخلاف) ما لو قال
 منكم أو قال (من قتلته أنا في
 سلبه) فلا يستحقه الا اذا اعم به
 ظهري

مطلب
 كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب

(قوله)

(قوله ويستحقه) أي السلب (قوله وغيره) كالتاجر والمرأة والعبد يجر (قوله أي التنبيل) أي تنبيل الامام بقوله من قتل قتيلا انما يكون في مباح القتل أي وان كان افظ قتيلا نكرة لكنه قيد عن مباح قتله فدخل فيه أجبراهم وتاجر منهم وعبد يخدم مولاه ومرة تدعى لحق بهم ومريض أو مجروح وان لم يستطع القتال وشيخ فان له رأي أو يرجح نسله لان قتلهم مباح نعم لو قتل مسلما كان يقاتل في صفهم لم يكن له سلبه لانه وان كان مباح الدم لكن سلبه ليس بغنمة كاهل البغي الا اذا كان سلبه لاشركين أعاروه اياه سرخسي وما ذكره في الدر المنقي عن البرجندي عن الظهيرية من أنه يستحق السلب بقتل من لم يقاتل استحسانا لم أراه في الظهيرية بل الذي فيه اعدم الاستحقاق كما عراه الامام القاهستاني فافهم (قوله عن لم يقاتل) حتى لو قاتل الصبي فله سلبه لانه مباح الدم وكذا المرأة كما في شرح السير (قوله وبهم) كل قتال في تلك السنة الاولى السفرة كما عبر في البحر والنهر وفي شرح السير لو قتل في دار الحرب قبل القتال بقي حكمه الى أن يجر جوا من دار الحرب حتى لو رأى مسلما مشركا ناعما فقتله فله سلبه كالمقتله في الصف أو بعد الهزيمة أما لو قتل بعد ما اصطفا للقتال فهو على ذلك القتال حتى يقتل ولو بقي أياما (قوله وان مات الوالي أو عزل) في شرح السير لوجاه مع المدد أمير وعزل الأمير الاول بطل تنبيهه فيما ليس يستقبل لزال ولايته بالعزل أما لو لم يقدم أمير بل مات أميرهم فأمروا عليهم غيره لم يبطل حكم تنبيل الاول لان الثاني قائم مقامه الا اذا أبطله الثاني أو كان الخليفة قال لهم ان مات أميركم فأميركم فلان فيبطل تنبيل الاول لان الثاني نائب الخليفة بقلبه من جهته فكانه قلده ابتداء فيقطع حكمه رأى الاول برأى فوته اه ملخصا وحاصله بطلانه بالعزل وكذا بالموث اذا نصب غيره بعده من جهة الخليفة لامن جهتهم وهو خلاف ما في الشرح به البحر والنهر (قوله لانه نكرة في سياق الشرط) فيه أن النكرة في سياق الشرط انما يتم في اليمين الميثب لان الحلف على نفسه دون المنفي كان لم أكتم رجلا لانه على الاثبات كأنه قال لا يكن رجلا كما في التحرير قلت ذكر في التحرير أيضا أنه قد يظهر عموم النكرة من المقام وغيره كعمت نفس وعرة خير من جرادة واكرم كل رجل اه وهنا كذلك كما يأتي تلوه فافهم (قوله بخلاف ان قتلت قتيلا) أي فقتل المخاطب قتيلا من مثله لا يتم الكل بل لسلب الاول فقط استحسانا والقياس انه كالاول لانه على استحقاقه بشرط يتكرر فلا ينتهي بقتل الاول وجه الاستحسان أنه في الاول لما لم يعين انسانا بعينه فقد شرج الكلام منه عاما ألا ترى أنه يتناول جميع المخاطبين فكما يتم جماعتهم يتم جماعة المقتولين وحقيقة معنى الفرق أن مقصود الامام من تحرير بعضهم المبالغة في النكابة في المشركين ولا فرق في ذلك بين أن يكون القتال للعشرة مثلا عشرة من المسلمين أو واحد منهم وأما الثاني فالمقصود فيه معرفة جلالة ذلك الرجل وذلك يتم بدون اثبات العموم في المقتولين اه ملخصا من شرح السير الكبير وقد خطر لي هذا

ويستحقه مستحق منهم أو رخص
فهم الذمي وغيره (وذا) أي التنبيل
(انما يكون في مباح القتل)
فلا يستحقه بقتل امرأة ويحبون
ويحبوه ما عمن لم يقاتل وتسمع
القتال مقالة الامام ليس بشرط
في استحقاقه) مانفله اذا ليس
في الوسع اسماع السك وبهم
قتل في تلك السنة ما لم يرجعوا
وان مات الوالي أو عزل ما لم يجهده
الثاني نهر وكذا يتم كل قتيلا
لانه نكرة في سياق الشرط وهو
من بخلاف ان قتلت قتيلا

الفرق قبل رؤيته ولله تعالى الحمد وحاصله يرجع الى أن العموم في أخذهما اسـ تقدم من
قرينة المقام كأنه عليه آتفا فافهم (قوله ولو قال ان قتلت ذلك الفارس الخ) أقول
هذا اذا صرح بكونه أجراً والا فهو تنقيح لما في السير الكبير للسرخسي ولو قال الأمير
لمسلم حرّاً وعبدان قتلت ذلك الفارس من المشركين فقلت على أجماعة دينار فقتله
لم يكن له أجر لانه لما صرح بالاجر لا يمكن جعل كلامه على التنقيح والاستنجار على الجهاد
لا يجوز وان قال ذلك لذي فكذلك عندهما وعند محمد جاز وأصل جواز الاستنجار على
القتل عنده لا عندهما لانه ازهاق الروح وليس من عمله ولو كان الاسرى قتلى فقال من
قطع رؤسهم فله أجر عشرة دراهم ففعل ذلك مسلم أو ذى استحقه لان ذلك ليس من عمل
الجهاد ولو أراد قتل الاسرى فاستأجر عليه مسلماً أو ذمياً فهو على الخلاف اهـ لمخصراً
وهذا صريح بأنه لو لم يصرح بالاستنجار يكون تنقيحاً ويشبهه فروع كثيرة في السير
الكبير أيضاً منها من جاء بألف درهم فله ألفان فجاء رجل بألف لم يكن له غيرهما بخلاف من
جاء بأسير فهو له وخمس مائة درهم فانه يعطى ذلك لان المقصود هنا كفاية العدو وفيما قبله
لا مقصود الا المال ولو قال من قتل المالك فله عشرة آلاف دينار صرح وان لم يحصل بقتله
مال قال حين اصطفوا القتال من جاء برأس فله مائة دينار فهو على رأس الرجال دون
السبي لان المقصود في هذه الحالة التحريض على القتال اهـ ففي هذه الفروع ذكر مال
معلوم وقد جعل تنقيحاً لا اجارة لعدم التصريح بهم اذ قد ظهر أن ما ذكره الشارح تبعاً
للنظر عن المنية وكذا ما نقله عن قاضيه ان ليس على اطلاقه وأما القول بأن الاستنجار
على الطاعات جائز عند المتأخرين ففيه أنهم أجازه في مسائل خاصة بالضرورة وليس
الجهاد منها ولا يصح جعل الاممهم على كل عبادة كأنه عليه سابقاً فافهم (قوله
ولو نقل السرية الخ) من فروع قوله وسماع القائل الخ (قوله هي قطعة من الجيش الخ)
قد علمت ما فيه قبل هذا الباب (قوله الربع) أى ربع الغنمة أى بأن جعل لهم ربعها
بأخذونه دون بقية العسكر زيادة على سهمهم (قوله فلهم النفل) أى للسرية والاولى
أن يقول فلهما مثلاً بهم عود الضمير على العسكر (قوله استحسنانا) والقياس انه لا نفل
لهم لان المقصود التحريض ولا يحصل اذ لم يسمعه أحد منهم وتكلم الأمير بذلك
في عسكره كتكلمه ليلامع عياله وجه الاستحسان أن ما تكلم به في عسكره يفش وعادة
وأن عادة المولود التكلم بين خواصهم وتعامه في شرح السير (قوله ويجاز التنقيح بالكل)
بأن يقول للسرية ما أصبتم فهو لكم سوية بينكم (قوله أو بقدر منه) بأن يقول ما أصبتم
فلكم ثلثه سوية بينكم بعد الخس أو يقول قبل الخس أى لكم ثلثه بعد اخراج الخس
أو قبل ائراجها أى ثلث الاربعية الا بخس أو ثلث الكل (قوله والفرق في الدرر) أى
الفرق بين جواز التنقيح بالكل المذكور للسرية وعدم جوازها للعسكر لانه لم يذكر في الدرر
في الفرق الا التنقيح بالكل لانه يعلم منه الفرق في التنقيح بقدر منه وعبارة الدرر هكذا

ولو قال ان قتلت ذلك الفارس
فذلك كذا لم يصح وان قطعت رأس
أو ثلث القتلى فذلك كذا صريح (ولو
نقل السرية) هي قطعة من
الجيش من أربعة الى أربع مائة
مأخوذة من السرى وهو المشى
للا درر (الربع وسمع العسكر
دونهم فلهم النفل) استحسنانا
ظهرية ويجاز التنقيح بالكل
أو بقدر منه لسرية لالعسكر
والفرق في الدرر

مطلب
مهم في التنقيح العام بالكل
أو بقدر منه

في النهاية عن السير الكبير أن الامام اذا قال لاهل العسكر جميعا ما أصبتم فليكنم فقد
 بالسوية بعد الخمس فهذا لا يجوز وكذا اذا قال ما أصبتم فليكنم ولم يقل بعد الخمس فان فعله
 مع السرية جاز وذلك أن المقصود من التنقيص التخصيص على القتال وانما يخص كل ذلك
 بتخصيص البعض بشئ وفي التعميم ابطال التنقيص لافارس على الراسل وابطال الخمس
 أيضا اذا لم يستثن اه قتل وما ذكره من صحة السرية صريح به في الهداية والاختيار
 والزيلعي ~~لم~~ نقل في البحر عن السكالك التسوية بين العسكر والسرية في عدم الصحة
 حيث قال لو قال للعسكر كل ما أخذتم فهو لكم بالسوية بعد الخمس أو السرية لم يجز لان فيه
 ابطال السهمين الذين أوجبهم ما الشرع اذ فيه تسوية الفارس بالراسل وكذا لو قال
 ما أصبتم فهو لكم ولم يقل بعد الخمس لان فيه ابطال الخمس الثابت بالنه ذكره في السير
 الكبير قال السكالك وهذا بعينه يبطل ما ذكرناه من قوله من أصاب شيئا فهو له لا يتحد
 الا لازم فيه ما وهو بطلان السهمين المنصوصين بالتسوية بل وزيادة حرمان من لم يصب
 شيئا أصاباته انه فهو أولى بالاطلاق والفرع المذكور من الخواشي وبه أيضا يتفق
 ما ذكره أي صاحب الهداية من قوله انه لو نقل بجميع المأخوذ جاز اذا رأى المصلحة وفيه
 زيادة يحشاش الباقي وزيادة الفتنة اه وتبعه في التمرأ قول وبالله سبحانه التوفيق
 لا تنافي بين ما نقله الجماعة وما نقله السكالك يحمل الاقوى على السرية المبسوثة من دار الحرب
 والثاني على المبسوثة من دار الاسلام وبه ينفع ما أورده السكالك على الفرع المنقول
 عن الخواشي وغيره كما يعلم ذلك مما ذكره الامام السرخسي في السير الكبير في مواضع
 متفرقة منه وحاصله أن السرية ان كانت مبسوثة من دار الحرب بأن دخل الامام
 مع الجيش ثم بعث سرية ونقل لهم ما أصابوا جاز لانهم قبل التنقيص لا يختصون بما أصابوا
 وهذا التنقيص للتخصيص على وجه التخصيص وان كانت السرية مبسوثة من دار الاسلام
 لم يكن له ذلك وكذا لو نقل لهم الثالث بعد الخمس أو قبل الخمس كان باطلا لانه ما يخص
 بعضهم بالتنقيص وليس مقصوده الا ابطال الخمس أو ابطال تنقيص الفارس على الراسل
 فلا يجوز كما لو قال لا خمس عليكم فيما أصبتم أو الفارس والراسل سواء فيما أصبتم
 فانه يكون باطلا فكذا كل تنقيص لا يقيد الا بذلك باطل بخلاف قوله من قتل قتيلا فله سلبه
 ومن أصاب منكم شيئا فهو له دون باقي أصحابه فانه يجوز لان فيه معنى التخصيص للتخصيص
 لان القاتل يختص بالنقل دون باقي أصحابه وهذا وان كان فيه ابطال الخمس عن الاسلاب
 لكن المقصود منه التخصيص والتخصيص انما يتبين بابطال شركة العسكر عن الاسلاب
 ثم ثبت ابطال الخمس عنها بها وقد ثبت تبعها ما لا يثبت قصدا كالشراب والطريق
 في البيع والوقف في المنقول يثبت تبعها للعقار وان كان لا يثبت قصدا ويوجهه أن الامام
 لو ظهر على بلده أن يجعلها خراجا ويطلب منها سهم من أصحابها والخمس ولو أراد قسمتها
 بين الفاعين ويجعل حصص الخمس خراجا للمقاتلة لا غنياء لم يكن له ذلك لانه ابطال الخمس

مقصودا فلا يجوز وفي الاول يثبت ابطاله تبعاً لابطال حق الغنائم في فيجوز
وان كان في الموضوعين تخاص المنفعة للمقاتلة اهـ ملخصاً من مواضعه والذي تقرر منه
وعلمنا ان تنفيل كل العسكر بكل المأخوذ أو ثلثه مثلاً بعد اخراج الخس أو قبله لا يصح
وكذا تنفيل السرية المبعوثه من دارنا لانهم بمنزلة العسكر والتنفيل هو تخصيص بعض
المقاتلين بزيادة التحريض وهذا ليس كذلك لانه جعل كل المأخوذ أو ثلثه بين كل
المقاتلين سوية بينهم فصار المقصود منه ابطال التفاوت بين الفارس والرجل وابطال
الخس أيضاً ان لم يثبت ثلثه بأن لم يقل بعد الخس وابطال ذلك مقصود الا يصح بخلاف
السرية المبعوثه من الجيش في دار الحرب لان معنى التنفيل موجود فيها لان المراد
تمييزها من بين العسكر بجميع المأخوذ أو ثلثه مثلاً لاجل تحريضهم على القتال وان لم
منه ابطال التفاوت والخس اكونه ضمناً لا قصداً فصار بمنزلة قوله للعسكر من قتل منكم
قتلاً فله سابه فانه تخصيص لبعضهم وهو القاتل بزيادة على الباقي وان لم منه ما ذكر
بخلاف قوله لكل العسكر ما أصبتم فهو اياكم لانه بمنزلة قوله ذلك السرية المبعوثه من
دار الاسلام لعدم المشاركة اياها فليس فيه تخصيص بعض دون بعض فلا يصح كما قررناه
وهذا التقرر يظهر صحة الفرع المنقول من حواشي الهداية وهو من أصاب شيئاً فهو له
لانه تخصيص بعض للمصيب بما أصابه فهو بمنزلة قوله من قتل قتيلاً فله سابه بخلاف قوله
ما أصبتم فهو اياكم أو كل ما أخذتم فهو اياكم بالسوية لانه تشريك محض بجميع المأخوذ
بين جميع العسكر أو السرية لان معناه قسمه جميع ما يأخذ كل واحد بينهم سوية فصار
المقصود منه ابطال التفاوت والخس ولا يصح ابطال ذلك قصداً كما علمت وكذا ظهر صحة
قوله لو نزل بجميع المأخوذ جازي أي بأن قال من أصاب شيئاً فهو له بخلاف ما أصبتم فهو
اياكم لماء علمت من أنه تشريك لا تخصيص ولا يرد عليه قوله ان فيه ابطال السهمين أي
التفاوت بين الفارس والرجل وكذا ابطال الخس لماء علمت من أن ذلك جائز اذا كان
ضمناً لا قصداً وهنا حيث وجد تخصيص كل أخذ بما أخذه للتحريض فقد تحقق معنى
التنفيل وان لم منه حرمان من لم يصيب شيئاً فاعتبر تحقيق هذا المحل فانه من قبض المولى
عز وجل (قوله ولا ينقل بعد الارزنا) وكذا قبل الارز بعد الاصابة كما أوضحناه
عند قوله ونذب الامام أن ينقل وقت القتال (قوله لجواز له صنف واحد) أشار به الى
أنه يشترط أن يكون التنفيل المذكور لاحد الاصناف الثلاثة فلا يجوز ان يفتى كما صرح
به الزيلعي والقهسباني وغيرهما وما بحثه في البحر رده في النهرو وغيره (قوله وسابه)
بفتحين بمعنى المسلوب والجمع أسلاب (قوله مامعه من مركبه وثيابه) ومن ذهب وفضة
في حقيته أو وسطه وخاتم وسوار ومنطقة في العنق نهر عن الطقاتن (قوله لاماعلى
دابة أخرى) ولما كان مع غلامه أو في خيمته نهر (قوله حكمه قطع حق الباقيين)
أي باقي الغنائم وحينئذ فلا خس فيما أصابه لاحد ويورث عنه ولومات بدار الحرب

(ولا ينقل بعد الارزنا) أي
بدارنا (الامن الخس) لجوازه
اصنف واحد كما مر (وسابه مامعه
من مركبه وثيابه وسلاحه)
وكذا ماعلى مركبه لاماعلى دابة
أخرى (و) التنفيل حكمه قطع
حق الباقيين

شربلالية فليحفظ درمنتي قات ومن حكمه قطع التفاروت أيضا فيسوي فيه الفارس
والراجل كما قدمناه عن شرح السير (قوله لا الملك قبل الاحراز) هذا عندهما
وعند محمد بن ثابت ووجوب الضمان بالاتلاف قبل على هذا الاختلاف هداية وغيرها
قات والظاهر أن المراد بنى ثبوت الملك عندهما اني تمامه والافكيك يورث مال لم يملكه
مورثه ولم أر من نبه عليه درمنتي (قوله لم يحل له وطؤها ولا بيعها) أي قبل الاحراز
خسلا فالحمد كما مر (قوله لم يحل له اجاعا) أي حتى يخرجها ثم يترسها ط عن الشلبي
(قوله والسلب السلب) أي لكل الجنان لم ينقل الامام به للقائل وخصه الشافعي رحمه
الله بالقائل درمنتي (قوله الحديث الخ) ذكر في الفتح أن الحديث ضعيف ولا يضمن
ضعفه لاناسه أنس به لاحد محققي حديث السلب أي قوله عليه الصلاة والسلام من قتل
قتيلا فلا فله سلبه بجعله على التنزيل وليس كل ضعيف باطلا وقد تظافرت أحاديث ضعيفة
تفيد أن حديث السلب ليس نصبا عاما مستمرا والضعيف اذا تعددت طرقه يرتقى إلى
الحسن فيغلب الظن بأنه تنفيل وتعام تحقيق المتام فيه (قوله الحديث وقع الاشتباه
في قسمتهم) الأولى في قسمتين بضمير النسوة لعوده إلى الاماء الآن يقال انه عائذ إلى الغزاة
وفيه بعد ثم الواقع الآن انه لا تقسم غنمية أصلا كما ذكره في الجواب (قوله وقع التنفيل
الكلبي) أي يقول السلطان كل من أخذ شأفه فوله أما لو قال كل ما أصبتم فهو لكم
فانه لا يصح كما مر والمراد وقوعه لا يمسكركان في أي غزوة كانت والاخافه ما مر
من انه يعم كل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا لكن يفي النظر فيما بعد موت السلطان
المنقل على هذا الوجه أو بعد عزله وتولية غيره هل يبقى تنفيل الأول العام أم لا ويتبع
عدمه ما لم ينقل الثاني مثله وهكذا إلى وقتنا هذا فقد ذكر في الخبرية أن أمر السلطان
لا يبقى بعد موته وما قيل من أن كل سلطان من سلاطين آل عثمان أصغرهم الله تعالى
يؤخذ عليهم عهد من قبله لا يقع كما أوضحت ذلك في كتابي تنبيه الولاة والحكام على شاتم
خير الانام (قوله فبعد اعطاء الخمس لا تبقى شبهة) قد علم مما قدمناه في باب اعطاء قوله
وجاز التنفيل بالكل أنه لا يلزم اعطاء الخمس في التنفيل العام المقصود منه التخصيص
دون التشريك كما لا يلزم فيه تفاوت الفارس والراجل اسقوط ذلك شبهة الاقصدا على
أن الواقع في زماننا عدم التسمة وعدم اعطاء الخمس فكيف تنتفي شبهة على فرض لزوم
الخمس بل شبهة باقية من حيث اننا لانعلم أن سلطان زماننا هل ينقل تنفيل عام أم لا
ولا يقال ان عدم القسمة اليوم دليل على وجود التنفيل لان جيوش زماننا يأخذون
ما نصل اليه أيديهم سلبا ونهبه حتى من بلاد الاسلام ولو ظهر مال مكة المسلم لا يدفعه اليه
الا بئنه فليس في حالهم ما يقتضي حلقهم على السكال وكذا حكمهم هذا الزمان وأمر
الجيوش لا ينقلون ولا يقسمون ولا يجمعون فالظاهر أن ما يؤخذ من الغنائم اليوم
حكمه حكم الغلول وقد ذكر في شرح السير الكبير أن الغال اذا دم وأتى عاغله إلى

لا الملك قبل الاحراز اريد الاسلام

فلو قال الامام من أصاب جارية

فهو له فأصابه مسلم فاستبرأها

لم يحل له وطؤها ولا بيعها) كالأ

أخذها المتأصصة غنة واستبرأها

لم يحل له اجاعا) والسلب للكل

ان لم ينقل) الحديث ليس لك من سلب

قتيلا الا ما طابت به نفس امامك

فحملنا حديث السلب على التنفيل

قات وفيه مروضات المقتى أي

السعود هل يحل وطء الامام

المشتركة من الغزاة الآن حيث

وقع الاشتباه في قسمتهم بالوجه

المشروع فأجاب لا توجد في زماننا

قسمة شرعية لكن في سنة ٩٤٨

وقع التنفيل الكلبي فبعد اعطاء

الخمس لا تبقى شبهة ابتداء انتهى

فليحفظ والله أعلم

مطلب

في حكم الغنمية المأخوذة بلا قسمة

في زماننا

الامام بعد تزويج الجليس فان شاء رده عليه وأمره بصرفه الى مستحقه وان شاء أخذه
منه ودفع خمسة مستحقة ويكون الباقي كاللقطة فان لم يقدر على أهل تصدق به أو جعله
موقوفاً في بيت المال وكتب عليه أمره وان لم يأت به الغال الى الامام ان لم يقدر على رده
الى أهلها فالمستحب له أن يتصدق به وان قدر فالحكم فيه كاللقطة ودفعه الى الامام أحب
كافي اللقطة فيه على المجلس منه لانه وذكر أيضاً أن يبيع الغازي سهمه قبل القسمة
باطل كاعتقاقه وفي حاوي الزاهد يشارى جارية مأسورة لم يؤتمن الخمس من الامير
ينفذ ويحل وطؤها وان اشتراها ممن وقعت في سهمه فنقد في أربعة أعينها ولا يحل له
وطؤها اهـ أي اذا قسمت ولم تخمس وانما حل في بيع الامير بناء على أنه لا يبيع قبل
الاحراز كما تزويج يكون الخمس حينئذ واجباً في الثمن لانه لا يبيع ولا يوطأها فاذ لم يوجد
تنقيل ولا قسمة ولا شراء من أمير الجليس لا يحل الوطء بوجه أصلاً لكن لا يحكم على كل
جارية بعينها من الغنمة بأنهم لم يوجد فيها شيء من ذلك لا احتمال أن من أخذها اشتراها
من الامير فارتفع يقين الحرمة وبقيت الشبهة القوية فان الظاهر من حال الجيوش
في زماننا عدم الشراء ولا ترتفع الشبهة بعقد عليها لانها حيث كانت مشتركة بين
الغانين وأصحاب الخمس لم يصح تزويجها انفسهم افا لا حوط مانعة له بعض الشافعية عن
بعض أهل الورع أنه كان اذا أراد التزويج بجارية شراها ثانياً من وكيل بيت المال
قلت أي لانه اذا حصل المأمن من معرفة مستحقين من الغنائم صارت بمنزلة اللقطة
واللقطة من مصارف بيت المال لكن اذا كان المشتري فقيراً لم يملكها ونقل في القنينة
عن الامام الوبري أن من له حظ في بيت المال نظف بماله وجه لم يملك المال فله أن يأخذه
ديانة اهـ ونظمه في الوهبانية وفي البرازية قال الامام الخواري اذا كان عنده وديعة
فمن المودع بلا وارث له أن يصرف الوديعة الى نفسه في زماننا لانه لو أعطاه لم يملك المال
لضاعت لانهم لم يصرفونه مصارفه فاذا كان من أهل صرفه الى نفسه والا صرفه الى
المصرف اهـ وقدم الشارح هذا في باب العشر من كتاب الزكاة وظاهره أن من له حظ
في بيت المال بكونه فقيراً أو عالمياً ونحو ذلك ووجد ما يرجعه الى بيت المال من أي
بيت من البيوت الاربعة الا تيمية في آخر الجزية له أخذه ديانة بطريق الظفر في زماننا
ولا يقيده أخذه بأن يكون مرجع المأخوذ الى البيت الذي يستحق منه والا صرف
تركه بلا وارث واللقطة هو لقط فقير وفقير لا ولي له وقوله فاذا كان من أهل أي من أهل
بيت المال غيره فمقد بكونه من أهل ذلك البيت كما هو ظاهر كلام الوبري أيضاً لانه لو قيد
بذلك لزم أن لا يأخذ مستحق شيئاً لان بيت المال في زماننا غير منظم وليس فيه بيوت
مرتبة ولو رده ما وجدته الى بيت المال لزم ضياعه لعدم صرفه الا في مصارفه كما حذرناه
في باب العشر من الزكاة فعلى هذا اذا اشتري جارية من الغنمة فان كان ممن يستحق من
الخمس جاز له صرفها الى نفسه بطريق استحقاقه من الخمس وان لم يكن مستحقاً منه

قوله فان لم يقدر على أهل الخ
هكذا بخطه وانه سقط من قوله شيء
والاصل فان لم يقدر على رده الى
أهل الخ اهـ معجبه

مطلب
في وطء السراري في زماننا

مطلب
فمن له حق في بيت المال ونظف
بشيء من بيت المال

وله استحقاق من غيره كالعالم الغني ينبغي له أن يملكها الفقير مستحق من الخمس ثم يشتر بها منه أو يملكه جسمه فقط ثم يشتر به منه لأنه لو صرفها إلى نفسه يبقى فيه الخمس فلا يحل له وطؤها **الكتاب** قد يقال إن الغنيمة بعد الاحراز صارت مشتركة بين الغنائين وأصحاب الخمس وقد مر أن من مات بعد الاحراز يورث نصيبه ولكن لما جهات أصحاب الحق وقطع الرجاء من معرفة مصارم جمعها إلى بيت المال وانقطعت الشركة الخامسة وصارت من حقوق بيت المال كسائر أموال بيت المال المستحقة لعامة المساهمين استحقاقا لا بغير المالك لأن من مات وله حق في بيت المال لا يورث حقه منه بخلاف الغنيمة المخرجة قبل جهالة المصاحبين وتفرقه ثم فأنما شركة خاصة وحيث صار مزارعها بيت المال لم يبق فيها حق الخمس أيضا فلن يستحق من بيت المال أن يتلجج بها لنفسه وهذا ما ظهر لي وقد رأيت رسالة للتحقق الشافعية السيد السهمودي قال فيها وقد كان شيخنا الوالد قد شري إلى أمة للتسرى فذاكر شيخنا العلامة محقق العصر الجلال المحلي في أمر الغنائم والشرا من وكيل بيت المال فقال له شيخنا الوالد نحن نملكها بطريق الظفر لما لنا من الحق الذي لا نصل إليه في بيت المال لأن تلك الجارية على تقدير كسوتها من غنيمة لم تقسم قسمة شرعية قد آل الأمر فيها إلى بيت المال لتعذر العلم بحسبها فقال شيخنا المحلي نعم لكم فيه حقوق من وجوه اه وهذا موافق لما نقلناه عن القنية وعن البرازية والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب استيلاء الكفار)

لما فرغ من بيان حكم استيلائنا عليهم شرع في بيان حكم استيلائهم على بعض وحكم استيلائهم علينا فتح وبه ظهر أنه من إضافة المصدر إلى فاعله لا إلى مفعوله أيضا لأنه هو ما فرغ من بيانه فافهمهم (قوله على بعضهم بعضا) تبع في هذا التعبير صاحب النهر وصوابه بعضهم على بعض كما قال ح أو اسقاط للنظ بعضا كما قال ط (قوله بدار الحرب) أفاد إطلاقه أنه لا يشترط الاحراز بدار المال حتى لو استولى كفار الترك والهند على الروم وأحرزوها بالهند ثبت المالك لكفار الترك ككفار الهند كما في الخلاصة فهستأني ونحوه في البحر ويأتى ما يؤيده **الكتاب** ذكر ابن كمال أن الاحراز هنا غير شرط وإنما هو مخصوص في المسئلة الآتية وهي قوله وان غلبوا على أموالنا الخ على ما أفصح عنه صاحب الهداية اه أي حيث أطلق هنا وقيد بالاحراز في الآتية وذكر في الشرح بلالية مثل ما ذكره ابن كمال فتأمل (قوله لاستيلائهم على مباح) أي فيملكه مباشرة سببه كالاستيلاء بالاصطاد (قوله ولو سبي الخ) ذكر المسئلة بتعليقها في الدرر عن واقعات الصدر الشهيدي ولم يذكر أموال أهل الذمة لأنها كأموالنا فتلك بالاحراز وقوله من دارنا انظر أنه احتراز عما لو حلق الذي بدار الحرب فسي منها أموالا لودنل دارهم على نية العود فالظاهر أنه لا يملك بالسبي لبقاء عهد الذمة فله حكمه تأمل (قوله من ذلك

(باب استيلاء الكفار)
على بعضهم بعضا أو على أموالنا
(إذا سبي كافر كافرا) آخر (بدار
الحرب) وأخذ ما له ملكه لاستيلائه
على مباح (ولو سبي أهل الحرب
أهل الذمة من دارنا لا يملكونهم
لأنهم أحرار) والله أعلم بما يجوده من

(ذلك)

المسي للذكافر) فسر اسم الإشارة بما ذكرنا فليد أنه واجتمع الى المسئلة الاولى دون مسئلة
الذي لانهم اذ لم يعموا الذي اذا سمعوه لم يملكه منهم فافهم (قوله اعتبارا بسائر
أملا كهـم) أي كما غلبت باقي أملا كهـم وشمل ما اذا كان بيننا وبين المسيين موادعة
لأننا لم نغدرهم انما أخذنا ما لا يخرج عن ملكهم ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين
موادعة كان لنا أن نشترى من السابن لما ذكرنا الا اذا اقتتلوا بدونا لانهم لم يملكوه
لعدم الاحراز فيكون شراؤنا غدر بالاشترين لانه على ملكهم وتعامه في البحر عن الفتح
وقوله لم يعموا كهـم لعدم الامور اذ يدل على اشتراط الاحراز في المسئلة المارة كما ذكرناه
(تنبيهه) في النهر عن منية المقي اذا باع الحربى هذا ولده من مسلم عن الامام أنه
لا يجوز ولا يجبر على الرد عن أبي يوسف أنه يجبر اذا خاصم الحربى ولو دخل دارنا بأمان
مع ولده فباع الولد لا يجوز في الروايات اهـ أي لان في اجازة بيع الولد نقض أمانه كافي ط
عن الولو الجلية (قوله ولو عبادا مؤمنا) وكذا الكافر بالاولى وكان الاولى التعبير بالعتق
ليخرج المدبر والمكاتب وأتم الولد فانهم لا يملكونهم كما سيذكره المصنف ومثل العبد الامة
كافي الدرر (قوله وأحرزوها بدارهم) ويلحق بها البحر الملح ونحوه كقازة ليس وراءها
بلاد اسلام نقله بعضهم عن الجوى وفي حاشية أبي السعود عن شرح النظم الهاملي
سطح البحر له حكم دار الحرب اهـ وفي الشريعة ليلية قبيل باب العشر شئ قارى الهداية
عن البحر الملح أمن دار الحرب أو الاسلام أجاب انه ليس من أحد القميين لانه لا قهر
لا حدة عليه اهـ قال في الدر المنن في هذا المكان قد مرنا في باب نكاح الكافر أن البحر الملح
ملحق بدار الحرب (قوله ملكوها) هو قول مالك وأحمد أيضا فيحل الاكل والوطء
من اشتراهم منهم كافي الفتح لقوله تعالى للفقراء المهاجرين من ما هم فقراء فدل على أن الكفار
ملكوا أموالهم التي هاجروا عنها ومن لا يصل الى ماله ليس فقيرا بل هو ابن سبيل
ولذا عطفوا عليهم في آية الصدقات وهذا ويدل على طرق كثيرة وان كانت ضعيفة
تفيد هذا الحكم بلا شك كما أوضحه وأطال في تحقيقه ابن الهـم (قوله بالاستيلاء
الح) رد على الهداية حيث ذكر أن عند الشافعي لا يملكونها لان الاستيلاء محظور
فلا يقدح في المال وإنما أن الاستيلاء ورد على مال مباح لان العصمة في المال انما ثبتت على
مناقاة الدليل وهو قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا فانه يقتضى اباحة
الاموال وعدم العصمة اهـ كنه ثابتة لضرورة تمكن المالك من الاتقاع فاذا زالت
المكنة بالاستيلاء وتباين الدارين عاد مباحا كما كان اهـ موضحا من العناية والفتح (قوله
لما أن الصحيح الح) حاصله أن هذا التعبير المارة عن الهداية مبني على أن الاصل
في الاشياء الاباحة وهو رأي المعتزلة والصحيح من مذهب أهل السنة أن الاصل فيها
الوقف حتى يرد الشرع بل الوجه أن العصمة ناسخة بخطاب الشرع عندنا فلم تظهر العصمة
في حقهم وعند الشافعي هم مخاطبون بالشرائع فظهرت العصمة في حقهم فلا يملكونها

مطلب
فيمالو باع الحربى ولده

مطلب
يلحق بدار الحرب المفازة والبحر
الملح

المسي للذكافر (ان غلبنا عليهم) اعتبارا بسائر أملا كهـم (وان غلبوا على أموالنا) ولو عبادا مؤمنا (وأحرزوها بدارهم) ملكوها (لا بالاستيلاء على مباح لما أن الصحيح من مذهب أهل السنة أن الاصل في الاشياء التوقف والاباحة رأى المعتزلة بل لان العصمة من جملة الاحكام المنسوخة وهم لم يخاطبوا بها في حقهم مالا غير معصوم فليكونه كما حققه صاحب الجمع في شرحه

بالاستيلاء هذا حاصل ما في المنبيع شرح المجمع أقول وفيه نظار من وجوه * الأول أن ما مر
عن الهداية ليس مبنيا على أن الأصل الإباحة لأن الخلاف المذكور فيه إنما هو قبل
ورود الشرع وصاحب الهداية إنما أثبت الإباحة بعد ورود الشرع بعبارة مقتضى الدليل
يعني أن مقتضى الدليل إباحته لكن ثبتت العصمة بعارض وقد صرح بذلك في أصول
البرزوى حيث قال بعد ورود الشرع الأموال على الإباحة بالإجماع ما لم يظهر دليل
الحرمية لأن الله تعالى أباحها بقوله جعل لكم ما في الأرض جميعا * الثاني أن الكفار
مخاطبون بالإيمان وبالعقوبات سوى حذو الشرب وبالمعادلات وإنما الخلاف
في العبادات كما قدمناه أوائل الجهاد * الثالث أن قوله لم يظهر للعصمة في حقهم أي
هو مباح لهم ففيه رجوع إلى القول بالإباحة كما أفاده ط * الرابع أن نسبة الإباحة
إلى المعتزلة بخلاف ما في كتب الأصول ففي تحرير ابن الهمام المختار الإباحة عند جمهور
المعتزلة والشافعية اه وفي شرح أصول البرزوى لله - لامة الاكل قال أكثر أصحابنا
وأكثر أصحاب الشافعي أن الأشياء التي يجوز أن يرد الشرع بإباحته أو حرمتها قبل وروده
على الإباحة وهي الأصل فيها حتى أبيع أن لم يبلغه الشرع أن يأكل ما شاء والله أشار محمد
في الأكرام حيث قال أكل الميتة وشرب الخمر لم يحرم إلا بالنهي فجعل الإباحة أصلا
والحرمة بعارض النهي وهو قول الجبائي وأبي هاشم وأصحاب الظاهر وقال بعض
أصحابنا وبعض أصحاب الشافعي ومعتزلة بغداد إنهم على الحظر وفات الأشعرية وعامة
أهل الحديث إنهم على الوقف حتى أن من لم يبلغه الشرع يتوقف ولا يتناول شيئا فان تناول
لم يوصف فعله بجمل ولا حرمة وقال عبد القاهر البغدادي تفصيلا لا يستحق ثوابا ولا عقابا
والله مال الشيخ أبو منصور اه وبسط أدلة الأقوال فيه (قوله ويفترض علينا اتباعهم) فان
أي لاستنقاذ أموالنا ما داموا في دار الإسلام فان دخول دار الحرب لا يفترض والاولى
الاتباع بخلاف الذراري يفترض اتباعهم مطلقا بغير عن المحيط وقوله مطلقا أي
وان دخول دار الحرب لا يمكن ما لم يبلغوا حصونهم كما قدمناه أقول الجهاد عن الذخيرة
(قوله فان أسلموا تقرروا ملكهم) أي لا سبيل لأربابهم سألهم بغير عن شرح الطحاوي
وعبر الشارح بالتقرير لأن ملكهم بعد الاسرا قبل الاسلام على شرف الزوال اذا غلبنا
عليهم وبهم ذا التبعير صرح بهذه المسئلة في شرح قوله وان غلبوا على أموالنا لم يبق
أن قوله ملكوها أي ملكا على شرف الزوال والا كان المناسب ذكرها عند قوله وملكنا
ما نجد من ذلك الخ بان يقول الان كافوا أسلموا تقرروا ملكهم تأمل (قوله أما قبل له)
أي قبل الاسرا (قوله مطلقا) أي قبل القسم أو بعدها (قوله فن وجدنا ملكهم)
الإضافة لله - الذي يملك الكفار فلو دخل في دارنا حتى يأمن ويهرب من مسلم
طعاما أو متاعا أو أخرجه إلى دارهم ثم اشتراه مسلم وأخرجه إلى دارنا أخذناه الكفار بلا شيء
وكذا لو أبق عبد إليهم ثم اشتراه مسلم كما في المحيط وغيره فقهه - اتى (قوله كما حققه

مطلبه
في أن الأصل في الأشياء الإباحة

ويقتضينا علينا اتباعهم فان
أسلموا تقرروا ملكهم (وان غلبنا
عليهم) أي بعد ما أحرزوها بيدنا
أما قبل فلهي ما الكفار انما مطلقا
(فن وجدنا ملكهم قبل القسم) بين
المسلمين لا بين الكفار كما حققه

في الدرر) أي رد على ما وقع في شرح الجمع لمصلحة من جعل القسمة على القسمة بين
الكفار حيث قال انه مخالف لجميع الكتب كما لا يخفى على أولى الابصار (قوله بلا شيء)
نفسه لقوله مجانا (قوله بالقيمة) أي قيمته يوم أخذ الغنم قهسه تاني وفيه أيضا انه لومات
المالك لا سبيل لوارثه لان الجار لم يورث اه أي لانه مخير بين أخذه بالقيمة وتركه لكن
نقل السائقاني عن الخاتمة لومات المأسورة منه بعد اخراج المشتري من العدة ولورثته
أخذه على قول محمد دلالة من الورثة وعن أبي يوسف ليس للورثة أخذه * (نصيبه) *
في الشرية لامية عن الجوهره ولو كان عبدا فأعتقه من وقع في سهمه نفذ عتقه وبطل
حق المالك وان باعه أخذه ماله بالثمن وليس له نقض البيع (قوله جبر للضررين الخ)
لان المالك القديم يضر برب زوال ملكه عنه بلارضاء ومن وقع العين في نصيبه يضر
بالأخذ منه مجانا لانه استحقه عوضا عن سهمه في الغنم فقلنا بحق الأخذ بالقيمة
جبر للضررين بالقدر الامكن وقبل القسمة المالك فيه للعامة فلا يصيب كل فرد منهم
ما يبالى بفوته فلا يتحقق الضرر اه درر (قوله ولو قبلها الخ) مكررا بقوله ط (قوله
الذي اشتراه) الضمير المستتر عائدا الى تاجر لانه وان تأخر في اللفظ لكنه متقدم في المعنى
لانه في جواب الشرط فان التقدير ولو اشتراه منهم تاجر أخذه بالثمن الذي اشتراه به (قوله
وبالقيمة لو اتهم به منهم) لانه ثبت له ملك خاص فلا يزال الا بالقيمة جبر وفيه اشارة الى أنه
لو قبلها لا فائدة في أخذه كما مر (قوله أو ماله) ماله بعبق فاسد أي فانه يأخذ بالقيمة لو قيمها
(قوله ليس ماله) ماله بعبق فاسد أي فانه يأخذ بالقيمة لو قيمها (قوله ليس ماله) ماله بعبق فاسد
السراج الوهاج وحينئذ لا معنى للاستدراك بل كان عليه أن يقول أو ماله بعبق فاسد
كما لو اشتراه بخمرا وخميرا اه ح قلت لكن صاحب السراج قال في الجوهره وان اشتراه
بخمرا وخميرا أخذه بقيمة الخمر وان شاء تركه اه الآن يحمل هذا على ما اذا كان
المبيع مثليا وما في السراج على ما اذا كان قيميا تأمل ولم يذكر هل له أخذه بقيمة الخنزير
والظاهر انه يحمل قيمة الخنزير فاعلمه مقام المبيع لامقام الخنزير كما ذكره في الشفعة
فيما لو اشترى دارا بخنزير وشفعها لمسلم بأخذها بقيمة الخنزير وتكون فاعلمه مقام الدار
فتأمل (قوله وكذا لو اشتراه الخ) أي ليس ماله بعبق فاسد وهذا تفصيل لقول الماتن وبالثمن
الخ (قوله فلو بأقل قدرا) كما لو كان التاجر اشتري قنيزير بنصف قنيزير منه (قوله
أو أردا وصفا) كأن اشتري قنيزيرا جديدا بأردأ منه وكذا لو بالعكس (قوله وليس بربا
لانه فداء) أي لا عوض وهذا راجع الى قوله فلو بأقل قدرا أما الأردأ وصفا بعد التأمل
في القدر لا يتوهم كونه بربا لان جديدها وردها سواء (قوله وان وصلية) أي واصلة
مابعد ما قبلها الا شرطية (قوله ففأعينه) المناسب أن يرسم فقي بالياء مبنيا المعجول
وصورة المسئلة اذا أخذ الكذا بعد اودخلوا به دار الحرب فاشتراه رجل وأخرجه
الى دار الاسلام ففقت عينه وأخذ أرثها فان المولى يأخذ بالثمن الذي أخذه به

في الدرر (فهو له مجانا) بلا شيء
(وان وجدته بعد فاهوله بالقيمة)
جبر للضررين بالقدر الامكن
(ولو) كان ماله (مثليا فلا سبيل
له عليه بعدها) اذ لو أخذه أخذه
بثمنه فلا يفيد ولو قبلها أخذه مجانا
كما مر (وبالثمن) الذي اشتراه به
(لو اشتراه منهم تاجر) أي من
العدو وأخرجه الى دارنا بقيمة
العرض لو اشتراه به وبالقيمة
لو اتهم به منهم زاد في الدرر وماله
بعبق فاسد لكن في البحر شراء
بخمرا وخميرا ليس ماله بعبق فاسد
بأنشاق الروايات وكذا لو اشتراه
بثمنه ففأعينه أو بقل قدرا ووصفا
بعبق فاسد أو فاسد لعدم الفائدة
قلو بأقل قدرا أو أردأ وصفا
فله أخذه لانه يفيد وليس بربا لانه
فداء (وان) وصلية (فأعينه)
أو قطع يده

المشتري من العدة ولا يأخذ الأرض لأن المالك فيه صحيح فكان الأرض حاصل في ملكه
ولو أخذها فاعلم بأخذها لأنه لا أرض دراهم أو دينار وعقابه في العنابة (قوله أو فقهها
المشتري) أشار به إلى قول الجرائد لا فرق في الناقض بين أن يكون المشتري أو غيره (قوله
لأن الأوصاف الخ) أي والعين كالوصف لأنهم يحصل وصف الإبرار وقد كانت في ملك
صحيح فلا يتأهلها شيء منه والعقد كالأرض غير (قوله والقول للمشتري الخ) لأنه ينكر
استحقاق الأخذ بما يدعيه المالك القديم للمشتري مع الشفع (قوله لأن البيعة مبينة)
أي مظهرة وهو على الملة تدرو هو أو ما عند وجود البرهان من أحدهما فيقبل لأن الخ
(قوله أيضا) أي كما أن بيعة المالك تقبل إذا برهن وحده كما علم مما قبله (قوله خلاف
للثاني) فإن البيعة عنده مبينة للمشتري ولا يخفى أن الأوجه الأول لأن البيعة لا تثبت خلاف
الظاهر والظاهر مع من يكون القول قوله وهو المشتري فيبيته المالك أقوى لاثباتها
خلافه هذا ما ظهر لي فافهم (قوله وإن تكرر الأمر والشراء) قيد بالتكرار لأن المشتري
الأول لو وهبه كان مولاه يأخذه من الموهوب له بقيمة كما لو وهبه الكافر لم يفتح (قوله
لورود الأمر على ملكه) أي على ملك المشتري الأول فكان الأخذ له حتى لو أبيع أن يأخذه
لم يلزم المشتري الثاني إعطاؤه للأول فتح (قوله ثم يأخذ المالك القديم) أي ثم بعد أخذ
المشتري الأول من المشتري الثاني إذا أراد المالك الأول أن يأخذه من المشتري الأول
يأخذه بالثمنين (قوله وقبل أخذ الأول) الظرف متعلق بما بعده وهو قوله لا يأخذه
القديم قال في التمر أي لا يأخذه المالك القديم من الثاني ولو كان الأول غائبا أو حاضرا
أي عن أخذه لأن الأمر ما ورد على ما حكم (قوله كيلا يضيع الثمن) أي على المشتري
الأول (قوله ومدبرنا) ظاهر في المدبر المطلق أما الملقه فهل يكونه أولا وفي تعديله
المصنف بأن الاستيلاء إنما يكون سببا للملك إذا لاقى محلا قابلا للملك إشارة إلى ملكهم
المقيد شره بلالية (قوله فبأخذها ملكه) ولو في يد تاجر اشتراه منهم أو واحد من العسكر
نهر (قوله تؤدى قيمته) أي لمن وقع في سهمه (قوله وغلاك عليهم جميع ذلك) فلو أهدى
ملكهم لمسلم هدية من أحرارهم ملكه إلا إذا كان قرايئله ولو دخل دارهم مسلم بأمان
ثم اشتري من أحدهم ابنه ثم أخرجه إلى دارنا فها هو ملكه وهل ملكه في دارهم مسلم خلاف
والصحيح لا يكفي المحيط وفيه إشعار بأن الكفار في دارهم أحرار وليس كذلك فافهم
أحرارهم وان لم يكن ملك لا أحد عليهم على ما في المستصفي وغيره فها هو ملكه
در منتهى قلت لكن قد منافي العتق أن المراد بكونهم أحرار أي بعد الاستيلاء عليهم
أما قبله فهم أحرار لما في الظهيرية لو قال له بعد ذلك حر وأصلك حران علم أنه سبي
لا يعتق ولا يعتق قال وهذا دليل على أن أهل الحرب أحراراه وما في المحيط دليل عليه
أيضا (قوله ولو لم يأت من باب ضرب مصدره التمدد وكما في البحر عن المغرب) (قوله
أن لا يدللجاء) أي للدابة ~~و~~ وفيه الاتعقل (قوله وإن أبق اليهم فن الخ) أي سواء كان

(وأخذ) مشتريه (أرضه)
أو فقهها المشتري فبأخذها بكل
الثمن إن شاء لأن الأوصاف
لا يتأهلها شيء منه (والقول
للمشتري في مقدارها) أي الثمن
(بيئته عند عدم البرهان) لأن
البيعة مبينة ولو برهننا فيبيته
المالك أيضا خلافا للثاني نهر
(وان تكرر الأمر والشراء) بأن
أمر ثانيا وشراء آخر (أخذ)
المشتري (الأول من الثاني بتمنه)
جبر الورود الأمر على ملكه فكان
الأخذ له (ثم يأخذ) المالك
(القديم بالثمنين إن شاء) اتقاه
عليه بما وقبل أخذ الأول
لا يأخذ القديم كيلا يضيع
الثمن (ولا يبيعون حرنا ومدبرنا
وأتم ولدنا ومكاتبا) لم يترسم من
وجه فبأخذها ملكه بحسبنا السكن
بعد القسمة تؤدى قيمته من بيت
المال (وغلاك عليهم جميع ذلك
بالقابة) لعدم العصمة (ولو لم يأت
اليهم دابة مملوكة) (وها) لتحقيق
الاستيلاء إذ لا يدللجاء (وان
أبق اليهم فن مسلم فأخذوه) قهرا

مطلبه

في قولهم أن أهل الحرب أحرار

لم أؤذى قديماً بقوله اليهم لانهم لو أخذوه من دار الاسلام ملكوه اتفاقاً وبقوله مسلم
احترازاً عن المرتد ك ما يأتي في العبد الذي اذا أبق قولاً كان في الفتح وبقوله قهراً
لمافي شرح الوقاية من أن الخلاف فيما اذا أخذوه قهراً وقدموه أما اذا لم يكن قهراً
فلا يملكونه اتفاقاً ن (قوله لا) أي لا يملكونه فيما أخذوه المالك القديم بلا شيء سواء
كان موهوباً منهم لذي أخرجه أو مشترى أو مضموناً لكون لو أخذوه بهد القسمة يعرض
الامام المأخوذ منه من بيت المال وتعامه في الفتح (قوله انظروا يده على نفسه) لانه
أدى مكاف له يده على نفسه وانما سقط اعتبار يده لتكفين المولى من الاتفاقات وقد زالت
يد المولى بمجرد دخوله دار الحرب فظهرت يده العبد على نفسه وصار معصوماً بنفسه فلم يبق
محل للاتفاق بخلاف ما اذا أخذوه من دارنا لأن يد المولى قائمة بحكم اقامته بأهل الدار
وتعامه في الفتح (قوله ملكوه اتفاقاً) اهدم اليد والعصمة ط (قوله وأخذ غيره بالثمن
مجاناً) أي عند الامام وعندهما بالثمن أيضاً اعتبار الحالة الاجتماعية بالانفراد ولا تكون
يده على نفسه مانعة من استيلاء الكفار على ماله لقيام الرق المانع للمالك بالاستيلاء
كغيره بجر ونظر فيه في الفتح بأن ملكهم ماله لا بائنه وانما يصير مباحاً اذا لم تكن
عليه يد لا حد وهوذا عليه يد العبد (قوله وعق عبد مسلم) أي عند أبي حنيفة ومثله
ما لو أسلم في يده كافي العنابة (قوله لانه) أي المستأمن يجبر على بيعه أي بيع العبد الذي
الذي شراه ولا يمكن من ادخاله دار الحرب كافي الزبالي عن النهاية عن الايضاح (قوله
اقامة لتباين الدارين الخ) وهذا وجه قول الامام وقال لا يعتق لأن الزالة كانت مستحقة
بطريق معين وهو البيع وقد انقطعت ولاية الجبر عليه فبقى في يده عبداً وله أن يتخلص
المسلم عن ذل الكافر واجب في مقام الشرط وهو تباين الدارين مقام العلة وهو الاعتراف
بتخلصه ك كما بقام معنى الثلاث حبس مقام التقريظ فيما اذا أسلم أحد الزوجين
في دار الحرب ابن كمال (قوله كمالواستولوا عليه الخ) ذكره هذا الفرع في الدرر اكن
ذكر في البرازية وكذا في التتارخانية عن الملقط عبداً أسرهم أهل الحرب وأطلقوه بدارهم
ثم أبق منهم مريد إلى سيده وفي رواية يعتق اه وظاهره أن المرجح عدم العتق وهو ظاهر
لأن سيده المسلم له حق استرداده كما يوضحه ما يأتي عقبه (قوله قديماً بالمستأمن الخ) عبارة
النهر هكذا قيد بشرأ المستأمن لأن الحربى لو أسر العبد المسلم وأدخله داره لا يعتق عليه
اتفاقاً للمانع عنده من عمل المقتضى عمله وهو حق استرداد المسلم اه وبه يظهر ما في عبارة
الشارح من الحال (قوله للمانع حق استرداده) الاضافة بيانية أي للمانع هو حق استرداد
المولى المسلم عبده وحاصله الفرق من جهة الامام بين هذه المسئلة وما قبلها وهو أن
كلامنا فيمن ملكه الحربى في دارنا ووجب ازالته عن ملكه وهناك يملكه قبل ادخاله
دارهم فكان للمولى حق استرداده فلو أعتقه فناء على الحربى حين أحوزه أبطنا حق استرداد
المسلم اياه جبراً فكان ذلك مانعاً من عمل المقتضى عمله أي من تأثير تباين الدارين في الاعتراف

(قوله)

(لا) خلافاً لهما انظروا يده على
نفسه بالخروج من دارنا فلم يبق
محل للملك (ب) بخلاف ما اذا أبق
اليهم بعد ارتداد ما أخذوه
ملكوه اتفاقاً (ولو أبق ومعه
فرس أو متاع فاشتري رجل) ذلك
(ك) منهم أخذ المالك (العبد
مجاناً) المستأمن لا يملك كونه
(و) أخذ (غيره بالثمن) لانهم
ملكوه (وعق عبد مسلم)
أؤذى لانه يجبر على بيعه أيضاً
زبالي (شراه مستأمن ههنا)
وأدخله دارهم (اقامة لتباين
الدارين مقام الاعتراف كمالوا
استولوا عليه وأدخلوه دارهم
فأبق منهم البقاء قيد بالمستأمن
لانه لو شراه حربى لا يعتق عليه
اتفاقاً للمانع حتى استرداده نهر

قوله وأخذ غيره بالثمن مجاناً هكذا
بخطه والذي في الشرح بالثمن
فقط بدون زيادة كلمة مجاناً على
أنه لا معنى للجمع بينهما تأمل اه
دعوه

مطلب
اذا اشترى المستأمن عبداً ذمياً
يجبر على بيعه

(قوله كعبد له - م الخ) أى كما يعق عبد الخ وهذا على قوله خلا فالحما (قوله أسلم غنة) أى فى دار الحرب وهو قيد اتفاقى اذ لو خرج من انما المولاه فأسلم فى دارنا فالجواب كقولك بخلاف ما اذا خرج باذن مولاه أو بأمره لحاجة فأسلم فى دارنا فان حكمه أن يبيعه الامام ويحفظ غنمه لمولاه الحربى بحر (قوله أو الى عسكري غنة) لا يعلم فيه خلاف بين أهل العلم فتح (قوله أو اشتراه مسلم الخ) أى يعق خلا فالحما لان قهر مولاه زال حقيقة بالبيع وكان اسلامه يوجب ازالة قهره عنه الا أنه لم يرد الخطأ بالازالة فأقيم ماله أثر فى زوال المالك مقام الازالة بحر (قوله أو عرضه على البيع الخ) لانه لم عرضه فقد رضى بزوال ملكه فتح (قوله فى هذه التسع صور) أقول بل شىء احدى عشرة صورة لان العبد الذى اشتراه المستأمن وأدخله دارهم أماسلم أو ذبح وقوله كما لو استولوا عليه أى على العبد المسلم أو الذمى اه ح قلت مسئلة الاستيلاء قد علمت ما فيها نعم براد مسئلة ما لو خرج من انما المولاه (قوله ولا ولا لاحد عليه الخ) عزاء فى الدرر الى غاية البيان عن شرح الطحاوى واعترض بأن الذى فى شرح الطحاوى ولا يثبت ولا العبد الخارج اليه سلبا لاحد لان هذا عتق حكيمى اه فقد خصه بالخارج المنان قلت لكن العذر لصاحب الدرر أن العتق حكيمى فى الكل فالظاهر عدم الفرق (قوله لو قال الحربى الخ) الذى تقدم من المسائل صح فيه العتق بلا عتاق وهذه بالعكس لان العتق لم يصح فيه مع صريح الاعتاق والمراد بالحربى من كان منشؤه دار الحرب سواء أسلم هناك أو بقى على حريته احترازا عن مسلم دخل دار الحرب فاشتريه عبد اسرى بيا فاعتمقه فالاستحسان انه يعق بلا تخية وله الولاء كما حذرناه أقول باب العتق فراجع (قوله أخذ بيده) أى لم يخل سبيله (قوله لا يمتنع عند أبى حنيفة) حتى لو أسلم والعبد عنده فهو ملكه وعندهما يعق لصدر ركن العتق من أهله بدله صحة اعتاقه عبدا مسلما فى دار الحرب فى محله لكونه مملوكا (قوله لانه معتق ببيانه) أى به صريحه بلسانه مستتر ببيانه أى بيده وهذا وجه قول الامام قال الزبلى وهذا لان المالك كما يزول يثبت باستيلا جديد وهو أخذه له بيده فى دار الحرب فيكون عبدا له بخلاف المسلم لانه ليس يعمل التملك بالاستيلاء اه والله سبحانه أعلم

(باب المستأمن)*

بكسر الميم اسم فاعل بقرينة التفسير ويصح بالفتح اسم مفعول والسين والفاء للصيرورة أى من صار مؤمنا أفاده ط (قوله دار غيرة) المراد بالدار الاقامة المختص بشهر ذلك اسلام أو كثر لا ما يشمل دار السكنى حتى يرد أنه غير مانع فافهم (قوله حرم تعرضه لشيء الخ) شمل الشئ أمته المأسورة لانهم آمن أملا كهم بخلاف زوجته وأم ولده ومذبرته لعدم ملكهم له وقت وكذا ما أسروه من ذرارى المسلمين فله تخايمهم من أيديهم اذ قدر أفاده فى البحر (تنبيه) فى كافى الحاكم وان يبيعهم الدرهم بدوهمين نقدا أو نسبية

(كعبد له - م أسلم غنة فحما) الى دارنا أو الى عسكري غنة أو اشتراه مسلم أو ذبح أو حرقى غنة أو عرضه على البيع وان لم يقبل المشتري بحر (أو ظهرنا عليهم - م) فى هذه التسع صور يعق العبد بلا عتاق ولا ولا لاحد عليه لان هذا عتق حكيمى درر وفى الزبلى لو قال الحربى لعبده أخذ بيده أنت حر لا يعق عند أبى حنيفة لانه معتق ببيانه مستتر ببيانه

(باب المستأمن)*

أى الطالب للامان (هو من يدخل دار غيره بأمان) مسلما كان أو حربيا (دخل مسلم دار الحرب بأمان حرم تعرضه لشيء) من دم ومال وفرج (منهم)

او بايعهم بالجزر والخزير والمسته فلا بأس بذلك لان له أن يأخذ أموالهم براضاهم في قولهما
ولا يجوز شي من ذلك في قول أبي يوسف اه (قوله اذا المسلمون عند شروطهم) لانه ضمن
بالاستئمان أن لا يعرض لهم والغدر حرام الا اذا غدر به ملكهم فأخذ ماله أو حبسه
أو فعل غير عمله ولم يمنعه لانهم هم الذين نقضوا العهد بحر (قوله فلو أخرج الخ)
تفريع ليكون الملك حراما على حرمه الترض كما أشار إليه بقوله للغدر فافهم (قوله
فيه صدق به) لحصوله بسبب محظور وهو الغدر حتى لو كان جارية لا يحل له وطؤها
ولا للمشتري منه بخلاف المشتراة شراء فاسدا فان حرمه وطئها على المشتري خاصة وتحل
للمشتري منه لانه باع بيعا صحيحا فانه قطع به حتى البائع الاول في الاسترداد وهذا
الكرامة للغدر والمشتري الثاني كالأول فيه وعلمه في الفتح وفيه لو تزوج امرأة منهم
ثم أخرجها الى دارنا قهرها ملكها فينفك النكاح ويصح بيعه لها وان طارعه لا يصح
بيعها لانه لم يملكها وقهرها أخرجها كرها بما اذا أضر في نفسه أنه يخرجها اليه
ولا بد منه اذ لو أخرجها لاعتقاده أن له أن يذهب بزوجته اذا أوفاهما المجل ينفى
أن لا يملكها اه (قوله قيد بالاخراج لانه لو غصب الخ) يعني ولم يخرجها لانه محترقا القيد
وعبارته في الدرا منتهى قيد بالاخراج لانه لو لم يخرجها وجب رده عليهم للغدر (قوله
وان أطلقوه) أي تركوه في دارهم فتح (قوله لانه لا يباح الا بالملك) ولا ملك قبل الاحراز
بدارنا (قوله الا اذا وجد) أي الاسير ومثله التاجر كما قدمناه وفي قوله امرأته إشارة الى
بقاء النكاح سواء سببت الزوجة قبل زواجها أو بعده مستثنى في فتاوى قارئ الهداية
أن المأسورة تبين شر بلائمة ثم نقل في النكاح ما يفيد أنها لا تبين لعدم تبين الدارين
قال فإني أقتل فيما في فتاوى قارئ الهداية در منتهى (قوله بخلاف الامة) أي القنة
المأسورة فلا يحل له وطؤها مطلقا لانهم لو ملكوها لم يحررهم بحر (قوله تجب العدة) فلا يجوز
وطؤها حتى تنقضي عدته بحر (قوله للشبهة) أي شبهة الملك في البحر غير هذا
الموضع عن المحيط لانهم باشروا الوطء على تأويل الملك فتجب العدة ويثبت النسب اه
(قوله فان أدانته) أي التاجر الذي دخل دار الحرب بأمان (قوله يبيع أو قرض)
ظاهره شمول الدين للقرض وهو موافق لما في المغرب مخالفا لما في القاموس وفي طلبه
الطالبة ما حاصله أن من قصر المدانة على البيع بالدين شدد فقال اذان من باب الافتعال
ومن أدخل فيه القرض ونحوه مما يجب في الذمة بالعقد والاستملاك خفف وعلمه
في النهر (قوله وبعبكسه) أي بان أدان حرييا (قوله لانه ما التزم الخ) قال الزبلي
لان القضاء يستدعي الولاية ويعتدها ولا ولاية وقت الادانة أصلا اذ لا قدرة للقاضي
فيه على من هو في دار الحرب ولا وقت القضاء على المستأمن لانه ما التزم حكم الاسلام
فيما مضى من أهاله وانما التزم فيما يستقبل والغصب في دار الحرب سبب يفيد الملك
لانه استيلاء على مال مباح غير معصوم فصارت كالادانة وقال أبو يوسف يقتضي بالدين على

اذا المسلمون عند شروطهم (قوله)
أخرج النبا (شيا ملكه) ملكا
(حراما) للغدر (فيه صدق به)
وجوب باقيد بالاخراج لانه لو غصب
منهم شيئا رده عليهم وجوبا
(بخلاف الاسير) فيباح تعريضه
(وان أطلقوه طوعا) لانه غير
مستأمن فهو كالمتخلص (فانه)
يجوز له أخذ المال وقتل النفس
دون استباحة الفرج) لانه لا يباح
الا بالملك (الا اذا وجد امرأته)
المأسورة أو أم ولد أو مدبرته
لانهم مملوكون بخلاف الامة
(ولم يطأهن أهل الحرب) اذ لو
وطئوهن تجب العدة للشبهة
(فان أدانته حربي) دينا يبيع
أو قرض (وبعبكسه أو غصب)
أحد ما صاحبه وخرج النبا
نقض (لأحد بشي) لانه ما التزم
حكم الاسلام فيما مضى بل فيما
يستقبل (ويقتي المسلم برده)
المغصوب (زبلي زاد النكال)
(و) برده (الدين) أيضا (ديانة)
لا قضاء

لانه غدر (وكذا الحكم) يجري
 (في حربين فعلا ذلك) أي الادانة
 والغصب (ثم استأمننا) لما بيننا
 (خرج حربي مع مسلم إلى العسكر
 فادعى المسلم انه أسير وقال)
 الحربي (كنت مستأمنًا قال قول
 للعربي الا اذا قامت قرينة)
 ككونه مكثوا أو غلوا عـلا
 بالظاهر بجر (وان خرجا) أي
 الحربيان (مسايين) ونحاكما
 (فرضي بينهما بالدين) لوقوعه
 صحيح التراضي (و) أمّا (الغصب)
 فلا (لا) لما مر انه ملكه (قتل أحد
 المسايين المستأمنين صاحبه) عمدا
 أو خطأ (تجب الدية) استقوط
 التوبة كالحل (في ماله) فيهما
 لانهما الصبيانه على العاقلة مع
 تبين الدارين (والكفارة) أيضا
 (في الخطأ) لا إطلاق النص (وفي)
 قتل أحد (الأسيرين) الآخر
 (ككفر فقط) لما مر بلا دية
 (في الخطأ) ولا شيء في العمد أصلا
 لانه بالأسر صار تبعاً لهم فسقطت
 عنه المقتومة لا الموقعة فلذا
 يكفر في الخطأ (كقتل مسلم) أسيرا
 أو (من أسلم غنة)

المسلم دون الغصب لانه التزم أحكام الاسلام حيث كان وأجيب بأنه اذا امتنع في حق
 المستأمن امتنع في حق المسلم أيضا حقيقة التسوية بينهما اهـ ملخصا قال في الفتح ولا يخفى
 ضعفه فان وجوب التسوية بينهما ليس في أن يطل في أحدهما بلا موجب لوجوب
 ابطال حق الآخر وجوب بل انعكاس ذلك في الاقبال والاقامة والاجلاس ونحو ذلك
 (قوله لانه غدر) لانه التزم بالامان أن لا يغدرهم ولا يقضي عليه لما ذكرنا من يلحق أي من
 انه استأمن على مال مباح والحاصل أن الملك حصل بالاستيلاء فلا يقضي عليه بالرد لكنه
 بسبب محذور وهو الغدر فأورث خبثا في الملك فلا ينبغي بالرد ديانة فانهم (قوله لما بيننا)
 في قوله لانه ما التزم حكم الاسلام الخ (قوله ككونه مكثوا أو غلوا) أومع عند من
 المسلمين بجر (قوله لوقوعه صحيحا) أي والولاية ثابتة بحالة القضاء لا التزامهما الأحكام
 بالاسلام بجر (قوله للتراضي) عله لا يكون صحيحا (قوله لما مر) أي أول الباب السابق
 ولا يؤمر بالرد لأن ملكه صحيح لا خبث فيه نهر أي لانه لا يغدر فيه بخلاف المستأمن
 (قوله لسقوط القود) أي في العمد لانه لا يمكن استيفاء القود الابنة ولا منعة دون
 الامام وجماعة المسلمين ولم يوجد ذلك في دار الحرب بجر (قوله كالحل) أي كسقوط
 الحد لوزني أو سرق اعدم الولاية (قوله فيهما) أي في العمد والخطأ (قوله لانه غدر
 الصيانة) عله لقوله في ماله أي لاعلى العاقلة لان وجوب الدية على العاقلة بسبب تركهم
 صيانة عن القتل ولا قدر قتلهم عليهم مع تبين الدارين وهذا في الخطأ فيمكن أن ينفى أن
 يرد ولأن العواقل لا تعقل العمد (قوله لا إطلاق النص) هو قوله تعالى ومن قتل مؤمنا
 خطأ فتحرير ربة مؤمنة بلا تقييد بدار الاسلام أو الحرب درر (قوله لما مر) أي من
 إطلاق النص (قوله ولا شيء في العمد أصلا) أي لا كفارة لانها لا تجب في العمد عندنا
 ولا قود لما ذكره وهذا عنده وقال في الأسيرين الدية في الخطأ والعمد وتعامه في البحر
 (قوله لانه بالاسراخ) بيان للفرق من جهة الامام بين المستأمنين والأسيرين وذلك
 أن الأسير صار تبعاً لهم بالقهر حتى صار مقيما باقامتهم ومساغرا بسفرهم كعبيد المسلمين
 فاذا كان تبعاً لهم فلا يجب بقتله دية كاصله وهو الحربي فصار كالمسلم الذي لم يجر اليها
 وهو المراد بقوله كقتل مسلم من أسلم غنة أي في دار الحرب فانه لا يجب بقتله الا الكفارة
 في الخطأ لانه غير موقعة لهم لعدم الاسرا بالدار فكذا هذا البطلان الاسرا الذي كان
 في دارنا بالتبعية لهم في دارهم وأمّا المستأمن فغير موقوف ولا مكان خروجه باختياره
 فلا يكون تبعاً لهم وتعامه في الزبلي (قوله فسقطت عنه المقتومة) هي ما توجب
 المال أو القصاص عند التعرض والموقعة ما توجب الاثم والاولى ثبت بالاسرا بالدار
 كعصمة المال بالاسلام عندنا فان الذي مع كفره يتقوم بالاسرا والثانية بكونه آدميا
 لانه خلق لا قامة الدين ولا يتمكن من ذلك الابصمة نفسه بأن لا يتعرض له أحد ولا يباح
 قتله الا بعرض أفاده الزبلي (قوله كقتل مسلم أسيرا) أفاد أن تصوير المسلمة

بالأسيرين غير قيد بل المعتبر كون المقتول أسير لأن المناط كون المقتول صار به الهزم
بالقهر كما عات سوا وكان القاتل مثله أو مستأمناً فلو كان بالعكس بأن قتل الأسير
مستأمناً فالظاهر أنه كقتل أحد المستأمنين صاحبه كما يحتمل ح (قوله ولو ورثته مسلمون
ثمة) كذا في غالب النسخ وكان حقه أن يقول مسلمين لأنه خبر كان المقدرة بعد ولو في بعض
النسخ المسلمون فهو وصفة لورثته وخبر كان قوله ثمة والله سبحانه أعلم

(فصل في استئمان الكافر) *

(قوله لا يمكن حرب مستأمن الخ) قيد بالمستأمن لأنه لو دخل دارنا بلا أمان كان
ومامه فمأ ولوقال دخلت بأمان الآن ثبت ولو قال أنا رسول المالك فلو معه كتاب بعلامة
تعرف كان آمناً ولو دخل الحرم فهو في عنده وقال لا يؤخذ ولا يمكن لا يطعم ولا يسقى
ولا يؤذى ولا يخرج ولو قال مسلم أنا أمته لم يصدق إلا أن يشهد بدرجة لغيره وسواء
أخذ قبل الإسلام أو بعده عند الإمام وقالوا إن أسلم قبله فهو حر ولا يحتص به إلا أخذ
عنده وظاهر قوله ما أنه يحتص به اه ملخص من الفتح والبحر وقد مناه بعضه قبل باب المغنم
قال الرمي ويؤخذ مما ذكر جواب حادثة الفتوى وهو أنه يخرج كثيراً من سفن أهل
الحرب جماعة منهم للاستقاء من الأنهر التي بالسواحل الإسلامية فيقع فيهم بعض المسلمين
فيأخذهم اه أي فيكون في جماعة المسلمين عند الإمام وفي كونه يخمس عنه روايتان
كما قدمناه قبل المغنم (قوله لا يصير عينا لهم الخ) العين هو الجاسوس والعون الظهير
على الأمر والجمع أعوان غناية قال الرمي هذه العلة تنادي بحرمته متمكنه سنة بالشرط
وضع الجزية عليه ان هو أهاها تأمل اه (قوله من قبل الإمام) أي أو نائبه ط
(قوله قيد اتفاق) أي بالنسبة للاقل لا لالاكثر فلا يجوز تحديداً أكثر من سنة بقريته
قوله السابق لا يمكن الخ ط (قوله وقيل نعم) أي يكون ذمياً والاولى ابدال نعم بالأى
لا يكون شرطاً (قوله وبه جزم في الدور) أي نقلاً عن النهاية عن المبسوط لكن عبارة
المبسوط ينبغي للإمام أن يتقدم إليه فيأمره إلى أن قال وان لم يقدّر له مدة فالعقب
الحول قال في الفتح وليس يلزم أي لا يلزم من هذا أن قول الإمام له ذلك غير شرط
فانه يصدق بقوله ان أقتطو ولا منعتك من العود فان أقام سنة منه من العود
وفي هذا اشتراط التقدم غير أنه لم يوقت له مدة خاصة والوجه أن لا ينعى حتى يتقدم إليه
اه وأقره في البحر والنهر وحاصله ان ما في المبسوط غير صحيح في عدم الاشتراط فلا ينافي
أنصرح العتامي بالاشتراط وهو ما يشير إليه قول الهداية لأنه لما أقام سنة بغير تقدير
الإمام الخ وبه يستغنى عن قول السعدية قلعل فيه روايتين فافهم وعليه فابتداء المدة
من وقت التقدم لا من وقت الدخول (قوله ولا جزية عليه في حول الممكت) لأنه
انما صار ذمياً بعده فتجب في الحول الثاني بحر (قوله لا بشرط أخذها منه فيه) أي
في الحول أي بأن قال له ان أقتطو لا أخذت منك الجزية فتح (قوله واذا صار ذمياً

ولو ورثته مسلمون ثمة فيكون في
الخطأ فقط لعدم الإحراز به اربنا

(فصل في استئمان الكافر) *

(لا يمكن حرب مستأمن في سنة)

اللا يصير عينا لهم وعونا علينا

(وقيل له) من قبل الإمام (ان

أقت سنة) قيد اتفاق لجواز

توقيت مادونهم كشهر وشهرين

درر لا يمكن ينبغي أن لا يلحقه ضرر

بنتصيراته جسد ففتح (وضعنا

عليك الجزية فان مكث سنة) بعد

قوله (فهو ذمي) ظاهراً المتون

أن قول الإمام له ذلك شرط لكونه

ذمياً فلو أقام سنة أو سنتين قبل

القول فليس يذمي وبه صرح

العتامي وقيل نعم وبه جزم في الدور

قال في الفتح والاول أوجه (ولا

جزية عليه في حول الممكت

الابشرط أخذها منه فيه و) اذا

صار ذمياً

يجرى القصاص الخ) أما قبل صيرورته ذميا فلا قصاص بقتله عمدا بل الدية قال في شرح
 السير الاصل انه يجب على الامام نصرة المستأمنين ماداموا في دارنا فكان حكمهم كاهل
 الذمة الا انه لا قصاص على مسلم أو ذمي يقتل مستأمن ويقتص من المستأمن بشئ مثله
 ويستوفيه وارثه ان كان معه وذكر ايضا أن المستأمن في دارنا اذا ارتكب ما يجب
 عقوبة لا بتمام عليه الا ما فيه حق العبد من قصاص أو وسد قد قذف وعند أبي يوسف بتمام
 عليه كل ذلك الاخذ بالخبر كاهل الذمة ولو أسلم عبد المستأمن أجبر على بيعه ولم يترك يخرج
 به ولو دخل مع امرأتها ومعه ما أولاد صغار فأسلم أحدهما أو صار ذميا فالصغار تسبع له
 بخلاف الكبار ولو انما لانتهاء التبعة بالبلوغ عن عقل ولا يصير الصغير بها لاختيه أو عمه
 أو جده ولو الاب ميتا في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يصير مسلما بالاسلام بحدده والصحیح
 الاول اذ لو صار مسلما بالاسلام الجدة الا في احوار مسلما بالاسلام الا على فيلزم الحكم بالردة
 لكل كافر لانهم أولاد آدم ونوح عليهم السلام ولو أسلم في دارنا وله أولاد صغار في دارهم
 لم تبعوه الا اذا خرجوا الى دارنا قبل موت ابيهم اه ملخصا وسند كونه أن تبعية الصغير
 تثبت وان كان ممن يعبر عن نفسه وذكر في موضع آخر أن المستأمن لو قتل مسلما ولو عدوا
 أو قطع الطريق أو قبح من أخبارنا فيه مشبه اليهم أو زنى بمسالة أو ذميمة كرها أو سرق
 لا يقتص عنه اه ملخصا وحاصله أن المستأمن في دارنا قبل أن يصير ذميا يحكمه حكم
 الذمي الا في وجوب القصاص بقتله وعدم مؤاخذه بالعتوبات غير ما فيه حق العبد وفي
 أخذها العاشر منه العشر وقد مناقب هذا السبب أنه انتم أحرار المسلمين فيما يستقبل أقول
 وعلى هذا فلا يحل أخذ ما له به قد فاسد بخلاف المسلم المستأمن في دار الحرب فان له أخذ
 ما لهم برضاهم ولو بريأ وقمار لان ما لهم مباح لنا الا أن القدر حرام وما أخذ برضاهم ايسر
 عندنا من المستأمن بخلاف المستأمن منهم في دارنا لان دارنا محل اجراء الاحكام
 الشرعية فلا يحل لمسلم في دارنا أن يعقد مع المستأمن الا ما يحل من العقود مع المسلمين
 ولا يجوز أن يؤخذ منه شئ لا يلزمه شرعا وان جرت به العادة كالذي يؤخذ من زواريت
 المقدس كما قدمناه في باب العاشر عن النير الرمي وسأنتي تمامه في الجزية وبقاقرنا يظهر
 جواب ما كثر السؤال عنه في زماننا وهو أن تجرت العادة أن التجار اذا استأجروا مراكب من
 حررى يدفعون له أجرته ويدفعون أيضا مالاً مع لوم الرجل حرى متقيم في بلاده يسمى ذلك
 المال سوكرة على انه ماله من المال الذي في المركب بجور أو غش أو غش أو غش أو غش
 فذلك الرجل ضامن له بما يملكه ما يأخذ منهم وله وكيل عنه مستأمن في دارنا بغيره في البلاد
 السواحل الاسلامية باذن السلطان يقتص من التجار مال السوكرة واذا اهلك من ماله
 في البحر شئ يؤدى ذلك المستأمن للتجار بدله تمام والذي يظهر لي أنه لا يحل للتاجر أخذ بدل
 اهلكت من ماله لان هذا التزام ما لا يلزم فان قلت ان المودع اذا أخذ اجرة على الوديعة
 يضمن اذا اهلكت قلت مستأمنه ليست من هذا القبيل لان المال ايسر في يده اسبب السوكرة

(يجرى القصاص بينه وبين المسلم
 ويضمن المسلم قيمة خمره وخنزيره
 اذا أتلفه ويجب الدية عليه اذا
 قتله خطأ ويجب كف الاذى عنه)

مطلبه
 في أحكام المستأمن قبل أن يصير
 ذميا

مطلبه
 ما يؤخذ من النصارى زواريت
 المقدس لا يجوز

مطلبه
 ماله في المراكب
 ما يسمى سوكرة ونصين الحرى
 ما يسمى سوكرة ونصين الحرى

بل في يد صاحب المركب وان كان صاحب السوكة هو صاحب المركب يكون اجبراً مشتركاً
 قد اخذ اجرة على الحفظ وعلى الحمل وكل من المودع والاجبر الملتزم لا يضمن ما لا يمكن
 الاحتراز عنه كالغرق والفرق ونحو ذلك فان قلت سيأتي قبل باب كفالة الرجاين قال لا خير
 اسلك هذا الطريق فانه آمن فذلك واخذ مالاً لم يضمن ولو قال ان كان مخوفاً واخذ مالاً
 فاناضامن ضمن وعمله اشارح هناك بانه ضمن الغارضة في السلامة للمغرور ونصاه اي
 بخلاف الاولى فانه لم ينص على الضمان بقوله فاناضامن وفي جامع الفصولين الاصل ان
 المغرور راجع على الغار ولو حصل الغرور في ضمن المعامضة او ضمن الغارضة في
 السلامة للمغرور فصار كقول الطحان لرب البراءة في الدلو فجعله فيه ذهب من النقب
 الى الماء وكان الطحان عالماً به يضمن اذ غمره في ضمن العقد وهو يقتضي السلامة اهـ قلت
 لا بد في مسألة التغير من أن يكون الغار عالماً بالخطر كما يدل عليه مسألة الطحان
 المذكورة وان يكون المغرور غير عالماً اذ لا شك أن رب البراءة كان عالماً بنقب الدلو يكون
 هو المضيع لما له باختياره وافظ المغرور ينفي عن ذلك لغة لما في القاموس غره غراً وغروراً
 فهو مغرور وغريخه دعه وأطمعه بالباطل فاعتره هواه ولا يخفى أن صاحب السوكة
 لا يقصد تغريب التجار ولا يعلم بحصول الفرق هل يكون أم لا وأما الخطر من اللصوص
 والقطاع فهو معلوم له وللتجار لانهم لا يعلمون مال السوكة الا عند شدة الخوف طمعه في
 أخذه بدل الهالك فلم تكن مستثناة من هذا القليل أيضاً نعم قد يكون للتاجر شريك حربي
 في بلاد الحرب فيجوز شريكه هذا العقد مع صاحب السوكة في بلادهم وبأخذ منه بدل
 الهالك ويرسله الى التاجر فالظاهر أن هذا يحل للتاجر أخذه لان العقد الفاسد جري بين
 حربيين في بلاد الحرب وقد وصل اليه مالهم برضاهم فلا مانع من أخذه وقد يكون التاجر
 في بلادهم فيجوز معهم هذا ويقبض البدل في بلادنا وبالعكس ولا شك أنه في الاولى ان
 حصل بينهم ما خصام في بلادنا لا يقتضي للتاجر بالبدل وان لم يحصل خصام ودفع البدل
 وكيله المستأمن هنا يحل له أخذه لان العقد الذي صدر في بلادهم لا يحكم له فيكون قد أخذ
 مال حربي برضاها وأما في صورة العكس بأن كان العقد في بلادنا والقبض في بلادهم
 فالظاهر أنه لا يحل أخذه ولو برضا الحربي لا يتأثر على العقد الفاسد اذا صادف في بلاد
 الاسلام فيه تبركه هذا ما ظهر في تحرير هذه المسألة فاعتنمه فانك لا تجد في غير هذا
 الكتاب (قوله ويحرم غيبته كالسلم) لانه بقدر الذمة وجب له ما لا فاذا حرمت غيبته المسلم
 حرمت غيبته بل قالوا ان ظالم الذمى أشد (قوله وبأخذ منه مينة) في بعض النسخ
 وبأخذ منه وهو المناسب لعدم ما يقتضي حذف النون (قوله ولو من أهل الذمة الخ)
 قال في الفتح فان أقاموا مينة من أهل الذمة قبلت استحساناً لانهم لا يمكنهم اقامتها من
 المسلمين لان أنسابهم في دار الحرب لا يعرفها المسلمون فصار كشهادة النساء فيبطل ما
 عليه الرجال فاذا قالوا لانه لم يوارى غيرهم دفع اليهم المال وأخذ منهم كغيره لا يابطه في

وتحرم غيبته كالسلم) ففتح فيه
 لومات المستأمن في دارنا وورثته
 حمة وقف ماله لهم وبأخذ منه مينة
 ولو من أهل الذمة فيكفيل ولا
 يقبل كتاب ملكهم

التمتع صارا ملتزما بالمقام في دارنا بجر (قوله او صار لها الخ) اي تصير ذميمة بذلك ونظامه
ان النكاح حادث بعد دخوله ادا رنا وليس بشرط فانهم ما لو دخلوا دارنا ثم صار الزوج
مسما او ذميا فهو وكذلك كما افاده في البحر وقيد بالكفاية لانها لو كانت مجوسية واسلم
زوجها بغير رض القاضي عليها الاسلام فان اسلمت والافترق بينهما ما واهل ان ترجع بعد
انقضاء عقدتها كما في شرح السير (قوله لتبعه الله) المراد بالتبعية كونها التزمت المقام
معه كما في البحر وهذا شامل للزوج المسلم والذي فافهم (قوله وان لم يدخل بها) فالشرط
بجر ذمة عليها كما اشار اليه الزيلعي بحر (قوله لا عكسه) اي لا يصير المستأمن ذميا
اذا انكح ذميمة لانه يمكنه طلاقها فيرجع الى بلده فلم يكن ملتزما بالمقام وكذا لو دخلها بامان
فاسلمت بحر وما في الهدي في آخر كتاب الطلاق من انه يصير ذميا بالترجوع في دارنا غلط
من الكتاب بخلاف للشيخ الاصلية افاده في النهر (قوله على ما مر عن الدرر) أي من
انه لا يشترط قول الامام ان أفت سنة وضعا عليك الجزية (قوله ومنه الخ) أي من حكم
المهر علم حكم غيره من الدين فان الدائن منه من الرجوع أيضا فاذا امنه ومضى حول
صار ذميا (قوله فان رجع المستأمن) ظاهره انه لا فرق بين كونه قبل الحكم بكونه ذميا
أو بعده لان الذي اذ الحق بدوا الحرب صار حريا كما سيأتي بحر (قوله فاسر) أي من غير
ظهور على دارهم بأن وجدته مسلم فاسره (قوله يعني غاب) الاولى تأخير عن قوله عليهم
القول المغرب ظهر عليه غلب (قوله فاخذوه) احتراز عما لو هرب كما يأتي (قوله سقط
دينه) لان اثبات اليد عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت ويدين عليه اسبق اليه من يد
المائة فيخص به فيسقط ولا طريق لحمله فيه لانه الذي يؤخذ قهرا ولا يتصور ذلك في
الدين نهر وهذا معنى قوله الاتي اسبق يده فهو عليه للكل (قوله وسلم) أي لو أسلم الى مسلم
دارهم على شيء (قوله وما غصب منه) ذكره في البحر بضمائني عليه في النهر السلم والاجرة
(قوله وصار ماله) أفاده ان الدين ليس ماله لانه ملك المدينون ولما لا حق المطالبة به
ليس في ماله لا عينته (قوله كوديعته) أي عند مسلم أو ذمي ملتقى قال ط وكذا غيره
بالاولى وفي البحر وانما صارت وديعته غنمية لانها في يده تقدر الان يدا المودع كيدته فمضمون
فيأتمها لنفسه واذا صار ماله غنمية لا خمس فيه وانما يصرف كما يصرف الخراج والجزية
لانه ما خوذ بقره المسلمين بالقتال بخلاف الغنمية (قوله واختلف في الرهن) فعند أبي
يوسف للمرتين بدينه وعند محمد يباع ويستوفى دينه والزيادة في للمسلمين وينبغي ترجيحه
لان ما زاد على قدر الدين في حكم الوديعة بحر ورد في النهر بان تقديم قول أبي يوسف
يؤذن بترجيحه وهذا لان الوديعة انما كانت في المأمر أن يده كما ولا كذلك الرهن اه
وأجاب الجوى بانه على تسليم أن التقديم يفيد الترجيح دائما فيفيد أرحجية القول فيما
اذا كان الرهن قدر الدين أما الزيادة فقد صحت حوا في كتاب الرهن بانها أمانة غير مضمونة
وكذا قال ح الحق ما في البحر وذكر نحو ذلك (قوله وجب التسليم اليه) لان ماله لا يصبر فإ

(أو صار لها) اي المستأمنة
الكفاية (زوج مسلم أو ذمي)
لتبعه الله وان لم يدخل بها
(لا عكسه) لا مكان طلاقها ولو
تبعها هنا فطالبته بجهرها فلهما
منه من الرجوع تارة خالية لعلوم
بفسه حتى مضى حول ينبغي
صير رده ذميا على ما مر عن
الدرر ومنه علم حكم الدين
امارات في دارنا (فان رجع)
المستأمن (البيم) ولو لغبر داره
(حل دمه) لبطان أمانه (فان تركه)
وديعة عنده مضمون مسلم أو ذمي
(أو دينا) عليهم ما (فاسر أو ظهر)
بالبناء لا مجهول يعني غلب (عليهم)
فاخذوه أو قتلوه سقط دينه)
وسلمه وما غصب منه واجرة عين
اجرها السبق يده (وصار ماله)
كوديعته وما عنده شريكه
وهذا ربه وما في بيته في دارنا (فيا)
واختلف في الرهن ورجع في النهر
انه للمرتين بدينه وفي السراج
لو بحث من يأخذ الوديعة
والقرض وجب التسليم اليه
انتهى

الاباسر ما وبقوله ولم يوجد أحدهما ط (قوله وعليه) أي على ما ذكر من وجوب التسليم
 ووجه البناء أن طاب غريمه كطابه بوكيله أو بوله وهذه المسألة ذكرها في البحر
 فقال ولم أر حكم ما إذا كان على المسلم أن يؤذي أدانه في دارنا ثم يرجع
 ولا يخفى أنه باق لبقاء المطالبة وينبغي أن يوفي من ماله المتروك ولو صارت وديعته فبأه
 ولا يخفى أن فيما ذكره الشارح أنه النهر من بناء المسألة على ما قبلها تقوية للبحث وقد علمت
 وجهه وقال في النهر فإن كانت الوديعه من غير جنس الدين باعها القاضى ووفى منها وقد
 أفتيت بذلك اه (قوله في ماله) وكذا دينه ويلزم من ذلك أنه لو أرسل من يأخذه ويجب
 تسليمه كما لا يخفى (قوله له ثمة) أي في دار الحرب عرس بالكسر أي زوجة (قوله وأولاد)
 أي ولو صغار لأن الصغار إنما يتبع أباه في الاسلام عند اتحاد الدار بغيره ولو كان في
 شرح التحرير وكذا يتبعه إذا كان المتبوع في دار الحرب والتابع في دار الاسلام اه أي لأن
 المسلم في دار الحرب من أهل دارنا (تنبيه) في شرح السيد الكبير لو دخل الصغير الذي
 به بر عن نفسه دار الزبارة أبويه فإن كانا مسلمين فله الرجوع إلى دار الحرب بخلاف ما إذا
 كانا مسلمين أو أحدهما فإنه يصير مسلما تبعا للمسلم منهم الآن الذي به بر عن نفسه في حكم
 التبعية في الاسلام كالذي لا به بر عن نفسه قال وبهذا أقبلت خطأ من يقول من أخصنا بنا
 أن الذي لا به بر (٢) عن نفسه لا يصير مسلما تبعا لأبويه فقد نص محمد بن عيسى أنه يصير
 مسلما اه والاصل أنه تنقطع تبعية الولد في الاسلام لأحد أبويه ببلوغه عاقلا كما مر في
 السير خشي قبل ذلك ومقتضاه أن لو بلغ مجنوناً تبني التبعية وبه ظهر ما في فتاوى العلامة
 ابن الشامي من أن الصبي إذا عقل لا يصير مسلما باسـ لام أحد أبويه فقد علمت أن هذا
 القول خطأ وقد نبهنا على ذلك في باب نكاح الكافر وفي باب الجنان عند قوله كصبي سبي
 مع أحد أبويه وبني ما لو ادعى الابن البلوغ وبرهن وادعى أبوه أنه قاصر وبرهن أيضا بره
 القاضى أهل الخبرة وأما لو كانت الدعوى بعده فبى مدة تقدم بينة الاب أنه قاصر ليحول
 الابن مسلما كما أفتى به الرجبى وأطال في تحقیقه في فتاواه في آخر كتاب الدعوى
 (قوله ثم ظهرنا عليهم) أي على دارهم (قوله فكاه) أي كل ما ذكر من عرسه وما بعدها
 (قوله ولو سبي طفله الخ) قال في البحر ولو سبي الصبي في هذه المسئلة وصار في دار الاسلام
 فهو مسلم تبعا لآبائه لانتمه الجماعة في دار واحدة بخلاف ما قبل أخرجه وهو في كل
 حال اه لكن في العزيمة قوله ولو سبي أي مع أمه فإنه لو سبي بدوهم لا تظهر فائده التبعية
 بالاب فإنه يحكم باسلامه بتبعية الدار على ما ذكر في كتاب الصلاة اه أي في فصل الجنان
 (قوله لاتحاد الدار) لأنه لما أسلم في دار الحرب تبعة طفله في داره فالداد دار الحرب
 فافهم وذلك لأن ما ثبت بكون باقيا ما لم يوجد من قبل وذلك لو لم يسل بل بعث إلى الامام الخ
 ذمة لكم أقيم في دار الحرب وأبعث بالبراح كل سنة جاز ويكون طفله ذميا بمنزلة ويكون
 الاب أحق به لما قلناه لأن الذي لا يملك بالقهر وكذا لو أسلم الاب في دارنا أو صار ذميا ثم

مطلب
 مهم الصبي يتبع أحد أبويه في
 الاسلام وإن كان يعقل ما لم يبلغ
 وخلافه خطأ
 وعليه فبى من ذمته ذنابا ولو
 صارت وديعته فبأه (وإن قيل
 أو مات فقط) بالأغلبة عليه
 (فدينه وقرضه وديعته لو رثته)
 لأن نفسه لم تنصر مغنومة فكذا
 ماله كما لو ظهر عليه فحرب ماله
 (حرب هناله ثمة عرس وأولاد
 وديعته مع معصوم وغيره فاسلم)
 هنا أو صار ذميا (ثم ظهرنا عليهم
 فكاه في) أهدم يده وولايته ولو
 سبي طفله الذافه وقت مسلم (وإن
 أسلم ثمة فبأه) هنا (فظهرنا عليهم
 فقط) له حر مسلم (لاتحاد الدار
 وديعته مع معصوم له) لأن يده
 يده مستترمة
 (٢) قوله لا به بر لفظة لا هنا زائدة
 كما لا يخفى اه تابعي اه منه

رجع حتى ظهرنا على دارهم فبعه طفله ولا سبيل عليه وتعامه في شرح السبيل (قوله وغيره) أي غير ما ذكر من المثل والوديعه مع معصوم وهو أولاده الكبار وعمره وعقاره ووديعته مع سربي درر (قوله لعدم النيابة) أي نيابة الغاصب عنه (قوله وللإمام حق أخذ دية الخ) زاد لفظ حق إشارة إلى ما في الجرم من أن أخذ الدية ليس لنفسه بل لغيره في بيت المال وهو المقتصد من ذكرها هنا والاختصاص بالقتل الخطأ ما علم ولذا لم ينص على الكفاية لما سبأ في الجنابات (قوله ودية مستأمن أسلم هنا) أما إذا لم يكن مستأمنًا ولم يسلم لا نفي على قاتله كما في شرح مسكين وتقدم قبيل هذا الفصل ما لو أسلم في دار الحرب فقتله مسلم (قوله لقتل قصاصا) لأن الدية وإن كانت أنفع للمسلمين من قتله لئلا يفتنوا به من قتلهم مسلم من قتلهم من غير أخرى وهي أن يترجوا ما له عن قتل المسلمين بغير (قوله أو الدية صلحا) أي برضا القاتل لأن موجب العمد هو القود بغير وحاصله أن للإمام أن يقتل أو يصلح على الدية إن رضى القاتل بالصالح والظاهر أنه ليس له الصلح على أقل من الدية كما يفيد التعليل الاتي إلا إذا لم يمكن إثبات القتل عليه كافي وصح البيهقي تأمل قال في الشرع بالامية وهل إذا طلب الإمام الدية يتقارب القصاص ما لا كافي الولي فليست نظرا اه قلت الظاهر نعم لقول الفتح وانما كان للسلطان ذلك أي القتل أو الصلح لأنه هو ولي القاتل قال عليه الصلاة والسلام السلطان ولي من لا ولي له اه (قوله نظرا الحق العامة) فان ولايته عليهم نظرية وليس من النظر اسقاط حقهم بالأعرض فتح وفيه أيضا أنه لو كان المقول لخط الإمام أن يقتل القاتل عندهم ما خلا فالإمام يوسف وتعامه فيه (قوله أو من وجب عليه قود) أي في النفس أما فيما دونها فيقتل منه في الحرم أجماعا ذكره الشارح في الجنابات ط (قوله التجأ بالحرم) أفاد أنه لم ينشئ القتل فيه فلو أنشأ فيه قتل فيه أجماعا ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ذكره الشارح في الجنابات وفي شرح السبيل لو كانوا أجماعا دخلوا الحرم لاقتال فلا بأس أن تقتلهم لقوله تعالى حتى يقتلواكم فيه لأن حرمة الحرم لا تمنعنا من حمل أذاهم كالصيد إذا حال على الإنسان في الحرم جاز قتله دفعا لا إذاه ولو قاتلوا في غيره ثم انضموا ودخلوا فيه لا تعرض لهم إلا إذا كانت لهم فئة في الحرم وصارت لهم منعة لأن المتجئ إلى فئة محارب وجب ما ذكر في أهل الحرب هو كذلك في الخوارج والبلغاة اه (قوله لا نصير دار الإسلام دار حرب الخ) أي بان يغلب أهل الحرب على دار من دورنا أو ارتد أهل مصر وغلبوا وأجروا أحكام الكفر ونقض أهل الذمة العهد وتغلبوا على دارهم ففي كل من هذه الصور لا نصير دار حرب إلا بهذه الشروط الثلاثة وهما لا بشرط واحد لا غير وهو إظهار حكم الكفر وهو القياس هندية ويتفرع على كونها صارت دار حرب أن الحسد ودوا القود لا يجري فيها وأن الأسير المسلم لم يجزله التعرض لمادون الفرج وتنعكس الأحكام إذا صارت دار الحرب دار الإسلام فتأمل ط وفي شرح درر البحار قال بعض المتأخرين إذا تحققت تلك الأمور الثلاثة في هذه المسلمين

(وغيره في) ولو هبنا غصبها مسلم لعدم النيابة فتح (وللإمام) حتى (أخذ دية مسلم لا ولي له) أصلا (و) دية (مستأمن أسلم هنا من عاقلة قاتله خطا) لقتله نفسا معصومة (وفي العمل لقتل) قصاصا (أو الدية) صلحا (لا العفو) نظرا لحق العامة (سربي أو مرتد أو من وجب عليه قود التجأ بالحرم لا يقتل بل يجهض عنه الغداء) يخرج فيه قتل (لأن من دخله فهو آمن بالنص وسبي في الجنابات) (لا نصير دار الإسلام دار حرب إلا بأمر ثلاثة

مقاله
فيمانه يبره دار الإسلام دار حرب وبالعكس

ثم حصل لاهل الامان ونصب فيه قاض مسلم يتقداً احكام المسلمين عادى الى دار الاسلام فن ظفر من الملائكة الاقدمين بشئ من ماله بعينه فهو له بلاشئ ومن ظفر به بعد ما باعه مسلم أو كافر من مسلم أو ذمى اخذه بالثمن ان شاء ومن ظفر به بعد ما وهبه مسلم أو كافر مسلم أو ذمى وسماه اليه اخذه بالقيمة ان شاء اه قات حاصله انه لما صار دار حرب صار في حكم ما سـ ولو اعاد في دارهم (قوله باجراء احكام اهل الشرك) اى على الاشتراك وان لا يحكم قيم الجحيم اهل الاسلام هندية وظاهره انه لو اجريت احكام المسلمين واحكام اهل الشرك لا تكون دار حرب ط (قوله وباتص الهابدار الحرب) بان لا يتخال بينهما بلدة من بلاد الاسلام هندية ط وظاهره ان البهراميس فاصل بل قديمة في باب استيلاء الكفار ان بجرا الملع ملحق بدار الحرب بخلاف ما في فتاوى قارى الهندية قلت وبهذا يظهر ان ما في الشام من جبل تيم الله المسمى بجبل الدر وزوبه من البلاد التابعة له كما دار اسلام لانها وان كانت اهل احكام در وزا ونصارى ولهم قضاة على دينهم وبعضهم يعطون بشتم الاسلام والمسلمين لكنهم تحت حكم ولاية امورنا وبلاد الاسلام محظية ببلادهم من كل جانب واذا ارادولى الامر بتقيد احكامنا فيهم نفذها (قوله بالامان الاول) اى الذى كان ثابته قبل استيلاء الكفار لاسلم بالاسلام وللذى بعقد الذمة هندية ط (تمة) ذكر في اول جامع الفصولين كل مصرفيه والى مسلم من جهة الكفار يجوز منه اقامة الجمع والاعباد واخذ الخراج وتقليد القضاء وتزويج الايامى لاستيلاء المسلم عليهم وأما طاعة الكفرة فهي موادة ومخادعة وأما فى بلاد عليها ولاية كفار فيجوز للمسلمين اقامة الجمع والاعباد ويصير القاضى قاضيا بتراضى المسلمين ويجب عليهم طلب والى مسلم اه وقدمنا نحوه فى باب الجمعة عن البرازية (قوله وهذا) اى قوله سربى أو مرقد الى آخر الباب وقوله لى بعضه اى المسئلة الاولى فانما استجى فى الجنايات وقوله ووضوح باقية اى مسئلة الدار وفى وضوحها انظر والله سبحانه أعلم

(باجراء احكام اهل الشرك
وباتص الهابدار الحرب وبان لا ينفق
فيهم مسلم أو ذمى آمن بالامان
الاول) على نفسه (ودار الحرب
تصير دار الاسلام باجراء احكام
اهل الاسلام فيها) كجمعة وعيد
(وان بقى فيها كافر أصلي وان لم
تصل بدار الاسلام) دور وهذا
ثابت فى نسخ المتن ساقط من نسخ
الشرح فكأنه تركه ليجي
بعضه ووضوح باقية
(باب العشر والخراج والجزية)
أرض العرب

(باب العشر والخراج والجزية)

شروع فيما على المستأمن فى أرضه من الوظائف المسألة اذا صار ذمياً بعد الفراغ عما به يصير ذمياً وذكر العشر معه تيمم الوظيفة الأرض وقدمه سابقاً من معنى العبادة فهو وأطلق به الجزية لان المصروف واحد (قوله أرض العرب) فى مختصر تقيويم البلدان جزيرة العرب خمسة أقسام تهامة ونجد وجزيرة وحين فاما تهامة فهي الناحية الجنوبية من الحجاز وأما نجد فهي الناحية التي بين الحجاز والعراق وأما الحجاز فهو جبل يقبل من اليمن حتى يصل بالشام وفيه المدينة وعمران وأما العروض فهو اليمامة الى البحرين وانما سمي الحجاز حجازاً لانه يحجز بين نجد واليمامة قال الواقدي الحجاز من المدينة الى تبوك ومن المدينة الى طريق الكوفة وما وراء ذلك الى أن يشارف البصرة فهو نجد ومن المدينة الى طريق مكة الى أن يبلغ هبط العرب حجازاً ايضاً وما وراء ذلك الى مكة

وجدة فهو تهامة وما كان بين العراق وبين وبرة وغرة الطائف فهو نجد وما وراء وبرة
الى البحر فهو تهامة وما بين تهامة ونجد فهو حجاز اه (قوله وهي من حد الشام) نظم
منهم حدها طولا وعرضا بقوله

جزيرة هذه الاعراب حدثت * بجدة علمه للجسر باق

فأما الطول عند محققه * فن عدن الى ريو العراق

وساحل جدة ان سرت عرضا * الى أرض الشام بالاتفاق

(قوله وما أسلم أهله) أي والأرض التي أسلم أهلها وذكروا الضمير هنا وفيما سيأتي صراحة

للفظ ما نهر (قوله عنوة) بالفتح قال الفارابي وهو من الأضداد يطلق على الطاعة

والقهر وهو المراد هنا نهر (قوله وقسم بين جيشنا) احتزبه عما اذا قسم بين قوم

كافرين غير أهل فانه خراجي كافي النصف ولو قال بيننا الشمل ما اذا قسم بين المسلمين غير

الغائبين فانه عسري لان الخراج لا يوظف على المسلم ابتداء ذكره القهستاني في درمته

(قوله والبصرة أيضا) والقياس أن تكون خراجية عند أبي يوسف لانها اقرب أرض

الخراج اليك تترك القياس باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم درمته وفي غيره وحاصله

انه سيأتي أن ما أحياه مسلم بهم بقره عند أبي يوسف وعند محمد يعتبر الماء والمعقد الاول

والبصرة أحياها المسلمون لانها ابعد في أيام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهي في

حيز أرض الخراج فقياس قول أبي يوسف أن تكون خراجية (قوله لانه ألق بالمسلم)

أي لما فيه من معنى العبادة وكذا هو أخف حيث يتعلق بقسم الخراج وهذا لانه أسلم

أهله أو قسم بين جيشنا أو ما أرض العرب فلا تله لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن

أحد من الخلفاء أخذ خراج من أرضهم وكلا لارق عليهم لان خراج على أرضهم منهم نهر

وتهامة في الفتح (قوله وحترناه في شرح الملتقى) انه وفي دار جهات بسنة انا خراج ان

كانت الذي مطلقا لا فالها ما أو لم سقاها بانه أي الخراج وان سقاها بعام العشر

فحشر ولو أن المسلم أو الذي سقاها مرة بعام العشر ومرة بعام الخراج فالمسلم أحق بالعشر

والذي بالخراج كافي المهرج واستشكل الباقي وجوب الخراج على المسلم ابتداء فقيما اذا

سقاها بعام الخراج بل عليه العشر بكل حال وفي القاية عن السيرخي وهو الاظهر

وأجاب في البحر بأن المسألة نوع وضع الخراج عليه جبراً أم باختياره فيجوز كاهنا وكألو

أحياء أو اتاناً بذن الامام وسقاها بعام الخراج فعليه الخراج اه ح وسيأتي الكلام على ماء

العشر والخراج (قوله وسواد قري العراق) أي عراق العرب در في القاموس سواد

البلاد قراها وانما سمى به لخضره اشجاره وكثرة زروعه والعراق بالكسر اسم البصرة

والكوفة وبغداد ولولا حيا درمته وعليه فقوله قري بدل من سواد او نفس بر على اسقاط

أي التفسيرية والاحتراز بـ عراق العرب عن عراق العجم وهو من الغرب ادريجيان ومن

الجنوب شي من العراق وسورستان ومن الشرق معازة خراسان وفارس ومن الشمال

وهي من حد الشام والكوفة الى
أقصى اليمن (وما أسلم أهله) طوعا
(أو فتح عنوة وقسم بين جيشنا
والبصرة) أيضا باجماع الصحابة
(عشرية) لانه ألق بالمسلم وكذا
بستان مسلم أو كرمه كان داره در
ودر في باب العائنه أتت من هذا
وحترناه في شرح الملتقى (وسواد
قري العراق)

قوله ادريجيان هكذا في نسخة
بالدال المهملة وذكرها في المصباح
في الألف مع الدال المهملة وما
بثلمها وذكروا فيها ضبطين أولهما
فتح الهمزة والراء وسكون الدال
بينهما وثانيهما ضم الهمزة والدال
وكان الراء معهما

بلاد الديلم وقرفين كما في تقويم البلدان (قوله قرية من قرى الكوفة) الذي في تقويم
البلدان انه ماء لبنى تميم وهو أول ماء ياتي الانسان بالبادية اذا سار من قادسية الكوفة
يريد مكة اه ولعله أراد بالقرية القادسية المذكورة ويؤيده انه في تقويم البلدان جعلها
الحذفانه قال وامتداد العراق طولا شمالا وجنوبا من الحديسة على دجلة الى عبادان
وامتداده عرضا غير باوشر قامن القادسية الى حلوان (قوله بضم فسكون) أي بضم
الحاء وسكون اللام (قوله من الثعلبية) الذي رأيت في غيره الثعلبية بيا القادسية (قوله
غلط) لانهم من منازل البادية به سد العذية بكثير كما نقل عن ذخيرة العقبى (قوله حصن
صغير بشط البحر) أي بحر فارس وهو يدور بهم فلا ياتي منها في البر الا القليل وهي عن
البصرة مرحلة ونصف كذا في تقويم البلدان (قوله وبالايام الخ) قال في تقويم البلدان
والسائر من تكريت وهي على النهاية الشمالية للعراق الى عبادان وهي على النهاية
الجنوبية له على تقويس الحد الشرقي مسافة شهر وكذلك من تكريت الى عبادان اذا
سار على تقويس الحد الغربي أعني من تكريت الى الانبار والواسط الى البصرة الى
عبادان فيكون دور العراق مسافة شهرين وطوله على الاستقامة من تكريت الى
عبادان نحو عشرين مرحلة وعرض العراق من القادسية الى حلوان نحو إحدى عشرة
مرحلة اه تأمل وهذا تحديد العراق بقائه وأما تحديد سواد العراق في البحر عن البادية عن
شرح الوجه في طول سواد العراق مائة وستون فرسخا وعرضه ثمانون فرسخا وساحته مائة
وثلاثون ألف ألف جريب اه (قوله الامكة) فانهم اوان فحت عنوة لكم اعشيرة لانهم من
جزيرة العرب كما تر (قوله سواء أقرا أهله عليه الخ) اشار الى أن قول المصنف تبعه الكثر
وأقرا أهله عليه ليس بشرط في كونهم اخرا جبة بل الشرط عدم قسمتهم احصاء في شرح
الطحاوي كما في النهر ولم يقيد كونهم اخرا جبة بان تبقى عمار الخراج لانه لا فرق بينه وبين ما اذا
سقطت عمار العشر كما اذا قسمت بين المسلمين فانهم اعشيرة وان سقطت عمار الخراج وانما
التفصيل في الفرق بين ما يسقى عمار العشر أو عمار الخراج في الارض التي قبلها لم تقسم
ولم يقر أهلها عمار كما حققه في البحر تبعه اللغوي وغيره وبأنى قيامه (قوله لانه ألبق بالكافر)
لانه يشبه الجزية لما فيه من معنى العقوبة ولان فيه تغليظا سبب يجب وان لم يزرع بخلاف
العشر اعلقه بعين الخراج لا بالارض (قوله وارض السواد) أي سواد العراق أي قراه
وكذا كل ما فتح عنوة وأقرا أهله عليه أو وصلوا ووضع الخراج على أراضهم فهي مملوكة
لاهلها ادر منتهى قلت وكذا أرض الشام ومصر فحت عنوة على الصعيح وأقرا أهله عليها
بالخراج ففسد قال أبو يوسف في كتاب الخراج وهذه الارضون اذا قسمت فهي أرض عشر
وان تركها الامام في أيدي أهلها الذين قهرها عليها فهو حسن فان المسلمين انتكحوا أرض
العراق والشام ومصر ولم يقسموا شيئا من ذلك بل وضع عمر عمار الخراج وليس فيها خمس
اه ملخصا فقد أقام أنها مملوكة لاهلها (قوله يجوز بيعهم لها وانصرفهم فيها) أي بالرهن

مطلب
في أن أرض العراق والشام ومصر
عنوة خراجية مملوكة لاهلها

والهبة لأن الامام اذا فتح أرضاً عنوة له أن يقر أهلها عليهم او يضع عليهم الخراج وعلى رؤسهم الجزية فتبقى الأرض مملوكة لأهلها رقة منها قبل باب قسمة الغنائم فتح قال في الدر المنن في وثورث عنهم إلى أن لا يبقى منهم أحد فينتقل الملك إلى بيت المال الخ وبأنى تمامه (قوله) ويجب الخراج في أرض الوقف (أي الأرض الخراجية كما يأتي تقييده في قوله لو خراجية الخ) والحاصل أن الأرض تبقى وظيفتها بعد الوقف كما كانت قبله (قوله) فلا عشر ولا خراج لم يذكر في البحر العشر وإنما قال بعد ما حقق أن الخراج ارتفع عن أراضي مصر لعودها إلى بيت المال بوث ملاكها قال فإذا اشتراها انسان من الامام بشرطه شراء صحيحاً ملكها ولا خراج عليها فلا يجب عليه الخراج لأن الامام قد أخذ البديل للمسلمين فإذا رقة او قفها اسالة من المؤمنين فلا يجب الخراج فيها وتمامه فيما كتبناه في التحفة المرضية في الأراضي المصرية اه نعم ذكر العشر في تلك الرسالة فقال انه لا يجب أيضاً لأنه لم يرفعه نقلا عن ولا يخفى ما فيه لانهم قد صرحوا بان فرضية العشر ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول وبأنه زكاة الثمار والزروع وبأنه يجب في الأرض الغير الخراجية وبأنه يجب فيها ليس بعشري ولا خراجي كالمقاويز والحبال وبأن سبب وجوبه الأرض النامية بالخارج حقيقة وبأنه يجب في أرض الصبي والمجنون والمكاتب لأنه مؤنة الأرض وبأن الملك غير شرط فيه بل الشرط ملك الخارج فيجب في الأراضي الموقوفة اهموم قوله تعالى أئنته وأمن طبيبات ما كسبتهم وعما أخرجهما اليكم من الأرض وقوله تعالى وآتوا حقهم يوم حصاده وقوله صلى الله عليه وسلم ما سقت السماء ففيه العشر وما سقي بغرب أو دابة ففيه نصف العشر ولأن العشر يجب في الخارج لا في الأرض فكان ذلك الأرض وعدمه سواء كما في البدائع ولا شك أن هذه الأرض المشتراة وجد فيها سبب الوجوب وهو الأرض النامية بشرطه وهو ملك الخارج ودليله وهو ما ذكرنا وقول المتن يجب العشر في مسقي السماء وسبح الخ فالقول بعدم الوجوب في خصوص هذه الأرض يحتاج إلى دليل خاص ونقول صريح ولا يلزم من سقوط الخراج المتعلق بالأرض سقوط العشر المتعلق بالخارج على أنه قد ينزع في سقوط الخراج حيث كانت من أرض الخراج أو سقت بمائه بدليل أن الغازي الذي اختط له الامام داراً لا شيء عليه فيها فإذا جعلها يستأجرها وسقاها بماء العشر فعليه العشر وأما الخراج فعليه الخراج كما يأتي مع أن الواقع الآن في كثير من القرى أو المزارع الموقوفة انه يؤخذ منها للميرى النصف أو الربع أو العشر وقد نهى على ذلك في باب العشر من كتاب الزكاة (قوله) لو كانت الأرض خراجية شرط لقوله ويجب الخراج وقوله والعشر عطف على الخراج (قوله) وقالوا الخ هو مصر ح به في الهداية وغيرها والحاصل الاتفاق على أنها خراجية وإنما اختلف العلماء في أنها افتتحت عنوة أو صلحا ولا يؤثر في كونها خراجية لأنها تكون خراجية إذا لم يسلم أهلها سواء فتحت عنوة ومن على أهلها أو صلحا ووضع عليهم الجزية كما تراءى (قوله)

(ويجب الخراج في أرض الوقف)
الامتنان من بيت المال اذا
وقفها مشترى فلا عشر ولا خراج
شريطة معن بالبحر وكذا لو لم
يوقفها كما ذكرته في شرح الملتقى
(والصبي والمجنون لو كانت
الأرض خراجية والعشر لو
عشرية) ذكره في الزكاة وقالوا
أراضي الشام ومصر خراجية

المأخوذ الآن من أراضي مصر أجرة لأخراج) وكذا أراضي الشام كما يأتي عن فضل الله
 الروي وقال في الدر المنثور في فروعها الامام ويأخذ جميع الاجرة لبيت المال كدار
 صارت لبيت المال واختار السلطان استغلالها وان اختار بيعها فله ذلك امام مطلقا
 أو لخاصة فثبت أن بيع الأراضي المصرية وكذا الشامية صحيح مطلقا امام ما ملكها
 أو من السلطان فان كان من ماليتها انتقلت بغير اجها وان من السلطان فان لم يجر
 ماليتها عن زراعتها فكذلك وان لم يجر ماليتها فله ان يجرها وان صارت لبيت المال وأن
 الخراج سقط عنها فاذا باعها الامام لا يجب على المشتري خراج سواء وقفه أو أبقاها فقلت
 وهذا نوع ثالث يعني لا عشرة ولا خراجية من الأراضي تسمى أرض المملكة وأراضي
 الحوزة وهو مامات أربابه بلا وارث وآل لبيت المال أو فتح عنوة وأبقى للمسلمين اليوم
 القيامة وحكمه على ما في التواريخ انه يجوز للامام دفعه للزراعة بأجرة يدطريقين اما
 بأقامتهم مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج واما باجارتهم الههم بقدر الخراج فيكون
 المأخوذ في حق الامام خراجا ثم ان كان دراهم فهو خراج موظف وان كان بعض الخراج
 فخراف مقيمة وأما في حق الاكزة فاجرة لا عشرة ولا خراج فلما دل الدليل على عدم
 لزوم المؤتين العشر والخراج في أراضي المملكة والحوزة كان المأخوذ منها أجرة لا غير اه
 ما في الدر المنثور ملخصا فقلت في هذا الشيء على زراعتها من عشر أو خراج الاعلى قوله ما
 بأن العشر على المستأجر كما مر في بابها على تلك العتات أن المأخوذ ليس أجرة من كل وجه بل
 هو في حق الامام خراج ولا يجتمع عشر مع خراج تأمل ثم رأيت في التدبيرية الزراعة
 في الارض الوقف عامل بالحصة وهو كالمتأجر وليس عليه خراج قال في الاسعاف واذا
 دفع المتولى الارض من اربعة فالخراج والعشر من خمسة أهل الوقف لانهم الجارة مع في
 وبمثله نقول اذا كانت الارض لبيت المال وتدفع من اربعة لزراعتها فالمأخوذ منهم بدل
 اجارة لا خراج كما صرح به الكمال وغيره ومما هو صريح به أن خراج المقامسة لا يلزم
 بالاعطيل فلا شيء على الفلاح لو عطلها وهو غير مستأجر لها ولا جبر عليه بسبب ما به علم أن
 بعض المزارعين اذا ترك الزراعة وسكن مصر افلا شيء عليه فمما دفعه له الظلمة من الاضرار به
 سرام صرح به في البحر والنهر اه ملخصا لكن اذا كان المأخوذ من المزارعين كل ربع أو
 الثلث من القلة بدل اجارة كما مر يلزم أن يكون استجارا الارض ببعض الخراج منها وهو
 فاسد بل هو التمسك بالجواز هنا قال في الدر المنثور والجواب ما قلنا انه يعمل في حق
 الامام خراجا وفي حق الاكزة اجرة لضرورة عدم صحة الخراج حقيقة وسكنا ما تراها أي
 لعدم من يجب عليه بسبب موت أهله ما وصيرورته لبيت المال فلو كان يمكن جعلها
 من اربعة كما مر في كلام التدبيرية وهي في معنى الاجارة لا اجارة حقيقة وهذا قال في الفتح
 ان المأخوذ بدل اجارة ثم اعلم أن أراضي بيت المال المسماة بأراضي المملكة وأراضي
 الحوزة اذا كانت في أيدي زراعتها لا تنزع من أيديهم ماداموا يؤدون ما عليهم ولا تورث عنهم

مطلب
 في جواز بيع الأراضي المصرية
 والشامية

٢ قوله امام ماليتها أي الذي
 تملكها يوم الفتح أو بمن ورثه أو من
 سرام منه أو من وارثه اه منه

مطلب
 ٢ أراضي المملكة والحوزة لا عشرة ولا
 ولا خراجية

٣ وفي الفتح المأخوذ الآن من
 أراضي مصر أجرة لا خراج

مطلب
 ٣ لا شيء على زراعات الأراضي السلطانية
 من عشر أو خراج سوى الاجرة

مطلب
 لا شيء على الفلاح لو عطلها ولو تركها
 لا يجبر عليها

إذا ماتوا ولا يصح بيعهم لها ولكن جرى الرسم في الدولة العثمانية أن من مات عن ابن
انتقلت لابنته مجانا والافليت المال ولولته بنت أو أخ لاب له أخذها بالاجارة الفاسدة
وان عطائها متصرف ثلاث سنين أو أكثر بحسب تفاوت الارض تنزع منه وتدفع لآخر
ولا يصح فراغ أحدهم عنها الا بتصر بلا اذن السلطان أو نائبه كما في شرح المتن وقام الكلام
على ذلك قد بسطناه في تذييل الفتاوى الحامدية (قوله لا ترى ان البيت مملوك للزراع
المخ) هذا من كلام الفتح وأقر في البحر قلت لكن عدم ملك الزراع في الاراضي الشامية
غير معلوم لنا الا في نحو القرى والمزارع الموقوفة أو الماء لهم كونها البيت المال أو غيرها
فتراهم يتوارثونها ويبيعونها جديلا بعد جيل وفي شفعة الفتاوى الخيرية مثل في اخوتهم
أراض مغروسة ولرجل أرض مغروسة مجاورة لها وطريق الكل واحد باع الرجل أرضه
هل لهم أخذها بالشفعة ولا يمنع من ذلك كونها خراجية أجاب نعم لهم الاخذ بالشفعة
وكونها خراجية لا يمنع ذلك اذا الخراج لا ياتي في الملك في التنازلية وكثير من كتب
المذهب وأرض الخراج مملوكة وكذلك أرض العشر يجوز بيعها وايقافها وتكون ميراثا
كسائر أملاكه فتثبت فيها الشفعة وأما الاراضي التي حازها السلطان لبيت المال
ويدفعها للناس من ارضة لا تباع فلا شفعة فيها فاذا ادعى واضع اليد الذي تلقاها شراء
أو ارثا أو غيره ما من أسباب الملك انهم املكه وأنه يؤدي خراجها فالقول له وعلى من
يخصه في الملك البرهان ان همت دعواه عليه ثم عاواسه توفيت شروط الدعوى وانما
ذكرت ذلك لكثر وقوعه في بلادنا صاعلى نفع هذه الامة بافادته هذا الحكم الشرعي
الذي يحتاج اليه كل حين والله تعالى أعلم اه ما في الخيرية ولا يخفى انه كلام حسن جار
على القواعد الفقهية وقد قالوا ان وضع اليد والتصرف من أقوى ما يستدل به على الملك
ولذا تصح الشهادة بأنه ملكه وفي رسالة الخراج لابي يوسف واما قوم من أهل الخراج
أو الحرب يادوا فلم يبق منهم أحد وبقيت أرضهم معطلة ولا يعرف انهم في يد أحد ولا أن
أحد ابتدى فيها دعوى وأخذها رجل فخرتها أو غرس فيها أو أدى عنها الخراج أو العشر
فهى له وهذه الموات التي وصفت لك وليس للإمام أن يخرج شيئا من يد أحد الا بقرينة ثابتة
معروفة اه وقد منا عنه أيضا أن أرض العراق والشام ومصر عنوة خراجية تركت
لأهلها الذين قهرروا عليهم او في شرح السير الكبير للسرخسي فان صلحوا هم على أراضيهم
مثل أرض الشام مدائن وقرى فلا ينبغي للمسلمين أن يأخذوا شيئا من دورهم وأراضيهم
ولأن ينزلوا عليهم منازلهم لانهم أهل عهد وصلح اه فاذا كانت مملوكة لأهلها فن أن
يقال انها صارت لبيت المال باحتمال أن أهلها كلهم ماتوا بلا وارث فان هذا الاحتمال
لا ينبغي للملك الذي كان تابعا وقد همت التصريح في المتن تبع الله داية بأن أرض سواد
العراق مملوكة لأهلها يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها وكذلك أرض مصر والشام كلها معتمه
وعدا على مذهبهنا ظاهر وكذا عند من يقول انهم وقف على المسلمين فقد قال الامام السبكي

لا ترى ان البيت مملوك للزراع
كأنه لموت المال كين شيئا فشيئا
بلا وارث نصارت لبيت المال

مطلب
القول الذي البدان الارض ملكه
وان كانت خراجية

مطلب
ليس الامام أن يخرج شيئا من يد
أحد الا بقرينة ثابتة معروفة

ان الواقع في هذه البلاد الشامية والمصرية انهم في أيدي المسلمين فلا شأن انهم اهلهم اما وقتنا
وهو الاظهر من جهة عمر رضى الله عنه وامامه كما وان لم يعرف من انتقل منه الى بيت
المال فان من يده شي لم يعرف من انتقل اليه منه يبق في يده ولا يكاف بئنه ثم قال ومن
وجدنا في يده او ملكه مكانا منها فيجوز ان يكون له او وصل اليه او وصل لاصحابه اه قال
المحقق ابن حجر المكي في فتاواه الفقهية بعد نقله كلام السبكي في هذا صريح في اننا نحكم
لذوي الاملاك والارواق ببقاء أيديهم - م على ما هي عليه ولا يضربنا كون أصل الاراضي
ملك البيت المال او وقفه على المسلمين لان كل أرض نظرنا اليها بخصوصها لم يتحقق فيها انها
من ذلك الوقف ولا الملك لاحتمال انها كانت مواتا واحييت وعلى فرض تحقق انها من
بيت المال فان استقرار اليد عليهم والتصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم - م والنظر
فيما تحت أيديهم الا زمان المنطاوله فرائظ ظاهرة او قطعية على اليد المتقدمة لهم التفرض
من هي تحت يده وعدم انتزاعها منه قال السبكي ولو جوزنا الحكم برفع الميراث عن الميراث المحقق
أى وهو اليد بغير بئنه بل بجواز أصل مستبعد لزم تسليط الظلمة على ما في أيدي الناس
ثم قال ابن حجر بعد كلام طويل اذا تقرر ذلك بان لك وانفصح انضاحا لا يبق معه رية أن
الاراضي التي في أيدي الناس بضر والشام المجهول انتقلها اليهم - م تقرر في أيدي أربابها
ولا يتعرض لهم فيها بشي أصله لان الأئمة اذا قالوا في الكنائس المبنية لا كغيرها انما تبق
ولا يتعرض لها عمل بذلك الاحتمال الضعيف أى كونها كانت في برية فاقامت بهم اعمارة
المصر فأولى أن يقولوا ببقاء تلك الاراضي بيد من هي تحت أيديهم - م باحتمال انها كانت
مواتا فاحييت وانما انتقلت اليهم - م بوجه صحيح اه وقد أطال رحمه الله تعالى في ذلك
اطالة حسنة رداعلى من أراد انتزاع أوقاف مصر واقليمها وادخالها في بيت المال بناء على
انهم انفتح عنوة وصارت لبيت المال فلا يصح وقفها قال وسبقه الى ذلك الملك الظاهر
بيبرس فانه أراد مطالبة ذوي العقارات بمسندات تشهد لهم بالملك والانتزاعها من
أيديهم متعللا بجملة من ذلك الظالم فقام عليه شيخ الاسلام الامام النووي وأعلمه بان ذلك
غاية الجهل والعناد وأنه لا يحمل عند أحد من علماء المسلمين بل عن يده شي فهو ملكه
لا يحمل لاحد الاعتراض عليه ولا يكاف اثباته ببينة ولا زال انه روى رحمه الله تعالى وشمع
على السلطان وبغظه الى أن كف عن ذلك فهذا الخبر الذي انتقلت علماء المذاهب على
قبول نقله والاعتراف بصحته وفضله نقل اجماع العلماء على عدم المطالبة بمسندات عملا
باليد الظاهر فيها انهم ارضعت بحق اه قلت فاذا كان مذهب هؤلاء الاعلام أن الاراضي
المصرية والشامية أصلها وقف على المسلمين وليت المال ومع ذلك لم يجزوا مطالبة أحد
يتدعى شيأ انه ملكه بمسند يشهد له بناء على احتمال انتقاله اليه بوجه صحيح فكيف يصح
على مذهبننا بأنهم املوك لاهلها أقر واعلم بان الخارج كما قد مناه انه قال انما صار لبيت
المال وابست ملكة للزراع لاحتمال موت المالكين لها شيأ شيأ بالارث فان ذلك يؤدى

مطلب
ففيما وقع من الملك الظاهر بيبرس
من ارادته انتزاع العقارات من
ما ذكره البيت المال

الى ابطال أو قانها وابطال الموارث فيها وتعدى الظلمة على أرباب الايدي النامية المحقة
في المدد المتطاولة بلامعارض ولا منازع ووضع العشر والخراج عليهم الا في ملكيتها
كأنهم موهوبون بغير قول المصنف وغيره هنا أن أرض سواد العراق خراجية وانهم مملوكة
لاهلها واحتمال موت أهلها بلا وارث لا يصلح بحجة في ابطال السيد المنتهية للملك فانه يجوز
احتمال لم ينشأ عن دليل ومثله لا يعارض المحقق النابت فان الأصل بقائه للملكية والسيد
أقوى دليل عليه فلا نزول الا بحجة تامة والارزاق أن يقال مثل ذلك في كل مملوك بظاهر اليد
مع أنه لا يقول به أحد وقد سمعت نقل الامام النووي الاجماع على عدم التعرض مع أن
مذهبه أن تلك الاراضي في الأصل غير مملوكة لأهلها بل هي وقف أو ملك لبيت المال فعلى
مذهبه بالاولى واحتمال كون أهلها مملوكا بلا وارث بعد الامام النووي أبعد البعد وهذا
ابن حجر المكي بعد النووي بمئات من السنين وقد سمعت كلامه والحاصل في الاراضي
الشامية والمصرية ونحوها أن ما علم منها كونه لبيت المال بوجه شرعي فحكمه ما ذكره
الشارح عن الفتح وما لم يعلم فهو ملك لأربابه وأما سواد من خراج لأجرة لانه خراجي
في أصل الوضع فاعتنم هذا التحريف فانه صريح الحق الذي بعض عليه بالدواجد وانما
اطالت في ذلك لاني لم أر من تعرض لذلك هنا بل تبعوا المحقق السكالي في ذلك والحق أسبق
أن يتبع ولعل مراد المحقق ومن تبعه الاراضي التي علم كونها لبيت المال والله تعالى أعلم
(قوله وعلى هذا) أي على كونها صارت لبيت المال (قوله من وكيل بيت المال) متعلق
بشراؤه وهو من نصيبه الامام فيما على بيت المال وأما البيع فيعه بيعه بنفسه بخلاف
الشراء فان وصي اليتيم لا يصح شراؤه مال اليتيم فلذا قيد الشراء بكونه من الوكيل
وفي الثانية والخلاصة فان أراد السلطان أن يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري
من المشتري اه وفي التجنيس اذا أراد السلطان أن يشتريها لنفسه أمر غيره أن يبيعها
من غيره ثم يشتريها لنفسه من المشتري لان هذا أبعد من التهمة اه (قوله لانه كوكيل
اليتيم) أي كوصيه وبنائه وكلامه كانه (قوله فلا يجوز بالضرورة) أي بان احتياج بيت
المال لكن نازعه صاحب البحر في رسالته باطلا من مآثره من الخاتمة والخلاصة فانه
يدل على جواز البيع للامام مطلقا وبما في الزباني من أن للامام ولاية عامة وله أن يتصرف
في مصالح المساكين والاعتياض عن المشتري العام بما تزم من الامام ولهذا لو باع شئاً من
بيت المال صح بيعه فقوله شيئا مكررة في سياق الشرط ببيع العقار وغيره للحاجة وغيرها (قوله
زاد في البحر) أي زاد على قوله بالضرورة قوله أو رغب في العقار الخ وغيره هذه الزيادة
في التحفة المرضية بقوله أو مصطحة فافهم قلت وسنذكر آخر الباب ان للامام أن يقطع من
بيت المال الارض ان يستحق وأن هذا قلل رقبته كما سنحققه وعلى هذا فيمكن شراؤها
من المستحق (قوله على قول المتأخرين) أي في وصي اليتيم انه ليس له بيع العقار الا في
المسائل السبع الاتية وهو المقتضى به وعند المتقدمين له البيع مطلقا واختاره الاسيحي

وعلى هذا لا يصح بيع الامام
ولا شراؤه من وكيل بيت المال شئ
منه لانه كوكيل اليتيم فلا يجوز
الا ضرورة والعباد بالله تعالى زاد
في البحر ورغب في العقار بضعف
قيمه على قول المتأخرين المقتضى به

مطلب
في بيع السلطان وشراؤه أراض
بيت المال

وصاحب المجمع وكثير كما في التهمة المرضية (قوله في سبع مسائل) ونصه وجاز به عقار
صغير من أجنبي لا من نفسه بضمف قيمته أو زينة الصنف برأدين المتأ ووصية مرسلة
لا انفاد لها الأمانة وتكون غلته لا تزيد على مؤنته أو خوف خرابه أو نقصانه أو كونه
في يد متقلب اه ح (قوله فضل الله الروي) في بعض النسخ الرضى وله تحريف (قوله
بأن غالب أراضينا) الظاهر أن المراد الاراضى الشامية ويحتمل أن يكون المراد الاراضى
الرومية ويؤيد الاول ما قدمنا من الدراية من قوله وكذا الشامية حيث جعلها مثل
المصرية وكان هذا مأخوذاً من كلام الفتح الماروقد علمت ما فيه (قوله كالعارية) وجه
الشبه بينهم ما عدم تصرف من هي في يده تصرف المالك من البيع ونحوه اه ح فلا ينافي
ما مر عن الترخاوية من أنها تكون في أيديهم بالبرقة بقدر الخارج وسيدكر الشارح أن
من أقطعه السلطان أرضاً فاجازتها (قوله ثم يشتريها منه) يعنى من المشتري كما قدمنا
التصريح به في عبارة التخصيص وناظر هذا أنه لا يشترط الضرورة في صحة البيع والشراء
كما مر (قوله وإذا لم يعرف الحال في الشراء الخ) أى لم يعرف أنه شراء صحيح وجب فيه
المسوق الشرعى بناء على ما مر عن الفتح من أنه لا يجوز الاضرورة (قوله فالاصل الصحة)
حلال المال المسلم على السكال (قوله وبه عرف الخ) هذا كله أضافاً من كلام النهر وأصله
أصاحب البصر وحاصله أن من اشترى أرضاً بمصارى لم يثبت المال فتقدم ملكها وان لم يعرف
حال الشراء جلاله على الصحة ولا يخرج عليه بناء على ما مر من أن المالكات ملاكها بلا
ورثة عادت لبيت المال وسقطت خراجها لعدم من يجب عليه فإذا باعها الإمام لم يجب على
المشتري خراجها القبض الإمام عنها وهو بدل عنها وثمة ثم أضاف أنه لا عندها أيضاً
وقد منما في ذلك وحيث ملكها بالشراء صح وقفها لها وترعى شروط وقفه قال في التهمة
المرضية سواء كان سلطاناً أو أميراً أو غيره وما ذكره الجلال السيوطي من أنه لا يراعى
شروطه ان كان سلطاناً أو أميراً وأنه يستحق ربه من يستحق في بيت المال من غير مباشرة
للو وظائف فحمل على ما إذا وصلت الى الواقف باقطاع السلطان أياه من بيت المال كالأ
يخفى اه وحاصله أن ما ذكره السيوطي لا يخالف ما قلنا لأنه محمول على ما إذا لم يعرف شراء
الواقف لها من بيت المال بل وصات اليه باقطاع السلطان لها أى بأن جعل لخراجهام مع
بقاء عينها لبيت المال فلم يصح وقفها لها ولا يلزم شروطه بخلاف ما إذا ملكها ثم وقفها
كما قلنا قلت لكن بى ما إذا لم يعرف شراءها ولا عدمه والظاهر أنه لا يحكم بصحة وقفها
لأنه لا يلزم من وقفها أنه ملكها ولهذا قال السيد الخوى في حاشية الاشباه قبيل قاعدة
إذا اجتمع الحلال والحرام مانصه وقد أفقى علامة الوجود المولى أبو السعود مفتى
السلطنة السليمانية بأن أوقاف المملوك والاهراء لا يراعى شرطها لأنها من بيت المال
أو ترجع اليه وإذا كان كذلك يجوز الاحداث اذا كان المقترن في الوظيفة أو المراتب من
مصاريف بيت المال اه ولا يخفى أن المولى أبى السعود أدرك بحال أوقاف المملوك ومثله

قلت وسيجيء في باب الوصى بجواز
بيع عقار الصبي في سبع مسائل
وأفتى مفتى دمشق فضل الله
الروى بأن غالب أراضينا سلاطانية
لأن أراضى ملاكها فأتى لبيت
المال فتكون في يديها
كالعارية اه وفي النهر عن
الواقعات لو أراد السلطان شراءها
لنفسه بأمر غيره ببيعها ثم يشتريها
منه لنفسه انتهى وإذا لم يعرف
الحال في الشراء من بيت المال
فالأصل الصحة وبه عرف الصحة
وقف المشتراة من بيت المال وان
شروط الواقفين صحيحة وأنه
لا يخرج على أراضينا

مطلب
في وقف الاراضى التي لبيت المال
ومصارفها شروط الواقف

مطلب
أوقاف المملوك والاهراء لا يراعى
شرطها

ما سيذكره الشارح في الوقف عن المحمية عن المبسوط من أن السلطان يجوز له بحجبة الشريعة
 الشرط إذا كان غالب جهات الوقف قري ومزارع لأن أصلها بيت المال أي بمعنى إذا
 كانت بيت المال ولم يعلم ملك الوقف لها فيكون ذلك أرصدا لاوقفا حقيقة أي أن ذلك
 السلطان الذي وقفه أخرجه من بيت المال وعينه لمستحقه من العلماء والطلبة ونحوهم
 عونا لهم على وصولهم إلى بعض حقهم من بيت المال ولذا المأأراد السلطان نظام الممالك
 برقوق في عام ينف وغنائين وسببهم أنه أن ينقض هذه الأوقاف ليكون مأوقفا على بيت
 المال وعلته لذلك مجلسا خلاصة من الشيخ ميراج الدين الباقي في البرهان بن جماعة
 وشيخ الحنفية الشيخ اكل الدين شارح الهداية فقال الباقي مأوقفا على العلماء والطلبة
 لا يسيل إلى نقضه لأن لهم في الخمس أكثر من ذلك وما وقف على فاطمة وخديجة وعائشة
 ينقض وواقفه على ذلك الحاضرون كما ذكره السبوطي في النقل المستور في جواز قبض
 معلوم الوظائف بالأحضور ثم رأيت نحوه في شرح الملتقى في هذا نصريح بأن أوقاف
 السلاطين من بيت المال أرصادات لا أوقاف حقيقة وأن ما كان منها على مصارف بيت
 المال لا ينقض بخلاف ما وقفه السلطان على أولاده أو عتقائه مثلا وأنه حيث كانت
 أرصدا لا يلزم مراعاة شرطها لعدم كونها وقفا صحيحا فان شرط صحة ملك الوقف
 والسلطان بدون الشراء من بيت المال لا يملكه وقد علمت موافقة العلامة الأكر على ذلك
 وهو موافق لما مر من المبسوط وعن المولى أبي السعود ولما سيذكره الشارح في الوقف
 عن النهر من أن وقف الأقطاعات لا يجوز إلا إذا كانت أرضا ومالكها الإمام
 فأقطعها وارثا وهذا خلاف ما في الحنفية المرضية عن العلامة فاسم من أن وقف السلطان
 لأرض بيت المال صحيح قلت وأهل مراده أنه لا يزم لا يغير إذا كان على مصلحة عامة كما نقل
 الطرسوسي عن قاضيخان من أن السلطان لو وقف أرضا من بيت مال المسلمين على مصلحة
 عامة للمسلمين جاز قال ابن وهبان لأنه إذا أبدعه على مصرفه الشرعي فقد منع من مصرفه
 من أمراء الجور في غير مصرفه اه فقد أفاد أن المراد من هذا الوقف تأيد مصرفه على
 هذه الجهة المعينة التي عينها السلطان مما هو مصلحة عامة وهو معنى الأرصاد السابق فلا
 ينافي ما تقدم والله سبحانه أعلم (قوله باذن الامام) قيد به لأن الأحياء يتوقف على إذن ط
 عن المنع (قوله كما مر) أنه إذا قاتل مع المسلمين أو داهمهم على الطريق يرضخه ط (قوله
 خراجي) لأنه ابتداء وضع على الكافر وهو أليق به كما مر (قوله اعتبر قربه) أي قرب
 ما أحياء إن كان إلى أرض الخراج أقرب كانت خراجية وإن كان إلى العشر أقرب
 فعشرية ثم وإن كانت بينهما فاعشرية مراعاة لجانب المسلم ط وهذا عند أبي يوسف
 واعتبر محمد الماء فان أحياء خراج خراجية والأعشرية بحر وبالأول يقتضي در
 منق (قوله ما قرب الشيء يعطى) استئناف قصد به التمهيد ط كفتاه المدار
 لصاحب الاتفاق به وإن لم يكن مأكلا ولذا يجوز أحياء ما قرب من العاصم به (قوله

مطلب
 على ما وقع للسلطان برقوق من
 إرادته نقض أوقاف بيت المال

(وموات أحياء ذي باذن الامام)
 أو رخصه كما مر (خراجي ولو أحياء
 مسلم اعتبر قربه) ما قرب الشيء
 به على حكمه

وكل منهما الخ) تباع في هذا صاحب الدرر وهو مخالف لما في الهداية والتبيين والكافي
 وغيرهما من أن اعتبار الماء فيما لو جعل المسلم داره يستأنا قال في الكافي لأن المأونة في غير
 المنصوص عليه تدور مع الماء فان كانت تسقى بماء بئر أو عين فهي عشرية وإن كانت
 تسقى بانهمار الأعاجم نحر اجسدة ولو لم يجر ذامة وبهم ذامة فاعشر أحق بالمسلم اه
 ومقتضاه أن المنصوص على أنه عشرى كارض العرب ونحوها أو على أنه خراجي
 كارض السواد ونحوها لا يعتبر فيه الماء وعن هذا قال في الفقه بعد كلام والحاصل
 أن التي فحقت عنوة أن أقل الكفار عليهم الا يوظف عليهم الخراج ولو سقيت بماء المطر
 وإن سقيت بين المسلمين لا يوظف الا العشر وإن سقيت بماء الانهار وكل أرض لم ترفع
 عنوة بل أحياها مسلم ان كان يصل إليها ماء الانهار نحر اجسدة أو ما عين ونحوه
 فهو عشرية وهذا قول محمد وهو قول أبي حنيفة اه فتحصل أن الماء يمتد بغيره في الماء
 مسلم أرضا أو جعل داره يستأنا بخلاف المنصوص على أنه عشرى أو خراجي
 وقد منعنا عن الدرر المتقي أن الملتقي به قول أبي يوسف أنه يمتد بغيره وهو ما شئ عليه
 المصنف أولا كالكثير وغيره وقد مر في متن الملتقي فأقارن ترجمته على قول محمد وقال ح وهو
 المختار كما في الحوى على التكرار عن شرح فرائض صاري وعليه المذون واعتبار الماء قول محمد
 قال في الشر نبلاية قوله وكل منهما الخ فيه مخالفة لقوله قبله وما احياه مسلم بغيره بقر به
 لأنه اعتبر الحية ونحوها اعتبار الماء وعلمت أن ذلك قول أبي يوسف وهذا قول محمد اه (قوله
 بيماء العشر) هو ماء السماء والبحر والعين والبحر الذي لا يدخل تحت ولاية أحد وماء الخراج
 هو ما أنهم ارحسرتهم الاعاجم وكذلك سيحون وجحون ودجلة والفرات خلافا لمحمد
 والحاصل أنه ما كان عليه يد الكفرة ثم حويناها قهرا أو ما سواه عشرى ونماه فيما قدمناه
 في باب العشر (قوله خراج مقاسمة الخ) هذا التماس يوسع ابتداء على الكافر كما لو وظف
 فاذا فتح بلدة ومن على أهلها بأرضها أنه يضع الخراج عليهم مقاسمة أو وظفنا بخلاف
 ما إذا قسمها بين المسلمين فانه يضع العشر قال الخليل الرمي خراج المقاسمة كما لو وظف همر فا
 وكالعشر أخذ الفرق فيه بين الرطاب والزرع والكرم والنخل المتصل وغيره فيقسم
 الجميع على حسب ما تطبق الأرض من النصف أو الثلث أو الربع أو الخمس وقد نفق رأنا
 خراج المقاسمة كالعشر متعلقه بالخارج ولذا يذكر بذكر الخراج في السنة وإنما ينساقه
 في المصنف فكل شيء يؤخذ منه العشر أو لا فهو يؤخذ منه خراج المقاسمة ونجوزي الأحكام
 التي قررت في العشر وفاؤها وخلافا فاذا علمت ذلك علمت ما يزرع في بلادنا وما يفرس فاذا
 غرس رجل في أرضه فزيتونا أو كرمنا أو أشجارا يقسم الخراج كل زرع ولا شيء عليه قبل أن
 يطعم بخلاف ما إذا غرس في الموطف ولو أخذها مقاسمة على دراهم معينة بالتراضي ينبغي
 البلواز وكذا لو وقع على عدد الاشجار لأن التقدير يجب أن يكون بقدر الطاقة من أي
 شيء كان ولأن تقدير خراج المقاسمة مقصور على رأي الامام وكل من الأنواع الثلاثة يفعل

(وكل منهما) أي العشرية
 والخراجية (ان سقى بيماء العشر
 أخذ منه العشر الأرض كافر
 تسقى بيماء العشر) إذا الكافر
 لا يبدأ بالعشر (وان سقى بيماء
 الخراج أخذ منه الخراج) لأن
 التماس بالماء (وهو) أي الخراج
 (نوعان خراج مقاسمة ان كان
 الواجب بعض الخراج كالخمس
 ونحوه وخراج وظيفة ان كان
 الواجب شيئا في الخدمة

مطلب
 في خراج المقاسمة

في بلادنا فبعض الارض تقسم غماراً شجارها ويأخذ مأذون السلطان منها ثلثاً أو ربعاً
 ونحوه وبعضها يقطع عليه دراهم معينة وبعضها يهدى أو شجارها ويأخذ على كل شجرة
 قدر درهمين أو كل ذلك جائز عند الطائفة والراضى على أخذ شيء في مقابله خراج المقاسمة لمن
 يستحقه ولا شك أن أراضى بلادنا خراجية وخارجها مقاسمة كما هو مشاهد وتقدمه
 مفوض الى رأى الامام اه وبأنى تمام الكلام قلت لكن مر أن المأخوذ الآن من أراضى
 مصر والشام أجرة لا عشر ولا خراج والمراد الاراضى التى صارت لبيت المال لا المملوكة
 أو الموقوفة كما قدمناه لكن هذه الاجرة بدل الخراج كما مر وبأنى (قوله يتعلق بالتمكين
 من الانتفاع) بيان لكونه واجبا في الذمة أى انه يجب في ذمته بغير ديمته من الانتفاع
 بالارض لا بهيئته الخارج حتى لو تمكن من الزراعة وعطاه او يجب بمائة ألف مالوم يتمكن
 كما سيذكره المصنف (قوله كما وضع الخ) تتميل لخارج الوظيفة (قوله على السواد) أى
 ترى العراف (قوله بذراع = سري) استرا من ذراع العامة وهو ست قبضات تقع
 والقبضة أربع اصابع (قوله بالثقة) بالثقة فى آلة الحرث وبطلق على النورين بحوث
 عليهم ما فى قرآن وجهه فداين وقد يخفف فيجمع على أفدنة وقدن مباح والمراد هنا
 الارض وهو فى عرف الشام نوعان روماني وسطاطى ومساحة كل معروفة عند الفلاحين
 (قوله وعلى الاول المعول بجر) وأصله فى القمح وقال ان الثمانى يقتضى أن الجريب
 يختلف قدره فى البلدان ومقتضاه أن يحدد الواجب مع اختلاف المقادير فإنه قد يكون
 عرف بلد فيه مائة ذراع وعرف أخرى فيه خمسون ذراعاً (قوله يبلغه الماء) صفة بطرب
 قديمه لما يأتى من انه لاخراج ان غلب الماء على أرضه أو انقطع وبه علم أن المراد الماء الذى
 تصير به الارض صالحة للزراعة فصارت كقول الكنز جريب صالح للزراعة (قوله صاعاً)
 مفعول وضع وهو الفقيه الهاشمى الذى ورد عن عمر رضى الله تعالى عنه كما فى الهداية
 وغيره وهو غسانة ارطال أربعة أمنا وهو صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم وينسب الى
 الخراج فيقال صاع هجاشى لان الخراج أخرجه بعد ما فقد كفى ط عن الشلبى (قوله من يزر
 أو شجر) أى فهو مخير فى اعطاء الصاع من الشجر أو البئر كفى النهاية معزى الى فتاوى
 قاضيهان والصحيح انه مما يزرع فى تلك الارض كفى الكافى شربلاية ومثله فى البحر
 وبقي ما اذا عطاه او الظاهر أن الامام بخير تأمل (قوله ودرهما) هو وزن سبعة كفى الزكاة
 بحر وهو أن يكون وزنه أربعة عشر قيراطاً جوهرية (قوله الرطبة) بالقح والجمع الرطاب
 وهى القشاة والنماء والبطيخ والبادنجان وما جرى مجراه والبقول غير الرطاب مثل
 الكزات شربلاية (قوله متصلة) يعنى انه يشترط فى تلك الاشجار انى للعنب والتبر
 وغيره أن يكون متصلاً ببعضها بعض بحيث لا يمكن أن يزرع بينهما أفاده فى شرح الملتقى
 فلو كانت متفرقة فى جوانب الارض ووسطها من روع فلا شئ فيها كالأشجار فى غرس أشجار
 غير متفرقة بين ط وقوله فلا شئ فيها أى فى الاشجار المتفرقة بل يجب فى الارض لانها اذا

يتعلق بالتمكين من الانتفاع
 بالارض كما وضع عمر رضى الله عنه
 على السواد لكل جريب (هـ)
 ستون ذراعاً فى ستين بذراع كسرى
 سبع قبضات رقبيل المعتبر فى كل
 بلدة عرفهم وعرفهم صغر التقدير
 بالثقة ان تقع وعلى الاول المعول
 بجر (يلغى الماء صاعاً من يزر أو
 شجر ودرهما) عطف على صاع
 من أجود البقرة ذى يابى (ولجريب
 الرطبة خمسة دراهم ولجريب
 السكرم أو القمل متصلة) قيد
 فيها

كانت متفرقة فهي بستان فيجب بقدر الطاقة على ما يأتي أو المراد لشيء فيها مقدر تامل
وقوله كما لا شيء في غرس الخ هذا إذا لم يتصد شغل أرضه بها فلو استغنى أرضه بشوائم الخلاف
وما أشبهه أو القصب أو الخشيش كان فيه العشر كما قدمناه في باب من البدائع وغيرها تأمل
(قوله ضعفها) أي ضعف الخمسة وهو عشرة دراهم لما فيها من الأغار فان كانت لم تنم بعد
ففيها خراج الزرع كما في الخالية درمنتي (قوله والمساواة) أي سوى ما ذكر من الأشياء
الثلاثة الموظف عليها (قوله مما ليس فيه توظيف عمر) قدمه به اصلاح المتن فان ظاهره أن
الزعران والبستان فيه توظيف عمر كما هو قضية العطف مع أنه ليس كذلك (قوله
يحوطها) أي يرعاها ويحفظها أو هو بنشد الواد أو دار عليها حائط قال في المصباح
حائطه يحوطه يحوطه حوطا رعا وحوط حوله يحوطا أو دار عليها فهو التراب حتى جعله محيطا به
اه (قوله فلو ملته الخ) في المصباح التف التفت النبات بعضها ببعض اختلط ثم علم أن حاصل
ما ذكره من الفرق بين البستان والكرم هو أن ما كانت أشجاره ملتفة فهو كرم وما كانت
متفرقة فهو بستان وقد عزا في البحر إلى الظهيرية ومنه في كافي النسي ومقتضاه أن
الكرم لا يختص بشجر العنب مع أن ما في المتن من عطف النخل على الكرم بعيد أنه غيره
وفي الاختيار والجرب الذي فيه أشجار متفرقة لا يمكن زراعتها قال محمد بن وضع عليه
بقدر ما يطيق لأنه لم يرد عن عمر رضي الله تعالى عنه في البستان تقدير فكان مفضلا إلى
أمره الامام وقال أبو يوسف لا يزداد على الكرم لأن البستان بهي الكرم فالوارد في الكرم
وارد فيه دلالة وإن كان فيه أشجار متفرقة فهي تابعة للارض اه ومفاده هذا أيضا أن
الكرم يختص بالعنب والبستان غيره بقرينة التعديل أو لا تأنيبا وهذا أوفق بما في كتب
اللغة ومفاده أيضا أن الخلاف بين محمد وأبي يوسف في البستان إذا كانت أشجاره ملتفة
وأن ما في المتن هو قول محمد وعليه جرى في الملتقى وذكر في البدائع مثل ما في الاختيار حيث
قال وفي جرب الكرم عشرة دراهم وما جرب الارض التي فيها أشجار متفرقة بحيث
لا يمكن زراعتها البذر في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف أنه قال إذا كان النخل ملتفا
جعلت عليه الخراج بقدر ما يطيق ولا يزيد على جرب الكرم عشرة دراهم (قوله لأن
التنصيف الخ) على قوله وغاية الطاقة نصف الخارج فلا يتأني أن يجوز أن يخص عنه فافهم
(قوله فلا يزداد عليه في خراج المقاسمة) ترك ما لم يوظف مع أن الكلام فيه فكان عليه أن
يقول فلا يزداد عليه فيه ولا في خراج المقاسمة ولا في الموظف الخ أفاده ح قات وقد يجاب
بأن قوله والتنصيف الخ يفيد أنه يجوز وضع النصف أو الربع أو الخمس فبصير خراج
مقاسمة لأنه جزم من الخارج وهو غير الموظف فقرره في خراج مقاسمة أراد به هذا النوع
وقوله ولا في الموظف الخ أراد به النوع الأول فافهم (قوله ولا في الموظف على مقسدار
ما وظفه عمر) وكذا إذا اقتضت بلدة بعد عمر فأراد الامام أن يضع على ما يزرع حنطة درهمين
وغيرها وهي تطيقه ليس له ذلك عند أبي حنيفة وهو الصحيح لأن عمر رضي الله تعالى عنه

(ضعفها والمساواة) مما ليس
فيه توظيف عمر (زعران
وبستان) هو كل أرض يحوطها
حائط وفيها أشجار متفرقة يمكن
الزرع ففهم فلو ملته أي متصلة
لا يمكن زراعتها أرضها فهو كرم
(طاقته و) غاية الطاقة نصف
الخارج لأن (التنصيف عين
الانصاف فلا يزداد عليه) في خراج
المقاسمة ولا في الموظف على
مقدار ما وظفه عمر رضي الله

تعالى عنه

لم يزد لما أخبر بزيادة الطاقة أفاده في البحر عن الكافي قال ط وهذا نص صريح في حرمة
ما أحدثه الظلمة على الأرض من الزيادة على الموطف ولو سلم أن الأراضي آلت لبيت المال
وصارت مستأجرة أه أي لما فتنه من الترخية من أن الامام يدفعها للزراعة بأحد
طريقين إما باقتسامهم مقام الملاك في الزراعة وإعطاء الخارج وأما باجارتهم بهم بقدر الخارج
فوقه بقدر الخارج يدل على عدم الزيادة قلت لكن المأخوذ لأن من الأراضي الشامية
التي آلت إلى بيت المال بموجب البراءة والدفاتر السلطانية وكذا من الأوقاف شيء كثير
فإن منها ما يؤخذ منه نصف الخارج ومنها الربع ومنها العشر والظاهر أن خراج مقاسمة
في أصل الوضع فيؤخذ بقدره إذا صار يدل أجرة وأهل مام من التوظيف كان على سواد
العراق فقط والموضوع على الأراضي الشامية كان خراج مقاسمة في المأخوذ قدره
وقد من التصريح عن الخير الرمي بأنه خراج مقاسمة (قوله وان طاق) تعميم لقوله ولا
يراد عليه الخ فيشمل ما لم يوظف كما صرح به في قوله وغاية الطاقة نصف الخارج ويشمل
خراج المقاسمة كما نص عليه في النهر وكذا الموطف من عمر رضى الله تعالى عنه كافي البحر
أومن امام بعده كما مر فافهم (قوله وجواز اعند الاطاقة) اعلم أن قول المصنف وغيره
وينقص مما وظيف ان لم تطبق بقوله من منة أنهم ان أطاقت لا ينقص منه وهو مخالف لما في
الدراية من جواز النقصان عند الاطاقة قال في النهر ولو قيل بوجوبه عند عدم الاطاقة
وجواز اعند الاطاقة لكان حسنا وعليه يحمل ما في الدراية قد بره أه وحديثه فالحق هو
من قول المصنف ان لم تطبق أنه لا يجب التقيص عند الاطاقة فلا ينافي جواز قوله
الشارح وجوبا قيد لقول المصنف وينقص مما وظيف لا لقوله في الشرح فينقص الى نصف
الخارج وقوله وجواز اعطاف على وجوب انكائه قال وينقص وجوبا مما وظيف ان لم تطبق
وجواز ان أطاقت وهذا كلام لا غبار عليه وبه سند ما قبل ان مقتضى هذا العطف أن
الخارج من الكرم مثلا لو بلغ ألف درهم جاز أخذ خمسة مائة ولا فائت به والمراد انه ان بلغ
الخارج ضعف الموطف أو أكثر جاز لا امام أن ينقص عن الموطف أه وبوجه السقوط
أن هذا انما يراد لو كان قوله وجوبا قيد لقوله فينقص الى نصف الخارج فيه صريح في قوله
وجواز انه ينقص الى نصف الخارج وجواز اعند الاطاقة ولا موجب لهذا الجمل فافهم
(قوله وينبغي أن لا يزداد على النصف الخ) هذا في خراج المقاسمة ولم يقيد به لانها ممة من
التعير بالنصف والخمس فان خراج الوظيفة ليس فيه جزء معين تأمل قال في النهر ومكنت
عن خراج المقاسمة وهو اذا من الامام عليهم باراضهم ورأى أن يضع عليهم جزأ من الخارج
كنصف أو ثلث أو ربع فانه يجوز ويكون حكمه حكم العشر ومن حكمه أن لا يزداد على
النصف وينبغي أن لا ينقص عن الخمس قاله الحيدادي أه وبه علم أن قول الشارح وينبغي
مذكور في غير محله لأن الزيادة على النصف غير جائزة كما مر التعميم في قوله ولا يزداد عليه
وكان عدم التقيص عن الخمس غير منقول فذكره الحيدادي بحسبنا لكن قال الخير الرمي

وان طاق على الصحيح كافي
(وينقص مما وظيف) عليها ان
لم تطبق (بأن لم يبالغ الخارج
ضعف الخارج الموطف فينقص
الى نصف الخارج وجوبا وجوازا
عند الاطاقة وينبغي أن لا يزداد على
النصف ولا ينقص عن الخمس
حيدادي

يجب أن يجعل على ما إذا كانت تعاقب فلو كانت قليلة الربيع كثيرة المون ينقص ان يجب
 أن يتفاوت الواجب لتفاوت المونة كما في أرض العشر ثم قال وفي الكافي وايس للامام أن
 يقول الخراج الموظف الى خراج المقاسمة أقول وكذلك عكسه فيما يظهر من تعاليله لانه
 قال لان فيه نقض العهد وهو حرام اه قلت صرح بالعكس القهستاني وقد منعنا عن
 الرمي أن المأخوذ من الاراضي الشامية خراج مقاسمة وكتبنا أن ما صار منها البيت المال
 تؤخذ أجرتة بقدر الخراج ويكون المأخوذ في حق الامام خراجاً بحيث كان كذلك نعم بغيره
 الطائفة وبه يعلم أن ما يفعله أهل التيمار والرعيمات من مطالبة أهل القرى بجميع ما عينه
 لهم الساطن على القرى كالقسم من النصف ونحوه ظلم محض لان ذلك المعين في الدفتر
 السلطانية مبيع على أنه كان لا يؤخذ من الزراع سوى ذلك القسم المعين والناسد على أنه
 يبقى للزراع والواقع في زماننا خلافه فان ما يؤخذ منهم الآن ظلماً لا يسمى بالذخائر وغيرها
 شيء كثير مما يستغرق جميع الخارج من بعض الاراضي بل يؤخذ منهم ذلك وان لم يخرج
 الارض شيئاً وقد شاهدنا ما رآنا أن بعضهم ينزل عن أرضه لغيره بالشيء لكثرة ما عليهم من
 الظلم وحينئذ فطالبنا به بالنسب ظلم على ظلم والناسم يجب اعداءه فلا يجوز ما عدا أهل
 التيمار على ظلمهم بل يجب أن ينظر الى ما نطبقه الاراضي كما أفنى به الظهير الرمي ونقل بعض
 الشراح عن شمس الأئمة أن من سيرة الأكرمة إذا أصاب زرع بعض الرعية آفة عقرضوا
 له ما أنفقته في الزراعة من بيت مالهم وقالوا المتاجر شريك في الخسران كما هو شريك
 في الربح فاذا لم يعطه الامام شيئاً فلا أقل من أن لا يفترمه الخراج (قوله فعليه خراج
 الارض) كذا في البحر عن شرح الطحاوي قال ط والاولى خراج الزرع كانه له الشارح
 عن مجمع الفتاوى في باب زكاة الاموال أي يدفع ما عاودهم (قوله الى أن يطعم) ينهم
 أوله وكسر ثابته مبيعاً للفاعل قال في المصباح أطمعت الشجرة بالآب أدرك ثمرها (قوله
 فعليه خراج الكرم) أي دائماً لانه صار الى الادنى مع قدرته على الاعلى قال في الفتاوى
 الهندية قالوا من انتقل الى أخس الامرين من غير عذر فعليه خراج الاعلى كن له أرض
 الزعفران فتركه وزرع الحبوب فعليه خراج الزعفران وكذلك لو كان له كرم فقطع وزرع
 الحبوب فعليه خراج الكرم وهذا شيء يعلم ولا ينبغي به كذا لا يطعم الظلمة في أموال الناس كذا
 في الكافي ح قال في الفتح اذ يدعى كل ظالم أن أرضه كانت تصلح لزراعة الزعفران ونحوه
 وعلاجه صعب اه (قوله واذا أطمع) معطوف على قوله الى أن يطعم قال في البحر وفي شرح
 الطحاوي لو أنبت أرضه كرم ما فعليه خراجها الى أن يطعم فاذا أطمع فان كان ضعيفاً وظلمة
 الكرم ففيه وظلمة الكرم وان كان أقل فنقصه الى أن ينقص عن قنيزودهم فان نقص
 فعليه قنيزودهم اه والقنيز صاع كما مر وهذا بناء على انها كانت للزراعة فلوللرطبة
 فالظاهر لزوم خمسة دراهم فلذا قال الشارح ولا ينقص عما كان تأمل (قوله وكل ما يمكن
 الخ) مكرز مع ما تقدم ح (قوله على المائة) قال في جامع اللغة المسألة العرم وهو ما يبنى

مطالب
 لا يقول خراج الموظف الى خراج
 المقاسمة وبالعكس

مطالب
 لا يلزم جميع خراج المقاسمة اذا
 لم تنافي أكثر الظالم

وقوله لو غرس بأرض الخراج
 كرمًا وشجر أفعاله خراج الارض
 الى أن يطعم وكذلك لو فاسد الكرم
 وزرع الحب فعليه خراج الكرم
 واذا أطمع فعليه قدر ما ياتي ولا
 يز يد على عشر دراهم ولا ينقص
 عما كان وكل ما يمكن الزرع تحت
 شجره فبمسئله وما لا يمكن فسكرم

للسيل ليرد الماء اه ح وحاصله انما يبنى حول الارض ليرد السيل عنها وتسمى حافتا النهر
 مسننة ايضا الظاهر ان الحسم فيها كذلك لان ذلك ليس محل الزرع فلا يسمى شاعلا
 للارض فيكون تابعها (قوله قوم) اراد باسم الجمع الاثنين مجازا بقريته قوله أحدهما
 وروا الجمع في شر وابتصار صورة اسم الجمع ح (قوله فيها كرم) اراد به الجنس كالذي بعده
 بقريته الجمع فيما يأتي ح (قوله فشرى) عطف على شر واطف منصل على مجمل ح (قوله
 فالوجه لو ما) أي علم حصه الكروم وحصه الاراضي من الخراج المأخوذ (قوله والا كان
 كان جله) في بعض النسخ بأن كان جله أي بأن كان خراج الضيعة يؤخذ جله من غير بيان
 لحصه الكروم وحصه الاراضي (قوله فان لم تعرف الخ) يعنى لم يعرف أحد أن الكروم
 كانت أراضى ولا أن الاراضى كانت كروما ح (قوله قسم بقدر الحصص) أي ينظر الى
 خراج الكروم والاراضى فاذا عرف ذلك يقسم جله خراج الضيعة عليها على قدر حصصها
 ح عن الثانية قلت والظاهر أن المراد أنه ينظر الى خراجها ما خرج وظيفة بأن ينظر كم
 جريا فيها فاذا بلغ خراج الكروم مائة درهم مثلا وخراج الاراضى مائتين يقسم جله
 خراج الضيعة عليهم مائتا ثلثا على الكروم وثلثاه على الاراضى (قوله قرية) المراد
 أهلها فلذا قال خراجهم (قوله ان لم يعلم الخ) أي ان كان لا يعلم أن خراج أراضهم كان على
 التساوى أم لا ترك كما كان (تنبيه) في الخبرية مثل في مسجد قرية له أرض لم يعرف
 عليها خراج من قديم الزمان ويريد السباهي المتكلم على القرية أن يأخذ عليها خراجا أجب
 ايس له ذلك والقديم يقي على قدمه وحمل أحوال المسلمين على الصلاح واجب (قوله ولا
 خراج الخ) أي خراج الوظيفة وكذا خراج المقامه والعشر بالاولى له على الواجب بعين
 الخراج فيها ومثل الزرع الرطبة والكروم ونحوهما خبرية (قوله ما يمكن الزرع فيه ثانيا)
 قال في الكبرى والفتاوى انه مقدّر بثلاثة أشهر نهر (قوله ويمكن الاحتراز عنها) خرج
 ما لا يمكن كالجراد كما في البرازية (قوله كأنعام) وكقردة وسباع ونحو ذلك بجر (قوله
 وفأر ودودة) عبارة البحر ومنه يعلم أن الدودة والفأرة اذا أكلتا الزرع لا يسقط الخراج
 اه قلت لاشك أنهم امثله الجراد في عدم امكان الدفع وفي النهر لا ينبغي التردد في كون
 الدودة آفة سماوية وأنه لا يمكن الاحتراز عنها قال الخبر الرملى وأقول ان كان كثيرا غالبا
 لا يمكن دفعه بجمله يجب أن يسقط به وان أمكن دفعه لا يسقط به هذا هو المعين للصواب
 (قوله أو هلك الخراج بعد الحصاد) مفهومه انه لو هلك قبله يسقط الخراج لكن يخالفه
 التفصيل المذكور وفيما لو أصاب الزرع آفة فان الزرع اسم للقاء في أرضه فثبت وجب
 الخراج به لا كدابة يمكن الاحتراز عنه اعلم انه يجب قبل الحصاد الآن يحمل الهلاك هنا
 على ما اذا كان عمالا يمكن الاحتراز عنه فتندفع الخالصة وقد منافي باب العشر من الزكاة
 الاختلاف في وقت وجوبه فعنده يجب عند ظهور الثمرة والامن عليهم من الفساد وان لم
 يستحق الحصاد اذا بلغت حد ما يتقرب به وعند الثاني عند استحقاق الحصاد وعند الثالث

وأما الاشجار التي على المسننة
 فلا شيء فيها انتهى وفي زكاة الثانية
 قوم شر وضيعة فيها كرم وأرض
 فشرى أحدهما الكرم والآخر
 الاراضى وأرادوا قسم الخراج
 فالوجه لو ما فكما كان قبل الشراء
 والا كان كان جله فان لم تعرف
 الكروم الا كروما قسم بقدر
 الحصص قرية خراجهم متفاوت
 فطلبوا التسوية ان لم يعلم قدره
 ابتداء ترك على ما كان ولا خراج
 ان غاب الماء على أرضه أو انقطع
 الماء (أو أصاب الزرع آفة سماوية
 كغرق وحرق وشدة برد) الا اذا
 بقي من السنة ما يمكن الزرع فيه
 ثانيا (أما اذا كانت آفة غير
 سماوية) ويمكن الاحتراز عنها
 (كأنعام وفأر ودودة بجر أو هلك)
 الخراج (بعد الحصاد لا) يسقط

اذا حصصت وصارت في الجرين فلو ان كل منها بعد بلوغ الحصاد قبل أن يخصصه ضمن
 عندهما الا عند محمد ولو بعد ما صارت في الجرين لا يضمن اجماعا ومزعمنا هناك (قوله
 وقوله بسقط) أي الا اذا بقي من السعة ما يتمكن فيه من الزراعة كما يؤخذ مما سلف ط قال
 الخبير الرمي ولو هلك الخراج في خراج المقادير قبل الحصاد أو بعده فلا شيء عليه لثقله
 بالخراج حقيقة وحكمه حكم الشريك شركة المالك فلا يضمن الا بانه قد أدى فاعلم ذلك فانه
 مهم ويكثر وقوعه في بلادنا وفي الخالية ما هو صريح في سقوطه في حصصه رب الارض بعد
 الحصاد ووجوبه عليه في حصصه الا كارهه الا بان الارض في حصصه بمنزلة المثل تأجرة اه
 (قوله ان فضل عما أنفق) ينبني أن يلحق بالثمن على الزرع ما يباخذ الاعراب وحكام
 السياسة نظرا كما يعلم مما تقدمناه (قوله) أخذ منه مقدار ما يباين أي ان بقي ضعف الخراج
 قدره من مصاديق الخراج وان بقي أقل من مقداره الخراج يجب نصفه وأشار
 الشارح الى هذا بقوله وعلمنا في الشريعة لالة فانه مذكور فيها أفاده ح (قوله مصنف
 سراج) على حذف العاطف أو على معنى مصنف عن السراج فان المصنف في المنع نقل ذلك
 عن السراج (قوله وكذا حكم الاجارة) أي لو استأجر أرضا فقلب عليها الماء وانقطع
 لا تجب الاجرة وأما لو أصاب الزرع آفة فانما يسقط أجره ما بقي من السعة بعد داله لاله
 لا ما قبله لان الاجر يجب بازاء المنفعة شيئا فشيئا فيجب أجر ما استوفى لا غيره فذكر في بين هذا
 وبين الخراج فانه يسقط كما في البحر عن الولوالجية قلت لكن في اجارة البرازية عن المحيط
 القنوي على انه اذا بقي بعد هلاك الزرع مدة لا يتمكن من الزراعة لا يجب الاجر ولا يجب
 اذا تمكن من زراعة مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منعه غاصب اه والخراج كذلك
 كما علمت (قوله فان عطلها صاحبها) أي عطل الارض الصالحة للزراعة درم متفق قلت
 في الخالية في أرض الخراج أرض سبعة لا تصلح للزراعة أو لا يصلحها الماء ان أمكنه
 اصلاحها ولم يصلح فعلية الخراج والأفلا اه ومن التعطيل من وجهه ما لو زرع الاخص مع
 قدرته على الاعلى كما مر قلت ويستثنى من التعطيل ما ذكره في الاسعاف في فصل أحكام
 المقابر والربط لجعل أرضه مقبرة أو خانة لعله أو مستكسقط الخراج عنه وقيل لا يسقط
 والصحيح هو الاول اه وعليه مشي في المنظومة المحببة وبقي ما لو عجز مالكها عن الزراعة
 لعدم قوته وأساسه فلا امام أن يدفعه الفدية من ارضه أو أخذ الخراج من نصيب المالك
 ويسلك الباقي للمالك وان شاء أجرها وأخذ الخراج من الاجرة وان شاء زرعها من بيت
 المال فان لم يتمكن باعها وأخذ الخراج من ثمنها قال في النهاية وهذا بخلاف لانه من باب
 صرف الضرر العام بالضرر الخاص وعن أبي يوسف يدفع للعاجز كفايته من بيت المال
 قرضه ليعمل فيها زبلي وفي الذخيرة لو عادت قدرة مالكها ردّها الامام عليه الا في البيع
 (قوله يجب الخراج) أمافي التعطيل فلان التقصير من جهته وما في باعده فلا أن
 الخراج فيه معنى المؤنة فأمكن ابقاؤه على المسلم وقد صرح أن الصحابة اشتروا أراضي الخراج

وقوله بسقط ولو هلك بعضه ان
 فضل عما أنفق شيء أخذ منه مقدار
 ما ينما مصنف سراج وعلمنا في
 الشريعة لالة فانه مذكور فيها
 وكذا حكم الاجارة في الارض
 المستأجرة فان عطلها صاحبها
 وكان خراجها موطئا أو أسلم
 صاحبها أو اشترى مسلم من ذي
 (أرض خراج يجب) الخراج
 (ولو منعه انسان من الزراعة أو
 كان الخراج) خراج (مقاهمة

مطلق
 فيما لو عجز المالك عن زراعة
 الارض الخراجية

لورسل الفلاح من قرية لا يجبر على
العود

(لا) يجب شي بمراج وقد علمت أن
المأخوذ من أراضى مصر أجرة
لاخراج فافعل الآن من الأخذ
من الفلاح وان لم يزرع ويسمى
ذلك فلاحة واجبا على السكف
في بلدة معينة بعد مداره ويرزح
الأرض حرام بلا شبهة فهو رزحوه
في الشهر لئلا يميز بالبحر حيث
قال وتقدم أن مصر الآن ليست
خارجية بل بالأجرة فلا شيء على
من لم يزرع ولم يكن مسـ. تأجرا ولا
جبر عليه بتسييمها فافعله الظلمة
من الأمر ربه حرام خصوصا إذا
أراد الاشتغال بالعلم وقالو الوزع
الأخس قادر على الأعلى كره فمران
فعليه خراج الأعلى وهذا يعلم ولا
يقع به كبلات تجزى الظلمة (بائع
أرضاً خارجية ان بقي من السنة
مقدار ما يتمكن المشتري من
الزراعة فعليه الخراج والأفعلى
البائع) عناية (ولا يؤخذ العشر
من الخارج من أرض الخراج)
لأنه لا يجتمعان خلا فالشاذي
(ولا يتكرر الخراج بتكرار الخراج
في سنة لوموظف والا) بأن كان
خراج مقاسمة (تكرر) اتعلمه
بأن الخارج حقيقة (كالعشر) فانه
يتكرر (ترك السلطان) أو نائبه
(الخراج لرب الأرض)

وكانوا يؤدون خراجها ونعمه في الفتح (قوله لا يجب شي) لأنه إذا منع ولم يتدبر على دفعه
لم يتمكن من الزراعة ولا من خراج المقاسمة بتعلق بين الخراج مثل العشر فإذا لم يزرع
مع القدرة لم يوجد الخراج بخلاف خراج الوظيفة لأنه يجب في الذمة بمجرد التمكن من
الزراعة (قوله وقد علمت الخ) حاصـ له دفع ما يتوهم من قوله لم يؤخذها صاحبها يجب
الخراج أنه لو ترك الزراعة لعذر أو غيره أو رسل من القرية يجبر على الزراعة والعود وليس
كذلك أما أولاً فلا علم من قوله أن الإمام يدفعها غيره من أجرة أو بالأجرة أو يبيعها
ولم يقر ولو اجبا لصاحبها وأما ثانياً فلا مـ. أن الأراضى الشامية خراجها مقاسمة
لاوظيفة فلا يجب بالتعطل أصلاً وأما ثالثاً فلا مـ. المصارف لم يبت المال صار للمأخوذ منها
أجرة بقدر الخراج والأجرة لا تـ. هنا بدون التزام ما بقدر الأجرة أو بالزراعة قال الخـ
الرملي في حاشية البحر أقول رأيت بعض أهل العلم لم أفتي بأنه إذا رسل الفلاح من قريته
ولزم خراج القرية برحمته أنه يجبر على العود وربما اعتز به بعض البلـ. له وهو محمول على
ما إذا رسل لأن ظلم وجور ولا عن ضرورية بل تمسكوا أمر السلطان بأعادته للصحة وهي
صيانة القرية عن الخراب ولا ضرر عليه في العود وأما ما يفعله الظلمة الآن من الإلزام بالرد
إلى القرية مع التمسك بالشاقة والجور المذموم فلا يقول به مسلم وقد جعل الحصى
الشاذي في ذلك رسالة أقامهم بالطائفة على فاعل ذلك فارجع اليان شئت اه (قوله كبلات
يتجزى الظلمة) قال في العناية ورد بأنه كيف يجوز المكتن وانهم لو أخذوا كان في موضعه
أن يكون واجبا أجيب بأن الوقتين بذلك لا تدعى كل ظالم في أرض ليس شأنه ذلك أنها قبل
هـ. كانت تزرع الزعفران فبأخذ خراج ذلك وهو ظلم وعدوان اه (قوله باع أرضاً
خارجية الخ) هذا إذا كانت فارغة لـ من اختلافه في اعتبار ما يتمكن المشتري من
زراعته فقيل المنة والشعر قيل أي زرع كان وفي ان هل يشترط ادراك الربع بكمله أولاً
وفي واقعات المناطق أن القوتوى على تقديره ثلاثة أشهر وهـ. ذاهمه اعتبار الزرع الدخن
وادراك الربع فان ربع الدخن يدرك في مثل هذه المدة وأما إذا كانت الأرض مزروعة
فباعها مع الزرع فان كان قبيل بلوغه فالخراج على المشتري مطابقاً وان بعد بلوغه وانفق
حبه فهو كالباعها فأجرة ولو كان له أربعان خربى وريعى ولم أحدهم البائع والآخر
للمشتري فالخراج عليهم ولوتدواتها الأيدي ولم تـ. في ملك أحدهم ثلاثة أشهر فلا
خراج على أحد اه من التنازلية ملخصاً (قوله عناية) لم أجد فيها وانما عزاء في البحر
إلى البناءة وهي شرح الهداية لا يعنى (قوله ولا يؤخذ العشر الخ) أى لو كان له أرض
خراجها موظف لا يؤخذ منها عشر الخارج وكذا لو كان خراجها مقاسمة من النصف
وهو وكذا لو كانت عشرية لا يؤخذ منها خراج لأنـ. ما لا يجتمعان ولا لم يفعله أحد من
الخطباء الراشدين والأئمة في الفتح (قوله ولا يتكرر الخراج الخ) قال في الفتح
فالخراج له شدة من حيث تعلقه بالتـ. ولا خفة باعتبار عدم تكرره في السنة ولو زرع فيها

مراروا العشرة لشدته وهو تكثره بشكركم خروج الخراج وخفة بهلته بين الخراج فاذا
 عطاه الابن شيئا اه قات ومن ذلك أن الخراج يسقط بالموت وبالانسداد كالجزية
 وقيل لا كالعشر ويبقى تمام الكلام عليه في الفصل الآتي (قوله أو وهبه له) بأن أخذه
 منه ثم أعطاه أباه (قوله عند الثاني) أي عند أبي يوسف وقال محمد لا يجوز بيعه ولم يظهر لي
 وجه قول محمد أن كان مراده أنه لا يجوز ولو كان مصرفا للخراج (قوله وحل له لو مصرفا)
 أعاده لأن قوله جاز أي جاز ما فله السلطان به يعني أنه لا يضمن ولا يلزم من ذلك حل له لرب
 الارض وفي القنية بيعه يذوق مصرفه الى نفسه ان كان مصرفا كالفقير والمجاهد والمعلم
 والمعلم لم والذاكر والواعظ عن علم ولا يجوز لغيرهم وكذا اذا تركه لعمال السلطان الخراج
 لا حديدون عليه اه (قوله خلاف المشهور) أي يخالف لما نقله العامة عن أبي يوسف نهر
 (قوله لا يجوز اجتماعا) له لوجهه أن العشر مصرف مصرف الزكاة لأنه زكاة الخراج
 ولا يكون الانسان مصرفا زكاة نفسه بخلاف الخراج فإنه ليس زكاة وإذا يوضع على أرض
 السكاقر هذا ما ظهر لي تأمل (قوله معز بالبرازية) وذلك حيث قال وفي البرازية السلطان
 اذا ترك العشر لمن هو عليه جاز غنيا كان أو فقيرا لكن ان كان المترولا له فقيرا فلا ضمان
 على السلطان وان كان غنيا ضمن السلطان العشر لفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال
 الصدقة اه قات وينبغي حله على ما اذا كان الغني من مستحق الخراج والاذنيب أن
 يضمن السلطان ذلك من ماله تأمل وقد منافي باب العشر عن الذخيرة مثلا ما في البرازية
 وقال في الدر المنثور ثم رأيت في البرجندي في بيان مصرف الجزية وكذا الوجه العشر
 له فانه جاز لانه مال حصل بقرتهم اه فليحفظ وليكن التوفيق اه أي يحمل القول بالمنع
 على غير المقابلة والقول بالحوار عليهم قات لكان قوله لجعل العشر للمقاتلة ليس
 صريحا في جعل عشرين اراضيم تأمل (قوله وفي النهر) من هذا الى قوله وفي الاشياء من
 كلام النهر (قوله به) لم من قول الثاني أي يجوز ترك الخراج وهبه لمن هو مصرف له
 (قوله حكم الاقطاعات الخ) قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج ولا امام أن
 يقطع كل موات وكل ما ليس فيه ملك لا حديد يعمل بما يرى أنه خير للمساكين وأعم نفعه وقال
 أيضا وكل أرض ليست لاحد ولا عليها اثر عمارة فأقطعها اربابا فعمرها فان كانت في أرض
 الخراج أدنى عنها الخراج وان كانت عشرية ففيها العشر وقال في ذكر الاقطاعات ان عمر
 اصطنع أموال كسرى وأهل كسرى وكل من فزع أرضه أو قتل في المعركة وكل من قبض
 ماء أو أوجعة فكان عمر يقطع من هذا ما أن أقطع قال أبو يوسف وذلك بمنزلة بيت المال الذي
 لم يكن لاحد ولا في يد وارث فلا امام العادل أن يجيز منه ويعطى من كان له غنا في الاسلام
 ويضع ذلك موضعه ولا يجابى به فكذلك هذه الارض فهذا سبيل القطائع عندي في أرض
 العراق وانما صارت القطائع يؤخذ منها العشر لانها بمنزلة الصدقة اه قات وهذا صريح
 في أن القطائع قد تكون من الموات وقد تكون من بيت المال لمن هو من مصارفه وأنه

أو وهبه له ولو بشدة اه (جاء عند
 الثاني وحل له لو مصرفا والا
 تصدق به به ينفي ويافي الحياوي
 من ترجيح حله لغير مصرف خلاف
 المشهور (ولو ترك العشر لا يجوز
 اجتماعا ويجوز به بنفسه لفقراء
 من الخراج خلافا لما في قاعدة مصرف
 الامام من نوط بالصلحة من الاشياء
 معز بالبرازية فتنبه وفي النهر يعلم
 من قول الثاني حكم الاقطاعات
 من أراض بيت المال اذا حصلها
 أن الرقبة لبيت المال والخراج له

مطلبه
 في أحكام الاقطاعات من بيت المال

على رتبة الارض ولذا قال يؤخذ منها العشر لانهم انزلوا الصدقة وبذل له قوله أيضا وكل من
أقطعه الولاية المهديون أرض السواد وأرض العرب والجبال من الاصناف
التي ذكرنا أن للإمام أن يقطع منها فلا يحل لمن يأتي به منهم من الخلفاء أن يرتد ذلك ولا
يخرجه من يدهم وهو في يده وارث أو مشتم ثم قال والارض عند بني بنزلة المال فللإمام أن
يجوز من بيت المال من له عناية في الاسلام ومن يقوى به على العدو ويعمل في ذلك بالذي
يرى انه خير للمسلمين وأصلح لاهلهم وكذلك الارضون يقطع الإمام منها من أحب من
الاصناف اه فلهذا يدل على أن للإمام أن يعطى الارض من بيت المال على وجه التملك
لرقيتها كما يعطى المال حيث رأى المصلحة اذ لا فرق بين الارض والمال في الدفع للمستحق
فانتم هذه الفائدة فاني لم أر من ضريحها وانما المشهور في الكتب أن الاقطاع عملي
البراج مع بقاء رتبة الارض لبيت المال (قوله وحديثه) أي حين اذ كانت رقبته البيت
المال وهذا ظاهر وأما اذا كانت رقبته المملوكة قطع له كما قلنا فلا شك في صحة بيعه وغيره (قوله
نعم له اجارته الخ) قال ابن نجيم في رسالته في الاقطاعات وصرح الشيخ فاهم في فتاوى
رفعت له بأن للبهدي أن يؤجر ما أقطعه له الإمام ولا أثر لخواص اخراج الإمام له أثناء المدة
كما لا أثر لوزن الموت المؤخر في أثناء المدة ولا لكونه ملكا منفعه لا في مقابلة مال لاتفاقهم
على أن من صولح على خدمة عبده سنة كان له صالح أن يؤجره الى غير ذلك من النصوص
الناقضة بما يجار ما ملكه من المنافع لا في مقابلة مال فهو نظير المستأجر لانه ملك منفعة
الاقطاع بمقابلته استعداده لما اعتدله واذا مات المؤجر وأخرج الإمام الارض عن المقطاع
تنفسح الاجارة لانتقال الملك الى غير المؤجر كما لو انتقل الملك في النظائر التي خرج عليها
اجارة الاقطاع وهي اجارة المستأجر واجارة العبد الذي صولح على خدمته مدة واجارة
الموقوف عليه الغلة واجارة العبد المأذون واجارة أم الولد اه (تبيينه) المراد به هذه
الاجارة اجارة الارض للزراعة لكن اذا كان للارض زراع واضعون أيديهم عليها ولهم
فيها حرث وكبس ونحوه مما يسمى كردار أو يؤدون ما عليهم الاتصع اجارتهم الغيرهم أما اذا
لم يكن له ازراع مخصوص بل يتواردها أناس بعد آخرين ويدفعون ما عليهم سامن خراج
المقاسمة فله أن يؤجرها لمن أراد لكن الواقع في زماننا أن المستأجر يستأجرها لاجل
أخذ ثمنها بالزراعة ويسمى ذلك التزاما وهو غير صحيح كما افق به اهل الرمي في كتاب
الوقف وكذا في كتاب الاجارة في عدة مواضع فراجعهم (قوله وانتقل من اقطع له في زمن
سلطان آخر) كذا في عبارة النهر والظاهر أن قوله انتقل عنه في مات ولو عبر به لكان أولى
(قوله هل يـ) (ون لا ولاده) أي هل يصير الارض لا ولاده المقطاع له لا بقول السلطان
ولا ولاده فانه يعني ان مات عن اولاد فلا ولاده من بعده فهو تابعي معنى (قوله ومقتضى
قواعدهم الخ) حاصل الجواب أنهم لا تكون لا ولاده لبطان التابعي المذكور بعون
السلطان المعاق قال في الاشياء من كتاب الوقف يصح تعليق التقرير في الوظائف اخذ من

مطلب
في اجارة البهدي ما أقطعه له
الإمام

وحديثه فلا يصح بيعه ولا هبته ولا
وقته نعم له اجارته بخلاف اجارة
المستأجر ومن الحوادث لو أقطعه لها
السلطان له ولا ولاده ونسب له
وعقبه على أن مات منهم انتقل
نصيبه الى أخيه ثم مات السلطان
وانتقل من أقطع له في زمن سلطان
آخر هل يـ (ون لا ولاده) لم اره
ومقتضى قواعدهم الغاء التعليق
بعون المعاق فتدبره

مطلب
في بطلان التعليق بعون المعاق

مطلب
في صحة تعليق التقرير في الوظائف

تعالى القضا والامارة بجماع الولاية فلو مات المعلق بطل التفسير فاذ قال القاضى ان مات فلان او شغرت وطيفة كذا فقد قررتك فيها صح وقد ذكره في أنفع الوسائل ثقةها وهو آفة حسن اه اقول قدم الشارح في فصل كيفية القسمة في التمثيل انه يتم كل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا وان مات الوالى أو عزل ما لم ينعهم الثانى ومقتضى هذا أن التعليق لا يطل بموت المعلق فان قوله من قتل قتيلا فلا سلبه فيه تعليق استحقات السلب على القتل لكن قدّمنا هنا عن شرح السير الكبير خلافه وهو أنه يقال التمثيل بهزل الامير وكذا بموته اذا نصب غيره من جهة الخليفة لامن جهة العسكر (قوله ولو أقطعه السلطان أرضا مواتا) أى من أراضي بيت المال حيث كان المقطع له من أهل الاستحقاق في تلك الرقبتها كما قدّمناه ومن غير بيت المال والمراد باقطاعه اذنه له باحيائها على قول أبى حنيفة من اشتراط اذنه بصحة الاحياء وهذا لا يختص بكون المهي مستحقا من بيت المال بل لو كان ذميا ملك ما احياء (قوله او ملكها السلطان) أى باحياء او شراء من وكيل بيت المال (قوله ثم اقطعه الله) يعنى وهبها له (قوله جازوقته لها) وكذا يعمه ونحوه لانه ملكها حقيقة (قوله والارصاد الخ) الرصد الطريق ورصدته رصد من باب قتل قهلت له على الطريق وقعد فلان بالرصد كجهر وبالمصاد بالسكر وبالمصد أيضا أى بطريق الارتقاب والانتظار وربك لك بالرصاد أى مراقبك فلا يخفى عليه شئ من فعالك ولا تقوته مصباح ومنه سمى ارصاد السلطان بعض القرى والمزارع من بيت المال على المساجد والمدارس ونحوها لمن يستحق من بيت المال كالقراء والائمة والمؤذنين ونحوهم كأن ما رصدته قائم على طريق حاجتهم مراقبتها وانما لم يكن وقفا حقيقة لعدم ملك السلطان له بل هو تعيين شئ من بيت المال على بعض مستحقه فلا يجوز لمن بعده أن يغيره ويبدله كما قدّمنا ذلك مبسوطا (قوله بصحة اجارة المقطع) قدّمنا نقاؤنا ذكرنا عبارة العلامة فاسم والله سبحانه اعلم

(فصل في الجزية)

هذا هو الضرب الثانى من الخراج وقدّمنا الاقل لقوته لوجوبه وان أسلموا بخلاف الجزية أو لانه الحقيقة اذ هو المتبادر عنه د الاطلاق ولا يطلق على الجزية الا مقيد أى فيقال خراج الرأس وهذا مارة الجواز وبنت على قوله دلالة على الهيئة التى هى الاذلال عند الاعطاء نهر وتسمى جالسة من جلوت عن البلد بدلاء بالفتح والمذخر جبت واجلست مثله وبالجملة الجماعة ومنه قيل لاهل الذمة الذين جلاهم عمر رضى الله عنه عن جزيرة العرب جالية ثم نقلت الجالية الى الجزية التى اخذت منهم ثم استعملت في كل جزيرة تؤخذ وان لم يكن صاحبها اجلى عن وطنه فقيل استعمل فلان على الجالية والجمع الجوالى مصباح فاطلاقها على الجزية مجاز بترتين (قوله لانهم اجرت عن القتل) أى قضت وكلفت عنه فاذا قبلها سقط عنه القتل بهجرا ولا نهم واجبت عقوبة على الكفر كما في الهداية قال في القبح ولهذا سميت جزية وهى والجزاء واحد وهو يقال على ثواب الطاعة وعقوبة المعصية (قوله

ولو أقطعه السلطان أرضا مواتا
او ملكها السلطان ثم اقطعهها له جاز
وقته لها والارصاد من السلطان
ليس بايقاف البتة وفى الاشياء قليل
القول فى الدين أقوى العلامة فاسم
بصحة اجارة المقطع وان للامام أن
يخرجه متى شاء وقيل له ابن شبيب
بغير الموات أما الموات فليس
للإمام اخراجه عنه لانه ملكه
بالاحياء فليحفظ

(فصل فى الجزية)

هى لفظة الجزاء لانهم اجرت عن
القتل

والجمع جزى) وفي لغة جزيات مصباح (قوله لا يقدر ولا يغبر) أى لا يكون له تقدير من
الشارع بل كل ما يقع الصلح عليه يتعين ولا يقبر بزيادة ولا نقص درو وذلك كما صلح عليه
الصلاة والسلام أهل بخران وهم قوم نصارى بقرب البين على ألقى حله في العام وصالح عمر
رضي الله تعالى عنه نصارى بنى تغلب على أن يؤخذ من كل واحد منهم ضعف ما يؤخذ من
المسلم من المال الواجب فلزم ذلك وتقدم تفصيله في الزكاة فنع (قوله وما وضع بعد
ما قهر والخ) هذا الوضع والتقدير لا يشترط فيه رضاهم كما في الفسخ (قوله على فقير معتل)
ظاهره أن القدرة على العمل شرط في حق الفقير فقط لقوله إلا في فقير غير معتل وإس
كذلك بل هو شرط في حق الكل ولذا قال في المباني وغبرها لا يلزم الزمن منهم وإن كان
مقرطاً في اليسار وكذا لو مرض نصف السنة كما في شرح الزيلعي فلو حذف الفقير لكان
أولى بجورأى لو حذفه من قوله إلا في فيمن لا يوضع عليه الجزية وفقير غير معتل بأن يقول
غير معتل ليتمثل الفقير وغبرها لا من قوله هنا على فقير معتل كما فهمه في النهر فاعترضه بأنه
لواقتصر على قوله ومعتهل لما أقاد اشتراط القدرة على العمل في حق الغنى كيف وقد قابله
به اه قلت الاعتقال الاضطراب في العمل وهو الاكتساب والمراد القدرة عليه حتى لو لم
يعمل مع قدرته وجبت كن عطل الأرض كما في الفسخ وقال قيد بالاعتقال لأنه لو كان مريضاً
في نصف السنة فصاعداً لا يجب عليه شيء اه وبه ظهران التقييد بالمعتل هنا واقع في محله
وأن قوله إلا في لا يوضع على زمن وأعمى وفقير غير معتل تصريح بجهلهم وقيد هنا وأن
عطف الفقير والاعنى على الزمن عطف خاص على عام لأن المراد بالزمن العاجز فلو اقتصر
عليه لا غناء لشمله التقدير وغبره وقد يقال إن غير المعتل أعم لأنه يشمل ما إذا كان سالم
الآن لا يصحح البدن لكنه لا يقدر على الكسب نظراً وعدم معرفته بحرفة يمكنه بها
وعلى هذا فتكون القدرة على العمل شرطاً في الفقير فقط إذ لا شك أن غير الفقير يوضع عليه
إذا كان صحيحاً غير زمن ولا عمى وإن لم يكن معتملاً بهذا المعنى المذكور فبعض فقير غير
المعتل بما ذكرنا ليدفع الاستدراك على عبارات المتون ثم رأيت في القهستاني ما يؤيده
حيث قال وفيه إشارة إلى أن الفقير هو الذي يعيش بكسبه في كل يوم فلو فضل على قوته
وقوت عماله أخذت منه والأفلا وإلى أن غيره من الحاجة له إلى الكسب للنفقة في الحال
(قوله وهذا التسهيل الخ) الإشارة إلى قوله في كل شهر درهم وقوله في كل شهر درهمان
وقوله في كل شهر أربعة وفي القهستاني عن المحيط أنها تجب في أوله عندهم لأنها جزء
القتل وبه قد ألتزم بسقط الأصل فوجب خلقه في الحال إلا أنه يحاط بأداء الكل عنده
في آخر الحول تحقيقاً فأداءه قد شهرين عنده أبي يوسف في آخرهما وقسط شهر عنده
في آخره اه ومثله في التاترخانية فما ذكره الشارح به الله سبحانه وقول محمد والحاصل أنها
تجب في أول العام وجوباً وسعاً كالصلاة وإنما يجب الأداء في آخره وفي آخر كل شهرين
أو شهر لتسهيل والتخفيف عليه (قوله واعتبر أبو جعفر العرف) حيث قال ينظر إلى عادة

والجمع جزى كلمة بنية ولحن وهي
نوعان (الموضوع من الجزية
بصلح لا يقدر ولا يغبر) تعززان
القدر (بعد وضع وما ماهره
وأقر وأعلى أملا كهم يتدرفي كل
سنة على فقير معتل) بقدر على
تخصيص التقدير بأي وجه كان
بنايعة وتكفي صحتة في أكثر
السنة هداية (اثنا عشر درهما)
في كل شهر درهم (وعلى وسط الحال
ضعفه) في كل شهر درهمان (وعلى
المكثر ضعفه) في كل شهر أربعة
دراهم وهذا التسهيل لا يبين
الوجوب لأنه بأقل الحول بناية (ومن
ملا عشرة آلاف درهم فصاعداً
غنى ومن مائة مائتي درهم
فصاعداً متوسط ومن مائة مائة
المائتين أو ولا يملك شيئاً فقير) قاله
الكرخي وهو أحسن الأقوال
وعليه الاعتقاد جبراً واعتبر أبو
جعفر العرف

كل بلد في ذلك الأثرى أن صاحب خمسة بن ألقاب بلغ به ثمن المكثرين وفي البصرة قرية داء
لا يعدم مكرها وذكره عن أبي نصر محمد بن سلام فنج (قوله وهو الأصح) صححه في الولو اجبة
أيضا قال في الدر المنقى والصحيح في معرفة هؤلاء عرفهم كما في السكراني وهو المختار كما في
الاختصار ذكره القهستاني وأعترف في المنع نعم البهر بأنه أي أنه يدل على كراهة في ظاهر
الرواية ولا يخفى أن الأول أي اعتبار العرف أقرب لرأي صاحب المذهب وأقرب
في الثمرة لئلا يفسد في شرح الجمع وغيره وينبغي تفويضا للامام أي كما هو رأي الامام وفي
المتن خاتمة انه الأصح فتبصر اهـ يعني ان رأي الامام أن المقدرات التي لم يرد بها نص
لانتبه بالرأي بل تفوض الى رأي المتبلي كما قال في الماء الكبر وفي غسل النجاسة وغير
ذلك (قوله ويعتبر وجود هذه الصفات في آخر السنة الخ) قال في البحر وينبغي اعتبارها
في أولها لانه وقت الوجوب اهـ ورد في النهر بأنهم اعتبروا وجودها في آخرها لانه وقت
وجوب الاداء ومن ثم قالوا لو كان في أكثر السنة غنبا أخذ منه جزية الاغنياء أو فقيرا
أخذت منه جزية الفقراء ولو اعتبر الاول لوجب اذا كان في أولها غنبا فقيرا في أكثرها
أن يجب جزية الاغنياء وليس كذلك نعم الأكثر كالمثل اهـ واعترضه محشي مسكين بأن
ما ورد على اعتبار الاول مشبه ترك الزام اذ هو وارد أيضا على اعتبار الاخر لاقتضائه
وجوب جزية الاغنياء اذا كان غنبا في آخرها فقيرا في أكثرها اهـ قلت وحاصله انه اذا
كان المعتبر الوصف الموجود في أكثر السنة فلا فرق بين كونه في أولها أو آخرها وعلى هذا
فن اعتبر آخرها اذا كان ذلك الوصف موجودا في أكثرها وعلى هذا فلا اعتبار
لخصوص الاول أو الاخر لكن سيذكر المصنف أن المعتبر في الاهلية وعدمها وقت
الوضع بخلاف الفقير اذا أبصر بعد الوضع حيث توضع عليه وحاصله على وجه يتوصل به
التوفيق بينه وبين اعتبار أكثر السنة أن من كان من أهلها وقت الوضع وضعت عليه
وذلك بأن يكون حرا مكائنا والالم توضع عليه وان صار أهلا بعده كما سيأتي ومن كان أهلا
وقت الوضع لم كان به عذول توضع عليه الا اذا زال العذر بعده كالفقير اذا أبصر
والمريض اذا صح لكن بشرط أن يبقى من السنة أكثرها وعلى هذا فيعتبر أول السنة
لنعرف الاهل من غيره وبعد تحقق الاهلية لا يعتبر أولها في حق تغير الاوصاف بل يعتبر
أكثرها فيه كما اذا كان مريضاً في أولها فان صح به في أكثرها وجبت والا فلا وكذا
لو كان فقيرا غير معتل ثم صار فقيرا معتلا أو متوسطا أو غنيا في أكثرها وعلى هذا يجعل
ما في الولو الجلية وغيرهما من ان الفقير لو أبصر في آخر السنة أخذت منه اهـ أي اذا أبصر
أكثرها وعلى هذا عكسه بأن كان غنيا في أولها فقيرا في آخرها اعتبر ما وجد في أكثرها
لكن على ما مر من أنه يؤخذ في كل شهر قسط يؤخذ من كان غنيا في أولها شهرين مثلا قسط
شهرين دون الباقي لما في القهستاني عن المحيط بسقط الباقي في جزية السنة اذا صار شيخا
كبارا أو فقيرا ومريضاً نصف سنة أو أكثر اهـ وأشار الى أن ما نقص عن نصف سنة

وهو الأصح تناسخا في وقت وجوب الاداء
وجود هذه الصفات في آخر السنة
فنج لانه وقت وجوب الاداء نهر

لا يجعل عذرا وإذا قال في الفتح انما يوظف على المعقل اذا كان صحيحا الى اكثر السنة
والا فلا جزية عليه لان الانسان لا يتخلو عن قليل مرض فلا يجعل القليل منه عذرا وهو
ما نقص عن نصف العام اه هذا ما ظهر لي في تحرير هذا المحل والله تعالى اعلم (قوله وتوضع
على كتابي) أي ولوعر بيا فتح والكتابي من بعد تدينا ما بأي منزلا بكتاب كاليهود
النصارى (قوله السامرة) فاعل يدخل وهم فرقة من اليهود ويخالف اليهود في أكثر
الاحكام ومنهم السامري الذي وضع العجل وعبدوه صباح (قوله والارمن) نسبة على
خلاف القياس الى ارمينية بكسر الهمزة والميم بينهم اراء ساكنة وبفتح الياء الثانية بعد
النون وهي ناحية بالروم كافي المصباح (قوله تؤخذ منهم) عنده خلافا لهما أي بناء على
أنهم من النصارى أو من اليهود فهم من أهل الكتاب عنده وعندهما يعبدون الكواكب
فليسوا من الكتابيين بل كعبدة الاوثان كافي الفتح والنهر قال ح أقول ظاهرا كلامهم أن
الصائبة من العرب اذ لو كانوا من العجم لما تأتى الخلاف لما علمت أن العجمي تؤخذ منه
الجزية ولو مشركا اه قلت ويؤيده ما نقله السائغاني عن البساطي من انه عندهما تؤخذ
منهم الجزية اذا كانوا من العجم لانهم كعبدة الاوثان اه (قوله ومجوسى) من بعد النار
فتح (قوله على مجوس هجر) بفتحين قال في الفتح بلدة في البحرين اه وفي المصباح وقد
اطلقت على ناحية بلاد البحرين وعلى جميع الاقليم وهو المراد بالحديث اه وفيه أيضا
البحران على لفظ الثنية موضع بين البصرة وعمان وهو من بلاد نجد (قوله ووثني عجمي)
الوزن ما كان منقوشا في حائط ولا يخص له والصنم ما كان على صورة الانسان والصلب
ما لا نقش له ولا صورة ولا كنه بعد منخ عن السمراج ومثله في البحر لكن ذكر قبله الوثن ماله
جنة من خشب أو حجر أو فضة أو جوهر يثعب والجمع أوثان وكانت العرب تنصبها وتعبدها
اه وفي المصباح الوثن الصنم سواء كان من خشب أو حجر أو غيره اه والعجمي خلاف
العربي (قوله لجواز استرقاقه الخ) وانما لم تضرب الجزية على النساء والصبيان مع جواز
وسترقاقهم لانهم صاروا أتباعا لاصولهم في الكفر فكانوا أتباعا في حكمهم فكانت الجزية
عن الرجل وأتباعه في المعنى ان كان له أتباع والافهه عنه خاصة فتح (قوله لان المجزة
في حقه أظهر) لان القرآن نزل بلغتهم فكان كفرهم والحالة هذه أغاظ من كفر العجم فتح
وأورد في النهر أن هذا يشمل ما اذا كان كتابيا اه أي فيخالف ما مر من أنما توضع عليه قلت
والجواب انه وان شمله لكن يخص بقوله تعالى من الذين أوثوا الكتاب اه ثم رأيت
في الشرح بلاية (قوله فلا يقبل منهم) أي من العربي الوثني والمراد الاسلام وان لم
يسلم اقربا بالسيف وفي الدر المنثور عن البرجندي أن نسبة القبول الى السيف مساهمة
(قوله ولو ظهروا عليهم فقتلواهم وصبيانهم في) لان أبابكر رضي الله تعالى عنه استرق
نساء بني حنيفة وصبيانهم لما ارتدوا وقسمهم بين الغنائم هذا ما قال في الفتح الآن
ذراى المرتدين ونساءهم يجبرون على الاسلام بعد الاسترقاق بخلاف ذراى عبدة

الاوثان

(وتوضع على كتابي) يدخل في
اليهود السامرة لانهم يدينون
بشريعة موسى عليه الصلاة
والسلام وفي النصارى التبرج
والارمن وأما الصائبة في الثانية
تؤخذ منهم عنده خلافا لهما
(ومجوسى) ولوعر بيا لوضعه عليه
الصلاة والسلام على مجوس هجر
(ووثني عجمي) لجواز استرقاقه
(عربي) لان المجزة في حقه
أظهر فلم يعذر (ومرئ) فلا يقبل
منهم الا الاسلام أو السيف ولو
ظهروا عليهم فقتلواهم وصبيانهم
في

الاوثان لا يجبرون اه اى وكذا انساؤهم والفرق ان ذرارى المرتدين تبع لهم فيجبرون
 مثلهم وكذا انساؤهم لسبق الاسلام منهم (تنبيه) قال في الفتح قالوا لوجاهة زنديق قبل
 ان يؤخذ فاجبر بان يؤخذ فيقرب وتاب تقبل بوجهه فان اخذتم تاب لا تقبل بوجهه ويقتل لانهم
 باطنية بعتهم قدرون في الباطن خلاف ذلك فيقتل ولا يؤخذ منه الجزية اه وسماى في باب
 المرتدين هذا التفصيل هو المقتضى به وفي القهستاني ولا توضع على المبتدع ولا يسترق وان
 كان كافرا لكن يباح قتله اذا اظهر بدعته ولم يرجع عن ذلك وتقبل بوجهه وقال بعضهم
 لا تقبل توبة الاباحية والشيعية والقرامطية والزندقة من الفلاسفة وقال بعضهم ان تاب
 المبتدع قبل الاخذ والاطهار تقبل وان تاب بعدهم لا تقبل كما هو قياس قول أبي حنيفة
 كما في التمهيد السالمى اه قال في الدر المنثور واهتمد الانبياء صاحب التنوير (قوله وصي)
 ولا يجنون فتح (قوله وامرأة) الانساب بنى تغلب فانهم كانوا خدمن نسائهم فكانوا خدمن
 رجالهم لوجوبه بالصلح كذلك كما ساقى (قوله وابن أم ولد) صورته استولى بارية لها ولد
 قدمه معه فان الولد يتبع أمه في الجزية والتدبير والاستيلاء (تنبيه) قال في الدر
 المنثور سقط من نسخ الهداية لفظ ابن وجعه القهستاني بل زاد امرأة ولا ينبغي فان من
 المعلوم ان لجزية على النساء الاحرار فكيف بأمر الولد وانما المراد ابن أم الولد (قوله وفقير
 غير معتل) تقدم الكلام عليه (قوله لانه لا يقتل الخ) الاصل ان الجزية لا تسقط القتل فن
 لا يجب قتله لا توضع عليه الجزية الا اذا أعانوا برأى او مال فتجب الجزية كما في الاختيار
 وغيره در منتهى وقهستاني (قوله ويحكم الحدادى بوجوبه) اى اذا قدر على العمل
 حيث قال قوله ولا على الرهبان الذين لا يخاطبون الناس هذا محمول على انهم اذا كانوا
 لا يقدرون على العمل اما اذا كانوا يقدرون فعليه الجزية لان القدرة فيهم موجودة وهم
 الذين ضيعوها فصار كمن عطل أرض الخراج اه وبه يوزن في الاختيار ايضا مما في
 الشريعة لا يسهل عليه قال في التمهيد جعله في الخاتمة ظاهر الرواية حيث قال ويؤخذ من الرهبان
 واقسيسين في ظاهر الرواية وعن محمد أنهم لا يؤخذون (قوله ونقل ابن كمال انه القياس)
 فيه نظر لانه قال في شرح قوله ولا على راهب لا يخاطب فأما الرهبان وأصحاب الصوامع
 الذين يخاطبون الناس فقال محمد كان ابو حنيفة يقول بوضع الجزية اذا كانوا يقدرون على
 العمل وهو قول ابي يوسف قال عمرو بن ابي عمر قلت لمحمد فاقولت قال القياس ما قال ابو
 حنيفة كذا في شرح القدرى لا قطع اه وبه علم أن هذا في الخاطا على أن هذه الصيغة
 من محمد تنمى اختياره قول أبي حنيفة ولا تنمى أن مقابله هو الاستحسان الذي تقدم على
 القياس ووجه كونه هو القياس أن اللفظ هنا على دار الحرب لنا أن نقول الرهبان الخاطا
 بخلاف غير الخاطا وقد مر أن من لا يقتل لا توضع الجزية عليه وهذا القياس هو مفهوم
 ما جرى عليه أصحاب المتن فيكون هو المذهب وما مر عن الخاتمة يمكن عمله عليه فلا يلزم
 ان يكون المصنف مشى على خلاف ظاهر الرواية فانهم (قوله لم توضع عليه) لأن وقت

مطلب
 الزنديق اذا أخذ قبل التوبة يقتل
 ولا يؤخذ منه الجزية

(وصي وامرأة وعبد) ومكاتب
 ومدبر وابن أم ولد (عز من
 من زمن زمانه نقص بعض أعفائه
 أو عطل قواه فدخّل المفسر
 والشيخ العاجز) وأصحى وفقير غير
 معتل وراهب لا يخاطب) لانه
 لا يقتل والجزية لا تسقطه ويحكم
 الحدادى بوجوبه ونقل ابن كمال
 انه القياس ومما قدمه أن الاستحسان
 بخلافه فتأمل (والمعتمد في الأهلية)
 للجزية (وعلمها وقت الوضع)
 فن أفاق أو عتق أو باع أو برى بعد
 وضع الامام لم توضع عليه

الوجوب اقول السنة عند وضع الامام فان الامام يجب ان يضع عند رأس كل سنة لتغير
أحوالهم بلوغ الصبي وعق العبد وغيرهم فاذا استلم وعق العبد بعد الوضع فتقدم مضي
وقت الوجوب فلم يكونا أهلا للوجوب ولو الجلية (قوله بخلاف الفقيه) أي غير المعتل
اذا أيسر بالعمل فانما يوضع عليه ط (قوله لأن سقوطها المجزئة) لأن الفقيه يرى أهل الوضع
الجزئية كما في الاختصار رأى لكونه سترامه كما قال كنهه معذور بالفقه فاذا زال أخذت منه لكن
ان بقي من الحلول أكثره على ما قدمنا نحريره (قوله كما طعن الملهدة) أي الطاعنين في الدين
قال في المصباح لحد الرجل في الدين لحد أو لحد الحاد طعن (قوله انما هي عقوبة لهم)
ولانها دعوة الى الاسلام بأحسن الجهات وهو أن يسكن بين المسلمين فبصرى بحسن
الاسلام فيسلم مع دفع شره في الحال فاستأني (قوله فاذا اجازاهم الهم) أي تأخيرهم بالا
جزئية للاستدعاء الى الايمان أي لاجل دعائهم اليه بما ربتهم وقت الهم بدونهما فبما أولى أي
فامه الهم للاستدعاء الى الايمان بالجزئية أولى لأن محال طعنهم للمسلمين ورويتهم حسن سيرتهم
تدعوهم الى الاسلام كما عات فيحصل المقتصد بالقتال فيكون أولى هذا ما ظاهره في تقرير
كلامه وقد صرح أبو يوسف في كتاب الخراج بأنه لا يجوز ترك واحد بالجزئية فقه لم المراد
ما قرناه فتأمل (قوله وقال تعالى الخ) لاجابة الى سوق الدليل النقلي هنا لأن الملهدة
معتز على مشروعية هذا الحكم من أصله (قوله ونصارى نجران) بلدة من بلادهم دان
من اليمن مصباح وفي الفخر روى أبو داود عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما قال صالح
رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل نجران على أني حلة النصف في صفرة والنصف في رجب
(قوله ثم فزع عليه) أي على كونه عقوبة على الكفر (قوله ولو بعد تمام السنة) يجب أن
تحمل البعديّة على المقارنة للتمام لانه لو أسلم بعد التمام جازة بالسقوط بالتكرار قبل الاسلام
لا بالاسلام اه ح قلت لكن تحقق التكرار بدخول السنة الثانية فيه بخلاف كما تعرفه
(قوله ويسقط المجهل) على تقدير مضاف أي يسقط رده فالسقوط هنا عن الامام لانه
بخلاف الواقع في المتن (قوله فبرده عليه سنة) أي لو جهل سنتين لانه أدى خراج السنة
الثانية قبل الوجوب فبرده عليه اما لو جهل سنة في اولها فقد أدى خراجها بعد الوجوب
قال في اللؤلؤ الجلية وهذا على قول من قال بوجوب الجزئية في اول الحلول كما نص عليه في
الجامع الصغير وعلمه الفتوى (قوله والموت) أي ولو عند تمام السنة في قواهم جميعا كما
في النسخ (قوله والتكرار) أي بدخول السنة الثانية ولا يوقف على مضيها في الاصح
كما يأتي قريبا وسقطها بالتكرار قول الامام وعندها لا تسقط في الفتح (قوله وبالعمرى
والزمانة الخ) أي لو حدث شيء من ذلك وقد بقي عليه شيء لم يؤخذ كما في اللؤلؤ الجلية والخاتمة
أي لو بقي عليه شيء من أفساط الاشهر وكذا لو كان لم يدفع شيئا لكن قد مناعن القهسنانى
عن المحيط تقييد سقوط الباقي بما اذا دامت هذه الاعذار نصف سنة فأكثر ومثله
ما ذكره الشارح اقول الفصل عن الهداية فانهم هذا وفي التتارخانية قال في المتن قال

قوله أي الطاعنين هكذا يحفظه
واما لاصوب الطاعنون كما
لا ينبغي اه محصيه

(بخلاف الفقيه اذا أيسر به)
الوضع حيث توضع عليه) لأن
سقوطها المجزئة وقد زال اختيار
(وهي) أي الجزئية ليست رضا منا
بكفرهم كما طعن الملهدة بل انما هي
(عقوبة) لهم على اقامتهم على
الكفر فاذا اجازاهم الهم
لا استدعاء الى الايمان بدونهما
فيها أولى وقال تعالى حتى يعطوا
الجزية عن يديهم صاغرون
واستأذنها عليه الصلاة والسلام
من مجوس هجر نصارى نجران
وأقرهم على دينهم ثم فزع عليه
بقوله (فتسقط بالاسلام) ولو بعد
تمام السنة ويسقط المجهل سنة
لا سنتين فبرده عليه سنة خلاصة
(والموت والتكرار) للتدخل كما
سيجي (و) (ب) (العمرى والزمانه)

أبو يوسف إذا أغنى عليه أو أصابته زمانة وهو موثر أخذت منه الجزية قال الامام الحاكم
أبو الفضل على هذه الرواية بشرط للاخذ بأهلية الوجوب في أول الحول وعلى رواية
الاصول بشرطها من أقوله إلى آخره اه ملخصا قلت وسأله أنه على رواية المتن بشرط
وجود الأهلية في أقوله فقط فلا يضرب زوالها بعده وعلى رواية الاصل بشرط عدم زوالها
وهو ما مشى عليه المصنف وليس المراد عدم الزوال أصلا بل المراد أن لا يستمر العذر
نصف سنة فأكثر فلا ينافي ما مر في تدبر (قوله لا يستطيع العمل) راجع لقوله فقيرا
ومابعد (قوله والاصح الخ) وقيل لا بد من مضي الثانية ليتحقق الاجتماع (قوله بعكس
خراج الارض) فان وجوبه بان خرا الحول لا يتبعه يتحقق الانتفاع (قوله وبسقط
الخارج) أي خارج الارض (قوله وقيل لا) يحزم به في المتن (قوله بجر) أقتره في النهر
أيضا (قوله وعزاه في الخالية) حيث قال فان اجتمع الخراج فلم يؤخذ سنة عند أبي حنيفة
يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الاولى وبسقط ذلك عنه ما قال
في الجزية ومنهم من قال لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن
الزراعة فان لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل اه قلت وقد ترك المصنف والشارح هذا
المقيد وهو العجز عن الزراعة أي في السنة الاولى وعلى هذا فلا يحل لذكر الخراج هنا
لانه لا يجب الا بالتمسك من الزراعة فاذا لم يجب لا يقال انه سقط ويظهر أن الخلاف
المذكور انطوى بحمل القول الاول على ما اذا عجز والثاني على ما اذا لم يعجز اذ لا يتأتى
الوجوب مع العجز كما مر في الباب السابق ولذا قال فان لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل
وعلى هذا لم يبق في المسئلة قولان لكنه خلاف الظاهر من كلامهم فان الخلاف محكي
في كثير من الكتب وقد علمت أنه لا يتأتى الخلاف مع العجز فالظاهر أن الخلاف
عند عدمه وعليه فالمناسب اسقاط هذا التمسك ولذا ذكر في الخالية هذه المسئلة في باب
العشر بدونه ولم يذكر أيضا القول الثاني فاقضى كلامه اعماد قول الامام أنه لا يؤخذ
بخراج السنة الاولى لكن في الهندية عن الخط ذكر صدر الاسلام عن أبي حنيفة
روايتين والصحيح أنه يؤخذ اه ويحزم به في المتن كما قدمناه وبه ظهر أن كلام القولين
صريح عن صاحب المذهب والمصريح بتصححه عدم السقوط فكان هو المتمد
ولذا يحزم به في المتن المتن وذكر في العناية الفرق بينهما وبين الجزية بأن الخراج في سائلة
البقاع وثمة من غير الثقات إلى معنى العقوبة ولذا لشرى مسلم أرضا خراجية لم
خراجها فجاز أن لا يدخل بخلاف الجزية فانها عقوبة ابتداء وبقاء والعقوبات
تدخل اه وبه اندفع ما في البصر (قوله وفيها الخ) أي في الخالية ومحل ذكر هذه المسئلة
الباب السابق وقد ذكرها في باب العشر وقد مننا الكلام عليها (قوله في الاصح) أي من
الروايات لأن قبولها من الثائب يفوت المأمور به من اذلاله عند الاعطاء قال تعالى حق
يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فتح (قوله واقابض منه قاعدا) وتكون يد المودى

وصبرونه فقيرا أو مقعدا
أو شيخا كبيرا لا يستطيع العمل
ثم بين التكرار فقال (واذا اجتمع
عليه حولان ندأخت والاصح
سقوط جزية السنة الاولى
بدخول السنة الثانية) زياحي
لأن الوجوب بأول الحول بعكس
خراج الارض (وبسقط الخراج
ب) الموت في الاصح ما روى
و (التدأخت) كالجزية (وقيل
لا يسقط كالعشر ويبنى ترجيح
الاول لان الخراج عقوبة بخلاف
العشر بجر قال المصنف وعزاه
في الخالية اصحاب المذهب
فكان هو المذهب وفيه الاجل
أكل الغلة حتى يؤدى الخراج
(ولا تقبل من الذي لو بعثنا على
يدنا تبس) في الاصح (بل يكافئ
أن يأتى بنفسه فيعطى ما قاتل
واقابض منه قاعدا) هداية

أسفل ويد القابض أعلى هندية (قوله ويقول الخ) هذا في الهداية أيضا لكن لم يجزم به كما فعله الشارح بل قال وفي رواية يأخذ بتلبيسه ويهرزه هذا ويقول أعط الجزية يا ذمي
 اه ومفاده عدم اعتمادهما وفي غاية البيان والتليب بالفتح ما على موضع اللب من الثياب
 واللب موضع القلادة من الصدر (قوله يا عدو الله) كذا في غاية البيان والذي
 في الهداية والفتح والتبيين يا ذمي (قوله ويصفه في عنقه) الصفع أن يسط الرجل كفه
 فيضرب بها أقفا الإنسان أو يده فاذا قبض كفه ثم ضرب به فليس يصفع بل يقال ضربه
 بجمع مصباح وما ذكره من الصفع نقله في التاترخانية ونقله أيضا في النهر عن شرح
 الطحاوي وقد حكاها بعضهم بقليل (قوله لا يا كافر) مفاده المنع من قول يا عدو الله
 بل ومن الأخذ بالتليب والهز والصنع إذ لا شك بأنه يؤذيه ولهذا رد بعض المحققين من
 الشافعية ذلك بأنه لا أصل له في السنة ولا فعله أحد من الخلفاء الراشدين (قوله ويأثم
 القائل إن اذاه به) مقتضاه أنه يعزى لارتكاب الأثم بحر وأقره المصنف لكونه نظرا فيه
 في النهر قلت ولعل وجهه ما مر في يافاسق من أنه هو الذي ألحق الشين بنفسه قبل قول
 القائل أفاده الشارح في التهذيب ط قلت لكن ذكرنا الفرق هنا لفافهم (قوله
 ولا يجوز أن يحدث) يضم الياء وكسر الدال وفاعله الكافر ومفعوله ببيعة كناية عن ضيقه قول
 الشارح ولا يصح ما في نسخة ولا يحدثوا أي أهل الذمة اه ح ومن الأحداث نقلها إلى
 غير موضعها كما في البحر وغيره ط (قوله ببيعة) بالكسر معبد النصراني واليهود وكذلك
 الكنيسة لأنه غالب البيعة على معبد النصراني والكنيسة على اليهود فهستاني
 وفي النهر وغيره وأهل مصر يطلقون الكنيسة على معبدهما ويخصون اسم الدين بمعبد
 النصراني قلت وكذا أهل الشام درم متقي والصومعة بيت بني برأس طويل أتمعبد
 فيه بالانقطاع عن الناس بحر (قوله ولا مقبرة) عزاه المصنف إلى الخلاصة ثم ذكر
 ما يخالفه عن جواهر القتاوي ثم قال والظاهر الأول ومن ثم عوانا عليه في المختصر
 (قوله ولو قرينة في المختار) نقل تصحيحه في الفتح عن شرح شمس الأئمة السرخسي
 في الاجارات ثم قال انه المختار وفي الوهبانية انه الصحيح من المذهب الذي عليه الحقون
 إلى أن قال فقد علم أنه لا يحل الاقناء بالأحداث في القرى لأحد من أهل زماننا
 بعد ما ذكرنا من التصحيح والاختيار للفتوى وأخذ عامة المشايخ ولا يلتفت إلى فتوى من
 أفتى بما يخالف هذا ولا يحل العمل به ولا الأخذ بفتواه ويحجر عليه في الفتوى وينع
 لأن ذلك منه مجرد اتباع هوى النفس وهو حرام لأنه ليس له قوة الترجيح لو كان الكلام
 مطلقا فكيف مع وجود النقل بالترجيح والفتوى فتنبه لذلك والله الموفق قال في النهر
 والخلاف في غير جزيرة العرب أما هي فيمنعون من قراها أيضا لئلا يجتمع دينان في جزيرة
 العرب اه قلت الكلام في الأحداث مع أن أرض العرب لا تفرق فيها كنيسة ولو قدسية
 فضلا عن أحداثها لأنهم لا يمكنون من السكنى بها الحديث المذكور كما يأتي وقد بسطه

ويقول أعط يا عدو الله ويصفه
 في عنقه لا يا كافر ويأثم القائل إن
 اذاه به قنيسة (ولا) يجوز أن
 يحدث ببيعة ولا كنيسة
 ولا صومعة ولا بيت نار ولا مقبرة
 ولا صنما ساوي (في دار الاسلام)
 ولو قرينة في المختار فتح

مطلب
 في أحكام الكنائس والبيع

مطلب
 لا يجوز أحداث كنيسة في القرى
 ومن أفتى بالجواز فهو مخطئ
 ويحجر عليه

مطلب
 تهم الكنائس من جزيرة العرب
 ولا يمكنون من سكناها

في النسخ ونسرح السير الكبير وقد تم تحديد جزيرة العرب أقول الباب الماز * (تنبيه) *
 في النسخ قبل الامصار ثلاثة مامصره المسامون كالـ و قد والبصر ذوبه د اد واسط
 ولا يجوز فيه احداث ذلك اجاعا وما فتحه المسامون عنوة فهو كذلك وما فتحوه صلحا
 فان وقع على أن الارض لهم جاز الاحداث والافلا الا اذا شرطوا الاحداث اه ملخصا
 وعليه فقول ولا يجوز أن يحدوا مقبدا بما اذالم يقع المصلح على أن الارض لهم ام أو على
 الاحداث لكن ظاهر الرواية أنه لا استثناء فيه كافي البحر والنهر قلت لكن اذا صار لهم
 على أن الارض لهم ام فلهم الاحداث الا اذا صار مصر المسلمين بعد فاتهم ام عندهم من
 الاحداث بعد ذلك ثم لو تحول المسامون من ذلك المصر الانتراب يرافاهم الاحداث أيضا
 فلو رجع المسلمون اليه لم يهدموا ما أحدث قبل عودهم كافي نسرح السير الكبير وكذا
 قوله وما فتح عنوة فهو كذلك ليس على اطلاقه أيضا بل هو فيما قسم بين الفاتحين أو صار
 مصر المسلمين فقد صرح في نسرح السير بأنه لو ظهر على أرضهم وجعلهم ذمة لا يمنعون
 من احداث كنيسة لأن المنع يختص بأمصا المسلمين التي تقام فيها الجمع والحدود
 فلو صارت مصر المسلمين منعوا من الاحداث ولا تترك لهم الكنائس القديمة أيضا
 كما لو قسمها بين الفاتحين ~~لكن~~ لا تدمر بل يجعلها مساكن لهم لانها مملوكة لهم بخلاف
 ما صار لهم عليها قبل الظهور عليهم ام فانه يترك لهم القديمة ويمنعهم من الاحداث
 بعد ما صارت من أمصار المسلمين اه ملخصا (تنبيه) * لو كانت لهم كنيسة في مصر
 فادعوا انما صالحناهم ام على أرضهم وقال المسامون بل فقت عنوة وأرادوا منعهم من
 الصلوة فاجعل الحال اطول العهد سأل الامام الفقهاء وأصحاب الاخبار فان وجد
 أثر عمل به فان لم يجدوا واختلقت الا تار جعلها أرض صلح وجعل القول فيها لأهلها
 لانها في أيديهم وهم متمسكون بالاصل وغامه في نسرح السير (قوله وبعاد المنهم) هذا
 في القديمة التي صالحناهم على ابقائها قبل الظهور عليهم قال في الهداية لأن الابنية لا تبقى
 دائما ولما أقروهم الامام فقد عهد اليهم الاعادة الا أنهم لا يمكنون من نقلها لانه احداث
 في الحقيقة اه (قوله أشباه) حيث قال فائدة نقل السبكي الاجماع على أن الكنيسة
 اذا هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادة بناء ذكره السيوطي في حسن المحاضرة قلت يستنبط
 منه أنهم اذا قنات لا تفتح ولو بغير وجه كما وقع ذلك في عصر نابا القاهرة في كنيسة بجارة
 زويلة قتلها الشيخ محمد بن الداس فأتى النضاة فلم تفتح الى الآن حتى ورد الامر
 السلطاني بفتحها فلم يفتحها حتى فتحها ولا ياتي ما نقله السبكي قول أصحابنا ابعاد
 المنهم لأن الكلام فيما عدا الامام لا فيما تم ثم فليتأمل اه قال الخبير الرملي في حواشي
 البحر أقول كلام السبكي عام فيما عدا الامام وغيره وكلام الاشباه يخص الاول والذي
 يظهر ترجيحه العموم لأن العلة فيما يظهر أن في اعادة بناءهم المسلمين استخفافا بهم
 وبالاسلام واجسادهم وكسر شوكتهم ونصر الكفر وأهل غاية الامر أن فيه اقتيانا

مطلب
 في بيان أن الامصار ثلاثة مامصره
 احداث الكنائس فيها

(وبعد المنهم) أي لا ما عدا
 الامام بل ما نهدم أشباه في آخر
 الدعاء برفع الطاعون (من غير
 زيادة على البناء الاول)

مطلب
 لو اختلقت اعمارهم ام في أنهم اصلحية
 أو عنوة فان وجد أثر ولا تترك
 بأيديهم

مطلب
 اذا هدمت الكنيسة ولو بغير
 وجه لا يجوز اعادة بناء

على الامام فيلزم فاعله التعزير كما اذا ادخل الحربى بغير اذنه يصح امانه ويعز ولا يفتنه
 بخلاف ما اذا هدموها بأنفسهم فانهم اتعدا كما صرح به علماء الشافعية وقواعدنا لا تأباه
 لعدم العلة التي ذكرناها فيسبغ من عموم كلام السبكي اهـ * (تنبيه) * ذكر الشر بن لالى
 في رسالة في احكام الكنائس عن الامام السبكي أن معنى قولهم لا نغنيهم من الترميم ليس
 المراد أنه جائز أن نأمرهم به بل معنى تركهم وما يدينون فهو من جهة المعاصى التي يقررون
 عليها كسرب الخمر ونحوه ولا نقول ان ذلك جائز لهم فلا يحل للسلطان ولا للقاضي
 أن يقول لهم افعلوا ذلك ولا أن يعينهم عليه ولا يحل لاحد من المسلمين أن يعمل لهم فيه
 اهـ ولا يخفى ظهوره وموافقة اقواءنا ثم نقل عن السراج البلقينى في كنيسة لليهود
 ما حاصله أن العصاة رضي الله تعالى عنهم عند فتح النواحي لم يكن منهم صلح مع اليهود
 أصلا اهـ قلت وهذا ظاهر فان البلاد كانت بيد النصارى ولم تزل اليهود مضروبة عليهم
 الذلة ثم رأيت في حاشية شيخنا الشيخ كعب عند قول الشارح في الخطبة الامام
 بجامع بنى أمية مانعه ثم نقض أهل الذمة عهدهم في وقعة التناز ووقعوا عن آخرهم
 فكأنهم الآن موضوعة بغير حق اهـ ويؤخذ من هذا حكم حادثة الفتوى الواقعة
 في عام ثمانية وأربعين بعد المائتين والالف قريبا من كتابي لهذا المجل وهى أن كنيسة
 الفرقية من اليهود تسمى اليهود القرايين مهجورة من قديم لفقده هذه الفرق وانقطاعهم
 في دمشق فخصرهم ودى غريب هو من هذه الفرقة الى دمشق فهدم له النصارى دراهم
 معلومة وأذن لهم في بنائها وأن يجعلوها معبد لهم وصدق لهم على ذلك جماعة من اليهود
 لقوة شوكة النصارى في ذلك الوقت وباعى أن الكنيسة المذكورة في داخل حارة لليهود
 مشتملة على درر عديدة وأن مراد النصارى شراء الحارة المذكورة وادخالها
 للكنيسة وطلبوا فتوى على صحة ذلك الاذن وعلى كونها صارت معبدا للنصارى
 فامتنعت من الكتابة وقلت ان ذلك غير جائز فكذب لهم بعض المتقربين طمعا في عرض
 الدنيا أن ذلك صحيح جائز فويت بذلك شوكتهم وعرضوا ذلك على والى الامر يا اذن لهم
 بذلك حيث وافق غرضهم الحرام الشرعى بناء على ما افتاهم به ذلك المفتى ولا أدري
 ما يؤل اليه الامر والى الله المشتكى ومستندى فيما قلته أمور منها ما علمته من أن اليهود
 لا عهد لهم فالظاهر أن كائنهم القسدية أقوت مساكن لا مهابد فتبقى كما بقيت عليه
 وما علمته أيضا من أن أهل الذمة نقضوا عهدهم لقتالهم المسلمين مع التنازل الكفار فلم يبق
 لهم عهد في كائنهم فهى موضوعة الآن بغير حق ويأتى قريبا عند قوله وسب النبي
 صلى الله عليه وسلم لم أن عهد أهل الذمة في الشام مشروط بأن لا يحدوا ببيعة ولا كنيسة
 ولا يشتموا مسلما ولا يضر يوه وأنهم ان خالفوا فلا ذمة لهم ومنها أن هذه كنيسة مهجورة
 انقطع أهلها ونعمطت عن الكفر فبها فلا تجوز الاعانة على تجديد الكفر فيها وهذا اعانة
 على ذلك لا يقدر الممكن بحيث نعمطت عن كفر أهلها او قد نقل الشر بن لالى في رسالته

مطلب

ليس المراد من إعادة المنهدم انه
 جائز أن نأمرهم به بل المراد تركهم
 وما يدينون

مطلب

لم يكن من العصاة صلح مع اليهود

مطلب

مهم حادثة الفتوى في أخذ
 النصارى كنيسة مهجورة لليهود

مطلب

قبلا فتى به بعض المتقربين في زماننا

قوله ولا أدري الخ قلت آل الامر
 بهدنة الى أن شرعوا في هدمها
 على أحسن ما أرادوا مع نصب
 أما كن حوله الأخذ بها من
 المسلمين قهرا ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلى العظيم

عن الامام القرافي أنه أفق بأنه لا بعد ما انهم ساء من الكنائس وأن من ساعد على ذلك
 فهو راض بالكفر والرضا بالكفر كافر اه فنه وذباله من سوء المذهب ومنها أن عداوة
 اليهود للنصارى أشد من عداوتهم لنا وهذا الرضا والتصديق ناشئ عن خوفهم من
 النصارى لقوة شوكتهم كما ذكرناه ومنها أنها إذا كانت معينة لفرقة خاصة ليس لرجل من
 أهل تلك الفرقة أن يصرفها إلى جهة أخرى وإن كان الكفر ملة واحدة عندنا كدراسة
 موقوفة على الحنفية منه لا لا يعلل أحد أن يجعلها لأهل مذهب آخر وأن يتحدث الملة
 ومنها أن الصلح العمري الواقع بين الفتح مع النصارى انما وقع على ابقاء معابدهم التي
 كانت لهم انذاك ومن جعله الصلح معهم كما علمه آتفان لا يحدوا كنيسة ولا صومعة
 وهذا الاحداث كنيسة لم تكن لهم بالاشك وانفتحت مذاهب الائمة الاربعة على أنهم
 ينفون عن الاحداث كما بسطه الشرنبلالي بنقله نصوص ائمة المذاهب ولا يلزم من
 الاحداث أن يكون بناء حادئ لانه نص في شرح السير وغيره على أنه لو أرادوا أن يخذوا
 بيدهم معبد الاسكندرية يجمعون فيه يجمعون منه لان فيه معارضة للمسلمين وازدراء
 بالدين اه أي لانه زيادة معبد لهم عارضوا به معابد المسلمين وهذه الكنيسة كذلك
 جعلوها معبد لهم حادئاً أفق به ذلك المسكين خالف فيه اجماع المسلمين وهذا كله
 مع قطع النظر عما قصدوه من عمارتها بأنقاض جديدة وزيادتهم فيها فاقنوا لو كانت
 كنيسة لهم يجمعون من ذلك باجماع ائمة الدين أيقنوا لاشك أن من أفتاهم وساعدهم
 وقوى شوكتهم يخشى عابسه سوء الخاتمة والعياذ بالله تعالى (قوله عن النقض) بالغتم
 ما انتقض من البنين قاموس (قوله وقامه في شرح الوهبانية) ذكر عبارته في النهر
 حيث قال قال في عقد القرائن وهذا أي قولهم من غير زيادة يفيد أنهم لم يبنوا ما كان
 بالبن بالآجر ولا ما كان بالآجر ولا ما كان بالجر يدوخشب الخلل بالنق والاساج
 ولا يضاف لم يكن قال ولم أجد في شيء من الكتب المعتمدة أن لانعاد الا بالنقض الاول
 وكون ذلك مفهوماً لاعادة شمر عارضة غير ظاهر عندي على أنه وقع في عبارة شحدينونهم
 وفي اجارة الخاتمة بهمروا واپس فيهم ما ما يشهر باش تراط النقض الاول وفي المساوي
 القدسي وإذا انهدمت البيع والكنائس لذوى الصلح اعادتها بالبن والطين الى مقدار
 ما كان قبل ذلك ولا يزيدون عليه ولا يشيدونهم بالجر والشيد والاجر واذ وقف الامام
 على بعية جديدة أو بنى منها فوق ما كان في القديم خربها وكذا ما زاد في عمارتها الغنيمة
 اه ومقتضى النظر أن النقض الاول حيث وجد كالمبنا الاول لا يعدل عنه الى آلة
 جديدة اذ لا شك في زيادة الثاني على الاول سمند اه (قوله وأما النسخة الخ) مقابل
 قوله ولا يحدث بعية ولا كنيسة وكان الاولى ذكره قبل قوله ويعد المتهم لان اعادة
 المتهم انما هي في القديمة دون الحادثة (قوله في النسخة) أراد بها المنقوشة عنوة
 بقرينة مقابله بالصلحية (قوله بجر) عبارته قال في فتح القدير واعلم أن البيع

ولا يبعد عن النقض الاول ان
 كنى وقامه في شرح الوهبانية
 وأما القديمة فمقتضى مقامها
 في النسخة ومعبد في الصلحية
 بجر

مطامير
 في كيفية اعادتها من
 الكنائس

والكائنات القديمة في السواد لا تهدم على الروايات كلها وأما في الأمصار فاختلف كلام
 محمد فقد كثر في العشر والخراج تهدم القديمة وذكر في الجارة لا تهدم وعمل الناس على هذا
 فانما رأينا كثيرا منها نوال عليها أئمة وأزمان وهي باقية لم يأمر امامهم بهدمها فإن
 متوارثان عهد الصحابة وعلى هذا الوجه من بابية فيها أديرا وكنيستة فوق وقع داخل السور
 ينبغي أن لا يهدم لأنه كان مسجدا للامان قبل وضع السور فيجعل ما في جوف القاهرة
 من الكائنات على ذلك فانما كانت فضاء فأدار العبدون عليها السور ثم فيها الا ان كائنات
 ويعد من امام تمكين الكفار من احداثها جهارا وعلى هذا أيضا الكائنات الموضوعات
 الا ان في دار الاسلام غير جزيرة العرب كلها ينبغي أن لا تهدم لانها كانت في الأمصار
 قديمة فلا شك أن الصحابة والتابعين حين فتحوا المدينة علموا بها وبقرها وبعد ذلك ينظر
 فان كانت البلدة فتحت عنوة حكمنا بانهم بقوها مساكن لا معابد فلا تهدم وإن كان
 ينعون من الاجتماع فيها للثقة وان عرف أن فتحت صلحا حكمنا بانهم أقروا معابد
 فلا ينعون من ذلك فيها بل من الاظهار اه قلت وقوله فوق وقع داخل السور ينبغي
 أن لا يهدم ظاهره أنه لم يرد منه قولا وقد صرح به في الذخيرة وشرح السبر وقوله وبعد ذلك
 ينظر الخ قد مرنا ما لو اختلف في أنها فكيمة أو صلحية ولم يعلم من الآثار والاخبار تبقى
 في أيديهم (قوله خلافا لما في القهسستانى) أى عن الثقة من أنها في الصلحية تهدم
 في المواضع كلها في جميع الروايات (قوله ويخبر الذي الخ) حاصله أنهم لما كانوا محاطين
 أهل الاسلام فلا بد من تمييزهم عنا كي لا يعامل معاملة المسلم من التوقير والاحلال
 وذلك لا يجوز وروى ما يوت أحدهم بخافة الطريق ولا يعرف فيه صلي عليه واذا وجب
 التمييز وجب أن يكون بما فيه صغار لا اعزاز لان اذلالهم لازم بغير أى من ضرب أو صنف
 بالاسباب يكون منه بل المراد اقصافه بهيئة رضية فتج (قوله ومركبه) مخالفة الهيئة
 فيه انما تكون اذا ركبوها من جانب واحد وغالب ظني أني سمعته من الشيخ الاخ كذلك
 نهر قلت وهو كذلك ففي رسالة العلامة قاسم في الكائنات وقد كتب عمر الى أمراء
 الاجناد أن يحتموا أهل الذمة بالرصاص ويركبوا على الكف عرضا (قوله وسلاحه)
 تبع فيه الدرر وهو مناف لقوله تعالى غيره من أصحاب المتون ولا يعمل بسلاح الا أن
 يعمل على ما اذا استمعان بهم الامام أو المراد من تمييزه في سلاحه بأن لا يحمل سلاحا وهو
 بعيد تأمل (قوله الا اذا استمعان بهم الامام الخ) كنهه يركب في هذه الحالة بالكاف
 لا يسرج كما قال بعضهم نهر (قوله وذب) بالذال المجبة أى دفع وطرد له سدو (قوله
 وجاز بقل) أى ان لم يكن فيه عز وشرف وتماه في شرح الوهبانية (قوله وهذا) أى
 جواز ركوبه لبقول أو جواز ركوبه كان ينبغي تأخير هذه الجملة كلها عن قوله ويركب سرجا
 كالا كف (قوله الا ضرورة) كما اذا خرج الى قرية أو كان مريضا فتج (قوله والمعتمد
 أن لا يركبوا) كتب بعضهم هنا أن الصواب يركبون بالنون كما هو عبارة الاشياء اهدم

خلافا لما في القهسستانى فتنبه
 (ويخبر الذي عنا في زيه) بالكسر
 لماسه وهيتبه (زهر كبه ووسرجه
 وسلاحه فلا يركب شيلا) الا اذا
 استمعان بهم الامام لمحاربة وذب
 عنا ذخيرة وجاز بقل كما مر
 تبارخانية وفي الفتح وهذا
 عند المتأمنين واختار المتأخرون
 انه لا يركب أصلا الا للضرورة
 وفي الاشياء والمعتمد أن لا يركبوا

مطلبه
 في تمييز أهل الذمة في الملبس

الناصب والجازم وأن شؤفة من التهمة واسمها ضمير أقول هذا التصويب خطأ محض
 لأن التهمة من التهمة التي لا تنصب المضارع شرطها أن تقع بعد فعل اليقين أو ما ينزل
 منزلة نحو علم أن سيكون أفلا برون أن لا يرجع وهذه ليست كذلك بل هي المصدرية
 الناصبة نحو وأن تصوموا خير لكم (قوله مطلقاً) أي ولو سحارا (قوله في الجماع) أي
 في مجامع المسلمين إذا أمر بهم فتح (قوله كالا كف) بفتحين جمع الكاف مثل سحار وسحر
 مصباح فكان الأولى التعبير بالكاف المفرد (قوله كالأبرذعة) بدل من قوله كالا كف
 قال في المصباح الأبرذعة بالذال والدال حاس يجعل تحت الرجل والجمع البراذع هذا هو
 الأصل وفي عرف زماننا هي للعمار ما يركب عليه بمنزلة السرج للنرس اه فالمراد هنا
 المعنى العرفي لا اللغوي (قوله ولا يعمل بسلاح) أي لا يستعمله ولا يحمله لانه عز
 وكل ما كان كذلك ينعون عنه قات ومن هذا الأصل تعرف أحكام كثيرة در منتهى
 (قوله وبظهر الكسبيج) بضم الكاف وبالجيم كافي القهستاني فارسي معرب معناه
 العجز والذل كافي النهر في شمل القلنسوة والزناد والنعل لوجود الذل فيها وقوله في البحر
 وكسبيجات النصارى قلنسوة سوداء من اللبس مضمرة بزناد من الصوف اه فتعبر به
 بخصوص الزناريان لبعض أنواعه اه ح (قوله الزنار) بوزن نقاش وجمعه زنانيير
 مصباح وفي البحر عن المغرب أنه خيط غامض بقدر الاصبع يشده الذي فوق ثيابه قال
 القهستاني وينبغي أن يكون من الصوف أو الشعر وأن لا يجعل له حلقة تشده كما يشده
 المسلم المنطقة بل يعلقه على اليمنى أو الشمال كافي المحيط (قوله ولوزرقاه أو صفراء)
 أي خلافاً لما في الفتح من أنه إذا كان المقصود العلامة يقتضي في كل بلد مائة مائة مائة
 وفي بلادنا جعلت العلامة في العمامة فالزمر النصارى بالازرق واليهود بالاصفر واخص
 المساكين بالابيض قال في النهر إلا أنه في الظاهرية قال وأما لبس العمامة والزناد
 الأبريسم فذاك في حق أهل الاسلام ومكسرة لقولهم وهذا يؤذن بنوع التميز بها ويؤيد
 ما ذكره في التارخانية حيث صرح عنهم من القلائص الصغار وانما تكون طويلة
 من كراس مصبوغة بالسواد مضمرة بمبطنة وهذا في العمامة أولى وإذا عرف هذا
 فنعلم من لبس العمامة هو الصواب الواضح بالتمييز فأيد الله سلطان زماننا وسعادته
 أبدياً ولا مراءى سدد اذ منهم من لبسها اه قلت وهذا هو الموافق لما ذكره
 أبو يوسف في كتاب الخراج من الزامهم لبس القلائص الطويلة المضربة وأن عمر كان
 يأمر بذلك ومن منهم من لبس العمامة (تنبيه) قال في الفتح وكذا في خذنا سواهم
 بالزى في الطريق فيجعل على ملاءة اليهودية خرقه صفراء وعلى النصرانية زرقاء وكذا
 في الجسامات اه أي فيجعل في أعناقهم طوق الحديد كافي الاختيار قال في الدر المنثور
 قلت وسبب أن الذم في النظر إلى المسألة كالرجل الاجنبي في الاصح فلا تظنراً صلا
 إلى المسألة فليتنبه لذلك اه ومفاده منعه من دخول مقام فيه مسألة وهو خلاف

مطلقاً ولا يلبسوا العمامة وان
 ركب الجمار اضرورة نزل
 في الجماع (ويركب سرجاً
 كالا كف) كالأبرذعة في مقدمه
 شبه الرمانه (ولا يعمل بسلاح
 وبظهر الكسبيج) فارسي معرب
 الزنار من صوف أو شعر وهل يلزم
 تميزهم بكل العلامات خلاف
 أشياء والصحيح ان قهها عنوة
 فله ذلك والافعل الشرط تارخانية
 (وينع من لبس العمامة) ولو
 زرقاء أو صفراء على الصواب ثم
 ونحوه في البحر واعتمده في الاشياء
 كما قدمناه

المفهوم من كلامهم هنا تأمل (قوله وانما تكون طويلة سوداء) ظاهره ان الضمير
للعامة وليس كذلك بل هو لقائسوة لان المقصود منعهم من العمامة ولو غير طويلة
والزامهم بالقائسوة الطويلة كما علمته فكان الصواب ان يقول وانما يلبس قائسوة
طويلة سوداء والقائسوة التي يدخل فيها الرأس والعمامة ما يدان عليهم ان منديل ونحوه
(قوله الابريس) بكسر الهمزة والراء وفتح السين وهو الخبز يقال في المصباح الحورية
واحدة الخبز وهو الابريس (قوله كصوف مربع) اعلمه القرطبي فانه الا من
خصوصيات أهل القرآن والعلم ط (قوله وأبراد رقيقة) البرد نوع من الثياب مخطط
كافي النهاية (قوله ونماه في الفتح) حيث قال بل ربما يقف بعض المسلمين خدمة لهم
خوفهم ان يتغير خطره منه فيسعى به عند من يستكتبه بهاية توجب له منه الضرر ثم قال
وتجمل مكابهم - م خشنة فاسدة اللون ولا يلبسوا طمالة كطما لسة المسلمين ولا أردية
كأرديةهم - كذا أمر وواتهفت الصحابة على ذلك اه وقال أيضا ولا شك في وقوع
خلاف هذا في هذه الديار اه قلت وفي هذه السنة في البلاد الشامية استأمدت اليهود
والنصارى على المسلمين ولقد در القائل

أحبنا نوب الزمان كثيرة * وأمرنا رفعة السقاء

ففي يفتق الدهر من سكراته * وأرى اليهود بذلة الفقهاء

(قوله وينبغي أن يلزم الصغار) أي الذل والهوان والظاهر أن ينبغي هنا عسى يجب
قال في البحر واذا وجب عليهم اظهار الذل والصغار مع المسلمين وجب على المسلمين عدم
تعظيمهم لكن قال في الذخيرة اذا دخل يهودى الحمام ان خدمه المسلم طمعا في فلو سه
فلا بأس به وان تعظيما له فان كان ليعمل قلبه الى الاسلام فذلك وان لم ينو شيئا
بما ذكرنا كره وكذا لو دخل دعى على مسلم فقام له ليعمل قلبه الى الاسلام فلا بأس وان لم ينو
شيئا أو عظمه لغناه كره اه قال الطرسوسى وان قام تعظيما لذاته وما هو عليه كره لان
الرضا بالكفر كفر فكيف بتعظيم الكفر اه قلت وبه علم أنه لو قام له خوفا من شره
فلا بأس أيضا بل اذا تحقق الضرر فله ان يعظمه حتى يحجب عنه على حسب حال ما يتوقه
(قوله ويضيق عليه في المروء) بأن يلجئه الى أضيق الطرق وبعبارة الفتح ويضيق عليهم
في الطريق (قوله ويجعل على داره علامة) لئلا يتف سائل فيه دعواه بالمغفرة أو بعامله
في التضرع معاملة المسلمين فتح (قوله لانهم من أرض العرب) أفاد أن الحكم غير
مقصود على مكة والمدينة بل بحرية العرب كلها كذلك كما عبره في الفتح وغيره وقد منا
تحدثها والحديث المذكور قاله عليه الصلاة والسلام في مرضه الذي مات فيه
كما أخرجه في الموطأ وغيره وبسطه في النسخ (قوله ولا يطبل) فيمنع من أن يطبل فيها
المكث حتى يتخذ فيها مسكنا لان حالهم في المقام في أرض العرب مع التزام الجزية كحالهم
في غيرها بالجزية وهناك لا يمنعون من التجارة بل من اطلالة المقام فكذلك في أرض

وانما تكون طويلة سوداء
(و) من زنا الاريسم والثياب
القائسوة المختصة بأهل العلم
والشرف كصوف مربع
وجوخ رفيع وأبراد رقيقة ومن
استكتباب ومباشرة يكون بها
معظمه عند المسلمين وتماه في الفتح
وفي السواوى وينبغي أن يلزم
الصغار فيما يكون بينه وبين المسلم
في كل شئ وعابه فيمنع من القعود
حال قيام المسلم عنده بجرو ويحرم
تعظيمه وتكرمه مصاحف ولا يبدأ
بسلام الا الحاجبة ولا يزداد
في الجواب على وعابه ويضيق
عليه في المروء ويجعل على داره
علامة وتماه في الاشياء من
أحكام الذى وفي شرح الوجبات
للشربى لى ويعنون من استيطان
مكة والمدينة لانهم من أرض
العرب قال عليه الصلاة والسلام
لا يجتمع في أرض العرب ربديان
ولو دخل تجارة جاز ولا يطبل

والعرب شرح السير وظاهره أن حشد الطول سنة تأمل (قوله فالظاهر أنه أورد فيه ما استقر عليه الحال) أي فيكون المنع هو المعتمد في المذهب قلت لكن الذي ذكره أصحاب المتن في كتاب الحظر والاباحة أن الذي لا يمنع من دخول المسجد الحرام وغيره وذكر الشارح هناك أن قول محمد والشافعي وأحمد المنع من المسجد الحرام فالظاهر أن ما في السير الكبير هو قول محمد وحده دون الإمام وإن أصحاب المتن على قول الإمام ومعهم أن المتن موضوع لثقل ما هو المذهب فلا يعهدل عما قبله على أن الإمام السرخسي ذكر في شرح السير الكبير أن أباسفان جاء إلى المدينة ودخل المسجد ولذلك قصة قال فهذا دليل على ما لك رجة الله تعالى بمنعه المشرك من أن يدخل شياً من المساجد ثم قال أن الشافعي قال يمنعون من دخول المسجد الحرام خاصة للآية إنما المشركون نجس فأما عندنا لا يمنعون كما لا يمنعون عن دخول سائر المساجد ويدور في ذلك الحربي والذي الخ (قوله وفي الثانية الخ) كان الأولى تنبيهه على مسألة الاستيطان ثم أن ظاهره أن نساءهم غير بالكسبيج دون العبيد مع أنه ليس في عبارة الثانية ذكر النساء أصلاً ونصهم ولا يؤخذ عبيد أهل الذمة بالكسبيجات وهكذا الله عنه في الجهر والنهر وعبرة النهر قالوا ويجب أن يميز نساءهم أيضاً عن نساء باقي الطوائف والجماعات وفي الثانية ولا يؤخذ عبيد أهل الذمة بالكسبيجات اهـ (قوله الذي إذا اشترى دار الخ) قال السرخسي في شرح السير فإن مصر الإمام في أراضيم للمسلمين كما هو مرعوضي الله عنه البصرة والكوفة فاشترى بهم أهل الذمة دوراً وسكنوا مع المسلمين لم يمنعوا من ذلك فأنافنا منهم عقد الذمة لبقوا على محاسن الدين فحسب أن يؤمنوا واختلاطهم بالمسلمين والسكن معهم يحقق هذا المعنى وكان شيخنا الإمام شمس الأئمة الحلواني يقول هذا إذا قالوا وكان بحيث لا تعطل جماعات المسلمين ولا تتقلل الجماعة بسكنائهم بهذه الذمة فأما إذا كانوا على وجه يؤدى إلى تعطيل بعض الجماعات أو تقليلها منعوا من ذلك وأمرنا أن يسكنوا ناحية ليس فيها للمسلمين جماعة وهذا محفوظ عن أبي يوسف في الامالي اهـ (قوله أي أراد شراءها) انما فسرهم بهذا القول بعد لا ينبغي أن يباع منه ط (قوله وقيل لا يجبر الا اذا كثر) نقله في البحر عن الصغيرى بعد أن نقله عن الثانية بلا تقييد بالكثرة ولكن لم يعبر عنه بقيل ولا ينبغي أن هذا القيد يصلح توفيقاً بين القواين وهذا قول شمس الأئمة الحلواني كما علمته آتفاً ومشى عليه في الوجاهية وشرحه وكذا قال المنبر الرملى أن الذي يجب أن يعول عليه التخصيل فلا نقول بالمنع مطلقاً ولا بعدمه مطلقاً بل بدور الحكم على القلة والكثرة والضرر والمنفعة ونحوها الموافق لأقوال الفقهاء فتأمل اهـ (قوله فأجاب الخ) هذا الجواب مبني على اختيار الحلواني وغيره قال ط ولم يجب عن المسؤول عنه وجوابه انهم ما يتحققان الوظيفة قيامهم بالعمل اهـ قلت وانما ترك لظهوره وتنبه على ما هو الأهم فهو من أسلوب الحكم كفى قوله تعالى

وأما دخوله المسجد الحرام فذكر في السير الكبير المنع وفي الجامع الصغير عدمه والسير الكبير آخر تصنيف محمد رحمه الله تعالى فالظاهر أنه أورد فيه ما استقر عليه الحال انتهى وفي الثانية غيب نساءهم لأعيانهم بالاكسبيج (الذي إذا اشترى داراً) أي أراد شراءها (في المصر لا ينبغي أن يباع منه فلو اشترى يجرى على بهام من المسلم) وقيل لا يجبر الا اذا كثر دور قلت وفي معروضات الفتى أبي السعود من كتاب الصلاة مثل عن مسجد لم يبق في اطرافه بيت أحد من المسلمين وأحاط به الكثرة فكان الإمام والموذن فقط لأجل وظيفة ما يذهبان إليه فيؤذنان ويصليان به قول تحمل لهم الوظيفة فأجاب بقوله تلك البيوت تأخذها المسلمون بشيئهم اجبر على الفور وقد ورد الأمر الشرعي بالساطاني بذلك أيضاً فالجواب لا يؤخر هذا أصلاً وفيها من الجهاد وبعد أن ورد الأمر الشرعي بالساطاني بعدم استخدام الذميين للعبيد والجواري لو استخدم ذمى عبداً أو جارية ماذا يلزمه فأجاب بآزمه التزير الشديد والجبن

ط
في سكنى أهل الذمة مع المسلمين في المصر

نفي الناحية ويؤمنون بما كان
استحقاقا لهم وكذا تميز دورهم
عن دورنا انتهى فليحفظ ذلك
(واذا تكارى أهل الدمة دورا
فيما بين المسلمين ليس كمنوا فيها)
في المص (جاء) لعود نفعه اليها
ولبرواتها ما ليسوا (بشرط
عدم تقليل الجماعات لسكانهم)
شرطه الامام الحلواني (فان لم
ذلك من سكانهم أمروا بالاعتزال
عهم والسكنى بناحية ايسر فيها
مسلمون) وهو محفوظ عن أبي
يوسف بحرج عن الذخيرة وفي الاشباه
واختلف في سكانهم بيننا في المص
والاعتزال الجواز في محله خاصة انتهى
وأقره المصنف وغيره لكن رده شيخ
الاسلام جوي زاده وجزم بأنه فهم
خطا فكانه فهم من الناحية المحلة
وايس كذلك فقد صرح القرتاشي
في شرح الجامع الصغير بعد
ما نقل عن الشافعي أنهم يؤمرون
ببيع دورهم في أمصار المسلمين
وبالخروج عنها والسكنى خارجها
اذا لم يكون لهم محله خاصة نقلا عن
القسي والمراد أي بالمنع المذكور
عن الأمصار أن يكون لهم في
المص محله خاصة يسكنونهم ولهم
قيم امنة عارضة كمنعة المسلمين
فأما سكانهم بينهم وهم مقهورون
فلا كذلك كذا في فتاوى
الاسكوي فليحفظ

يسألونك عن الالهة الآية (قوله في الخاتمة الخ) أي والاستخدام المذكور بنافي
الاستخفاف (قوله واذا تكارى الخ) شروع في الكراه بعد القراخ من الثمراء وظاهر
كلام المصنف الفرق بينهما وهو مبنى على القول بالخبر على البيع مطلقا وقد علمت أن
المعول عليه القول بالتفصيل فلا فرق بين الكراه والشراء بل أصل العبارة المذكورة
انما هو في الشراء كما نقلناه آنفا عن السير خسي (قوله في المص) الظاهر أنه غير قيد
بعد اعتبار الشرط المذكور (قوله ليس فيها مسلمون) هو في معنى ما مر من قوله ليس فيها
للمسلمين جماعة لأن من شأن المسلمين إقامة الجماعة (قوله لكن رده الخ) وعبارة كما
رأيت في حاشية الجوى وغيرها قوله في محله خاصة هذا اللفظ لم أجده لاسد وانما الموجود
في الكتب أن الجواز مقيد بما ذكره الحلواني بقوله هذا اذا قلوا بحيث لا تعطل بسبب
سكانهم جماعات المسلمين ولا تقلل أما اذا تعطلت أو تقلت فلا يمكن من السكنى
فيها ويسكنون في ناحية ليس فيها للمسلمين جماعة فكان المصنف فهم من الناحية المحلة
وليس كذلك بل قد صرح القرتاشي في شرح الجامع الصغير بعد ما نقل عن الشافعي
أنهم يؤمرون ببيع دورهم في أمصار المسلمين والخروج عنها والسكنى خارجها لا
تكون لهم منعة كمنعة المسلمين عنهم عن أن تكون لهم محله خاصة حيث قال بعد
ما ذكرناه نقلا عن القسي والمراد أي بالمنع المذكور عن الأمصار أن يكون لهم في المص
محله خاصة يسكنونهم ولهم فيها منعة كمنعة المسلمين فأما سكانهم بينهم وهم مقهورون
فلا كذلك اه قلت وقوله عنهم متعلق بقوله صرح وقوله حيث قال أي القرتاشي
وحاصل كلامه أن المحلة من جهة المص مع أن الحلواني قال لا يمكن من السكنى فيها
أي في المص ويسكنون في ناحية الخ فهو صريح بأنه اذا لم تقلل الجماعة يسكنون
في ناحية خارجة عن المص فهي غير المحلة وصريح كلام القرتاشي أيضا منهم عن أن
يكون لهم محله خاصة في المص وانما يسكنون بينهم مقهورين يعني اذا لم يلزم تقليل
الجماعة فحصل من مجموع كلام الحلواني والقرتاشي أنه اذا لم من سكانهم في المص
تقليل الجماعة أمروا بالسكنى في ناحية خارج المص ليس فيها جماعة للمسلمين وان لم يلزم
ذلك يسكنون في المص بين المسلمين مقهورين لا في محله خاصة في المص لانه يلزم منه أن
يكون لهم في مصر المسلمين منعة كمنعة المسلمين بسبب اجتماعهم في محلتهم فافهم (قوله
أنهم يؤمرون) مفعول نقل ط (قوله نقلا) حال من فاعل صرح بتأويل اسم الفاعل
اه ح (قوله والمراد) الاوضح أن يقول بأن المراد يكون متعلقا بصريح ط (قوله ولهم
فيها منعة) الواو للحوال والمنعة بفتح النون جمع مانع أي جماعات يمنعونهم من وصول
غيرهم اليهم أفاده ح وقوله عارضة صفة منعة وعروضها انما هو بسبب اجتماعهم
في محله خاصة وقوله فأما سكانهم الخ مقابلة أي ان سكانهم بين المسلمين لا في محله
خاصة بل متفرقين بينهم وهم مقهورون لهم فلا كذلك أي فلا يكون ممنوعا * (تنبيه) *

قال في الدر المنقذ وكذا يمنعون عن التعلي في بنائهم على المسلمين ومن المساواة عند بعض
العلماء نعم يبقى القديم كما في الوهابية وشروحهما وفي المنظومة المحببة

ويمنع الذي من أن يسكن * أو أن يحصل منزلا على البناء

ان كان بين المسلمين يسكن * بل أهل ذمة على ما بينوا اه

قلت ومقتضى النظم الذي ذكره المنع ولو البناء قديما لانه علق المنع على السكنى لا على
التعليق في البناء لكن سئل في الخبرية عن طبة ليه ودي را كبة على بيت مسلم يريد المسلم
منه من سـ كما هو من التعلي عليه فأجاب بأنه ليس له سـ لم ذلك فقد جوزوا البناء
دار الذي العالمية على دار المسلم وسكناها اذا ملكها ما لم تنهدم فانه لا يعيد لها عالمية كما
كانت ومن صرح بذلك ابن الشحنة في شرح النظم الوهابي وكثير من علمائنا اه وذكر
في جواب سؤال آخر أنه اذا كان التعلي للتحفظ من المصوص لا يمنع منه لانهم نصوا على
انهم ليس لهم رفع بنائهم على المسلمين وعلة المنع مقيدة بالتعلي على المسلمين فاذا لم يكن ذلك
بل للتحفظ فلا يمنعون سـ كما هو ظاهر اه وقال قارئ الهداية في فتاواه أهل الذمة
في المعاملات كالمسلمين فما جاز له مسلم فعله في ملكه جاز لهم وما لا فلا وانما يمنع من تعليقه
بشأنه اذا حصل لجاره ضرر بكنع ضوؤه واهـ وقال هـ اذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي
أبو يوسف في كتاب الطراج أن لا قاضي منهم من السـ كنى بين المسلمين بل يسكنون
منه زان قال قارئ الهداية وهو الذي أفتى به أنا اه أي لانه اذا سـ ان له منهم من
السـ كنى بينما فله منهم من التعلي بالاولى وذكر في جواب آخر لا يجوز لهم أن يعسوا
بناهم على بناء المسلمين ولا أن يسكنوا دارا عالمية البناء بين المسلمين بل يمنعون أن يسكنوا
مخيلات المسلمين اه وهذا يدل منه الى ما نقله عن أبي يوسف وأفتى به أولا أيضا والظاهر
أن قوله هذا هو ظاهر المذهب يرجع الى قوله أهل الذمة في المعاملات كالمسلمين والساكن
لا يلزم منه أن يكونوا مثلهم فيما فيه استعلاء على المسلمين أفتى في الموضوعين بالمانع لما قدمه
الشارح عن الحاوي من أنه ينبغي أن يلزم الصغار فيما يكون بينه وبين المسلمين في كل
شيء ولا ينبغي أن استعلاء في البناء على جيرانه المسلمين بخلاف الصغار بل يبحث في النسخ
انه اذا استعلى على المسلمين حل للإمام قتله ولا ينبغي ان انظ استعلى يشمل ما بالقول وما
بالفعل وبهذا التقرير يرد دفع ما ذكره في الخبرية من مخالفا لما قدمناه عنه من قوله ان ما أفتى
به قارئ الهداية من ظاهر المذهب أقوى مدركا للحدوث الشريفة الموجب ان يكونهم
لهم مالنا وعليهم ما علينا فان قارئ الهداية لم يفت به بل أفتى في الموضوعين بخلافه كما
سمعت والحدوث الشريف لا يشهد أن لهم ما لنا من العز والشرف بل في المعاملات من
العقود ونحوها الادلة الدالة على الزامهم الصغار وعدم التردد على المسلمين وسرحت
الشافعية بأن منهم عن التعلي واجب وأن ذلك لخلق الله تعالى وتعليم دينه فلا يساح
برضا الجار المسلم اه وقوا هذا لانا بآه فقهـ دمر أنه يحرم تعظيـه ولا ينبغي أن الرضا

مطلب
في منعهم عن التعلي في البناء على
المسلمين

باسم الله تعظيم له هذا ما ظهر لي في هذا المحل والله تعالى أعلم (قوله وينتقض عهدهم
 الخ) لانهم بذلوا صاروا حرا باعلينا وعقد الذمة ما كان الادفع شرحتهم فيعبري عن
 القابضة فلا يبقى ولا يطل أمان ذرية ينتقض عهده فتح (قوله بالغلبة على موضع) أي قرية
 أو حصن فتح وقوله للحرب أي لأجل حربنا وفي بعض النسخ للحرب بزيادة الالف
 واحترز بالغلبة المذكورة عمالو كانوا مع أهل البني بعينونهم على القتال فانه لا ينتقض
 عهدهم كما ذكره الزبلي وغيره في باب البغاة (قوله أو بالعاق بدار الحرب) لا يبعد أن
 يقال انتقله إلى المكان الذي قبله وافقه كاتقوله إلى دار الحرب بالاتفاق ان لم يكن ذلك
 المكان مواسم لدار الاسلام أي بأن كان متصلا بدار الحرب والأفعلى قولهما كما في الفتح
 (قوله أو بالامتناع عن قبول الجزية) أي بخلاف الامتناع عن ادائها على ما أتى لكن
 الامتناع عن قبولها انما يكون عند ابتداء وضعها وهو حينئذ لم يكن له عهد ذمة حتى
 ينتقض ويمكن تصويره فحين دخل في عهد الذمة تبعها ثم صار أهلا للجنون والوصي فاذا
 أفاق أو بلغ أول الحول توضع عليه فذا امتنع انتقض عهده أفاده ط (قوله أو يجعل
 نفسه طليعة للمشركين) هذا مما زاده في النسخ أيضا لكن لم يذكره هنا بل ذكره في النكاح
 في باب نكاح المشركة (قوله بأن يبعث ليطاع الخ) صورته أن يدخل مستأنس ويقيم
 سنة وتضرب عليه الجزية وقصده التجسس على المسلمين ليخبر العدو ط (قوله فلولم
 يبعثوه) بأن كان ذميا أصليا وطرا عليه هذا القصد ط (قوله وعليه يجعل كلام المحيط)
 حيث قال لو كان يخبر المشركين بعيوب المسلمين أو يقتل رجلا من المسلمين ليقتهله
 لا يكون نقضا للعهد وهذا التوفيق لصاحب البحر وأقره في النهر وغيره ويشعر به تعبير
 الفتح بالطليعة فان الطليعة واحدة الطلائع في الحرب وهم الذين يبعثون ليطاعوا على
 اخبار العدو كما في البحر عن المغرب (قوله في كل أحكامه) فيحكم بموته بالعاق وإذا
 تاب تقبل توبته ونحو ذمته وتبين منه زوجته الذمة التي خلفها في دار الاسلام اجامعا
 ويقسم ماله بين ورثته فتح وتسامه في البحر (قوله والمرتب يقتل) لأن كفره أغلظ بحر
 (قوله والمرتب يجبر على الاسلام) أما المرتبة فانهم استترق بعد العاق رواية واحدة وقبله
 في رواية بحر (قوله بقوله نقضت العهد) لانه لا ينتقض عهده بالقول بل بالفعل كما مر
 بخلاف الامان للحربي قلت ولعل وجه الفرق ان أمان الحربي على شرف الزوال لتسكنه
 من العود متى أراد فهو غير لازم بخلاف عهد الذمة فهو لازم لا يصح الرجوع عنه ولذا
 لا يمكن من العود إلى دار الحرب فيجبره الامام على الجزية مادام تحت قهره بخلاف ما إذا
 لحق بدارهم أو غلبوا على موضع أو جعل نفسه طليعة أو امتنع عن قبول الجزية لانه في
 الأولين صاروا حرا باعلينا كما مر وفي الثالث علم انه لم يقصد العهد بل جعله وصلة إلى
 اضراؤه بنا وفي الرابع لم يوجد منه ما يدفع عنه القتل بخلاف ما إذا امتنع عن ادائها ولذا
 قال الزبلي وغيره لان الغاية التي ينتهي بها القتال التزام الجزية لا ادائها والالتزام باق

مطلب
 فيما ينتقض به عهد الذي ومالا
 ينتقض

(وينتقض عهدهم بالغلبة على
 موضع الحرب أو بالعاق بدار
 الحرب) زاد في الفتح أو بالامتناع
 عن قبول الجزية (أو يجعل نفسه
 طليعة للمشركين) بأن يبعث ليطاع
 على اخبار العدو فلولم يبعثوه
 لذلك لا ينتقض عهده وعليه يجعل
 كلام المحيط (وصار الذي في هذه
 الأربع صور) كما مر في كل
 أحكامه (الانه) لو أسر (بسترق)
 والمرتب يقتل (ولا يجبر على قبول
 الذمة) والمرتب يجبر على الاسلام
 (لا) ينتقض عهده (بقوله نقضت
 العهد) زبلي (بخلاف الامان)
 للحربي فانه ينتقض بالقول بحر
 (ولا بالاباء عن) أداء (الجزية)

فأخذها الإمام منه جبيرا اه وبهذا اندفع ما استشكله في التزم من انه لو امتنع عن قبولها انتقض عهده وليس ذلك الا بالقول وجه المدفع أن الاتقاض لم يبي من قوله لا قبل بل من عدم وجود ما يدفع عنه القتل وهو التزام اداها بخلاف امتناعه عن اداها بقوله لا أو ذمها فانه قول وجد بعد التزامها الدافع للقتل ولا يزول ذلك الالتزام به وكذلك بقوله نقضت العهد لما قلنا من انه لازم لا يملك فسخه صريحا ولا دلالة مادام تحت قهرنا فافهم وان دفع به أيضا ما أورده في الدرر من أن امتناعه عن اداها بقوله لا أعطيها ينافي بقاء الالتزام لما قلنا من لزوم ذلك الالتزام وأنه لا يملك نقضه صريحا كذلك الدلالة بالاولى فيجبر على اداها مادام معهودا في دارنا ثم رأيت الجوى أجاب بخوة والله تعالى أعلم (قوله بل عن قبولها) أي بل ينتقض عهده بالاباء عن قبولها وقد منتهى تصويره وقد علمت أن الوجه الفرق بين المستثنين (قوله ونقل العيني) حيث قال وفي رواية مذكورة في واقعات حسام أن أهل الذمة اذا امتنعوا عن أداء الجزية ينتقض العهد ويقتلون وهو قول الثلاثة اه ولا يخفى ضعفها رواية ودراية بجر قات أما وجه الضعف رواية فلانه خلاف الرواية المشهورة في المذهب المنصوصة في المتن وغيرها وأما الدراية أي الضعف من حيث المعنى فلما علمت من بقاء الالتزام الدافع للقتل فتوخى من جبرها ويمكن تأويل ما في الواقعات بما اذا كانوا جماعة تغلبوا على موضع هو بلدهم أو غيرها وأظهروا العصيان والمخاربة فانما حينئذ لا يمكن أخذها منهم الا بالقتال تأمل (قوله ولا بالزناجسة) بل يقام عليه وجهه وهو الحد وكذا لو نكحها لا ينتقض عهده والنكاح باطل ولو أسلم بعده وبمزران وكذا الساعي بينهم ما بجر (قوله واقعات مسلم) مصدر افتن الرباعي اه ح قات لكن الذي رأيت في النسخ اثنان بناء من وفي المصباح فتن المال الناس من باب ضرب استمالهم وفتن في دينه وافتن أيضا بالبناء للمفعول مال عنه اه ومقتضاه ٣ أن الافتتان معتدلا لازم تأمل (قوله وسب النبي صلى الله عليه وسلم) أي اذا لم يعان فلوا أعلن بشتمه أو اعتاده قتل ولو امرأته وبه ينقضي اليوم در منقضي وهذا حاصل ما سيذكره الشارح هنا وقيد الخبر الرملي بقيد آخر حيث قال أقول هذا ان لم يشترط انتقاضه به أما اذا شرط انتقض به كما هو ظاهر اه قات وقد ذكر الامام أبو يوسف في كتاب الخراج في صلح أبي عبيدة مع أهل الشام أنه صالحهم واشترط عليهم حين دخولها على أن يترك كنائسهم وبيعتهم على أن لا يحدوا بناحية ولا كنيسة وأن لا يشتموا مسلما ولا يضربوه الخ وذكر العلامة قاسم من رواية الخلال والبيهقي وغيرهما كتاب العهد وفي آخره فلما أثبت عمر بن الخطاب بالكتاب زاد فيه وأن لا تضرب أحد من المسلمين شرطنا لهم ذلك علينا وعلى أهل ملتنا وقبلنا عنهم الامان فان نحن خالفنا شأنا بشرطنا لكم وضمنناه على أنفسنا فلا ذمة لنا وقد حمل لكم منها ما يحمل لكم من أهل المعاندة والشقاق وفي رواية الخلال في كتب عمر أن أمضاهم ما أسألو وألحق فيه

بل عن قبولها كما نقل العيني
عن الواقعات قلنا بالاباء عن
الاداء قال وهو قول الثلاثة
لكن ضعفه في البحر (و) لا
(بالزناجسة وقيل مسلم) واقعات
مسلم عن دينه وقطع الطريق
(وسب النبي صلى الله عليه وسلم)

ما طلبه
في حكم سب النبي صلى الله
عليه وسلم
٣ قوله ومقتضاه الخ وجه ذلك أن
تسمى بجه بأن افتن معنى للجهول
بشتمه أنه معتدلا لازم لان المبنى
للجهول لا يكون من اللازم اه
منه

حرفين اشتراطهما عليهم مع ما شرطوا على أنفسهم أن لا يشترطوا شيئا من سبائنا ومن ضرب
مسلمنا عمدا فقد خالف عهده اه وقد ذكر الشرع في رسالته كتاب العهد بتمامه
ثم قال وقد اعتمد الفقهاء ذلك من كل مذهب كما نقله القاضي بدر الدين القرافي اه ثم ذكر
الشرع في رسالته أنه انتقض عهدهم باحداث ذلك الذي أحذروه في زنه والنفقة
الرسالة المذكورة ثم قال بعد ذكره ما للحق في عهدهم رضي الله تعالى عنه ان هذا دليل لما قاله
الكمال بن الهمام من انقض العهد بتردهم واسئله لهم على المسلمين اه قلت ولعلمهم
لم يقيدوا بهذا القيد لظهوره كما تقدم عن الرمي لان المعاق على امر لا يوجد بدونه ولان
مرادهم بيان أن مجرد عقد الذمة لا ينتقض بما ذكره من السب ونحوه والجهاد ماض
الى يوم القيامة وليس كل امام اذا فتح بلدة يشترط هذا الشرط الذي شرطه عمر فلذا تركوا
التصريح به على أن ما شرطه عمر على الشام ونحوها لا يجري حكمه على كل ما فتحه من
البلاد ما لم يعلم اشتراطه عليهم أيضا فصار الحاصل أن عقد الذمة لا ينتقض بما ذكره ما لم
يشترط انتقاضه به فاذا اشترط انتقض والا فلا الا اذا أعلن بالشتم أو اعتاده لما قدمناه
ولما يأتي عن المعروضات وغيرها ولما ذكره ط عن الشامي عن حافظ الدين النسفي اذا
طعن الذي في دين الاسلام طعنا ظاهرا جاز قتل لان العهد معقود معه على أن لا يطعن
فاذا طعن فقد نكث عهده وخرج من الذمة اه لكن مقتضى هذا التعليل اشتراط عدم
الطعن بمجرد عقد الذمة وهو خلاف كلامهم فتأمل * (تنبيه) * قيد الشافعية الشتم بما
لا يدينون به ونقله في حاشية السيد أبي السعود عن الذخيرة بقوله اذا ذكره بسوء بعتقه
ويتدين به بأن قال انه ليس برسول أو قتل اليه ويغير حق أو نسبه الى الكذب فعند بعض
الائمة لا ينتقض عهده اما اذا ذكره بما لا يدينون به كالتسبب به الى الزنا أو طعن
في نسبه ينتقض اه (قوله المقارن له) أي لعهد الذمة (قوله فالطاري) أي بالسب
(قوله فلو من مسلم قتل) أي ان لم يبق لامطاعا خلا لما ذكره في الدرررنا والبرازية
وغيرهما فانه مذهب المالكية لا مذهبنا كما سيأتي في تحريرهم فافهم (قوله وبؤتب الذي
ويعاقب الخ) اطلقه فتشمل تأديبه وعقابه بالقتل اذا اعتاده واعلن به كما يأتي ويدل
عليه ما قدمناه آنفا عن حافظ الدين النسفي وقد تقدم في باب التعزير بأنه يقتل المكابر بالظلم
وقطاع الطريق والمكاسر وجميع الظلمة وجميع السكائر وأنه أفتى الناصبي بقتل كل
مؤذرا يفتي في كتاب الصارم المسأول لشيخ الاسلام ابن تيمية الحنبلي ما نصه واما أبو حنيفة
وأصحابه فقتلوا لا ينتقض العهد بالسب ولا يقتل الذي بذلك لكن يعزر على اظهار ذلك
كما يعزر على اظهار المنكرات التي ليس لهم فعلها من اظهار اصواتهم بكتابهم ونحو ذلك
وحكام الطحاوي عن الثوري ومن أصولهم يعني الحنفية أن ما لا قتل فيه عندهم مثل
القتل بالثقل والجماع في غير القبل اذا تكرروا فلا امام أن يقتل فاعلم وكذلك له ان يذب على
الحدة المقترا اذا رأى المصلحة في ذلك ويعلمون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه

قات ومذهب الشافعية ما في
المنهاج وشرحه لابن حجر ولوزنا
بمسألة أو أصابها بسكاح أو دل
أهل الحرب على عبودية للمسلمين
أو فتن مسلمين دينه أو طعن في
الاسلام أو القرآن أو ذكر جهرا
الله أو رسوله صلى الله عليه وسلم أو
القرآن أو نبيا بسوء مما لا يدينون
به فالأصح أنه ان شرط انتقاض
العهد به انتقض لخالفه الشرط
ولا يشترط ذلك أو شك هل شرط
أو لا على الأوجه فلا ينتقض لانها
لا تدخل بقصد العقد وجمع في
أصل الرخصة أن لا انتقض مطلقا
وضعت انتهى اه منه
لان كونه المقارن له لا يمنع
فالطاري لا يرفع فلو من مسلم
قتل كما سيجي * (وبؤتب الذي
ويعاقب على سبه دين الاسلام أو
القرآن أو النبي صلى الله عليه
وسلم حاوي وغيره

من القتل في مثل هذه الجرائم على انه رأى المصلحة في ذلك ويسمونه القتل سياسة وكان
حاصلا أنه أن يعزى بالقتل في الجرائم التي تعظمت بالسكرار وشرع القتل في جنسها
ولهذا أفنى أكثرهم بقتل من أكثر من سب النبي صلى الله عليه وسلم من أهل المذمة وان
أسلم بعد أخذه وقالوا بقتل سياسة وهذا موجه على أصولهم اه فقد أفاد أنه يجوز عندنا
قتله اذا تكرر منه ذلك وأظهره وقرله وان أسلم بعد أخذه لم أن من صرح به عندنا لكنه
نقله عن مذهبه وهو ثبت فقبيل (قوله قال العمري الخ) قال في البحر لا أصل له في الرواية
اه ورد في الخبر الرمي بأنه لا يلزم من عدم النقض عدم القتل وقد صرحوا فاطية بأنه
يعزى على ذلك ويؤدب وهو يدل على جواز قتله زجر الغيرة اذ يجوز الترتي في التعزير إلى
القتل اذا عظم موجه ومذهب الشافعي كذهبنا على الاصح قال ابن السبكي لا ينبغي
أن يفهم من عدم الانتفاض أنه لا يقتل فان ذلك لا يلزم اه وليس في مذهبه ما ينفى قتله
خصوصا اذا أظهر ما هو الغاية في التردد وعدم الاكتران والاستخفاف واستعمل على
المسلمين على وجه صار مقتدا عليهم اه ونقل المقدسي ما قاله العمري ثم قال وهو مما
يعمل اليه كل مسلم والمتون والشروح خلافه أقول ولنا أن تؤدب الذي تعزير أشد بيدا
بحيث لو مات كان دمه هدر اه قلت لكن هذا اذا أعلن بالسب وكان مما لا يعتقه ك
علمته آتينا (قوله وتبعه ابن الهمام) حيث قال والذي عندي أن سببه عليه الصلاة
والسلام أو نسبة ما لا ينبغي إلى الله تعالى ان كان مما لا يعتقه كمنسبة الولد إلى الله تعالى
وقد تس عن ذلك اذا أظهره يقتل به وينقض عهده وان لم يظهره ولكن عثر عليه وهو
يكتمه فلا وهذا لأنه الغاية في التردد والاستخفاف بالاسلام والمسلمين فلا يكون جارا على
العقد الذي يدفع عنه القتل وهو أن يكون مساعرا ذليلا إلى أن قال وهذا البحث منسأ
يوجب انه اذا استعمل على المسلمين على وجه صار مقتدا عليهم يحل للإمام قتله أو يرجع
إلى الذل والصغار اه قال في البحر وهو بحث خالف فيه أهل المذهب اه وقال الخليل
الرملي ان ما يحتمل في النقض مسلم بخلافته للمذهب وأما ما يحتمل في القتل فلا اه أي لما
علمته أنما من جواز التعزير بالقتل ولما يأتي من جواز قتله اذا أعلن به (قوله وتبعه أفنى
شيخنا) أي بالقتل لكن تعزيرا كما قدمناه عنه ويقتضي تقييده بما اذا ظهر أنه معتاده
كما قدمه به في المعروفات أو بما اذا أعلن به كباقي بخلاف ما اذا عثر عليه وهو يكتمه كما
مر عن ابن الهمام (قوله وتبعه أفنى) أي أبو السعود منقذ الروم بل أفنى به أكثر النسبة
اذا أكثر السب كما قدمناه عن الصارم المسلول وهو معنى قوله اذا ظهر أنه معتاده
ومثله ما اذا أعلن به كما مر وهذا معنى قول ابن الهمام اذا أظهره يقتل به فلم يكن كلامه
بخلاف المذهب بل صرح به محمرا المذهب الإمام محمد كباقي (قوله بأنه يقتل) لم يقيده
بما اذا اعتاده كما قدمه أو لا فظاهر أنه يقتل مطلقا وهو موافق لما أفنى به الخليل الرملي
ولما مر عن العمري والمقدسي لكن علمت تقييده بالاعلان أو بما في الصارم المسلول من

قال العمري والخبر في السب
أن يقتل اه وتبعه ابن الهمام
قلت وتبعه أفنى شيخنا الخليل الرملي
وهو قول الشافعي ثم رأيت في
معروضات المنقذ أبي السعود
أنه ورد أمر سلطان بالعمل بقول
آتينا القاتل بالقتل اه اذا ظهر أنه
معتاده وتبعه أفنى ثم أفنى في بكه
البرودي قال ابن الصارم انه
يكتمه عيسى ولد زنا بأنه يقتل
قوله كنسبة الولد تقييد لا في أي
ما يعتقه منه اه منه

اشتراط التكرار (قوله اسببه لانيما) المراد الجنس والافه وقد سبب نبي واحد (قوله
ويؤيده) أي يؤيد قتل الكافر الساب (قوله في أحاديثه) الجليل والمجرب وخبره تقدم
وما في قوله مانصه نكرة وصوفة بمعنى شئ مبتدأ وخبره الجمله من المبتدأ والخبر خبر أن
وانصه مصدر بمعنى منصرفه مرفوع على أنه مبتدأ وقوله والحق الخ هذه الجمله الى
آخرها أريد بها القضاة في محل رفع على أنها خبره وبجمله هذا المبتدأ وخبره في محل رفع
على أنها صفة لما الواقعه مبتدأ وجمله ما وخبرها المقدم خبر أن في قوله ان ابن كمال
والعنى أن ابن كمال شئ منصرفه والحق الخ ثابت في أحاديثه الاربعين فافهم (قوله
حديث قال الخ) بيانه أن هذا الاستدلال من الامام محمد رحمه الله تعالى على جواز قتل المرأة
إذا أعلنت بالشتم فهو مخصوص من عموم النهي عن قتل النساء من أهل الحرب كما
ذكره في السير الكبير فيدل على جواز قتل الذي المنهى عن قتله بعد الذمة إذا أعلن
بالشتم أيضا واستدل لذلك في شرح السير الكبير بعدة أحاديث منها حديث أبي بصير
ألهمداني قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال سمعت امرأة من يهود
وهي تشتمك والله يا رسول الله أنها محسنة الى فقتهتم فأفهدوا النبي صلى الله عليه وسلم
دمها (قوله تغلي وتغلية) بكسر اللام على الاصل ومنهم من يفتحها مصباح نسبة الى
تغاب بن وائل بن ربيعة بوزن تضرب قوم تنصرفوا في الجاهلية وسكنوا بقرب الروم
استنوعوا عن أداء الجزية فصالحهم عمر على ضعف زكاتها فهو وان كان جزية في المعنى الا
أنه لا راعى فيه شرائطها من وصف الصغار وتقبل من النائب بل شرائط الزكاة وأصحابها
وإذا أخذت من المرأة لاهلها بخلاف الصبي والمجنون فلا يؤخذ من مواشيهم
وأموالهم كما في النهر (قوله الانخراج) أي خراج الارض فانه يؤخذ من طفالهم
والمجنون لانه وظيفة الارض وليس عبادة يجوز (قوله ضعف زكاتها) فأي أخذ الساعي
من غنمهم السائمة من كل أربعين شاة شاتين ومن كل مائة واحد وعشرين أربع شياه
وعلى هذا من الابل والبقر نهر ولا شئ عليهم في بقية أموالهم ورفقتهم كما في الاتفاقى يعنى
الاذا مروا على العاشر فانه يأخذ منهم ضعف ما يأخذ من المسلمين طعن الحموى (قوله
كولى القرشي) يعنى أن معتق التغابي ككولى القرشي في أن كلامهم لا يتبع أصله حتى
توضع الجزية وانخراج عليهم ما وان لم يوضع على أصله ما تخفيفا والمعتق لا يلحق أصله في
التخفيف ولذا لو كان المسلم مولى نصرانى وضعت عليه الجزية ونسأله في الفتح (قوله
وحديث الخ) جواب سؤال وهو أن ما علمت به من أن المعتق لا يلحق أم لا في التخفيف
معارض للنص والجواب أن الحديث المذكور غير مجرى على عمومه بالاجماع فان مولى
الهاشمى لا يلحقه في الكفاءة للهاشمية ولا في الامامة واذا كان عامام مخصوصا بصح
تخصيصه أيضا بما ذكرنا من العسلة ونسأله في النسخ (قوله ومصرف الجزية وانما يقبلها الخ)
الخ) قيد بانخراج لان العشر مصرفه مصرف الزكاة كما هو (قوله وانما يقبلها الخ)

اسببه لانيما عليهم الصلاة
والسلام اه قلت ويؤيده أن
ابن كمال باشا في أحاديثه الاربعين
في الحديث الرابع والثلاثين
باعتاشه لانه كوني فاحشة مانصه
والحق انه يقتل عندنا اذا أعلن
بشتمه عليه الصلاة والسلام
صرح به في سير النذرية حيث قال
واستدل محمد ليسان قتل المرأة اذا
أعلنت بشتم الرسول بما روى ان
عمر بن عبد المطلب سمع عاصم بن
مروان يؤذى الرسول فقتلها الملائكة
مدحه صلى الله عليه وسلم على ذلك
انتهى فليحفظ (ويؤخذ من مال
بالغ تغلي وتغلية) لا من طفالهم
الانخراج (ضعف زكاتها)
بأحكامها (بما تجب فيه الزكاة)
المعهودة بيننا لان الصلح وقع
كذلك (ويؤخذ من مولاة) أي
معتق التغابي (في الجزية وانخراج
كولى القرشي) وحديث مولى
القوم منهم مخصوص بالاجماع
(ومصرف الجزية وانخراج ومال
التغابي وهم لا يسمون الامام) وانما
يقبلها اذا وقع عندهم ان قتالنا
للتين لا الدنيا جوهرة

ترك قبدا آخر ذكره في الجوهرة وهو أن يكون المهدي لا يطعم في إيمانه لو ردت هديته
فلو طمع في إيمانه بالرد لا يقبل منه (قوله وما أخذ منهم بالحراب) فيه أن ما قبل له أخذ
بالحراب لكن فسره في النهر بالمأخوذ صلحا على ترك القتال قبل نزول العسكر بساحتهم
(قوله مصالحنا) به بذلك على أنه لا يخمس ولا يتقسم بين الغائبين نهر وهو جمع مصلحة بفتح
الميم واللام ما يعود نفسه إلى الإسلام ط عن القهستاني (قوله كسند نفور) أي حفظ
المواضع التي ليس وراءها إسلام وفيه إشعار بأنه يصرف إلى جماعة يحفظون الطريق
في دار الإسلام عن اللصوص قهستاني (قوله وبناء قنطرة وجسر) القنطرة ما بني على
الماء للعبور والجسر بالفتح والكسر ما يعبر به النهر وغيره مبنيا كان أو غيره كما في المغرب
ومثله بناء مسجد وحوض ورباط وكرى أنها عظام غير مملوكة كالنيل ويجعون قهستاني
وكذا الثقة على المساجد كما في زكاة الخانية فيدخل فيه الصرف على إقامة شعائرها
من وظائف الإمامة والأذان ونحوهما بجر (قوله وكناية العلماء) هم أصحاب التفسير
والحديث والظاهر أن المراد بهم من يعلم العلم الشرعي فيشمل الصرف والنحو
وغيرهما جرى عن البرجسدي ط وفي التعبير بالكتابة أشعر بأنه لا يزداد عليها
وسمى بكنية لأنه كذا يشهر بأشترط فقرهم لكن في حظار الخانية سئل على الرازي عن بيت
المال هل للأغنياء فيه نصيب قال لا لأن يكون عاملا أو قاضيا وليس للفقهاء
فيه نصيب إلا في نفسه فترغ نفسه لتعليم الناس الفقه أو القرآن اه قال في البحر أرى
أن صرف غالب أوقافه في العلم وليس مراد الرازي إلا فقهاء على العامل أو القاضى
بل أشار بما إلى كل من ترغ نفسه لعمل المسابن فيدخل فيه المفتي والمفتي فيستحقان
الكفاية مع الغنى اه وذكر قبله عن الفتح أن طالب العلم قبل أن يتأهل عامل لنفسه لكن
لعمل بعده للمسابين (قوله والعمال) من عطف العام على الخاص لما في القهستاني أنه
بالضم والتشديد جمع عامل وهو الذي يتولى أمور رجل في ماله وعمله كما قال ابن الأثير فيدخل
فيه المذكر والمؤنث بحق وعلم كما في المنية وكذا الوالى وطالب العلم والمحتسب والقاضى
والمفتي والمعلم بالأجر كما في المفهرات (قوله وشهود قسمة) بالسبب المهمة أى الذين
يشهدون بالقسمة بين الورثة والشركاء واستيفاء حقوقهم وفي نسخة وشهود قيمة بالياء
المنانة التحمية أى الذين يشهدون على التقويم عند الاختلاف في القيمة ط (قوله ورقيات
سواحل) جمع رقيب من رقبته أو رقبته من باب قتل أى حفظه والسواحل جمع ساحل
وهو شاطئ البحر صباح فالمراد الذين يحفظون السواحل وهم المرابطون في الثغور
أو أعم فافهم (قوله ورزق المقاتلة) الرزق بالكسر اسم من الرزق بالفتح ما يتفقد به
قاموس وقال الراغب الرزق يقال للعطاء الجارى دينيا كان أو دنيويا وللصيد والمبايع
إلى الجوف ويتغذى به قهستاني ط (قوله أى ذرارى من ذكر الخ) لأن العلة تم الكلى
كما صرح به القهستاني ومثله سكينة وغيرها أو عبارة الهداية والكافى توهم تخصيصهم

مطلب
في مصارف بيت المال
(وما أخذ منهم بالحراب) وانه
تركه ذمى وما أخذوا من غيرهم
ظهر به (مصالحنا) خبره مصرف
(كسند نفور وبناء قنطرة وجسر
وكناية العلماء) والمثله ابن نجيب
وبه يدخل طلبة العلم فتح والقضاء
والعمال ككتبة قضاة وشهود
المقاتلة وذرارىهم أى ذرارى
من ذكره

بالمقالة وبه صرح شارح المجمع قال في الشر نبلاية قال في الجز وليس كذلك وتبعه
في المنع درميتي وفسر الذراري في شرح درر البحار بالزوجة والاولاد (قوله لم أره) نقل
الشيخ عيسى السقطي في رسالته مانعه قال أبو يوسف في كتاب الخراج ان من كان مستحقا
في بيت المال وفرض له استحقاقه فيه فانه يقرض لذريته أيضا بحاله ولا يسقط بموته وقال
صاحب الحاوي القنوي على انه يقرض لذراري العلماء والفقهاء والمقاتلة ومن كان
مستحقا في بيت المال لا يسقط ما فرض لذراريهم بموتهم اه ط قلت لكن قول المتون
الآتي ومن مات في نصف الحول حرم من العطاء ينافي ذلك الآن يجاب بأن ما يجري على
الذراري عطاء مستقل خاص بالذراري لا عطاء الملبط ريق الارث بين جميع الورثة
تأمل لكن ما مر عن الحاوي لم أره في الحاوي القدسي ولا في الحاوي الزاهدي وراجعت
مواضع كثيرة من كتاب الخراج فلم أره فيه والله أعلم نعم قال الحاوي في رسالته وقد ذكر
علماؤنا انه يقرض لاولادهم تبعها ولا يسقط بموت الاصل ترغيبا اه وذكر العلامة المقدسي
أن اعطاءهم بالاولى لشدة احتياجهم سيما اذا كانوا يجهلون في سائل طريق آباءهم اه
ونقل العلامة البيري عن الخزائن عن ميسوط خرا الاسلام اذ مات من له وظيفة في بيت
المال لحق الشرع واعزاز الاسلام كابر الامامة والتأذين وغير ذلك مما فيه صلاح
الاسلام والمساكين وللميت أبناء يرعون ويقيمون حق الشرع واعزاز الاسلام كما راعى
ويقوم الاب قدامه أن يعطى وظيفة الاب لابناء الميت لانهم لم يحصلوا منصوصا بالشرع
واختبار كسر قلوبهم اه فان البيري أقول هـ اذ ما يؤيد ما هو وعرف الحرم من الشر يقين
ومصر والروم من غير تكبير من ابناء الميت ولو كانوا اصغارا على وظائف آباءهم مطلقا
من امامة وخطابة وغير ذلك عرفا من ضيقه الآن فيه احكاما خلف العلماء ومساعدتهم على
بذل الجهد في الاشتغال بالعلم وقد أفق بجواز ذلك طائفة من اكابر الفضلاء الذين يقولون
على اقتنائهم اه قلت ومقتضاها تخصيص ذلك بالذكور دون الاناث وانت خبير بأن الحكم
يدور مع علمه فان العلم هو احكاما خلف العلماء ومساعدتهم على تحصيل العلم فاذا اتسع
الابن طريقته والده في الاشتغال في العلم فذلك ظاهر اما اذا اهل ذلك واشتغل باللهو
واللعب أو في أمور الدنيا جاهلا غافلا معطلا للوظائف المذكورة أو ينسب غيره من أهل
العلم بشي قليل ويصرف باقي ذلك في شهواته فانه لا يستعمل لما فيه من أخذ وظائف العلماء
وتركهم بلا شيء يستعينون به على العلم كما هو الواقع في زماننا فان عامة أوقاف المدارس
والمساجد والوظائف في أيدي جهلة أكثرهم لا يعملون شيئا من فرائض دينهم ويا كونه
ذلك بلا مباشرة ولا انابة بسبب تمسكهم بان خبر الاب لابنه فيه وارثون الوظائف بأعين
جدهم جهلة كالانعام ويكبرون بذلك فراهم وعمائهم ويتصدرون في البلدة حتى ادى
ذلك الى اندراس المدارس والمساجد وأكثرها صار يوتباعوها أو يسانين استغلالها
فن أراد أن يطالب العلم لا يجد له مأوى يسكنه ولا شيئا يأكله فيضطر الى أن يترك العلم

مطلب
من له استحقاق في بيت المال
يعطى ولده بعده
واعلم في الجهر فانه لا وهل به ملون
بعدم موت آباءهم حالة الصغر لم أره
والى هنا تمت مصارف بيت المال
ثلاثة

مطلب
من له وظيفة توجه لولده بعده

مطلب
تحقيق مهم في توجيه الوظائف
للأبن

و يكتب فوجهت من وظائفه تامة مسجد ومدرسة على رجائين من أعلم علماء دمشق فذهب
ولده وعزله ما عن ذلك بالرشوة وفي أواخر القرن الثالث من الأشجار إذا ولي السلطان
مدرساً ليس بأهل لم تصح توليته وفي البرازية السلطان إذا أعطى غير المستحق فقد ظلم
معتين يمنع المستحق وأعطاه غيره اه في توجيه هذه الوظائف لآباء هؤلاء الجاهل ضياع
العلم والدين واعتنتهم على اضمار المسلمين فيجب على ولاداً لا مورتوجهم على أهلها ونزعها
من أيدي غير الأهل وإذا مات أحد من أهلها توجه على ولده فان لم يخرج على طريقة والده
يعزل عنها وتوجه للأهل إذا لاشك أن غرض الواقف احياء ما وقفه من ذلك فكل ما كان
فيه نصيبه فهو مخالف لغرض الشرع والواقف هذا هو الحق الذي لا يحد عنه ولا حول
ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (قوله فهذا) أي ما ذكر من المصالح وقوله مصرف جزية
ونخراج أي ونحوهما ماذكرهما (قوله وفي الزكاة) أي في باب المصرف (قوله متر
في السير) أي في فصل كيفية التسمية (قوله وفي رابع) تقدم هذا مع الثلاثة التي قبله
نظام الآن الشحنة في آخر باب العشر من كتاب الزكاة وقد ذكرنا الكلام عليها (قوله وفقير
بالولي) أي ليس له من تجب نفقته عليه قال في البحر يعطون منه نفقتهم وأدويتهم ويكفن
به موتاهم ويعقل به جنايتهم اه * (تنبيه) * قال في الاحكام العلماء يستحقون من النوع
الأول بالعمل مع الغنى ومن النوع الثاني بصفة الفقر ونحوها ومن النوع الثالث بأحد
صفات مستحقه ومن النوع الرابع بصفة المرض ونحوه ومن خص استحقاقهم بالأول
نظراً إلى محض صفة العلم اه (قوله فيما يخصه) فلا يخلط بعضه ببعض لأن لكل نوع حكم
يختص به زبلي (قوله لمصرفه لا آخر) أي لا له قال الزبلي ثم إذا حصل من ذلك
النوع شيء رده في المستقر من منته إلا أن يكون المصرف من الصدقات أو من خمس
الغنمية على أهل الخراج وهم فقراء فإنه لا يرتبه شيئاً لأنهم مستحقون للصدقات بالفقر
وكذا في غيره إذا صرفه إلى المستحق اه (قوله ويعطى بقدر الحاجة الخ) الذي
في الزبلي هكذا ويجب على الإمام أن يتق الله تعالى ويصرف إلى كل مستحق قدر حاجته
من غير زيادة فإن قصر في ذلك كان الله تعالى عليه حسباً اه وفي البحر عن القسبة كان
أبو بكر رضي الله تعالى عنه يسوي في العطاء من بيت المال وكان عمر رضي الله تعالى عنه
يعطيهم على قدر الحاجة والنفس والفضل والاختلاف في زماننا أحسن فتهتم بالأمور
الثلاثة اه أي أنه أن يعطى الأحوج أكثر من غير الأحوج وكذا الأفتة والفضل
أكثر من غيرهما وظاهره أنه لا تراعى الحاجة في الأفتة والفضل والأفتة في ذكرهما
وبؤيده أن عمر رضي الله تعالى عنه كان يعطى من كان له زيادة فضيلة من علم أو نسب
أو نحو ذلك أكثر من غيره وفي البحر أيضاً عن المحيط والرأي إلى الإمام من تفصيل وتبويب
من غير أن يميل في ذلك إلى هوى وفيه عن القسبة والإمام الخياط في المنع والعطاء في الحكم

فهذا مصرف جزية ونخراج
ومصرف زكاة وهو من رتبة الزكاة
ومصرف خمس وركاز في السير
وفي رابع وهو واقعة وتركه بلا
وارث ودية مستول بالولي
ومصرفها القبط فقير وفقير بالولي
وعلى الإمام أن يجعل لكل نوع
بما يخصه وله أن يستقرض من
أحد ما لمصرفه لا آخر ويعطى
بقدر الحاجة والفتة والفضل
فإن قصر كان الله عليه حسباً
زبلي وفي الحاوي المراد بالماظ
في حديث المأظف القرآن ما

ديار

اه قلت ومثله في كتاب المراج لابن يوسف الذي خاطب به هرون الرشيد حديث قال فأما
 الزيادة على أرزاق القضاة والعمال والولاة والقضاة مما يجري عليهم فذلك المالك من
 رأيت أن تزيد من الولاة والقضاة في رزقهم فزدهم ومن رأيت أن تحط رزقه سخطت
 (قوله هو الملقى اليوم) لأنهم كانوا يحفظون القرآن ويعلمون أحكامه ط (قوله من ذكر)
 أي من يقوم بمصالح المسلمين كالقضاة والغزاة ونحوهم زياحي (قوله في نصف الحول)
 المراد به ما قبل آخره بقدر سنة قوله ولو في آخره ط (قوله حرم من العطاء) هو ما يثبت
 في الديوان باسم كل من ذكرنا من المقاتلة وغيرهم وهو كالحامكية في عرفنا إلا أنها شهرية
 والعطاء سنوي فتح (قوله لأنه صله) ولذا سمى عطاء فلا يملك قبل القبض فلا يورث
 ويسقط بالموت فتح (قوله في زماننا) قال في العناية وفي الابتداء كان يعطى كل من كان
 له ضرب منية في الاسلام كزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأولاد المهاجرين والانصار
 (قوله القاضي والمفتي والمدرس) عبارة البحر مثل القاضي والمفتي والمدرس وهي أولى
 لشمولها نحو المقاتلة اه ح قلت وهي عبارة الهداية أيضا (قوله أو بعد تمامه) هذا
 مفهوم بالاولى لأنه اذا استحب الصنف الى القريب قبل التمام فيه م أولى (قوله
 فيندب الوفا له) قال في النفع والوجه يقتضي الوجوب لأن حقه تأكد بتمامه اه
 في السنة كما قلنا انه يورث سهم الغارز بعد الاحراز بدار الاسلام أما كذا الحق حينئذ
 وان لم يثبت له ملك وقول نحر الاسلام في شرح الجامع الصغير وانما خص نصف السنة لأن
 عند آخرها يستحب أن يصرف ذلك الى ورثته فاما قبل ذلك فلا الاعلى قدر عتائه يقتضي
 ان يعطى حصته من العام اه (قوله قبل يجب الخ) عبارة الزياحي قيل يجب رد ما بقي من
 السنة وقيل على قياس قول محمد في نفقة الزوجة يرجع وعندهما لا يرجع هو يعتبره
 بالانفاق على امرأته تزوجها او هما بعتا برأيه بالهبة اه ونقل في الشرع بلاية تصحيح
 وجوب الرد عن الهداية والكنافى وليكن لم أره فيهما في هذا الموضع فراجع (قوله فانه
 يسقط الخ) حاصله أن ما يأتى من الامام والمؤذن من الوقف بمنزلة ما يأخذ القاضي ونحوه
 من بيت المال نظر الى أنه في معنى الصلة لا تملك الا بالقبض كما مر (قوله وقيل لا يسقط
 الخ) أي ما يأخذ الامام والمؤذن قال في الشرع بلاية جزم في البغية تلخص القصة بأنه
 يورث بخلاف رزق القاضي كما في الاشياء والنظائر اه قلت ووجه ما أشار اليه الشارح
 تبعاً للدرر بقوله لأنه كالاجرة أي فيه معنى الاجرة ومعنى الصلة فليس اجرة من كل وجه
 لكن وجه الاجرة فيه أرجح بل واز أخذ الاجرة على الاذان والامامة والتعليم كما أفتى به
 المتأخرون بخلاف القضاة وغيره من الطاعات فانه لا يجوز أصلاً ولعل وجه القول الاول
 ترجيح معنى الصلة في الكل بناء على أصل المذهب من عدم جواز الاجرة على شيء من
 الطاعات لكن التنوي على قول المتأخرين فلما جزم في البغية بالقول الثاني ووفق بين
 الامام والقاضي كما قدمناه قبيل فصل في كيفية التهمة وقد ذكرنا هناك عن الطرسوسي

هو الملقى اليوم ولا شيء له في بيت
 المال الا أن يملك نصفه فيعطيه
 ما يستجوعه (ومن مات) من
 ذكر في نصف الحول حرم من
 العطاء لأنه صله فلا تملك الا
 بالقبض وأهل العطاء في زماننا
 القاضي والمفتي والمدرس صدر
 شريعة (ولو) مات (في آخره)
 أو بعد تمامه كما يحجه أخى زاده
 (يستحب الصنف الى قريبه)
 لأنه أولى نفعه فيندب الوفا له ومن
 نهجه ثم مات أو عزل قبل الحول
 قيل يجب رد ما بقي وقيل لا كالتفقة
 المجهلة زياحي (والمؤذن والامام
 اذا كانا هما وقف ولم يستوفيا
 حتى ماتا فانه يسقط) لأنه كالصله
 (وكذلك القاضي وقيل لا) يسقط
 لأنه كالاجرة

مطلب
 فيما اذا مات المؤذن أو الامام قبل
 أخذ وظائفهما

وغيره أن المدرس ونحوه إذا مات في أثناء السنة يعطى بقدر ما باشر فقط بخلاف الوقف على الأولاد والذرية فإن المعتبر فيهم سم ظهر أو أغلقت من مات به سم ظهر ورثها يستحق لأقربيه وقدر ما هنا لك أيضا عن المفتي أبي السعد ومثل ذلك وأن المدرس الثاني يستحق الوظيفة من وقت توجبه السلطان (قوله وهذا) أي قوله والمؤذن الخ وقد ذكر في الدرر عن فوائده صاحب المحيط (قوله ونعمامة في الدرر) قال فيها وفي فوائده صدر الإسلام ظاهر بن محمود قرية فيها أراضى الوقف على إمام المسجد يصرف إليه غلته أوقات الادراك فأخذ الإمام الغلبة وقت الادراك وذهب عن تلك القرية لا يستتر منه حصه ما بقي من السنة وهو ظهير موت التناخي وأخذ الرزق ويحل للإمام أكل ما بقي من السنة إن كان فقيرا وكذلك الحكم في طلبية العلم في المدارس والله سبحانه أعلم

(باب المرتدة)

شروع في بيان أحكام الكفر الطاريء بعد بيان الأصلي الذي لم يسبقه إيمان (قوله ورثه) كمن أجراه كلمة الكفر على الإنسان) هذا بالنسبة إلى الظاهر الذي يحكم به الحاكم والافتد تنكون بدونه كالمعرض له اعتقاد باطل أو نوى أن يكفر بعد حين أفاده ط (قوله بعد الإيمان) خرج به الكافر إذا تناقض بكفر فلا يعطى حكم المرتدة ط نعم قد يقتل الكافر ولو أصر أفاذا إيمان بشتمه صلى الله عليه وسلم كما روى الفصل السابق (قوله وهو تصديق الخ) معنى التصديق قبول القلب وإذعانه لما علم بالضرورة أنه من دين محمد صلى الله عليه وسلم بحيث تعلمه العامة من غير افتقار إلى نظر واستدلال كالوحدانية والنبوة والبعث والجزاء ووجوب الصلاة والزكاة وحرمه الخ ونحوها (قوله المسيرة) (قوله وهل هو فقط) أي وهل الإيمان التصديق فقط وهو المختار عند جمهور الأشاعرة وبه قال المساريدي ح عن شرح المسيرة (قوله أو هو مع الاقرار) قال في المسيرة وهو منقول عن أبي حنيفة وشهو عن أصحابه وبعض الحقنين من الأشاعرة وقال الخوارزمي هو التصديق مع الطاعة ولذا كفر بالذنوب لانتفاء جزء الماهية وقال الكثرانية هو التصديق باللسان فقط فإن طابق تصديق القلب فهو مؤمن ناجح والافهو مؤمن مختل في النار (قوله وهل هو فقط) أي وهل الإيمان التصديق فقط وهو المختار عند جمهور الأشاعرة وبه قال المساريدي ح عن شرح المسيرة (قوله أو هو مع الاقرار) قال في المسيرة وهو منقول عن أبي حنيفة وشهو عن أصحابه وبعض الحقنين من الأشاعرة وقال الخوارزمي هو التصديق مع الطاعة ولذا كفر بالذنوب لانتفاء جزء الماهية وقال الكثرانية هو التصديق باللسان فقط فإن طابق تصديق القلب فهو مؤمن ناجح والافهو مؤمن مختل في النار (قوله وهل هو فقط) أي وهل الإيمان التصديق فقط وهو المختار عند جمهور الأشاعرة وبه قال المساريدي ح عن شرح المسيرة (قوله أو هو مع الاقرار) قال في المسيرة وهو منقول عن أبي حنيفة وشهو عن أصحابه وبعض الحقنين من الأشاعرة وقال الخوارزمي هو التصديق مع الطاعة ولذا كفر بالذنوب لانتفاء جزء الماهية وقال الكثرانية هو التصديق باللسان فقط فإن طابق تصديق القلب فهو مؤمن ناجح والافهو مؤمن مختل في النار

وهذا ثابت في نسخ الشرح سابقا
من نسخ المائتين هنا ونعمامة في الدرر
وقد تضمنها في الوقف

(باب المرتدة)

(قوله) لغة الراجع مطلقا وشرعا
(الراجع عن دين الإسلام وركنها)
أجراه كلمة الكفر على الإنسان بعد
الإيمان وهو تصديق محمد صلى
الله عليه وسلم في جميع ما جاء به
عن الله تعالى مما علم بحجته ضرورة
وهل هو فقط أو هو مع الاقرار
قولان وأكثر المنفعة على الثاني
والحقنون على الأول والاقرار
يشترط لأجراه الأحكام الديني

يظهر على غيره صك في شرح المقاصد (قوله بعد الاتفاق) أي بعد اتفاق الثابتين
 بعدم اعتبار الاقرار قال في شرح المسيرة واتفق القائلون بعدم اعتبار الاقرار
 على انه يلزم المصدق انه يعتد به متى طوبى به أي به فان طوبى به فلم يقربه فهو أي كفه
 عن الاقرار كقرعنا وهذا ما قالوا ان ترك العناد شرط وفسر به أي فسر وترك العناد
 بان يعتد به أنه متى طوبى بالاقرار أي به اهـ بقي ما لم يعتد بذلك بان كان خالي الذهن
 أو اعتد به متى طوبى به لا بآتي به لكنه عند ما طوبى به أي به فهل يكفي نظرا للحصول
 المنصود أو لا يكفي نظرا لاشتراطهم الاعتقاد السابق فليجوز اهـ ح أقول الظاهر أن المراد
 بالاشتراط المذكور في اعتداده أي لا يعتد به متى طوبى به لا يقرب وفي شرح المقاصد
 وشرح التحرير ما يفيد منه ونصه ثم انالاف فيما اذا كان قادرا وترك التكلم لا على وجه
 الاياه اذا العاجز كالآخرس مؤمن اتفاقا والمصدق على عدم الاقرار مع المطالبة به كقرعنا
 لكون ذلك من أمارات عدم التصديق ولهذا أطلبه وأعلى كقرعنا طالب اهـ فظهر أن
 خالي الذهن لو أتى به عند المطالبة مؤمن بعدم الاصرار على عدم الاقرار ومن اعتد به عدم
 الاتيان به عند المطالبة مؤمنا فلو أتى به عند المطالبة كان ذلك إيمانا مستأنفا هذا ما ظهر من
 (قوله من هزل بالفظ كفر) أي تكلم به باختياره غير قاصد معناه وهذا الإنافي ما مر من
 أن الإيمان هو التصديق فقط أو مع الاقرار لأن التصديق وان كان موجودا حقيقة
 لكنه زائل حكما لأن الشارع جعل بعض المعاصي أمارا على عدم وجوده كالهزل المذكور
 وكالوسجد لمنه أو وضع مصحف في فاذورة فانه يكفروا ان كان مصدقا لأن ذلك في حكم
 التكذيب كما أفاده في شرح العقائد وأشار إلى ذلك بقوله للاستخفاف فان فعل ذلك
 استخفاف واستهانة بالدين فهو أمارا عدم التصديق ولذا قال في المسيرة وبالجملة فقد ذهب
 إلى التصديق بالقاب أو بالقلب واللسان في تحقيق الإيمان أو بالاخلال به بالخلال
 بالإيمان اتفاقا كترك السجود لمنه وقتل نبي والاستخفاف به وبالمصنف والكعبة وكذا
 مخالفة أو إنكار ما أجمع عليه بعد العلم به لأن ذلك دليل على أن التصديق موقوف ثم حقق
 أن عدم الاخلال بهذه الامور أحد أجزاء مفهوم الإيمان فهو حينئذ التصديق والاقرار
 وعدم الاخلال بما ذكر دليل أن بعض هذه الامور يكون مع تحقق التصديق والاقرار
 ثم قال ولا اعتبار التعظيم المنافي للاستخفاف كفر الحنفية بالفاظ كثيرة وأفعال تصد من
 المنتهكين لدلائل على الاستخفاف بالدين كالمصلاة بلا وضوء عدا بل بالمواظبة على ترك
 سنة استخفافا بسبب أنه فعلها النبي صلى الله عليه وسلم زيادة أو سعة بما حكاها كمن استخف
 من آخر جعل بعض العمامة تحت حلقه أو اسفا شاربه اهـ قلت ويظهر من هذا أن ما
 كان دليلا للاستخفاف يكفر به وان لم يقصد الاستخفاف لانه لو توقف على قصد ما احتاج
 إلى زيادة عدم الاخلال بما ذكر لأن قصد الاستخفاف منافي للتصديق (قوله فهو ككفر
 العناد) أي ككفر من صدق بقلبه وامتنع عن الاقرار بالشهادتين عنادا أو مخالفة فانه

بعد الاتفاق على انه يعتد به متى
 طوبى به أي به فان طوبى به فلم
 يقربه فهو كقرعنا قاله المصنف
 وفي القبح من هزل بالفظ كفر ارتد
 وان لم يعتد به للاستخفاف فهو
 ككفر العناد

أما عدم التصديق وإن قلنا إن الإقرار ليس ركناً (قوله والكفر لغة الستر) ومنه سمي
 القلاح كافر لأنه يستتر البذر في الأرض ومنه كفر النعمة وهو موجود في المعنى الشرعي
 لأنه ستر ما وجب إظهاره (قوله تكذيبه صلى الله عليه وسلم الخ) المراد بالتكذيب عدم
 التصديق الذي مر أي عدم الأذعان والقبول لما علم بحجته به صلى الله عليه وسلم ضرورة
 أي علمنا ضروريا لا يتوقف على نظر واستدلال وليس المراد التصريح بأنه كاذب في كذا
 لأن مجرد نسبة التكذيب إليه صلى الله عليه وسلم كفر وظاهر كلامه تخصيص الكفر بمجرد
 الضروري فقط مع أن الشرط عندنا ثبوته على وجه القطع وإن لم يكن ضروريا بل قد
 يكون بما يكون استخفافا من قول أو فعل كما مر ولذا ذكر في المسألة أن ما ينفي الاستسلام
 أو وجوب التكذيب فهو كفر فينا نفي الاستسلام كل ما قدمناه عن الحنفية أي ما يدل
 على الاستخفاف وما ذكر قبله من قتل نبي إذا الاستخفاف فيه أظهر وما وجب التكذيب
 بحمد كل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ادعائه ضرورة وما مال يبلغ حجة الضرورة
 كاستحقاق بنت الابن السادسة مع البنت باجماع المسلمين فظاهر كلام الحنفية إلا كفار
 بمجرد فأنهم لم يشترطوا سوى القطع في الثبوت ويجب حمله على ما إذا علم المنكر بثبوته قطعا
 لأن مناط التكفير هو التكذيب والاستخفاف عند ذلك يكون أما إذا لم يعلم فلا إلا أن
 يذكر له أهل العلم ذلك فيجاء به وهذا موافق لما قدمناه عنه من أنه يكفر بانكار ما اجمع
 عليه بعد العلم به ومنه ما في نور العين عن شرح العمدة أطلق بعضهم أن مخالف الإجماع
 يكفر والحق أن المسائل الاجماعية نارة بعضها التواتر عن صاحب الشرع كوجوب
 الخمس وقد لا يصحها فالأول يكفر جاحده لمخالفته التواتر لمخالفته الإجماع اهـ ثم نقل
 في نور العين عن رسالة الفاضل الشهير حسام جابى من عظه ساء علماء السلطان سليم بن
 بايزيد خان ما نصه اذ لم تكن الآية أو الخبر المتواتر قطعي الدلالة أو لم يكن الخبر متواترا
 أو كان قطعا لكن فيه شبهة أو لم يكن الإجماع اجماع الجميع أو كان ولم يكن اجماع الصحابة
 أو كان ولم يكن اجماع جميع الصحابة أو كان اجماع جميع الصحابة ولم يكن قطعيان بالمثبت
 بطريق التواتر أو كان قطعا لكن كان اجماعا كوثيا ففي كل من هذه الصور لا يكون
 الجحد كفر يظهر ذلك إن نظر في كتب الأصول فاحفظ هذا الأصل فإنه ينبغي في
 استخراج فروعه حتى تعرف منه صحة ما قيل أنه يلزم الكفر في موضع كذا ولا يلزم في موضع
 آخر اهـ (تنبيه) في البحر والأصل أن من اعتد الحرام حلالا فإن كان حراما لغيره
 كمال القبر لا يكفر وإن كان عينه فإن كان دليله قطعا كفر والا فلا وقبل التفصيل في العالم
 أما الجاهل فلا يفرق بين الحرام لعينه وغيره وإنما يفرق في حقه أن ما كان قطعا كفر به
 والا فلا يكفر إذا قال الخمر ليس بحرام ونماه فيه (قوله بل أفردت بالتأليف) من
 أحسن ما ألف فيها ما ذكره في آخر نور العين وهو تأليف مستقل ومن ذلك كتاب الأعلام
 في قواطع الاسلا بن حجر المكي تذكر فيه المكفورات عند الحنفية والشافعية ومذاهب

مطلب
 في منكر الاجماع

والكفر لغة الستر ومنه سمي
 صلى الله عليه وسلم في شيء مما
 جاء به من الدين ضرورة وألفاظه
 تعسف في التأويل بل أفردت
 بالتأليف مع أنه لا ينبغي بالكفر
 بشئ منهم إلا فيما اتفق المشايخ عليه

فيه المقام وقد ذكر في البحر جملة من المكفرات (قوله قال في البحر الخ) سبب ذلك ما ذكره
 قبله بقوله وفي جامع الفصولين روى الطحاوي عن أصحابنا لا يخرج الرجل من الإيمان
 الا بحود ما أدخله فيه ثم ما تبين انه ردة يحكم بها وما يشك انه ردة لا يحكم بها اذا الاسلام
 الثابت لا يزول بالشك مع أن الاسلام به الموروث في العالم اذا رفع اليه هذا أن لا يادر
 بشك في أهل الاسلام مع انه يقتضي بعبادة الاسلام المكروه أقول قدمت هذا المصير ميزانا فيما
 نقلته في هذا الفصل من المسائل فانه قد ذكر في بعضها انه كفر مع انه لا يكفر على قياس
 هذه المقدمة فليتأمل اه ما في جامع الفصولين وفي الفتاوى الصغرى الكفر شيء عظيم
 فلا يجعل المؤمن كافرا متي وجدت رواية انه لا يكفر اه وفي الخلاصة وغيرها اذا كان
 في المسئلة وجوه توجب التكفير ووجه واحد ينع عنه فعلى المفتي أن يميل الى الوجه الذي
 يمنع التكفير تحسنا للظن بالمسلم زاد في البرازية الا اذا صرح بارادة موجب التكفير فلا
 ينفع التأويل ح وفي التتارخانية لا يكفر بالحق لانه لا يكفر نهائية في العقوبة فستدعى
 نهائية في الجنة ومع الاحتمال لانها نهائية اه والذي تحترأه لا يبقى بكفر مسلم أمكن جل
 كلامه على شمل حسن أو كان في كفره اختلاف ولورواية ضعيفة فعلى هذا فأكثرا لفاظا
 التكفير المذكور لا يبقى بالتكفير فيها ولا قد ألزمت نفسها أن لا أفق شي منها اه كلام
 البحر باختصار (قوله والطوع) أي الاختيار احتراماً عن الإكراه ودخل فيه الهازل
 كما مر لانه يعد مستحقاً للتعهد التلطف به وان لم يقصد معناه وفي البحر عن الجامع الاصغر
 اذا أطلق الرجل كلمة الكفر عند الكنه لم يعتد الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر لان
 الكفرية تعلق بالضيم ولم يعتد الضيم على الكفر وقال بعضهم يكفرون وهو الصحيح عندي لانه
 استخف بدينه اه ثم قال في البحر والاصل أن من تكلم بكلمة الكفر هازل أو لا عباً كفر
 عند الكل ولا اعتبار باعتقاده كما صرح به في الخاتمة ومن تكلم بها خطأ ومكفراً
 لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها عامدا عالماً كفر عند الكل ومن تكلم بها اختصاراً جاهلاً
 بأنها كفر فقصه اختلاف اه (قوله ومعموه) عزاه في النهر الى السراج وهو الناقص
 العقل وقيل المدهوش من غير جنون كذا في المغرب وفي احكامات الاشياء أن حكمه
 حكم الصبي العاقل فتصح العبادات منه ولا تجب وقيل هو كالجنون وقيل كالبالغ العاقل
 اه قلت والاقول هو الذي صرح به الاصوليون ومقتضاه أن يصح ردة الكنه لا يقتل
 كما هو حكم الصبي العاقل تأمل ثم رأيت في الخاتمة قال وأما ردة المعتوه لم تذكر في الكتب
 المعروفة قال مشايخنا هو في حكم الردة بمنزلة الصبي اه (قوله وموسوس) بالـ
 ولا يقال بالفتح وإنما موسوس له أي تلى اليه الوسوسة وقال اللبث الوسوسة
 حديث النفس وانما قيل موسوس لانه يتحدث بما في ضميره وعن اللبث لا يجوز إطلاق
 الموسوس قال يعنى المغلوب في عقله وعن الحاكم هو المصاب في عقله اذا تكلم بتكلم بغير
 نظام كذا في المغرب (قوله وصبي لا بعقل) قدر عقله في فتاوى هارن الهندي بأن يبلغ

مطلبه
 ما يشك في انه ردة لا يحكم بها
 كما سيجي قال في البحر وقد ألزمت
 نفسها أن لا أفق شي منها (وشرائط
 صحتها العقل) والصحة (والطوع)
 فلا تصح ردة مجنون ومعتوه
 وموسوس وصبي لا بعقل

سبع سنين نهر وسبأ في آخر الباب (قوله وسكران) أي ولو من محرم لما في أحكام
 الاشياء أن السكران من محرم كالصالح في ثلاث الردة والاقراء بالحدود والخالصة
 والاشهاد على شهادة نفسه الخ (قوله ومكره عليها) أي على الردة والمراد الاكراه على
 من قتل أو قطع عضو أو ضرب مبرح فإنه يرضى له أن يظهر ما أمر به على لسانه وقلبه
 مذهب بالايان ولا تبين زوجته استحسانا كما ينبغي في باب (قوله فليس بشرط) هذا في
 الذكورية بالاتفاق وأما في البلوغ فعندهما خلافا لا يوجب كفايا في آخر الباب ح (قوله
 فإنه يقتل ولا يعفى عنه) قيده في البحر إذا كان سكر بسبب مخافه أو بامر من لا يراه
 والأفوكا للجنون اه ح قلت وما جزم به الشارح من أنه لا يعفى عنه أي أن تاب سبأ في
 ما يخافه (قوله من ارتد) أي عن الاسلام فلأن اليهودي تنصر أو نجس أو نصراني
 تهود أو نجس لم يجبر على العودة كما كان عليه لأن الكفر كونه له واحدة كما في البرجندى
 وغيره درميتي وسيد كرم المصنف (قوله الحاكم) أي الامام أو القاضي بحر (قوله بلوغه
 الدعوة) صدره مضاف للمفعول والدعوة فاعل اه ح قال في البحر وعرض الاسلام هو
 الدعوة اليه ودعوة من بلغته الدعوة غير اجبة (قوله بيان لثمرة العرض) الظاهر أن ثمره
 العرض الاسلام والنجاة من القتل وأما هذا فهو ثمره التأجيل ثلاثة أيام لأن من انتقل عن
 الاسلام والعياذ بالله تعالى لا بد له غالباً من شبهة فتكشف له أن أباها في هذه المدة تأجل
 (قوله وقيل ندبا) أي وإن استعمل وظاهر الرواية الاول وهو أنه لا يعمل بدون اقراره كافي
 البحر (قوله ان استعمل) أي بعد العرض للثمة كرهة سبأ في (قوله والاقتل) أي بعد عرض
 الاسلام عليه وكشف شبهة ط (قوله الا اذا رجع اسلامه) أي فإنه يهل وهل هو جنة
 واجب أو مستحب محمل تردد والظاهر الثاني تأمل (قوله لكنه يضرب الخ) أي إذا
 ارتد ثانياً ثم تاب ضربه الامام وحسب سبأ في وان ارتد ثانياً ثم تاب ضربه ضربه باوحيه
 وحسبه حتى يظهر عليه آثار التوبة ويرى أنه شخص ثم سبأ في سبأ في فان عاد فعل به هكذا
 عن التمارضية وفي الفتح فان ارتد به اسلامه ثانياً قبلنا توبته أيضاً وكذا الثاوير
 الآن الكرخی قال فان عاد بعد الثالثة يقتل ان لم يتب في الحال ولا يؤجل فان تاب ضربه
 ضربه باوحيه ولا يبالغ به الحسد ثم يحسبه ولا يجزبه حتى يرى عليه خشوع التوبة وحل
 الخاص فحينئذ يحل سبأ في فان عاد بعد ذلك فعل به كذلك أبداً مادام يرجع الى الاسلام قال
 الكرخی هذا قول أصحابنا جبه ما ان المرتد تاب تاب أبداً وما ذكره الكرخی مروى في النوادر
 قال اذا تكررت ذلك منه يضرب ضربه بامير حاتم يحبس الى أن يظهر توبته ورجوعه اه وذلك
 لا طلاق قوله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة الآية وعن ابن عمر وعلى لا تقبل توبته من
 تكررت ردة كالزندق وهو قول مالك وأحمد والليث وعن أبي يوسف لو فعل ذلك مراراً
 يقتل عليه ونفسه بأن يتظاهر فاذا أظهر كلمة الكفر قتل قبل أن يستتاب لأنه ظهر منه
 الاستخفاف اه باختصار روحه له أن ظاهر قوله وكذا الثاوير اه ان لو أهمل بعد الرابعة

وسكران ومكره عليها أو أماً البلوغ
 والذكورية فليس بشرط بدائع
 وفي الاشياء لا تصح ردة السكران
 الا الردة بسبب النبي صلى الله عليه
 وسلم فإنه يقتل ولا يعفى عنه (من
 ارتد عرض) الحاكم (عليه
 الاسلام استحباباً) على المذهب
 بلوغه الدعوة (وتكشف شبهة)
 بيان لثمرة العرض (ويجس) وجوباً
 وقيل ندبا (ثلاثة أيام) بمرض
 عليه الاسلام في كل يوم منها ثمانية
 (ان استعمل) أي طاب المأهله والا
 قوله من سبأ في الا اذا رجع اسلامه
 بدائع وكذا الوارث ثانياً لكنه
 يضرب وفي الثالثة يحبس أيضاً
 حتى تظهر عليه التوبة فان عاد
 فكذلك تمارضية

يؤجل ولا يحبس بعد التوبة والذي نقله عن الكرخي انه لا يؤجل بعد الرابعة بل يقتل
 الا ان تاب فانه يضرب ويحبس كما هو رواية النوادر وعن ابن عمر وغيره يقتل ولا توبة له
 مثل الزنديق (قوله عن آخر حدود الخانية) ونحوه وحكى انه كان يبعد ادنصر اثنان مائة
 اذا أخذتا بابا واذا تركا عادا الى الردة قال أبو عبد الله البلخي يقتل ولا تقبل توبتهما
 اه أقول الظاهر أن البلخي اختار قول ابن عمر ولا يصح بناؤه على رواية النوادر المارة عن
 الفتح كما لا يخفى فافهم (قوله بالتوبة) أي بلا قبول توبة وليس المراد أنه يقتل ان لم يتب لانه
 لا نزاع فيه (قوله والاقتل) أي ولو بعد افيقتل وان تضمن قتله ابطال حق المولى وهذا
 بالاجماع لا طلاق الادلة ففتح قال في المنع وأطلق فشمع الامام وغيره لكن ان قتله غيره أو قطع
 عضوا منه بلا اذن الامام آذبه الامام اه وسياق متناوئهما استثناء أربعة عشر لا يقتلون
 (قوله لحديث الخ) رواه أحمد والبخاري وغيرهما زياحي (قوله بعد نطقه بالشهادتين)
 كذا قيده في العناية والنهاية وعزاه القهستاني الى المبسوط والايضاح وغيرهما وقال وانما
 لم يذكره لان ذلك معلوم لكن مقتضى ما في الفتح عدم اعتقاده لانه عبر عنه بقيل وكأنه تابع
 ظاهر المتون وهو ما قد كلام الزياحي ويؤيده ما سمي ذكره في المتن من أن انكاره الردة توبة
 ورجوع وقد يوفق بجملة ما هو ظاهر المتون على الاسلام المنجى في الدنيا عن القتل وما في
 الشروح من اشتراط النطق بالشهادتين أيضا محمول على الاسلام الحقيقي النافع في الدنيا
 والاخرة تأمل وذكر في الفتح أن الاقرار بالبعث والنشور مستحب (قوله على وجه العادة)
 أي بدون تبرئ قال في البحر وأفاذا بشرط التبرئ أنه لو أقر بالشهادتين على وجه العادة
 لم ينفعه ما لم يرجع عما قال اذ لا يرتفع بهما كفره كذا في البرازية وجامع الفصولين اه قلت
 وظاهره اشتراط التبرئ وان لم يقتل ديننا آخر بأن كان كفره بمجرد كلمة الردة والظاهر خلافه
 وأن اشتراط التبرئ فيمن اقتل ديننا آخر انما هو شرط لا إجراء أحكام الدنيا عليه أما بالنسبة
 لاحكام الاخرة فيكفبه التلقة بالشهادتين محله ما كيده عليه ما ذكره في اسلام العبيدية
 (قوله لمات) أي من أن العرض مستحب ويكره تحريمه عند من أوجب له أفاده في شرح
 الملتقى ط (قوله يمد بالسلام المرتد) أي في قوله واسلامه (قوله لان الكفار) أي بكفر
 أصلي والمرتد كفره عارض (قوله كالدهرية) يضم الاله الى نسبة الى الدهر بفتحها سمي بذلك
 لقولهم وما به لك لا الدهر (قوله فالنوعية) وهم الجحوس القائلون بالهين أو الجحوس كما
 في أنفع الوسائل ومقتضاه انهم غيرهم وهو الذي حقه ابن كمال باشا انقلا عن الامدي مع
 مشاركة الكل في اعتقاد أن أصل العالم النور والظلمة أي النور المسمى بزدان وشأنه خلق
 الخير والظلمة المسماة أهر من شأنه خلق الشر (قوله كالفلاسة) أي قوم منهم كافي النور
 والاخوه هو الفلاسفة يثبتون الرسل على أبلغ وجهه لقولهم بالاجاب اه ح أي بالزوم
 والتوليد لا بالاختيار لانكارهم كونه تعالى مختارا وينكرون كونه ابنه نزول الملك من السماء
 وكثيرا مما علم بالضرورة محجج الانبياء به كحشر الاجساد والجنة والنار والحاصل أنهم وان

ابتدوا

قلت لكن نقل في الزواهر عن آخر
 حدود الخانية عن بلخي ما يقيد
 قتله بالتوبة فتنبه (فان أشهد) فيها
 (والاقتل) لحديث من يقتل دينه
 ذاق تلوه (واسلامه أن يتبرأ من
 الاديان) سوى الاسلام (أو عما
 اقتل اليه) بعد نطقه بالشهادتين
 وعلمه في الفتح ولو أقر بهما على
 وجه العادة لم ينفعه ما لم يتبرأ
 بزنية (وكره) تنزيه الماتر (قوله
 قبل العرض بلا ضمان) لان
 الكفر مبيع للدم قبله بالسلام المرتد
 لان الكفار أصناف خمسة من
 ينكر الصانع كالدهرية ومن ينكر
 الوحدةانية كالنوعية ومن يقتل
 بهما لكن ينكر بعدة الرسل
 كالفلاسة

مطلب
 في أن الكفار خمسة أصناف وما
 يشترط في اسلامهم

أثبتوا الرسل لكن لأعلى الوجه الذي يشبه أهل الاسلام كما ذكره في شرح المسامرة فصار
اثباتهم بمنزلة العدم وعليه فيجوز اطلاق الشارح تأمل (قوله كالوثنية) فيه أن الوثنية
لا ينكرون الصانع تعالى كما لا يخفى ح قال في شرح السير وعبد الاوثان كانوا يقرّون بالله
تعالى قال تعالى ولئن سألتهم من خلقهم لم يقولوا الله ولكن كانوا لا يقرّون بالوحدانية قال
تعالى اذا قيل لهم لا اله الا الله يتكبرون انه وهذا زاده في الدرر على ما في البدائع وتبعه
الشارح والظاهر أن صاحب البدائع أدخله في الثنوية لأنهم جعلوا مع الله تعالى معبودا
ثانيا وهو أصنامهم فهم منكرون للوحدانية كالمجوس وسكهم في الاسلام واحد كما تعرفه
(قوله كالعيسوية) هم قوم من اليهود ينسبون الى عيسى الهمداني اليهودي ح قلت
وعبادة البدائع وصف منهم يقرّون بالصانع وتوحيد الرسل في الجملة لكنهم ينكرون
عموم رسالة رسولنا صلى الله عليه وسلم وهم اليهود والنصارى قال في النهر وليس المراد كل
النصارى بل طائفة منهم في العراق يقال لهم العيسوية صرح بذلك في المحيط والحاشية اه
(قوله فيمكنني في الاوئين الخ) عبارة البدائع فان كان من الصنف الاول أو الثاني فقال
لا اله الا الله يحكمهم باسلامه لان هؤلاء يمتنعون عن الشهادة أصلا فاذا أقرّوا بما كان ذلك
دليل ايمانهم وكذلك اذا قال أشهد أن محمدا رسول الله لأنهم يمتنعون عن كل واحدة من
كلمتي الشهادة فكان الايمان بواحدة منهما ايمانا كانت دلالة الايمان اه أى ويلزم من
الايمان باحدهما الايمان بالآخرى وهذا صريح في أن الثنوية ينكرون الرسالة فهم
كالوثنية فيمكنني في الكل باحدى الكلمتين وبه صرح في أنفع الوسائل فقال ان عبادة
الاوثان والنيران والمشمرك في الربوبية والمنكر للوحدانية كالثنوية اذا قال الواحد منهم
لا اله الا الله يحكمهم باسلامه وكذا لو قال أشهد أن محمدا رسول الله أو قال أسلمنا أو آمنا بالله
اه وذكره عن المحيط أن الكافر اذا أقرّ بخلاف ما يعتقد يحكمهم باسلامه ونحوه في شرح
السير الكبير وبه علم أن ما في شرح المسامرة لابن أبي شريف الشافعي من انه يستثنى
في الثنوي والوثني بالشهادتين بدون تبرئ فهو على مذهبه أو المراد به احدهما افاقاهم
(قوله وفي الثالث يقول محمدا رسول الله) فلو قال لا اله الا الله لا يحكمهم باسلامه لانه منكر
الرسالة ولا يمنع عن هذه المقالة ولو قال أشهد أن محمدا رسول الله يحكمهم باسلامه لانه يمنع
عن هذه الشهادة فكان الاقرار به ادليل الايمان بدائع ومقتضاها أن الايمان بالثانية يكفيه
لان المدار على الاقرار بخلاف معتقده (قوله وفي الرابع بأحدهما) علله في الدرر بأنه
منكر للامرين جميعا فأيهم ما شهد دخل في دين الاسلام اه وهذا التعديل موافق لما
قدمناه عن البدائع وبه صرح أيضا في شرح السير الكبير وزاد أنه لو قال أنا مسلم فهو مسلم
لان عبادة الاوثان لا يدعون هذا الوصف لانفسهم بل يبرؤون على قصد المغايرة للمسلمين
وكذا لو قال أنا على دين محمد أو على الحنفية أو على دين الاسلام وقد عات أن هذا الرابع
داخل في الاوئين والحقكم في الكل واحد وهو الاكتفاء بأحد الافظين عن الآخر وأن

ومن ينكر الكل كالوثنية ومن
يقتر بالكل لكن ينكر عموم رسالة
المصطفى صلى الله عليه وسلم
كالعيسوية فيمكنني في الاوئين يقول
لا اله الا الله وفي الثالث يقول محمدا
رسول الله وفي الرابع بأحدهما

ما مر عن شرح المسيرة لا يدفع المنقول عندنا فافهم (قوله وفي الخامس من جملة ما مع التبري
 الخ) ذكر ابن الهمام في المسيرة أن اشتراط التبري لأجراء أحكام الإسلام عليه لا يثبت
 الايمان فيما بينه وبين الله تعالى فانه لو اعتقد عموم الرسالة وشهد فقط كان مؤمنا عند الله
 تعالى اهتم ان الذي في البدائع لو أتى بالشهادتين لا يحكم بالإسلام حتى يتبرأ عن الدين الذي
 هو عليه وزاد في المحيط لا يكون مسلما حتى يتبرأ من دينه مع ذلك وبقرانه دخل في الإسلام
 لانه يحتمل انه تبرأ من اليهودية ودخل في النصرانية فاذا قال مع ذلك ودخل في الإسلام
 يزول هذا الاحتمال وقال بعض مشايخنا اذا قال دخل في الإسلام يحكم بالإسلام وإن لم
 يتبرأ مما كان عليه لانه يدل على دخول حادث منه في الإسلام اهـ ومثله في شرح السير
 الكمبري قلت اشتراط قوله ودخل في دين الإسلام ظاهر فيما اذا تبرأ من دينه فقط أما اذا
 تبرأ من كل دين يخالف دين الإسلام فلا يحتاج اليه لعدم الاحتمال المذكور فلذا لم يذكره
 الشافعي مع صبغة التبري التي ذكرها والظاهر أنه لو أتى بالشهادتين وصرح بتعميم الرسالة
 الى بني اسرائيل وغيرهم أو قال وأشهد أن محمداً رسول الله الى كافة الخلق الانس والجن
 يكفي عن التبري أيضا كما صرح به الشافعية * (تنبيه) * قال في الفتح ان اشتراط التبري
 انما هو بين أظهرنا منهم وأما من في دار الحرب لوسل عليه مسلم فقال محمد رسول الله
 فهو مسلم أو قال دخل في دين الإسلام أو دين محمد صلى الله عليه وسلم فهو دليل إسلامه
 فكيف اذا أتى بالشهادتين لان في ذلك الوقت ضيقا وقوله هذا انما أراد به الإسلام الذي
 يدفع عنه القتل الخاضع فيعمل عليه ويحكم به بجزء ذلك اهـ قلت وانما كتفي عليه الصلاة
 والسلام بالشهادتين لان أهل زمانه كانوا منكروين لرسالته أصلا كما يأتي ثم اعلم انه يؤخذ
 من مسئلة العيسوي أن من كان كفره بانكار أمر ضروري كحرمة الخمر مثلاله لا بد من
 تبرئه مما كان يعتقه لانه كان يقر بالشهادتين معه فلا بد من تبرئه منه كما صرح به
 الشافعية وهو ظاهر (قوله فيستغنى عن جهل حاله) ذكر ذلك في التبري بعد أن ذكر أنه
 ليس كل اليهود والنصارى كذلك بل طائفة منهم يقال لهم العيسوية فقال وعلى هذا فينبغي
 أن يستغنى عن جهل حاله اهـ أي فان ادعى انه عيسوي يعتقه
 تخصيص الرسالة بغير بني اسرائيل لا يصح إسلامه الا بالتبري وان ادعى أنه ينكرها مطلقا
 اكتفي بالشهادتين فافهم (قوله بل عم في الدرر الخ) في البهر أول البهاده عن الذخيرة أما
 اليهود والنصارى فكان إسلامهم في زمانه عليه الصلاة والسلام بالشهادتين لانهم كانوا
 ينكرون رسالته صلى الله عليه وسلم وأما اليوم بلاد العراق فلا يحكم بالإسلام به ما لم
 يقل تبرأت عن ديني ودخلت في دين الإسلام لانهم يقولون انه رسول الى العرب واليه
 لا اله الا الله بنو اسرائيل كذا صرح به محمد اهـ وفي شرح السير للشيخ وأما اليهود
 والنصارى اليوم بين ظهراني المسلمين اذا أتى واحد منهم بالشهادتين لا يكون مسلما لانهم
 جميعا يقولون هذا ليس من نصرائي ولا يهودي عندنا نسأله الا قال هذه الكلمة فاذا

مجتهد
 في اشتراط التبري مع الايمان
 بالشهادتين

وفي الخامس من جملة ما مع التبري عن
 كل دين يخالف دين الإسلام
 بدائع وآخر كراهية الدرر وحديث
 فيستغنى عن جهل حاله بل عم في
 الدرر اشتراط التبري من كل يهودي
 ونصرائي ومثله في فتاوى المصنف
 وابن نجيم وغيرهم وفيه فتاوى
 قاضي الهادي كذا أفتى علماءنا
 والذي أفتى به مصنفه بالشهادتين بلا
 تبري

استفسرته قال رسول الله المكم لا الى بنى اسرائيل ثم قال ولو قال أنا مسلم لم يكن مسلماً
 به - هذا لان كل فريق يدعى ذلك لنفسه فالمسلم هو المسلم للعق وكل ذى دين يدعى انه
 شقاده للعق وكان شيخنا الامام يقول الابجوس في ديارنا فان من يقول منهم أنا مسلم يصير
 مسلماً لانهم يأتون هذه الصفة لانفسهم ويسبون به اولادهم ويقولون يا مسلمان اه قلت
 وما عزا الى شيخه يعنى الامام الحلوى اني حرم به في محل آخر وقد منع عنه قريباً في الوثن انه
 يصير مسلماً بقوله أنا مسلم او على دين محمد أو الخنفية أو الاسلام فعلى هذا يقال كذلك
 في اليهود والنصارى في بلادنا فانهم يمنعون من قول أنا مسلم حتى ان أحدهم اذا اراد
 منع نفسه عن امر يقول ان فعلته أكون مسلماً فاذا قال أنا مسلم طأنا فاهو دليل اسلامه
 وان لم يسمع منه النطق بالشهادتين كما صرح به في شرح السيفين صلى بجماعة فانه يحكم
 بالاسلام وبأنه يحكم بالاسلام بمجرد اسم المسلمين في حق الصلاة عليه اذ اقامت وكذا يمنعون
 من النطق بالشهادتين أشد الامتناع فاذا أتى به ما طأنا فيجب الحكم بالاسلام لانه فرق
 السبب ان لا شك أن محمد انما اشترط التبري به على ما كان في زمنه من اقرارهم بالرسالة
 على خلاف ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم من انكاره فاذا أنكروها في زماننا
 وامتنعوا من النطق بالشهادتين يجب أن يرجع الامر الى ما كان في زمنه صلى الله عليه
 وسلم اذ لم يبق وجه للعدول عنه على أن محمد انما حكم على ما كان في بلاد العراق لا مطلقاً
 كما هو همه ما في الدور وعن هذا ذكر العلامة قاسم انه سئل عن ساهري أنى بالشهادتين ثم
 رجع فأجاب بما حاصله انه ينظر في اعتقاده فانهم ذكروا أن بعض اليهود يخص رسالة نبينا
 صلى الله عليه وسلم بالعرب وهذا لا يكتفيه مجرد الشهادتين بخلاف من ينكر الرسالة أصلاً
 وبعض من أعنى الله قلبه جعلهم فرقة واحدة في جميع البلاد حتى حكم في نصراني منكر
 للرسالة تلفظ بالشهادتين ببقائه على النصرانية لانه لم يتركها مخلصاً والحاصل أن الذي
 يجب التعويل عليه انه ان جهل حاله يستفسر عنه وان علم كافي زماناً فالامر ظاهر وهذا
 وجه ما يأتي عن قارئ الهداية (قوله لان التلفظ به اصدار علامة على الاسلام الخ) افاد
 بقوله صار الى أن ما كان في زمن الامام محمد تغير لانهم ما كانوا يمنعون عن النطق
 به فلم تكن علامة الاسلام فلذا شرط معها التبري أما في زمن قارئ الهداية فتد صارت
 علامة الاسلام لانه لا يأتي به الا المسلم كافي زماناً وهذا ولذا نقل في البحر أقول كتاب الجهاد
 كلام قارئ الهداية ثم أعقبه بقوله وهذا يجب المصير اليه في ديار مصر بالقاهرة لانه يسمع
 من أهل الكتاب فيها الشهادتين ولذا أقسمه محمد بالعراق اه ومثله في شرح العلامة
 المقدسي ونقل ايضا في الدر المنقي كلام قارئ الهداية ثم قال وبه أفنى أحمد بن كمال باشا وفي
 شرح الملتقى لعبد الرحمن افندي داماد وأفنى البعض في ديارنا بالاسلام من غير تبرؤ وهو
 المعمول به اه فليحفظ اه وقد أجمعنا لآفاقاً ما فيه الكفاية (خاتمة) اعلم أن الاسلام
 يكون بالثقل أيضاً كالملة بجماعة أو الاقرار به أو الاذان في بعض المساجد أو الحج

لان التلفظ به اصدار علامة على
 الاسلام فيقتل ان رجع ما لم يهد

مطلبه
 الاسلام يكون بالثقل كالملة
 بجماعة

وشهود المناسك لا الصلاة وحده ومجرد الاسرار بحرق وقدم الشارح ذلك نظماً في أول كتاب
 الصلاة وقدمنا الكلام عليه مستوفى وذكرنا هذا لأنه لا فرق في الاسلام بالفعل بين
 العيسوي وغيره والمراد أنه دليل الاسلام فيحكم على فاعل ذلك به والاختصاص بالاسلام
 المنجية في الآخرة لا بد فيها من التصديق الجازم مع الاقرار بالشهادتين أو بدونه على
 الخلاف المار (قوله لا يفتي بكفره) لم يمكن جعل كلامه على محمل حسن (ظاهره أنه
 لا يفتي به من حيث استحقاقه للقتل ولا من حيث الحكم بينه وبين زوجته وقد يقال المراد
 الاول فقط لأن تأويل كلامه للتأويل بأن يكون قصده ذلك التأويل وهذا
 لا ينافي مع ما علمته بنظر كلامه فيما هو حق العبد وهو طلاق الزوجة رما بها لنفسها بدليل
 ما صرح به من أنه إذا أراد أن يتكلم بكلمة مباحة فخرى على لسانه كلمة الكفر خطأ بلا
 قصد لا يصح له القاضى وإن كان لا يكفر فيما بينه وبين ربه تعالى فتأمل ذلك وحزيره نقلاً
 فاني لم أر التصریح به نعم سيذكر الشارح أن ما يكون كقرا انفساً في بطل العمل والنكاح
 وما فيه خلاف يؤمر بالاستعفاء والتوبة وتجديد النكاح اهـ وظاهره أنه أمر احتياط
 ثم إن مقتضى كلامهم أيضاً أنه لا يكفر بشتم دين مسلم أى لا يحكم بكفره لا مكان التأويل
 ثم رأيت في جامع النصوصين حيث قال بعد كلام أقول وعلى هذا ينبغي أن يكفر من شتم دين
 مسلم وله من يمكن التأويل بأن مراده أخلاق الردية ومعاملته القبيحة لاحقية دين
 الاسلام فينبغي أن لا يكفر حينئذ والله تعالى أعلم اهـ وأقره في نور العين ومفهومه أنه
 لا يحكم بفسخ النكاح وفيه البحث الذي قلناه وأما أمره بتجديد النكاح فهو لا شك فيه
 احتياطاً خصوصاً في حق الهجج الارذال الذين يشتمون بهذه الكلمة فانهم لا يحظر على
 بالهم هذا المعنى أصلاً وقد سئل في الخبرية عن قال له الحاكم ارض بالشرع فقال لا أقبل
 فأفتى مفت بأنه كفر وبانت زوجته فهل ثبت كفره بذلك فأجاب بأنه لا ينبغي للعالم أن يبادر
 بتكفير أهل الاسلام الى آخر ما حزره في البحر وأجاب قبله في مثله بوجوب تعزيره وعقوبته
 (قوله ولو رواية ضعيفة) قال الخيرانزلى أقول ولو كانت الرواية لغير أهل مذهبنا ويدل
 على ذلك اشتراط كون ما يوجب الكفر مجمعا عليه اهـ (قوله كما حزره في البحر) قد مرنا
 عبارته قبيل قوله وشرائط صحته (قوله وجوده) أى احتمالات لما مر في عبارة البحر عن
 التمازجية أنه لا يكفر بالتمثل (قوله والا) أى وإن لم يكن نيته ذلك الوجه الذي يمنع
 الكفر بأن أراد الوجه المكفر أو لم تكن له نية أصلاً فيمنعه تأويل المفتي لكلامه وجعله
 إياه على المعنى الذي لا يكفر كالوشم دين مسلم وجعل المفتي الدين على الاخلاق الردية لنفي
 القتل عنه فلا يفتي بذلك التأويل فيما بينه وبين ربه تعالى الا اذا نواه (قوله وينبغي
 التعمد بهذا الدعاء صباط ومساء) تدخل أو أراد الصباح من نصف الليل الاخير والمساء
 من الزوال هذا فيما عرفت به وما إذا عاب باليوم والليلة فيعتبران تعديداً من أولهما فلو
 قدم المأمور به في ما عليه لا يحصل له الموعود به أفاده بعض من كتب على الجامع الصغير

مطلبه
 في حكم من شتم دين مسلم

(و) اعلم أنه (لا يفتي بكفره) لم
 أمكن جعل كلامه على محمل حسن
 أو كان في كفره خلاف ولو كان
 ذلك (رواية ضعيفة) كما حزره في
 البحر وعزاه في الاشباه الى الصغرى
 وفي الدرر وغيرهما اذا كان في
 المسئلة وجوده فوجب الكفر
 وروايتهمه فعلى المفتي الميل لما
 يفتيه ثم لو نية ذلك فسلم والالم
 يفتيه جعل المفتي على خلافه
 وينبغي التعمد بهذا الدعاء صباط
 ومساء فانه سبب العصمة من
 الكفر بوجوب الصادق الامين صلى
 الله عليه وسلم اللهم انى أعوذ بك
 من أن أشرك بك شيئاً وأنا أعلم
 وأستغفر لك لما لا أعلم انك أنت
 علام الغيوب

للسبوطى ط قلت ولم أرفى الحديث ذكر صاحبنا ومسا بل فيه ذكر ثلاثا كما في الزواجر عن
الحكيم الترمذى أفلا أدلك على ما يذهب الله به عنك ه غار الشريك وكاره تقول كل يوم
ثلاث مرات اللهم انى أعوذ بك أن أشرك بك شيئا وأنا أعلم وأستهقر لك المأ علم وعند أحمد
والطبراني أئيم الناس اتقوا الشريك فإنه أخفى من ديب النمل قالوا وكيف تتقيه يا رسول
الله قال قولوا اللهم انا نعوذ بك أن نشرك بك شيئا نعلمه ونستغفر لك لما لا نعلمه (قوله ونوبة
اليأس مقبولة دون إيمان اليأس) وهو بالمنشأة التخيية ضد الربا وقطع الطمع عن الحياة
وعلى قبولها في الدرر البهية بالبرازية بأن الكافر أجنبى غير عارف بالله تعالى وابتداء إيمانا
وعرفانا والفاستق حالة البقاء والبقاء أهل من الابتداء والدليل على قبولها مطلقا
قوله تعالى وهو الذى يقبل التوبة عن عباده اه وقد أطل في آخر البرازية في هذه المسئلة
ونقل قبله القول بعدم قبول كل منهم ما وعزاه أيضا إلى المنجية والمالكية والشافعية
وانتصر له منلا على القارى في شرح بدء الامالى وقد ذكرنا ذلك مبسوطا في أول باب صلاة
الجنائز وما إيمان اليأس فذهب أهل الحق أنه لا ينفع عند الغرغرة ولا عند المعاشية
عذاب الاستئصال لقوله تعالى فلم يكن ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسا واذ أنجعوا على كفر
فرعون كما رواه الترمذى في تفسيره في سورة يونس وان خالف في ذلك الامام العارف
المحقق سيدى محبى الدين بن عربى في كتابه الفتوحات قال العلامة ابن حجر في الزواجر فانا
وان كان حقيقة بدلالة فائده وهو دود فان العصمة ليست الا لانيام مع انه نذل عن بعض
كتبه انه صرح فيها بأن فرعون مع هاماز وقارون في النار واذ اختلف كلام امام فؤاد
بما يوافق الادلة الظاهرة ويعرض عما خالفها ثم أطل في بيان رده وذكر أيضا انه يستثنى
من إيمان اليأس قوم يونس عليه السلام لقوله تعالى الا قوم يونس الاية بناء على أن
الاستئصال متصل وأن إيمانهم كان عند معاشية عذاب الاستئصال وهو قول بعض المفسرين
بجعله كرامة وخصوصية لنبيهم فلا يقاس عليهم الا ترى أن نبينا صلى الله عليه وسلم قد
أكرمه الله تعالى بحياة أبويه له حتى آمنابه كما في حديث صحيحه القسطنطين وابن ناصر الدين
حافظ الشام وغيرهما فافانها بالايان بعد الموت على خلاف القاعدة اكراما لنبي صلى الله
عليه وسلم كما أسبق قيل بنى اسرائيل ليخبر بقاتله وكان عيسى عليه السلام يعصى المولى
وكذلك نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم أحببنا الله تعالى على يديه جماعة من المولى وقد سمع
أن الله تعالى رده عليه صلى الله عليه وسلم الشمس بعدم غيبها حتى صلى على تكريم الله وبه
العصر فكما أكرم بعود الشمس والوقت بعد فواته فكذلك أكرم بعود الحياة ووقت الايمان
بعد فواته وما قيل ان قوله تعالى ولا تستل عن أصحاب الجحيم نزل فيه ما لم يصح وخبر مسلم
أبى وأبوك في النار كان قبل علمه اه مخلصا وقد مناعام الكلام على ذلك في باب نسكاح
الكافر (قوله وفيما أيضا شهد نصرانيان الخ) هذا ساقط من بعض النسخ وسيد كره بعد
قوله وكل مسلم ارتد الخ (قوله على مامر) أى من الخانية معز بالبلخي لكن قد مناعا أن

مطلبه
نوبة اليأس مقبولة دون إيمان
اليأس

مطلبه
أجبهوا على كفر فرعون
ونوبة اليأس مقبولة دون إيمان
اليأس درر وفيما أيضا شهد
نصرانيان على نصراني أنه أسلم وهو
يشكر لم يقبل شهادتهم ما ركذ الو
شهد رجل وامرأتان من المسلمين
وفي النوازل تقبل شهادة رجل
وامرأتين على الاسلام وشهادة
نصرانيين على نصراني بأنه أسلم اه
(وكل مسلم ارتد تقبى به مقبولة
الا جماعة من تكررت رده على
ما تتر

مطلبه
في استثناء قوم يونس
مطلبه
في إحياء أبوى النبي صلى الله
عليه وسلم بعد موتهم ما

المروى عن أصحابنا جميعاً خلافه (قوله الكافر بسب نبي) في بعض النسخ والكافر بواو
 العطف وهو المناسب (قوله فانه يقتل حداً) يعني أن جراه القتل على وجه كونه حداً
 ولذا عطف عليه قوله ولا تقبل توبته لأن الحد لا يسقط بالتوبة فهو عطف تفسير وأفاد أنه
 حكم الدنيا أما عند الله تعالى فهي مقبولة كما في البحر ثم أعلم أن هذا ذكره الشارح بحجارة
 صاحب الدرر والبرازية والافسيد كخلافه وبأنى حقيقة (قوله مطلقاً) أي سواء أسيء
 تائباً بنفسه أو شهد عليه بذلك بجر (قوله لانه حق عبد) ٣ فيه أن حق العبد لا يسقط إذا
 طالب به كذا القذف فلا بد من دليل يدل على أن الحاكم له هذه المطالبة ولم يثبت وانما
 الثابت أنه صلى الله عليه وسلم عفا عن كثيرين ممن آذوه وشتموه وقبل إسلامهم كأي شعبان
 وغیره (قوله وتعامه في الدرر) حيث قال نقل عن البرازية وقال ابن مكنون المالكي
 أجمع المسلمون أن شتمه كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفره قلت وهذه
 العبارة مذكورة في الشفاء للقاضي عياض المالكي نقلها عنه البرازي وأخطأ في فهمها
 لأن المراد به ما قبل التوبة والالتم تكفير كثير من الأئمة المجتهدين القائلين بقبول توبته
 وسقوط القتل به اعنه على أن من قال يقتل وإن تاب يقول أنه إذا تاب لا يعذب في الآخرة
 كما صرحوا به وقتله ما أنفاً فعلم أن المراد ما قلناه قطعاً (قوله والديك ووالدي الذين
 خلفوك) بكسر الدال على لفظ الجمع فيهما أو في أحدهما (قوله فيهم حاضرة الرسالة) أي
 صاحبها صلى الله عليه وسلم وعليه لا يختص الحكم بالشريف بل غيره مثله لأن آدم عليه
 السلام أبو جميع الناس ونوح الأب الثاني (قوله باحتمال العهد) المفهوم من العبارة
 السابقة أنهم ما يقولون بأنه لا يموت وإن لم يتحقق عهد (قوله فلا كفر) أي لوجود الخلاف
 في عمومه وتحقق الاحتمال فيه (قوله لكن صرح في آخر الشفاء الخ) هذا استدراك على
 ما في فتاوى المصنف وعبارة الشفاء هكذا قال أبو بكر بن المنذر أجمع عوام أهل العلم على
 أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل ومن قال ذلك مالك بن أنس واللبث وأحمد
 وإسحق وهو مذهب الشافعي وهو مقتضى قول أبي بكر رضي الله تعالى عنه ولا تقبل توبته
 عند هؤلاء وبالله قال أبو حنيفة وأصحابه والنوري وأهل الكوفة والوزاعي في المسلم
 أكنهم قالوا هي ردة وروى عنه الوليد بن مسلم عن مالك وروى العباسي عنه عن أبي
 حنيفة وأصحابه فمن ينقصه صلى الله عليه وسلم لم أبرئ منه أو كذبه أو حاصله أنه نقل
 الإجماع على كفره إلا أن قال مالك عن مالك بن أنس وأصحابه الخ أي قال أنه
 من نقل الإجماع على قتله قبل التوبة ثم قال وبالله قال أبو حنيفة وأصحابه الخ أي قال أنه
 يقتل يعني قبل التوبة لا مطلقاً ولذا السند ركه بقوله أكنهم قالوا هي ردة يعني ليست حداً
 ثم ذكر أن الوليد يروي عن مالك أنه قال قول أبي حنيفة فصار عن مالك روايتان في قول
 التوبة وعدمه والمشهور عنه عدمه ولذا أقره وقال في الشفاء في موضع آخر قال أبو
 حنيفة وأصحابه من أبرئ من محمد صلى الله عليه وسلم لم أوكذب به فهو مرتد لال الدم

عطف
 تهم في حكم سب الانبياء
 ٣ قوله لانه حق عبد هكذا بخطه
 والذي في الشارح لانه حق الله
 تعالى والاول حق عبده
 (الكافر بسب نبي) من الانبياء فانه
 يقتل حداً ولا تقبل توبته مطلقاً ولو
 سب الله تعالى قاتل لانه حق الله
 تعالى والاول حق عبد لا يزول
 بالتوبة ومن شك في عذابه وكفره
 كفر وتعامه في الدرر في فصل الجزية
 معزيا للبرازية وكذا لو أبغضه
 بالقتاب فتح وأسيء وفي فتاوى
 المصنف ويجب الحاق الاستمراء
 والاستخفاف به لتعلق حقه أيضاً
 وفيما سئل عن قال الشريف ابن
 الله والديك ووالدي الذين خلفوك
 فأجاب الجمع المضاف بهم ما لم يتحقق
 عهد خلافاً لأبي هاشم وإمام
 الحرمين كما في جمع الجوامع وحينئذ
 فيهم حاضرة الرسالة فينبغي القول
 بكفره وإذا كفر بسب لانه على
 ما ذكره البرازي وقوا رده الشارحون
 نعم لو لم يخط قول أبي هاشم وإمام
 الحرمين باحتمال العهد فلا كفر
 وهو اللائق بجهنم التصر بهم
 بالميل إلى ما لا يكفر وفيها من نقص
 مقام الرسالة بقوله بأن سبه صلى
 الله عليه وسلم أو بقره بأن بغضه
 بقره قتل حداً كما مر التصر به
 لكن صرح في آخر الشفاء بأن
 حكمه كالمرتد

الآن يرجع اهـ فهذا نصريح بما علم من عبارته الاولى وقال في موضع بعد ان ذكر عن
 جماعة من المالكية عدم قبول توبته وكلامه شـ موخنا هو لا معنى على القول بقوله هـ
 لا كفرا وأما على رواية الوابدة عن مالك ومن وافقه على ذلك من أهل العلم لم يقدروا
 انه ردة قالوا وبسنتاب منها فان تاب نكح وان أبى قتل ~~فكـ~~ والله يحكم المرتد مطلقا
 والوجه الاول أشهر وأظهر اهـ يعني أن قول مالك بعدم قبول التوبة أشهر وأظهر مما
 رواه عنه الوابدة فهذا كلام الشافعي صريح في أن مذهب أبي حنيفة وأصحابه القول
 بقبول التوبة ~~كـ~~ كما هو رواية الوابدة عن مالك وهو أيضا قول الثوري وأهل الكوفة
 والوزاعي في المسلم أي بخلاف الذي إذا سب فائه لا ينقض عهده عندهم كما تمحير به في
 الباب السابق ثم ان ما نقله عن الشافعي خلاف المشهور وعنه والمثبور وقبول التوبة على
 تفصيل فيه قال الامام خاتمة المجتهدين الشيخ تقي الدين السبكي في كتابه السيف المسلول
 على من سب الرسول حاصل المنقول عند الشافعية أنه متى لم يسل قتل قطع ما وثق أسلم فان
 كان السب قد فاقا لوجه الثلاثة هل يقتل أو يجلد أو لا شيء وان كان غير قد ف لا أعرف
 فيه نقلا للشافعية غير قبول توبته وللحنفية في قبول توبته قريب من الشافعية ولا يوجد
 للحنفية غير قبول التوبة وأما الحنابلة فكلامهم قريب من كلام المالكية والمشهور وعن
 أحمد عدم قبول توبته وعنه رواية بقبوله اغتصبه كذهب مالك وسواء هـ إذا تحرر بالمنقول
 في ذلك اهـ ملخصه اهـ هذا أيضا صريح في أن مذهب الحنفية القبول وأنه لا قول اهـ
 بخلافه وقد سبقه الى نقل ذلك أيضا شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحنبلي
 في كتابه الصارم المسلول على شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكرأيته في نسخة منه
 قد عليم اخذه حيث قال وكذلك ذكر جماعة آخرون من أصحابنا أي الحنابلة أنه يقتل
 سباب الرسول صلى الله عليه وسلم ولا تقبل توبته سواء كان مسلما أو كافرا وعامة هؤلاء
 ذكروا المسئلة قالوا خلافا لابي حنيفة والشافعي وقوله ما أي حنيفة والشافعي
 ان كان مسلما يستتاب فان تاب والا قتل كما رتد وان كان ذميا فقال أبو حنيفة لا ينقض
 عهده ثم قال بعد ورقة قال أبو الخطاب إذا قذف أم النبي صلى الله عليه وسلم لا تقبل توبته
 وفي الكافر إذا سبهم أسلم روايتان وقال أبو حنيفة والشافعي تقبل توبته في المسلمين اهـ
 ثم قال في محمل آخر قد ذكرنا أن المشهور عن مالك وأحمد أنه لا يستتاب ولا يقطع القتل
 عنه وهو قول الليث بن سعد وذكر القاضي عياض أنه المشهور من قول الشافعي وبجمهور
 العلماء وهو أحمد الوجهين لأصحاب الشافعي وحكي عن مالك وأحمد أنه تقبل توبته وهو
 قول أبي حنيفة وأصحابه وهو المشهور من مذهب الشافعي بناء على قبول توبة المرتد اهـ
 فهذا نصريح بكلام القاضي عياض في الشفاء والسبكي وابن تيمية وأئمة مذهبهم على أن
 مذهب الحنفية قبول التوبة بلا حكاية قول آخر عنهم وانما ~~كـ~~ كوا الخلاف في بنية
 المذهب وكفى بهم ولا حاجة لولم يوجد النقل كذلك في كتب مذهبنا التي قبل البرازي

ومن تبعه مع انه موجود أيضا كما يأتي في كلام الشارح قريبا وقد استوفيت الكلام
على ذلك في كتاب سمعته تنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الانام أو أحد
أصحابه الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام (قوله ومفادته قبول التوبة) أقول بل هو
مصرح ونص في ذلك كما علمته (قوله والبرازي تتبع صاحب السيف المسلول) الذي
قاله البرازي أنه يقتل حدثا ولا توبة له أصلا سواء بعد القدرة عليه والشهادة أو جاء ثابعا
من قبل نفسه كالزندق لأنه حدث وجب فلا يسطع بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لآدله
تعلق به حق العبد إلى أن قال ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسلول على شاتم
الرسول اه وهذا كلام يقضي منه غاية العجب كيف يقول لا يتصور فيه خلاف لآدله
بعد ما وقع فيه اختلاف الأئمة المحققين مع صدق الناقلين عنهم كما أسلفنا وعزوه
المسئلة إلى كتاب الصارم المسلول وهو لابن تيمية الحنبلي يدل على أنه لم يصفح ما نقلناه
عنه من التصريح بان مذهب الحنفية والشافعية قبول التوبة في مواضع متعددة
وكذلك صرح به السبكي في السيف المسلول والقاضي عياض في الشفاء كما سمعته مع أن
هبة البرازي بطولها أكثر مما خوذ من الشفاء فقد علم أن البرازي قد تساهل غاية
التساهل في نقل هذه المسئلة وابتدع حيث لم ينقلها عن أحد من أهل مذهبه بل استند إلى
ما في الشفاء والصارم أعين النظر في المراجعة حتى يرى ما هو صريح في خلاف ما فهمه
من نقل المسئلة عنهم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فلهذا صار هذا التساهل سببا
لوقوع عجمة المتأخرين عنه في الخطأ حيث اعتدوا على نقله وقد دونه في ذلك ولم ينقل أحد
منهم المسئلة عن كتاب من كتب الحنفية بل المنقول قبل حدوث هذا القول من البرازي
في كتبنا وكتب غيرنا خلافا (قوله وقد صرح في التنف الخ) أقول ورأيت في كتاب
الطرايح لأبي يوسف ما نصه وأما رجل مسلم سب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كذبه
أو عابه أو تنقصه فقد كفر بالله تعالى وبآياته منه امر أنه فان تاب والاقتل وكذلك المرأة
الا أن أبا حنيفة قال لا تقتل المرأة وتجب على الاسلام اه وهكذا نقل الخبر الرمي في حاشية
البحر أن المسطور في كتب المذهب انه ردة وحكمها حكمها ثم نقل عبارة التنف ومعين
الحكام والعجب منه انه أفق بخلافه في الفتاوى الخيرية ورأيت بخط شيخ مشايخنا
السائحاني في هذا المجل والعجب كل العجب حيث سمع المصنف كلام شيخ الاسلام يعني
ابن عبد الوالي ورأى هذه القول كيف لا يشطب منه عن ذلك وقد أسمعني بعض مشايخي
رسالة خاصاها انه لا يقتل بهذا الاسلام وأن هذا هو المذهب اه وكذلك كتب شيخ مشايخنا
الرحماني هناعلي نسطه أن مقتضى كلام الشفاء وابن أبي بكرة في شرح مختصر البخاري
في حديث ان فريضة السليج أدركت أي الخ أن مذهب أبي حنيفة والشافعية حكمه حكم
المرتد وقد علم أن المرتد قبل توبته كما نقله هناعلي التنف وغيره فاذا كان هذا في ساب
الرسول صلى الله عليه وسلم في ساب الشيخين أو أحدهما بالاولى فقد تقرر أن المذهب

ومفادته قبول التوبة كما لا يخفى
زاد المصنف في شرحه وقد
سمعت من مفتي الحنفية بمصر
شيخ الاسلام ابن عبد الوالي أن
الكمال وغيره تبعوا البرازي
والبرازي تتبع صاحب السيف
المسلول وعزاه إليه ولم يعزه
لأحد من علماء الحنفية وقد
صرح في التنف ومعين الحكام
وشرح الطحاوي وطاوي
الزاهد وغيرهم بأن حكمه
كالمرتد وأفظ التنف من سب
الرسول صلى الله عليه وسلم فانه
مرتد وحكمه حكم المرتد ويقول
به ما نقله بالمرتد انتهى

كذهب الشافعي قبول توبته كما هو رواية ضعيفة عن مالك وأن تعتم قتل له مذهب مالك
وماعداه فإنه أمان فلغير أهل المذهب أو مارة مجهولة لم يعلم كاتبه شافعي على بصيرة في
الاحكام ولا تغتر بكل أمر مستغرب وتغفل عن الصواب والله تعالى أعلم اهـ وكذلك قال
الحوى في حاشية الاشياء نقل عن بعض العلماء أن ما ذكره صاحب الاشياء من عدم قبول
التوبة قد أنكره عليه أهل عصره وإن ذلك انما يحفظ له من أصحاب مالك كأنه له
القاضي عياض وغيره أما على طريقته فلا اهـ وذكر في آخر كتاب نور العين أن السلامة
التصريح بالتميز بحسب ما جعل في الرسالة في الرد على البرازي وقال في آخرها وبالجمله قد
تبعنا كتب الحنفية فلم نجد القول بعدم قبول توبة الساب عندهم سوى ما في البرازية
وقد علمت بطلانه ومنشأ غلطه قول الرسالة اهـ وسيدكر الشارح عن الحق المقتضى إلى
السعود التصريح بأن مذهب الامام الاعظم انه لا يقتل اذا تاب ويكتفى بتعزيره فهذا
صريح المذلول عن تقدم على البرازي ومن تبعه ولم يستند هو ولا من تبعه إلى كتاب من
كتب الحنفية وانما استند إلى فهم اخطأ فيه حيث نقل عن صريح بخلاف ما فهمه كما
قدمناه وإن أردت زيادة البيان في المقام فارجع إلى كتابا تنبيه الولاة والحكام (قوله
وهو ظاهر في قبول توبته) المراد بقبول التوبة في الدنيا دفع القتل عنه اما قبولها في
الآخرة فهو محل وفاق وصرح منه ما قدمناه عن كتاب الطراج لابي يوسف فان تاب
والاقتل (قوله كذلك) أي يكون شاعنا في لكن قوله يا ابن مائة كتاب ان قاله الشريف
فهو يمكن فيجوز فيه الخلاف المار في قبول توبته وعدمه والاقتل يكون له مائة اب اس
فيهم نبي على انه يمكن ان يكون مراده انه اجتمع على ام المشوم مائة كتاب ألف خنزير
فلا يدخل أبسدا في ذلك وحيث احتمل التأويل فلا يحكم بالكفر عندنا كما مر (قوله
وان شتم الملائكة كالانبياء) هو مصرح به عندنا قالوا اذا شتم أحدا من الانبياء
أو الملائكة كفر وقد علمت أن الكفر بشتم الانبياء كفر رقة فكذلك الملائكة فان تاب فيها
والاقتل (قوله فليجوز) قد علمت تعزيره بما قلنا (قوله هل لشافعي أن يحكم بقبول
توبته) أي في اسقاط القتل عنه وهو مبني على ما ذكره البرازي وقد علمت أن أهل المذهب
قائلون بقبول توبته فلا وجه لما ذكره اهـ ط وكذا قال الرشي قد علمت أن هذا ليس مذهبنا
للحنفية كما نطق به كتبهم ونقله عنهم الأئمة كالقاضي عياض وابن أبي جرة (قوله لانما
حادثة أخرى الخ) يعني أن حكم الحنفي بكفره بناء على أن مذهبه عدم قبول التوبة لا يرفع
الخلاف في عدم قبول التوبة لأن عدم قبولها حادثة أخرى لم يحكم بها الحنفي فبسوغ
لشافعي الحكم بقبولها وإن قال الحنفي بحكمته بالكفر وموجبه لأن موجب الكفر
القتل ان لم يتب وهو المتفق عليه ولا يلزم منه القتل أيضا ان تاب على انه لم وجبات آخر
من فسخ النكاح وحبط العمل وغير ذلك فلا يكون قول الحنفي بحكمته موجبه حكمه
وان تاب لشافعي أن يحكم بعدم قتله اذا تاب والجب من الشارح حيث نقل صريح

وهو ظاهر في قبول توبته كما مر عن
الشفاء اهـ فليحفظ قلت وظاهر
الشفاء أن قوله يا ابن ألف خنزير
أويا ابن مائة كتاب وأن قوله اهـ
لهن الله في هاشم كذلك وأن شتم
الملائكة كالانبياء فليجوز
سوادث الفتوى ما لو حكم حنفي
بكفره بسبب نبي هل لشافعي أن
يحكم بقبول توبته الظاهر نعم لانها
حادثة أخرى وان حكمه بوجوبه

ومن ثم مع أنه موجود أيضا كما يأتي في كلام الشارح قريبا وقد استوفيت الكلام
على ذلك في كتاب سميت به تنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الانام أو أحد
أصحاب الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام (قوله ومقاده قبول التوبة) أقول بل هو
صريح ونص في ذلك كما علمته (قوله والبرازي تتبع صاحب السيف المسلول) الذي
قاله البرازي أنه يقتل حدًا ولا توبة له أصلا سواء بعد القدرة عليه والشهادة أو جاء ثابها
من قبل نفسه كالزنديق لأنه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يصح فيه خلاف لاسد
تهاق به حتى العبد إلى أن قال ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسلول على شاتم
الرسول اه وهذا كلام يقضي منه غاية العجب كيف يقول لا يصح فيه خلاف لاسد
بهند ما وقع فيه اختلاف الأئمة المجتهدين مع صدق الناقلين عنهم كما سمعنا الشوعزه
المسئلة إلى كتاب الصارم المسلول وهو لابن تيمية الحنبلي يدل على أنه لم يصفح ما نقلناه
عنه من التصريح بأن مذهب الحنفية والشافعية قبول التوبة في مواضع متعددة
وكذلك صرح به السبكي في السيف المسلول والقاضي عياض في الشفاء كما سمعته مع أن
عبارة البرازي بطولها أكثر مما خوذ من الشفاء فقد علم أن البرازي قد تساهل غاية
التساهل في نقل هذه المسئلة وأيته حيث لم ينقلها عن أحد من أهل مذهبنا بل استند إلى
ما في الشفاء والصارم أمعن النظر في المراجعة حتى يرى ما هو صريح في خلاف ما فهمه
من نقل المسئلة عنهم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فليقد صار هذا التساهل سببا
لوقوع عاتية المتأخرين عنه في الخطا حيث اعتدوا على نقله وقلموه في ذلك ولم ينقل أحد
منهم المسئلة عن كتاب من كتب الحنفية بل المنقول قبل حدوث هذا القول من البرازي
في كتبنا وكتب غيرنا خلافا (قوله وقد صرح في التنف الخ) أقول ورأيت في كتاب
المراجح لأبي يوسف ما نصه وأما رجل مسلم سب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كذبه
أو عابه أو تنقصه فقد كفر بالله تعالى وبأنبىائه فمن تاب والاقبل وكذلك المرأة
الآن بأخيه قال لا تقتل المرأة وتبهر على الإسلام اه وهكذا نقل الخيزراني في حاشية
الجهر أن المسطور في كتب المذهب انما ردة وحكمها حكمها ثم نقل عبارة التنف ومعه
الحكام والعجب منه أنه أفق بخلافه في الفتاوى الخيرية ورأيت بخط شيخ مشايخنا
السائحاني في هذا المجل والعجب كل العجب حيث سمع المصنف كلام شيخ الإسلام يهني
ابن عبد الوال ورأى هذه القول كيف لا يشطب منه عن ذلك وقد أسعني بعض مشايخي
رسالة خاصاها أنه لا يقتل بعد الإسلام وأن هذا هو المذهب اه وكذلك كتب شيخ مشايخنا
الرحماني هنا على نسخة أن مقتضى كلام الشفاء وابن أبي جرة في شرح مختصر البخاري
في حديث أن فرضة الطلج أدركت أبي الخ أن مذهب أبي حنيفة والشافعي حكمه حكم
المرتد وقد علم أن المرتد قبل توبته كأنه لهنا عن التنف وغيره فإذا كان هذا في ساب
الرسول صلى الله عليه وسلم ففي ساب الشيخين أو أحدهما بالاولى فقد تقرر أن المذهب

ومقاده قبول التوبة كما لا يخفى
وأما المصنف في شرحه وقد
سمعت من مفتي الحنفية عصر
شيخ الإسلام ابن عبد الوال أن
الكمال وغيره تبعوا البرازي
والبرازي تتبع صاحب السيف
المسلول وعزاه إليه ولم يهزه
لا أحد من علماء الحنفية وقد
صرح في التنف ومعهين الحكام
وشرح الطحاوي وطاوي
الرازي وغيرهم بأن حكمه
كالمرتد وأفظ التنف من سب
الرسول صلى الله عليه وسلم فإنه
مرتد وحكمه حكم المرتد ويقهل
به ما يقهل بالمرتد انتهى

كذهب الشافعي قبول توبته كاهور واية ضعيفة عن مالك وأن تحتم قتله مذهب مالك
وما عداه فإنه أمان نقل غير أهل المذهب أو طرقة مجهولة لم يعلم كاتبها فكن على بصيرة في
الاحكام ولا تغتر بكل أمر مستعرب وتغفل عن الصواب والله تعالى أعلم اهـ وكذلك قال
الحوى في حاشية الاشباه نقل عن بعض العلماء ان ما ذكره صاحب الاشباه من عدم قبول
التوبة قد أنكره عليه أهل عصره وان ذلك انما يحفظ له بعض أصحاب مالك كما نقله
القاضي عياض وغيره اما على طريقة مناقلا اهـ وذكر في آخر كتاب نور العين ان العلامة
التحريري الشهير بحسام جلبي الفرسالة في الرد على البرازي وقال في آخرها وبالجملة قد
تبعنا كتب الحنفية فلم نجد القول بعدم قبول توبة الساب عندهم سوى ما في البرازية
وقد علمت بطلانه ومنشأ غلطه اقول الرسالة اهـ وسيد ذكر الشارح عن الحق الملقى الى
السعود التصريح بان مذهب الامام الاعظم انه لا يقتل اذا تاب ويكتفى بتعزيره فهذا
صرح المنقول عن تقدم على البرازي ومن تبعه ولم يستند هو ولا من تبعه الى كتاب من
كتب الحنفية وانما استند الى فهم اسطأ فيه حيث نقل عن صرح بخلاف ما فهمه كما
قدمناه وان أردت زيادة البيان في المقام فارجع الى كتابنا في التوبة والولاية والاحكام (قوله
وهو ظاهر في قبول توبته) المراد بقبول التوبة في الدنيا دفع القتل عنه اما قبولها في
الآخرة فهو محتمل وفاق واصرح منه ما قدمناه عن كتاب الخراج لابي يوسف فان تاب
والاقتل (قوله كذلك) اي يكون شاملا لابي لكن قوله يابن مائة كتاب ان قاله اشرف
فهو ممكن فيجري فيه الخلاف المار في قبول توبته وعدمه والا فقد يكون له مائة اب ليس
فيهم نبي علي انه يمكن ان يكون مراده انه اجتمع على ام المشرك مائة كتاب أو الف سنن
فلا يدخل اجداده في ذلك وحيث احتمل التأويل فلا يحكم بالكفر عندنا كما مر (قوله
وان شتم الملايكة كالانبياء) هو صرح به عندنا قالوا اذا شتم احد من الانبياء
أو الملايكة كفر وقد علمت ان الكفر بشتم الانبياء كفر ردة فكذلك الملايكة فان تاب فيها
والاقتل (قوله فليحترق) قد علمت تحريرها قلنا (قوله هل للشافعي أن يحكم بقبول
توبته) أي في اسقاط القتل عنه وهو مبني على ما ذكره البرازي وقد علمت أن أهل المذهب
قائلون بقبول توبته فلا وجه لما ذكره اهـ ط وكذا قال الرقي قد علمت أن هذا ليس مذهبنا
للعنفية كما نطق به كتبهم ونقل عنهم الأئمة كالفاضي عياض وابن أبي بكرة (قوله لأنها
حادثه أخرى الخ) يعني أن حكم الحنفية بكفره بناء على أن مذهبه عدم قبول التوبة لا يرفع
الخلاف في عدم قبول التوبة لأن عدم قبولها حادثه أخرى لم يحكم بها الحنفية فيسوغ
لشافعي الحكم بقبولها وان قال الحنفية حكمت بالكفر وهو وجبه لأن موجب الكفر
القتل ان لم يتب وهو المتفق عليه ولا يلزم منه القتل أيضا ان تاب على أنه لموجبات آخر
من فسخ النكاح وحبط العمل وغير ذلك فلا يكون قول الحنفية حكمت بوجبه حكما بطله
وان تاب للشافعي أن يحكم بعدم قتله اذا تاب والعجب من الشارح حيث نقل صريح

وهو ظاهر في قبول توبته كما مر عن
الشافعية اهـ فليحفظ قلت وظاهر
الشافعية أن قوله يابن ألف سنن
أو يابن مائة كتاب وأن قوله لها شتم
لعن الله بني هاشم كذلك وأن شتم
الملايكة كالانبياء فليحترق
حوادث الفتوى ما لو حكم حنفية
بكفره بسبب نبي هل للشافعي أن
يحكم بقبول توبته الظاهر نعم لأنها
حادثه أخرى وان حكم بوجبه

نهر

قلت ثم رأيت في معروضات المفتي أبي السعود سؤالاً ملخصه أن طالب علم ذكر عنده حديث نبوي فقال أكل أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم صدق يعمل بها فأجاب بأنه (٤٥٢) بكسر أوله بسبب استغفاره الإنكارى وثانياً بالحقه الشين

ما في كتب المذهب من أن الحنفي كالشافعي في قبول توبته كيف جرى حساب النهر في هذه المسئلة فكان الصواب أن يدل الحنفي بالماليكي أو الحنبلي (قوله سؤالاً) مقبول رأيت وفي بعض النسخ سؤال بالرفع وهو تعريب (قوله فأجاب بأنه يكفر الخ) قال السامحاني أقول هذا لا يصدر عن أبي السعود لأن كلام القائل يحتمل أن كل الأحاديث الموجودة ليست صدقاً لأن فيها الموضوع وهذا الاحتمال أقرب من غيره وتقدم عن الدرر إذا كان في المسئلة وجود توجب الكفر ووجه واحد في هذه فلي المفتي المالكي عنه وقوله والثاني أي الحاق الشين بغير الزندقة أقول لا فائدة فيه لأن الزندقة أن لا يتدين بدين اه وكتب طهوه (قوله فبعد أخذه الخ) تفريع على كونه صار زنديقاً وحاصل كلامه أن الزنديق لو تاب قبل أخذه أي قبل أن يرفع إلى الحاكم تقبل توبته عندنا وبعده لا تنفذ وأورد الأمر الساطع للقضاة بأن ينظر في حال ذلك الرجل أن ظهر رجس توبته يعمل بقول أبي حنيفة والافق يقول باقي الأئمة وأنت خبر بيان هذا معنى على ما مشى عليه القاضي عياض من مشهور مذهب مالك وهو عدم قبول توبته وأن حكمه حكم الزنديق عندهم وتبعه البرازي كما قدمناه عنه وكذا تبعه في الفتح وقد علمت أن صريح مذهبه خلافه كما صرح به القاضي عياض وغيره (قوله وليكن التوفيق) أي يعمل ما ترع عن المنع وغيره من أنه يفعل به ما يفعل بالمرتد على ما إذا تاب قبل أخذه وحمل ما في البرازي على ما بعد أخذه وانت خبر بأن هذا التوفيق غير ممكن لتصريح علماء الأئمة بأن حكم المرتد ولا شك أن حكم المرتد غير حكم الزنديق ولم يفصل أحد منهم هذا التفصيل ولأن البرازي ومن تابعه قالوا أنه لا توبة له أصلاً سواء بعد القدرة عليه والشهادة أو جاء تائباً من قبل نفسه كما هو مذهب المالكية والحنابلة فعلم أنهم ما قولاً من عقلة فان بل ذهبان متباينان على أن الزنديق الذي لا تقبل توبته بعد الأخذ هو المعروف بالزندقة الداعي إلى زندقته كما يأتي ومن صدرت منه كلمة الشتم مرتين فليطوفوه ولا يصير زنديقاً بهذا المعنى (قوله وهو الذي ينبغي التحويل عليه) قلت الذي ينبغي التحويل عليه مانص عليه أهل المذهب فإن اتبعنا له وأجب ط (قوله رعاية بلاناب حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم) أقول رعاية جانبه في اتباع ما ثبت عنه عند المجتهد (قوله لسكن في النهر الخ) قال السيد الحموي في حاشية الأشباه سكت عن عمر بن شبيب أن أخاه أقي بذلك فطلب منه النفل فلم يوجد إلا على طرة الجوهرة وذلك بعد سحر الرسل اه وأقول على فرض ثبوت ذلك في حاشية نسخ الجوهرة لا وجه له يظهر لما قدمناه من قبول توبته من سب الانبياء عندنا خلافاً للمالكية والحنابلة وإذا كان كذلك فلا وجه لاقول بعدم قبول توبته من سب الشيخين بل لم يثبت ذلك عن أحد من الأئمة فجاء أعلم اه ونقله عنه السيد أبو السعود الأزهري في حاشية الأشباه ط أقول نعم نقل في البرازي عن الخلاصة أن الرافضي إذا كان يسب الشيخين وبعدهم ما فهو كافران كان يفضل عليهما عليه ما فهو مبتدع اه وهذا

للنبي صلى الله عليه وسلم في كفره الأول عن اعتقاد يؤمر به بعد الإيمان فلا يقبل والثاني بغير الزندقة فبعد أخذه لا تقبل توبته انتفاهاً قبل وقبوله استغفاري قبول توبته فعند أبي حنيفة تقبل فلا يقبل وعنده بقية الأئمة لا تقبل ويقتل صدقاً لذلك ورد أمر ساطع في سنة ٩٤٤ لقضاة المالكية المحمية برعاية رأي الجليلين بأنه ان ظهر صلاحه وحسن توبته وإسلامه لا يقتل ويكتفى بتعزيره وحجسه على بقول الامام الأعظم وإن لم يكن من أناس يفهم خبرهم يقتل على بقول الأئمة ثم في سنة ٩٥٥ تقرره هذا الأمر بآخر فينظر القائل من أي الفريقين هو فيعمل بقتضاه اه فليحفظ وليكن التوفيق (او) الكافر بسبب (الشيخين او) بسبب (أحدهما) في البحر عن الجوهرة معزى بالشتم يمد من سب الشيخين ٣ أو طعن فيهما كقوله لا تقبل توبته وبه أشهد الدبوسي وأبو الليث وهو المختار للفتوى انتهى وجرم به في الأشباه وأقره المصنف قاتلاً وهذا يقوى القول بعدم قبول توبته سب الرسول صلى الله عليه وسلم وهو الذي ينبغي التحويل ٣ عليه في الافتاء والقضاء رعاية بلاناب حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم اه لكن في النهر وهذا لا وجود له في أصل الجوهرة وإنما وجد على هامش بعض النسخ فألحق بالأصل مع أنه لا ارتباط له بما قبله انتهى قلت لا يستلزم

٣ مطلبه مهتم في حكم سب الشيخين

لا يستلزم عدم قبول التوبة على أن ~~الحكم~~ عليه بالكفر مشكل لما في الاختيار اتفق
 الأئمة على تضليل أهل البدع أجمع وقطعتهم وسب أحدهم الصحابة وبغضه لا يكون
 كفرا لكن بضلل الخ وذكر في فتح القدير أن الخوارج الذين يستعملون دماء المسلمين
 وأموالهم ويكفرون الصحابة حكمهم عند جمهور الفقهاء وأهل الحديث حكم البغاة
 وذهب بعض أهل الحديث إلى أنهم من مرتدون قال ابن المنذر ولا أعلم أحدا وافق أهل
 الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضي نقل إجماع الفقهاء وذكر في المحيط أن بعض الفقهاء
 لا يكفرون أحدا من أهل البدع وبعضهم يكفرون البعض وهو من خالف بيده دليله
 قطعا ونسبه إلى أكثر أهل السنة والنقل الأول ثابت وابن المنذر أعرف بنقل كلام
 الجمهورين نعم يقع في كلام أهل المذهب تكفير كثير ولكن ليس من كلام الفقهاء الذين
 هم المهتمون بل من غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء والمنقول عن الجمهورين ما ذكرنا اه وما
 يزيد ذلك وضوحا ما صرحوا به في كتبهم متونا وشروحا من قولهم ولا نقبل شهادة من يظهر
 سب السلف وقبول شهادة أهل الأهواء الخطائية وقال ابن مالك في شرح المجمع وترد
 شهادة من يظهر سب السلف لأنه ~~يكون~~ ظاهر القسوة وقبول من أهل الأهواء الجبر
 والقدور والرفض والخوارج والتشبيه والتعطيل اه وقال الزياهي أو يظهر سب
 السلف يعني الصالحين منهم وهم الصحابة والتابعون لأن هذه الأشياء تدل على قصور عقله
 وقلة مروءته ومن لم يمنع عن مثلها لا يمنع عن الكذب عادة بخلاف ما لو كان يخفي
 السب اه ولم يعمل أحدا منهم قبول شهادتهم بالكفر كما ترى نعم استثنوا الخطائية لأنهم
 يرون شهادة الزور لا شعاعهم أولي العالف وكذا نص المحدثون على قبول رواية أهل الأهواء
 فهذا فيمن يسب عامة الصحابة ويكفرهم بناء على قائل له فاسد فعلم أن ما ذكره في الخلاصة
 من أنه كافر قول ضعیف مخالف للمتون والشيوخ بل هو مخالف لإجماع الفقهاء كما
 سمعت وقد ألف العلامة منلا على القاري رسالة في الرد على الخلاصة وبهذا تعلم قطعا أن
 ما عزي إلى الجوهرية من الكفر مع عدم قبول التوبة على فرض وجوده في الجوهرية باطل
 لأصل له ولا يجوز العمل به وقد مر أنه إذا كان في المسئلة خلاف ولو رواية ضعيفة فعلى
 المفتي أن يميل إلى عدم التكفير فكيف يميل هنا إلى التكفير المخالف لإجماع فضلاء
 مبله إلى قتله وإن تاب وقد مر أيضا أن المذهب قبول توبة سب الرسول صلى الله عليه وسلم
 فكيف سب الشيعيين والعجب من صاحب البحر حيث تساهل غاية التساهل في الإفتاء
 بقسلة مع قوله وقد ألزمت نفسي أن لا أفق بشيء من ألفاظ التكفير المذكورة في كتب
 التناوي نعم لا شك في تكفير من قذف السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها أو أنكر صحبة
 الصديق أو اعتقد الألوهية في علي أو أن جبريل غلط في الوحي أو نحو ذلك من الكثر
 الصريح المخالف للقرآن ولكن لو تاب تقبل توبته هذا خلاصة ما حترناه في كتابنا تنبيه
 الولاة والحكام وإن أردت الزيادة فارجع إليه واعلم عليه فقيه الكفاية لذوى الدراية

قوله والخوارج هكذا حفظه
 وأهل الانسب بما قبله وما بعده
 أن يقول والخوارج تأمل اه
 محله

(قوله ويكفيها الخ) هذا مر تبط بقوله وهذا بقوى القول الخ ط والمراد بالامر الامر السلطاني وقد علمت ما فيه والحاصل انه لا شك ولا شبهة في كفر شاتم النبي صلى الله عليه وسلم وفي استباحة قتله وهو المنقول عن الائمة الاربعة وانما الخلاف في قبول توبته اذا أسلم فعندنا هو المشهور وعند الشافعية القبول وعند المالكية والخنا بلة عدمه بناء على أن قتله حدثاً ولا وأما الرافضي سباب الشيخين بدون قذف للسيدة عائشة ولا انكار لصحة التصديق وشح ذلك فليس بكفر فضلاً عن عدم قبول التوبة بل هو ضلال وبدعة وسيأتي تمامه في أول باب البغاة ان شاء الله تعالى (قوله للشيخ محي الدين بن العربي) هو محمد بن علي بن محمد الحناتمي الطائي الاندلسي العارف الكبير ابن عربي ويقال ابن العربي ولد سنة ٥٦٦ هـ ومات في ربيع ٦٢٦ هـ ودفن بالصالحية وحسبك قول زروق وغيره من الفحول ذاكرين بعض فضله هو أعرف بكل فن من أهله واذا أطلق الشيخ الاكبر في صرف القوم فهو المراد وتمامه في ط عن طبقات المناوي (قوله بعض المتصوفين) أي المتكلمين (قوله لكنا نقينا الخ) لعل تيممه بذلك بدليل ثبت عنده أو بسبب عدم اطلاعه على مراد الشيخ فيها وأنه لا يمكن تأويلها فتمين عنده انما مفترة عليه كما وقع للعارف الشمراني انه افترى عليه بعض الحساد في بعض كتبه أشياء مكفرة وأشاعها عنه حتى اجتمع بهاء عصره وأخرج لهم مسودة كتابه التي علم اخطوط العلماء فاذا هي خالية عما افترى عليه هذا ومن أراد شرح كلماته التي اهترضا المنكرين فليرجع الى كتاب الرذائلين على منتهى العارف محي الدين اسيدى عبد الغنى النابلسي (قوله فيجب الاحتياط الخ) لانه ان ثبت افتراءها فالامر ظاهر والا فلا ينههم كل أحد مراده فيها فيحشى على الناظر فيها من الانكار عليه أو فهم خلاف المراد وللعاقل السوي وطى رسالة سماها تنبيه الغبي بترية ابن عربي ذكر فيها أن الناس افترقوا فيه فرقتين الفرقة المصيبة تعقد ولايته والاخرى بخلافها ثم قال والقول الفصل عندي فيه طريقة لا يرضاها الفرقان وهي اعتقاد ولايته وتحريم النظر في كتبه فقد نقل عنه انه قال نحن قوم يعمر النظر في كتبنا وذلك أن الصوفية نواطوا على ألقاظ اصطلاحوا عليها وأرادوا بها ما في غير المعاني المتعارفة منها بين النفاهاة فمن سملها على معانيها المتعارفة كفر نص على ذلك الغزالي في بعض كتبه وقال انه شبيهة بالمشابهة في القرآن والسنة كالوجه واليد والعين والاستواء واذا ثبت أصل الكتاب عنه فلا بد من ثبوت كل كلمة لاحتمال أن يدس فيه ما ليس منه من عدو أو ملحد أو زنديق وثبوت انه قصد به هذه الكلمة المعنى المتعارف وهذا لا يسيل اليه ومن ادعاه كقولاً من أمورا القاب التي لا يطلع عليها الا الله تعالى وقد سأل بعض أكابر العلماء بعض الصوفية ما حالكم على انكم اصططعتم على هذه الالفاظ التي يستشنع ظاهرها قال فبيرة على طريقنا هذا أن يدعيه من لا يحسنه ويدخل فيه من ليس أهله والمتصدي للنظر في كتبه أو اقراهم لم ينصح نفسه ولا غيره من المسلمين ولا سيما ان كان من

مطلبه
في حال الشيخ الاكبر سيدى محي الدين ابن عربي نفعنا الله تعالى به
ويكفيها ما ترمي الامر قد بر في
المعروضات المزبورة ما معناه ان
من قال عن فصوص الحكم
للشيخ محي الدين بن العربي انه
خارج عن الشريعة وقد صنفه
للاضلال ومن طالعها ملحد ماذا
يلزمه أجاب نعم فبسه كلمات تباين
الشريعة وتكاف بعض
المتصوفين لا يرجعها الى التمرع
لكنا نقينا أن بعض اليهود افترأها
على الشيخ قدس الله سره فيجب
الاحتياط بترك مطالعته تلك
الكلمات وقد صدر امر سلطاني
بالنهي فوجب الاجتناب من كل
وجه انتهى فليحفظ وقد أتى
صاحب القاموس عليه في سؤال
رفع اليه فيه فكتب اللهم أنطقنا
بما فيه رضاك

الفاضل عن علوم الظاهر فانه يفضل ويضل وان كان عارفا فليس من طريقته - ثم اقراء
 المرادين لكتبتهم ولا يؤخذ هذا العلم من الكتب اه ملخصا وذكر في محل آخر سمعت أن
 الفقيه العالم العلامة عز الدين بن عبد السلام كان يطعن في ابن عربي ويقول هو زنديق
 فقال له يوم بعض أصحابه أريد أن تري القطب فأشار إلى ابن عربي فقال له أنت تطعن فيه
 فقال حتى أصون ظاهر الشرع أو كما قال اه وللحق ابن كمال باشا فتوى قال فيها بعد
 ما أبدع في مدحه وله مصنفات كثيرة منها فصوص حكمية وقموجات مكية بعض
 مساتلها مفهوم النص والمعنى ووافق للأمر الإلهي والشرع النبوي وبعضها خفي عن
 ادراك أهل الظاهر دون أهل الكشف والباطن ومن لم يطالع على المعنى المرام يجب عليه
 السكوت في هذا المقام لقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد
 كل أولئك كان عنه مسؤولا (قوله شيخ الطريقة خالوا عما) الطريقة هي السيرة الحقيقية
 بالسالكين إلى الله تعالى من قطع المنازل والترقي في المقامات والحال عند أهل الحق معنى
 نزول القلب من غير تصنيع ولا احتلاب ولا اكتساب من طرب أو حزن أو قبض أو بسط
 أو هبة ويزول بظهور صفات النفس سواء تعقبه المثل أو لا فاذا دام وصار ملكة يسمى
 مقاما فالاحوال مواهب والمقامات تحصل بئذ المجهود والعلم هو الاعتقاد الجازم
 المطابق للواقع ومنه فعل وهو ما لا يؤخذ من الغير وانفعالي مأخوذ من الغيراه من
 تعريفات السيد الشريف قدس سره (قوله وامام الحقيقة) هي مشاهدة الربوبية
 بالقلب ويقال هي سر معنوي لا حادثة ولا جهة وهي الطريقة والشرعية متلازمة لأن
 الطريق إلى الله تعالى لها ظاهر وباطن فظاهرها الشرعية والطريقة وباطنها الحقيقة
 فبطون الحقيقة في الشرعية والطريقة كبطون الزيد في ابنة لا ينظر من الابن ببنده
 بدون محضه والمراد من الثلاثة إقامة العبودية على الوجه المراد من العبد اه من
 الفتوحات الإلهية للقاضي زكريا (قوله حقيقة ورسم) الحقيقة ضد الجواز والرسم الاثر
 أو بقية أو ما لا يختص له من الآثار جمع أه أرسم ورسم قاموس والمراد أنه الامام من
 جهة الحقيقة ونفس الامر ومن جهة الآثار الظاهر للبصر (قوله فعلا واسما) أي أحيا
 آثارها من جهة الفعل والاسم حتى صارت المعارف فاعله أفعاله ومشهورة بين الناس
 (قوله اذا تغافل الخ) هذا بيت من بحر البسيط والتغافل الدخول والاسراع والفكر
 بالكسر ويقع افعال النظر في الشيء والخطاظر الهاجس قاموس وهو ما يخطر في القلب من
 تدبير امر مصباح (قوله عباب) كغراب معظم السبل وكثرته أو موجه والدلائل جمع دلو
 أي لا يتغير بأخذ الدلائل منه لان الاتصال إلى أسفله لكثرت (قوله تنقاضي عنه الأنواء)
 التنقاضي بالاقاف والاصادامه التباعد والأنواء جمع نوء وهو النجم واستثناء طلب نوء
 أي عطاه قاموس أي انه صواب تتباعد عن مطره وفيضه النجوم التي يكون المطر وقت
 طلوعها وتتباعد عنه عطايا الناس أي لا تشبهه (قوله الافاق) جمع افق يضم وبضمتين

الذي أعتقده وأدين الله به انه
 كان رضى الله تعالى عنه شيخ
 الطريقة خالوا عما وامام الحقيقة
 حقيقة ورسم ويحكي رسوم المعارف
 فعلا واسما اذا تغافل ففكر المرء في
 طرف من علمه ففرقت فيه خواطره
 عباب لا تكدره الدلاء * وسحاب
 تنقاضي عنه الأنواء * كانت
 دعوته تغرق السبع الطيبان *
 ونقر في بر كانه فجلا الافاق * وانى
 آصقه

الناحية وما ظهر من نواحي الفلك قاموس (قوله وهو يقينا) مفعول مطلق افعول
 محذوف تقديره ما يقينه جلة معترضة بين المبتدأ والخبر (قوله وناطق بما كتبه) المراد
 أنه مقتر به وأن القول مطابق الفعل ط والجمله عطوف على أصفه (قوله ما أنصفته) يقال
 أنصفته انصافا عاما بانه بالعدل والقسط مصباح (قوله وما على) ما استقها مية أو نافية
 أي وما على شيء (قوله بظن الجهل) أي بظن الجهل في غيره فهو مفعول أول أو بظن
 الظن الجهل فهو مفعول مطلق وقوله عدوانا أي ظالم مفعول لا جله أو حال وهذا أولى بما
 قيل أن الجهل بمعنى الجهول مفعول أول وعدوانا مفعول ثان أي ذاع عدوانا فافهم
 (قوله برهانا) هو الخطة قاموس فهو حال وكدة ط (قوله من مناقبه) جمع منقبة وهي
 المنقصة قاموس ط (قوله الاله) أي لكن أخاف وأشفق أني زدت من جهة النقصان
 والنقص في حقيقة نقصانا غير لام مفعول زدت لئلا يرد علمه ما قيل في زاد النقص انه
 لا مناسبة بين الزيادة والنقص حتى يتساوى أحدهما على الآخر (قوله والكافر بسبب
 اعتقاد السحر) في الفتح السحر حرام بخلاف بين أهل العلم واعتقاد باحته كفر وعن
 أصحابنا ومالك وأحمد يكره الساسر بعماله وفعله سواء اعتقد الحُرمة أو لا يقتل وفيه
 حديث حرم فروع حد الساسر ضربة بالسيف يعني القتل وعند الشافعي لا يقتل ولا يكره
 الا اذا اعتقد باحته وأما الكاهن فقبيل هو الساسر وقيل هو العراف الذي يحدد
 ويتخبر وقيل من له من الجن من يأتيه بالاحبار وقال أصحابنا ان اعتقاد أن الشياطين
 يفعلون له ما يشاء كفر لان اعتقاد أنه تخيل وعند الشافعي ان اعتقاد ما يوجب الكفر
 مثل التقرب الى الكواكب وأنهم يفعل ما يلتمسه كفر وعند أحمد حكمه كالساحر في
 رواية يقتل وفي رواية أن لم يذب ويجب أن لا يعدل عن مذهب الشافعي في كفر الساسر
 والعراف وعدمه وأما قوله فيجب ولا يستتاب اذا عرفت من أوله أنه عمل السحر لعمري
 باقتساد في الأرض لا يجوز دمه اذ لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره اه وحاصله أنه
 اشتراؤه لا يكره الا اذا اعتقد كفره او به جرم في التمر ونحوه الشارح وأنه يقتل مطلقا ان
 عرف تماطيه له ويؤيده ما في الخانية اتخذاهبة لم يفرق بين المرء وزوجه قالوا هو مرتد ويقتل
 ان كان يعتقد لها أثرا ويعتقد التفرق من الالهة لانه كافر اه وفي نواحي العين عن الختارات
 ساحر يسحر ويدعي الخلق من نفسه يكره ويقتل لردته وساحر يسحر وهو جاحد لا يستتاب
 منه ويقتل اذا ثبت سحره دفعا للضرر عن الناس وساحر يسحر تجر به ولا يعتقه به
 لا يكره قال أبو حنيفة الساسر اذا أقتر بسحره أو ثبت بالبينه يقتل ولا يستتاب منه والمسلم
 والذي والحز والعبد فيه سواء وقيل يقتل الساسر المسلم لا الكفاي والمراد من الساسر غير
 المشهود ولا صاحب الطلسم ولا الذي يعتقد الاسلام والسحر في نفسه حتى أمر كائن
 الا انه لا يصلح الا للشر والضرر بالخلق والوسيلة الى الشر شر فيه مذهب مالاه والفرق بين
 الثلاثة أن الأول مضر ح عا هو كفر والثاني لا يدري كيف يقول كما وقع التعيير به

وهو يقينا فوق ما وصفته وناطق
 بما كتبه وغالب ط أي ما أنصفته
 وما على اذا ما قلت معتقدي
 دع الجهل بظن الجهل عدوانا
 والله والله العظيم ومن
 أقامه هبة لله برهانا
 ان الذي قلت بعض من مناقبه
 ما زدت الاله على زدت نقصانا
 الى أن قال ومن خواص كتبه انه
 من واطب على مطالعتها انشرح
 صدره فقلت المعضلات * وجل
 المشكلات * وقد أتى عليه
 الشيخ العارف عبد الوهاب
 الشمراني سيباني كتابه تنبيه
 الاغنياء * على قهارة من سحر
 علوم الآباء * فهايك به وبالله
 التوفيق (و) الكافر بسبب
 اعتقاد (السحر) لا توبة له

٦ معلل
 في الساسر والزندق

في الخاتمة لانه جاحد وبهم منه أن الاول لا يستتاب أيضا أي لا يعهل طلب التوبة لانها
لا تقبل منه في دفع القتل عنه بعد أخذ هذه كباقي دفع الضرر عن الناس كقطاع الطريق
والخنائق وان كانوا مسلمين وبه علم أن الثالث وان كان لا يكفر لكنه يقتل أيضا للاشتراك
في الضرر وأن تقييد الشارح بكونه كافرا بسبب اعتقاد السحر غير قيد بل يقتل
ولو كان كافرا أصليا أو لم يكفر باعتقاده نعم لما كان كلام المصنف في المسلم الذي ارتد
قيد بذلك تأمل وعلم به وبما نقلناه عن الخاتمة أنه لا يكفر بمجرد عمل السحر ما لم يكن فيه
اعتقاد أو عمل ما هو مكفر ولذا نقل في تبين المحارم عن الامام أبي منصور أن القول بأنه
كفر على الإطلاق خطأ ويجب البحث عن حقيقة نفسه فان كان في ذلك رد ملزم في شرط
الايان فهو وكفر والا فلا اه والظاهر أن ما نقله في الفتح عن أصحابنا معنى على أن السحر
لا يكون إلا إذا تضمن كفر أو باق في تحقيقه وقد مناه في خطبة الكتاب تعداد أنواع السحر
وتعام بيان ذلك في رسالتنا المسماة بسل السمام الهندى لصرة مولانا خالد الزندقي بندي
(قوله اسمها الخ) أي لا بسبب اعتقادها الذي هو ردة لان الردة لا تقتل عندنا ومقابل
الاصح ما في المتن في أنه لا تقتل بل تحبس وتضرب كالردة كما في الزبلي (قوله وكذا
الكافر بسبب الزندقة) قال العلامة ابن كمال باشا في رسالته الزندقي في لسان العرب
يطاق على من ينفي الباري تعالى وعلى من يثبت الشريك وعلى من يشكر حكمته والفرق
بينه وبين المرتد العموم الوجهى لانه قد لا يكون مرتدا كما لو كان زنديقا أصليا غير
منتقل عن دين الاسلام والمرتد قد لا يكون زنديقا كما لو تنصرا وتمتد وقد يكون مسلما
فيمتدق وأما في اصطلاح الشرع فالفرق أظهر لا اعتبارهم فيه ابطان الكفر والاعتراف
بنبوة نبي ماصلى الله عليه وسلم على ما في شرح المقاصد لكن القيد الثاني في الزندقي
الاسلامى بخلاف غيره والفرق بين الزندقي والمنافق والدهرى والمهلد مع الاشتراك
في ابطان الكفر أن المنافق غير مترفع بنبوة نبي ماصلى الله عليه وسلم والدهرى كذلك
مع انكاره اسناد الحوادث الى المصانع الممتدة سبحانه وتعالى والمهلد وهو من مال عن
الشرع القويم الى جهة من جهات الكفر من الخلد في الدين حاد وعدل لا يشترط فيه
الاعتراف بنبوة نبي ماصلى الله عليه وسلم ولا بوجود المصانع تعالى وبهذا فارق الدهرى
أيضا ولا اضممار الكفر وبه فارق المنافق ولا سبق الاسلام وبه فارق المرتد فالمهلد أوسع
فرق الكفر حداثا أي هو أعم من الكل اه ملخصات لكن الزندقي باعتباره أنه قد يكون
مسلمًا وقد يكون كافرا من الاصل لا يشترط فيه الاعتراف بالنبوة وسياق الفتح تفسيره
بن لا يتدين بدين ثم بين حكم الزندقي فقال اعلم أنه لا يجوز أن يكون معروفا داعيا الى
الضلال أو لا والثاني ما ذكره صاحب الهداية في التجنب من أنه على ثلاثة أوجه
أما أن يكون زنديقا من الاصل على الشرع أو يكون مسلما فيمتدق أو يكون ذميا
فيمتدق فالقول بتركه على شركه ان كان من العجم أي بخلاف شرك العرب فانه لا يترك

(ولو اصرأه) في الاصح اسمها
في الارض بالفساد ذكره الزبلي
ثم قال (و) كذا الكافر بسبب
(الزندقة)

مطلب
في الفرق بين الزندقي والمنافق
والدهرى والمهلد

والثاني يقتل ان لم يسلم لانه مرتد وفي الثالث يتبرأ على حاله لان الكفر له واحدة اه
والا قول أي المعروف الداعي لا يخلو من أن يتوب بالاختيار ويرجع عما فيه قبل أن يؤخذ
أولا والثاني يقتل دون الأول اه وعامة هذا (قوله لا توبه له) تصریح بوجه الشبهة
والمراد بعدم التوبة انما لا تقبل منه في نفي القتل عنه كما مر في الساب ولذا نقل البهري عن
الشيخ بعد نقله اختلاف الرواية في القبول وعدمه أن الخلاف في حق الدنيا أما فيما بينه
وبين الله تعالى فتقبل توبته بالخلاف اه ونحوه في رسالة ابن كمال (قوله لكن في حظار
الخاتمة الخ) استدراك على الفتح حيث لم يذكر هذا التفصيل ونقل في النهر عن الدراية
روايتين في القبول وعدمه ثم قال وينبغي أن يكون هذا التفصيل محل الروايتين اه
(قوله المعروف) أي بالزندقة الداعي أي الذي يدعو الناس الى زندقته اه ح فان قلت
كيف يكون معروفاداعيا الى الضلال وقد اعتبر في مفهومه الشرعي أن يظن الكفر
قلت لا بهدفيه فان الزنديق يموت كفره ويرقح عقيدته الفاسدة ويخرجها في الصورة
الصحيحة وهذا معنى ابطال الكفر فلا ينافي اظهار الدعوى الى الضلال وكونه معروفا
بالاضلال اه ابن كمال (قوله أن الخناق لا توبه له) أفاد به صبغة المبالغة أن من خنق مرة
لا يقبل قال المصنف قبيل الجهاد ومن تكرر الخنق منه في المصير قتل به والا لا اه ط قلت
ذكر الخناق هنا استطراد لان الكلام في الكافر الذي لا تقبل توبته والخناق غير كافر
وانما لا تقبل توبته لسعيه في الارض بالفساد ودفع ضرره عن العباد ومثله قطاع
الطريق (قوله الكاهن قيل كك الساحر) في الحديث من أتى كاهنا وعرضا فاصدقه
بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد أخرجه أصحاب السنن الاربعة وصححه الحاكم عن
أبي هريرة والكاهن كما في مختصر النهاية للسبوطي من تعاطى الخببر عن الكائنات في
المستقبل ويدعى معرفة الاسرار والعزاف المنجم وقال الخطابي هو الذي يتعاطى معرفة
مكان المسروق والضالة ونحوهما اه والحاصل أن الكاهن من يدعى معرفة الغيب
بأسباب وهي مختلفة فلذا انقسم الى أنواع متعددة كالعزاف والرمال والمنجم وهو الذي
يخبر عن المستقبل بطالع النجم وغروبه والذي يضرب بالحصي والذي يدعى أن له صاحبا
من الجن يخبره عما سيكون والكل مذموم شرعا محكوم عليهم وعلى مصدقهم بالكفر
وفي البرازية يكفر بالدعاء علم الغيب وباتيان الكاهن وتصديقه وفي التارخانية يكفر
بقوله أنا أعلم المسروقات أو أنا أخبر عن أخبار الجن اي اه قلت فعلى هذا أرباب
التقاويم من أنواع الكاهن لا دعائم العلم بالحوادث الكائنة وأما ما وقع لبعض
الطواص كالانبياء والاولياء بالوحي أو الالهام فهو باعلام من الله تعالى فليس مما نحن
فيه اه ملخصا من حاشية نوح من كتاب الصوم قلت وحاصله أن دعوى علم الغيب معارضة
لنص القرآن فكفر به الا اذا أسند ذلك صريحا أو دلالة الى سبب من الله تعالى كوحى
أو الهام وكذا لو أسنده الى أمارة عادية يجعّل الله تعالى قال صاحب الهداية في كتابه

لا توبه له وجهه في الفتح ظاهر
المذهب لكن في حظار الخاتمة
الفتوى على انه (إذا أخذ)
الساحر أو الزنديق المعروف
الداعي (قبل توبته) ثم تاب لم تقبل
توبته ويقتل ولو أخذ بهما
قات وأفاد في السراج أن
الخناق لا توبه له وفي الشهى
الكاهن قيل كك الساحر

مطلب
في الكاهن والعزاف

مطلب
في دعوى علم الغيب

قوله والشمس والقمر بحسبان
هكذا بخطه والتسلاوة الشمس
والقمر بحسبان بدون واو اه
مصححه

مختارات النوازل وأما علم النجوم فهو في نفسه حسن غير مذموم اذ هو قسمان حسابي
وانه حق وقد نطق به الكتاب قال تعالى والشمس والقمر بحسبان أي سيرهما بحسب
واستدلالا بسير النجوم وحركة الافلاك على الحوادث بقضاء الله تعالى وقدره وهو جائز
كاستدلال الطبيب بالنفض على الصحة والمرض ولولم يعمد بقضاء الله تعالى أو ادعى
علم الغيب بنفسه ~~يكفر~~ اه وعام تحقيق هذا المقام بطلب من رسالتنا سئل الحسام
الهندي (قوله الداعي الى الالحاد) قد مناع ابن كمال بيانه (قوله والاباحي) أي
الذي يعمد باباحة المحرمات وهو معتقد الزنادقة في فتاوى فارئ الهدي الزنديق هو
الذي يقول ببقاء الدهر وبعده قد أن الاوال والحرم مشتركة اه وفي رسالة ابن كمال عن
الامام الغزالي في كتاب التفرقة بين الاسلام والزندقة ومن جنس ذلك ما يدعيه بعض
من يدعي التصوف انه بلغ حالة بينه وبين الله تعالى أسقطت عنه الصلاة وحل له شرب
المسكر والمعاصي وأكل مال السلطان فهذا عملا لأشك في وجوب قتله اذ ضرره في الدين
أعظم وينفخ به باب من الاباحية لا يستدضره اذ فوق ضرره من يقول بالاباحية مطاقا
فانه يمتنع عن الاصغاء اليه لظهور كفره أما هذا فيزعم انه لم يرتكب الا تخفص عوم
المسك فبغيره ليس له مثل دوحته في الدين ويدعي هذا الى أن يدعي كل فاسق مثل حاله
اه ملخص اوفى نور العين عن التمهيد اه لاهوا اذ اظهرت بدعتهم بحيث توجب الكفر
فانه يباح قتلهم جميعا اذ لم يرجعوا ولم يتوبوا واذا تابوا واساوا تقبل توبتهم جميعا
الا لاباحية والغالية والشيعة من الروافض والقرامطة والزنادقة من الفلاسفة لا تقبل
توبتهم بحال من الاحوال ويقبل بعد التوبة وقبلها لانهم لم يعمدوا بالصانع تعالى
حتى يتوبوا ويرجعوا اليه وقال بعضهم ان تاب قبل الاخذ والاطهار تقبل توبته
والافلا وهو قياس قول أبي حنيفة وهو حسن - هذا فأما في بدعة لا توجب الكفر
فانه يجب التعزير بأي وجه يمكن أن يمنع عن ذلك فان لم يمكن بالاحبس وضرب يجوز
حبسه وضربه وكذا لو لم يمكن بالمنع بالسيوف ان كان رئيسهم ومعتداهم جاز قتلهم سياسة
وامتناعا والمبتدع لوله دلالة ودعوة للناس الى بدعته ويتوهم منه أن ينشر البدعة
وان لم يحكم بكفره جاز للسلطان قتله سياسة وزجر الان فسادا أعلى وأعم حيث يؤثر
في الدين والبدعة لو كانت كفرا يباح قتل أصحابها عاقما ولولم تكن كفرا يقتل معهم
ورئيسهم زجرا وامتناعا اه (قوله الذي لا يتدين بدين) يحتمل أن يكون المراد به الذي
لا يستقر على دين أو الذي يكون اعتقاده خارجا عن جميع الاديان والثاني هو الظاهر من
كلامه الذي سنده كرمه وقد مناع رسالة ابن كمال نفسه شرعا بين يطن الكفر وهذا
أعم (قوله وعما فيه) أي في الفتح حيث قال ويجب أن يكون حكم المنافق في عدم
قبولنا توبته ~~كالكفر~~ لان ذلك في الزنديق لعدم الاطمئنان الى ما يظهر من التوبة
اذا كان يحكي كفره الذي هو عدم اعتقاده دينا والمنافق مثل في الاخفاء وعلم هذا

مطلب
في أهل الاهوا اذ اظهرت بدعتهم

وفي حاشية البيضاوي للآخر
الداعي الى الالحاد والاباحي
كالزنديق وفي الفتح والمنافق الذي
يظن الكفر ويظهر الاسلام
كالزنديق الذي لا يتدين بدين وكذا
من علم انه يسكر في الباطن بعض
الضروريات كحرمة الخمر ويظهر
اعتقاده حرمة وعما فيه وفيه
يكفر الساحر بتعلمه وفعله اعتقد
تحريره أولا ويقتل انتهى

فطريق العلم بالله إنما بان بعثر بعض الناس عليه أو بسره إلى من آمن إليه اهـ (تنبيهه) *
 يعلم ما هنا حكم الدور والتمامة فانهم في البلاد الشامية يظهر من الاسلام والصوم
 والصلاة مع انهم يعتقدون تناسخ الارواح وحل الجوارح وان الالهية تظهر في شخص
 بعد شخص ويحسدون الحشر والصوم والصلاة والحج ويقولون المسمى بها غير المسمى في
 المراد ويتكلمون في جناب نبينا صلى الله عليه وسلم كلمات فظيمة وللعلامة المحقق
 عبد الرحمن العمادى فيهم فتوى مطولة وذكر فيها انهم يتفهلون عقائد النصرانية
 والاسماعيلية الذين يلقبون بالقرامطة والباطنية الذين ذكرهم صاحب المواقف ونقل
 عن علماء المذاهب الاربعة انه لا يحل اقرارهم في ديار الاسلام بجزية ولا غيرها ولا يحل
 مناكتهم ولا ذبايحهم وفيهم فتوى في الخيرية أيضا فراجعها والحاصل انهم يصدق عليهم
 اسم الزنديق والمذائق والمهد ولا يخفى أن اقرارهم بالشهادتين مع هذا الاعتقاد الخبيث
 لا يجعلهم في حكم المرتد اهدم التصديق ولا يصح اسلام أحدهم نظرا لالابشرط التبري
 عن جميع ما يخالف دين الاسلام لانهم يدعون الاسلام ويقرون بالشهادتين وبعد الظفر
 بهم لا تقبل ثوبتهم أصلا وذكر في التاترخانية انه مثل فقهاء سمرقند عن رجل يظهر
 الاسلام والايمن ثم أقترأني كنت أعتد مع ذلك مذهب القرامطة وأدعوا اليه والآن
 ثبت ورجعت وهو يظهر الآن ما كان يظهره قبل من الاسلام والايمن قال
 أبو عبد الكريم بن محمد قتل القرامطة واستئصاهم فرض وأما هذا الرجل الواحد
 فبعض مشايخنا قال يقتل أي تطاب غفلة في عرفان مذهبه وقال بعضهم يقتل
 بلا استئصال لأن من ظهر منه ذلك ودعا الناس لا يصدق فيما يدعي بعد من التوبة ولو قبل
 منه ذلك اهدموا الاسلام وأصلوا المسلمين من غير أن يمكن قتلهم وأطال في ذلك ونقل
 عنه فتاوى عن أئمتنا وغيرهم بنحو ذلك لكن تقدم اعتماد قبول التوبة قبل الأخذ
 لابعده (قوله لكن في حظر الخانية) أي في كتاب الحظر والاباحة منها والاستدراء على
 قول الفتح أو لا أي أولم يعتقد تحريمه وقد مناه في الفتح نقل ذلك عن أصحابنا وأنه اختار
 انه لا يكفر ما لم يعتد ما يوجب الكفر لكنه يقتل ولعل ما نقله عن الاصحاب مبني على
 أن السحر لا يتم الا بما هو كفر كما يفيد قوله تعالى وما يعلمان من أحد حتى يقول انما نحن
 فتنة فلا تكفر وعلى هذا ففي الكفر لا يسمى سحرا ويؤيده ما قدمناه من المختارات من
 أن المراد بالساحر غير المسمى وذو لصاحب الطلسم ولا من يعتقد الاسلام أي بأن لم يفعل
 أو يعتد ما ينافي الاسلام ولذا قال هنا ولا يعتد بقد علم انه لا يسمى ساحرا ما لم يعتد أو
 يفعل ما هو كفر والله سبحانه أعلم (قوله فالمستثنى أحد عشر) أي من قوله وكل مسلم ارتد
 فتوبته مقبولة الا أحد عشر من تكبرت ردة وسأب النبي صلى الله عليه وسلم وسأب
 أحد الشيخين والساحر والزندق والمذائق والكاهن والمهد والاباحي والمذائق ومنكر
 بعض الضروريات باطنا اهـ ح قاتل من الساحر لا يلزم أن يكون مرتدا بان يكون

مطلب
 حكم الدور والتمامة والنصيرية
 والاسماعيلية

لكن في حظر الخانية لو استعمله
 للتجربة والامتحان ولا يعتد به
 لا يكفر وحينئذ فالمستثنى أحد
 عشر

مطلب
 حمله من لا تقبل توبته

مسلماً أصلياً ثم فعل ذلك فإنه يقتل ولو كافراً كجائر وخنثى غير كافراً وإنما يقتل لسمعيه
بالفساد كما قد سناه وأما الزنديق الداعي والمحدث وما بعده فيمكن فيه إظهاره للاسلام
وإن كان كافراً أصلياً فعلم أن المراد بيان جملته من لا تقبل قوله سواء كان مسلماً ارتد
أو لم يرتد أو كان كافراً أصلياً وعليه فكان المناسب ذكر قطاع الطريق وكذا أهل الأهواء
كما مر عن التمهيد وكذا العواني كما مر في باب التعزير وكذا كل من وجب عليه حد زنا
أو سرقة أو قذف أو شرب أو ما ذكر سب النبي صلى الله عليه وسلم أو أحد الشيخين
فقد علمت ما فيه (قوله المرأة) يستثنى من المرتدة بالسحر كما مر وهو الأصح كما في البحر
(قوله وخنثى) أي المشكل فإنه إذا ارتد لم يقتل ويحبس ويحبر على الاسلام بحر عن
التأخرانية (قوله ومن اسلامه تبعاً) هو ابنه تبعاً له قال في البحر عن البصير
أبواه مسلمان حتى حكم بالاسلام تبعاً لابويه فبلغ كافراً ولم يسمع منه إقرار باللسان
بعد البلوغ لا يقتل لانعدام الردة منه اذ هي اسم للتكذيب بعد سابق التصديق ولم يوجد
منه التصديق بعد البلوغ حتى لو أقرب بالاسلام ثم ارتد يقتل ولكنه في الاولى يحبس
لأنه كان له حكم الاسلام قبل البلوغ تبعاً والحكم في أكسابه كالحكم في أكساب المرتدة
لأنه مرتد حكماً (قوله والصبي إذا أسلم) أي استعلا لا بتبعه لا بتبعه لا بتبعه ولا فهو
المسئلة المارة وأطلق عدم قتله فعمل ما بعد البلوغ في البحر لو بلغ مرتداً لا يقتل
استحساناً لافتمام الشبهة باختلاف العلماء في صحة اسلامه وسبأني الكلام في اسلامه
ورده وبقي مسئلة أخرى ذكرها في البحر والفتح عن الميسر وهي ما لو ارتد الصبي
في مسعره فلم أن الاول فيما إذا ارتد حال البلوغ أي قبل أن يتر بالاسلام (قوله والمكره
على الاسلام) لأن الحكم بالاسلام من حيث الظاهر لأن قيام السيف على رأسه ظاهر
في عدم الاعتقاد بصيرته في إسقاط القتل فتح وفيه بعد فله هذه المسائل عن الميسر
قال وفي كل ذلك يجبر على الاسلام ولو قتل قاتل قبل أن يسلم لا يلزمه شيء (قوله ثم رجعا)
لأن الرجوع شبهة بالكذب في الشهادة (قوله ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل
واصرأتين) هذا على رواية النوادر كما ستره ح (قوله وقبل تقبل) هوهم أن المسئلة
الاولى اتفاقية وليس كذلك ويمكن إرجاعه للمسئلةين (قوله ولو على نصرانية قبلت
اتفاقاً) لأن المرتدة لا تقتل بخلاف المرتدة وانكهن تجبر على الاسلام وهذا كقول الامام
وفي النوادر تقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام وشهادة نصرانيتين على نصراني
انه أسلم وهذا هو الذي في آخر كراهية الدور كما في ح واعدة قاضي خان قول الامام بعدم
القتل بشهادة النساء وإن كان يجبر على الاسلام لأن أي نفس كانت لا تقتل بشهادة
النساء طعن نوح أفندي (قوله من ولدته المرتدة بيننا) لأنه يجبر على الاسلام كآتمه
لكنه لا يقتل كمن كان اسلامه تبعاً لابويه ولم يصف الاسلام فبلغ كافراً كما مر وقوله بيننا
أي المسلمين غير قيد بالمسألة أي من أن الزوجين لو ارتداهما فوالت ولد لا يجبر بالضرب على

مطلبه

جمله من لا يقتل إذا ارتد

(و) اعلم أن كل مسلم ارتد فإنه

يقتل إن لم يأت بالاجاعة (المرأة

وخنثى ومن اسلامه تبعاً والصبي

إذا أسلم والمكره على الاسلام

ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين

ثم رجعا زاد في الاشياء ومن ثبت

اسلامه بشهادة رجل وامرأتين

انتهى ولو شهد نصرانيتان على

نصراني أنه أسلم وهو يتكلم تقبل

شهادتهما وقبل تقبل ولو على

نصرانية قبلت اتفاقاً وتعامه

في آخر كراهية الدور ويلحق

بالصبي من ولدته المرتدة بيننا

إذا بلغ مرتداً

الاسلام وان جعلت به ثمة (قوله والسكران اذا أسلم) يعني فان اسلامه يصح فان ارتد
لا يقتل ~~كالكافر~~ العاقل اذا ارتد بجر عن التارخانية قلت أي ان ارتد بعد صحوه
لا يقتل لان في اسلامه شبهة (قوله لان اسلامه حكمي) أي بتبعية الادراك سيأتي في باب
(قوله وفي الاستحسان يصح) وهو المعمول به رملي وهو الصواب ط عن بعض العلماء
قلت ووجهه أن الحربى انما يقاتل على الاسلام أصالة ثلاثاً في فيه قياس واستحسان
بخلاف الذي فإنه بعد التزام الذمة لا يقاتل عليه فالقياس أن لا يصح اسلامه بالاكرام
كما لا يصح ردة المسلم به وفي الاستحسان يصح لكن لو ارتد لا يقتل وتقدم وجهه (قوله
فالمستثنى أربعة عشر) لان المكرمة تحت ثلاثة الحربى والذى والمستأمن وشهادة
نصرانيين على نصراني أو نصرانية صورتان والباقي ظاهر (قوله لان انكاره توبة
ورجوع) ظاهر ولو بدون اقرار بالشهادتين وهو ظاهر قول المتن أول الباب واسلامه
أن يترأى عن الأديان حيث لم يذكر والاقراء بالشهادتين ويحتمل أن يكون المراد الانكار
مع الاقرار به ما يؤيده ما في كافي الحاكم واذا رفعت المرتدة الى الامام فقالت
ما ارتددت وأنا أشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله كان هذا توبة منها أم تأمل
ثم رأيت في البيرى على الاشياء قال كون مجزداً لانكار توبة غير مراد بل ذلك مقيد بثلاثة
قيود قال في الذخيرة عن بشر بن الوليد اذا جحد المرتدة الردة أو قرت بالتوحيد وبغيره
رسول الله صلى الله عليه وسلم وبدين الاسلام فهذا منه توبة اه (قوله كبط عمل)
يأتى الكلام عليه (قوله وبطلان وقف) أي الذى وقفه حال اسلامه سواء كان على قرينة
ابتداء أو على ذرية ثم على المساكين لانه قرينة ولا بقاء لها مع وجود الردة واذا عاد
مسلم لا يعود وقفه لا يجدي منه واذامات أو قتل أو لحق كان الوقف ميراثاً بين ورثته
بجر عن الخصاف (قوله وينون زوجة) وتكون فسحاً عندهما أو قال فسخة بطلاق
ولو شى المرتدة فغير طلاق اجساماً ثم اذا تاب وأسلم ترتفع تلك البيونة ببرى عن شرح
الطحاوى وأقره السيد أبو السعود فى حاشية الاشياء قلت والظاهر أن قوله ترتفع أصله
لا ترتفع فسقط لفظة لا النافية من قلم الناسخ والافه ومخالف اقروهم الكثرة المقترنة
في باب نكاح الكافر وغيره المصحة بلزوم تجديد النكاح ومنها ما يأتى قريباً وصرح
في البحر عن العناية أن البيونة لا تتوقف على اسلامه كبط لان وقفه فانه لا يعود صحيحاً
باسلامه تأمل (قوله لو فيما تقبل توبته) شرط في قوله السابق فيمنع القتل ط (قوله
كلمة) فقدمنا فيه (قوله وقد رأيت من يغلط في هذا المثل) أي حيث فهم أن الشهادة
لا تقبل أصلها حتى في بقية الاحكام المذكورة (قوله فالمستثنى أربعة عشر) صوابه
خمس عشرة لان هذا زائد على ما تقدم والوجه فيه انه لم يثبت حقيقة وانما تاب حكماً يجوز
انكاره توبة فهو داخل في المسلم الذى ارتد ولم يثبت ط (قوله وأولاده أولادنا) كذا
في فصول العمادى ~~ال~~ كن ذكر في نور العين ويجدد بينهما النكاح ان رضيت زوجته

والسكران اذا أسلم وكذا اللقمط
لان اسلامه حكمي لا حقيقي
وقيد في الخانية وغيرها المكره
بالحربى أما الذى والمستأمن
فلا يصح اسلامه انتهى لكن حمله
المصنف في كتاب الاكرام على
جواب القياس وفي الاستحسان
يصح فليحفظ وحينئذ فالمستثنى
أربعة عشر (شاهد على مسلم
بالردة وهو منكر لا يتعرض له)
لان انكاره توبة ورجوع
فمنع القتل فقط وتثبت بقية
أحكام المرتدة كبط عمل وبطلان
وقف وينون زوجة لو فيما تقبل
توبته والاقتل كل ردة بسببه عليه
الصلاة والسلام كما مر أشباه زاد
في البحر وقد رأيت من يغلط
في هذا المثل وأقره المصنف
وحيث قد فالمستثنى أربعة عشر
وفي شرح الوهبانية للشرنبلالى
ما يكون كفر اتفاقاً يطل العمل
والنكاح وأولاده أولادنا وما
فيه خلاف يؤمر بالاستغفار

بالعود اليه والا فلا تجبروا المولود بينهما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد الردة ثبت نسبه
منه لكن يكون زنا اه قلت واعل ثبوت النسب لشبهة الخلاف فانهم اعند الشافعي
لا تبين منه تأمل (قوله والتوبة) أي تجديد الاسلام (قوله وتجديد النكاح) أي
احتياط كما في الفصول العمادية وزاد فيها قسم ثالثا فقال وما كان خطأ من الانفاط
ولا يوجب الكفر فقاتله رتبة على حاله ولا يؤمر بتجديد النكاح ولكن يؤمر بالاستسقة فصار
والرجوع عن ذلك وقوله احتياط أي بأمره المقتى بالتجديد ليكون وطؤه حلالا باتفاق
ونظا هـ انه لا يحكم القاضي بالفرقة بينهما وتقدم أن المراد بالاختلاف ولوروايه ضعيفة
ولو في غير المذهب (قوله بخلاف المرتبة) أي فانهم استترق بعد اللعاق بداء الحرب وتجبر
على الاسلام بالضرب والحبس ولا تقتل كما صرح به في البدائع ولا يـكون استرقاقها
مستطاعا الجبر على الاسلام كالوارثت الامه ابتداء فانهم تجبر على الاسلام بجر (قوله
ويزول ملك المرتبة الخ) أي خلافا لهما وفي البدائع لا خلاف انه اذا أسلم فأمواله باقية
على ملكه وانه اذا مات أو قتل أو لحق تزول عن ملكه وانما الخلاف في زوالها بهذه الثلاثة
مقصورا على الحال عندهما ويستند الى وقت وجود الردة عنده وتظهر الثمرة
في نصرفاته فعندهما نافذة قبل الاسلام وعنده موقوفة لوقوف أملاكه اه قيد بالملك
لانه لا توقف في احباط طاعته وفرقة زوجته وتجديد الايمان فان الارتداد فيها عمل عـله
كذا في العناية فرتبة تقدم أن من عباداته التي بطلت وقفه وانه لا يعود باسلامه وكذا لا توقف
في بطلان ايجاره واستجاره ووصيته وايضا نه ونوكيله ووكلاته ونسائه في الجحركات
ويستثنى من فرقة الزوجة ما لو ارتداه عا فانه يبقى النكاح كما صرح به في العناية وفي البحر
وأفاد أن الكلام في الحر ولذا قال في الخاتمة وتصرف المكاتبة في ردة نافذ في قولهم
زاد في النهر عن السراج وكسبه حال الردة لولا (قوله فان أسلم الخ) جملة مقسرة
لما قبلها ط (قوله ورث كسب اسلامه وارثه المسلم) أشار الى أن المعتبر وجود الوارث
عند الموت أو القتل أو الحكم باللعاق وهو رواية صحيحة عن الامام وهو الاصح وروى عنه
اعتبار وقت الردة وروى ائمة بارها مع افعلى الاصح لو كان له ولد كافرا وعبد يوم الردة
فعتق أو أسلم بعدها قبل أحد الثلاثة ورثه وكذا لو ولد من علوق حدث بعدها اذا كان
مسلمة مع الامة بأن علق من أمة مسلمة له ونسائه في البحر لكن قوله أو الحكم باللعاق
خلاف الاصح فان الاصح وهو ظاهر الرواية اعتبار وجود الوارث عند اللعاق وروى
عند الخـكم به كما في شرح السيرة الكبير (قوله ولو زوجته) لانه بالردة كانه مرض
مرض الموت لا اختياره سبب المرض باصراره على الكفر محتمرا حتى قتل نهر (قوله
بشرط العدة) قال في النهر هـ ذاقتهضى أن غير المدخول به الارث لصيرورتها بالردة
أجنبية وليست الردة موتا حقيقة بل بدلي أن المدخولة انما عتقت بعد موته بالخوض
لأبلاشهر فلا تنقض سببا للارث والارث وان استند الى الردة لكن يتقرر عند الموت هذا

والتوبة وتجديد النكاح
(ولا يترك) المرتبة (على ردة
باعطاء الجزية ولا بأمان موقت
ولا بأمان مفيد ولا يجوز استرقاقه
بعد اللعاق) بداء الحرب بخلاف
المرتبة خائبة (والكفر) كله
(مالة واحدة) خلافا للشافعي
(فلو تنصرتهم ودي أو عكسه ترك
على حاله) ولم يجبر على العود
(ويزول ملك المرتبة عن ماله زوالا
موقوفا فان أسلم عاد ملكه وان
مات أو قتل على ردة) أو حكم
بالعاقه (ورث كسب اسلامه
وارثه المسلم) ولو زوجته بشرط
العدة زيلعي

حاصل ما في الفتح اهـ (قوله بعد قضاء دين اسلامه الخ) هذا أعني قضاء دين اسلامه من كسب الاسلام ودين الرذة من كسبها رواية زفر عن الامام وروى أبو يوسف عنه أنه من كسب الرذة الآن لا يني في قضى الباقي من كسب الاسلام وروى الحسن عنه أنه من كسب الاسلام الآن لا يني في قضى الباقي من كسب الرذة قال في البدائع والولوالجدة وهو الصحيح لأن دين الميت انما يقضى من ماله وهو كسب اسلامه فأما كسب الرذة فلهما عدة المسكين فلا يقضى منه الدين الا لضرورة فاذا لم يبق تحتة نهر فباقي الماتن تهما للكنز ضعيف كما في البحر قلت لكن الحكم عليه بالضعف غير مسلم فانه جرى عليه أصحاب المتون كالتحار والوقاية والمواهب والملة في وهي موضوعة لثقل المذهب كما صرح جوابه * (تنبيه) في القهس تاني هذا اذا كان له كسبان والا قضى بما كان بلا خلاف وهذا أيضا اذا ثبت الدين بغير الاقرار والافني كسب الرذة (قوله وكسب رذته في) أي للمساكين في موضع في بيت المال قهس تاني والمراد ما كتبه قبل اللعاق أقاما كتبه في دار الحرب فهو لانه الذي ارتد وخلق معه اذا مات مرتدا لانه كتبه وهو من أهل الحرب وهم يتوارثون فيما بينهم فلو خلق معه ابن مسلم ورث كسب اسلامه فقط وعلمه في شرح السبب (قوله وقالاميراث أيضا) لأن زوال ملكه عندهما مقصور على الحال كما مر (قوله ككسب المرتدة) فانه لو رثتها ويرثها زوجها المسلم ان ارتدت وهي مريضة لقصد لها ابطال حقه وان كانت صحيحة لا يرثها لانها لا تقتل فلم يعلق حقه بها بالردة بخلاف المرتدة والحاصل أن زوجة المرتدة ترث منه مطلقا وزوج المرتدة لا يرثها الا اذا ارتدت وهي مريضة بغير وسأني أيضا (قوله وان حكم بلحاظه) كان الاولى للمصنف أن يذكر الحكم باللعاق أولا كما عبر الشارح ويقول وعق مدبره الخ عطف على ورت الا يوههم اختصاص العتق بالحكم باللعاق وان كان يههم منه أن الموت والقتل مثله فانه تطويل بلا فائدة كما أفاده ح (قوله من ثلث ماله) الظاهر أن المراد به كسب الاسلام ح وبه جزم طنا على ما مر من الصحيح (قوله وحل دينه) لانه باللعاق صار من أهل الحرب وهم أموات في حق أحكام الاسلام فنصار كالموت الا أنه لا يستقر لحاقه الا بالقضاء لاحتمال العود واذا انقرضت موته ثبتت الاحكام المتعلقة به كما ذكر نهر (قوله ويؤدى مكاتبه) أي يؤدى بدل كتابته (قوله والولاء للمرتدة) أي لا لورثته ابتداء فيرثه العصبة بنفسه بخلاف ما اذا كان للورثة فانه يدخل فيه الاناث ط (قوله وينبغي الخ) اعلم أن به فهم لا يشترط القضاء باللعاق بل يكفي بالقضاء بحكم من أحكامه وعاقبته - م على أنه يشترط القضاء به سابقا على القضاء بالاحكام أفاده في المجتبى ونحوه في الفتح وظاهره أن القضاء باللعاق قصد صحيح وينبغي أن لا يصح الا في ضمن دعوى حق للعبد لأن اللعاق كالموت ويوم الموت لا يدخل تحت القضاء فينبغي أن لا يدخل اللعاق تحت القضاء قصدًا بغير حال في النهر وأقول ابرر معنى الحكم بلحاظه سابقا على هذه الامور أن يقول ابتداء

(بعد قضاء دين اسلامه وكسب رذته في) به بعد قضاء دين رذته وقالاميراث أيضا ككسب المرتدة (وان حكم) القاضي (بلحاظه عتق مدبره) من ثلث ماله (وأتم ولده) من كل ماله (وحل دينه) وقسم ماله ويؤدى مكاتبه الى الورثة والولاء للمرتدة لانه المعق بدائع وينبغي أن لا يصح القضاء به الا في ضمن دعوى حق العبد نهر

حكمته بلحاظه بل اذا ادعى مدبر من لاعلى وارثه انه لحق بدار الحرب حر تذا
 وأنه عتق بسببه وثبت ذلك عند القاضي حكمه أولا بلحاظه ثم يعتق ذلك المدبر كما يعرف
 ذلك من كلامهم اه ونحوه في شرح المقتضى والحاصل أن ما في المجتبى من الخلاف
 معناه انه لو حكم القاضي يعتق المدبر يكفي عند البعض لثبوت اللحاق منه سواء ما
 عند العامة فلا بد من حكمه أولا بلحاظه لانه السبب في كونه في حكم الموت خلاف
 الشافعي فلتسوية الخلاف لا بد من الحكم به أولا ثم يعتق وليس المراد أنه يحكم
 باللعاق قبل دعوى المدبر من لاعلى يرد ما قاله في البحر رفق قول الشارح الا في ضمن
 دعوى حق العبد معناه أن يسبق دعوى حق العبد فيحكم به أولا ثم يعتق العبد لانه
 الذي في التمهيد وليس المراد انه يكتفي عن الحكم به بالحكم بما ادعاه لينت الحكم باللعاق
 في ضمن الحكم الا قول فافهم (قوله واعلم الخ) بيان لتصرفه حال رده بعد بيان حكم
 أملا كقوله قبل رده بجر (قوله على أربعة أقسام) نافذ اتفاقا باطل اتفاقا موقوف اتفاقا
 موقوف عنده نافذ عندهما ط (قوله ما لا يعتمد تمام ولاية) قال الزيلعي لان الاستدعى
 الولاية ولا يعتمد حقيقة الملاك حتى صححت هذه التصرفات من العبد مع قصور ولايته اه ط
 (قوله الاستيلاء) صورته اذا جاءت بولد فادعاه ثبت نسبه منه ويرث ذلك الولد مع ورثته
 ونصير الجارية أم ولد له بجر ط (قوله والطلاق) أي ما دامت في العدة لان الحرمة بالردة
 غير متبادلة لارتفاعها بالاسلام فبقي طلاقه عليهم في العدة بخلاف حرمة المحرمية فانها
 لا غاية لها فلا يفيد لحوق الطلاق فائدة فتخرج من باب نكاح الكافر وقد منها هذا عن الخانية
 أن طلاقه انما يقع قبل لحوقه فلو لحق بدار الحرب فطابق امرأته لا يقع الا اذا عاد مسلمانا
 وهي في العدة فطلقها وأورد أنه كيف يتصور طلاقه وقد بان برقته وأجيب بأنه لا يلزم
 من وقوع البينة امتناع الطلاق وقد سلف أن المبانة يطبقها الصريح في العدة بجر رأي
 ولو كان الواقع بذلك الصريح بائنا كالتطلاق الثلاث أو على مال وكذا لو قال أنت طالق
 بائن وأما قوله سم ان البائن لا يلحق البائن فذلك اذا أمكن جعله له اخبارا عن الاقول حتى
 لو قال أنتك بأخرى يقع كما تقدم في الكتابات فافهم (قوله وتسليم الشفعة والجر) قال
 في البحر ولا يمكن توقف التسليم لان الشفعة بطلت به مطلقا وأما الجر فيصح بحق المالك
 فبحقيقة المالك الموقوف أولى اه قلت ومذهبه انه قبل اسلامه الاخذ بالشفعة
 والذي في شرح السير أن ذلك قول محمد وفي قول أبي حنيفة لا شفعة له حتى يسلم فلم يلزم يسلم
 ولم يطالب بطلت شفعة لتركه الطالب بعد التمكن بأن يسلم (قوله ما يعتمد الله) أي ما يكون
 الاعتماد في صحته على كون فاعله معتقدا له من المال ط أي والمراد له أصله لانه
 لا يقر على ما انتقل اليه وليس المراد له مما وية لئلا يرد النكاح فان نكاح المجوسى والوثنى
 صحيح ولا مله الله مما وية بل المراد الاعتم (قوله النكاح) أي ولو لم تنته منه له (قوله
 والذبيحة) الاولى والذبيحة لانه من التصرفات (قوله والصيد) أي بالكاب والبازى ومثله

(د) اعلم أن تصرفات المرتبة على
 أربعة أقسام (يقتضيه منته)
 اتفاقا ما لا يعتمد تمام ولايته وهي
 خمس (الاستيلاء والطلاق
 وقبول الهبة وتسليم الشفعة
 والجر على عده) المأذون (ويطل
 منه) اتفاقا ما يعتمد الله وهي
 خمس (النكاح والذبيحة والصيد)

الرحى بجر (قوله واشهادة) أى أدائها لا تحماها ط وذكر في الاشهاد عن شهادات
الولول الحية انه يبطل ما رواه غيره من الحديث فلا يجوز للسامع منه أن يرويه عنه بعد رده
اه ولكن كلاً منهما فاعله في رده وهذا قبلها (قوله والارث) فلا يرث أحد ولا يرثه أحد
عما اكتسبه في رده بخلاف كسب اسلامه فانه يرثه وورثته كما ترثه استناده الى ما قبلها
فهو ارث مسلم من مثله والكلام في ارث المرتد فافهم (قوله ما يعتمد المساواة) أى بين
المتعاقدين في الدين (قوله وهو المناوضة) فإذا فاض مسلم اتفقا فان أسلم نفذت
وان هلك بطلت وتصبر عننا من الأصل عندهما وبطل عنه بجر عن الخانية (قوله أو
ولاية معتدية) أى الى غيره (قوله ويتوقف منه عند الامام) بناء على زوال المالك كما سلف
نهر (قوله وينفذ عندهما) الا انه عند أبي يوسف تصح كالتصح من الصحيح لأن الظاهر عوده
الى الاسلام وعند محمد كالتصح من المريض لانها تنفذ الى القتل ظاهراً ط عن البحر
(قوله والصرف والسلم) من عطف النكاح لانهم امن عقود المبيعة ط (قوله والهبة)
هى من قبيل المبادلة ان كانت بعوض كافى النهر ومن قبيل التبرع ان لم تكن ح (قوله
والرهن) لانه مضمون عند الهالك بالدين فهو معاوضة مآلا (قوله والصالح عن اقرار)
أى فيكون مبادلة وأما اذا كان عن انكار أو سكوت فالمد كور في كتاب الصلح انه معاوضة
في حق المدعى وقد اعيين وقطع نزاع في حق الآخر ومقتضاه انه ان كان المرتد مدعى فهو
داخل في عقود المبادلة وان كان مدعى عليه يدخل في عقد التبرع أفاده ط لكن في كونه
تبرعاً نظراً لانه لم يدفع المال بحسب ما قبل مفاداة ليمينه فهو خارج عن مبادلة المال بالمال وعن
عقد التبرع تأمل (قوله لانه مبادلة حكمية) وجهه ما قالوا ان الدين يقضى بمثله وتوقع
المناسبة فقباض الدين أخذ بديل ما تحقق في ذمة المدين ط (قوله والوصية) أى التى
في حال رده أمما التى في حال اسلامه فالمد كور في ظاهر الرواية من المبسوط وغيره انها
تبطل قربة كانت أو غير قربة من غير ذكر خلاف وتعامه في الشرع بلالية عن الفتح (قوله
وبقي الخ) لما فرغ من ذكر المنة قول في الاقسام الاربع ذكر أشباه ما يصير حواجرها فافهم
(قوله ولا شك في بطلانها) أما الامان فلانه لا يصح من الذى في المرتد أولى وأما العقل
فلان المرتد لا ينصرف ولا يصرف والعقل بالنصرة ح (قوله فينبغي عدم جوازها) عبارة
النهر فلا ينبغي التردد في جوازها منه اه فانظرة عدم من سبق القلم (قوله بطل ذلك كاه)
الاشارة ترجع الى المتوقف اتفقا والمتوقف عند الامام ط (قوله فكأنه لم يرتد) فلا
يعتق مدبره وأتم ولده ولا تحل ديونه وله ابطال ما تصرف فيه الوارث لكونه فضولاً بجر وما
مع وارثه يعود للملكة بالقضاء ولا رضامن الوارث درمته قات وكذا يطل ما تصرف فيه
بنفسه بعد اللحق قبل الحكم به كالو أعتق عبده الذى في دار الاسلام أو باعه من مسلم
في دار الحرب ثم رجع تأباً قبل الحكم به لاقا به فخاله من دود عليه وبمع ما منع فيه باطل
لانه بالحق زال ملكه وانما توقف على القضاء دخوله في ملك وارثه فصرفه بعد اللحق

والشهادة والارث ويتوقف منه
اتفقا ما يعتمد المساواة وهو
(المناوضة) أو ولاية معتدية
(و) هو (التصريف على ولده
الصغير) يتوقف منه عند الامام
وينفذ عندهما كل ما كان مبادلة
مال به مال أو عقد تبرع ك(المباينة)
والصرف والسلم (والعتق
والتدبير والكتابة والهبة) والرهن
(والاجارة) والصالح عن اقرار
وقبض الدين لانه مبادلة حكمية
(والوصية) وبقي أمانه وعقله ولا شك
في بطلانها وأما ايداعه واستبداعه
والنقطة ولقطعة فينبغي عدم
جوازها نهر (ان أسلم ثم نذر وان
هلك) بقتل أو قتل (أو طلق بدار
الحرب وحكمه) بلحاظه (بطل) ذلك
كاه (فان جاء مع ما قبله) قبل الحكم
(فكأنه لم يرتد)

صادف ما لا غير مملوك له فلا ينفذ وان عاد الى ملكه بعد كالبائع بشرط خيار المشترى اذا
 تصرف في المبيع لا ينفذ وان عاد الى ملكه بفسخ المشترى نعم لو أقر بقرينة العبد أو بأنه
 الله لان صح لانه ليس بانشاء التصرف بل هو اقرار لازم كالأقر بعبد الغير ثم ملكه اه
 ملخصا من شرح السير الكبير (قوله وكالوعاد بعد الموت الحقبة) أي لو أحبا الله تعالى
 ميتا حقيقة وأعادته الى دار الدنيا كان له أخذ ما في يد ورثته بجره الا أنه ذكره بعد دعوى من
 حكم بخلقه وكذا ذكره الزياهي فذكر ان على الشارح ذكره بعد قوله وان جاء بعده كما أفاده ح
 (قوله بقضاء اورضا) لان بقضاء القاتل بخلقه صار المال ملكا لورثته فلا يعود الا بالبقاء
 ألا ترى أن الوارث لو أعتق العبد بعد رجوع المرتد قبل القضاء برث المال عليه نفذ عتقه
 ولم يضمن له المرتد شيئا كالأقر عتقه قبل رجوع المرتد وبهذا يستدل على أنه لا ينفذ عتق
 المرتد لان العتق يستدعي حقيقة الملك شرح السير ونقله في البحر عن التاترخانية وبه جزم
 الزياهي (قوله ولو في بيت المال لا) قال في النهر وفي قوله وارثه ايعاء الى أنه لاحق له فيما
 وجد من كسب رثته لان أخذه ليس بطريق اختلافه عنه بل لانه في ألا ترى أن الحربى
 لا يسترد ماله بعد اسلامه وهذا وان لم نره مسطورا الا أن القواعد تؤيده اه وأصل البحث
 اصحاب البحر وظاهره أن ما وضع في بيت المال لعدم الوارث له أخذه في كلام الشارح
 ايمام كما أفاده السيد أبو السعود (قوله أو أزاله الوارث عن ملكه) سواء كان بسبب يقبل
 الفسخ كبيع أو هبة أو لا يقبله كعتق أو تدبير واستبدال فانه يعضى ولا يعود له فيه ولا يضمنه
 اه فتح (قوله وله ولا مدبره وأتم ولده) أفاد أنهم لا يعودون في الرق لان القضاء بعتقهم قد
 صح والعق بعد دنفاده لا يقبل البطلان فتح (قوله ومكاتبه له) مبتدأ وخبر (قوله ان لم
 يؤد) أي الى الورثة بدل الكتابة فأي أخذها من المكاتب وأما ان أذاه اليهم فلا سبيل له عليه
 لانه عتق بأداء المال والعتق لا يمحى الفسخ ويأخذ منهم المال لو قاتلوا والا لضمان عليهم
 كسائر أمم واليه بحر (قوله والمعصية تبقى بعد الرقة) نقل ذلك مع التعديل قبله في الخاتمة
 عن شمس الأئمة الحلواني قال القهستاني وذكر الترتباني انه يسقط عند العامة ما وقع حال
 الرقة وقبها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المحققين اه وعامة فيه قلت والمراد أنه
 يسقط عند العامة بالتوبة والعود الى الاسلام للحديث الاسلام يحجب ما قبله وأما في حال
 الرقة فيبقى ما فعله فيها أو قبلها اذا مات على رذته لانه بالرقة ازداد فوقه ما هو أعظم منه
 فكيف تصح ما حمله بل الظاهر عوده معاصيه التي تاب منها أيضا لان التوبة طاعة وقد
 حبطت طاعته ويدل له ما في التاترخانية عن السراجية من ان رقة ثم أسلم ثم كفر ومات فانه
 يؤخذ بعتوبة الكفر الاول والثاني وهو قول الفقيه أبي الليث اه ثم لا يخفى أن هذا
 الحديث يؤيد قول العامة ولا ينافيه وجوب قضاء ما تركه من صلاة أو صيام ومطالبة
 بحقوق العباد لان قضاء ذلك كله ثابت في ذمته وليس هو نفس المعصية وانما المعصية
 اخراج العباد عن وقتها وجناتية على العبد فاذا سقطت هذه المعصية لا يلزم سقوط الحق

وكالوعاد بعد الموت الحقبة في زياهي
 (وان) جاء مصابا (بعده وماله مع
 وارثه أخذه) بقضاء اورضا ولو في
 بيت المال لانه في من - ر (وان
 هلك) ماله (أو أزاله) الوارث
 (عن ملكه لا) يأخذه ولو قائما
 لصحة القضاء وله ولا مدبره وأم
 ولده ومكاتبه له ان لم يؤد وان عجز
 عادية له بدائع (ويقتضى ما ترك
 من عبادة في الاسلام) لان ترك
 الصلاة والصيام معصية والمعصية
 تبقى بعد الرقة
 مطلب
 المعصية تبقى بعد الرقة

الثابت في ذمته كما أجاب بعض المحققين بذلك عن القول بتكفير الحج المبرور البكائر والله سبحانه أعلم (قوله وما أتى منها فيه يبطل) في التنازعانية معزيا إلى التهمة قبل له لو تاب يعود حسنة قال هذه المسئلة مختلفة فعند أبي علي وأبي هاشم وأصحابنا أنه يعود وعند أبي القاسم الكعبي لا ونحن نقول أنه لا يعود ما بطل من ثوابه لكنه يعود طاعته المتقدمة مؤثرة في الثواب بعد اهـ بحرف وفي شرح المقاصد للمحقق التفتازاني في بحث التوبة ثم اختلفت المعتزلة في أنه إذا سقط استحقاق عقاب المعصية بالتوبة هل يعود استحقاق ثواب الطاعة الذي أبطلته تلك المعصية فقال أبو علي وأبو هاشم لا لأن الطاعة تنعدم في الحال وانما يبقى استحقاق الثواب وقد سقط والساقط لا يعود وقال الكعبي نعم لأن الكبيرة لا تزال الطاعة وانما تمنع حكمها وهو المدح والتعظيم فلا تزال غرثا فإذا صار بالتوبة كأن لم تكن ظهرت غرة الطاعة كدور الشمس إذا زال الغيم وقال بعضهم وهو اختيار المتأخرين لا يعود ثوابه السابق لكن تعود طاعته السابقة مؤثرة في استحقاق غرته وهو المدح والثواب في المستقبل بمنزلة شجرة احترقت بالذرا غصنها وغصنها انطفأت النار فانه يعود أصل الشجرة وعروقها إلى خضرتها وأغرستها اهـ وهذا يفيد أن الخلاف بين أبي علي وأبي هاشم وبين الكعبي على عكس ما مر وأن الخلاف في احباط البكائر للطاعات لأن هؤلاء الجماعة من المعتزلة وعندهم أن الكبيرة تخرج صاحبها من الإيمان لكنهم لا يذهبون في الكفر وإن كان يخلد في النار بل يزم من إخراجهم من الإيمان بحبط طاعته فالكبيرة عندهم من هذه الجهة بمنزلة الردة عندنا فيصير نقل الخلاف المذكور إلى الردة تأمل (قوله الا الحج) لأن سببه البيت المكرم وهو باق بخلاف غيره من العبادات التي إذا أهملها خرج سببها ولهذا قالوا إذا أهمل الظاهر مثل أن ارتد ثم تاب في الوقت يعيده الظهور لبقاء السبب وهو الوقت ولذا اعترض اقتضاه على ذكر الحج وتسميته قضاء بل هو إعادة لعدم خروج السبب (قوله لانه بالردة الخ) على أنه لا يقضى ولقوله الا الحج ط (قوله أصاب مالا) أي أخذ وقوله أو شيا أي فعل شيا الخ ط (قوله يعني المال المسروق لا الخ) الأولى ذكره عند قول المصنف يؤخذ به وليس ذلك في عبارة الثانية ولا هو محل إيهام لأن قوله أو حدث مرفوع عطفا على فاعل يجب لا منصوب عطفا على مفعول أصاب حتى يحتاج للتأويل (قوله وأصله) أي القاعدة فيما ذكر ط (قوله أنه يؤخذ بحق العبد) أي لا يسقط عنه بالردة إلا إذا كان ممن لا يقتل بها كالمراة ونحوها إذا لحقت بدار الحرب فسميت فصارت أمة يسقط عنها جميع حقوق العباد الا القصاص في النفس فانه لا يسقط بغيره عن شرح الطحاوي (قوله ففيه التفصيل) وهو أنه يقضى ما تركه من عبادة في الاسلام كما مر وأما الحدود ففي شرح السبيل لو أصاب المسلم مالا أو ما يجب به القصاص أو حدث القذف ثم ارتد أو أصابه وهو مرتد ثم طلق ثم تاب فهو مأخوذ به لا لو أصابه بعد الطلاق ثم أسلم وما أصابه المسلم من حدود الله تعالى في زنا أو سرقة أو قطع طريق ثم ارتد أو أصابه بعد الردة ثم طلق

مطلب
لو تاب المرتد هل يعود حسنة

(وما أتى منها فيه يبطل ولا يقضى)
من العبادات (الا الحج) لانه
بالردة صار كالبكائر الاصل في فإذا
أسلم وهو غنى فعليه الحج فقط (مسلم)
أصاب مالا أو شيا يجب به القصاص
أو حدث السرقة (يعني المال
المسروق لا الخ) وأصله أنه
يؤخذ بحق العبد أو ما غيره ففيه
التفصيل

ثم أسلم فهو موضوع عنه لأنه بضمن المال المسروق والدم في قطع الطريق بالنقصان أو
الدية لو خطأ على العاقلة لوقبل الردة وفي ماله لو بعد ما أو ما أصابه من حد الشرب ثم ارتد
ثم أسلم قبل اللحاق لا يؤخذ به وكذا لو أصابه وهو مرتد محبوس في يده الإمام ثم أسلم لأن
الحدود زواج عن أسباب أفلا بد من اعتقاد المتركب حرمه السبب ويؤخذ به ما رواه من
حدوده تعالى لاعتقاده حرمه السبب ويمكن الإمام من إقامة له لكونه في يده فان لم يكن
في يده بين أصابه ثم أسلم قبل اللحاق لا يؤخذ به أيضاً اهـ ملخصاً (قوله أو الدية) أي على
عاقلة إن أصاب ذلك قبل الردة وفي ماله إن أصابه بعدها كما مر (قوله وحاربنا زماناً)
تأمله بقوله ثم خلق وكذا بدون ذلك بالاولى (قوله اخبرني بارتداد زوجها) أي من
رجلين أو رجل واحد أو اثنين على رواية السمرقندي رواية كتاب الاستحسان يكفي خبر
الواحد العدل لأن محل التزوج وحرمته أمر ديني كما لو أخبر بوجوه والفرق على الرواية
الاولى أن ردة الرجل يتعلق بها استحقاق القتل كما في شرح السير الكبير للسرخسي ونقل
المصنف عنه أن الأصح رواية الاستحسان ومثله في الشرب بلا شبهة مع الإلزام المقصود
الاعتماد بوقوع الفرقة لا إثبات الردة (قوله أو تطليقة ثلاثاً) ينبغي أن يكون البائن مثله
وظاهره أنها في الرجعي لا يجوزها التزوج وله له لاحتمال المراجعة ويجوز ط (قوله
فأناها بكتاب) ظاهره أن غير الثقة لولم يأتها بكتاب لا يحمل لها وإن كان أكبر رأيه مصادقه
تأمل (قوله لا بأس بأن تعتد) أي من حين الطلاق أو الموت لا من حين الاخبار فيما يظهر
تأمل ثم لا ينبغي أنه إذا ظهرت حياته أو أنكر الطلاق أو الردة ولم تقم عليه بينة شرعية
ينفسخ النكاح الثاني وتعود إليه (قوله تحبس) لم يذكر خبرهما في ظاهر الرواية وعن
الإمام أنه اضرب في كل يوم ثلاثة أسواط وعن الحسن تسعة وثلاثين إلى أن تموت أو تسلم
وهذا قتل مهني لأن موالة الضرب تفضي إليه كذا في الفتح واختار بعضهم أنه اضرب
تسعة وسبعين سوطاً وهذا ميل إلى قول الثاني في نهاية التعزير قال في الحاوي القدسي
وهو المأخوذ به في كل تعزير بالضرب نحر وجزم الزيلعي بأنها تضرب في كل ثلاثة أيام
وظاهر الفتح تضعيف مامر والظاهر اختصاص الضرب والحبس بغير الصغرة تأمل
وسند كرمانيه (قوله ولا تقتل) يستثنى الساحة كما تقدم وكذا من أعلنت بشتم النبي
صلى الله عليه وسلم كما مر في الجزية (قوله خلافاً للشافعي) أي وباقي الأئمة والأدلة
مذكورة في الفتح (قوله لا يضمن شيئاً) لكنه يؤدب على ذلك لارتكابه ما لا يحل بحر
(قوله ولا يس للمرتدة التزوج بغير زوجها) في كافي الحاكم وإن لحقت بداء الحرب كان
لزوجها أن يتزوج أختم قبل أن تنقض عتقها فان سببت أو عادت مسلمة لم يضر ذلك نكاح
الاخت وكانت فيما أن سببت وتجهير على الاسلام وإن عادت مسلمة كان لها أن تتزوج من
ساعتها وظاهره أنها التزوج عن شاءت لكن قال في الفتح وقد أفق الديلمي والصفار
وبعض أهل سمرقند بعدم وقوع الفرقة بالردة إذا علموا غيرهم مشوا على الظاهر ولكن

(أو الدية ثم ارتد أو أصابه وهو مرتد)

في دار الاسلام ثم خلق) وحاربنا

زماناً (ثم جاء مسلماً يؤخذ به كله ولو

أصابه بعد ما خلق مرتدًا فأسلم لا)

يؤخذ بشيء من ذلك لأن الحرب

لا يؤخذ به بعد الاسلام بما كان

أصابه حال كونه محارباً لنا (أخبرني

بارتداد زوجها فلها التزوج باسرها

بعد العدة) استحساناً (كافي

الاعيان) من ثقة (بوجوه أو تطليقة)

ثلاثاً وكذا لو لم يكن ثقة فأنها بكتاب

طلاقها وأكبر رأيه أنه حق

لا بأس بأن تعتد وتتزوج مبسوط

(والمرتدة) ولو صغيرة أو خنثى بحر

(تحبس) أبداً ولا تجالس ولا

تؤاكل حقائق (حتى تسلم ولا

تقتل) خلافاً للشافعي (وان قتلتها

أحد لا يضمن) شيئاً ولو أمة في

الأصح وتحبس عند مولدها

خدمته سوى اللوطه سواء طلب

ذلك أم لا في الأصح وفيه ضربان

بجمع بين الحنتين وليس للمرتدة

التزوج بغير زوجها به يقى

حكموا بحبرها على تجديد النكاح مع الزوج ونضرب خمسة وسبعين سوطا واختاره
 قاضيان للفتوى اهـ (قوله وعن الامام) أي في رواية النوادر كما في الفتح (قوله ولو أفتى
 به الخ) في الفتح قبل ولو أفتى بهذه لأبأس به فممن كانت ذات زوج حسم القصد هـ السي
 بالردة من اثبات الفرقة (قوله وتكون قنة للزوج بالاستيلاء) قال في الفتح قبل وفي البلاد
 التي استولى عليها التتروا بجر وأحكامهم فيها وانفوا المسلمين كما وقع في خوارزم وغيرها إذا
 استولى عليها الزوج بعد الردة ما حكمها لانها صارت دار حرب في الظاهر من غير حاجة إلى
 أن يشترط فيها من الامام اهـ (قوله وفي الفتح الخ) هذا ذكره في الفتح قبل الذي نقلناه عنه
 أنها وحاصلة انها إذا ارتدت في دار الاسلام صارت فيما للمسلمين فتسترق على رواية النوادر
 بأن يشترطها من الامام أو يهبها له أو لاوارتدت فيما استولى عليه الكفار وصار دار حرب
 فله أن يستولى عليها بنفسه بلا شراء ولا هبة كن دخل دار الحرب متلصصا وسبي منهم وهذا
 ليس مبنيا على رواية النوادر لان الاسترقاق وقع في دار الحرب لاني دار الاسلام (قوله
 وصح تصرفها) أي لا توقف نصرت فاتهم من مباينة ونحوها بخلاف المرتدة نعم يطأ لها
 ما يطل من تصرفاته المارة (قوله لانها لا تقتل) فلم تكن ردتا سبيل الوال ما حكمها الخاز
 تصرفها في مالها بالاجماع بحر عن البدائع قال المقدسي فلو كانت ممن يجب قتلها
 كالساحرة والزندقة ينبغي أن تلحق بالمرتدة (قوله وأكسابها مطلقا للورثتها) أي سواء
 كانت كسب اسلام أو كسب ردة قال في النهر تبع البحر وينبغي أن يلحق بها من لا يقتل إذا
 ارتد اشبهة في اسلامه كما مر (قوله لو مريض) لانها تارة فارة كما تقدمناه (قوله
 لو صحيحة) أي لو ارتدت حال كونها صحيحة (قوله فلم تكن فارة) لانها إذا كانت لا تقتل
 لم تكن ردتا في حكم مرض الموت فلم تكن فارة فلا يرثها لانها بائنة منه وقد ماتت كافرة
 بخلاف ردة لانها في حكم مرض الموت مطلقا فترثه مطلقا (قوله فأملا) ما ذكره
 في الزواهر مفهوما مقابله وقد علمنا التصريح به عن البحر وتقدم متنا في باب طلاق المريض
 أيضا فلم يظهر وجه الاصر بالتأمل نعم يوجد في بعض النسخ قبل قوله قلت مانصه ويرثها
 زوجها المسلم استحسانا ان ماتت في العدة وترث المرتدة زوجها المرتدة اتفاقا خاتمة قلت
 وفي الزواهر الخ وعليه فالأمر بالتأمل وارد على اطلاق قول الخاتمة ويرثها زوجها المسلم
 والله سبحانه أعلم (قوله ولدته لاقول من نصف حول) أي من وقت الارتداد ط (قوله أي
 الكفاية) فسر به ايعم اليهودية ط (قوله الا اذا جاءت به لا كثر الخ) استثناء من قوله يرثه
 أما اذا جاءت به لاقول من ستة أشهر كان العلق في حالة الاسلام فيكون مسلم يرث المرتدة
 درر (قوله بالبحر عليه) أي على الاسلام فالظاهر من حاله أن يسلم درر أي بخلاف ما إذا
 تبع أمه الكفاية لانها لا تجبر عليه (قوله وظهر عليه) بالبناء للمجهول أي غلب وقهر
 (قوله في) أي غنمية يوضع في بيت المال للورثته بحر (قوله لان المرتدة لا تسترق) بل يقتل
 ان لم يسلم ولا يشك كون ماله فيادون نفسه لان مشركي العرب كذلك بحر (قوله بلا

وعن الامام تسترق ولو في دار
 الاسلام ولو أفتى به حسم القصد هـ
 السي لأبأس به وتكون قنة للزوج
 بالاستيلاء مجتبي وفي الفتح انها
 في المسلمين فيشترطها من الامام
 أو يهبها له لو مريض فاق (وصح تصرفها)
 لانها لا تقتل (واكسابها) مطلقا
 (لو وثقها) ويرثها زوجها المسلم
 لو مريضة وماتت في العدة كما مر
 في طلاق المريض قلت وفي الزواهر
 انه لا يرثها لو صحيحة لانها لا تقتل
 فلم تكن فارة فتأمل (ولدت أمته
 ولدا فادعاه فهو ابنه حر ايرنه في)
 أمته (المسألة مطلقا) ولدته لاقول
 من نصف حول أو أكثر لاسلامه
 تبع لأمه والمسلم يرث المرتدة (ان
 مات) المرتدة (أو لحق بدارهم وكذا
 في) أمته (النصرانية) أي الكفاية
 الا اذا جاءت به لا كثر من نصف
 حول من ذارت (وكذا انصفه لعلوقه
 من ماء المرتدة) فمقتضى اقربه للاسلام
 بالبحر عليه والمرتدة لا يرث المرتدة
 (وان لحق بماله) أي مع ماله (وظهر
 عليه فهو) أي ماله (في) لان نفسه
 لان المرتدة لا تسترق (فان رجع)
 أي بعد ما لحق بلا

(مال) متعلق بالحق بقى ما اذ الحق ببعض ماله ثم رجع وخلق بالباقي ومقتضى النظر أن ما خلق به أو لا في عود الحق به ثانياً لورثته اهـ (قوله في ظاهر الرواية) لأن عوده وأخذه وحقاقته ثانياً يرجح جانب عدم العود ويؤكده في تقرير موته وما احتج للقضاء بالعاقب لصيرورته ميراثاً لا ليرجع عدم عوده فتنة ترا فامة مستهمة في تقرير موته فكان رجوعه ثم عوده ثانياً بمنزلة القضاء وفي بعض روايات السيد جعفر فياً لأن مجرد العاق لا يصير المال ملكاً للورثة والوجه ظاهر الرواية كذا في الفتح تبعاً للنهاية والعناية ونظر الاسلام من أن ظاهر الرواية الاطلاق واعتمده في الكافي وبسقوط اشكال الزيلعي على النهاية أفاده في البحر (قوله وحكمه) أي حكم المالك القديم اذا وجد ملكه في الغنمة مأمراً في الجهاد من النفس سبل المذكور (قوله لعدم الفائدة) أي في أخذه ودفع مثله (قوله الحق به اهرم) أي بدار أهل الحرب (قوله بخاء المرتد مسلماً) يعني قبل أداء البذل للابن اذ لو كان بعده يكون الولاء لابن ولا بد بالبكاة لأن الابن اذا بره ثم جاء الاب مسلماً فان الولاء لابن دون الاب كافي البحر عن التاترخانية وكان الفرق أن الكتابة تقبل الصريح بالتجيز فلم تكن في معنى العتق من كل وجه بخلاف التدبير نهر (قوله كلاهما للاب) قال في البحر أشار به الى انه لا يملك فسخ الكتابة لصدرها عن ولاية شريعة وقد صرح به الزيلعي وقد مناع الخانية انه يملك ابطال كتابة الوارث قبل أداء جميع البذل الآن يقال ان مراده انه لا يملك فسخها بمجرد مجيئه من غير أن يفسخها أما اذا فسخها انفسحت الآن جعلهم الوارث كالوكيل من جهته يأباه اهـ (قوله فليحق) أما لو قتل بعد العاق ثم جاء تاباً فلا شيء عليه وكذا لو نصب أو قذف لصيرورته في حكم أهل الحرب بحر (قوله فديته في كسب الاسلام) هذا بناء على رواية الحسن الصحيحة كما قدمناه من أن دين المرتد يقضى من كسب اسلامه الآن لا يني فن كسب ردة كما يظهر من عبارة البحر وهذا خلاف ما مشى عليه المصنف كغيره في الدين (قوله عن الخانية) صوابه عن التاترخانية وفيه ردة على قول الفتح لو لم يكن له الا كسب ردة فقط فغنايته هدر عنده خلافاً لما قال في البحر والظاهر أنه سهو ثم قال وان كان له الكسبان فالأستوى منهم او قال الامام من كسب الاسلام أو لا فان فضل شيء استوفى من كسب الردة (قوله وكذا) ظاهره أن الاشارة الى ما قبله من وجوبه في كسب الاسلام ان كان الخ وهو صريح عبارة النهر عن الفوائد الظهيرية لكن في التمهيد لا يمتنع فوائده الظهيرية وان ثبت ذلك باقراره فعنده ما يستوفى من الكسبين جميعاً وعنده من كسب الردة لأن الاقرار تصرف منه فيصير في ماله وكسب الردة ماله عنده اهـ ومثله في البحر عن التاترخانية (قوله بخنايتهم في غير الردة) فيخير السيد بن الدفع والنداء والمكاتب ويجب جنائته في كسبه وأما الخانية عليهم فهدراً أفاده في البحر وأما جنائته المديرة فتأتي في الجنائيات ط (قوله فارتد) أفاده أن الردة بعد القطع فلو قبله لا يضمن قاطعه اذ لو قتله لا يضمن كما مر (قوله والعياد بالله) مستنداً وخبراً وبالنصب مفعول مطلق أي نعوذ بالعباد

مال سواء قضى بالحق أو لا في ظاهر الرواية وهو الوجه فتح (فليحق) ثانياً (بجمله وظهر عليه) فهو لو ارتد (لأنه بالعاقب انتقل لوارثه فكان مالاً كفاً وحكمه مأمراً أنه قبل (قسمته بلا شيء) وبعبارة بقتنه) ان شاء ولا يأخذه لو مثلاً لعدم الفائدة (وان قضى بعبء) شخص (مر تدلحق) بدارهم (لأنه فسكت به) الابن (بخاء) المرتد (مسلماً فبذلها والولاء كلاهما للاب) الذي عاد مسلماً لجعل الابن كالوكيل (مر تدلحق) رجلاً خطاً فليحق أو قتل فديته في كسب الاسلام) ان كان والا في كسب الردة بحر عن الخانية وكذا لو أقر بنصب أمواله كان الغصب بالعبادة أو بالبيعة فانه في الكسبين اتفاقاً ظهيرية واعلم أن جنائيات العبد والامة والمكاتب والمدير كجنايتهم في غير الردة (قطعت يده عمداً فارتد والعياد بالله)

بأنه تعالى (قوله ومات منه) أي من القاطع أي مات مرتد أفلو مسلماً في أي (قوله نصف
 الدية) أي ضمن دية المدفوعة وذلك نصف دية النفس ولا يضمن بالسراية إلى النفس شيئاً
 (قوله لو ارثه) إنما كانت له لأنها بمنزلة كسب الإسلام ط (قوله لأن السراية الخ) تعليل
 للمسألة الأولى وعلى الثانية في الهداية بأنه صار ميتاً تقديراً والموت يقطع السراية
 واسلامه حياة واحدة في التقدير فلا يعود حكم الجنابة الأولى له وإنما سقط التصاص
 لاعتراض الردة (قوله لأنه في الخطأ على العقاقلة) الضمير يرجع إلى ما ذكر من ضمان نصف
 الدية وفيه أن العقاقلة لا تعقل الأطراف فليتنامل ط أقول لم نر من قال ذلك وإنما المصريح
 به أن العقاقلة لا تعقل ما دون نصف عشر الدية والواجب هنا نصف الدية فتعقل العقاقلة
 بالاشبهة (قوله كماها) هذا عندهما وعند محمد النصف بجر (قوله ارتد القاطع) لما بين
 حكم المقتطوع المرتد أراد بيان حكم القاطع المرتد ط (قوله لقوات محل القود) مقتضاه
 عدم الفرق في القاطع بين أن يرتد أولاً ط قلت وقد صرحوا في الجنابات بأن موت القاتل
 قبل المقتول مسقط للقود (قوله فالدية على العقاقلة) لأنه حين القاطع كان مسلماً وتبين أن
 الجنابة قبل بجر (قوله ولا عقاقلة لارتد) اعترض بأنه لا محل له هنا بل محله عند قوله مرتد
 قتل رجلاً خطأ قلت أشار بذلك هذه إشارة خفية كما هو عادة شكر الله تعالى سبحانه إلى
 فائدة الردة بكون الردة بعد القاطع في قوله ارتد القاطع وهي ما لو كان القاطع في حال
 الردة فأنه لا شيء على العقاقلة لأنه لا عقاقلة للمرتد فاستغنى بالتعليل عن التصريح بالعمل
 لانتهامه مما قبله ولا تنس قوله في خطبة الكتاب فربما خالفت في حكم أو دليل فحسبه من
 لا اطلاع له ولا فهم عدو ولا عن السبيل الخ فافهم (قوله وأخذ بماله) أي أسرمع ماله الذي
 اكتسبه في زمن ردة نهر (قوله فبدل مكاتبته مولاه الخ) أما على أصلهما فظاهر لأن
 كسب الردة ملكه إذا كان حراً فكذلك إذا كان مكاتباً وأما عند فلان المكاتب إنما يملك
 أكسابه بالمكاتب والمكاتب لا يتوقف بالردّة فكذلك أكسابه بجر (قوله ولحقا فولدت) وكذا
 إذا ولدت قبل الردة ثم لحقها أو أحدهما إلى دار الحرب فإنه يخرج عن الإسلام لأنه كان
 بالتبعية لههما أو لداره وقد انهدم السكك فيكون الولد فياً ويجبر على الإسلام إذا بلغ كالأم
 فإن كان الأب ذهب به وسده والأم مسلمات في دار الإسلام لم يكن الولد فياً لأنه بقي مسلماً
 تبعاً لأمه بجر (قوله فالولدان في كآصلهما) هذا ظاهر في الولد فإن أمه تسترق والولد
 يتبع أمه في الحرية والرق أو ما ولد الولد فلا يتبعها لأنه لا يتبع الجد كما يأتي وهذه جدة في حكم
 الجد ولا أباء لأن أباه تبع والتبع لا يستتبع غيره كما يأتي وأجيب بأنه تبع لأمه الحربية
 وفيه أنه قد تكون أمه ذميمة مستأمنة فالمناسب كون الولد في كونه فياً أن حكمه حكم
 الحربي كما يأتي فافهم (قوله والولد الأول يجبر بالضرب) أي والحبس نهر أي بخلاف أبيه
 فافهم ما يجبر بالقتل (قوله وإن حبست به ثمة) أشار إلى أنهما الوجهان في دار الإسلام يجبر
 بالأولى وبه يظهر أن تعييد الهداية بالحبل في دار الحرب غير احترازي أخذه في البحر (قوله

ومات منه أو لحق) فحكم به (جاء
 مسلمات منه ضمن القاطع نصف
 الدية في ماله لو ارثه) في المسلمات
 لأن السراية حلت محل غير معصوم
 فأهدرت قبل بالعدم لأنه في الخطأ
 على العقاقلة (و) قيدنا بالحكم
 يلحظه لأنه (أن) عاد قبله أو (أسلم
 ههنا) ولم يلحق (فمات منه) بالسراية
 ضمن الدية (كماها) لكونه معصوماً
 وقت السراية أيضاً ارتد القاطع
 فقتل أو مات ثم سرى إلى النفس
 فهدر ولو عد لقوات محل القود
 ولو خطأ فالدية على العقاقلة في ثلاث
 سنين من يوم القضاء عليهم خاتمة
 وللعاقلة لارتد ولو ارتد مكاتب
 وخلق) واكتسب مالا (وأخذ
 بماله) لم يسلم فقتل فبدل
 مكاتبته مولاه وما بقي من ماله
 (لو ارثه) لأن الردة لا تؤثر في المكاتب
 (زوجان ارتداً ولحقا فولدت)
 المرتدة (ولداً وولده) أي لذلك
 المولود (ولدها ظهر عليهم) جميعاً
 (فالولدان في) كآصلهما
 (والولد الأول يجبر) بالضرب
 (على الإسلام) وإن حبست به ثمة

لتبعية لابيويه) أي في الاسلام والردة وهم يجبران فكذلك هو وان اختلفت كيفية الجبرط
 (قوله لعدم تبعية الجسد) لعدم تبعية لابيويه لان ردة أبيه كانت تبعا والتبعية لا يستتبع
 خصوصاً وأصل التبعية ثابتة على خلاف القياس لانه لم يرتد بغيره ولذا يجبر بالحبس
 لا بالقتل بخلاف أبيه بغير (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عنه انه
 يتبع الجسد وجه الأول انه لو تبع الجسد لكان الناس كلهم مسلمين تبعاً لآدم وحقوا عليهم ما
 السلام ولم يؤمنوا في ذنوبهم كافر غيرهم تدبره في الزباني والمساائل التي يخالف فيها
 الجسد الأب ثلاثة عشر ستاً في الفرائض وذكر في البحر منها إحدى عشر ذكرها المحقق
 (قوله في حكمه كبري) في انه يستتر أو يوضع عليه الجزية أو يقتل وأما الجسد فيقتل
 لا محالة لانه المرتد بالامالة أو يسلم بغير الفتح (قوله لانه مسلم) أي تبعاً لابيويه ولا يتبع
 أمه في الرق لعدم تحقق الملك عليه اوقت ولادته بخلاف ما اذا ولدته بعد النسي ط (قوله
 واذا ارتد نصبي عاقل صحيح) سواء كان اسلامه بنفسه أو تبعاً لابيويه ثم ارتد قبل البلوغ
 فقهرم عليه امرأته ولا يبقى وارثا قهستاني ولكن لا يقتل كما مر لان القتل عقوبة وهو
 ليس من أهلها في الدنيا ~~وكان~~ لو قتله انسان لم يغرماً شيئاً كما مر اذا ارتد لا تقتل
 ولا يغرماً قاتلها كما في الفتح عن المبسوط (قوله خلافاً للثاني) فلا تصح عنده لانها ضرر
 محض وفي التارخانية عن المتنبي أن الامام رجع اليه ومثله في الفتح (قوله ولا خلاف
 في تحريمه في النار) فالخلاف انما هو في أحكام الدنيا فقط بغير لان العفو عن الكفر
 ودخول الجنة مع الشرك خلاف حكم الشرع والعقل كما في الاصول قهستاني (قوله
 كاسلامه) فترتب عليه أحكامه من عصمة النفس والمال وحل الذبح ونكاح المساة
 والارث من المسلم قهستاني (قوله فانه يصح اتفاقاً) أي من اثنتي عشرة الثلاثة والافد خالف
 في عصمة اسلامه زفر والشافعي كما في الفتح فان قيل هو غير مكاف قلنا انما يلزم اذا قلنا بوجوبه
 عليه قبل البلوغ كما عن أبي منصور والمعتزلة وانه يقع مسقطاً للواجب لكان انما يفتقر وأنه
 يصح ليرتب عليه الاحكام الديني والاخروية فتح (قوله ويجبر عليه بالضرب) أي
 والمسلم كما مر قلت والظاهر أن هذا بعد بلوغه لما قرأ النبي ليس من أهل العقوبة
 ولما في كافي الحاكم وان ارتد الفلام المراهق عن الاسلام لم يقتل فان أدرك كافر احبس
 ولم يقتل (قوله وقيل الذي يعقل الخ) قال في الفتح بين أي صاحب الهداية أن الكلام
 في النصبي الذي يعقل الاسلام زاد في المبسوط كونه بحيث يتأظرو يفهم ويفهم اه قلت
 والظاهر أن ما ذكره المصنف بيان لقوله يعقل الاسلام ومعنى تميزه المذكور أن يعرف
 أن الصدق من لا حسن والكذب قبيح بلام فاعله وأن العسل حلو والصبر ومعنى كونه
 بحيث يتأظرون يقول ان المسلم في الجنة والكافر في النار واذا قيل له لا ينبغي لك ان تخالف
 دين أبويك بقول نعم لو كان دينهم ما حقاً ونحو ذلك ولا ينبغي أن ابن سبع لا يعقل ذلك غالباً
 ويحتمل أن يكون المراد المناظرة ولو في أمر ديني كالأشترى شيئاً ودفع الى البائع الثمن

مطلب
 في ردة النصبي واسلامه

لتبعية لابيويه (لا الثاني)
 لعدم تبعية الجسد على الظاهر
 في حكمه كبري (و) قيد برزخ ما
 لانه لو مات مسلم عن امرأة حامل
 فارتدت ولحقته فولدت هذا
 ثم ظهر عليهم أي على أهل ذلك
 الدار فانه لا يستتر ويرث أباه
 لانه مسلم (ولو لم تكن ولدته حتى
 سميت ثم ولدته في دار الاسلام فهو
 مسلم) تبعاً لابيويه (مرقوق) تبعاً
 لأمه (فلا يرث أباه) لرقه بدافع
 (واذا ارتد نصبي عاقل صحيح) خلافاً
 للثاني ولا خلاف في تحريمه في النار
 لعدم العفو عن الكفر تأويل
 (كاسلامه) فانه يصح اتفاقاً (فلا يرث
 أبويه الكافرين) تفريع على
 الثاني (ويجبر عليه) بالضرب
 تفريع على الأول (والعاقل
 المميز) وهو ابن سبع فأكثر مجتنب
 ومراجعة (وقيل الذي يعقل أن
 الاسلام سبب النجاة ومميز الحديث
 من الطيب والخالص من الميز) فأنه
 الطرسوسي في أنفع الوسائل فأنه
 ولم أر من قدره بالسنن

وامتنع البائع من تسليم المبيع فأن لا اسامه الا الى ابيك لانك فاصرفه قول له لم أخذت مني
 الثمن فان لم تسلمني المبيع ادفع لي الثمن فهو - هذا ونحوه يقع من ابن سبع غلبا وعليه يتحد
 القولان تأمل (قوله وقد رأيت) يفتح تاما مخاطب (قوله وسنه سبع) وقيل ثمان وهو
 الصحيح وأخرجه البخاري في تاريخه عن عروة وقيل عشر أخرجه الحاكم في المستدرک
 وقيل خمسة عشر وهو مردود وتقام ذلك مبسوطا في الفتح وهو أقول من أسلم من الصبيان
 الاحرار ومن الرجال الاحرار أبو بكر ومن النساء خديجة ومن الموالى زيد بن حارثة وتقام
 تحققي ذلك في الدر المنثور ونقل عبارته المحشي (قوله حتى قال الخ) ذكر في القاموس
 في مادة ودق قال المازني لم يصح أن عليه رضي الله تعالى عنه تسلم بشئ من الشبه غير
 هذين البيتين فذكرهم قريش فمنا في التفتي الخ ووصوه الزخشي اه ومقتضاه أن نسبة
 ما هنا اليه لم تصح (قوله ظاهر كلامهم) ثم اتفقا (فائدة وقوعه فرضا عدم فرضية تجديده
 اقرار آخر بعد البلوغ قال في الفتح ومقتضى الدليل انه يجب عليه بعد البلوغ ثم قال لكنهم
 اتفقوا على أن لا يجب على الصبي بل يقع فرضا قبل البلوغ أما عندنا فالسلام فلانه ثبت
 أصل الوجوب به على الصبي بالسبب وهو - حدوث العالم وعقلية دلالة دون وجوب الاداء
 لانه بالنطاط وهو غير مخاطب فاذا وجد بعد السبب وقع الفرض كتجمل الزكاة وأما عند
 شمس الأئمة لا وجوب أصلا لعدم حكمه وهو وجوب الاداء فاذا وجد وجد فصار كما سافر
 يصلي الجمعة بسقط فرضه وليست الجمعة فرضا عليه لكن ذلك للترقية عليه بعد سببها فاذا
 فعل ثم اه (قوله وفي التحرير الخ) هذا قول ثالث وعبارة التحرير في الفصل الرابع
 وعن أبي منصور المازني وكثير من مشايخ العراق والمه - منزلة اناطة وجوب الايمان به
 أي بعقل الصبي وعقابه بتركه وفناء باقي الجنة في دراية لقوله عليه الصلاة والسلام رفع
 القلم عن ثلاثة عن الثامن حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن الجنون حتى يعقل
 ورواية لعدم انقاس نكاح المراهقة بعد عدم وصف الايمان اه موضحا من شرحه لابن
 أمير حاج وقال في أول الفصل الثاني وزاد أبو منصور ايجابه على الصبي العاقل ونحوه عن
 أبي حنيفة لم يبعث الله تعالى للناس رسولا لوجب عليهم معرفته بعقوله وقال البخاريون
 لانها لحكمكم الله تعالى بفعل المكاف قبل البعثة والتبليغ كالا شعرة وهو المختار
 وحكمه وان المراد من رواية لا عذر لاحد في الجهل بخالفه لما يرى من خلق السموات
 والارض وخلق نفسه بعد البعثة وحينئذ فيجب حمل الوجوب في قول الامام لوجب
 عليهم معرفته على معنى ينبغي وعلمه في شرحه المذكور (قوله لو مات بعده) أي بعد
 العقل (قوله كفر بعضهم) لان معناه جميع الاشياء مباحة فدخل فيه ما لا يجوز باحته
 فيكون مبيح الحرام وهو كفر وهذا باطل لان معناه مسكنة المساكين أو فقر الفقراء
 فكانه قال مسكنة المساكين أو فقرنا اليك بفقر الفقراء ولادلالة قط على
 ما ذكر كذا في البرازية ونازعه في نور العين بأن ما ذكره من المعنى هو معناه الوضحي أما

مطلبه
 هل يجب على الصبي الايمان

قلت وقد رأيت نقله ويقولونه أنه
 عليه الصلاة والسلام عرض
 الاسلام على علي رضي الله تعالى
 عنه وسنه سبع وكان يقف به

حتى قال

سبعتمكم الى الاسلام طرا
 غلاما ما بلغت أو ان حلم

وسنة تمكم الى الاسلام قهرا

بصارم حتى وسنان عزمي

ثم هل يقع فرضا قبل البلوغ ظاهر

كلامهم ثم اتفقا وفي التحرير

المختار عند المازني أي أنه مخاطب

بأراء الايمان كالبالغ حتى لو مات

بعده بلا ايمان خلد في النار ثم

وفي شرح الوهبانية

يدرويش درويشان كفر بعضهم

وصحح أن لا كفر وهو المختار

مطلبه

في معنى درويش درويشان

العرفى الذى جرى عليه ام طلاح الملاحة والقدرة به فهو ان جميع الاشياء مناجاة لك
خالق ان يكفر القائل ان كان من تلك الفئة أو أراد ما أرادوه أو لم يعلم منه ما لم يكنه قاله
تقليدا وتشبيها بهم أو يحشى عليه الكفر فيجترأ وجودا واحتياطا بآيانه وان قاله غير عالم
ولامتأمل فهو مخطئ يلزمه أن يستغفر وقاية الامر أن لا يرضى في التكلم بأمثال هذه
المقالة اه ملخصا (قوله قيل بكفره) لعل وجهه انه طلب شيئا لله تعالى والله تعالى شفى
عن كل شئ والكل مقفلة ومحتاج اليه وينبغى أن يرجع عدم التكفير فانه يمكن أن يقول
أردت أطاب شيئا اكرا ما لله تعالى اه شرح الوهبانية قلت فينبغى أن يجب التباعد عن
هذه العبارة وقدمت أن ما فيه خلاف بؤمر بالتوبة والاستغفار وتجديد النكاح اكن هذا
ان كان لا يدري ما يقول أمان قصد المعنى الصحيح فالظاهر أنه لا بأس به (قوله ليس بكفره)
فان الحضور بمعنى العلم شائع ما يكون من نحووى ثلاثة الاهورا بهم والنظر بمعنى الرؤية
لم يعلم بأن الله يرى فانه يا عالم يا من يرى بزاوية (قوله ومن يستعمل الرقص قالوا
بكفره) المراد به التمايل وانخفاض الرفع بحركات موزونة كما يفعله له بعض من ينتسب الى
التصوف وقد نقل في البرازية عن القرطبي اجماع الأئمة على حرمة هذا الغناء وضرب
القضيب والرقص قال ورأيت فتوى شيخ الاسلام - لال الله والدين الله - كرماني أن
مستعمل هذا الرقص كافر بتمامه في شرح الوهبانية ونقل في نور العين عن التمهيد أنه فاسق
لا كافر ثم قال الحقين القاطع للنزاع في أمر الرقص والسماع يستدعى تفهيمه لا ذكره
في عوارف المعارف واحياه المعلوم وخلاصته ما أجاب به العلامة الفخر يراين كمال باشا
بقوله

ما في التواجدان حقيقة من حرج * ولا التمايل ان اخذت من باس
فقتت تسبي على رجل وحق لمن * دعاهم ولاد أن يسبح على الراس
الرخصة فيما ذكر من الاوضاع * عند الذكرو والسماع * للمعارفين الصارفين أوقاتهم الى
أحسن الاعمال السالكين المسالكين انفسهم عن قبائح الاحوال * فهم لا يستمعون
الامن الاله * ولا يستمعون الاله * ان ذكروه ناحوا * وان شكروه باحوا * وان وجدوه
صاحوا * وان شهدوه استراحوا * وان سرخوا في حضرة قربه ساجوا * اذا غلب عليهم
الوجد بقلباته * ومنهروا من موارد ارادته * فمنهم من طرقتهم طوارق الهيبة فخر وذاب *
ومنهم من برقت له طوارق اللطف فتهزل وطاب * ومنهم من طلع عليه الحب من مطاع
القرب فسكرو فخاب * هذا ما عني في الجواب * والله تعالى اعلم بالصواب
ومن يك وجده وجد صحيحا * فلم يحج الى قول المغنى
له من ذاته طرب قديم * وسكر دائم من غير دن اه
(قوله ومن لولى الخ) من مبتدأ وقال صلاته وجهول خبره ولولى متعلق بيجوز وطى مبتدأ
خبره بيجوز وأصل التركيب ومن قال طى مسافة بيجوز ولولى جهول وهذا قول الزعفراني

مطلب
في مستعمل الرقص
كذا قول شئ لله قيل بكفره
ويا حاضر يا ناظر ليس بكفر
ومن يستعمل الرقص قالوا بكفره
ولا سيما بالدفع بالهو ويزمر
ومن لولى قال طى مسافة
يجوز جهول ثم بعض بكفره

والقائل بكفره هو ابن مقائل ومحمد بن يوسف ط (قوله وثابتها الخ) قال في البرازية
وقد ذكر علماءنا أن ما هو من المعجزات البكارة كاحياء المرقى وقلب العصا حية وانشقاق
القمروا شـ باع الجمع من الطعام وخروج الماء من بين الاصابع لا يمكن اجراؤه كرامة للولي
وطى المسافة منه لقوله عليه الصلاة والسلام زويت لي الارض فلو جاز لغيره لم يبق فائدة
للتخصيص لكن في كلام القاضي أبي زيد ما يدل على انه ليس بكفر اه قلت يدل له ما قالوا
فحين كان بالشرق وترجع امرأة بالمغرب فأنت بولد يلحقه فتأمل وفي التثنية أن هذه
المسئلة تؤيد الجواز وقد قال العلامة النفاذ في بعد أن حكى عن أكثر المعتزلة المنع من
اثبات الكرامات الاولياء وأن الاستاذ أبا جعفر في سبيل الى قريب من مذهبهم وحكى
ما قدمناه وأن امام الحرمين قال المرحى عندنا تجوز جله خوارق العادات في معرض
الكرامات ثم قال نعم قد ردي بعض المعجزات نص فاطم على أن أحسن الاياتي به في الصلاة
كالقرآن ثم ذكر بقية الاقوال ثم قال والانصاف ما ذكره الامام النسفي حين سئل عما يحكى
أن الكهنة كانت تزوروا احد من الاولياء هل يجوز القول به فقال نقض العادة على سبيل
الكرامة لاهل الولاية جائز عند أهل السنة قلت النسفي هذا هو الامام نجم الدين عمر مفتي
الانس والجن رأس الاولياء في عصره اه من شرح الوهبانية وتماه فيه والله سبحانه اعلم

(باب البغاة)

آخره لقله وجوده وبيان حكم من يقتل من المسلمين بعد من يقتل من الكفار بحرقات
ولم يترجم له بكتاب اشارة الى دخوله تحت كتاب الجهاد لان القتال معهم في سبيل الله تعالى
وان كان المقتول مناشهدا كما سيأتي اذ لا يختص الجهاد بقتال الكفار وبه اندفع ما في
النهر قال في الفتح والبغاة جمع باع وهذا الوزن مطرد في كل اسم فاعل معتل باللام كغزاة
ورماة وقضاة اه وانما سمى به لانه قليا يوجد واحد يكون له قوة الخروج فهو ساني (قوله
البحر في لغة الطالب الخ) عبارة الفتح البغي في اللغة الطالب بغيت كذا أى طلبته قال تعالى
سكاينة ذلك ما كتبتني ثم استمر في العرف في طلب ما لا يحصل من الجور والظلم والبغى
في عرف الفقهاء الخارج على امام الحق اه لكن في المصباح بغيته ايغيه بغيا طلبته وبغى
على الناس بغيا ظلم واعتمدى فهو باع والجمع بغاة وبغى سعى في الفساد ومنه الفرقة الباغية
لانهم اعدت عن القصد وأصله من بغى الجرح اذا تراعى الى الفساد اه وفي القاموس
الباغى الطالب وفئة باغية خارجة عن طاعة الامام العادل اه قال في الهمزة قوله في فتح
القدر الباغى في عرف الفقهاء الخارج عن امام الحق تساهل لما علمت أنه في اللغة أيضا اه
قلت قد اشتهر أن صاحب القاموس يذكر المعاني العرفية مع المعاني اللغوية وذلك مما عيب
به عليه فلا يدل ذكره لذلك انه معنى اقوى ويؤيده أن أهل اللغة لا يعرفون معنى الامام
الخطي الذي جاء في الشرع بعد اللغة نعم قد يعترض على الفتح بأن كلامه يقتضى اختصاص
البغى بمعنى الطالب وأن استعمله في الجور والظلم معنى عرفي فقط وقد سمعت انه اقوى

مطلب
في كرامات الاولياء

واثبتها في كل ما كان خارقا
عن النسبي النجم يروى وينصر
(باب البغاة)

البحر في لغة الطالب ومنه ذلك ما كتبا
ينبغي وعرف الطالب ما لا يحصل من جور
و ظلم فتح

قوله عن امام الحق الذي في عبارة
الفتح على امام الحق كانه هو قبل
ذلك بأسطر وانططبت سهلا اه
مفتحه

أيضا وقد يجاب بأن مراده بقوله ثم استمر في العرف الخ العرف المأثور وأن الأصل
ومدار اللفظ على معنى الطاب لكن شافيه قول المصباح وأصله من بقي الجرح الخ فتأمل
(قوله وشراهم الخارجون) عطفه على ما قبله يقتضي أن يكون التقدير والبقى شرعاً
الخارجون وهو فاسد كما أفاده ح فكان المناسب أن يقول فالبقاء عرفاً الطالون لمالا
يجل من جور وظلم وشرا الخ أفاده ط ويمكن أن يكون على تقدير مبتدا أي والبقاء
شرعاً الخ (قوله على الامام الحق) الظاهر أن المراد به ما يعم المتغاب لأنه بعد استقرار
سلطنته وقود قهره لا يجوز انزوح علمه كما صرح جوابه ثم رأيت في الدر المنقي قال إن
هذا في زمانهم وأما في زماننا فاسلم للفتنة لأن الكل يطلبون الدنيا فلا يدري العادل من
الباغي كافي الامادية اه وقوله بغير حق أي في نفس الامر ولا فالشرط اعطاءهم انهم
على حق تأويل والافهم اصوص ويأتي تمام بيانه (قوله وقامه في جامع الفصولين)
حيث قال في أول الفصل الاول بيانه أن المسلمين اذا اجتمعوا على امام وصاروا آمنين به
تخرج عليهم طائفة من المؤمنين فان فعلوا ذلك الظلم ظالمهم به فهم ليسوا من أهل البغي
وعليه أن يترك الظلم وينصفهم ولا ينبغي للناس أن يعينوا الامام عليهم لان فيه اعانة على
الظلم ولا أن يعينوا تلك الطائفة على الامام أيضا لان فيه اعانة على خروجهم على الامام
وان لم يكن ذلك الظلم ظلمهم ولكن لدعوى الحق والولاية فلو الحق معناه فهم أهل البغي
فعلى كل من يتولى على القتال أن ينصر امام المسلمين على هؤلاء الخارجين لانهم
طعنون على اسان صاحب الشرع قال عليه الصلاة والسلام الفتنة نائمة لمن الله من
أيقظها فان كانوا تكاموا بالظروج لكن لم يعزموا على الخروج بعد فليس للامام أن
يتعرض لهم لان الزم على الجناية لم يوجد بعد كذا ذكر في واقعات الامشي وذكر
القلانسي في تهذيبه قال بعض المشايخ لولا على رضى الله عنه ما دبرنا القتال مع أهل
القبلة وكان على ومن تبعه من أهل العدل وخصمه من أهل البغي وفي زماننا الحكم
للعلمة ولا تدري العادلة والباسعية كهم يطلبون الدنيا اه ط لكن قوله ولا أن يعينوا
تلك الطائفة على الامام فيه كلام سيأق (قوله قطاع طريق) وهم قسمان أحدهما
الخارجون بالانزاع والامنة بآخذون أموال المسلمين وبقولهم ويخمينون
الطريق والثاني قوم كذلك الا انهم لا منعة لهم لكن لهم تأويل كذا في الفتح لكنه عتد
الاقسام أربعة وجعل هذا الثاني قسماً منهم مستقلاً بالقطاع من جهة الحكم
وفي النهر هنا تحريف فتنبه له (قوله وبقاء) هم كافي الفتح قوم مساوون خرجوا على امام
العدل ولم يستجروا ما استباحه الخوارج من دماء المسلمين وسبي ذرارهم اه والمراد
خرجوا بتأويل والافهم قطاع كما علمت وفي الاختيار أهل البغي كل فئة لهم منعة
يتقانون ويختفون ويقاؤون أهل العدل بتأويل يقولون الحق معنا ويدعون الولاية
اه (قوله وخوارج وهم قوم الخ) الظاهر أن المراد قهر بف الخوارج الذين خرجوا

وشراهم الخارجون على الامام
الحق بغير حق) فلو بحق فليسوا
ببقاة وقامه في جامع الفصولين
ثم الخارجون عن طاعة الامام
ثلاثة قطاع طريق وعلم حكمهم
وبقاء وبجي حكمهم وشوارج
وهم قوم

على رضى الله تعالى عنه لان مناط الفرق بينهم وبين البغاة هو استباحتهم دماء المسلمين
 وذرارهم بسبب الكفر اذ لا تبغى الذراري ابداً بدون كفر اكن الظاهر من كلام
 الاختيار وغيره ان البغاة اعم فالمراد بالبغاة ما يشمل الفريقين ولذا فسر في البدائع البغاة
 بالخوارج لبيان انهم منهم وان كان البغاة اعم وهذا من حيث الاصطلاح والافالنجي
 والخروج متفقان في كل من الفريقين على السوية ولذا قال على رضى الله تعالى عنه
 في الخوارج اخواننا بغوا علينا (قوله لهم منعة) بفتح النون أى عزه في قومهم فلا يقدر
 عليهم من يريد منهم مصباح (قوله بتأويل) أى بدليل يؤثرونه على خلاف ظاهره كما وقع
 للخوارج الذين خرجوا من عسكر على عليه بن عزم انه كفر هو ومن معه من الصحابة
 حيث حكم جماعة في أمر الحرب الواقع بينه وبين معاوية وقالوا ان الحكم الا لله وذهبه
 أن مرتكب الكبيرة كافراً وأن الحكم كبراءة لشبه قامت لهم استدلالهم اذ كونه مع
 ردها في كتب العقائد (قوله ويكفرون أصحاب نينا صلى الله عليه وسلم) علمت أن هذا
 غير شرط في معنى الخوارج بل هو بيان لمن خرجوا على سيدنا على رضى الله تعالى عنه
 والافيكفى فيهم اذ قد ادهم كفر من خرجوا عليه كما وقع في زماننا في اتباع عبد الوهاب
 الذين خرجوا من نجد وذهبوا على الحرميين وصحوا بالتكفير مذهب المطالبين لتكفيرهم
 اعتقدوا أنهم هم المسلمون وأن من خالف اعتقادهم مشركون واستباحوا بذلك قتل أهل
 السنة وقتل علمائهم حتى كسر الله تعالى شوكتهم وخرب بلادهم وظفر بهم عساكر المسلمين
 عام ثلاث وثلاثين ومائتين وألف (قوله كما حقه في الفتح) حيث قال وحكم الخوارج
 عند جهرة الفقهاء والمحدثين حكم البغاة وذهب بعض المحدثين الى كفرهم قال ابن
 المنذر ولا أعلم أحداً وافق أهل الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضى نقل اجماع الفقهاء
 وقد ذكر في المحيط أن بعض الفقهاء لا يكفرون أحداً من أهل البدع وبعضهم يكفرون خالف
 منهم يبدعه دليلاً لا قطعياً ونسبه الى أكثر أهل السنة والقتل الاول أثبت نعم يقع في كلام
 أهل المذهب تكفير كثير لكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من غيرهم
 ولا عبرة بغير الفقهاء والمنقول عن المجتهدين ما ذكرنا وابن المنذر أعرف بنقل مذاهب
 المجتهدين اهـ لكن صرح في كتابه الماسية بالاتفاق على تكفير الخوارج فيما كان من
 أصول الدين وضرورياته كما قول بقدم العالم ونفى حذر الاجساد ونفى العلم بالجزئيات
 وأن الخلاف في غيره كفى مبادئ الصفات ونفى عموم الارادة والقول بخلاف القرآن الخ
 وكذا قال في شرح منية المصلى ان سبب الشيعين ومنكر خلافتهم ما من بناء على شبهة
 لا يكفر بخلاف من ادعى ان علياً هو وأن جبريل غلط لان ذلك ليس عن شبهة واستفراغ
 وسع في الاجتهاد بل محض هوى اهـ وعقابه فيه قلت وكذا يكفر فاذف عائشة ومنكر
 حجة أبيها لان ذلك تكذيب صريح القرآن كما مر في الباب السابق (قوله بخلاف
 المستحل بل تأويل) أى من يستحل دماء المسلمين وأموالهم ونحو ذلك مما كان قاطعاً

لهم منعة خرجوا عليه بتأويل
 يرون أنه على باطل كفر أو معصية
 فوجب قتاله بناءً وبإلزامهم يستحلون
 دماءنا وأموالنا ويسبون نساءنا
 ويكفرون أصحاب نينا صلى الله
 عليه وسلم وحكمهم حكم البغاة
 باجماع الفقهاء كما حقه في الفتح
 وانما لم تكفرهم لكونه عن تأويل
 وان كان باطلاً بخلاف المستحل
 بل تأويل كما مر في باب الامامة

مطلب
 في اتباع عبد الوهاب الخوارج
 في زماننا

مطلب
 في عدم تكفير الخوارج وأهل البدع

مطلب
 لا عبرة بغير الفقهاء يعني المجتهدين

التحرير ولم ينسب على دليل كبناء الخوارج كما مر لأنه اذا نُسب على تأويل دليل من كتاب
 أوسنة كان في زعمه اتباع الشرع لامعارضته ومنابذته بخلاف غيره (قوله والامام) أي
 الامام الحق الذي ذكره أولاً ولم يذكر شروطه استغناء بما تقدم في باب الامامة من كتاب
 الصلاة وقدمنا الكلام عليها هنا فراجعها (قوله يصير اماماً بالمبايعة) وكذا باختلاف
 امام قبله وكذا بالتغلب والقهر كما في شرح المقاصد قال في المسيرة ويثبت عقد الامامة اما
 باختلاف الخليفة اياه كما فعل أبو بكر رضي الله تعالى عنه واما بمبايعة جماعة من العلماء أو من
 أهل الرأي والتدبير وعند الأشعري يكفي الواحد من العلماء المشهورين من أولى الرأي
 بشرط كونه بمشهد شهود لدفع الانتكارات وشرط المعتزلة خمسة وذكر بعض الحنفية
 اشتراط جماعة دون عدد مخصوص اه ثم قال لو نهى وجود العلم والعسدة لفيقن نصدي
 للامامة وكان في صرفه عنها اشارة فتنه لا نطاق حكمه بان انعقاد امامته كي لا تكون كن يفي
 قصر او يهدم مصر او اذا تغلب آخر على المتغلب وقعه لم مكانه ان عزل الاوّل وصار الثاني
 اماماً او تجب طاعة الامام عادلاً كان أو جائراً اذا لم يخالف الشرع فقد علم انه يصير اماماً
 بثلاثة أمور لكن الثالث في الامام المتغلب وان لم تكن فيه شروط الامامة وقد يكون
 بالتغلب مع المبايعة وهو الواقع في سلاطين الزمان نصرهم الرحمن (قوله وبأن ينقذ
 حكمه) أي بشرط مع وجود المبايعة نقاذ حكمه وكذا هو شرط ايضا مع الاستخلاف فيما
 يظهر بل يصير اماماً بالتغلب ونفاذ الحكم والقهر بدون مبايعة أو استخلاف كما علمت
 (قوله فلا يقيد) أي لا يقيد عزله (قوله ولا يعزل به) أي ان لم يكن له قهر ومنعه من عزل
 به أي بالوجود قال في شرح المقاصد ينحل عقد الامامة بما يزول به مصود الامامة كالردة
 والبطون المطبق وصيرورته أسيراً لا يربح خلاصه وكذا بالمرض الذي ينسبه المعانوم
 وبالعوى والهيم والخرس وكذا بخلعه نفسه لهجهزته عن القيام صالح المسلمين وان لم يكن
 ظاهراً بل استشعره من نفسه وعليه يحمل خلع الحسن نفسه وأما خلعه لنفسه بلا سبب
 فتمه خلاف وكذا في انهزاله بالنسق والاكترون على انه لا يعزل وهو المختار من مذهب
 الشافعي وأبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن محمد روايتان ويستحق العزل بالاتفاق اه
 وقال في المسيرة واذا قلده لا ثم جار وفسق لا يعزل ولكن يستحق العزل ان لم يستسلم
 فتنه اه وفي المواقف وشرحه ان للامامة خلع الامام وعزله بسبب بوجبه مثل ان يوجد
 منه ما يوجب اختلال أحوال المسلمين وانتكاس أمور الدين كما كان لهم نصيبه واقامته
 لا تنظامها واعلاؤها وان أدى خلعه الى فتنه احتمل أدنى المضرتين اه (قوله فاذا خرج
 جماعة مسلمون) قيد بذلك لان أهل الذمة اذا غلبوا على بلدة صاروا أهل حرب كما مر ولو
 قاتلوا مع أهل البغي لم يكن ذلك نقضاً للمهادنة وهذا لا يرد على المصنف لانهم أتباع
 للبيعة المسلمين غير أي فلهم حكمهم بطريق التبعية (قوله عن طاعته) أي طاعة الامام
 وقيدته في الفتح بأن يكون الناس به في أمان والطرق آمنة اه ومنه ما ذكره عن الدرر

مطلب
 الامام يصير اماماً بالمبايعة أو
 بالاستخلاف من قبله

(والامام يصير اماماً بأمرين
 بالمبايعة من الاشراف والاعيان
 وبأن ينقذ حكمه في رعيته خوفاً)
 من قهره وجبروته فان بايع الناس
 الامام (ولم ينقذ حكمه فيهم ليجزئ)
 عن قهرهم (لا يصير اماماً فاذا صار
 اماماً فجار لا يعزل ان) كان له
 قهر وغلبة (لعوده بالقهر فلا يقيد
 (والا يعزل به) لانه مقيد خاتبة
 وعامة في كتب الكلام (فاذا
 خرج جماعة مسلمون عن طاعته)
 أو طاعة نائبه الذي الناس به في

امان درر

مطلب
 فيما يستحق به الخليفة العزل

ووجهه أنه إذا لم يكن كذلك يكون عاجزا أو جائرا ظاهرا لا يجوز الخروج عليه وعزله إن لم
 يلزم منه فسقة كما علمته آنفا (قوله وغلبوا على بلد) الظاهر أن ذكر المديان لا واقع غالبا
 لأن المدار على تجهدهم ونعسكهم وهو لا يكون إلا في محمل يظهر فيه قهرهم والغالب
 كونه بلدة فلو تجهدهم في برية فالجزم كذلك تأمل (قوله أي إلى طاعته) أشار إلى أنه على
 تقدير مضاف (قوله وكشف شبههم استعجابا) أي بأن يسألهم عن سبب خروجهم فان
 كان لظلم منه أزاله وإن لدعوى أن الحق معهم والولاية لهم فهم بغاة فلو فأنهم بالادعوى
 جازلأنهم علموا ما يقاتلون عليه كالمرتدين وأهل الحرب بعد بلوغ الدعوة بهر (قوله فان
 تجهروا محجة) أي ما لوا إلى جهة محجة فيها وإلى جماعة وهذا في معنى قوله وغلبوا على
 البلد فكان أحدهما يغني على الآخر على ما قلنا (قوله حل لنا قتالهم بدأ) هذا اختيارا
 نقله خواهر زاده عن أصحابنا أنا بندهم قبل أن يسدوا لأنه لو أظهروا حقيقة قتالهم رجعا
 لا يمكنه الدفع في مدار على الدليل ضرورة دفع شرهم ونقل القدرى أنه لا يبدؤهم حتى
 يبدؤهم وظاهر كلامهم أن المذهب الأول بهر ولو اندفع شرهم بأهون من القتل وجب
 بقدر ما يندفع به شرهم زيلعي (قوله افترض عليه اجابته) والأصل فيه قوله تعالى وأولى
 الأمر منكم وقال صلى الله عليه وسلم اسمعوا وأطيعوا وأولو الأمر عليكم عليه حتى
 يروى بفتح وعن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام قال عليكم بالسمع والطاعة لكل من
 يؤمر عليكم مالم يأمركم بغيره فذكر في المنكر لا سمع ولا طاعة ثم إذا أمر العسكر بأمر فهو على
 أوجه أن علموا أنه نفع يفيق أطاعوه وان علموا خلافه كأن كان لهم قوة وللعدو مدد
 يلحقهم لا يطيعونه وان شكوا الزمهم طاعته وتمامه في الذخيرة (قوله والألزم بيه) أي
 أن لم يكن قادرا عليه بهر ما روى عن جماعة من الصحابة أنهم قد روى في الفتنة ورجعا
 كان بعضهم في تردد من حل القتال والمروى عن أبي حنيفة من قوله الفتنة إذا وقعت بين
 المسلمين فالواجب على كل مسلم أن يعتزل الفتنة ويقعد في بيته محمول على ما إذا لم يكن لهم
 امام وما روى إذا التقى المسلمان بسيفهم ما فالقاتل والمقتول في النار محمول على اقتتالهما
 حمية وعصبية كما يتفق بين أهل قريتين ومحمليين أولا جمل الدنيا والمالك وتمامه في الفتح
 (قوله وفي المبتغي الخ) موافق لما مر عن جامع الفصولين ومثله في السراج لكن في الفتح
 ويجب على كل من أطاق الدفع أن يقاتل مع الامام إلا أن أبدوا ما يجوز لهم القتال كأن
 ظلمهم أو ظلم غيرهم ظلالا شبهة فيه بل يجب أن يعينهم حتى ينصفهم ويرجع عن جوره
 بخلاف ما إذا كان الحال مشتبها أنه ظلم من مثل تحميل بعض الجبايات التي للامام أخذها
 والحق الضرر بهم الدفع ضررا عظم منه اه قلت ويمكن التوفيق بأن وجوب اعانهم إذا
 أمكن امتناعه عن بغيه والافلا كما يفيد قول المبتغي ولا يمتنع عنه تأمل (قوله ولو طلبوا
 الموادة) أي الصلح عن ترك قتالهم ط (قوله ولا يؤخذ منهم شيء) أي على الموادة لأنهم
 مساكين ومثله في المرتدين فتح (قوله لا تقتل رهونهم) أي وان وقع الشرط على أن أيهما

(وغلبوا على بلد دعاهم إليه) أي
 إلى طاعته (وكشف شبههم)
 استعجابا (فان تجهروا محجة) أي
 لما قلنا لهم بدأ حتى تفرق جهتهم
 إذا لم يكن بدا رعي دليله وهو
 الاجتماع والامتناع (ومن دعاه
 الامام إلى ذلك) أي قتالهم
 (افترض عليه اجابته) لأن طاعة
 الامام فيما ليس بعصبية فرض
 فكيف فيما هو طاعة بدائع (لو
 قادرا) والألزم بيه درر وفي
 المبتغي لو بغوا لأجل ظلم الساطن
 ولا يمتنع عنه لا ينبغي للناس معاونة
 الساطن ولا معاونة لهم (ولو طلبوا
 الموادة أجيبوا) أي (ان خيرا
 للمسلمين) كافي أهل الحرب (والا
 لا يجابوا بهر) (ولا يؤخذ منهم شيء)
 فلو أخذنا منهم رهونا وأخذوا منا
 رهونا ثم غدروا بنا وقتلوا رهونا
 لا تقتل رهونهم ولا تكتلهم بهر
 إلى أن يملك أهل البغي أو يتوبوا
 وكذلك أهل الشرك إذا فعلوا
 بهر وتأخذ لا تقتل بهر ونهم

(و) لكن (يجبرون على الاسلام او يصيروا ذمة) لنا (ولو لهم فنة أجهر ٤٨١ على جريهم) أي أتم قتله (واتبع مولاهم

والالا) لعدم الخوف (والامام

بالخيار في أسرهم ان شاء الله وان

شاء الله) حتى يتوب أهل البقي

فان تابوا حبسه ايضا حتى يحدث

توبة مرار (ونفاقلهم بالمجنين

والاغراق وغير ذلك كاهل

الحرب وما لا يجوز قتله من اهل

الحرب) كذساء وشيوخ (لا يجوز

قتله منهم) مالم يقتلوا ولا يقتل

عادل محرمه مباشرة مالم يرد قتله

(ولم نسب لهم ذرية ويحبس

أموالهم الى ظهور نوبتهم) فترد

عليهم ويبيع الكراع أولى لانه

أنفع فتح ويقاس عليه العبيد من

(ونفاقل بسلاحهم وخيلهم

عند الحاجة ولا ينفق بغيرهما من

أموالهم مطلقا) ولو عند الحاجة

سراج (ولو قال الباني تب والقي

السلاح) من يده (كف عنه

ولو قال كف عني لانظر في أمري

لعل أئوب والقي السلاح كف عنه

ولو قال أنا على دينك ومعه

السلاح لا) لان وجود السلاح

معه قرينة بقاءه بغيره غنى القاه

كف عنه والا لا فتح (ولو قتل باغ

مذله فظهر عليهم فلا شيء فيه)

اكونه مباح الدم فتح فلا شيء أيضا

وقتلنا شهيدا ولا يصلي على بقاة

بل يكفون ويدفنون بدائع

(ويجوز نقتل رؤسهم الى

الآفاق) وكذلك رؤس أهل

الحرب لانهم من له وجوز به بعض

المتأخرين لوفيه كسر شوكتهم أو فراغ قلبنا فتح

غدر يقتل الا تخرون الرهن لانهم صاروا آمنين بالمواذعة أو باعطاء الامان لهم حين
أخذناهم وهذا القدر من غيرهم لا يؤخذون به والشرط باطل وتمامه في الفتح (قوله
أو يصيروا ذمة لنا) أو بمعنى الا فذلك حذف النون ح (قوله أجهر على جريهم) بالبناء
للمفعول فيه وفي انسح (قوله أي أتم قتله) في المصباح جهزت على الجريج من باب تنفع
واجهرت أجهر إذا أتمت عليه وأسعرت قتله (قوله واتبع مولاهم) أي هاربهم لقتله
أو أسره كي لا يلحق هو والجريج بقتله (قوله والا) أي وان لم يكن لهم فنة يلحقون بها
لا يجوز ولا يتبع (قوله ان شاء الله) أي ان كان له فنة والا كما في الله سبحانه في عن المصط
قال في الفتح ومعنى هذا الظاهر أن يحكم نظره فيما هو أحسن الامرين في كسر الشوكة
لا يهوى النفس والتشفي (قوله كذساء وشيوخ) أخذت الكاف الصبيان والعميان
كافي الجرح (قوله مالم يقتلوا) أي فبقتل حال القتال وبعد الفراغ الا الصبيان
والجنانين بجر (قوله ولا يقتل) أي يكره له كافي الفتح (قوله مالم يرد قتله) فاذا أراد
فله دفعه ولو بقتله وله أن يتسبب لقتله غيره كعقد ابنته بخلاف أهل الحرب فله أن يقتل
محرمه منهم مباشرة الا للوالدين بجر أي فانه لا يجوز لقتل الوالدين الحريين مباشرة
بل له منهم ما لقتلهما غيره الا اذا أراد قتله ولا يمكن دفعه الا بالقتل فله قتلهما مباشرة
كما مر قول الجهاد والحاصل أن المحرم هنا كوالوالدين بخلاف أهل الحرب فان له قتل
المحرم فقط والفرق كافي الفتح انه اجتمع في الباغي حرمات حرمه الاسلام وحرمه القرابة
وفي الكافر حرمه القرابة فقط (قوله ولم نسب لهم ذرية) أي أولاد صغار وكذا النساء
لان الاسلام يمنع الاسترقاق ابتداء كافي الزياحي (قوله ويبيع الكراع أولى) يضم
الكاف من تسمية الشيء باسم بعضه لما في المصباح ان الكراع من الغنم والبق مسمدة في
الساعة بمنزلة الوظائف من الفرس وهو مؤنث يجمع على اكرع والاكراع على اكارع قال
الزهري الاكارع للدابة قوائها (قوله لانه أنفع) أي أنفع من امساكه والانفاق
عليه من بيت المال أو الرجوع على صاحبه كما يفيد كلام البحر (قوله وألقي السلاح)
فعل ماض معطوف على قال (قوله فقي ألقاه الخ) قال في الفتح ومالم يلق السلاح
في صورة من الصور كان له قتله ومتى ألقاه كف عنه بخلاف الحرب لا يلزمه الكف عنه
بالقاء السلاح (قوله فلا شيء فيه) أي لاديه ولا قصاص اذا ظهرنا عليهم فتح (قوله
اكونه مباح الدم) الا ترى أن العادل اذا قتله لا يجب عليه شيء ولان القصاص لا يستوفي
الا بالولاية وهي بالمنفعة والولاية لا مائة عليهم فلم يجب شيء وصار كالمقتل في دار الحرب
وعند الأئمة الثلاثة يقتل به فتح (قوله فلا شيء أيضا) أخذه في النهر من ظاهر كلام الفتح
ومثله في البحر فتأمله (قوله وقتلنا شهيدا) أي فيصنع بهم ما يصنع بالشهداء كافي (قوله
بل يكفون) أي بعد أن يغسلوا كافي البحر ح (قوله لانهم من له) أي لان هذه الهيئة
أو أشبهت أئيت الظاهر أي والمثله منهن عنها (قوله وجوز به بعض المتأخرين) لمنح كونه

مثله قال في البحر ومنعه في المحيط في رؤس البغاة وجوز في رؤس أهل الحرب (قوله
 ان لم يجز الخ) أي بأن أخرجهم امام العدل قبل تفريق حكمهم لانه حينئذ لم تنقطع ولاية
 الامام فوجب القود فتح (قوله وان جرى لا) أي لا يقتل به ولا يمكن يستحق عذاب
 الاخرة فتح (قوله مطلقا) يفسره ما بعده قال في البحر اذا قتل عادل باغيا فانه بريء
 ولا تنصيل فيه لانه قتل بحق فلا يمنع الارث وأصله أن العادل اذا أتلقت نفس الباغي
 أو ماله لا يضمن ولا يأتى لانه مأثور بقتلهم دفع الضرر عنهم كذا في الهداية ونحوه في البدائع
 وفي المحيط العادل لو أتلقت مال الباغي يضمن لانه معصوم في حقنا وفوق الزيلعي بحمل
 الاقول على اتلافه حال القتال بسبب القتال اذ لا يمسك منه أن يقتلهم الا باتلاف شيء من
 أموالهم كالخيل وأما في غير هذه الحالة فلا معنى لمنع الضمان اعصمة أموالهم اهـ ملخصا
 قلت ويظهر في التوفيق بوجه آخر وهو جعل الضمان على ما قبل تمييزهم وخروجهم
 أو بعد كسرهم وتفرق جمعهم أما اذا تميزوا القتالنا مجمعين فانهم غير معصومين بديل حل
 قتالهم ويدل عليه تعليل الهداية بالامر بقتلهم اذ لا يؤمر بقتلهم الا في هذه الحالة
 فلو أتلقت العادل منهم شيئا في هذه الحالة لا يضمنه لسقوط العصمة بخلاف غيرها فانه
 يضمن لانه حينئذ معصوم في حقنا ولم أر من ذكر هذا التوفيق والله تعالى الموفق (قوله
 وبالعكس) أي اذا قتل باغ عادلا (قوله وقت قتلته) متعلق بقوله أنا على باطل فكان
 عليه أن يذكره عقبه اذ لا يلزم قوله ذلك وقت قتله بل اللازم اعتقاده ذلك وقته يمكن
 قد يأتي لفظ قال بمعنى اعتقدنا قل وعبارة البحر وان قال قتلته وأنا أعلم اني على باطل
 لم يرته (قوله انشاقا) أي من أي يوسف وصاحبيه (قوله لعدم الشبهة) وهي التأويل
 باعتقاد كونه على حق (قوله وزنه) أي خلافا لاي يوسف لانه أتلقت بتأويل فاسد
 والناسد منه ملحق بالصحيح اذا ضمت اليه المنفعة في حق الدفع كفاي منعة أهل الحرب
 وتأويلهم والحاصل أن في الضمان منوط بالمنفعة مع التأويل فلو تجردت المنفعة عن
 التأويل كقوم تغلبوا على بلدة فقتلوا واستلموا الاموال بلا تأويل ثم ظهر عليهم
 أخذوا بجميع ذلك ولو انشردا تأويل عن المنفعة بأن انشردوا واحد واثنان فقتلوا وأخذوا
 عن تأويل ضمتا اذا تابوا وقد علمهم وتعامه في النسخ والزيلعي وفي الاختيار وما أصاب
 كل واحد من الفريقين من الآخر من دم أو جراحة أو استملاك مال فهو موضوع لادية
 فيه ولا ضمان ولا قصاص وما كان قائما في يد كل واحد من الفريقين لا يخرجهما صاحبه
 قال محمد درجة الله تعالى اذا تابوا آفتهم أن يغرموا ولا أجبرهم على ذلك لانهم لم أتلوه
 بغير حق فسد شرط المطالبة لا يسقط الضمان فيما بينه وبين الله تعالى وقال أصحابنا ما فعلوه
 قبل التمييز والخروج وبعد تفرق جمعهم يؤخذون به لانهم من أهل دارنا ولا منعة لهم
 كغيرهم من المسلمين أما ما فعلوه بعد التمييز لا ضمان فيه لما بينا اهـ قلت فتحصل من ذلك كله
 أن أهل البغي اذا كانوا كثيرين ذوي منعة وتخير والقتالنا معقدين حلله بتأويل سقط

ومز في الجهاد (ولو غلبوا على مصر
 فقتل مصري مثله عندنا فظهر على
 المصري قتل به ان لم يجز على أهله)
 أي المصري (أحكامهم) وان جرى
 لا لاقطاع ولاية الامام عنهم
 (وان قتل عادل باغيا ورثته) مطلقا
 (وبالعكس اذا قال) الباغي وقت
 قتله (أنا على باطل لا) يرته انشاقا
 لعدم الشبهة (وان قال أنا على
 حق) في الخروج على الامام
 وأمر على دعواه (وزنه)

عنهم ضمان ما ألقوا من دم أو مال دون ما كان قائما ويضمنون كل ذلك إذا كانوا قدامين
 لا منعة لهم أو قبل تحريمهم أو بعد تفرجهم ونقدم أن ما أئلفه أهل العدل لا يضمنونه
 وقيل يضمنونه وقد مننا التوفيق (قوله تبطل ديانته) أي تأويله الذي كان يتدين به وأستطنا
 ضمانه بسببه فإذا رجع ظهر أنه لا تأويل له فلا يرث ويضمن ما أئلف وفي عاقبة النسخ
 ديانته بدون ضمير وهو تحريف والموافق لما في ابن كمال عن غاية البيان هو الأول (قوله
 عمدا) ليس في كلام الفتح ولكن جملة عليه في النهر لانه المراد بدليل التعليق ثم قال في النهر
 وينبغي أن لا يرث منه وهذه ترد على إطلاق المصنف (قوله كافي المستأمن) أي كما لو قتل
 المسلم مستأما في دارنا فتح (قوله إبقاء شبهة الإباحة) على عدم وجوب القصاص
 المفهوم من وجوب الدية أحر (قوله تحريما) بحث صاحب البحر حيث قال وظاهر
 كلامهم أن الكراهة تحريمية تعليلهم بالإعانة على المعصية ط (قوله من أهل الفتنة)
 شمل البغاة وقطاع الطريق واللصوص بجر (قوله ان علم) أي ان علم البائع ان المشتري
 منهم (قوله لانه اعانة على المعصية) لانه يقاتل بعينه بخلاف ما لا يقاتل به الا بصناعة
 تحدث فيه كالحديد ونظيره كراهة بيع المعازف لان المعصية تقام بها عينا ولا يكره بيع
 الخشب المتخذة هي منه وعلى هذا يبيع الخمر لا يبيع ويصح بيع العنب والفرق في ذلك كراهة
 ما ذكرنا فتح ومثله في البحر عن البدائع وكذلك في الزباني لكنه قال بعده وكذا لا يكره
 بيع الجارية المغنية والكبش النطوح والدينق المقاتل والحمامة الطيارة لانه ليس بعينها
 منكر او اعانة المنكر في استعمالها المحظور اه قلت لكن هذه الاشياء تقام المعصية بعينها
 لكن ليست هي المقصود الاصلى منها فان عين الجارية للخدمة مثلا والغناء عارض
 فلم تكن عين المنكر بخلاف السلاح فان المقصود الاصلى منه هو المحاربة به فكأن عينه
 منكر اذ يبيع لاهل الفتنة فصار المراد بما تقام المعصية به ما كان عينه منكر اذ لا فعل
 صنعة فيه فخرج نحو الجارية المغنية لانها ليست عين المنكر ونحو الحديد والعصير لانه
 وان كان يعمل منه عين المنكر لكنه بصناعة تحدث فلم يكن عينه وبهذا يظهر ان بيع
 الامردين بلوطيه مثل الجارية المغنية فليس مما تقوم المعصية بعينه خلافا لما ذكره
 المصنف والشارح في باب الحظر والاباحة وبأني تمامه قريبا (قوله يكره لاهل الحرب)
 مقتضى ما نقلناه عن الفتح عدم الكراهة الا ان يقال المنق كراهة التحريم والمنبت
 كراهة التنزيه لان الحديد وان لم تقم المعصية بعينه لكن اذا كان يبيع من يعمل له سلاحا
 كان فيه نوع اعانة تأمل (قوله نهر) عبارته وعرف به هذا انه لا يكره بيع ما لم تقم
 المعصية به كبيع الجارية المغنية والكبش النطوح والحمامة الطيارة والعصير والخشب
 الذي يتخذ منه المعازف وما في يوع الخالية من انه يكره بيع الامردين فاسق بعلم أنه
 يعصى به مشكل والذي جزم به في الحظر والاباحة انه لا يكره بيع جارية ممن يأنيها
 في درها أو يبيع الغلام من لوطي وهو الموافق لما روي عن عدي ان ما في الخالية محمول على

مطلب
 في كراهة بيع ما تقوم المعصية
 بعينه

أما لو بيع تبطل ديانته فلا يرث
 ابن كمال وفي الفتح لو دخل باغ
 بأمان فقتله عادل عمد الزمة الدية
 كافي المستأمن إبقاء شبهة
 الإباحة (ويكره) تحريما (بيع
 السلاح من أهل الفتنة ان علم)
 لانه اعانة على المعصية (وبيع
 ما يتخذ منه كالحديد) ونحوه يكره
 لاهل الحرب (لا) لاهل البغي لعدم
 تفرغهم لعمله سلاحا تقرب زوالهم
 بخلاف أهل الحرب زبانيات
 وأفاد كلامهم أن ما قامت
 المعصية بعينه يكره بعه تحريما
 والافتنزيها نهر

كراهة التنزيه والمنفى هو كراهة التعزيم وعلى هذا فيكره في السكك تنزيه او هو الذي اليه
تطمئن النفس لانه تسبب في الاعانة ولم أر من تعرض له - ذا والله تعالى الموفق اه (قوله
ينفذ) بالتشديد مبني على الجعول (قوله لوعادلا) أي لو كان حكم قاضيه - م عادلا أي على
مذهب أهل العدل قال في الفتح واذا ولي البغاة قاضيا على مكان غلبوا عليه فقطى ماشاء
ثم ظهر أهل العدل دل فرغت أقضية الى قاضي العدل نفذ منها ما هو عدل وكذا ما قضى
برأي بعض المجتهدين لان قضاء القاضى في المجتهدين نافذ وان كان مخالفا لأى قاضى
العدل اه (قوله ولو كتب قاضيه - م الخ) محله اذا كان من أهل العدل والا لا يقبل كتابه
لفسقه كافي الفتح وأقاد صحة تولية البغاة القضاء كما سيأتى في بابيه والله سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب اللقيط)

أى كتابه لقط اللقيط قهس - تانى والاولى قول الجوى كتاب في بيان أحكام اللقيط لان
الكتاب معقود لبيان ما هو أعم من لقطه كنفقته وجنابته وارثه وغير ذلك ط (قوله
عقبه مع اللقيط بالجهد) تبع في هذا التعبير صاحب النور وفيه قلب وصوابه عتب
الجهد به مع اللقيط ط قال لكن في المصباح كل شئ جاء بعد شئ فقه - دعا عقبه وعقبه تعقبها
ثم قال وعقب زيدا عقبان باب قتل وعقوب باجئت بعده ثم قال والسلام يعقب التشهد
أى يتلووه فهو عقب له اه فعلى هذا اذا قلت أعقب زيدا عمرا كان معناه جعلت زيدا
تاليا لعمرو ولان زيدا فاعل في الاصل كافي البست زيدا جبة وكذا تقول أعقب السلام
التشهد أى أتيت بالسلام بعد التشهد ومثله أعقب السلام بالتشهد بزيادة الباء وعليه
فقوله عقب اللقيط بالجهد معناه أتى به عقب الجهد فلاقب فيه هذا ما ظهر لى (قوله
لعرضيتما) بفتح العين والراء اه ح أى لتوقع عروض الهلاك والزال فيه - ما أى كائن
الانفس والاموال في الجهد على شرف الهلاك وانما قدمه عليه مال الكونه فرضا لاعلاء
كلمة الله تعالى والاتقاط منسوب (قوله ما يلقط) أى يرفع من الارض فتح (قوله
ثم غلب) أى في اللغة كما هو ظاهر المغرب والمصباح فهو كاستعمالهم اللفظ بمعنى الملقوط
ثم خصصه بصحة ما يلقطه الفهم من الحروف (قوله باعتبار المال) لانه يؤل أمره الى
الاتقاط في العادة وظاهره انه مجاز لقوى بهلاقة الاول مثل اعصر نخرا وانظر ما قدمناه
في باب كيفية القسمة عند قوله سماء قبل الخ (قوله وشرعا سمح لى مولود الخ) كذا
في البحر وظاهر الفتح اتحاد المعنى الشرعى واللغوى وعلى ما هنا فالمغايرة بينهما بزيادة
قبل الحماة وهو غير ظاهر لان الميت كذلك فيما يظهر حتى يحكم بسلامته بهالنداء فيقتل
ويصلى عليه ولو وجد قبله فى محله تجب فيه الدية والقسامة كما سنبذ كره تأتلى والمراد به
ما كان من بنى آدم كما نقل عن الانتقائى وقيل بقوله طرحه أهله احترازا عن المضاعف
(قوله خوفان العيلة) بالفتح الفخر مصباح (قوله فرار من تهمة الريبة) التهمة
بفتح الهاء وسكونها الشك والريبة مصباح وفيه أيضا الريبة الظن والشك لكن المراد بها

وفي الفتح ينقد - مذ حكم قاضيه - م
لوعادلا والا لا ولو كتب قاضيه - م
الى قاضينا كتابا فان علم انه قضى
بشهادة عدلين نفذه والا لا

(كتاب اللقيط)

عقبه مع اللقيط بالجهد لعرضيتما
لشوات النفس والمال وقدم اللقيط
لتملقه بالنفس وهى متسامة على
المال (هو) افعه ما يلقط فعيل بمعنى
مفعول ثم غلب على الولد المنبوء
باعتبار المال وشرعا (اسم لى
مولود طرحه أهله خوفان العيلة
أو فرار من تهمة الريبة)

هذا الزنا (قوله مضيه) أي طارحه أو تاركه حتى ضاع أي هلك (قوله ان غلب على ظنه
هلاكه) بأن وجهه في مفاة ونحوهما من المهالك وليس مراد الـ كنز من الوجوب
الاصطلاحي بل الافتراض فلا خلاف بيننا وبين باقي الأئمة كما قد توهم بجر قال في النهر
وفيه إجماع إلى أنه يشترط في الملتقط ونه مكافئاً فلا يصح التقاط المسبب والمجنون
ولا يشترط كونه مسلماً عدلاً رشيداً المسامى من أن التقاط الكافر صحيح والناسق أولى
وأن العبد المحجور عليه يصح التقاطه أيضاً فالمحجور عليه بالسقاة أولى هـ ويأتي قريباً
تمام الكلام على المحجور (قوله والافتدوب) قال في البحر وينبغي أن يحرم طرده
بعد التقاطه لأنه وجب عليه بعد التقاطه حفظه فلا يملك رده إلى ما كان عليه (قوله
وهو حر) أي في جميع أحكامه حتى يحذفه لأن الأصل في بني آدم الحرية لأنهم أولاد
خيار المسلمين آدم وحواء وانما عرض الرق بعروض الكفر لمعهم م وكذا الدار
دار الأحرار فتح وشمل ما إذا كان الواحد حرّاً أو عبداً أو مكاتباً ولا يكون تبعاً للواحد
ولو الجبة وفي المحيط لو وجد المحجور ولا يعرف إلا بقوله وقال المولى كذبت بل هو عبي
قال قول للمولى لأنه ذوالبدن لا يدل عليه على نفسه وإن كان العبد أذناً قال قول له لأنه
يدأ ويصاح في البحر (قوله مسلم تبع الدار) أفاد أن المعتبر في ثبوت إسلامه المكان
سواء كان الواحد مسلماً أو كافراً وفيه خلاف سمي أن (قوله الابجعة رقه) بسبب ثبوت منه
ماله كان الملتقط عبداً محجوراً وأدعى مولاة أنه عبده كما مر آنفاً وكذا الواضع الملتقط
الحر إن لم يكن أقرباً إليه لقيط كما في البحر (قوله على خصم وهو الملتقط) هذا إذا كان
اللقيط صغيراً فلو كبيراً ثبت رقه بأقامة البينة عليه وباقراره أيضاً كما في القهس متأنى
عن النظم لكن إقراره بقتله عليه ويأتي بيانه في الفروع (قوله وما يحتاج إليه) عبارة
المترن ونفقة في بيت المال قال في البحر ولو قال وما يحتاج إليه كان أولى ما في المحيط
من أن تهره إذا تزوجه السلطان في بيت المال وإن كان له مال في ماله هـ (قوله من
نفقة وكسوة الخ) في النهر قدم أن النفقة اسم للطعام والشراب والكسوة والسكنى
(قوله ودواء) ذكره في النهر بحثاً لأنه أولى من التزويج (قوله إذا تزوجه السلطان) أي
أو وكيله وقيد به لأن الملتقط لا يملك تزويجه كما يأتي والظاهر أن تزويج السلطان له مقيد
بالحاجة كالأحوال إلى خادم فزوجه أحرراً فتخدمه أو نحو ذلك والافتدوبه الاتفاق من
بيت المال بلا ضرورة والظاهر أن نفقة زوجته في بيت المال أيضاً فتأمل (قوله ان برهن
على التقاطه) لأنه عساه ابنه والوجه أن لا يتوقف على البينة بل ما يرجح صدقه لأنهم لم يقيم
على خصم حاضر وإن أقال في المبسوط هذه لكشف الحال والبينة لكشف الحال مقبولة
وإن لم يقيم على خصم فتح ن (تنبيهه) * أفاد أنه لو أنفق الملتقط من ماله فهو متبرع
إذا أذن له القاضي بشرط الرجوع وسامى تمامه في اللقطة (قوله ولودية) قال
في الفتح حتى لو وجد الأتية قتيلاً في محلة هـ ان على أهل هاديتيه بيت المال وعليهم

مضيه آثم ومحجوزه عام (التقاطه)
فرض كفاية ان غلب على ظنه
هلاكه لو لم يرفعه ولو لم يعلم به غيره
فرض عين ومنه روى أنه متى يقع
في برشمى (والافتدوب) ما فيه
من الشفقة والاحياء (وهو حر)
مسلم تبعاً للدار (الابجعة رقه)
على خصم وهو الملتقط السابق فيه
(وما يحتاج إليه) من نفقة
وكسوة وسكنى ودواء ومهر
إذا تزوجه السلطان (في بيت
المال) ان برهن على التقاطه
(وان كان له مال) أو قرابة (ففي
ماله) أو على قرابته (وارثه) ولو
دنية (في بيت المال)

القسامة وكذا اذا قبله الملتقط أو غيره خطأ فالدية على عاقلة لميت المال ولو عمد أو أخطأ
الى الامام اهـ أى بين القتل والصلح على الدية وليس له العفو بجر (قوله بجنايته) أى
على غيره (قوله لأن الغرم بالغرم) تعليل لقوله بجنايته قال فى المصباح والغرم بالغرم أى
مقابل به فكما أن المالك يختص بالغرم ولا يشارك فيه أحد فكذا يختص بالغرم
ولا يتحمل معه أحد وهذا معنى قولهم الغرم مجبور بالغرم اهـ (قوله وليس لأحد أخذه
منه قهرا) لأنه ثبت حق الحفظ له سبق يده وينبغى أن يتزع منه اذ لم يكن أهلا لحفظه
كما قالوا فى الحاشية وكما يفيد قول الفتح الآتى الاسبب يوجب ذلك بجر قلت وكذا
يفيد ما سأتى من أنه ثبت نسب من ذمى ~~ولا~~ ~~كن~~ هو مسلم فينزعه من يده قبيل عقل
الاديان والظاهر أن النزاع فيه واجب كالمالك الملتقط فاستأخض عليه منه العجز
بالقبض فينزعه منه قبيل حد الاشهاد ولا ينافيه ما فى الحاشية من أنه اذا علم القاضى عجزه
عن حفظه بنفسه وأتى به اليه فان الاولى له أن يقبله اهـ لأنه اذا لم يرد بالاولى الوجوب
فوجهه أنه اذا لم يقبله لم ينع ما أتى به اليه علم أماته وديانته وأنه حيث لم يقبله منه
يدفعه هو الى من يحفظه فلم يتعين القاضى لأخذه منه بخلاف ما اذا كان يخشى عليه من
الملتقط وبه اندفع ما فى النهر (قوله فى الفتح لا) حيث قال لا ينبغى للامام أن يأخذه من
الملتقط الاسبب يوجب ذلك لأن يده سبقت اليه فهو أحق منه (قوله وحتر فى النهر نعم)
حيث قال وأقول المذكور فى المبسوط أن للامام الاعظم أن يأخذه بحكم الولاية العامة
الا أنه لا ينبغى له ذلك وهو الذى ذكره فى الفتح (قوله وهذا) أى عدم أخذه من الملتقط
(قوله لأنه أنفع للقيط) لأنه يعلمه أحكام الاسلام ولأنه محكوم له بالاسلام فكان المسلم
أولى بحفظه أفاده فى العزقات وهذا اذا لم يعقل الاديان والازع من الكافر ولو كان
هو الملتقط وحده كما أتى تأمل (قوله ولو استويا) بأن كانا مسلمين أو كافرين (قوله
فالرأى للقاضى) وينبغى أن يرجح ما هو أنفع للقيط نهر بأن يقدم العدل على الفاسق
والغنى على الفقير بل ظاهر تعليل الحاشية بأنه أنفع للقيط عدم اختصاص الترجيح
بالاسلام فبم ما ذكره قاضى به للعدل والغنى حيث كان هو الأنفع ولذا قال فى البحر
وهو يفيد أنه ان أمكن الترجيح اختص به الراجح اهـ وعلى هذا يحمل قوله ولو استويا
أى فى صفات الترجيح كلها (قوله استحسنانا) والقياس أن لا تصح دعواهما أمّا الملتقط
فلتناقضه وأما غيره فلا لأن فيه ابطال حق ثابت بمجرد دعوى أعنى الحفظ للملتقط وحق
الولد للعاقبة وجه الاستحسان أنه اقرار للصبي بمباينة نفسه والتناقض لا يضر فى دعوى
النسب وابطال حق الملتقط ضمة ضرورة ثبوت النسب وكم من شيء ثبت ضمة الاقصا الا
ترى ان شهادة القابلة بالولادة تصح ثم يترتب عليها استحقاقه للارث ولو شهدت عليه ابتداء
لم يصح نهر (قوله لو حيا) أى لو كان اللقيط حيا وهو مرتبط بقوله بمجرد دعواه (قوله
والا فبالبينة) أى وان كان اللقيط ميتا وترثه ما لا أول يترك فادعى رجل بهد موته أنه ابنه

مطلبه
فى قولهم الغرم بالغرم

بجنايته (لأن الغرم بالغرم) وليس
لأحد أخذه منه قهرا) وهل
للامام الاعظم أخذه بالولاية
العامة فى الفتح لا وأقره المصنف
تبع للبحر وحتر فى النهر نعم لكن
لا ينبغى أخذه الا بوجوب (قوله)
أخذه أحد وخاصة الاول رد
اليه الا اذا دفعه باختياره لأنه
أبطل حقه (و) هذا اذا اتحد
الملتقط فلو تعدد وترجع أحدهما
كما لو وجدته مسلما وكافرا فتنازعا
قضى به للمسلم لأنه أنفع للقيط
خاتية ولو استويا فالرأى للقاضى
بجر مجزا (ويثبت نسبه من
واحد) بمجرد دعواه ولو غير
الملتقط استحسنانا لو حيا والا
فبالبينة خاتية

لا يصدق الابحجة بجر عن الخاتمة أي لاحتمال ظهور مال له ولعل وجه الشرف ان دعوى
الحق تتمتع بالنسب بخلاف الميت لاستغنائه عنه بالموت فصارت دعوى الارث ثم رأيت
صريحاً في النسخ وأضاف انه في دعوى الحق غير متمم لا قرار على نفسه بوجوب النفقة
تأمل (قوله ومن اثنين مستويين) أي اذا ادعياهما فلا يوجب أحدهما فهو ابنه
مالم يبرهن الاخر وقيد بالاستواء اذ لو كان لأحدهما مرجح فهو أولى كالمقط وخارج
فيحكم به للمقط ولو ذمياً وباسلام الوالد ولو خارجين يترجم من برهن على من لم يبرهن
والمسلم على الذمي والخز على العبد والذمي الخز على العبد المسلم أفاده في البحر وكان
الشارح ترك التقييد بالمعنى لكون السابق له مرجح وهو السابق لعدم المنازع ومن المراجع
وصف أحدهما علامة كجاءني (قوله كولد أمة مشتركة) أي فانه لو ادعاه كل من
الشركيين أو الشركاء ما ثبت من الكل فهو تشبيه لمصلحة المتين هذه كجاءه عليه في الدر
المنتهى لا تقيمه لما في المتن بما اذا ادعاه كل من الممتطين من جارية مشتركة خلافا
لما فهمه في البحر من عبارة الخاتمة كجاءه عليه في النهر وإذا قل بعده ولا يشترط اتحاد
الأم وبه صرح في التتارخانية كجاءني (قوله وعبارة المنية) مبتدأ ومضاف اليه وقوله
ادعاه الخ بدل من عبارة وقوله ظاهرة خبر المبتدأ وممثل ما في المنية ما في النسخ حيث قال
ولا يلحق بأكثر من اثنين عند أبي يوسف وهو رواية عن أحمد وعند محمد لا يلحق بأكثر من
ثلاثة وفي شرح الطحاوي وان كان المدعي أكثر من اثنين فعن أبي حنيفة أنه يجوز له إلى
خمس اه قال في البحر ولم أر وجه هذه الاقوال (قوله ولا يشترط اتحاد الأم) لما في النهر
عن التتارخانية لو عين كل واحد منهما امرأة أخرى قضى بالولد بينهما وهل يثبت نسب
الولد من المراتين على قياس قوله يثبت وعلى قوله ما لا (قوله لا يثبت في القهستاني الخ)
استدل الخ على ما في المنية وعبارة القهستاني هكذا وفيه أي في قول الخاتمة ولورجلين
إشارة إلى أنه لو ادعاه أكثر من رجلين لم يثبت منه وهذا عند أبي يوسف وأما عند محمد
فيثبت من الثلاثة لا الأكثر وعند أبي حنيفة يثبت من الأكثر اه فقوله من الأكثر
يشمل ما فوق الخمسة لكن حيث قيده غير بالخمس يحمل إطلاقه عليه لانه يسري (قوله
ولورجلين أو اثنين) اهله أي بالمبالغة إشارة إلى أن قوله لا يثبت من شهادة رجلين
ليس المراد به الحصر في الرجلين بل المراد به نصاب الشهادة فهو نفي لقبول شهادة الفرد
فلا يثبت قبول شهادة رجل واحد أو اثنين لأن الشهادة على النسب لا يشترط فيها الرجال
بخلاف نحو الحدود والقود فافهم (قوله على الغير) أي على الزوج لانه يلزم من ثبوته
منها ثبوته منه لأن الولد للفراس (قوله فلا يثبت من شهادة رجلين) ذكر في النهر أن هذا
يخالف ما في المنية من أنها تصدق ولو ادعت أنه ابنها منه اه وذكر في الخاتمة الفرق
بين هذا وبين قبول دعوى الرجل بلا شبهة وهو أن في قبول قول الرجل دفع العار عن
اللقيط وليس ذلك في دعوى المرأة فلا يقبل قولها بلا شبهة اه ولذا قبل قولها بتصديق

(ومن اثنين) مستويين كولد
أمة مشتركة وعبارة المنية ادعاه
أكثر من اثنين فمن الامام أنه
إلى خمسة ظاهرة في عدم قبول
دعوى الزائد ولا يشترط اتحاد
الأم خبر لا يثبت في القهستاني عن
المنتهى ما يثبت بثبوت من الأكثر
فليحذر (ولو ادعته امرأة)
واحدة (ذات زوج فان صدقتها
زوجها أو شتمت اه التتارخانية
أو قامت بينة) ولورجلين أو اثنين
على الولادة (صح) دعوتها
(والألا) لما فيه من تحمل النسب
على الغير (وان لم يكن لها زوج
فلا يثبت من شهادة رجلين ولو ادعته
امرأتان وأقامت احدهما
البينة فهي أولى به وان أقامت
جميعا فهي بينهما)

الزوج وشهادة القابلة لانه ثبت نسبه من الزوج فيندفع عنه العار أي عاره بكونه
 لأب له فانه مظنة كونه ابن زنا (قوله خلافا لهما) فعندهما لا يكون لواحدة منهما
 لكن عن محمد روايتان أحدهما كقول الامام كافي البحر عن البدائع (قوله الكل من
 الثانية) أي ما ذكر من مسائل دعوى المرأة والمرأتين (قوله وان ادعاه خارجان) أي
 لا يلاحدهما علمه وقيد به لما في البحر من أن ظاهر ما في الفتح تقديم ذي اليد على الخارج
 ذي العلامة (قوله أي بجسده) أي كشامة وسلامة (قوله لا بثوبه) لأن الثوب غير ملازم
 له فلا ينفك التمسك به ط قات وهذا ذكره في النهر أخذ من مفهوم قول القدرى بجسده
 (قوله ووافق) قيد به لانه لو لموافق فلا ترجيح وهو ابنه ما وكذا لو أصاب في البعض
 دون البعض أو وصفا ولم يصب واحدا منهما ما أملا لو أصاب أحدهما دون الآخر فهو
 ابن أصاب بحر عن الظهيرية (قوله وسبقه) أي لو كانت دعوى أحدهما سابقة على
 الآخر كان ابنه ولو وصف الثاني علامة لثبوت في وقت لا منازع له فيه اه فتح فلم
 أن المراد السابق في الدعوى لافي وضع اليد لأن الكلام في الخارجين فافهم (قوله
 وجرته) ذكره في النهر بخنا (قوله وسنه ان ارتخا فان اشبه فينهما) هذا يوجد في بعض
 النسخ قال في البحر وفي الظهيرية رجلان ادعياه وأرتخت بينة كل منهما يقضي لمن يشهد
 له سن الصبي فلو السن مشتبه أقبل قوله ما يستقط اعتبار التاخير ويخو يقضي لهما وعلى قوله
 في رواية كذلك وفي أخرى لا سبقة لهما تاريخا وفي التاخرانية يقضي به بينهما في عامة
 الروايات وهو الصحيح اه ملخصا وحيث كانت العلامة مرجحة فالظاهر اعتبارها هنا
 أيضا فاقضي به لذى العلامة قال في الفتح وكلامه يرجح دعوى واحد من المدعين يكون
 ابنا لهما وعند الشافعي يرجع الى القافة (قوله قضى لهما) لانه لم يظهر ترجيح أحدهما
 على الآخر فاستويا كما لو وصف به وصفا ولم يصب واحدا منهما كما مر فافهم (قوله
 والافان ادعى انه ابنه) مقتضاها ولو ظهر انه ابنه وهو مخالف للمسائل المارة ولذا قال
 المقدمي ينبغي انه ان وافق قات على ان الذي رأته في التاخرانية وان لم يكن مشكلا
 وحكم بكونه ابنا فهو والذي يدعى انه ابنه اه وهذا الاشكال فيه والشارح تبع
 في التعبير صاحب البحر وفيه اختصار محمل (قوله قضى به للمسلم) لأن الذميين شهدا
 على ذمي والمسلمين على مسلم فصحت الشهادتان وترجح المسلم اه ح (قوله استحسنانا)
 والقياس أن لا يثبت نسبه لان فيه نفي اسلامه الثابت بالدار وجه الاستحسان أن دعواه
 تضمنت شيئين النسب وهو نفع للصغير ونفي الاسلام الثابت بالدار وهو ضرر به وليس
 من ضرورة ثبوت النسب من الكافر الكفر بالمسلم هو ابن كافر بأن أسلمت أمه
 فصحتا دعواه فيما يقع دون ما ينزعه فتح (قوله ما لم يبرهن) وذكر ابن سماعة عن محمد
 لوعليه زى أهل الشرك كصايب ونحوه فهو ابنه وهو نصرتي فتح (قوله مسلمين)
 فلو أقام بينة من أهل الذمة لا يكون ذميا لانا حكمنا باسلامه فلا يطل هذا الحكم

خلافا لهما الكل من الثانية
 (وان) ادعاه خارجان (وصف
 أحدهما علامة به) أي بجسده
 لا بثوبه (ووافق فهو الحق) إذا لم
 يعارضهما أقوى منها كمينية
 الآخر وجرته وسبقه وسنه
 ان ارتخا فان اشبه فينهما
 واسلامه ولو ادعى أحدهما انه
 ابنه والآخر انه ابنته فاذا هو
 خنثى فلو مشكلا قضى لهما
 والافان ادعى انه ابنه ولو شهد
 للمسلم ذميان والذي مسلمان
 قضى به للمسلم تارة ثانية
 (و) يثبت نسبه (من ذمي
 و) لكن (هو مسلم) استحسنانا
 فينزعه من يده قبيل عقل الايمان
 ما لم يبرهن مسلمين أنه ابنه فيكون
 كافرا نهر

بهذه المينة لانهم اشهدوا قدامت في حق الدين على مسلم فلا تقبل بجزء من انطانية (قوله أو
عكسه) أي مسلم في مكانهم (قوله فظاهر الرواية اعتبار المكان) أي في صورتين وفي
بعض نسخ المبسوط اعتبار الواحد وفي بعضها اعتبار الاسلام أي ما يصير به الولد مسلماً انظر الى
ولا ينبغي أن يعدل عن ذلك وقيل يعتبر بالسما والري فتح وعلى ما رجحه في الفتح يصير مسلماً في
ثلاث صور وفي صورة واحدة وهي ما لو وجدته في مكانهم وهو ظاهر الكثرة وغيره
وقال في البصر أيضاً ولا يعدل عنه (قوله لسبقه) أي سبق المكان على يد الواحد (قوله وهو
حر) أي لا يجزأ رقة كما قدمه المصنف (قوله عند محمد) وقال أبو يوسف يكون عبداً لأنه
يستحيل أن يكون الولد حراً بين رقبين قلنا لا يستحيل بل هو أزرقه قبل الانفصال وبعد
فلا تبطل الحرية بالشك زبلي وغام في النهر (قوله لثبوت من الحبس) فيه ان النسب
يثبت من جانب الأم أيضاً سواء كانت الامه زوجة له أو مملوكة له فالمراد بثبوت أحكامه كما عبر
به الزبلي أي كالارث وحقوق الحضنة ووجوب النفقة ونحو ذلك وهذا يختص بالحررة فكانت
هذه المينة أكثر اثباتاً (قوله عملاً بالظاهر) أو رد عليه أن الظاهر يصلح للدفع للاشبات
قلنا نعم يدفع بهذا الظاهر دعوى ملك غيره عنه ثم يثبت ملكه بقيام يده مع حرية المحكوم
بها أو فاده في الفتح (قوله ولو فوقه أو تحته) دخل فيه الدراهم الموضوعة عليه وينبغي أن
تكون الدراهم التي فوق فراشه أو تحته له كلباسه ومهاده وداره بخلاف المدفونة تحته
ولم أره يجر (قوله أو دابة) بالنصب عطفاً على فوقه أي ولو كان ذلك المال دابة هو عليها
ح (قوله لا ما كان بقره) في بعض النسخ لا مكان بقره وعليها كتب ح فقال الظاهر أنه
سقط لفظ في والاصل لا في مكان بقره عطفاً على فوقه اه قال في النهر وبه عرف أن الدار
التي حوفاً وكذا البستان لا يكون له بالاولى اه وقد توقف فيه في البحر بعد أن نقل عن
الشافعية أن الدار وفي البستان وبه ان (قوله لأنه مال ضائع) قال في الفتح أي لا يقطع
له وما ملكه وان كان معه فلا قدرة له على الاحتفاظ ولا ينفذ ولا يصره كذا الغير
الواحد بأمره والقول له في نفقة مثله وقيل له صرفه عليه بغير أمر القاضي (قوله ولو قرأ
القاضي ولاه للمنة قط صح) أي بأن يقول له جعلت ولاه هذا لا يقطع للترته اذا مات
وتعقل عنه اذا جنى (قوله لأنه قضاء في فصل محتمل فيه) فان من العلماء من قال ان المنة قط
يشبه المنة من حيث انه أحياء كالمعتق فعلى هذا لا يكون متبرعاً بالانفاق بغير أمر
القاضي اذا شهد ابرجع كالوحي يجر من كتاب المنة قط (قوله نعم له الخ) ظاهره أن له
ذلك ولو بعد ما قرأ القاضي ولاه للمنة قط والظاهر خلافه لأنه تأكد بالقضاء وقد راجعت
عبارة انطانية فرائده ذكر المسئلة الثانية ولم يذكر مسئلة تقرير القاضي (قوله ما لم يعتل عنه
بيت المال) فان جنى ثم عقل عنه تقريره له لأن الفهم بالغرم (قوله ويدفعه في حرفة)
ينبغي أن يقال ما قبل في وصي اليتيم انه يعلم العلم أو لا فان لم يجد فيه قابلية لحرفة نهر
(قوله ويقبض هبته وصداقته) أي ما وهبه له الغير أو صدق به عليه اذا كان نصيراً (قوله

(ان لم يكن) أي يوجد (في مكان
أهل الذمة) كقريتهم أو بيعة أو
كنيسة والمثلة رابعة لأنه إنما أن
يجده مسلم في مكاننا فسلم أو كافر
في مكانهم فمكافراً أو كافراً في مكاننا
أو عكسه فظاهر الرواية اعتبار
المكان لسبقه اختيار (قوله ثبت
من عبد هو حر) وان ادعى أنه
ابنه من زوجته الامه عند محمد
وكلام الزبلي ظاهر في اختياره
(ولو ادعى حران أحد هما أنه ابنه
من هذه الحررة والاخر من الامه
فالذي يلقب به من الحررة أولى)
لثبوت من الحبس بين زبلي
(وان وجد معه مال فهو له) عملاً
بالظاهر ولو فوقه أو تحته أو دابة
هو عليها الا ما كان بقره (فيصرفه
الواحد) أو بغيره (المه يا من
القاضي) في ظاهر الرواية لأنه مال
ضائع (ولو قرأ القاضي ولاه
للمنة قط صح) ظهر به لأنه قضاء
في فصل محتمل فيه نعم له بعد ابوعه
أن يوالي من شاء ما لم يعتل عنه
بيت المال خاتمة (ويدفعه في حرفة
ويقبض هبته) وصداقته

وليس له ختمه) الظاهر أن هذا لو يدون اذن السلطان أو نائبه فلو اذن صرح لأن ولايته له
كما باقي ولذا كان لوصي اليتيم أن يختمه (قوله ولوعلم الختان الخ) نفسه في البحر عن
الذخيرة بقيل (قوله ولا ينفذ لامة قط عليه نكاح) لأنه يعتمد الولاية من القرابة والمالك
والسلطنة ولا وجود لواحد منهما نهر وقدم الشارح أن مهره في بيت المال إذا تزوجه
السلطان (قوله ويبيع) أي يبيع ماله وكذا شراشي ليس بحق الثمن ديناً عليه لأن الذي إليه
ليس إلا الحفظ والصيانة فمن ضروريات ذلك اعتباراً بالآثم فإنهم لا يجوزون ذلك مع
انها غلات تزويجه عند عدم العصبية ونظامه في الفتح (قوله في الاصح) لأنه لا يملك اتلاف
منافعه ولا يملك تملكها فأشبهه العلم بخلاف الآثم لأنها تلك اتلاف منافعه بالاستخدام
والاعادة بلا عوض فما عوض بالاجارة أولى فتح وقوله ولا يملك تملكها يشمل ما إذا أجره
ليأخذ الاجرة لنفسه أو لائقه بل المتبادر الثاني لأن الاول معلوم من قوله لا يملك اتلاف
منافعه وعليه فيشكل قول القهستاني لا يجوز أن يؤجره ليأخذ الاجرة لنفسه مع أنه
خلاف اطلاق المتون وعلى هذا فلا يصح أن يحمل مقابل الاصح من جواز ايجاره على
ما إذا أجره ليأخذ الاجرة لنفسه توفيقاً بين القولين فافهم (قوله لو باع الخ) أي اللقيط
بعد بلوغه (قوله وسلم) قيد في وهب وتصدق لأن به يحصل الملك للموهوب له والمتصدق
عليه (قوله لا يصدق في ابطال شيء من ذلك) مفهومة أنه يصدق في اقراره بالرق لزيد وهذا
إذا كان زيد يدينه وكان قبل أن يقضى عليه بما لا يقضى به الاعلى الاحرار كالخذ الكامل
وتفوه فلو بعد القضاء بنحو ذلك لا يقبل لأن فيه ابطال حكم الحاكم ولأنه مكذب شرعاً وهو
كالوكذبه زيد ولو كانت اللقطة امرأة لها زوج كانت أمة للمقتله ولا تصدق في ابطال
النكاح ولو كان رجلاً عليه مهر زوجته لا يصدق في ابطاله لأنه دين ظهر وجوبه اه فتح
مخلصاً ونظامه في البحر وفيه عن التارخانية إذا أقرانه عبد لا يصدق على ابطال شيء كان
فهو إلا النكاح لأنه زعم أنه لم يصح لعدم اذن من يزعم أنه مولاة فهو أخذ بزعمه بخلاف
المرأة لا يطل نكاحها اه (قوله ومجهول نسب كلقطة) أي فيما ذكر من الاقرار لا في جميع
أحكامه كما لا يخفى وهذه المسئلة تستأني في آخر كتاب الاقرار بتفاصيلها ان شاء الله تعالى
والله سبحانه أعلم

(وليس له ختمه) فلو فعل فذلك
ضمن ولو علم الختان أنه ملقط ضمن
ذخيرة (وله نقله حيث شاء) وينبغي
منعه من مصلح القرية بغير (ولا
ينفذ لامة قط عليه نكاح ويبيع و)
كذا (اجارة) في الاصح لأن الولاية
عليه في ماله ونفسه للسلطان
لحديث السلطان ولي من لا ولي
له (فروع) لو باع أو كفل أو تبر
أو كاتب أو أعنى أو وهب أو
تصدق وسلم ثم أقرانه عبد لزيد
لا يصدق في ابطال شيء من ذلك
لأنه متهم ونظامه في التارخانية ومجهول
نسب كلقطة

(كتاب اللقطة)

(هـ) بالفتح وتسكن اسم وضع
للمال الملقط عيني

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب اللقطة)

تقدم وجه تقديم اللقطة عليهم اوقال في العناية هـ ما متنا ربان انشأ ومعنى وخص اللقطة
ببني آدم واللقطة بغيرهم للتمييز بينهم ما تقدم الاول اشرف بني آدم (قوله بالفتح) أي فتح
القاف مع ضم اللام ونقصهم كما في القاموس (قوله وتسكن) قال الانزهرى الفتح قول
جميع أهل اللغة وسدق النورين وقال الليث هي بالسكون ولم أسمع له غيره ومنهم من
يعتد السكون من طين العوام مصباح (قوله اسم وضع للمال الملقط) فهو حقيقة لا مجاز
وهذا هو المتبادر من كتب اللغة لكن اختار في الفتح انها مجاز لانها بالفتح وصف مبالغة

لأفعال كـهـ حـزة وازنة لكثيرا الهـ مـز واللامز وبالسكون لانه قول كضجكة وهـزة لمن يضجك
منه ويزنأ به وانما قيل للمال لقطعة بالفتح لأن الطباع في الغالب تبادر الى التقاطه لانه مال
فصار باعتبار أنه دأع الى أخذه ما في فيه كأنه الكثير الاتقاط مجازا والاختصاص به الملقط
الكثير الاتقاط وما عن الاصمعي وابن الاعرابي انه بالفتح اسم للمال أيضا محمول على هذا
اهـ (قوله وشرا ما يوجد ضائعا) الظاهر أنه مساو للمعنى اللغوي المذكور ومثله قول
المصباح الشيء الذي تجده ما في فمنا خذه ويدل عليه أن ابن كمال لم يذكر المعنى اللغوي وهو
ظاهر كلام الفتح أيضا وعليه فلا يلزم في حقيقة عدم معرفة المالك ولا عدم الاباحة أما
الاول فلانه اذا وجب رده الى مالكه الذي ضاع منه لا يخرج عن كونه لقطعة وأما كونها
يجب تعريفها فذلك اذا لم يعرف مال كذا اذا يلزم اتحاد الحكم في جميع أفراد الحقيقة
كالصلاة وغـيرها وأما المباح كالمساقط من حربي فكذلك ومثله ما يلحق من المصارف يجوز
ونحوه كما يأتي فهو يسمى لقطعة شرعا ولغة وان لم يجب تعريفه ولا رده الى مالكه وبه علم
مغايرة هذا التعريف لما بعده ولا ضرر في ذلك فانهم (قوله مال يوجد الخ) يخرج ما عرف
مالكه فليس لقطعة بذله بل انه لا يعرف بل برده اليه وبالاخير مال الحربي لكن برده عليه
ما كان محررا بكان أو حافظ فانه داخل في التعريف فلا ولي أن يقال هو مال معصوم
معرض للضياع بجزر وأقول المبرز بالمكان ونحوه يخرج بقوله يوجد أي في الارض ضائعا
اذا يقال في المحرز ذلك على أنه في المحيط جعل عدم الاحراز من شرائطها وعرفها بما يأتي
وهذا يمتدأ بآدم معرفة المالك ليس شرطا في مفهومها غير (قوله رفع شيء الخ) هذا
تعريفها بالمعنى المصـدرى أعني الاتقاط لانه لازمها وهذا يقع في كلامهم كثيرا ومنه
الاضحية فانما اسم لما يضحى به وعرفها شرعا ببيع حيوان مخصوص الخ وهذا التعريف
يخرج ما كان مباحا (قوله لا للتمليك) الاولى لا للتمليك (قوله وفيه أنه أمانة لقطعة الخ)
فيه نظر فان اللقطة أيضا أمانة وعدم وجوب تعريفه لا يخرج عنه كونه لقطعة كما قد نالاه
وان علم مالكه فهو مال ضائع أي لا يحفظ له نظيره ما دلت المال الذي يوجد مع اللقطة وفي
القاموس ضاع الشيء صار مهمل ولهذا ذكر في النهر أن هذا الفرع يدل على ما استقيم من
هذا التعريف من أن عدم معرفة المالك ليس شرطا في مفهومها (قوله نذب رفعها)
وقيل الأفضل عدمه والصحيح الاول وهو قول عامة العلماء خصوصا في زماننا كما في شرح
الوهبانية قلت ويمكن التوفيق بالامن وعدمه (قوله ان أمن على نفسه تعريفها) أي عدم
تعريفها كما لا يخفى اهـ ح أي لان الامن مما يخاف منه والخوف عدم التعريف
لا التعريف الا أن يدعى تضمين أمن على نفسه معنى وثق منها تأمل (قوله والا) أي وان لم
يأمن بأن شك فلا ينافي ما في البدائع لانه فيما اذا أخذها لنفسه فاذا اتقن من نفسه منها
من صاحبها فرض الترتل واذا شك نذب أفاده ط لكن ان أخذها لنفسه لم يبرأ من ضمانها
الابردها الى صاحبها كما في الكافي (قوله لانها كالغصب) أي حكمها من جهة الطرمة

وشرا ما يوجد ضائعا ابن كمال
وفي التاترغانية عن المصنفات مال
يوجد ولا يعرف مالكه وليس بمباح
كمال الحربي وفي المحيط (رفع شيء
ضائع للقطعة على الغير لا للتمليك)
وهذا بيع ما علم مالكه كالأقاع من
السكران وفيه أنه أمانة لقطعة
لانه لا يعرف بل يدفع للمالك (نذب
رفعها صاحبها) ان أمن على نفسه
تعريفها والا فالترتل أول وفي
البدائع وان أخذها لنفسه حرم
لانها كالغصب

أن صاحبها لا يطلبها) لم يجعل التعريف مدة اتباعه لغيره حتى فاته بنى الحكم على غالب
 الرأي فيعرف القليل والكثير إلى أن يغلب على رأيه أن صاحبها لا يطلبه وصححه
 في الهداية وفي المضمرة والجوهرة وعليه الفتوى وهو خلاف ظاهر الرواية من التقدير
 بالحول في القليل والكثير كما ذكره الاستيعابي وعليه قبل يعرفها كل جمعة وقيل كل شهر
 وقيل كل سنة أشهر بجرقت والمتون على قول السرخسي والظاهر أنه رواية أو تخصيص
 لظاهر الرواية بالكثير تأمل قال في الهداية فإن كانت شيئا يعلم أن صاحبها لا يطلبها كالتوبة
 وقشر الرمان يكون القاءه باحة حتى جاز لا تتفاد به بالاعتراف ولكنه يبقى على ملك
 مالكه لأن التملك من الجهول لا يصح وفي شرح السير الكبير لو وجد مثل السوط والحبل
 فهو بمنزلة اللقطة وما جاء في الترخيص في السوط فذلك في المنكسر ونحوه مما لا قيمة له
 ولا يطلبه صاحبه بعد ماسقط منه وربما ألقاه مثل النوى وقشر الرمان ويعر الأبل
 وجلد الشاة الميتة أما ما يعلم أن صاحبها يطلبه فهو بمنزلة اللقطة والداية المجهول التي يعلم
 أن صاحبها تركها إذا أخذها الإنسان فعليه ردّها استحسانا لأن صاحبها اغتار كهبها فلا
 يزول ملكه عنها بذلك والسوط إنما ألقاه رغبة عنه لقدرته على حمله ولو ادعى على صاحب
 الدابة أنك قلت من أخذها فهي له فالقول لصاحبها بيمينه إذا انكسر أو برهن الاخذ
 فهي له وإن لم يكن حاضر حين هذه المقالة وبعد صحة الهبة إذا سمعت الدابة في يده فليس
 للواهب الرجوع لأن الزيادة المتصلة تمنع الرجوع اه ملخصا (قوله كانت أمانة) جواب
 قوله فإن أشهد الخ (قوله مع التمكن منه) أي من الشهاد أو ما لو لم يجد من يشهده عند
 الرفع أوضاف أنه لو أشهد عنه بأخذه منه الظالم فتركه لا يضمن بجر عن الخالية (قوله
 أو لم يعرفها) مبني على ما مر من أن الشهاد لا يكفي عن التعريف (قوله إن أنكر ربهما)
 أما لو صدقه فلا ضمان إجماعا بجر (قوله وبه نأخذ الخ) وكذا ذكر العلماوى كما في النهر عن
 الاتقاني قال في البحر وفي الولو الجنية محل الاختلاف فيما إذا انفقتا على كونها لقطة لكن
 اختلاف أهل القطة للامالك وأما إذا اختفيا في كونها القطة فقال المالک أخذتها غصبا
 وقال الملقطة لقطه وقصد أخذتها لثالث فالثالث ضامن بالاجماع (قوله ولو من الحرم)
 لا طلاق قوله عليه الصلاة والسلام اعرف عفاصها أي وعاءها ووكاها أي رباطها
 وعرفها سنة وأما قوله عليه الصلاة والسلام في مكة ولا تحل ساقطها إلا بشد فقال
 في الفتح لا يعارضه لأن معناه لا يحل إلا لمن يعرف ولا يحل لنفسه وتخصيص مكة تحييده
 لدفع وهم سقوط التعريف بسبب أن الظاهر أن ما وجد به من لقطة فالظاهر أنه
 للعرباء وقد تفرقوا فلا يقيم التعريف فيسقط (قوله ولقطة ولقطة) أي لا فرق بينهما أي
 في وجوب أصل التعريف ليناسب قوله إلى أن علم أن صاحبها لا يطلبها فإنه بقية تعريف
 كل لقطة بما يناسبها بخلاف ما مر عن ظاهر الرواية من التعريف بحول الكيل (قوله
 فيمنع الرفع) أي من رفعها من الأرض أي القطة أو ألقى بالقطة فدل على أنه إنما يمنع بها

أن صاحبها لا يطلبها أو أنها تفسد
 أن بقيت كالطعمة) والتمار
 (كانت أمانة) لم تضمن بالاعتدال ولم
 يشهد مع التمكن منه أو لم يعرفها
 ضمن أن أنكر ربهما أخذها لا رد وقيل
 الثاني قوله بيمينه وبه أخذ حاوى
 وأقره المصنف وغيره (ولو من
 الحرم أو قبلة أو كثرية) فلا فرق
 بين مكان ومكان ولقطة ولقطة
 فيمنع (الرفع) بها

بعد الاشهاد والتعريف الى أن قلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها والمراد جواز الانتفاع
 بها والتصدق وله امتساكها صاحبها وفي الخلاصة له بيعها ايضا وامساكها ثم انما اذا جاء
 ربها ليس له نقض البيع لو بأمر القاضى والا فلو فاقمة له ابطاله وان هلك فان شاء ضمن
 الباقي وعند ذلك ينقذ بيعه في ظاهر الرواية وله دفعها للقاضى فيصدق به أو يقرضها من
 مليء أو يدفعها مضاربة والظاهر أن له البيع أيضا وفي الحاشية القدسي الدفع الى القاضى
 أجود ليعمل الاصل وفي المجتبى التصديق بما في زماننا أولى وينبغي التفصيل بين من يغلب
 على الظن ورعه وعدله نهر مخلصا * (تنبيه) * ظاهر كلامهم متوننا ونسبنا أن حل
 الانتفاع للفقير بعد التعريف لا يتوقف على إذن القاضى ويحتمل أنه ما في الخلية من أنه
 لا يحل ذلك للفقير بلا أمره عند عامة العلماء وقال بشر يحل له بيع ومثله في الشرع بلالة
 عن البرهان نعم في الهداية والعناية جواز الانتفاع للفقير باذن الامام لانه مجتهد فيه وبأنى
 قريب عن النهر وفي النهر من الانتفاع به ما صرفها الى نفسه كافي الفتح وهذا لا يتحقق
 ما بقيت في يده لا تملكها كقولهم في البحر لانها باقية على ملك صاحبها ما لم يتصرف بها
 حتى لو كانت أقل من نصاب وعند ما تصرف به نصا بالحل عليه الحول تحت يده لا يجب عليه
 زكاة انه قلت مقتضاه أن لو كانت ثوبا فله لانه لا يملكها مع انه يصدق عليه انه صرفها الى
 نفسه فراد البحر التصرف بها على وجه التملك فلو دراهم يكون بانفاقها وغيرها بحسبه
 فهو احتراز عن التصرف بطريق الاباحة على ملك صاحبها ولذا قال وانما تصرفنا الانتفاع
 بالتملك لانه ليس المراد الانتفاع بدونه كلاباحة ولذا ملك بيعها وصرف الثمن الى نفسه كافي
 الخلية ١٥ (قوله لوفقيرا) قيد به لان الغنى لا يحل له الانتفاع بها الا بطريق القرض
 لكن باذن الامام نهر (قوله على فقير) أى ولو ذميا الاسرى كافي شرح السمرقاني في النهر
 قالوا ولا يجوز على غنى ولا على طفلة الفقير وعبد ولوقع ل ينبغي أن لا يتردد في ضمانه
 (قوله وفرعه) الضمير عائذ الى الغنى المفقود من قوله والانتفاع به فلا بد أن يراد بقرعه
 الكبير الفقير لما علمت من انه لا يجوز على طفل الغنى ولو فقيرا (قوله توضع في بيت المال)
 للنواب ببحر ط (قوله وفي القنية الخ) عبارتها وما ينصدق به الملتقط بعد التعريف
 وغلبة ظنه انه لا يوجد صاحبها لا يجب ايصاؤه وان كان يرجو وجود المال وجب الايصاء
 اه والمراد الايصاء بضم ساء اذا ظهر صاحبها ولم يجوز تصدق الملتقط الا ايصاء به من قبل
 التصديق بها لكونه مفهوما بالاولى فلذا اعمم الشارع وفي النهر ثم اذا أمسكها وحضرته
 الوفاة أوصى بها ثم الورثة يعرفونها قال في الفتح ومقتضى النظر أنهم لو لم يعرفوها حتى
 هلكت وجاء صاحبها انهم يضمنون لانهم وضعوا أيديهم على اللقطة ولم يشهدوا أى
 لم يعرفوها قال في البحر وقد يقال ان التعريف عليهم غير واجب حيث عرفوها الملتقط اه قلت
 الظاهر أن كلام الفتح فيما اذا لم يشهد الملتقط ولم يعرفها بئساع على ما قدمناه عنه من أن
 الشرط التعريف قبل هلاكها الاشهاد وقت الاخذ وتقدم ما فيه (قوله بعد التصديق)

لوفقيرا والانتفاع به على فقير ولو
 على أصله وفرعه وعرضه الا اذا
 عرف انما الذي فانما توضع في
 بيت المال تبارخانية وفي القنية
 لورجى وجود المال وجب الايصاء
 (فان جاء مالها) بعد التصديق
 خبر بين اجازة فعله ولو بعد هلاكها
 وله نوابها

أراد به ما يشمل انتفاع الملتقط به إذا كان فقيرا كما في البحر (قوله أو نضيه) فيملكها
 الملتقط من وقت الاخذ ويكون الثواب له خاتمة (قوله اجازتها) الاولى اجازته أي اجازة
 فعل الملتقط (قوله الصبي) كما بالغ أي في اشتراط الاشهاد قال في البحر وفي القنية وجد
 الصبي لقطة ولم يشهد بضم كالمبالغ اه قلت والمراد ما يشمل اشهاد وليه أو وصيه (قوله
 ثم لا يه أو وصيه التصديق) أي بعد الاشهاد والشرع كما في القنية قال في البحر وكذلك
 فملكها للصبي ولو فقيرا بالاولى (قوله وضمها في مالها) كذا يحتمل في شرح منطومة ابن
 وهبان للمصنف حيث قال ينبغي على قول أصحابنا إذا تصدق به الاب أو الوصي ثم ظهر
 صاحبها وضمها أن يكون الضمان في مالها مادون الصبي اه قلت قد يؤيد بحسنه بما يأتي
 من أن الملتقط تضمن القاضي تأمل فيه يندفع بحث البحر بأن تصدقهم ما بها اضرا
 بالصغير إذا حضر المالك والعين هالكه من يد الفقير (قوله ولو تصدق بأمر القاضي)
 مرتبط بقوله أو نضيه لأن أمر القاضي لا يزيد على تصدقه بنفسه (قوله وأهم ما ضمن
 لا يرجع به على صاحبه) فإن ضمن الملتقط ماله الملتقط من وقت الاخذ ويكون الثواب
 له خاتمة وبه عمل أن الثواب وقوف بحر (قوله أو ضال) الضال هو الانسان والاضالة
 الحيوان الضائع من ذكر أو أنثى ويقال لغير الحيوان ضائع وقطة مصباح فعمل أن الضالة
 بالإنسان تشمل الانسان الضائع وغيره من الحيوان وبدون تأخير خاص بالانسان وهو المناسب
 هنا العطف على البهية (قوله أصلا) أي سواء التقطه من مكان قريب أو بعيد بخلاف
 الابن كما يأتي وفي كافي الحاكم وان عوقضه شيا فحسن (قوله فله أجر مثله) عمله في المحيط
 بأنها اجارة فاسدة واعترضه في البحر بأنه لا اجارة أصلا لعدم من يقبل وأجاب المقدسي
 بحمله على أنه قال ذلك لجمع حشرقات بويده ما في اجارات اللولو البهية ضائع له شيء فقال من
 داني عليه فله كذا فالا اجارة باطلة لأن المستأجر له غير معلوم والدلالة ليست بعمل يستحق به
 الاجر فلا يجب الاجر وان خصص بأن قال لرجل بعينه ان دللتني عليه فله كذا ان مشى
 له ودله يجب أجر المثل في المشي لأن ذلك عمل يستحق به قد اجارة الا انه غير مقرر بقدر
 فيجب أجر المثل وان دله بالمشي فهو والا قل سواء اه وبه يظهر أنه هنا ان خصص فالاجارة
 فاسدة لكون مكان الرذع غير مقرر فيجب أجر المثل وان عم فباطلة ولا أجر فقوله كاجارة
 فاسدة الاولى ذكره بصيغة التعديل كما فعل في المحيط (قوله ويندب التقاط البهية الخ) وقال
 الأئمة الثلاثة إذا وجد البقرة والبهي في الصحراء فالترك أفضل لأن الأصل في أخذ مال الغير
 الحرمة وإباحة الالتقاط مخافة الضياع وإذا كان معها ما يدفع به عن نفسها كالقرن مع
 القوة في البقرة والرفس مع الكدم في البهي والفرس يقل ظن ضياعها ولكنها تهوهم ولنا
 انهم القطة تهوهم ضياعها فيستحب أخذها وتهوهم ضياعها لأموال الناس كالشاة وقوله
 عليه الصلاة والسلام في ضالة الابل مالك ولها مهاسقاؤها وحذاؤها تزداد الماء وتاكل
 الشجر فذرها حتى يجدها ربه ما أجاب عنه في المبسوط بأنه كان إذا الغلبة أهل الصلاح

(أو نضيه) والظاهر أنه ليس
 للوصي والاب اجازتها خبر وفي
 الوهبانية الصبي كما بالغ فيضمن ان
 لم يشهد ثم لا يه أو وصيه التصديق
 وضمها في مالها لا مال الصغير
 (ولو تصدق بأمر القاضي) في
 الاصح (كما) أنه أن يضمن القاضي
 أو الامام (لوقوع ذلك) لأنه تصدق
 بحال الغير بغير إذنه ذخيرة (أو)
 يضمن (المسكين وأهم ما ضمن
 لا يرجع به على صاحبه) ولو
 العين فائنة أخذها من الفقير
 (ولا شيء للملتقط) مال أو بهية أو
 ضال (من الجمل أصلا) الا
 بالشرط كن رذعه فله كذا فله أجر
 مثله تارخانية كاجارة فاسدة
 (ويندب التقاط البهية الضالة
 وذريعتها)

والامانة وأما في زماننا لا يامن وصول يد خائنة اليه بعد فقي أخذها احدا وها
 وحفظها فهو أولى ومقتضاها ان غلب على ظنه ذلك أن يجب الاتقاط وهذا حق
 فاننا نقطع بأن مقصود الشارع وصولها الى ربهها فاذا انقضى الزمان وصار طريق
 الاتفاق فكمه عنده بلا شك خلافه وهو الاتقاط للحفظ وتسامه في الفتح (قوله
 وكزه الخ) قال في الجرويه علم أن القاطات البهيمه على ثلاثة أوجه لكن ظاهر الهداية
 أن صورة الكراهة انما هي عند الشافعي لا عندنا اه قات وهو أيضا ظاهر ما قدمناه آنفا
 عن الفتح (قوله وكدم) بفتح الكاف وسكون الدال فعلم من باب ضرب وقتل وهو الض
 بأن في القم (قوله ان ظن انها ضالة) أي غلب على ظنه بأن كانت في موضع لم يكن يشربه
 بيت مدرأ وشعرأ وقافله نازلة أو دواب في مراعيها بجر عن الحاوي (قوله الا اذا قال له
 قاض الخ) أي بعد اقامة البينة من الملتقط كما شرطه في الامس وصححه في الهداية
 لاحتمال أن يكون غصبه في يده والبينة اكتشف الحال لالة قضاء فلا يشترط لها خصم
 وصرح في الظهيرية بأن الملتقط كذلك وان قال لا يئنه في يقول له بين يدي نقات أنفق
 عليها ان كنت صادقا وقد من أن القاضي لو جعل ولا الملتقط للملتقط جاز لانه قضاء في
 فصل مجتهد فيه فعليه لا يكون متبرعا بالانفاق بل أمره اذا أشهد ليرجع كالوصي بجر
 ملخصا (قوله لم يكن دينيا في الاصح) لان الامر متردد بين الحسبة والرجوع فلا يكون
 دينيا بالشك بجر (قوله لا ما زعمه ابن الملك) من انه اذا لم يأمره بالاتفاق فاذ عاد بعد بلوغه
 وصدقه اللقيط رجع عليه ح (قوله نمبر) أصله للجر (قوله والمديون) أي الذي ثبت
 للملتقط الرجوع عليه بما أنفق بقول القاضي أنفق ليرجع (قوله أو سيده) أي ان
 ظهر له سيد باقراره بجر (قوله أو هو بعد بلوغه) فلو مات صغيرا يرجع على بيت المال كما
 في القهسب تاني عن النظم (قوله وان كان لها انفق) بان كانت بهيمة يهمل عليها كالحمار
 والبغل (قوله باذن الحاكم) الذي في الملتقى وغيره انه يؤجرها القاضي لكن لا ينبغي أن
 اذنه كفعله (قوله منه) أي من بدل الاجارة (قوله كالضال) أي العبد الذي ضل عن
 سيده (قوله بخلاف الآبق) فانه لا يؤجره القاضي لانه يخاف عليه أن يأتق كذا في
 التبيين وسوى بينهم في الهداية بقوله وكذلك يفعل بالعبد الآبق بجر ووفق المقدسي
 في شرحه بعمل ما في الهداية على ما اذا كان معه علامة تمنع من الآبق كالراية ونقل
 الشربة الى عنه وجه آخر وهو عمله على ما اذا كان المستأجر ذا قوة ومنعة لا يخاف عليه
 أو على الابجار مع اعلام المستأجر بحاله ليحفظه غاية الحفظ اه قال في الجرو لم أر حكم
 اللقيط اذا صار ميمز ولا مال له هل يؤجره القاضي للنفقة أولا (قوله ولو الاتفاق أصح
 الخ) قالوا انما يأمره بالانفاق يومين أو ثلاثة على قدر ما يرى رجاء أن يظهر مالها فاذا لم
 يظهر يأمره ببيعها لان دائرة النفقة مستأصلة فلا تطرق في الاتفاق مدة مدية هداية (قوله
 وله منها من ربهما يأخذ النفقة) فان لم يعطه باعها القاضي وأعلى نفقته وردت عليه

مال بعض ضامها) فيجب وكزه
 لو هو ما تدفع به من نفسها
 كقرن لبة وكدم لا بل تنازلية
 (ولو) كان الاتقاط (في العصر)
 ان ظن انها ضالة حاوي (وهو في
 الانفاق على اللقيط واللقطة
 متبرع) لقصور ولايته (الا اذا
 قال له قاض أنفق ليرجع) فلولم
 يذكر الرجوع لم يكن دينيا في
 الاصح (أو يصدق اللقيط بعد
 بلوغه) كذا في الجمع أي يصدق
 على أن القاضي قال له ذلك لا ما
 زعمه ابن الملك نمبر والمديون رب
 اللقطة وأبو اللقيط أو سيده أو هو
 بعد بلوغه (وان) ضامها انفق
 آجرها (بأذن الحاكم) وأنفق
 عليها من نفسه كالضال بخلاف
 الآبق وسبي في باب (وان لم يكن
 باعها) القاضي وحفظتها ولو
 الاتفاق أصح أمر به لأن ولايته
 نظرية اختياره فلولم يكن فيه نظر لم
 ينفذ أمره بفتح جهشا (وله منها
 من ربهما يأخذ النفقة)

الباقى ولا فرق بين أن يكون الملقط أنقى من ماله أو أسندان بإمر القاضى ليرجع على صاحبها كما فى الحادى وقد صرحوا فى نفقة الزوجة المـستدانة بأن القاضى أن المرأة تتمكن من الحواش عليه بغير رضاه وقياسه هنا كذلك بجر (قوله فان هلكت بعد حبه) أى منع الملقط اللقطة عن صاحبها سقطت النفقة لانحصار كل رهن فال فى النهر ولم يحل المصنف فى الكافى تبعاً لصاحب الهداية فيه خلافاً فيهم أنه المذهب وجعله القدورى فى تقريره قول زفر وعند أسد أحمداً بالابسط لو هلك بعده وعزاه فى المنيب إلى علمائنا الثلاثة اهـ قلت وظاهر الفتح اعتماد ما ذكره القدورى فانه قال انه المذهب وكذا نقل فى الشربلالية عن خط السلامة قاسم أن ما فى الهداية ليس بمذهب لاحد من علمائنا الثلاثة وانما هو قول زفر ولا يساعده الوجهه ثم نقل عن المقدسى انه يمكن أن يكون عن علمائنا فيه روايتان أو اختار فى الهداية قول زفر فأتاه اهـ وعلى ما فى الهداية جرى فى الملتقى والمردود والمقايه وغيرها (قوله جبر عليه) افاد أن المراد بعدم الدفع عدم لزومه كفى البحر (قوله بالبنية) أراد به القضاء به البحر (قوله فان بين علامه) أى مع المطابقة ومضى فى اللقيط أن الاصابة فى بعض العلامات لا تنفى وظاهر قول التتارخانية أصاب فى علامات اللقطة كلها انه شرط ولم أر مالو بين كل من المتعينين وأصابا وينبغى حل الدفع لهما بجر (قوله بين أولاً) لكن هل يحبر قيل نعم كالوبرهن وقيل لا كالوكيل بقبض الوديعه اذا صدقه المودع ودفع بالقرق بأن المالك هنا غير ظاهر والمودع فى مسئلة الوديعه ظاهر ففتح (تمه) دفع بالتدقيق أو بالعلامه وأقام آخر يئنه انه الفان قائمه أخذها وان هالكه ضمن أيهما ما شاء فان ضمن القابض لا يرجع على أسد أو الملقط فكذلك فى روايه وفى أخرى يرجع وهو الصحيح لانه وان صدقه الا انه بالقضاء عليه صار مكذبا شرعاً بطل اقراره من غير الفتح (قوله لان يده أحق) لعل وجهه كونها أسبق وأن له حق على كذا بعد التعريف لو قبحا ويقهـم منه بالاولى انه لو انتزعها من يده آخره أخذها منه كما قالوا فى اللقيط وهو خلاف ما فى الوالوجيه حيث سوى بين من سلب الضياع والانتزاع فى انه لا خصوصه له ولا يخفى أن ما فى المراج يشتملها (قوله جهل ربنا بهما) يشمل ورثتهم فلو علمه لم لزمه الدفع المهم لان الدين صار حقهم وفى الفصول العلميه من له على آخر دين فطالبه ولم يعطه فطالب رب الدين لم يبق له خصوصه فى الانتزاع عند أكثر المشايخ لانما سبب الدين وقد انتقل الى الورثه وانتزاعاً أن الخصوصه فى الظلم بالمنع للميت وفى الدين للورث قال محمد بن الفضل من تناول مال غيره بغير اذنه ثم رد البذل على وارثه بعد موته برئ عن الدين وبقي حق الميت لظلمه اياه ولا يبرأ عنه الا بالتوبه والاستغفار والدعائه اهـ قوله فعليه التصديق بقدر هاهن ماله) أى الخاص به أو المتحصل من الظلم اخطا وهذا ان كان له مال وفى الفصول العلميه لولم يقدر على الاداء فقره أو لئسـبانه أو لعدم قدرته قال شذاد والناتنى رحمه الله تعالى لا يؤخذ منه فى الانتزاع اذا كان الدين غن متام أو قرضاً

فان لما كتبت ابراهيم عليه السلام سقطت رقبة له
لا (ولاي دفعها الى المتعين) جبراً
عليه (لا يثبت فان بين علامة حل
الدفع) بالاجبر (وكذا) يميل
(ان صدقه مطلقاً) ابن اولاده
أخذ كميل الامع البينة في الاصح
نماية (القطر اعطى فضاعت منه
ثم وجدها في يد غيره فلا خصومة
بينهم ما يخالف الودعة) تجبى
ونازل امكن في السراج
اصحيم أن له اخصومة لأن يده
أحق (عليه ديون ومظالم جهل
أربابها وأويس) من عليه ذلك (من
مرفقهم فعليه التصديق بقدرها
من ماله وان استغفرت جميع
ماله) هذا مذهب أصحابنا الا أنهم
يذهبون خلافاً

مطالبه
فہمین وایہ دیون و مظالم جہہ لی
آریا ہا

وان كان غصباً بواخذبه في الآخرة وان نسي غصبه وان علم الوارث دين مورثه والدين
غصب أو غيره فعليه أن يقضيه من التركة وان لم يقض فهو مؤاخذ به في الآخرة وان لم
يجسد المديون ولا وارثه صاحب الدين ولا وارثه فتصدق المديون أو وارثه عن صاحب
الدين برئ في الآخرة (قوله كن في يده عروض لا يعلم مستحقها) يشمل ما اذا كانت لقطة
أو غصباً أو رشوة فان كانت لقطة فقد علم حكمها وان كانت غيرها فالظاهر وجوب
التصدق بها منها أيضاً (قوله سقط عنه المطالبة الخ) كانه والله تعالى أعلم لانه بمنزلة المال
الضائع والفقراء هم مصرفه عند جهل أربابه وبالتوبة يسقط اثم الاقدام على الظلم ط (قوله
يجب عليه أن يتصدق بمنزله) المختار أنه لا يلزمه ذلك كما في التمهيد الثاني عن الظهيرية وكذا
في البحر والنهر عن الولوالجية (قوله جازل رفقة الخ) الظاهر أنه احتراز عن الاجنبى
اذا الرقيق في السفر مأذون بذلك دلالة كما قالوا في جواز احرامه عن رقيقه اذا أغنى عليه
وكذا اتفاقه عليه وهذه المسئلة وقعت لمحمد رحمه الله تعالى في سفره مات بعض أصحابه
فباع كتبه وأمتعته ففعل له كيف تفعل ذلك واستبقاض فقال والله به علم المنسدم من
المصلحة يعني أن ذلك من الاصلاح المأذون فيه عادة فانه لو حمل متاعه الى أهله يحتاج الى
نفقة وربما استغرقت المتاع اسكن لاورثه الخسار في أدب الاوصياء عن المحيط عن المنتقى
مات في السفر فباع رفقاؤه تركته وهم في موضع ايس فيه فاض قال محمد جازل بيعهم
ولهم مشترى الانتفاع بما اشتراه منهم ثم اذا جاء الوارث ان شاء أجاز البيع وان شاء أخذ
ما وجد من المتاع وضمن ما لم يجد كاللقطة اذا جاء صاحبها بأخذها فان لم يجد فله أن يضمن
الذي أصابها وله أن يبيعها التصديق اه (قوله ان له قيمة فلقطة) وقيل انه كالنفاح الذي
يجده في الماء وذكر في شرح الوهبانية ضابطا وهو أن ما لا يسرع اليه الفساد ولا يعتاد
رعيه كحطب وخشب فهو لقطة ان كانت له قيمة ولو جهجه من أماكن منفردة في الصحبح
كلو وجد جوز ثم أخرى وهكذا حتى بلغ ماله قيمة بخلاف نفاح أو كثر في نهر جار فانه
يجوز أخذه وان كثر لانه مما يفسد لو ترك وبخلاف الذوى اذا وجد منه رقعا وله قيمة فيجوز
أخذه لانه مما يرمى عادة فيصير بمنزلة المباح ولا كذلك الجوز حتى لو تركه صاحبه تحت
الاشجار فهو بمنزلة (قوله ما لم يركب كثيرا) ذكر الضمير على تأويل التركة بالمتركة
والظاهر أن المراد بالكثير ما زاد على خمسة دراهم لما في البحر عن الخلاصة والولوالجية
مات غريب في دار رجل ومعه قدر خمسة دراهم فله أن يتصدق على نفسه ان كان فقيرا
كاللقطة وفي الخانية ليس له ذلك لانه ليس كاللقطة قال في البحر والاول أثبت وصرح به
في المحيط (قوله فان لم يجدهم فله لو مصرفا) هذا ذكره في النهر وهو زائد على ما نقله في
البحر عن السلاوى القدسي وقد راجعت السلاوى فلم أجده فيه أيضا (قوله محضنة) بالخاء
المهملة والاضاد المجهمة في المصباح حفسن الطائر يفضه اذا جنم عليه (قوله أى ربح)
في المصباح ربح الجمال مأواه (قوله اخذها بمأهلى لغيره) المراد بالاهلى ما كان مملوكا

مطلبه
فمن مات في سفره فباع رقيقه
متاعه

كن في يده عروض لا يعلم مستحقها
اعتبار المديون بالاجبان (و) متى
فعل ذلك (سقط عنه المطالبة)
من أصحاب الديون (في الهقبى)
يجب وفي العمدة وجد لقطة
وعرفها ولم يربحها فانه يقع بها
لفقده ثم ايسر يجب عليه أن
يتصدق بمنزله (مات في البادية)
جازل رقيقه يبيع متاعه ومركبه
وحمل ثمنه الى أهله كحطب وحصد
في المأمان له قيمة فلقطة والا فلال
لا أخذه) كسائر المباحات الاصلية
دررو في السلاوى غريب مات في
بيت انسان ولم يعرف وارثه فتركته
كلقطة مالم يكن كثير اقل بيت المال
بعد الفحص عن ورثته سنين فان
لم يجدهم فله لو مصرفا (محضنة) أى
ربح (سحام اخذها بمأهلى لغيره

مطلبه
فمن وجد حطباً في نهر أو وجد
جوزاً أو كثيراً

لا ينبغي له أن يأخذه وان أخذه

طلب صاحبه ليرده عليه) لانه

كالاقطعة (فان فرخ عنده

فان) كانت (الام غريبة

لا يهرض لفرحها) لانه ملك

الغدير (وان الام صاحب الموضنة

والغريب ذكر فالفرخ له) وان لم

يعلم ان يرجعه غربيا لاني عليه

ان شاء الله قلت واذا لم يملك

الفرخ فان فقيرا أكله وان غنيا

فصدق به ثم اشتراه وهكذا كان

يقول الامام الحلواني تظهيرية وفي

الوهبانية من يشارف تحت أشجار في

غير أثمار لا بأس بالتناول ما لم يعلم

النهي صريحا أو دلالة وعليه

الاعتماد وفيها

أخذت نقاحا من النهر جاريا

يجوز وكثرى وفي البلوز ينكر

مطلب

ألقى شيئا وقال من أخذه فهو له

مطلب

له الأخذ من ثمار السكر في العرس

مطلب

وجددراهم في الجدار أو استيقظ

وفي يده صرة

مطلب

أخذ صوف ميتة وجعلها

مطلب

سرق مكرهه ووجد منه أو دونه

لغيره (قوله لا ينبغي له أن يأخذه) لانه ربعا يطير فيذهب الى محله الاصل فلا ينبغي ما مر من
أن اللقطة يندب أخذها فأخذه ط (قوله لانه ملك الغدير) لان ولد الحيوان يتبع أمه
(قوله واذا لم يملك الفرخ) أي ولم يعلم مالكة (قوله وفي الوهبانية الخ) نقل بالمعنى وترك
مما في الوهبانية قيد كون الثمار مما لا يبيح وكون ذلك في بيتان احتراز عن القرى
والسواد وحاصل ما في شرحها عن الحاشية وغيرها أن الثمار اذا كانت ساقطة تحت
الأشجار فلو في المصر لا يأخذ شيئا منها ما لم يعلم أن صاحبها أباح ذلك نصا أو دلالة لانه في المصر
لا يكون مباحا عادة وان كان في البيتان فلو الثمار مما يبيح ولا يفسد كالبلوز واللوز
لا يأخذ ما لم يعلم الاذن ولو مما لا يبيح فليل في ذلك والمعتد أنه لا بأس به اذا لم يعلم النهي
صريحا أو دلالة أو عادة وان كان في السواد والقرى فلو الثمار مما يبيح لا يأخذ ما لم يعلم
الاذن ولو مما لا يبيح انفقوا على أن له الاخذ ما لم يعلم النهي ولو كان الثمر على الشجر
فلا فصل أن لا يأخذ ما لم يؤذن له الا في موضع كثير الثمار يعلم انهم لا يشعرون بمثل ذلك فله
الاكل دون الحبل (قوله وفي البلوز ينكر) لانه مما يبيح ولا يرمى عادة بخلاف التفاح
والكمثرى لانه لو ترك يفسد ويخالف الذوى لانه مما يرمى كما مر في سبيله الحطب
(فروع) * ألقى شيئا وقال من أخذه فهو له فاني سمعته أو باعته ذلك القول أن يأخذه والام
يملك لانه أخذه عانة مالكة ليرده عليه بخلاف الاول لانه أخذه على وجه الهبة وقد عت
بالقبض ولا يقال انه ايجب له فلهول فلا يصح هبة لانه يقول هذجه لانه لا تنقضي الى
المنازعة والملك ثبت عند الأخذ وعنده هو متعين معلوم اصله انه عليه الصلاة والسلام
قرب بدات ثم قال من شاء اقتطع وبقره أن تجرد الالقاه من غير كلام بقيد هذا الحكم كن
ينثر السكر والدراهم في العرس وغيره فن أخذ شيئا ملكه لان الحال دليل على الاذن وعلى
هذا الوضع الماء والجعد على بابيه يباح الشرب منه لمن مر به من غنى أو فقير وكذا اذا غرس
شجرة في موضع لا ملك فيه لا يحد وأباح للناس غمارها وكل ذلك مأخوذ من الحديث اه
مخلصا من شرح السهرالكبرى وفي التتارخانية عن النبي يسع اشترى دارا فوجد في بعض
الجدران دراهم فان أبو بكر انما كالاقطعة قال الفقيه وان اقعاه البائع رده عليه وان قال
ليست لي فهي لقطعة اه وفيها سؤال رجل عطاء ربه الله تعالى عن بات في المسجد فاستيقظ
وفي يده صرة فنانير قال ان الذي صرته في يدي لا يريد الا أن يجعلها لك وفي البحر وجه
في البادية بغير اذن بوجاهة يرب المساء لا بأس بالاكل منه ان وقع في قلبه أن مالكة أبا حبه
وعن الثاني طرح ميتة فأخذ آخر صوفها له الاتقاع به ولما لا أخذ منه ولو سلخ الجملاد
ودبغه لاما لا أن يأخذه ويرده عليه ما زاد الدبغ فيه وفي الحاشية وضعت ملاءمتها ووضع
اخرى ملاءمتها ثم أخذت الاولى ملاءمة الثانية لا ينبغي للثانية الاتقاع بلاءة الاولى فان
أرادت ذلك قالوا ينبغي أن تصدق به على بنتها القصة بنية كون الثواب لصاحبها ان
رضيت ثم تستوهب الملاءمة من البنت لانها سبقت لالاقطعة وكذلك الجواب في المكعب اذا

سرقاه وقيد به منهم بأن يكون المكعب الثاني كالأول أو أجود فلو دونه له الانتفاع به بدون هذا التكاف لأن أخذ الأجود وترك لادون دليل الرضا بالانتفاع به كذا في الظهيرية وفيه مخالفة لقطعة من جهة جواز التصديق قبل التعريف وكأنه للضرورة اهـ ملخصا قلت ما ذكر من التفصيل بين الادون وغيره انما يظهر في المكعب المسروق وعليه لا يحتاج الى تعريف لأن صاحب الادون معرض عنه قصد افه ونزلة الدابة المهزولة التي تركها صاحبها عمدا بل بمنزلة القاء النوى وقصور الرمان أمالوا عند مكعب غيره وترك مكعبه غلطا انما هو ووجهه لم ذلك بالقرائن فهو في حكم اللقطة لا بد من السؤال عن صاحبه بالفرق بين أجود وادون وكذا لو اشتبه كونه غلطا وعمدا لعدم دليل الاعراض هذا ما ظهر لي فأنمله (قائدة) ذكر ابن حجر في حاشية الايضاح عن بعض الصوفية قدس الله تعالى أسرارهم ما نصه اذ اضاع منك شيء فقل يا جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخطف الميعاد اجمع بيني وبين كذا ويسميه باسمه فانه محجوب قال النووي وقد ستر به فوجدته نافعا للوجود الصالحة من قرب غالبوا نقل عن بعض مشايخه مثل ذلك اهـ والله سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الآبق)

اسم فاعل من أبق كضرب وسمع ومنع قاموس والاكثر الأول مصباح ومصدره أبق ويحذف وابق ككتاب ووجهه كـ فار وركع قاموس (قوله مناسبة) أي مناسبة الآبق للقيط واللقطة عرضية التالف أي الهلاك والزوال أي زوال يد المالك أي توضع عروض الأمرين أو أحدهما في التالف وهو وجهه ذكره عقب الجهاد فان النفس والاموال فيه على شرف الزوال كما مر واعترض في الفتح بان عرضية ذلك في الآبق بفعل فاعل يختار فالاولى ذكره عقب الجهاد وأجاب في البحر بان خوف التالف من حيث الذات في اللقطة أكثر من اللقطة فذكره عقبه وأما التالف في الآبق فن حيث الانتفاع لا مولى لا من حيث الذات لانه لو لم يهد الى مولاه لا يموت بخلاف اللقطة فانه له غيره ان لم يرفع يموت فالانصب ترتيب المشايخ (قوله والابق انطلاق الرقيق عزدا) وهو في اللغة الهرب كما في المغرب والقرن المروج عن الطاعة اختزبه عن الضال وهو الممولك الذي ضل عن الطريق الى منزل سيده بلا قصد (قوله من مفره) بفتح الجيم اهـ ح أي مستأجرة ولو عبر به لكان أولى ط (قوله ومودعه) بفتح الدال اهـ ح (قوله ووصيه) أي الوصي عليه بان مات سيده عن أولاد صغار وأقام هو والقاضي عليهم وصيا فان العبد يكون داخل تحت وصايته (قوله أخذه فريض ان خاف ضياعه) أي ان غلب على ظنه ذلك وهذا ذكره في البحر أخذ من عبارة البدائع وبأن ما فيه وذكره في الفتح بحثا فقهيهما المصنف (قوله ويندب أخذه ان قوى عليه) عبارة كافي الحاكم واذا وجد عبدا آبقا وهو قوى على أخذه قال بسبه تركه وأحب الى أن يأخذه فيرده على صاحبه اهـ

قوله الزيادة أن الانسان اذا ضاع له شيء وأراد أن يردّه الله سبحانه عليه فليقف على مكان عال مستقبلا القبلة ويقرأ القاسمة ويحمدني نوابي الذي صلى الله عليه وسلم ثم يمدني ثواب ذلك السيد أحمد بن علوان ويقول باسمي أحمد يا ابن هـ لو ان لم ترد علي ضالتي والآن فتهلك من ديوان الايام فان الله تعالى يرد علي من قال ذلك ضالته ببركته اجهوري مع زيادة كذا في حاشية شرح المنهج للداودي رحمه الله اهـ منه (كتاب الآبق) مناسبة عرضية التالف والزوال والابق انطلاق الرقيق عزدا كذا عرفه ابن الكمال بسدخل الهارب من مفرجه ومستغيبه ومودعه ووصيه (أخذه فريض ان خاف ضياعه ويحرم) أخذه (انفسه ويندب) أخذه (ان قوى عليه)

ومنه هو أنه أن قسد القوة على أخذه تأكيد لا فائدة جواز التردد وأنه لا يجب أخذه بل
يندب فهو في الحقيقة يدفع توهم الوجوب عند القوة عليه وبه اندفع ما ورد على المصنف
من أن هذا الشرط لا يخص ما نحن فيه بل هو عام في سائر التكالييف على أن كون القدرة
شرطا عاما لا يوجب عدم ذكرها في موضع بيان الأحكام قال تعالى والله على الناس حجج
البيت من استمع طاع إليه سبيل لا ولم يصرح بالشرط لعدم خوف ضياعه لعلهم من قوله فرض
أن خاف ضياعه فافهم (قوله ما في البدائع الخ) تعليل لقوله أخذه فرض أن خاف
ضياعه الخ وقد تبين في ذلك البحر وأعرضه في التمرين أنه تقدم عن البسدا نفع أن القول
بفرضية أخذ اللقطة عند خوف الضياع قول الشافعي فيقول البسدا نفع هنا أن حكم
أخذ الأبق حكم اللقطة لا يدل على فرضية أخذه عندنا نعم في الفتح يمكن أن يجري فيه
التفصيل في اللقطة بين أن يغاب على ظنه فإنه على المولى أن يأخذ مع قدرة تامة عليه
فيجب أخذه والافلا ه قلت لكن تقدم أن ما نسبته في البدائع إلى الشافعي مذهبا
فقوله هنا حكمه حكم اللقطة فيفسد أنه إذا كان أخذا واجبا يكون أخذه مثلهما وقد
صرح في غير البدائع بأن أخذه واجب فأخذ الأبق كذلك فليتأمل (قوله واستوثق
منه بكفيل أن شاء) قال في الفتح ثم إذا دفعه إليه عن بينة في أولوية أخذ الكفيل وتركه
روايتان اه وظاهره أن ذلك في حق القاضى وهو صريح ما في كافى الحاكم قال ط وذكر
العلامة نوح قيل رواية عدم أخذ الكفيل أصح لأنه لما أقام البينة أنه لم يسم تأخيرها لأن
الدفع في هذه الصورة واجب اه قلت لكن في التارخانية أن رواية الأخذ أحوط (قوله
أيضا) أى مع الاستدراك منه بكفيل (قوله بوجه) كبيع أو هبة بنفسه أو بوكيله (قوله
دفع إليه بكفيل) أخذ الكفيل هنا رواية واحدة كما في الفتح قال في التارخانية ولم يذكر
في الكتاب أن القاضى يقضى في الدفع إليه أو يجب عليه الدفع وقد اختلف المشايخ فيه اه
قلت ينبغي وجوب الدفع في صورة إقرار العبد وعدمه في صورة ذكر العلامة تأمل
(قوله بخافة جعله) أى أخذه جعله (قوله بذلك) أى بإيقاعه (قوله فان طالت المدة)
سأق أن القاضى يحبس الأبق تهزيراً وفي التارخانية يحبس إلى أن يجي طالبه ويكون
هذا الحبس بطريق التهزير وينفق عليه في مدة الحبس من بيت المال ثم قال فان لم يجي له
طالب وطال ذلك باعه بعد ما حبسه ستة أشهر ويدفع الثمن إلى صاحبه إذا وصف حاله
وعلامته اه وجوازيه ظاهر على أنه لا يؤجره خوف إيقاعه كما في اللقطة وبأى (قوله
ولو علم مكانه) في الخوانى إليه قسرية ينبغي أن يكون هذا إذا تم إيصاله إلى مالكه
وشيف نفسه وقد ذكر في القسمة أن مال الغائب لا يباع إذا علم مكان الغائب لا مكان
إيصاله اه نهر قلت قد يكون إيصاله إلى مالكه موجباً للكثرة النفقة فيضطر مالكه وقد
لا يمكن معه أخذه ما نفقة عليه القاضى (قوله وامسك من ثمنه ما انفق منه) الضمير
في منسه للقاضى والمراد ما انفقه من بيت المال أى يملك قدر ما انفق ليرده إلى بيت المال

والأفلا ندب لما في البسدا نفع
حكم أخذه كلقطة (فان ادعاه
آخر دفعه إليه ان برهن واستوثق)
منه (بكفيل) ان شاء المولى ان
يتعبه آخر (ويجعله) الحاكم
أيضا (بالله ما أخرجه عن مالكه
بوجه وان لم يبرهن) عطف على ان
برهن (وأقر) العبد (أنه عبده
أو ذكر) المولى (علامة وحالته
دفع إليه بكفيل فان أنكر المولى
إيقاعه بخافة جعله (حلف) الآن
برهن على إيقاعه أو على إقرار
المولى بذلك نراه (فان طالت
المدة) أى مدة حبس المولى (باعه
القاضى ولو علم مكانه) لا يضر
المولى بكثرة النفقة (وصف نفسه
أصاحبه) أمسك من ثمنه ما
(انفق منه وان جاء) المولى (بعبده)

(قوله أو علم) بنسبنا للام أى وصف علامته وفي المصباح علامات له علامة بالتشديد
وضعت له اماره يعرفها (قوله دفع باقي الثمن اليه) نقل في التنازلية عن التذيب انه
لا يدفع اليه الثمن الا بالينة ولا يكتفى بالحلية ونقل عن الكافي انه يجوز ان يكتفى به اقلت
يمكن التوفيق بان الاول في وجوب الدفع والثاني في جواز (قوله عن اعطاء الاذن)
أى لو اجد الاذن (قوله وحينئذ فلا يصح الخ) لانه لا يصح بيعه بلا اذن القاضى وحيث
كان القاضى ممنوعا من اعطاء الاذن لا يصح اذنه لانه يستفيد الولاية من السلطان ولكن
هذا المنع السلطاني لا يقي بعدم موت السلطان المانع على ما افاده الخبر الرملى في فتاواه
نأمل (قوله فكذلك) أى لا يصح بيع القاضى لان تصرفه منوط بالحلية وتخصيصا به
ورود الامر به بذلك (قوله لم يصدق في نقضه) أى لم يصدق في زعمه المذكور في حق نقض
البيع والانه مؤاخذ بما فراره على نفسه (قوله الا ان يكون عنده ولد منها) أى ولد
ولده في ملكه فيدعى انه ولده منها فيصدق عليه وينتسب اليه ويبطل البيع اه كافي
الحاكم الشهيد (قوله أو يبرهن على ذلك) أى على ما زعمه من التسديد ويخبره وأفاد
أن ما ذكره المصنف محمول على ما اذا كان محتردا دعوى بلا برهان وبه اندفع ما في البحر من
اللقطة من أن عدم تصديقه مشكل لانه أى المسالك لو باع نفسه ثم قال هو مدبر أو مكاتب
أو أم ولد أو برهن قبل برهانه لان التناقض في دعوى الحرية وفروعهما لا يمنع اه قال في
النهر فيحصل على ما اذا لم يبرهن اه وبه أجاب المقدسى أيضا (قوله واختلاف في الضال)
الاولى للمصنف ذكر هذا بقوله ويندب ان قوى عليه لئلا يوهىم أن الاختلاف في نقض
البيع (قوله قيل الخ) وعليه فهو مما يخالف فيه الاتي ويخالفه أيضا في انه لا جعل لراذه
وأنه لا يهبس وأنه يوجب ويصدق عليه من أجرته كاللقطة كما في البحر وسبب أى (قوله
ولو عرف بینه الخ) يشبه الى أن يحمل الاختلاف ما اذا لم يعلم الواجد مولاه ولا مكانه قال
في الفتح أما اذا علم فلم فلا ينبغي أن يختلف في أفضلية أخذه وردة (قوله صدق) أى يمينه
كافي (قوله من مدته سفر) الظاهر أن المعبر في هذه المسافة ما بين مكان الاخذ ومكان
سيد العبد سواء أبق من مكان سيده أو غير كما يشهر به قول الهداية ومن رد الاتي على
مولاه من مسيرة ثلاثة أيام فصاعدا فقد اعتبر مكان الرذ ومكان المولى وعليه فلو خرج
في حاجته لمولاه مسافة يومين ثم أبقى منها مسافة يوم فآخذه رجلا وردة على مولاه فله
أربعون درهما اعتبارا لمكان المولى والظاهر أيضا كما أفاده ط أن المعبر في مكان المولى
المكان الذي يحصل فيه الرذ عليه حتى لو طقه المولى وقد سار يوما فلقبه الواجد به
ماسا يومين فله جعل اليومين فقط (قوله ولو صيدا أو عبدا الخ) جملة معتضة بين اسم ان
وخبرها وهو قوله من يستحق الجعل ودخل في هذا التعميم ما اذا تهاذرا لراد ككاتبين
فبشر كان في الاربعين اذ رآه الى مولاه وما اذا رده بنفسه او بآثبه كما اذا دفعه الى رجل
وأمره ان يأتي به الى مولاه وأن يأخذه منه الجعل وما اذا اغتصبه منه رجل وجابه الى

وبرهن) أو علم (دفع باقي الثمن اليه
ولا يملك) المولى (نقض بيعه) أى
بيع القاضى لانه بأمر الشرع
كماله لا ينقض قلب لكن رأيت
في معروضات المسرحم أبى
السهم ودفعنى الروم انه مدبر أو
سلطان يمنع القضاة عن اعطاء
الاذن ببيع عبيد العسكرية
وحينئذ فلا يصح بيع عبيد
السباهية فلهزم أخذهما من
مشتريهما ويرجع المشتري بقضه
على البائع وأما عبيد الزهايا
فكذلك اذا كان بغير فاحش والا
فلهما الثمن وبذلك ورد الامر
أيضا انتهى بالمعنى فليحفظ فانه
مهم (ولو زعم) المولى (تدبيره
أو ككاتبه) أو استغلاها (لم يصدق
في نقضه) الا ان يكون عنده ولد
منها أو يبرهن على ذلك ثم
(واختلف في الضال) قبل أخذه
افضل وقيل تركه ولو عرف بینه
فابصالة اليه اولى (ابى عبيد فجاهبه
رجل وقال لم أجدهم شيئا) من
المال (صدق) ولا شيء عليه (ولان
رده) خبر بقوله الا أن أربعون
درهما (اليه من مدته سفر) فاكتر
(وهو) أى والحال ان الراد ولو
صيدا أو عبدا لكن الجعل لم يولد

مولاه واخذ به له ثم جاء الاتخذ وبرهن انه اخذه من مسيرة سفره الجمل ويرجع المولى
على الفاضل بادفعه اليه لانه اخذه به حق (قوله من يستحق الجمل) بان لم يكن ممن يعمل
متمبرعا بخلاف المتبرع اما لوجوب ذلك العمل عليه كالسلطان أو اخذ نوابه أو لكونه
يحفظ مال سيد العبد كوصي اليتيم وعائلته أو لكونه ممن يربى العادة برده عليه تبرعا ما
لا يستهان به أو لانه ممن في عياله أو لزوجه أو بنوة أو شركة (قوله وشخصه) هو حافظ
المدينة اهـ (قوله وشخير) هو جنى المعاهد أى من يعاهد على النصرة ولعل المراد به
من ينصحه الحاكم في الطريق لدفع القطاع عن المسافرين ثم رأيت نقلا عن الجوى ان
المراد به هذا الحارس (قوله وعائلته) أى من يعول اليتيم ويربى في حجره بلا وصاية (قوله
فقال نعم) كذا شرطه في التتارخانية مع لادائه قد وعد له الاعانة بجور قال المقدسى
والظاهر ان لا يشترط لان الظاهر منه التبرع بالعمل حيث لم يشترط عليه جعله لاهل
وفيه نظر فان عدم شرط الجمل لا يدل على التبرع والالزام بشرطه في كل المواضع بخلاف
ما اذا استهان به ووعده الاعانة فان اجابته بالقول لم يطلب دليل التبرع تأمل (قوله
أو كان في عياله) عطف على استهان وشمل أحد الابوين اذا رده عبد الابن فلا جعل له اذا
كان في عياله الابن يحكم بقيمة المهرام كفاي الهداية وشروطها كفاية البيان والمهرام
والنقض والعناية وكذلك في البرازية والجريرة والقهسة تاف والتبرع على خلاف ما في البحر
والنقض حيث سوى بين الابوين والابن ومثله قول الجوى المقدسى اذا كان الراد في عياله
ماله القلام لا جعل له والافله الجمل سواء كان أجنبيا أو ذارحم محرم الا والوالدين
والمولودين (قوله وابن) عطف على سلطان ح (قوله مطلقا) أى سواء كان الابن في عياله
الاب أو أحد الزوجين في عياله الآخر أو لا قال الزيلعي لان ود لا يبق على المولى نوع
خدمة للمولى وخدمة الاب مستحقة على الابن فلا تقابل بالاجر وكذا خدمة أحد
الزوجين الآخر اهـ (قوله وشريك) لان عمله يكون في حصته وحصة شريكه بالاعتبار
فلا أجر له كن استأجر شريكه على عمل الجمل المشترك بينهما لا يستحق أجرا ومنه ما في
الولو الجدية لوجاهه وارث الميت ان أخذه وساربه ثلاثة أيام وساربه في حياة المولى يستحق
الجمل ان لم يكن في عياله وان ساربه بعد موته وأيس ولد المولى ولا في عياله وكان معه وارث
آخر قال محمد له الجمل في حصته شركائه وقال أبو يوسف لا يقل قول أى حصة كقول محمد
اهـ ملخصا قلت ولعل وجه الخلاف انه ان نظر الى أن العمل الموجب للجمل وهو سير ثلاثة
أيام حصل في حياة المولى قبل أن يصير الراد شريكا أو وجب الجمل وان نظر الى أن
الاستحقاق بالتسليم وهو لم يحصل الا بعد الموت والاشترار لم يجب الجمل ويؤيد الثاني
عدم استحقاق الجمل في موت مولى ام الولد والمدير كما أتى قريبا تأمل (قوله ووجهانية)
كذا في بعض النسخ والذي رأيته في عدة نسخ ووجهان وهكذا رأيته مع زيا الى نسخة
الشارح وهو الصواب لان الشارح عزاه للولو الجدية والذي رأيته فيم اوره بان وشخصه

(من يستحق الجمل) قبله لانه
لا جعل لسلطان وشخصه وشخير
ووصي يقيم وعائلته ومن استهان
به كان وجب له شخصه فقال نعم
او كان في عياله وابن واحد
الزوجين مطلقا زياي وشريك
تتروجهانية ولو الجدية فالمستثنى
احد عشر

وهكذا رأيت في التبيين والظاهر أنه في عرفهم اسم لنوع من يرب منه من أهل
الولايات بقريته ذكره مع الشحنة وحينئذ يتم قول الشارح فالمتفق أحد عشر فان به
يتم العدد فافهم (قوله أربعون درهما) بوزن سبعة مثاقيل فتح وان اتفق أضعافها
بغير أمر القاضي كافي الحسابكم أما لو اتفق بأمره فان له الأربعين مع جميع ما اتفق
فلا يستحق الأربعين فقط الا اذا كان اتفقه بغير أمر القاضي وبه سقط اعتراضه
في الدر المنقي على شارح الوهبانية بأن تعبيره بالفظ غير من سبق القلم (قوله فبطل صلحه
فيما زاد عليهم) لانه زيادة على ما ثبت بالنص كما يعمل صلح القاتل فيما زاد على الدية
قال في البحر بخلاف الصلح على الأقل لانه شرط منه (قوله استحصانا) والقياس
أن لا يكون له شيء الا بالشرط كما اذا رتبته ضالة أو عبدا او ضالا وجه الاستحصان أن
الصحابه رضي الله تعالى عنهم اجمعوا على أصل الجعل واختلافوا في مقداره فأوجبنا
الأربعين في مئة السفر وما دونها في مائة ونبهنا بين الروايتين خبر (قوله ولوردة أمة الخ)
اعلم انه في كافي الحاكم عم أولا في وجوب الجعل في رد الآبق فقال بالغا أو غير بالغ
ثم قال واذا ألفت الأمة ولها صبي رضيع فردتها رجل كان له رجل واحد فان كان ابنها
غلاما قد قارب الحلم فله الجعل ثمانون درهما اه قال في الفتح لان من لم يراهق لم يمت بآبقا
اه ومقتضاه أن المراد بقوله أو غير بالغ هو المراهق ووفق في البحر بين عبارتي السكا في بأن
الولد ان كان مع أحد أبويه اشترط كونه مراهقا أي اشترط ذلك لوجوب جعله لآخر رد
الولد وان لم يكن مع أحدهما لا يشترط أن يكون مراهقا ~~الصلح~~ لكن يشترط عقله لقول
التنزيلية وما ذكر من الجواب في الصغير محمول على ما اذا كان به قبل الاباق والافه وضال
لا يستحق له الجعل اه ووفق في التبر بأن قوله قد قارب الحلم غير قيد لقول شارح الوهبانية
اتفق الاصحاب أن الصغير الذي يجب الجعل لبرده في قول محمد هو الذي يعقل الاباق
وحاصله أنه لا يشترط كونه مراهقا في وجوب الجعل لبرده سواء كان مع أحد أبويه أو
وسده بل الشرط أن يعقل الاباق فبعض التبر انما هو تقييد الولد في مسألة السكا في بكونه
يعقل الاباق اشارة الى انه المراد من قوله قد قارب الحلم (قوله اثبوت به بالنص) فلا يخطئه
لنقصان القيمة كصدقة الفطر لا يحيط منها لو كانت قبة الرأس أنقص من صدقة الفطر قاله
العيني وقال محمد يقضي بتيته الادرهما لان المقصود احياء مال المسالك فلا بد أن يسلم له
شيء لتحقيقه للقاء وذكرك صاحب البدائع والاسيماجي الامام مع محمد فكان هو المذهب
بحر والذي عليه المتون مذهب أبي يوسف كما لا يخفى فينبغي أن يعقل عليه موافقته للنص
والله تعالى أعلم منخط (قوله ان أشهد الخ) شرط لاستحقاق الجعل المذكور وهذا عند
العلم من الأشهاد والافلا يشترط والقول قوله في انه لم يتمكن منه كما صرح به
في التنزيلية بحر وفي السكا في أخذه رجل فاشتراه منه رجل وجاء به فلا جعل له لانه لم
يأخذ له لبرده وكذلك الهبة والوصية والميراث فان أشهد حسين اشتراه انه انما اشتراه لبرده

(فربعون درهما) فبطل صلحه فيما
زاد عليهم (ولو بلا شرط) استحصانا
ولوردة أمة ولها ولد يعقل الاباق
فيجلان خبر مجتعا (وان لم يعالها)
عند الثاني لاثبوت به بالنص فاندعول
عليه أو باب المتون (ان أشهدانه
أخذه لبرده) والا لا شيء له

(و) لاراده (من أقل منها بقسطه وقيل يرضخ له برأى الحاكم) أو يقدّر باصطلاحهما (به يفتى) تارة خائفة بجر (ولومن المصير) فريضه له أو بقسطه كما مر (وأم ولد ومدير) (٥٠٦) وما أذن (مكثن) في الجعل (وان مات المولى قبل وصوله) أي

على صاحبه لانه لا يقدّر عليه الا بالشراف له الجعل اه ويكون متبرعا بالثمن نهر (قوله بقسطه) بأن تقسم الاربعون على الايام السبع يوم ثلاثة عشر وثلاث نهر (قوله يرضخ له) يقال يرضخ له كمنع وضرب اعطاء عطاء غير كثير قاموس واعتبار رأى الحاكم عند عدم الاصطلاح على شيء ط (قوله به يفتى) أي بالرضخ برأى الحاكم (قوله ولومن المصير) نعيم لقوله ومن أقل وعنه انه لا شيء له فمستأني عن المضورات لكن الاقل هو المذكور في الاصل وهو الصبي بجر (قوله كفتن في الجعل) أي في وجوبه وهذا اذا رد المديون وأم الولد في حياة المولى كما أفاده ما بعده (قوله اعطيهما بونه) فيقع رد حذر لأملاك وهذا في أم الولد ظاهر وكذا في المديون يخرج من الثالث لانه حينئذ يعتق بالموت اتفقا والافلا فكذلك عندهما رغبة بصير كلكا كتاب لانه يسعي في قيمته ليعتق ولا جعل في رد المكاتب وتعامه في الفتح (قوله وان أبق منه) وكذا لو مات في يده نهر (قوله ثم أبق) أي في حال استعماله أمالو بعد فراغه وعزمه على أن يرده إلى صاحبه فينبغي عدم الضمان لعوده إلى الوفاق ط (قوله ويلزم مريد الرقبة) أي إذا أبق منه أو مات في يده سواء أشهد أنه أخذه ليرده أو لا كما هو ظاهر لانه غير مفيد عند انكار المولى اباقة (قوله ما لم يبين اباقة) أي باقامة المينة على اباقة أو على اقرار المولى به زيلهي (قوله في الوجهين) أي فيما إذا أبق منه بعد الاشهاد أو قبله قال في المنع أما في الأقل فلانه لم يرده إلى مولاه وأما الثاني فلانه بترك الاشهاد صار عاصيا (قوله خلافا للثاني في الثاني) أي في قوله وضمن لقوله فانه لا يضمن عند أبي يوسف وان لم يشهد والاول ذكر الخلاف قبل قوله ولا جعل له املايوهم أن الخلاف في الجعل وليس كذلك لأن أبي يوسف وان أوجب الجعل بدون اشهاد لكن لا بد فيه أن يرده على مولاه والكلام فيما إذا أبق أو مات قبل الرد فافهم (قوله أو يسع العبد فيه) أي أن لم يدفع صاحب الرقبة الجعل والظاهر أن الذي يبيع نفسه هو القاضي (قوله على من يستقر له الملك) وهو المولى ان اختاره قضاء دينه أو الغرماء ان اختار يبيعه في الدين فيجب الجعل في الثمن وفي كلامه تسامح لأن الملك لم يستقر له لم يبيع فيه بل في غنه وانما استقر ملكه للمشتري ولا شيء عليه كافي الفتح (قوله جنى خطأ) أي قبل الاباق أو بعده قبل الاختذ كما يفيد قوله لا في يد الاختذ واحترز به عما لو جنى في يد الاختذ فلا جعل له على أحد كما لو قتل عدا ثم رده (قوله على من يصير له) وهو المولى ان اختار رده أو لا ولا يمان اختار دفعه اليهم فلو دفع المولى الجعل ثم قضى عليه بالدفع إلى الاولاه الرجوع على المدفوع اليه بالجعل بجر عن المحطأ ل (قوله على غاصبه لانه احياه له تبرأ ذمته بدفعه وظاهره لزوم الجعل له ولو رده إلى مالكه ويحترط (قوله وهو ترك التصرف) أي تصرفه بما يمنع رجوع الواهب في هبته (قوله عبيد صبي) بالاضافة أي جعل عبد الصبي في مال الصبي (قوله كنفقة لقطعة) لانه لقطعة حقيقة مسقة فلو اتفق عليه الاخذ بلا أمر القاضي كان متبرعا بأذنه كان له الرجوع بشرط أن يقول على

الآبق (وهو مديون وأم ولد فلا جعل له) اعطيهما بونه (وان أبق منه بعد اشهاد) المقتدم (لم يضمن) لانه أمانة حتى لو استعمل في حاجة نفسه ثم انه أبق ضمن ابن ملك عن القنية وفي الوهبانية لو أنكر المولى اباقة قبل قوله يبينه ويلزم مريد الرقبة ما لم يبين اباقة (وضمن لو) أبق أو مات (قبله) مع تمكنه منه لانه خاص (ولا جعل له في الوجهين) خلافا للثاني في الثاني لأن الاشهاد عنده ليس شرطاً فيه وفي اللقطة (ولا جعل يرد مكاتب) لحريته (وبعده على عبد الرهن على المرتين لوقيته مسارية للدين أو أقل ولولا كثرة الدين فعليه بقدر دينه والباقي على الراهن) لأن سقته بالقدر المضمون منه (وجعل عبد أو مولى برقبته لانسان ويجزئ منه لا شر على صاحب الخدمة) في الحال لأن المنفعة له (فاذا انقضت) الخدمة (رجع صاحبها على صاحب الرقبة أو يبيع العبد فيه) أي في الجعل (ويجعل مأذون مديون على من يستقر له الملك) فان يبيع يدي بالجعل والباقي للغرماء (كما يجب جعل) آبق جنى خطأ لا في يد الاختذ على من يصير له (مغضوب على غاصبه) وهو موهوب على موهوب له وان رجع الواهب (بعده الرذ

لأن زوال ملكه بالرجوع بتصرفه وهو ترك التصرف (و) جعل عبد (صبي في ماله و) الآبق (نفقته كنفقة لقطعة) كما مر ان

أن ترجع على الأصح بجر (قوله وله حصة لدين نفقته) فإن طالت المدة ولم يجرى صاحبها
بأعنه القاضى وحفظ عنه كما قدمناه بجر قلت وله حصة أيضا للجهل قال في الكافي وإن
جاء بالآبق أن يسلك حتى يأخذ الجعل فإن مات في يده بعد ما قضى له القاضى بما سلكه
بالجعل فلا ضمان عليه ولا جعل وكذلك لو مات قبل أن يرفعه إلى القاضى (قوله وقيل
يؤجره للنفقة) تقدم الكلام عليه في اللقطة (قوله بخلاف اللقطة والضال) فإن الدابة
اللقطة تؤجر لغيره في غير ما أجزته والضال لا يجلس وظاهره أنه يؤجر لغيره بنفق عليه من
أجزته وبه صرح في كتاب اللقطة (قوله ثم بعد ذلك القاضى) أى ويرد ليت المال
ما أنفق منه كما قدمناه ح والله سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المفقود)

مفاسد لا بد أن يقال أن قول السكندر وغائب لم يدر موضعه معناه لم يدر مكانه ولا موته قال
في البحر فالمدار ما هو على الجهل به حياته وموته لا على الجهل به مكانه فانهم جعلوا منه
كفى الخيط المسلم الذي أسره العدو ولا يدرى أى أم ميت مع أن مكانه معلوم وهو دار
الحرب فإنه أعظم من أن يكون عرف أنه في بلدة معينة من دار الحرب أولا لا لا
في المتي وغيره هو غائب لا يدرى مكانه ولا حياته ولا موته قيل فهذا صريح في اشتراط
جهل المكان فيكون التعمويل عليه قلت الظاهر أن علم المكان يستلزم العلم بالموت والحياة
غالباً وعدمه عدمه فالعطف للتعسير ولو علم مكانه من دار الحرب مع تحقق الجهل به حاله
وعدم إمكان الاطلاع عليه لاشك في أنه مفقود فافهم (قوله في توقع قدومه) أى يطلب
أو ينتظر وقوعه وقوله قدومه بدل اشتمال من الضمير في توقع العائد إلى قوله غائب لأن
فاعل لا يتوقف على الجوز (قوله ومن ثم لم يدر إلى أى مكان) أى فانه يتوقف ميراثه كما توقف
ميراث المسلم كافي الحاكم لأنه إذا جهل مساقه لا يمكن الحكم به بخلاف ما إذا علم فانه
يحكم به ويكون موتاً كما في قسم ميراثه على ما مر في باب (قوله وهو في حق نفسه حى)
مقابل قوله لا أتى وميت في حق غيره وحاصله أنه يعتبر حياً في حق الأحكام التي تضرده
المتوقعة على ثبوت موته ويعتبر ميتاً فيما يتعلق به ويضر غيره وهو ما يتوقف على حياته لأن
الأصل أنه حى وأنه إلى الآن كذلك استصحاباً بالاحتمال السابق والاستصحاب بحجة ضعيفة
تصلح للدفع لا لإثبات أى تصلح لدفع ما ليس بثابت لا لإثباته (قوله نزع) أى نزع مال
المفقود (قوله المسبى) أى فيه أن ما هنا أودعه بنفسه وما يجىء في مال مورثه ط قلت
لكن يأتي قريباً أنه لو كان له وكيل له حفظ ماله أى لأنه لا ينزل به فقد الموكل كما يأتي لكن
نقل ابن المؤيد عن جامع القسوين لو أخذ القاضى ودبعة المفقود عن حى يسهده ووضعها
عند ثمة لا بأس به اه وهذا يخالف ما في المعروضات الآن يقال ما فيها هو في حق أمين
بيت المال فليس لذلك وإن كان المفقود لا وارث له إلا بيت المال لأن الوارث حذمة ليس

(وله حصة لدين نفقته ولا يؤجره
القاضى) شخصية أباقه ثانياً
(و) لكن (بجسه) فهو زراً له
وقيل يؤجره للنفقة وبه جزم
في الهداية والكافي (بخلاف)
اللقطة و (الضال) وقد روى
التهذيب ما في نسخة من نسخة أشهر
ونفقته فيها من بيت المال ثم بعدها
يبيعه القاضى كما مر (فرع) ابن
بعد البيع قبل القبض للمشتري
رفع الأمر للقاضى ليبيعه والله
أعلم

(كتاب المفقود)

(هو) لغة المعلوم وشراً غائب
لم يدر إلى أى هو في توقع قدومه
(أم ميت أودع الجسد الباقي) أى
الفقر بجسه بالوقع قد دخل الأسر
ومن ثم لم يدر إلى أى لا (وهو)
في حق نفسه حى) بالاستصحاب
هذا هو الأصل فيه (فلا يشك
عرسه غيره ولا يقسم ماله) قلت
وفي معروضات المفتى إلى السهود
أنه ليس لأمين بيت المال نزع من
يد من يسهده من عليه قبل
ذهابه للمسبى فهو زراً
المفتين

له ذلك فأمين بيت المال بالاولى وما نقلناه انما هو في القاضى الذى له ولاية حفظ مال
الغائب واظهاره أنه محمول على ما اذا رأى المصلحة في ذلك بان كان من المال يده غير ثقة
والا فهو عبث تأمل (قوله ولا تفسخ اجارته) لانها وان كانت تفسخ بموت المؤجر
أو المستأجر لكنه لم يثبت موته (قوله المقر بها) بالبناء للمجهول أى التى اقتر بها غراموه
قيد به لما فى النهر ويخاصم فى دين وجب به فقدمه بالاخلاف لا فيما وجب به فقد المفقود
ولا فى نصيب له فى عقاراً وعرض فى يد رجل ولا فى حق من الحقوق اذا جهده من هو عنده
أو عليه لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل من جهة القاضى وهو لا يملك الخصومة
بالاخلاف (قوله ويقوم عليه) أعم مما قبله لانه يشمل الحفظ وغيره كما دوايس مثلاً
(قوله عند الحاجة الخ) متعلق بقوله ونصب القاضى وهذا بحث ذكره فى البحر حاصله انه
انما ينصب اذا لم يكن له وكيل فى الحفظ أقامه الغائب قبل فقده لانه لا ينزل بقده لما
فى التجنيس جعل داره يسد رجل ليعمرها أو دفع ماله ليحفظه وفقده الدافع فله الحفظ
لا التعمير الا باذن الحاكم لانه اعله مات ولا يكون الرجل وصياً له وأجاب فى النهر بأن
الظاهر انه أى وكيل المفقود لا يملك قبض ديونه التى اقتر بها غراموه ولا غلانه وسينفذ
فيحتاج الى النصيب وكان هذا هو السر فى اطلاقهم نصب الوكيل اه قات وفيه نظر لان
مراد الصور أن القاضى انما ينصب له من يأخذ حقه ويحفظ ماله اذا لم يكن له وكيل
فى ذلك لان وكيله لا ينزل بقده وقول النهر الظاهر أنه لا يملك قبض ديونه الخ غير مسلم
الان قبل صريح لانه اذا لم ينزل وقده وكاه بذلك فما المانع له منه فلذا والله أعلم لم يعقل
الشارح هل كلامه (قوله ليس بخصم فيما يدعى على المفقود) ولا فيما يدعى له كما علمته
قال فى البحر وكذا ليس للورثة ما ذكر لانهم يرونه به ماله ولم يثبت ثم نقل عن البرازية
مات عن ابنين أحدهما مائة ودفنهم ورثة المفقود أنه حتى وله الميراث والابن الاستحرام
موته لا لخصومة بينهم لان ورثة المفقود اعترفوا أنه لاحق لهم فى التركة فكيف
يخاصمونهم اه لان اعترافهم بحبائنه اعتراف بأن الحق له (قوله ونحوه) أى نحو
ما ذكر من ردعيب أو ما امة لاستحقاق بحر (قوله بالاخلاف) لما فيه من تضمن الحكم
على الغائب وانما الاخلاف المعروف بينهم وبين وكاه المالك بقبض الدين هل يملك الخصومة
أم لا فعندهم يملكها وعندهم الا اهاج عن الزياهى (قوله لم ينفذ) أعلم أن قضاء القاضى ثلاثة
أقسام قسم يرد بكل حال وهو ما خالف النص أو الاجماع وقسم يعصى بكل حال حتى لو رفع
الى قاض آخر لا يراة نفذ وأما ما لا يسطر له وهو ما يكون الاخلاف فيه لافى نفس القضاء
بل فى سببه وأمثاله كثيرة فمنها الوقضى شافى بشهادة الهدودين بعد التوبة أو وقضى لاهمة
بشهادة زوجها أو اجنبى نفذ ولو رفع الى حنفى لزمه تنفيذه لان الاختلاف فى سبب القضاء
وهو أن شهادة هؤلاء هل تصير حجة للحكم أم لا أما نفس الحكم فلا اختلاف فيه والقسم
الثالث الحكم المجتهد فيه وهو ما يقع الاخلاف فيه فى نفس الحكم ففيل ينفذ أيضاً وقيل

(ولا تفسخ اجارته ونصب القاضى
من) أى وكيله (بأخذ حقه)
كفـ لانه وديونه المقر بها (ويحفظ
ماله ويقوم عليه) عند الحاجة
قوله ويحفظ ماله
لا تعمد داره الا باذن الحاكم لانه
اهله مات ولا يكون وصياً لتجنيس
(لكمه) أى هذا الوكيل المنصوب
(ليس بخصم فيما يدعى على المفقود
من دين ووديعة وشركة فى عقار
أو رقيق ونحوه) لانه ليس بمالك
ولا نائب عنه وانما هو وكيل
بالقبض من جهة القاضى وانه
لا يملك الخصومة بالاخلاف ولو
قضى بخصومه لم ينفذ زاد الزياهى
فى القضاء وتسه الكمال لا تنفذ
قاض آخر لكن فى النيابة
القوى على النفاذ

مطلب
قضاء القاضى ثلاثة أقسام

لا يتخذ الا اذا نفذ فاض آخر فاذا نفذ الثاني نفذ حتى لو رفع الى ثالث أمضاه واذا أبطله الثاني فليس لاحد أن يميزه هذا هو الصحيح وبه ضمهم صحيح الا قول وذلك كما لو قضى لولده على أجنبي أو لأمه أنه بشهادة رجلين لأن نفس القضاء مختلف فيه واختلافه فيها لو قضى على الغائب فقبل هو من هذا القسم فلا يتخذ الا بتفويض قاض آخر وهو ما نقله عن الزياهي والكمال بناء على أن الاختلاف في نفس القضاء على الغائب وقبل هو من القسم الثاني فينفذ بالتوقف على تنفيذ قاض آخر وهو ما نقله عن الخلاصة بناء على أن الاختلاف لا في نفس القضاء بل في سببه وهو أن المينة هل تكون بجهة من غيرهم حاضر أو لا (قوله يعني لو القاضى يجهل) ومثله لو كان مقلدا المجتهد وهو بذات جميع المسألة في البحر من كتاب القضاء من أن الخلاف في نفاذ القضاء على الغائب محله ما إذا كان مذهب القاضى صحة هذا القضاء بخلاف القاضى الحنفى وسياق في القضاء ان شاء الله تعالى فحقق ذلك (قوله ولا يبيع القاضى ما لا يخاف فسادا) منقول لا مكان أو يعقار لأن القاضى لا ولاية له على الغائب الا في الحفظ وفي البيع ترك حفظ الصورة بلا ملحق وما يخاف عليه الفساد كالشارع وشعورها به لانه تعدد صورته ومعه فتنظر للغائب بحفظه معناه اه من الهداية والفتح وفي جامع الفصولين وشرح الوهبانية للقاضى يبيع مال المفقود والاسير من المتاع والرقى والعقار اذا خيف عليه الفساد وليس له بيعه بالنفقة عيالهما وان باعها الخوف الضياع فصارت دراهم أو نانبر يعطى النفقة منها بطن يقه اه وفيه شراء غائب قبل قبضه غيبة منقطعة ولا يدري أين هو جاز للقاضى يبيع المبيع وايقض الثمن للبايع لو كان المبيع منقول لا لوعقارا وعلى هذا الورع المديون وغائب غيبة منقطعة فرفع المرتهن الامر للقاضى لبيع الرهن بدنه ينبغي أن يجوز كما في هذه المسئلة اه قات ومثله يبيع المبيع ذكرها المصنف في مقتربات البيوع وذكر في التمهيد انه لو غاب بعد قبض المبيع ليس للقاضى بيعه ومثله يبيع الرهن ذكرها الشارح في كتاب الرهن ومقتضى قياس هذه على المسئلة الاولى فتخصيص الرهن بكونه منقولاً تأمل (قوله مأورون بالبيع) أى أمرهم السلطان بذلك أقول كيف يتجه هذا الامر مع مخالفتهم لما ذكره المصنف به المضاف كتب المذهب كالهداية وغيرها وكافي الحاكم الشهيد بلا حكاية خلاف الا أن يقال انه اذن للقضاة بالحكم على مذهب الغير لكن في حكم القاضى بخلاف مذهب كلام مذكور في كتاب القضاء على أن أمر قضاء زمانه لا يسرى على غيرهم كما تروى في النخبة (قوله ويتفق) أى الوكيل المنسوب نهر أى يتفق من مال المفقود الحاصل في يده والواصل من ثمن ما يتسارع اليه القسادون من مال مودوع عند مقتضى دين على مقتضى وتسامه في الفتح والبحر (قوله ولدا) نصب على التمييز نهر (قوله وهم أصوله وفروعه) أعاد الضمير بالجمع على القريب لانه يصدق على الواسد والاكثر والبراد الاصول وان علوا وفروعا وان سفلوا ولم يشترط الفقر في الاصول اسما فغناه بهما في النفقة والتمسك

يعنى لو القاضى يجهل نهر (ولا يبيع) القاضى (ما لا يخاف فسادا) فسادا في نفقة ولا في غيرها بخلاف ما يخاف فسادا) فانه يبيعه القاضى ويحفظ عنه قلت لكن في معروضات المفتى أبى السعد أن القضاء وأمناء بيت المال في زمانه مأورون بالبيع مطلقا وان لم يصف فسادا فان ظهر رعيه فله الثمن لأن القضاة غير مأورين بنفسه نعم اذا بيع نهر فاحش فله فسخه اه فلا يصف (ويتفق على سره وقرينه ولدا) وهم أصوله وفروعه (ولا يتفرق بينه وبينه ولو لم يهد مضى أربع سنين)

ينفق عليهم لان وجوب النفقة اهم لا يتوقف على القضاء فكان امانة ائتمهم بخلاف غير
الولاد من الاخ ونحوه فان وجوبها يتوقف عليه فكان قضاءه على الغائب وهو لا يجوز
وهذا الاطلاق مقيد بالدرهم والدنانير والتبر لان حقهم في المأهول والمأهول فان لم يكن
ذلك في ماله احتج الى القضاء بالقيمة وهي المقدار وقد علمت انه على الغائب لا يجوز الا
في الاب فان لم يبيع العرض لنفقة استحسننا كما في المبسوط وقدم المصنف في النفقات ان
الهؤلاء اخذ النفقة من مودعه ودينونه المقتربين بالنكاح والقبول ان يكونا ظاهرين
عند القاضي فان ظهرا لم يشترط أو أحدهما اشترط الاقرار بما خفي هو الصحيح فان أنكر
الودعة والدين لم ينصب أحد من هؤلاء خصم فيه والمسئلة بقروعهما مرت نهر أي
مرت في النفقات (قوله خلافا لما لك) فان عنده تعدد زوجة المفقود عدة الوفاة بعدمضي
أربع سنين وهو مذهب الشافعي القديم وأما الميراث فذهب ما كونهما في التقدير
بثنتين سنة أو الرجوع الى رأي الحاكم وعند أحمد ان كان يغيب على حاله الهلاك كن فقد
بين الصنفين أو في مركب قد انكسر أو خرج حاجة قرية فلم يرجع ولم يعلم خبره فهذا بعد
أربع سنين بقسم ماله وتعددت زوجته بخلاف ما اذا لم يغيب عليه الهلاك كما سافر لتجارة
أو لم حاجة فانه يفترض للحاكم في روايته عنه وفي أخرى بقدر بقية من مولده كما في شرح
ابن الشحنة لكنه اعترض على الناظم بأنه لا حاجة للحنفي الى ذلك أي لان ذلك خلاف
مذهبنا فنفذ في أولي وقال في الدر المنثور بسبب أولي القول القهستاني لو أتى به في موضع
الضرورة لا بأس به على ما ظننا من أقوال ونظير هذه المسئلة عدة جملة الطهر التي بلغت برؤية
الدم ثلاثة أيام ثم امتدت طهرها فانتم اتقى في العدة الى أن تحيض ثلاث حيض وعندهم مالك
تتقضى عدتها بتسعة أشهر وقد قال في البرازية القنوي في زمانه على قول مالك وقال
الرازي كان بعض أصحابنا يفتون به للضرورة واعترضه في النهر وغيره بأنه لا داعي الى
الافتاء بذهب الغير لا مكان الترافع الى مالكي يحكم بذهبهم وعلى ذلك مشي ابن وهبان في
منظومه هناك لكن قد من أن الكلام عند تحقق الضرورة حيث لم يوجد مالكي يحكم به
(قوله وميت في حق غيره) معطوف على قوله وهو في حق نفسه حتى تكلم (قوله وللمفقود
يتان وأبناء) الظاهر أنه بالمجمع ابن اذ لا يصح أن يكون مفردا منه وباقي بعض النسخ
وايتان بصيغة المنفى وفي بعضها وابن بصيغة المفرد والكل صحيح (قوله والتركة في يد
البتين) أي يلقى الرجل الميت واعلم أن في هذه المسئلة ست صور والمذكور هنا صورة
واحدة منها أو حاصل الصور أن المال إما أن يكون في يد أجنبي أو في يد البنتين أو في يد الولد
الابن وعلى كل إما أن يتفقوا على التقدير في يد المالك ويدين أنه مات وأحكام
الكل مبنية في الفقه فراهه ان شئت (قوله أي لا ينزع من يد البنتين) بل يقضى له ما
بالنصف ميراثا ويوقف النصف في أيديهم ما على حكم مالك الميت فان ظهر المفقود جادفع
اليه وان ظهر ميتا أعطى البنتان سدس كل المال من ذلك النصف والثالث الباقي للولاد

مطلب
في الافتاء بذهب مالك في زوجة
المفقود
خلافا لما لك (وميت في حق غيره
فلان من غيره) حتى لو مات
رجل عن بنتين وابن مفقود وللمفقود
بتان وأبناء والتركة في يد البنتين
والكل مقرون بتسعة الابن
واحدة هو المقاضي لا ينبغي له أن
يجوز له المال عن موضعه أي لا ينزعه
من يد البنتين خزانة المقتنين

الابن للذكر مثل حظ الانثيين فتح (قوله ولا يستحق الخ) أي لا يحكم باسمه فاقه للوصية
 بعد موت الموصي ولا بعده بل يوقف الى ظهور الحال فان ظهر الى آخر ما سبذكره
 المصنف (قوله الى موت أقرانه) هذا ليس خاصا بالوصية بل هو حكمه العام في جميع
 أحكامه من قسمة ميراثه وبينونة زوجته وغير ذلك (قوله في بلده) هو الاصح يحرق وقيل
 المعتبر موت أقرانه من جميع البلاد فان الأعمار قد تختلف طولا وقصرا بحسب الأقطار
 بحسب اجرائه سبحانه العادة ولذا قالوا الصفة قابلة أطول أعمارهم من الروم لكن في تعريف
 موت أقرانه من البلاد شرح عظيم بخلافه من بلده فانما فيه نوع شرح محتمل فتح (قوله
 على المذهب) وقيل يقتدر بتسعين سنة بتقديم التام من حين ولادته واختاره في الكنز وهو
 الارفق هداية وعليه الفتوى ذخيرة وقيل بمائة وقيل بمائة وعشرين واختار المتأخرون
 ستين سنة واختار ابن الهمام بمعين اقوله عليه الصلاة والسلام أعمار أمي ما بين الستين
 الى السبعين فكانت المنتهى غالباً وكفى شرح الوهبانية انه حكاه في النبايع عن
 بعضهم قال في البحر والهبب كيف يمتنعون خلاف ظاهر المذهب مع انه واجب الاتباع
 على مقلدي أبي حنيفة وأجاب في النهر بأني التفحص عن موت الأقران غير ممكن أوفيه
 شرح فمن هذا اختاروا تقديره بالسبعين اه قلت وقد يقال لا خلاف بل هو تفسير ظاهر
 الرواية وهو موت الأقران لكن اختلفوا فيهم من اعتبر أطول ما يعيش اليه الأقران
 غالباً ثم اختلفوا فيه هل هو تسعون أو مائة أو مائة وعشرون ومنهم وهم المتأخرون
 اعتبروا الغالب من الأعمار أي أكثر ما يعيش اليه الأقران غالباً لا أطوله فتدبره بستين
 لأن من يعيش فوقها نادر والحكم للغالب وقد رآه ابن الهمام بمعين الحديث لانها نهاية
 هذا الغالب ويشير الى هذا الجواب قوله في الفتح بعدد كتابه الأقوال والحاصل أن
 الاختلاف ما جاء الامن اختلاف الرأي في أن الغالب هذا في الطول أو مطلقاً اه (قوله
 واختار الزياهي تفويضه للإمام) قال في الفتح فاي وقت رأى المصلحة حكمه بونه قال
 في النهر وفي النبايع قبل يفوض الى رأي القاضي ولا تقدير فيه في ظاهر الرواية
 وفي القنينة جعل هذا رواية عن الامام اه قلت والظاهر أن هذا غير خارج عن ظاهر
 الرواية أيضاً بل هو أقرب اليه من القول بالتقدير لانه فسر في شرح الوهبانية بان ينظر
 ويحكم وينقل ما يغلب على ظنه فلا يقول بالتقدير لانه لم يرد به الشرع بل ينظر في الأقران
 وفي الزمان والمكان ويحكم ثم نقل عن مفتي الخنازلة حكايته عن الشافعي ومحمد وأنه
 المشهور عن مالك وأبي حنيفة وأبي يوسف وقال الزياهي لانه يختلف باختلاف البلاد
 وكذا غلبة الظن يختلف باختلاف الأشخاص فان الملك العظيم اذا قطع خبره يغلب
 على الظن في أدنى مدته انه قد مات اه ومقتضاه انه يجهل ويحكم القرائن الظاهرة والدالة
 على موته وعلى هذا يتبين ما في جامع الفتاوى حيث قال واذا افقد في المهلكة فتوته غالب
 فيحكم به كما اذا افقد في وقت الملاقة مع العدو أو مع قطاع الطريق أو سافر على المرض

(ولا يستحق ما أوصى له اذا مات
 الموصي بل يوقف قسطه الى موت
 أقرانه في بلده على المذهب) لانه
 الغالب واختار الزياهي تفويضه
 للإمام

الغالب هلاكه أو كان سفره في البحر وما أشبه ذلك حكم بموته لأنه الغالب في هذه الحالات
وان كان بين احتمالين واحتمال وموت ناشئ عن دليل لا احتمال حياته لأن هذا الاحتمال
كاحتمال ما إذا بلغ المدة ومقدار ما لا يعيش على حسب ما استلزموا في مقداره نقل من
الغنية اه ما في جامع الفتاوى وأفتى به بعض مشايخ مشايخنا وقال أنه أفتى به القاضي
زاده صاحب بحر الفتاوى لكن لا ينبغي أنه لا بد من مضي مدة طويلة حتى يغلب على
الظن موته لا يجوز دفعه عند ملاقاته العدة أو سفره البحر ونحوه إلا إذا كان ملكا عظيما
فانه إذا بقي حياته شتر حياته فلذا قلنا ان هذا مبني على ما قاله الزيلعي تأمل (قوله)
وطريق قبول البينة) فيه إيهام أنه يحتاج إلى بينة على موت أقرانه وليس بمراد بل المراد
ما إذا قامت بينة على موته حقيقة ففي النهر عن التناخلية ثم طريق موته أما بالبينة
أو موت الأقران وطريق قبول هذه البينة أن يجعل القاضي الخ (قوله) أو ينصب عليه
قيما أي إذا لم يكن له وكيل يحفظ ماله ينصب عنه مسخر الأثبات دعوى موته من زوجته
أو أحد ورثته أو غيره (قوله بقضاء الخ) هو أحد رواين قال القهستاني وفي القضاء من
قوله فتعده عرسه دلالة على أنه يحكم بموته بمجرد دافعة واحدة فلا يتوقف على قضاء القاضي
كما قال شرف الأئمة وقال نجم الأئمة القاضي عبد الرحيم نص على أنه يتوقف عليه كافي
المنية اه وما قاله شرف الأئمة موافق للمعتون سائحي في كانت لكن المتبادر من العبارة
أن المنصوص عليه في المذهب الثاني ثم رأيت عبارة الواقعات عن الغنية أن هذا أي
ماروي عن أبي حنيفة من تفويض موته إلى رأي القاضي نص على أنه إنما يحكم بموته
بقضاء الخ (قوله) فإن ظهر قبله هذه التولية لم يفهم لها وإن ذكرها الكثيرون سائحي
ولذا قال في البحر وان علم حياته في وقت من الاوقات يرث من مات قبل ذلك الوقت من
أقاربه اه لكن لو عاد سبعا بعد الحكم بموت أقرانه قال ط الظاهر أنه كلمت إذا أحيى
والمرتد إذا أسلم فالباقي في يده ورثته له ولا يطالب بما ذهب قال ثم بعد رفق رأيت المرحوم
أبا السعود نقله عن الشيخ شاهين ونقل أن زوجته له والاولاد لاني اه تأمل (قوله) فله
ذلك القسط أي الموقوف له من الوصية وكذا الارث كما علمت (قوله) وبعدة أي بعد
موت أقرانه وهو متعلق بقوله يحكم لا بقوله يظهر لانه يصير المعنى وان ظهر حيا بعد موت
أقرانه يحكم بموته الخ وهو فاسد كما لا يخفى (قوله) فتعده عرسه للموت أي عدة الوفاة
ويرد قسطه من الوصية إلى ورثة الموصي (قوله) بين من يرثه الآن أي حين حكم بموته
لامن مات قبل ذلك الوقت من ورثته زياهي وكذا يحكم بعق مدبريه وأمهات أولاده
في ذلك الوقت بحر (قوله) من حين فقده أي ما لم تعلم حياته في وقت كما مر (قوله) عند
موته أي موت المورث (قوله) دافعة تدفع ثبوت حق غيره في ماله (قوله) لا مشبهة
فلا يثبت له حق في مال غيره (قوله) ولو كان مع المقتود وارث يجب به الخ أي يجب
ذلك الوارث بالمقتود ويظهر هذا من المثال السابق حيث لم يعط أولاد الابن المقتود شيئا

وطريق قبول البينة أن يجعل
القاضي من في يده المال خصه ما عنه
أو ينصب عليه قيمات قبل عليه
البينة ثم رقت وفي واقعات المفتين
أقدرى أفندي مهزبا للقضية أنه
إنما يحكم بموته بقضاء لانه أمر
محقق فالم ينضم اليه القضاء
لا يكون حجة (فإن ظهر قبله) قبل
موت أقرانه (حيث فله ذلك) القسط
(وبعدة يحكم بموته) في سق ماله
(يوم لم ذلك) أي موت أقرانه
(فتعده) منه (عرسه للموت) ويقسم
ماله بين من يرثه الآن و) يحكم
بموته (في) حق (مال غيره من حين
فقده) فبذلك الموقوف له إلى من يرث
مورثه عند موته (لما تقرر أن
الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة
دافعة لا مشبهة) ولو كان مع المقتود
وارث يجب به لم يعط (الوارث
شيئا) وإن اتفق من حقه به (اعطاه)
أقل النصيبين) ويوقف الباقي

قبل ظهور حيانته بغيره وأعطى البنتان النصف فقط دون الثلثين ووقف لهما السدس
ولا ولد الابن الثلث إلى ظهوره وبنه فان ظهر رجلا أخذ النصف الموقوف (قوله كالحل)
فانه لو كان معه وارث لا يتغير رثته بحال يعطى كل نصيبه وان كان ينقص حصته به يعطى
الاقل وان كان بسقط به لا يعطى شيئا ولو ترك ابنا وزوجة حاملات يعطى الزوجة الثمن لانه
لا يتغير والابن نصف الباقي لانه أقل من كل الباقي على تقدير موت الحل ومن ثلث الباقي
على تقدير كون الحل اثني ولو ترك زوجة حاء لا وأخاشقة حاء وأما لا يعطى شيئا لا احتمال
ذكورة الحل (قوله ولذا حذفه) أي حذف قوله ولو كان مع المفقود وارث الخ (قوله
فرع الخ) عزاه في الدرر إلى فصول العمادى (قوله ويبيعهما) في شرح الوهبانية عن
القنية فقيدت مولاهما ولا تجد نفقة وخيف عليهما الفاحشة فلا تضي أن يبيعهما أو يزوجها
من امرأة ثمة وليس له تزويجها اه والله سبحانه أعلم

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الشركه) *

قبل مشروعيتهما بآية بالكتاب والسنة والمعقول واختلاف في النص المفيد لذلك قال
في الفتح ولا شك أن مشروعيتهما أظهر من تواتر التوارث والتعامل بهما من لدن رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهلم جرا متصل لا يحتاج فيه لإثبات حديث بعينه (قوله من
حديث الأمانة) فان مال أحد الشرك بكن أمانة في يده لا شر كيان مال المفقود أمانة في يد
الحاضر بجر وجعل في الفتح هذه مناسبة عامة فيهما وفي الأبن والمقيد والمقطعة
(قوله بل قد تحقق في ماله) هذه مناسبة خاصة بيانهما أنه لو مات أبوه عنه وعن ابن آخر
فان مال المفقود من التركة على تقدير سيانته مشترك أي مختلط مع مال أخيه (قوله
بكسر فسكون في المعروف) كذا في الفتح أي المشهور فيها كسر الشين وسكون الراء
قال في النهر ولك فتح الشين مع كسر الراء وسكونها (قوله لغة الخلط) قال في الفتح هي لغة
خلط النصيين بحيث لا يميز أحدهما وما قبل اختلاط النصيين تساهل لانهم اسم
المصدر والمصدر التركة مصدر شركت الرجل أشركه شركا فظهر أنهم يفعل الإنسان وفعله
الخلط وأما الاختلاط فصفة للمال تثبت عن فعلهما ليس له اسم من المادة وعامة فيه
قلت لكن الشركه قد تحقق بالاختلاط كما يأتي فيسلم أن لا يكون لهما اسم تأمل الآن
يقال إن أهل اللغة لا يسمون شركه (قوله سمي بها العقد) عبارة الزباني ثم يطلق اسم
الشركه على العقد مجازا لكونه سمي به (قوله لانها سمي به) الضمير الأول عائدا إلى العقد
بتأويل الشركه والمسمى إلى الخلط اه ح والظاهر تذكير الضميرين كعبارة الزباني
أو يقول لانه سمي أي لان العقد سبب الشركه التي حقيقة الخلط فالعلاقة السميية من
اطلاق اسم المسبب على سببه قال في الفتح فاذا قيل شركه العقد بالاضافة فهي اضافة
بيانية (قوله وشركا الخ) ظاهر كلامهم اتحاد اللغوى والشركى فانهم في الشرع
تطلق على الخلط وكذا على العقد مجازا تأمل بدليل تقسيمهم لها إلى شركه عقد وشركه

(كتاب الحل) ومحل الفراقض
وانما حذفه القيد وري وغيره
(فرع) ليس للشان تزويج أمة
غائب ومجنون وعبد هما له أن
يكاتبهما ويبيعهما
(كتاب الشركه)

لا يخفى مناسبتهم للمفقود من حيث
الأمانة بل قد تحقق في ماله عند
موت مورثه (هي) بكسر فسكون
في المعروف لغة الخلط سمي بها
العقد لانها سمي به وشركا (عبارة
عن عقد بين المتشركين في
الاصل والربح) بوجهة

ملك والتمانية فيكون بالخطاط أو الاختلاط إلا أن يقال المراد تعريف شركة العقد فقط
 لأنهم التي فصلت أنواعها إلى أربعة من مفاوضة وغيرها تأمل (قوله في شركة العين) أي
 الملك فأنه في مقابلة العقد الذي هو عرض غير عين وقوله اختلاطهما أي اختلاط المالين
 بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر بالاختلاط تبعاً للفتح مع أن مقتضى ما مر التعيين بالخطاط تأمل
 (قوله اللفظ المقيد له) أي عقد الشركة وهو الإيجاب والقبول ولو عرفت كماله يأتي
 (قوله كون الواحد الخ) كذا في البحر عن المحيط والظاهر أن المراد بالواحد المعقود
 عليه احترازاً عن المباحات والنكاح والوقف لماسياً من قوله ومن شرطها كون المعقود
 عليه قابلاً للوكالة فإن المراد من قبوله الوكالة قبوله الاشتراك (قوله وهي ضربان)
 أي الشركة من حيث هي لا بقيد كونها شركة عقد ففيه شبهة الاستحسان والاكلام من
 تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره (قوله شركة ملك) أي اختصاصه فلاضافة بمعنى الباء
 كما في المغرب فهستأني (قوله أو حفظاً) دخوله في الملك المقسّر بالاختصاص ظاهر
 والمقصود بيان اشتراكهما في الحفظ وثبوت الحق لهما لا لواحد فقط ولا يلزم من ذكر
 مسألة في باب جريان جميع أحكام الباب فيها كالدين المشترك فإنه لا تجرى فيه جميع
 أحكام العين فافهم (قوله به الربح) حقه أن يقال حقت به الربح لما في القاموس
 الهب والهبوب ثوران الربح وهبه هباً وهبة بالفتح وهبة بالكسر قطعها فقد جعل
 المتعدي بمعنى القطع وهو غير مراد هنا كما لا يخفى (قوله على ما هو الحق) قال في الفتح
 إن بعضهم ذكر من شركة الأملاك الشركة في الدين فقيل مجاز لأن الدين وصف شرعي
 لا يملك وقد يقال بل يملك شرعاً وإذا جاز بهت من عليه وقد يقال إن الهبة مجاز عن
 الاستقاط ولذا لم تجز من غير من عليه والحق ما ذكرنا من ملكه ولذا ملك مانعه من العين
 على الاشتراك حتى لو دفع الخاه وقوله ملك مانعه الخ أي لو صالح أحد هما عن نصيبه
 على عين كنوب مثلاً كما يشتركان به وبين الآخر وتما في الصلح قبيل التنازع
 (قوله وإن من حيل اختصامه) أي اختصاصه الآخر وتما في الصلح قبيل التنازع
 الحيلة المذكورة في الفتح أيضاً وسبب أي غير ما في الصلح (قوله بارت) متعلق بقوله يملك
 متعدي (قوله بأي سبب كان الخ) هو فهو قوله بارت أو يبيع فإن الأول جبري
 والثاني اختياري ومن الأول ما لو اختلط مالهما بالاصنع من أحدهما ومن الثاني ما لو
 ملكا عيناً بهية أو استبلا على مال حربي أو خلطاً مالهما بحيث لا يتميز كباقي أو قبلاً
 وصية بعين لهما كما في البحر (قوله ولو متعاقبا) مرط بقوله أن يملك متعدي ط (قوله
 ثم أشرك فيه آخر) سيذكر المصنف مسألة الاشتراك في الشركة (قوله في الامتناع)
 الأولى حذفه لأنه أجنبي في التصرف في الامتناع عنه إلا أن يقال قوله أجنبي أي
 كاجنبي ويكون هذا بالوجه الشبه ط (قوله عن تصرف مضر) احتراز به عن غير
 المضر كالامتناع بيوت وخادم وأرض في غيبة شريكه على ما سيأتي بيانه (قوله فصحه له

(وركنها في شركة العين اختلاطهما
 وفي العقد اللفظ المقيد له) وشرط
 جوازها كون الواحد قابلاً
 للشركة (وهي ضربان شركة ملك
 وهي أن يملك متعدي) اشتان
 فأكثر (عيناً) أو حفظاً كنوب
 هبه الربح في دارهما فافهم
 شركتان في الحفظ فهستأني
 (أو ديناً) على ما هو الحق فلو دفع
 المدينون لأحد هماً فلا يختر
 الرجوع بنصف ما أخذ فتح
 وسيجيئ منافي الصلح وإن من
 حيل اختصاصه بما أخذ أنه
 يهبه المدينون قدر حصته ويهبه
 رب الدين حصته وهبانية (بارت
 أو يبيع أو غيرها) بأي سبب
 كان جبرياً أو اختيارياً ولو
 متعاقباً كما لو اشترى شيئاً ثم أشرك
 فيه آخر منية (وكل) من شركاء
 الملك (أجنبي) في الامتناع عن
 تصرف مضر (في مال صاحبه)
 لعدم نقصانها الوكالة (فصحه له

مطله
 الحق أن الدين يملك

بيع حصته) ففرع على التقييم بحال صاحبه ط (قوله الا في صورة الخلط) والاختلاط
 فانه لا يجوز البيع من غير شريكه بلا اذنه والفرق أن الشرع كذا إذا كانت بينهما من
 الابتداء بأن اشتريا نقطة أو ورثاها كانت كل حصة مشتركة بينهما فيبيع كل منهما
 نصيبه شائعاً جازماً من الشريك والاجنبى بخلاف ما إذا كانت بالخلط أو الاختلاط
 كان كل حصة مملوكة بوجه بيع أجزائهما ليس للاخر فيها شركه فاذا باع نصيبه من غير
 الشريك لا يقدر على تسليمه الا مخلوطاً ينصيب الشريك فيه توقف على اذنه بخلاف بيعه
 من الشريك للقدرة على التسليم والتسلم اه فتح ويجزى وقت ومثل الخلط والاختلاط
 بيع ما فيه ضرر على الشريك أو البائع أو المشتري كبيع الحصة من البناء أو الغراس
 وبيع بيت معين من دار مشتركة كما يأتي تحريره (قوله بفعلهما) احتراز عما إذا كان
 بفعل أحدهما بلا اذن الآخر فان الخلط يملك مال الآخر ويكون هضمنا عليه بالمثل
 للتعدي (قوله كنطة بشعر) ومثله كنطة بكنطة بالاولى لتعذر التمييز في الاول يتعسر
 (قوله وكبناء وشجر وزرع مشترك) ضيقه يقتضي أن هذا من قبيل الخلط وليس كذلك
 وانما توقف البيع فيه من الاجنبى على اذن شريكه لتضرر الشريك بالقطع والهضم
 كما سيأتي تفصيله اه ح قلت ويمكن الجواب بأن قوله وكبناء معطوف على قول المصنف
 في صورة الخلط فيكون استثناء صورة أخرى وهي ما في بيعه ضرر كما قلنا (قوله ونحوه
 في فتاوى ابن نجيم) أى في كتاب البيع حيث أفق بأنه لو باع أحد الشريكين في البناء
 حصته لاجنبى لا يجوز ولشريكه جاز وأفق أيضاً بأنه لو باع حصته من الزرع لاجنبى
 بلا رضائهم لا يجوز وفاده تقييد الاول أيضاً بما إذا لم يرض الشريك أفاده ح
 وفي الظاهر بضرورة حوا بأن بيع الحصة في البناء والغراس غير الشريك لا يجوز (قوله
 وفيما بعد ورقين أن المبطنة كذلك) ونصه سئل في مبطنة بين شريكين باع أحدهما
 حصته لاجنبى بمن معلوم بدون رضائهم لا يجوز البيع أم لا أجاب لا يجوز البيع
 اه والمراد بالمبطنة البطيخ المزروع لأرض البطيخ اذ يبيع مع الأرض جاز والمراد أيضاً
 ما إذا باع قبل النضج لأن فيه ضرراً على الشريك بالقطع قال في جامع الفصولين باع
 نصيبه من المبطنة برضا شريكه فلو ضره القطع لم يجوز البيع ونصيب البائع للمشتري
 ما لم يفسخ البيع ولشريكه أن لا يرضى به الا جازة اذ في قلعه ضرر والانسان لا يجبر على
 تحمل الضرر اه ومفاده أن البيع فاسد قبل الفسخ لقوله ونصيب البائع للمشتري
 الخ يعنى اذا قبض المبيع (قوله لكن فيما الخ) أفق مثله في الفتاوى الظهيرية واستند
 الى ما في فتاوى ابن نجيم وبين وجه ذلك حيث قال سئل فيما إذا باع أحد الشريكين حصته
 في الغراس في الأرض المتسكرة من اجنبى وأعلمه بماعلى الحصة من المتسكرة هل يجوز
 بيعه لكونه لا مطالب له بالقطع فلا يضره أم لا أجاب نعم يجوز بيعه لهدم الضرر بهدم
 التكليف بالقطع في فتاوى الشيخ زين بن نجيم اذا باع أحد الشريكين في البناء والغراس

بيع حصته ولو من غير شريكه بلا
 اذن الا في صورة الخلط (الاهـ) ما
 بفعلهما كنطة بشعر وكبناء وشجر
 وزرع مشترك هـ سئل في
 الفصل الثلاثين من العمادية
 ونحوه في فتاوى ابن نجيم وفيما بعد
 ورقين أن المبطنة كذلك لكن
 فيما بعد ورقين آخرين جواز
 بيع البناء والغراس المشترك
 في الأرض المتسكرة ولو لاجنبى

مطلب
 مهم في بيع الحصة الشائعة من
 البناء أو الغراس

في الارض المحتسرة حصته من اجنبي هل يجوز البيع منه أم لا أجاب نعم يجوز وكذا من
الشريك والله أعلم اهـ ووجهه عدم المطالبة في الارض المحتسرة بالقلع كما هو ظاهر اهـ
ما في الحسرية وبه ظهر أنه لا مخالفة بين هذا وما تقدم لأن مناط الفساد حصول الضرر
فانهم ولذا قال الطرسوسي بعد كلام فتح رلنا من هذه النقول أن يبيع الحصة من الزرع
والثمرة والمبطحة بغير الارض من الاجنبي أو من أحد شره ~~يكفي~~ لا يجوز فلورضى
الشريك قبل لا يجوز أيضا وقيل يجوز ويظهر في التوفيق بحمل القول على ما إذا قصد
المشتري اجزاء الشريك على القلع والثاني على ما إذا لم يقصد ذلك ويفهم هذا التوفيق
من تعاميل المحيط لعدم الجواز بقوله لأن فيه ضررا والانسان لا يجبر على تحمل الضرر
وان رضى به اهـ كما قالوا فيما إذا باع نصف زرع من رجل لا يجوز لأن المشتري يطالبه
بالقلع فيتضرر البائع فيما لم يبعه وهو النصف الآخر كبيع الجذع في السقف ثم إذا
طلب المشتري القلع لا يجاب اليه نظر للشريك لكن ان طلب هو أو البائع النقض فسخ
البيع لانه فاسد وان سكنت الى وقت الادراك انقلب جائزا والمانع وذكر في الخاتمة
أن نصيب البائع يكون للمشتري ما لم ينقض البيع اهـ وما يبيع هذه المذكورات من
الشريك كارض بينهم فيما زرع له ما لم يدرك فباع أحدهما نصيبه من الزرع لشريكه
بدون الارض ففي رواية يجوز وفي أخرى لا وعليها جواب عامة الاصحاب وانكسر تحمل
على ما فيه ضرر بالقلع كبيع رب الارض من الاكار حصته من الزرع أو الثمرة فلا يجوز
لانه يكلف الاكار القلع فيتضرر أما لو باع الاكار لرب الارض فانه يجوز اتناها
والدليل قول المحيط لأن البائع يطالبه بالقلع ليعرض نصيبه من الارض ولا يمكن ذلك
الا بقلع الكل فيتضرر المشتري فيما لم يشتره وهو نصيب نفسه اهـ كلام الطرسوسي
ملخصا ثم حرر أن حكم الغراس كالزرع وهذا كله فيما إذا لم يدرك الزرع والثمرة والاجاز
لعدم الضرر بالقلع كما سيذكره الشارح عن الفتاوى إذا باغت الاشجار أو ان القلع
جازا لشراء والافسد ومثله الزرع كما في بيع البحر عن الولو الحمية والخاصل أن ما باع
أو ان قطعه يصح بيع الحصة منه للشريك ولغيره ولو بلاذن الشريك لعدم الضرر والا
لم يجز بيعه من الاجنبي بلاذن الشريك فلو باذنه لم يجز ان كان مراد المشتري اجزاء
الشريك على القلع والابان سكنت الى وقت الادراك يجوز وعلى هذا ما كان في الارض
المحتسرة لانه معتد للبقاء لا للقطع فلا يضرر أحد ههما فلو أراد القطع قبل بلوغ أو انه
لا يجاب الى ذلك وإذا طلب أحد ههما فسخ البيع يجاب لانه فاسد وانما يتقلب جائزا إذا
سكنت الى وقت الادراك وأما البناء فذكر الطرسوسي أنه أما ان تكون الارض
لهما أو لغيرهما أو لأحدهما * فان كانت لهما ففي المحيط انه لو باع أحدهما حصته من
البناء فقط لاجنبي لم يجز ولو باذن الشريك لأن للبائع مطالبة بالهدم وكذا لو كان الكل
له فباع نصبه من رجل لأن المشتري يطالبه بالهدم فيتضرر البائع فيما لم يبعه ولو باع

من شريكه في رواية جازوفي أخرى لا واختارها أبو الليث لأن البائع يطالب به بتقريبه
نصيبه من الأرض * وإن كانت الأرض لغيرهما ففي البدائع والخلاصة لو باع لأجنبي
لم يجوز لأنه لا يمكنه تسليمها إلا بضرر وهو نقض البناء ومقتضاه أنه لا يمكنه بيعها
ينبغي حمله على ما لا ضرر فيه كالمواصلة معارها للبناء مدة ومقتضى المدة لأن البائع لا حق له
في الأرض فلا يملكه مطالبه المشتري بالقلم بخلاف الأرض المستأجرة لبقاء حقه
في الأرض الآن يؤجره نصيبه منها قبل البيع وكذلك لو كانت الأرض مخصصة وبه لأن
البناء غير مستحق للبقاء بل للقلم فهو كالمقوع حقيقة فيصير بيعه ولو لأجنبي ومنه
الاحكام التي يدفع لها في كل سنة مبلغ معلوم بلا إيجابه شرعية فينبغي أن يكون كالمنعوبة
لأنه مستحق للقلم * وإن كانت الأرض لأحدهما فباع أحدهما لأجنبي لا يجوز وإن
اشترى يكتفي بالجواز سواء كان البائع صاحب الأرض أو الآخر لأن البناء هنا لا يكون
الابطار بق الإباحة فهو مستحق للقلم بخلاف الزرع في أرض أحدهما فإنه بطريق
المزارعة وهي عقد لازم فالزرع مستحق للبقاء فلذا لم يصح بيع صاحب الأرض حصته
في الزرع للزرع وصح العكس لعدم الضرر هذا خلاصة ما حرره الطرسوسي في أنفع
الوسائل قلت والعرف الآن في العمارة أنها تبقى في أرض الوقف وأرض بيت المال
بعد استحكار أرض الوقف مدة طويلة على مذهب من يراها فإذا باع حصته من البناء
لأجنبي بعد ما أحكره الحصة من الأرض أو فرغ له عن حق تصرفه في الأرض السلطانية
بإذن المتكلم عليهم أصبح لعدم الضرر وكذلك لو تأخر الاحكام والفراغ عن البيع لارتفاع
المفسد كما ترى في لو باع حصته من الشجر قبل الادراك ولم يطالب القلم إلى الادراك وعلى
هذا فقامت عن البدائع والخلاصة من عدم الجواز لأجنبي ينبغي حمله على ما إذا كانت
الأرض مستعمارة بقريضة التعليل وذلك لأن المشتري غير مستعمل ولا بد من تسليم المبيع
فلا بد من الهدم وفيه ضرر على الشريك بخلاف ما إذا كانت في أرض وقف أو أرض
سلطانية لأنه يمكنه تسليم المبيع مع الأرض فيقوم المشتري مقام البائع إذا كان قصده
إبقاء البناء وتزول عنه الفساد التي ذكرها وهذا ما استند إليه الخبير الرملي في حله الجواز
تبعاً لابن نجيم كما ترى من سؤي بين الغراس والبناء فيحصل ما مر من عدم الجواز
في الغراس الذي لم يبلغ أو ان القلم على ما إذا كانت الأرض للبائع وقد استوفينا
الكلام على هذه المسائل في كتابنا العقود الدورية تنقيح الفتاوى الحسامية فراجع
(قوله فتنبه) أشار به إلى وجه التوفيق الذي ذكرناه بين كلامي ابن نجيم (قوله فلا
يجوز بيعه إلا بأذنه) راجع إلى قوله إلا في صورة الخلط وما بعده اهـ وقد سقط في بعض
النسخ من هذا إلى قوله والاختلاط (قوله فلا تختر أن يطل البيع) كذا في غالب كتب
المذهب معنيين بضمير الشريك بذلك عند القسمة إذ لو صح في نصيبه لتعين نصيبه فيه
فأذا وقعت القسمة للدار كان ذلك ضرراً على الشريك إذ لا سيل إلى جمع نصيب الشريك

فتنبه فلا يجوز بيعه إلا بأذنه ولو
كانت الدار مشتركة بينهم ما باع
أحدهما بيتاً معينا أو نصيبه
من بيت معين فلا تختر أن يطل
البيع

وفي الواقعات دارين رجلين باع
أحدهما نصيبه لآخر لم يجز لأنه
لا يجوز ما ان باعه بشرط الترتل أو
بشرط القلع أو الهدم أما الأول
فلا يجوز لأنه شرط منفعة للمشتري
سوى البيع فصار كشرط اجارة
في البيع ولا يجوز بشرط الهدم
والقلع لأن فيه ضررا بالشريك
الذي لم يبيع وفي الفتاوى مشجرة
بين قوم باع أحدهم نصيبه مشاعا
والاشجار قد انتمت أو ان القطع
حتى لا يضرها القطع جاز الشراء
وللمشتري أن يقطع لأنه ليس في
القسم ضرر وفي النوازل باع نصيبه
من المشجرة بالأرض بلا إذن
شريكه ان باعها أو ان انقطعها
جاز البيع لأنه لا يضره المشتري
بالقسمة وان لم تبلغ فسد لضرره
بها وفيها باع بناء بالأرضه على
أن يترك المشتري البناء فالبيع
فاسد عمادية من الفصل الثالث
من مسائل الشيوع (والاختلاط)
بلاصع من أحدهما فلا يجوز بيعه
الاباذنه لعدم شيوع الشريك
في كل حصة بخلاف نحو حياض
وطاخون وعمدوداية حيث يصح
بيع حصته اتفاقا كباسطه
المصنف في فتاويه ثم الظاهر أن
البيع ليس بقصد بل المراد
الانحراج عن الملك ولو بهيمة أو
وصية وقامه في الرسالة المباركة
في الأشياء المشتركة وهي نافعة
لأنه يتسلى بالافتاء وزاد الواني
الشفعة أيضا قرا به

فيه والخال هذه لأن نصيبه للمشتري ولا جمع نصيب البائع فيه لقوات ذلك ببيعهم النصيب
وأذا سلم الأمر من ذلك اتقى ذلك وسهل طريق القسمة كذا في الخيرية من البيع (قوله
باع أحدهما نصيبه) أي من البناء فقط كما هو صريح العمادية أما بيع النصيب من
الدار بتمامها فلا مانع من جوازها أفاده ح (قوله بشرط القلع أو الهدم) أي قلع
الاششاب أو هدم البناء والعمارة والذى في ح عن العمادية والهدم بالواو (قوله
كشرط اجارة في البيع) أي كالموابع البناء واشترط عليه اجارة الأرض وهو مفسد للعقد
لأن فيه منفعة لأحد المتعاقدين (قوله باع أحدهم نصيبه) أي من الشجر وبه عرفت
شرح المتقي ط (قوله قد انتمت أو ان القطع) الأولى قد انتمت أي وان قطعها وهذا انما
يظهر في شجر يراد منه القطع بخلاف ما يراد منه الثمر ط (قوله حتى لا يضرها) أي
لا يضر الاشجار وفي نسخة لا يضرهما بضمير التثنية أي لا يضر الشريك والمشتري
(قوله ولم يشتري أن يقطع) أي بعد القسمة ط (قوله وفي النوازل) هو عين ما في الفتاوى
ط لكن أعاده لأن فيه التصريح بقوله بلا أرض وبقوله بلا إذن شريكه وقامه أنه لو باع
نصيبه من الأرض والشجر يصح وان لم يباغ أو ان القطع لأنه ليس لأحدهما أن يطالب
شريكه بالقسمة لأن ما تحت يده ملك فلا يضره أحدهما كما في أنفع الوسائل عن المصنف
وأنه لو باع بأذن شريكه أو من الشريك نفسه أنه يصح أيضا وتقدم الكلام عليه (قوله
وفيها الخ) هي مسألة الواقعات ط (قوله والاختلاط بلاصع من أحدهما) كما اذا
انشق الكيسان فاختلف ما فيهما من الدراهم ط عن الشلبي (قوله لعدم شيوع
الشريك الخ) يشير إلى الفرق الذي قدمناه من الفتح والبحر (قوله حيث يصح بيع
حصته) أي من غير شريكه ط (قوله كباسطه المصنف في فتاويه) حاصل ما بسطه هو
ما قدمناه من ذكر الفرق بين المشترك بالخلط والاختلاط والمشارك بغيرهما كالثوب ونحوه
وأنه لا يشترط في صحة البيع الإفراز عند التسليم لاتفاقهم على صحة بيع مشاع لا يمكن
إفرازه كالخيام والطاخون والعمدوداية (قوله ثم الظاهر أن البيع) أي الواقع
في قول المصنف فصح له بيع حصته الخ وهذا مأخوذ من الجعرايين انخراج المشترك
عن الملك بجهة يشترط له كونه غير قابل للقسمة كبيت صغير وحمام وطاخون أما ما قبلها فلا
يصح ما لم يقسم فيه صير كالمشارك بخلط أو اختلاط وبعد القسمة لا حاجة إلى إذن الشريك
تأمل (قوله وقامه في الرسالة المباركة إلى قوله وأما الافتاء) ساقط من بعض النسخ
قال في النهر وياق الأحكام في الأشياء المشتركة بناء مستوفى في الرسالة المباركة في الأشياء
المشركة فعلمك به ما تردد بهما فأنتم المن ابتلى بالافتاء نافعة وأنوار القبول عليها أساطعة
(قوله وزاد الواني) أي محشى الدرر حيث قال قوله إلا في صورة الخلط والاختلاط
اعترض عليه بأنه ينبغي أن يشير إلى استثناء صورة الشفعة أيضا فانهم ما لو رزنا أرضا
لا يجوز أن يبيع أحد الوارثين حصته من الأرض من غير شريكه الاباذنه ولا ينبغي أن

هذه الصورة غير خارجة عن صورة الاختلاط اه وفيه تأمل بل هذه الصورة من الشريعة
بسبب جبري فاذا آت اليهما بالارث جاز لكل التصرف في حصته وان كان لشريك
الشفعة طقلت ويؤيده أن قوله الا في صورة الخلط والاختلاط استثناء من صحة البيع
بلاذن الشريك وحاصله توقف الصحة على اذن الشريك وهذا لا يتأتى في الشفعة فان
بيع الحصص من الدار صحيح وان كان للشريك حق التملك بالشفعة فانه اذا ادعى الشفعة
يتملكها ملكا جديدا وان سكت يبقى ملكا للشريك على حاله سواء اذن أولا (قوله وأما
الانتفاع الخ) محترز قوله عن تصرف مضر (قوله في بيت وخادم الخ) قال في جامع
الفصولين وفي الكرمية قوم عليه فاذا أدركت الثمرة يبيعها ويأخذ حصته ويوقف حصته
الغائب فاذا قدم الغائب أجاز بيعه وأضمنه القيمة ولو أدى الخراج فقبض أرض بينهما
زرع أحدهما ملكها انقسم الأرض بينهما فوقع في نصيبه أقصر وما وقع في نصيب
شريكه أمهر بقوله وضمن نقصان الأرض هذا الم يدرك الزرع فلو أدرك أو قرب يغرم
الزارع لشريكه نقصان نصيبه لو انتقصت لانه غاصب في نصيب شريكه اه قلت هذا اذا
كان الشريك حاضرا كما قيد في الثانية لان قسمة الأرض لا تكون مع الغائب ولانه
لا يكون غاصبا في صورة الغيبة والالم يكن له زراعته انما يمكن كونه غاصبا لو كانت الزراعة
تتقصر القولة في الفصولين ويقتضى بأنه لو علم أن الزرع ينفع الأرض ولا ينقصها فله أن
يزرع كلها ولو حضر الغائب فله أن ينفع بكل الأرض مثل تلك المدة لرضا الغائب في مثله
دلالة ولو علم أن الزرع ينقصها أو الترك ينقصها ويريد هاقوة فليس للحاضر أن يزرع
فيها شيئا أصلا اذا الرضا لم يثبت وكذا لو مات أحد هما فالشريك أن يزرع اه قلت وفي
القنية لا يلزم الحاضر في الملك المشترك أجزا وليس للغائب استعماله بقدر تلك المدة لان
المها يأتى بعد النصوص اه وهذا موافق لما سألني آخر الباب عن المظومة المحببة لكنه
مخالف لما ذكره في تنوير البصائر عن الثانية أن الدار كالارض وأن للغائب أن
يسكن مثل ما سكن شريكه وأن المشايخ استحسنوا ذلك وهكذا روى عن محمد وعليه
الفتوى اه وسألتني تمامه في الغصب (قوله ينفع بالكل) في الثانية للحاضر أن يسكن
كل الدار بقدر حصته وفي رواية له أن يسكن منها قدر حصته ولو خاف أن تخرب الدار
أن يسكن كلها اه والفرق بين الروايتين أن الرواية المشهورة انه لو كان له نصف الدار
مثلا يسكنها كلها مدة بقدر حصته كنصف سنة ويتركها نصف سنة وعلى الرواية الثانية
يسكن نصفها فقط وهذا اذا لم يخف خرابها بالترك فلو خاف يسكنها كلها دائما وذكر
في الفصولين وكذا في الخادم يستخدمه الحاضر بخصته ومقتضاه انه يستخدمه يوما
ويتركه يوما بقدر حصته الغائب فاطلاق الشارح في محل التقييد (قوله بخلاف الدابة)
لتفاوت الناس في الركوب لا السكنى والاستخدام فصولين وهذا ظاهر اذا كان يسكن
وحده أما لو كان له أولاد وعمال كثيرون لاشك أن السكنى تتفاوت أكثر من الركوب

وأما الانتفاع به بعبية شريكه ففي
بيت وخادم وأرض ينفع بالكل
أن كانت الأرض ينفعها الزرع
والا لا يجوز بخلاف الدابة ونحوها
وقامه في الفصل الثالث
والثلاثين من الفصولين

وكذا الاستخدام يتفاوت بكثرة الأعمال والاشغال فليتنامل وأفاد في شرح الوهبانية
 أن المنع في الركوب خاصة لا في غيره كاللحرق ونحوه (قوله أي واقعة بسبب العقد) أشار
 به إلى أن الاضافة من الاضافة إلى السبب وهي أقوى الاضافات وقد سلف عن السكال
 أن الاضافة للبيان ط (قوله قابلة للوكالة) يعني عنه قول المصنف بعد وشرطها كون
 المعقود عليه قابلا للوكالة ط (قوله الاجاب والقبول) كأن يقول أحدهما شاركتك
 في كذا وقيل لا تخروا لفظ كذا كناية عن الشيء أعظم من أن يكون خاصا كالبرزوالقبول
 أو عام كما إذا شارك في عموم التجارات بجر (قوله ولو معنى) يرجع إلى كل من
 الاجاب والقبول ط (قوله كالودفع له ألفا) أي وقيل الآخر وأخذها وفعل انعدت
 الشركة بجر وقوله وأخذها عطف بنفسه لآن المراد القبول معنى وهو بنفسه الأخذ
 (قوله وشرطها الخ) أفاد أن كل صورة عقد الشركة تنضم إلى الوكالة وذلك لانه يكون
 ما يستفاد بالتصريف مشترك بينهم فيتحقق حكم عقد الشركة المطلوب منه وهو الاشتراك
 في الربح إذ لو لم يكن كل منهم ما وكله عن صاحبه في النصف وأصليا في الآخر لا يكون
 المستفاد مشترك كالاختصاص المشتري بالمشتري فتح (قوله كاحتطاب) واحتشاش
 وأصطباد وتكتفان المالك في كل ذلك يختص بمن يشر السبب فتح (قوله وحكمها
 الشركة في الربح) الواو والعمال ط أي فيلزم انتفاء حكمها لو لم يرجع غير المسمى ويحتمل
 كون الواو له عطف على قوله وشرطها (تنبيه) * ويندب الاشهاد عليها وذكركم كد كيفية
 كتابتها قال هذا ما اشترك عليه فلان وفلان اشتركا على تقوى الله تعالى وأداء الأمانة
 ثم بين قدر رأس مال كل منهما أو يقول ذلك كما في أيديهم ما يشتركان به ويبيعان جميعا
 وشقي ويعمل كل منهما برأيه ويبيع بالنقد والتسبئة وهذا وان ماله كل بطلاق عقد
 الشركة إلا أن بعض العلماء يقول لا يملكه إلا بالتصريح به ثم يقول فما كان من ربح فهو
 بينهما على قدر رؤس أموالهما وما كان من ضبيعة أو بنة فكذلك ولا خلاف أن اشتراط
 الوضعية بخلاف قدر رأس المال باطل واشتراط الربح متفقا وتاخذنا صحيح فيما سبذكر
 فان اشتراط التفاوت فيه كسبام كذلك ويكتب التاريخ كي لا يدعى أحدهما لنفسه حقا
 فيما اشتراه الآخر قبل التاريخ فتح (قوله وهي) أي شركة العقد وقوله أربعة خبر
 عنه وقول المصنف امامفاوضة مع ما عطف عليه بدل منه تأمل (قوله وكل من
 الاخيرين) أي التقبل والوجود فهي حينئذ سنة ولا يخفى ما فيه من الركافة فكان عليه
 أن يقول وهي سنة شركة بالمال وبالاعمال ووجوه وكل امامفاوضة أو وعنان كما قاله
 الشيخان الطحاوي والكرخي وجرى عليه الزيلعي وغيره نعم ما فعله الشارح حسن
 من حيث أن قول المصنف امامفاوضة واماعنان خاص بشركة المال بدليل قوله بعده
 واماتقبل واماجوهر فقد صدق ما فهمه المتن من أن الاخيرين لا يكونان مقاوضة ولا
 عنانافهم وسند ذلك رأيت شروط المفاوضة في المواضع الثلاثة تحتلقة وأن الظاهر

مطلب
شركة العقد

(وشركة عقد) أي واقعة بسبب
 العقد قابلة للوكالة (وركنها)
 أي ماهيتها (الاجاب والقبول)
 ولو معنى كالودفع له ألفا وقال
 أخرج مثلها واشتروا الربح بيننا
 (وشرطها) أي شركة العقد (كون
 المعقود عليه قابلا للوكالة) فلا
 تصح في مباح كاحتطاب (وعدم
 ما يقطعها كشرط دراها مسماة
 من الربح لاجدهما) لانه قد
 لا يرجع غير المسمى وحكمها
 الشركة في الربح (وهي) أربعة
 مفادضة وعنان وتقبل ووجوه
 وكل من الاخيرين يكون مقاوضة
 وعنانا كما سيجي

مطلب
اشتراط الربح متفقا وتاخذنا
 بخلاف اشتراط انضمام

أنهم في الأخيرين مجاز (قوله من التفويض) أو من القوض الذي منه فاض الماء إذا
 عم فتح ولذا قال في الهداية لأنهم شركة عامة في جميع التجارات وفي القاموس المفاوضة
 الاشتراك في كل شيء والمساواة اهـ لكنها في الاصطلاح أخص لأنه لا يلزم فيها
 مساواتهم في العقار والعروض كما أفاده ط (قوله ان تضمنت وكاله وكفالة) أي
 بأن يكون كل واحد منهم مفعلاً واجباً صاحب بمنزلة الوكيل وفيما يجب عليه بمنزلة
 الكفيل عنه ثانية وقد اعترض ذكر الوكالة بأنه لا فائدة فيه لأنه لا يخص المفاوضة
 وأجاب في النهر بأنه لا بدع في ذكر شرط لشيء وإن كان شرطاً لآخر اهـ على أن الشرط
 مجموع الوكالة والكفالة وهذا خاص بالمفاوضة (قوله لصحة الوكالة بالجهول
 ضمناً) جواب عما أورد من أن الوكالة بالجهول لا تصح وأورد أيضاً أن الكفالة
 لا تصح بدون قبول المكفول له وهو هنا مجهول وأجيب بمثل ما أجابه الشارح
 فيمكن عليه أن يذكر الكفالة أيضاً لكن قال في النهر عقب الجواب المذكور
 على أن التقوى في الكفالة على الصفة أي بالوقوف على القبول وسبقه إلى هذا في الدرر
 فلا اعتراض بها ساقط من أصله فلذا لم يذكرها الشارح لكن فيه اشتباه وهو أن الواقع
 هنا جهالة المكفول له ولا خلاف في أن العلم به شرط وإنما الخلاف في اشتراط قبول
 الكفالة فقبل يشترط وعليه المتون وصححه وقيل غير شرط وصحح أيضاً (قوله تصح به
 الشركة) صفة لقوله ما لا احتراز به عما لو اختص أحد هـ ما عاك عرض أو عقار كما يأتي
 أو دين كما في الثانية أي قبل قبضه فلو قبضه بطات وانقلبت عناناً إذا تشترط المساواة
 ابتداءً وببقاء كما يأتي (قوله كما حققه الواني) أخذ من كونها عبارة عن المساواة
 في جميع ما يتعلق به الشركة وقال فلذا لم يمتعه رضواله قلت في الثانية ويشترط المساواة
 في الربح أيضاً (قوله يستلزم التساوي في الدين) لأن الكافر إذا اشترى خيراً أو خبزيراً
 لا يقدر المسلم أن يبيعه وكالته من جهة فيه قوت شرط التساوي في التصرف ابن كمال
 (قوله مع الكراهة) لأن الكافر لا يمتد إلى الجائز من العقود زيلعي (قوله ومسلم
 وكافر) أفاد أنها تصح بين ذمتين كمنصراني ومجوسى كفى الثانية (قوله لعدم
 المساواة) فإن العبد لا يملك التصرف والكفالة لا باذن المولى بخلاف الحر والصبي
 لا يملك الكفالة أصلاً وملك التصرف باذن المولى بخلاف البالغ والكافر يقدر على
 تلك الأمور لكنها بخلاف المسلم أفاده في الدرر والنهر وفي عبارة ح هنا سقطت فيه
 (قوله وأفاد) أي بالدلالة الأولى (قوله لعدم أهليتهما للكفالة) أي ولو باذن المولى
 نهر (قوله ولا مأذونين) ولا مكاتبين نهر ولا بين حر ومكاتب ولا بين مجنون وعاقل ح
 عن الهندية (قوله اتفاهاتهما قيمة) أي فانهما وإن كانا أهلاً للكفالة لا باذن الأنهما
 يتفاضلان فيهما لأنهما متفاهاتان قيمة فلم يتحقق كون كل منهما كفلاً لجميع ما لزم صاحبه
 نهر لأنه إذا استغرق الدين رقبتهما يتعلق بهما فيلزم مطالبة الأكثر قيمة بأكثر من

مطلب
 في شركة المفاوضة

(امامفاوضة) من التفويض
 بمعنى المساواة في كل شيء
 (ان تضمنت وكالة وكفالة)
 لصحة الوكالة بالجهول ضمناً
 لا قصداً (وتساوياً مالا) تصح به
 الشركة وكذا رجحاً كما حققه
 الواني (وتصرفاً دينياً) لا يخفى
 أن التساوي في النهر يستلزم
 التساوي في الدين وأجازها
 أبو يوسف مع اختلاف المال مع
 الكراهة (فلا تصح) مفاوضة
 وان صحت عنانا (بين حر وعبد)
 ولوه كاتباً أو مأذوناً (وصبي وبائع
 ومسلم وكافر) لعدم المساواة
 وأفاد أنها لا تصح بين صبيين لعدم
 أهليتهما للكفالة ولا مأذونين
 لأنها متفاهات قيمة (وكل موضع لم تصح
 المفاوضة لفقد شرطها)

الآخر (قوله ولا يشترط ذلك في العنان) بجهة حالية احتراز بها عما يشترط في العنان
أيضا كعدم اشتراط دراهم معلومة من الربح لاسيما إذا كان عنانا أيضا (قوله
كما ترى) في قوله وان صحت عنانا ح (قوله لاستجماع شرائطه) أي شرائط العنان (قوله
كما سيوضح) أي في قوله فتصح من أهل التوكيل وان لم يكن أهلا للوكالة ح (قوله
لتساويهم ماملة الخ) جواب عما استدل به لابي يوسف على جوازها بين مسلم وكافر بإبداء
الفارق قال في الفتح وأما الحنفى والشافعى فالسواوة بينهما ثابتة لأن الدليل على كونه
ليس ملامة وما قام وولاية الالتزام بالحساجة ثابتة بالتحديد الملة والاعتقاد فلا يجوز
التصرف فيه للشافعى كالحنفى اهـ أي بخلاف الكافر فان الدليل على منع بيع الحر
والخنزير وان كان قائما لكنه لم ياتزم ملتزما حتى نلزمه بالدليل (قوله وان لم يعرف ماعناها)
لأن انظرها علم على تمام المساواة في أمر الشركة فاذا ذكرنا ثبوت أحكامها أقامه للفظ
مقام المعنى فتح (قوله أو بيان جميع مقتضياتها) بأن يقول أحدهما وهو ما حران بالغان
مسلمان أو ذهبا شاركتك في جميع ما أملاك من نقد ودرهماتك على وجه التقوى بض
العام من كل مالا آخر في العبارات والنقد والتسوية وعلى أن كلاهما من الآخر
ما يلزم من أمر كل بيع فتح (تنبيه) يقع كثيرا في التلاحين ونحوهم أن أحدهم
يموت فتقوم أولاده على تركته بالقسمة ويبيع ما لونه من حرث وزراعة وبيع وشراء
واستدانة ونحو ذلك وتارة يكون كبيرهم هو الذي يتولى مهامهم ويبيع ما لونه عنده بأمره
وكل ذلك على وجه الإطلاق والتقوى بض لكن بالتصريح باللفظ المفاوضة ولا يان
جميع مقتضياتها مع كون التركة أعلاها أو كلها عروضا لا تصح فيها شركة العقد ولا شك
أن هذه ليست شركة مفاوضة خذ اللفظ المفاوضة في زماننا من لا تعتبر له بل هي شركة ملك
كما حترته في تنقيح الحامدية ثم رأيت التصريح به بعينه في قماوى الخلاف فلو كان
سعيهم واحدا ولم يتميز حاصله كل واحد منهم بعمله يكون ما جعوه مشتركا بينهم بالسوية
وان اختلفوا في العمل والرأى كثرة وصوابا كما أفتى به في الظهيرية وما اشتراه أحدهم
أنفسه يكون له ويضمن حصته شركائه من نفسه إذا دفعه من المال المشترك وكل
ما استدانه أحدهم يطالب به وحده وقد سئل في الظهيرية من كآب الدعوى عن اخوة
أشقاء عائلتهم وكسبهم واحد وكل مقروض لأخيه بجميع التصرفات ادعى أحدهم أنه
اشترى بسنة أنا لنفسه فأجاب إذا قامت البينة على أنه من شركة المفاوضة تقبل وان كتب
في صك التبائع انه اشترى لنفسه اهـ ملخصا ويأتى تمام الكلام في أول الفصل الآتى
(قوله استحسنانا) والقياس أن يكون الطعام المشتري والكسوة المشتراة بينهما
من عقود التجارة فيكون من جنس ما يتناول عقد الشركة زيادى (قوله لان المعلوم الخ)
لأن كلاهما من المقصود بالمفاوضة أن تكون نفقة ونفقة عماله على شريكه ولا يتمكن
من تحصيل حايته الا بالاشراء فصار كل منهما مستغنيا هذا القدر من تصرفه والاستغناء

المعلوم

مطلب
فيما يقع كثيرا في التلاحين
محاصوثة شركة مفاوضة

ولا يشترط ذلك في العنان كان
عنانا كما ترى (لاستجماع شرائطه)
كما سيوضح (وتصح) المفاوضة
(بين حنفى وشافعى) وان تفاوتوا
تصرفا في مستروك التسمية
لتساويهم ماملة وولاية الالتزام
بالجهة ثابتة (ولا تصح الالفة
المفاوضة) وان لم يعرف
معناها مراح (أو بيان) جميع
(مقتضياتها) ان لم يذكرنا انظرها
إذا العبرة للمعنى لا للمبنى وإذا
صحت (فما اشتراه أحدهما يقع
مشتركا لا طعام أهله وكسوتهم)
استحسنانا لأن المعلوم بدلالة
الحال كالتسوية بالمقال

المعلوم بدلالة الحال كالاستثناء المشرط ودور (قوله ما كان من حوائجه) مثل شراء
بيت السكنى والاستنجار للسكنى أو للركوب الحاجة كاللحج وغيره وكذلك الادام بجر
(قوله ولو جارية للوط) لكن هنا لا يرجع شريكه عليه بشئ من ثمن المؤدى من مال
الشركة (قوله كما يأتي) أى فى الفصل الآتى (قوله أيم - ما شاء) أى المشتري بالإصالة
وصاحبه بال كفالة دور (قوله بما أدى) الأولى حذفه ليشمل مالو أدى المشتري نعم يفهم
ذلك دلالة وفى ط عن الشلجى قال فى المنياسيع وان نقد الثمن من مال الشركة ضمن
نصفه لصاحبه فإذا وصل الى يده بطلت المفاوضة لانه فضل مال شريكه والنضل فى المال
يطل المناوضة اه (قوله بقدر حصته) بدل من قوله بما أدى (قوله ان أدى من مال
الشركة) وان أدى من غيره وهو ملائله لا يرجع وبطلت المفاوضة ان كان من جنس
ما تصح فيه الشركة لانه بدخوله فى ملكه زاد ماله والا فلا يطل كما اذا دفع عرضا كما لا يخفى
ط (قوله وكل دين لازم أحدهما الخ) يستثنى ما اذا كان الدائن الشريك مالى الظهيرية
لو باع أحدهما من صاحبه ثوباً بقطع قيمته لنفسه أو أمة ليطأها وطعاماً لاهله جاز
البيع بخلاف ما اذا باعه شيئاً من الشركة لأجل التجارة اه فى صورة الجواز لزمه الثمن
ولم يلزم شريكه أفاده فى البحر قلت ويكون الثمن نصفه له ونصفه لشريكه كما ذكره الحاكم
فى النكاحى وانه اجاز البيع لأن ذلك مما يختص به المشتري فلا يقع مشتركا بينهما حيث
اشتراه لنفسه بخلاف ما اذا اشتراه للتجارة فانه لا يصح لانه لا ينفذ لوصف عادم مشترك
بينهما كما كان ولهذا قال فى الكفاى وان كان لأحدهما عديمات فاشتراه الآخر
للتجارة جاز وكان بينهما اه روجه أن الشراء هنا مفيد لانه لم يكن مشتركاً قبل الشراء
هنا ما ظهر لى (قوله بتجارة) كمن المشتري فى بيع جائز قيمته فى فاسد سواء كان
مشتراً كأول نفسه وأجرة ما استأجره لنفسه أو الحاجة التجارة وكذلك المشتراة
الموطوءة لأحدهما اذا استجقت فللمستحق أن يأخذ أيم ما شاء باعقر لانه وجب بسبب
التجارة بخلاف المهر فى النكاح بحر (قوله واستقرض) هو ظاهر الرواية وليس
لأحدهما الاقراض فى ظاهر الرواية بحر وسيمأتى تمام الكلام عليه (قوله وغصب)
المراد به ما يشبه ضمان التجارة فيدخل فيه الاستملاك والوديعة المجموعة أو المستملكة
وكذا العارية لأن تقرض الضمان فى هذه المواضع فيبدله بثلث الاصل فيه صرف معنى
التجارة بحر وعليه فالأولى أن يقول بتجارة أو ما يشبهها كاستقرض وغصب الخ
وخرج ما لا يشبه ضمان التجارة كهر و بدل خلع أو جناية كما يأتي (قوله وكفالة بجمال
بأمره) هذا قول الامام وقال لا يلزم الاخر لانها تبرع وله أن تبرع ابتداء ومعاوضة
انتهاء لأن الكفيل تضمن المكفول عنه لو كانت بأمره بخلاف كفالة النفس لانها
تبرع ابتداء وانتهاء وكذا كفالة المال بلا أمر فلا يلزم صاحبه فى الصحيح لانه دام
معنى المعاوضة وتسامه فى الفسخ (قوله ولو لزومه) أى لزوم ما ذكر من الثلاثة باقراره أى

وأراد بالمشتري ما كان من
من حوائجه ولو جارية للوط ما بذن
شريكه كما يأتي (وللبائع مطالبة
أيم ما شاء بينهما) أى الطعام
والكسوة (ويرجع الآخر)
بما أدى (على المشتري بقدر
حصته) ان أدى من مال الشركة
(وكل دين لازم أحدهما بتجارة)
واستقرض (وغصب) واستملاك
(وكفالة بجمال بأمره) الآخر
ولو لزومه (باقراره)

فانه يكون عليهما لانه اخبر عن امر علك استئنافه بجزع المحبط وسند كرفي القروع
 أن اقراره بالاستقرار انش يلزمه خاصة ويأتي تمامه وما ذكره من لزومه بالاقرار في شركة
 المناوضة أمّا العنان فلا يحصى اقراره على شريكه بل على نفسه على تفصيل سند ذكره
 عند قول المصنف لا اقراره بدين (قوله لمن لا تقبل شهادته له) كصوله وفروعه واهم أنه
 وعندهما يلزم شريكه أيضا الالعبه ومكانه بجزع (قوله ولو معقته) أي عن نسكاح
 فلو اعتق أم ولده ثم أقر لها بدين يلزمها وإن كانت في عدته لأن شهادته لها جائزة بخلاف
 المعتدة عن نسكاح في ظاهر الرواية بجزع (قوله وخلع) على تعدد مضاف أي بدل خلع
 كما لو عقدت امرأة شركة مفارقة مع آخر ثم خالعت زوجها على مال لا يلزم شريكها
 وكذلك لو أقرت بدل الخلع فتح (قوله وجناية) أي أرض جناية على الآدمي أما الجناية
 على الدابة أو الثوب فيلزم شريكه في قول الامام ومحمّد لما أنه يملك الجني عليه بالضمان
 نهر عن الحدادي (قوله وكل ما لا تصح الشركة فيه) كالصلح عن دم العمدة وعن النفقة
 بجزع (قوله وفائدة الزوم الخ) بيان لوجه الفرق بين ما يلزم أحد الشريكين بما يشترط
 الآخر وما لا يلزمه (قوله انه اذا ادعى على أحدهما) أي ادعى عليه به يباع أو نحوه فله
 التحليف الآخر الذي لم يباشر العقد لكن يحلف المباشرة على البت أي القطع بأن يحلف
 في ما يملك مثلا لانه فعل نفسه ويحلف الآخر على العلم بأن يحلف في لا أعلم أن شريكه
 باعك وإنما يحلف الآخر لأن الدعوى على أحدهما دعوى عليهما قال في البحر ولو ادعى
 عليهما يستحلف كل واحد البتة لأن كل واحد منهما يستحلف على فعل نفسه فأيما ما نكل
 عن اليمين يضي الأمر عليهما ما لا اقرار أحدهما كإقرارهما اه وهـ ذالو كان كل من
 المتدعي عليهما مامباشرين كما يفيد التعليق فلو كان المباشرة أحدهما يحلف الآخر على
 العلم لانه فعل غيره كما لا يخفى (قوله ولو ادعى على الغائب) أي على فعل الغائب بأن ادعى
 على الحاضر بأن شريكك الغائب باعني كذا (قوله له التحليف الحاضر على علمه)
 لانه فعل غيره بجزع (قوله له التحليف البتة) لانه يستحلفه على فعل نفسه بجزع قال ح
 أي اليمين البتة فالبتة قائم مقام المفعول المطلق المحذوف قيام الصفة مقام الموصوف
 اه قال في البحر ولو ادعى على أحدهما أرض جراحه خطأ واستحلفه البتة لم يكن له التحليف
 الآخر كذا المهر والخلع والصلح عن دم العمدة لأن هذه الاشياء غير داخل تحت
 الشركة فلا يكون فعل أحدهما كفعلهما (قوله وبطلان الخ) لو قال وبطلت
 إن ملك أحدهما الخ إسكان أنخصر وأفود لشموله ما ذكره الشارح من الصدقة والابصاء
 ط عن أبي السعود (قوله عما يجي) أي في قوله ولا تصح مفارقة وعنان بغير النكاحين الخ
 ط (قوله ووصل ايده) مقتضاه اشتراط ذلك في الموروث أيضا ورد في الشركة لالامة بأن
 المالك حصل بجزع وموت المورث اه ح وهو محمول على النكاحين بخلاف الدين لقول
 الزيلعي ولو ورث أحدهما ديناً وهو ورثاهم أو ذناير لا تبطل حتى تقبض لأن الدين لا تصح

الا اذا اقران لا تقبل شهادته له
 ولو معقته قبل ان يضمنه خاصة كره
 وخلع وجناية وكل ما لا تصح
 الشركة فيه (و) فائدة الزوم أنه
 (اذا ادعى على أحدهما فله التحليف
 الآخر) ولو ادعى على الغائب له
 التحليف الحاضر على علمه ثم اذا قدم
 له التحليف البتة ولو الجانية
 (وبطلت ان وهب لاحدهما
 أو ورث ما تصح فيه الشركة)
 مما يجي ووصل ايده ولو بصدقة
 أو ابصاء لقوات المساواة بقاء
 وهي شرط كالأبدا

الشركة فيه أفاده طعن أبي السعود (قوله كعرض) أدخلت الكاف الديون فانها لا تبطل بها الا بالقبض طعن البحر (قوله بما ذكر) أي بآل أحدهما ما تصح فيه الشركة ط (قوله صارت عنانا) لعدم اشتراط المساواة فيها ط عن المنع (قوله ذكر فيها المال) لا حاجة اليه لأن الكلام في شركة الاموال اه ح أي لما قدمنا من أن قوله اتماما فواضحة واما عنان خاص بشركة المال بدليل عطفه عليه قوله وتقبل ووجوه وقد تابع الشارح النهر والدرر (قوله بغير النقصدين) فلا تعنان بالعرض ولا بالمكيل والموزون والعددي المتقارب قبل الخلط بجنسه واما بهد فكذا في ظاهر الرواية فيكون المخلوط شركة لك وهو قول الثاني وقال محمد شركة عقد وأثر الخلاف يظهر في اجتماع المشروط من الربح وأبوهو أنهم اعند اختلاف الجنس لا تنعقد نهر (قوله والفاوس النافقة) أي الرابحة وكان يغني عنه ما بهد من التقييد بغير بيان التعامل والجواز به هو الصحيح لانها أتمان باصطلاح الكل فلا تبطل ما لم يطل على ضده نهر (قوله والتبر والنقرة) في المغرب التبر ما لم يضرب من الذهب والفضة والنقرة القطعة المذابة منهما اه زاد في المصباح وقبل الذوب هي التبر فاذا ذكره الشارح يصلح نفسه بها اه ما لا خذ عدم الضرب في كل منهما الممكن القم في بينهما أن التبر لم يذب في النار تأقل (قوله ان جرى التعامل بهما) قبل بذلك زيادة على ما في الكثر لوافق الرواية المصححة كما أوضحه في البحر (قوله وصحت) أي شركة الاموال سواء كانت مفاوضة أو عنانا بقرينة قوله ثم عقداها مفاوضة أو عنانا ط (قوله ان باع كل منهما الخ) لانه بالبيع صار بينهما ما شركة لك حتى لا يجوز لاحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر ثم بالعقد بهد صارت شركة عقد فيجوز لكل منهما التصرف في الباقي (قوله بنصف عرض الآخر) وكذا لو باعه بالدرهم ثم عقد الشركة في العرض الذي باعه جاز أيضا في الباقي وبحر وقوله الذي باعه يعني الذي باع نصفه بالدرهم (قوله وهذا) أي يبيع النصف بالنصف (قوله بقدر ما تثبت به الشركة) أوضحه في النهاية بان تكون قيمة عرض أحدهما أربعة مائة وقيمة عرض الآخر مائة فانه يبيع صاحب الأقل أربعة أخماس عرضه بخمس عرض الآخر فيصير المتاع كله أخماسا ويكون الربح كله بينهما على قدر رأس ماله ما اه ورده الزيلعي بأن هذا الحمل غير محتاج اليه لانه يجوز أن يبيع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال الآخر وان تفاوتت قيمتهما حتى يصير المال بينهما نصفين وكذا العكس جائز وهو ما اذا كانت قيمتهما متساوية فباعاه على التفاوت بأن باع أحدهما مائة مائة بثلاثة ارباع مال الآخر فمعلم بذلك أن قوله باع نصف ماله الخ وقع اتفاقا وقصد البكون شاملا للمفاوضة والعنان لأن المفاوضة شرطها التساوي بخلاف العنان اه وأقره في البحر ولا يخفى ما فيه فان ما صورته في النهاية هو الواقع عادة لأن صاحب الاربع مائة مثلا لا يرضى في الاداة ببيع نصف عرضه بنصف عرض صاحب المائة حتى يصير العرضان

(لا) تبطل بقبض (مالا تصح فيه)
الشركة (كعرض وعقار) اذا
بطلت بما ذكر (صارت عنانا) أي
تتقلب اليها (ولا تصح مفاوضة
وعنان) ذكر فيها المال والافهما
تقبل ووجوه (بغير النقدين
والفاوس النافقة والتبر والنقرة)
أي ذهب وفضة لم يضربا (ان
جرى مجرى النقود) التعامل
بهما (والا فكهروض) وصحت
بعرض (أو المتاع غير النقدين
ويجوز فاموس) (ان باع كل
منهما نصف عرضه بنصف عرض
الآخر ثم عقداها) مفاوضة
أو عنانا وهذه جملة المعتم
بالعرض وهذا ان تساوى قيمة
وان تفاوتا باع صاحب الأقل
بقدر ما تثبت به الشركة ابن كمال

بينهم انصتين وان أمكن ذلك كان مطلق الكلام يحتمل على المتعارف ولذا اجلوا
ما في المتن من بيع النصف بالنصف على ما اذا انساوا بقيمة فافهم (قوله اتفاق) أي
لم يقصد ذكره الفائدة وقد علمت أن فائدته موافقة له للعادة وسهولة للمفاوضة أي نصاً
بخلاف ما اذا قال باع بعض عرضي ببعض عرضي الا تخلفه وان شمل المفاوضة أيضاً
لكن لا يشملها الا اذا أريد بالبعض النصف دون الاقل والاكثر فافهم نعم هو اتفاق
بالنظر الى جواز بيع نصفه بالدرهم كما مر (قوله ولا تصح بحال غائب) بل لا بد من كونه
حاضراً والمراد حضوره عند عقد الشراء لا عند عقد الشركة فانه لو لم يوجد عند عقدها
يجوز ألا ترى أنه لو دفع الى رجل ألفاً وقال أخرج منها واشتر بها والحاصل بينهما نصاً
ولم يكن المال حاضراً وقت الشركة فبرهن المأمور على أنه فعل ذلك وأحضر المال وقت
الشراء جاز يجوز عن البرازية ومثله في الفتح وغيره لكن نقل في البحر أيضاً عن القنية
ما يفيد فسادهما بالافتراق بلا دفع ثم انعقادها وقت حضور المال (فرع) * دفع الى
رجل ألفاً وقال اشتر بها بيني وبينك نصفين والربح لنا والوضعية علينا فذلك المال قبل
الشراء لم يضمن وبعد ضمن المشتري النصف يجوز عن الذخيرة قلت ووجهه أنه لما أمره
بالشراء نصفين صار مشترياً للنصف وكالة عن الآخر وللنصف أصالة عن نفسه وقد أوفى
التمن من مال الآخر فيضمن حصته نفسه وانما هو أن هذه شركة ملك لا شركة عقد
كما يستخرج قبل الفروع وليس مضاربة لما قلنا فتمسك به لذلك فانه يقع كثيراً (قوله على
موجب الشركة) أي من البيع والشراء بالمال والربح به (قوله وأما عنان) مأخوذة
من عن كذا عرض أي ظهر له أن يشاركه في البعض من ماله وتعامه في النهر (قوله من
أهل التوكيل) أي توكيل غيره فتصح من الصبي المأذون بالتجارة وفي حكمه المعتوه
(قوله لكونها لاتقتضي الكفالة) أي بخلاف المفاوضة كما مر فلذلك الكفالة مع توفر
بأشروط المفاوضة انعقدت مفاوضة وان لم تكن متوفرة كانت عنانا ثم هل تبطل
الكفالة يمكن أن يقال تبطل وأن يقال لا تبطل لأن الاعتبار فيها أي في العنان عدم اعتبار
الكفالة لا اعتبار عدمها قال في الفتح وقدير ج الاول بأنها كفالة مجمول فلا تصح
الاضمان فاذا لم تكن مما تتضمنها الشركة لم يكن ثبوتها الاقصدا اه نهر قلت لكن
في الخاتمة ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه اذ لم يذكر الكفالة
بخلاف المفاوضة اه ومقتضاه أنه يكون كفيل اذ ذكر الكفالة وهذا ترجيح للاحتمال
الثاني واعل وجهه أن الكفالة متى ذكرت في عقد الشركة تثبت بعينها والوضعية الاقصدا
لأن الشركة لاتتأني الكفالة بل تستدعي الكفالة لا تثبت فيها الا باقتضاء اللفظ لها كلفظ
المفاوضة أو بذكرها في العقد تأمل (قوله ولذا) أي لكونها لاتقتضي الكفالة ومقتضاه
أنها لواقعة ضمنها تصح خاصة أي في نوع من أنواع التجارة ولا مؤقتة بوقت خاص قال ح
وهذا يقتضي أن المفاوضة لاتكون خاصة مع أنها تكون كما صرح به في البحر اه ثم اذا

مطلب
لا تصح الشركة بحال غائب

مطلب
في شركة العنان

فقوله بنصف عرض الآخر
اتفاق (ولا تصح بحال غائب)
أودين مفاوضة كانت أو عنانا
لتعذر المضي على موجب الشركة
(وأما عنان) بالضم وتفتح
(ان تضمنت وكالة فقط) بيان
لشرطها (فتصح من أهل التوكيل)
كسبي ومعتوه يعقل البيع
(وان لم يكن أهلاً للكفالة)
لكونها لاتقتضي الكفالة بل
الوكالة (و) لذا (تصح) عاماً وخاصاً
ومطلقاً ومؤقتاً

وقم افهل تتوقت بالوقت حتى لا تبقى بعده ضمه فيه روايتان كما في توقيت الوكالة وقبامه
 في البحر عن المحيط ولم يذكر ترجيحاً وجزم في الخاتمة بأنها تنوقت حيث قال والتوقيت
 ليس بشرط لصحة هذه الشركة والمضاربة وان وقتها ثلاث وقتاً بأن قال ما اشترت اليوم
 فهو ينصاح التوقيت فما اشترى بعد اليوم يكون للمشتري خاصة وكذا الوقت المضاربة
 لانها والشركة توكيل والوكالة مما يتوقت اهـ لكن يذكّر الشارح في كتاب الوكالة
 عن البرازية الوكيل الى عشرة أيام وكيل في العشرة وبعدها في الاصح تأمل (قوله
 ومع التفاضل في المال دون الربح) أي بأن يكون لاحدهما ألف وللاخر ألفان مثلاً
 واشترط التساوي في الربح وقوله ~~ومعكسه~~ أي بأن يتساوى المالان ويتفاضلا
 في الربح لكن هذا مقيد بأن يشترط الاكثر للعامل منهما أولاً أكثرهما عملاً أم لو شرطاه
 للقائد أو لاقلهما عملاً فلا يجوز كما في البحر عن الزبلي والكمال قلت والظاهر أن هذا
 محمول على ما اذا كان العمل مشروطاً على أحدهما وفي النهر اعلم أنهم اذا شرطوا العمل
 عليهم ان تساوياما لا وتفاوتا بجواز عند علمائنا الثلاثة خلافاً لفرع الربح بينهم
 على ما شرطوا وان عمل أحدهما فقط وان شرطاه على أحدهما فان شرطوا الربح بينهم
 بقدر رأس ماله ما جاز ويكون مال الذي لا عمل له بضاعة عند العامل له ربحه وعليه
 وضبيته وان شرطوا الربح للعامل أكثر من رأس ماله جازاً بضاعة على الشرط ويكون
 مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرطوا الربح للدافع أكثر من رأس ماله لا يصح
 الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة لكل واحد منهم اربح ماله والوضيعة
 بينهم على قدر رأس ماله ما بدأ هذا حاصل ما في العناية اهـ ما في النهر قلت وسامل ذلك
 كله أنه اذا تفاضل في الربح فان شرطوا العمل عليهم مساوية جاز ولو تبرع أحدهما
 بالعمل وكذا لو شرطوا العمل على أحدهما وكان الربح للعامل بقدر رأس ماله أو أكثر
 ولو كان الاكثر لغير العامل أو لاقلهما عملاً لا يصح وله ربح ماله فقط وهذا اذا كان
 العمل مشروطاً كما يشهد به قوله اذا شرطوا العمل عليهم الخ فلا ينافي ما ذكره الزبلي
 في كتاب المضاربة من أنه اذا أراد رب المال أن يجعل المال مضموناً على المضارب
 اقضه كله الادرهام منه وساء اليه وعقد الشركة العنان ثم يدفع اليه الدرهم ويعمل
 فيه المسئلة قرض فان ربح كان بينهما على ما شرطوا وان هلك هلك عليه اهـ ورأيت مثله
 في آخر مبسوط السرخسي ووجه عدم المناقاة أن العمل هنا لم يشترط على أحد
 في عقد الشركة بل تبرع به المسئلة قرض فيجوز لصاحب الدرهم الواحد أن يأخذ من
 الربح بقدر ما شرط من نصف أو أكثر أو أقل وان لم يكن عاملاً ويؤيده هذا التوفيق
 ما ذكره في البحر قبيـل كتاب الكفالة في بحث ما لا يبطل بالشرط القاسد حيث قال مانعه
 قوله والشركة بأن قال شاركك على أن تهديني كذا ومن هذا القبيل ما في شركة
 البرازية لو شرطوا العمل على أكثرهما امالا والربح بينهم منصفين لم يجز الشرط والربح

مطلب
 في توقيت الشركة روايتان

و(مع التفاضل في المال دون
 الربح وبكسبه ويبيع المال
 دون بعض وبخلاف الجنس
 كدنانير) من أحدهما (ودراهم)
 من الآخر

مطلب
 في تحقيق حكم التفاضل في الربح

بينهم ما أثبتناه وقد وقعت حادثة توهم بعض حنفية العصر أنهم من هذا القبيل وليس كذلك هي تفاضل في المال بشرط الربح بين من نصفين ثم تبرع أحدهما بالمال لعمل فأجبت بأن الشرط صحيح لعدم اشتراط العمل على أكثرهما مالا والتبرع ليس من قبيل الشرط والدليل عليه ما في يوع الذخيرة اشترى خطبا في قوبة شراء صحبنا وقال موصولا بالشراء من غير شرط في الشراء أجله إلى منزلي لا يقصد العقد لأن هذا ليس بشرط في البيع بل هو كلام مبتدأ بعد تمام البيع فلا يوجب فساد أهـ هذا كلام صاحب البحر وهو صريح فيما ذكرناه من التوفيق والله تعالى الموفق وبقي ما يقع كثيرا وهو أن يدفع رجل إلى آخر أقال يقرضه نصفها ويشاركه على ذلك على أن الربح ثلثاه للدافع وثلاثة للمستقرض فهنا تساوي في المال دون الربح وهي صورة العكس وصريح ما مر عن الزياهي والسكال أنه لا يصح للدافع أخذ أكثر من نصف الربح إلا إذا كان هو العامل فالو كان العامل هو المستقرض كما هو العادة كان له نصف الربح بقدر ماله لكنه محمول على ما إذا شرط العمل عليه وإن لم يشرط صح التفاضل كما علمت من التوفيق وعما يكثر وقوعه أيضا أنه يكون لأحدهما ألف في دفع له آخر ألفين ليعمل بالكل ويشترط الربح أثلاثا وهذا جائز أيضا حيث كان الربح بقدر رأس المال كما مر في عبارة التهر فلو شرط الربح أربعة أضعاف اشتراط العمل لم يصح كما يفيد التقييد بكونه بقدر رأس ماله ما ومثله قول الظهيرية وإن اشترط الربح على قدر رأس ماله ما أثلاثا والعمل من أحدهما كان جائزا (تنبيه) * علم مما مر أن العمل لو كان مشروطا عليه ما لا يلزم اجتماعهما عليه كما هو صريح قوله وإن عمل أحدهما فقط وإذا قال في البرازية اشتركا وعمل أحدهما في غيبة الآخر فلما حضر أعطاه حصته ثم غاب الآخر وعمل الآخر فلما حضر الغائب أبى أن يعطيه حصته من الربح إن كان الشرط أن يعمل أحدهما وشق فما كان من تجارتهم من الربح فينبغي ما على الشرط عملا أو عمل أحدهما فإن مرض أحدهما ولم يعمل وعمل الآخر فربح بينهما أهـ والنظر أن عدم العمل من أحدهما لا فرق أن يكون بهذرا أو بدونه كما صرح بمثله في البرازية في شركة التقبيل مع الدلائل العقد لا يرتفع بمجرد امتناعه واستحقاقه الربح بحكم الشرط في العقد دلا العمل أهـ ولا يخفى أن العمل لا جارية هنا (قوله وإن تفاوتت قيمتهما) راجع لخلاف الجنس والوصف واحتزبه عن المفاوضة فإنه لا بد فيه من تساوي القيمة فيه في ظاهر الرواية كما في البحر فافهم (قوله والربح على ما شرط) أي من كونه بقدر رأس المال أولا لكنه محمول على ما علمته من التفصيل المار وأعاد مع قوله مع التفاضل في المال دون الربح للتصريح بأن هذا الشرط صحيح فافهم نعم ذكره بين المتعاطفات غير مناسبة وقيد بالربح لأن الوضعية على قدر المال وإن شرط غير ذلك كما في الملتقى وغيره (قوله ومع عدم الخطأ) فيه اشعار بأن المفاوضة يشترط فيها الخطأ وهذا قياس وفي الاستحسان لا يشترط

(و) بخلاف (الوصف كبيع
وسود وإن تفاوتت قيمتهما
والربح على ما شرط) مع (عدم
الخطأ)

كافي الميسر وغيره عن القهستاني (قوله لاستناد الشركة في الربح الى العقد لا المال)
 لأن العقد يسمى شركة ولا بد من تحقق معنى الاسم فيه فلم يكن الخطأ شرطاً ليجوز فلو كان
 لأحدهم ما مائة درهم ولا آخر مائة دينار فاشترى بهم ألفاً وعلى قدر المال وكذا لو اشترى
 بالدرهم متاعاً ثم بالدينار آخر فوضعا أي خسرا في أحدهما أو ربحا في الآخر فهو على قدر
 ماله ما له من مخصص من كافي الحاكم (قوله فلم يشترط الخ) فربح على قوله ومع التفاضل
 وما عطف عليه (قوله فقط) قيداً للمشتري أي ولا يباطل بشريكه الا بشر (قوله لعدم
 تضمن الكفالة) هذا اذا لم يذكر الكفالة كما قد مناه عن الثانية (قوله ويرجع على شريكه
 بجهته منه) أي بجهة شريكه من الثمن لأن المشتري وكيل عنه في جهته فيرجع عليه
 بجهته ان أدى من مال نفسه وان من مال الشركة لم يرجع وان كان شراؤه لا يعرف
 الا بقوله فعليه الخ لانه يتدعى وجوب المال في ذمة الآخر وهو بشر والقول
 لا منكر بيمينه كافي المنع ونحوه في الزياهي وبني مالو صدقة في الشراء للشركة وكذبه
 في دعوى الاداء من مال نفسه قال الخبير الرملي في حاشية المنع والذي يظهر أن القول
 للمشتري لانه لما صدقه الآخر في الشراء ثبت الشراء للشركة وبه ثبت نصف الثمن
 بذمته ودعواه انه دفع من مال الشركة دعوى وفائه فلا تقبل بلا بينة وإذا ظاهراً اذا
 لم يعرف شراؤه الا بقوله فعليه الخ لانه يتدعى وجوب المال في ذمة الآخر وهو
بشر وهذا ليس منكر بل مقتضى بالشراء الموجب لهما في الثمن بذمته وله تخلفه
 انه ما دفعه من مال الشركة اه ثم لا يخفى انه في صورة ما اذا كذبه في الشراء للشركة ان
 كان ما اشتراه الكافراً ظاهراً وان كان قائماً فهو له وان كذبه في أصل الشراء وادعى أنه من
 أعيان الشركة فالقول له لا يشتري ان كان المال في يده لما سأل في الفروع أنه لو قال ذوالبيد
 استقرضت ألقا فالقول له وبأني بيانه وأما لو ادعى الشراء لنفسه لا للشركة ففي الثانية
 اشترى متاعاً فقال الآخر هو من شركتنا وقال المشتري هو لي خاصة اشترته بمالي لنفسى
 قبل الشركة فالقول له بيمينه بالله ما هو من شركتنا لانه حذر بماله نفسه فيما اشترى اه
 والظاهر أن قوله قبل الشركة احتراز عن الشراء حال الشركة ففيه تفصيل ذكره في البحر
 عن المحيط وهو أنه لو من جنس تجارتهم ما فهو وللشركة وان أشهد عند الشراء انه لنفسه
 لانه في النصف بمنزلة الوكيل بشر أي معين وان لم يكن من تجارتهم ما فهو له خاصة اه
 قلت ويحتمل أنه ما في فتاوى قارئ الهداية أن أشهد عند الشراء انه لنفسه فهو له والا فان
 نقد الثمن من مال الشركة فهو للشركة اه لكن اعترض بأنه لم يستند انقل فلا يعارض
 ما في المحيط وقد يجاب بجملة على ما اذا لم يكن من جنس تجارتهم ما تأمل وبني شيء آخر يقع
 كنيروا وهو ما لو اشترى أحد ههما من شركته لنفسه هل يصح أم لا لكونه اشترى ما يملك بعضه
 والذي يظهر لي أنه يصح لانه في الحقيقة اشترى نصيب شريكه بالخاصة من الثمن المسمى وان
 أوقع الشراء في الصورة على الشكل ثم رأيت في القمع من باب البيع القاصد لوضع ماله الى

مطلب
 في دعوى الشريك أنه أدى الثمن
 من ماله
 لاستناد الشركة في الربح الى العقد
 لا المال فلم يشترط مساواة واقعا
 وشاط (ويطالب المشتري بالثمن
 فقط) لعدم تضمن الكفالة (ويرجع
 على شريكه بجهته منه ان أدى
 من مال نفسه) أي مع بقائه مال
 الشركة
 مطلب
 ادعى الشراء لنفسه

مال المشتري وباعها ما بعد واحد صاع في ماله بالخصصة من الثمن على الاصح وقيل لا يصح في
 شيء اهـ مطلقا ورأيت في بيوع الصيرفة أيضا اشترى نصف دار مشاعا ثم اشترى جميعها فانيما
 قال يجوز في النصف الباقي وفي فتاوى الصغرى لا يجوز اهـ (قوله والا) أي ان لم يبق مال
 الشركة أي لم يكن في يده مال ناضل بل صار مال الشركة أعيانا وأمتعة فاشترى بدراهم أو
 ذنانا بنسبة فاشترى له خاصة دون شريكه لانه لو وقع على الشركة صار مستدينا على مال
 الشركة وأحد شريكي العنان لا يملك الاستدانة الآن يأذن له في ذلك بغير عن المهيط (قوله
 وتبطل به المالك المالين الخ) لأن المعقود عليه فيها هو المال ويبطل العقد به المالك المعقود
 عليه كافي البيع وسيذكر المصنف تمام المبطلات في الفصل الآتي (قوله أو أحدهما قبل
 الشراء) لأنها المبطلات في الهالك بطلت فيما يتبطل به لانه ما رضى بشركة صاحبه في ماله
 الا بشركته في ماله (قوله والهالك على مالكه) فلا يرجع بنصف الهالك على الشريك الاخر
 حيث بطلت الشركة ولو الهالك في يد الآخر لان المال في يده أمانة بغير خلاف ما لو هلك بعد
 الخلط لانه يملك على الشركة لعدم التميز طعن الاتقاني قال وظاهره انه اذا عتير بعد الخلط
 كدراهم بدنانا فمفهوم عدم الخلط اهـ وفي كافي الخ لا تم لو خلط الدراهم كان الهالك منها
 عليهمما والباقي بينهم ما الا ان يعرف كل شيء من الهالك والباقي من مال أحدهما بعينه
 فيكون ذلك له وعليه والباقي من الهالك والقائم بينهم ما على قدر ما اختلط ولم يعرف اهـ
 مطلقا (قوله وان اشترى أحدهما) بيان مفهوم تقييد الهالك بما قبل الشراء (قوله
 بعده) أي بعد الشراء ونبه بزيادته على أن الواو هنا للترتيب احتراز أعمال الهالك قبله كما يأتي
 (قوله فالمشتري بينهما) اقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم به لئلا مال الآخر بعد
 ذلك بغير (قوله شركة عقد على ما شرطنا) أي من الربح وأهم ما باع جازيعة وهذا عند
 محمد ومحمد الحسن بن زياد هي شركة ملك فلا يصح تصرف أحدهما الا في نصيبه وظاهر كلام
 كثير ترجيح قول محمد كافي النهر (قوله ويرجع على شريكه بحصته منه) لانه وكيل في حصته
 شريكه وقد قضى الثمن من ماله فيرجع عليه بحسابه وفي المهيط لاحدهما مائة دينار قيمتها
 ألف وخمسة مائة ولا تستألف درهم وشرطا الرجوع والوضعية على قدر المال فاشترى الثاني
 جارية ثم هلك الدنانير فالجارية بينهما ويرجعها أخماسا ثلاثة أخماسه للاول وأخماسه للثاني
 لأن الربح يتقسم على قدر ما يملكه يوم الشراء ويرجع الثاني على الاول بثلاثة أخماس
 الالف لانه وكيل عنه بالشراء في ثلاثة أخماس الجارية وقد نقد الثمن من ماله ولو كان على
 عكسه يرجع صاحب الدنانير على الآخر بخصمى الثمن أربعون دينارا ولو اشترى كل
 واحد منهما بماله فلا ما وقضاؤه كما يمكن ان كان من ماله الان كل واحد من اشترى كانت
 الشركة بينهما قائمة اهـ بغير مطلقا (قوله اقيام الشركة الخ) على ان يكون المشتري بينهما كما
 مر وأما على الرجوع فكونه وكلا كما عات (قوله بأن قال) الاولى فالأولى كافي عبارة النهر
 وأقارب هذا التصوير أنه ليس المراد من التصريح بالوكالة ذكر لفظها بل ما يشمل معناها

(قوله)

مطل
 فيما يبطل الشركة
 والا فالشراء له خاصة لئلا يصير
 مستدينا على مال الشركة بلا إذن
 بغير (وتبطل) الشركة (بالمالك المالين
 أو أحدهما قبل الشراء) والهالك
 على مالكه قبل الخلط وعليهما
 بعده (وان اشترى أحدهما بماله
 وهالك) بعده (مال الآخر) قبل
 أن يشتري به شيئا (فالمشتري) بالفتح
 بينهما) شركة عقد على ما شرطنا
 (ويرجع على شريكه بحصته منه)
 أي من الثمن اقيام الشركة وقت
 الشراء (وان هلك) مال أحدهما
 (ثم اشترى الآخر بماله فان صرحا
 بالوكالة في عقد الشركة) بأن قال
 على أن ما اشتراه

(قوله كل منهما) الاولى كل من افاده ح (قوله بما له هذا) قد بدله لان فرض المسئلة
في عقد الشركة على مال مخصوص لا لكونه قيداً في ثبوت الوكالة تصرفاً فافهم قال
في الولوية رجل قال لغيره ما اشتريت من شيء فهو بيني وبينك واشترى كاعلى أن ما اشترياً
من تجارة فهو بيننا يجوز ولا يحتاج فيه الى بيان الصفة والقدر والوقت لان كلامهم ما
صار وصفاً بل عن الآخر في نصف ما يشتريه وغرضه بذلك تكثير الربح وذلك لا يحصل
الا بعموم هذه الاشياء اه وسياق تمامه في الفصل ثلث وهذه الشركة تقع في زمانها كثيراً
يكون أحد الشريكين في البلدة والاخر في بلدة يشتري كل منهما ويرسل الى الآخر ليبيع
ويشتري ليكن شركتهما ملك والغالب أنهم ما يعتقدان بينهما شركة عقد بآمال متساوية متفاضل
منهما ويجمعان الربح على قدر رأس المال ويقسمان ربح الشركة بين كذا وكذا وهذا صحيح
في شركة العدة لا في شركة المالك لان الربح فيها على قدر المالك فاذا شرط الشريكان بينهما ما
متناهية يكون الربح كذلك الا اذا شرط الشريكان على قدر مال شركة العدة فيكون الربح
على قدر المال في الشريكتين فتدبر لذلك فانه يقع كثيراً ويغفل عنه (قوله لا الربح) فانه
يكون بقدر المال (قوله لصيرورتها الخ) علة لقوله لا الربح وقوله لبقاء الوكالة علة لقوله
مشتري بينهما ح (قوله ولم يتصافا على الوكالة) عبارة ابن كمال ولم يتصافا على الوكالة فيها ط
(قوله كما ترى) أي في قوله وعدم ما يقطعها الخ وأشار به الى أن التصريح بفسادها بما
ذكر مفترع على ما قدمه من أنه بشرط فيها عدم ما يقطعها فليس ذلك تكراراً محضاً فافهم
وبيان القاطع أن اشتراط عشرة دراهم مثلاً من الربح لأحدهما ليس بمنزلة اشتراط جميع
الربح له على تقدير أن لا يظهر ربح الا العشرة والشركة تقتضي الاشتراك في الربح وذلك
يقطعها فتخرج الى القرض أو البضاعة كما في الفتح (قوله لانه شرط الخ) يعني أن علة
الفساد ما ذكر من قطع الشركة وليست العلة اشتراط شرط فساد فيها لان الشركة لا تفسد
بالشرط الفاسد والمصريح به أن هذه الشركة فاسدة لقوله قلت الخ تأييد لقوله لانه
شرط الخ وأما قوله وظاهره أي ظاهر قوله لعدم فسادها بالشرط فلا محل له للاستثناء عنه
بما قبله (قوله ويكون الربح على قدر المال) أي وان اشتراط فيه التفاضل لان الشركة لما
فسدت صار المال مشتركاً كشركة ملك والربح في شركة المالك على قدر المال وسياق في الفصل
أنهم لو فسدت وكان المال كله لأحدهما فلا تنجز منه (قوله ولكل من شريكي العنان
الخ) هذا كما عند عدم النهي في الفتح وكل ما كان لأحدهما اذ انهاء عنه شريكه لم يكن له
فعله وله القول له الخرج لدمياط ولا تجاوزها فإخا وزها فلهذا المال ضمن حصته شريكه
لانه نقل حصته به بغير إذنه وكذا لو نهى عن بيع النسبة بعد ما كان أذن له فيه اه قلت
وسياق في المضاربة انه اذا صار المال عروضا لا يصح نهى المضارب عن البيع فبنيته لانه
لا يملك عزله في هذه الحالة وظاهره أن الشركة ليست كذلك لانه يملك نفسه مطلقاً كما سيأتي
في الفصل (قوله ويضع الخ) في القاموس الباطع الشريك اه والمراد هنا دفع المال

مطلبه
اشترى كاعلى أن ما اشترياً من تجارة
فهو بيننا
كل منهما بما له هذا يكون مشتركاً
نهر وصدرا الشريكة (فالمشترى
مشتري بينهما على ما شرطاً) في
أصل المال لا الربح لصيرورتها
(شركة ملك لبقاء الوكالة) المصريح
بها ويرجع بحصة ثمنه (والا) أي
ان ذكر كذا في الشركة ولم يتصافا
على الوكالة فيها ابن كمال (فهو وان
اشتراط خاصة) لان الشركة لما باطت
بطل ما في ضمنها من الوكالة (وتفسد
بأشراط دراهم مسماة من الربح
لأحدهما) أقطع الشركة كما ترى
لانه شرط لعدم فسادها بالشرط
وظاهره بطلان الشرط لا الشركة
بحر ومه نصف قلت صرح مصدر
الشريعة وابن السكال بفساد
الشركة ويكون الربح على قدر
المال (ولكل من شريكي العنان
والمفاوضة أن يستأجر) من يجهز
له أو يحفظ المال (ويضع) أي
يدفع المال بضاعة بأن يشترط
الربح لرب المال (ويودع)

لا تخبره عمل فيه على أن يكون الربح رب المال ولا شيء للعامل بجر (قوله ويعبر) فلو أمار
دابة فعميت تحت المسند غير فالقياس أن يضمن المعبى نصف شريكه ولا يكتفى استحسن أن لا
أضمنه وهذا قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وكذلك لو أعار ثوباً أو داراً أو خادماً
بجر عن كافي الحاكم (قوله وبضارب) أي يدفع المال مضاربة وهو الأصح أما إذا أخذ
مالاً مضاربة فإن أخذ ما لم يتصرف فيما ليس من تجارتهم ما فالربح له خاصة وكذا فيما هو من
تجارتهم ما إذا كان بحضور صاحبه ولو مع غيبته أو مطلقاً كان الربح بينهم نصفه لشريكه
ونصفه بين المضارب ورب المال كذا في الهيئ نهر وقوله أو مطلقاً أي عن التقييد بكونه
من تجارتهم ما (قوله لأنها) أي المضاربة دون الشركة لكون الوضعية تلزم الشريك ولا
تلزم المضارب فتتضمن الشركة المضاربة فتح (قوله ويوكل) لأن التوكيل بالبيع والشراء
من أعمال التجارة والشركة انعقدت لها بخلاف الوكيل صريحاً بالشراء ليس له أن يوكل
به لأنه عقد خاص ملتبس بشراعي بعينه فلا يستتبع مثله فتح (قوله ولو نهم المفاوض
الآخر) التقييد بالمفاوض وبكون التهي عن التوكيل اتفاقاً لما تراق كل ما كان
لأحدهما فله يصح في الآخر منه ما أقول سياق كلام البحر يقتضي أن هذا خاص
بالمفاوضة بخلاف المفاوضة مع كذا يعلم من صراحة البحر لكونه ما في الخافعة فصل
العتان ولو وكل أحدهما ما رجلا في بيع أو شراء وأخرجه الآخر عن الوكالة صار شارحاً
عنها فإن وكل البائع رجلاً بقاضي عن ماباع فليس للآخر أن يخرج عنه الوكالة أي
لأنه ليس لأحدهما مقبض عن ماباعه الآخر ولا الخاصة فيه كذا في قرينة كذا ليس له
إخراج وكيله بالتجسس ثم لا يخفى أن الضمير المنصوب في قول الشارح ولو نهم ما عائد إلى
الوكيل كما هو صريح عبارة الخليفة لا إلى الموكل حتى يكون التهي عن التوكيل ويكون
التقييد فيه اتفاقاً فافهم (قوله ويباع ما عذرهم) أي له أن يبيع بمن زائد وبأقل قيد
بالبيع لأن الشراء لا يجوز إلا بالعرف كافي الرمي على المنع عن الجوهر وسيد ذكر الشارح
في كتاب الوكالة أن الوكيل له البيع بما قل أو كثر وبألبرض وخصاً بالقيمة والنقد ودوبه
يفق بزانية اه ومقتضاه أن المفق به هنا كذلك لكن ذكر العلامة قايهم هناك تصحيح
قول الامام وأنه أصح الأقاويل فافهم وفي البحر عن البرازية وإن باع أحدهما ما عاورد
عليه فقبله جاز ولو بلا قضاء وكذا الوسيط أو آخر من عيب وإن بلا عيب جاز في حصته وكذا
لو وهب ولو أقر بعيب في متاع باعه جاز عليه ما اه ويأتي تمام ذلك قبيل قوله وهو أمين
(قوله وينقد ونسبة) متعلق بقوله يبيع أما الشراء فإن لم يكن في يده دراهم ولا ذنانير من
الشركة فاشترى بدراهم أو ذنانير فهو له خاصة لأنه لو وقع مشتركا ضمنه إيجاب مال زائد
على الشريك وهو لم يرض بالزيادة على رأس المال ولو بالجملة ومفاده أنه لو رضى وقعه مشتركا
لأنه يملك الاستدانة بأذن شريكه كما قدمناه من البحر عن الهيئ ومنه ما سيأتي قبيل الفروع
عن الأشباه ويأتي تمامه وما مر من التفصيل في الشراء انما هو في شركة العتات أما

ويعبر (وبضارب) لأنهم يادون
الشركة نصفتها (ويوكل) أجنبياً
يباع وشراء ولو نهم المفاوض
الآخر صريح منه بجر (ويبيع)
بما عذرهم من خلاصة (ينقد)
ونسبة) برزانية (وبسافر) بالمال
له حمل أو لا هو الصحيح

مطلب
بذلك الاستدانة بأذن شريكه

في المفاوضة فهو عليهم ما مطلقا كما في الثانية (قوله خلافا للاشبهاء) الذي فيها هو ما نقله
عقبه عن الظهيرية (قوله ومؤنة السفر الخ) أي ما أنفقته على نفسه من كراهه ونفقته
وطعامه وإدامه من جلة رأس المال في رواية الحسن بن علي بن فضال قال سمعت دود هذا
استحسن أن يرجع بحسب النفقة من الربح وان لم يرجع كانت من رأس المال خالية
(قوله لا يملك الشريك) أي شريك العنان بقريته قوله أما المفاوضة الخ وفي الثانية من
فصل العنان ولو شارك أحدهما شريكه عنان فما اشتراه الشريك الثالث كان نصفه له ونصفه
بين الشريكين وما اشتراه الذي لم يشارك فهو بينه وبين شريكه نصفين ولا شيء منه للشريك
الثالث اهـ ومثله في الولوولية وفيما ولو أخذ ما مضى به قوله كالأجر نفسه اهـ ولكن
فيه تفصيل قدمناه قريبا (قوله ولا الرهن) قال في الفتح أي رهن عين من مال الشركة فان
رهن يدين عليهم ما لم يجزوا ضمن ولو ارتهن يدين لهم ما لم يجزوا على شريكه فان ذلك الرهن في يده
وقيمة الدين سواء ذهب بخصته ويرجع شريكه بخصته على المطالب ويرجع المطالب
بنصف قيمة الرهن على المرتهن وان شاء شريك المرتهن ضمن شريكه بخصته من الدين لأن
هناك الرهن في يده كالاستيفاء اهـ (قوله أو يكون هو) أي الراهن العاقد أي الذي تولى
عقد المبادعة قال في الثانية ولن يولى المبادعة أن يرهن بالثمن اهـ ط (قوله في موجب)
بكسر الجيم ح (قوله وحينئذ) أي حينئذ كان الراهن هو العاقد بنفسه قال في التمر
واقاراره بالرهن والارتمان عند ولايته العاقد صحيح اهـ ط أما لو تولى العقد غيره أو كانا وليا
لا يجوز اقراره في حصته شريكه وهل يجوز في حصته نفسه فهو على الخلاف ولا يصح اقراره
بعد ما تناقضا الشركة اذا كذبه الآخر تاريخية (قوله ولا الكتابة) لأنه ليس من عادة
التجار بجر (قوله فله كل ذلك) أي المذكور من الشركة والرهن الخ (قوله ولو فاض)
أي المفاوض (قوله والاتفاق عنانا) وما خصه من الربح يكون بينه وبين شريكه ط
(قوله ولا يجوز له ما تزوج العبد) أي عبد التجارة واستزج بالعبد عن الأمة فان لاحد
المفاوضين تزويجها كما في الثانية ولا يزوج العبد ولو من أمة التجارة استعسانا ط عن
الهندية (قوله ولا الهبة) يستثنى منه هبة عن مباحة في الجهر عن الظهيرية ولو باع أحد
المفاوضين عينا من تجارتهم ما ثم وهب الثمن من المشتري أو أبرأه منه جاز خلافا لابي
يوسف ولو وهب غير البائع جاز في حصته فقط إجماعا اهـ قلت لكنه في الأولى ضمن نصيب
صاحبه كوكيل البيع اذا فعل ذلك كما في الثانية (قوله ونحوه) أي مما ليس من جنس
ما يؤكل ويمدى هادة بقريته ما بعده (قوله فلم يجز) أي ما ذكر من الهبة في حصته شريكه
بل جاز في حصته ان وجد شرط الهبة من التسليم والتسعة فيمما يقسم وكذا الاعناق
وتجري فيه أحكام متى أحده الشريكين المقررة في بابه (قوله وجاز في فهو لم الخ) هو ترض
قوله أي الثوب ونحوه (قوله ولا القرض) أي الاقراض في ظاهر الرواية أما الاستقراض
فتقدم انه يجوز في تأنيقه في الفروع (قوله اذا ناصرها) فلو قال عمل برأيك لا يكفي

خلافا للاشبهاء وقيل ان له حل
بعضه والالاظهيرية ومؤنة السفر
والكرام من رأس المال ان لم يرجع
خلاصة (لا) يملك الشريك (الشركة)
الاباذن شريكه جوهرية (و) لا
(الرهن) الاباذن أو يكون هو
العاقد في موجب الدين وحينئذ
فيصح اقراره بالرهن والارتمان
سراج (و) لا (الكتابة) والاذن
بالتجارة (وتزويج الأمة) وهذا
كاه (لو عانا) أما المفاوض فله كل
ذلك ولو فاض ان ياذن شريكه
جاز ولا يذنه عانا بجر (ولا يجوز
لهم) في عنان ومفاوضة (تزوج
العبد ولا الاعناق) ولو على مال
(و) لا (الهبة) أي الثوب ونحوه
فلم يجز في حصته شريكه وجاز في
نحوه لم ونحوه وفا كهنة (و) لا
(القرض) الاباذن شريكه اذا
صرح فيه سراج

(قوله وفيه الخ) ومثله ما في البحر عن البرازية ولو قال كل من مال لا تخرا عمل برأيك فاسكن
منه ما أن يعمل ما يقع في التجارة كالرهن والارتمان والسفر والخلط بماله والشركة بمال
الغير لا الهبة والقرض وما كان اتلافا لمال أو علكا من غير عوض فانه لا يجوز ما لم
يصرح با نصا (قوله لان الشركة) أي مطلقها (قوله وصح بيع شرك مقاض) انظر
هل المقاض قد بدى كلام المصنف ط عن الجوى (قوله لا يصح اقراره بدين) أي ان
لا تقبل شهادته له أما غيره فمقبل كما سبق في قوله وكل دين لم أحد هما الخ وهذا
في شرك المقاضصة أما شرك العنان ففيه تفصيل قال في الخاتمة ولو أقر أحد شركي
العنان بدين في تجارتهم ما لزم المقر جميع ذلك ان كان هو الذي وابه وان أقرانه وليام لزمه
نصفه وان أقر أن صاحبه وابه لا يلزمه شي بخلاف شركة المقاضصة فان كل واحد منهما
يكون مطالبا بذلك اه ونحوه في الفتح وحاصله أن اقرار أحد شركي العنان بدين
في تجارتهم ما لا يعضى على الآخر وانما يعضى على نفسه على التفصيل المذكور أما شرك
المقاضصة فمعضى عليهم ما مطلقا فانهم لكن سميأ في الفروع انه لو قال أحد الشركيين
استقرضت ألفا قال قول له ان المال في يده ويأتى الكلام عليه (قوله وفي الخلاصة)
استدرا على المتنبان العين كالدين اه ح لكن ما في المتن في المقاضصة وهذا في العنان
(قوله بجارية) أي في يده من الشركة انهم الرجل تارخانية (قوله ليس للاخر أخذت منه)
أفاد أن للمدين أن يتسرع من الدفع اليه فان دفع برئ من حصة القابض ولم يبرأ من حصة
الآخر فتح وكذا لا يجوز تأجيله الذين لو العاقد غيره أو هما عند أبي حنيفة وعندهما يجوز
في نصيبه ولو أجله العاقد جاز في النصيبين عندهما وعند أبي يوسف في نصيبه فقط واصله
الوكيل بالبيع اذا أبرأ عن الثمن أو حط أو أجله يصح عندهما خلافا لأبي يوسف لأن
هناك يضمن لو كاه عندهما الا هنا يجر عن المحيط (قوله في مقدار الربح) فلو أقر بقداره
ثم ادعى الخطأ فيه لا يقبل قوله كذا نقله أبو السعد عن اقرار الاشباه ط قلت لكن
في حاوى الزايدى قال الشريك رجعت عشرة ثم قال لابل رجعت ثلاثة فله أن يملكه انه
لم يرجع عشرة اه ووجهه متضاه أن القول له بيمينه لكن لا يفتى أن الوجه ما في الاشباه لانه
برجوعه متناقض فلا يقبل منه وما في الاشباه عزاه الى كافي الحاكم فهو نص المذهب فلا
يعارضه ما في الحاوى (قوله والضياع) أي ضياع المال كالأوبعضا ولو من غير تجارة ط
(قوله مستدلا بما في وكالة الوالوية) عبارة الوالوية ولو وكل بقض ودبعة ثم مات
الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلاك وأنكرت الورثة او قال دفعته اليه صدق
ولو كان دين لم يصدق لان الوكيل في الموضوعين حكى أمر الايالك استئنافه لكن من حكى
أمر الايالك استئنافه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي
الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقض ودبعة فيما يحكى يتقضى الضمان عن نفسه
فصدق والوكيل بقض الدين فيما يحكى يوجب الضمان على الميت وهو ضمان مثل

وفيه اذا قال له عمل برأيك فله
كل التجارة الا القرض والهبة
(وكذا كل ما كان اتلافا لمال أو)
كان (تلكا) للمال (بغير عوض)
لان الشركة وضعت للاسترباح
وتوابعه وما ليس كذلك لا ينظمه
عندهما (وصح بيع) شرك
(مقاضض من ترد شهادته له) كانه
وأبيه وينفذ على المقاضصة اجماعا
(لا) يصح (اقراره بدين) فلا ينفذ
على المقاضصة عندهم برازية وفي
الخلاصة أقر شرك العنان
بجارية لم يجز في حصة شر بكم ولو
باع أحدهما ليس للاخر أخذت منه
ولا الخصومة فيما باعه أو أدانه
(وهو) أي الشريك (أمن)
في المال فيقبل قوله بيمينه (في)
مقدار الربح والخسران والضياع
و(الدفع) شرك بكم ولو (ادعاه
(بعد موته) كما في البحر مستدلا
بما في وكالة الوالوية

مطلب

أقر بقدار الربح ثم ادعى الخطأ

مطلب

في قبول قوله دفعت المال بعد
موت الشريك أو الموكل

المقبوض فلا يصح صدق اه قلت أى أن الوكيل بقبض الدين إذا قال قبضته من المدبون
وهالك عندي أو قال دفعته للموكل الميت لا يصح صدق بالنسبة إلى براءة المدبون لأن في ذلك
الزام الضمان على الميت فإن الدينون تقضى بأعمالها فثبت للمدبون بذمة الدائن مثل
مال الدائن بذمة فثبتان قصاصا أو أمانا بالنسبة إلى الوكيل نفسه فيصدق لأنه أمين وعوت
الموكل لم ترتفع أمانته وإن بطلت وكالته فلا يضمن ما قبضه ولا يرجع عليه المدبون وقد
أوضح المسئلة في الخيرية أول كتاب الوكالة فافهم (قوله كل من حكي أمر الخ) فإن
الوكيل هنا حكي أمره وهو قبض الوديعة أو الدين في حياة الموكل وهو لا يملك استئنافه بعد
موت الموكل أى لو كان لم يقبض في حياته وأراد استئناف القبض بعد موته لم يملكه لأنه
انعزل عن الوكالة (قوله التقييد بالمسكان صحيح الخ) ظاهر التفرع أن التنصيص على
المسكان بالإنهى لا يكون تقييدا أو عبارة البرازية التقييد بالمسكان صحيح حتى لو قال أخرج
الى خوارزم ولا تجاوزه صح فلو تجاوزه ضمن وفي الجوهر من المضاربة وألفاظ التخصيص
والتقييد أن يقول خذ هذا مضاربة بالنصف على أن يعمل به في الكوفة أو فاعمل به
في الكوفة أما إذا قال واعمل به في الكوفة بالو لا يكون تقييدا فله أن يعمل في غيرها
لأن الواو حرف عطف ومشورة وليست من حروف الشرط اه فأفاد أن مجرد التنصيص
لا يكتفى بل لابد من أمر يفيد التقييد كالشرط والتمس (قوله وفي الاشياء الخ) أعم منه
ما قدمناه عن الفتح من أن كل ما كان لأحدهما إذا فانه عنه شريكه لم يكن له فعله (قوله
جاز) أى النهى (قوله بونه مجهلا الخ) في حاوى الزاهاى مات الشريك ومال الشريك
ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلا يضمن كالومات مجهلا العين اه أى عين مال
الشركة الذى في يده ومثله بقية الامانات لكن إذا علم أن وارثه يملكها لا يضمن ولو ادعى
الوارث العلم وأنكر الطالب فان فسرهما الوارث وقال هى كذا وهلك صدق كإسائة أى
إن شاء الله تعالى فى كتاب الوديعة (قوله والقول بخلافه غلط) وهو عدم تضمين المغاوض
(قوله وسيمى في الوديعة) سيمى ههنا بضع عشرة موضعا يضمن فيها الامين بونه مجهلا
(قوله خلافا للاشياء) حيث جرى فى كتاب الامانات على ما هو الغلط (قوله فى المحط)
صوابه فى البحر فان الحادثين وقعتا لصاحب البحر سئل عنهما وأجاب بما ذكرتم قال ولم أر
فيهما الا ما قدمته أى ما مر عن الثانية (قوله فان أجاز فالرجح لهما) وان لم يجز فالرجح
فى حصته باطل (قوله فأجبت أنه غاصب) أى كما هو صريح ما قدمته عن الثانية من قوله
ضمن حصته شريكه (قوله بالاخراج) فيه نظر فى مضاربة الجوهره هند قول القدورى
وان خص له رب المال التصرف فى بلد بعينه أو فى سلامة بعينها لم يجز أن يتجاوز ذلك فان
خرج الى غير ذلك البلد أو دفع المال الى من أخرجه لا يكون مضاربا عليه بمجرد الاخراج
حتى يشتري به خارج البلد فان هلك المال قبل التصرف فلا ضمان عليه وكذا لو أعاده الى
البلد عادت المضاربة كما كانت على شرطها وان اشتري به قبل العود صار مضاربا فافهم

كل من حكي أمر الاشياء استئنافه
ان فيه إيجاب الضمان على الغير
لا يصدق وان فيه نفي الضمان عن
نفسه صدق انتهى فليحفظ هذا
الضابط (ويضمن بالتعدي) وهذا
حكم الامانات وفى الثانية التقييد
بالمسكان صحيح فلو قال لا تجاوز
خوارزم لم يضمن حصته شريكه
وفى الاشياء منى أحدهما شريكه
عن التبرع وعن بيع النسبة
جاز (كما يضمن الشريك) عانا
أو مفاوضة بغير (بونه مجهلا
تصيب صاحبها) على المذهب
والقول بخلافه غلط كفى وقف
الثانية وسيمى فى الوديعة خلافا
للاشياء (قروم) فى المحيط قد
وقع حادثان الاول منهما عن
البيع نسبة فباع فأجبت بغيره
فى حصته وتوقفه فى حصته شريكه
فان أجاز فالرجح لهما الثانية
نماه عن الاخراج فخرج ثم رجع
فأجبت أنه غاصب بحصته شريكه
بالاخراج

ويكون ذلك له لأنه تصرف فيه إذن صاحب المال فيكون له ربحه وعليه وضيمته لا يطيب
له الرجوع عندهما خلافاً لابي يوسف وإن اشترى ببعضه وأعاد بقية إلى البلد ضمن قدر
ما اشترى به ولا يضمن قدر ما أعاده والظاهر أن الشركة كذلك (قوله فينبغي أن لا يكون
الربح على الشرط) أي بل يكون له كما علمت منه ولا (قوله ومقتضاه فساد الشركة) أي
مقتضى الجواب بأنه صار غاصباً وبأن الربح لا يكون على الشرط ولكن هذا بعد
التصرف في المال لا بمجرد الانخراج فلو عاد قبل التصرف بقيت الشركة كما كانت فافهم
(قوله فأجاب الخ) حيث قال إن القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح
والخسران مع عينه ولا يلزمه أن يذكر الأمر مفصلاً والقول قوله في الضمير والرد إلى
الشريك اه قلت بقي ما لو ادعى على شريكه خيانة مبهمه ففي قضاء الاشياء لا يحلف ونقل
الحوى عن قارئ الهداية أنه يحلف وإن لم يبين مقداره لكن إذا نكل عن البيان لم يمه
بين مقدار ما نكل فيه ثم قال وأنت خبر بأن قارئ الهداية لم يستند إلى نقل فلا يعارض
ما نقله في الاشياء عن الخاتمة (قوله ومثله المضارب والوصي والمتولي) سيذكر الشارح
في الوقف عن القنية أن المتولي لا يلزمه المحاسبة في كل عام ويكتفى القاضي منه بالأجمال
لومعه وقبلاً لأمانته ولو تمسما يجبره على التعيين شيئاً فشيئاً ولا يصح به بل يهتده ولو اتهمه
بجلفه اه والظاهر أنه يقال مثل ذلك في الشريك والمضارب والوصي فيحمل اطلاقه على
غيرهم أي الذي لم يعرف بالأمانة تأمل (قوله نهر) يعني عنه قوله أو لا وفيه (قوله إلى
صحت الموصول) الصحة بالضم وبضمين الحرام أو ما خبث من المكاسب فلزم منه العار
ط عن القاموس إذ لا يجوز للقاضي الأخذ على نفس المحاسبة لأنها واجبة عليه نعم لو كتب
سجلاً أو تولى قسمة وأخذ أجر المثل لذلك كما حتره في البحر من الوقف (قوله وأما قبل)
عطف على قوله أمامة فواضة (قوله وتسمى شركة صنائع) جمع صناعة كرسالة ورسائل وهي
كالصناعة حرفة الصانع وعمله (قوله وأعمال وأبدان) لأن العمل يكتسبون منها غالباً
بأبدانهم ما (قوله إن اتفق صناعتان الخ) أشار إلى أنه لا بد من العقد أو الأمانة فاعلم
الشركة قبل التقبل لمساكن قبيل الفروع لو تقبل ثلاثة عملاً بلا عقد شركة فعمله أحدهم
له ثلث الأجر ولا شيء للآخرين وسيأتي بيانه والمراد عقد الشركة على التقبل والعمل بها
في البحر عن القنية اشترك ثلاثة من الجاهل على أن يعلأ أحدهم الجوارق ويأخذ الثاني
فيها ويحملها الثالث إلى بيت المستأجر والآخر بينهم بالسوية فهي فاسدة قال فسادها هذه
الشروط فإن شركة الجاهل صحيحة إذا اشتركو في التقبل والعمل جميعاً اه أي وهذا لم يذكر
التقبل أصلاً بل مجرد العمل مقيداً على كل واحد يشوع منه لكن لا يشترط كون التقبل
منهم ما عدا ما في البحر أيضاً لو اشترى كمال أن يتقبل أحدهما المتاع ويعمل الآخر أو يتقبله
أحدهما أو يقطعه ثم يدفعه إلى الآخر للتمسك بالتمسك بالتمسك كذا في القنية لكن من شرط
عليه العمل فقط لو تقبل جازاً ولو شرط على من عليه العمل أن لا يتقبل لا يجوز لأنه عند

مطلب
فيما لو ادعى على شريكه خيانة
مبهمه
فينبغي أن لا يكون الربح على
الشرط انتهى ومقتضاه فساد
الشركة نهر وفيه وتفرع على كونه
أمانة ما سئل قارئ الهداية عن
طلب محاسبة شريكه فأجاب
لا يلزم بالتفصيل ومثله المضارب
والوصي والمتولي ثم وقفاً زماناً
ليس لهم قصد بالمحاسبة إلا الوصول
إلى صحت الموصول (و) أما
(تقبل) وتسمى شركة صنائع
وأعمال وأبدان (إن اتفق)
صناعتان (خياطان أو خياط
وصباغ)

مطلب
في شركة التقبل

السكوت جعل اثباتها اقتضاه ولا يمكن ذلك مع النفي كذلك في المحيط اه قالت وبه علم
 أن الشرط عدم نفي التقبل عن أحدهما لا التخصيص على تقبل كل منهما أو لا على عملهما
 لأنه إذا اشترى كاعلى أن يتقبل أحدهما أو يعمل الآخر بلا نفي كان لكل منهما التقبل
 والعمل لتضمن الشركة الوكالة قال في البحر وحكمها أن يصير كل واحد منهما وكلا
 عن صاحب به تقبل الأعمال والتوكيل به جائز سواء كان الوكيل بحسن مباشرة ذلك
 العمل أو لا (قوله فلا يلزم اتحاد صنعة وسكان) تفريع الأول على كلام المصنف فظاهر
 وأما الثاني فن حيث أنه لم يقيده بالمكان ووجه عدم لزوم كافي الفتح أن المعنى المجوز
 لشركة التقبل من كون المقصود تخصيص الربح لا متفاوت بين كون العمل في دكاكين
 أو دكان وكون الأعمال من أجناس أو جنس (قوله على أن يتقبلا الأعمال) أي محلهما
 كالتياب مثلاً فائق العمل عرض لا يقبل القبول أفاده القهستاني وعلمت أن التخصيص
 على تقبل كل منهما أو على عمله غير شرط وفي التمران المشتركة فيه انما هو العمل ولذا قالوا
 من صور هذه الشركة أن يجلس آخر على دكانه فيطرح عليه العمل بالنصف والقياس
 أن لا يتجوز لأن من أحدهما العمل ومن الآخر الحائز واستحسن جوازها لأن التقبل
 من صاحب الحائز عمل اه ومنها ما في البحر عن البرازية لأحدهما آلة القصارة
 والاخر يت اشترى كاعلى أن يعمل في بيت هذا والكسب بينهما ما جاز وكذا سائر
 الصناعات ولو من أحدهما أداة القصارة والعمل من الآخر فسدت والربح للعامل
 وعليه أخرج من الأدلة اه ونظير هذه الأخيرة مسائل ستة أتت في الفصل قبيل قوله وبطل
 الشركة الخ (قوله التي يمكن استحقاقها) أي التي يستحقها المستأجر بعد الإجارة
 وزاد في البحر قيد أن يكون العمل حلالاً لما في البرازية ولو اشترى كافي عمل حرام لم يصح اه
 وأنت خبير بأن الحرام لا يستحق بالاجر فافهم (قوله ومنه) الأولى ومنها أي الأعمال
 المذكورة (قوله على المقتضى به) أي الذي هو قول المتأخرين من جواز أخذ الاجرة على
 التعليم وكذا على الأذان والامامة فافهم (قوله بخلاف شركة دالين) فان عمل الدلالة
 لا يمكن استحقاقه بعد الإجارة حتى لو استأجر دلالاً يبيع له أو يشتري فالإجارة فاسدة
 إذا لم يبين له أجبلاً كما صرح به في إجارة المجتبي ح (قوله ومغنين) لأن الغناء حرام ح
 (قوله وشهود محاسنكم) لعدم صحة الاستنجار على الشهادة ح (قوله وتزاهي محاسن
 وتماز) يحتمل أنه عطاف تنسيرا ومغاير وهو ينفع الداء لمنشأة فوق وبين مهسلة بعدها
 ألف ثم رأى جمع نغزية وهي المأتم بالهمزة والياء المنشأة القوقية الذي يصنع للاموات
 لأن عاداتهم القراة بصوت واحد يشغل على القطيعة وعلى قطع بعض الحكامات والابتداء
 من إنشاء الكلمة ولأنه استنجار على القراءة والذي أجازه المتأخرون انما هو الاستنجار
 على التعليم خلافاً لمن نوههم بخلافه كما سيأتي في الاجارات ان شاء الله تعالى وفي القنية
 ولا شركة القراة بالهمزة في المحاسن والتمايز لانهم اغنيز مستحقة عليهم اه وفي القاموس

فلا يلزم اتحاد صنعة ومكان (على
 ان يتقبلا الأعمال) التي يمكن
 استحقاقها ومنه تعليم كناية
 وقرآن وفقه على المقتضى به بخلاف
 شركة دالين ومغنين وشهود
 محاسنكم وتزاهي محاسن وتماز

الزمزمة الصوت البعيدة لدوى وتنباح صوت الردون كراين الشحنة أن ابن وهبان
بالغ في النهي على إقرارهم على هذا في زمانه وعلى القراءة بالتقطيع ومنع من جواز
سماعها وأطنب في إنكارها وتسامه في ح (قوله ورعا) أي شركة وعاطف فيما يتحصل
لهم بسبب الوعظ لأنه غير مستحق عليهم ط (قوله وسؤال) بتشديد الهـ مزة جمع سائل
وهو الشخص اهـ ح (قوله لأن التوكيل بالسؤال لا يصح) وما لا يصح فيه الوكالة لا يصح
فيه الشركة كما مر (قوله مطلقا) أي سواء بشرط الربح على السواء أو متفاضلا وسواء
نسا وبافي العمل أولا وقيل إن شرطاً أكثر الربح لادناهما عملاً لا يصح والصحيح الجواز
أفاده في الجرح وهذا إذا لم تكن مقاضاة إذ لا تكون المقاضاة لامع التساوي كما يأتي
(قوله لأنه ليس بربح الخ) أعلم أن التفاضل في الربح عند اشتراط التساوي في العمل
لا يجوز قياساً لأن الضمان به بشرط عليه من العمل فالزيادة عليه ربح مالم يضمن
فلم يجز العقد كما في شركة الوجوه ويجوز استحساناً لأن ما يأخذ منه ليس ربحاً لأن الربح
إنما يكون عند اتحاد الجنس وهذا رأس المال عمل والربح مال فلم يتحد الجنس فكان
ما يأخذ به العمل والعمل يتقوم بالتقويم إذا رضى بما قدره من فمقدراً بقدر ما يقوم به
فلم يؤد إلى ربح مالم يضمن بخلاف شركة الوجوه حيث لا يجوز فيها التفاضل في الربح
عند التساوي في المشتري لأن جنس المال وهو الثمن الواجب في ذمتهم ما يتخذ والربح
يتحقق في الجنس المتحد ولو جاز زيادة الربح كان ربح مالم يضمن وتسامه في العناية (قوله
فقطاب كل واحد منهما ما بال عمل الخ) هذا ظاهر فيما إذا كانت مقاضاة أما إذا أطلقها
أوقيداً بالعنان فثبتت هذين الحكمين استحساناً وفيما سواهما فهي باقية على
مقتضى العنان ولذا لو أقر بدين من غن مبيع مستهلك أو أجراً جبراً أو كان المدة مضت
لا يصدق الأبينية لأن نقاذ الأقرار على الاستحسان وجب المقاضاة ولم ينصاعاً فلو كان
المبيع لم يثبت تلك أو المدة لم تضف فانه يلزمهما كما في المحيط اهـ ح ملخصاً (قوله ويرى
دافعاً) أنت الضمير وإن عاد على الأجر لما يليه بالاجرة ط (قوله والحاصل الخ) ما مر من
قوله ويكون الكسب بينهما إنما هو في الكسب الحاصل من عملهما وما هنا في الحاصل
من عمل أحدهما أي لا فرق بين أن يعمل أو يعمل أحدهما سواء كان عدم عمل الآخر
لعذر أو لا لأن العامل معين القابل والشرط مطلق العمل الخ ما ذكره (قوله وأما وجوه)
ويقال لها شركة المفاضلة قهستانى (قوله نوعاً وأنواعاً) أفاد أنها تكون خاصة وعامة
كما في النهر ولذا حذف المصنف المفعول (قوله أي بسبب وجاهتهما) أفاد وجه التسمية
لأن من لا مال له لا يبيع الناس نسبة إلا إذا كان له جاه ووجه وشرف عندهم وأفاد
الكمال أن الجاه مقاب للوجه بوضع الواو موضع العين فوزنه عقل الآن الواو انقلبت
ألفاً لا موجب لذلك وقيل أنه يفتى إلى الوجوه لأنها يتبدل فيها الوجوه لعدم المال
(قوله بالنسبة) هو على حل الشارح متعلق بقوله الله تبارك وتعالى بقوله ما يؤهمه

ووعاط وسؤال لأن التوكيل
بالسؤال لا يصح فنية وأشياء
(ويكون الكسب بينهما) على
ما شرطاً مطلقاً في الأصل لأنه ليس
بربح بل بدل عمل فصح تعويبه
(وكل ما تقبله أحدهما يلزمهما)
وعلى هذا الأصل (فقطاب كل
واحد منهما ما بال عمل وبطال)
كل منهما (بالأجر ويرى) دافعاً
(بالدفع إليه) أي إلى أحدهما
(والحاصل من) أجر (عمل
أحدهما بينهما على الشرط) ولو
الآخر مريضاً ومسايراً واعتنع
عنده بلا عذر لأن الشرط مطلق
العمل لا عمل القابل لا ترى أن
القصار لو استعان بغيره أو استأجره
استحق الأجر بزيادة (و) أما
(وجوه) هذا رابع وجوه شركة
العقد (ان عقداهما على ان
يشتريا) نوعاً وأنواعاً (بوجوههما)
أي بسبب وجاهتهما (ويبيعان)
فما حصل بالبيع يدفعان منه غن
ما اشتريا (بالنسبة) وما بقي بينهما

مطلب
شركة الوجوه

المؤمن من كونه مطلوباً بالشرية أو يديه ما ليس كذلك بل هو مطلوب بالقوله بشرية كان ينبغي
للمصنف ذكره عقبه لأنه لا مال لهما فشرأوهما يكون بالنسبة أما البيع فهو أعم (قوله
و يكون كل منهما عنانا ومفاوضة بشرية) فصورة اجتماع شرائط المفاوضة في التقبل
كافي المحيط أن يشترط الصانعان على أن يتقبلا جميعاً الأعمال وأن يضمنا العمل جميعاً
على التساوي وأن يتساويا في الربح والوضعية وأن يكون كل منهما كفيلاً عن صاحبه
فيما لحقه بسبب الشركة اهـ وصورتها في الوجوه كافي النهاية أن يكون الرجلان من
أهل الكفاية وأن يكون ثمن المشتري بينهما منصفين وأن يتلفظا بالقول المفاوضة
زاد في الفتح ويتساويا في الربح ويكتفي ذكر مقتضيات المفاوضة عن التلفظ بها كما سلف
وتعامه في البحر ولا يخفى أنه إذا فقد منها شرط كانت عنانا وفي القهس تاني أن شروط
المفاوضة في المواضع الثلاثة قد اختلفت ولم يتعرض في المقدمات والاولى إلى أنها في كل منها
حقيقة والظاهر أنهم في الاول أي في المال حقيقة وفي الباقيين مجاز ترجيحاً على الاشتراط
(قوله من مناصفة المشتري) أي في المفاوضة والعنان وقوله أو منالته أي في العنان
قهس تاني (قوله لا يؤدى الخ) علة منهوم ما قبله وهو أنه لا يجوز أن يكون الربح
مخالفاً لقدرا للملك وبعبارة الكنز وان شرطاً مناصفة المشتري أو منالته فالربح كذلك
وبطل شرط الفضل اهـ قال في النهر لأن استحقاق الربح في شركة الوجوه بالضممان وهو
على قدر الملك في المشتري فكان الربح الزائد عليه مخرج مالم يضمن بخلاف العنان
فإن التفاضل في الربح فيما مع التساوي في المال صحيح لأنها في معنى المضاربة من حيث
أن كلا منهما يعمل في مال صاحبه فالحققت بها (قوله بخلاف العنان) أي في شركة
الاموال وكذا في شركة التقبل فإنه يجوز فيها التفاضل كما قدمنا لأن المأخوذ فيها ليس
بربح بل بدل عمل كما تقرر فافهم (قوله بعمال) كافي شركة الاموال وفي المضاربة
في حق رب المال (قوله أو عمل) كالمضارب في المضاربة (قوله أو تقبل) عبارة الدرر
أو ضمان وكذا في البحر وغيره وذلك بمن أجلس على دكانه تلميذاً يطرح عليه العمل
بالمصنف وكافي شركة الوجوه فإن الربح فيها بقدر الضمان والزائد عليه مخرج مالم يضمن
فلا يجوز كما تقرر قال في الدرر والهاهنا قال لغيره تصرف في مالك على أن يرضى ربحه
لا يستحق شيئاً لعدم هذه المعاني والله سبحانه أعلم

(فصل في الشركة الفاسدة)

ما في هذا الفصل مسائل متفرقة من كتاب الشركة فكان الاولى أن يترجم بها وان كانت
الزيادة على الترجمة لا تضر (قوله واصطفا) جعله من المباح وذلك مقيد
بما إذا لم يكن للتهني أو يتخذ حرفة والا فلا يحل كافي الاشياء وسما في تمام الكلام
على ذلك في باب (قوله وطالب معدن من كنز) المعدن ما وضع في الارض خلقته والكنز
ما وضعه بنو آدم والكنز يعمه ما نزل وقال وطالب معدن وكنز جاهلي كما فعل في الهندية

(و يكون كل منهما) من التقبل
والوجوه (عنانا ومفاوضة) أيضاً
(بشرية) السابق وإذا أطلقت
كانت عنانا (وتنضمين) شركة كل
من التقبل والوجوه (الوكالة)
لا اعتبارها في جميع أنواع الشركة
(والوكالة أيضاً إذا كانت
مفاوضة) بشرية (والربح)
فيها (على ما شرط من مناصفة
المشتري) بفتح الراء (أو منالته)
له كون الربح بقدر الملك
له لا يؤدى إلى ربح مالم يضمن
بخلاف العنان كما تقرر في الدرر
لا يستحق الربح إلا بأحدى ثلاث
بعمال أو عمل أو تقبل
(فصل في الشركة الفاسدة)
لا تصح شركة في احتساب
واحتشاش واصطفا واستقاء
وسائر مباحات كاجتهاد ثمار
من جبال وطالب معدن من كنز

لكان أولى لأن الكنز الاسلامي نقطة ط (قوله من طين مباح) فان كان الطين
 أو النورة أو سله الزجاج يملو كافاشه تركا على أن يشترى بذلك ويطنه ويبيعه جازوهو
 كشركة الوجوه كذا في الخلاصة مع زيادة إلى الشافعي ونحوه البرازي والعيني والمذكور
 في الفتح أن هذا من شركة الصنائع والاول أظهر نهر (قوله وما حصله أحدهما) أي
 بدون عمل من الآخر (قوله وما حصله مع الخ) يعني ثم خطاه وباعه فقسم الثمن على
 كيل أو وزن ما لكل منهما وان لم يكن وزنا ولا كيلا قسم على قيمة ما كان لكل منهما
 وان لم يعرف مقدارا كان لكل منهما صدق كل واحد منهما إلى النصف لانهم استويا
 في الاكتساب وكان المكتسب في أيديهما فالظاهر أنه بينهما نصفان والظاهر يشهد له
 في ذلك فيقبل قوله ولا يصدق على الزيادة على النصف الابينة لانه يتبع خلاف الظاهر
 اه فتح * (تنبيه) * يؤخذ من هذا ما أفق به في الخيرية في زوج امرأته أو ابنتها اجتمع في دار
 واحدة وأخذ كل منهما ما يشاء كتسب على حدة ويجمعان كسبهما ولا يعلم التفاوت
 ولا التساوي ولا التمييز فأجاب بأنه بينهما مساوية وكذلك لو اجتمع اخوة يعملون في شركة
 أيهم وغا المال فهو بينهم سوية ولو اختلفوا في العمل والرأى اه وقد معنا أن هذا ليس
 شركة مفاوضة ما لم يصير حبالفظها أو بعتضياتهم مع استيفاء شروطها ثم هذا في غير الابن
 مع أبيه لما في القيمة الاب وابنه يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء فالكسب كله
 للاب ان كان الابن في عياله لكونه معياله ألا ترى لو غرس شجرة ثم ذكر
 خلافا في المرأة مع زوجها اذا اجتمع بعملهما أموال كثيرة فقبل له للزوج وتكون
 المرأة معياله الا اذا كان لهما كسب على حدة فهو لهما وقيل بينهما نصفان وفي الخاتمة زوج
 بنه الخمسة في داره وكلهم في عياله واختلفوا في المتاع فهو للاب وللبنين الثياب التي
 عليهم لا غير فان قالوا هم أم وأمرأته بعدهم وانه ان هذا استنفذناه بعد موته فاقول لهم
 وان أقروا أنه كان يوم موته فهو ميراث من الاب (قوله باعانة صاحبه) سواء كانت الاعانة
 بعمل كما اذا أعانه في الجمع والتابع أو الربط أو الحبل أو غيره أو بالمال كالدفع له بغلا
 أو راوية ليس متقى عليها أو شبكة ليس يديها حوى وقهستاني ط (قوله لا يجاوز به) بفتح
 الواو على البناء للمفعول وقوله نصف عن ذلك بالرفع لانه هو النائب عن الفاعل اه فتح
 أي يعطى أجر المثل لو كان مثل نصف الثمن أو أقل فلما كثر لزيادة على نصف الثمن لانه
 رضى بنصف الثمن تم التعبير بنصف الثمن وقع في كافي الحاشي والهداية وغيرهما قال ط
 وذكر في النقاية أن أجر المثل لا يزداد على نصف القيمة لأن المعين وصاحب العدة يطالبان
 أجر المثل عند تمام العمل فربما لا يتيسر البيع عند تمام العمل فكيف يفرض نصف
 ثمنه حتى يطلب حوى وفي القهستاني ولا يزداد على نصف القيمة أي قيمة المباح يوم الأخذ
 ان كان له قيمة والا فينبغي أن يكون الحاشي فيه التخمين والقياس اه (قوله يؤذن
 باختياره) قال في العناية وكذا تقدم دابل أبي يوسف على دليل محمد في المبسوط دليل

مطلب
 اجتماع في دار واحدة واكتساب
 ولا يعلم التفاوت فهو بينهم
 بالسوية

وطبخ آخر من طين مباح لتضمينها
 الوكالة والتوكيل في أخذ المباح
 لا يصح (وما حصله أحدهما) ان
 وما حصله معاهما (نصفين ان
 لم يعلم ما لكل) (وما حصله أحدهما
 باعانة صاحبه) وله وصاحبه أجر
 مثله بالغاما بالغ عند محمد وعند أبي
 يوسف لا يجاوز به نصف ثمن
 ذلك قيل تقدم عليهم قول محمد
 يؤذن باختياره نهر وعناية

على انهم اختاروا قول محمد اه أى لأن الدليل المتأخر يتضمن الجواب عن الدليل
المتقدم وهذه عادة صاحب الهداية أيضا انه يؤخر دليل القول المختار وعبارة كافي الحاكم
تؤذن أيضا باختيار قول محمد حيث قال فله أجر مثله لا يجاوز نصف الثمن في قول
أبي يوسف وقال محمد له أجر مثله بالغاما بلغ ألا ترى انه لو أعانه عليه فلم يصب شيئا كان له
أجر مثله اه ونقل طعن الجوى عن المفتاح أن قول محمد هو المختار لا الفتوى وعن غاية
البيان أن قول أبي يوسف استحسن اه قلت وعليه فهو من المسائل التي ترجح فيها
القياس على الاستحسان (قوله والربح الخ) حاصله أن الشركة الفاسدة أمادون مال
أوبه من الجانبين أو من أحدهما فحكم الأولى أن الربح فيها للعامل كما علمت والثانية
بقدر المال ولم يذكر أن لأحدهم أجر لأنه لا أجر للشريك في العمل بالمشاركة كما ذكره
في قنبر الطحان والثالثة لرب المال وللا آخر أجر مثله (قوله فالثمرة فاسدة) لأنه في معنى
بيع منافع دأبني ليكون الأجر بينهما فيكون كله لصاحب الدابة لأن العاقدة عقد العقد على
ملك صاحبه بأمره ولله عقد أجر مثله لأنه لم يرش أن يعمل بمجانا فتح (تنبه) لم يذكر
مالو كانت الدابة بين اثنين دفعها لأحدهما إلا آخر على أن يؤجرها ويعمل عليها على
أن ثلثي الأجر للعامل والثلث للآخر وهي كثيرة الوقوع ولا شك في فسادها لأن المنفعة
كالمروض لا تصح فيها الشركة وحينئذ فالأجر بينهما على قدر ملكهما ولا تعامل أجر
مثل عمله ولا يشبه العمل في المشترك حتى نقول لا أجر له لأن العمل فيما يعمل وهو غيرهما
تأمل وتسامه في حواشي المنع الغير الرمى ويأتى قرياما يؤيده (قوله وكذلك السفينة
والبيت) أى مثل الدابة وفي البحر عن القنينة السفينة فاشترك أربع على أن يعملوا
بسفينته وآلاتها والخمس لصاحب السفينة والباقي بينهم بالسوية فهمى فاسدة والحاصل
لصاحب السفينة وعليه أجر مثله اه (قوله ولولا لأحدهما بغل ولا آخر بعير) أى
وقد اشتركا على أن كلا يؤجر مال كل واحد والحاصل بينهما فهو باطل أيضا لأن معنى هذا
أن كلا قال لصاحبه بيع منافع دأبني ودأبني على أن تشه بينهما ثم إن أجرهما بأجر معلوم
صفقة واحدة في عمل معلوم قسم الأجر على مثل أجر البغل ومثل أجر الجمل بخلاف
مالواشتركا على أن يتقبلا الجولات المعلومة بأجرة معلومة ولم يؤجر البغل والجمل كانت
صحيفة لأنهم اشركوا في التقبل والأجر بينهما نصفان ولا يعبر بزيادة حمل الجمل على حمل البغل
كما لا يعبر في شركة التقبل بزيادة عمل أحدهما كصباغين لأحدهما آلة الصبغ ولا آخر
يبت بعمل فيه وإن أجر البغل أو البعير بعينه كان كل الأجر لصاحبه لأنه هو العاقد
فلو أعانه الآخر على التحميل والنقل كان له أجر مثله فتح (قوله على مثل أجر البغل)
الأولى أجر مثل البغل وقوله والبعير أى وأجر مثل البعير فلو البعير يؤجر بضعف
ما يؤجر به البغل مثلا فلصاحب البعير ثلثا الأجر ولصاحب البغل ثلثه ط وإن أجر كل
واحد منهما دأبته وشرط عملهما في الدابة أو عمل أحدهما من السوق والجمل وغير ذلك

مطلبه
يرجع القياس

(والربح في الشركة الفاسدة)
بقدر المال ولا عبيرة بشرط
الفضل فلو كل المال لأحدهما
فلا آخر أجر مثله كما لو دفع
دأبته لرجل ليؤجرها والأجر
بينهما فالشركة فاسدة والربح
للمالك وللا آخر أجر مثله وكذلك
السفينة والبيت ولوليبيع عليها
البر فالربح لرب البر ولا آخر
أجر مثل الدابة ولولا لأحدهما بغل
ولا آخر بعير فالأجر بينهما على
مثل أجر البغل والبعير نهر

كان الاجرم قسموا بينهم ما على قدر أجر مثل دابتهما وعلى مقدار أجر عملهما كما قبل
الشركة اه قال الظهير الرمي وهو في يد الماقلنا* (فرع) * أعطى بذرا الفيلق وجلايه قوم
عليه فبعلفه بالاوراق على أن ما حصل فهو بينهما فالفيلق لصاحب البذرة لانه حصل من
بذره والرجل الذي قام عليه قيمة الاوراق وأجر مثله على صاحب البذرة وعلى هذا اذا دفع
البقرة بالعلف ليكون الحادث بينهما نصين فما حدث فهو لصاحب البقرة ولا تخوم مثل
عاقبه وأجر مثله تاتر خاتبة (قوله أي شركة العقد) أما شركة الملك فلا تبطل وقول الدرر
وتبطل الشركة مطلقا فالاطلاق فيه بالنظر للمفاوضة والعنان ط قلت والمراد أن شركة
الملك لا تبطل أي لا يبطل الاشتراك فيها بل يبقى المال مشتركا بين الحى وورثته الميت
كما كان والا فلا يخفى أن شركة الميت مع الحى تبطل بموته تأمل (قوله بموت أحدهما)
لانها تتضمن الوصية أي شرط لها ابتداء وبقاء لانه لا يتحقق ابتداءها الا بولاية
التصرف لكل منهما في مال الآخر ولا تبقى الولاية الا ببقاء الوكيل وبه اندفع ما قيل
الوكالة تنبت نعم ولا يلزم من بطلان التبع بطلان الاصل فتح فلو كانوا ثلاثة فمات
أحدهم حتى انفسخت في حقه لانه لا تنفسخ في حق الباقيين بغير عن الظهيرية (قوله بأن
قضى بالمعاقبة من نقدا) حتى لو عاد مسلم لم يكن بينهما شركة وان لم يتقض بالمعاقبة انقطعت
على سبيل التوقف بالاجماع فان عاد مسلما قبل الحكم بقيت وان مات أو قتل انقطعت
ولو لم يلحق وانقطعت المفاوضة على التوقف هل يصير عانا عنده لا وعندهما نعم بغير عن
الولوية ملخصا (قوله بانكارها) أي ويضمن حصة الآخر لان وجود الامين غضب
كفى في البحر سائحا في (قوله وبقره لا عمل معك) هذا في المعنى فسخ فكان الاصل
تأخير عن قوله وبفسخ أحدهما وفي البحر عن البرازية اشتراكا واشتراكا بامتنع ثم قال
أحدهما لا عمل معك بالشركة وغاب فباع الحاضر الامتنع فالحاصل للبائع وعليه قيمة
المتاع لان قوله لا عمل معك فسخ للشركة معه وأحدهما يملك فسخها وان كان المال
عروضا بخلاف المضاربة هو المختار اه (قوله بخلاف المضاربة) والفرق أن مال
الشركة في أيديهم مامعا وولاية التصرف اليها جميعا فيملك كل منهمى صاحبه عن
التصرف في ماله نقدا كان أو عروضا بخلاف مال المضاربة فانه بعد ما صار عروضا ثبت
حق المضارب فيه لاستحقاقه ربحه وهو المنفرد بالتصرف فلا يملك رب المال نهيه اه
فتح (قوله خلافا للزبلى) حيث قيد فسخ أحدهما الشركة بكون المال دراهم أو نازير
فأفاد عدمه لعروضه كفى المضاربة وهو قول الطحاوى وصرح في الخلاصة
بأن أحد الشرى يملك فسخ الشركة الا برضا صاحبه قال في الفتح وهذا غلط
وقد صحح هو أي صاحب الخلاصة انفراد الشرىك بالفسخ والمال عروض اه ووفق
في البحر بين كلامي الخلاصة واعتزله في النهر وأجبتا عنه فيما علمناه على البحر (قوله
ويتوقف الخ) تقييد للمتن (قوله لانه عزل قصدي) لانه نوع بغير قبض شرط علمه دفعا

(وتبطل الشركة) أي شركة العقد
(بموت أحدهما) علم الآخر أو لا
لانه عزل حكمي (ولو حكم) بأن
قضى بالمعاقبة من نقدا (و) تبطل
أيضا (بانكارها) وبقره لا عمل
معك فتح (وبفسخ أحدهما)
ولو المال عروض بخلاف المضاربة
هو المختار بزازية خلافا للزبلى
ويتوقف على علم الآخر لانه عزل
قصدي

للضمر عنه فتح (قوله ويجنونونه مطبقا) فالشركة قائمة الى أن يتم اطباق الجنون فتفسخ
 فاذا عمل بعد ذلك فالرجح كاهل العامل والوضعية عليه وهو كالغصب لمال المجنون فيطيب له
 ربح ماله لا ماله من مال المجنون فيصدق به بجر عن التنازلية قال ط وظاهره
 انه لا يحكم بالفسخ الا باطباق الجنون وهو مقدر بشهر أو نصف حول على الخلاف
 (قوله لكنه يصدق الخ) والظاهر انه يقال مثل ذلك فيما اذا تصرف أحدهما بالمال
 في صور بطلان الشركة المارة فان الرجح يكون للعامل ويتصدق بما ربح من مال
 الآخر (قوله ولم يزل أحدهما الخ) لأن الاذن بينهما في التجارة والركة ليست منها
 ولأن أداء الزكاة من شرطه النسبة وعدم الاذن لانية فلا تسقط عنه لعدمها ط
 عن الجوى (قوله وأدياها) أى أدى كل منهما ما عن نفسه وعن شريكه وصورته
 كما قال ابن كمال بأن أدى كل منهما بغية صاحبه وانفق أدائها في وقت واحد (قوله
 وتقاصا) أى ان كانت مفاوضة أو عتاقا أو بائنا فيها ط (قوله أو رجع) أى بالزيادة
 ان كانت عتاقا لم يتساو فيها المالا ن ط (قوله اشترى أحدهما مضافين) قيل التقييد
 بالمتقاضين انفاق وفيه نظر لأن قوله وللبيع أخذ كل بينهما لا يشمل العتاق لعدم تضمينها
 الكفالة وأيضاً فان شريك العتاق له أن يشتري ما ليس من جنس تجارتها ويقع
 الشراء له ويطلب بالثمن وكذا يقع الشراء له اذا اشترى من جنس تجارتها بعد ما صار
 المال عروضاً كما مر قبيل قول المصنف وتبطل به لال المالا ن (قوله باذن الآخر) قيد به
 لأنه لو اشترى باللوطة باذن كانت شركة بجر (قوله للوطة) متعلق بالشراء وقوله الهبة
 بالنصب منه قول تضمن (قوله وقال يلزمه نصف الثمن) لأنه أدى ديناً عليه خاصة من مال
 مشترك فيرجع عليه صاحبه بنصيبه بجر والمتون على قول الامام (قوله وللبيع الخ)
 لأنه دين وجب بسبب التجارة بجر والمراد بالتجارة الشراء فانه من أنواعها كما مر في قوله
 وكل دين لازم أحدهما بتجارة فافهم (قوله وعقروها) يرجع الى المستحق قال ح فهو
 نسر مرتب (قوله للفقالة) متعلق بتضمن واللام فيه للتعقوبية وهى الدخلة على
 معمول المتعقوب بنفسه اذا كان محمولا على الفعل أو متأخرا عن معموله وما هنا من
 الاول فافهم (قوله ومن اشترى) بمعنى المفرد لما في الفتح لو اشترى اثنان عبداً فاشركا
 فيه آخر فالقياس أن يكون له نصفه ولكل من المشتريين ربعه لأن كلا صار ملكاً نصف
 نصيبه وفي الاستحسان له ثلثه لانهما حين اشتركا سويا به بأنفسهما فيكأنه اشترى العبد
 معهما اه (قوله ان قبل القبض لم يصح) قال في القح اعلم أن ثبوت الشركة فيما ذكرنا
 كما ينبغي على صيرورة المشتري بالمال الذي اشركه وهو اسناد المالك منه فابنى على هذا
 أن من اشترى عبداً فلم يقبضه حتى اشرك فيه رجلاً لم يجز لأنه يبيع ما لم يقبض ولو اشركه
 بعد القبض ولم يسلمه اليه حتى هلك لم يلزمه غن ويعلم انه لا بد من قبول الذي اشركه لأن اقفا
 أشركه صار ايجاباً للبيع اه قلت ومثله قوله في الذخيرة اشترى شيئاً ثم اشرك آخر فيه

(ويجئونونه مطبقا) فالرجح بعد ذلك
 للعامل لكنه يصدق برجح مال
 المجنون تنازلية (ولم يزل
 أحدهما مال الآخر بغير اذنه
 فان أذن كل وأدياها) أو جهل
 (ضمن كل نصيب صاحبه)
 وتقاصاً ورجع بالزيادة (وان
 أدياها عقبا كان الضمان على
 الثاني علم بأداء صاحبه أولاً
 كالأموار بأداء الزكاة) والكفالة
 (اذا دفع للفقير بعد أداء الآخر
 بنفسه) لأن فعل الآخر عزل
 حكماً وفيه لا يشترط العلم خلافاً
 لهما (اشترى أحدهما مضافين
 أمة باذن الآخر) صريحاً
 فلا يكفي سكونه (ليطأها فهي له)
 لا للشركة (بلائي) لتضمن الاذن
 بالشراء الوطة الهبة اذ لا طريق
 لحله الا به الحرمه ووطه المشتركة
 وهبة المشاع فيما لا يقسم جائزة
 وقال يلزمه نصف الثمن (وللبيع)
 والمستحق (أخذ كل بينهما)
 وعقروها التضمن المفاوضة للكفالة
 (ومن اشترى عبداً) مثلاً (فقال
 لداخر اشركني فيه فقال فعلت
 ان قبل القبض لم يصح وان بعده

فهذا يبيع النصف بنصف الثمن الذي اشتراه به اه ومقتضاه أنه ثبت فيه بقيمة أحكام
 البيع من ثبوت خيار العيب والرؤية ونحوه وأنه لا بد من علم المشتري بالثمن في المجلس
 وهو خلاف المتبادر من قول المصنف وان بعده صح الخ فتأمل (قوله) ولزمه نصف
 الثمن) بناء على أن مطلق الشراكة يقتضي التسوية قال الله تعالى فهم شركاء في الثلث
 الآن بين خلافه فتح (قوله ثم لقيه آخر) أما لو اشرك اثنين صفقة واحدة كان العبد
 بينهم أثلاثا فتح وكافي (قوله فان كان القائل) أي الثاني (قوله فله رבעه) أي رابع جميع
 العبد لانه طلب منه الاشراف في نصيبه ونصيبه النصف بحر (قوله) كون مطلوبه
شركته في كامله لانه حيث لم يعلم بشاركة الاقول يصير طابا لالشراء النصف وقد أجابه اليه
 * (قضية) لا يخفى أن هذه الشراكة شركته لك وفي التاتر خاتمة عن القيمة سئل والدي عن
 أحد شريكي عنان اشتري بما في يده من المال عروضا ثم قال لا جني أشركت في نصيب
 مما اشتريت قال يصير شريكي له شركته ملك (قوله ما اشتريت اليوم الخ) ذكر اليوم غير قيد
 كافي الهندية وفي كافي الحاكم وان اشترى بأبلا مال على أن ما اشتريا من الرقيق فهو
بينهما جازو كذلك لو قال في هذا الشهر نخصا العمل والوقت فان قال أحدهما اشتريت
معا فله كل مني وطالب شريكه بنصف ثمنه لم يصدق فان برهن على الشراء والقبض ثم ادعى
 الهلاك لصدق بينهما وان شرطا الربح أثلاثا بطل الشرط والربح بينهما ما صافان
 ولا يستطيع أحدهما الخروج من الشراكة إلا بحضور من صاحبه اه مخلصا زادا في البحر
 عن الظاهرية ولا يبر لو أحدهما أن يبيع حصة الآخر عما اشتري إلا بآذن صاحبه
 لانهم ما اشترى كافي الشراء في البيع اه فأفاد أن هذه شركة ملك لا عقد وقد مذاعن
 الولو الجدية اشترى كافي على أن ما اشتريا من تجارة فهو بينهما يجوز ولا يحتاج فيه الى بيان
 الصفة والقدرو الوقت لان كلامهم ما صار وكيل عن الآخر في نصف ما يشتريه وغرضه
 تكثير الربح وذلك لا يحصل إلا بعموم هذه الاشياء وفي التاتر خاتمة عن المنتقى قال هشام
 سمعت أبا يوسف يقول في رجل قال لاخر معي عشرة آلاف فخذها شركته تشترى بيبي
 وبينك قال هو جائز والربح والوضعية عليهم اه (قوله ولا شيء للآخرين) لانهم
 لما لم يكونوا شركاء كان على كل منهم ثلث العمل لان المستحق على كل منهم ثلثه ثبات
 الاجر فاذا عمل أحدهم العمل صار متطوعا في الثلثين فلا يستحق الاجر اه عن البحر
 قال ابن وهبان هذا في القضاء أما في الديانة فينبغي أن يوفيه بقيمة الاجرة لان الظاهر من
 حال العامل انه انما عمل الجميع على ظن أن يعطيه جميع الاجرة فلا ينبغي أن يجنب
 ظننه (قوله القول لمنكر الشراكة) أي اذا كان المال في يده فادعى عليه آخر أنه شراكة
 مقبوضة فالقول للجاحد مع عينه وعلى المدعي البينة لانه يدعي العقد واستحقاق
 ما في يده وهو منكر فتح (قوله برهن الورثة الخ) أي اذا مات أحد المتقاضين والمال
 في يد الحي فبرهن الورثة على المقبوضة لم يقض له شيء مما في يد الحي لانهم ما شهدوا

ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم
 بالثمن خبر عند العبد له ولو قال
 أشرك في فيه فقال نعم ثم لقيه آخر
 وقال مثله وأجيب بنعم فان كان
 القائل (عالميا بشاركة الاقول فله
 رבעه وان لم يعلم فله نصفه) يكون
 مطلوبه شركته في كامله (و) حينئذ
 (آخر ج العبد من ملك الاقول)
 ما اشتريت اليوم من أنواع
 التجارة فهو بيني وبينك فقال نعم
 جازا شراؤه وفيه تقبل ثلاثة عملا
 بلا عقد شركة فعمله أحدهم فله
 ثلث الاجر ولا شيء للآخرين
 * (فروع) القول لمنكر الشراكة
 برهن الورثة على المقبوضة
 لم يقبل حتى يبرهنوا أنه كان مع
 الحي في حياته المات

بعد علم ارتفاعه بالموت ولأنه لا يحكم فيما شمل به على المال الذي في يده في الحال لأن
 المناوضة فيما مضى لا توجب أن يكون المال الذي في يده في الحال من شركته إلا أن
 يبرهنوا أنه كان في يده في حياة الميت أو أنه من شركته ما فانه حينئذ يشهدوا بالنصف
 للميت وورثته خلفاؤه فتح (قوله يبرهنوا على الارث) يعني والمال في أيديهم كما في الفتح
 (قوله قضى له بنصفه) أي ترجيح البينة على بينتهم لانه خارج يدى نصف المال على
 ذى اليد بعد المناوضة مع المورث (قوله تصرف أحد الشريكين في البلد الخ)
 تخصيص أحدهما بكونه تصرف في البلد والآخر في السفر مبنى على كونه صورة
 الواقعة أو يفيد أن القول الذى البلد وان لم يعلم صاحبه بما صنع (قوله فالقول له ان
 المال في يده) لانه حينئذ أمين فقد ادعى أن الالف حق الغير بخلاف ما اذا
 لم يكن في يده لانه يدعى ديناً عليه فلو قال لى في هذا المال الذى في يدي كذا يقبل أيضا
 كما يقبل أنه للغير تأمل وهي واقعة الفتوى وبه أفتيت رملى على المخ وأفتى أيضا في الظيرية
 فيما اذا قال الذى في يده المال كنت استدنت من فلان كذا للشركة ودفعت له دينه بأن
 القول قوله بيمينه واستدل له بما في المخ عن جواهر الفتاوى وهو ما ذكره الشارح هنا
 ويؤيده ما في الحامدية عن محيط السرخسى في فصل ما يجوز لأحد شريكي العنان
 لو استقرض أحدهما ما لا يلزمهما لأن الاستقراض تجارة ومبادلة معنى لانه يملك
 المستقرض ويلزمه رد مثله فشا به المصارفة والاستعارة وأيهما كان فذ على صاحبه
 اه ومثله في الولوالجية وكذا في الخاتمة من فصل شركة العنان تكن في الخاتمة أيضا قال
 أحد شريكي العنان انى استقرضت من فلان ألف درهم للتجارة فله خاصة دون صاحبه
 لأن قوله لا يكون حجة لالزام الدين عليه وان أمر أحدهما صاحبه بالاستدانة لا يصح
 الامر ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لاعلى صاحبه لأن التوكيل
 بالاستدانة توكيل بالاستقراض وهو باطل لانه توكيل بالتكدي الآن يقول الوكيل
 للمقرض ان فلانا يستقرض منك ألف درهم فحينئذ يكون المال على الموكل لاعلى
 الوكيل اه أى لانه يكون حينئذ رسولا والمستقرض هو المرسل وكذا قال في الولوالجية
 وان أذن كل منهما صاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة فكان لا مقرض أن يأخذه
 منه وليس له أن يرجع على شريكه وهو الصحيح لأن التوكيل بالاستقراض باطل فصار
 الاذن وعدمه سواء اه قلت ويظهر من هذا أن في المسئلة قولين أحدهما ما مر عن
 المحيط من أن لكل من شريكي العنان الاستقراض لانه تجارة أى مبادلة معنى والشانى
 عدم الجواز ولو بصريح الاذن وهو الصحيح لموافقة اقوالهم ان التوكيل بالاستقراض
 باطل لانه توكيل بالتكدي ويانه أن الاستقراض تبرع ابتداء فكان في معنى التكدي
 أى الشحاذة ويترفع على ذلك أنه لو استقرض بالاذن وهلك القرض يملك عليه ما على
 القول الاول وعلى الشانى يملك على المستقرض لكن لا يخفى أن هذا لا ينافى ما مر عن

مطلبه
 اذا قال الشريك استقرضت ألفا
 فالقول له ان المال بيده

* يبرهنوا على الارث والحج على
 المناوضة قضى له بنصفه ففتح *
 تصرف أحد الشريكين في البلد
 والآخر في السفر وأراد القسمة
 فقال ذوالبلد قد استقرضت ألفا
 فالقول له ان المال في يده * شروا
 ما فباعوا غيره

الجواهر لان ما استقرضه أحد ههما ملكه المستقرض لعدم صحة الاذن فيمنعه عليه فاذا
أخذ المال ووضع في مال الشركة وكان المال في يده يصدق فيه أخذ تطهيره لما قدمه
المصنف أن الشريك أمين في المال فيقبل قوله بيمينه وأما قوله وليس له أن يرجع على
شريكه فذلك فيما إذا هلك القرض فلا ينافي بقوله أن بعض هذا المال قرض وأراد
أخذ تطهيره إذا رجوع في ذلك على الشريك وكذا لا ينافي ما قدمه مناه عنه قوله لا يصح
اقراره بدين من أنه يلزم المقر جميع الدين ان كان هو الذي وليه الخ لما قلنا نعم بشكل عليه
ما مر هناك في الشرح من أنه لو أقر بجارية في يده من الشركة انهم الرجل لم يجز في حصه
شريكه إلا أن يجاب بان المراد ما إذا علم بيمينه أو اقراراً أنهم المال المشترك بينهم
اذ لا يصدق على شريكه بل اقراره بقصر عليه هذا ما ظهر في هذا المقام فاعتنم تحرير
والسلام (قوله ودفعوه) أي الثمن المفهوم من البيع التزاماً والمصنف صرح به اه ح
(قوله فندسه في التراب) أي تراب الكرم الحصين بيباب وغلق ولو في الارض المملوكة لهم
يضمن ان جعل علامة والاضمن كالوضع في المفازة طاقا جامع الفصولين والفرق بين
الكرم والارض أن الكرم مطلوب لاجل الثمار فلا بد من كونه حرزاً وأما الارض فليست
مقصودة سائحات فافهم (قوله أقرضه نصفه) يحتمل أن يكون الاقراض بعد اقراره
أو قبله فان قرض المشاع جائز بالاجماع كافي جامع الفصولين وفي مضاربة التنازلية
ولو قال خذ هذه الف على أن نصفها اقرض على أن تعمل بالنصف الآخر على أن
يكون الربح لى جاز ولا يكره فان تصرف بالالف ورجح كان بينهما على السواء والوضعية
عليهما لان نصف الف صار ملكاً للمضارب بالقرض والنصف الآخر بضاعة في يده وان
على أن نصفها اقرض ونصفها مضاربة بالنصف جاز ولم يذكر الكراهة هنا هـ قلت ويظهر
عدم الكراهة في الثاني بالاولى والظاهر أن الشركة كالمفاوضة لودفع ألفاً نصفها اقرض
على أن يعمل بالالف بالشركة بينهما والرجح بقدر المالكين مثلاً وأنه لا كراهة في ذلك لانه
ليس قرضاً جزئياً (قوله فطالب رب المال حصته) أي مما كان من الشركة منخ والمزاد
أنه طالب مال القرض فان صبر الى أن يصير مال الشركة ناضجاً أي دراهم ودنانير يأخذ
ما أقرضه من نفسه وان لم يصبر انضه أخذ متاعاً بقيمة الوقت والظاهر أنه مقيد برضا
شريكه والا فلا دفع قرضه من غير المتاع ان كان له غيره أو يأمره القاضي ببيعه وانما قلنا
ان المراد مال القرض لانه لو كان المراد حصته من مال الشركة فانه يقوم بقيمة
يوم اشتريه ويكون الربح بينهما على قدره كانه في البحر عن اليسابيع (قوله بينهم متاع
الخ) ولو كان بينهم ابيعير حل عليه أحد هما بأمر شر بكنه فسد في الطريق فخره ان
كان تربي حياته ضمن والا فلا ولو فخره أخيه يضمن مطلقاً وهو الاصح وكذا الشاة
لو ذبحها الراعي على هذا التفصيل ولو ذبحها غيره يضمن طمخصاً عن الهندية (قوله
دابة مشتركة) أي بين حاضر وغائب ط (قوله قال البيطارون) جمع بيطار معالج

مطلوب
دفع ألفاً على ان نصفه قرض
ونصفه مضاربة أو شركة

ودفعوه لأحدهم ليحفظه فندسه
في التراب ولم يجبه حلف فقط
* ذبح لا يخرى ما لا أقرضه نصفه
وعقد الشركة في الكل فشرى
أمتعة فطالب رب المال حصته
ان لم يصبر لنضه أخذ المتاع بقيمة
الوقت * بينهم متاع على دابة
في الطريق سقطت فأكترى
أحدهما بقيمة الآخر فوفاه من
هالك المتاع أو نقصه رجع بحصته
قنية * دابة مشتركة قال
البيطارون

الدواب قاموس ط (قوله لم يضمن) أي إذا هلك لانه اعتمد على خبر أهل المعرفة
ومعهومه انه لو فعل من تلقاء نفسه ضمن ط (قوله سكن أحدهما الخ) تقدمت مسائل
الانتفاع بالمشترك في غيبة شريكه أول الباطن عند قوله الا في الخلط والاختلاط وقد منا
الكلام عليها (قوله طاحون مشتركة) المراد بها كل ما لا يقسم ط (قوله عمرها) بصيغة
الامر أي قال لا تسرع عمرها معي فافهم (قوله لم يرجع) لأن شريكه يجبر على أن يفعل
معه كما يعلم من الضابط الآتي (قوله فليس بمطوق) بخلاف السابق له والضابط (قوله
فهو مطوق) لانه يجبر على الانفاق وعلى أداء الخراج ط قال في جامع الفصولين جاز الجبر
على الانفاق في قن وزرع ودابة مشتركة ولم يجبر ذوا السفل على البناء لانه في الأول يصير
المتنع عن النفقة متلفا حقا قائما بالشريك فيجب بخلاف الثاني لأن حق ذي العلو قائم
انحقة قرار العلو على السفل ولم يبقما السكن يأتي في الحائط المشترك لو انهم وعرضته
عريضة قيل لا يجبر وقبل يجبر وهو الاشبه لانه ضرر الشريك فعلى هذا القول ينبغي أن يجبر
ذوا السفل على البناء اه ملخصا وذكر قبيل في قن أو زرع بينهما فغاب أحدهما
وأنفق الآخر يكون متبرعا بخلاف ذي العلو مع أن كلا لا يصل الى احيا معقه الا
بالانفاق والفرق أن الأول غير مضطر لأن شريكه لو حاضر يجبره القاضي على الانفاق
ولو غاب يأمر القاضي الحاضر به ليرجع على الآخر فلما زال الاضرار كان متبرعا أما
ذوا العلو فمضطر في بناء السفل إذ القاضي لا يجبره لو حاضر فلا يأمر غيره لو غاب والمضطر
ليس بمتبرع اه ملخصا وحاصله أن في الجبر على الانفاق على القن والزرع قولين وأنه
ينبغي أن يكون ذوا السفل كذلك (قوله والضابط الخ) نقل هذا الضابط في متفرقات
قضاء البحر عن الامام الخواري قلت ولا بد من تقييده بما إذا كان يريد الانفاق مضطرا
الى انفاق شريكه معه فمقال إذا كان أحدهما مضطرا الى الانفاق معه وأنفق بلا إذن
الآخر فإن كان الآخر المتنع يجبر على الفعل معه فهو مطوق لعدم رفعه الى
القاضي ليحبره والا لا أي وان لم يجبر المتنع لا يكون مطوقا فالأول كما في الثلاث التي
ذكرها الشارح وكما في قن وزرع ودابة على أحدهما القولين والثاني كما في سفل انهم
فان صاحبه لا يجبر على البناء على ما ترفذوا العلو مضطرا الى البناء وصاحبه لا يجبر فإذا
أنفق ذوا العلو لا يكون متبرعا ومثله الحائط المنهم إذا كان عليه حولة لا تسرع على ما يأتي
بيان بخلاف ما إذا كان يريد الانفاق غير مضطر وكان صاحبه لا يجبر كدار يمكن
قسمتها أو امتنع الشريك من العماره فإنه لا يجبر فلو أنفق عليها الآخر بلا إذن فهو متبرع
لانه غير مضطر إذ يمكنه أن يقسم حصته ويعمرها كما صرح به في الخاتمة ويعلم مما يأتي
من التقييد بما لا يقسم أيضا وبه علم أنه لا بد من التقييد بالاضطرار كما قلنا والآن أن
لا يكون متبرعا حيث أمكنه التسمية وعلى هذا يحمل ما في جامع الفصولين حيث قال
والتحقيق أن الاضرار يثبت فيما لا يجبر صاحبه لافيهما يجبر في الأول يرجع لافي الثاني

مطلب
مهم فيما إذا امتنع الشريك من
العمارة والانفاق في المشترك

لا بد من كيم افكواها الحاضر
لم يضمن دار بين اثنين سكن
أحدهما وخرب ان خربت
بالسكني ضمن طاحون مشتركة
قال أحدهما لصاحبه عمرها فقال
هذه العمارة تكفيني لأرضي
بعمارتك فهو رهالم يرجع جواهر
الفتاوى * وفي السراييسية
طاحون مشترك أنفق أحدهما
في عمارته فليس بمطوق ولو أنفق
على عمده مشترك أو أدى خراج كرم
مشترك فهو مطوق الكل
من من المصنف قلت والضابط
أن كل من أجبر أن يفعل مع
شريكه إذا فعله أحدهما بلا إذن
فهو مطوق والا لا

لوفعله بلا اذن وهذا يحصل عن الاضطراب الواقع في هذا الباب اه ملخصا فافهم هذا
 وفي شرح الوهبانية للشر بن الالى حمام بين رجلين اودولاب ونحوه مما تفوت بقسمته
 المنفعة المقصودة احتاج الى المزمة وامتنع أحدهما منها قال بعضهم يؤجرها القاضي
 امرها بالاجرة أو يأذن لأحدهما بالاجارة وأخذ المزمة منها وقال بعضهم ان القاضي
 يأذن لغيره لا يبي بالانفاق ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدي حصته والفتوى على
 هذا القول اه ومثله في الخبر به عن الخليفة قلت وهذا زيادة بيان لما سكت عنه الضابط
 المذكور وهو أنه اذا اضطر ورفع الامر الى القاضي ليحيره ثم امتنع تعنتا أو هجرا يأذن
 القاضي للضطر ليرجع بى انه لم يذكر بما اذير جميع وفي جامع الفصولين حائط بينهما وهى
 وخيف سقوطه فأراد أحدهما نقضه وأبى الآخر يجبر على نقضه ولو هدم ما حائط بينهما
 فأبى أحدهما عن بناءه يجبر ولو انهم لا يجبروا لكنه يبنى الآخر فيمنعه حتى يأخذ نصف
 ما أنفق لو أنفق بأمر القاضي ونصف قيمة البناء لو أنفق بالأمر القاضي اه ونقل هذا
 الحكم في شرح الوهبانية عن الذخيرة في مسئلة انهم دام السفل وقال انه الصحيح المختار
 للفتوى فعمل أن هذا فيما لا يجبر عليه كالحائط والسفل أما ما يجبر عليه مثل ما لا يقسم
 لا بد منه عند الامتناع من اذن القاضي كما عات خلافا لما سبى أنى عن الاشياء وبه يظهر
 لك ما في قسمة الخسرية حيث سئل في عقار لا يقبل القسمة كاطاحون والحمام اذا
 احتاج الى مزمة وأنفق أحدهما الشريك من ماله أجاب لا يكون متبرعا ويرجع بقية
 البناء بقدر حصته كما حققه في جامع الفصولين وجعل الفتوى عليه في الولوالجية قال
 في جامع الفصولين مبرز الى فتاوى الفضلى طاحونة لهم ما أنفق أحدهما في مزمته بلا
 اذن الآخر لم يكن متبرعا لا يتوصل الى الانتفاع بنصيبه الا به اه فراجع كتاب
 المذهب فان في هذه المسئلة وقع تحير واضطراب في كلام الاصحاب اه ملخصا قلت
 مانع في جامع الفصولين عن الفضلى قال عقبه أقول ينبغي أن يكون على تفصيل قدمته
 اه قلت أراد بالتفصيل ما مر من اناطة الرجوع وعدمه على الجبر وعدمه وحاصله انه لم
 يرض بما في فتاوى الفضلى لان الشريك في الطاحون يجبر لكونه مما لا يقسم فلا يرجع
 المعمر بلا اذنه وبلا أمر القاضي ويمكن تأويل كلام الفضلى بجعله على ما اذا أنفق
 بأمر القاضي أو هو قول آخر كما يأتى وأما ما في الولوالجية فقد ذكره في مسئلة السفل وهو
 ما قدمناه آنفا عن شرح الوهبانية عن الذخيرة بعينه وهذه المسئلة لا يجبر فيها الشريك
 فيرجع عليه المعمر وان عمر بلا اذنه كما علمت ولا تقاس عليه ام مسئلة الطاحون ٣ والذي
 تحصل في هذا المحل أن الشريك اذا لم يضطر الى العمارة مع شريكه بأن أمكنه القسمة
 فأنفق بلا اذنه فهو متبرع وان اضطر وكان الشريك يجبر على العمل معه فلا بد من اذنه
 أو أمر القاضي فيرجع بما أنفق والا فهو متبرع وان اضطر وكان شريكه لا يجبر فان أنفق
 باذنه أو بأمر القاضي يرجع بما أنفق والا فبقية فاعلم تحريه هذا المقام الذى هو مسئلة

ما قوله والذي تحصل الخ قد تظلمت
 هذا الحاصل لتسهيل حفظه فقات
 وان يعمر الشريك المشترك
 بدون اذن الرجوع ما لا
 ان لم يكن لذلك مضطرا بأن
 أمكنه قسمة ذلك السكن
 أما اذا اضطر اذا وكان من
 أبى على التعمير يجبر فان
 باذنه أو اذن قاض يرجع
 وفعله بدون ذات برع
 ثم اذا اضطر ولا جبر كما
 في السفلى والجدار يرجع بما
 أنفق ان كان بلا اذن بى
 لزاوالا بقيمة البناء

اه منه

أقدام الافهام (قوله وصي وناظر) قال في وصايا الخانية جدار بين دارى صغير بن عليه
 جولة يخاف عليه السقوط ولكل صغير وصي فطلب أحد الوصيين مرممة الجدار وأبى
 الآخر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يبعث القاضي أميناً يظفر فيه ان علم أن
 في تركه ضرراً عليهم ما أجبر الآبى أن يبنى مع صاحبه وليس هذا كتاباً أحد المالكين
 لأن عمه الآبى رضى بدخول الضرر عليه فلا يجبر أما هذا الوصى أراد ادخال الضرر على
 الصغير فيجبر أن يرمم مع صاحبه اه قلت ويجب أن يكون الوقف كمال البيت فإذا كانت
 الدار مشتركة بين وقفين احتاجت الى المرممة فإذا أرادها أحد الناظرين وأبى الآخر يجبر
 على التعمير من مال الوقف وقد صارت حادثة الفتوى كذا في متفرقات قضاء الجرح
 قلت بلى لو كانت الشراكة بين بالغ وبينم وينبغى انه لو كان الضرر على البالغ لا يجبر وصى
 البيت بخلاف العكس وكذا لو بين بينمين والضرر على أحدهما بأن كانت جولة الجدار له
 فينبغى أن يجبر وصى المتضرر لو امتنع وكذا يقال في الوقف مع الملك تأمل (قوله
 وضرورة تعدد قسمة) الاضافة للبيان ط (قوله ككرى نهر) أى تعدله (قوله فان
 كان الحائط يحتمل القسمة) أى يحتمل أساسه القسمة بأن كان عرضاً في المسئلة تفصيل
 لانه اما أن يكون عليه جولة أو لا في الثاني ان طلب أحدهما القسمة وأبى الآخر فقبل
 لا يجبر مطالقاً وقبل يجبر لو عرضته عرضة وبه يفتى وان طلب أحدهما البناء لا القسمة
 فالوعرضة لا يجبر الآبى ولو عرض عرضة قبل لا يجبر أيضاً وقبل يجبر وهو الاشبه وان بنى
 أحدهما قبل لا يرجع مطالقاً وقبل لا يرجع لو عرض عرضة لانه غير مضطرب وفي الاول وهو
 ما اذا كان عليه جولة فاما أن تكون الجولة لهما أو لا أحدهما فان كانت لهما فان طلب
 أحدهما اقسمة عرضة الحائط لا يجبر الآخر ولو عرض عرضة أحدهما اقسمة في كامل
 العرضة وهو وضع الجذوع على جميع الحائط وان طلب أحدهما البناء قبل لا يجبر الآبى
 لو عرض عرضة وقبل مطلقاً وقبل يجبر مطلقاً وبه يفتى اذ في عدم الجبر تعطل حق شريكه
 وهو وضع الجذوع على جميع الحائط ولو بنى بلا اذن قبل لو عرض عرضة لا يرجع وقبل يرجع
 وهو الصحيح لانه مضطرب كما لو كانت غير عرضة لكن مر أن الفتوى على أن شريكه يجبر
 على البناء ولا اضطرار فيما يجبر عليه كما مر تحقيقه فينبغى أن يفتى بأنه متبرع وان كانت
 الجولة لأحدهما وطلب صاحبه القسمة يجبر الآبى لو عرض عرضة وهو الصحيح وبه يفتى ولو
 أراد ذو الجولة البناء وأبى الآخر فالصحيح انه يجبر ولو بنى فالصحيح انه يرجع لما مر أنه
 مضطرب ولو بنى الآخر والعرضة عرضة فهو متبرع ثم في كل موضع لم يكن الباني متبرعاً
 كان له منع صاحبه من الانتفاع الى أن يرد عليه ما أنفق أو قيمة البناء على ما مر فلو قال
 صاحبه أنا لا أتمتع بالمبنى قبل لا يرجع الباني وقبل يرجع اه جامع الفصولين ملخصاً
 (قوله والاخير) أى وان لم يحتمل القسمة أجبر الآبى على البناء وهو الاشبه كما مر (قوله
 تكلم الخ) أى اذا احتاج الى مرممة أو قدراً ونحوه بخلاف ما اذا خرب وصار خراباً

مطلبه

في الحائط اذا خرب وطلب أحد
 الشريكين قسمة أو تعمييره

ولا يجبر الشريك على العمارة
 الا في ثلاث وصى وناظر وضرورة
 تعدد قسمة ككرى نهر وعرضة
 قنطرة وبرود ولا بد من قسمة
 وحائط لا يقسم أساسه فان كان
 الحائط يحتمل القسمة ويبنى كل
 واحد في نصيبه المستقر لم يجبر
 والا أجبر وكذا كل ما لا يقسم
 كحمام وخان وطاحون وقسمه في
 متفرقات قضاء الجرح والعقبي
 والاشباه

لانه يمكن قسمته كما في جامع الفصولين (قوله بلاذن شريكه) أي في الأرض بان كانت
 مشتركة بينهم ما نصقن (قوله لم يجز) لانه بيع معني فلا يصح في معدوم (قوله وان أراد)
 أي غير الزارع (قوله يقاسمه) أي يقاسمه الأرض المشتركة بينهم (قوله فيقلعه) أي
 يقطع الزرع من نصيبه من الأرض ونظير هذا ما قالوا فيما لو بنى في دار مشتركة وطلب
 الآخر رفع البناء فانه يقاسمه الدار وبأمرهم يمد ما خرج من البناء في حصته (قوله
 ويضمن الزارع نقصان الأرض بالقلع) أي نقصان نصف الأرض لو انقصت لانه
 غاصب في نصيب شريكه شرح الملتقى (قوله والصواب نقصان الزرع) هذا من عند
 الشارح لان عبارة المجتبي انتهت عند قوله نقصان الأرض بالقلع كما وجدته في نسخة
 معتمدة من نسخ المجتبي ولا وجه لتصويب الشارح فان نقصان الزرع بارادة مالكه على
 الخصوص أما نقصان الأرض بالقلع فيضمن للشريك لكونهم مالكها فان القسمية
 وقعت على الزرع فقط لا على الأرض أيضا هذا ما ظهر لي فأمل اه ح قلت في عبارة
 قلاب والصواب أن يقول فان القسمية وقعت على الأرض فقط لا على الزرع أيضا على أن
 ما فهمه من كلام الشارح غير متعين ويعدم من هذا الشارح الفاضل أن يفهم هذا الفهم
 العاطل بل مراده أن الصواب أن يقول ويضمن الزارع نقصان الأرض بالزرع لانه
 اختصر العبارة فقال نقصان الزرع من إضافة المصدر إلى فاعله أي ما نقصه الزرع
 ووجه التصويب أن الأرض ينقصها الزرع لا القلع لانها تتحرث لاجل الزرع فاذا زرعت
 ونبت الزرع تحتاج إلى حرث آخر بل بعض أنواع الزرع يعطل الأرض بحيث لا يمكن
 زراعتها حتى تترك عامين أو أكثر أما نفس القلاع فليس ضررا للأرض منه فافهم (قوله
 والابن ثم آجره ليرجع) أي آجره باذن القاضي إما أخذا ما أنفق منه من الاجرة وهذا أحد
 قولين والثاني أن القاضي يأذن له بالانفاق ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدي
 حصته وقد منعنا عن شرح الوهبانية للشربلالي أن الفتوى على هذا القول وعبارة
 الاشباه كما ذكره الشارح في آخر القسمية والابن ثم آجره ليرجع بما أنفق لو بأمر قاض
 والافهية البناء وقت البناء اه وقد منعنا أن هذا التنصيص فيما لا يجبر فيه الشريك
 قوله باع شريك الخ أي شركة المالك وهذه المسئلة تقدمت متنا أول الباب عند قوله
 وكل أجنبي في مال صاحبه الخ (قوله وهما) أي الفرس والالف فيه للاطلاق والمراد
 انه هلك بيد المشتري (قوله وكان ذا) أي البيع المقرون بالتسليم اذا البيع وحده
 لا يوجب الضمان لعدم تحقق الغصب به كما ذكره في كتاب الغصب وفي البرازية قال
 بعث الوديعة وقبضت ثم الابيض من مالم يقل دفعتم إلى المشتري (قوله فان يشاءوا الخ)
 أي الشركاء وفي الحامدية عن فتاوى قارئ الهداية والمخ له ما دابة فباع أحد هاتين نصيبه
 وسألهما إلى المشتري بغير اذن شريكه فهلك عند المشتري فالشريك يخبر بين أن يضمن
 شريكه أو المشتري فان ضمن الشريك جاز به ففصف الثمن له وان ضمن المشتري رجع

وفي غصب المجتبي زرع بلا اذن
 شريكه فندفع له شريكه نصف
 البز لا يكون الزرع بينهم ما قبل
 النبات لم يجز وبعبارة جاز وان
 أراد قلعه يقاسمه فيقلعه من
 نصيبه ويضمن الزارع نقصان
 الأرض بالقلع والصواب نقصان
 الزرع وفي قسمية الاشباه المشترك
 اذا انهم فأي أحدهما العبارة
 فان احتمل القسمية لا جبر وقسم
 والابن ثم آجره ليرجع ونعاه
 في شركة المنظومة المحسنة وفيها
 باع شريك شقيقه لا شتر
 ولو بلا اذن شريك ناظر
 فيما عد الخلل والاختلاط
 جوز ذلك البيع والتعاطي
 ثم الشريك ههنا لو باعا
 حصته من فرس وابناعا
 ذلك منه الاجنبي وهما
 وكان ذا بغير اذن الشريك
 فان يشاءوا ضمنوا الشريك أو
 من اشترى منه على ما قدر ووا

بنصف الثمن على بائعه والبائع لا يرجع بما ضمن على أحد كما هو حكم الغاصب اه وبه علم
 أن مبنى الضمان هو التسليم إلى المشتري بدون إذن الشرع كما لا يجزئ البيع كما قلنا فافهم
 ووجه الخیار هو أن البائع كالغاصب والمشتري كغاصب الغاصب (قوله وان يكن
 كل شريك آجر الخ) هذه المسئلة تسئل عن الامام الفضلي وأجاب فيها بعدم الرجوع
 ثم قال يحتمل أن يقال المستأجر يقوم مقام مؤجره فيما اتفق فيه رجوع على مؤجره وهو
 أعم مؤجره على شريكه ويحتمل أن يقال المسئلة آجر انما يرجع على مؤجره بالامر وأمره
 انما يجوز على نفسه لا على غيره فالمستأجر متبرع في نصيب شريكه فلا يرجع على أحد اه
 وناقشه في جامع الفصولين بقوله أقول لو رُم المؤجر بنفسه ولو كان له الرجوع على
 شريكه ينبغي أن يرجع المستأجر على مؤجره وهو على شريكه لصحة الامر اذا أمر فيما
 لو فعله فكانت رُم بنفسه فلا معنى لقوله وأمره انما يجوز على نفسه لا على غيره ولو لم يكن له
 الرجوع اذا رُم بنفسه لم يجز أمره على حق شريكه فلا رجوع فلا يفيد قوله يقوم مقام
 مؤجره فالخاسر أن أحد الاحتمالين باطل الآن يكون قولنا في رجوع المؤجر لو رُم
 بنفسه والظاهر أن فيه قولين على ما يظهرونما تقدم ولو رُم المؤجر بنفسه يتأتى فيه ما مر
 من تفصيل المطالبة وتركها والحضور والغيبة وأمر القاضي وعدمه فينبغي أن يكون
 رجوعه على التفصيل اه قلت وهو كلام وجيب له لكن تقدم عن فتاوى الفضلي أنه
 لو اتفق في حرمه المطاحون لم يكن متبرعا أي بناء على أن الاتي لا يجبر وهو مخالف للضابط
 المتقدم كما قد متناحيره فالظاهر أن كلام الفضلي هنا مبني على ما ذكره في فتاواه فيرجع
 لو رُم بنفسه أو رُم مأمره وهو المستأجر لانه أمره بما لا يملك فعله فيرجع المستأجر عليه وهو
 يرجع على شريكه أما عدم رجوع المستأجر على شريك المؤجر فظاهر لانه أجنبي عنه
 وقد كتب الشارح هنا على الهامش عند قوله فلا رجوع صاحب الامر المستأجر الخ مانعه
 قلت ظاهره انه يرجع على الآذن بغير رجوع بأكمله وبمحضه فلا يرجع اه قلت صريح
 عبارة الفضلي المارة أنه يرجع على الآذن وهو المؤجر وأنه يرجع بالكل على الاحتمال
 الاول وبمحضه المؤجر فقط على الاحتمال الثاني لانه جعله متبرعا في نصيب الشريك
 واذا قلنا بانه ثبت للشريك الرجوع فالظاهر أن مأمره يرجع عليه بالكل أما على
 مقتضى الضابط المارة فلا رجوع للشريك ويرجع المأمور عليه بمحضه فقط والله تعالى
 أعلم (قوله ولو واحد من الشريكين سكن الخ) قدمنا الكلام على هذه المسئلة أقول الباب
 قبيل شركة العقد (قوله بأجرة السكنى) أي ولو معدة الاستعمال لانه سكن بتأويل ملك
 فلا أجر عليه نعم لو كان وقتا أو مال يقيم يلزمه أجره شريكه على ما اخبرنا المتأخرون وهو
 المعتمد كما سألني في كتاب الغصب ان شاء الله تعالى (قوله لكنه الخ) هذا في غير الوقف
 لأن الوقف لا تجرى فيه القسمة ولا المهايأة كما في أو الله سبحانه وتعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوقف)

وان يكن كل شريك آجرا
 حصص سهام له من آجرا
 وكان شخص من سوا قد أذن
 لذل في زعميرها وبالبنا
 فلا رجوع صاحب الامر
 في ذال البناء على الشريك الآخر
 لو واحد من الشريكين سكن
 في الدار مدة مضت من الزمن
 فليس للشريك أن يطالبه
 بأجرة السكنى ولا المطالبة
 بأنه يسكن مثل الاول
 لكنه ان كان في المستقبل
 يطالب أن يبيع الشريك
 بجواب فافهم ودع التشكيك
 * (كتاب الوقف) *

هو مصدرو وقت أوقف حديث ومنه الموقف لحبس الناس فيه الحساب وأوقفت لغة
 رديئة حتى ادعى المازني أنهم لم تعرف من كلام العرب قال الجوهري وليس في الكلام
 أوقفت الا حرفا واحدا أوقفت على الامر الذي كنت عليه ثم اشتهر في الموقف فقبل
 هذه المداووق ولذا جزم على أوقاف وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى لم يحبس أهل
 الجاهلية فيما علمت وانما يحبس أهل الاسلام وفي وقف المنية الرباط أفضل من العتق منهم
 (قوله ادخل غيره معه في ماله) هذا في الشريعة ظاهر وأما في الوقف فلا يتم الا اذا وقف
 على نفسه وغيره وما في النهر أو ضح حيث قال مناسبتة بالشركة باعتبار أن المقصود بكل
 منهما الانتفاع بما ينزل على أصل المال لأنه في الشركة على ملك صاحبه وفي الوقف
 يخرج عنه عند الأكثر (قوله على حكم ملك الوقف) قدر لفظ حكم بغير الاسعاف
 والشركة لا يسهل ان يكون تعريفا للوقف اللازم المتفق عليه أما غير اللازم فانه باق على ملك
 الوقف حقيقة عنده ولذا قال القهستاني وشراعه عنده حبس العين ومنع الرقبة المملوكة
 بالقول عن تصرف الغير حال كونها مقصورة على ملك الوقف فالرقبة باقية على ملكه في
 حياته وملك الورثة بعده وفاته بحيث يباع ويوهب ثم قال ويشكل بالمسجد فانه حبس على
 ملك الله تعالى بالاجماع اللهم الا أن يقال انه تعريف للوقف المختلف فيه اهـ والحاصل
 أن المصنف عرّف الوقف المختلف والشارح قدر الحكم اختيارا للازم المتفق عليه ولكل
 جهة هو موطنها لكن جهة الشارح أرجح من حيث أن المصنف قال هو حبس العين وذلك
 لا يناسب تعريف غير اللازم الا لحبس فيه لأنه غير ممنوع عن بيعه وشيخه بخلاف اللازم
 فانه محبوس حقيقة وكثيرا ما تخفى رموز هذا الشارح الفاضل على الناظرين خصوصا
 من هو مولع بالاعتراض عليه فافهم (قوله ولو في الجملة) فيدخل فيه الوقف على نفسه
 ثم على الفقراء وكذا الوقف على الاغنياء ثم الفقراء ما في النهر عن المحيط لو وقف على
 الاغنياء وحدهم لم يجوز لانه ليس بقربة أما لو جعل آخره للفقراء فانه يكون قربة في الجملة
 اهـ وبهذا التعميم صار التعريف جامعا واستغنى عما زاده فيه المكمل وتبعه ابن كمال من
 قوله أو صرف منفعته الى من أحب وقال ان الوقف يصح لمن يحب من الاغنياء بلا قصد
 القرية وهو وان كان لا يتدفق آخره من القرية بشرط التأيد كالفقراء ومصالح المسجد
 لكنه يكون وقفا قبل انقرض الاغنياء بالتصدق اهـ أفاده في النهر وأجاب في البحر
 أيضا بأنه قد يقال ان الوقف على الغني تصدق بالمنفعة لان الصدقة تكون على الاغنياء
 أيضا وان كانت يجازا عن الهبة عند بعضهم وصرح في الذخيرة بأن التصديق على الغني
 نوع قربة دون قربة الفقير اهـ واعترضه ح بأن هذا النوع من القرية لو كفي في الوقف
 لصح الوقف على الاغنياء من غير أن يجعل آخره للفقراء وعلمت نصير يحيط بأنه لا يصح
 وسيأتي قبيل الفصل قات والجواب الصحيح أن الوقف تصدق ابتداء وانتهاءه اذ لا بد
 من التصديق بالتصدق على وجه التأيد وما يقوم مقامه كما يأتي تحقيقه ولكنه

مناسبتة للشركة ادخال غيره معه
 في ماله غير أن ملكه باق في الألفية
 (هو) لغة الحبس وشرا (حبس)
 العين على حكم ملك الوقف
 والتصدق بالمنفعة ولو في الجملة

مطلبه
 لو وقف على الاغنياء وحدهم لم
 يجز

اذا جعل قوله على معينين صار كأنه استثنى ذلك من الدفع الى الفقراء كما صرح حوايه ولذا
 لو وقف على بنيه ثم على الفقراء ولم يوجد الابن واحد يعطى النصف والنصف الباقي
 للفقراء لان ما ينقل من الوقف على الابن صار للفقراء لان الوقف خرج عن ملك الواقف
 بقوله صدقة موقوفة أبدا فقد ابتدأه بالصدقة وختمها كما قاله الخصاصي فعلم انه صدقة
 ابتداء ولا يخرج منه عن ذلك اشتراط صرفه لعين (قوله والاصح انه عنده جائز الخ) قال
 في الاسعاف وهو جائز عند علماءنا أبي حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى وذكر في الاصل
 كان أبو حنيفة لا يجوز الوقف فأخذ بعض الناس بظاهر هذا اللفظ وقال لا يجوز الوقف
 عنده والصحيح انه جائز عند الكل وإنما الخلاف بينهم في الزوم وعدمه فعنده يجوز
 حوازي الا عارة تصرف منه فتمت الى جهة الوقف مع بقائه لعين على حكم ملك الوقف
 ولو رجع عنه حال حياته جاز مع الكراهة ويورث عنه ولا يلزم الا باحد أمرين اما أن يحكم
 به القاضي ثم أن أبو يوسف يقول يصير وقفا بمجرد القول لانه بمنزلة الاعناق عنده وعلمه القوي
 وقال محمد لا الا بربعة شروط ستاتي اه ملخصا ويبحث في الفتح بأنه اذا لم ير ملكه عنده
 قبل الحكم فلفظ حبس لا معنى له لان له التصرف فيه متى شاء فلم يحدث الوقف الا شيئا
 التصديق بالمنفعة وله أن يترك ذلك متى شاء وهذا القدر كان ثابا قبل الوقف فلم يندلفظ
 الوقف شيئا وحينئذ يقول من أخذ بظاهر ما في الاصل صحيح ونظر فيه في البحر بأن ساق
 الفائدة مطلقة غير صحيح لانه يصح الحكم به ويحل للفقير أن يأكل منه ويثاب الواقف به
 ويتبع شرطه ويصح نصب المتولي عليه وقول من أخذ بظاهر اللفظ غير صحيح لان ظاهره
 عدم الصحة أصلا ولم يقل به أحد والآن لا يصح الحكم به اه قلت بل ذكر في الاسعاف
 انه عنده يكون نذرا بالتصدق حيث قال وحكمه ما ذكر في تعريضه فلو قال أرضي هذه
 صدقة موقوفة مؤبدة جاز لازما عند عامة العلماء وعنده أبي حنيفة يكون نذرا بالصدقة
 بغلة الارض ويبقى ملكه على حاله فاذا مات يورث عنه اه أي فيجب عليه التصديق بغلته
 (قوله على حكم ملك الله تعالى) قدر لفظ حكم ليفيد أن المراد أنه لم يبق على ملك الواقف
 ولا تنتقل الى ملك غيره بل صار على حكم ملك الله تعالى الذي لا ملك فيه لاحد سواه والا
 فالملك لله تعالى واستحسن في الفتح قول مالك رحمه الله انه حبس العين على ملك
 الواقف فلا يزول عنه ملكه لكن لا يباع ولا يورث ولا يوهب مثل أم الولد والمدرسة فتمت
 بما لا مزيد عليه قلت واطاهر أن هذا مراد شمس الأئمة السرخسي حيث عرّفه بأنه حبس
 المملوك عن التملك من الغير فان الحبس يفيد أنه باق على ملكه كما كان وأنه لا يباع
 ولا يوهب (قوله وصرف منه فتمت على من أحب) عبر به بقوله والتصديق بالمنفعة لانه
 أعم والى التعميم أشار بقوله ولو غنما أفاده ح لكن علمت أن الوقف على الاغنياء وحدهم
 لا يجوز فالناسب التعبير بالتصدق بالمنفعة الآن يراد صرف منه فتمت على وجه التصديق

والاصح انه (عنده) جائز غير لازم
 كاعارية (وعندهما هو حبسها
 على حكم ملك الله تعالى وصرف
 منه فتمت على من أحب) ولو غنما

(قوله فيلزم) نفريع على ما أفاده التعر يف من خروج العيين عن ملك الوقف الثبوت
 التلازم بين لازم والخروج عن ملكه باتفاق أئمتنا الثلاثة كذا ذكره في الفتح (قوله
 وعليه الفتوى) أي على قولهما يلزمه قال في الفتح والحق ترجيح قول عامة العلماء يلزمه
 لأن الأحاديث والآثار متظافرة على ذلك واستمر عمل الصحابة والتابعين ومن بعدهم على
 ذلك فالتأخر ترجيح خلاف قوله اه ملخصا (قوله ببر الاحباب) أي من يحب برتهم ووقعهم
 من قريب أو فقير أجنبي (قوله بعني بالنية) قيد للثواب اذ لا ثواب الا بالنية (قوله من
 أهلها) وهو المسلم العاقل وأما البلوغ فليس بشرط لصحة النية والثواب بها بل هو شرط
 هنا لصحة التبرع (قوله لانه مباح الخ) يعني قد يكون مباحا كما عبر في البحر والمراد أنه ليس
 موضوعا للتبذير كالأصالة والمخج بحيث لا يصح من الكافر أصل بل الترتيب به ووقوف
 على نية القرية فهو بدونها مباح حتى يصح من الكافر كالمعتق والملك لكن المعتق أنفذ
 منه حتى صح مع كونه حراما كالمعتق للصنع بخلاف الوقف فانه لا بد فيه من أن يكون
 في صورة القرية وهو معنى ما يأتي في قوله ويشترط أن يكون قرية في ذاته اذ لو اشترط
 كونه قرية حقيقة لم يصح من الكافر هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله في تصدق بها
 أو بتمتها) خلط الشارح مسألة النذر بالوقف بمسألة مالو كانت صيغة الوقف نذرا مع أن
 حكمها مختلف فاما النذر به فقال في البحر والثالث المذكور كما لو قال ان قدم ولدي فعلى
 أن أقف هذه الدار على ابن السبيل فقدم فهو نذر ويجب الوفاة به فان وقفه على ولده وغيره
 من لا يجوز دفع زكاة إليه - م جاز في الحكم ونذره باق وان وقفه على غيره م سقط وانما يصح
 النذر لأن من جنسه واجبا فانه يجب أن يتخذ الامام للمسلمين مسجدا من بيت المال أو من
 مالهم ان لم يكن لهم بيت مال كذا في فتح القدير وأما مسألة مالو كانت صيغة الوقف نذرا
 فقال في البحر قبل هذا التاسع لو قال هي للسبيل ان تعارفوه وقفوه بد الله فقرأه كان
 كذلك والاسم مثل فان قال اردت الوقف صار وقفا لانه محتمل لفظه أو قال اردت معنى
 صدقة فهو نذر فتم تصدق بها أو بتمها وان لم ينو كانت مبرا ناذ كره في النوازل اه ح قلت
 صيغة النذر بالوقف التي ذكرها في البحر غير متعينة فليكن الشارح أشار الى صيغة غيرها
 تشمل المسئلةين كان قال ان قدم ولدي فعلى أن أجعل هذه الدار للسبيل وحينئذ فان
 أراد بالسبيل الصدقة كانت كذلك وقد ذكر حكمها بقوله في تصدق بها أو بتمها وان أراد
 الوقف أو كان متعارفا كانت وقفا وقد أفاد حكمها بقوله ولو وقفها الخ وقدرة نظر الشارح
 واجبازه في التعبير يفوق ذلك كما لا يخفى على من مارس كتابه فانهم (قوله جاز في الحكم)
 أي صح الوقف في حكم الشرع اصدوره من أهله في محله وصح تعينه الموقوف عليه لكونه
 لا يستطبه النذر لأن الصدقة الواجبة لا بد أن تكون لله تعالى على الخلو وصرفها الى
 من لا يجوز شهادته له فيه فتمنع له فلم يخص الله تعالى كما لو صرف اليه الخ فإزالة الزكاة
 رقت صدقة وبقيت في ذمته (قوله وبهذا) أي بما ذكر من أنه يكون قرية بالنية ومباحا

فيلزم فلا يجوز له ابطاله ولا يورث
 عنه وعليه الفتوى ابن الكمال
 وابن الشحنة (وسببه ارادة محبوب
 النفس) في الدنيا ببر الاحباب
 وفي الآخرة بالثواب بعني بالنية
 من أهلها لانه مباح بدل صحته
 من الكافر وقد يكون واجبا
 بالنذر في تصدق بها أو بتمها ولو
 وقفها على من لا يجوز له الزكاة جاز
 في الحكم وبقي نذره وبهذا عرف
 صفتها

بدونهم وواجبا بالنذر (قوله وحكمه) أي الأثر المترتب عليه (قوله ما ترفي نعيمه)
 أي من أنه تصدق بالمنفعة (قوله ومحملة المال المتقوم) أي بشرط أن يكون عقارا
 أو موقفا لا فيه تعامل كإسباقي بيانه ثم رأيت هذا منسوطا في الأسعاف (قوله وركنه
 الانفاظ الخاصة) وهي ستة وعشرون لفظا على ما بسطه في البحر ومنه ما في الفتح حيث
 قال فرع بنيت الوقف بالضرورة وصورته أن يوصى به لهذه الدار لنفسه ساكنين أبدا
 أو لقلا وبهذه المساكين أبدا فان الدار موقفا بالضرورة والوجه أنها كقوله إذا مات
 فقد رقت دارى على كذا اه أي فهو من المعلق بالموت وسياقي الكلام عليه وأنه
 كوصية من الثالث وكفي البحر منه لو قال اشتروا من غلة دارى هذه كل شهر بعمرة
 دراهم خمرا ووقفوه على المساكين صارت الدار وقفا اه وعزاد للضرورة وبسط الكلام
 عليه في أنفع الوسائل وقال لا أعلم في المسألة خلافا بين الأصحاب قلت وقد ضاه أن الدار
 كلها نصيب وقفا من ثلث ماله ويصرف منها الخبز إلى ما عينه الواقف والباقي إلى الفقراء
 لأنهم مصرف الوقف في الأصل ما لم ينص على غيرهم ونظيره ما قدمناه لو وقف على أولاده
 وأيس له الأولاد واحدة النصف والباقي للفقراء وقد استأثرت عن نظيره المسألة في رجل
 أوصى بأن يؤخذ من غلة داره كل سنة كذا دراهم يشتري بها زيت المسجدين كذا ثم باع
 الورثة الدار وشروطا على المشتري دفع ذلك المبلغ في كل سنة للمسجدين فأتيت بعدم صحة
 البيع وبأنها صارت وقفا حيث كانت تخرج من الثالث (قوله واكتفى أبو يوسف باللفظ
 موقوفه الخ) أي بدون ذكر تأييد أو ما يدل عليه كأنه كان لفظ المساكين ونحوه
 كما مسجد وهذا إذا لم يكن وقفه على معين كزيد أو أولاد فلان فإنه لا يصح باللفظ موقوفه
 لمنافاة التعبير التأييد ولذا فرق بين موقوفة وبين موقوفة على زيد حيث أجاز الأول دون
 الثاني نعم تعيين المسجد لا يضر لأنه مؤبد وسياقي تمامه قال في البحر لا يصح أي موقوفة
 فقط الاعتماد أي يوسف فإنه يجعلها مسجدا وهذا اللفظ موقوفة على الفقراء وإذا كان مقبدا
 لخصوص المصروف أعنى الفقراء لزم كونه مؤبدا لأن جهة الفقراء لا تنقطع قال المصدر
 الشامي ومشايج بل يفتنون بقول أبي يوسف ونحن نقف به أيضا لما كان العرف لأن العرف
 إذا كان بصرفه إلى الفقراء كان كالتصميم عليهم اه قلت وهذا بناء على أن ذكر التأييد
 أو ما يدل عليه غير شرط عنده كإسباقي بيانه (قوله ونظره من شرط سائر التبرعات) أفذا أن
 الواقف لا بد أن يكون مال كاله وقف الوقف مسكياتا ولو بسبب فاسد وأن لا يكون محجورا
 عن التصرف حتى لو وقف الغاصب المقصوب لم يصح وإن ما كنه به بدشرا أو صلح
 ولو أجزأ المال وقف فضولي جاز وصح وقف ما شراه فاسد بعد القبض وعليه القيمة للبائع
 وكالشراء الهبة الفاسدة بعد القبض بخلاف ما لو اشترى بخيار البائع فوفقه أو أن أجاز
 البائع بعده وينقض وقف استحق بلك أو شفعة وإن جعله مسجدا ووقف مريض أحاط
 دينه بماله بخلاف صحيح وسياقي تمامه مع حكم وقف الموهون قبيل الفصل وكذا وقف

مطلب
 قد ثبت الوقف بالضرورة
 وحكمه ما ترفي نعيمه (ومحملة
 المال المتقوم وركنه الانفاظ
 الخاصة) أرضى هذه
 (صدقة موقوفة مؤبدة على
 المساكين ونحوه) من الانفاظ
 كوقفه لله تعالى أو على وجه الخير
 أو البر أو كتفى أبو يوسف باللفظ
 موقوفة فقط قال الشامي ونحوه
 نقف به للعرف (نظره شرط سائر
 التبرعات) كترية وتكليف

محجور اسفه أودين كذا أطلقه النصارى قال في الفتح وينبغي انه اذا وقفها المحجور اسفه
 على نفسه ثم على جهة لا تنقطع أن يصح على قول أبي يوسف وهو الصحيح عند المحققين وعند
 الكل اذا حكم به حاكم اه قال في البحر وهو مدفوع بأن الوقف تبرع وهو ليس من أهله
 وفي النهر يمكن أن يجاب بأن الممنوع التبرع على غيره لا على نفسه كما هنا واستحقاق الغير
 له انما هو بعد موته (قوله وأن يكون قربته في ذاته) أي بان يكون من حيث النظر الى ذاته
 وصورته قربته والمراد أن يحكم الشرع بأنه لو صدر من مسلم يكون قربته جلا على أنه قصد
 القربة لكنه يدخل فيه ما لو وقف الذي على حج أو عمره مع أنه لا يصح ولو أجرى الكلام
 على ظاهره لا يدخل فيه وقف الذي على الفقراء لأنه لا قربته من الذي ولو جعل على أن المراد
 ما كان قربته في اعتقاد الواقف يدخل فيه وقف الذي على بيعة مع أنه لا يصح فحين أن هذا
 شرط في وقف المسلم فقط بخلاف الذي لما في البحر وغيره أن شرط وقف الذي أن يكون قربته
 عندنا وعندهم كالوقف على الفقراء أو على مسجد القدس بخلاف الوقف على بيعة فإنه
 قربته عندهم فقط أو على حج أو عمره فإنه قربته عندنا فقط فأذا كان هذا شرط لوقف الذي
 فقط لان وقف المسلم لا يشترط كونه قربته عندهم بل عندنا كوقفنا على حج وعمره بخلافه
 على بيعة فإنه غير قربته عندنا بل عندهم (قوله معلوما) حتى لو وقف شيئا من أرضه ولم يسمه
 لا يصح ولو بين بعد ذلك وكذا لو قال وقف هذه الأرض أو هذه ثم لو وقف جميع حصته من
 هذه الأرض ولم يسم السهام جاز استحسانا ولو قال وهو ثلث جميع الدار فإذا هو النصف
 كان الكل وقفا كما في الثانية ثم رأى كل النصف وفي البحر عن المحيط وقف أرضا فيها
 أشجار واستتناها لا يصح لأنه صار مستتميا للأشجار وما ضمه فيها سير الدار دخل تحت
 الوقف مجهولا (قوله منجزا) مقابله المعاق والمضاف (قوله لا معلوما) كقوله اذا جاء غدا
 أو اذا جاء رأس الشهر أو اذا كتبت فلانا فارضى هذه صدقة موقوفة أو ان شئت أو أحببت
 يكون الوقف باطلا لأن الوقف لا يحتمل التعليق بالخطر لكونه مما يختلف به كما لا يصح
 تعليق الهبة بخلاف النذر لأنه يحتمل ويختلف به فلو قال ان كتبت فلانا اذا قدم أو ان برئت
 من مرضى هذا فارضى صدقة موقوفة يلزمه التصديق بعينها اذا وجد الشرط لأن هذا
 بمنزلة النذر واليمين اسماف (قوله لا بكان) أو موجود الحال فلا ينافي في عدم صحته معلوما
 بالموت قال في الاسعاف ولو قال ان كانت هذه الأرض في ملكي فهي صدقة موقوفة فان
 كانت في ملكه وقت التسليم صح الوقف والا فلا لأن التعليق بالشرط السكائن تنجز (قوله
 ولا مضافا) يعني الى ما بعد الموت فتندقل في البحر أن محمد انص في السير الكبير أنه اذا
 أضيف الى ما بعد الموت يكون باطلا عند أبي حنيفة اه نعم سيأتي في الشرح أنه يكون
 وصية لازمة من الثلث بالموت لا قبله أمالو قال داري صدقة موقوفة غدا فإنه صحيح كما جزم به
 في جامع الفصولين وأقره في البحر والنهر وسيد كره المصنف قبيل باب الصرف فراد
 الشارح بالمضاف الاول فلا غلط في كلامه فافهم (قوله ولا موقفا) كما اذا وقف داره يوما

(وان يكون) قربته في ذاته معلوما
 (منجزا) لا مطلقا لا بكان ولا
 مضافا ولا موقفا

أوشهر وأقاله الخصاص وفصل هلال بين أن يشترط رجوعها إليه بعد الوقت فيبطل والا فلا
وظاهر الخاتمة اعتداده بغير ونهر وبأنى قامة عند قول المصنف وإذا وقتته بطل (قوله ولا
بختيار شرط) معلوما كان أو مجهولا عند محمد وصححه هلال السعاف وفي ط عن الهندية وصح
اشتراطه ثلاثة أيام عند الثماني ومحل الخلاف في غير وقت المسجد حتى لو اتخذ مسجدا على
أنه بالخارج والشرط باطل اهـ (قوله ولا ذكره مع اشتراط مع الخ) في الخصاص لو قال
على أن في آخرها من الوقف إلى غيره أو على أن أهلها أو تصدق بمنها أو على أن أهلها من
سنت أو على أن أهلها متى بدى وأخرجها عن الوقف بطل الوقف ثم ذكر أن هذا في غير
المسجد أما المسجد لو اشترط بطله أو بغيره صح وبطل الشرط قلت ولو اشترط في الوقف
استبداله صح وسبب أن بيانه (نقطة) لا يشترط بطل الموقوف عليه لو غير معين كالنقراء ولو
لشخص بعينه وآخره للنقراء اشتراط قوله في حقه فان قبله فالغلبة وإن رده فلا نقراء ومن
قبل ليس له الرد بعده ومن رده أول الأمر ليس له التبرؤ بعده وتعام التبرؤ في الاستعاف
والجور ولا يشترط أيضا وجود الموقوف عليه حين الوقف حتى لو وقف على مسجد هيا مكانه
قبل أن يبنيه فالصحيح الجواز كما سيأتي ولا تحديد للعقار بل الشرط كونه معلوما ما خلا ما
يوهمه كلام التنية والفتح نعم هو شرط في الشهادة وسنذكر قامة عند قوله ولو وقف الموقوف
بغيره (قوله بطل وقته) هو المختار جامع لانه ولين وغيره (قوله فقتل أو مات) أما أن أسلم
صح كافي الجور (قوله أو ارتد المسلم بطل وقته) وبصير ميرا ناسوا قتل على رده أو مات أو
عاد إلى الاسلام إلا أن أعاد الوقف بعد عوده إلى الاسلام ويصح وقف المارئة لانه لا تقتل
بجور وفي هذه المسئلة الاعتقاد في الابتداء في البقاء عكس القاعدة فان الردة المقارنة
لوقف لا تبطل بل يتوقف بخلاف الطارئة فانما تبطل به طاء وسبب أن تمام الكلام على ذلك
قبيل الفصل الآتي (قوله ولا يصح وقف مسلم أو ذمي على بيعة) أما في المسلم فلم يرد كونه
قربة في ذاته وأما في الذمي فلم يرد كونه قربة عندنا وعندنا كما مر أفاده ح لكن هذا إذا لم
يجعل آخره للنقراء أما في الفتح لو وقف أي الذمي على بيعة مثلا فلا ضرب يكون للنقراء
كان للنقراء ابتداء ولو لم يجعل آخره للنقراء كان ميرا ناعنه نص عليه الخصاص في وقته ولم
يحل فيه خلافا اهـ ومثله في الاستعاف ويظهر منه أن في عبارة البحر سقط ما حيث قال ولو
وقف على بيعة فاذا ضربت كان للنقراء لم يصح وكان ميرا ناعنه لأنه ليس بقربة عندنا اهـ قلت
ويستغنى أن يصح وقف النقراء مطلقا على قول أبي يوسف المفتي به وهو عدم اشتراط
التصريح بالابتداء كما مر ويأتي إلا أن يجاب بأن التقييد بالبيعة ينافي التأييد كما قدمناه
قريباً من أجل (قوله أو حربي) لانه قد يمنع من برهم ط (قوله قيل أو مجوسي) أشار إلى
أن الصحيح صحة الوقف عليه ابتداء كما اختاره في القنية وفي الاستعاف لو وقف نصراني
مثلا على مساكين أهل الذمة جاز صرفها للمساكين اليهود والنصارى ككونهم من أهل
الذمة ولو عين مساكين أهل دينه تعينوا ولو صرفها للقب إلى غيرهم ضمن وإن كان أهل

ولا بختيار شرط ولا ذكر
مع اشتراط بيعة وصرف عنه
لحاجته فان ذكره بطل وقته برزنية
وفي الفتح لو وقف المارئة فقتل
أو مات أو ارتد المسلم بطل وقته
ولا يصح وقف مسلم أو ذمي على
بيعة أو حربي قيل أو مجوسي
وجاز على ذمي لانه قربة حتى لو
قال على أن من أسلم من ولده
أو أتته إلى غير التصيرية فلا شيء
له لزم شرطه

مطلب
في وقف المارئة والكافر

الذمة دالة واحدة لتعيين الوقف من يمينه الواقف (قوله على المذهب) فيه رد على
الطرسوسي حيث شنع على الخصاف بأنه جعل الكفر سبب الاستحقاق والاسلام سبب
الحرم ان قال في الفتح ولا يعلم أحد من أهل المذهب تعقب الخصاف غيره وهذا للبعد من
الفتنة فان شرائط الواقف معتبرة اذا لم يخالف الشرع وهو مالك فله أن يجعل ماله حيث
شاء ما لم يكن معصية وله أن يخص منقما من الفقراء ولو كان الوضع في كلهم قرية ولا شك
أن التصديق على أهل الذمة قرية حتى جاز أن يدفع اليهم صدقة القطار والكفارات عندنا
فكيف لا يعتبر بشرطه في صنف دون صنف من الفقراء أرايت لو وقف على فقراء أهل
الذمة ولم يذكروا غيرهم أليس يحرم منه فقراء المسلمين ولو دفع المتولى الى المسلمين ضمن فهذا
مصلحة والاسلام ليس سببا للحرمان بل الحرمان لعدم تحقق سبب تلكه لهذا المال وهو
اعطاء الواقف المالك اه (قوله والمالك يزول) أي ملك الواقف فمصلحة الوقف لازما
للا اتفاق على التلازم بين الزوم والخروج عن ملكه كما قدمناه عن الفتح (قوله بأربعة)
هذا على قول الامام لكن فيه انه بالثاني والثالث لا يزول الملك فيه عند الامام حتى كان له
الرجوع عنه مادام حيا كما سبق عليه الشارح (قوله بأربعة) عبرا بالافراز مسجد
لو كان مشاعا لا يصح اجماعا وأذا أنه يلزم بالقضاء (قوله وبقي القاضى) أي قضائه
يلزمه كما في الفتح وعبر في موضع آخر قبله بقوله أي بخروجه عن ملكه وكل صحيح لما
قدمناه عنه أنما من التلازم بين الخروج والزوم * (تنبيه) * قال العلامة ابن الغرس
في الفتاوى البدرية قالوا القضاء بصحة الوقف لا يكون قضاء يلزمه ولو جبهه أن الوقف
جائز لا يلزم عند الامام لازم عندهما فاذا قضى القاضى بصحته احتمل أن يكون قضى
بذلك على مذهبه ولا معنى للجواز ههنا الا الصحة ولا يلزمها الزوم فيحتاج في لزوم الوقف
الى التصريح بذلك وفيه نظر وجهه أن الامام لم يقل بكون الوقف جائزا غير لازم مطلقا
بل هو عندنا لازم اذا علمه الواقف بالموت أو قضى به القاضى ولا شك أن القضاء بصحة
الوقف قضاء بالوقف فيكون القضاء بصحته مقتضا للزوم فلا يحتاج الى التصريح بالزوم
في القضاء به فليتأمل اه كلام ابن الغرس وحاصله أن القضاء بصحته كالتضاء يلزمه
أو بخروجه عن ملكه وفيه نظر لانهم انفقوا على صحة الوقف بمجرد القول وانما الخلاف
في الزوم فالامام لا يقول به وقد تقرر أن كل مجتهد فيه اذا حكم به حاكم يراه نفذ حكمه
وصار جمعا عليه فليس لحاكم غيره نقضه والوقف من هذا القبيل فاذا حكم بالزوم حاكم
يراه لازم اتفاقا فالوارفح الخلاف أمالو حكم بأصل الصحة فلا لازم اليست محل الخلاف
ولا نسلم أنما تستلزم الزوم والام لا يمكن خلاف فيه مع انه ثابت فقوله يلزم عند الامام
بالقضاء معناه بالقضاء يلزمه أو بخروجه عن ملكه كما مر أمالو حكم بالصحة بأن وقع النزاع
فيها فقط بأن ادعى عبده تعلق عتقه على وقفه أرضه فانكر المولى صحة الوقف لكونه
علاقه بشرط مثلاً فثبت العبد أنه علاق به كائن في حكم الحاكم بصحته فهو صحيح ولا يستلزم

مطلب
شرائط القبول معتبرة اذا لم
تخالف الشرع

على المذهب (والمالك يزول) عن
الموقوف بأربعة بأفراز مسجد
كما سيجي (وبقضاء القاضى)

اللزوم لانه ليس محل النزاع هذا ما ظهر للفكر الفاترة قد بره (قوله لانه مجتهد فيه) أي انه
يسوغ فيه الاجتهاد والاختلاف بين الأئمة فيكون الحكم فيه رافعا للخلاف كما قلنا وهذا
تعدل لزوال الملك ولزومه عند الامام القائل بعدم ذلك فافهم (قوله وصورته) أي صورة
قضاء القاضى بلزومه (قوله أن يسلمه) أي يسلم الواقف وقفه بعد أن نصب له متوليا (قوله
ثم يظهر الرجوع) أي يدعى عند القاضى انه يرجع عن وقفه ويطلب رده اليه لعدم لزومه
ويمنع المتولى من رده اليه فيحكم القاضى بلزومه فيلزم عند الامام أيضا لا ارتفاع الخلاف
بالقضاء (قوله لا المحكم) فان الصحيح أن يحكمه لا يرتفع الخلاف وللقاضى أن يظهله
يجر عن الخلية ومثله في الاسعاف خلافا لما صحبه في الجوهره (تنبيه) قال في الاسعاف
ولو كان الواقف مجتهدا يرى لزوم الوقف فأما مضى رأيه فيه وعزم على زوال ملكه عنه
أو مقاد أسأل فافتي بالجواز فله وعزم على ذلك لزم الوقف ولا يصح الرجوع فيه وان
تبدل رأى المجتهد وأنقضى المقتضى بعدم اللزوم بعد ذلك اه فهذا مما يزداد على ما يلزم به الوقف
اكن قال في التمر بعد نقله الظاهر منه اه أي لهذا نقله اقول المتون يزول بقضاء
القاضى وأيضاً فان العبرة لرأى الحاكم فاذا رجع اليه حكم بحكم فيه رأيه لا يرى ان يلزم
والظاهر أن ما في الاسعاف صحيح بالنسبة الى الديانة لان المجتهد اذا تغير رأيه لا يتغير
ما أمضاء ولا وكذا المقتضى سادته ليس له الرجوع فيه بالثبوت مجتهدا آخر أما لو رفعت
حادثة ذلك المجتهد أو المقتضى الى الحاكم آخر فانه يحكم برأى نفسه كما قلنا ولذا قال ولا يصح
الرجوع فيه ولم يقبل ولا يصح الحكم بخلافه فاعتنم هذا التحريم (قوله وسيجي) أي
في قول الفصل الآتي (قوله أن البيعة تقبل بلا دعوى) أي في الوقف لان حكمه هو
التصديق بغيره وهو في الله تعالى وفي حقوق الله تعالى يصح القضاء بالشهادة من غير
دعوى جبر عن المحبط وأشار بهذا الى أن ما من تصور به بالدعوى غير لازم لكن قال
غير الرمي في الكلام في الحكم الراجع للخلاف لا الحكم بثبوت أصله فانه غير محتاج الى
الدعوى عند البعض وأما الحكم باللزوم عند دعوى عدمه فلا يرتفع الخلاف الا بعد تمام
الدعوى فيه ليصير في حادثة اذ المتنازع فيه حينئذ الزوم وعدمه فيرفع الخلاف اه
(قوله قضاء الى الكافة الخ) أي لا على المقضى عليه فقط كما في دعوى الملك فانه لو ادعى
على ذي البدن هذا ملكه وحكم به القاضى تسع دعوى رجل اخر على المدين بانه ملكه
بخلاف ما اذا حكم لانسان بالحزبية ولو عارضة أو بسكاح امرأة أو بنسب أو بولاة عتاقة
فانه لا تسع دعوى آخر عليه فانه في هذه الاربعة قضاء على كافة الناس كما أقاده في البحر
وسيجي في باب الاستحقاق (قوله ورجحه المصنف) حيث قال وينبغي أنه يقتضى به ويعول
عليه لما فيه من صون الوقف عن التعرض اليه بالحيل والتلايس والدعاوى المقتضية
قصد الابطال وما فيه من النفع للوقف وقد صرح صاحب الحاوى القديسي بانه يقتضى
بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه حتى نقض الاجارة عند الزيادة القماشية

لانه مجتهد فيه وصورته أن يسلمه
الى المتولى ثم يظهر الرجوع منه
المقتضى معزى بالفتح (المتولى من قبل
السلطان) لا المحكم وسيجي أن
البيعة تقبل بلا دعوى ثم هل القضاء
بالوقف قضاء على الكافة فلا تسع
فيه دعوى ملك اخر ووقف اخر
أم لا تسع أفنى أبو السهم ومقتضى
الروم بالآول وبه يبرزم في المنظومة
المجبية ورجحه المصنف صوابا عن
الحليل لا بطلاله

نظر الوقف وصيانة لحق الله تعالى وإبقاء للخبرات اه ط (قوله أن المعتقد الثاني) قال شيخنا حفظه الله تعالى ينبغي الافتاء بهذا ان عرف الواقف بالجيل لانه قد ينفق عقار غير وبقضى القاضي بلزومه لدفع دعوى مالكة والا فيبقى بالاقول اه وهو حسن وفيه جمع بين القولين (قوله أو بالموت الخ) معطوف على قوله بقضاء ومقتضاه أنه يرزول المالك به وهو ضعيف كما أشار إليه الشارح قال في الهداية وهذا أي زوال المالك في حكم الحاكم صحيح لانه قضاء في فصل محتمل فيه أمنا في تعديقه بالموت فالصحيح أنه لا يرزول ماله لانه تصدق بمقتضاه مؤبد فيصير بمنزلة الوصية بالمنفعة مؤبد فيلزمه اه والحاصل أنه اذا علقه بموته فالصحيح انه وصية لازمة لكن لم يخرج عن ملكه فلا يتصور ان تصرف فيه ببيع ونحوه بعد موته لما يلزم من ابطال الوصية وله أن يرجع قبل موته كسائر الوصايا وانما يلزم بعد موته بغير ومثله في الفتح ومحصل هذا أن المعلق بالموت لا يكون وقفا في الصحيح فلا يرزول به المالك قبل الموت ولا بعده بل يكون وصية لازمة بعده حتى لا يجوز التصرف به لاقبله حتى جازله الرجوع عنه وهذا معنى قول الشارح فالصحيح أنه كوصية الخ فانه قصده تحويل كلام المصنف لان كلامه فيما يرزول به المالك لا فيما يلزم ولا ينافي هذا ما تقدمناه من الاتفاق على التلازم بين اللزوم والخروج عن المالك لان ذلك في الوقف وأما المعلق بالموت فليس وقفا كما علمت فلا يلزم من لزومه وصية أن يخرج عن المالك (قوله فالصحيح أنه كوصية) قد علمت أنه تحويل لكلام المصنف لا تنزيه قال في الفتح وانما كان هذا هو الصحيح لما يلزم على مقابله من جواز تعليق الوقف والوقف لا يقبل التعليل بالشرط اه واعترضه الجوى بأنه تعليق بكائن وهو كالتجزئة قلت قد مرنا أن المراد بالكائن المحقق وجوده للحال ففهم (قوله ولو وارثه الخ) أي يلزم من الثلث ولو كان وقفا على وارثه وان ردوه أي الورثة الموقوف عليهم أو وارث آخر وفي البحر عن الظهيرية امرأة وقفت منزلا في مرضها على بناتها ثم على أولادها وأولاد أولادها وأولادها فاذ انقضوا فلا نفقة ثم ماتت في مرضها وخلفت بنات وأخوات وأخت لا ترضى بما صنعت ولا مال لها سوى المنزل بآثار الوقف في الثلث ولم يجز في الثلث بين فقسمة الثلث بين الورثة على قدر سهمهم ما عشت البنات فاذ ماتت انقضت النفقة إلى أولادها وأولاد أولادها كما شرطت الوافقة لاحق للورثة في ذلك رجل وقف دار له في مرضه على ثلاث بنات له وليس له وارث غيرهن قال الثلث من الدار وقف والثلثان مطلق يصنعن به ما ما شئن قال الفقيه أبو اللث هذا اذا لم يجز أنما اذا أجزن صار الكل وقفا عليهم اه وهذا عند أبي يوسف خلافا لمحمد اه عاف أي لانه مشاع حيث وقفته على الثلاثة ولم يقسمه كما يفهم من كلام الاسعاف (قوله لكنه يقسم) أي اذا ردوه يقسم الثلث الذي صار وقفا أي تقسم غلته كالثلثين فتصرف الثلثين على الورثة كلهم مادام

لكنه نقل بعده عن البحر أن المعتقد الثاني وصححه في القواكه البدرية وبه أقوى المصنف (أو بالموت اذا علق به) أي بموته كذا مات فقط دون وقت داري على كذا فالصحيح أنه كوصية تلزم من الثلث بالموت لاقبله فانت ولو وارثه وان ردوه لكنه يقسم كالثلثين

مطلبه
في وقف المرض

قوله قال الثلث من الدار وقف الخ أي لان الوقف في المرض وصية فتقسم من الثلث فقط الا باجازه لكن صرحوا بأن الوصية للوارث لا تجوز لعل مراده من ان وجد المانع وهو الوارث الاخر لعلحق حقه فان لم يوجد تجوز الا باجازه لكن قد يقال اذا لم يوجد غيره فلم لا يجوز في الكل بل توقف جوارها في الثلثين على الاجازة وقد يجاب بأن الشارح لم يجعل له وصية حقا فيما زاد على الثلث فلم تجز في الزائد وان كانت للوارث بلا منازع الا اذا أجازها هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم اه منه

الموقوف عليه حياً أما إذا ماتت تقسم غلة الثلث الموقوف على من يصير له الوقف كما علمت
وبقي ما لو مات بعض الموقوف عليهم فإنه ينتقل سهمه إلى ورثته ما بقي أحد من الموقوف
عليه حياً كما في الاسعاف (قوله فقول البرازية) عبارة بأرضي هذه موقوفة على ابني
فلان فان مات فعلى ولدي وولادي ونسلي ولم تجز الورثة فهي ارث بين كل الورثة مادام
الابن الموقوف عليه حياً فاذا مات صار كلها للنسل اه (قوله أي حكماً) اعلم أن خبر المبتدأ
وهو قول مدلول أي التفسيرية فكانت له قال مفسر بالارث حكماً وكما تميز عن الارث المقدّر
وحاصله أن المراد أنه ارث من جهة الحكم أي من حيث أنه يقسم كالارث على الفريضة
الشريعة مادام الموقوف عليه حياً والافني الحقيقة الثلث وقف والباقي ملك (قوله فلا
خلل في عبارته) أي عبارة البرازي وهذا جواب عن قول البحر في عبارة غير صحيحة لما مر
عن الظهيرية أن الثلث بين ملك والثلث وقف وأن غلة الثلث تقسم على الورثة مادام
الموقوف عليه حياً اه قلت والنظار أن الاعتراض على عبارة البرازي من وجهين الاول ما
مر من قوله فهي ارث وجوابه ما علمت من أن الارث حكماً أي حصة الوقف فقط والثاني قوله
فاذا مات صار كلها للنسل فإنه غير صحيح أيضاً لأن الذي يصير للنسل هو الثلث الموقوف أما
الثلثان فهما ملك للورثة حيث لم يجزوا والذي يظهر لي في الجواب عن الوجهين أن الظهير
في قوله فهي ارث راجع إلى غلة الثلث الموقوف وكذا ضمير قوله صار كلها للنسل أو يقال
مراده ما إذا كانت الارض كلها تخرج من الثلث فانما ساجنة من نصير كلها وقذا وحيث
لم يجزوا تقسم غلتها كالارث ثم بعد موت الابن نصير كلها للنسل يؤيد ما قلنا ما في البرازية
أيضا وقف أرضه في مرضه على بعض ورثته فان أجاز الورثة فهو كما قالوا في الوصية لبعض
ورثته والافان كانت تخرج من الثلث صارت الارض وقفا والافان تخرج من الثلث
يصير وقفا ثم تقسم جميع غلة الوقف ما جاز فيه الوقف وما لم يجز على فرائض الله تعالى
مادام الموقوف عليه أو أحد هم في الأحياء فاذا انقرضوا كلهم نصير غلة الارض إلى
النقرأه ان لم يوص الواقف إلى واحد من ورثته ولو مات أحد من الموقوف عليهم من
الورثة وبقي الآخرون فان الميت في قسمة الغلة مادام الموقوف عليهم أحياء كأنه حي
فمقسم ثم يجعل سهمه ميراثا لورثته الذين لا حصه لهم من الوقف اه بقي لوقفها في مرضه
ثم مات عن زوجة ولم تجز في البحرية في أن يكون لها السدس والباقي وقف لما في وصايا
البرازية لو مات عن زوجة وأوصى بكل ماله لرجل فان أجازت فالكل له والاف السدس لها
وخمس السدس له لأن الموصى له يأخذ الثلث أو الباقي أربعة تأخذ الربع والثلثة
الباقية له فحصل له خمسة من ستة اه ولا شك أن الوقف في مرض الموت وصية اه (قوله
فاعتبروا الوارث الخ) قال في البحر والاصل أن المريض إذا وقف على بعض ورثته ثم على
أولادهم ثم على النقرأه فان أجاز الوارث الآخر كان الكل وقفا وتابع الشرط والأكل
الثلثان ملكا بين الورثة والثلث وقفنا مع أن الوصية للبعض لا تنفذ في شيء لأنه لم يتعمد

فقول البرازية أنه ارث أي حكماً
فلا خلل في عبارته فاعلم برؤا
الوارث

للوارث لانه بعده غيره فاعتبر الغير بالنظر الى الثلث واعتبر الوارث بالنظر الى غلة الثلث
الذي صار وقفاً فلا يتبع الشرط ما دام الوارث حياً وانما تقسم غلة هذا الثلث على
فرائض الله تعالى فاذا انقرض الوارث الموقوف عليه اعتبر شرطه في غلة الثلث اهـ (قوله
بالنظر للغلة) ولهذا الاعتبار قسموها كالثلثين اهـ ح (قوله والوصية) بالنصب عطفاً
على قوله الوارث أى واعتبروا الوصية بالنظر للغير وكان حق العبارة أن يقول واعتبروا
الغير بالنظر الى الوصية أى الى لزومها ط (قوله وان ردتوا) أى الورثة أى بقية قسم ط
وكذا لو ردت كلهم كما قدمناه عن الظهيرية (قوله وان لم تنفذ لوارثه) الاوضح أن يقول
لعدم نفاذها للوارث ويكون غلة اقوله والوصية بالنظر للغير يعنى انما اعتبر الغير في لزوم
الوصية لعدم نفاذها للوارث ط (قوله لانهم لم تنفذ له) غلة اقوله واعتبروا الوصية ح
(قوله فافهم) أمر بالفهم لدقة المقام ثم اعلم أن ما ذكره الشارح من قوله قلت الى هنا ليس
هذا محله لان خروج المالك بالقضاء أو بالتعليق بالوفاة يشترط على قول الامام أو بيان المسئلة
اجماعاً كما يأتي عن النهر وما ذكره هنا مصور في مسئلة الوقف في المرض فكان عليه أن
يذكره آخر الباب عند الكلام على وقف المريض لان ذكره هنا يوجب أن الوقف في المرض
يلزم عند الامام نظير التعليق بالوفاة وليس كذلك ففي الجرح عن الهداية ولو وقف في مرض
موتة قال الطحاوى هو بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح أنه لا يلزم عند أى حنفية
وعندهما يلزم الا أنه يعتبر من الثلث والوقف في الصحة من جميع المال اهـ والحاصل أن
ما ذكره الشارح صحيح من حيث الحكم لكنه على قولهما وظاهر كلامهم اعتماده أما على
قول الامام الذى الكلام فيه فلا فى الصحيح كما علمت من عبارة الجرح والعجب من نقل صدر
عبارة الجرح المذكورة ولم ينظر تمامها فافهم ثم هذا بخلاف ما اذا أوصى أن تكون وقفاً
بعد وفاته فان له الرجوع لانه وصية بعد الموت والذى تجزئه في مرضه يصير وقف الصحة اذا
برى من مرضه فافتراقاً كما فى النكاح (قوله أو بقوله الخ) ذكر الحياة والموت غير قيد
لاغتناء التمسك عنه قال فى الاسعاف لو قال أرضى هذه صدقة موقوفة مؤبدة جاز عند عامة
العلماء الا أن محمد الشترط التسليم الى المتولى واختاره جماعة وعند الامام يكون نذراً
بالصدقة بغلة الارض ويبقى ملكه على حاله فاذا مات تورث عنه اهـ (قوله فانه جائز
عندهم) أى عند أئمة الثلاثة وهذا أيضاً تحويل لكلام المصنف عن ظاهره اصلاً
لان كلامه فيما يزول به المالك عند الامام (قوله لكن الخ) أفاد أنه عند الصاحبين جائز
لازم تأمل (قوله وله الرجوع) أى مع الكراهة كما قدمناه عن الاسعاف (قوله جاز من
الثلث) ويكون كالعبد الموصى بخدمته لانه فان خدمته له والرقبة على ملك مالكها فلا
مات الموصى له يصير العبد ميراثاً للورثة المالك الآن فى الوقف لا يتوهم انقطاع الموصى
لهم وهم الفقراء فتنبأ بهذه الوصية اسعاف ودرر (قوله فى هذين الامرين) أى فيما اذا
علمه بالموت وفيما اذا قال وقفته فى حياتى وبعد مماتى وقد استوى الامر ان من حيث

بالنظر للغلة والوصية وإن ردتوا
بالنظر للغير وإن لم تنفذ لوارثه لانها
لم تنفذ له بل لغيره بعده فافهم
(أو بقوله وقفته فى حياتى وبعد
وفاته مؤبداً) فانه جائز عندهم
لكن عند الامام مادام حياً هو نذر
بالصدقة بالغلة فعليه الوفاء وله
الرجوع ولو لم يرجع حتى مات جاز
من الثلث قلت فى هذين الامرين

انهم ما يفيدان الخروج والزميم موت الواقف بخلاف الامر الاول والرابع وهما اذا
حكيم به حاكم أو أقره مسجد فانهم ما يفيدان الخروج والزميم في حياته بلا توقف على
موته كما في الشرع بلا لية فاللزم فيهم ما حالي وفي الاخيرين ما لي (قوله الرجوع)
الظاهر أن هذا على قوله أما على قولهما فالظاهر أنه وقف لازم لكن يتأنيه ما قدمناه
في تعليقه بالموت من أنه لا يكون وقتا في الصحيح بل هو وصية لازمة بعد الموت لا قبله فلا
الرجوع قبله لما يلزم على جعله وقتا من جوارز تعليقه والوقف لا يقبل التعليق تأمل نعم
لا تعليق في المسئلة الثانية فاللزم فيهما ظاهر عندهما (قوله لو غير مسجل) أي محكوم به
فأطبق التسجيل وهو الكتابة في السجل وأراد ملزمه وهو الحكم لانه في العرف اذا حكم
بشيء كتب في السجل ط (قوله منطوره فيه) لانه في هذين الامرين له الرجوع بلا اشتراط
فتقر ولا فسخ فاض على قول الامام كما علمه وسيأتي تمام الكلام على ذلك قبيل الفصل عند
قول المصنف أطلق القاضي بيع الوقف غير المسجل لو ارث الواقف فباع صح ولو لم يرد لا
(قوله ولا يتم الوقف الخ) شروع في شروطه على القول بلزمه كما أشار اليه الشارح بعد
(قوله لان تسليم الخ) وليشمل تسليمه الى الموقوف عليهم كما في العزيمة عن الخانية (قوله
في المسجد بالافران) أي واصلا فقه كما سيأتي وفي المقبرة بدفن واحد فصاعدا بذنه وفي
السقاية بشرب واحد وفي الختان بنزول واحد من المارة لكن السقاية التي تحتاج الى
صب الماء فيها والختان الذي ينزله الخياط بمكة والغزاة بالفر لا بد فيهما من التسليم الى المتولي
لان نزولهم يكون في السنة مرة فيحتاج الى من يقوم بصالحه والى من يصب الماء فيها
اسعاف (قوله وفي غيره) أي غير المسجد ونحوهما ذكرنا في القصة متأنين أن التسليم ليس
بشرط اذا جعل الواقف نفسه قيبا ولا يهتبر التسليم للمشرف لانه حافظ لا غير اه لكن
فيه أن من شرط التسليم وهو محمد لم يصح تولية الواقف نفسه ومن صحها وهو أبو يوسف
لم يشترطه تأمل (قوله ويقرن) أي بالقصة وهذا الشرط وان كان مفترعا على اشتراط
القبض لان القصة من تمامه الا أنه نص عليه ايضا حاو أبو يوسف لما لم يشترط التسليم أجاز
وقف المشاع والخلاف فيما يقبل القصة أماما لا يقبلها كالجسام والبئر والرحى فيجوز
اتفاقا الا في المسجد والمقبرة لان بقاء الشركة يمنع الخاوص لله تعالى نهر وفتح (قوله فلا
يجوز وقف مشاع بقسم الخ) شمل ما لو استحق جزء من الارض شائع فيمبطل في الباقي لان
الشروع مقارن كما في الهبة بخلاف ما لو رجع الوارث في الثلثين بعد موت الواقف
في مرضه وفي المال ضيق لانه شريع طاروا استحق جزء من لم يعل في الباقي لعدم
الشروع بجزء من الهداية ولو بينهما ارض وقفها وودفعاها معا الى قيم واحد جازا اتفاقا
لان المنافع من الجواز عند محمد هو الشروع وقت القبض لا وقت العقد ولم يوجد ههنا
لوجودهما معهما وكذا الوقف كل منهما انصبه على جهة وسماها مع القيم واحد
لعدم الشروع وقت القبض وكذا الاختلاف في وقفها مع جهة وقيما واتحد زمان تسليمهما

مطلب
شروط الوقف على قولهما

له الرجوع مادام حيا غنيا أو فقيرا
بأمر قاض أو غيره بشرط بلا لية
فتقول الدرر لو اقتصر بنفسه
القاضي لو غير مسجل منطوره فيه
(ولا يتم) الوقف (حتى يقبض)
لم يشل المتولي لان تسليم كل شيء
بما يليق به ففي المسجد بالافران
وفي غيره بنصب المتولي وتسليمه
اباه ابن شكال (ويقرن) فلا يجوز
وقف مشاع بقسم خلافا للثاني

لهم أو قال كل منهما القيمة اقض نصيبى مع نصيب صاحبه لأنهم ماصارا مكتسول واحد
بخلاف ما لو وقف كل واحد وحده وسلم القيمة وحده فلا يصح عند محمد لوجود الشبه بوع
وقت العقد وكنه وقت القبض اسعاف وفيه أيضا وقف دارها على بناتها الثلاث
ثم على الفقراء ولا مال لها غيرها ولا وارث غيرهن فالثلث وقف والثلثان ميراث لهن وهذا
عند أبي يوسف خلافًا لمحمد اهـ أى لأنه مشاع حيث لم تقسمه بينهم (قوله ويجعل آخره
بلهه قربة لا تنقطع) يعنى لا بد أن ينص على التأييد عند محمد خلافًا لأبي يوسف اهـ وباقى
بيانه وهذا فى غير المسجد إذ لا مخالفة للمحمد فى لزومه بل هو وافق للإمام فيه وعقابه
فى الشهر بلاية (قوله هذا بيان) أى ما ذكره المصنف تعالى الكثر غيرة من قوله ولا يتم
حتى يقبض وأشار الى ما فى النهر حيث قال فان قلت هذا مناف لقوله أولا والمالك يزول
بالقضاء اذ مناده أنه لا يزول بغيره ولو توفرت هذه الشروط قلت الاولى أن يحمل ما قاله
أولا على مسئلة اجماعية هي أن الملك بالقضاء يزول أما إذا خلا عن القضاء فلا يزول
الا بعد هذه الشروط عند محمد واختاره المصنف تبعًا لعامة المشايخ وعلمه الفتوى وكثير
من المشايخ أخذوا بقول أبي يوسف وقالوا ان علمه الفتوى ولم يرجح أحد قول الامام
وبهذا التقرير اندفع ما فى البحر كيف مشى أولا على قول الامام وثانيا على قول غيره وهذا
مما لا ينبغي يعنى فى المتن الموضوع للعلم اهـ (قوله لأنه كالمسألة) أى فلا بد من القبض
والافراز اهـ ح (قوله وجهه أبو يوسف كالاتفاق) فلذلك لم يشترط القبض والافراز اهـ ح
أى فيلزم عنده بمجرد القول كالاتفاق بجامع اسقاط الملك قال فى الدرر والصحاح أن التأييد
شرط اتفاقا لكن ذكره ليس بشرط عند أبي يوسف وعند محمد لا بد أن ينص عليه اهـ
وصححه فى الهداية أيضا وقال فى الاسعاف لو قال وقف أرضى هذه على ولد زيد وذكر
بجاعة بأعيانهم لم يصح عند أبي يوسف أيضا لأن تعيين الموقوف عليه يمنع ارادة غيره بخلاف
ما إذا لم يعين له على اياه على الفقراء ألا ترى أنه فرق بين قوله موقوفة وبين قوله موقوفة على
ولدى فصيح الاول دون الثانى لأن مطلق قوله موقوفة يصرف الى الفقراء عرفا فاذا ذكر
الولد صار مقيدا فلا يبقى العرف فظهر بهم هذا أن الخلاف بينهما فى اشتراط ذكر التأييد
وعده انما هو فى التخصيص عليه اهـ وعلى ما يقوم مقامه كالفقراء ونحوهم وأما التأييد
معنى فشرط اتفاقا على الصحيح وقد نص عليه محققو المشايخ اهـ قلت ومقتضاه أن المقيد
باطل اتفاقا لكن ذكر فى البرازية أن عن أبي يوسف فى التأييد روايتين الاولى انه غير شرط
عنى لو قال وقف على أولادى ولم يرد جازا لوقف وإذا انقضوا عاد الى ملكه لو حيا
والا فالى ملك الوارث والثانية انه شرط لكن ذكره غير شرط حتى تصرف الغلة بعد الاولاد
الى الفقراء اهـ ومقتضاه أنه على الرواية الاولى يصح كل من الوقف والتقسيد وعلى الثانية
يصح الوقف ويبطل التقسيد لكن ذكر فى البحر أن ظاهر المجتبى والخلاصة أن الروايتين عنه
فيما إذا ذكر لفظ الصدقة أما إذا ذكر لفظ الوقف فقط لا يجوز اتفاقا إذا كان الموقوف

مطلب
فى الكلام على اشتراط التأييد

(ويجعل آخره بلهه) قربة
(لا تنقطع) هذا بيان شرائطه
انحصار على قول محمد لأنه
كالصدق وجعله أبو يوسف
كالاتفاق

مطلب
فى فرق أبو يوسف بين قوله
موقوفة وقوله موقوفة على فلان

مطلب
التأييد معنى شرط اتفاقا

عليه معنا اه قلت ويشهد له ما في الذخيرة لو قال أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ فَمِنْهُ وَقِفْ
بِالْإِخْلَافِ إِذَا لَمْ يَعْينِ انْسَاءً فُلُوْعَيْنِ وَذَكَرَ مَعَ لَفْظِ الْوَقْفِ لَفْظَ صَدَقَةٍ بِأَنْ قَالَ صَدَقَةٌ
مَوْقُوفَةٌ عَلَى فُلَانٍ جَازٍ وَيَصْرِفُ بَعْدَهُ إِلَى الْفُقَرَاءِ ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَهُ عَنِ الْمُتَّبِقِ أَنَّهُ يَجُوزُ مَا دَامَ
فُلَانٌ حَيًّا وَبَعْدَهُ يَرْجِعُ إِلَى مَلِكِ الْوَقُوفِ أَوْ إِلَى وَرَثَتِهِ بَعْدَهُ اه وفيه أَيْضًا لَوْ عَيْنِ كَوَقَفْتُمَا
عَلَى فُلَانٍ لَا يَجُوزُ اه فَيُضَادُّ عَلَى أَنَّ الرُّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي يُوسُفٍ فِيمَا إِذَا ذَكَرَ لَفْظَ صَدَقَةٍ
مَعَ مَوْقُوفَةٍ وَعَيْنِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَعْينَهُ يَجُوزُ بِالْإِخْلَافِ وَإِذَا أَفْرَدَ مَوْقُوفَةً وَعَيْنِ
لَا يَجُوزُ بِالْإِخْلَافِ خِلَافًا لِمَا فِي الْبَرَاذِيرِ حَيْثُ جَعَلَ الرُّوَايَتَيْنِ فِيهِ فَانَّهُ يَتَضَعُ صَحَّةَ الْوَقْفِ
وَيُخَالِفُهُ أَيْضًا كَلَامُ الْأَسْعَافِ وَقَوْلُهُ فِي الْهَدَايَةِ وَقِيلَ إِنَّ التَّائِيْدَ شَرْطٌ بِالْإِجْمَاعِ الْآنَ عِنْدَ
أَبِي يُوسُفٍ لَا يَشْتَرُطُ ذَكَرَهُ لِأَنَّ لَفْظَ الْوَقْفِ وَالصَّدَقَةِ مُتَّبِعٌ عَنْهُ وَلِهَذَا قَالَ فِي الْكِتَابِ وَصَارَ
بَعْدَ هَذَا الْفُقَرَاءُ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُمْ وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ ذَكَرَ شَرْطُ الْخُفِّ فَقَوْلُهُ لَأَنَّ لَفْظَ
الْوَقْفِ وَالصَّدَقَةِ يَتَّبِعُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي ذِكْرِهِمَا مَعَالَا فِي ذِكْرِ لَفْظِ الْوَقْفِ فَقَطُّ وَيُوضِّحُهُ مَا فِي
الْخَاتِمَةِ لَوْ قَالَ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ عَلَى فُلَانٍ صَحَّ وَيَصِيرُ تَقْدِيرُهُ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ عَلَى الْفُقَرَاءِ
لَأَنَّ مَحَلَّ الصَّدَقَةِ الْفُقَرَاءُ إِلَّا أَنْ عَلِمْتَ أَنَّهُ لَيْسَ بِفُلَانٍ مَا دَامَ حَيًّا وَلَوْ قَالَ مَوْقُوفَةٌ عَلَى فُقَرَاءٍ
قَرَأْتِ أَوْ عَلَى وَلَدِي لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُمْ يَنْقُطِعُونَ فَلَا يَتَّيْدُ الْوَقْفُ وَيَدُونَ التَّائِيْدَ لَا يَصِحُّ إِلَّا أَنْ
يَجْعَلَ آخِرَهُ لِلْفُقَرَاءِ فَرَقَ أَبُو يُوسُفٍ بَيْنَ قَوْلِهِ مَوْقُوفَةٌ وَبَيْنَ قَوْلِهِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى وَلَدِي فَيَصِحُّ
الْأَوَّلُ لَا الثَّانِي اه أَيُّ لَأَنَّ الثَّانِي ذَكَرَ مُقْبِدًا بِالْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ الْمَعْنَى وَذَلِكَ بِمَا فِي التَّائِيْدِ
حَيْثُ لَمْ يَصْرَحْ بِهِ وَلَا بِمَا فِي مَعْنَاهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ مَوْقُوفَةٌ فَقَطُّ لِأَنَّهُ نَصَرَ أَهْلَهُ إِلَى الْفُقَرَاءِ
عَرَفَافَهُمْ وَمُؤَبَّدًا وَكَذَا صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ عَلَى فُلَانٍ فَانَّهُ وَإِنْ قُبِلَ بِهِمْ لَكِنَّهُ مُطْلَقٌ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ
لِلْفُقَرَاءِ فَكَانَتْ قَالَ وَبَعْدَ فُلَانٍ فَعَلَى الْفُقَرَاءِ فَيَكُونُ مُؤَبَّدًا لَكِنْ إِذَا لَمْ يَتَّقِدْ بِهِمْ فَهُوَ مُؤَبَّدٌ
بِالْإِخْلَافِ فَيَصِحُّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ أَيْضًا كَمَا تَرَاهُمْ مَعْنَى التَّائِيْدِ أَصْلًا وَإِذَا قَالَ فِي الْخَاتِمَةِ لَوْ قَالَ
مَوْقُوفَةٌ وَلَمْ يَزِدْ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ أَبِي يُوسُفَ وَيَكُونُ وَقَفًّا عَلَى الْمَسَاكِينِ وَلَوْ قَالَ مَوْقُوفَةٌ
صَدَقَةٌ أَوْ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ وَلَمْ يَزِدْ جَازَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَهَلَالٌ وَقِيلَ لَا مَالٌ يَقِلُّ وَآخِرُهَا
لِلْمَسَاكِينِ أَبَدًا وَالصَّحِيحُ الْجَوَازُ لِأَنَّ مَحَلَّ الصَّدَقَةِ فِي الْأَصْلِ الْفُقَرَاءُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهِمْ
وَلَا انْقِطَاعِ أَهْلِهِمْ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ الْأَبَدِ أَيْضًا اه فَيُضَادُّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ التَّصْرِيحَ بِالصَّدَقَةِ
نَصْرٌ بِأَتَائِدِ يَجُوزُ عِنْدَهُمَا بِالْإِخْلَافِ إِنْ لَمْ يَعْينِ فُلُوْعَيْنِ لَمْ يَجُزْ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَجَازَ عِنْدَ أَبِي
يُوسُفَ ثُمَّ بَعْدَ انْقِطَاعِهِ يَرْجِعُ إِلَى الْفُقَرَاءِ كَمَا صَحَّ فِي الْهَدَايَةِ وَعَلَيْهِ الْمُتَوَقُّفُ كَالْقَدْرِيِّ
وَالْمُتَّبِقِ وَالنَّقَابَةِ وَغَيْرِهَا أَوْ يَرْجِعُ إِلَى مَلِكِ الْوَقُوفِ أَوْ وَرَثَتِهِ وَسَيُذَكِّرُ الشَّارِحُ تَحْقِيقَهُ لَكِنْ
نَقَلَ فِي الذَّخِيرَةِ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ مَذْكُورٌ فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ وَشَرْحِ السَّمْعِينِيِّ وَأَنَّ بَعْضَ
الْمُشَاحِّصِينَ قَالُوا أَنَّهُ خَطَأٌ قَالَتْ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ عَنِ الْأَسْعَافِ مِنْ أَنَّ التَّائِيْدَ مَعْنَى شَرْطِ اتِّفَاقِ
وَإِذَا عَادَ إِلَى الْمَلِكِ لَمْ يَكُنْ مُؤَبَّدًا لِأَنَّ لَفْظًا لَامَعْنَى وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ عِنْدَهُمَا فِي صَحَّةِ
الْوَقْفِ مَعَ عَدَمِ تَعْيِينِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ إِذَا ذَكَرَ لَفْظَ التَّائِيْدِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ كَالْفُقَرَاءِ وَكَفَقَطَّ

صدقة موقوفة وكوقوفة لله تعالى وكوقوفة على وجه البر لانه عبارة عن الصدقة وكذا
 موقوفة على الجهاد أو على **أبي** فان الموقوف أو حفر القبر وكفى الخائسة وغيرها وأنه
 لا خلاف في بطلانه لواقصر على افظ موقوفة مع التبيين كوقوفة على زيد خلافا لما
 في البرازية وإنما الخلاف بينهم لواقصر بالانعين أو جمع مع التبيين كصدقة موقوفة
 على فلان فعند أبي يوسف يصح ثم يعود إلى الفقراء وهو المعقد وقيل يعود إلى الملك والمراد
 بالملكين ما يحتمل الانقطاع كما ولا يزيد أو فقراء قرابة فلان وهم يحصون وفي الذخيرة عن
 وقف الخصاص قال جعلت هذه الأرض صدقة موقوفة على فلان وولده وولد ولده وأولاد
 أولادهم فإذا سمي من ذلك ثلاث بطون فهي وقف مؤبد إلى يوم القيامة وفي ما إذا وقف
 على عمارة مسجد معين فقبل يصح عند أبي يوسف لنأبده مسجد الأعمى ومحمد وقيل يصح
 اتفاقا وفي البحر عن المحيط أنه المختار فاعتنم تحريره هذا المحل فانك لا تجده في غيره هذا
 الكتاب والحمد لله تعالى ملهم الصواب (قوله واختلف الترجيح) مع التصريح في كل
 منهم ما بأن الفتوى عليه لكن في الفتح أن قول أبي يوسف وجهه عند المحققين (قوله بطل
 اتفاقا) هذا إذا شرط رجوعه بعد الوقت والافه وبطل أيضا عند الخصاص صحيح مؤبد
 عند هلال كافي الأسعاف وظاهر ما في الخاتمة اعتماده كافي البحر وجهه أنه إذا قال صدقة
 موقوفة يوما أو شهرا فهو مثل ما لو وقفه على معين فينبغي أن يجري فيه الخلاف المار بين
 محمد وأبي يوسف فيصح عند الثاني لأن افظ صدقة يفيد التأيد فينفو التوقيت أما إذا
 شرط رجوعه إليه بعد مضي الوقت فقد أبطأ التأيد فيه بطل الوقت نعم ذكر في الأسعاف
 عن هلال أنه لو قال صدقة موقوفة بهدم في سنة يصبح مؤبد الا إذا قال فإذا مضت السنة
 فالوقف باطل فهو كإشراط قصر الغلة للمساكين سنة والأرض ملك لورثته لانه باشتراك
 البطلان خرجت من الوقف المضاف اللازم بعد الموت إلى الوصية المحضة (قوله وعليه
 فالوقف على رجل) أي مقر ونا بلفظ صدقة والام يجوز اتفاقا كما حققناه قريبا ثم إن هذا
 لا يصح بساؤه على بطلان الوقت الموقت بل هو مبني على صحته فكان عليه أن يذكر بعد
 كلام الخاتمة بل الأولى ذكره قبل قوله وإذا وتمه ليكون تقريرا على قول أبي يوسف لكنه
 على إحدى الروايتين عنه وقد علمت أنه خلاف المعتمد لخاتمة المناص عليه محقة والمشايع
 وما في المتن من أنه بعد موت الموقوف عليه يعود لفقراء لانه لو عاد الملك لم يكن موقفا
 لا لفظا ولا معنى والتأيد معنى متفق عليه في الصحيح كما مر فلذا أفاد في التمرضعف ما هنا
 وان نقل في الفتح عن الاجناس أنه به يفتي (قوله قلت وجزم في الخاتمة الخ) استدلوا
 على قول الدرر بطل اتفاقا وعمارة الشمر ببلالية أقول يرد عليه أي على الدرر ما في الخاتمة
 رجل وقف داره يوما أو شهرا أو وقتا معلوما ولم يزد على ذلك جاز الوقت ويكون وقفا أبدا
 اه قلت وعلى ما حملنا عليه كلام الدرر لا يرد ما في الخاتمة لأن المراد به ما إذا لم يشترط
 رجوعه إليه بقرينة قوله ولم يزد على ذلك وبه تعلم أنه لا محل لقول السارح مطلقا لانه ليس

واستلزم الترجيح والاختلاف
 الثاني أحوط وأسهل بحروف
 الدرر وصدور السريعة وبه يفتي
 وأقره المصنف (وإذا وقتته) أشهر
 أو سنة (بطل) اتفاقا ودرر وعليه
 فلو وقف على رجل بعينه عاد بعد
 موته لورثته الواقف به يفتي ففتح
 قلت وجزم في الخاتمة بصدقة الموقت
 مطلقا فتمت وأقره التمر ببلالي

في كلامه ما يفسر الاطلاق بل ربما يفيد أنه يجوز ان شرط رجوعه اليه مع أنه يبطل
اتفاقا كما علمت وقد قال في الخاتمة عقب عبارة المذهب كونه ولو قال أرضى هذه صدقة
موقوفة شهر فاذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف باطلا في قول هلال لان الوقف
لا يجوز الا موقدا فاذا كان التأييد شرطا لا يجوز موقنا اه وانما قيد بقوله في قول هلال
لانه على قول الخصاف باطل مطلقا كما علمت آنفا وقيد الصيغة بقوله صدقة موقوفة لانه
بدون لفظ صدقة أو ما يقوم مقامها لا يصح كما مر وبه يظهر أن قوله وقف داره يوم ليس
صيغة الوقف بل حكاية عنه وصيغة قول الواقف أرضى صدقة موقوفة ونحوه (قوله
فاذا تم ولزم) لزمه على قول الامام بأحد الامور الاربع المارة وعند ما يجرد القول
ولكنه عند محمد لا يتم الا بالتبض والافراز والتأييد لفظا وعند أبي يوسف بالتأييد فقط
ولو معنى كما علمت مسامرا (قوله لا يملك) أي لا يكون مملوكا له صاحبه ولا يملك أي لا يقبل
التمليك لغيره بالبيع ونحوه لاستحالة التمليك الخارج عن ملكه ولا يعار ولا يرهن لاقتضائهما
المالك دروي يستثنى من عدم تمليكهما لو اشترط الواقف استئذنه الله وسماي الكلام عليه
وعلى بيع الوقف اذا افتقر الواقف ولم يكن مسجلا ويستثنى من عدم الاعارة ما لو كان
دارا موقوفة للسكنى لان من له السكنى له الاعارة كما صرح به في البحر وغيره بخلاف
الموقوف للاستغلال قال في الاسعاف ومن وقف دوره للاستغلال ليس له أن يسكنها
أحد ابلاجر اه وفي شرح الملتقى وجاز بيع المصحف المخزق وشراء آخر بتمنه (قوله
فبطل الخ) لا يصح تقريره على قوله ولا يرهن لانه في رهن الوقف لا في الرهن به بل هو تفرع
على قوله ولا يملك فافهم وجهه أن الرهن - بـ شئ مالى يتحقق يمكن استيفاء دونه كالدین
والاعيان المضبوطة بالمثل والقيمة حتى لو هلك الرهن صار المرتهن مستوفيا حقه لو مساويا
لرهن ولا يخفى أن الاستيفاء انما يتأتى فيما يمكن تمليكك والوقف لا يمكن تمليكك فلا يصح
الرهن به ولانه أمانة عند المستعير وهو غير مضمون قال في الاشباه في القول في الدين معز با
الى السبكي فرع حدث في الاعصار التريسة وقف كتب شرط الواقف أن لا تعار الا برهن
أو لا تخرج أصلا والذي أقول في هذا أن الرهن لا يصح بها لانها غير مضمونة في يد
الموقوف عليه ولا يقال لها عارية أيضا بل لاخذها ان كان من أهل الوقف استحق
الاتناع ويده عليه أمانة فشرط أخذ الرهن عليها فاسد وان أعطى كان رهنا فاسدا
ويكون في يد خازن الكتب أمانة هذا ان أريد الرهن الشرعي وان أريد مدلوله لغة وأن
يكون تذكرة فيصح الشرط لانه غرض صحيح واذا لم يعلم من اد الواقف فالأقرب الحل على
الاعوى تصحح كلامه وفي بعض الوقاف يقول لا تخرج الابن ذكرا فمصحح ويكون
المقصود أن تجوز الواقف الاتناع مشروط بذلك ولا نقول انما يتبقى رهنا بل له أخذها
فيطالبه انما يزن برد الكتاب وعلى كل فلا تثبت له أحكام الرهن ولا يبعه ولا يبدل الكتاب
الموقوف بتمنه ان لم يفرط اه ملخصا قال في الاشباه بعد نقله وقول أصحابنا لا يصح الرهن

(فاذا تم ولزم لا يملك ولا يملك ولا
يعاد ولا يرهن) فبطل شرط واقف
الكتب الرهن كما في التدبير ولو
سكنه المشتري والمرتهن ثم بان انه
وقف أو أصعبه

مطلبه
في شرط واقف الكتب أن لا تعار
الا برهن

بالامانات شامل للكتب الموقوفة والرهن بالامانات باطل فاذا هلك لم يجب شيء بخلاف
 الرهن الفاسد فانه مضمون كالصحيح وأما وجوب اتباع شرطه وحمله على المعنى اللغوي فغير
 بعمد اه وسما في تمام الكلام على جواز نقل الكتب قبيل قوله ويبدأ من علمه بهما ربه
 (قوله لم أجر المنزل) بناء على المفتي به عند المتأخرين من أن منافع العقار تضمن اذا كان
 وقفاً أو يتيماً أو معداً للاستغلال كما سمي في الفصل عند قول المصنف يفتي بالضممان الخ
 وبه أفق الرمي وغيره وجزم به في الفتح آخر الباب وعلى هذا فاذا ذكره في القنية أيضاً من أنه
 لو سكن الدارسين يدعى المالك ثم استحققت للوقف لا تلزمه أجرة ما مضى اه ضعيف كما
 جزم به في البحر لانه مبني على قول المتقدمين ووجوب الاجرة قول المتأخرين كما نص عليه
 في الاسعاف أفاده الخبير الرمي ولوبي المشتري أو غرس فسيأتي حكمه عند مسئلة ابن
 المنقاري في سودة الفصل الثاني (قوله ولا يقسم الا عندهم الخ) أي اذا قضى قاض
 بجواز وقف المشاع ونفذ قضاؤه وصار مئة فاعليه كسائر الختمات فان طلب بعضهم
 القسمة فعمده لا يقسم ويتم ابون وعندهم ما يقسم أي اذا كانت بين الواقف والمالك
 وأجمعوا أن الكل لو كان موقوفاً على الاباب فاردوا القسمة لا يقسم كذا في المحيط
 دور وهذا معنى قول المصنف الا عندهم اذا كانت بين الواقف والمالك لا الموقوف عليهم
 (قوله بل يتم ابون) قال في فتاوى ابن الشبل القسمة بطريق التباين وهو التناوب
 في العين الموقوفة كما اذا كان الموقوف أرضاً مثلاً بين جماعة فتراضوا على أن كل واحد
 منهم يأخذ من الأرض الموقوفة قطعة معينة يزرعها لنفسه هذه السنة ثم في السنة
 الاخرى يأخذ كل منهم قطعة غير هاتلك سائغ ولكنه ليس بالارز فلههم ابطاله وليس ذلك
 في الحقيقة بقسمة اذ القسمة الحقيقية أن يختص ببعض من العين الموقوفة على الدوام اه
 ونحوه في البحر عن الاسعاف ومقتضاه انه ليس لهم استدامة هذه القسمة بل يجب عليهم
 نقضها أو استبدال الاماكن بعضها ببعض اذ لو استديمت صارت من القسمة الممنوعة
 بالاجماع لتأثيرها في طول الزمان الى دعوى الملكية أو دعوى كل منهم أو بعضهم أن
 ما في يده موقوف عليه بعينه ولا يخفى ما في ذلك من الضرر ثم لا يخفى أن ما قيل من أن
 المهاينة في الوقف لا يمكن ابطالها لانه لا يكون الا بطلب القسمة والقسمة في الوقف
 متعذرة فهو ممنوع بل يمكن نقضها وابطالها باعادته كما كان أو باستبدال الاماكن كما
 قلنا ولو ثبت عدم امكان ابطالها البطل ما تباينوا من الاجماع على أن الوقف لا يقسم أي
 قسمة مستدامة فقد ظهر لك أن هذا كلام ناشئ عن عدم التدبر لمخالفته للاجماع فتدبر بق
 مالو كان الموقوف دار شرط الواقف سكناها لاولادهم ونسله قال في الاسعاف تكون
 سكناها لهم ما بقي منهم أحد فلولم يبق الا واحد وأراد أن يؤجرها وما فضل عنه منها ليس
 له ذلك وانما له السكنى فقط ولو كثرت اولاد الواقف وضائق الدار عليهم لم يسألهم
 ان يؤجرها وانما تسقط سكناها على عددهم ومن مات منهم بطل ما كان له من سكناها

مطلب
 سكن داراً ثم ظهر راسها وقف بازمه
 أجرة ما سكن

مطلب
 في التباين في أرض الوقف بين
 المستحقين

لزم أجر المثل قنية (ولا يقسم)
 بل يتم ابون

مطلب
 فيما اذا ضاقت الدار على المستحقين

ويكون لمن بقي منهم ولو كانوا ذكورا واناثا وأراد كل من الرجال والنساء أن يسكنوا
 معهم نساءهم وأزواجهن معهم جاز لهم ذلك ان كانت الدار ذات مقاصير ويجز بغلق
 على كل واحد باب وان كانت دارا واحدة لا يمكن أن تقسم بينهم لا يسكن بها الا من جعل
 لهم الواقف السكنى دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء أي لان الواقف قصد
 صيانتهم وسترهم فلو سكن زوج امرأة معها ولها في هذه الدار أخوات مثلا كان فيه
 بذلة لهن بدخول الرجل عليهن كافي الخصاص بخلاف ما اذا كان لكل منهم حجرة باباب
 يغلق فان لكل أن يسكن بأهله وحشيه وجب مع من معه كافي الخصاص أيضا وقد منافي
 السرقة أن المقصورة بطيرة لسان أهل الكوفة وأنه ذكر محمد فيما لو أخرج السارق
 السرقة الى صحن الدار أنه ان كان فيها مقاصير فأخرجها من مقصورة الى صحن الدار قطع
 قال في الفتح هناك أي اذا كانت الدار عظيمة فيها بيوت كل بيت يسكنه أهل بيت على
 حدتهم ويستغنون به استغناء أهل المنازل بمنزلهم عن صحن الدار وانما يتفقون به
 اتقاعهم بالسكة اهـ وهل المراد هنا بالجرة كذلك الظاهر كما يفيد قول الخصاص لكل
 أن يسكن في جرة بأهله وحشيه وجب مع من معه ثم قد سرح الخصاص بأنه اذا لم يكن فيها
 حجر لا تقسم ولا يقع فيها ما يأتينهم وظاهره انه لو كان فيها حجر لا تسكنهم فهي كذلك
 أي يسكنهم المستحقون فقط دون نساء الرجال ورجال النساء ولذا قال في الفتح به بدقوله
 كلام الخصاص وعن هذا تعرف أنه لو سكن به ضمهم فلم يجز الاخر وضعه يصفه
 لا يستوجب جرة حصته على الساكنين بل ان أحب أن يسكن معه في بقعة من تلك الدار
 بلا زوجة أو زوج والترك المتضيق ونزع أو جالسوا معا كل في بقعة الى جنب الاخر
 ثم ذكر أن الخصاص لم يخالفه أحد فيما ذكر كيف وقد نقلوا إجماعهم على الاصل المذكور
 أي على قوله لم لو كان الكل وقفا على أربابه وأرادوا القسمة لا يجوز التهايبوا اهـ لكن
 هذا بشكل على قول الشارح بل يتهايبون والتوفيق كما أفاده الخبير الردي بجملي ما في
 الخصاص وغيره من عدم جواز القسمة والتهايب على قسمة التملك جبرا وما في الشرح تبعا
 للاسراف وغيره على قسمة التراضي بل لا روم ولذا قالوا وان أبي منهم بعد ذلك ابطاله (قوله
 في قسم المشاع) فاذا قسم الواقف مع شريكه فوقع نصيب الواقف في موضع لا يلزمه
 أن يقفه ثانيا لان القسمة تعين الموقوف واذا أراد الاجتناب عن الخلاف يقف الموقوف
 ثانيا بجزع الخلاصة أي اذا لم يكن محكوما بصحة اذبعه الحاكم لم يبق خلاف وفي البحر
 عن الظهيرية ولو كانت له أرضون ودورين بينهما وبين آخر فوقع نصيبه ثم أراد أن يقام
 شريكه وجب مع الوقف كله في أرض واحدة ودور واحدة فانه بان في قول أبي يوسف
 وهلال اهـ وفي الفتح ولو كان في القسمة فضل دراهم بأن كان أحد النصفين أجود فجعل
 بازاء الجوده دراهم فان كان الاخذل دراهم هو الواقف بأن كان غير الموقوف هو
 الاحسن لا يجوز لانه يصير باعنا بعض الوقف وان كان الاخذل شريكه بأن كان نصيب

(الاعندهما) فيقسم المشاع وبه
 أفق قارئ الهداية وغيره (اذا
 كانت) القسمة (بين الواقف و)
 شريكه (المالك) أو الواقف
 الاثر أو نظره

مطلب
 في قسمة الواقف مع شريكه

مطلب
 قاسم وجمع حصص الوقف في أرض
 واحدة جاز

مطلب
 لو كان في القسمة فضل دراهم
 من الواقف صح لامن الشريك

الوقف أحسن جازلان الوقف مشترلا بائع فساكنه اشترى بعض نصيب شريكه فوقه اه
 سكن في الاسعاف وما اشترى ملك له ولا يصير وقفا ومثل في الخياطة وكذا في الجعر عن
 الظهيرية تأمل (قوله ان اختلاف جهة وقفهما) أي بان كان كل وقف منهما على جهة
 غير الجهة الاخرى لكن هذا التقيد مخالف لما في الاسعاف حيث قال ولو وقف نصف
 أرضه على جهة معينة وجعل الولاية عليه لزيد في حياته وبعد مماته ثم وقف النصف
 الاخر على تلك الجهة أو غيرها وجعل الولاية عليه لعمرو في حياته وبعد وفاته يجوز لهما
 أن يقسما أو يأخذ كل واحد منهما ما النصف فيكون في يد لانه لما وقف كل نصف على
 حدة صار اوقفين وان اتحدت الجهة كالأول كانت اشرى بكونه فوقها اه (قوله
 فالقاضي يقسمه مع الوقف) أي بان يامر رجلا بان يقسمه وله طريق آخر كما في الفسخ وهو
 أن يبيع نصيبه الثاني من رجل ثم يبايعه المشتري ثم يشتري ذلك منه ان أحب وهذا ان
 الواحد لا يصلح أن يكون مقاسما وقاسما اه (قوله به أفتى قارئ الهداية) حيث قال نعم
 تجوز القسمة ويفرز الوقف من الملك ويحكم بحكم ويجوز للورثة بيع ما ارادهم بالقسمة
 واذا قسم بينهم من هو عالم بالقسمة ان شاء عين جهة الوقف وجهة الملك بقوله والاولى أن
 يقرع بين الجزأين تقيا للتمتع عن نفسه اه (قوله فلا يقسم الوقف بين مستحقه اجماعا)
 وكذا لا يجوز التها بؤنه جبراً كما تراه انفا (قوله وبعضهم يجوز ذلك) هذا ضعيف
 لمخالفة الاجماع (قوله لان المهاياة انما تكون بعد الخصومة) مفهومه بثبوت المهاياة
 بعد الخصومة في المصلحة قبل وقد علمت أنه لا مهاياة في الوقف نعم هذا في الملك كما تر قبيل
 الوقف نظما (قوله لزمه أجر حصة شريكه) لانه لما استعمله بالقلبة صار خاصا بمنافع
 الوقف مضرة على المفتي به بخلاف المسئلة التي قبل هذه لان الساكن فيها غير غاصب
 كما أفاده في النهر والخير الرمي خلافا لما توهمه في الجعر (قوله ولو وقف على سكناهما) أي
 وان كان من له السكنى ليس له الايجار كما قد مناه عن الاسعاف لان هذا تضمن لا ايجار
 قصدي (قوله بخلاف الملك المنترك) أي بين الباقيين فلو أحدهما ما يتما وسكنه الاخر
 لزمه أجر حصة النعيم (قوله ولو وقف للاجارة) لانه سكنه بتأويل ملك كما يأتي في الغصب
 اه ح (قوله ولو بعضه ملك وبعضه وقف) جملة المبتدأ والخبر وما عطف عليه ان خبر كان
 المقدرة بعد دلوا واسمها مستتر فيها عائدا على المصنفان المستعمل المحدث عنه والولوع
 بالاعتراض يمنع الاهتداء الى طريق الصواب فافهم (قوله ويأتي في الغصب) في بعض
 الفسخ بدون واو على انه جواب لو الاخير لكن نسخ اثنائها أحسن لان غائب ما ذكر هنا
 من مسائل الغصب يأتي في باب وان كانت الاخيرة لم تذكر فيه نصا لكن مع الوضوح لانهم
 انصروا هناك على تضمين منافع الوقف ولم يقيدوا بها اذ لم يكن بعضه ملكا على انه في
 الغصب قال أما في الوقف اذا سكنه أحدهما بالقلبة بلا اذن لزم الاخر اه فقوله اذا
 سكنه أحدهما أي أحد الشريكين يشمل الشريك في الملك أو في الوقف وان ترز بالقلبة

مطلب
 اذا وقف كل نصف على حدة
 صار اوقفين
 ان اختلفت جهة وقفهما فارئ
 الهداية ولو وقف نصف عقار
 كله فالقاضي يقسمه مع الوقف
 صدر الشريعة وابن الكمال
 وبه عدمه ولو ترز به ذلك فيفرز
 القاضي الوقف من الملك ولهم
 بيعه به أفتى قارئ الهداية
 واعتمده في المنظومة الهيبية
 (الوقوف عليهم) فلا يقسم
 الوقف بين مستحقه اجماعا درر
 وكافي وخلاصة وغيرها لان حقهم
 ليس في العين وبه جزم ابن نجيم في
 فتاواه وفي فتاوى قارئ الهداية
 هذا هو المذهب وبه ذهب جواز
 ذلك ولو سكن بعضهم ولم يجرد
 الاخر موضعا يكفي فليس له
 أجر ولا له أن يقول أنا استعمل
 بقدر ما استعملته لان المهاياة انما
 تكون بعد الخصومة قنية ثم
 لو استعمله كله أحدهم بالقلبة
 بلا اذن الاخر لزمه أجر حصة
 شريكه ولو وقف على سكناهما
 بخلاف الملك المنترك ولو وقف
 للاجارة قنية قلت ولو بعضه ملك
 وبعضه وقف ويأتي في الغصب

عما إذا لم يجد شريك الوقف موضعا يسكن فيه فخرج باختياره كما روي ما إذا كانت المدار كلها واقفا فإن الساكن يلزمه أجرها ولو كان يتأويل ملك كما إذا اشتراها ثم ظهر أنها وقف كما قدمنا (قوله ويزول ملكه عن المسجد الخ) اعلم أن المسجد يخالف سائر الاوقاف في عدم اشتراط التسليم الى المتولى عند محمد وفي منع الشيوع عند أبي يوسف وفي خروجه عن ملك الوقف عند الامام وان لم يحكم به حاكم كافى الدرر وغيره (قوله والمصلى) ثملى مصلى الجنازة ومصلى العيد قال بعضهم يكون مسجد حتى اذا مات لا يورث عنه وقال بعضهم هذا في مصلى الجنازة امام مصلى العيد لا يكون مسجدا مطلقا وانما يعطى له حكم المسجد في صحة الاقتداء بالامام وان كان منفصلا عن الصفوف وفيما سوى ذلك فليس له حكم المسجد وقال بعضهم يكون مسجد احوال أداء الصلاة لا غير وهو والجبانة سواء ويجوز هذا المكان عما يجنب عنه المساجد احتياطا اه خاتمة واسعاف والظاهر ترجيح الاول لانه في الخاتمة يقدم الاشر (قوله بالافعل) أى بالصلاة فيه ففى شرح الملقى انه يصير مسجد بالاختلاف ثم قال عند قول المتفق وعند أبي يوسف يزول بمجرد القول ولم ير أنه لا يزول بدونه لما عرفت أنه يزول بالافعل ايضا باختلاف اه قلت وفي الذخيرة وبالصلاة بجماعة يقع التسليم باختلاف حتى انه اذا بنى مسجدا وأذن للناس بالصلاة فيه جماعة فانه يصير مسجدا اه ويصح أن يراد بالافعل الافراز ويكون بيا فالشرط المتفق عليه عند الكل كما قدمناه من أن المسجد لو كان مشاعا لا يصح اجتماعا وعليه فقوله عند السالى مرتبط بقوله المأين بقوله جعلته مسجدا وابست الواو فيه بمعنى أوقفاهم لكن عنده لا بد من افرازه بطريقه ففى التمر عن القنية جعل وسط داره مسجدا وأذن للناس بالدخول والصلاة فيه ان شرط معه الطريق صار مسجدا في قوله جميعا والا فلا عند أبي حنيفة وقال لا يصير مسجد او يصير الطريق من حقه من غير شرط كما لو أجر أرضه ولم يشترط الطريق اه وفي القهستاتى ولا بد من افرازه أى غير يزه عن ملكه من جميع الوجوه فلو كان العلوم مسجدا والسفل حوانيت أو بالعكس لا يزول ملكه لتعلق حق العبد به كفاى الكافى (تنبيه) ذكر فى البحر أن مفاد كلام الطائوى اشتراط كون أرض المسجد ملكا للبائى اه اه كن ذكر الطرسوسى جوارزه على الارض المستأجرة أخذ من جوارز وقف البناء كما سنده هنا وسئل فى الخبرية عن جعل بيت شعر مسجدا فأتى بأنه لا يصح (قوله وشرط محمد والامام الصلاة فيه) أى مع الافراز كما علمناه واعلم أن الوقف انما احتج في لزومه الى القضاء عند الامام لأن لفظة لا يبنى عن الاخراج عن الملك بل عن الابقاء فيه لتحصيل الغلة على ملكه فبصدق به باختلاف قوله جعلته مسجدا فانه لا يبنى عن ذلك ليجتاح الى القضاء بزيواله فاذا أذن بالصلاة فيه قضى العرف بزيواله عن ملكه ومقتضى هذا أنه لا يحتاج الى قوله وقتت ونحوه وهو كذلك وأنه لو قال وقفته مسجدا ولم يأذن بالصلاة فيه ولم يصل فيه أحد أنه لا يصير مسجدا بل احكم

في أحكام المسجد
(ويزول ملكه عن المسجد
والمصلى) بالافعل (بقوله جعلته
مسجدا) عند الثامى (وشرط محمد
والامام) (الصلاة فيه)

وهو بعيد كذا في الفتح لمخصا ولقائل أن يقول إذا حال جعلته مسجد أقال عرف قاض
وماض بزواله عن ماسكها أيضا غير متوقف على القضاء وهذا هو الذي ينبغي أن لا يتردد فيه
نهر قلت يلزم على هذا أن يكتفى فيه بالقول عنده وهو خلاف صريح كلامهم تأمل وفي
الدر المنثور وقد تم في المنور والدرر والوقاية وغيرها قول أبي يوسف وعلمت أرجحته في
الوقف والقضاء اهـ (قوله بجماعة) لأنه لا بد من التسليم عنده ما خلا لا لا ييوسف
وتسليم كل شيء بحسبه في المقبرة بدفن واحد وفي السقاية بشربه وفي الختان بنزله كما في
الاسعاف واشترط الجماعة لأنهم المقصودة من المسجد ولذا شرط أن تكون جهر بأذان
واقامة والالم يصير مسجد أقال الزيلعي وهذه الرواية هي الصحيحة وقال في الفتح ولو اتحد
الامام والمؤذن وصلى فيه وحده صار مسجدا بالاتفاق لأن الادعاء على هذا الوجه
كجماعة قال في النهر وإذا قدر عرف أن الصلاة فيه أقيمت مقام التسليم علمت أنه بالتسليم
إلى المتولي يكون مسجد دون أي دون الصلاة وهذا هو الأصح كما في الزيلعي وغيره وفي
الفتح وهو الوجه لأن التسليم إليه يحصل تمام التسليم إليه تعالى وكذا لو سلم إلى القاضي
أو نائبه كما في الاسعاف وقبل لا واختاره السرخسي اهـ (قوله وقيل يكتفى واحد) لكن
لوصلي الواقف وحده فالصحيح أنه لا يكتفى لأن الصلاة إنما تشتت لاجل القبض للعامة
وقبضه لنفسه لا يكتفى فكذلك أصلا ففتح واسعاف (قوله وجهه في الخاتمة ظاهر الرواية)
وعليه المتن كالكتفي والمتقي وغيرهما وقد علمت نصيح الاول وصححه في الخاتمة أيضا
وعليه اقتصر في كافي الحاكم فهو ظاهر الرواية أيضا (قوله ان الباني الخ) المتبادر من
العبارة أن المراد باني المسجد أو لا لكن المناسب أن يراد مريد البناء لأن وفي طعن
الهندية مسجد مبني أو راد رجل أن ينقضه وينفيه اهـ كما ليس لذلك لأنه لا ولاية له
مضمورات إلا أن يخاف أن يهدم أن يهدم تارخانية وتأويله أن لا يمكن الباني من أهل
تلك المحلة وأما أهلها فلهم أن يهدموه ويحرقوا ببناءه ويحرقوا الحصار ويعلقوا القناديل
لكن من مالهم من مال المسجد الأباصر القاضي خلاصة ويضفها حفيضان الماء
للشرب والوضوء ان لم يعرف للمسجد باني فان عرف فالباني أولى وليس لورثته منهم من
نقضه والزيادة فيه ولا أهل المحلة تحويل باب المسجد خاتمة وفي جامع الفتاوى لهم تحويل
المسجد إلى مكان آخر ان تركوه بحيث لا يصل في فيه ولههم بيع مسجد عتيق لم يعرف بانيه
وصرف ثمنه في مسجد آخر اهـ سائهم في اهـ قلت وفي الهندية آخر الباب الاول من احياء
الموات نقلا عن الكبرى أراد أن يحفر بئر في مسجد من المساجد إذا لم يكن في ذلك ضرر
بوجه من الوجوه وفيه نفع من كل وجه فله ذلك كذا قال هنا وذكر في باب المسجد قبل
كتاب الصلاة لا يحفر ويضمن واقتوى على المذكور هنا اهـ وقد ذكر في البحر جلة واقية
من أحكام المسجد فراجع اهـ (قوله وإذا جعل فتحه سردابا) جمعه سراديب وهو بيت
يتخذ تحت الأرض لغرض تبريد الماء وغيره كذا في الفتح وشرط في المصباح أن يكون

بجماعة وقيل يكتفى واحد
وجهه في الخاتمة ظاهر الرواية
(فروع) أراد أهل المحلة نقض
المسجد وبناءه أحكام من الاول
ان الباني من أهل المحلة لهم ذلك
والا لا بزازية (وإذا جعل فتحه
سردابا للصالحه) أي المسجد
(جاء) كمسجد القدس (ولو جعل
لغيرها)

ضيقاً نهر (قوله أوجع فوقه بيتا الخ) ظاهره أنه لا فرق بين أن يكون البيت للمسجد أو لا لأنه يؤخذ من التعديل أن محل عدم كونه مسجداً فيما إذا لم يكن وقفاً على مصالح المسجد وبه صرح في الاسعاف فقال وإذا كان السرداب أو العلو لمصلحة المسجد أو كانا وقفاً عليه صار مسجداً بشرط الإلية قال في البحر وحاصله أنه أن شرط كونه مسجداً أن يكون سفله وعلوه مسجداً ينقطع حق العبد عنه أقوله تعالى وأن المساجد لله بخلاف ما إذا كان السرداب والعلو وقفاً على مصالح المسجد فهو كسرداب بيت المقدس هذا هو ظاهر الرواية وهما روايات ضعيفة مذكورة في الهداية اهـ (قوله كالأوجع الخ) ظاهره أنه لا خلاف فيه مع أن فيه خلافاً أيضاً كما قدمناه عن القنية ونحوه في الهداية فكان المناسب ذكر قوله خلافاً له ما بعد هذه المسئلة ليكون راجعاً للمسائل الثلاث (قوله وأذن للصلاة) اللام للتعديل لا للصلاة لأن الأذن والأوضح وأذن للناس بالصلاة فيه والمراد الأذن مع الصلاة إذ لو لم يصل فيه أحد لا يصح في المسجد المقرز فهنا أولى كالأجنبي (قوله أما لو تمت المسجدية) أي بالقول على المنقبة أو بالصلاة فيه على قولهما ما وعبرة التواريخ أن كان حين بناءه خلى بينه وبين الناس ثم جاء بعد ذلك لا يترك اهـ وبه علم أن قوله في النهر وأما لو تمت المسجدية ثم أرادهم ذلك البناء فانه لا يمكن من ذلك الخ فيه نظراً لأنه ليس في عبارة التواريخ ذكر الهدم وإن كان الظاهر أن الحكم كذلك (قوله فإذا كان هذا في الواقف الخ) من كلام البحر والاشارة إلى المنع من البناء (قوله ولو على جدار المسجد) مع أنه لم يأخذ من هواء المسجد شيئاً اهـ ط ونقل في البحر قبله ولا يوضع الجذع على جدار المسجد وإن كان من أوقافه اهـ قلت وبه علم حكم ما يصنع به بعض جيران المسجد من وضع جذوع على جداره فانه لا يحل ولودفع الابرة (قوله ولأن يجعل الخ) هذا ابتداء عبارة البرازية والمراد بالاستقلال أن يؤجر منه شيء لأجل عمارته وبالسكنى محالها وعبارة البرازية على ما في البحر ولا مسكناً وقد رد في الفتح ما جشبه في الخلاصة من أنه لو احتاج المسجد إلى نفقة تؤجر قطعة منه بقدر ما ينتفع عليه بأنه غير صحيح قلت وبه نداع لم أيضاً حرمة أحداث الخلو في المساجد كالتى في رواق المسجد الاموى ولا سيما ما يترتب على ذلك من تقدير المسجد بسبب الطبخ والغسل ونحوه ورأيت تأليفاً مستقلاً في المنع من ذلك (قوله ولو خرب ما حوله الخ) أي ولو مع بقائه عامراً وكذا لو خرب وليس له ما بعده ربه وقد استغنى الناس عنه لبناء مسجد آخر (قوله عند الامام والثاني) فلا يعود مبرأئاً ولا يجوز نقله ونقل ماله إلى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أو لا وهو القموى حاوى القامسى وأما كثر المشايخ عليه مجتبي وهو الأوجه فتح اهـ بحر قال في الاسعاف وذكر بعضهم أن قول أبي حنيفة كقول أبي يوسف وبعضهم ذكره كقول محمد (قوله وعاد إلى الملك عند محمد) ذكر في الفتح ما معناه أنه يتفرع على الخلاف المذكور ما إذا انهدم الوقف وليس له من القلة

(أو جعل) (فوقه بيتاً وجعل)
باب المسجد إلى طريق وعزله عن
ما كمالاً يكون مسجداً (وله به)
ويورث عنه (خلافاً له ما) كماله
جعله وسط داره مسجداً وأذن
للمسجد (فوقه) حيث لا يكون
مسجداً إلا إذا شرط الطريق
زبلي (فرع) لو بنى فوقه بيتاً
للإمام لا يضر لأنه من المصالح أما
لو تمت المسجدية ثم أراد البناء
منع ولو قال غيب ذلك لم يصدق
تأريخه فإذا كان هذا في
الواقف فكيف بغيره فيجب هدمه
ولو على جدار المسجد ولا يجوز
أخذ الابرة منه ولا أن يجعل شيئاً
منه مستقلاً ولا سكنى برازية
(ولو خرب ما حوله واستغنى عنه)
في مسجد عند الامام والثاني
أبداً إلى قيام الساعة (وبه يفتى)
حاوى القامسى (وعاد إلى الملك)
أي ملك الباقى أو ورثته (عند
محمد)

محمد

مظلم

فيما لو خرب المسجد أو غيره

ما به مبر به فبر جمع الى الباني أو ورثته عند محمد بن خلفا لابي يوسف لكن عند محمد
 انما يعود الى ملكه ما خرج عن الانتفاع المقصود والواقف بالكتابة كما نوت احترق ولا
 يستأجر بشي ورباط وحوض محله خرب وباس له ما به مبر به وأما ما كان معه الغلة فلا
 يعود الى الملك الا انقضه وتبقى ساحتها وقفاً أو يجر ولو بشي قابل بخلاف الرباط ونحوه
 فانه موقوف للمسكن وامتنعت بانتهاءه أتمادار الغلة فانها قد خرب ونصب كوما
 وهي بحيث لو نقلت فتمت باس تأجر أرضها من بني أو يجرس ولو بتأجيل فمغفل عن ذلك
 وتباع لواقفها مع أنه لا يرجع اليه من الا انقض واستند في ذلك للخاتمة وغيرها وظاهر
 كلامه اعتقاده (قوله وعن الثاني الخ) جزم به في الاسعاف حيث قال ولو خرب
 المسجد وما جوله وتفرق الناس عنه لا يعود الى ملك الواقف عند أبي يوسف فيباع
 نقضه باذن القاضي وبصرف غلته الى بعض المساجد اهـ (قوله ومثله حشيش المسجد
 الخ) أي الحشيش الذي يقرش بدل الحصر كما يفعل في بعض البلاد كبلاد الصعيد
 كما أخبرني به بعضهم قال الزياحي وعلى هذا حصر المسجد وحشيشه اذا استغنى
 عنهم ما يرجع الى مالكه عند محمد وعند أبي يوسف ينقل الى مسجد آخر وعلى هذا الخلاف
 الرباط والبئر اذا لم ينفع بهما اهـ وصرح في الخاتمة بأن الفتوى على قول محمد قال
 في البعريه علم أن الفتوى على قول محمد في آلات المسجد وعلى قول أبي يوسف في
 تأييد المسجد اهـ والمراد بآلات المسجد نحو القنديل والحصير بخلاف أنقاضها
 قد مناعه قريمان أن الفتوى على أن المسجد لا يعود ميراً نا ولا يجوز نقله ونقل ماله الى
 مسجد آخر (قوله وكذا الرباط) هو الذي بين الفقهاء بغير عن الصباح (قوله الى أقرب
 مسجد أو رباط الخ) لف ونشر مرتب وظاهره أنه لا يجوز صرف وقف مسجد خرب الى
 حوض وعكسه وفي شرح الملتقى بصرف وقفها لأقرب مجانس لها اهـ ط (قوله تفريق
 على قولهما) أي قوله بصرف الخ مقترح على قول الامام وأبي يوسف أن المسجد اذا خرب
 يبقى مسجد أبداً اهـ كن علمت أن المفتي به قول أبي يوسف أنه لا يجوز نقله ونقل ماله الى
 مسجد آخر كما مر عن الحساوي نعم هذا التفريق انما يظهر على ما ذكره الشارح من الرواية
 الثانية عن أبي يوسف وقد مناعه جزم بها في الاسعاف وفي الخاتمة رباط بهما استغنى عنه
 المارة وبجانبه رباط آخر قال السيد الامام أبو شجاع تصرف غلته الى الرباط الثاني كالمسجد
 اذا خرب واستغنى عنه أهل القرية فرفع ذلك الى القاضي فباع الحشيش وبصرف الثمن
 الى مسجد آخر جاز وقال بعضهم يصير ميراً نا وكذا حوض العامة اذا خرب اهـ ونقل
 في الذخيرة عن شمس الأئمة الحلواني أنه سئل عن مسجد أو حوض خرب ولا يحتاج اليه
 لتفرق الناس منه هل للقاضي أن يصرف أوقافه الى مسجد أو حوض آخر فقال نعم ومثله
 في البحر عن القنية وللشرنبل في رسالة في هذه المسئلة اعترض فيها في المتن بعد الدرر
 بما مر عن الحساوي ونحوه ثم قال وبذلك ثم لم يفتى به في بعض مشايخ عصرنا بل ومن قبلهم

مطلب
 في نقل أنقاض المسجد ونحوه
 وعن الثاني ينقل الى مسجد آخر
 باذن القاضي (ومثله في الخلاف
 المذكور) حشيش المسجد
 وبصرفه مع الاستغناء عنهم
 (وكذا الرباط والبئر اذا لم
 ينفع بهما فيصرف وقف المسجد
 والرباط والبئر) والحوض (الى
 أقرب مسجد أو رباط أو بئر)
 أو حوض (اليه) تفريق على
 قوله ما درر وفيها وقف ضيقة على
 الفقهاء وسلمها للامتنع ثم قال
 لو صبه أعط من غلته فلا ناكذا
 وفلان لم يصح لخروجه عن ملكه
 بالتسجيل

كالشيخ الامام أمين الدين بن عبد المال والشيخ الامام أحمد بن بونس الشاذلي والشيخ
زين بن نجيم والشيخ محمد الوفاي فمنهم من أفتى بنقل بناء المسجد ومنهم من أفتى بنقله ونقل
ماله الى مسجد آخر وقد مشى الشيخ الامام محمد بن سراج الدين الحانوتي على القول
المفتي به من عدم نقل بناء المسجد ولم يوافق المذكورين اه ثم ذكر الشرنبلالي أن هذا في
المسجد بخلاف حوض وبئر ورباط ودابة وسيف بنجر وقنديل وبساط وحصر مسجد فقد
ذكر في التتارخانية وغيرها جواز نقلها اه قلت لكن الفرق غير ظاهر فليست أمثل والذي
ينبغي متابعة المشايخ المذكورين في جواز النقل بلا فرق بين مسجد أو حوض كما أفتى به
الامام أبو شجاع والامام الحانوتي وكفى بهما قدوة ولا سيما في زماننا فإن المسجد وغيره من
رباط أو حوض إذا لم ينقل يأخذ أنقاضه للصوم والمغالبون كما هو شأنه وكذلك
أوقافه يأكلها النظارة وغيرهم ويلزم من عدم النقل خراب المسجد الآخر المحتاج الى
النقل اليه وقد وقعت سادسة سئلت عن أمير أراد أن ينقل بعض أبنجار مسجد خراب
في سفح قاسيون بدمشق ليصنع بها جامع الاموى فأفتيت بعدم الجواز متباعدة
للشربلالي ثم بلغني أن بعض المتعلمين أخذوا تلك الابجار لانه قد دمت على ما أفتيت به ثم
رأيت الآن في الذخيرة قال وفي فتاوى النسفي سئل شيخ الاسلام عن أهل قرية رحلوا
وتدأى مسجد هالي الخراب وبعض المتعلمة يستولون على خشبه وينقلونه الى دورهم
هل لو احدث لاهل المحلة أن يبيع الخشب بأمر القاضي ويسلك الثمن ليصرفه الى بعض
المساجد أو الى هذا المسجد قال نعم وسكني انه وقع مثله في زمن سيدنا الامام الاجل في رباط
في بعض الطرق خرب ولا ينفع المارة به وله أوقاف عامرة فسئل هل يجوز نقلها الى رباط
آخر ينفع الناس به قال نعم لأن الأوقاف غرضه انتفاع المارة ويحصل ذلك بالناسي اه
(قوله فلو قبله) أي قبل التسجيل الذي هو الحكم لا مجرد التسليم الذي في صدر العبارة
سكن ههنا انما يظهروا على قول الامام بعدم لزوم الوقف قبل الحكم ولذا لم يذكر التسجيل
في الخاتمة حيث قال وقف ضيقة في محنته على الفقراء وأخرجهم من يده الى المتولى ثم قال
لوصيه عند الموت أعط من غلته القلان كذا والقلان كذا فجعله لا والله باطل لانهم صاروا
للفقراء أو لآلئ تلك المال سقهم الا اذا شرط في الوقف أن يصرف غلته الى من شاء اه
والمراد بطلانه انه لا يكون حقا لازما فلا بد في غلة الوقف فلو كان فلان فقيرا لا يلزم
اعطائه بل له أن يعطى غيره (قوله لكن سيجي) أي آخر الفصل الاتي وفيه كلام سميأتي
(قوله اتحد الأوقاف والجهة) بأن وقف وقفين على المسجد أحدهما على العمارة والاخر
الى امامه أو مؤذنه والامام والمؤذن لا يستعملان في الوقف بل يصرف غلته الى من شاء اه
فاضل وقف المصالح والعمارة الى الامام والمؤذن باستصواب أهل الصلاح من أهل المحلة
ان كان الأوقاف متحدان غرضه احياؤه ووقفه وذلك يحصل بما قلنا بغير عن الزانية
وظاهر اختصاص ذلك بالقاضي دون الناظر (قوله بسبب خراب وقف أحدهما) أي

فلو قبله صرح قلت لكن سيجي
المتساوي مؤيد زاده أن للأوقاف
الرجوع في الشروط ولو مسجلا
(اتحد الأوقاف والجهة) وقول
مرسوم بعض الموقوف عليه
بسبب خراب وقف أحدهما (جاء
للعساكم أن يصرف من فاضل
الوقف الاخر عليه) لانهم
سئلوا كشي واحد
قوله هل لو احدث لاهل المحلة الخ
هكذا بنطه واهل الاول من أهل
المحلة تأمل اه

خرب أماناً كن أحد الوقفين (قوله بأن بن رجلان مسجدين) الظاهر أن هذا من
اختلافهم ما معاً أما اختلاف الوقف ففيه إذا وقف رجلان وقفين على مسجد (قوله
لا يجوز له ذلك) أي المصنف المذكور لكن نقل في البحر بعد هذا عن الوالدية مسجد له
أو وقف مختلف لا بأس للقيم أن يحاط غاتها كلها وإن خرب حانوت منها فلا بأس به ما رنه من
غله حانوت آخر لأن الكل للمسجد ولو كان مختلفاً لأن المصنف يحكمهم ما هو ومنه في
البرازية تأمل (تنبيه) قال الخبير الرمي أقول ومن اختلاف الجهة ما إذا كان الوقف
منزلياً أحدهما للسكنى والآخر للاستغلال فلا يصرف أحدهما للآخر وهو واقعة
الفتوى اه (قوله ولو وقف العقار) هو الأرض مبنية أو غير مبنية فتح وفي القاموس هو
الضيعة وهو المناسب لقوله بيقره الخ نهر (قوله عبيده الخزانة) الأكره الخزانة من
أكرت الأرض حرثها واسم الفاعل أكار للمبالغة مصباح والمراد أنهم إذا كانوا عبيده
صح وقفهم بهما للأرض وكذا آلات الحرثة كفي البحر (قوله صح استحسانا الخ) لأنه
قد ثبت من الحكم بهما ما لا يثبت مقصودا كالشرب في البسج والبناء في الوقف وهذا
قول أبي يوسف ومحمد معاً لأنه أجاز أفراد بعض المنقول بالوقف فالتبع أولى قال في
الاسعاف ويدخل في وقف الأرض ما فيها من الشجر والبناء دون الزرع والتمره كافي
البسج ويدخل أيضاً الشرب والطريق كالأجارة ولو جعلها مقبرة وفيها أشجار عظام
وأبنية لا تدخل ولو زاد في وقف الأرض بحقوقها وجميع ما فيها ومنها وعلى الشجرة ثمرة
فأتمم الوقف قال هلال لا تدخل قياساً وفي الاستحسان يلزمه التصديق به على وجه
النذر لا الوقف وذكر الناطقي إذا قال بحقوقها تدخل في الوقف وهذا أولى خصوصاً إذا
زاد بجميع ما فيها ومنها ولو وقف داراً بجميع ما فيها وفيها أحكام يطعن أو يتأول فيه
كوارات غسل يدخل الحمام والنحل بهما الدار والغسل كالأوقف ضيقة وذكر ما فيها
من العبيد والدواب وآلات الحرثة اه ملخصاً وقوله وذكر ما فيها الخ في عدم
الدخول بلاذكره وبه صريح في الفتح وقد اختلفت في البحر عبارة الاسعاف اختصاراً بخلا
(تنبيه) لم يذكر المصنف لصحة الوقف اشتراط تحديد العقار لأن الشرط كونه معلوماً
وقول الفتح إذا كانت الدار مشهورة معروفه صح وقفها وإن لم تحدد أسقفها بشهرتها
عن تحديدها اه ظاهره اشتراط التحديد ولا يخفى ما فيه بل ذلك شرط لقبول الشهادة
بوقفها وتعامه في البحر وقال في أنفع الوسائل بعد ما قسم مسألة التحديد إلى سبع صور
وأما الصورة الثالثة أي ما لو لم يحدد أصلها وهم لا يعرفونها فصال الخصاف فيها الوقف
باطل الآن ~~تكون مشهورة وقال هلال الشهادة باطلة ولا شك أن الأول يحتاج إلى~~
تأويل يعني أن الشهادة باطلة كما قال هلال وغيره ولا يجوز العمل بظاهره لأن الوقف
لا يشترط الصحة التحديد في نفس الأمر ولا يجوز العمل بباطل مجرد قول الشهود
لم يحددها ولا نالها ولا هي مشهورة اه ملخصاً (قوله وجاز وقف القن على مصالح

مطلب
في وقف المنقول بهما للعقار

(وإن اختلف أحدهما) بأن بن
رجلان مسجدين أو رجل مسجد
ومدرسة ووقف عليهما أو فاقا
(لا) يجوز له ذلك (ولو وقف
العقار بيقره واكرته) بفتح
عبيده الخزانة (صح) استحساناً
بهما للعقار وجاز وقف القن على
مصالح

مطلب
لا يشترط التحديد في وقف العقار

الرباط) ظاهره جواز وقفه استقلالا ويؤيده أنه ذكره في الفتح عن الخلاصة
في مسائل وقف الموقوف الذي جرى فيه التعامل فكان ينبغى للشارح ذكره بعد
قول المصنف ومنقول فيه تعامل لأتباعهم أن المراد أنه وقفه به الرباط كالتوجه
في البحر حيث قال وأما وقف العبد به لخدمته والرباط فسيأتي أنه يجوز به
المشاخه مع أنه فيما سبأني أنما ذكرنا في الفتح عن الخلاصة (قوله ونفقته) أي
وان لم يشرطها الواقف وفي الاسعاف لو شرطها من الغلة ثم مرض بعضهم استحقتها
ان شرط اجراءها عليهم ماداموا أحياء وان قال لعمالهم لايجوز شيء على من تعطل
عن العمل ولو باع العاجز واشترى بثمنه عبدا ~~كانه~~ جازاه وقال في موضع آخر
وكذلك الدوايب والآلات يبيعها ويشترى بثمنها ما هو أصلي للوقف (قوله
وجنابته في مال الوقف) وعلى المتولى ما هو الأصل من الدفع أو القداء ولو فداء بأكثر
من أرض الجنابة كان متطوعا في الزائد في نفسه من ماله وان فداء أهل الوقف كانوا
متطوعين ويبقى العبد على ما كان عليه من العمل اسعاف (قوله لا قود فيه)
كأن وجهه أن في القود ضرر للوقف بشوات البدل اه ح والظاهر أن محل ما ذكر
فيما إذا رضى القاتل بدفع البدل أما إذا لم يرضه إلا تسليم نفسه للتصاص فانه لا يجبر
لان التصاص عندنا هو الأصل ط (قوله بل تجب قيمته) كما لو قتل خطأ ويشترى به
المتولى عبدا ويصير وقفا كما لو قتل المدبر خطأ وأخذ مولا قيمته فانه يشترى بها عبدا
وبصير مدبرا وقد صرح به في الذخيرة عن الخصاص بجر (قوله كما صح وقف مشاع قضي
بجواز) ويصير بالقضاء متفقا عليه والخلاف في وقف المشاع مبنى على اشتراط التسليم
وعدمه لان التسعة من تمامه فأبو يوسف أجاز له لأنه لم يشترط التسليم ومحمد لم يجزه
لاشتراطه التسليم كما مر عند قوله وبقره وقد من أن محل الخلاف فيما يقبل التسعة
بخلاف ما لا يقبلها فيجوز اتفاقا لا في المسجد والمقبرة وقد تناه بعض فروع ذلك (قوله
لأنه مجتهد فيه) أي يسوغ فيه الاجتهاد لعدم مخالفتهم لنص أو إجماع (قوله فالحنفى
المقلد الخ) أفاد أن المراد بقوله قضى بجوازه ما يشمل قضاء الحنفى وانما خصه بالتميز
لأتباعهم أن المراد به من مذهب آخر لان امام مذهبنا غير قائل به لكن لما كان قول
أصحابه غير خارج عن مذهبه صح حكمه مقلده به ولذا قال في الدرر من كتاب القضاء
عند الكلام على قضاء القاضى بخلاف مذهبه ان المراد به خلاف أصل المذهب كالحنفى
إذا حكم على مذهب الشافعى وأما إذا حكم الحنفى بمذهب البه أبو يوسف ومحمد
أو نحوهما من أصحاب الامام فليس حكما بخلاف رأيه اه فقد أفاد أن أقوال أصحاب
الامام غير خارجة عن مذهبه فقد نهوا عنهم أنهم ما قالوا قولا الا هو مروى عن الامام
كما وضحت ذلك في شرح منظومى في رسم الملقى وبهذا ترتع الاشكال المشهور الذي
ذكره الامام الطرسوسى في أنفع الوسائل والعلامه ابن الشايبى في فتاواه وهو أن وقف

الرباط خلاصة ونفقته وجنابته
في مال الوقف ولو قتل عمدا لا قود
فيه بزانية بل تجب قيمته ليشترى
بمبدله (ك) ما صح وقف (مشاع
قضى بجوازه) لأنه مجتهد فيه
فالحنفى المقلدان يحكم به
وقف المشاع وبطلانه

مطلب
في وقف المشاع المقضى به

مطلب
مهم إذا حكم الحنفى بمذهب
البيه أبو يوسف أو محمد لم يكن حاكما
بخلاف مذهبه

مطلب
مهم اشكال في وقف المنقول
على النفس

الانسان على نفسه أجازة أبو يوسف ومنعه محمد كاس. أقي ووقف المنقول ككالبناه
بدون أرض والكتب والمخفف منه أبو يوسف وأجازة محمد فوقف المنقول على النفس
لا يقول به واحد منهم ما فيكون المسك به موقوف من قولين والحكم الملقى باطل بالاجماع
كما مر قول الكتاب وبه يدفع ما أجاب به الطرسوسي من انه في منسبة المفتي أفاد جواز
الحكم الملقى وغمام ذلك مسوط في كتابنا تنقيح الحامدية في الباب الاقول من الوقف
(قوله لاختلاف الترجيح) فان كلام من قول أبي يوسف وقول محمد صحيح بلفظ الفتوى كما مر
(قوله قولان صحيحان) أي وقد تساوى في لفظي التصحيح والا فالاولى الاختصاص هو
أكد في التصحيح كما لو كان أحدهما بلفظ الصحيح والاخر بلفظ عليه الفتوى فان الثاني
أقوى وكذا لو كان أحدهما في المتن أو كان ظاهر الرواية أو كان عليه الأكثر أو كان
هو الأرفق بالناس فانه إذا صحح هو ومقابله كان الاختصاص أولى كما قدمناه في أقول
الكتاب (قوله بأحدهما) أي بأي واحد منهما أراد لكن إذا قضى بأحدهما في حادثة
ليس له القضاء فيها بالقول الاخر نعم يقضى به في حادثة غيرها وكذا المفتي وينبغي
أن يكون مطمئناظره الى ما هو الأرفق والأصح وهذا معنى قولهم ان المفتي يفتي بما يقع
عنده من المصلحة أي المصلحة الدينية لا المصلحة الدنيوية (قوله كل منقول قصدا)
أما تعلقه بالعقار فهو جائز باختلاف عندهما كما مر كما لا خلاف في صحة وقف السلاح
والكرع أي الخيل للامانة المشهورة والخلاف فيما سوى ذلك فعند أبي يوسف لا يجوز
وعند محمد يجوز ما فيه تعامل من المنقولات واختاره أكثر فقهاء الامصار كما في الهداية
وهو الصحيح كما في الاسعاف وهو قول أكثر المشايخ كما في الظهيرية لأن القماس قديتر
بالتعامل ونقل في المجتبى عن السير بجواز وقف المنقول مطلقا عند محمد وإذا جرى فيه
التعامل عند أبي يوسف وعامة في البحر والمشرق والاقول (قوله وقدم) بفتح أوله وضم
ثانيه مخففا ومثقلا (قوله بل ودرهم ودنانير) عزاه في الخلاصة الى الانصارى وكان
من أصحاب زفر وعزاه في الخاتمة الى زفر حيث قال وعن زفر شربلية وقال المصنف
في المنح ولم يجرى التعامل في زماننا في البلاد الرومية وغيرها في وقف الدراهم والدنانير
دخلت تحت قول محمد المقتى به في وقف كل منقول فيه تعامل كما لا يخفى فلا يحتاج على
هذا الى تخصيص القول بجواز وقفها المذهب الامام زفر من رواية الانصارى والله تعالى
أعلم وقد أفتى مولانا صاحب البحر بجواز وقفها ولم يحك خلافا له ما في المنح قال الرملي
لكن في الحاقها بمنقول فيه تعامل نظر اذ هي مما لا ينتفع به مع بقاء عينها على ملك
الواقف واقتضى صاحب البحر بجواز وقفها بالاحتكاك بخلاف لا يدل على أنه داخل تحت
قول محمد المقتى به في وقف منقول فيه تعامل لاحتمال انه اختار قول زفر وأفتى به
وما استدلل به في المنح من مسألة البقرة الآية ممنوع بما قلنا اذ ينتفع بالبهائم ومنها
مع بقاء عينها لكن إذا حكم به حاكم ارتفع الخلاف اه ملخصا قلت ان الدراهم لا تمنع

مطلب
فما إذا كان في المسألة قولان
مصححان

مطلب
في وقف المنقول قصدا

مطلب
في وقف الدراهم والدنانير

لاختلاف الترجيح وإذا كان
في المسألة قولان صحيحان جاز
الاقتضاء والقضاء بأحدهما بغير
ومصنف (و) كما صح أيضا وقف
كل (منقول) قصدا (فيه تعامل)
للناس (كقماش وقدم) بل
(ودراهم ودنانير) قلت بل ورد
الامر للقضاء بالحكم به كما
في معروضات المفتي أبي السعود

بالتعمين فهي وإن كانت لا يتنفع بها مع بقاء عينها السكن بدلها قائم مقامها لعدم تعينها
فكأنها باقية ولا شك في كونها من المنقول بحيث جرى فيها التعامل دخلت فيما أجاز به
ولهذا المماثل محمد بأشياء جرى فيها التعامل في زمانه قال في الفتح إن بعض المشايخ
زادوا أشياء من المنقول على ما ذكره محمد لما رأوا جريان التعامل فيها وذكرهم أمثلة
البقرة الأتية ومسئلة الدراهم والمكيل حيث قال في الخلاصة وقف بقرة على
أن ما يخرج من لبنها ومنه يعطى لبناء السبيل قال إن كان ذلك في موضع غلب ذلك
في أوقافهم رجوت أن يكون جائزا وعن الانصاري وكان من أصحاب زفر بن وقف
الدراهم أو ما يكال أو ما يوزن أيجوز ذلك قال نعم قيل وكيف قال يدفع الدراهم مضاربة
ثم تصدق بها في الوجه الذي وقف عليه وما يكال أو يوزن يباع ويدفع عنه مضاربة
أو بضاعة قال فعلى هذا القياس إذا وقف كرا من الحنطة على شرط أن يقرض للفقراء
الذين لا بدراهم ليزرعوا لا تقسم ثم يؤخذ منهم بعد الادرا للقدرا القرض ثم يقرض
لغيرهم من الفقراء أبدا على هذا السبيل يجب أن يكون جائزا قال ومثل هذا كثير
في الري وناحية دوماوند وهم هذا ظهر صحة ما ذكره المصنف من إلحاقها بالمنقول
المتعارف على قول محمد المقتضى به وإنما خصوها بالنقل عن زفر لأنهم لم تكن متعارفة اذ ذلك
ولأنه هو الذي قال بها ابتداء قال في التمهيد مقتضى ما مر عن محمد عدم جواز ذلك أي
وقف الحنطة في الاقطار المصرية لعدم تعارفها بالكتابة نعم وقف الدراهم والدنانير
تعرف في الديار الرومية اهـ (قوله ومكيل) معطوف على قول المصنف ودراهم
(قوله ويدفع عنه مضاربة أو بضاعة) وكذا يفعل في وقف الدراهم والدنانير وما خرج
من الربح يتصدق به في جهة الوقف وهذا هو المراد في قول الفتح عن الخلاصة ثم تصدق
بها فهو على تقدير مضاف أي بربحها وعبارة الاسعاف ثم تصدق بالفضل (قوله فعلى
هذا) أي القول بصحة وقف المكيل (قوله وجنازة) بالكسر النعش وثيابها ما يغطي به
الميت وهو في النعش ط (قوله لأن التعامل يترك به القياس) فإن القياس عدم صحة
وقف المنقول لأن من شرط الوقف التأييد والمنقول لا يدوم والتعامل كما في البحر عن
التحريم هو الاكثر استعمالا وفي شرح البيهقي عن المبسوط أن الثابت بالعرف كالثابت
بالتصريح اهـ وتام تحقيق ذلك في رسالتنا المسماة نشر العرف في بناء بعض الاحكام على
العرف ونظائر ما مر في مسئلة البقرة اعتبار العرف بالحادث فلا يلزم كونه من عهد
الصحابه وكذا هو ظاهر ما قدمناه آنفا من زيادة بعض المشايخ أشياء جرى التعامل فيها
وعلى هذا فظاهر اعتبار العرف في الموضع أو الزمان الذي اشتهر فيه دون غيره فوقف
الدراهم متعارف في بلاد الروم دون بلادنا ووقف الناس والتدوم كان متعارفا في زمن
المتقدمين ولم نسمع به في زماننا فظاهر أنه لا يصح الآن ولئن وجد نادوا لا يعتبر لمعاملات
من أن التعامل هو الاكثر استعمالا فتأمل (قوله لحديث الخ) رواه أحمد في كتاب

ومكيل وموزون فيبيع ويدفع
عنه مضاربة أو بضاعة فعلى
هذا لو وقف كرا على شرط أن
يقرضه لمن لا بد له ليزرع نفسه
فاذا أدركه أخذ مقداره ثم أقرضه
لغيره وهكذا جاز خلاصة وفيها
وقف بقرة على أن ما يخرج من
لبنها أو منهنم للفقراء ان اعادوا
ذلك رجوت أن يجوز (وقدر
وجنازة) وثيابها ومصحف
وكتب لأن التعامل يترك به
القياس لحديث ماراه المسامون
حسنا فهو عند الله حسن

مطلب
في التعامل والعرف

السنمة ووجههم من عزاء المسند من حديث أبي وائل عن ابن مسعود وهو موقوف حسن
وعامة في حاشية الحوى عن المقاصد المسنة للسجواي (قوله ومما ع) ما يتبع به فهو
عطف عام على خاص فيشمل ما يستعمل في البيت من أثاث المنزل ككفراش وبساط
وحصير الفير مسجد والاواني والقصور ونحوه وقفا لاواني من النحاس ونص
المتقدمون على وقف الاواني والقصور المحتاج اليها في غسل الموتي (قوله وهذا) أي
جواز وقف المنقول المتعارف (قوله وألحق في البحر السفينة بالمناج) أي فلا يصح لكن
قال شيخ مشايخنا الساجي أنهم تعاملوا وقتها فلا ترد في حجة اهـ وكأنه حدث
بعض صاحب البحر وألحق في المنع وقف البناء بدون الارض وكذا وقف الاشجار بدون
لأنه منقول فيه تعامل في الدر المنعقي وسيأتي عند قول المصنف بني على أرض الخ
(قوله جاز وقف الاكسية الخ) قلت وفي زماننا قد وقف بعض المتواين على المؤذنين
الفراء شتاء ليل فيمنع الجواري سيما على ما رعن الزاهد في قدس بر شرح المنعقي أي
ما ذكره الزاهد في المنعقي من جواز وقف المنقول مطلقا عند محمد ولا يخفى أن هذا
في وقف نفس الاكسية أما لو وقف عقارا وشرط أن يشتري من ريعه أكسية للفقراء
أو المؤذنين فلا كلام فيه كما أفاده ط (قوله ان يحصون جاز) هذا الشرط مبنى على
ما ذكره شمس الائمة من الضابط وهو أنه اذا ذكر للوقف مصرفا لا بد أن يكون فيه
تنصيص على الحاجة حقيقة كالفقراء أو استعمالاتهم كالسجى والزمنى
لأن الغالب فيهم الفقراء فيصح للاغنياء والفقراء منهم ان كانوا يحصون والفقراء هم فقط
ومضى ذكر مصرفا يستوى فيه الاغنياء والفقراء فان كانوا يحصون صح باعتبار أعيانهم
والابطال وروى عن محمد أن ما لا يحصى عشرة وعن أبي يوسف مائة وهو المأخوذه
عند البعض وقيل أربعون وقيل ثمانون والفتوى أنه منقوض الى رأى الحاكم اسعاف
وبحر (قوله وان وقف على المسجد جاز) ظاهره أنه لا يشترط فيه كون أهله ممن يحصون
لأن الوقف على المسجد لا على أهله كما هو المتبادر من المقابلة والعمل وبوجهه أنه يصير
كالتمصيص على التأييد بمنزلة الوقف على عمارة مسجد معين فانه يصح في المختار له تأييد
مسجدا كما قدمناه عند قوله ويجعل آخره لجهة قريبة لا تنقطع (قوله ولا يكون مخصصا
على هذا المسجد) هذا ذكره في الخلاصة بقوله وفي موضع آخر ولا يكون الخ أي وذكر
في كتاب آخر فهو قول آخر مقابل لقوله ويقرأ فيه فان ظاهره أنه يكون مقصودا على
ذلك المسجد وهذا هو الظاهر حيث كان الواقف عين ذلك المسجد فافعله صاحب الدرر
حيث نقل العبارة عن الخلاصة وأسقط منها قوله وفي موضع آخر غير مناسب لايهامه
أنه من تمة ما قبله الآن يكون قد فهم أن قوله ويقرأ فيه محمول على الاولوية فيكون
ما في موضع آخر غير مخالف له تأمل لكن في القنية سئل مصنفنا في مسجد بعينه للقرأة
ليس له بعد ذلك أن يدفعه الى آخر من غير أهل تلك الجهة للقرأة قال في التبر وهذا يوافق

بجلاف ما لا تعامل فيه ككتاب
ومما ع وهذا قول محمد وعليه
الفتوى اختيار وألحق في البحر
السفينة بالمناج وفي البرازية
جاز وقف الاكسية على الفقراء
فقد وقع التبريد ثم يردونها بعد
وفي البرد وقف مصفا على أهل
مسجد للقرأة ان يحصون جاز
وان وقف على المسجد جاز ويقرأ
فيه ولا يكون مخصصا على هذا
المسجد

مطلب
مضى ذكر الوقف مصرفا لا بد أن
يكون فيهم تنصيص على الحاجة

القول الاول لا ماذكر في موضع آخر اهـ فهذا يشهد أنهم ما قولان متغايران خلافا
لما فهمه في الدرر وتبعه الشارح (قوله وبه عرف حكم الخ) الحكم هو ما بينه به بعده بقوله
فان وقفها الخ ط (قوله لم يجز نقلها) ولا سيما اذا كان الناقل ليس منهم نهر ومثاله
أنه عين مكانها بأن بنى مدرسة وعين وضع الكتب فيها الانتفاع سكانها (قوله وان على
طلبة العلم الخ) ظاهر صحة الوقف عليهم لان الغالب فيهم الفقير كما علم من الضابط المأثر
آثاف وفي الجرح قال شمس الأئمة فعلى هذا اذا وقف على طلبة العلم في بلدة كذا يجوز
لان الفقير غالب فيهم فكان الاسم منبعا عن الحاجة ثم ذكر الضابط المأثر فأتى ومقتضاه
أنهم اذا كانوا لا يخصصون بقرائهم فعلى هذا وقف المصحف في المسجد والكتب
في المدارس لا يحل لغير فقير وهو خلاف المتبادر من عبارة الخلاصة والقيمة في المصحف
وقد يقال ان هذا مما يستوي في الانتفاع به الغنى والفقير كما سيأتى من أن الوقف على
ثلاثة أوجه منها ما يستوي فيه الثرى بباط وحن ومقارب وسقاية وعمله في الهداية
بأن أهل العرف يريدون فيه التسوية بينهم ولان الحاجة داعية وهذا كذلك فان وقف
الكتب بقصد نفع القرى يتبين ولانه ليس كل غنى يجب لكل كتاب يريد به خصوصا وقت
الحاجة اليه (قوله في جواز النقل تردد) الذي تخصص من كلامه انه اذا وقف كتباً
وعين موضعها فان وقفها على أهل ذلك الموضع لم يجز نقلها منه لاهلهم ولا لغيرهم وظاهره
انه لا يحل لغيرهم الانتفاع بها وان وقفها على طلبة العلم فلا يحل طالب الانتفاع بها
في مجملها وأما نقلها منه ففيه تردد ناشئ مما قدمه عن الخلاصة من حكاية القولين من أنه
لو وقف المصحف على المسجد أى بلا تعيين أهله قيل يقرأ فيه أى يختص بأهله المترددين
اليه وقيل لا يختص به أى فيجوز نقله الى غيره وقد علمت تقوية القول الاول بما مر عن
القيمة وبقي ما لو عم الواقف بأن وقفه على طلبة العلم لكنه شرط أن لا يخرج من المسجد
أو المدرسة كما هو العادة وقد منع ذلك ولا يبرهن عن الاشياء أنه لو شرط أن لا يخرج
الابرهن لا يعد وجوب اتباع شرطه وجعل الرهن على المعنى اللغوي تعالما قاله السبكي
ويؤيده ما قدمناه قبيل قوله والمالك يزول عن الفسخ من قوله ان شرائط الواقف معتبرة
اذ لم يخالف الشرع وهو مالك فله أن يجعل ماله حيث شاء ما لم يكن معصية وله أن يخص
صنفاً من الفقراء وكذا سيأتى في فروع الفصل الاول أن قولهم شرط الواقف كنص
الشارع أى في المفهوم والدلالة ووجوب العمل به قلت لكن لا يخفى أن هذا اذا علم
أن الواقف نفسه شرط ذلك حقيقة أما مجرد كتابته ذلك على ظهر الكتب كما هو العادة
فلا يثبت به الشرط وقد أخبرني بعض قوام مدرسة أن واقفها كتب ذلك ليحل حبه له
لمنع اعارة من يخشى منه الضياع والله سبحانه أعلم (قوله ويبدأ من غلته بهما ربه) أى
قبل الصرف الى المستحقين قال القهستاني العمارة بالكسر مصدر وأسم ما يعمر به
المكان بأن يصرف الى الموقوف عليه حتى يبقى على ما كان عليه دون الزيادة ان لم يشترط

مطلبه
في حكم الوقف على طلبة العلم

مطلبه
في نقل كتب الوقف من مجملها

وبه عرف حكم نقل كتب
الاقواف من مجملها للانتفاع بها
والفقهاء بذلك مبتلون فان وقفها
على مستحقى وقفه لم يجز نقلها وان
على طلبة العلم وجعل مقرها
في خزائنه التي في مكان كذا ففي
جواز النقل تردد نهر (ويبدأ من
غلته بهما ربه)

مطلبه
يبدأ من غلته الوقف بهما ربه

ذلك كافي الزاهدى وغيره فلو كان الوقف شجر يخاف هلاكه كان له أن يشتري من غلته
 قصبة لا يغريه لأن الشجر يفسد على امتداد الزمان وكذا إذا كانت الأرض سبعة
 لا ينبت فيم شيء كان له أن يصلحها كافي المحيط اهـ ومثله في الخبائث وغيرها ودخل في ذلك
 دفع المرصد الذي على الدار فانه مقدم على الدفع للمستحقين كافي فتاوى تلميذ الشارح
 المرحوم الشيخ اسمعيل وهذه فائدة جليلة قل من تنبه لها فان المرصدين على الوقف
 اضرورة تعمهم فاذا وجد في الوقف مال ولو في كل سنة شيء حتى تنقص رتبة الوقف
 ويصير يوجب بأجرة مثله لم يلزم الناظر ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وذكر
 في البحر أن كون التعمير من غلة الوقف اذ لم يكن الخراب يصنع أحد ولذا قال
 في الوولو الجية رجل أجرد ار الوقف فجعل المستأجر رواقها مربطاً للدواب وشترها يضمن
 لانه فعل بغير إذن اهـ (تنبيه) * لو كان الوقف على معين فالعمارة في ماله كما سيأتي
 بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة التي وقفه فان خرب يبقى كذلك ولا تجوز الزيادة
 بالارضاء ولو كان على الفقراء فكذلك وعند البعض تجوز والاقل أصح هـ داية
 ملخصاً وبه علم أن عمارة الوقف زيادة على ما في زمن الواقف لا تجوز بالارضاء المستحقين
 وظاهر قوله بقدر ما يبقى الخ منع البياض والحجرة على الخيطان من مال الوقف ان لم يكن
 فعله الواقف وان فعله فلا يمنع بخر (قوله ثم ما هو أقرب لعمارة الخ) أى فان
 انتهت عمارة وفضل من الغلة شيء يبدأ بها هو أقرب للعمارة وهو عمارة المغنوية
 التي هي قيام شعائره قال في الحاوى القدسي والذي يبدأ به من ارتفاع الوقف أى
 من غلته عمارة شرط الواقف أولاً ثم ما هو أقرب الى العمارة وأعم للمصلحة كالامام
 للمسجد والمدرس من المدرسة يصرف اليهم الى قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك
 الى آخر المصالح هذا اذا لم يكن معيناً فان كان الوقف معيناً على شيء يصرف اليه بعد عمارة
 البناء اهـ قال في البحر والسراج بالكسر القناديل ومراده مع زيتها والبساط بالسكس
 أيضاً الحصر ويحقق بهما معلوم خادمهما وهو الوفاة والقراش فيقدمان وقوله الى آخر
 المصالح أى مصالح المسجد يدخل فيه المؤذن والناظر ويدخل تحت الامام الخطيب لانه
 امام الجامع اهـ ملخصاً ثم لا يخفى أن تعبير الحاوى بنم بقيدة قدس يدوم العمارة على الجميع
 كما هو اطلاق المتن فيصرف اليهم القاضل عنها خ لا لما يؤولهمه كلام البحر نعم كلام
 الفتح الا أن يقيده المشاركة وبأنى يانه فافهم (قوله بقدر كفايتهم) أى لا بقدر
 استحقاقهم المشروط لهم والظاهر أن قول الحاوى هذا اذا لم يكن معيناً الخ راجع اليه
 كما فهمه في شرح الملتقى وقال ان فرض المسئلة فيما اذا كان الوقف على جملة المستحقين
 بلا تعيين قدر لكل فلو به فلا ينبغي جعل الحكم كذلك اهـ أى بل يصرف الى كل منهم
 القدر الذي عينه الواقف ثم قال في شرح الملتقى ويمكن أن يقال لافرق بين التعيين وعدمه
 لأن الصرف الى ما هو قريب من العمارة كعمارة وهي مقدمة مطلقة وقوية

مطلب
 دفع المرصد مقدم على الدفع
 للمستحقين

مطلب
 كون التعمير من الغلة ان لم يكن
 الخراب يصنع أحد

مطلب
 عمارة الوقف على الصفة التي وقفه

مطلب
 يبدأ بعد العمارة بما هو أقرب اليها
 ثم ما هو أقرب لعمارة كمام
 مسجد ومدرس مدرسة يعطون
 بقدر كفايتهم

تجوزهم مخالفة شرط الواقف في سبعة مسائل منها الامام لو شرط له ما لا يكفيه يخالف شرطه اه قلت وهذا مأخوذ من البحر حيث قال والتسوية بالعمارة تقتضي تقديمها أى الامام والمدرس عند شرط الواقف أنه اذا ضاق ربيع الوقف قسم الربع عليهم بالحصص وأن هذا الشرط لا يعتبر اه والحاصل أن الوجه يقتضى أن ما كان قريبا من العمارة يلحق بها في القيمة المسمى على بقيمة المستحقين وان شرط الواقف قسمة الربع على الجميع بالحصص أو جعل لكل قدرا وكان ما قدره للامام ونحوه لا يكتفيه فيه فيعطى قدر الكفاية لا يلزم تعطيل المسجد فيقدم أو لا العمارة الضرورية ثم الأهم فالأهم من المصالح والشعائر بقدر ما يقوم به الحال فان فضل شئ يعطى بقيمة المستحقين اذا لاشك أن مراد الواقف انتظام حال مسجده ومدرسته لا مجرد انتفاع أهل الوقف وان لم تعط له خلافا لما يؤهمه كلام الحارثي المذكور لكن يمكن ارجاع الإشارة في قول الحارثي هذا اذا لم يكن معينا الخ الى صدر عبارته يعنى أن الصرف الى ما هو أقرب الى العمارة كالامام ونحوه انما هو فيما اذا لم يكن الوقف معينا على جماعة معلومين كالمسجد والمدرسة أما لو كان معينا كالدار الموقوفة على الذرية أو الفقراء فانه بعد العمارة يصرف الربع الى ما عساه الواقف بلا تقديم لاحد على أحد فاعتنم هذا التحرير (قوله كذلك) أى بقدر الكفاية لا بقدر الشرط وأما قوله الآخر في فيعطوا المشروط وقوله فلهم أجرة عملهم فيما في الكلام فيه (قوله لنبونه اقتضاء) لان قصد الواقف صرف العلة مؤبدا ولا تبقى دائمة الا بالعمارة ثبت شرط العمارة اقتضاء بحر ومثلها ما هو قريب منها كما قررناه آنفا (قوله وتقطع الجهات) أى تمنع من الصرف اليها وبعبارة الفتح وتقطع الجهات الموقوف عليهم العمارة ان لم يخف ضرر بين فان خيف قدم اه أى أن من يخاف بقطعه ضرر بين ككلامه ونحوه يقدم أى على بقيمة المستحقين ممن ليس في قطعهم ضرر بين لا على العمارة فافهم الا أن يكون المراد العمارة الغير الضرورية فان الامام يستدم عليهم ويحتمل أن المراد من قوله قدم انه لا يتقطع بقرينة صدر العبارة لكن يصير متبادرا أن من في قطعه ضرر بين يساوى العمارة فيصرف أولا اليها واليه وهو خلاف المناد من التعمير يتم في عبارة الحارثي كما مر فاما أن يراد بهم معنى الواو كما هو مفاد كلام البحر أو يراد بالعمارة فيما مر الضرورية كرفع سقف أو جدار فيصرف الربع اليها أولا كما هو مفاد المتون ثم الفاضل الى الجهات الضرورية الأهم فالأهم دون غيرها كالشاهد والبابي وخازن الكتب ونحوهم ويراد بها في الفتح العمارة الغير الضرورية فتقدم الجهات الضرورية عليها وتشاركها اذا كان الربع يكفي كلا منهما ثم لا يتخفى انه لو احتيج قطع التكل للعمارة الضرورية قدمت على جميع الجهات اذا ليس من النظر شراب المسجد لاجل امام ومؤذن فالحاصل أن الترتيب المستفاد من عبارة الحارثي بالنظر الى تقديم العمارة الضرورية على جميع الجهات والمشاركة المقادة من عبارة

ثم السراج والبساط كذلك الى
آخر المصالح وقامه في البحر
(وان لم يشترط الواقف) لنبونه
اقتضاء وتقطع الجهات للعمارة
ان لم يخف ضرر بين فتح

مطلب
في قطع الجهات لاجل العمارة

الفتح بالنظر الى غير الضرورية أو اذا كان في الربيع زيادة على الضرورية ثم رأيت
 في حاشية الاشباه التصریح بجعل ما في الحاوي على ما قلنا (قوله فيعطى المشروط لهم)
 برفع المشروط نائب فاعل يعطى وفي بعض النسخ فيعطوا بالجزم بحذف النون عطفا على
 قدموا ونصب المشروط مفعول ثان واعتراض بأن ما ذكره تابع فيه النهر وهو خلاف
 ما مر من أنهم يعطون بقدر كفايتهم وخلاف ما في البحر من أخذ قدر الاجرة قلت لا يخفى
 عليك أن قول الفتح المار و تقطع الجهات الخ معناه أن من يخاف بقطعه ضرر بين
 لا يقطع معلومه المشروط له بل يقدم ويأخذ بخلاف غيره من المستحقين كالناظر
 والشاذ والمباشر ونحو ذلك فانه يقطع ولا يعطى شيئا أى الا اذا عمل زمن العمارة فله قدر
 أجره فقط لا المشروط فانه في الفتح قال بعد قوله قدم وأما الناظر فان كان المشروط له
 من الواقف فهو كأحد المستحقين فاذا قطعوا للعمارة قطعوا الأناجيل والبناء
 ونحوهما فمأخذ قدر أجرته وان لم يعمل لا يأخذ شيئا اهـ ولهذا قال في النهر وأفاد في البحر
 أن مما يخاف بقطعه الضرر المين الامام والخطيب فيعطيان المشروط لهما أما المباشر
 والشاذ اذا عملوا زمن العمارة فانهما يستحقان بقدر أجرتهما لا المشروط اهـ لكن
 الظاهر أن قوله وأفاد في البحر سبق قلم وصوابه وأفاد في الفتح لأن ما ذكره هو مناد كلام
 الفتح كما علمته وأما ما في البحر فانه خلاف هذا لانه بعد ما ذكر كلام الفتح قال فظايره
 أن من عمل من المستحقين زمن العمارة يأخذ قدر أجرته لكن اذا كان مما لا يمكن
 ترك عمله الا بضرر بين كالامام والخطيب ولا يراعى المعلوم المشروط زمن العمارة فعلى
 هذا اذا عمل المباشر والشاذ زمن العمارة يعطيان بقدر أجرتهما فقط وأما ما ليس
 في قطعه ضرر بين فانه لا يعطى شيئا أصلا زمن العمارة اهـ وأنت خير بان ما نسبته الى
 ظاهر الفتح خلاف الظاهر فان ظاهر الفتح أن من لا يقطع يعطى المشروط لا الاجر ومن
 يقطع وهو من ليس في قطعه ضرر بين لا يعطى ثم ذكر أن الناظر من يقطع وانه اذا عمل
 فله قدر أجرته أى لا مباشر له الواقف فأفاد أن من يقطع كالناظر لا يعطى شيئا الا اذا عمل
 وهذا كله كما ترى بخلاف ما فهمه في البحر من أن من لا يقطع كالامام له الاجر اذا عمل ومن
 يقطع لا يعطى شيئا أصلا أى لا أجر ولا مشروط وان عمل وفيه أيضا أنه جعل للشاذ
 والمباشر أجره اذا عمل ووجه تضاهاه أنهم من الشعائر التي لا تقطع وهو خلاف ما صرح به
 نفسه بعد نحو ثلاث أوراق نعم هو موافق لما بحثه في الاشباه من أنه ينبغي أن يلحق بهؤلاء
 يعنى الامام والمدرس والخطيب والمؤذن والمبقاتى والناظر وكذا الشاذ والكاتب
 والجاني زمن العمارة اهـ لكن رد في النهر ما في الاشباه بأنه مخالف لصريح كلامهم كما مر
 بل الناظر وغيره اذا عمل زمن العمارة كان له أجر مثله كما جرى عليه في البحر وهو الحق اهـ
 ومراده بما جرى عليه في البحر ما نقله عن الفتح ومراده بقوله بل الناظر وغيره أى من
 ليس في قطعه ضرر بين ووجه مخالفته للمنفق أن هؤلاء هم أجر عملهم اذا عملوا زمن

فان خشيتم
 وفرأش قدموا فيعطى المشروط

اهـ

العمارة فاسألهم بالامام واخويه بقتضى أن لهم المشروط وليس كذلك كما دل عليه كلام
 الفقيه وبه ظهر خلل ما في الجرح وصحة ما ذكره الشارح تعالى أنهم خلافان نسبهما إلى عدم
 الفهم فافهم نعم في عبارة الجرح والخلل من وجه آخر وهو أن كلامهم عام مبني على أن
 المراد بالعمل في عبارة الفتح عمله في وظيفة منه وهو بعد لانه اذا عمل في وظيفة وأعطى قدر
 أجرته لم يقطع بل صدق عليه انه قدم كغيره من في قطعه ضرر كالامام وهذا خلاف ما مر
 من تقديم الالهم فالاهم وأيضاً من لم يعمل عمله المشروط لا يعطى شيئاً أصلاً ولو كان
 في قطعه ضرر فلا فرق بينه وبين غيره فيتعين حصول العمل في كلام الفتح على العمل
 في التعمير وعبارة الفتح صريحة في ذلك فانه قال الا أن يعمل كالفاعل والبناء وشحروهما
 فبدأ قدر أجرته اه لكن هو قيد بما اذا عمل بأمر القاضى لما في جامع الفصولين
 لو عمل المتولى في الوقف بأجر جاز ويقتضى بعده اذ لا يصلح مؤجراً ومستأجراً أو صرح لواءه
 الحاكم أن يعمل فيه اه وعليه فبأن القنية اذا عمل القيم في عمارة المسجد والوقف كعمل
 الاجير لا يستحق أجراً محمول على ما اذا كان بالأمر الحاكم والظاهر أن الناظر غير قيسد
 بل كل من عمل في التعمير من المستحقين له أجره عمله وانما انصواع على الناظر لانه لا يصلح
 مؤجراً ومستأجراً أى مستأجراً لنفسه فاذا كان بأمر الحاكم كان الحاكم هو المستأجر
 له بخلاف غيره من المستحقين فان المستأجر له هو الناظر فلا شبهة في استحقاقه الاجرة
 كالاجنبي وحيث حملنا كلام الفتح على ما قلناه صار حاصله أن من في قطعه ضرر بين
 لا يقطع زمن التعمير أى بل يبقى على ما شرط له الواقف وأما غيره فيقطع ولا يعطى شيئاً أصلاً
 وان عمل في وظيفة فم يعطى لكل أجره عمله اذا عمل في العمارة ولو هو الناظر لكن
 لو بأمر الحاكم وبهذا التقرير سقط ما قدمناه عن النهى في الرد على الاشياء اذ لا أجره على
 العمل في غير التعمير ثم الظاهر أن المراد بالمشروط ما يكفيه لان المشروط له من الواقف
 لو كان دون كفايته ~~وهو~~ كان لا يقوم بعمله الا بما زاد عليه ويؤيده ما سياتى في فروع
 الفصل الاول أن للقاضى الزيادة على ما عاين الامام اذا كان لا يكفيه وكذا الخطيب قلت
 بل الظاهر أن كل من في قطعه ضرر بين فهو كذلك لانه في حكم العمارة فهو مثل مالوزادت
 أجره الاجير في التعمير وأما لو كان المشروط له أكثر من قدر الكفاية فلا يعطى الا الكفاية
 في زمن التعمير لانه لا ضرورة الى دفع الزائد المؤدى الى قطع غيره فبصرف الزائد الى من
 يله من المستحقين وعلى هذا يحصل التوفيق بين ما مر عن الحاكم من أنهم يعطون بقدر
 كفايتهم وبين ما استفيد من الفتح من أنهم يعطون المشروط والحاصل مما تقدم وقرر
 أنه يبدأ بالتعمير الضروري حتى لو استغنى في جميع الغلة صرفت كلها اليه ولا يعطى أحد
 ولو أماناً أو وثناً فان فضل عن التعمير شئ يعطى ما كان أقرب اليه مما في قطعه ضرر بين
 وكذا لو كان التعمير غير ضروري بان كان لا يؤدى تركه الى خراب المبنى لو أخر الى غلة
 السنة القابلة فيه قدم الالهم فالاهم ثم من لا يقطع يعطى المشروط له اذا كان قدر كفايته

والأبواب أو بنية قص ومن لم يكن في قطعه ضرر بين قتمت العمارة عليه وإن أمكن تأخيرها
 إلى غلة العام القابل كما هو مقتضى إطلاق المتن ولا يعطى شيئا أصلا وإن باشر وظيفته
 مادام الوقف محتملا إلى التعمير وكل من عمل من المستحقين في العمارة فله أجره عمله
 لا المشروط ولا قدر الكفاية فهذا غاية ما ظهر لي في تحرير هذا المقام الذي زلت فيه أقدم
 الأفهام (قوله وأما الناظر والكاتب الخ) قد علمت ما في هذا الكلام وما اتعاه في النهر
 أنه الحق محال لما في الأشباه عما حرزناه أنفا (قوله ضمن) هذا إذا كان في تأخير التعمير
 خراب عين الوقف ولا فيجوز الصرف للمستحقين وتأخير العمارة الغلة الثانية إذا لم يخف
 ضرر بين فإن خيف قد تم كافي الزواهر عن البحر دمتي (قوله الظاهر لا) قياسا على
 مودع الابن إذا انفق على الابوين بالأذن ولا إذن القاضي فإنه يضمن بالرجوع عليهم ما
 لأنه بالضمنان تبين أنه دفع مال نفسه وأنه متبرع بحر وفيه نظر بل له الرجوع ماذا
 المدفوع قائما ولا هلك لأنه هبة نهر أقول لأوجه الجملة له هبة بل هو دفع مال يستحقه غير
 المدفوع إليه على ظن أنه يستحقه المدفوع إليه فيبقى الرجوع قائما ومستلما كما كدفع
 الدين المظنون بخلاف مودع الابن فإنه مأثور بالحفظ رلي "لخصا ونحوه في شرح
 المقدسي ونقل ط نحوه عن البيري والحاصل أن الظاهر الرجوع مطلقا لا عدمه مطلقا
 ولا التفصيل (قوله وما قطع الخ) في الأشباه إذا حصل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم
 المستحقين كما أو بعضه فما قطع لا يبقى دين لهم على الوقف إلا حق لهم في الغلة زمن
 التعمير وفائدته لوجبات الغلة في السنة الثانية وفاض شيء بعد صرف معلومهم هذه السنة
 لا يعطونهم الفاضل عوضا عما قطع اه (قوله قدر العمارة) أي التمدد الذي يغلب على
 ظنه الحاجة إليه حوى ويصرف الزيادة على ما شرط الواقف أشباه (قوله ولا غلة)
 أي والحال أنه لا غلة للأرض حين يحدث حدث (قوله فليحفظ النهر الخ) قال في الأشباه
 في فرق بين اشتراط تقديم العمارة كل سنة والسكوت عنه فإنه مع السكوت تقدم العمارة
 عند الحاجة إليها ولا يذخر لها عند عدم الحاجة إليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة
 ويذخر لها عند عدمها ثم يفرق الباقي لأن الواقف انما جعل الفاضل عنهم الفقراء اه ط
 (قوله لو زاد المتولى دانا) صورته استأجر المتولى رجلا في عمارة المسجد بدينه ودائق
 وأجره مثله درهم ضمن جميع الأجرة من ماله لأنه زاد في الأجر أكثر مما ينبغي فيه الناس
 فيصير مستأجرا لنفسه فإذا نقد الأجر من مال المسجد كان ضامنا بحر عن الخانية والدائق
 سدس الدرهم والمدار على مالا يتغابن فيه أي مالا يقبل الناس الغبن فيه إذ ما دونه يسير
 لا يمكن الاحتراز عنه (قوله وفي شرحها) خبر مقدم بوجه قوله الشعار الخ قصد به النظها
 مبتدأ مؤخر (قوله في وقف المصالح) أي فيما لو وقف على مصالح المسجد (قوله يعبر) من
 العبور بمعنى الدخول (قوله التي تقدم) أي على بقية المستحقين بعد العمارة الضرورية
 (قوله امام وخطيب الخ) ظاهره أن جميع من ذكر يكون في قطعه ضرر بين وخصه في

وأما الناظر والكاتب والجاني
 فإن عملوا من العمارة فلهم أجره
 عملهم لا المشروط بحرق في النهر
 وهو الحق خلاف لما في الأشباه
 وفيما من الذخيرة لو صرف الناظر
 لهم مع الحاجة إلى التعمير ضمن
 وهل يرجع عليهم الظاهر لا تعديبه
 بالدفع وما قطع للعمارة يستقر أسا
 وفيها لو شرط الواقف تقديم
 العمارة ثم الفاضل للفقراء أو
 للمستحقين لم ينظر الناظر المسالك قدر
 العمارة كل سنة وإن لم يحق له الآن
 لجواز أن يحدث حدث ولا غلة
 بخلاف ما إذا لم يشترطه فليحفظ
 الفرق بين الشرط وعدمه وفي
 الوهبانية لو زاد المتولى دانا على
 أجر المثل ضمن الكل لوقوع
 الأجرة له وفي شرحها الشرح بالي
 عند قوله

ويدخل في وقف المصالح قيم
 امام وخطيب والمؤذن يعبر
 الشعار التي تقدم شرط أم لم يشترط
 بعد العمارة هي امام وخطيب
 ومدرس ووقاد وقرائش ومؤذن
 وناظر وغن زيت ووقاديل وحصر
 يما ووضو وكافة نفقة للميضاة

النهر بالخطيب فقط بشرط أن يتحدث في البلد ككثرة والمدينة ولم يوجد من يحظ بحسبة بأذن
 الامام اه وفيه نظر كما في الجوى (قوله مباشر) انظر ما المراد به (قوله وشاهد) قيل المراد
 به كاتب الغيبة المعروف بالقطبجي يعرف أهل الشام (قوله وشاهد) هو الملازم للمسجد
 مثلاً فقد حاله من تنظيم ونحوه وقيل هو المسمى بالقطبجي قلت ويؤيده ما في القاموس
 الاشادة رفع الصوت بالشئ وتعريف الضالة والاهلال والشهادة الدعاء بالابل وذلك
 الطيب بالجلد اه (قوله ومن ملأ) هو الشاوي يعرف أهل الشام وترى منقذ وقيل هو في
 عرف أهل مصر من ينقل الماء من الصهر يجر الى الجرار وفي القاموس منقذ كمنقذ
 التي ببر ذفيه الماء (قوله قاله في البحر) أي قال ما من قوله الشعاير الى هنا (قوله قلت
 ولا ترد) رد على قول البحر ويقع الاشتباه الخ (قوله انتهى) أي كلام الشرايع الى في شرح
 الوهبانية (قوله لو مدرّس المدرسة) ولا يكون مدرّس من الشعاير الا اذا لازم المدرّس
 على حكم الشرط أما مدرّس زماناً فلا اشتباه ولو أنكر الناظر ملازمة المدرّس قال قول
 للمدرّس بيمينه وكذا الورثة اقبامهم مقامه وكذا كل ذي وظيفة وقامه في حاشية الرولى
 عند قول البحر السادسة وفي الجوى سئل المصنف عن لم يدرس لعدم وجود الطلبة فهل
 يستحق المعلوم أجاب ان تزغ نفسه للتدريس بان حضر المدرسة المعنية لتدريسه استحق
 المعلوم لا مكان التدريس غير الطلبة المشرطين قال في شرح المنظومة المفصولة من
 المدرّس يقوم بغير الطلبة بخلاف الطالب فان المقصود لا يقوم بغيره اه وسأق قبيل
 الفروع انه لو درس في غير هاتين المذكورتين فينبغي أن يستحق العاقبة وفي فتاوى الشافعية
 يستحق المعلوم عند قيام المانع من العمل ولم يكن يتقصيره سواء كان ناظر أو غيره كالجابي
 (قوله وينبغي الحاقه بطلالة القاضى الخ) قال في الاشياء وقد اختلفوا في أخذ الثاني ما
 رتب له في بيت المال في يوم بطلاله فقال في المحيط انه يأخذ لانه يستحق ليوم الثاني وقيل لا
 اه وفي المنية القاضى يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطلالة في الاصح وفي الوهبانية
 انه لا يظهر فينبغي أن يكون كذلك في المدرّس لان يوم البطلالة للاستراحة وفي الحقيقة
 تكون للمطالعة والتحرير عند ذوى الهمة ولكن تعارف القهها في زمانا بطلالة طويلة
 ادت الى أن صار الغالب البطلالة وأيام التدريس قليلة اه وردّه البيرى بما في القصة ان
 كان الواقف قد رتب للمدرّس لكل يوم مبلغاً فلم يدرس يوم الجمعة أو الثلاثاء لا يحل له أن يأخذ
 ويصرف أجر هذين اليومين الى مصارف المدرسة من المراتم وغيرها بخلاف ما اذا لم يقدّر
 لكل يوم مبلغاً فانه يحل له الأخذ وان لم يدرس فيه ما للعرف بخلاف غيره ما من أيام
 الاسبوع حيث لا يحل له الأخذ الاجر عن يوم لم يدرس فيه مطلقاً سواء قدر له أجر كل يوم أو لا
 اه ط قلت هذا ظاهر فيما اذا قدر لكل يوم درس فيه مبلغاً أما لو قال يعطى المدرّس
 كل يوم كذا فينبغي أن يعطى ليوم البطلالة المتعارفة بقرينة ما ذكره في مقابلته من البناء
 على العرف فحيث كانت البطلالة معروفة في يوم الثلاثاء والجمعة وفي رمضان والعيدين

مطلب

فيه لم يدرس لعدم وجود الطلبة
 فليس مباشر وشاهد وشاهد وجاب
 وخازن كتب من الشعاير فرفة قد عيهم
 في دفتر المساجد ابى من بشرى
 ويقع الاشتباه في ابواب ومن ملأ
 قاله في البحر قلت ولا ترد في تقديم
 ابواب ومن ملأ وخادم مطهرة
 انتهى قلت انما يكون المدرّس من
 الشعاير لو مدرّس المدرسة كما مر
 أما مدرّس الجامع فلا لانه لا يعطى
 له بطلالة بخلاف المدرسة سميت تنقل
 أصلاً وهل يأخذ أيام البطلالة
 كما يدور مضان لم أره فينبغي الحاقه
 ببطلالة القاضى واستحقاقها
 والاسمع انه يأخذ لانه الاستراحة
 أشباه من قاعدة العادة محكمة

مطلب

في استحقاق القاضى والمدرّس
 الوظيفة في يوم البطلالة

يجل الاخذ وكذا لو بطل في يوم غير معتاد لغير بردوس الا اذا نص الواقف على تقييد
 الدفع باليوم الذي يدرس فيه كما قلنا وفي الفصل الثامن عشر من التتارخانية قال الفقيه
 أبو الليث ومن يأخذ الاجر من طلبة العلم في يوم لا درس فيه أرجو أن يكون جائزا وفي
 الخاوي اذا كان مشغولا بالكتابة والتدريس اه (قوله وسيجي) أي عن نظم الوهبانية
 بعد قوله مات المؤذن والامام (قوله على من له السكنى) أي على من يستحقها ومقتاده انه
 لو كان بعض المستحقين غير ساكن فيها يلزمه التعمير مع الساكنين لان تركه لحقه لا يستط
 حق الوقف فيهم مذهبهم والتأجير حصته كما يأتي (قوله من ماله) فاذا تم حيطانها بالاجر
 أو أدخل فيها جديدا ثم مات ولا يمكن نزاع ذلك فليس للورثة نزاع بل يقال لمن له السكنى
 بعده ضمن لورثته قيمة البناء فان أبي أوجرت الدار وصرفت الغلة اليهم بمقدار قيمة البناء
 ثم أعيدت السكنى الى من له السكنى وليس له أن يرضى بالهدم والقلم وان كان مازم
 الاول مثل تخصيص الحيطان وتأمين السطوح وشبه ذلك لم يرجع الورثة بشئ يجز عن
 الظهيرية أي لان لا يمكن أخذ عينه فهو في حكم الهالك بخلاف الاجر والجدع ولو بني
 الاول ما يـ سكن رفعه بلا ضرر رأس الورثة برفعه وليس للثاني تمسكه بلارضاهم كما في
 الاسعاف وفي البحر عن الفقيه لوني واحدم من الموقوف عليهم بعض الدار وطين البعض
 وخصص البعض وبسط فيه الآخر فطالب الآخر حصته ليسكن فيه ما نفعه حتى يدفع
 حصته ما أنفق ليس له ذلك والطين والخص صار تبع للوقف وله نقض الآخر ان لم يضر
 (قوله لامن الغلة) لان من له السكنى لا يملك الاستغلال بخلاف واختلف في عكسه
 والراجح الجواز كما حره الشرنبلال في رسالة ويأتي تمامه قريبا (قوله اذا غرم بالغنم)
 أي المضرة بقابله المنفعة (قوله بقدر الصفة التي وقفها الواقف) هذا موافق لما قدمناه
 عن الهداية عند قوله يبدأ من غنمه بعمارته والظاهر أن المراد منه منع الزيادة بلارضاه
 كما يفيد تمام عبارة الهداية وكذا ما يأتي عن الزياهي فلا ينافي ما في الاسعاف من انه
 يقال له ربه امرته لا غنى عنها وهي ما يمنع من خرابها ولا يلزمه أن يزيد من ذلك اه فلا يلزمه
 إعادة البياض والحجرة ولا إعادة مثل ما خرب في الحسن والنفاسة هذا ما ظهر لي (قوله
 ولو أبي من له السكنى) أي كلهم أو بعضهم في حق حصته الا أني لم يرد هذا اليه
 كما في الفهستاني والدر المنبقي والاسعاف (قوله عرا الحاكم) أي أو المتولى قهـ تاني
 قال في البحر ولو قالوا عرها المتولى أو القاضي لكان أولى (قوله كعمارة الواقف) أي به
 مع علمه مما تقدم للاستثناء ط (قوله ولم يزد في الاصح) يشهد الى أن فيه خلافا لكان هذا
 ذكره الزياهي في الموقوف على الفتراء وقد ساء أيضا عن الهداية وكلامنا الآن
 في الموقوف على معين أي كذرية الواقف ونحوهم عن عين لهم السكنى وظاهر كلامهم انه
 لا خلاف في عدم الزيادة فيه (قوله ولا تصح اجارة من له السكنى) أي اذا لم يكن متوليا
 ولو زادت على قدر حاجته ولا مستحق غيره كما قدمناه عند قوله ولا يقسم وقد ساء هنا مالو

مطلبه
 عمارة من له السكنى ملك له

وسيجي مالو غاب فليصفظ (ولو)
 كان الموقوف (دارا فعمارة على
 من له السكنى) ولو متعديا من
 ماله لامن الغلة اذا غرم بالغنم
 درر (ولم يزد في الاصح) يعني انما
 تجب العمارة عليه بقدر الصفة
 التي وقفها الواقف (ولو أبي) من
 له السكنى (أو عجز) لفقده (عمر
 الحاكم) أي أجرها الحاكم منه
 أو من غيره وعمرها (بأجرتها)
 كعمارة الواقف ولم يزد في الاصح
 الا برضى من له السكنى زياهي ولا
 يجبر الا على العمارة ولا تصح
 اجارة من له السكنى

مطلبه
 من له السكنى لا يملك الاستغلال
 واختلف في عكسه

مطلبه
 فيما لو أجر من له السكنى

ضائق على المستحقين وكذا لا تصح اجارة من له الغلة كما في البحر وسبأ في قول المصنف
 والموقوف عليه الغلة لا يملك الاجارة بقى لو اجر ولم تصح ينبغي أن تكون الوقف بحر لكن
 قال الحنفى أنه غاصب وصير حوا بأن الاجارة للغاصب اه قلت هذا مبنى على مذهب
 المتقدمين والمتقى به ضمان منافع الوقف كما سبأ في قبيل قوله يقتضى بالضممان في غصب عقار
 الوقف فاذا كانت الغلة أو السكنى له وحده ينبغي أن تكون الاجارة له والا فلكل تأمل
 (قوله بل المتولى أو القاضى) ظاهره أن للقاضى الاجارة ولو لم يكن المتولى الا ان يكون
 المراد التوزيع فالقاضى يؤجرها ان لم يكن له امتول أو كان وأبى الاصلح وأمام مع حضور
 المتولى فليس للقاضى ذلك بجر وفي الاشباه في قاعدة الولاية الخاصة أقوى من الولاية
 العامة بعد أن ذكر فروعا وعلى هذا لا يملك القاضى التصرف في الوقف مع وجود ناظر
 ولو من قبله اه قال الرملى وسبأ أن ولاية القاضى متأخرة عن المشروط له ووصيه تنبه
 اه ومنشأه انه ليس له الا يجار مع حضور المتولى وأيده الرملى في محمل آخر واستدل
 بالساعة المارة اه كنه نقل بعده عن أوفاف هلال أن القاضى اذا اجر دار الوقف
 أو وكيله بأمره جاز قال وظاهره اطلاق الجواز مع وجود المتولى ووجهه ظاهر اه انكن
 في فتاوى الحنفى أن تنصهم على أن القاضى مجبور عن التصرف في مال اليتيم عند
 وصى الميت أو القاضى يقتضى بالقياس عليه انه هنا كذلك فلا يؤجر الا اذا لم يكن متول
 أو كان وامتنع اه وعليه يحمل كلام هلال * (تنبيه) لم يذكر شارحون حكم العمارة
 من المتولى أو القاضى وفي المحيط انه صاحب السكنى لان الاجارة بدل المنفعة وهى كانت
 له فكذلك ابداءها والقيم انما اجر لا جمل اه ومقتضاه انه لو مات تكون ميراثا كما لو عمرها
 بنفسه بجر (قوله رعاية للحقنين) حق الوقف وحق صاحب السكنى لانه لو لم يعمرها تفوت
 السكنى أصلا بجر (قوله فلا عمارة على من له الاستغلال الخ) منه وم قول المتبن فعمارته
 على من له السكنى وهذا معلوم أيضا من قوله لا بد أن غلة الوقف بعمارته وعطف عليه قوله
 ولو دار الخ (قوله لانه لا سكنى له) قال في البحر وظاهر كلام المصنف وغيره أن من له
 الاستغلال لا يملك السكنى ومن له السكنى لا يملك الاستغلال كما صرح به في البرازية
 والفتح أيضا بقوله وليس للموقوف عليهم الدار سكنها بل الاستغلال كالبس للموقوف
 عليهم السكنى الاستغلال اه وما في الظهيرية من أن العمارة على من يستحق الغلة محمول
 على أن العمارة في غلته ولما كانت غلته له صار كان العمارة عليه اه قلت ويؤيده أن
 الخصاص سوى بين المثلتين سكنته فرق بينهما في محل آخر بأن من له الاستغلال له السكنى
 لان سكنه كسكنى غيره بخلاف العكس لانه لو يجب فيها حق الغلته ومن له الاستغلال اذا
 سكن لا يوجب حق الغلته وادعى الشر نبلا في رسالة أن الراجح هذا كما قدمته قريبا
 وقامه فيما علقته على البحر * (تنبيه) يفهم من كلام الفتح المذكور أن الواقف اذا
 أطلق ولم يقيد بكونهم للسكنى أو للاستغلال انما تكون للاستغلال وفي الفتاوى الظهيرية

مطلبه
 لا يملك القاضى التصرف في الوقف
 مع وجود ناظر ولو من قبله
 بل المتولى أو القاضى (نمرتها)
 بعد التمهيد (الى من له السكنى)
 رعاية للحقنين فلا عمارة على من له
 الاستغلال لانه لا سكنى له

مطلبه
 من له الاستغلال لا يملك السكنى
 وبالعكس

المصرح به في كتبنا أن الواقف إذا أطلق الوقف فهو على الاستغلال لا السكنى قال
في النظم الوهابي

ومن وقت دار عليه فباله * سوى الاجر والسكنى به لا تنظر

ثم ذكر عبارة شرحه لابن الشحنة وان المسئلة من التجنيس وقتاوى الخاصى وذكر
في الخبرية في محل آخر والحاصل أن الواقف إذا أطلق أو عين الاستغلال كان للاستغلال
وان قيد بالسكنى تقيد به وان صرح به ما كان لهما جريا على كون شرط الواقف
كنص الشارع وهذا كما ترى خلاف ما رجحه الشرنبلالى وسبب ذكر الشارع القواين
عند قول المصنف والموقوف عليه الغلة لا يملك الاجارة (قوله فلو سكن) أى من له الغلة
على القول بأنه لا سكنى له (قوله لعدم الفائدة) لأنها إذا أخذت منه دفعت اليه حيث
لم يكن له شريك في الغلة كما في البحر (قوله ولو هو المتولى) أى لو كان الساكن في دار
الغلة هو المتولى (قوله ينبغى الخ) البحث لصاحب النهر (قوله نصب متولاهم) أي
الظاهر أنه لا حاجة لنصب متولاهم من أنه لو أعي من له السكنى أو عجز عمر الحاكم الآن
يراد أنه ينصب متولاهم مطلقا لخصوص التهمير لظهور خيانة الاقل بما فعل فلما تأمل
(قوله ولو شرط الواقف غلته) أى للموقوف عليه الدار (قوله صحا) أى الوقف
والشرط المذكور لئلا يكتفى أصل العبارة في التنازع فلو وقف جازع مع هذا الشرط اهـ
وهذا يحتمل أن يكون المراد جواز الوقف مقتربا بهذا الشرط ولا يلزم منه صحة هذا
الشرط تأمل (قوله الظاهر لا) هذا خلاف ما استظهره في البحر حيث قال وظاهره أنه
يجب على عمارتها بقياسه أن الموقوف عليه السكنى كذلك اهـ واستوضح في النهر
لما استظهره بقول الهداية فيما هو ولا يجبر الممتنع على المارة لما فيه من اتلاف ماله
فأشبه امتناع صاحب البذر في المزارعة ولا يكون امتناعه منه رضيا بطلان حقه لأنه
في حيز التردد اهـ قال في النهر وانت خبير بأن هذا باطلا لانه يشمل ما لو شرط عليه الواقف
المرقة لأنها حيث كانت عليه كان في اجبارها اتلاف ماله اهـ واعترض بأن الخبر فائدة
صحة الشرط والافلاحة له قلت علمت أن صحة الشرط غير صحيحة في عبارة التنازع
وتعليل الهداية شامل للشرط وغيره فهو دليل على عدم صحته فافهم على أن هذا الشرط
لا ثمرة له لأن الغلة حيث كانت للموقوف عليه فلا فرق بين نعمه منها أو من غيرها فإذا
امتنع عن المارة من ماله يؤجرها المتولى وبعمرها من غلتها لأنها موقوفة للغلة ولو كان
هو المتولى وامتنع من عمارتها ينصب غيره ليعمرها أو يعمرها الحاكم كما مر من قد يظهر
الثمرة فيما إذا كانت غلتها لا تفي بعمارتها فان قلنا بصحة الشرط لزمه أن يعمرها من ماله
وهو بعيد لما علمته من كلام الهداية ولأن كلام الواقف لا يصلح لزماله بعمرها
أذلا ولاية على المستحق (قوله لم أره) قال في الفتح به - وهذا والحال فيها يؤدى الى أن
تصير نقصا على الأرض كرماد تسوقه الرياح اهـ أى لو تركت بلا عمارة تصير هكذا (قوله

مطلب

وقف الدار عند الإطلاق يحمل
على الاستغلال لا على السكنى

قوله لا تنظر بهكذا بخطه واهـ له
لا تنظر ببناء واحدة ليصح الوزن
وليحترز اهـ صححه

فلو سكن هل تلتزمه الاجرة الظاهر
لا لعدم الفائدة الا اذا احتج بالعمارة
فأخذها المتولى ليعمر بها ولو
هو المتولى ينبغى أن يجبره القاضى
على عمارتها مما علمه من الاجرة
فان لم يفعل نصب متولاهم ليعمرها
ولو شرط الواقف غلته وموئنتها
عليه صحا وهـ ليجبر على عمارتها
الظاهر لا نهر وفي الفتح لو لم يجد
القاضى من يستأجرها لم أره
وخطرتى انه يجبره بين أن يعمرها

مطلبه
في الوقف اذا خرب ولم يكن عمارته

أوردها لورثة الوقف قلت فلو
هو الوارث لم أره وفي فتاوى قارئ
الهداية ما يفيد استبدال الهداية
لورثة الوقف أو الفقراء (وصرف)
الحاكم أو المتولي حاوي (نقضه)
أو غنه ان تعذر إعادة عينه (الى)
عمارة ان احتياجه والاحتفاظ به
لاحتياج) الا اذا خاف ضياعه
فبيع به ويسكن غنه لاحتياج حاوي
(ولا يقسم) النقص أو غنه (بين)
مستحق الوقف) لان صفه سهم في
المانع

أوردها لورثة الوقف) قال في البحر وهو عجيب لانهم صرحوا باستبدال الوقف اذا
خرب وصار لا ينتفع به وهو شامل للارض والدار قال في الذخيرة وفي المنتقى قال هشام
سعدت محمد ايقول الوقف اذا صار بحيث لا ينتفع به المساكين فلا قاضي ان يبيعه ويشترى
بثمنه غيبه وليس ذلك الا لقاضي اه وأما عود الوقف بعد خرابه الى مالك الوقف أو
ورثته فقد قدمنا ضمه فالحاصل ان الموقوف عليه السكني اذا امتنع من العمارة ولم
يوجد مستأجر باعها القاضي واشترى بثمن ما يكون وقتا لكن ظاهر كلام المشايخ أن
يحل الاستبدال عند التعذر انما هو الارض لا البيت وقد حققناه في رسالة الاستبدال اه
كلام البحر واعتضه الرمي بأن كلام المنتقى المذكور شامل للارض والبيت فالفرق
بينهما غير صحيح (قوله فلو هو الوارث لم أره) قبل هذا عجيب من الشارح بعد ما رأى كلام
البحر خصوصاً وقد أقره في النهر من أن الحكم هو الاستبدال فقط وهو لا يخفى بالوارث
وغيره وبه ظهر ضعف ما في فتاوى قارئ الهداية اه قلت بل هو عجيب من المعتض
بعد قول البحر لكن ظاهر كلام المشايخ الخ نعم يرد عليه ما قاله الرمي وكذا ما قدمناه عن
الفتح عند قوله وعاد الى المالك عند محمد بن أن دار الغلة اذا خربت انما يعود الى المالك
عنده نقضها دون ساحتها الآن ساحتها يمكن استغلالها ولو بشئ قبل بل بخلاف غير المدة للغة
كرباط أو حوض خرب فيه هذا يعود الى المالك كنه عند محمد (قوله وفي فتاوى قارئ
الهداية الخ) حيث قال سئل عن وقف انهم لم يكن له شيء بعمر منته ولا يمكن اجارته
ولا تعميره هل تباع انقاضه من حجر وطوب وخشب اجاب اذا كان الامر كذلك صح بيعه
بأمر الحاكم ويشترى بثمنه وقف مكانه فاذا لم يمكن رده الى ورثة الوقف ان وجدوا
والايصرف الفقهاء اه قلت الظاهر أن البيع مبني على قول أبي يوسف والرد الى الورثة
أو الى الفقراء على قول محمد وهو جمع حسن حاصله أنه يعمل بقول أبي يوسف حيث أمكن
والا بقول محمد تأمل * (تتمة) قال في الدر المنقي في كلام المصنف إشارة الى ان الختان
لواحتياج الى المرتبة أجر بيتاً أو بيتين وأنفق عليه وفي رواية يؤذن للناس بالنزول سنة
ويؤجر سنة أخرى ويرم من أجرته وقال الناطق القياس في المسجد أن يجوز اجارة
سطحه لمرتته محيط وفي البرجندي والظاهر ان حكم عمارة أو فاف المسجد والحوض
والبنو وأمثالها حكم الوقف على الفقراء اه (قوله نقضه) يتلث النون على ما ذكره
البرجندي أي المنقوض من خشب وحجر وأجزوا غير هاتين الملتقي (قوله ان احتياجه)
بان أحضرت المؤن أو مكان المنهدم لثاقته لا يحل بالانتفاع فيؤخره للاحتياج
والا فلا انهدام تحقق الحاجة فلا معنى للشروط حينئذ يذهب عليه في الفتح وأغنى في البحر
نهر (قوله لاحتياج) الاولى للاحتياج كما عبر في الكنز (قوله في بيعه) فعلى هذا يباع
النقص في موضعين عند تعذر عوده وعند خوف هلاكه بحر ويراد ما في الفتح حيث
قال واعلم أن عدم جواز بيعه الا اذا تعذر الانتفاع به انما هو فيما اذا ورد عليه وقف

الواقف أما إذا اشتراه المتولى من مستغلات الوقف فانه يجوز بيعه بلا هذا الشرط لأن
 في صبرونه وقتنا خلافا واختار أنه لا يكون وقتا للقيم ان يبيعه متى شاء المصلحة عرضت اه
 ونستأني المسئلة في الفصل الاتي معنا (قوله لا العين) لانها حق المالك أو حق الله تعالى
 على الخلاف ومنه يؤخذ عدم جواز قسمة حصص المسجد العتيقة بين المستحقين وكذا ما بقي
 من شمع رمضان وزيته للامام والوقادين جوى الا اذا كان العرف في ذلك الموضع أن
 الامام أو المؤذن يأخذ به بلا صريح اذن الدافع فله ذلك كما في البحر عن القنية ط قالت
 وشجر الوقف ليس له حكم العين لما في البحر عن الفتح سئل أبو القاسم الصغار عن شجرة وقف
 يس ببعضها وبقي بعضها قال ما يس منها فبيله سبيل غلته وما بقي تروك على حالها وفي
 البرازية عن الفضلي ان لم تكن مثمرة يجوز بيعها قبل القلع لانه غلته والمثمرة لا تباع الا بعد
 القلع كبناء الوقف اه وفي جامع الفصولين غصب وقف فأنقضه بغيره يصرف
 الى مرتبه لا الى اهل الوقف لانه بدل الرقبة وحققهم في الغلة لاقى الرقبة اه (قوله جعل
 شئ) بالبناء للمفعول وشئ نائب فاعل والاصل ما قسم به الشارح وكان المناسب ذكر
 هذه المسائل فيما مر من الكلام على المسجد (قوله أى جعل الباني) ظاهره ان اهل المحلة
 ليس لهم ذلك وسند كرمياخافه (قوله من الطريق) أطلق في الطريق فمعم الزايف وغيره
 وفي عباراتهم ما يؤيده ط وعما فيه (قوله اضيقه ولم يضر بالمارين) أفاد ان الجواز
 مقيد بهذين الشرطين ط (قوله جاز) ظاهره انه يصير له حكم المسجد وقد قال في جامع
 الفصولين المسجد الذي يتخذ من جانب الطريق لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق
 بدل لانه لو رفع حوائطه عاد طريقا كما كان قبله اه شر نبلاية قلت الظاهر ان هذا
 في مسجد جعل كله من الطريق والكلام فيما أدخل من الطريق في المسجد وهذا الامانع
 من أخذه حكم المسجد حيث جعل منه كمسجد مكة والمدينة وقدم قبيل التور والنوافل
 في بحث أحكام المسجد أن ما أطلق بمسجد المدينة مطلق به في الفضيلة نعم تحترى الأول أولى
 اه فانهم (قوله كعكسه) فيه خلاف كما يأتي في خبره وهذا عند الاحتياج كما قيده في الفتح
 فانهم (قوله اتعارف اهل الامصار في الجوامع) لانعلم ذلك في جوامعنا نعم تعارف الناس
 المرو في مسجد له بابان وقد قال في البحر وكذا يكره ان يتخذ المسجد طريقا وأن يدخله بلا
 طهارة اه نعم يوجد في اطراف صحن الجوامع روافد مسطرة وقفه للمشي فيها وقت المطر
 ونحوه لاجل الصلاة أو للخروج من الجامع لا للمرو والمارين مطلقا كالطريق العام والاصل
 هذا هو المراد فان كان له حاجة الى المرو في المسجد عز في ذلك الموضع فقط لا يكون بعدا
 عن المصالح ولا يكون أعظم حرمة لمحل الصلاة فتأمل (قوله حتى الكافر) اعترض بأن
 الكافر لا يمنع من دخول المسجد حتى المسجد الحرام فلا وجه لجعله غاية هنا قلت في البحر
 عن الحاوي ولا بأس أن يدخل الكافر وأهل الذمة المسجد الحرام ويبيت المقدس وسائر
 المساجد لمصلحة المسجد وغيرهما من المهمات اه ومفهومة ان في دخوله غير مهمة بأسا

مطلبه
 في جعل شئ من المسجد طريقا
 لا العين (جعل شئ) أى جعل
 الباني شئاً (من الطريق مسجد)
 اضيقه ولم يضر بالمارين (جاز)
 لانهم للمساكين (كعكسه) أى
 يجوز عكسه وهو ما اذا جعل
 في المسجد ممرات تعارف اهل
 الامصار في الجوامع وجاز لكل
 احد ان يمر فيه حتى الكافر الا
 بالجنب والمناض والدواب والحي

وبه يتجه ما هنا فافهم (قوله كما جاز الخ) قال في التمر نبلاية فيه نوع استدراك بما
تقدم الآن يقال ذلك في اتخاذ بعض الطريق مسجدا وهذا في اتخاذ جميعها ولا بد من
تقييده بما إذا لم يضرب كما تقدم ولا شك ان الضرب ظاهر في اتخاذ جميع الطريق مسجدا
لا بطلان حق العاقبة من المرور المعناد واجبهم وغيرها فلا يقال بالابتداء ويل بأن يراد
بعض الطريق لا كله فليتأمل اهـ وأجيب بأن صورته ما إذا كان المقصد طريقان
واستباح العاقبة الى مسجد فانه يجوز جعل أحدهم مسجدا واليس فيه ابطال حقهم
بالكلية (قوله لاعكسه) يعني لا يجوز أن يتخذ المسجد طريقا وفيه نوع مدافعة لما
تقدم الا بالنظر لبعض والكل شر نبلاية قلت ان المصنف قد تابع صاحب الدرر
مع انه في جامع الفوائد نقل أقوال جعل شيئا من المسجد طريقا ومن الطريق مسجدا جاز
ثم رمز الكتاب آخر لجعل الطريق مسجدا يجوز لا جعل المسجد طريقا لانه لا يجوز
الصلاة في الطريق فجاء جعله مسجدا ولا يجوز المرور في المسجد فلم يجز جعله طريقا اهـ
ولا يخفى أن المتبادر أنهم أقولان في جعل المسجد طريقا بقدرية التعديل المذكور
ويؤيده ما في التتارخانية عن فتاوى أبي الليث وان أراد أهل المحلة أن يجعله لولائيين
المسجد طريقا للمساكين فقد قيل ليس لهم ذلك وانه صحيح ثم نقل عن العتبية عن خواهر
زاده إذا كان الطريق ضيقا والمسجد واسعا لا يجتنبون الى بعضه تجوز الزيادة
في الطريق من المسجد لان كاهل العامة اهـ والمتون على الثاني فكان هو المعتمد لكن
كلام المتون في جعل شيء منه طريقا وأما جعل كل المسجد طريقا فالظاهر انه لا يجوز
قولا واحدا نعم في التتارخانية سئل أبو القاسم عن أهل مسجد أراد بعضهم ان يجعلوا
المسجد رحبة والرحمة مسجدا أو يتخذوا له بابا ويحرقوا بابا عن موضعه وأبي البعض
ذلك قال إذا اجتمع أكثرهم وأفضلهم ليس للاقل منهم اهـ قالت ورحمة المسجد
ساحته فهذا ان كان المراد به جعل بعضه رحبة فلا إشكال فيه وان كان المراد به جعل كله
فليس فيه ابطاله من كل جهة لان المراد فتحه ليحجبه الرحمة مسجدا بطله بخلاف جعله
طريقا تأمل ثم ظاهر ما نقلناه ان تقييد الشارع أقولا بالبابي وثانيا بالامام غير قبيح نعم
في التتارخانية وعن محمد في مسجد ضاق بأهل لا بأس بأن يهلق به من طريق العامة اذا
كان واسعا وقيل يجب أن يكون بأمر القاضي وقيل انما يجوز اذا فتحت البلدة عنوة
لا لوصليها (قوله لجواز الصلاة في الطريق) فيه ان الصلاة في الطريق مكروهة كالمروء
في المسجد فالصواب لعدم جواز الصلاة في الطريق كما تقدمناه عن جامع الفوائد يعني
ان فيه ضرورة وهي انهم لو أرادوا الصلاة في الطريق لم يجز فكان في جعله مسجدا
ضرورة بخلاف جعل المسجد طريقا لان المسجد لا يخرج عن المسجدية أبدا فلم يجز لانه
يلزم المرور في المسجد ولا يخفى ان المتبادر من هذا كون المراد هو رأي تارخاني غير
جنب وهذا يؤيد أن هذا قول آخر وقد علمت ترجيح خلافه وهو جواز جعل شيء منه

(كما جاز جعل)
الطريق مسجدا لا عامسا
لجواز الصلاة في الطريق لا المرد
في المسجد

تؤخذ أرض) ودار وحائوت

(يجنب مسجد ضاق على الناس

القيمة كرها) درر وعمادية

(جعل) الواقف (الولاية لنفسه

جاز) بالاجماع وكذا لو لم يشترط

لاحد فالولاية له عند الثاني وهو

ظاهر المذهب ثم خالفنا نقله

المصنف ثم لو صبه ان كان والا

فالعالم فتاوى ابن نجيم وقارى

الهداية وسيجي (وينزع) وجوبا

بنازية

مطلب

في اشتراط الواقف الولاية لنفسه

مطلب

في ترجحة هلال الراى البصرى

مطلب

ياشم بنو لولة الخائن

مسجدا ونسقط حرمة المرور فيه للضرورة لكن لا تسقط عنه جميع أحكام المسجد فإذا
لم يجز المرور فيه بلجنب ونحوه كما ترافاهم (قوله تؤخذ أرض) في الفتح ولو ضاق المسجد
ويجنبه أرض وقف عليه أو حائوت جاز أن يؤخذ ويدخل فيه اه زاد في البحر عن
الحائنة بأمر القاضى وتقييده بقوله وقف عليه أى على المسجد يقيدها ولو كانت وقفا
على غيره لم يجز لكن جواز أخذ المال كرها يقيده الجواز بالاولى لان المسجد لله تعالى
والوقف كذلك ولذا ترك المصنف في شرحه هذا التقييد وكذا في جامع الفصولين تأمل
(قوله بالقيمة كرها) لما روى عن الصحابة رضى الله تعالى عنهم لما ضاق المسجد الحرام
أخذوا أرضين بكرة من أصحاب القيمة وزادوا في المسجد الحرام بحر عن الزياهي
قال في نور العين ولعل الاخذ كرها ليس في كل مسجد ضاق بل الظاهر أن يختص بمسجد
يكن في البلد مسجد آخر اذ لو كان فيه مسجد آخر يمكن دفع الضرورة بالذهاب اليه
نعم فيه مرجح لكن الاخذ كرها أشد حرجا منه ويؤيد ما ذكرنا فعل الصحابة اذ لا مسجد
في مكة سوى المسجد الحرام اه (قوله جاز بالاجماع) كذا ذكره الزياهي وقال لان
شرط الواقف مئة برفيراعى لكن الذى في القدورى انه يجوز على قول أبي يوسف وهو
قول هلال أيضا وفي الهداية انه ظاهر الرواية وقد رداه العلامة قاسم على الزياهي دعواه
الاجماع بأن المنة قول ان اشتراطها يفسد الوقف عند محمد كما في الذخيرة ونازعه في النهر
وأطال وأطاب وحاصل ما ذكره ان فيه اختلاف الرواية عن محمد واختلاف المشايخ
في تأويل ما نقل عنه وان هلالا أدرك بعض أصحاب أبي حنيفة لانه مات سنة خمس
وأربعين ومائتين واللفظ المشايخ يقال على من دونه اه وفي النسخ هلال الراى هو
هلال بن يحيى بن مسلم البصرى نسب الى الراى لانه كان على مذهب الكوفيين ورأى بهم
وهو من أصحاب يوسف بن خالد البصرى ويوسف هذا من أصحاب أبي حنيفة وقيل ان
هلالا أخذ العلم عن أبي يوسف وزفر ووقع في المبسوط والذخيرة وغيرهما الراى وفي
المغرب هو شحرف لانه من البصرة لامن الراى والراى نسبة الى الراى وهكذا اصح
في مسند أبي حنيفة وغيره اه (قوله خلافا لما نقله المصنف) أى عن السراجية من
انه لا يصح هذا الوقف عند محمد وبه يفتى (قوله وسيجي) أى فى الله ل لا فى وهو
قول الماتن ولاية نصب التميم الى الواقف ثم لو صبه ثم للقاضى (قوله وينزع وجوبا)
مقتضاه ان القاضى يتركه والا ثم بنو لولة الخائن ولا شك فيه بحر لكن ذكر في البحر
أيضا عن الخصاف ان له عزله أو ادخال غيره معه وقد يجاب بأن المقصود رفع ضرره عن
الوقف فاذا ارتفع بضم آخر اليه حصل المقصود قال في البحر وقده ما انه لا يعزله القاضى
بجتر الطعن فى أماته بل بخيانة ظاهرة بينة وأنه اذا أخرجه رتاب وأتاب أعاده وان
امتناعه من التعمير خيانة وكذا لو باع الوقف أو بعضه أو تصرف تصرفا غير جائز
عالم به اه وقوله لا يعزله القاضى بجتر الطعن الخ سبكه الشارح فى الفروع ويأتى

الكلام قرية على حكم عزل القاضى بلا جحمة وسبب آتى في الفصل قبيل قوله باع دارا
حكم عزل الواقف الناظر * (تنبيه) * إذا كان ناظرا على أوقاف متعة قد ظهرت
غيبات في بعضها أفق المفتى أبو السعد ودأنه يعزل من الكل قلت وبشهم بدله قولهم
في الشمادة أن الفسق لا يجزى وفي الجواهر القيم إذا لم يراع الوقف يعزله القاضى وفي
خزانة المفتين إذا زرع القيم لنفسه يخرج القاضى من يده قال البيهقي يؤخذ من الأول
أن الناظر إذا امتنع من إعاقة الكتب الموقوفة كان للقاضى عزله ومن الثاني لو سكن
الناظر دار الوقف ولو بأجر المثل له عزله لأنه نص في خزانة الأكل أنه لا يجوز له السكنى ولو
بأجر المثل اه وفي الفتح أنه يعزل بالجنون المطبق سنة لأقل ولو برئ عادله النظر قال
في النهر والظاهر أن هذا في المشروط له النظر أما منسوب القاضى فلا وفي البيهقي أيضا
عن أوقاف الناصبي الواقف لو وقف على قوم ولا يوصل إليهم ما شرط لهم ينزع القاضى
من يده ويؤليه غيره اه ربه عزله المتولى من قبل الواقف بوقت الواقف على قول أبي يوسف
المفتى به لأنه وكيل عنه إذا أجمع له قيمته في حياته وبعد موته كما في البحر (قوله لو
الواقف) أي لو كان المتولى هو الواقف (قوله فغيره بالاولى) قال في البحر واستند منه
أن للقاضى عزل المتولى الخائن غير الواقف بالاولى (قوله غير مأمون الخ) قال
في الاستيعاف ولا يولى الأمين قادر بنفسه أو بنائيه لأن الولاية قيد بشرط النظر
وليس من النظر تولية الخائن لأنه يحل بالمقصود وكذا تولية العاجل لأن المقصود لا يحصل
به ويستوى فيه الذكر والأنثى وكذا الأعمى والبصير وكذا الممدود في قذف إذا تاب لأنه
أمين وقالوا من طلب التولية على الوقف لا يعطى له وهو كمن طالب القضاء لا يتقدم اه
والظاهر أنهم اشترطت الاولوية لاشترائط الصحة وأن الناظر إذا فسق استحق العزل
ولا يعزل كالقاضى إذا فسق لا يعزل على الصحيح المفتى به وبشرط الصحة بلوغه وعقله
لاحترمه واسلامه لما في الاستيعاف لو أوصى إلى صبي تبطل في القياس مطلقا وفي
الاستحسان هي باطله مادام صغيرا فإذا كبر تكون الولاية له ولو كان عبدا يجوز قياسا
واسمحاسا لأهليته في ذاته بدليل أن تصرفه الموقوف لسلطان المولى ينزل عليه بعد العتق
لزوال المانع بخلاف الصبي ثم الذي في الحكم كالعبد فلو أخرجهما القاضى ثم عتق
العبد وأسلم الذي لا تعود إليهما اه بحر ملخص ونحوه في النهر وفي فتاوى العلامة
الشاشي وأما الاسناد للصغير فلا يصح بحال لا على سبيل الاستعانة بالنظر ولا على سبيل
المشاركة لغيره لأن النظر على الوقف من باب الولاية والصغير يولى عليه اقصور فلا يصح
أن يولى على غيره اه وفي أنفع الوسائل عن وقف هلال وقال ولا يتم إلى ولدى وفيهم
الصغير والكبير يدخل القاضى مكان الصغير رجلا وإن شاء أقام السكر مقامه ثم نقل
عنه ما مر عن الاستيعاف فهذه النقول صريحة بأن الصبي لا يصلح ناظرا أو مأمورا في الأشباه
في أحكام الصبيان من أن الصبي يصلح وصيا وناظرا أو يقيم القاضى مكانه بالغ إلى بلوغه

مطلب
فيما يعزل به الناظر

(لو) الواقف دبر فغيره بالاولى
(غير مأمون) أو عاجزا أو ظهريه
فسق كسرب سحر ونحوه فتح

مطلب
في شروط المتولى

مطلب
مهم في تولية الصبي

كافي منقولة ابن وهبان من الوصايا اه فقهه انه لم يذكر في المنقولة قوله وناظرا
ثم رأيت شارح الاشباه به عمل ذلك أيضا وأما ما ذكره الشارح في باب الوصي عن
الجهتي من انه لو فوض ولاية الوقف لصبي صح استحسانا ففيه أن ما ذكره صاحب الجعفي
صريح به نفسه في الحاوي بقوله ولو أوصى الى صبي في وقته فهو باطل في القياس ولكنه
استحسن أن تكون الولاية اليه اذا كبر اه وهذا هو ما ذكره عن الاستعاف ثم رأيت
في أحكام الصغار للإسدي وشي عن فتاوى رشيد الدين قال القاضي اذا فوض الولاية
الى صبي يجوز اذا كان أهلا للحفظ وتكون له ولاية التصرف كما أن القاضي يملك اذن
الصبي وان كان الولي لا يأذن اه وعليه فيمكن التوفيق بحمل ما في الاستعاف وغيره
على غير الادل للحفظ بان كان لا يقدر على التصرف أما القادر عليه فتكون توليته من
القاضي اذ ناله في التصرف وللقاضي أن يأذن للصبي وان لم يأذن له وليه وبهذا تعلم أن
ما شاع في زماننا من تفويض نظار الاوقاف لصغير لا يعقل وحكم القاضي الخلفي بفسخ
ذلك خطأ محض ولا سيما اذا شرط الواقف تولية النظار لا ارشدا فالارشاد من أهل الوقف
فانه حينئذ اذا ولي بالغ عاقل رشيد وكان في أهل الوقف أرشد منه لاتصح توليته لخالفه
شرط الواقف فكيف اذا كان طفلا لا يعقل ونم بالغ رشيد ان هذا هو الضلال البعيد
واعتقادهم أن خبز الاب لابنه لا يفيد له فيه من تغيير حكم الشرع ومخالفة شرط الواقف
واعطاء الوظائف من تدريس وامانة وغيرها الى غير مستحقة كما أوضحت ذلك في الجهاد
في آخر فصل الجزية كيف ولو أوصى الواقف بالولاية لابنه لاتصح مادام صغيرا حتى يكبر
فتكون الولاية له كما هو وكذلك اعتقادهم أن الارشاد اذا فوض وأسندي في مرض موته
لمن أراد صح لان مختار الارشاد أرشد فهو باطل لان الرشد في أمور الوقف صفة قائمة
بالرشد لا تحصل له بمجرد اخيار غيره له كما لا يصير الشخص الجاهل عالما بمجرد اختيار الغير
له في وظيفة التدريس وكل هذه أمور ناشئة عن الجهل واتباع العادة المخالفة لشرع
الحق بمجرد تحكم العقل المختل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله أو كان
يصرف ماله في الكيمياء) لانه استقرئ من أحوال متعاطيها انها تسخره الى أن يخرج
من جميع ما في يده وقد ترتب عليه ديون بهذا السبب فلا يبعد أن يجبره الحال الى افضاء
مال الوقف ط (قوله وان شرط عدم نزعه) هي من المسائل السبع التي يخالف فيها
شرط الواقف على ما في الاشباه وسنأتي ط (قوله كالوصي) فانه ينزع وان شرط
الموصي عدم نزعه وان خان ط (قوله فلو أمونا لم نصح تولية غيره) قال في شرح الملتقى
معزيا الى الاشباه لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط له النظر بالاختانة ولو عزله لا يصير
الناسي متوليا ويصح عزل الناظر بالاختانة لوم منسوب للقاضي أي لا الواقف وليس
للقاضي الثاني أن يعيده وان عزله الاول بلا سبب لعل أمره على السداد الا أن تثبت
أهليته اه وأما الواقف فله عزل الناظر مطلقا به يفتي ولو لم يجعل ناظرا فانه يصبه القاضي

مطلب
فيمشاع في زماننا من تفويض
نظار الاوقاف للصغير

أو كان يصرف ماله في الكيمياء
بجواز (وان شرط عدم نزعه) أو أن
لا ينزعه قاض ولا سلطان لخالفته
لمحكم الشرع فيبطل كالوصي
فلو أمونا لم نصح تولية غيره اشباه

مطلب
في عزل الناظر

لم يالك الواقف أخرجه كذا في فتاوى صاحب التنوير براهين تصرف والتفصيل المذكور
 في عزل الناظر نقله في البحر عن القنية وذكر المرحوم الشيخ شاهين عن الفصل الأخير
 من جامع الفصولين إذا كان للوقف متول من جهة الواقف أو من جهة غيره من القضاة
 لا يملك القاضي نصبه متول آخر بالاسباب وجوب ذلك وهو ظاهر وخبره من القضاة
 آخر اه قال وهذا مقدم على ما في القنية اه أبو السهم وقال وكذا الشيخ خير الدين
 أطلق في عدم صحة عزله بالاختلاف وان عزله مولانا السلطان فهم إطلاقه ما لو كان
 منصوب القاضي اه ط قلت وذكر في البحر كلاما عن الخلية ثم قال عقبه وفيه دليل على
 أن للقاضي عزل منصوب قاض آخر بغير خيانة إذا رأى المصلحة اه وهذا داخل تحت
 قول جامع الفصولين أن القاضي لا يدخل فيه ما لو عجز أو فسق وفي البيهقي عن حاوي
 المحصيري عن وقف الانصاري فإن لم يكن من يتولى من جيران الواقف وقرابته الا
 برزق ويضعل واحد من غيرهم بالبرزق فذلك إلى القاضي ينظر فيما هو الأصل لاهل
 الوقف اه * (نبيه) * قال في البحر واستفاد من عدم صحة عزل الناظر بالاختصاص عدمها
 لصاحب وظيفة في وقف بغير خيانة وعدم أهلية واستدلل على ذلك بمسئلة غيبة المتعلم
 من انه لا تؤخذ حجرته ووظيفته على حالها إذا كانت غيبته ثلاثة أشهر فهذا مع الغيبة
 فكيف مع الحاضرة والمباشرة وسأني مسئلة الغيبة وحكم الاستتابة في الوظائف قبيل
 قول المصنف ولاية نصب القيم إلى الواقف وفي آخر الفن الثالث من الاشياء إذا ولي
 السلطان مدرسا ليس بأهل لم تصح توليته لان فعله مقيد بالمصلحة خصوصا ان كان المقرر
 عن مدرسا أهل فان الأهل لم يعزل وصريح البرزقي في الصلح بان السلطان إذا أعطى
 غير المستحق فقد ظلم مرتين بمنع المستحق واعطاء غير المستحق اه ملخصا وذكر في البحر
 أيضا أن المتولي لو عزل نفسه عند القاضي بنصب غيره ولا يعزل بعزل نفسه حتى يبلغ
 القاضي ومن عزل نفسه الفراغ لغيره عن وظيفة الناظر أو غيرهما ثم ان كان المتزول له غير
 أهل لا يقرره القاضي ولو أهلا لا يجب عليه تقريره وأفتى العلامة فاسم بان من فرغ
 لسان عن وظيفة سقط حقه وان لم يقر الناظر المتزول له اه قال القاضي بالاولى
 وقد جرى التعارف بصر الفراغ بالدراهم ولا يخفى ما فيه وينبغي الابراء العام بعده اه
 ما في البحر ملخصا السكنى في هذا ما يأتي في الفصل من أن المتولي إذا أراد إقامة غيره
 مقامه لا يصح الا في مرض موته وسأني تمام الكلام عليه مع الجواب عنه هناك وذكر
 صاحب البحر في بعض رسائله أن ما ذكره العلامة فاسم لم يستند فيه إلى نقل وأنه موافق
 في ذلك أي فلا بد من تقرير القاضي ويستدل في الخيرية بما إذا أقر السلطان رجلا
 في وظيفة كانت لرجل فرغ نفسه عنها بما لا يجاب بأن المنقره السلطان لا له شروعه
 إذا الفراغ لا يمنع تقريره سواء قلنا بصحة المنازع فيها أو بعدمها الموافق للقواعد الشرعية
 كما حرره العلامة المقدسي ثم رأيت صريح المسئلة في شرح منهاج الشافعية لابن حجر

مطلب
 لا يصح عزل صاحب وظيفة بالا
 خيانة أو عدم أهلية

مطلب
 في التزول عن الوظائف

مطلب
 لا يتبعه الفراغ من تقرير
 القاضي في الوظيفة

ما ظهر لي ولم أر من نبه عليه (قوله وان لم يذكروها) أي الشرائط قال في البحر ولو
 شرط أن يبيعها ويشترى بينهما أرضاً أخرى ولم يزدصح استحسانا وصارت الثانية وقفا
 بشرائط الأولى ولا يحتاج إلى الإيقاف كالعبد الموصى بخدمته إذا قبل خطاً واشترى
 بثمنه عبداً آخر ثبت حق الموصى له في خدمته (قوله ثم لا يستبدلها بشالمة) قال في الفتح
 الآن يذكروا عبارة تفيد ذلك دائماً وكذا ليس للقيم الاستبدال إلا أن ينص له عليه وعلى
 وزان هذا الشرط لو شرط لنفسه أن ينقص من المعاليه إذا شاء ويزيد ويخرج من شاء
 ومن استبدل به كان له ذلك وليس لغيره أن يبيع له وإذا أدخل وأخرج مرة فليس له ثانياً
 إلا بشرطه ولو بشرطه للقيم ولم بشرطه لنفسه كان له أن يستبدل بنفسه اهـ وذكر في البحر
 فروعاهم سنة فلتراجع (قوله ولو لمساكين آل) أي رجوع وهذه المبالغة لم يذكروها
 في الدرر قال ح ولم يظهر لي وجهها (قوله بدون الشرط) دخل فيه ما لو اشترط عدمه
 كما سيذكره الشارح وفي شرح الوهبانية عن الطرسوسي أنه لا نقل فيه لكنه مقتضى
 قواعد المذهب لأنهم قالوا إذا شرط الواقف أن لا يكون للقاضي أو السلطان كلام
 في الوقف أنه شرط باطل وللقاضي الكلام لأن نظره أعلى وهذا شرط فيه فهو المصلحة
 له ووقوف عليهم وتعليق الوقف فيكون شرطاً لا فائدة فيه للوقف ولا مصلحة فلا يقبل اهـ
 بحر (قوله بشرط في البحر الخ) عبارته وقد اختلفت كلام قاضين في موضع جوزه
 للقاضي بالشرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفي موضع منع منه ولو صارت الأرض
 بحال لا ينتفع بها والمصلحة أنه بالشرط يجوز للقاضي بشرط أن يخرج عن الانتفاع بالكلية
 وأن لا يكون هناك ريع للوقف بعمره وأن لا يكون البيع بغيره فاحش بشرط
 في الاستعاف أن يكون المستبدل قاضي الجنة المقسم بذي العلم والعمل لئلا يحصل
 التطرق إلى إبطال أوقاف المسلمين كما هو الغالب في زماننا اهـ ويجب أن يزداد آخر
 في زماننا وهو أن يستبدل بعقار لا بدراهم ودنانير فانا قد شاهدنا النظراً كما هو قول
 أن يشترى به أبداً ولم نر أحداً من القضاة قدس على ذلك مع كثرة الاستبدال في زماننا اهـ
 وحاصله أنه يشترط له خمسة شروط أسقط الشارح منها الثاني والثالث لظهورهما لكن
 في الخامس كلام بأني قريباً وأفاد في البحر زيادة شرط سادس وهو أن لا يبيعه من لا يقبل
 شهادته له ولا من له عليه دين حيث قال وقد وقعت حادثتان للفتوى * أحدهما باع
 الوقف من ابنه الصغير فأجبت بأنه لا يجوز اتفاقاً كالوكيل بالبيع باع من ابنه الصغير
 والكبير كذلك خلافاً لهما كما عرف في الوكالة * ثانيهما باع من رجل له على المستبدل دين
 وباعه الوقف بالدين وينبغي أن لا يجوز على قول أبي يوسف وهلال لأنهما لا يجوزان البيع
 بالعروض فالدين أولى اهـ وذكر عن القنية ما يفيد شرطاً سابعاً حيث قال وفي القنية
 مبادلة دار الوقف بدار أخرى أنما يجوز إذا كانت في محلة واحدة أو محلة الأخرى خيراً
 وبالعكس لا يجوز أن كانت المملوكة أكثر مساحة وقيمة وأجرة لاحتمال خرابها

مطلب
 في اشتراط الادخال والانحراج

وان لم يذكروها ثم لا يستبدلها
 بشالمة لأنه حكم ثبت
 بالشرط والشرط وجب في الأولى
 لا الثانية (وأما) الاستبدال ولو
 للمساكين آل (بدون الشرط
 فلا يملك إلا القاضي) درر بشرط
 في البحر خروجيه عن الانتفاع
 بالكلية وكون البديل عقاراً
 والمستبدل قاضي الجنة المفسر
 بذي العلم والعمل

مطلب
 في شروط الاستبدال

في أدون المحلين لندامتها وقلة الرغبة فيها اه وزاد العلامة قتالي زاده في رسالته ثامنا
وهو أن يكون البديل والمبديل من جنس واحد لما في الخاتمة لشرط لنفسه استبدالها
بدار لم يكن له استبدالها بأرض وبالعكس أو بأرض البصرة نقيد اه فهذا فيما شرطه
لنفسه فكذلك يكون شرط فيما لو لم يشترطه لنفسه بالاولى تأقل ثم قال والظاهر عدم
اشتراط اتحاد الجنس في الموقوفة للاستغلال لأن المنظور فيها كثرة الربيع وقلة المروة
والمؤنة فلما استبدل الحانوت بأرض تزرع ويحصل منها غلة قدر أجرة الحانوت كان
أحسن لأن الأرض أدوم وأبقى وأعنى عن كلفة الترميم والنعم به بخلاف الموقوفة
للسكن اظهر أن قصد الواقف الانتفاع بالمكان اه ولا يخفى أن هذه الشروط
فيما لم يشترط الواقف استبدال نفسه أو غيره فلو شرطه لابلزم خروجه عن الانتفاع
ولما باشره القاضي له ولا عدم ربيع بغيره كما لا يخفى فاعتقم هذا التحرير (قوله
ولو بالدراهم والدنانير) رد لما مر من الجبر من اشتراط كون البديل عقارا وطاصلا
أن اشتراط ذلك انما هو أن يكون الدراهم بخشي عليها كل النظار لها وإذا كان المنروط
كون المستبدل قاضي الجنة لا يخفى ذلك قلت وفيه نظر لأن قاضي الجنة شرط
للاستبدال فقط لا للشراء بالثمن أيضا فتدبر استبدال قاضي الجنة بالدراهم وبغيره ما عنده
أو عند الناظر ثم يعزل القاضي ويأتي في السنة الثانية من لا يغتفر عليه افتضيع نعم ذكر
في الجواز صريح كلام قاضيخان جواز به بالدراهم ولكن قال قارئ الهداية وإن كان
للووقف ربيع وان كان يرغب شخص في استبدالها أن أعطى مكانه بدلا أكثر منه ما منه
في صقع أحسن من صقع الوقف جاز عند أبي يوسف والعمل عليه والأفلا فقد عين العقار
للبديل فدل على منعه بالدراهم اه واعتز به الخبير الرمي بأنه كيف يخالف قاضيخان
مع صراحته بالجواز بما قاله قارئ الهداية مع أنه ليس فيه تعارض للاستبدال بالدراهم
لابنى ولا اثبات اه قلت لا يخفى أن قوله أن أعطى مكانه بدلا لا الخنيدل على نفي الجواز
بدون العقار بل صرح به في قوله والأفلا نعم رد على الجبر أن كلام قارئ الهداية
لا يعارض كلام قاضيخان لأنه فقيه النفس والجواب أن صاحب الجبر لم يشكر كون
المنقول في المذهب ما قاله قاضيخان ولكن مراده أن هذا المنقول كان في زمنهم
وأن ما قاله قارئ الهداية مجبى على تغير الزمان ويدل على أن مراده هذا قوله فيما سبق
ويجب أن يراعى في زماننا الخ ولا شك أن هذا هو الاحتياط ولا سيما إذا كان المستبدل
من قبضة هذا الزمن ونظار الوقف غير مؤتمن نعم ما أتى به قارئ الهداية من جواز
الاستبدال إذا كان للوقف ربيع يخالف لما في المنروط من اشتراط خروجه عن
الانتفاع بالكلية وبأقنى تمام الكلام عليه قريبا (قوله وكذا لو شرط عدمه) معطوف
على قول الماتن وأما بدون الشرط وقد مناعن الطرسوى أن هذا لا نقل فيه بل قواعد
المذهب تقتضيه (قوله وهي إحدى المسائل السبع) الثانية شرط أن القاضي لا يعزل

وفي النهران المستبدل قاضي
الجنة فالنفس به مطمئنة
فلا يخشى ضمها ولو بالدراهم
والدنانير وكذا لو شرط عدمه وهي
إحدى المسائل السبع التي
يخالف فيها شرط الواقف كما
بسطه في الاشياء

مطلبه
يجوز مخالفة شرط الواقف
في مسائل

الناظر فله عزل غير الادل الثالثة شرط أن لا يؤجر وقته أكثر من سنة والناس لا يرغبون
في استحسان سنة أو كان في الزيادة تنفع للفقراء فلا قاضي المخالفة دون الناظر الرابعة
لو شرط أن يقرأ على قبره فالتعيين باطل أي على القول بكراهة القراءة على القبر والختار
خلافه الخامسة شرط أن يتصدق بقاضل الغلة على من يسأل في مسجد كذا فلا قيم
التصدق على سائل غير ذلك المسجد أو خارج المسجد أو على من لا يسأل السادسة لو شرط
للمستحقين خبزاً ونحوه علينا كل يوم فلا قيم دفع القيمة من النقد وفي موضع آخر لهم طلب
المعين وأخذ القيمة أي فالتعيين باطل لانه لا يكره في الدر المنقذ في الرابع السابعة تجوز
الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكفقه وكان عالماً بقباه وهذه الأخيرة
سبب كرها للشارح في فروع الفصل الاثني وبقي الكلام عليها ههنا وزاد عليها أخرى
وهي جواز مخالفة السلطان الشرط اذا كان أصل الوقف لبيت المال (قوله وزاد
ابن المصنف في زواهره) أي في حاشيته زواهر الجواهر على الاشياء والنظائر ونص عبارة
أنفع الوسائل هكذا اذا نص الوقف على أن أحد الأشرار الناظر في الكلام على هذا
الوقف ورأى القاضي أن يضم إليه مشارفاً يجوز له ذلك كالوصي اذا ضم إليه غيره حيث
يصح اه وهذا حاصل ما يأتي عن المعروضات قلت وأصلها في الدر المنقذ إلى أحمد بن
عشرة فراجع وزاد البيرى مسئلتين الأولى ما اذا شرط أن لا يؤجر بأكثر من كذا
وأجر المثل أكثر من الثانية لو شرط أن لا يؤجر لم يجزه أي اصحاب جاءه فآجره منه بأجرة
مجهلة واعترض بأن الغلة الخوف على رتبة الوقف كما هو مشاهد قلت وينبغي التفصيل
بين الخوف على الاجرة والخوف على الوقف في الأول يصح بتجديد الاجرة (قوله وفيها)
أي في الاشياء (قوله الا في أربع) الأولى لو شرطه الوقف الثانية اذا غصبه غاصب
وأجرى عليه الماسحق صار يجرى فيه من القيمة ويشتري المتولى بها أرضاً بدلاً الثالثة
أن يجعده الغاصب ولا يبدل أي وأراد دفع القيمة فله المتولى أخذها يشتري بها بدلاً الرابعة
أن يرغب انسان فيه يبدل أكثر غلة وأحسن صفة ما يجوز على قول أبي يوسف وعليه
الفتوى كما في فتاوى قارئ الهداية قال صاحب النهر في كتابه اجابة السائل قول قارئ
الهداية والعامل على قول أبي يوسف معارض بما قاله صدر الشريعة نحن لا نقضي به
وقد شاهدنا في الاستبدال ما لا يعد ويحصى فان ظلة القضاة جعلوه حيلة لا بطل أوقاف
المساكين وعلى تقديره فقد قال في الاسعاف المراد بالقاضي هو قاضي الجسنة المنسب
بذي العلم والعمل اه واهمى ان هذا أعز من الكثيرت الاجر وما راه الا لفظاً يذكر
قالاخرى فيه السد خوفان مجاوزة الحد والله سائل كل انسان اه قال العلامة البيرى
بعد نقله أقول وفي فتح القدير والحاصل أن الاستبدال اتمام شرط الاستبدال أو لاهن
شرطه فان كان نظروج الوقف عن اتساع الموقوف عليهم فينبغي أن لا يمتنع فيه
وان كان لا لئلا يبل اتفاق أنه أمكن أن يؤخذ بثبته ما هو خير منه مع كونه منفعه فيه فينبغي

وزاد ابن المصنف في زواهره
نامنة وهي اذا نص الوقف
ورأى الحاكم منهم مشارف جاز
كالوصي وعزاهم لا تنفع الوسائل
وفيها لا يجوز استبدال العاصر
الا في أربع

مطلب
لا يستبدل العاصر الا في أربع

قلت يمكن في معروضات المفسر أبي السعود أنه في سنة (٦٠٣) إحدى وخمسين وتسعمائة ورد الأمر

الشريف بمنع استبداله وأمر
أن يصير بأذن السلطان تبعاً
لترجيح صدر الشريعة انتهى
فليحفظ وفيه أيضاً الوشرط الواقف
العزل والنصب وسائر التصرفات
لمن توفي من أولاده ولا يدخلهم
أحد من القضاة والأمراء وان
داخلهم فعليه م لعنة الله هل
يمكن مدخلهم فأجاب بأنه في سنة
أربع وأربعين وتسعمائة قد
حررت هذه الوقفيات المشروطة
هكذا فالتولون فمن الأمراء
يعرضون للدولة العلية على
مقتضى الشرع ومن دونهم رتبة
يعرض بأمرهم مع قضاة البلاد
على مقتضى المشروع من المواد
لا يخالف القضاة المتولين ولا
المتولون القضاة بهذا ورد الأمر
الشريف فالواقفون لو أرادوا
أي فساد صدر صدر وإذا
داخلهم القضاة والأمراء فليعلم
العلمة فهم الملعونون لما تقرآن
الشرايط المخالفة للشرع بجمعها
لغو وباطل انتهى فليحفظ (ب)
على أرض ثم وقف البناء) قصدا
(بدون ان الارض مملوكة لا يصح)

مطلبه
في وقف البناء بدون أرض
مطلبه
مناظرة ابن الشحنة مع شيخه
العلامة قاسم في وقف البناء

أن لا يجوز لأن الواجب إبقاء الوقف على ما كان عليه دون زيادة ولأنه لا موجب
لجورته لأن الموجب في الأول الشرط وفي الثاني الضرورة ولا ضرورة في هذا إذ لا يجب
الزيادة بل بقية كما كان اه أقول ما قاله هذا المحقق هو الحق الصواب اه كلام البيرى
وهذا ما حتره العلامة القنالى كما قدمناه (قوله قلت لكن الخ) استدلوا على الصورة
الرابعة المذكورة (قوله بمنع استبداله) أي استبدال الأمر إذا قل ريعه ولم يخرج
عن الانتفاع بالكلية وهو الصورة الرابعة بقرينة قوله تبعاً لترجيح صدر الشريعة
فان الذى رجحه هو هذه الصورة كما علمه آتينا (قوله فالتولون الخ) لا يخفى ما في هذه
العبارة من الركاكة والظاهر أنهم مرتبة من عبارة تركية وحاصها أنه ورد الأمر بعدم
العمل بهذا الشرط فإذا كان المتولى من الأمراء لا يستعمل بنفسه بل يعرض
أمر الوقف على الدولة العلية أي على السلطان اقرب الامير منه فيصرف بالوقف برأى
السلطان على مقتضى الشرع الشريف وان كان المتولى من دون الأمراء في الرتبة
وهو من لا وصول له بنفسه الى السلطان يعرض أمر الوقف برأى الأمراء على القضاة
لمتصرف معهم على وفق المشروع من المواد الحادثة ولا يخالف المتولى القضاة
إذا أمره بالمشروع ولا القضاة المتولى إذا كان تصرف المتولى على وفق المشروع
(قوله فالواقفون الخ) حاصله أن الواقفين إذا شرطوا هذا الشرط ولعنوا من يدخل
الناظر من الأمراء والقضاة كانوا هم الملعونين لانهم أرادوا بهذا الشرط أنه مهما صدر
من الناظر من الفساد لا يضره أحد وهذا شرط مخالف للشرع وفيه تفويت المصلحة
للموقوف عليهم وتعطيل الوقف فلا يقبل كما قدمناه عن أنفع الوسائل (قوله بى على
أرض الخ) كان المناسب للمصنف ذكر هذه المسئلة عند قوله ومنه قول فيه تعامل لما تقر
أن البناء والفراس من قسم المنقول ولذا لا يخفى فيه الشبهة كما سنخبره في بابها ولزم من
ذكرها هنا الفصل بين مسائل الاستبدال والبيع (قوله ثم وقف البناء قصدا) احتريزه
عن وقفه تبعاً للأرض فانه جائز بلانزع ثم اعلم أن العلامة قاسم أفنى بأنه لا يصح وقف
البناء بدون أرض وعزاه الى الاصل للإمام محمد والى هلال بن يحيى البصرى والخصاف
والى الواقعات والمضمرات وقال يحتمل هذا المنع أن يكون لانه عدم التعارف بل لأن غير
المنقولات تبقى بنفسها مدة طويلة فتكون متأبدة بخلاف البناء فانه لا يثبت له
بدون الارض فلا يتم التفرج فثبت أنه باطل بالاتفاق والحكم به باطل اه ملخصات
ليكن في البحر عن الذخيرة وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجز هو الصحيح لانه منقول
وقفه غير متعارف وإذا كان أصل البقعة موقوفا على جهة قريبة فبني عليها بناء ووقف
بناء على جهة قريبة أخرى اختلفوا فيه اه فهذا صريح بأن عدم الجوار كونه غير
متعارف لا لما ذكره العلامة قاسم حيث تعرف وقفه جازع عن هذا خالفه تلميذه العلامة
عبد البر بن الشحنة بعد ما جرى بينهم ما كلام في مجامع السلطان الملك الناصر سنة ٨٧٢

وقال ان الناس من زمن قديم نحو مائتي سنة والى الآن على جوارزه والاسكام به من
القضاة العلماء متواترة والعرف جارية فلا ينبغي أن يتوقف فيه اه ورده العلامة محمد
ابن ظهيرة القرشي كما في فتاوى الكازروني بما حاصله انه خالف نصوص المذهب على
عدم جوارزه وخالف شيخه الذي أجمع علماء عصره من المذاهب الاربعة على علمه وقبول
قوله وأنه اعتمد على قول مرجوح وأنه احتج بالعرف وعمل القضاة والعرف لا يصادم
المنقول وحكم القضاة بالمرجوح لا ينفذ اه قلت لا ينبغي عليك أن المقتضى به الذي علمه
المتون جوارزه وقف المنقول المتعارف وحيث صار وقف البناء متعارفا كان جوارزه
موافقا للمنقول ولم يخالف نصوص المذهب على عدم جوارزه لانها مبنية على أنه لم يكن
متعارفا كما دل عليه كلام الذخيرة المأثور يأتي قريبا نص الخصاف على جوارزه اذا كان
البناء في أرض مكتسبة وهذا الذي حزره في البحر أخذ من قول الظهيرية وأما اذا وقفه
على الجهة التي كانت البقعة وقفا عليها اجاز انفاقا تبعا للبقعة أن قول الذخيرة لم يجز هو
الصحيح مقصورا على ما عدا صورة الاتفاق وهو ما اذا كانت الأرض ملكا أو وقفا على
جهة أخرى قال وقصره الطرسوسي على الملك وهو غير ظاهر اه قلت وهو كذلك
فان شرط الوقف التأيد والأرض اذا كانت ملكا لغيره قلنا الملك استردادها وأمره بنقض
البناء وكذا لو كانت ملكا له فان لورثته بعده ذلك فلا يكون الوقف مؤبدا وعلى هذا
فينبغي أن يستثنى من أرض الوقف ما اذا كانت معدة للاحتكار لأن البناء يبقى فيها
كما اذا كان وقف البناء على جهة وقف الأرض فانه لا مطالب لنقضه والظاهر أن هذا
وجه جوارزه وقفه اذا كان متعارفا ولهذا اجازوا وقف بناء قنطرة على النهر العاصم وقالوا
ان بناءها لا يكون مبرأنا وقال في الخانية انه دليل على جوارزه وقف البناء وحده يعني
فيما سبيله البقاء كما قلنا به بتوضيح الحال ويزول الاشكال ويحصل التوفيق بين الاقوال
(قوله وقيل صح وعلمه الفتوى) أخذ من اطلاق مائة له عن قارئ الهداية فقد قال
في البحر ان ظاهره أنه لا فرق بين أن تكون الأرض ملكا أو وقفا لكنه يخالف لما حزره
كما علمته آنفا ولما يأتي عن فتاواه وقد علمت ما فيه من منافاته للتأيد وعن هذا نص
في الخانية وغيرها على أنه لا يجوز وقف البناء في أرض هي عارية أو اجارة كما يأتي فيجب
حمل كلام قارئ الهداية على غير الملك (قوله وأقره المصنف) ليس في عبارته التصريح
بالمالك وأما شارح الوهبانية فليس في كلامه تصريح بترجيحه فانه قال نظما

وتجوز ايقاف البنادون أرضه * ولولا ملك الغير بعض يقرر

(قوله والصحيح الأصح) أي اذا كانت الأرض مكتسبة كما علمت وعن هذا قال في أنفع
الوسائل انه لو بني في الأرض الموقوفة المستأجرة مسجدا انه يجوز قال واذا اجاز فعلى
من يكون حكمه والظاهر أنه يكون على المستأجر مادامت المدة باقية فاذا انقضت ينبغي
أن يكون من بيت مال الخراج وأخواته ومصالح المسلمين (قوله لو الأرض وقفا) مبني

على

وقيل صح وعلمه الفتوى سئل
قارئ الهداية عن وقف البناء
والغراس بلا أرض فأجاب
الفتوى على صحة ذلك ورجحه
شارح الوهبانية وأقره المصنف
مهلا بأنه منقول فيه تعامل
فيتمتع به الا فتاء (وان موقوفة
على ما عين البناءه جاز) تبعا
(اجتماعا وان) الأرض (لجهة
أخرى تختلف فيه) والصحيح
الصحة كما في المنظومة المحبسة
وسئل ابن نجيم عن وقف الاشجار
بلا أرض فأجاب بصح لو الأرض
وقفا ولو لغير الواقف

على ما مشى عليه المتن (قوله في الأرض المحتكرة) أصل الحكم المنع يجوز عن الخطط
وفي الخبرية الاستحكار لغة - داجارة يقصد به استبعاد الأرض مقررة البناء والغرس أو
لاحدهما (قوله فأجاب نعم) أي يجوز بيعه ووقفه أما البيع فقد تمنا الكلام عليه محذرا
في أول كتاب الشركة وأما وقت المأجور ففي البحر يصح ولا تبطل الاجارة فاذا انقضت
أو مات أحدهما صرف إلى جهات الوقف اه وأما وقف المروث فليس بأي بيانه قيل
الفصل وأما وقف الشجر فهو كوقف البناء وفي البرازية غرس شجرة ووقفها ان غرسها
على أرض مملوكة يجوز وقفها تبعاً للأرض وان بدون أصلها لا يجوز وان كانت
في أرض موقوفة ان وقفها على تلك الجهة جائز كفي البناء وان وقفها على جهة أخرى
فعلى الخلاف المذكور في وقف البناء اه (قوله أو اجارة) يستثنى منه ما ذكره الخصاصف
من أن الأرض اذا كانت مقررة للاستحكار فانه يجوز بجر قال في الاسعاف وذكر
في أوقاف الخصاصف أن وقف حوائث الاسواق يجوز ان كانت الأرض باجارة في أيدي
الذين بنوها لايجز جهن السلطان عنهم من قبل أنارأيانها في أيدي أصحاب البناء وأرثوها
وتقسم بينهم لايعترض لهم السلطان فيها ولا يبيعهم وانما له غلة يأخذها منهم - ثم تبدأ أولها
خلف عن سلف ومضى عليهم الدهور وهي في أيديهم تباع ويؤجر ونحوه ويجوز فيها
وصاياهم ويهدون بناءها ويعبدونه وينون غيره فكذلك الوقف فيها جائز اه وأقره
في الفتح وذكر أيضاً أنه يخصص لاطلاق قوله أو اجارة وقد علمت وجهه وهو بقاء التأييد
وهو مؤيد لما قلنا من تخصيص الوقف بما اذا كانت الأرض محتكرة (تنبيه) *
في البرازية وقف الكر دار بدون الأرض لايجوز كوقف البناء بلا أرض اه وفي مراعاة
الخبرية الكر دار هو أن يحد المزارع في الأرض بناء أو غراساً أو كسباً بالتراب صريح به
غالب أهل التناوي اه قلت فعلى هذا ينبغي التخصيص في الكر دار فان كان كسباً
بالتراب فلا يصح وقفه وان كان بناء أو غراساً ففيه ما مر في وقف البناء والشجر ومن
الكر دار ما يسمى الآن كد كافي حوائث الوقف ونحوها من زحف مراكبة في الحانوت
وأغلاق على وجه القرار ومنه ما يسمى قيمة في البساتين وفي الجماعات وقد أوضحناه
في تنقيح المامدية وانما هو أنه لا يصح وقفه لعدم العرف الشائع بخلاف وقف البناء
والشجر فانه مما شاع وزاع في عامة البقاع (قوله وأما الزيادة في الأرض المحتكرة الملح)
محل ذكر هذه المسائل في أول الفصل الآتي عند ذكر اجارة الوقف والحاصل أن مستأجر
أرض الوقف اذا بنى فيها ثم زادت أجرة المثل زيادة فاحشة فأنما أن تكون الزيادة بسبب
العمارة والبناء أو بسبب زيادة أجرة الأرض في نفسها في الأول لا تلزمه الزيادة لانها
أجرة عارته وبنائه وهذا لو كانت العمارة ملكه أمالو كانت لاوقف كالمبنى بأمر الناظر
ليرجع على الوقف تلزمه الزيادة ولهذا اقيده بالمحتكرة وفي الثاني تلزمه الزيادة أيضاً كما يأتي
بأنه في الأصل (قوله أمر برفع العمارة) ينبغي تقييده بما اذا لم يضر رفعه بالأرض أخذ

وسئل أيضاً عن البناء والغراس
في الأرض المحتكرة هل يجوز
بيعه ووقفه وهل يجوز وقف العين
المروثة أو الممسكة بأجرة فأجاب
نعم وفي البرازية لايجوز وقف
البناء في أرض عارية أو اجارة
وأما الزيادة في الأرض المحتكرة
ففي المتن حانوت لرجل في أرض
وقف فأبى صاحبه أن يستأجر
الأرض بأجر المثل ان العمارة
لورفعت - استأجر بأكثر
من استأجره أمر برفع العمارة

مطلب
في وقف الكر دار والكدك

مطلب
في زيادة أجرة الأرض المحتكرة

مطلبه
في استبقاء العماره بعد فراغ مدة
الاجارة بأجر المثل

ونؤجر لغيره والاترك في يده بذلك
الاجر ومثله في البحر وفيه لو زيد
عليه ان اجارته مشاهرة تنسخ
عند رأس الشهر ثم ان ضرر رفع
البناء لم يرفع وان لم يضر رفع أو
يملكه القيم برضا المستأجر
فان لم يرض يبقى الى أن يخلص
ملكه محبها

مما بعده (قوله ونؤجر لغيره) لان النقصان عن أجر المثل لا يجوز من غير ضرورة بحجر
(قوله والاترك في يده بذلك الاجر) لان فيه ضرورة بحجر عن المحيط وظاهر التعليق
تركتها يده ولو بعد فراغ مدة الاجارة لانه لو أصر برفعها التؤجر من غيره يلزم ضرره
وحيث كان يدفع أجرة مثلها لم يوجد ضرر على الوقف فتترك في يده لعدم الضرر على
الساكنين وحيث لم يرفعها لم يرفعها المستأجر كان لورثته الاستبقاء أيضا الا اذا كان فيه ضرر على
الوقف بوجه ما بان كان هو أو وارثه مقلسا أو سبي المعاملة أو متعلبا بخشي على الوقف
منه أو غير ذلك من أنواع الضرر كما في حاشية الخبير الرمي من الاجارات وأفتى به في فتاواه
الخبير به لانه محالف لاطلاق المتون والشروح من أنه بعد فراغ المدة يؤمر بالرفع
والتمسك به وبه أفتى في الخيرية أيضا قبيل باب ضمان الاجير في خصوص الارض المحسنة
قلت لكن ينبغي تخصيص اطلاق المتون والشروح واخراج الارض المعتدة للاحتكار
من هذا الاطلاق ليتوافق كلامهم ويؤيد ذلك ما مر عن الخصاص من صحة وقف البناء
في الارض المحسنة وقدمنا وجهه وهو أن البناء علم ما يكون على وجهه الدوام فيبقى
التأسيد المشروط لصحة الوقف ومثل ذلك غالب القرى التي هي وقف أوليت المال
فان أهلها اذا علموا أن بناءهم وغيرهم يقطع كل سنة وتؤخذ القرية من أيديهم وتدفع
لغيرهم لزوم خراجهم وعدم من يقوم بعمارته ومثل ذلك أصحاب الكردار في البساتين
ونحوها وكذا أصحاب الكسك في الحوانيت ونحوها فان ابقاءها في أيديهم سبب
لعمارته ودوام استغلالها في ذلك نفع للاوقاف وبيت المال ولكن كل ذلك بعد كونهم
يؤدون أجرة مثلهما بالانقصان فاحش وهذا خلاف الواقع في زماننا ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم وهذا خلاصة ما حترته في رسالتي المسماة بحجر العماره فيمن هو
أحق بالاجارة فعليك يا فانم ابدية في باب ما غنية لطلابهم والله تعالى الخد (قوله وفيه)
أي في البحر وعزاه الى المحيط وغيره (قوله لو زيد عليه) أي من غير أن يزيد أجر المثل
في نفسه فتاوى الخيرية ويدل له قوله الا في والظاهر أنه لا تقبل الزيادة الخ فظهر
أن المراد زيادة متعنت فافهم (قوله تنسخ عند رأس الشهر) أي قبل دخوله لانه
اذا استأجر مشاهرة كل شهر يكذب الصبح في الشهر الاول فقط وكلما دخل شهر صحته فيه
(قوله أو يملكه القيم) هذا فيما اذا ضرر رفع البناء فكان عليه أن يقول فان لم يضر رفع
وان ضرر لا بل يملكه القيم الخ وعبارة البحر ينظر ان كانت أجرة مشاهرة اذا جاء رأس
الشهر كان للقيم فسخ الاجارة ثم ينظر ان كان رفع البناء لا يضر بالوقف فله رفعه لانه ملكه
وان كان يضر به فليس له رفعه لانه وان كان ملكه فليس له أن يضر بالوقف ثم ان رضى
المستأجر أن يملكه القيم لاوقف بالقيمة مبنيا أو منزوعا أي ما كان أخف يملكه القيم
وان لم يرض لا يملك لان التملك بغير رضاه لا يجوز فيبقى الى أن يخلص ملكه اه قلت سيأتي
في كتاب الاجارات أنه ان ضرر يملكه القيم بلهية الوقف جبرا على المستأجر كما في عاقبة

الشروح فيه قول عليها الاثم النقل المذهب بخلاف نقول القتاوى اهـ وذ كرمته في المنح
هناك وحاصله أنهم في القتاوى كالمحيط والخاتمة والعمادية جعلوا الخيار للمستأجر
ولو كان القلع بضراً وأصحاب الشروح جعلوا الخيار للناظر ان ضرراً والأقل المستأجر
ولا يخفى أن كلامنا في القتاوى والشروح يخالف لما تزم من قوله ولا تترك في يده كتابتها
عليه أنفا وعلات التوفيق على التحقيق (قوله والظاهر أنه لا تقبل الزيادة الخ) حاصله
أنه مثل المشاهدة فانه في المشاهدة لا تقبل الزيادة أيضاً بل يصير الى انتهاء الشهر والحاصل
أنه لا تقبل الزيادة في كل الصور حيث لم يزد أجره مثله في ذاتها للزوم العقد وعدم موجب
الفسخ فلو قال والظاهر أنها كذلك لكان أحصروا ولي أفاده الخيار الرولى في حاشية البحر
(قوله وأما وقف الاقطاعات الخ) هي ما يقطع به الامام أى يعطيه من الاراضى رقبة
أو منقعة لمن له حق في بيت المال وحاصل ما ذكره صاحب البحر في رسالته التحفة المرضية
في الاراضى المصرية أن الوقوف لأرض من الاراضى لا يتخلو إما أن يكون مال كالهيا من
الاصل بأن كان من أهلها حين عين الامام على أهلها أو تلقى الملك من مالكها بوجه من
الوجوه أو غيرهما فان كان الاول فلا خفاء في صحة وقفه ولو لم يملكه وان كان الوقوف
غيرهما فلا يتخلو إما أن وصلت الى يده باقطاع السلطان اياها له أو بشراء من بيت المال من
غيره أن تكون ملكه فان كان الاول فان كانت مواتاً أو ملكاً للسلطان صح وقفها
وان كانت من حق بيت المال لا يصح قال الشيخ قاسم ان من أقطع به السلطان أرضاً من
بيت المال ملك المنقعة بقاؤه ما عدله فله اجارته او يطل بعونه أو أخرجه من الاقطاع
لأن السلطان أن يخرجها منه اهـ وان وصلت الارض الى الوقوف بالشراء من بيت
المال بوجه مسوق فان وقفه صحيح لانه ملكها ويراعى فيها شروطه سواء كان سلطاناً
أو أميراً أو غيرهما وما ذكره السيوطى من أنه لا يراعى فيها الشروط ان كان سلطاناً أو أميراً
فمعمول على ما اذا وصلت الى الوقوف باقطاع السلطان من بيت المال أو بناء على أصل
في مذهبه وان كان الوقوف لها السلطان من بيت المال من غير شراء فأفتى العلامة قاسم
بأن الوقف صحيح أجاب به حين سئل عن وقف السلطان بضمق فانه أرضه من بيت
المال على مصالح مسجد وأفتى بأن سلطاناً آخر لا يملك ابطاله اهـ حاصل ما في الرسالة قلت
وما أفتى به العلامة قاسم مشكل لما تقدم من أن ان كانت من حق بيت المال لا يصح
وكذا ما سيذكره الشارح في فروع الفصل الا فتى عن المبسوط من أن السلطان مختصة
بشرط الوقوف اذا كان غالب جهات الوقف قرى ومزارع لأن أصلها لبيت المال أى
فلم تكن وقفاً حقيقة بل هي ارضاء أخرجه الامام من بيت المال وعينها لمن يستحق منه
من العلماء ونحوهم كما أوضحناه في باب العشر والخراج والحزبة وقد علمنا أنه اذا لم يعلم
شراؤه او لاعدمه فالظاهر أنه لا يحكم بصحة وقفه الا بشرطه الملك ولم يعلم ولا يلزم علمه
من وقفه لها لأن الاصل بقاؤها لبيت المال كما يفيد المذكور عن المبسوط وهذا أفتى

مطلب
مهم في وقف الاقطاعات

بقي لواجبته مسانمسة أو مئة
طويلة والظاهر أنه لا تقبل
الزيادة دفعا للضرر عليه ولا ضرر
على الوقف لأن الزيادة إنما كانت
بسبب البناء لا لزيادة في نفس
الارض انتهى وأما وقف
الاقطاعات في النهر لا يجوز الا
اذا كانت الارض مواتاً أو ملكاً
للإمام فأقطعها ارجلا

مطلب
في أوقاف المولى والامراء

المولى أبو السعود بأن أوقاف المولود والمرأة لا يراعى شرطها لانها من بيت المال
أو قول الله اه وأما ما ذكره في النهر ههنا من قوله وإذا لم يعرف الحال في الشراء من
بيت المال فالأصل هو الصحة فالظاهر أن معناها إذا علم الشراء ولكن لم يعلم حاله هل هو
صحيح أم لا لعدم وجود شرطه لانه لا يصح الشراء من بيت المال الا اذا كان بالمسلمين حاجة
كما مر هناك فيجمل على الأصل وهو الصحة فافهم ولعل مراد العلامة قاصدهم بقوله
ان الوقف صحيح أي لازم لا يتقضى على وجه الارصاد المقصود منه وصول المستحقين الى
حقه وفهم ولم يرد حقيقة الوقف وقد مناهم ذلك هناك فراجعهم (قوله يبيعونهم اشتراة
صورة) أي بدون شرائطه المستوعبة لعدم احتياج بيت المال الى بيعها في هذه الدولة
العثمانية أعز الله بها الاسلام والمسلمين ومقتضاه أنه لا يكون وقفا حقيقة بل هو ارصاد
كما علمته مما حذرناه آنفا لم يكن مما جهل حال شرائه حتى يحتمل على الصحة فافهم (قوله
الصحة عت) كالوقف على المسجد بخلافه على معين وأولاده فانه لا يصح وان جعل آخره
للقراءة كما أوضحه العلامة عبد البر بن الشحنة ط (قوله ويؤجر) لأن بيت المال
معتمد لمصالح المسلمين فاذا أبده على مصرفه الشرعي يناب لاسيما اذا كان يخاف عليه
أمراء البلور الذين يصرفونه في غير مصرفه الشرعي فيكون قد منع من بيعي منهم
ويتصرف ذلك التصرف ذكره العلامة عبد البر ط ومفاده أنه ارصاد لا وقف حقيقة
كما قدمناه (قوله قلت الخ) أصح له ما في الخاتمة لو أن سلطانا أذن لقوم أن يبيعوا أرضا
من أراضي بلدة حوايت موقوفة على المسجد أو أمرهم أن يبيعوا في مسجدهم قالوا
ان كانت المدة ففخت عنوة ينفذ لانهم انصروا ملكا للغايبين فيجوز أمر السلطان فيها
واذا ففخت صلتها في ملك ملاكها فلا ينفذ أمره فيها اه قلت ومفاد التعليل
أن المراد بالفتنة حجة عنوة التي لم تقسم بين الغائبين اذ لو قسمت صارت ملكا لهم حقيقة
فتأمل (قوله أطلق القاضي) أي أجاز ط عن الواني (قوله يبيع الوقف) أي كك
أو بعضه كما أفق به المولى أبو السعود فقال ان لم يكن مسجلا وباعه برأى الحاكم يطل
وقعية ما باعه والباقي على ما كان كما نقله عنه المصنف في المنع (قوله غير المسجل) مع
قوله مسجلا أي محكوما بلزومه بأن صار للزوم حادثه وقع التنازع فيها فحكم القاضي
باللزوم بوجهه الشرعي رمي وسمى مسجلا لان المحكوم به يكتسب في سجل القاضي
(قوله وكان حكما بطلان الوقف) الضمير في كان عائدا الى إطلاق القاضي وعبارة البرازية
كان حكما بصحة بيع الوقف اه والظاهر أن الحكم بطلان الوقف يكون بعد بيعه تأمل
(قوله كما حقه المصنف) حيث ذكر أن هذا ليس مبنيا على قول الامام فقط بعدم لزوم
الوقف قبل التسجيل بل هو صحيح على قولهما أيضا لوقوعه في فصل مجتمعه فيه كما صرح به
في البرازية ويؤيده قول هاروي الهداية اذا رجع الوقف عما وقفه قبل الحكم بلزومه
صحيح عنده لكن القنوي على خلافه وانه يلزم بالحكم ومع ذلك اذا قضى بصحة الرجوع

قال وأغلب أوقاف الامراء بصر
انما هو اقطاعات يبيعونهم اشتراة
صورة من وصي بيت المال
وفي الوهبانية
ولو وقف السلطان من بيت مالنا
الصحة عت يجوز ويؤجر
قلت وفي شرحها للشرعيات
وكذا يصح اذنه بذلك ان ففخت
عنوة لا صلح بالقاء ملك مالها
قبل الفتح (أطلق القاضي) يبيع
الوقف غير المسجل لو ارث الوقف
فباع صحيح) وكان حكما بطلان
الوقف لعدم تسجيله حتى لو باعه
الوقف أو بعضه أو رجع عنه
ووقفه لجهة أخرى وحكمه بالنافي
قبل الحكم بلزوم الاقل صحيح
الذاني لوقوعه في محل الاجتهاد
كما حقه المصنف

مطلب
في إطلاق القاضي يبيع الوقف
لاوقف أو لوارثه

فاضل حنفي صحيح ونفذ فاذا وقفه ثانيا على جهة أخرى وحكم به حاكم صحيح ولزم وصار
المعتبر الثاني لتأييده بالحكم اه وبه يدفع ما ذكره العلامة فاسم ومن تبعه من عدم النفاذ
مع الا بانه قضاء بالمرجوح اه وليس كذلك لما في السراجية من تصحيح ان المفتي يفتي
بقول الامام على الاطلاق ثم يقول أبي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد
ولا يتخير اذا لم يكن محتمدا وقول الامام صحيح ايضا فقد جزم به بعض أصحاب المتنون
ولم يقرؤا على غيره ورجمه ابن كمال في بعض مؤلفاته واذا كان في المسئلة قولان محتملان
يجوز القضاء والاقتناء بأحدهما هـ هذا حاصل ما ذكره المصنف وفيه نظر فان كتب
المذهب مطبوعة على ترجيح قواها بلزومه بالحكم وبأنه المفتي به وفي الفتوح انه الحق كما مر
فعل المفتي والقاضي العمل به وأما قوله بجزم به بعض أصحاب المتنون الخ ففيه انهم ذكروا
أولا قول الامام لكون المتنون موضوعة لنقل مذهبهم ثم ذكروا قواها او فتروا عليه وأما
قول السراجية ان المفتي يفتي بقول الامام على الاطلاق ولا يتخير فذلك في غير ما صرح
أهل المذهب بترجيح خلافه ولذا قال اذا لم يكن محتمدا ولا شك أن أهل الاجتهاد
في المذهب رجحوا قواها ما فعلنا اتباع ترجيحهم والا كان عبثا كما رجحوا قواها هـ في
الازارعة والخبر ثبت أن قوله مرجوح والقضاء بالمرجوح غير صحيح وأما ما أفق به
قارئ الهداية فقد أفق نفسه بخلافه وقال لكن الفتوى على قواها لانه لا يشترط لزومه
شيء مما شرطه أبو حنيفة فعلى هذا الوقف هو الاول وما فعله ثانيا الاعتبار به الان شرطه
في وقفه اه وعن هـ هذا قال في البحر ولو قضى الحنفي ببيعة بيعكم باطل لانه لا يصح
الا بالبيع المفتي به فهو موزول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال في القنية قال بيع
باطل ولو قضى القاضي ببيعه وقد أفق به العلامة فاسم وأما ما أفق به قارئ الهداية من
صحته الحكم ببيعه قبل الحكم بوقفه فمحمول على أن الذاني محتمل أو هو ومنه اه فافهم
* (تذييل) * صريح كلام القنية المذكور أن البيع باطل لا فاسد قال المقدسي في شرحه
وقد وقع فيه اختلاف وأفق بعض مشايخ العصر بفاسده ورتب عليه ملك المشتري اياه
والصحيح أنه باطل وقد بينا ذلك في رسالة لما وقع الاختلاف في البلاد الرومية وأفق
مفتي اميريان الفساد اذا بيع ملك ووقف صدقة واحدة وخالفه شيخنا السيد الشريف
محي الدين الشهير بمول أمير وألف جماعة من المصريين رسائل في ذلك حتى الشافعية
كالشيخ ناصر الدين الطبري لاوى لما وقع بين قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي وقاضي
القضاة محي الدين بن عباس اه (قوله وأفق به) أي المصنف في فتاواه (قوله تبعا
اشيخه) أي صاحب البحر في فتاواه وقد علمت انه في بحر ما ارتضاه (قوله لكن حله في
النهر) أي تبعا للبحر كما علمت ومنه ان الذاني المجتهد من قلة مجتهد ابراه افاده ح (قوله
لا يصح بيعه) يفيد أن اطلاق القاضي ببيع الوقف غير الوارث حكم بطلان الوقف
ويعود الى ملك الوارث غاية أنه أن يبيع غير الوارث باطل لانه باع ملك الغير لكن ينبغي

وأفتى به تبعا لشيخه وقارئ
الهداية والمنلا أبي السعود قلت
لكن حله في النهر على القاضي
المجتهد فراجع (ولو) أطلق
القاضي البيهقي (تعبير) أي غير
الوارث (لا) ببيع بيعه لانه اذا
بطل عاد الى ملك الوارث

مطلب
بيع الوقف باطل لا فاسد

أن يكون البيع صحيحا موقوفا على اجازة الوارث كما لا يخفى اهـ حـ ~~ا~~ كن ليس في كلام
 الشارح ما يوجب البطلان لان قوله لا يصح وقوله لا يجوز لا يقتضيه وليس في كلامه
 ايضا ما يقتضي بطلان الوقف بمجرد اطلاق القاضي بعبه الوارث وقوله لانه اذا بطل
 يعني بعد البيع (قوله ما في العمادية باع القيم الخ) ينبغي أن يكون هذا في صورة
 الاستبدال اهـ حـ وعلمه فالمراد بالمسوق الشرعي وجود شرائط الاستبدال وقيد بأمر
 القاضي لان الاستبدال اذا لم بشرطه الواقف لا يجوز لغير القاضي كما مر (قوله واما
 المسجل الخ) فظاهره أنه مقابل قول المتن غير المسجل فيكون المراد به المحكوم بلزومه
 وهذا الاشبهة في عدم صحة بيعه ما لم يصل الى حال يجوز استبداله وأما لو انقطع ثبوته في
 الخصاص أن الاوقاف التي تقام أمورها ومات شهودها فما كان لها رسوم في دواوين
 القضاة وهي في أيديهم أجريت على رسومها الموجودة في دواوينهم استحسننا اذا تنازع
 أهلها فيها وأما ما لم يكن لها رسوم في دواوين القضاة القياس فيها عند التنازع أن من أثبت
 حقا حكم له به اهـ وسبق في تمامه في القروع (قوله الوقف في مرض موته كهيئة فيه) أي
 في مرض الموت أقول لأنه اذا وقف على بعض الورثة ولم يميزه بآقيهم لا يبطل أصله وإنما
 يبطل ما جعل من الغلة لبعض الورثة دون بعض فيصرف على قدر موارثهم عن الواقف
 مادام الموقوف عليه حيا ثم يصرف بعد موته الى من شرطه الواقف لانه وصية ترجع الى
 القربة وليس كوصية لوارث لا يبطل أصله بالرخص عليه هلال رحمه الله تعالى فتنه اهـ هذه
 الدقيقة شر نبلاية وقد من تمام الكلام عليه عند قول المصنف وبالموت (قوله من
 الثلث مع القبض) خبر ثان عن قوله الوقف أو متعلق بحذف وعبارة الدرر فيهم من
 الثلث ويشترط فيه ما يشترط فيها من القبض والاقرار اهـ وأصله في الخاتمة حيث قال فيها
 قال الشيخ الامام ابن الفضل الوقف على ثلاثة أوجه أتم في الصحة وفي المرض وبعد
 الموت فالقبض والاقرار بشرط في الاول كك الهيئة دون الثالث لانه وصية وأما الثاني
 فكلاهما وان كان يعتبر من الثلث كك الهيئة في المرض وذكر الطحاوي أنه كماضاف الى
 ما بعد الموت وذكر السرخسي أن الصحيح أنه كوقف الصحة حتى لا يمنع الارث عند أبي
 حنيفة ولا يلزم الآن بقول في حيا ويعد ما في اهـ ملخصا به علم أن المراد بالقبض قبض
 المتولي وهو موقوف على قول محمد بن بشير تراط التسليم والاقرار كما مر في سانه وأن الخلاف في
 كون وقف المرض كوقف الصحة أو كماضاف الى ما بعد الموت فمرنه في كونه لا يلزم على
 قول الامام فاذا مات يورث عنه كوقف الصحة أو يلزم فلا يورث كماضاف وحيث مشى
 الشارح على ترجيح قول أبي يوسف بعدم اشتراط القبض كان الاولى له حذف قوله مع
 القبض ولولا يوهـم أن المراد قبض الموقوف عليه (قوله أو اجازة الوارث) أي وان لم
 يخرج من الثلث (قوله والابطال) الآن يظهر له مال آخر اسما فوخاية (قوله ولو اجاز
 البعض) أي بعض الورثة جاز بقدره أي نقد مما زاد على الثلث بقدر ما اجاز وبطل باقي

مطلب
 في الوقف اذا انقطع ثبوته

مطلب
 الوقف في مرض الموت

وبيع ملك الغير لا يجوز درر يعني بغير
 طريق شرعي لما في العمادية باع
 القيم الوقف باسم القاضي ورأيه
 جازقات وأما المسجل لو انقطع
 ثبوته وأراد أولاد الواقف ابطاله
 فقال المفتي أبو السعود في
 مهور سانه قد منع القضاة من
 استماع هذه الدعوى انتهى
 فليحفظ (الوقف في مرض موته
 كهيئة فيه) من الثلث مع القبض
 (فان خرج) الوقف (من الثلث
 أو اجازة الوارث) نقض في الكل
 والابطال في الزائد على الثلث ولو
 اجاز البعض جاز بقدره

ما زاد وصورة لو كان ماله تسعة ووقف في مرضه ستة ومات عن ثلاثة أولاد فأجاز
أحدهم نقد في واحد فصح الوقف من أربعة وسبأ في كتاب الوصايا الوأجاز البعض ورد
البعض جاز على المجيز بقدر حصته وسبأ في بيانه ان شاء الله تعالى (قوله وبطل وقف راهن
ممسر) فيه مسامحة والمراد أنه سيمطل في الاسعاف وغيره ولو وقف المراهون بعد تسليمه
صح وأجبره القاضي على دفع ماعليه ان كان موسرا وان كان ممسرا أبطال الوقف وباعه
فما عليه اه وكذا الوما فان عن وفاء عاد الى الجهة والبيع وبطل الوقف كافي الفسخ (قوله
ومريض مديون محيط) أي بدين محيط بما له فانه يباع ويستف من الوقف بجره ويأبى محترز
المحيط وفي طعن القوا كذا المديونية المدين المحيط بالتركه مانع من نفوذ الاعتاق والايقاف
والوصية بالمال والمحاباة في عقود العوض في مرض الموت الا باجازه الدائنين وكذا يمنع
من انتقال الملك الى الورثة فيمنع تصرفهم الا بالاجازة اه (قوله بخلاف صحيح) أي وقف
مديون صحيح فانه يصح ولو فسد به المعاطلة لانه صادف ملكه كافي أنفع الوسائل عن
الذخيرة قال في الفسخ وهو لازم لا ينقضه أرباب الديون اذا كان قبل الخرج بالاتفاق لانه لم
يتعلق حقهم بالعين في حال صحته اه وبه أفق في الخبرية من البيوع وذكر أنه أفق به ابن
نجيم وسبأ في فيه كلام عن المعروفيات (قوله لوقبل الخرج) أما بعده فلا يصح وقد مرنا أولا
الباب عند قوله بشرط شرط سائر التبرعات عن الفسخ انه لو وقفه على نفسه ثم على جهة
لا تنقطع ينبغي أن يصح على قول أبي يوسف المصحح وعند الكل اذا حكم به حاكم اه وتقدم
هناك الكلام عليه وحاصله أن وقفه على نفسه ليس تبرعا بل أن عدم صحة وقف المحجور
انما يظهر على قواه ما بصحة بغير السقية أماعلى قوله فلا لانه لا يرى صحة بغيره فيبقى تصرفه
نافذا وعن هذا حكم بعض القضاة بصحة وقفه لان القضاء بغيره لا يرفع الخلاف لوقوع
الخلاف في نفس القضاء كما صرح به في الهداية فيصح الحكم بصحة تصرفه عند الامام
فيصح وقفه امكن الحكم بلزومه مشكل لان الامام وان قال بصحة تصرفه لكنه لا يقول
بلزوم الوقف والقائل بلزومه لا يقول بصحة تصرف المحجور فيصير الحكم بلزوم وقفه مر بكا
من مذهبين هذا حاصل ما ذكره في أنفع الوسائل وأجاب عنه بأنه في ضمة المقتضى يجوز
الحكم الملتق وقد مرنا ما فيه عند الكلام على وقف المشاع (قوله فان شرط وفاء دينه)
أي وقفه على نفسه بشرط وفاء دينه منه كافي فتاوى ابن نجيم وحذفه الشارح استغناء
بالمقابل وهو قوله ولو وقفه على غيره اه ح (قوله يوفي من الفاضل عن كفايته) أي اذا
فضل من غلة الوقف شي عن قوته فلا غرماء أن يأخذوا منه لان الغلة بقيت على ملكه
ذخيرة (قوله لوله ورثة) أي ولم يجزوا فقوله والا أي وان لم يكن له ورثة أو كان وأجازوا
اه ح (قوله فلو باعها القاضي) أي في صورة المحيط اه ح (قوله أي والا فيبطل) بالبناء
للمجهول وهذا تصرف بالثبوت أي وان لم يمت عن مال يفي بماعليه من الدين فان الوقف
يغير أي يبطله القاضي ويبيعه للدين قال الشرنبلالي في شرح الوهبانية وهذا يخالف عتق

مطلب

في وقف الراهن والمريض المديون

وبطل وقف راهن ممسر ومريض
مديون محيط بخلاف صحيح لوقبل
الخرج فان شرط وفاء دينه من غلته
صح وان لم بشرط يوفي من الفاضل
عن كفايته بلاسرف ولو وقفه على
غيره فغله لمن جهه له له خاصة
فتاوى ابن نجيم قالت قيد محيط لان
غير المحيط يجوز في ثلث ما بقي بعد
الدين لوله ورثة والا فني كانه فلو
باعها القاضي ثم ظهر مال شري
بد أرض بدلها وعتقه في الاسعاف
في باب وقف المريض

وقد دون اهـ ح (قوله وبأنه أخرجه من يده) أي سلمه إلى المتولى على قول محمد بأن ذلك شرط وقوله صحيح يعني عنه لأن صحة الوقف باستيفاء شروطه (قوله ووارثه يعلم خلافه) أي أنه لم يبق له ولا يخرج منه من يده درر (قوله قضاء) أي ما في الدائنة فتسمع دعواه بمعنى يسوغ له السعي في إبطاله وأخذه لنفسه حيث علم أن إقراره ورثته كاذب في نفس الأمر وأنه باق على ما ذكره لأن الحكم بجوازها إنما هو بناء على ما أقر به لا على نفس الأمر (قوله وتبطل أوقاف امرئ بارتداده الخ) لا محل لذكر هذه أمثلة أول الباب وقد ذكره هذا عن الفتح وحاصله مسلمان * أحدا هم الوقف ثم ارتدوا العباد بالله تعالى بطل وقفه وإن عاد إلى الإسلام ما لم يعد وقفه بعد عودته لحبوط عمله بالردة ونظر فيه ابن الشحنة في شرحه بأن الحبوط في إبطال الثواب لا فيما تعاقب به حق الفقراء وأجاب الشرنبلالي في شرحه بما في الأسعاف من أنه لما جعل آخره للمساكين وذلك قرينة بطل أهقات وهذا الجواب غير ملائق للسؤال وإنما ذكره في الأسعاف جواباً عن سؤال آخر وهو أنه إذا وقفه على قوم بأعيانهم لم يكن قرينة تأجيل بمأذرك فالجواب الصحيح أن الوقف على الفقراء قرينة بقاءه إلى حال الردة والردة تبطل القرينة التي قارنتها كالأمانة في حال ملاته أو صومه بخلاف ما إذا ارتد بعد ملاته أو صومه فإنه لا يبطل نفس الفعل بل ثوابه فقط وأما حق الفقراء فأنما هو في الصلوة فقط فإذا بطل التصديق الذي هو معنى الوقف بطل حقه ثم ضمنا وإن كان لا يمكن إبطاله قصداً كما يبطل في شراب الوقف ونحوه عن المنفعة هذا ما ظهر لي فافهم الشائنة لو وقف في حال ردة فهو موقوف عند الإمام فان عاد إلى الإسلام صحح والابن مات أو قتل على ردة أو حكم بطاقته بطل ولا راية فيه عن أبي يوسف وعند محمد يجوز منه ما يجوز من القوم الذين انتقل إلى دينهم ويصح وقف المرتدة لأنهم لا تقتل الآن يكون على حج أو عمرة ونحو ذلك فلا يجوز كافي شرح الوهبانية ملخصاً (قوله فحال ارتداد) منصوب على الظرفية متعلق باسم لا وأجدر أي أحق خبرها والمعنى لا يكون الوقف حال الردة أحق بالبطال من الوقف قبلها بل ذاك أحق بالبطال لعدم توقفه هذا ما ظهر لي فافهم والله سبحانه أعلم

(فصل) *

هذا الفصل مشتمل على بيان أحكام إجارة الوقف وغصبه والشهادة عليه والدعوى به والمتولى عليه وما يتبع ذلك وزاد فيه الشارح فروعاً مهمة وفوائد جمة (قوله يراعى شرط الواقف في إجارته) أي وغيرها المسببات في الفروع من أن شرط الواقف كمنع الشارع كإسـ. يأتي بيانه في مسائل تقدمت (قوله فلم يزد القيم الخ) يعني إذا شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجارها وكانت إجارتهما أكثر من سنة أنفع للفقراء فليس للقيم أن يؤجرها أكثر من سنة بل يرفع الأمر للقاضي حتى يؤجرها لأن له ولاية النظر لافـ قراء والغائب والميت وإن لم يشترط الواقف للقيم ذلك بلاذن

مطلبه
في وقف المرتد

(فرع) أقرب لوقف صحيح وبأنه أخرجه من يده ووارثه يعلم خلافه جاز الوقف ولا تسمع دعوى واريته قضاء درر وفي الوهبانية
وتبطل أوقاف امرئ بارتداده
فحال ارتداد منه لا وقف أجدر
(فصل) يراعى شرط الواقف في إجارته فلم يزد القيم

القاضي كما في المنع عن الخيانة ولو استثنى فقال لا تجزأ أكثر من سنة الا اذا كان أنفع
 للفقراء فلا قيم ذلك اذا رآه خيرا بلا اذن القاضي اسعاف (قوله لفقير) أي فيما اذا كان
 الوقف على الفقراء ومثله الوقف على المسجد وكذا الوقف على أولاد الواقف لان منهم
 الفقير والغائب بل ومن لم يخاف عند الاجارة (قوله وغائب وميت) فانه يحفظ اللقطة
 ومال الفقير ومال الميت الى أن يظهر له وارث أو وصي (قوله وقيل بتمديد سنة) لان
 المدة اذا طالت تؤدى الى ابطال الوقف فان من رآه يتصرف فيها تصرف المالك على طول
 الزمان يظنه مالكه اسعاف (قوله مطاوعا) أي في الدار والارض (قوله وبثلاث سنين
 في الارض) أي اذا كان لا يتصرف في المستأجر من الزراعة فيها الا في الثلاث كما قدمه
 المصنف تعالى الدرر حيث قال يعني أن الارض ان كانت مما تزرع في كل سنتين مرة أو في
 كل ثلاث كان له أن يوجر هامة ية كمن فيها من الزراعة اه ومنه في الاسعاف وكذا
 في الخيانة لكن ذكر فيها بعد ذلك قوله وعن الامام أبي حفص البخاري أنه كان يجزأ
 اجارة الضميمة ثلاث سنين فان أجراً كثيراً خلت واقية وأكثر مشايخ بلخ لا يجوز وقال
 غيره هم يرفع الامر الى القاضي حتى يطلعه به أخذ الفقيه أبو الليث اه وظاهره جواز
 الثلاث بلا تفصيل تأمل وأن مختار الفقيه جواز الاكثر ولكن للقاضي ابطالها أي اذا
 كان أنفع للوقف ثم رأيت الشرع يسألني أعترض على الدرر بأنه أخرج المتن عن ظاهره
 والفتوى على اطلاق المتن كما أطلقه شارح الجمع وهو قول الامام أبي حفص الكبير اه
 واعلم أن المسئلة فيها ثمانية أقوال ذكرها العلامة قناني زاده في رسالته أحدها قول
 المة قدمين عدم تقدير الاجارة بمدة ويرجع في أنفع الوسائل والمفتي به ما ذكره المصنف خوفا
 من ضياع الوقف كما علمت (قوله الا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك) هذا أحد الأقوال
 الثمانية وهو ما ذكره المصنف والشهد من أن المختار أنه لا يجوز في الدور أكثر من سنة
 الا اذا كانت المصلحة في الجواز وفي الضميمة يجوز الى ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة
 في عدم الجواز وهذا أمر يختلف باختلاف المواضع واختلاف الزمان اه وعزه
 المصنف الى أنفع الوسائل وأشار انا شارح الى أنه لا يخالف ما في المتن لان أصل عدول
 المتأخرين عن قول المة قدمين بعدم التوقيت الى التوقيت انما هو بسبب الخوف على
 الوقف فاذا كانت المصلحة الزيادة أو النقص اتبعته وهو توفيق حسن ومن فروع ذلك
 ما في الاسعاف دار لرجل فيما موضع وقف بمقدار بيت واحد وليس في يد المتولي شيء من
 غلة الوقف وأراد صاحب الدار استئجارها مدة طويلة قالوا ان كان لذلك الموضع مسلك
 الى الطريق الاعظم لا يجوز له أن يوجر مدة طويلة لان فيه ابطال الوقف وان لم يكن له
 مسلك جازاه وفي فتاوى قاضي الهندية اذ لم تحصل عبارة الوقف الا بذلك يرفع الامر
 للحاكم ليوجره أكثر اه أي اذا احتج الى عمارته من أجورته يوجره الحياكم مدة طويلة
 بقدر ما يجره به (تنبيه) محل ما ذكر من التقييد ما اذا كان المؤجر غير الواقف لما في

بل القاضي لان له ولاية النظر لفقير
 وغائب وميت (فأما أهل الواقف
 مدتها قبل نطاق) الزيادة للقيم وقيل
 بتمديد سنة) مطلقا (وبها) أي
 بالسنة (يقضى في الدار وبثلاث
 سنين في الارض) الا اذا كانت
 المصلحة بخلاف ذلك وهذا مما
 يختلف زمانا وموضعا

القيمة أجرة الواقف عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر انتقضت الاجارة
ويرجع بما بقي في تركه الميت اه تأمل ثم ان أرض اليتيم في حكم أرض الوقف كما ذكره
في الجوهره وأفتى به صاحب البحر والمصنف وكذا أرض بيت المال كما أفتى به في الطبرية
وقال من كتاب الدعوى ان أرض بيت المال جرت على رقبته أحكام الوقف المؤبدة
(قوله لو احتج لذلك) أى لا يجازى الى مدة رائدة عن التقدير المذكور أى بأن لم تحصل
عمارة الوقف الا بذلك كما ذكرناه آنفاً عن قارئ الهداية (قوله بعدم عقود) أى عقود
مترافة كل عقد سنة بكذا الخفية والظاهر أن هذا في الدار أما في الأرض فيصح كل عقد
ثلاث سنين وصورة ذلك أن يقول أجرة تلك الدار الفلانية سنة تسع وأربعين بكذا وأجرة تلك
أياها سنة خمسين بكذا وأجرة تلك أياها سنة احدى وخمسين بكذا وهكذا الى تمام المدة
(قوله والثاني لا) أى لا يكون لازماً أو أراد بالثاني ما عدا العقد الاول لان جميع ما عداه
مضاف لكن قال قاضيهان وذكر عشر الأئمة المرحومين أن الاجارة المضافة تسكون
لازمة في احدى الرويتين وهو الصحيح وأيضاً اعترض قاضيهان قولهم ان احتياج القيم الى
تججيل الاجارة بعدم عقود مترافة بأنهم أجمعوا على أن الاجارة لا تخل في الاجارة المضافة
بشروط التججيل أى فيكون المستأجر الرجوع بما جعله من الاجارة فلا يكون هذا العقد
مفيد لكن أوجب العلامة قنالى زاده بأن رواية عدم لزوم الاجارة المضافة صحيحة أيضاً
وبأن قاضيهان نفسه أوجب في كتاب الاجارات عن الثاني بقوله لكن يجب ان يثبت بان ملك
الاجارة عند التججيل فيه روايتان فهو خسر رواية الملك هنا للعاجلة وهذا ينافي دعواه
الاجماع هنا قلت وقد ذكر الشارح في أواخر كتاب الاجارة أن رواية عدم اللزوم تأيدت
بان عليها الفتوى أى فتكون أصح التصحيحين لأن لفظ الفتوى في التصحيح أقوى لكن
أنت خبير بان رواية عدم اللزوم هنا لا تنفع لأنه ثبت للمستأجر النسخ فيرجع بما جعله من
الاجارة وان قلنا انما تخل بالتججيل فيجب هنا ترجيح رواية اللزوم للعاجلة نظير ما قاله
قاضيهان في رواية الملك (قوله الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة ولو بعقد) أى
لتحقق المحذور المار فيها وهو أن طول المدة يؤدى الى ابطال الوقف كما في الذخيرة قلت
لكن الكلام هنا عند الحاجة فاذا اضطر الى ذلك لحاجة عمارة الوقف بتججيل أجرة سنين
مستقبلة يزول المحذور الموهوم عند وجود الضرر المتحقق فالظاهر تخصيص بطلان هذه
الاجارة بما عدا هذه الصورة وهو جعلها اجرة لتطويل المدة تقديره رأيت ط نقل عن
الهندية أن بعض الصكاكين أرادوا بهذه الاجارة ابقاء الوقف في يد المستأجر أكثر من
سنة فقال الفقيه أبو جعفر انما يطالبها صيانة للوقف وعليه الفتوى كذا في المضمرة اه
ملخصاً وأنت خبير بان هذا دليل على ما قلنا من أن ابطالها عند عدم الحاجة فلا يناسب
ذكره هنا فافهم (قوله فلا يجوز بالاقل) أى لا يصح اذا كان بين فاحش كما أتى قال
في جامع الفصولين الا عن ضرورة وفي فتاوى الحائري شرط اجارة الوقف بدون أجرة

مطلبه
أرض اليتيم وأرض بيت المال
في حكم أرض الوقف

مطلبه
في الاجارة الطويلة بعقد
وفي البرازية لو احتج لذلك بعقد
عقوداً فيكون العقد الاول لازماً لانه
ناجز والثاني لانه مضاف فان

لكن قال أبو جعفر الفتوى
على ابطال الاجارة الطويلة ولو
بعقد ذكره الكرماني في الباب
القاسع عشر وأقره قدرى أفندى
وسبني في الاجارة (ويؤجر) أجرة
(المثل) فـ (لا) يجوز (بالاقل)

مطلبه
في لزوم الاجارة المضافة تصحيحاً

مطلبه
لا يصح ايجار الوقف باقل من
أجرة المثل الا عن ضرورة

المثل اذا نأبته نأبته أو كان دين اه قلت ويؤخذ منه ومما عزا للاشياء جواز اجارة الدار
التي عليها امر صدق دون أجرة المثل ووجه ذلك أن المرصد من على الوقف ينفعه المستأجر
لعمارة الدار لعدم مال حاصل في الوقف فاذا زادت أجرة مثلها بهذه العمارة التي صارت
لوقف لا تلزمه الزيادة لانه اذا اراد الناظر ايجار هذه الدار لمن يدفع ذلك المرصد لصاحبه
لا يرضى باستجارها بأجرة مثلها الآن ~~لكن~~ أفنى في الخيرية بلزوم الاجرة الزائدة ولعله
محمول على ما اذا كان في الوقف مال وأراد الناظر دفع المرصد منه فحينئذ لا شك في لزوم
الزيادة فتأمل (قوله ولو هو المستحق) الضمير راجع له فوجر وعبارة قارئ الهداية مثل
عن مستحق لوقف عليه هو ناظره أجرة بدون أجرة المثل هل يصح ذلك فأجاب لا يجوز ذلك
وان كان هو المستحق لما يصل اليه من الضرر للوقف بالاجرة اه أي لاحتمال موافقة الضرر
بمن يهده من المستحقين وربما يضر والوقف أيضا الآن اذا كان محتاجا للتمتع به وأما
ما وجد في بعض نسخ الشرح من قوله لجواز أن يموت قبل انقضاء المدة وتفسخ هذه
الاجارة اه فهو غير ظاهر لانها لا تفسخ بموت الناظر على أن الضرر راعيا هو في ابقائها
بالاجرة القليلة لانه لا في فسخها لانها اذا فسخت تؤجر باجر المثل فلا يضر بأحد تأمل
ولا يجوز ان جاع الضمير في قوله ولو هو المستحق الى المستأجر اذا الظاهر أنه لا ضرر فيه على
أحد بعده لانفساخها بموته فانهم (قوله الانقصان بسير) هو ما يتغابن الناس فيه
اسماف أي ما يقبلونه ولا يعقدونه غمنا (قوله لا يفسخ العقد) أي لو طلب المستأجر فسخه
لا يجيبه الناظر لازوم الضرر على الوقف قال في الفتح وليس له الاقالة الا ان كانت أصلح
لوقف (قوله ولو زاد أجرة) أي بعد العقد على أجرة مثله أي الذي كان وقت العقد وقيد
في الحاوي القدسي الزيادة بالفاحشة قال في البحر وهو يدل على عدم نقضها باليسيرة وأعل
المراد بالفاحشة ما لا يتغابن الناس فيها كما وفي طرف النقصان والواحد في العشرة
يتغابن الناس فيه كما ذكره في كتاب الوكالة وهذا قيد حسن يجب حفظه فاذا كانت
اجرة دار عشرة مثلا وزاد أجر مثلها واحدا فانما الانتقض كالأجرها المتولى بتسعة
فانما الانتقض بخلاف الدرهمين في الطرفين اه قلت لكن نقل البيرى وغيره عن الحاوي
الحصري أن الزيادة الفاحشة مقدارها نصف ما أجر به أولا اه وأنت خير بان هذا يرد
ما يجتبه في البحر نعم في الورات الخيرية ما يفيد أن المراد بهما قدر النقص وهو عين ما يجتبه
في البحر وفي الخلاصة ان أجره المتولى باجر مثله أو بقدر ما يتغابن الناس فيه فانه
لا تفسخ الاجارة وان جاء آخر وزاد في الاجرة درهمين في عشرة فهو يسير حتى لو أجر
بثمانية وأجر مثله عشرة لا تفسخ اه فهذه أصح في أن النقص قليل في طرف الزيادة
والنقصان فلا تفسخ به الاجارة لكن في وكالة البحر عن السراج أن ما يتغابن الناس فيه
نصف العشر أو أقل فالأكثر فلا ثم نقل بعده تنصيلا وهو أن ما يتغابن الناس فيه
في العروض نصف العشر وفي الحيوان العشر وفي العقار النقص وما خرج عنه فهو مما

لا يتغابن

مطلب
في استئجار الدار المرصد بدون
أجرة المثل
ولو هو المستحق قارئ الهداية الا
بنقصان يسيرا واذا لم يرغب فيه الا
بالأقل اشباه (فأورخص أجرة) بعد
العقد (لا يفسخ العقد) لازوم الضرر
(ولو زاد) أجرة على أجرة مثله

مطلب
ليس للناظر الاقالة
مطلب
فما لو زاد أجر المثل بعد العقد
زيادة فاحشة

لا يتعاقبان فيه ووجهه كثرة التصرف في العروض وقائه في العقار ووسطه في الطهيوان
وكثرة الغبن لقلة التصرف فهذا بقيد بحث البحر هنا وعمله على الناس اليوم وانظر ما في
جامع النصولين آخر الفصل السابع والعشرين فانه نقل التفصيل ثم قال وقيل ما لا يدل
فتمت تقويم القوة بين عماليس له قيمة معلومة فلو علمت كقبحه ثم ابراه يسير الغبن لا ينفذ على
الموكل وبه يقتضى ونقل الخبر الردي في حاشيته عليه عن البحر والمنع وغيره ما أن الأخير هو
الصحيح قات والظاهر أن القول بالتفصيل بيان لهذا القول تأمل (تنبيه) حرر في البحر أن
طريق علم القاضي بالزيادة أن يجمع رجلا من أهل البصر والامانة فيؤخذ بقوله ما
عند محمد وعندهما قول الواحد بكفى اه (قوله قبل به قد نأيا) أى مع المستأجر الأول
كأنه عليه به وقوله أى بأجر المثل والمراد أنه يجدد العقد بالاجرة الزائدة والظاهر
أن قبول المستأجر الزيادة بكفى عن تجديد العقد (قوله في الاشياء الخ) هو عين ما في المتن
لكنه نقله لا مرسكت عنهم المتن * أولها أنه ليس المراد بالزيادة ما يشمل زيادة تعنت أى
اضرار من واحد أو اثنين فانهم غير مقبولة بل المراد أن تزيد في نفسها عند الكل كما صرح
به الاسيحي وأما أن الزيادة من نفس الوقف لا من عبارة المستأجر بحاله لنفسه
كما في الارض المحتكرة لأجل العمارة كما قبل الفصل * ثانياً التعديج بأنه به يقتضى فانه
أقوى * ثالثاً أنه لا يفسخ العقد بمجرد الزيادة بل يفسخه الموقوف كما حذر في أنفع
الوقايل وقال فان امتنع بفسخه القاضي * رابعاً أنه قبل الفسخ لا يجب الا المسعى
وأنما تجب الزيادة بعده (قوله وقيل لا بعد ثانياً) أى لا يفسخ ولا بعد بناء على أن
أجر المثل يعتبر وقت العقد وهذا رواية فتاوى سمرقند وعليه ما شئ في التأسيس صاحب
الهداية والاسعاف والاولى رواية شرح الطحاوى بناء على أن الاجارة تنعقد شيئاً فشيئاً
والوقف يجب له النظر (قوله والمستأجر الأول أولى الخ) تقييد لقوله بعد ثانياً والمراد
إذا كان مستأجر الجارة صحيحة والا فلا حق له وقيل الزيادة ويخرج كافي البحر وقوله
إذا قبل الزيادة أى الزيادة المعتبرة عند الكل كما مر يسلم فان قبلها فهو الاحق والا
أجرها من الثاني إذا كانت الارض خالية من الزراعة والا وجبت الزيادة على المستأجر
الاول من وقتها الى أن يستحصل الزرع لأن شغلها بعلك يمنع من صحة ايجارها لغيره فإذا
استحصل فسخ وأجر من غيره وكذا لو كان بنى فيها أو غرس لكن غشياً بقى الى انتهاء العقد
لانه لا نهاية معلومة لبناء والغراس بخلاف الزرع فإذا انتهى العقد فقد قدم بيانه قبل
الفصل في قوله وأما حكم الزيادة في الارض المحتكرة الخ وقد مر أن المناسب ذكرها هنا
(تنبيه) * قد علم مما قرأناه أن قوله -م ان المستأجر الأول أولى الخ- هو فيما إذا زادت
أجرة المثل في أثناء المدة قبل فراغ أجرته وقد قبل الزيادة أما إذا فرغت مدته فليس بأولى
الا إذا كان له فيما حق القرار وهو المسعى بالكر دار على ما قدمناه به وطافى مسئلة
الارض المحتكرة من أن له الاستبقاء بأجرة المثل دفعا للضرر عنه مع عدم الضرر على

قبل به قد نأيا به على الأصح
في الاشياء ولو زاد أجر مثله في نفسه
بالزيادة أو بدله وتولى فسخها به
يقتضى ومالم يفسخ فلا المسعى (وقيل
لا) بعد ثانياً (زيادة) واحد
(تعمتاً) فانهم لا تعتبر برسبجي
في الاجارة (والمستأجر الأول
أولى من غيره إذا قبل الزيادة
والموقوف عليه القلة) أو السكنى

مطلب
مهم في معنى قوله -م المستأجر
الاول أولى

الوقف وأن هذا مستثنى من إطلاق عبارات المتون والشروح المقتبسة لوجوب القلم والتسامح بعد مضي مدة الاجارة فهذا وجه كونه أحق بالاستئجار من غيره وأما وجهه في مسئلة زيادة أجرة المثل في أثناء المدة فهو أن مدة اجارته قائمة لم تنقض وقد عرض في أثناء ما يسوغ الفسخ وهو الزيادة العارضة فإذا قبلها ورضى بدفعها كان أولى من غيره لئلا زال ذلك المسوخ في أثناء مده فلا يسوغ فسخها وإيجارها لغيره بل تؤجر منه بالزيادة المذكورة الى تمام مده ثم يؤجرها ناظر الوقف إن أراد أن قبل المستأجر الأول الزيادة زال علة الاحقية وهي بقاء مدة اجارته الا اذا كان له فيها حق القرار فهو أحق من غيره ولو بعد تمام المدة لهذه العلة الاخرى كما علمت وبهذا ظهر أن المستأجر لارض الوقف ونحوها من حاوئ أو داراذا لم يكن له فيها حق القرار المسمى بالكردار لا يكون أحق بالاستئجار بعد فراغ مدة استئجاره سواء زادت أجرة المثل أو لا وسواء قبل الزيادة أو لا خلافا لما يفهمه أهل زماننا من أنه أحق من غيره مطلقا ويصونه ذا اليد ويقولون انه متى قبل الزيادة العارضة لا تؤجر لغيره ويحكمون بذلك ويفتقرون به مع كونه مخالفا لما أطلعت عليه كتب المذهب من متون وشروح وفتاوى بل مستندهم إطلاق عبارة المصنف هنا وهو باطل قطعاً لما علمت من أنه مصور في زيادة أجرة المثل قبل انتهاء مدة الاجارة كما هو صريح عباراتهم ولم يقل أحد باطلا لوجه ولا يخفى مع ذلك ما فيه من الفساد وضياح الاوقاف حيث لم يزل من ابقاء أرض الوقف بيد مستأجر واحد مدة مديدة تؤذي به الى دعوى غلبه كما هو مع أنهم ممنوعون من تطويل مدة الاجارة خوفاً من ذلك كما علمته وهذا خلاصة ما ذكرته في رسالتي المسماة بتحرير العبارة فيمن هو أولى بالاجارة وبمراجعة ما يظهر لك العجب العجيب وتفقد على حقيقة الصواب والحمد لله المنعم الوهاب (قوله لا يملك الاجارة) لانه يملك المنافع بالبدل فلم يملك غلبته كما يسد وهو الاجارة والاملاك كثر ما يملك بخلاف الاعارة ط (قوله ولا الدعوى لو غصب منه الوقف) ظاهره انه لا يملك دعوى العين فقط مع أن دعوى الغلة كذلك في جامع الفصولين ادعى الموقوف عليه أنه وقف عليه لو ادعاه باذن القاضى يصح وفاقا وبغير اذنه ففيه رواية والاصح انه لا يصح لأن له حقا في الغلة لا غير فلا يكون خصما في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه بحاجة فادعى أحدهم انه وقف بغير اذن القاضى لا يصح رواية واحدة ومستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى اه فافاد أن دعوى الموقوف عليه في الغلة كدعوى عين الوقف لكن تعمله للاصح بأن له حقا في الغلة لا غير بغير دعواه او قد يجاب بأن عدم سماع دعواه في الغلة اذا كان الموقوف عليه ممنوعة بخلاف ما اذا كان واحدا وادعى به الا انه يريد اثبات حقه فقط ويؤيده قوله بعد ما مر ولو كان الوقف على رجل معين قيل يجوز أن يكون هو المتولى بغير إطلاق القاضى اذا لم يلق لا بدوه وبقى بأنه لا يصح لأن حقه أخذ الغلة لا التصرف في الوقف اه فاذا كان حقه أخذ الغلة وغصبها غاصب ينبغي أن لا يتردد

(لا يملك الاجارة) ولا الدعوى
لو غصب منه الوقف

قوله حيث لم الخ انظر أين فاعل
لزم اه صححه

مطلب
الموقوف عليه لا يملك الاجارة

مطلب
في دعوى الموقوف عليه

مطلب
اذا كان الوقف على معين قيل
يجوز أن يكون هو المتولى

في سماع دعواه عليه ليصل الى حقه وفي فتاوى الخاوي والحق أن الوقف اذا كان على
معين تصح الدعوى منه وظاهره سماعه على عين الوقف أيضا ولذا قال في نور العين ان
الغلة ثمة الوقف فبزوال الوقف نزول الغلة فيصير كأن الوقف عليه ادعى شرط نفسه
فيمنعني أن تكون رواية الصحيحة هي الاسماع واستشهد في البرازية له هذه الرواية بعدة
مسائل عن الخصاف قات وكذا في الاسماع ادعى أحد الموقوف عليهم على واحد منهم
أنه باع الوقف من المصاحب وسلمه اليه وبرهن أن كل الآخر بقضي عليه بقيمة ويشترى
بها ضيقة توقف كالقول اه وفي التذرية عن المحيط أرض في يد رجل يزعم انتم املاكه
فادعى قوم أنه وقفها عليهم فثبت بينهم وحكمت عليه بالوقف وأخرجهما من يده قال
وهذه المسئلة تصرح بأن الدعوى من الموقوف عليه صحيحة اه قات وبقي ما لو ادعى
رجل على المتولي بأنه من الموقوف عليهم وأن له حقا في غلة الوقف أو بان حقه فيها كذا
أو كثر ما كان به عليه وينبغي عدم التردد أيضا في سماعه لانه يريد مجرد اثبات حقه
ويؤيده ما في الاسماع لوضع الواقف أهل الوقف ما سمي لهم فطالبوه به الزمة القاضية
بدفع ما في يدهم من غلته اه وكذا ما سمي ذكره الشارح بعد صفة عن المصنف والخاصية
وذكر في البرازية في الفصل السادس من الوقف عدة مسائل من هذا القبيل منها دعواه
انه من فقراء القرية فراجعهم وسيدكر المصنف أن بعض المستحقين يتعصب بنفسيه عن
الكل اذا كان أصل الوقف ثابتا وهو صريح في صحة دعوى أحد الموقوف عليهم
ولم يقيده بآذن التناهي فيحمل ما ترمي من عدم سماعه او رواية واحدة على ما إذا لم يكن
أصل الوقف ثابتا وهذا قد يماثلنا من صحة دعواه على المتولي بأنه من الموقوف عليهم
أو باستحقاقه فتأمل هذا واعلم أن عدمه اه كدعوى في عين الوقف لا ينافي قبول
الشهادة لانها تقبل بحسبة وان لم تصح الدعوى كما ذكره المصنف قريبا ويأتي بيانه بل
سأني متناهي لو باع دارا ثم ادعى أني كنت وقتها أو قال وقف على لم يصح ولو أقام بينة
ثبتت ويأتي تمام الكلام عليه (قوله الابولية) أي بأن يكون متوليا من قبل
أو ينصبه القاضي متوليا ليسمع دعواه كافي البرازية وفيها أيضا أنه تصح دعوى الواقف
(قوله أو اذن قاض) بالدعوى والايثار (قوله ولو الوقف على رجل معين الخ) هذا
في الدعوى وقد علمت بيانه وأما في الايثار فلم يذكره في العمادية على هذا الوجه بل قال
والموقوف عليهم لم يملكوا الجارة الوقف وقال النقيب ابو جعفر لو كان الاجر كله للموقوف
عليه بان كان لا يحتاج الى العمارة ولا شريك معه في الغلة فحينئذ يجوز في الدرر
والحوادث وأما الاراضي فان شرط الواقف تقديم العشر والخراج وسائر ما يؤن وجعل
للموقوف عليه الفاضل لم يكن له أن يجرها لانه لو جاز كان كل الاجر له بحكم العتد
فمذوق شرط الواقف ولو لم يشترط يجب أن يجوز ويكون الخراج والمؤن عليه اه ونحوه
في الاسماع فقد علم صحة ايثار الموقوف عليه اذا كان مهيأ به هذه الشروط ويشترط

(الابولية) أو اذن قاض ولو
الوقف على رجل معين على ما عليه
الدعوى عمادية لأن حقه في الغلة
لا العين

مطلب
في ايثار الموقوف عليه اذا كان
مهيأ

إذا أجز المتولى بعين فاحش كان
خيانة

وهل يملك السكني من يستحق
الربيع في الوهبانية لا وفي شرحها
لشرب نبالتي والتحرير نعم (و)
الموقوف (إذا أجز المتولى بدون

أجز المثل لزم المستأجر) لا المتولى ٢

كما غلط فيه بعضهم (تمامه) أي تمام
أجز المثل (كتاب) وكذا وصي خاتبة

(أجز منزل صغيره بدونه) فانه يلزم
المستأجر تمامه إذ ليس لكل منهما

ولاية الحط والاسقاط وفي الاشياء
عن القنية أن القاضى يأمره

بالاستئجار بأجر المثل وعلمه تسليم
زود السنين الماضية ولو كان القيم

ساكنا مع قدرته على الرفع للقاضى
لا غرامة عليه وانما هي على المستأجر

وإذا ظفر الناظر بالساكن فله
أخذ النقصان منه فيصرفه

في مصرفه قضاء وديانة انتهى
فليحفظ قلت وقيل بأجرة المتولى

لما في غصب الاشياء لو أجز الغاصب
مما منافع مضمونة من مال وقف

أو يتيم أو معدة فعلى المستأجر المسمى
لأجز المثل وعلى الغاصب رد ما

قبضه لا غير لئلا ويل العقد انتهى
فليحفظ (يبقى بالضمنان في غصب

عقار الوقف وغصب منافعهم) أو
انلافها كالوسكن بلا إذن

قوله زود السنين فيه أن مصدر
زاد الزيد بالياء اه

زاد الزيد بالياء اه

أيضا أن يؤجر بأجر المثل واللام يصح كما مر عن فارئ الهداية قلت وينبغي عدم التردد
في صحة إيجاره إذا شرط الواقف التولية والمطر للموقوف عليهم أو لدارشدهم وكان هو
الارشاد أو لم يوجد غيره لانه حينئذ يكون منصوب الواقف (قوله وهل يملك السكني الخ)
قد مبين ذلك عند قول المتن ولو أتى أو عجز عمه رالحاكم بأجرهما (قوله كما غلط فيه
بعضهم) منشأ غلطه انه وقع في عبارة الخلاصة لزمه فأرجع ذلك البعض الضمير للمتولى
مع أنه للمستأجر كما به عليه العلامة قاسم في فتاواه مستندا إلى النقول الصريحة لكن
قال في البحر ينبغي أن يكون ذلك خيانة من المتولى لوعالمه بذلك وذكر الخصاص أن
الواقف أيضا إذا أجز بالاقبل مما لا يتغابن الناس فيه لم تجز ويظهر للقاضى فان كان
الواقف مأمونا وفعل ذلك على طريق السهو والغفلة أقتره القاضى في يده وأمره بإجارتها
بالاصح وان كان غير مأمونا أخرجهما من يده وجعلها في يده من يثق بيده وكذا إذا أجزها
الواقف سنين كثيرة عن يخاف أن يتلف في يده يطل القاضى الاجارة ويخرجها من يده
المستأجر اه فإذا كان هذا في الواقف فالمتولى أولى اه (قوله لكل منهما) الاولى منهم
ليدخل المتولى ط (قوله وعلمه تسليم زود السنين الماضية) لا ينافي في هذا ما مر من أن
الاجارة مالم تنسخ كان على المستأجر المسمى لان موضوعه فيما إذا أجز أو لا بأجرة المثل
ثم زاد الاجر في نفسه ط أي فالاجارة وقعت من ابتدائها صحيحة بخلاف ما هنا (قوله
لا غرامة عليه) وعلمه الحرمة ولا يعذر وكذا أهل المحلة قال في الاشياء عن القنية لا يعذر
أهل المحلة في الدور والحواريات المشبهة إذا أمكنهم رفعه قال في شرح الملتقى فيأثم كلهم
بنفس السكوت فيما بالمتولى والجاني والكاظم إذا تركوها ولا سيما لاجل الرشوة
وهو ذبالته تعالى اه ط (قوله ببال الساكن) يعني وكان من جنس حقه ط عن الجوى
(قوله قضاء وديانة) مرتب بقوله أخذ ط (قوله مما منافع مضمونة) أي على الغاصب ط
(قوله أو معدة) أي للاستغلال (قوله فعلى المستأجر المسمى الخ) يعني للغاصب كما يفيد
ما بعده قال العلامة البهري الصواب أن هذا منترع على قول المتقدمين أقام على ما عليه
المتأخرون فعلى الغاصب أجز المثل اه أي ان كان ما قبضه من المستأجر أجز المثل
أو دونه فلو أكثر الزائد أيضا لعدم طيبه له كما حرره الجوى ونسبه السيد أبو السعود
قلت وينبغي على قول المتأخرين المقتضى به وهو تضمن منافع مال الوقف واليتيم والمعد أن له
تضمن المستأجر أيضا تمام أجز المثل كما لو أجزه المتولى بدون أجز المثل كما مر تأمل (قوله
لئلا ويل العقد) ليس هذا في عبارة الاشياء ط (قوله في غصب عقار الوقف) بان كان
ارضا أجز عليها الماء حتى صارت لا تصلح للزراعة (قوله وغصب منافعهم) يشمل مالو
عطله ولم ينتفع به كما يدل عليه قوله أو انلافها فان الاصل في العطف المغيرة فان انلافها
بالاستعمال ولذا قال كالوسكن الخ ويدل عليه أيضا ما سبق في الغصب من قول المصنف
تبعه للدور لا تضمن منافع الغصب استوفاه أو عطله الا في ثلاث فحقه ضامن فيها

بالاستيفاء أو التعميل فقول الشريفة هناك وينظر ما لو عمل المنفعة هل يضمن
 الاجرة كالمسكن اه لا يحل له نعم وقع في الخصاص لو قبض المستأجر الارض في الاجارة
 القاسدة ولم يرزعهما لأجر عليه وكذلك الدار اذا قبضها ولم يسكنها اه لكنه مبنى على
 قول المتقدمين كما صرح به في الاستيعاف ومناذره لزوم الاجرة بالتمسك في القاسدة على
 قول المتأخرين وسيد كره الشارح في أوائل الاجارات عن الاشباه (قوله) وأسكنه
 المتولى (أى) أسكن فيه غيره الا اذا كان موقوفا للسكنى وانحصرت فيه فان له اعارته ولو
 سكنه المتولى بنفسه ولم يكن للسكنى فانه يلزمه أجر المثل بل قد مناع عن خزانة المفتين أنه
 لو زرع الوقف لنفسه يخبر به القاضي من يده (قوله) كان على الساكن أجر المثل (حتى
 لو باع المتولى دار الوقف فسكنها المشتري ثم أبطال القاضي البيع كان على المشتري أجرة
 المثل فتح وبه أفتى الرملى وغيره كما قدمناه وما في الاستيعاف من الافتاء بخلافه تبعها
 للقيمة فهو ضعيف كما صرح به في البحر ودخل ما لو كان الوقف مسجد أو مدرسة سكن فيه
 فتجب فيه أجرة المثل كما أفتى به في الحامدية قال وأفتى به الجدة والم والرملى والمفتى
 وكذا ما لو كان بعضه مأكلا وسكنه الشريك كما مر أقول الشريك (قوله) وكذا منافع مال
 المتيهم (دخل فيه ما لو سكنه أهله مع زوجها فيلزم الزوج الاجرة وكذا شريك المتيهم
 كما سيأتى في تحرير في كتاب الغصب ان شاء الله تعالى وكذا ما لو شراها أحد ثم ظهر أنها المتيهم
 كما في جامع النصولين (قوله) فيما اختلف العلماء فيه (حتى) نقضوا الاجارة عند الزيادة
 الناحية نظرا للوقف وصحة ما نهى الله تعالى كما في الحاوى القدسي أيضا أى مع أن
 في المسئلة قولين صحيحين وكذا أفتوا بال ضمان في غصب عقاره ومنافعه مع أن العقار
 لا يضمن بالغصب عنددهم ابل عند محمد وزفر والشافعى وكذا في مسائل كثيرة منها عدم
 استبدال ما قبل ريعه وكذا صحة الوقف على النفس وعدم صحة الاجارة مدة طويلة كما مر
 والتمتع بنفى الحصر فانهم (قوله) ومضى قضى بالقيمة (أى) بان غصب أرضا وأجرى عليها
 الماء حتى صارت بحرا انصلح للزراعة اسعاف وقد مناع عن جامع النحويين لو غصب وقتنا
 فتمتص فابوخذ بنقصه يصرف الى مرته لا الى أهل الوقف لانه بدل الرقبة وحقهم
 في الغلة لا في الرقبة اه (قوله) فيكون وقنا بدل الاقل (أى) بالوقوف على ناقظ بوقفه كما في
 معين الملقى وغيره كذا في شرح الملتقى ط (قوله) حسبة (بالسنة) حسبة بالسر الاجر
 كما في القاموس أى لقصد الاجر لا لاجابة مدع أفاده ط (قوله) أربعة عشر (وهى) الوقف
 وطلاق الزوجية وتعليق طلاقها وحرية الامة وتديبها وانطباعها وحرمة المصاهرة ودعوى
 المولى نسب العبد اه قلت ويزاد الشهادة بالزواج كما مشى عليه المصنف في باب (قوله)
 منها الوقف (أى) الشهادة بأصله لابر بهه اشباه وأما الدعوى به أربعه فتمتد بالكلام
 عليها وبأنى اقرى وبأنى بيان المراد بأصله (قوله) وهذا المنصـ (أى) بين ما اذا كان

مطلبه

سكن المشتري دار الوقف

أو أسكنه المتولى بالأجر كان على

الساكن أجر المثل ولو غير معتد

للاستيفاء لانه يبقى مسيما للوقف

وكذا منافع مال المتيهم درر

(وكذا) يفتى (بكل ما هو انفع

لوقف فيما اختلف العلماء فيه)

حاوى القدسي ومضى قضى بالقيمة

شري بها عقارا آخر فيكون وقفا

بدل الاقل (و) الذى (تقبل فيه

الشهاد) حسبة (بدون الدعوى)

أربعة عشر منها الوقف على مائ

الاشباه لان حكمه التصديق

بالغلة وهو حق الله تعالى بئى لو

الوقف على معينين هل تقبل بل لا

دعوى في الخلية ينفى لانفاقا

وفي شرح الوهبانية للشيخ حسن

وهذا التفصيل هو المختار

مطلبه

المواضع التى تقبل فيها الشهادة

حسبة بلاد دعوى

الوقف على معين فلا تقبل وبين ما اذا قامت على أنه للفقراء أو للمسجد ونحوه فتقبل
 (قوله وفي التارخانية) هو عين التفصيل اه ح (قوله لكن بحث فيه ابن الشحنة الخ)
 أي بحث في الاطلاق المذكور في المتن اه ح والاصوب ابداله بابن وهبان ويعود
 الضمير الى التفصيل قال المصنف في المنع نقلا عن الخانية وينبغي أن يكون الجواب على
 التفصيل اذا كان الوقف على قوم بأعيانهم لا تقبل البيعة عليه بدون الدعوى اه قال
 ابن وهبان وهذا التفصيل غير محتاج اليه لان الوقف وان كان على قوم بأعيانهم فآخره
 لا بد وأن يكون لجهة بر لا تقطاع كالفقراء وغيرهم فالشهادة تقبل بحقوقهم اما حلالا وما لا
 اه قال ابن الشحنة التفصيل لا بد منه لان البيعة اذا قامت بأن هذا وقف يستحقه قوم
 بأعيانهم لا بد فيه من الدعوى لثبوت استحقاقهم وتناولهم وان كان آخره ماذكر بخلاف
 ما اذا قامت على أنه وقف على الفقراء أو المسجد أو نحو ذلك اه قال المصنف أقول
 ماذكره ابن وهبان ظاهرا جذا وما ذكره ابن الشحنة لا ينتهض بحجة عليه لان كلام ابن
 وهبان في أن ثبوت أصل الوقف لا يحتاج الى الدعوى مطلقا وان كان المستحق لا يدفع له
 شيء على تقدير عدم دعواه وكلام ابن الشحنة في ثبوت الاستحقاق له ووقوف عليه المعين
 ولا شك في توقيفه على الدعوى اه قلت لكن في الحادي عشر من دعوى البرازية باع
 أرضا ثم ادعى أنه كان وقفها أو قال وقف على فان لم تكن له بيعة وأراد تحليف البائع
 لا يحلف لعدم صحة الدعوى للتناقض وان برهن قال الفقيه أبو جعفر يقبل ويطلب
 البيع لعدم اشتراط الدعوى في الوقف كما في عتق الامه وبه أخذ المصنف والصحيح أن
 الاطلاق غير مرضي فان الوقف لو حق الله تعالى فالجواب ما قاله وان حق العبد لا بد فيه
 من الدعوى اه وأنت خبير بأن الوقف لا بد أن يكون فيه حق الله تعالى اما حلالا
 أو ما لا وهذا الصحيح للتفصيل المار عن الخانية يقتضي أن المنظر واليه الحال لا المال
 والالم يصح قوله وان حق العبد الخ وهذا خلاف ما قاله ابن وهبان حيث جعل الوقف كما
 حقا لله تعالى باعتبار المال ومؤيد لما قاله ابن الشحنة حيث اعتبر فيه الحال لكن قد
 يقال التحقيق أن الوقف من حيث هو حق الله تعالى لانه تصديق بالمنفعة فلا تشترط له
 الدعوى لكن اذا كان أقوله على معين وأريد اثبات استحقاقه اشترط له الدعوى وان ثبت
 أصل الوقف بدونها ثبت ما قاله المصنف وهذا في الحقيقة تحقيق وتاميق بين القولين
 وتاميق ينظر دقيق لكن لو كان المدعى هو البائع لا يمكن اثبات استحقاقه لانه متناقض
 فلا تصح دعواه وتبقى البيعة مسموعة لاثبات أصل الوقف وبأني له زيادة بيان عند قوله
 باع دارا (قوله الابتوائية) أي أو باذن فاض (قوله كما مر) أي عن العمدانية لكن فيه
 أن ما مر في دعوى عين الوقف لو غصبه غاصب أو ما دعوى المستحق استحقاقه من غلة
 الوقف فلا شبهة في صحتها ولا يحتاج الى التدبر فأفاده ح قلت قد مننا التمسرح بأن مستحق
 غلة الوقف لا يملك الدعوى بها وهو مشكل يحتاج الى التدبر وقد مننا بيانه وقوله فلا شبهة

وفي التارخانية ان هو حق الله
 تعالى تقبل والا لا بالدعوى
 فاحفظ قلت لكن بحث فيه ابن
 الشحنة ووفق المصنف بقولها
 مطلقا لثبوت أصل الوقف لماله
 للفقراء وباشتراط الدعوى لثبوت
 الاستحقاق لما في الخانية لو كان ثمة
 مستحق ولم يتدفع له شيء من
 الغلة ونصرف كلها للفقراء قلت
 ومفاده انه لو ادعى استحقاقها
 لا تسمع منه على المقتضى بالابتوائية
 كما مر تدبر وفي الاشياء
 قوله وأراد تحليف البائع كذا
 عبارة البرازية والظاهر أن صوابه
 المشتري اه منه

الخامس في يدنا قد مناه (قوله) أنا شاهد حسبة في أربعة عشر) هذا مكرر بمائة ثم قال أولى
 الاقتصاد على ما بعده أفاده ط (قوله) وليس أنا مدعى حسبة) بتكوين مدعى ونصب حسبة
 على التمييز وفي بعض النسخ مدعى بالباطل فهو مضاف وحسبة مجرور به (قوله) والمفتي به لا
 أي لا تسمع دعواه فلا يحلف الخصم لو أنكرك كما في مناه اتفاقا عن البرازية لكن لو أقام بيعة
 تقبل بطريق الحسبة كما علمت تحريريه (قوله) فالأجنبي أولى) قال في الأشباه عقب هذا
 وظاهر كلامهم أنهم لا تسمع من غير الموقوف عليه اتفاقا اه أي لأن الخلاف مذکور
 في دعوى الموقوف عليه هل تسمع أم لا والمفتي به لا يظهره أن الأجنبي لا تسمع دعواه
 اتفاقا لكن قال العلامة البيري بل الظاهر من كلامهم أن الخلاف فيه أيضا لأن محل
 النزاع كون المحل قابلا لدعوى الحسبة أم لا فن قال بأنه قابل يجوز ذلك من الموقوف
 عليه كما لا يخفى اه وحينئذ يجب ما مر من التفصيل فإذا كانت الدعوى لأشبات عين الوقف
 يكون حق الله تعالى فتسمع فيه الدعوى حسبة من الموقوف عليه وغيره إلا إذا باع الوقف
 ثم ادعى فلا تسمع دعواه وأما البيعة فأنما تقبل مطلقا إلا إذا كانت لأشبات غلة الوقف فلا
 تقبل بلادعوى صحيحة وتقدم الكلام فيه ثم لا يخفى أن شاهد الحسبة لا بد أن يدعى
 ما يشهد به أن لم يوجد مدعى غيره وعلى هذا في كل ما تقبل فيه الشهادة حسبة بصدق عليه
 أنه تقبل فيه الدعوى حسبة وهذا ينافي ما مر عن الأشباه إلا أن يكون مراده أنه لا يسمى
 مدعى أو أن مدعى الحسبة لا يحلف له الخصم عند عدم البيعة فلا يتحقق بدون الشهادة
 فلذا اتفاقا فلا يتأمل وفي النصولين وفي عتق الامة والطلاق قيل يحلف وقيل لا * (تنبيه) *
 شاهد الحسبة إذا أخرها الغير عذر لا تقبل لنفسه أشباه عن القنية وقال ابن نجيم
 في رسالته الموافقة فيما تسمع فيه الشهادة حسبة ومقتضاه أن الشاهد في الوقف كذلك
 (قوله) وقد مر) أي عدم سماع الدعوى من الموقوف عليه لو نصب منه الوقف لا يتولاه
 مع زيادة قوله ولو الوقف على معين ولا يخفى أن الدعوى على الغاصب دعوى أصل الوقف
 أي لا دعوى الغلة فانهم (قوله) لئلا يكون اثباتا للمجهول) هذا بناء على قول الامام ان
 الوقف بحسب أصل المالك على ملك الوقف فلا بد من ذكره أفاده المصنف ط (قوله)
 وفي العمادية تقبل) أي من غير بيان الوقف وهو قول أبي يوسف وعليه مشايخ بلخ كآبي
 جعفر وغيرهم وعليه اقتصر المصنف ومقتضى كون التسوية على قول أبي يوسف
 في الوقف أنه يفتى بقوله هنا أفاده في المنع ط وفي المسيرة وقف قديم مشهور لا يعرف
 واقفه اسمه وتولى عليه ظالم فادعى المتولى أنه وقف على كذا مشهور وشهد بذلك فاختار
 أنه يجوز اه وعزاه الى جامع النصولين وفي الاسعاف عن الخانية وتصح دعوى الوقف
 والشهادة به من غير بيان الوقف * (تنبيه) * ذكر في الاسعاف لو ادعى أن هذه الارض
 وقفها فلان على وذو اليد يجحد ويقول هي ملكي لا يصح وإن شهدت البيعة أنها كانت
 في يده يوم وقفها إلا أن الانسان قد يفتى ما لا يملكه وهو يسده بإجارة أو عارة اه ملخصا

أنا شاهد حسبة في أربعة عشر
 وليس لنا مدعى حسبة إلا في دعوى
 الموقوف عليه أصل الوقف قائما
 تسمع عند البعض والمفتي به لا
 الا بتولية فإذا لم تسمع دعواه
 فالأجنبي أولى انتهى وقدم مرتقبه
 (وبشترط) في دعوى الوقف (بيان
 الواقف) ولو الوقف قديما (في
 الصحيح) برأيه لئلا يكون اثباتا
 للمجهول وفي العمادية تقبل

مطلبه
 في دعوى الوقف بالبيان الواقف
 وبالبيان أنه وقف وهو ملكه

ومفاده انه يشترط بعد ان الواقف بان وقفه وهو عليه وهذا ظاهر في نحو هذه
الدعوى وكذا لو اختلفا في انه وقفه قبل ان يملكه او بعد ما باعه اموالاً اختلفا في ان فلانا
وقفه أولاً وكان وقتا قد عيما مشهورا فباعه اسداً واسمى عليه ظالم فهذا شرط للحكم
بصحته الوقف لا للحكم بنفس الوقف في فتاوى قارى الهداية مثل هل يشترط في صحة حكم
الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة ثبوت ملك الواقف أو البائع أو المؤجر وحيازته أم لا أجاب
انما يحكم بالصحة اذا ثبت أنه مالك لما وقفه أو أن له ولاية الاختيار أو البيع لمسا بابه ملك
أو نيابة وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالصحة بل بنفس الوقف والاجارة
والبيع اهـ (قوله لا ثبات أصله) متعلق بالشهادة بالشهرة فقط وفي المخ كل ما يتعلق
بصحته الوقف ويوقف عليه فهو من أصله وما لا يتوقف عليه فهو من الشرائط (قوله
وان صرحوا به) بان قالوا عند القاضي تشهد بالتسامع درر وفي شهادات الخيرية
الشهادة على الوقف بالسماع أن يقول الشاهد أشهد به لاني سمعته من الناس أو بسبب
أني سمعته من الناس ونحوه (قوله أي بالسماع) أشاره الى تأويل الشهرة بالسماع
فساغ نذ كبر الضمير فأدأهم شيء واحد وفي حاشية نوح أفندي الشهادة بالشهرة أن
يدعى المتولى أن هذه الضبعة وقف على كذا مشهور ويشهد الشهود بذلك والشهادة
بالتسامع أن يقول الشاهد أشهد بالتسامع اهـ ولا يخفى أن المال واحد وان اختلفت
المادة فافهم (قوله في المختار الخ) هذا مختالف لما في المتن من الشهادات في الصكوك
وغيره ولا يشهد بها ما بين الا نسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل
الوقف فله أن يشهد به ما اذا أخذ به من يثق به ومن في يده شيء سوى الرقيق للأن
تشهد أنه له وان فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع أو بعناية الدلالة تقبل قال العيني
وان فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع في موضع يجوز بالتسامع أو فسر أنه يشهد بالملك
بما بينة اليد يعني برؤيته في يده لا تقبل لأن القاضي لا يدرى ما بين ذلك فلا يجوز له أن يحكم
الخ ومثله في الزيلعي مبسوط وفي شهادات الخيرية الشهادة على الوقف بالسماع فيها خلاف
والمتون فاطبة قد أطلقت القول بأنه اذا فسر أنه يشهد بالسماع لا تقبل وبه صرح
فاضيخان وكثير من أصحابنا اهـ ومثله في فتاوى شيخ الاسلام على أفندي مفتي الروم
اهـ ملخصاً من مجموعة شيخ مشايخنا ملا علي التركماني قلنا لكن قد سدد انه يقتضى بكل
ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه كما أشار الى وجهه تعالى الدرر بقوله حفظا
للأوقاف القديمة الخ وذكر المصنف عن فتاوى رشيد الدين أنه تقبل وان صرحا
بالتسامع لأن الشاهد بما يكون سنة عشر من سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتقن
القاضي أنه يشهد بالتسامع لا باليمين فاذن لا فرق بين السكوت والافصاح أشار اليه
ظاهر الدين المرغيناني وهذا بخلاف ما تجوز فيه الشهادة بالتسامع فانهم اذا صرحوا به
لا تقبل اهـ أي بخلاف غير الوقف من الخمسة المارة فانه لا يتقن فيها بأن الشهادة

(و) تقبل فيه (الشهادة على
الشهادة وشهادة السماع مع الرجال
والشهادة بالشهرة لا ثبات أصله
وان صرحوا به) أي بالسماع في
المختار ولو الوقف على ميتين
حفظاً للأوقاف القديمة عن
الاستمالة بخلاف غيره

مطلبه
في الشهادة على الوقف بالتسامع

بالإسماع فيه فرق فيها بين السكوت والافصاح والحاصل أن المشايخ رجحوا استثناء
الوقف منها للضرورة وهي حفظ الاوقاف القديمة عن الضياع ولأن التصريح بالإسماع
فيه لا يزيد على الافصاح به والله سبحانه أعلم (قوله لأبواب شرائطه) المراد من الشرائط
أن يقولوا ان قدرنا من الغلة لـ ~~كذا~~ نعلم يصرف الفائض الى كذا بعد بيان الجهة بغير
من الشهادات وقوله بعد بيان الجهة من متعلق بقوله أن يقولوا لأن بيان الجهة هو بيان
المصرف ويأتي أنه من الاصل لأن الشرائط فالمراد من الشرائط ما يشترطه الواقف
في كتاب وقفه لا الشرائط التي يتوقف عليها صحة الوقف ~~كالمالك والافراز والتسليم~~
عند القائل به ونحو ذلك مما مر أول الباب (قوله في الاصح) وعلمه القنوي
هندية عن السراجية ط (قوله وأقره الشرع لا لا) وعزا الى العلامة قاسم (قوله
وقوام في الفتح بقوله) حيث قال في كتاب الشهادات وأنت اذا عرفت قواهم
ذلك لم تتوقف عن تحسین ما في الجنب لأن ذلك هو معنى الثبوت بالإسماع اهـ أي لأن
الشهادة بالإسماع هي أن يشهد بما لم يره باله والعمد بما في دواوين القضاة عمل بما يراين
وأيضاً قولهم الجبهولة شرائطه ومصارفه يفهم منه أن ما لم يجهر منها يعمل بما علم منها
وذلك العلم قد لا يكون بمشاهدة الواقف بل بالتصرف القديم وبه صرح في الذخيرة حيث
قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور واشتهر بمصارفه وقد ما يصرف الى مستحقه
قال ينظر الى المهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه وإلى
من يصرفونه فيبقى على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف
وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اهـ فهذا عين الثبوت بالإسماع وفي الشريعة
إن كان للوقف كتاب في ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في أيديهم اتبع ما فيه
استحساناً اذا تنازع أهل فيه ولا ينظر الى المهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن
قوامه كيف كانوا يعملون وإن لم يعلم الحال فيما سبق ربه تعالى الى القياس النمرى وهو أن
من أثبت بالبرهان حقاً حكم له اهـ لكن قواهم الجبهولة شرائطه الخ يقتضى أنم الوعظ
ولو بالنظر الى المهود من حاله فيما سبق من تصرف القوام لا يرجع الى ما في سجل القضاة
وهذا عكس ما في الطبيعة فتنبه لذلك (تنبيه) ذكر في الخاتمة والاسعاف ادى على رجل
في يده ضيعة انما وقف وأحضر مكانه خطوط العدول والقضاة الماضين وطالب من
القاضي القضاة بذلك الصك قالوا ليس للقاضي ذلك لأن القاضي انما يقضى بالحق والحق
انما هي البينة أو الاقرار أما الصك فلا يصلح حجة لأن الخط يتبعه الخط وكذا لو كان على
باب الدار لوح مضر وبه توافق بالوقف لا يجوز للقاضي أن يقضى ما لم يشهد به الشهود اهـ
قلت وهذا بظاهريته في ما هناء من العمل بما في دواوين القضاة والجواب أن العمل بما
فيها استحساناً كافي الاسعاف وغیره وما ذكرناه عن الخاتمة محله ما إذا لم يكن للصك وجود
في سجل القضاة أو ما لو وجد فيه فإنه يعمل به كافي حواشي الاشباه ومثله ما قلناه من قول

مطلب
في حكم الوقف القديم الجبهولة
شرائطه ومصارفه

(لا) نقبل بالشهرة (أ) ثبوت
(شرائطه في الاصح) درر وغيرها
لكن في الجنب المتنازع قبولها على
شرائطه أيضاً واعتمده في المعراج
وأقره الشرع لا لا وقوام في الفتح
بقوله سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور واشتهر بمصارفه وقد ما يصرف الى مستحقه
الجهولة شرائطه ومصارفه ما كان
عليه في دواوين القضاة انتهى
وجوابه أن ذلك للضرورة

مطلب
أحضر مكانه خطوط العدول
والقضاة لا يقضى به

الخيرية ان كان للوقف كتاب الخ ووجهه ظاهر لانه اذا كان له كتاب موافق لما في سجل
القضاة يزداد به قوة ولا سيما اذا كان الكتاب عليه خطوط القضاة الماضين فهي هذا قول
الاشباه في أول كتاب القضاء لا يعتمد على الخط ولا يعمل به الا في كتاب أهل الحرب بطلب
الامان الى الامام وفي دفتر السماسر والصراف والبيع يستثنى منه أيضا هذه المسئلة
كما أفاده البيري فقصير المسائل المستثناة ثلاث وعشرون كتابا تنقيح الفتاوى
الحامدية من كتاب الدعوى فراجعها فانه مهم ثم اعلم أنه ذكر في الاشباه انه يمكن أن يلحق
بكتاب أهل الحرب البراءة السلطانية بالوظائف ان كانت العلامة لا يزور قال العلامة
البيري والظاهر هذا ويشهد له ما في الزكاة اذا قال أعطيت أو أظهر البراءة فيجوز العمل به
وعمل بأن الاحتياط في الخط نادر كما في المصنف اه قلت وهذا يؤيد ما ذكره الشارح
في رسالة عماله في دفتر الخاقاني المعنون بالطرة السلطانية المأمونة من التزوير الى أن قال
فلو وجد في الدفاتر ان المكيان القلاني وقف على المدرسة القلانية فلا يعمل به من غيرينة
قال وبذلك يقتضي مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في جملة عبد الله افندي وغيرها اه
ليكن أفتى في الخيرية بانه لا يثبت الوقف بمجرد وجوده في الدفاتر السلطانية لعدم الاعتماد
على الخط فتأمل (قوله والمتدعي أعم) أي من كونه للضرورة وغيرها ولكن فيه نظر فان
الكلام في جهل الشرائط كما علمت اذ عند علمها لا حاجة الى اثباتها فالكلام عند الضرورة
لا أعم فالكلام السكالي أتم فافهم (قوله وبيان المصنف من أصله) مبتدأ وخبر أي فقبل
الشهادة على المصنف بالتسامع كالشهادة على أصله لان المراد بأصله كل ما توقف عليه
صحته والافهم من الشرائط كما قدمناه وكونه وقفا على الفقراء أو على مسجد كذا توقف
عليه صحته بخلاف اشتراط صرف غلته لزيد أو للذرية فهو من الشرائط لامن الأصل
واعل هذا مبني على قول محمد باشرط التصريح في الوقف بذكر جهة لا تقطع وتقدم ترجيح
قول أبي يوسف بعدم اشتراط التصريح به فاذا كان ذلك غير لازم في كلام الواقف فينبغي
أن لا يلزم في الشهادة بالاولى لعدم توقف الصحة عليه عنده ويؤيد هذا ما في الاسعاف
والخانية لا تجوز الشهادة على الشرائط والجهات بالتسامع اه ولا يخفى أن الجهات هي
بيان المصارف فقد ساوى بينهما وبين الشرائط الا أن يراد بها الجهات التي لا يتوقف صحة
الوقف عليها وفي التاترخانية وعن أبي الليث تجوز الشهادة في الوقف بالاستفاضة من غير
الدعوى وتقبل الشهادة بالوقف وان لم يبين أوجه أو يبين كون الفقراء اه وفي جامع
الفصولين ولو ذكر الواقف لا المصنف تقبل لو قدم ما يصرف الى الفقراء اه وهذا
مصرح فيه قلنا من عدم لزومه في الشهادة والظاهر أنه مبني على قول أبي يوسف وعليه فلا
يكون بيان المصنف من أصله فلا تقبل فيه الشهادة بالتسامع كما سمعت نقله عن
الخانية والاسعاف والظاهر أن هذا اذا كان المصنف جهة مسجد أو مقبرة أو نحوهما
أما لو كان للفقراء فلا يحتاج الى اثباته بالتسامع لما علمت من أنه يثبت بالشهادة على

مطلب
لا يعتمد على الخط الا في مسائل
مطلب
في البراءة السلطانية والدفاتر
انطلاقا
والمتدعي أعم بغير (وبيان المصنف)
كقوله على مسجد كذا (من)
أصله (توقف صحة الوقف عليه)
فتقبل بالتسامع

محذور الوقف فاذا ثبت الوقف بالتسليم يصرف الى الفقراء بدون ذكرهم كما علم من عبارة
التاريخية والفصولين هذا ما ظهر في هذا المحل وقد ذكر الخليل الرمي في حاشية الخ
توفيقا آخر بين ما ذكره المصنف وبين ما نقلناه عن الاسعاف والخاتمة بحمل جواز الشهادة
على ما اذا لم يكن الوقف ثابتا على جهة بآن ادعى على ذي يد يصرف بالمالك بأنه وقف على
جهة كذا فشهدوا بالسماح وحمل عدم الجواز على ما اذا كان أصله ثابتا على جهة فادعى
جهة غيرهما وشهدوا عليهم بالسماح للضرورة في الاول دون الثاني لان أصل جواز
الشهادة فيه بالسماح للضرورة والحكم به ورمع عليه وجازت اذا قدم قال وقد رأيت
شيئا من الخاتمة في أسباب ذلك اه ملخصا (قوله وبعض مستحقه) مبتدأ ومضاف اليه
وقوله ينصب خصمه عن السكك خبرا مبتدأ ويأتي بيانه وكذا بعض نظائر الوقف لما
في الحادي عشر من التاريخية وقف أرضه على قرابته فادعى رجل أنه منهم والواقف حتى
فهم خصمه والافالقيم ولو لم يقدروا وان ادعى على واحد جاز ولا يشترط اجتماعهم ولا يكون
خصمه وارث الميت ولا أحد ارباب الوقف (قوله وكذا بعض الورثة) أي يقوم مقام
جميعهم فيما للميت أو عليه ويأتي تمامه قريبا (قوله فالتاريخ) استندوا على قوله
ولا ثالث لهما (قوله وكذا الوثبات اعساره في وجهه أحد الغرماء) فانه ينصب خصمه عن
بقيتهم فلا يجلس لهم ط (قوله كاسيحي) لم أره في فصل الحبس من كتاب القضاء ولا في كتاب
الطرفاء له ذكره في غيرهما فليراجع (قوله وقالوا تقبل بينة الافلاس بغيره المتدعي) هذا
تأنيده لقبولها في وجهه أحد الغرماء لا بيان موضع آخر مما نحن فيه حتى يرد عليه أنه لا محل
لذكره هنا لعدم انتصاب أحد عن أحد فيه فانهم (قوله وكذا بعض الاولياء المتساوين)
كذا خبره مقدم وبعض الاولياء مبتدأ مؤخر وجعله ثبت الخ استئناف بياني يعني ان رضى
بعض الاولياء المتساوين بنكاح غير المكف قبل العقد أو بعده كرضاء الكل لان حق
الاعتراض ثبت لكل واحد من الاولياء كعلاوه ذاع على ظاهر الرواية وأما على المفتي به
فالنكاح باطل من أصله لفساد الزمان كما تقدم في باب الولي اه ح أي أن تزويجها نفسها
غير مكف باطل اذا كان لها ولي لم يرض به قبل العقد ولا يقدر رضاه بعده وإن لم يكن لها
ولي فهو صحيح كما ترى بابه ثم حيث ثبت الحق لكل من الاولياء كعلا فادعى أحدهم
فكانه قام مقام غيره في الرضا حتى لا يثبت غيره حتى الاعتراض ولو قال يثبت الاعتراض
وكذا الانكاح في الصغرة لكان أولى (قوله وكذا الامان) يعني أمان واحد من المسلمين
لغيره كما مان جميعهم كما تقدم في السير اه ح (قوله والقود) يعني اذا عفا واحد من
اولياء المقتول سقط القود كما اذا عفا جميعهم اه ح قلت وكذا استثناء القود فسد أي
في الجنائيات أن للكفار القود قبل كبر الصغار خلا فالحما والاصل أن كل ما لا يقض إذا
وجد سببه كما لا يثبت لكل على السكك كولاية انكاح وأمان الا اذا كان الكبير أجنبيا
عن الصغير فلا يملك القود حتى يبلغ الصغير اجماعا زياحي وذلك كابن للمة وفي صغير وامرأته

مطلب
فبين ينصب خصمه عن غيره
(وبعض مستحقه) وكذا بعض
الورثة ولا ثالث لهما كما في الاشياء
قلت وكذا الوثبات اعساره في وجهه
أحد الغرماء كاسيحي فقامت وقالوا
تقبل بينة الافلاس بغيره المتدعي
وكذا بعض الاولياء المتساوين
ثبت الاعتراض لكل كعلا وكذا
الامان والقود

وهي غير أم الصغير اه ط (قوله وولاية المطالبة الخ) قال المصنف من باب ما يحد منه الرجل في الطريق من نحو الكنيف والميزاب ولكل واحد من أهل الخصومة ولو ذميا منه اه
ابتداء ومطالبة بنقضه ورفعها بعده أي بعد البناء سواء كان فيه ضرر أو لا إذا نفي نفسه
بغير إذن الإمام ولم يكن له طالب مثله اه فقوله بإزالة الضرر ليس بقيد بل يقوم أحد من له
الخصومة بالمطالبة وإن لم يضر اه ط (قوله والتبعية بقضى عدم الخصم) يعني أنه زاد
ما ذكر ولم يحصر الموضع بعد لأنه يمكن بالتبعية الزيادة عليهم خلافا لما قبله في الاشياء وقد
زاد البيرى مسئلة وهي قال محمد رحمه الله تعالى لو قال سالم وبنو بنو وميمون أحراروا قام
واحد منهم المينة على ذلك ثم جاء غيره لا يعيد المينة لأنه اعتاق واحد اه قات ويزاد أيضا
ما في الفصل الرابع من جامع الفصولين برهن على رجل أنه باعه وفلانا الغائب قنا بكذا
يقضى على الحاضر بنصف غنه لا على الغائب لأن المحضر ويعيد المينة عليه ولو كان قد
ضمن كل منهما ما على الآخر من الثمن جاز ويقضى عليه ما فلا حاجة إلى إعادة المينة على
الغائب اه وسما في كتاب القضاء أنه لا يقضى على غائب ولا له إلا في مواضع منها أن
يكون ما يدعى على الغائب شيئا ما يدعى على الحاضر كما إذا برهن على ذي البدن أنه اشترى
الدار من فلان الغائب فيحكم على الحاضر كان ذلك حكما على الغائب أيضا حتى لو حضر
وأذكر لم يهتبر قال الشارح هنا وله صور كثيرة ذكر منها في المجتبى تسعة وعشرين (قوله
ثم أنما ينتصب الخ) قال في جامع الفصولين ادعى بيتا لنفسه ولاخوته الغيب وسماهم
وقال الشهود ولا نه لم له وارثا غيرهم ثم تقبل المينة في ثبوت البيت للميت إذا أحد الورثة
خصم عن الميت فيما يستحق له وعليه ألا ترى أنه لو ادعى على الميت دين بضمرة أحدهم
ثبت في حق الكل وكذا لو ادعى أحدهم ديناً على رجل للميت وبرهن ثبت في حق الكل
وأجمعوا على أنه لا يرفع إلى الحاضر إلا نصيبه يعني في البيت مشاعا غير مقسوم ثم قال
يؤخذ نصيب الغائب ويوضع عند عدل وقال أبو حنيفة لا يؤخذ وأجمعوا على أن ذلك البلد
لومقر إلا يؤخذ منه نصيب الغائب هذا في العقار أما في النقلى فعندهم ما يوضع عند عدل
وعنده قبل كذلك وقيل لا يؤخذ كما لو كان مقرا ولو مات عن ثلاثة بنين فغاب اثنان وبقي
ابن والدار في يده غير مقسومة فادعى رجل كلها ما كان سلا أو الشرا من أبيهم يحكم له
بالكل ولو برهن على أحدهم أن الميت غصب شيئا وبعضه بيد الحاضر وبعضه بيد وكيل
الغائب قضى على الحاضر بدفع ما بيده دون وكيل الغائب فالخامس أن أحد الورثة خصم
عن الميت في عين هو في يده هذا الوارث لا فيما ليس بيده حتى لو ادعى عليه عين ما من التركة
ليست في يده لا تباع وفي دعوى الدين ينتصب أحدهم خصما عن الميت ولو لم يكن بيده شيء
من التركة اه ملخصا وتتمام الكلام فيه من الفصل الرابع (قوله ينتصب خصما عن الكل)
أي كل المستحقين وكذا بعض النظار كما قد مناه والمسئلة في المحيط والفتية وقف بين
أخوين مات أحدهما وبقي في يده الحى وأولاد الميت فبرهن الحى على أنه مات أن الوقف

مطلب
في انتصاب بعض الورثة خصما
عن الكل

هو ولاية المطالبة بإزالة الضرر العام
عن طريق المسلمين والتبعية بقضى
عدم الخصم ثم أنما ينتصب أحد
الورثة خصما عن الكل لو في دعوى
دين لا عين ما لم تكن بيده فله فقط
ينتصب خصما عن الكل (أي
إذا كان وقف بين جماعة وواقفه
واحد فلو أحدهم ثم أو وكيله
الدعوى على واحد منهم أو وكيله
(وقيل لا) ينتصب فلا يصح القضاء
إلا به در ما في يد الحاضر من

مطلب
بعض المستحقين ينتصب خصما
عن الكل

اشترى مال الوقف دار الوقف
يجوز بيعها

في الامام والمؤذن اذا مات في
أثناء السنة

(وهذا) أي ان تصاب بهضهم (اذا)
كان الاصل ثابتا والا فلا ينتصب
أحد المستحقين خصما وعامة في
شرح الوهبانية (اشترى المتولى

مال الوقف دارا للوقف) لا تطلق
بالمنازل المرفوعة ويجوز بيعها في
الاصل (لأن لزومه كالأما كثيرا
ولم يوجد ههنا) مات المؤذن

والامام ولم يستوفيا وظيفة مما من
الوقف سقط) لأنه كالماله (كالقاضي

وقيل لا) بسقط لأنه كالاجرة كذا
في الدرر قبل باب المرتد وغيرها
قال المصنف غنة وظاهره ترجيح
القول الحكاية الثاني بقيل قلت قد
جزم في البقية فخص القنية بأنه
يورث بخلاف رزق القاضي كذا
في رقب الاشياء ومنهم من روى
على الامام دار وقف فلم يستوف
الاجرة حتى مات ان اجرها المتولى

اذا مات المدرس ونحوه يعطى
بقدر ما ياتر بخلاف الوقف على
الذرية

اذا مات من له شيء من العمر والحب
يستحق نصيبه

فلما بعد بطن والباقي غيب والوقف واحد يقبل وينتصب خصما عن الباقي ولو برهن
الاولاد ان الوقف مطلق عليهم وعليه (قوله وهذا الخ) وعليه
فلا منافاة بين ما عشنا وما قدمنا من أن الموقوف عليه لا يحل الدعوى لأن ذلك فيما اذا
لم يكن الوقف ثابتا أو ارا داثبات أنه وقف ومز تفريره (قوله اشترى مال الوقف) أي بقله
الوقف كما عهده في الخاتمة وهو أولى احتراز عما لو اشترى بيد الوقف فانه يصير وقفا كالاول
على شرطه وان لم يذ كر شيئا كما مر في بحث الاستبدال وقيد في الفتح بما اذا لم يحتج الوقف
الى العمارة وهو ظاهر اذا لم ير له الشراء كما ليس له الصرف الى المستحقين كما روي في البصر عن
القنية انما يجوز الشراء بذن القاضي لانه لا يستفاد الشراء من مجرد تدبير بعض القرواة
اليه فلا يستدان في غنمه وقع الشراء اه قلت لكن في التاترخانية قال القنية ينبغي أن
يكون ذلك بأمر الحاكم احتياطا في موضع الخلاف (قوله ويجوز بيعها في الاصل) في
البرازية بعد ذكر ما تقدم وذكر أبو اللث في الاستحسان يصير وقفا وهذا صريح في أنه
المختار اه رمي قلت وفي التاترخانية والمختار أنه يجوز بيعها ان احتاجوا اليه (قوله
كالقاضي) فانه يسقط حقه الا اذا مات في آخر السنة فيستحب الصرف لورثته كما في
الهداية قبيل باب المرتد (قوله وقيل لا يسقط) أي بل يعطى بقدر ما ياتر يصير ميراثا عنه
كما يأتي (قوله قلت قد جزم في البغية الخ) أي جزم به بقتضى ترجيحه قلت ووجهه
ما سبق ذكره في مسألة الجاهلية أن لها شبهة الاجرة وشبهة الصلة ثم ان المتقدمين منهوا أخذ
الاجرة على الطاعات وأفتى المتأخرون بجوازها على التعليم والاذان والامامة فالظاهر أن
من نظر الى مذهب المتقدمين يرجح شبهة الصلة فقال بسقوطها بالموت لأن الصلة لا تملك قبل
القبض ومن نظر الى مذهب المتأخرين يرجح شبهة الاجرة فقال بعدم السقوط وحيث كان
مذهب المتأخرين هو المقتضى به جزم في البقية بالثاني بخلاف رزق القاضي فانه ليس له شبهة
بالاجرة أصلا اذا قائل بأخذ الاجرة على القضاء وعن هذا مشى العارضي في أنفسع
الوسائل على أن المدرس ونحوه من أصحاب الوظائف اذا مات في أثناء السنة يعطى بقدر
ما ياتر ويسقط الباقي وقال بخلاف الوقف على الاولاد والذرية فانه يعتبر فيهم وقت ظهور
الغلة فمن مات بعد ظهورها ولم يبدل صلاحها صار ما يستحقه لورثته ولا يسقط ادبته في
الاشياء وأفتى به في الخبرية وهو الذي حترمه المرحوم مفتي الروم أبو السعد العمادى وهذا
خلاصة ما قدمناه في كتاب الجهاد قبل فصل القسمة وقيل باب المرتد ولو كان الوقف
يؤجر أقساطا فتمام كل قسط بمنزلة طلوع الغلة فمن وجد وقته استحق كما أفتى به الحنفى
تبعه للفتح وعما أقرناه ظاهره سقوط ما قبله البيرى عن شيخ الشيوخ البيرى من أنه ينبغي أن
يحمل به هذا القول وهو عدم السقوط بالموت في حق المدرس والطلبة لافي حق المؤذن
والامام لان الاذان والامامة من فروض الكفاية فلا تكون بمسألة اجرة اه مخلصا فان
المتأخرين أفتوا بأخذ الاجرة على الثلاثة (تنبيه) ذكر البيرى أيضا أنه سئل العلامة

ابن ظهيرة القرشي الحنفي اذا كان للميت شئ من الصبر والحب وورد ذلك عن السنين
 الماضية في حياته وفي السنة التي مات فيها هل يستحقه بقسطه أجاب نعم يستحق نصيبه منه
 وان كان مبررة من السلطان صار نصيبه في حكم المحلول وذكر الامام أبو الليث في النوازل
 أنه يكون لورثته اه ويؤيده ما في البرازية عن محمد بن قيس وأما أن يكتبوا مساكين
 مسجدهم فكتبوا ورثوا أسماهم وأخرجوا الدراهم على عددهم فبات واحد من
 المساكين قال يعطى وارثه ان مات بعد رفع اسمه اه ومنه يعلم حكم الامانات الواصلة
 لاهل مكة المشرفة والمدينة المنورة على وجه الصلة والمبررة ثم عوت المرسل اليه وقد أقيمت
 بدفع ذلك لولده يعزى (قوله وان أجبرها الامام لا) أى لا يسقط معلومه تنزيلا له قدم منزلة
 القبض تأمل لكن تقدم أن الموقوف عليه الغلة أو السكنى لا يملك الاجارة والظاهر أن
 هذا الفرع مبني على القول الاول بالسقوط (قوله أخذ الامام الغلة) أى قبض معلوم
 السنة بتمامها كما في البحر قال في الهنذية امام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة
 لا يسترد منه الصلة والعبرة بوقت الحصاد فان كان يوم في المسجد وقت الحصاد يستحق كذا
 في الوجيز وهل يحل للامام كل حصصة ما بقي من السنة ان كان فقيرا يحل وكذا الحكم
 في طلبة العلم يعطون في كل سنة شيئا مقدرا من الغلة وقت الادراك فاخذ واحد منهم
 قسطه وقت الادراك فيقول عن تلك المدرسة كذا في المحيط اه وقوله والعبرة بوقت
 الحصاد ظاهره المناقاة لما قدمناه عن الطرسوسي لكن أجاب في البحر بأن المراد أن العبرة
 به فيما اذا قبض معلوم السنة قبل مضيه بالاستحقاقه بالقبض قال مع أنه نقل في القنية
 عن بعض الكتب انه ينبغي أن يسترد من الامام حصصة ما لم يؤتم فيه قال ط قلت وهو الاقرب
 لغرض الواقف اه قلت وينبغي تقييدها بما اذا لم يكن ذلك مقدرا لكل يوم لما قدمنا
 عن القنية ان كان الواقف قد رزق المدرس لكل يوم بمبلغ فلم يدرك يوم الجمعة أو الثلاثاء
 لا يحل له أجور هذين اليومين وتقدم تمامه قبيل قوله ولودا رافعه ما رنه على من له السكنى
 (قوله فصار كالجزية) أى اذا مات الذي في أثناء السنة لا يؤخذ منه الجزية لمضى
 من الحول ويحتمل أن المراد أنه اذا جعلها أثناء السنة ثم أسلم أو مات لا تسترد ط (قوله)
 ونظم ابن الشحنة الغيبة (الخ) أقول حاصل ما في شرحه بهما البرازية أنه اذا عاب عن
 المدرسة فاما أن يخرج من المصر أو لا فان خرج مسيرة فخرج ليس له طلب ما مضى
 من معلومه بل يسقط وكذا لو سافر للحج ونحوه وان لم يخرج لسفره بأن خرج الى الرستاق
 فان أقام خمسة عشر يوما فأكثر فان بلا عذر كان خروج للتفرقة كذلك وان لم يذكر كتاب
 المعاش فهو عفو الا أن تزيد غيبته على ثلاثة أشهر فلاغيره أخذ بخبره ووظيفة أى معلومه
 وان لم يخرج من المصر فان اشغلت بكتابة علم شرعى فهو عفو والاجازة أيضا واختلف
 فيما اذا خرج للرستاق وأقام دون خمسة عشر يوما غير عذر فقبل يسقط وقبل لا هذا
 حاصل ما ذكره ابن الشحنة في شرحه ومخلصه انه لا يسقط معلومه الماضية ولا بعزل

مطلب
 فيما اذا قبض معلوم ونصاب قبل
 تمام السنة
 وان أجبرها الامام لاعادة أخذ
 الامام الغلة وقت الادراك
 وذهب قبل تمام السنة لا يسترد
 منه غلة باقى السنة فصا كالجزية
 وموت القاضى قبل الحول ويحل
 للامام غلة باقى السنة لو فقيرا وكذا
 الحكم في طلبة العلم في المدارس
 دور ونظم ابن الشحنة الغيبة
 المسئلة للمعلوم المقضية للعزل
 مطلب
 في الغيبة التي يستحق بها العزل
 عن الوظيفة وما لا يستحق

في الاثنى إذا كان في المصر مشقة لا يعلم شرعي أو خرج لغير سفر وأقام دون خمسة عشر
يوماً بلا عذر على أحد القواين أو خمسة عشر فأكثر لكن لعذر شرعي كطلب المعاش ولم
يزد على ثلاثة أشهر وأنه بسقط المأثني ولا يعزل لو خرج مدة سفر ورجع أو سافر الحج ونحوه
أو خرج للرسالة لغير عذر ما لم يزيد على ثلاثة أشهر وأنه بسقط المأثني ويعزل لو كان
في المصر غيره مشغول بعلم شرعي أو خرج منه وأقام أكثر من ثلاثة أشهر ولو لعذر قال الخبير
الرملي وكل هذا الذي لم ينصب نائباً عنه ولا فليس لغيره أخذ وظيفة اهـ وبأن في قرياحكم
النيابة هذا في القنينة من باب الامامة امام يترك الامامة لزيارة أقرانه في الرستاق
أسبوعاً ونحوه أو بامتنع أو لاسترحالة لأبأس به ومثله عتوق في العادة والشرع اهـ وهذا
مبنى على القول بأن خروجه أقل من خمسة عشر يوماً بلا عذر شرعي لا بسقط معلومه وقد
ذكر في الاستنباه في قاعدة العادة محكمة عبارة القنينة هذه وجهاً على أنه يسامح أسبوعاً
في كل شهر واعترضه بعض شمسهم بأن قوله في كل شهر ليس في عبارة القنينة ما يدل عليه
قالت والظاهر ما في آخر شرح منية المصلي للعلوي أن الظاهر أن المراد في كل سنة
(تبيينه) * ذكر الخصاف أنه لو أصاب القيم خمس أو عى أو جنون أو فالج أو نحوه من
الآفات فان أمكنه الكلام والامر والنهي والاخذ والاعطاء فله الأخذ بالأجر والأفلا
قال الطرسوسي ومقتضاه أن المدرس ونحوه إذا أصابه عذر من مرض أو حج بحيث
لا يمكنه المباشرة لا يستحق المعلوم لأنه إذا حكم في المعلوم على نفس المباشرة فان وجدت
استحق المعلوم والآن لا وهذا هو الفقه اهـ ملخصاً في بيان في هذا ما مر من المسامحة
بأسبوع ونحوه لأن القابل معتذر كما سيجي بالبطالة المعتادة على ما مر في محله (قوله
ومنه) أي من النظم لأن ابن الشحنة نظم في هذه المسئلة خمسة أبيات فاقصر الشارح
على اثنين منها (قوله مطلقاً) أي سواء كان له منه بد أو لا لكن بعد كونه مسيرة سفر كما أفاده
بقوله والحكم في الشرع يسفر بفتح الياء من السفر قال ناطقه والمراد بقوله ناطق في الشرع
يسفر أي من بعد مسافر شرعاً لكن اعترضه ط بقوله القاموس السافر والمسافر لا فعل له
(قوله قالت وهذا) أي التفصيل المذكور في القنينة انما هو فيما إذا قال وقت هذا على
ساكني مدرستي وأطاق أماً لشرط شرط التبع كخروج المدرس أياما معلومة في كل جهة
فلا يستحق المعلوم الا من باشر خصوصاً إذا قال من غاب عن المدرس قطع معلومه فيجب
اتباعه وقسمه في البحر (قوله أما فهم ما) أي في فرض السج واصله الرحيم (قوله والمعلوم)
بالنصب عطف على العزل (قوله لا تجز استنابة القنينة) لانهية وتجز مجزوم بها وهو يضم
أوله وكسر ثانيه ولا الثانية تأكيده الأولى وقوله سائر الأرباب أي أصحاب الوظائف وقوله
فإذا من باب أي عدم جواز الاستنابة ان لم يكن عذره من باب أولى وقد تابع الناطم في هذا
ما فهمه الطرسوسي من كلام الخصاف المار آنفاً قال فانه لم يجعل له الاستنابة مع قيام
الاعذار المذكورة قائماً للوجازت لقال ويجعل له من يقوم مقامه الى زوال عذره واعترضه

ومنه وما ليس بدنه ان لم يزد على
ثلاث شهور فهو يعفى ويغفر
وقد أطيعوا ولا ياخذ السهم مطلقاً
لما قدم في الحكم في الشرع
يسفر
* قالت وهذا ككله في سكان
المدرسة في غير فرض الحج واصله
الرحم أما فهم ما فلا يستحق العزل
والمعلوم كما في شرح الوهبانية
للشربلاني وفي المتظومة المحببة
لا تجز استنابة القنينة لا
ولا المدرس اهـ ذكره محمداً
كذا الحكم سائر الأرباب
أو لم يكن عذره فذا من باب
مطلب
مطلب في الاستنابة في الوظائف

في البحر بأن الخصاص صرح بأن لا قيم أن يوكل وكذا يقوم مقامه وله أن يجعل له من
 المعلوم شيئاً وكذا في الاستعاف وهذا كالتصريح بجواز الاستعانة لأن النائب وكيل
 بالاجرة وفي القنية استخفاف الامام خليفة في المسجد ليوم فيه زمان غيبته لا يستحق الخليفة
 من أوقاف الامامة شيئاً أن كان الامام أم أكثر السنة اه وفي الخلاصة ان الامام يجوز
 استخلافه بلا اذن بخلاف القاضي وعلى هذا لا يكون وظيفة شاعرة وتصح النيابة قال
 في البحر وحاصل ما في القنية أن النائب لا يستحق شيئاً من الوقف لأن الاستحقاق بالتقرير
 ولم يوجد ويستحق الاصيل الكل ان عمل أكثر السنة وسكت عما عييه الاصيل للنائب
 كل شهر في مقابلته عمل والظاهر أنه يستحقه لانها الجارة وقد وفي العمل بناء على قول
 المتأخرين المقتضى به من جواز الاستعانة على الامامة والتدريس وتعليم القرآن وعلى القول
 به عدم جواز الاستعانة اذ لم يعمل الاصيل وعمل النائب كانت الوظيفة شاعرة ولا يجوز
 للناظر الصرف الى واحد منهما ويجوز للقاضي عزله وعمل الناس بالقاهرة على الجواز
 وعدم اعتبارها شاعرة مع وجود النيابة ثم قال فالذي يجوز جواز الاستعانة في الوظيفة
 اه وبزوجه ما ترى الجملة من ترجيح جواز الاستعانة بالخطيب قال الخبير الزملي في حاشيته
 ما تقدم عن الخلاصة ذكره في كتاب القضاء من السكت والهداية وكثير من المتون والشروح
 والفتاوى ويجب تعيين جواز الاستعانة بوظيفة تقبل النيابة كالتدريس بخلاف التعليم
 وحيث يجوز الجواز فلا فرق بين أن يكون المستعان مساوياً له في الفضل أو فوقه أو دونه
 كما هو ظاهر ورأيت متأخري الشافعية من قيده بالمساوى وبما فوقه وبعضهم قال بجوازه
 مطلقاً ولودونه وهو الظاهر والله تعالى أعلم اه وقال في الخيرية بعد نقل حاصل ما في البحر
 والمسئلة وضع في مسائل ويجب العمل بمصلحة الناس وخصوصاً مع العذر وعلى
 ذلك جميع المعلوم للمستأنب وليس للنائب الا الاجرة التي استأجر بها اه قلت وهذا
 اختيار خلاف ما أفتى به علامة الوجود المقتضى أبو السعود من اشتراط العذر الشرعي
 وكون الوظيفة مما يقبل النيابة كالافتاء والتدريس وكون النائب مثل الاصيل
 أو خيراً منه وأن المعلوم بمقامه يستحقون للنائب ليس للاصيل منه شيء اه ونقله
 البيري وقال انه الحق لكنه نقل عن الشيخ بدر الدين الشهاوي الحنفى "مثل ما في البحر
 وعن شيخ مشايخه القاضي علي بن طهيرة الحنفى "اشتراط العذر قلت أما اشتراط العذر
 فله وجه وأما كون النائب مثل الاصيل أو خيراً منه فهو بعيد حيث وجدت في النائب
 أهلية تلك الوظيفة الآن يراد منه في الأهلية ويشترط له ما في فتاوى ابن السبكي "حيث
 سئل عن الناظر اذا ضعف قوته عن التحدث على الوقف هل له أن يأذن لغيره فيه بقية
 حياته وهل له النزول عن النظر أجاب نعم له استعانة من فيه العسالة والكفاية ولا يصح
 نزوله عن النظر المشروط له ولو عزل نفسه لم ينهزل اه وأما كون المعلوم للنائب فينا فيه
 ما مر عن البحر من أن الاستحقاق بالتقرير ولا سيما اذا اباشر الاصيل أكثر السنة فصرح

ما مر عن القيمة انه لا يستحق التناوب شيئا أى الا اذا شرط له الاصيل أجره أما اذا كان
المباشر هو التناوب وحده وشرط الواقف المعلوم لمباشر الامامة أو التدريس مثلا فلا خفاء
في اختصاصه بالمعلوم بتمامه وكتب في تنقيح الحاشية عن المحقق الشيخ عبد الرحمن
أفندي العمادى انه سئل فيما اذا كان المؤذن جامع مرتبات في أوقاف شرطه اوقافها
لهم في مقابلة أدعية يباشرونها الواقفين المؤذنين وجعل جماعة من المؤذنين لهم
تواضعهم في ذلك فهل يستحق التواضع المباشرين للأذان والأدعية المزبورة المرتبات
المرفوعة دون الجماعة المذكورة من الجواب نعم (قوله والمتولى للوقف أجزأ الخ)
في الاسعاف الناظر اذا أجزأ أو تصرف تصرفا آخر وكتب في الصلح أجزأ وهو متولى على
هذا الوقف ولم يذكر أنه منول من أى جهة قالوا تكون فاسدة اه قلت وهذا مشكل
ان لو كان متوليا في نفس الامر من جهة الواقف والقاضى يصح ايجاره وانما هو
أن المراد فساد كتابة الصلح لأن الصكوك تنبى على زيادة الايضاح ولأنه لا يمكن للعامة
أن يحكم بصحة ايجاره وباقي تصرفاته ما لم يصح نصبه ممن له ولاية ذلك يؤيده ما في السابع
والعشرين من جامع الفصولين لو كان الوصى أو المتولى من جهة الحاكم فالأولى
أن يكتب في الصكوك والسجلات وهو الوصى من جهة حاكم له ولاية نصب الوصى
والولاية لانه لو اقتصر على قوله وهو الوصى من الحاكم ربما يكون من حاكم ليس له ولاية
نصب الوصى فإن القاضى لا يعلم نصب الوصى والمتولى الا اذا كان ذكر التصرف
في الأوقاف والائتمام منصوصا عليه في منشوره فصار كصك نائب القاضى فانه لا بد
أن يذكر وأن فلانا القاضى مأذون بالانابة فتوزع عن هذا الوجه اه قال في البحر ولا شك
أن قول السلطان جعلك قاضى القضاة كالنصب يصح على هذه الاشياء في المنشور
كما صرح به في الخلاصة في مسئلة استخلاف القاضى اه (قوله بحسب التقليد) متعلق
بقوله بحسب (قوله ففس كل التصرفات) أى على الاجازة وذلك كالبيع والشراء
وقوله كى لا تلبس أى الاحكام وهو له لقوله ما جوزوا ط (قوله سماها الضمانية) اهها
كشف الضمانية في القاموس الضباب بالفتح ندى كالغيم أو بحسب رقيق كاللحان ط
(قوله ولاية نصب القيم الى الواقف) فان في البحر قدمن أن الولاية لواقف ثابتة مدة
حياته وان لم يشترطها وان له عزل المتولى وأن من ولا لا يكون له النظر بعد موته أى
موت الواقف الا بالشرط على قول أبي يوسف ثم ذكر عن التنازلية ما حمله أن أهل
المسجد لو اتفقوا على نصب رجل متوليا مصالح المسجد فمستند المتفقين يصح وان كان
الأفضل كونه باذن القاضى ثم اتفق المتأخرون أن الأفضل أن لا يعلموا القاضى في زماننا
لما عرف من طمع القضاة في أموال الأوقاف وكذلك اذا كان الوقف على أرباب معلومين
يجهى عددهم اذا نصبوا متوليا وهم من أهل الصلاح اه قلت وذكرنا مثل هذا
في وصى اليتيم وأنه لو تصرف في ماله أحد من أهل السكة من بيع أو شراء جاز في زماننا

مطلب
فيما اذا شرط المعلوم مباشر
الامامة لا يستحق التناوب

مطلب
فيما اذا أجزأ ولم يذكر جهة توليته

والمتولى للوقف أجزأ
لكنه في صك ما ذكر
من أى جهة تولي الوقف
ما جوزوا ذلك حيث يلقى
ومثله الوصى اذ يختلف
حكمه ما في ذاعلى ما يعرف
بحسب التقليد والنصب ففس
كل التصرفات كى لا تلبس
قلت لكن للسيوطى رسالة سماها
الضمانية في جواز الاستئابة ونقل
الاجماع على ذلك فليحفظ (ولاية
نصب القيم الى الواقف

مطلب
ولاية نصب القيم الى الواقف ثم
لوصيه ثم للقاضى

مطلب
الأفضل في زماننا نصب المتولى
بإعلام القاضى وكذا وصى
اليتيم

للضرورة وفي الخاتمة انه استحسان وبه يبقى وأما ولاية نصب الامام والمؤذن فسيذكرها
 المصنف (قوله ثم لوصيه) فلو نصب الواقف عند موته وصيا ولم يذكر من أمر الوقف شيئا
 تكون ولاية الوقف الى الوصي بغير مقتضى قولهم وصي القاضي كوصي الميت
 الا في مسائل أن وصي القاضي هنا كذلك لعدم استثنائه من الضابط المذكور فأفاده
 الرمي قلت ووصي الوصي كالوصي كما يأتي (قوله كان وصي في كل شيء) هو ظاهر
 الرواية وهو الصحيح بتأنيده (قوله خلاف الثاني) فعمده إذا قال له أنت وصي
 في أمر الوقف فهو وصي في الوقف فقط وهو قول هلال أيضا وجعل في الخاتمة أبا يوسف
 مع أبي حنيفة فكان عنه روايتان اسعاف وفي التتارخانية انه قول محمد أيضا وجعل
 ما في الخاتمة ظاهر الرواية عن أبي يوسف فكان الاولى أن يقول خلاف الحمد وأن يحذف
 قوله فقط (قوله مالم يخص) بأن يقول وقت أرضي على كذا وجعلت ولايتها الفلان
 وجعلت فلانا وصي في تركاتي وجميع أموري فينفذ بغير كل منهما بما فوض اليه
 اسعاف ولعل وجهه أن تخصيص كل منهما بشي في مجلس واحد قرينة على عدم المشاركة
 لكن في أنفع الوسائل عن الذخيرة ولو أوصى لرجل في الوقف وأوصى الى آخر في ولده
 كانا وصيين فيهما جميعا عند أبي حنيفة وأبي يوسف اه تأمل (قوله فلو وجد كتابا وقف
 الخ) أي كتابا لوقف واحد وهذا الجواب أخذه في البحر من عبارة الاسعاف المذكورة
 ثم قال ولا يقال ان الثاني ناسخ كما تقدم عن النخسف في الشرائط أي من انه لو شرط
 أن لا تباع ثم قال في آخره على أنه الاستبدال كان له لأن الثاني ناسخ للأول لانه قول
 ان التولية من الواقف خارجة عن حكم سائر الشرائط لأن له فيها التغيير والتبديل
 كما بد الله من غير شرط في عقد الوقف على قول أبي يوسف وأما باقي الشرائط فلا بد من
 ذكرها في أصل الوقف اه وفيه نظر بل تعبد له يدل على خلافه فتأمل نعم ذكر في أنفع
 الوسائل عن النخسف اذا وقف أرضين كل أرض على قوم وجعل ولاية كل أرض الى
 رجل ثم أوصى بعد ذلك الى زيد فلزيد أن يتولى مع الرجلين فان أوصى زيد الى عمرو فله عمرو
 مثل ما كان لزيد قال في أنفع الوسائل فقد جعل وصي الوصي بمنزلة الواقف حتى جعل له
 أن يشارك من جعل الواقف النظر له اه وفي أدب الاوصياء عن التتارخانية أوصى الى
 رجل ومكث زمانا فأوصى الى آخر فهم اوصياء في كل وصاياه سوا تذكر ايصاه الى
 الاول أو نسي لأن الوصي عندنا لا ينزل مالم يعزله الموصى حتى لو كان بين وصيته مدة
 سنة أو أكثر لا ينزل الاول عن الوصاية اه وقد قالوا ان الوقف يستعق من الوصية نعم
 في القنينة لو نصب القاضي قيدا آخر لا ينزل الاول ان كان منصوبا من الواقف فلو من
 جهة اه ويعلمه وقت نصب الثاني ينزل ومنساده الفرق بين الواقف والقاضي في نصب
 الثاني ففي الواقف يشارك وفي القاضي يختص الثاني وينزل الاول ان كان يعلمه وقت
 نصب الثاني فاعتنم هذا التعيير (قوله طالب التولية لا يولي) كن طالب القضاء لا يقلد

مطلبه

الوصي يصير متهما بالانصاف

ثم لوصيه اقيامه مقامه ولو جعله
 على أمر الوقف فقط كان وصيا
 في كل شيء خلافا للثاني ولو جعل
 النظر لرجل ثم جعل آخر وصيا
 كانا نظرين مالم يخص وصيا
 في الاسعاف فلو وجد كتابا وقف
 في كل اسم متول وتاريخ الثاني
 متأخر اشتركا بغير (فرع) *
 طالب التولية لا يولي

مطلبه

نصب متهما بام آخراشتركا

مطلبه

التولية خارجة عن حكم سائر
 الشرائط لأن له فيها التغيير بالشرط
 بخلاف باقي الشرائط

مطلبه

طالب التولية لا يولي

فتح وهل المراد أنه لا ينبغي أو لا يحل استظهاره في البحر الأول تأمل (قوله) الا المشروط له
النظر) بأن قال جعلت نظروني لفلان والظاهر أن مثله ما لو شرط له كور من الموقوف
عليهم ولم يوجد غير ذلك واحد وأما لو انحصر الوقف في واحد لا يلزم أن يكون هو الناظر
عليه بالشرط الواقف كما قدمناه عن جامع الفصولين عند قوله الموقوف عليه لا يملك
الايجار ولا الدعوى (قوله) بعد موت الواقف الخ) فبدله لأنه لو مات قبله قال في المجتبى
ولاية النصب للواقف وفي السير الكبير قال محمد النصب للقاضي اه وفي الفتاوى
الصغرى رأى للواقف للقاضي فان كان الواقف ميتا فوصيه أولى من القاضي فان
لم يكن أوصى فالرأى للقاضي اه بغير ومفاده انه لا يملك التصرف في الوقف مع وجود
المتولى ومنه الايجار كما حزنه عند قول المصنف ولو أوى أو عجز عن العمل كما بأجرهم الخ
ويؤيده قوله في البحر بعد ما نقلناه عنه فأقاد أن ولاية القاضي متأخرة عن المشروط له
ووصيه فيسـمـة فادمنه عدم صحة تقرير القاضي في الوظائف في الاوقاف اذا كان
الواقف شرط التقرير للمتولى وهو خلاف الواقع في القاهرة في زماننا وقبله يسير اه
وأفتى في الخبرية بهذا المستفاد وقال وبه أفتى العلامة فادمنه كما قدمناه عند قول المصنف
وينزع لو غير ما مون (قوله) ولم يوصى) أى المشروط له قال في البحر اذا مات المتولى
المشروط له بعد الواقف فالقاضي ينصب غيره وشرط في المجتبى أن لا يكون المتولى
أوصى به لا شرعاً وموته فان أوصى لا ينصب القاضي اه قلت وهذا اذا لم يكن الواقف
شرط بعد المتولى المذكور الى آخره لانه يصير مشروطاً أيضاً وأفتى بيانه قريباً (قوله)
للقاضي) فبدله في البحر بقاضي القضاة أخذ من عبارة جامع الفصولين التي قدمناها
قبل ورقة ثم قال وعلى هذا فتولاهم في الاستدانة بأمر القاضي المراد به قاضي القضاة
وفي كل موضع ذكر الواقف في أمور الاوقاف بخلاف قولهم واذا رفع اليه حكم قاض
أمضاء فانه أعم كما لا يخفى اه قال في الخبرية وهو صريح في أن نائب القاضي لا يملك
ابطال الوقف وانما ذلك خاص بالاصل الذي ذكره السلطان في منشوره نصب الولاية
والاوصياء وفوض له أمور الاوقاف وينبغي الاعتماد عليه وان بحث فيه شيخنا الشيخ
محمد بن سراج الدين الحانوتي لما في اطلاق منـهـ له للتواب في هذا الزمان من الاختلال
والمسئلة لانص فيها بخصوصها فاعلمنا عليه وكذا فيما اطلع عليه شيخنا المذكور
وصاحب البحر وانما استخرجها منقها اه ونقل في حاشيته على البحر عبارة شيخه
الحانوتي بطولها وأقزها ومن جانتها ومما يدل على عدم اختصاص قاضي القضاة
بإستبدال الوقف بل يجوز من نائبه أيضاً أن نائبه قائم مقامه ولذا كان المنهوم من
كلامهم انه اذا شرط في منشوره تزويج الصغار والصغار كان المنصوبه ذلك وعبارة
ابن الهمام في ترتيب الاولياء في النكاح ثم السلطان ثم القاضي اذا شرط في عهده ذلك
ثم من نصبه القاضي اه مختصاً (قريبه) * قدمنا عن البحر أن المتولى ينزل عن

الا المشروط له النظر لانه مول
فيريد التمهيد ثم (ثم) اذا مات
المشروط له بعد موت الواقف
ولم يوصى لاحد فولاية النصب
(للقاضي)

مطلبه
ولاية القاضي متأخرة عن المشروط
له ووصيه

مطلبه
المراد قاضي القضاة في كل موضع
ذكر الواقف في أمور الاوقاف

مطلبه
نائب القاضي لا يملك ابطال الوقف

الوقف الا اذا جعل له قيمته في حياته وبعد موته وذكر في القيمة اذامات القاضي أو عزل
بقي مانصبه على حاله قياسا على نائبه في القضاء اه قال في أنفع الوسائل وينبغي أن يحمل
على ما اذا عم له الولاية في حياته وبعد وفاته لان القاضي بمنزلة الوقف اللهم الا أن يقال
ان ولاية القاضي أعم وفعله حكم وحكمه لا يطل بموته ولا عزله وعما فيه لكنه ذكر
أن ولاية الوقف للقاضي وان لم بشرطها السلطان في تقليده ولم يعزه الى أحد وهو خلاف
المنقول في جامع النصولين كما علمت (قوله اذلا ولاية مستحق) تعليل لمناههم من حصر
الولاية بمن ذكر (قوله كما مر) أي من قوله والموقوف عليه الغلة لا يملك الاجارة الابولية
وقد مره قريبا (قوله وما دام أحد الخ) المسئلة في كافي الحاكم ونصها ولا يجعل القيم فيه
من الاجانب ما وجد في ولد الوقف وأهل بيته من يصلح لذلك فان لم يجد فيهم من يصلح لذلك
فجعل له الى أجنبي ثم صار فيهم من يصلح له صرفه اليه اه ومفاده تقديم أولاد الوقف
وان لم يكن الوقف عليهم بأن كان على مسجد أو غيره ويدل له التعليل الا في وفي الهندية
عن التذيب والافضل أن ينصب من أولاد الموقوف عليه وأقاربه ما دام يوجد أحد
منهم يصلح لذلك اه وانما ظاهر أن مراده بالموقوف عليه من كان من أولاد الوقف
فلا ينافي ما قبله ثم تعبيره بالافضل ليقيد أنه لو نصب أجنبيا مع وجود من يصلح من أولاد
الوقف يصح فافهم ولا ينافي ذلك ما في جامع النصولين من انه لو شرط الوقف كون
المتولي من أولاده وأولادهم ليس للقاضي أن يولي غيرهم بالاخذية ولو فعل لا يصير متوليا
اه لانه فيها اذا شرطه الوقف وكلامنا عدم الشرط ووقع قريبا من أوامر كتاب
الوقف من الخيرية ما يفيد أنه فهم عدم الصحة مطلقا كما هو المتبادر من اللفظ لا يجعل قسما قبل
وأقوى أيضا بأن من كان من أهل الوقف لا يشترط كونه مستحقا بالفعل بل يكفي كونه
مستحقا بعد زوال المانع وهو ظاهر ثم لا يخفى أن تقديم من ذكره مشروط بقيام الاهلية
فيه حتى لو كان خاتما يولي أجنبي حيث لم يوجد فيهم أهل لانه اذا كان الوقف نفسه يعزل
بالخيانة فقد يره بالاولى * (تنبيهه) قدمنا عن البري عن حوى الحصص يرى عن وقف
الانصارى انه اذا لم يكن من يتولى الوقف من جيران الوقف وقرايته الا برزق ويقبل
واحد من غيرهم بالارزق فللقاضي أن ينظر الاصلح لاهل الوقف (قوله ومن قصده) أي
قصده الوقف وعبارة الاسعاف أولان من قصد الوقف نسبة الوقف اليه وذلك فيما ذكرنا
(قوله أراد المتولى اقامة غيره مقامه) أي بطريق الاستقلال أما بطريق التوكيل
فلا يتعد بدخول الموت وفي الفتح للناظر أن يوكل من يقوم بما كان اليه من أمر الوقف
ويجعل له من جعل له شيئا وله أن يعزله ويستبدل به أو لا يستبدل ولو جرت اعزله وكيله
ويرجع الى القاضي في النصب اه وشمل كلام المصنف المتولى من جهة القاضي
أو الوقف كما في أنفع الوسائل عن التمه وقال وهو أعم من قوله في القيمة للمتولى
أن يفوض فيما فوض اليه ان عم القاضي التفويض اليه والا فلا فان ظاهره أن هذا

مطلبه
لا يجعل الناظر من الاجانب عن
الوقف

اذلا ولاية مستحق الابولية
كما مر (وما دام أحد يصلح للتولية
من أقارب الوقف لا يجعل المتولى
من الاجانب) لانه أشفق ومن
قصده نسبة الوقف اليهم (أراد
المتولى اقامة غيره مقامه في حياته)

مطلبه
اذا قبل الاجنبي الناظر محبا
فللقاضي نصبه

مطلبه
لناظر أن يوكل غيره

الحكم في المتولي من جهة القاضي فقط (قوله وصحته) عطف نفسه على راديه بيان
 أن المراد بالحياة ما قابل المرض وهو الصحة لا ما يشمله ما فافهم (قوله أن) أن
 التقويض له بالشرط عامنا صريح لم يظهر في معنى قوله بالشرط ولعل المراد به اشتراط الواقف
 أو القاضي ذلك له وقت النصب ومعنى العزم كما في أنفع الوسائل أنه ولاه
 وأقامه مقام نفسه وجعل له أن يستبد به ويوصي به إلى من شاء في هذه الصورة يجوز
 التقويض منه في حال الحياة وفي حالة المرض المتصل بالموت اهـ (قوله ولا يملك عزله الخ)
 هذا ذكره الطرسوسي بجنا وقال بخلاف الواقف فإن له عزل التميم وان لم يشترطه وانقيم
 لا يملكه كالوكيل إذا أذن له الموكل في أن يوكل فوكل حيث لم يملك العزل وكان القاضي
 إذا أذن له السلطان في الاستخلاف فاستخلف شخصه لا يملك عزله إلا أن شرط له السلطان
 العزل وأطال في ذلك فراجع اهـ ان شئت (قوله والا) أي وان لم يكن التقويض له عامنا
 لا يصح وقوله فان فوض في صحته الأولى حذفه لأن الكلام في الصحة وحينئذ نقوله
 وان في مرض موته مقابل لقوله في حياته وانما صريح اذا فوض في مرض موته وان لم يكن
 التقويض له عامنا في الثانية من أنه بمنزلة الوصي والوصي أن يوصي إلى غيره اهـ
 وسيدكر الشارح في كتاب الاقراء عن الاشهاد الفعل في المرض أسطرته من الفعل
 في الصحة إلا في مسألة اسناد الناظر النظر لغيره بالشرط فانه في مرض الموت صحيح
 لا في الصحة كما في التهمة وغيرها اهـ ووجهه ما علمته من أنه بمنزلة الوصي ولما كان الوصي
 له عزل من أوصى إليه ونصب غيره اتجه قوله وينبغي أن يكون له العزل والتقويض
 كالابصار بخلاف الاسناد في حال الصحة لانه في حال الصحة كالوكيل ولا يملك الوكيل
 العزل كما مر (تنبيهه) صرحوا بصحة الفراغ عن النظر وغيره من الوظائف وأفتى
 العلامة قاسم بسقوط حق الفارغ بمجرد فراغه لكنه لم يابح على ذلك فلا بد من تقرير
 القاضي كما قد ساء عند قوله وينزع لغيره أمور وأنت خبير بأن هذا شامل للفراغ في حال
 الصحة والمرض فينا في ما هنا من عدم صحة التقويض في حال الصحة بلا تميم وتوقفت
 في ذلك مدة وظهر لي الآن الجواب بأن الفراغ مع التقرير من القاضي عزل لا تقويض
 ويدل عليه قوله في البحر اذا عزل نفسه عند القاضي فانه ينصب غيره ولا يعزل بعزل نفسه
 ما لم يبلغ القاضي ثم قال ومن عزل نفسه الفراغ عن وظيفة الناظر لرجل عند القاضي الخ
 وهذا صريح فيما قلناه والله الحمد وبه ظهر أن قولهم هنا لا يصح إقامة المتولي غيره مقامه
 في حياته وصحته مقيد بما إذا لم يكن عند القاضي أمالو كان عند القاضي كان عزله لنفسه
 وتقرير القاضي للغير نصب جديد وهي مسألة الفراغ بعينها وبهذا يتجه عدم سقوط
 حق الفارغ قبل تقرير القاضي بخلاف ما أفتى به العلامة قاسم اذ لو سقط قبله انتقض
 قواهم لا تصح إقامته في صحته بخلافه بعد تقرير القاضي لانه بعد بصير عزله لنفسه عن
 الوظيفة ولا بد أن العزل يكتفي فيه مجرد علم القاضي كما مر فلا حاجة إلى التقرير لأن

وصحته (ان كان التقويض له)
 بالشرط (عامنا صريح) ولا يملك عزله
 الا اذا كان الواقف جعل له
 التقويض والعزل (والا) فان
 فوض في صحته (لا) يصح وان
 في مرض موته صح

مطلب
 في الفرق بين تقويض الناظر
 الناظر في صحته وبين فراغه عنه

الافراغ عزل خاص مشروط فانه لم يرض بعزل نفسه الاتصير الوظيفة لمن نزل له عنها
 فاذا قرأ القاضي المنزول له تحقق الشرط فتحقق العزل وبهذا تجتمع كلماتهم فاعلم هذا
 التحري فانه فريد (قوله قال) أي صاحب الاشياء (قوله فأجبت ان فوض الخ) أي
 أخذ الامام من افهام الفرق بين حال الصحة والمرض لكن فيه أن مقتضى كلام الواقف
 عدم الاذن باقامة غيره مقامه لافي الصحة ولا في المرض حيث شرط انتقاله من بعده
 للحاكم وكذا نقل الجوى انه يجب انتقاله للحاكم ولو فوض في مرضه لأن في التفويض
 تفويض العمل بالشرط المنصوص عليه من الواقف اه ونقل السيد أبو السعود أن هذه
 المسئلة لم يطلع على نص فيها اه قلت بل هي منصوصة في أنشع الوسائل عن أوقاف
 هلال ونصه اذا شرط الواقف ولاية هذه الصدقة الى عبد الله ومن بعد عبد الله الى زيد
 فمات عبد الله وأوصى الى رجل أي يكون الوصي ولاية مع زيد قال لا يجوز له ولاية
 مع زيد اه ولا يخفى أن قوله فمات عبد الله وأوصى الى رجل يقتضي أن ذلك في المرض
 فيقبل انه محمول على حالة الصحة فلا ينافي ما في الاشياء من ردو بل العمل بالمبادر من
 المنقول ما لم يوجد نقل صريح بخلافه ولم يستند في الاشياء الى نقل حتى يعدل عن هذا
 المنقول الواجب العمل به لانه مقتضى نص الواقف وهذا ما حذر سيدي عبد الغنى
 النابلسي راداعلى الاشياء وبذلك أفتى العلامة الخافقي أيضا فمن شرط النظر للارشاد
 من ذريته فقرغ الارشاد لزوج بنقه ومات فقال ينتقل من بعده عملا بشرط الواقف
 وقامه في فتاواه وفي فتاوى الشيخ اسمعيل التفويض الخالف بشرط الواقف لا يصح
 فاذا شرط للارشاد ففوض الارشاد في المرض لغير الارشاد وظهرت خيانتها بولي القاضي
 الارشاد اه وقوله وظهرت خيانتها أي خيانة المفوض حيث خالف في تفويضه ذلك شرط
 الواقف وما اشترى على الاستئمان أن يختار الارشاد أرشد قد منارده عند قوله وينزع لو غير
 مأدون الخ وعلم ذلك في كتابنا تنقيح الفتاوى الحامدية (قوله شرط مرتبا) أي رتب له
 من ربيع الوقف دراهم أو غيرها (قوله وفيها) أي في الاشياء (قوله لاواقف عزل الناظر
 مطلقا) أي سواء كان بجنحة أو لا وسواء كان شرط له العزل أو لا وهذا عند أبي يوسف
 لانه وكيل عنه وخالفه محمد كما في البحرأي لانه وكيل الفقراء عنده وأما عزل القاضي
 للناظر فقد تمنا الكلام عليه عند قوله وينزع لو غير مأدون الخ (قوله به يفتي) والذي
 في التنقيص والتفويض على قول محمد أي بعدم العزل عند عدم الشرط وجزم به في تصحيح
 القدوري للعلامة قاسم وكذلك المؤلف أي ابن نجيم في رسائله وهو من باب الاختلاف
 في الاختيار اه يرى أي فيه اختلاف التصحيح قلت وهو مبني على الاختلاف
 في اشتراط التسليم الى المتولى فانه شرط عند محمد فلا يفتي للواقف ولاية الا بالشرط وغير
 شرط عند أبي يوسف فتبقى ولايته فاختلف التصحيح هنا مبني على اختلافه هناك (قوله
 ولم أر حكم عزله لمدرس وامام ولاهما) أقول وقع التمسح بذلك في حق الامام والمؤذن

مطلب ٢

شرط الواقف الناظر لعبد الله
 ثم زيد ليس لعبد الله أن يفوض
 لرجل آخر ٢

وينبغي أن يكون له العزل
 والتفويض الى غيره كالاية
 اشياء قال وسئلت عن ناظر معين
 بالشرط ثم من بعده للحاكم فهل
 اذا فوض الناظر لغيره ثم مات
 ينتقل للحاكم فأجبت ان فوض
 في صحته فتم وان في مرض موته
 لا مادام المفوض له باقيا اقامه
 مقامه وعن واقف شرط مرتبا
 لرجل معين ثم من بعده للفقراء
 فقرغ عنه لغيره ثم مات هل ينتقل
 للفقراء فأجبت بالاتقال وفيها
 لاواقف عزل الناظر مطلقا به ٣
 يفتي ولم أر حكم عزله لمدرس
 وامام ولاهما ولم يجعل ناظرا

مطلب ٣

لواقف عزل الناظر

مطلب ٤

في عزل الواقف لمدرس وامام ٤
 وعزل الناظر نفسه

ولاريب أن المدرس كذلك بالفرق في إسان الحكماء عن الحاشية إذا عرض للإمام
والمؤذن عذر منعه من المباشرة ستة أشهر لانه تولى أن يعزله ويولي غيره وتقدم ما يدل على
جواز عزله إذا مضى شهر يرى أقول أن هذا العزل بسبب مقتضى الكلام عند عدمه
ط قلت وسيدكر الشارح عن المؤيدية التصريح بالجواز لو غيره أصح وبأني تمام الكلام
عليه وقدمنا عن البحر حكم عزل القاضي لمدرس ونحوه وهو أنه لا يجوز إلا بجنحة وعدم
أهلية (قوله فنصب القاضي) عبارة الاشياء فنصب القاضي له قيميا وقضيا بقوامته
وظاهره أن القضاء بشرط لعدم اخراج الواقف له وذكر البيرى أن منسوب الواقف كذلك
إذا قضى القاضي بقوامته لا تلك الواقف اخراجه وعزاه للاجناس (قوله ان علم
الواقف أو القاضي صح) فهو كالوكيل إذا عزل نفسه وقدمنا تمام الكلام على عزل
نفسه وفراغه لا تخروفا لهذا أنه يعزل بالعزل لكن في الاشياء في بحث ما يتقبل
الاسقاط قال وفي القضية الناظر المشروط له النظر إذا عزل نفسه لا يعزل إلا أن يخرج
الواقف أو القاضي اه تأمل (قوله ثم باعها المشتري من آخر) ليس هذا قيدا بل ذكره
ليبين أنه لا فرق في قبول البيعة بين بقائه في يد المشتري الأول أو خروجه عنها إلى آخر
أولاً لأنه صورة واقعة سئل عنها ابن نجيم فبين ذلك عقاراً فباعه من آخر وباعه المشتري من
آخر ومضى على ذلك مدة سنتين ثم أظهر البائع مكتوباً بشراءه بالواقف العقار قبل البيع
فأجاب تسمع دعواه وتقبل بينته وإذا ثبت بطل البيع اه (قوله أو قال وقف على) يشير
إلى أنه لا فرق بين أن يكون هو الواقف أو غيره رملي (قوله لم تضع) أي الدعوى للتناقض
وهو الصحيح كافي الحاشية (قوله فلا يحلف المشتري) لأن التحليف يترتب على دعوى
صحيحة أفاده في الهندية ط (قوله أو أبرز حجة شرعية) أي كتاب وقف له أصل في ديوان
القضاة الماضين كما قدمناه عند قوله وتقبل فيه الشهادة حسبة لا الدعوى الخ وفي القنية
أما الكتاب الشرعي الذي وجد في يد الخصم هل يدفع الدعوى والفتوى على أنه يدفع
ويعمل القضاة بكتاب القضاة الماضين اه وظاهر كلامهم أن هذا خاص بالوقف القديم
(قوله قبلت) أي البيعة لأن الدعوى وإن بطلت للتناقض بقيت الشهادة وهي مقبولة
في الوقف من غير دعوى هندية ط (قوله ويلزم أجر المثل فيه) أي يلزم المشتري لأن
منافع الوقف مضمونة وإن كانت بشبهة ملك كما تقدمنا أن هذا هو الصحيح (قوله
لا في الملك) يستثنى منه ملك المتيقن فانه كالوقف وأما المعدل لا تغل فانه مضمون أيضاً
لكنه إذا سكنه بأويل ملك كسكنى شريك أو مشتركاً وبأويل عقد مدرع فانه لا يضمن
بخلاف عقار الوقف أو المتيقن فانه مضمون مطلقاً كما سبب يأتي في الفصص (قوله وليس
للمشتري حسبة بالثمن) لأن الحسبة بمنزلة الرهن والوقف لا يبرهن ط (قوله وهي) أي
مسئلة المتناهي المسائل السبع المذكورة في قضاء الاشياء به أنها تسع الأولى اشترى
عبد أو بضعه ثم ادعى أن البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن بقبل لانه برهن

مطلب
فمن باع داراً ثم ادعى أنها وقف

فنصب القاضي لم يملك الواقف
اخراجه ولو عزل الناظر نفسه
ان علم الواقف أو القاضي صح
والا لا (باع داراً) ثم باعها المشتري
من آخر (ثم ادعى أنى كنت
وقفها أو قال وقف على) لم تضع
فلا يحلف المشتري (ولو أقام بينة)
أو أبرز حجة شرعية (قبلت)
فبطل البيع ويلزم أجر المثل فيه
لا في الملك لو استحق على المعتد
برازية وغيرها وليس للمشتري
حسبة بالثمن منية من الاستحقاق
وهي إحدى المسائل السبع
المستثناة من قولهم من سعى
في نقض ما تم من جهته فسمع
مردود عليه

مطلب
من سعى في نقض ما تم من جهته
فسمع مردود عليه الا في تسع
مسائل

على اقرار البائع انه ملك الغائب الثانية وهب جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى
 الوهاب انه كان دبرها واستولدها وبرهن يقبل وبسته ترددها والعقر لان التناقض
 فيما هو من حقوق الطرية لا يمنع صحة الدعوى جلا على انه فعل وندم الثالثة باعه ثم ادعى
 انه كان أعتقه وفي القبح التناقض لا يضر في الطرية وفروعهها اه وظاهره قبول دعوى
 البائع التدبير والاستيلاء فالهبة مثقال الرابعة اشترى أرضا ثم ادعى أن باعها كان
 جعلها مقبرة أو مسجدا الخامسة اشترى عبدا ثم ادعى أن البائع كان أعتقه وبرهن
 يقبل عند الثاني لاعندهما السادسة مسئلة المتن السابعة باع الاب مال ولده ثم ادعى
 العبن الفاحش الا اذا أقر أنه باعه بن المثل الثامنة اذا باع الوصي ثم ادعى كذلك
 التاسعة المتولى على الوقف كذلك قال في القنينة بعد ذكر هذه الثلاثة وكذا كل من باع
 ثم ادعى الفساد بشرط العمادى التوفيق بأنه لم يكن عالما به وذكر فيه الاختلاف اه
 ما في الاشباه مخلصا مع زيادة (قوله واعتمد في القبح والجر الخ) أى في باب الاستحقاق
 من كتاب البيع فانه في القبح جزم به حيث قال هذا الباع عقارا ثم برهن انه وقف لا يقبل
 لان مجرد الوقف لا ينيل المالك بخلاف الاعتراف ولو برهن انه وقف يحكم بلزومه يقبل
 اه وجزم به المصنف هنا في منته وقال في شرحه هنا ينبغي أن يعول عليه في الافتاء
 والقضاء اه قال ط وهذا انما يتأتى على قول الامام أعالى المفتى به من أنه يتم بالنفا
 الوقف ونحوه فلا اه على أن الوقف يلزم عند الامام أيضا اذا كان منسافا الى الموت
 أو كان في الحياة وبعد الموت (قوله وفي العمادية لا تقبل الخ) يخالف ما في شرح المصنف
 حيث قال ولو أقام بينة قبلت على المختار كما تقدم عن العمادية وبه صرح في الخلاصة
 والبرازية وفي خزائن الاكمل تقبل البينة وينقض البيع قال وبه تأخذ اه (قوله
 وصوبه الزيلعي) حيث قال وان أقام البينة على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو
 أصوب وأحوط (قوله قلت قد قدمنا) أى عن المصنف عند قوله وتقبل فيه الشهادة
 بدون الدعوى (قوله مطلقا) أى سواء كان على معين ابتداء أو على النقراء وهو
 المراد من قوله هو حق الله تعالى وقد مناعنا الكلام عليه (قوله تسمع دعواه وينتبه)
 يعنى الدعوى المقرونة بالبينة أما الدعوى المجردة عن البينة فلا تسمع حتى لا يخلف
 المشتري كما مر وقد صرح في الخانية بعدم سماعها في الصحيح والحاصل أن المعتمد
 سماع البينة دون الدعوى المجردة وهو ما ذكره المصنف في المتن هنا وقد مناعنا
 شرحه ترجيحه وفي الخيرية أجاب لا تسمع دعواه ولكن اذا أقام البينة اختلفوا
 فيه والاصح القبول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلموه بأن الوقف حق الله
 تعالى فتسمع فيه البينة بدون الدعوى وقرئ بعضهم بين المسجل فتقبل وبين غيره فلا
 تقبل والاصح ما قدمنا انه الاصح واذا ثبت انه وقف وجبت الاجرة له في تلك المدة اه
 وقال المشرح في مسائل شتى آخر الكتاب تقبل على الاصح خلافا لما صوبه الزيلعي اه

مطلب
 باع عقارا ثم ادعى انه وقف

واعتمد في القبح والجرانه ان ادعى
 وقفا يحكم بلزومه قبل والا
 وهو تفصيل حسن اعتمد المصنف
 في باب الاستحقاق لكن اعتمد
 الاول آخر الكتاب تنعنا للكثر
 وغيره وفي العمادية لا تقبل عند
 الامام وهو المختار وصوبه الزيلعي
 قال وهو أحوط وفي دعوى
 المنظومة المحببة وهذا في وقف
 هو حق الله تعالى أمالو كان على
 العباد لم يجز قلته قد قدمنا
 قبولها مطلقا لثبوت اصلها له
 لا نقرا قد بررو في فتاوى ابن نجيم
 ثم تسمع دعواه وينتبه

قلت ويظهر لي أن التحقيق هو التفصيل والتوفيق وذلك أن البائع إذا ادعى فإن كان هو الموقوف عليه تقبل بينته على إثبات أصل الوقف ولا يعطى شيئا من الغلة لعدم صحة دعواه وقد مر عند قوله وتقبل فيه الشهادة بدون الدعوى تحقيق ما ذكره المصنف في شرحه من أن ثبوت أصل الوقف لا يحتاج للدعوى وأن المستحق لا يدفع له شيء بلا دعوى وجهته فإذا كان البائع هو المستحق لتسليم دعواه لتناقضه بخلاف ما إذا كان المدعى غيره من المستحقين لعدم التناقض منهم وأما إذا كان الوقف على الفقراء أو على المسجد فتقبل البينة ويثبت الوقف بالافرق بين كون المدعى هو البائع أو غيره والله سبحانه أعلم * (تنبيه) * بقي ما لو اشترى دارا ثم ادعى المشتري أنها وقف تسلم دعواه على البائع لو هو المتولى والآنصب القاضي له متوليا أو على قول أبي جعفر وغيره وإن لم تسلم الدعوى على غير المتولى للتناقض تقبل الشهادة بدون الدعوى وتسام ذلك في الخبرية في الثالث الثالث من كتاب الوقف (قوله الباني أولى) وكذا أولاده وعشيرته أولى من غيرهم أشباه (قوله بنصب الامام والمؤذن) أما في العمارة فنقل في أنفع الوسائل أن الباني أولى أي بالتفصيل (قوله الاذاعين القوم أصح من عينه) لأن منفعة لك ترجع اليهم أنفع الوسائل (قوله أو على مكان هبأ الخ) فيه نظرفان المكان موجود فيكون وقفنا على وجود والذي في المنع عن العمادية هيأ موضع عابناء مدرسة وقبل أن يبنى وقف على هذه المدرسة وقفنا بشرائطه وجعل آخره للفقراء الخ وقيد بتمتئة المكان لأنه لو وقف على مسجد سيمره ولم يهيئ مكانه لم يصح الوقف كما أفق به مفتي دمشق الحق عبد الرحمن أفندي العمادى (قوله وتصرف الغلة للفقراء الخ) أقول هذا الوقف يسمى منقطع الأول قال في الخانية ولو قال أرض صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد وليس له وإذا أصبح فاذا أدركت الغلة تقسم على الفقراء وأن حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلة التي توجد بعد ذلك إلى هذا الولد لأن قوله صدقة موقوفة وقف على الفقراء وذكر الولد الحادث للاستثناء كأنه قال إلا أن حدث لي ولد فغلت له ما بقي أه ومنه ما في الاسعاف وقف على ولده وليس له الأولاد ابن تصرف الغلة لولد الابن إلى أن يحدث للواقف وإدخاله فتصرف إليه أه وقد يكون منقطع الوسط ومنه ما في الخانية وقف على ولديه ثم على أولادهم أبدا ما تناسوا قال ابن الفخر إذا مات أحد هما عن ولد يصرف نصف الغلة إلى الباقي والنصف إلى الفقراء فاذا مات الآخر يصرف الجميع إلى أولاد أولاد الواقف لأن مراعاة شرط الواقف لازم والوقف انما يجعل أولاد الأولاد بعد انقراض البطن الأول فاذا مات أحد هما يصرف النصف إلى الفقراء أه * (تنبيه) * علم من هذا أن منقطع الأول ومنقطع الوسط يصرف إلى الفقراء ووقع في الخبرية خلافا حيث قال في تعليل جواب مانصه للانقطاع الذي صرحوا بأنه يصرف إلى الأقرب للواقف لأنه أقرب لغرضه على الأصح أه وهذا سبق قلم فإن ما ذكره مذهب الشافعي فقد قال نفسه

ويصل البيع (الباني) للمسجد
(أولى) من القوم (بنصب الامام
والمؤذن في المختار الاذاعين
القوم أصح من عينه) الباني (صح
الوقف قبل وجود الموقوف عليه)
فالوقف على أولاد فريد ولا ولده
أو على مكان هبأ لبناء مسجد أو
مدرسة (في الأصح) وتصرف
الغلة للفقراء إلى أن يولد لزيد أو
يبنى المسجد عمادية زاد في النهر

وله
في الوقف المنقطع الأول والمنقطع
الوسط

في محل آخر من الحيرية والمنقطع الوسط فيه خلاف قبل بصرف الى المساكين وهو المشهور عندنا والمظافر على السنة علمائنا ثم قال بعد أسطر في جواب سؤال آخر وفي منقطع الوسط الاصح صرفه الى الفقراء وأما مذهب الشافعي فالمشهور أنه يصرف الى أقرب الناس الى الواقف اهـ (قوله وينبغي الخ) وفي فتاوى الحنفية بعد كلام فعلم أنه اذا شرط الواقف المعلوم لاحد أنه يستحقه عند قيام المانع من العمل ولم يكن بتقصيره سواء كان ناظرا أو غيره كالخاني اهـ (قوله أرصد الامام أرضا) أي أخرجهما من بيت المال وعينها هذه الجهة والأرصاد ليس بوقف حقيقة لعدم الملك بل يشبهه كما قدمناه (قوله يعني فيصح) عبارة النهر بعده وهذا المأر في كلام علمائنا الأند في الخلاصة قال المسجد اذا خرب والحوض اذا خرب ولم يحجج اليه لانتزاع الناس عنه صرفت أوقافه في مسجد آخر أو حوض آخر اهـ وعلى هذا فيلزم المرصد عليه أن يديرها لسقي الدواب وتسييل الماء كما كانت ولا يتوهم من كونه أرصدا على المالك أن لا يلزم ذلك فتدبره اهـ كلام النهر وحاصله أن المنقول عندنا أن الموقوف عليه اذا خرب يصرف وقفه الى مجانسه فتصرف أوقاف المسجد الى مسجد آخر وأوقاف الحوض الى حوض آخر والأرصاد نظير الوقف بحيث استغنى عن الساقية الاولى وأرصد وكيل الامام الارض على الساقية الثانية المملوكة وكان ذلك أرصدا على مالكها يلزم المالك أن يدير تلك الارض أي غلاتها وخراجها الى سقي الدواب وشحوها ليكون صرفا الى ما يجانس الاول كما في الوقف لان وكيل الامام لم يرصد هذا المنفع المالك بخراجها كونه ما أراد بل ليكون لسقي الماء كما كانت حين أرصدها الامام أولا وظاهر هذا انه لا يلزم المالك ادارة خراج الارض على ساقية التي أرصد عليها وكيل الامام بل عليها أو على ساقية أخرى اذا يلزمه بالأرصاد المذكور أن يسبل ملكه كما لا يخفى وبهذا التقرير يظهر لك أن الضمير في قوله ادارتها كما كانت عائد الى الارض المرصدة لا الى الساقية كما لا يخفى والالزم أن يجعل ساقية سيملا للناس جبرا ولا بقوله أحد فافهم (قوله لما في الخاوي الخ) حاصله أن ما خرب تصرف أوقافه الى مجانسه فكذلك الأرصاد فهو استبدال على قوله تلزم ادارتها أي الارض المرصدة كما كانت أي بأن يصرف خراجها في تسييل الماء كما قررناه والمقصود الحاق الأرصاد بالوقف لانه نظيره ولا يضر كون النقل فيما ذكره من وقف الى وقف وفي الحاشية من وقف الى ملك فافهم (قوله في الثاني) متعلق بدخول أي في الوقف الثاني الموقوف على الذرية والعقب ثم على العتقاء والمراد هل يشترك عتيقه فلان بقية العتقاء فيما آل اليهم لكونه منهم أو لا يدخل لكون الواقف خصه بوقف على حدة (قوله مذكور في الذخيرة) عبارتها الوجه جعل نصف غلة أرضه لفقراء قرابته والنصف الآخر للمساكين فاحتاج فقراء قرابته هل يعطون من نصف المساكين قال هلال لا وهو قول ابراهيم بن خالد السبي وقال ابراهيم بن يوسف وعيسى بن أحمد الفارسي وأبو جعفر

وينبغي انه لو وقفه على مدرسة يدرس فيها المدرس مع طلبته قدر في غير حاله عند التدريس فيها أن تصرف العلوقة له لالفقراء كما يقع في الروم * (فروع مهمة حدثت للفتوى) * أرصد الامام أرضا على ساقية يصرف خراجها لكفتم افاضتني عنها الخراب البلد فتعاقبها وكيل الامام ساقية هي ملك هل يصح أجاب بعض الشافعية بأن الأرصاد على المالك أرصدا على المالك يعني فيصح فحينئذ يلزم المرصد عليه ادارتها كما كانت لما في الخاوي الحوض اذا خرب صرفت أوقافه في حوض آخر فتدبر * دار كبيرة فيها بيوت وقف يتأمنهم على عتيقه فلان والباقي على ذريته وعقبه ثم على عتقائه قال الوقف الى العتقاء هل يدخل من خصه بالبيت في الثاني اختلف الافتاء أخذنا من خلاف مذكور في الذخيرة

مطلب
وقف يتأمن على عتيقه فلان والباقي على عتقائه هل يدخل فلان معهم

الهند والى يعطون اه نهر (قوله لكن في الخاتمة الخ) استدر الى قوله اختلاف
الافتاء فان المراد به افتاء بعض علماء الروم يعني حيث وجد تصريح الخاتمة بالاصح فلا
وجه للاختلاف بل يلزم متابعة الاصح بعد عبارة الخاتمة وقال في النهر هذا ملخص رسالة
كبيرة مولانا قاضي القضاة على حياي وضعها حين نقض حكم مولانا محمد شاه بأدرنه وكل
منهم ما رد على صاحبه وقد علمت ما هو المعتمد فاعتمده والله سبحانه الموفق اه قلت وقد
رايت في الخاتمة تصريح الواقعة وهو وقف ضيعة نصفها على امرأته ونصفها على ولده
زيد على انه ان ماتت المرأة فنصيبها الاولاد ثم ماتت المرأة فالنصف لابنه زيدا ونصيب
المرأة أسائر الاولاد ولز يد لان جعل نصيبا بعد موت الاولاد وزيد منهم أيضا اه ملخصا
ولم يحل فيه خلافا وأما مسألة الوصية المذكورة هنا فقد ذكر في الولوالجية فيها تفصيلا
فتعال ان أوصى لكل دفعة واحدة لا يأخذ وان أوصى له ثم أوصى بومايا آخر ثم أوصى
في آخره للفقراء بكذا فله الاخذ لانه في الاول لما قال مرة واحدة ميز بينه وبين الفقراء فلا
يصح الجمع اه وأفتى الخافى في الوقف بمثل قياسه عليه فيمن وقف ثلثي كذا على طائفة
والثلث على الفقراء فراجع له لكن ما نقلناه عن الخاتمة يخالفه فان ظاهره انه وقف السكك
دفعة واحدة وهو ظاهر مانقه الشارح عن أيضا فالظاهر عدم التفصيل في الوقف
والوصية والله سبحانه أعلم (قوله لم يأكل) أي بل يبيعها المتولى ويصرفها في مصالح
الوقف بجر (قوله ان غرس للسبيل) وهو الوقف على العامة بجر (قوله والا) أي
وان لم يغرسها للسبيل بأن غرسها للمسجد أو لم يغرسه بجر عن الحارثي وهذا محل
الاستدلال على قوله الظاهر أنه اذا لم يعلم شرط الوقف لم يأكل وهو ظاهر فافهم وأصله
لصاحب البحر رحمت قال ومقتضاه أي مقتضى ما في الحارثي أنه في البيت الموقوف اذا
لم يعرف الشرط أن يأخذها المتولى لبيعها ويصرفها في مصالح الوقف ولا يجوز
للمستأجر الاكل منها اه وفيه يبيعها للشار لا الاشجار لما في البحر عن الظاهرية
شجرة وقف في دار وقف خربت ليس للمتولى أن يبيع الشجرة ويعمر الدار ولكن يكرى
الدار ويستعين بالكرام على عمارة الدار بالاشجرة اه فهذا مع خراب الدار فكيف
يجوز بيعها مع عمارتها ثم الظاهر أنه في مستأنسا يدفع الشجرة على وجه المساقاة للمستأجر
قال في الاسعاف ولو كان في أرض الوقف شجرة فدفعه معاملة بالنصف مثلا جاز اه ثم
ظاهر كلام البحر أن هذه الاشجار في الدار لا تمنع صحة استئجارها لانها لا تشغله لانها
لا تحل بالمقصود وهو السكنى بخلاف الاشجار في الارض لان ظاهرا يمنع الاتقاع بالزراعة
ولهذا شرطوا أن يتقدم عقد المساقاة على الاشجار وستأتي مسألة غرس المستأجر
والمتولى (قوله قواهم شرط الواقف كنص الشارع) في النارية قد مر حوا بأن الاعتبار
في الشرط لما هو الواقع لما كتب في مكتوب الوقف فلما أقيمت بينة للمالم بوجدي كتاب
الوقف عمل بها بلار يب لان المكتوب خط مجرد ولا عبرة به نظرو وجهه عن الجليج الشرعية اه

مطلب

وقف النصف على ابنه زيد
والنصف على امرأته ثم على أولاده
يدخل زيد فيهم

مطلب

استأجر دارا فيها اشجار

لكن في الخاتمة أوصى لرجل
بمال وللنصف قرأ بمال والموصى له
محتاج هل يعطى من نصيب
الفقراء اختلوا والاصح نعم *
استأجر دارا موقوفة فيها اشجار
ثمرة هل له الاكل منها الظاهر
أنه اذا لم يعلم شرط الواقف لم يأكل
لما في الحارثي غرس في المسجد
اشجارا ثم غرس للسبيل
فلكل مسلم الاكل والافتتاح
لمصالح المسجد * قوله شرط
الواقف كنص الشارع

مطلب

في قواهم شرط الواقف كنص
الشارع

ط (قوله أى فى المفهوم والدلالة الخ) كذا عبر فى الاشياء والذى فى البحر عن العلامة
 قاسم فى الفهم والدلالة وهو المناسب لأن المفهوم عندنا غير معتبر فى النصوص والمراد به
 مفهوم المخالفة المسمى دليل الخطاب وهو أقسام مفهوم الصفة والشرط والغاية والعدد
 واللقب أى الاسم الجامد كثوب مثلا والمراد بعدم اعتباره فى النصوص أن مثل قولك
 أعط الرجل العالم أو أعط زيدا أن سألك أو أعطه إلى أن يرضى أو أعطه عشرة أو أعطه
 ثوبا لا يدل على نفي الحكم عن الخالف لأنه منطوق بمعنى أنه لا يكون منهما عن إعطاء الرجل
 الجاهل بل هو مستلزم منه وباقى على العدم الاصلى حتى يأتى دليل يدل على الأمر
 بإعطائه أو المنهى عنه وكذا فى البواقي وتتمام الكلام على ذلك فى كتب الأصول نعم
 المفهوم معتبر عندنا فى الروايات فى الكتب ومنه قوله فى أنفع الوسائل مفهوم التصنيف
 حجة اه أى لأن الفقهاء يقصدون بذلك الحكم فى المنطوق نفيه عن المفهوم غالباً
 كقولهم يجب الجمعة على كل ذكر حر بالغ عاقل مقيم فانهم يريدون بهذه الصناديق نفي
 الوجوب عن مخالفتها ويستدل به الفقيه على نفي الوجوب على المرأة والعبد والصبي
 الخ وقد يقال إن مراده بقوله فى المفهوم أنه لا يعتبر بمفهومه كما لا يعتبر فى نصوص
 الشارع وفى البيرى نحن لا نقول بالمفهوم فى الوقت ~~كما هو مقررون~~ عليه الامام
 الخصاص وأفتى به العلامة قاسم اه وبه صرح فى الخيرية أيضاً أى فاذا قال وقتت على
 أولادى الذكور بصرف إلى الذكور منهم بحكم المنطوق وأما الاناث فلا يعطى لهن
 لعدم ما يدل على الاعطاء الا اذا دل فى كلامه دليل على اعطائهن فيكون مثبتاً
 لا عطائهن ابتداء لا بحكم المعارضة لكن نقل البيرى فى محل آخر عن المعنى وخزانة
 الروايات والمسراحيبة أن تخصيص الشئ بالذكر يدل على نفي ما عداه فى متفاهم الناس
 وفى المعقولات وفى الروايات قلت وكذا قال ابن أمير حاج فى شرح التحرير عن حاشية
 الهداية للخبازى عن شمس الأئمة الكردى أن تخصيص الشئ بالذكر لا يدل على نفي
 الحكم عما عداه فى خطابات الشارع أما فى متفاهم الناس وعرفهم وفى المعاملات
 والعقليات يدل اه قال فى شرح التحرير وتداول المتأخرون وعلمه ما فى خزانة
 الاكل والخانية لو قال مالك على أكثر من مائة درهم كان اقراراً بالمائة اه فعلم أن
 المتأخرين على اعتبار المفهوم فى غير النصوص الشرعية وتتمام تحقيق ذلك فى شرحنا
 على منظومتنا فى رسم المقتى وحيث كان المفهوم معتبراً فى متفاهم الناس وعرفهم وجب
 اعتباره فى كلام الواقف أيضاً لانه يتكلم على عرفه وعن هذا قال العلامة قاسم ونص
 أبو عبد الله الدمشقى فى كتاب الوقف عن شيخه شيخ الاسلام قول الفقهاء نصوصه كنص
 الشارع يعنى فى الفهم والدلالة لافى وجوب العمل مع أن التحقيق أن انظمه ولفظ الموصى
 والخالف والناذر وكل عاقد يعمل على عادته فى خطابه واغته التى يتكلم بها وافقت لغة
 العرب ولغة الشرع أم لا اه قال العلامة قاسم قلت واذا كان المعنى ما ذكر

مطلب
بيان مفهوم المخالفة

مطلب
مفهوم التصنيف حجة

مطلب
لا يعتبر المفهوم فى الوقت

مطلب
المفهوم معتبر فى عرف الناس
والمعاملات والعقليات

أى فى المفهوم والدلالة

فما كان من عبارة الواقف من قبيل المفسر لا يحتمل تخصيصا ولا تأويل لا يعمل به وما كان من قبيل الظاهر كذلك وما احتمل وفيه قرينة حل عليه او ما كان مشتركا لا يعمل به لانه لا عموم له عندنا ولم يقع فيه نظر المجتهد لا يرجح أحدهما لوليته وكذلك ما كان من قبيل المجمل اذا مات الواقف وان كان حيا يرجع الى بيانه هذامعنى ما أفاده اهـ (قوله) وجوب العمل به (هذا مخالف لما نقلناه انما مع أنه في البحر نقله أيضا وقال عقبه فعلى هذا اذا ترك صاحب الوظيفة مباشرتها في بعض الاوقات المشروط عليه فيها العمل لا يأثم عند الله تعالى غاية انه لا يستحق المعلوم اهـ نعم في الاشياء جزم بما ذكره الشارح وقواه في النهر وعزاه في قضاء البحر الى شرح المجمع قلت ويظهر لي عدم التما في وذلك أن عدم وجوب العمل به من حيث ذاته بدليله أنه لو ترك الوظيفة أصلا وباشرها غيره لم يأثم وهذا الاشبهية فيه وجوب العمل به باعتبار حل تناول المعلوم بمعنى أنه لو لم يعمل به وتناول المعلوم اثم اتناوله بغير حق (قوله السكك من النهر) مبتدأ وخبر أى كل هذه القسور وما حوذا من النهر (قوله الجسام كية) هي ما يرتب في الاوقاف لاصحاب الوظائف كما يفيد كلام البحر عن ابن الصانع وفي الفتح الجسام كية كالعطاء وهو ما ثبت في الديوان باسم المقالة أو غيرهم الا أن العطاء سنوى والجسام كية شهرية (قوله أى في زمن المباشرة الخ) يعني أن اعتبار شبهها بالاجرة من حيث حل تناولها للاغنياء اذ لو كانت صدقة محضة لم تحل لمن كان غنيا ومن حيث ان المدرس لومات أو عزل في أثناء السنة قبل مجي الغلة وظهورها من الارض يعطى بقدر ما يشر ويصير ميرا ناعنه كالاجير اذا مات في أثناء المدة ولو كانت صلة محضة لم يعط شيئا لان الصلة لا تملك قبل القبض بل تسقط بالموت قبله بخلاف الفاضى اذا مات في أثناء المدة فانه يسقط ورزقه لانه ليس فيه شبهة الاجرة لعدم جواز أخذ الاجرة على القضاء أما على التدريس وهو التعليم فأجازه المتأخرون وبخلاف الوقف على الاولاد والذرية فان مات منهم قبل ظهور الغلة تسقط أيضا لانه صلة محضة كما حذر الطرسى وتقدم تمامه عند قول المصنف مات المؤذن والامام ولم يستوفيا وظيفتهما الخ (قوله لا تسترد المجهلة) أى لو قبض جامكية السنة تمامها ومات في أثناء السنة لا تسترد حصة ما بقي لان الصلة تملك بالقبض ويحل له لو فقيرا كما تقدمه الشارح ولو كانت اجرة محضة استرد منه ما بقى (قوله) فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء) لانه لا بد أن يكون صدقة من ابتداءه لان قوله صدقة موقوفة أبدا ونحوه شرط لصحته كما تخرج به وأشرنا اليه أول الباب وبين أن اشتراط صرف الغلة لمعين يكون بمنزلة الاستئنا من صرفه الى الفقراء فيكون ذلك المعين قائما مقامهم فصار في معنى الصدقة عليه لقيامه مقامهم هذا غاية ما وصل اليه فهمي في هذا المحل فليتأمل (قوله وتما فيه) قد مناهما صله (قوله يكره اعطاء نصاب لفقير الخ) لانه صدقة فاشبهه الزكاة اشباه (قوله الا اذا وقف على فقراء قرأه) أى فلا يكره لانه المرتب الكثير من وقف الفقراء

مطلب
الحاكمية في الاوقاف

مطلب
فهي لومات المدرس أو عزل قبل
مجي الغلة

وجوب العمل به فيجب عليه
خدمة وظيفته أو تركها ان يعمل
والأثم لاسيما في ما يلزم بتركها
تعطيل السكك من النهر وفي
الاشياء الجسام كية في الاوقاف
لها شبهة الاجرة أى في زمن
المباشرة والحل للاغنياء وشبهه
الصلة فلومات أو عزل لا تسترد
المجهلة وشبهه الصدقة لم يحجب
أصل الوقف فانه لا يصح على
الاغنياء ابتداء وتما فيه فيها
يكره اعطاء نصاب لفقير من وقف
* الفقراء الا اذا وقف على فقراء
قرايته اختيار ومنه يعلم حكم
المرتب الكثير من وقف الفقراء

كالوصية أشبه باله وقف على معينين لاحق لغيرهم فيه فيأخذونه قل أو كثر (قوله لبعض العلماء الفقهاء) متعلق بالمرتبة فإن كان ذلك المرتبة بشرط الواقف فلا شبهة في جواز مرتبه وإن كثروا كان من جهة غيره كالمولى فلا يجوز انصاب هذا ما ظهر في وفي حاشية الخوى المرتبة اعطاه شيء لا في مقابلة خدمة بل لصالح المعطى أو فقره ويسمى في عرف الزوائد اهـ (قوله ليس للقاضي أن يقرر وظيفة في الوقف الخ) يعني وظيفة حادثة لم بشرطها الواقف أما لو قرر في وظيفة مشروطة جاز الا اذا شرط الواقف التقرر بالمرتبة كما قدمناه عن الخيرية وقال الخير المولى في حاشية الجرح وهذا أي عدم التقرر بغير شرط اذا لم يقل وقفت على مصالحه فلو قال يفعل القاضي كل ما هو من مصالحه اهـ وهذا أيضا في غير أوقاف المولى والأمراء أمهات فهي أوقاف صورية لا تراعى شروطها كما أفق به المولى أبو السعود ويأتي قريبي في الشرح عن المبسوط (قوله الا النظر على الوقف) اعلم أن عدم جواز الاحداث مقيد بعدم الضرورة كما في فتاوى الشيخ فاسم أما ما دعت اليه الضرورة واقتضت المصلحة كخدمة الرتبة الشريفة وقراءة العشر والحبابة وشهادة الديوان فيرفع الى القاضي وينبت عنده الحاجة فيقرر من يصلح لذلك ويقرر له أجر مثله أو يأذن للنظر في ذلك قال الشيخ فاسم والنص في مثل هذا في الوالدية أبو السعود على الاشبهاء وعليه فالأقصة صار على النظر فيه نظر كما أفاده ط قلت لكن في الذخيرة وغيره ليس للقاضي أن يقرر فراشا في المسجد بالشرط الواقف قال في البحران في تقريره مصلحة لكن يمكن أن يستأجر المولى فراشا والممنوع تقريره في وظيفة تكون حقه له ولذا صرح في الخاتمة بأن لا يتولى أن يستأجر خادما للمسجد بأجرة المثل واستتد منه عدم صحة تقرير القاضي بالشرط في شهادة ومباشرة وطلب بالاولى اهـ (قوله بأجر مثله) وعبر بعضهم بالعشر والصواب أن المراد من العشر أجر المثل حتى لو زاد على أجر مثله رد الزائد كما هو مقرر معلوم ويؤيده أن صاحب الوالدية بعد أن قال جعل القاضي للقيم عشر غلة الوقف فهو أجر مثله ثم رأيت في اجابة السائل ومعنى قول القاضي للقيم عشر غلة الوقف أي التي هي أجر مثله لا ما توهمه أرباب الاغراض القاسدة الخ بيري على الاشبهاء من القضاء قلت وهذا فيمن لم بشرط له الواقف شيئا وأما الناظر بشرط الواقف فله ما عين له الواقف ولو أكثر من أجر المثل كما في البحر ولوعين له أقل فلا قاضي أن يكمل له أجر المثل بطلبه كما جئته في أنفع الوسائل ويأتي قريبي ما يؤيده وهذا مقيد بقوله الا في ليس للمولى أخذ زيادة على ما قرر له الواقف أصلا (قوله تجوز الزيادة من القاضي الخ) أي اذا اتحد الواقف والجهة كما مر في المتن وفي البحر عن القيمة قبيل فصل أحكام المسجد يجوز صرف شيء من وجوده مصالح المسجد للإمام اذا كان يتعطل لولم يصرف اليه يجوز صرف الفاضل عن المصالح للإمام الفقير باذن القاضي ولو زاد القاضي في مرسومه من مصالح

مطلب
ليس للقاضي أن يقرر وظيفة في
الوقف الا النظر

لبعض العلماء الفقهاء فليحفظ *
* ليس للقاضي أن يقرر وظيفة
في الوقف بغير شرط الواقف ولا
يجل للمقرر الاخذ الا النظر على
الوقف بأجر مثله قيمة * تجوز
الزيادة من القاضي على معلوم
الإمام اذا كان لا يكتفيه وكان
عالمًا بقبها

مطلب
المراد من العشر لمة مولى أجر المثل

مطلب
في زيادة القاضي في معلوم الإمام

المسجد والامام مستغن وغيره يؤتم بالرسوم المعهود تطيب له الزيادة لو عالماتية ولو نصب
امام آخر له أخذ الزيادة ان كانت لقله وجود الامام لا لو كانت المعنى في الاول كفضيلة
أو زيادة حاجته اهـ فاعلم أنه تجوز الزيادة اذا كان يتعطل المسجد بدونه أو كان فقيرا
أو عالماتية فالمناسب العطف بأوفى قوله وكان عالماتية وأما ما في قضاء البحر لوقضى
بالزيادة لا ينفذ فهو محمول على ما اذا فقدت منه الشروط المذكورة كما أجاب به بعضهم
ومقتضى التقييد بالقاضي أن المتولى ليس له أن يزيد للامام (قوله ثم قال) أي في الاشياء
(قوله يلحق بالامام) الظاهر أنه يلحق به كل من في قطعه ضرر اذا كان المعين لا يكتفيه
كالسائر والمؤذن ومدرس المدرسة والقباب ونحوهم اذ لم يبعد ملوكون الزيادة بغيره
ما في السبازية اذا كان الامام والمؤذن لا يستقر لقله الرسوم للعالم الدين أن يصرف
اليه من فاضل وقف المصالح والعمارة باستصواب أهل الصلاح من أهل المحلة لو اتحد
الواقف لأن غرضه احياء وقفه لا لو اختلف أو اختلفت الجهة بأن يخدم مدرسة ومسجدا
وعين لكل وقفه وفضل من غلة أحد هما لا يبدل شرطه (قوله ونقل) أي صاحب المحبة
عن المبسوط أي مبسوط خواجه زاده والذي في الاشياء بعد ما نقل عن ينبوع السيوطي
ما يفيد أن الوظائف المتعلقة بأوقاف الامراء والسلاطين ان كان لها أصل من بيت
المال أو ترجع اليه يجوز ان كان بصنة الاستحقاق من عالم يعلم شرعي وطالب علم كذلك
أن يأكل مما وقفوه غير مقيده بمشروطه مانصه وقد اغتر بذلك كثير من الفقهاء في زماننا
فاستباحوا تناول معالم الوظائف بغير مباشرة ومخالفة الشروط والحال أن ما نقله
السيوطي عن فقهاءهم انما هو فيما بقي لبيت المال ولم يثبت له ناقل أما الاراضي التي
باعها السلطان وحكم ببيعها ثم وقفها المشتري فانه لا بد من مراعاة شرائطه ولا فرق
بين أوقاف الامراء والسلاطين فان للسلطان الشراء من وكيل بيت المال وهي جواب
الواقعة التي أجاب عنها المحقق ابن الهمام في فتح القدير فانه سئل عن الاشرف برسباي
انه اشترى من وكيل بيت المال أرضا وقفها فأجاب بما ذكرناه وأما اذا وقف السلطان من
بيت المال أرضا لمصلحة العامة فذكر في النسخة جواز ولا يراعى ما شرطه دائما اهـ
فحينئذ ينبغي التفصيل فيما نقله في المحبة فان كان السلطان اشترى الاراضي والمزارع
من وكيل بيت المال يجب مراعاة شرائطه وان وقفها من بيت المال لا تجب مراعاتها اهـ
قلت ويظهر من قول الاشياء انما هو فيما بقي من بيت المال ولم يثبت له ناقل الخ أنه
انما يراعى شروطه اذا ثبت الناقل وهو كون الواقف مذكها بشراء أو اقطاع رقبة بأن
كانت مواتا لا ملكا لاحد فمما قطعها السلطان لمن له حق في بيت المال أم يدون بثبوت
الناقل فلا لانها بعد ما علم أنهم من بيت المال فالأصل بقاءها على ما كانت فيكون وقفها
ارصادا وهو ما يقرره الامام من بيت المال ويعينه لمصلحة من العلماء ونحوهم عونا لهم
على وصولهم الى بعض حجتهم من بيت المال فتجوز مخالفة شرطه لأن المقصود وصول

مطالب
للسلطان مخالفة الشرط اذا كان
الوقف من بيت المال

ثم قال بعد ذلك وكتب بن الخطيب
يلحق بالامام بل هو امام الجماعة
قلت واعفده في المنقولة المحبة
ونقل عن المبسوط أن السلطان
يجوز له مخالفة الشرط اذا كان
غالب جهات الوقف قري
ومن ارع في جعل بأمره وان غابر
شرط الواقف لان أصلها ائبت
المال

المستحق الى حقه وعن هذا قال المولى أبو السعد عود من ذي دار السلطنة ان أوقاف المملوك
والامراء لا يراعى شرطها لانهم ان بيت المال أو ترجع اليه اه قلت والمراد من عدم
مراعاة شرطها أن الامام أو نائبه أن يزيد فيها أو ينقص ويخو ذلك واديس المراد أنه يصرفها
عن الجهة المعينة بأن يقطع وظائف العلماء ويصرفها الى غيرهم فان بعض المملوك أراد
ذلك ومنعهم علماء عصرهم وقد أضحنا ذلك كله في باب العشر والخراج وقد مناشية آمنه
قبيل الفصل عند قوله وأما وقف الاقطاعات ولا يقاس على ذلك أو أوقاف غير المملوك
والامراء بل يجب مراعاة شروطهم لان أوقافهم كانت أملا كالمهم (قوله يصح تعليق
التقرير في الوظائف) هذا ذكره في أنفع الوسائل تفهها أخذ من جواز تعليق القضاء
والامارة بجامع الولاية فلو مات المعاق بطل التقرير وهو ثقة حسن أشباه قلت ودليله من
السنة ما في صحيح البخاري من اننا صلى الله عليه وسلم أتى في غزوة ونة زيد بن حارثة وقال
صلى الله عليه وسلم ان قتل زيد بن جعفر بن أبي طالب قتل جعفر فبعد الله بن ربيعة
الحديث ثم رأيت الامام السرخسي في شرح السير الكبير ذكر الحديث دليله على ذلك
وقال فيه أيضا ما حاصله لو جاء مع المدد أمير عزل الامير الا قبل بطل تنقيله فيايسر قبل
لزال ولايته بالعزل لا لو مات أميرهم فأمر وعاء عليهم غيره لان الثاني قائم مقامه الا اذا أبطله
الناسي أو كان الخليفة قال لهم ان مات أميركم فأمر بكم فلان فانه يطل تنقيل الاول
لان الثاني نائب الخليفة بتقليده من جهته فكأنه قلده ابتداء فينقطع رأى الاول برأى
فوقه اه ملخصا وحاصله بطلان تنقيل الامير بعزله وكذا جوده اذا نصب غيره من جهة
الخليفة لامن جهة العسكرية الا اذا أبطله الثاني ولا يخفى أن التنقيل بقوله من قتل قتلا
فله سلمه فيه تعليق استحقاق النقل بالقتل ففيه دليل على قوله فلو مات المعاق بطل التقرير
ويدل أيضا على بطلانه بالعزل بقوله هل الرجوع قبل الموت أو الشغور فالذي سرره في أنفع
الوسائل انه لا يصح عزله لان المعاق بالشرط عدم قبل وجود الشرط والتعليق ليس بسبب
للحال عندنا ووفق بين هذه المسئلة وبين ما لو وكاه وكالة مرسله ثم قال له كلما عزلت
فأنت وكيل في ذلك وكالة مستقبلة ثم قال عزلت في تلك الوكالة كلها فوري عن محمد أنه
ينعزل عن المعاقعة وعن أبي يوسف لا ينعزل ووجه الفرق أن التعليق عند محمد حصل
في ضمن الوكالة المتجزة فصالح المجموع سببا وقد ثبت ضمنا لا يثبت قصدا فلا يمكن أن
يقول هنا بفسخ العزل لانه قصدي فيبقى جواب محمد وجواب أبي يوسف هنا واحد في أنه
لا يصح العزل هـ اذا خلاصة ما أطال به قلت لكن علمت أن الامير الثاني ابطال
التنقيل والظاهر أن الاول كذلك فكذلك يقال هنا لو رجعت عن التعليق يصح لانه قبل
موت فلان ليس عزلا بل لاجنحة لانه لا يتقرر في الوظيفة الابعة بموت فلان وقبله لم يثبت له
استحقاق فيها اذ لو ثبت لم يطل التقرير بموت المعاق فانهم (قوله أو شغرت) يفتح الشين
والعين المجتمعين أى خلفت عن العمل والبلد الشاغرا الخليفة عن الناصر والسلطان ط

مهـ
يصح تعليق التقرير في الوظائف
* يصح تعليق التقرير في الوظائف
فلو قال القاضي ان مات فلان
أو شغرت وظيفة كذا فقد قرأتك
فيم اصح

(قوله ليس للقاضي عزل الناظر) قيد بالقاضي لأن الواقف له عزله ولو بلا جحجة به يفتى كما
 قدمناه عند قوله وينزع لو غير مأثور وقدمناه هنا عن الأشباه أنه لا يجوز للقاضي عزل
 الناظر المشروط له النظر بالخيانة ولو عزله لا يصير انشائي متوليا ويصح عزله لو لم يصب
 القاضي وأنه في جامع الفصولين قال لا يملك القاضي عزله مطلقا إلا لموجب وثقة قدم عامه
 وأنه في البحر أخذ منه عدم العزل له أحب وظيفة الأبحجة أو عدم أهلية وقدمناه هنا
 أيضا بعض موجبات العزل وأحكام التفرغ والتقرير في الوفاق (قوله حتى يشترط عليه
 خيانة) نعم له أن يدخل معه غيره بجزء الشكاية والطعن كما حذر في أنفع الوسائل أخذ من
 قول الخصاف أن طعن عليه في الأمانة لا ينبغي إخراجها إلا بخيانة ظاهرة وأما إذا أدخل
 معه رجلا فأجره باق وإن رأى الحاكم أن يجعل لذلك الرجل منه شيئا فلا بأس وإن كان
 المال قليلا فلا بأس أن يجعل للرجل من غلة الوقف وبقية تصدقه أه مخلصا وسأى
 حكم تصرفه عند قوله ولو ضم القاضي للقيم ثقة الخ (قوله وكذا الوصي) أي وصي الميت
 ليس للقاضي عزله بجزء الشكاية بخلاف الوصي من جهة القاضي كما سيأتي في باب آخر
 الكتاب (قوله إذا أجاز انسانا) أي وامتنع عن مطالبته بزيادة (قوله ولو شرط في خشب
 الوقف الخ) وعلى هذا إذا قصر المتولي في عينه منها لا فيما كان في الذمة كما في البحر فلو شرط
 بساط المسجد بالنقص حتى أكلته الأوضة ضمن إن كان له أجره وكذلك إذا كان الكتاب
 الموقوفة كافي الصيرفة ط عن الجوى والبرى (قوله لا يجوز الاستدانة على الوقف)
 أي إن لم تكن بأمر الواقف وهذا بخلاف الوصي فإن له أن يشتري لليتيم شيئا بنسيئة بلا
 ضرورة لأن الدين لا يثبت ابتداء إلا في الذمة واليتيم له ذمة صحيحة وهو معلوم فتصور
 مطالبة أمال الوقف فلا ذمة له والفقراء وإن كانت لهم ذمة لم يكن لكثرة هم لآلة وق
 مطالبة هم فلا يثبت الأعلى القيم وما وجب عليه لا يملك قضاءه من غلة الفقراء ذكره هلال
 وهذا هو القياس لكنه ترك عند الضرورة كما ذكره أبو الميث وهو المختار أنه إذا لم يكن من
 الاستدانة بد تجوز بأمر القاضي إن لم يكن بعيد عنه لأن ولايته أعم في مصالح المسلمين
 وقيل تجوز مطلقا للعمارة والمعتمد في المذهب الأول أما ما له منه بتك الصرف على
 المستحقين فلا كافي القيمة إلا الإمام والخطيب والمؤذن فيما يظهرونه في جامع الفصولين
 لضرورة مصالح المسجد أه واللعصر والزيت بناء على القول بأنهم مأمون المصالح وهو
 الأرجح هذا خلاصة ما أطل به في البحر (قوله الأول اذن القاضي) فلو أذن في الأذن
 فالظاهر أنه لا يقبل إلا بينة وإن كان المتولي مقبول القول لما أنه يريد الرجوع في الغلة
 وهو إنما يقبل قوله فيما في يده وعلى هذا فإذا كان الواقع أنه لم يستأذن يحرم عليه الأخذ
 من الغلة لأنه بلا إذن متبرع بحر (قوله الثاني أن لا يتيسر إجارة العين الخ) أطلق
 الإجارة فتشمل الطويلة منها ولو بقود فلو وجد ذلك لا يستدين أفاده البيرى وما سلف من
 أن المقتضى به بطلان الإجارة الطويلة فذلك عند عدم الضرورة كما حذرنا سابقا فافهم

مطلب
 ليس للقاضي عزل الناظر

مطلب
 للقاضي أن يدخل مع الناظر غيره
 بجزء الشكاية

ليس للقاضي عزل الناظر بجزء
 شكايته المستحقة حتى يثبت وأهليه
 خيانة وكذا الوصي الناظر إذا

أجاز انسانا فهو حرب ومال الوقف
 عليه لم يضمن ولو شرط في خشب
 الوقف حتى ضاع ضمن لا تجوز

الاستدانة على الوقف إلا إذا
 احتج إليها المصلحة الوقف كعمير
 وشرا بذر فيجوز بشرطين الأول

أذن القاضي فالويجده منه يستدين
 بنفسه الثاني أن لا يتيسر إجارة
 العين والصرف من أجرها

مطلب
 في الاستدانة على الوقف

(قوله والاستدانة القرض والشرع نسبية) صوابه الاستدانة قراض اهـ وتفسر
 الاستدانة كما في الخاتمة أن لا يكون للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة أما اذا
 كان للوقف غلة فأنفق من مال نفسه لاصلاح الوقف كان له أن يرجع بذلك في غلة الوقف
 اهـ ومثله أن المراد بالقرض الاقراض من ماله لا الاستدانة قراض من مال غيره لذخوله
 في الاستدانة وفي فتاوى الحنفية الذي وقف عليه في كلام أصحابنا أن الناظر اذا أنفق
 من مال نفسه على عمارة الوقف ليرجع في غلته له الرجوع ديانة لكن لو ادعى ذلك لا يقبل
 منه بل لا بد أن يشهد أنه أنفق ليرجع كما في الرابع والثلاثين من جامع الفصولين وهذا
 يقتضي أن ذلك ليس من الاستدانة على الوقف والامساك بالانفاق القاضي ولم يصف
 الاشارة اهـ قلت لكن ينبغي تقييد ذلك بما اذا كان للوقف غلة والا فلا بد من اذن
 القاضي وتفسير الاستدانة أن يشتري للوقف شيئاً وليس في يده شيء من الغلة أما لو كان
 في يده شيء فاشتري للوقف من مال نفسه ينبغي أن يرجع ولو بالأمر قاض اهـ وما ذكرناه
 في انفاقه بنفسه يأتي مثله في اذنه للمستأجر وغيره بالانفاق فليس من الاستدانة وفي
 الخبرية سئل في عليه جارية في وقت تم تدمت فاذن الناظر لرسل بأن يعمرها من ماله فما
 الحكم فيما صرفه من ماله باذنه أجاب اعلم أن عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع بما أنفق
 يوجب الرجوع بانفاق أصحابنا واذن المستأجر الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة
 الناظر بنفسه قولين وعمارة ما ذونه كعمارته فيقع فيها الخلاف وقد جزم في القنية
 والحاوي بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع معظم العمارة الى الوقف اهـ قلت وفي
 الفصل الثاني من اخبار التاتارخانية عن الحساوي سئل عن آجر منزل لرجل وقفه والده
 عليه وعلى أولاده وأنفق المستأجر في عمارته بأمر المؤجر قال ان كان للمؤجر ولا بد على
 الوقف يرجع بما أنفق على الوقف والا كان المستأجر متطوعاً ولا يرجع على المؤجر اهـ
 وظاهره مع ما مر عن الخبرية أنه يرجع وان لم يكن في يده القيمة مال من غلة الوقف وهو
 خلاف ما قدمناه عن الخاتمة فيما لو أنفق من مال نفسه فاعمل ما هنالك على رواية أنه
 لا يشترط في الاستدانة اذن القاضي والافه ومشكل فليأتل واذا قلنا يمانه على ذلك فعلى
 هذا ما يشهد في زماننا في اثبات المرصد من تكميم قاض حنبلي يرى صحة اذن الناظر
 للمستأجر بالعمارة الضرورية بالأمر قاض غير لازم (قوله فوق قيمته) أي شراؤه بمن
 مؤجل فوق ما يباع بمن حال لان قيمة المؤجل فوق قيمة الحال (قوله ويكون الرجوع) أي
 ما ربحه بائع المتأجل بسبب التأجيل (قوله الجواب نعم) كذا سطره ابن وهبان اشباهه لكن
 في القنية لو لم يكن فيه غلة للعمارة في الحال فاستقرض العشرة بثلاثة عشر في العشرة
 واشترى من المقرض شيئا يسيراً بثلاثة دنانير يرجع في غلته بالعشرة وعاليه الزيادة اهـ قال
 في البحر وبه اندفع ما ذكره ابن وهبان من أنه لا جواب للمشايخ فيها اهـ ومثله في شرح

مطلب
 في انفاق الناظر من ماله على
 العمارة

مطلب
 في اذن الناظر للمستأجر بالعمارة
 والاستدانة القرض والشرع
 نسبية وهل للمتولى شراؤه متاع
 فوق قيمته ثم يبيعه للعمارة ويكون
 الرجوع على الوقف الجواب نعم

مطلب
 لو اشترى القيم العشرة بثلاثة
 عشر فالرجوع عليه

المقدس وكذا نقل البيهقي عن التتارخانية مثل ما في القنية وقال وهذا الذي ننقشه به ومنشأ
 ما حذر به ابن وهبان عدم الوقوف على تحرير الحكم من تقدمه والعجب من المصنف أي
 صاحب الاشباه كيف اختار ورضى به اه (قوله وكذبه) أي الغير (قوله ثم ملكها)
 أي المقر ولو بسبب جبري أشباه (قوله صارت وقفا) مؤاخذه له بزعمه أشباه (قوله بعمل
 بالمصادقة على الاستحقاق الخ) أقول اعترض كثير من هذا الاطلاق وأفتوا بسقوط الحق بمجرد
 الاقرار والحق الصواب أن السقوط مقيس بقيود يعرفها الفقهاء قال العلامة الكبير
 الخصاص أفقر فقال غلة هذه الصدقة لفلان دوني ودون الناس جميعا بأمر حق واجب
 ثابت لازم عرفته ولزمني الاقرار له بذلك قال أصدقه على نفسه وألزم ما أقربه مادام حيا
 فإذا مات رددت الغلة الى من جعلها الواقف له لأنه لما قال ذلك جعلته كأن الواقف هو
 الذي جعل ذلك للمقر له وعلمه أيضا بقوله لجواز أن الواقف قال ان له أن يرد وينقص
 وأن يخرج وأن يدخل مكانه من رأى فيصدق زيد على حقه اه أقول يؤخذ من هذا أنه
 لو علم القاضي أن المقر إنما أقرب بذلك لأخذ شي من المال من المقر له عوضا عن ذلك لكان
 يستتبع بالوقف ان ذلك الاقرار غير معمول لأنه اقرار حال مما يجب تصحيحه مما قاله الامام
 الخصاص وهو الاقرار الواقع في زمانه اقتضاه ولا قوة الا بالله بهري أي لو علم انه جعله لغيره
 ابتداء لا يصح كما أفاده الشارح بعد (قوله وان خالفت كتاب الوقف) جلا على أن الواقف
 رجع عما شرطه بشرط ما أقربه المقر ذكره الخصاص في باب مسئلة أشباه أقول لم أر شيئا
 منه في ذلك الباب وإنما الذي فيه ما نقله البيهقي أنه لا يبرأ فيه التعليل بأنه رجع عما شرطه
 ولذا قال الحوى انه مشكل لان الوقف اذا لم يبرأ من مافي ضمنه من الشروط إلا أن يخرج
 على قول الامام بعدم لزومه قبل الحكم ويحمل كلامه على وقف لم يسجل اه لمخاضات
 ويؤيده ما سترع الدرر قبيل قول المصنف اتحاد الواقف والجهة وهذا التأويل يحتاج اليه
 بعد ثبوت النقل عن الخصاص والله تعالى أعلم (قوله لكن في حق المقر خاصة) فإذا كان
 الوقف على زيد وأولاده ونسبه ثم على الفقراء فأقرب زيد بأن الوقف عليهم وعلى هذا الرجل
 لا يصدق على ولده ونسبه في ادخال النقص عليهم بل تنقسم الغلة على زيد وعلى من كان
 موجودا من ولده ونسبه فما أصاب زيد منها كان بينه وبين المقر له مادام زيدا حيا فإذا مات
 بطل اقراره ولم يكن للمقر له حق وان كان الوقف على زيد ثم من بعده على الفقراء فأقرب زيد
 بهم هذا الاقرار لهذا الرجل شاركة الرجل في الغلة مادام حيا فإذا مات زيد كانت للفقراء ولم
 يصدق زيد عليهم وان مات الرجل المقر له وزيد حتى تنصف الغلة للفقراء والنصف لزيد فإذا
 مات زيد صارت الغلة كلها للفقراء اه خصصاف لمخاضات وإنما عادت نصف الغلة للفقراء
 إذا مات المقر له مع أن استحقاق الفقراء بعد موت زيد في هذه الصورة الأخيرة لان اقراره
 المذكور يتضمن الاقرار بأنه لاحق له في النصف الذي أقربه للرجل فلا يرجع اليه به بعد
 موت الرجل فيرجع الى الفقراء لعدم من يستحقه غيرهم وهذا ما ظهر لي ويؤخذ منه انه

مطلب
 في المصادقة على الاستحقاق

أقرب بأرض في يد غيره انما وقف
 وكذبه ثم ملكها صارت وقفا
 * يعمل بالمصادقة على الاستحقاق
 وان خالفت كتاب الوقف لكان
 في حق المقر خاصة

لو كان الوقف على زيد وأولاده وذريته ثم على الفقراء كما في الصورة الاولى فبات الرجل
المقر له يرجع ما كان يأخذه الى الفقراء لا الى زيد لا قراره بأنه لا حق له فيه ولا الى أولاده
لأنه لم يقر لهم به ولم ينقص عليهم شيئا من حقوقهم وكذا لو كان الوقف على زيد ثم من بعده على
أولاده وذريته ثم على الفقراء ثم مات الرجل المقر له يرجع ما كان يأخذه الى الفقراء لا الى
زيد لما قلنا ولا الى أولاده لأنهم لا يستحقون شيئا إلا بدعوى فصار المستألف في حصة
منقطع الوسط الذي يناه قبيل الفروع كما هو ظاهره في تنقيح الحامدية فاعتقتم هذه القاطنة
السنية (قوله) والنظر أعاد أن الأقرار بالنظر مثل الأقرار بربع الوقف أي غلته فلو أقر
النظر أن فلانا يستحق معه نصف النظر مثلا أو أخذ بأقراره وبشار كفلان في وظيفته
مادام حيا بين بقي ما لو مات أحدهما ما كان هو المقر له الحكم ظاهر وهو بطلان الأقرار
واتقال النظر لمن شرط له الواقف بعده وأما لو مات المقر له في مسأله تقع كثير أوقد
سئلت عنهما مرارا والذي يقتضيه النظر بطلان الأقرار أيضا لكن لا تعود الحصة المقر له
الى المقر له متى وانما يوجهها القاضي للمقر له ولو أن أهل الوقف لا ناصحنا أقراره
جلا على أن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له كما مر عن الخصاف فيصير كأنه جعل
النظر لثنين قال في الاشباه وما شرطه لثنين ليس لأحدهما الانفراد وإذا مات أحدهما
أقام القاضي غيره وليس للحي الانفراد الا اذا أقامه القاضي كما في الاسراف اه ولا يمكن
هنا القول بأن ما أقر به الى المساكين كما قلنا في الأقرار بالغللة إذ لا حق لهم في النظر
وانما حقتهم في الغللة فقط هذا ما سرته في تنقيح الحامدية ولم أر من نبه عليه فاعتقته (قوله
صح) أي الأقرار بالمدكور والمراد أنه يؤخذ بأقراره حيث أمكن تصحيحه أما لو كان
في نفس الأمر كاذبا لا يجعل للمقر له شيئا مما أقر به كما مر جوابه في غير هذا المثل اذا اقرار
أخبار لا تخليك على أن التملك هنا غير صحيح (قوله) ولو جعله لغيره (أي لا يصير لغيره لان
تصحيح الأقرار انما هو مدله له بأقراره على نفسه من حيث ظاهر الحال تصديقه
في اخباره مع امكان تصحيحه جلا على أن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له كما مر أما اذا
قال المشروط له الغللة والنظر جعلت ذلك لفلان لا يصح لأنه ليس له ولاية انشاء ذلك من
تلقاء نفسه وقرق بين الاخبار والانشاء انهم لو جعلوا النظر لغيره في مرض موته يصح ان لم
يختلف شرط الواقف لأنه يصير وصيا عنه وكذا لو فرغ عنه لغيره وقرر القاضي ذلك لغيره
يصح أيضا لأنه يملك عزل نفسه والفراغ عزل ولا يصح بغيره ولا يصح له ناظر بمجرد الفراغ بل
لا بد من تقرير القاضي كما هو ظاهره سابقا فاذا قرر القاضي المقر له وصار ناظرا بالتقرير
لا بمجرد الفراغ وهذا غير الجمل المذكور هنا فافهم وأما جعل الربع لغيره فقال ط ان كان
الجعل بمعنى التبرع بماله لغيره بأن يوكله ليقبضه له ثم يأخذه لنفسه فلا شبهة في صحة
التبرع به وان كان بمعنى الاسقاط فقال في الثانية ان الاستحقاق المشروط كارت لا يسقط
بالاسقاط اه قلت ما عزم الثانية الله أعلم بشيئونه فراجع انتم المنقول في الخاتمة ماسية أي

مطلب
في المصادقة على النظر

فلو أقر المشروط له الربع أو النصف
أنه يستحقه فلا بد منه صح ولو
جعله لغيره لا وسعي آخر الاقرا

مطلب
في جعل النظر والربع لغيره

وقد فرق في الاشياء في بحث ما يثبت من الاسقاط من الحقوق بين اسقاطه لهين وغيره من
 وذكرك ذلك في جملة مسائل كثر السؤال عنها ولم يجسد فيم انقله قال اذا اسقط المشرط له
 الربيع حقه لا لا يسقط كما فهمه المارسوسي بخلاف ما اذا اسقط حقه لغيره اه أي
 فانه يسقط له كنه ذكر أنه لا يسقط مطلقا في رسالته المولفة في بيان ما يسقط من الحقوق
 وما لا يسقط أخذنا مما في شهادات الخانية من كان فقيرا من أصحاب المدرسة يكون مستحقا
 للوقف استحقاقا لا يطل بإبطاله فلو قال أطلت حتى كان له أن يأخذه اه قلت لكن لا ينبغي
 أن ما في الخانية اسقاط لا لا حدنم ينبغي عدم الفرق اذا الموقوف عليه الربيع انما يستحقه
 بشرط الواقف فاذا قال أسقطت حتى منه ان كان أو وجهه له يكون مخالفا لشرط الواقف
 حيث أدخل في وقفه ما لم يرخصه الواقف لأن هذا النشاء استحقاق بخلاف اقراره بأنه
 يستحقه فلان فانه انما يركن تصحيحه كما مر ثم رأيت الخير الرمي أفتى بذلك وقال بعد نقل
 ما في شهادات الخانية وهذا في وقف المدرسة فكيف في الوقف على الذرية المستحقين بشرط
 الواقف من غير توقف على تقرير الحاكم وقد صرحوا بأن شرط الواقف كنه الشارع
 فأشبهه الارث في عدم قبوله الاسقاط وقد وقع لبعضهم في هذه المسئلة كلام يجب أن يحذر
 اه (قوله ولا يكتفي بصرف المظاير الخ) أي لو ادعى رجل انه من ذرية الواقف متمسكا بأن
 المظاير كان يدفع له الاستحقاق لا يكتفي بل لابد من اثبات نسبه وفي الخيرة في جواب سؤال
 ان الشهادة بانه هو وأبوه وجده متصرفون في أربعة قرايط لا يثبت به المدعي كنه ادعى
 حق المروءة أو رتبة الطريق على آخر وبرهن انه كان يترقى هذه لا يستحق به شيئا كما صرح
 به غالب علماءنا والشاهد اذا افسر للقاضي انه يشهد بعامة اليد لا تقبل شهادته وأنواع
 التصرف كنه برة فلا يحمل الحكم بالاستحقاق في غايه الواقف بالشهادة بانه هو وأبوه وجده
 متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية أو وكالة أو غصب أو نحو ذلك وعما صرحوا به ان
 دعوى بنوة العتم تحتاج الى ذكر نسبة الأب والأم الى الجدة ليصير معلوما ان النسابة بهذه
 النسبة ليس بثبت عند القاضي فيشترط البيان لعلم لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر
 الجدة والمقصود هنا العلم بالنسبة الى الواقف وكونه ابن عم فلان لا يكتفي به استحقاق من
 وقف الجدة الاعلى لتحقيق العمومية بأنواع منها العتم للام اه قلت هذا ظاهرا فيما اذا اراد
 اثبات انه من ذرية الواقف بمجرد كونه ابن عم فلان الذي هو من ذرية الواقف فيثبت بذلك
 من اثبات نسبه الى الجدة الجامع وأما لو ادعى انه من ذرية الواقف المستحقين للوقف
 فالظاهر أنه يكتفي اثبات ذلك بدون ذكر النسب اذا كان الوقف على الذرية لانه يحصل
 المقصود بذلك لانه لا يختلف ذلك بخلاف بنوة العتم لانه قد يكون ابن عم للمتوفي ولا يكون
 من ذرية الواقف لانه ابن عم لا م تامل وسما في انه لو وقف على فترة اقربته لانه من
 اثبات القرابة وبيان جهتها (قوله وسيجي في دعوى نبوت النسب) أي في القروع حيث
 قال الشارع ولو أحضر رجلا يدعى عليه حقه لآبيه وهو اقربته أولا فله اثبات نسبه عند

ولا يكتفي بصرف المظاير له بوث
 استحقاقه بل لابد من اثبات نسبه
 وسيجي في دعوى نبوت النسب
 مطلبه
 لا يكتفي بصرف المظاير له بوث
 الاستحقاق

القاضي بحضرة ذلك الرجل ط (قوله متى ذكر الواقف شرطين متعارضين الخ)
 في الاسماء لو كتب أول كتاب الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يملك ثم قال في آخره على أن
 أفلان يبعه والاستبداد بنفسه ما يكون وقفاً ما كانه جاز يبعه ويكون الثاني ناسخاً للاول
 ولو عكس بأن قال على أن أفلان يبعه والاستبداد به ثم قال آخره لا يباع ولا يوهب لا يجوز
 يبعه لانه رجوع الشرطه أولاً وهذا اذا تعارض الشرطان أما اذا لم تعارضاً وأمكن
 العمل بهما وجب كما ذكره الميرى في القاعده التاسعة من الاشياء وما ذكره داخل تحت
 قولهم شرط الواقف كقص الشارع فان النصين اذا تعارضاً عمل بالمتأخر منهما ط (قوله
 الوصف بعد الجمل الخ) سيد كرا الشارح هذه المسئلة عن نظم المحبة مع ما يناسبها وسياق
 الكلام على ذلك (قوله متى وقف) أي على أولاده لانه منشأ الجواب المذكور كما تعرفه
 وبه يظهر فائدة التقييد بقوله حال صحته (قوله كما حقه متى وقف الخ) أقول حاصل
 ما ذكره في الرسالة المذكرة انه ورد في الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال سقوا بنين
 أولادكم في العطية ولو كنتم موثراً أحد الا نزلت النساء على الرجال رواه سعيد في سننه
 وفي صحيح مسلم من حديث النعمان بن بشير ائقوا الله واعدوا في أولادكم فالعدل من
 حقوق الأولاد في العطايا والوقف عطية فيسوى بين الذكر والأنثى لانهم فمروا العدل
 في الأولاد بالتسوية في العطايا حال الحياة وفي الخاتمة ولو وهب شيئاً لأولاده في الصحة وأراد
 تفضيل البعض على البعض روى عن أبي حمزة لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة فضل
 في الدين وان كانوا سواك وبكره وروى المعلى عن أبي يوسف انه لا بأس به اذا لم يقصد
 لاضرار والاسوى بينهم وعليه القموى وقال محمد بن طه للدكتور ضعف الأنثى وفي التمارخانية
 معزى الى تمة الفتاوى قال ذكر في الاستحسان في كتاب الوقف وينبغي للرجل أن يعدل
 بين أولاده في العطايا والعدل في ذلك التسوية بينهم في قول أبي يوسف وقد أخذ أبو يوسف
 حكم وجوب التسوية من الحديث وتبعه أعيان المجتهدين وأوجبوا التسوية بينهم وقالوا
 يكون أتمافي التخصيص وفي التفضيل وليس عند المحققين من أهل المذهب فريضة
 شرعية في باب الوقف الا هذه بموجب الحديث المذكور والظاهر من حال المسلم اجتناب
 المكروه فلا تنصرف الفريضة الشرعية في باب الوقف الا الى التسوية والعرف لا يعارض
 النص وهذا خلاصة ما في هذه الرسالة وذكر فيها أنه أفق بذلك شيخ الاسلام محمد بن
 الشافعي والشيخ سالم السمروري المالكي والقاضي تاج الدين الحنفي وغيرهم اه قلت وقد
 كنت قد عيما جعت في هذه المسئلة رسالة سميتها العقود الدرية في قول الواقف على
 الفريضة الشرعية حقت فيها المقام وكشفت عن مخدراة اللثام بما حاصله انه صرح
 في الظهيرية بأنه لو أراد أن يبرأ أولاده فالأفضل عند محمد أن يجعل للذكر مثل حظ الأنثيين
 وعند أبي يوسف يجعلهم سواً وهو المختار ثم قال في الظهيرية قبيل المحاضر والسجلات
 عند الكلام على كتابة الوقف ان أراد الوقف على أولاده يقول للذكر مثل حظ

مطلب
 متى ذكر الواقف شرطين متعارضين
 يعمل بالمتأخر

مطلب
 متى في قول الواقف على الفريضة
 الشرعية

مطلب
 متى ذكر الواقف شرطين متعارضين
 يعمل بالمتأخر منهم ما عندنا لانه ناسخ
 الاول الوصف بعد الجمل يرجع
 الى الاخير عندنا والى الجميع عند
 الشافعية ولو بالواو ولو بشم فالى
 الاخير انما قال الكل من وقف
 الاشياء وتعامه في القاعده التاسعة
 متى وقف حال صحته وقال على
 الفريضة الشرعية قسم على
 ذكورهم واناثهم بالسوية هو
 المختار والمنقول عن الاخبار كما
 حقه متى دمشق يحيى بن المنقار
 في الرسالة المرصية على الفريضة
 الشرعية

الانبيين وان شاء يقول المذكور والاشئ على السواء ولكن الاقل اقرب الى الصواب واجاب
 للثواب اه وهكذا رأيت في نسخة أخرى بل لفظ الاول اقرب الى الصواب فهذا نص صريح
 في التفرقة بين الهبة والوقف فتكون القرية شرعية في الوقف هي المفاضلة فاذا
 أطلقها الواقف انصرفت اليها لانها هي الكاملة المعهودة في باب الوقف وان كان
 الكامل عكسها في باب الصدقة فالتسوية بينهما غير صحيحة على انهم صرحوا بأن مراعاة
 غرض الواقفين واجبة وصرح الاصوليون بأن العرف يصلح لمخصصا والعرف العام بين
 الخواص والعوام أن القرية شرعية يراد بها المفاضلة وهي اعطاء الذكرا مثل حفظ
 الانبيين ولذا يقع التصريح بذلك لزيادة التأكد في غالب كتب الاوقاف بأن يقول بقسم
 بينهم على القرية شرعية للذكرا مثل حفظ الانبيين ولا تكاد تسمع أحدا يقول على
 القرية شرعية للذكرا مثل حفظ الانبيين لانه غير المتعارف بينهم في هذا اللفظ وفي الاشياء
 في قاعدة العادة محكمة أن اللفظ الواقفين ينسب على عرفهم كافي وقف فتح التمييز وشبهه
 في فتاوى ابن حجر ونقل التصريح بذلك عن جماعة من أهل مذهبه وفي جامع القصاوين
 مطابق الكلام فيما بين الناس ينصرف الى المتعارف وقوله من نحوه عن العلامة فاسم وقد
 مر وجوب العمل بشرط الواقف في شرط القسمة كذلك وكان عرفهم بهذا اللفظ
 المفاضلة وجب العمل بما أراد ولا يجوز صرف اللفظ عن مدلوله العرفي لانه صار حقيقة
 عرفية في هذا المعنى والالفاظ تحمل على معانيها الحقيقية اللغوية ان لم يعارضها نقل
 في العرف الى معنى آخر فلفظ القرية شرعية اذا كان معناه لغة أو شرعا التسوية
 وكان معناه في العرف المفاضلة وجب حملها على المعنى العرفي كما علمت ولونبت أن المفاضلة
 في الوقف مكروهة كافي الهبة وأن النص الوارد في الهبة واد في الوقف أيضا نقول ان
 هذا الواقف أراد المفاضلة وارتكب المكروه فلا يكون في ذلك تقديم العرف على النص
 بل فيه اعمال النص باثبات الكراهة في فعله واعمال لفظه بحمله على مدلوله العرفي فان
 النص لا يغير الالفاظ عن معانيها المرادة بل يبقى اللفظ على مدلوله العرفي وهو المفاضلة
 لانه صار علما عليها وهي قرينة شرعية في ميراث الاولاد فاذا ذكرها في وقعه على اولاده
 وجب العمل برأيه وهذا كله بعد تسليم أن المفاضلة في الوقف مكروهة كافي الهبة وقد
 سمعت التصريح بخلافه من الظهيرية وقد وقع سؤال في آخر كتاب الوقف من الفتاوى
 الخيرية فيه ذكر القرية شرعية مع عدم التصريح بأن للذكرا مثل حفظ الانبيين فأجاب
 فيه بالقسمة بالمفاضلة وأجاب في الخيرية قبله في سؤال آخر بذلك أيضا وبه أفق مفتي دمشق
 المرحوم الشيخ اسمعيل تلميذ الشارح وكذلك شيخ مشايخنا السامحاني ورأيت مثل
 ذلك في فتاوى الشهاب أحمد بن الشاذلي الحنفي شيخ صاحب البحر ووافقه عليه الشهاب
 أحمد الرملي الشافعي في فتاويه ورأيت مثل ذلك أيضا في فتاوى شيخ الاسلام محقق
 الشافعية السراج البلقيني ومثله في فتاوى المصنف وعزاه ايضا الى المقدسي والطبراني

مطلب
 مراعاة غرض الواقفين واجبة
 والعرف يصلح لمخصصا

كما يأتي قريبا في كل هؤلاء الاعلام أفقوا بما هو المتعارف من معنى هذا اللفظ وكفى بهم
قدوة وهذا خلاصة ما ذكرته في الرسالة المذكورة ومن أراد زيادة على ذلك فليرجع اليها
ولم يقد علمهم المقنع لمن يتدبر ما يسبح والله الحمد (قوله وشعوه في فتاوى المصنف) هذا
موجب بل الذي فيها اختلافه وهو انصراف القرينة الشرعية الى القسمة بالمفاضلة حيث
يجد كورواتا ثم وقع في السؤال الذي سئل عنه المصنف أنه آل الوقف الى أخى
الميت لانه وأخيه الشقيق فاجاب بانهم اتقسم الغلة بينهم ما نصفين لاقسمة الميراث أى
لا يعطى للاخ لأهم السدس والباقي للشقيق وقال ان هذا هو الموافق الغالب أحوال
الواقفين وهو قصد التقاوت بين المذكور والآخر فاذا قال على حكم القرينة ينزل على
الغالب المذكور ثم قال وقد أجاب به هذا الجواب شيخ الاسلام عدة الانام مفتحى الوقت
بالقاهرة المحروسة هو الشيخ نور الدين المقدسى وشيخ الاسلام محمد الطبرلاوى الشافعى مفتحى
الديار المصرية اه وحاصل كلامه انه حيث وجد كور فقط كما في واقعة السؤال من
أخوين أحدهما الأم والاخر شقيق يحمل لفظ القرينة الشرعية على القسمة بالسوية
لا على قسمة الميراث بينهم لان الغالب من أحوال الواقفين ارادة التقاوت بين الذكر
والآخر فيجعل هذا اللفظ على الغالب اذا وجد ذكر وآخر لا اذا كان ذكرين قلت وهذا
لا شك فيه وهو صريح فيما قلنا من حمل اللفظ المذكور على معناه المعروف وكان الشارح
نظر الى قوله في صدر الجواب اتقسم الغلة بينهم ما نصفين ولم ينظر الى باقيه مع أن الضمير
في بينهم ارجع للاخوين لا الى ذكر وآخر وقد وقع لابن المنقاري رسالته نظير ما وقع
للشارح فانه نقل عن الحافظ السيوطى فتوى استدل بها على كلامه مع انها لا على
خلاف من اراه فان حاصلها أن واقفا شرط انتقال نصيب من مات عن غير ولد الى أقرب
الطبقات اليه فمات شخص عن ابن عمه فبني عثم فاجاب بأنه قال النصيب الى الثلاثة وأن
قوله بالقرينة الشرعية محمول على تفضيل الذكر على الآخر فقط فلا يختص به ابن العم
وان كان عصبه وحاصله حمل القرينة الشرعية على المفاضلة لا على التسوية ولا على قسمة
الميراث من كل وجه وهذا عين ما أجاب المصنف والله الموفق فافهم (قوله ولما تولى أجرة
مثله) أى أجرة مثل المكان المذكور وفي مدة وضع المشتري يده على القول المختار كما في
البرازية وغيره فتاوى المصنف (قوله فذلك لهما) هكذا عابار فتاوى المصنف رخصها
واذا زاد المشتري في المكان المذكور زيادة هي مال متقوم كالبناء والغرس فذلك لهما
ولهما المطالبة به فيسلك معهما ما فيه طريقا يظهر نفعها لجهة الوقف ويعظم وقعها
والظاهر أن يقول فذلك له أى للمشتري والمراد بالانفع للوقف انه ان كان القلع والتسليم
للمشتري أنفع للوقف يملكه والا بأن كان القلع يضر بالوقف يتلكه الناظر للوقف كما مر
في بناء المستأجر تأمل قلت وهذا اذا كان النقص ملك المشتري فلو بناء بنقص الوقف فهو
للووقف وبقي لو هدمه في البصر عن المحيط لو هدم المشتري البناء ان شاء القاضي ضمن البائع

وشعوه في فتاوى المصنف وفيها
في ثبت بطريق شرعى وقضية
ممكن وجب بنقص البيع ولا انهم
على البائع مع عدم علمه ولا متولى
أجر مثله ولو بغير المشتري أو غرس
فذلك لهما فيسلك معهما بالانفع
للووقف

مقابل
فيما لو اشترى دارا للوقف وعرا
غرس فيها
مطالبة
اذا هدم المشتري أو المستأجر دار
الوقف ضمن

قيمة البناء فبقيت عليه أو ضمن المشتري ولا ينقذ المبيع ويملك المشتري البناء بالضممان
ويكون الضمان للوقف لا للموقوف عليهم اهـ والمراد بالبناء نقضه وهذا اذا لم يمكن اعادته
والأمر باعادته كما سئل في العصب ربي أيضا لو هدمه وبناء على غير صفته ففي الحامدية
عن فتاوى المفتي أبي السعود يلزم المشتري قلع ما بناه وقيمة ما قامه اهـ قلت هذا ان لم يكن
البناء الثاني أنفع للوقف في فتاوى قاري الهداية سئل اذا استأجر شخص دارا وفقا
ثم انه هدمها وجعلها طاحونا أو فرنا أو غيره ما يلزمه أجاب ينظر القاضي ان كان ما غيرها
اليه أنفع لجهة الوقف أخذ منه الاجرة وبقي ما عجز لجهة الوقف وهو متبرع بما أنفقه
في العمارة ولا يحسب له من الاجرة وان لم يكن أنفع ولا أكثر ديم الزم بهدم ما صنع
واعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد تفريره بما يليق بحاله اهـ (قوله وفي البرازية
الخ) الذي في فتاوى المصنف وكذلك الرجوع بقيمة البناء على البائع اذا انقض المستحق
البناء بلا قيد كما في البرازية نقلا عن الذخيرة وفيه انقلا عن الجامع انه انما يرجع على
البائع بقيمة مبنيا اذا سكن المشتري سلم النقص الى البائع وأما اذا أمسك النقص
لا يرجع على البائع بشئ اهـ ما في فتاوى المصنف وقوله بلا قيد أي قيد التسليم المقيد به
في العبارة الثانية ومثله ما سئل في باب الاستحقاق عن المنية ثمرى دارا وبني
فيها فاستحققت ربيع بالثمن وقيمة البناء مبنيا على البائع اذا سلم النقص اليه يوم تسليمه
وان لم يسلم فالثمن لا غير اهـ وقوله يوم تسليمه متعلق بالقيمة حتى لو أنفق في البناء عشرة
آلاف وسكن في الدار حتى تغير البناء وتم هدم بعضه لم يرجع الا بقيته يوم يسلم البناء
للبيع ولو غلا حتى صار بعشرين ألفا يرجع بقيته يوم يسلم ولا ينظر الى ما أنفق كذا
في الخاتمة وبظهر أن قول الشارح بعد نقضه متعلق بربيع لا بقيمة وأشار به الى انه انما
يرجع بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه الى البائع فلا يرجع بقيمة حص وطن كما سئل في باب
الاستحقاق فافهم (قوله بخلاف ما لو استحق المبيع) هذا لم يذكر في فتاوى المصنف
ولا في البرازية كما سمعت والصواب اسقاطه لان ما نحن فيه من استحقاق المبيع وهذا
يوم الفرق بين ما لو استحق لوقف وما لو استحقه مالك ولم نرمز فرق بينهما والمصنف لم يفرق
بينهما كما علمت من عبارته في الفتاوى فافهم (قوله لو انقطع ثبوته الخ) المراد علم انه وقف
بالشبهة ولكن جهلت شرائطه ومصارفه بأن لم يعلم حاله ولا تصرف قوامه السابقين
كيف كانوا معلون والى من يصرفونه فحينئذ ينظر الى ما في دواوين القضاة فان لم يوجد
فيهم الا يعطى أحد من يدعى فيه سقاما لم يبرهن فان لم يبرهن يصرف للفقراء لان الوقف
في الاصل لهم وقد علم مجرد كونه وقد اولى ثبت فيه حق الغيرهم فيصرف اليهم فقط وهذا
معنى قوله يجعلها القاضي موقوفة الى أن يظهر الحال وقد مناهم تحقيق هذه المسئلة
عند قوله ببيان المصنف من أصله فافهم (قوله أو وارثه) أي ان مات مالكه أو وليت
المال ان لم يكن له وارث (قوله فالورثة الساطان) أي بعد ما صار لبيت المال بعون

وفي البرازية دهرى الجامع انما
يرجع بقيمة البناء بعد نقضه
ان سلمه المشتري للبائع وان أمسكه
لم يرجع بشئ بخلاف ما لو استحق
المبيع لو انقطع ثبوته فما كان
في دواوين القضاة اتبع والا فبن
برهن على شئ يحكم له به والا صرف
للفقراء ما لم يظهر وجه بطلانه
بطريق شرعي فبعده ملك واقفه
أو وارثه أو وليت المال فالورثة
السلطان

معلل
في الوقف اذا انقطع ثبوته

أربابه وقد نأى هذا الرصد لا وقف حقيقى (قوله عاتما) كالمسجد والمقبرة والسقاية
ومثله ما وظيفه في مسجد ونحوه للعالم ونحوه من له حق في بيت المال فلا يجوز لأحد
إبطاله نعم للسلطان مخالفة شرط واقفه بزيادة ونقص ونحو ذلك لا بصرفه عن جهته إلى
غير جهة كما ترعد قوله ونقل عن المبسوط (قوله ولو لجهة خاصة) كذريته أو عتقائه
(قوله لا يصح) لأن فيه تعطيل حق بقية المسلمين وقد بسط المقام في شرح الوهبانية
فراجع (قوله فظاهر كلامهم قبولها) كالوشم بدوقف مدرسة وهو صاحب وظيفة بها
فتاوى المصنف وكذا شهادة أهل المحلة بوقف عليها وأبناء السبيل بوقف على أبناء السبيل
وهذا في الشهادة بأصل الوقف لا فيما يرجع إلى الغلة كمن أدة بإجارة ونحوها فلا تقبل
لأنه حقا فيها فكان ممتما كافي شهادات البحر وسأقى تمامه إن شاء الله تعالى قبيل قوله
والاجير الخاص ووجه القبول أن الشهادة تقبل في الوقف حسنة بدون الدعوى كما مر
(قوله بل يهتدد) يومين أو ثلاثة فإن فعل والايكتفى منه باليمين بجر (قوله ولو اتهمه
بجلفه) أى وإن كان أمينا كأودع يدعى هلالا الوديعه أو ردها قبل انما يستصاف
إذا ادعى عليه شيئا معلوما وقبل بجلف على كل حال بجر عن القنية قلت وسأقى قبيل
كتاب الاقرار أنه لا تجب على حق مجهول الا في ست اذا اتهم القاضي وصى يقيم
ومتولى وقف وفي رهن مجهول ودعوى سرقة وغصب وخيانة مودع اهـ (قوله قلت
وقد منا الخ) استدل على قوله ولو لم يتم ما يجبره على التعيين وقد يجاب بحمل ما قدمه على
ما اذا كان معروفا بالامانة (قوله بلاعين) مخالفا لما في البحر عن وقف الناصبي اذا أجر
الواقف أو قيمه أو وصيه أو أمينه ثم قال قبضت الغلة فضاقت أو فزقت على الموقوف
عليهم وأنكروا فالقول له مع يمينه اهـ ومنه في الاسعاف وكذا في شرح الملتقى عن
شروط الظهيرية ثم قال وسيجي في العارية أنه لا يضمن ما أنكروه بل يدفعه ثانيا من مال
الوقف اهـ وفي حاشية الخبير الرمل الفتوى على أنه يحلف في هذا الزمان اهـ قلت بل نقل
في الطامدية عن المفتى أبى السعود أنه أفتى بأنه ان كان مفقدا مبدرا لا يقبل قوله بصرف
مال الوقف بيمينه وفيها القول في الامانة قول الامين مع يمينه الا أن يدعى أمرا يكذب
الظاهر فيمنه نزول الامانة وتظهر الخيانة فلا يصدق بيري عن أحكام الاوصياء وعلى
هذا لو ظهرت خيانة الناظر لا يصدق قوله ولو يمينه وهي كثيرة الوقوع اهـ وفيها عن فتاوى
السلبى بعد كلام ومن اتصف بهذه الصفات المخالفة للشرع التي سار بها فاسقا لا يقبل
قوله فيما صرّفه الا يمينه اهـ وبقي هل يقبل قول الناظر الغلة بعد العزل أيضا ذكر الجوى
في حاشية الاشباه من كتاب الامانات أن ظاهر كلامهم القبول لأن العزل لا يخرج عن
كونه أمينا وأطال فيه فراجع وبه أفتى المصنف قياسا على الوصى لو ادعى بعد بلوغ
اليتيم أنه أنفق كذا فانه يقبل وعلى ما أنه أسند له إلى حالة منافاة للضمان (قوله في وقفه)
أى وقف الواقف المعلوم من المذام (قوله قبل قوله) أى ولو بعد موتهم كافي شرعه على

عاما جاز ولو لجهة خاصة فظاهر
كلامهم لا يصح لو شهد المتولى
مع آخر بوقف مكان كذا على
المسجد فظاهر كلامهم قبولها
لا تلزم المحاسبة في كل عام
ويكتفى القاضي منه بالاجمال
نوعه وفاء بالامانة ولو لم يجبره
على التعيين شيئا فشيئا ولا يجبره
بل يهتدد ولو اتهمه بجلفه قنينة
قلت وقد منا في الشرع كفة أن
الشريك والمضارب والوصى
والمتولى لا يلزم بالنقص بل وأن
غرض قضائنا ليس الا الوصول
لصحت الحصول لو ادعى المتولى
الدفع قبل قوله بلاعين لكن أفتى
المفتى أبو السعود أنه ان ادعى
الدفع من غلة الوقف في وقفه
كأولاده وأولاد أولاده قبل قوله

مطلب ٢
في محاسبة المتولى وتحليفه

مطلب ٣
في قبول قول المتولى في ضياع
الغلة وتنزيقها

مطلب ٤
إذا كان الناظر مفقدا لا يقبل
قوله بيمينه

الملتقى (قوله لا يقبل قوله) لأن ما أخذه الامام وهو ليس بحجج صدق له بل فيه شوب
 الاجرة كما مر (قوله قال المصنف) أي في فتاواه لكن قال في كتابه تحفة الاقران غير
 أن العلماء على الاتفاق بخلافه اه وفي حاشية الخير الرمي والجواب عما قاله أبو السعود
 أنهم ليس لها حكم الاجرة من كل وجه ومقتضى ما قاله أبو السعود أنه يقبل قوله في حق
 برائة نفسه لا في حق صاحب الوظيفة لأنه أمين فيما في يده فيلزم الضمان في الوقف لأنه
 عامل له وفيه ضرر بالوقف فالافتاء بما قاله العلماء متعين وقوله يعني المصنف هو تفصيل
 في غاية الحسن في غير محله اذ يلزم منه تضمن الناظر اذ ادفع لهم بلائمة له عليه اه قلت
 وفيه نظر بل الضمان على الوقف لأنه عامل له ولا يعتد منه أصلاً لأنه دفع حقاً لمن يستحقه
 فأين التعتد اذ لم يشهدوا الزم انه يضمن أيضاً في مسئلة استئجاره شخصاً للبناء اذ ادفع له
 الاجرة بلائمة ولذا قال في الحامدية بعد نقله كلام الخير الرمي قلت تفصيل أبي السعود
 في غاية الحسن باعتبار القبول بالاجرة فهي مثلها وقول العلماء يقبل قوله في المدفع الى
 الموقوف عليهم محمول على غير باب الوظائف المشروط عليهم العمل ألا ترى أنهم
 اذ لم يعملوا لا يستحقون الوظيفة فهي كلاجرة لا محالة وهو كأنه أجبر فاذا اكنه فينا
 بعين الناظر يضيع عليه الاجر لا سيما نظار هذا الزمان وقال المولى عطاء الله أفندي
 في مجموعته سئل شيخ الاسلام زكريا أفندي عن هذه المسئلة فأجاب بأنه ان كانت الوظيفة
 في مقابلته الخدمة فهي اجرة لا بد للمولى من اثبات الاداء بالبيعة والا فهي صلة وعطية
 يقبل في أدائه قول المولى مع عيونه واقناعه من بعده من المشايخ الاسلامية الى هذا الزمان
 على هذا متمسكين بتجوز المتأخرين بالاجرة في مقابلته الطاعات اه (قوله قلت وسيجيء
 الخ) حيث قال وأما اذا ادعى الصرف الى وظائف المرتبة فلا يقبل قوله في حقهم
 لكن لا يضمن ما أنكره بل يذمه ثانياً من مال الوقف كباستطاف حاشية أخى زاده اه
 قلت وسيجيء قبله في الودعة حكم ما لو مات الناظر بمجهلات الوقف فراجع (قوله
 في الاصح) ذكر مثله في البحر عن القيمة مع اللابان المعزول أجره بالوقف لأن نفسه بخلاف
 لما أفتى به في فتاواه كانه عليه الرمي (قوله قال المصنف والذي ترجع عندي لا) أي
 لا تصح مصادقته وأخذ المصنف ذلك من قوله في الوفاء الحسية من حكى أمر الایات
 استدلنا فيه ان كان فيه إيجاب الضمان على الغير لا يصح وان كان فيه نفي الضمان عن
 نفسه صدق قال وحكاية المتولى ذلك فيه إيجاب الضمان على جهة الوقف فينبغي عدم
 تصديقه وهذا ما ترجع عندي في الجواب اه قلت وهذا يشمل المعزول والمنصوب فذكر
 المعزول غير قيد وأصرح مما ذكره المصنف ما في دعوى البرازية لا ينفذ اقرار المتولى على
 الوقف ومثله في السابع من العمادية وفي فتاوى الخانوق من الاجارة الصادق غير صحيح
 لأنه اقرار منه على الوقف واقرار الناظر على الوقف غير صحيح (قوله ليس للمتولى الخ) فيه
 كلام يأتي قريبا (قوله ويجب صرف الخ) حاصل ما ذكره المصنف انه سئل عن قرية

وان ادعى المدفع الى الامام بالجامع
 والقبول ونحوهما لا يقبل قوله
 كما لو استأجر شخصاً للبناء
 في الجامع بأجرة معلومة ثم ادعى
 تسليم الاجرة اليه لم يقبل قوله
 قال المصنف وهو تفصيل في غاية
 الحسن فيعمل به واعده ابنه
 في حاشية الاشياء قلت وسيجيء
 في العارضة معزى لا أخى زاده لواجب
 القسيم ثم عزل نقبض الاجرة
 للمنصوب في الاصح وهل يملك
 المعزول مضادقة المستأجر على
 التعمير قبل نعم قال المصنف
 والذي ترجع عندي لا ليس
 للمتولى أخذ زيادة على ما قرره
 الواقف أصلاً ويجب صرف جميع
 ما يحصل من ثماره وعوائد شرعية
 وغرفه لمصارف الوقف الشرعية

مطلبه
 لا ينفذ اقرار المتولى على الوقف

موقوفة يريد المتولى أن يأخذ من أهلها ما يدفعه عنه بسبب الوقف من العوائد العرفية
من سن ودجاج وغلال يأخذون من يحفظ الزرع ولن يحضر تذريته فيسدد المتولى
لهم ما من أيسر وأخذ الباقي مع ما ذكره نفسه زيادة على معلومه فأجاب جميع ما تحصل
من الوقف من غناء وغيره مما هو من تعلقات الوقف يصرف في مصارفه الشرعية
كعمارته ومستحقته اهـ ملخصا ~~ال~~ أفق في الخبرية بأنه إذا كان في ربيع الوقف
عوائد قديمة معهودة يتناولها الناظر بسعيه لطلب القول الاشياء عن اجازات الظهيرية
والمعروف عرفا كالمشروط بشرطه وصريح في استحقاقه ما جرت به العادة اهـ ملخصا
قلت ويؤيده ما في الجرم من جواز أخذ الامام فاضل الشيع في رمضان اذا جرت به العادة
وقد ظهر لي انه لا ينافي ما ذكره المصنف لان هذا في المعارف أخذ من ربيع الوقف
بان هو عرف مثلاً ان هذا الوقف بأخذ من واهبه عشر ربيع فثبت كان قديماً يجعل كأن
الوانف شرطه وما ذكره المصنف فيم يأخذ المتولى من أهل القرية كالذي يهدي له
من دجاج ومن فاق ذلك رشوة وكالذي يأخذ من الغلال المدكورة التي جعلت للمعاقلة
فافهم لكن الذي يظهر أن الغلال اذا كانت من ربيع الوقف يجب صرفها في مصارف
الوقف وأما مثل الدجاج فيجب رده على أصحابه وهو ما أشار اليه بقوله ويجب على الحاكم
أمر المرتشي برد الرشوة على الراشي نعم ان كان ما يأخذ منهم تكمله أجر المثل يجب
صرفه في مصارف الوقف وذلك كما يقع في زماننا كثير ان المستأجر اذا كان له كدك
أو كد في دكان أو عقار لا يستأجر الا بدون أجر المثل ويدفع للناظر دراهم تسمى خدمة
لاجل أن يرضى الناظر بالاجارة المدكورة فهي في الحقيقة من أجر المثل فالوقف لا يرد لها
على المستأجر بلزم ضرر الوقف ولا تحل للناظر لانه عامل للوقف بما شرطه الواقف
أو القاضي وقد صرحوا أيضاً بأن الناظر اذا لم يمكنه أخذ الاجرة من المستأجر وظفر بمال
المستأجر فله أخذ قدر الاجرة منه فهذه الخدمة ان كانت رشوة لا يجب ردها على الراشي
حيث لم يمكنه أخذ أجر المثل منه بل عليه صرفها في مصارف الوقف وبهذا علم حكم
ما يقوله الناظر في زماننا من أخذهم ما يسعون به قصديهما اذا مات صاحب الكدك
أو الكرد ارفأخذ الناظر من رثته دراهم بمصدقاهم على انتقال ذلك اليهم وكذا
اذا اشترى أحد ذلك يأخذ من المشتري دراهم فان كان ذلك تكمله أجر المثل فأخذ جاز
ان صرفه في مصارفه والا فلا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله ويجب على
الحاكم الخ) لم أجده في نسختي من فتاوى المصنف (قوله غيب الدعوى الشرعية) الغيب
بالكسر عاقبة الشيء كافي القاموس ط وهو متعلق بقوله يجب لان وجوب الحكم على
الحاكم بعد الدعوى الشرعية فاذا ادعى الراشي على المرتشي بمادفعه اليه وثبت ذلك
وجب على الحاكم أمر المرتشي برد الرشوة فافهم (قوله قلت لكن الخ) استدلال على
قول المصنف في فتاواه ليس للمتولى أخذ زيادة على ما قرره الواقف قلت والجواب

طلب
فيما يأخذ المتولى من العوائد
العرفية

مطلب
في تحريم حكم ما يأخذ المتولى
من عوائد

مطلب
فيما يسمى خدمة وتصديقا
في زماننا

ويجب على الحاكم أمر المرتشي
برد الرشوة على الراشي غيب الدعوى
الشرعية الكل من فتاوى المصنف
قلت لكن سيجي في الوصايا ومتر
أيضا أن للمتولى أجر مثله
فتنبه

أن كلام المصنف فيه شرط له الواقف شيئا مما ينبغي في الوصايا ومزاياها عقب
مسئله الحامكة فيمن نصبه القاضي ولم يشترط له الواقف شيئا كما قدمناه لكن قدّمنا
أيضا عن أنفع الوسائل بجهنا أن الأول لو عين له الواقف أقل من أجزائها فللقاضي
أن يكمل له أجزائها بطلبه فهذا مقيد لطلاق المصنف كما قدمناه هناك (قوله لو وقف
على فقراء قرأته الخ) سيأتي تفسير القرابة والفقرة في آخر الفصل الآتي وفي البرازية
وقف على فقراء قرأته بجاه رجل وأدعى أنه من أقرباء الواقف وهو فقير كلف أن يبرهن
على الفقر وأنه من أقرب الواقف وأنه لا أحد يتجرب عليه نفقته ويتفق عليه والفقر
وإن كان أمرا أصليا ثبت بظاهر الحال لكن الظاهر ~~بمكفي~~ للدفع لا للاستحقاق
وإنما شرط عدم المنفق لأنه بالاتفاق عليه بعد غنيته في باب الوقف وشرط لزومه لأنه
لو لم يكن واجبا عليه فالظاهر ترك الاتفاق فيكون فقيرا قال هلال ولا بد أيضا أن يسأل
عنه في السر ثم يستخلفه بالله مالك مال ولاك أحد يتجرب نفقته عليه وإن برهن على
ما ذكرنا فخير عدلان بغناه فهما أولى والخبر والشهادة هنا سواء لأنه ليس بشهادة
حقيقة بل هو خبر ولو قال لا أعلم أحد يتجرب نفقته عليه كفي ولو زعم البعض أنه غني
أن ادعى أن له مالا يصير به غني أنه أن يخلفه على أنه ليس بغني وليس له تخلف المتولى لأنه
لو أقول لا يلزم شيء فإذا أنكر لا يخلف والخصم في ذلك هو الواقف لو حيا والافن الوقف
في يده ولو أحد الوصيين دون الوارث وأصحاب الوقف فإن برهن على أنه متولى بأنه قريب
الواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالأخوة لابوين أو لأب أو لأم لا على الأخوة
المطلقة أو العمة وإن قالوا لا نسلم له وراثا آخر أعطاه واليتامى زمانا ثم يدفع إليه
ويأخذ كغنيلا عندهما كما في الميراث وإذا أراد الرجل إثبات قرابة ولده أو فقره فله ذلك
لوصف غير اختلاف البكر فانهم يشبهون فقرهم بأنفسهم ووصى الأب مثله فإن لم يكن فإلام
أو أعم أثبات ذلك لو الصغير في حجرهما استحسانا لأنه تمحض نفقه فاشبه قبول الهبة اه
ملفنا ونعام النروع فيها فراجعها وسيأتي آخر الفصل الآتي ماله تعاقبها هنا (قوله
من حين الوقف عليه) أي من حين وجود شرط كونه من أهل الوقف وهو الفقر والقرابة
لأن حين القضاء قال في الاسعاف فإن شهد بالفاقر بعد مجيء الغلبة لا يدخل فيها
وإنما يدخل فيما يحدث منها بعد الشهادة الآن ينهد له في وقت ويسند فقره إلى زمن
سابق فإنه يقضى له بالاستحقاق من مبدأ الزمن الأول وإن طال اه (قوله أجاب نعم) أي
ينقطع حقه بالترقيح الآن بشرط أن من مات زوجها أو طلقها عاده حقه اسعاف وفتح
وفي لسان الحكام لابن الشحنة أن جده أجاب كذلك وأن الكافي خالفه وقال يعود
الدوام كما كان بالفراق ووقع النزاع بين يدي الساطان وأن جده أخرج النقول فوافقه
الحاضرون (قوله فلا شيء له الآن بشرط الخ) بخلاف ما لو وقف على من يسكن بغداد
من فقراء قرأته فانتقل بعضهم وسكن الكوفة ثم عاد إليها وسكن فإنه يعود حقه

مطلبه
في أحكام الوقف على فقراء قرأته

• لو وقف على فقراء قرأته
لم يستحق مدعيها ولو وليا له غير
الابينة على فقره وقرأته مع بيان
جهته فإذا قضى له استحققه من
حين الوقف عليه فتاوى ابن نجيم
وفيها سئل عن شرط السكنى
لزوجته فلا بد بهدوفاته مادامت
عزبا لمات وتركت وطلقت هل
ينقطع حقه بالترقيح أجاب نعم
قلت وكذا الوقف على أتهات
أولاده الأمن تزوج أو على بن
فلان الأمن خريج من هذه البلدة
فخرج بعضهم ثم عاد أو على بن
فلان ممن تعلم العلم فترك بعضهم
ثم اشتغل به فلا شيء له الآن بشرط
أنه لو عاد فله فليحفظ خزانة المفتين

مطلبه
إذا قال مادامت عزبا فتركت
وطلقت ينقطع حقه

لأن النظر ههنا إلى حالهم يوم قسمة غلة الوقف ألا ترى أنه لو افتقر الاغنياء واستغنى
 الفقراء تكون الغلة لمن افتقر دون من استغنى ولولم ينظر إلى حالهم يوم القسمة لم يعلم
 دفع الغلة إلى الاغنياء دون الفقراء وتعامه في الاسعاف فافهم (قوله قضى بدخول
 ولد البنت) أي في صورة الوقف على أولاد أولاده (قوله لا الماضي لومستمكنة) لأن
 الحكم وان كان يستند إلى وقت الوقف لكن في حق الموجود وقت الحكم وغلات تلك
 السنين معدومة كالحكم بنسب السكاح بغيره ولا يظهر في الوطأت الماضية والمهر
 حتى لو كانت غلات السنين الماضية فائقة يستحق أولاد البنات حصصهم منها شرح
 الوهبانية عن القنية ملخصا ~~ال~~ كن تقدم آنفا في الوقف للفقراء قرابته أنه من قضى له
 استحقاقه من حين الوقف عليه وفي قضاء الخير به لو ثبت أن الوقف سوية بين زيد وعمرو
 وكان زيد يتناول زيادة عما يخصه مئة سنين أجاب لعمر والرجوع عليه بما تناوله زائدا
 عن حقه المدة الماضية والقضاء هنا مظهر ومعين ليكون كاشفا فيستند لا مثبت وعامل
 حتى يقتصر كما قرره أصحاب الأصول والفروع أيضا اه وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن
 واقف وقف على ذرية فقترق الناظر الغلة سنين على جماعة منهم ثم أثبت واحد أنه منهم
 وقضى به على الناظر فطالبه بما يخصه في الماضي فهل له ذلك أجاب بأنه ان دفع إلى الجماعة
 بغير قضاء رجوع بما يخصه على الناظر والارجوع على الجماعة أخذ من مسئلة الوصي
 اذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر عليه فانهم قالوا ان دفع بغير قضاء
 رجوع الدائن عليه والاعلى القابضين ولا يعارضه ما في القنية لقضى بدخول أولاد
 البنات الخ لأن دخوله لم يختلف فيه بخلاف ما نحن فيه لاتفاق اه وذكر ذلك بعينه
 في فتاوى الخافقي وحاصله أن في دخول أولاد البنات في الوقف على أولاد أولاده خلافا
 كما سياتي تحريره فاذا قضى بدخوله لم فانه وان وقع دخولهم مستندا إلى وقت الوقف
 لكن بسبب الاختلاف صار الحكم مثبتا حقهم الآن في الغلة القائمة فلهم غلة سنة
 الحكم وغلة السنين الماضية اذا كانت قائمة للاستناد دون المستمكنة لشبهة الاقتصاد
 بخلاف من لم يقع خلاف في دخوله ثم أثبت دخوله فان القضاء به مظهر أنه منهم لا مثبت
 فيستند ولا يقتصر كما مر فتدبر (قوله لأنه مفرد مضاف فيم) أي الواحد والاكثر
 بخلاف بنيه وعبارة الاسعاف لأن أقل الجمع ههنا اثنان واسم الولد يصدق على الواحد
 فلهذا اختلاف في الحكم اه (تنبيه) في البحر ولو وقف على أولاده وليس له الا واحد أو
 على بنيه وليس له الا ابن واحد كان النصف له والنصف للفقراء هكذا سوى بينهم ما في الخاتمة
 وفرق بينهم ما في فتح القدير فقال في الاولاد يستحق الواحد الكل وفي البنين لا يستحق
 الكل وقال كأنه مبني على العرف وقد علمت أن المنقول خلافه اه قلت والحاصل
 انه لا فرق بين أولاده وبنيه في أن الواحد يستحق النصف فقط لأن اللفظ جميع أقله
 في الوقف اثنان كالوصية بخلاف ولده فان الواحد يستحق الكل لما مر وما ذكره في الفتح

مطلب
 فيما إذا قضى بدخول ولد البنت

مطلب
 أثبت واحد أنه من الذرية يرجع
 بما يخصه في الماضي

وفي الوهبانية قضى بدخول
 ولد البنت بعد مضي سنين فله غلة
 الا في الماضي لومستمكنة
 وقف على بنيه وله ولد واحد فله
 النصف والباقي للفقراء أو على
 ولده الكل لأنه مفرد مضاف
 فيم

مطلب
 من وقف على أولاده هل يشمل
 الواحد أولا

مشى عليه في أيامنا الاشياء حيث قال الجمع لا يكون للواحد الا في مسائل وقف على
 أولاده وليس له الا واحد فله كل الغلة بخلاف غيره الخ وقال في الدر المنية آخر الوقف
 وأما ما في الاشياء فقد عزمنا للمعدة وكذا ذكره في التتارخانية وغيرها فلم يبق الكلام الا
 في التوفيق فأقول وبالله التوفيق قد لاحت لي انه لا يبعد أن يحمل كلام الثانية على ما اذا
 وقف على أولاده وله ولدان ثم على الفقراء من واحد وبق واحد وقت وجود الغلة كما
 يقيد قوله وله ولد وقت وجود الغلة فيندفع عن الاشياء الاشتباه فمدبر ولا قوة الا بالله
 اه قلت ويكتفي في التوفيق ما مر عن الفتح من ابتناؤه على العرف اذ لا شك أن من وقف على
 أولاده وأولادهم يريد أن يوليهم واحد يأخذ الوقف كله وبما تقررت علمت أن ما في الفتح
 من قول أيضا (قوله للمتولي الاقالة لو خيرا) كذا في البحر عن جامع الفصولين وقال
 في الاشياء اقالة الناظر عقد الاجارة جائزة الا في مسئلتين الاولى اذا كان العاقد ناظرا
 قبله كما فهم من تعليمهم الثانية اذا كان الناظر نجلا الاجرة كما في القنية ومشى عليه ابن
 وهبان اه لكن في شرح الوهبانية للشربلاني أقول هذا ليس فيه محذور فان قبض
 الاجرة وعدمه ليس فيه نظر للخير وعدمه بل النظر انما هو لما فيه مصلحة وهو الذي في البحر
 عن جامع الفصولين المتولي تلك الاقالة لو خيرا واطلاقه يشمل القبض وعدمه ويشمل
 اقالة عقد ناظر قبله ويؤيده مسئلة هي لو باع القيم دارا اشتراها بمال الوقف فله أن يقبل
 البيع مع المشتري اذ لم يكن البيع بأكثر من ثمن المثل وكذا اذا عزل ونصب غيره
 فالمنسوب اقالته بخلاف كذا في البحر وفي الاشياء المتولي على الوقف لو أجر الوقف
 ثم اقال ولا مصلحة لم يجز على الوقف فالمنظور اليه المصلحة وعدمها ولذا قال في الدرر
 اذا باع المتولي أو الوصي شيئا بأكثر من قيمته لا يجوز اقالته اه مع أن المبيع اذا عاد
 ترجع ماله على ما كانت عليه والعين المؤجرة لا تبقى الاجرة بعضى الزمن الا بالاستتجار
 فيقول النفع الذي لازم بالاستتجار فكان عدم صحة الاقالة مع فوات النفع ألزم من اقالة
 المبيع خصوصاً وقد تربوا المضرة باحتياج العين التي كانت مؤجرة مؤنة كطعام وحرمة
 بها اه (قوله وخصاه بالنقود) بناء على أن الناظر وكيل يتصرف بالعرض وبالنقد
 وبالنسيئة عنده وعندهما بالنقود كما سيأتي في كتاب الوكالة كذا قبل والمسئلة نظمها
 في الوهبانية (قوله للمتولي استأجر غرس الشجر الخ) كذا في الوهبانية وأصله في القنية يجوز
 للمتولي استأجر غرس الاشجار والكروم في الاراضي الموقوفة اذ لم يضر بالارض بدون
 صريح الاذن من المتولي دون حفر الجياض وانما يحمل للمتولي الاذن فيما يزيد الوقف به
 خيرا ثم قال قلت وهذا اذ لم يكن لهم حق قرار المارة فيها أما اذا كان يجوز الحفر
 والغرس والحائط من ترابها لوجود الاذن في مثلها دلالة اه ولا يخفى أن قوله قلت الخ
 محله عدم الضرر بالارض كما به لم بالاولى من قوله وانما يحمل الخ ثم اعلم أن العادة
 في زماننا أن الناظر لا يمكن المستأجر من الغرس الا باذنه اذ لم يكن له في الارض حق

مطلب
 في اقالة المتولي عقد الاجارة

* للمتولي الاقالة لو خيرا * اجز
 بهرض معين صح وخصاه بالنقود
 * للمتولي استأجر غرس الشجر بالاذن
 الناظر اذ لم يضر بالارض وليس
 له الحفر الا باذن وبأذن لو خيرا
 والا لا

مطلب
 للمتولي استأجر غرس الشجر
 مطلب
 انما يحمل للمتولي الاذن فيما يزيد
 الوقف به خيرا

القرار المسمى بمسكة فينبغي أنه لا يملك ذلك بدون اذنه ولا سيما رقبته من رعي الوقف
لان الانفع أن يغرس الناظر للوقف أو يأذن للمستأجر بالمناصفة وهي أن يغرس على أن
الغراس ينسب بين الوقف كما هو العادة ولا شك أنه أنفع من غرسه لنفسه فقط (قوله
وما بناءه مستأجر أو غرسه فله) أي إذا بناءه من ماله بلا إذن الناظر ثم إذا لم يضر رقبته
بالبناء القديم رقبته وإن ضرت فهو المضيع ماله فلا يترتب إلى أن يتخاص من تحت البناء
ثم يأخذ ولا يكون بناءه مانعا من جهة الاجارة من غيره إذا لا يملكه عليه حيث لا يملك رقبته
ولو اصابه ولو اعل أن يحمله للوقف بمن لا يجاوز أقل القيمة منزوعا أو مبنيا فيه صح
جامع القسوان وفي حاشيته للغير الرمي أقول ظاهره اشتراط الرضا إذا الصلح لا يكون
الاعن منه مع أنهم صرحوا في الاجارة إذا مضت المدة وكان القلع يضر بالأرض يتلكه
المؤجر بأقل القيمة جبرا وإطلاقه يقتضي عدم الفرق بين الوقف والمالك إذا لوجه
للفرق بينهما في ذلك فيحصل الصلح في كلامه على مجزئ الاخبار بالصحة لعل أنه شرط
متمين في ذلك اه وفي الثانية طرح فيها السرقين وغرس الاشجار ثم ماتت فالاشجار
لورثته ويؤمرون بقلعها ولا رجوع لهم بها زاد السرقين في الأرض عندنا اه وقدمنا
مسئلة استبقاء المستأجر العمارة في الأرض المحتكرة قبل الفصل عند قول الشارح
وأما الزيادة في الأرض المحتكرة وقدمنا مسئلة العمارة بأذن الناظر عند مسئلة
الاستبدال (قوله والمتولى بناءه الخ) اعلم أن البناء في أرض الوقف فيه تفصيل فإن كان
البناء المتولى عليه فإن كان عمال الوقف فهو وقف سواء بناه للوقف أو لنفسه أو أطلق
وان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف الا إذا كان هو الوقف وأطلق فهو له كما في الذخيرة
وان بناءه من ماله لنفسه وأشهد أنه له فهو له كما في القيمة والمجتبى وان لم يكن متوليا فإن بنى
بأذن المتولى لم يرجع فهو وقف والا فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق فله رقبته
ان لم يضر رقبته في طعن الاشباه وحواشيهم وفي الثانية ولو غرس في المسجد يكون
للمسجد لانه لا يغرس فيه لنفسه (قوله ما لم يشهد أنه لنفسه فله) أي قبل البناء وهو
متعلق بشهده وهذا إذا بناءه من ماله كما علم مما مر قبله وقيد بالشهادة بما جامع القسوان
وغيره لكن صرح الخصاص بأن القول قوله إذا اختلف هو وأهل الوقف بأن قال زرعتها
أنفسى يذوى وثقتى وقالوا بل انما لا البناء له فله فخاصته منه فهو له بمنزلة الواقف
فيما يزرع له قال الخصاص وأرى انما راجع من يده بما فعل ويضمن نقصان الأرض اه
ومثله في الثانية وهو صريح أيضا بأنه يكون خيانة منه يستحق به العزل وكأنه في البحر
لم يرجع حيث قال وينبغي أن يكون خيانة وقدمنا عند قوله وينزع وجوب الوضوء عن شريح
الاشباه للميرى أنه يؤخذ مما ذكرناه أن الناظر لو سكن دار الوقف ولو بأجر المثل للقاضي
عزله لانه نص في خواتمة الاكل أنه لا يجوز له السكنى ولو بأجر المثل (قوله ولو أجرة لانه)
أي الكبير إذا الصغير تبع له شرع الوهبانية وفي جامع القسوان لو باع القيم مال الوقف

مطلب
في حكم بناء المستأجر في الوقف
بلاذن

وما بناءه مستأجر أو غرسه فله
ما لم ينو للوقف والمتولى بناءه
وغرسه للوقف ما لم ينو مد أنه
لنفسه قبله ولو أجرة لانه لم يجز
بخلافهما

مطلب
في حكم بناء المتولى وغيره
في أرض الوقف

مطلب
لو أجرة المتولى لانه أو أجرة لم يجز
الا بأكثر من أجر المثل

أبو جعفر عن لا تقبل شهادته له لم يجز عند أبي حنيفة وكذا الوصي وقيل الوصي كضارب
 وفيه المتولى إذا جرد أو الوقف من إيه البالغ أو إيه لم يجز عند أبي حنيفة إلا بكفر من
 أجر المثل كبيع الوصي لو بعت قيمته صح عند هـ ما ولو خير اليتم صح عند أبي حنيفة
 وكذا ما تول أجراً من نفسه لو خير برأيه والالا ومعه الخبير تفي بيع الوصي من نفسه
 وبه يفتى اه والذي مره وقوله في شراء مال الصفي جاز للوصي ذلك لو خير برأيه نفسه
 أن يأخذ بخمسة عشر ما يساوي عشرة أو يبيع منه بعشرة ما يساوي خمسة عشر وبه
 يفتى اه (قوله كعبه اتفاقاً) وكذا لو لنفسه (قوله هذا الوالي بشر نفسه) أم لو ذهب
 إلى القاضي فأجره صح شرح الوهبانية عن الخليفة قلت ويشكل عليه ما مره عند قوله
 ولاية نصب القيم إلى الوالي فتم لوصيه ثم القاضي من أن القاضي لا يملك التصرف مع
 وجود المتولى والجواب أنه لا يملك ذلك على ما فيه من النزاع عند هـ تصريف المتولى
 بنفسه وهنالك يصح وقد مره عند الكلام على قطع الطهات للتميم برأ المتولى لو عمل
 كالتصا على والبناء فله قدر أجرته لو أمره الحاكم والأفلاز لا يصلح مؤجراً ومسته أجراً
 وهذه الولاية تجارية هنا وقد مره أيضاً أول الفصل إذا شرط الواقف أن لا تورث الأرض
 أكثر من سنة وكانت اجازته أكثر أنفع للفقراء فليس للقيم أن يورثها أكثر بل
 يرفع الأمر للقاضي ليؤجرها لائقه ولاية النظر للفقراء فافهم (قوله وكذا الوصي)
 أي من قبل الأب بخلاف وصي القاضي فإنه لا يصح بيعه ولا شراءه مال اليتيم ولو خيراً
 كما سيأتي في بابها والاجارة يبيع المنافع أفاده ط (قوله بخلاف الوكيل) فإنه لا يه قدم مع
 من ترد شهادته له للتميم عند الإمام إذا أطلق له الموكل كما سيأتي في بابها أفاده ط (قوله
 أي لكونه يعمل بالمرسل) هو من سقط منه الصالح ط وهذا التعليل ذكره في شرح الوهبانية
 بقوله وفي حقه غلبي لم يملكه كونه يعمل الخ وليكن الخ أو غيره الآن اه قلت ووجهه
 أنه على بكل الأحاديث حيث لم يترك العمل بهم ذين قصار أحق بإطلاق هذا اللفظ عليه
 وإظهار أن هذا عند عدم العلم أما إذا تعورف إطلاقه على من غلب عليه هذا العلم
 حتى اشتهر به وصار يطلق عليه أنه من أهل الحديث تعيينه على عرف الواقف كما قدمناه
 في مسألة ابن المنقار (قوله وجاز على حفر القبور والالا) فان هو المفق به كافي
 البحر عن القناري وفي شرح الوهبانية أن الصفة أظهر (قوله لاعلى الصوفية والعميان
 في الاصح) فإنه وقع فيه خلاف قال في شرح الوهبانية عن الخلاصة بهد كتابة
 الخلاف وأنرج الإمام على السعدي الرواية من وقف المصنف أنه لا يجوز على
 الصوفية والعميان فربما هو إلى جوابه اه قلت لكن في الاسعاف قال شمس الأئمة
 إذا ذكره مصرف فيهم تنصير على الحاجة فهو صحيح وإن استوى فيه الأغنياء
 والفقراء فان يصحون صح والباطل إلا أن كان في لفظه ما يدل على الحاجة عرفاً كالتمني
 فالوقف عليهم صحيح وبصرف لفقراءهم فهذا الصابط يقتضي صحة الوقف على الزم

كعبه اتفاقاً هذا الوالي بشر نفسه
 في الوالي القاضي صح وكذا الوصي
 بخلاف الوصي كبل وقف على
 أصحاب المديت لا يدخل فيه
 الشافعي إذا لم يكن في طلب
 الحديث ويدخل المظني كان في
 طلبة أو لبرازية أي لكونه يعمل
 بالمرسل وبه قدم خبر الواحد على
 القياس وجاز على حقه الوجود
 والاكتفاء لاعلى الصوفية والعميان
 في الاصح ولولم شرط النظر للارشاد
 فالارشاد من أولاده فاستوى
 اشتركا في أفتي المثل لأبواله
 مع اللابان أفتي المنصوب بتقظم
 الواحد والتمدد وظهر

قوله هو من سقط الخ هكذا الجملة
 وأهل الأولى هو ما سقط الخ اه

مطلبه

في الوقف على الصوفية والعميان

قوله فان يصحون لعل صوابه
 يصحوا بذهب النون اه

والعميان وقراء القرآن والفقهاء وأهل الحديث وبصرف انقراضهم لاشعار الاسماء
بالحاجة استعمالها لان المعنى والاشتغال بالعلم يقطع عن الكسب فيقلب فيهم الفقر وهو
أصح مما سمي في باب الباطل انه باطل على هؤلاء اه ومة تضاه انه يصح على الصوفية أيضا
لان الفقر فيهم أغلب من العميان بل اصطلاحهم تسميتهم بالفقراء وهذا ان كانت العلة
ما ذكر والافق التتارخانية عن الامام أبي البسر ان الصوفية انواع فمنهم قوم يضربون
بالمزمار ويضربون النجور الى أن قال فيهم اذا كانوا بهذه المثابة كيف يصح الوقف عليهم اه
فاقاد ان العلة أن منهم من لا يصح الوقف عليهم فلا يكون قربة ويحتمل أن المراد لا يصح
الوقف على هذا النوع منهم اذا عينهم الواقف وهذا وان كان خلاف ظاهر العبارة لكنه
من حيث المعنى أظهر لان لفظ الصوفية انما يراد به في العادة من كأنواع على طريقة
معرضة أما غيرهم فليسوا منهم حقيقة وان سوا أنفسهم بهذا الاسم فاذا أطلق الاسم
لا يدخلون فيه فيصح الوقف ويستحقه أهل ذلك الاسم حقيقة وحينئذ كون علة
الحكمة ما تر من غلبة وصف الفقر عليهم فاعتنهم هذا التحدير (قوله وفي النهر عن الاسعاف
الخ) تخصيص لما أتى به أبو السعود (قوله فهو أولى) أي العلم بأمر الوقف أولى ومنه
لواستوى في الديانة والسادد والفضل والرشاد فالعلم بأمر الوقف أولى جبر عن الظاهرية
(قوله وكذا الوشرطه لارشدهم) فيقدم بعد الاستواء فيه الاسبق ولو أتى كفي الاسعاف
والاعلم بأمر الوقف وأتى في الاسماعيلية بتقديم الرجل على الاتي والعالم على الجاهل
أي بعد الاستواء في الفضيلة والرشد قال في البحر والظاهر أن الرشده ملاح المال وهو
حسن التصرف وفيه عن الاسعاف ولو قال الأفضل لقال الأفضل فاني لأفضل القبول
أو مات يكون من يديه على الترتيب ذكره انصاف وقال هلال القياص أن يدخل القاضى
بدله رجلا مادام حيا فان مات صارت الولاية لمن يديه في الفضل ولو كان الأفضل غير
موضع أقام رجلا مقامه واذا مات تنقل لمن يديه فيه واذا صار أهلا بعد ترقية الولاية اليه
وكذا لو لم يكن فيهم أهل أقام القاضى أجنبيا الى أن يصير فيهم أهل ولو صار المنقول منهم
أفضل من كان أفضلهم تنقل الولاية اليه فيه فارق في كل وقت الى أفضلهم كالوقف على
الافقر فالافقر اه ملخصا قلت وبه علم عدم صحة ما أتى به في الحامدية انه اذا أثبت أحدهم
أرشديته انه لا تقبل بيته آخر أنه صار أرشدا واستند لما في حاوى السيوطي أن العبد لمن
فيه هذا الوصف في الابتداء لا في الانتهاء ويثبت الجواب عنه في تنقيحها وذكر في
تفصيل أخذ من القواعد المذهبية وهو أنه اذا اتى آخر الارشدية قبل الحكم بها
للاول وتعارضت اليقينتان اشتركا في التولية للماتر من أن أفعل التفضيل بانتظام الواحد
والاكثر ولانه لا سبيل الى ترجيح احدي البعدين على الاخرى قبل الحكم وان كان بعده
وقصر الزمن لانسجع الثانية لترجح الاولى بالحكم بها فتلغو الثانية وأما اذا طال بحيث يمكن
أن يصير الثاني أرشدا فكذلك الا اذا شهدت الثانية بان صاحبها صار الاسبق أرشدا من

وفي النهر عن الاسعاف شرطه لافضل
أولاده فاستوى باقلاستهم ولو
استدما أروع والاشترأ علم بأمر
الوقف فهو أولى اذا أمن خيائته
انتهى جوهره وكذا الوشرطه
لارشدهم كافي أنفع الوسائل

مطلب
في شرط التولية للارشده فالارشده

مطلب
اذا صار غير الارشده أرشدا

الاول والله تعالى أعلم اه ثم رأيت التصريح بذلك في فتاوى الشيخ فاسم حيث قال اذا
 قامت بينة أخرى بالارشاد لغيره فلا بد من نصريحه بان هذا امر يتجدد وذكر قبله
 أن الشهادة بالارشادية تحتاج أن يكون الاولاد والاولاد منه لم يورثوا من
 ليكون المشهود له ارشاده غيرهم (قوله ولوضم القاضي للقيم ثقة) تقدم عند قول
 الشارح ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شهادة المسددة المحققين انه يرضع اليه اذا طعن
 في أماته بدون اثبات خيانة ولا عزله وتقدم عام الكلام عليه هناك (قوله والا فله ذلك)
 قد يقال انه اذا ضمه اليه لاطعن في أماته وكان للاصلح الاستقلال بالتصرف لم يبق فائدة
 لضمه اليه الا أن يصور فيما اذا ضمه اليه اعانة له لا لاطعن ولا لخيانة تاتل (قوله ليس
 للمشرف التصرف) بل له الحفظ لان التصرف في مال الوقف موقوف الى المتولى خالية
 وانظروا أن المراد بالحفظ حفظ مال الوقف عنده لكن قال في الفقه وهذا يختلف بحسب
 العرف في معنى المشرف اه ومقتضاه انه لو تعرف تصرفه مع المتولى اعتبر ويحتمل
 أن يراد بالحفظ مشاركة للمتولى عند التصرف لئلا يضل ما يضر ويؤيد ماذ ذكره
 في مشرف الوصي في الخاتمة قال الامام الفضلي يكون الوصي أولى بامساك المال
 ولا يكون المشرف وصيا واثرا كونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصي الا به وفي أدب
 الاوصياء عن فتاوى الخصاصي وبقول الفضلي يفتى وأنت خير بان الوقف يستحق من
 الوصية ومسائله تنزع منها وعن هذا أفتى في الطامدية بانه ليس للمتولى التصرف في أمور
 الوقف بدون إذن المشرف واطلاعه وفي الخيرية ان كان الناظر بمعنى المشرف فقد
 صرحوا بان الوصي لا يتصرف الا به لم المشرف وفيما سئل في وقف له ناظر ومتولى هل
 لاحدهما التصرف بالأعلم الآخر أجاب لا يجوز والقيم والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى
 واحد اه قلت هذا ظاهر عند الافراد أما لو شرط الواقف متوليا وناظرا عليه كما يقع كثيرا
 فمراد بالناظر المشرف وعن هذا أجب في حادثة بانه ليس للمتولى الايجار بالأعلم الناظر
 خلافا لما في الفتاوى الرجعية من انه لو أجاز للمتولى اجارة شرعية باجرة المتولى لا يملك
 الناظره مراضة لانه في معنى المشرف تاتل وأفتى في الاستماع عليه بانه ليس للناظر
 معارضة المتولى الا أن يثبت أن نظارته بشرط الواقف اه قلت وفيه نظر اذ لو نصبه
 القاضي ناظرا على المتولى لشوت خيانه لم يستقل المتولى بالتصرف كما تر عن النهري بل
 مثله ما لو نصبه عليه لاطعن في أماته كما يجزمه آتينا تاتل (قوله ليس للمتولى أن يستدين
 الخ) مكرر مع ما تقدم (قوله اذا كان مسجلا) مبني على قول الامام ان الوقف لا يلزم
 قبل الحكم والتسجيل وهو أن المقتضى به قولهما (قوله وان كانوا أصح) الذي رأيت
 في فتاوى مؤيد زاده اذا لم يكونوا أصح أو في أمرهم تماون فيجوز للواقف الرجوع عن
 هذا الشرط اه وهكذا نقله عنها في شرحه على الملتقى ثم نقل عن الخلاصة لا يجوز الرجوع
 عن الوقف اذا كان مسجلا ولكن يجوز الرجوع عن الموقوف عليه وتغييره وان كان

مطلب
 ليس للمشرف التصرف

ولوضم القاضي للقيم ثقة أي
 ناظره بحسب ما دل للاصلح أن
 يستقل بالتصرف لم أره وأفتى
 الشيخ الاخ انه ان ضم اليه لخيانة
 لم يستقل والا فله ذلك وهو حسن
 ثم روي فتاوى مؤيد زاده مهزيا
 للخاتمة وغيره ليس للمشرف
 التصرف بل الحفظ اه ليس
 للمتولى أن يستدين على الوقف
 لله مارة الا باذن القاضي ه مات
 المتولى والخيانة يتبعون تسليم
 الفل الىه في حياته ولا ينفذ لهم
 صدقوا بينهم لانكارهم الضمان
 لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا
 كان مسجلا ولكن يجوز الرجوع
 عن الموقوف عليه المشروط
 كالمؤذن والامام والمعلم وان كانوا
 أصح اه جوهره

مطلب
 القيم والمتولى والناظر بمعنى
 واحد

مشروطا كما يؤذن والامام والمعلم ان لم يكونوا أصلياً أو تمثيلاً في أمرهم فيجوز للواقف مخالفة الشرط اه قال ط أقول وبالله تعالى التوفيق ان ما ذكره من المؤذن والامام ان يكونوا أصلياً ليس من الرجوع وانما هو مخالفة للشرط ليكونوا أنفع لا وقف بنصب غيرهم ممن يصلح فهو كما اذا شرط أن لا ينزع من الولاية لخان فانه ينزع ولا يعتبر هذا الشرط ويولى غيره وكما اذا شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة ولا رغبة فيما عساه فانه يخالف وما كان ينبغي للشارح أن يفردها بغير مستعمل لانه لوهم انه يجوز له الرجوع في جميع الشرط وليس كذلك اه قلت وقد أجاد فيما أفاد أعطاء مولاه غاية المآراد وحاصله انه لو شرط الواقف أن يكون الامام أو المؤذن أو المعلم شخصاً معيناً يصح الرجوع عنه لو كان ممثلاً في مباشرة وظيفة أو كان غيره أصلياً فهو في الحقيقة تغيير كما عبر به في الخلاصة أي تغيير الشخص المعين بغيره للمصلحة المآجلة الى المسلمين فهو ظاهر ما قدمته المصلحة من قوله المباني أولى بنصب الامام والمؤذن في المختار الا اذا عين القوم أصلياً ممن عينه وبه ظهر الجواب عما نقله الشارح عن الاشباه من قوله ولم أوحكم عزله لمدتس وامام ولاهما وهو أنه جائز للمصلحة اذا كانا مشروطين في أصل الوقف فبدونه بالاولى وقد ظهر أنه ليس المراد انه يجوز للواقف الرجوع عن شروط الوقف كما فهمه الشارح حتى تصح في شرحه على الملتقى للجواب عما قدمته عن الدور قبل قول المصنف ان عقد الواقف والجهة من انه ليس له اعطاء الغلة لغيره من عينه لخروج الوقف عن ملكه بالتسجيل اه فانه صريح في عدم صحة الرجوع عن الشرط ولا يخالفه ما في المؤيدية على ما علمت ويدل عليه قوله في الجهران التولية خارجة عن حكم سائر الشرط لان له فيها التغيير كلما بدله وأما باقي الشرائط فلا بد من ذكرها في أصل الوقف اه وفي الاسعاف ولا يجوز له أن يفعل الا ما شرط وقت العقد اه وفيه لو شرط في وقفه أن يزيد في وظيفة من يرى زيادته أو ينقص من وظيفة من يرى نقصانه أو يدخل معهم من يرى ادخاله أو يخرج من يرى اخراجه جاز ثم اذا فعل ذلك ليس له أن يغيره لان شرطه وقع على فعل يراه فاذا رآه وأمضاه فقد انتهى ما وآه اه وفي فتاوى الشيخ قاسم وما كان من شرط معتبر في الوقف فليس للواقف تغييره ولا تخصيصه بعد تفرزه ولا سيما بعد الحكم اه فقد ثبت أن الرجوع عن الشرط لا يصح الا التولية مالم بشرط ذلك لنفسه فله تغيير المشرط ضرورة واحدة الا أن ينص على انه يفعل ذلك كلما بدله والا اذا كانت المصلحة اقتضت فاعتزم هذا التحرير (قوله فانما) أي الكتابة كما يعلم مما بعده والمراد بها الضمير وتسمية الضمير كناية اصطلاح الكوفيين أفاده ط (قوله لا قرب الماهيات) أي لا قرب المذكورات التي يمكن أن يكون الضمير كناية عنها (قوله يقتضي الوضع) أي الاصل وهو عود الضمير الى أقرب مذكور اليه قلت وهذا الاصل عندنا من القرائن ولذا قال في النسخة يربطه من وقف على ولد حسن وعلى من يربطه من الاولاد ثم غلب على

مطلبه
لا يجوز الرجوع عن الشرط

وفي جواهر الفتاوى شرطه لنفسه
ما دام حياته ثم لولده فلان ما عاش
ثم بعده للأحفاد الارشاد من أولاده
فالهاه تنصرف لابن لا لواقف
لان الولاية تنصرف لأقرب
الملكيات يقتضي الوضع

قوله فانما الجاهل كذا بخطه والذي
في نسخ الشارح قالها هو والافق
بما يأتي لاسما ولا مرجع في الشارح
للضمير في قوله فانما تأمل اه معجمه

مطلبه
في أن الاصل عود الضمير الى
أقرب مذكور

اولادهم المذكور ثم على اولاده الاناث واولادهن ثم حدث للواقف ولد اسمه محمد
ثم مات حسن المذكور فهل الضمير في يحدث له راجع الى حسن لانه اقرب مذكور
أم الى الواقف فيدخل محمد فاجاب مفتي الحنفية بصرف ولانا الشيخ حسن
الشهرنبلاي بانه راجع الى الواقف ثم قال في الخبر ان هذا مما لا يشك ذوقهم فيه اذ هو
الاقرب الى غرض الواقف مع صلاحية اللفظ له وقد تقرر في شروط الواقفين انه اذا كان
اللفظ محتملان تعين أحدهما بالغرض واذا ارجعنا الضمير الى حسن لزم حرمان ولد
الواقف الصليبه واستحقاق اولاد اولاد البنات وفيه غاية البعد ولا تمسك بكونه اقرب
مذكور لما ذكرنا من المخطوطة هذه الغاية ظهوره عن الاستدلال اه (قوله وكذلك
مسائل ثلاث) أي يميز فيها الاقرب وان لم يكن هنالك ضمير فان الثانية والثالثة لا ضمير
فيهما ط (قوله فالحالاهم فقط) أي فلا يدخل نسل زيد زاد الامام المضاف فان قال
على عبد الله وزيد وعمر ونسألهما فالعلة لعبد الله وزيد وعمر ونسل زيد وعمر ودون
نسل عبد الله اه (قوله فالذكر كور راجع لولد الولد فحسب) أي فقط أي للمضاف
المعطوف دون المضاف اليه ودون المعطوف عليه فقوله على ولدي بقي شامل للذكر كور
والاناث من صلبه وقوله وولد ولدي الذكور يختص بالذكور من اولاد الذكور والاناث
أي بالمضاف فقط لانه اقرب مذكور ولا يقال المضاف اليه اقرب مذكور لانا نقول
الاصل عود الضمير على المضاف كما اذا قلت جاء غلام زيد أو كرمته أي الغلام لانه المحدث
عنه والمضاف اليه ذكره فقال المضاف غيره مقصود بالضمير أن يكون قوله فحسب
استرازا عن رجوعه للمضاف اليه فقط فلا يثنى رجوعه للمعطوف عليه أيضا وهذا
وان كان بعيدا من اخرى العبارة لكنه هو الموافق لما نص عليه هلال بقوله قلت أ رأيت
ان قال علي ولدي وولد ولدي المذكور وقال فهي من كان ذكر امين ولده وولد ولده قال
الذكور من ولد البنين والبنات قال نعم اه فتدبره ليدل على المعطوف والمعطوف عليه
دون المضاف اليه ومنه في الاسماء ونصه ولو قال علي ولدي وولد ولدي الاناث يكون
للاناث من ولده دون ذكورهم والاناث من ولد الذكور والاناث ومن فيهما سواء اه وهو
المتبادر من كلام المضاف أيضا لكن يأتي أن الوصف ينصرف الى ما يليه عندنا وهو
مؤيد للاسم في الاول في عبارة جواهر الفتاوى ومقتضى كلام الاشياء انه قيد للمضاف
اليه فقط ويقام بحرير المقام في كتابات تنقيح الطامدية فراجع اه (قوله وعكسه وقعت الخ)
عكس مبتدأ والجملة بعده أريد بها اللفظ الخبر والمراد أنه عكس ما قبله في كون القيد فيه
مقتضى ما فيكون المقابل العاطف بخلاف ما تقدم فان القيد فيه متأخر فيكون لما بعده
العاطف فالضمير في قوله لانه اقرب وفي قوله فيصرف عائدا للقيد وهو اللفظ بنى لالعمر و
كما هو مقتضى كلامه أن الوصف يعود الى ما يليه سواء تأخر أو تقدم فاذا قال علي
فقراء اولادي وجهته الى اني ينصرف الى الاول فقط وكذلك الوفا على ذكر اولادي

مطلب
ذا كان اللفظ محتملان تعين أحدهما
بغرض الواقف

مطلب
فما اذا قال علي اولادي واولاد
اولادي الذكور

وكذلك مسائل ثلاث وقعت على زيد
وعمر ونسألهما فالحالاهم فقط
وقفت على ولدي وولد ولدي
الذكور فالذكر كور راجع لولد الولد
فحسب وعكسه وقعت على بني زيد
وعمر ولم يدخل بنو عمر ولانه اقرب
الى زيد فيصرف اليه

مطلب
اذا تقدم القيد يكون المقابلة
العاطف

وأولادهم فيدخل فيه الاناث من أولاد الذكور بؤيده أن الأصل العطف على المضاف
ولم أر ما لو توسط الوصف من على أولاد الذكور وأولاد أولادى والظاهر انصرافه
للاول فقط فيخص الذكور اصله ويعم الذكور والاناث من أولاد أولاد الذكور
والاناث نعم لو قال أولادهم فيخص الذكور والاناث من أولاد الذكور وانعود الضمير اليهم
وفي الاسعاف لو قال على الذكور من ولدى وعلى أولادهم فهي للذكور من ولده اصله
ولو قال الذكور واناثا كانوا أو ذكور دون بنات الصلب فلا تعطف البنات الصلبة وتعطف
بنات أختها ولو قال على ذكور ولدى وذكور ولدى يكون للذكور من ولده اصله
وللذكور من ولده ولده ويكون الذكور من ولده البنين والبنات فيه سواء ولا يدخل انثى
من ولده ولا ولده ولده ولو قال على ولدى وعلى أولاد الذكور من ولدى يكون على ولده
اصله الذكور والاناث وعلى الذكور والاناث من ولده الذكور من ولده ولا يدخل بنات
الصلب اه (قوله هذا هو الصحيح) راجع لأصل المسئلة ومقابلته القول بأن السكينة
تنصرف للواقف لا لانه كما أفاده كلام المخير قبيل هذا الفصل والظاهر أن الخلاف في باقي
المسائل كذلك (قوله قلت وقد مننا) أى في هذا الفصل حيث قال الوصف بعد الجمل
يرجع الى الأخير عندنا الخ ويأتى قريبا وهذا تأييد لقوله فالذهب وراجع لولد الولد
فحسب لكن علمت مخالفتهم لكلام هلال والاسعاف (قوله عندنا) وعند الشافعي للجميع
ان لم يعطف بشئ كما ترى ويأتى (قوله من باب المحرمات) أى في كتاب النكاح (قوله وهو
الأصل) أى انصرف الشرط الى المتعاطفين عندنا وعند الشافعي (قوله في الشرط
المصرح به) مثل فلانة طالق وقلنا ان دخلت الدار فيه يكون دخول الدار شرطا
لاطلاقها لانه معطوف فقط اه ط (قوله والاستثناء بمشقة الله تعالى) لانه شرط حقيقة
وان سمي استثناء عرفا واحتراز به عن الاستثناء بالافق التلويح اذا ورد الاستثناء عقيب
جمل معطوف بعضها على بعض بالواو والخلاف في جواز رده الى الجميع والأخير خاصة
وانما الخلاف في الظاهر وعند الاطلاق فذهب الشافعي انه ظاهر في العود الى الجميع
وذهب بعضهم الى التوقف وبعضهم الى التفصيل ومذهب أبى حنيفة انه ظاهر في العود
الى الأخيرة اه والمراد بالتفصيل هو انه ان استقلت الثانية عن الاولى بالانصراف عنها
فلاخيرة والا فلا للجميع واحتراز بالجمل عن الاستثناء عقيب مفردات فانه لا يسلك اتفاقا
كما في شرح النخعي به مثال الاول وقفت دارى على أولادى ووقفت بستانى على اخوتى الا
اذا خروا وشال الشافعي وقفت دارى على أولادى وأولادهم الا اذا خروا (قوله
فتصرف الى ما يليه) أى الى ما يلي العاطف وهو المعطوف المتأخر وهو الاوجه من
صرفها للجميع ما في تحوير ابن الهمام (قوله فوجاء زيد وعمر والعالم) لا يخفى
أن الوصف هنا لا يمكن صرفه للجميع وان أمكن للاول لكنه غير محل اختلاف فالتناسب
تمثيل ابن الهمام بقوله كقيم وقر يش الطوال فها هو فان الطوال جميع طو يل يمكن صرفه

مطلب
الوصف بعد الجمل يرجع الى الأخير
عندنا

هذا هو الصحيح قلت وقد مننا أن
الوصف بعد المتعاطفين للأخير
عندنا وفي الزباني من باب المحرمات
وقواهم ينصرف الشرط اليهما
وهو الأصل قلنا ذلك في الشرط
المصرح به والاستثناء بمشقة الله
تعالى وإما في الصفة المذكورة في
آخر الكلام فتصرف الى ما يليه نحو
جاء زيد وعمر والعالم الى آخره فليحفظ
وفي المنظومة الهجينة قال
والوصف بعد الجمل اذا أتى
يرجع للجميع فيما ثبتا
عند الامام الشافعي فيما

للمعاطفين والآخرين نقطة والثاني مذهبا وحوا لوجهه كما علمت والاول مذهب الشافعي
قال في جمع الجوامع وشرحه الصفة كالاستثناء في العود الى كل المذهب على الاصح
ولو تقدمت نحو وقتت على اولادى وأولادهم المحتاجين ووقفت على محتاجي اولادى
وأولادهم فيه ودا الوصف في الاول الى الاولاد مع اولادهم وفي الثاني الى اولاد الاولاد
مع الاولاد وقيل لا اما المتوسطة فتعوقفت على اولادى المحتاجين وأولادهم فاختار
اختصاصها بما وليته ويحتمل أن يقال تعود الى ما وليه أيضا اهـ (تنبيه) حاصل ما مر
أن كلامنا في الشرط والاستثناء والوصف يعود الى المعاطفين جميعا عند الشافعي وكذا
عندنا الا الوصف فالى الاخير فقط لكن علمت مخالفتهم لما قدمناه عن هلال وغيره وقد
سئل المصنف عن وقف على اولاده وعددهم على القربة الشرعية وليس للذات حق
الا اذا كن عازبات ثم على اولادها موقوف عليهم ثم على اولادهم ونسبهم على أن من مات
منهم عن ولد فنصيبه لولده فهل هذا الشرط راجع للكل أو للجملة الثانية المعطوفة بهم
وما بعدها الطول الفصل بين الاولى والثانية وهو قوله ليس للذات حق الخ أجاب صرح
أصحابنا بأن قوله على أن كذا من قبيل الشرط لما فيها من معنى الزوم ووجود الجزاء
يلزمه وجود الشرط كما قال تعالى يسألونك على أن لا يشركن أى بشرط أن لا يشركن
وبأن الشرط اذا تعقب جلا يرجع الى الكل بخلاف الصفة والاستثناء فالى الاخير عندنا
ولم يفرق أصحابنا بين العطف بالوارد والعطف بهم وعلى هذا فبعد نصيب من مات عن ولد
لولده عم الا بالشرط المذكور وهو الموافق لفرض الواقفين اهـ ملخصا وظاهرا وأن طول
الفصل المذكور لا يضر أيضا (قوله ان كان ذا العطف بوار) قال العراقي في فتاواه
وقد أطلق أصحابنا في الأصول والفروع العطف ولم يبق بعده بأداة وعن سبكي الاطلاق
امام الحرمين والغزالي والشيخان وزاد بعضهم على ذلك فجعل ثم كالواو كالمقولى حكمه
عنه الرافعي ومثله امام الحرمين المسئلة بهم ثم قبلها بطريق البحث بما اذا كان ذلك
بالواو وعلمه فيه سوى (قوله الى الاخير) متعلق برجعا الذى هو جوابه أما (قوله)
ولو على البنين وفقا يجعل الخ) بهنى لو قال على بنى وله بنون وبنات يدخل فيه البنات لان
البنات اذا جعن مع البنين ذكرن باللفظ التذكير ولولاه بنات فقط أو قال على بناتى وله بنون
لا غير فالغلبة للمساكين ولا شئ لهم وعلمه في الاسماء وهذا البيت يعنى عنه البيتان
الاخيران (قوله وولد الابن كذا البنت) أى كذا ولد البنت فحذف المضاف وأبقى
المضاف اليه على جزئه اهـ ح أى لو وقف على ذرية يدخل فيه اولاد البنين وأولاد
البنات (قوله لو وقف الوقف على الذرية) أى لو قال على ذرية زيد أو قال على
أبدا ما تناسلوا يدخل فيه ولده وولده وولد البنين وولد البنات في ذلك سواء
(قوله من غير ترتيب الخ) أى ان لم يرتب بين البطون تقسم الغلة يوم تقي على عددهم
من الرجال والنساء والصبيان من ولده لاهله والاسفل درجة بالسوية بلا تفضيل ثم كذا

مطلبه
الشرط والاستثناء يرجع الى الكل
اتقانا الا الوصف فانه للاخير عندنا

مطلبه
على أن من مات عن ولد من قبيل
الشرط

ان كان ذا العطف بوار أما
ان كان ذا عطف ابهم وقفا
الى الاخير بانفاق رجعا
ولو على البنين وقفا يجعل
فان في ذلك البنات تدخل
وولد الابن كذا البنت
يدخل في ذرية بنت
لو وقف الوقف على الذرية
من غير ترتيب فما السوية
يقسم بين من علا والاسفل
من غير تفضيل لبعض فاقبل
وتنقص القسمة في كل سنة
ويقسم الباقي على من عظمه

مات أحد منهم سقط سهمه ونقض القسمة ونقسم بين من يكون موجوداً يوم تأتي الغلبة
 أما لورثب بأن قال بقدّم البطن الأعلى على الذين يلونهم ثم الذين يلونهم بطناً بعد بطن اعتبر
 شرطه وقيامه في الخصاص (قوله ولو على أولاده الخ) اعلم أنهم ذكروا أن ظاهر الرواية
 المقتضى به عدم دخول أولاد البنات في الأولاد مطلقاً أي سواء قال على أولادى بلفظ الجمع
 أو بلفظ اسم الجنس كولدى وسواء اقتصر على البطن الأول كما مثلنا أو ذكر البطن الثاني
 مضافاً إلى البطن الأول المضاف إلى ضمير الواقع كولدى وأولادى أو العائد على
 الأولاد كولدى وأولادى وأولادهم على ما في أكثر الكتب وقال الخصاص يدخلون في جميع
 ما ذكره قال على الرازي أن ذكر البطن الثاني بلفظ اسم الجنس المضاف إلى ضمير الواقع
 كولدى وولدوا لا يدخلون وإن بلفظ الجمع المضاف إلى ضمير الأولاد كولدى
 وأولادهم يدخلون وقال شمس الأئمة السرخسي لا يدخلون في البطن الأول ورواية
 واحدة وانما الخلاف في البطن الثاني وظاهر الرواية الدخول لأن ولد الولد اسم ابن ولده
 ولده وابنته ولده من ولده بنته يكون ولد ولده حقيقة بخلاف ما إذا قال على ولدى فان ولد
 البنت لا يدخل في ظاهر الرواية لأن اسم الولد يتناول ولده أصلاً وانما يتناول ولد الابن
 لأنه ينسب إليه عرفاً وهو اختيار لقول هلال وصححه في النهاية مستند الكلام محمد
 في السير الكبير وفي الأنساب أنه الصحيح وجزم به قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي
 وتلميذه الشاذلي وابن الشخصية وابن نجيم والطائفي وغيرهم من المتأخرين وكذا الخبير
 الرملي في موضع من فتاواه وخالف في موضع آخر وقيام تحرير ذلك وترجيح ما جرح إليه
 المتأخرون في كتاب تنقيح الحامدية وقدّمنا في الجهاد بعض ذلك ثم رأيت في فتاوى
 الكاظمي جواباً مطوّلاً للعلامة الشيخ علي المقدسي ملخصه أن الحق ابن الهمام قال
 في الفتح ولو ضم إلى الولد ولد الولد فقال على ولدى وولدوا لا يدخلون وأولاد بنه
 وأولاد بناته كذا اختاره هلال والخصاص وصححه في النهاية وانما كذا الخصاص رواية
 حرمان أولاد البنات وقال لم أجسد من يقوم برواية ذلك عن أصحابنا وانما روى عن أبي
 حنيفة فبين أوصى بثلاث ماله لولد فدفان وجدله ولد كور واثان أصليه يوم موت الموصي
 كان بينهم وإن لم يكن له ولد أصلاً بل ولد ولد من أولاد الذكور والاثان كان لأولاد
 الذكور دون أولاد الإناث فكانهم قاسوه على ذلك وفرق شمس الأئمة بينهما بالفرق
 المشهور والمذكور في النهاية وغيرها أي ما قدّمناه عنه فهذا ابن الهمام المعروف بالحق
 عند الخاص والعامة قد اعتمد على هؤلاء الأئمة العظام أمّا هلال فإنه تليد أبي يوسف وأما
 الخصاص فقد شهد به بالفضل شمس الأئمة الطائفي فقال إن الخصاص أمام كبير في العلوم
 يصح الاقتداء به وقد اقتدى به أئمة الشافعية وأما قاضيان وشمس الأئمة في الطبقات
 يفتي عن التطويل وإذا كان مثل الإمام الخصاص لم يجسد من يقوم برواية حرمان
 أولاد البنات في صورة ولدى وولدوا يعلم أن الصورة التي باقها الجمع ليس فيها اختلاف

مما لا بد
 في تحرير الكلام على دخول
 أولاد البنات

ولو على أولاده ثم على
 أولاد أولاده قد جعل
 وقفاً واليس في ذلك
 أولاد بنه على ما نقل

رواية قطعا بل دخول أولاد البنات في ساروا بة واحدة فمن هذا قال شيخ مشايخنا
السري ابن الشحنة ينبغي أن تصحح رواية الدخول قطعا لأن في النص محمد بن أبي حنيفة
والمراد بهم أبو حنيفة وأبو يوسف وقد انضم إلى ذلك أن الناس في هذا الزمان لا يفهمون
سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعلمهم وعرفهم مع كونه حقيقة لا ينظر وقد وقع
الشيخ مشايخنا الصدر الأجل المولى ابن كمال باشا مثل ما وقع من ابن الهمام من الاعتماد
على هؤلاء الأئمة العظام قال ويقطع عرق شبهة الاختلاف في صورة أولاد أولادى ما نقله
في الذخيرة عن شمس الأئمة السرخسي أن أولاد البنات يدخولون رواية واحدة وأما
الرواية فإنها قال آمنوني على أولادى اه وبهذا البيان انضم أن ما وقع في بعض
الكتب كالنجيس والواقعات والحجوة الرضوى من ذكر الخلاف في العبارة المذكورة
من قبيل نقل الخلاف في إحدى الصورتين قياسا على الأخرى مع قياس الفرق بينهما وما
ذكره في التعليق من أن ولد البنت ينسب لآبائه لا يساعدهم لأنه أن يريد أن الولد
لا ينسب إلى الأم لغة وشعر عا فلا وجه له إلا شبهة في صحة قول الواقف وقتت على أولاد
بناتى وإن أراد لا ينسب إليهما فلا يجزى نفعا في عدم دخول ولد البنت في الصورة
المذكورة لما عرف أن دخوله فيها يحكم العبارة لا يحكم العرف والدخول يحكم العرف
انما هو في صورة الوجه الآخر وهما ولدى وأولادى والتعليق المذكور ينطبق عليهما
وقد ذكر شيخ الإسلام ابن الشحنة أن العرف موافق للحقيقة القولية فيجب المنسب إليه
والتعليق بل عليه اه وقد أجاب العلامة الحانوتى بمثل ما قاله المقتدى (قوله يشترك
الاناث والذكور) أي عند الاجتماع تغلبا للذكر على المؤنث (قوله ومما يكثر وقوعه
الخ) اعلم أن هذه المسئلة وقع فيها اختلاف واشتباه ولا سيما على صاحب الاشباه والمرايت
الامر كذلك جرت فيها حين وصولي الى هذا المحل رسالة سميت الاقوال الواضحة الجلية
في مسئلة نقض القسمة في مسئلة الدرجة الجعلية وكنت ذكرت شيئا من ذلك في كتابي
تنقيح الحامدية وأوصحت فيه المسئلتين بما تقر به العيون فمن أراد الوقوف على حقيقة
الامر فلا يرجع الى هذين التأليفين فان ذلك يستمدح كلاما طويلا ولا نذكر لك خلاصة
ذلك باختصار وذلك أنه اذا وقف على أولاده ثم على أولادهم وهكذا مرتبين البطلون
وشرط أن مات عن ولد فمصيبه لولده أو عن غير ولد فمصيبه لمن في درجته ومن مات
قبل استحقاقه لشيء وله ولد قام ولده مقامه واستحق ما كان يستحقه لو بقي حياته
الواقف أو غيره عن عشرة أولاد مثلاً ثم مات أحد هم عن ولد يعطى سهمه لولده علا
بالشرط فلو مات بعده آخر عن ولد وعن ولد ولدت والده في حياة أبيه فهل يعطى هذا
الولد مع عمه حصته بجهة لان الواقف جعل درجته درجة أبيه وهي درجته الجعلية
فيشارك أهل الطبقة الاولى وهي درجة عمه أو لا يعطى له شيئا أفتى السبكي بعدم
المشاركة ونخص العم حصته أبيه بناء على أن المتوفى في حياة والده لا يسمى موقفاً عليه

بني أولادى كذا أفاري
واخوتى واقطأتني احسب
يشترك الاناث والذكور
فيه وذلك واضح مسطور
ومما يكثر وقوعه ما لو وقف على
ذريته مرتبة او جعل من شرطه
ان من مات قبل استحقاقه وله ولد
قام مقامه لو بقي حياً فهل له حظ
أبيه لو كان حياً ويشترك الطبقة
الاولى ولا

مطلب
مهم في مسئلة السبكي الواقعة
في الاشباه في نقض القسمة
والدرجة الجعلية

قوله أو لا يعطى له شيء هكذا بخطه
وأهل الأوفى حذف كلمة له اللهم
الأن يجعل الجار والمجرور نائب
فاعل يعطى على قوله لوجود
المفعول به أو يقرأ الفعل بالبناء
للفاعل تامل اه محققه

ولامن أهل الوقف وانما يعمل بشرطه الاول وهو كل من مات عن ولد فخص به لولده فكما
مات واحد من العشرة يعطى سهم لولده دون ولد لولده الذي مات قبل الاستحقاق الى أن
يموت العاشر من الطبقة العليا فاذا مات هذا العاشر عن ولد لا يعطى نصيبه لولده بل تنقض
القسمه ويقسم على البطن الثاني قسمه مسماة ثمة ويطل قول الواقف من مات عن ولد
فخص به لولده ويرجع الى العمل بقوله ثم على أولادهم حيث رتب بين الطبقات وبعد ذلك
فكل من مات من البطن الثاني عن ولد فخص به لولده وهكذا الى أن يموت آخر هذه الطبقة
الثانية فبطل القسمه وتسمأ نف قسمه اخرى على الطبقة الثالثة وهكذا الى آخر الطبقات
كما نص عامه الخصاص وغيره لكن السبكي قسم على الموقوف من كل طبقة عند استنفاف
القسمه وأعطى حصة كل ميت لأولاده وأما الخصاص فقسم على عدد أهل الطبقة التي
تسمأ نف القسمه عليها ولم ينظر الى أصولهم فهذا خلاصة ما قاله السبكي "وظائفه الجلال
السيوطي فاختر أن ولد من مات قبل الاستحقاق يقوم مقام والده عملا بالشرط ويستحق
من جده مع اعمامه وأنه اذا مات أحد من اعمامه عن غير ولد استحق معهم أيضا لأن
عدم كونه من أهل الوقف عنوع بل صريح قول الواقف ومن مات من أهل الوقف قبل
استحقاقه انه منهم فأهل الوقف يشمل المستحق ومن كان بصدد الاستحقاق وأنه اذا مات
آخر من في الطبقة عن ولد يعطى سهم لولده وحاصله أنه خالفه في شيئين أحدهما أن أولاد
المتوفى في حياة والده لا يحرمون مع بقاء الطبقة الاولى بل يستحقون معهم عملا بشرط
الدرجة الجعلية ثانيهما أنه اذا انقرضت الطبقة لا تنقض القسمه كما هو صريح اعطائه
سهم آخر من مات من الطبقة لولده فقوله في الاشياء انه وافق السبكي على نقض القسمه غير
صحيح ثم ان صاحب الاشياء قال ان مخالفة السبكي في أولاد المتوفى في حياة أبيه واجبة
وأما نقض القسمه بعد انقراض كل بطن فقد أفتى به بعض علماء العصر وعزوه للخصاص
ولم يتنبهوا للفرق بين صورتي الخصاص والسبكي فان صورة السبكي ذكر فيها العطف
بكامة ثم بين الطبقات وصورة الخصاص قال فيها وقف على ولده وولده ونسلهم مرتبا
أى قائلا على أن يبدأ بالبطن الاعلى ثم بالذين يلوهم ثم بالذين يلوهم بطن بعد بطن فصدد
مسألة الخصاص اقتضى اشتراك البطن الاعلى مع الاسفل وقوله على أن يبدأ بالبطن
الاعلى اخراج بعد الدخول وصدره مسألة السبكي اقتضى عدم الاشتراك للعطف بهم
لأبوالواقف نقض القسمه خاص بمسألة الخصاص دون مسألة السبكي فكيف يصح أن
يستدل بكلام الخصاص على مسألة السبكي وحاصله أنه ان عبر بالواو بين الطبقات
مرتبا بعده بأن يبدأ بالبطن الاعلى تنقض القسمه عند انقراض كل بطن كما قاله الخصاص
وان عبر بهم لا يصح القول بنقض القسمه خلافا للسبكي بل كلمات أحد عن ولد يعطى
سهم لولده في جميع البطون هذا خلاصة ما قاله في الاشياء وقد رد عليه جميع من جاء
بعده حتى ان العلامة المقدسي أفتى في الرد عليه رسالة مسئلة ذكرها الشرنبلالي

أفق السبكي بالمشاركة وخالفه السيموطي وهذه المخالفة واجبة كما أفاد ابن نجيم في الاشباه من القاعدة التاسعة لكنه ذكر بعد ورقتين أن بعضهم يعبرين الطبقات بهم وبعضهم بالواو فبالواو وشارك (٦٧٥) بخلاف ثم فرجه من أم لامع شرح الوهمانية

فانه نقل عن السبكي واقعتين
أخرين يحتاج اليهما ولم يزل
العلماء متحيرين في فهم شروط
الواقعتين الا من رجعهم الله ولقد
أقبت فيمن وقف على أولاد
الظهور دون الاناث فئات
مستحقة عن ولدين أبوهما من
أولاد الظهور بأنه ينتقل نصيبها
لهم المصدق كونهم من أولاد
الظهور باعتبار أبيهما كما يعلم من
الاسعاف وغيره وفي الاسعاف
والتارخانية لو وقف على عقبه
بكون ولده وولد ولده أبدا
ماتنسلوا من أولاد الذكور دون
الاناث الا أن يكون أزواجهن
من ولده الذي كوركل من يرجع
نسبه الى الواقف بالا بناء فهو من
عقبه وكل من كان أبوه من غير
الذكور من ولد الواقف فليس
من عقبه انتهى وسيجي في
الوصايا أنه لو أوصى لأله أو جنسه
دخل كل من ينسب اليه من قبل
آبائه ولا يدخل أولاد البنات
وأخيه الوأوصت الى أهل بيتها
أو جنسها لا يدخل ولدها الا أن
يكون أبوه من قومها لان الولد
انما ينسب لابيه لآلته قلت وبه
علم جواب طائفة لو وقف على
أولاد الظهور دون أولاد البطون
فئات مستحقة عن ولدين أبوهما
من أولاد الظهور هل ينتقل
نصيبها لهم ما فاجبت نعم ينتقل

في مجموع رسائله وحقق فيها عدم الفرق في نقض القسمة بين العطف بهم والعطف بالواو
المقتربة بما يفيد الترتيب وقال قد أفق بذلك جماعة من أفضل الحنفية والشافعية منهم
السري عبد البر بن الشحنة الحنفي ونور الدين المحلى الشافعي وبرهان الدين الطرابلسي
الحنفي ونور الدين الطرابلسي الحنفي وشهاب الدين الرملي الشافعي والبرهان بن أبي
شريف الشافعي وعلاء الدين الاخميمي وغيرهم قلت وأفق بذلك أيضا العلامة ابن السبكي
في سؤال مرتب بهم وقال الصواب نقض القسمة كما اقتضاه صريح كلام الخصاصف ولا
أعلم أحدا من مشايخنا خالفه في ذلك بل وافقه جماعة من الشافعية وغيرهم اه وقد
ايد العلامة ابن حجر في فتاواه القول بنقض القسمة على نحو ما مر عن الخصاصف ونقل مثله
عن الامام البلقيني وغيره في صورة الترتيب بهم فقد تحرر بهذا أن الصواب القول بنقض
القسمة بلفرق بين العطف بهم أو بالواو والمقتربة بما يفيد الترتيب وأن اشتراط الدرجة
الجمالية مع تبرأكن الذي عليه جمهور العلماء قيام من مات في حياة والده قيام والده
في الاستحقاق من سهم جده وأما دخوله في الاستحقاق من عه ونحوه من هو في درجة
أبيه المتوفى قبل الاستحقاق فقد وقع فيه هترك عظيم بين العلماء فمنهم من قال بدخوله
في الموضعين وهو اختيار السيموطي كما مر ووافقه جماعة كثيرون واعتقده الشرنبلالي
وأف فيه رسالة تبع فيها العلامة المقدسي وأفق جماعة كثيرون من أئمة المذاهب
الاربعة بعدم دخوله في الثاني وهو الذي حقه في الرسالة وفي تنقيح الحامدية والله
سبحانه أعلم فاعتنم توضيح هذا المثل واشكر مولانا عز وجل (قوله أفق السبكي
بالمشاركة وخالفه السيموطي) العبارة مقابلية لما ظهر لك مما قررناه فان السبكي أفق
بعدم المشاركة بنقض القسمة والسيموطي خالفه في الاصرين لافي أحدهما خلافا للاشباه
(قوله وهذه المخالفة واجبة) أي يجب القول بمشاركتها لاهل درجة أبيه على التفصيل
الذي قلناه أو مطلقا (قوله فبالواو) أي المقتربة بما يفيد الترتيب بين الطبقات وقوله
بشارك صوابه تنقض القسمة (قوله بخلاف ثم) فان القسمة لا تنقض فيما بانقراض
كل طبقة وقد علمت أن الصواب نقض القسمة في الموضعين (قوله واقعتان الخ)
أفقتي مثله الحانوتي (قوله بأنه ينتقل نصيبها لهما) أي اذا وجد في كلام الواقف ما يدل
على انتقال نصيب الميت لولده (قوله وفي الاسعاف الخ) هذا كله الى الفصل ساقط من
بعض النسخ فريد على أنه لم يوجد في أصل النسخة ما فيه من التكرار بإعادة الحادثة
التي أفقتيها (قوله الا أن يكون أزواجهن من ولده) استثناء من قوله دون الاناث
وهذا دليل ما أفقتي به وهو مراده من قوله كما يعلم من الاسعاف وهذا يؤيد سقوط
هذه الجملة من أصل النسخة (قوله كل من يرجع الخ) توضيح لما قبله ط وسيد ذكر
في الفصل الآتي تفصيل العقب والنسل والاول والجنس ويأتي الكلام عليه والله
سبحانه أعلم

نصيبها لهم المصدق كونهم من أولاد الظهور باعتبار والدهما المالك كور والله أعلم

* (فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد) *

ما قدمه عن جواهر الفتاوى وما بعده الى هنا من متعلقات هذا الفصل فكان المناسب ذكره فيه (قوله وعبارة المواهب) أي مواهب الرحمن للعلامة برهان الدين ابراهيم الطرا بلسي صاحب الاسعاف (قوله في الوقف على نفسه) أي في فصل الوقف على نفسه وظاهره أن جميع ما ذكره عبارة المواهب وليس كذلك لأن أكثر ما ذكره هنالم يذكر في المواهب (قوله جعل ربه لنفسه الخ) تقدم هذا في قول المتن وجاز جعل غلة الوقف لنفسه عند الثاني (قوله ثم ونم) حكاية لما يذكره الواقف من العطف بنم في وقته كقوله ثم من بعدى على أولادى ثم على أولادهم وهذا لا مدخل له في نقل الخلاف لأن الخلاف في جعله الربيع لنفسه لا لأولاده ونحوهم نعم من جعل الوقف على النفس باطلاً بطل ما عطف عليه أيضاً (قوله كجمله لولده) متعلق بقوله جاز لكن لا بقيد كونه عند الثاني كما علمت (قوله ولكن يختص بالصلي) أي بالبطن الأول أن وجد فلا يدخل فيه غيره من البطون لأن لفظ ولدى مفرد وانعم معنى بجملته أولادى باللفظ الجمع على ما يأتي (قوله ويهم الاتنى) أي كالتذكر لأن اسم الولد مأخوذ من الولادة وهي موجودة فيه ما درر واسعاف (قوله ما لم يبق بعد الذكر) في بعض النسخ بالذكور وهي كذلك في الدرر (قوله ويستقل به الواحد) أي بأن كان له أولاد حين الوقف قالوا الواحد أو لم يكن له الواحد فان ذلك الواحد يأخذ جميع غلة الوقف لأن لفظ ولدى مفرد مضاف فيهم بخلاف الوقف على بنه فان الواحد يستحق نصفها والنصف الآخر للقراء لأن أقل الجمع اثنان كما في الاسعاف وقدم في الفروع (قوله فان اتنى الصلي) أي مات والاولى التعبير به (قوله دون ولد الولد) لاقتصاره على البطن الأول ولا استحقاقه بدون شرط اسعاف وانما صرف للقراء لا لقطاع الموقوف عليه كما في الدرر وهذا يسمى منقطع الوسط كما قدمناه (قوله فيختص بولد الابن) أي لا يشاركه في الغلة من دونه من البطون ويكون ولد الابن عند عدم الصلي بمنزلة الصلي درر أي لأنه ينسب اليه وفي الخصاف فان لم يكن له ولد لصابه ولا ولد ولد وكان له ولد ولد ولد فالغلة له ولان كان أسفل من البطون والفرق بينه وبين الصلي حيث لم يدخل مع الصلي من هو أسفل أنه لما نزل الى ثلاثة أبطن فقد صاروا مثل الفخذ والقبيلة كما لو قال لولد العباس بن عبد المطلب فهو لمن ينسب الى العباس ٥ ملخصاً (قوله ولو اتنى) لأن لفظ الولد يعمها كما قدمناه آنفاً (قوله في الصحيح) وهو ظاهر الرواية وبه أخذ هلال لأن أولاد البنات ينسبون الى آبائهم لا آباء أمهاتهم بخلاف ولد الابن درر وقوله بجملته أولاد الابن أي فانه يدخل فيه ولد البنات وقدمنا تحريره (قوله ولوزاد ولد ولد فقط) أي مقتصر على البطن الأول والثاني (قوله اقتصر عليهم) أي على البطنين قال في الدرر يشتركون في الغلة ولا يقدم الصلي على ولد الابن لأنه سوى بينهما أي حيث لم يذكر ما يدل على الترتيب بخلاف ما إذا رتب كما

* (فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد) *
من الدرر وغيرها وعبارة المواهب
في الوقف على نفسه وولده ونسبه
وعقبه جعل ربه لنفسه أيام
حياته ثم جاز عند الثاني وبه
يقضى كجمله لولده ولكن يختص
بالصلي ويهم الاتنى ما لم يبق بالذكر
وباستقلال به الواحد فان اتنى
الصلي فلا يقرأ دون ولد الولد
الا أن لا يكون حين الوقف صلياً
فيختص بولد الابن ولو اتنى دون
من دونه من البطون ودون ولد
البنات في الصحيح ولوزاد ولد
ولدى فقط اقتصر عليهم

بأنى ثم قال في الدرر ثم اذا انقضى الاولاد وأولادهم في الصورتين المذكورتين أى
 صورة الاقتصار على البطن الاول وصورة زيادة الثماني صرفت الغلة الى الفقراء لا تقطاع
 الموقوف عليه اه أى لانه في الصورتين لا يدخل البطن الثالث حيث لم يذكر الولد
 بلفظ الجمع (قوله ولو زاد البطن الثالث) بأن قال على ولدى وولدى وولدى وولدى
 ولدى درر (قوله عم نسبه) أى صرف الى أولاده ما تناسلوا لانه لم يبق واحد من
 أولاده وان سئل درر (قوله ويستوى الاقرب والابعد) أى يشترك جميع البطون في
 الغلة لعدم ما يدل على الترتيب وعمله انحصاف بأنه لما سمي ثلاثة أبطن صاروا بمنزلة الفخذ
 وتكون الغلة لهم ما تناسلوا قال ألا ترى أنه لو قال على ولدى وولدى وولدى وولدى وولدى وولدى
 ثلاثة أبطن أو أكثر أن هؤلاء بمنزلة الفخذ والغلة لمن كان من ولدى وولدى وولدى وولدى وولدى وولدى
 أبدا (قوله الآن يذكر ما يدل على الترتيب) بأن يقول الاقرب فالاقرب أو يقول على
 ولدى ثم على ولدى ولدى أو يقول بطنا بعد بطن فحينئذ يبدأ بما بدأ به الواقف درر (قوله كما
 لو قال الخ) مرتب بقوله عم نسبه وعبارة الدرر كذا أى صرف الى أولاده ما تناسلوا
 لا الفقراء اذا قال على ولدى وأولاد وأولاد وأولاد أى صرف الى أولاده ما تناسلوا
 الاقرب والابعد الآن يذكر ما يدل على الترتيب كما مر اه قال محشبه عزمى زاده قوله أو
 قال ابتداء الخ هذا الخالف لما في الثانية رجل وقف أرضا على أولاده وجعل آخره للفقراء
 فبات بعضهم قال هلال يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء الى ولد
 الولد اه وهو موافق لما في الخلاصة والبرازية وخزانة الفتاوى وخزانة المفتين والنفق
 نعم قال في الاختيار شرح المختار لو قال على أولادى يدخل فيه البطون كلها العموم اسم
 الاولاد ولكن يقدم البطن الاول فاذا انقضى فالثاني ثم من بعدهم يشترك جميع
 البطون فيه على السواء قريبهم وبعيدهم اه وقد استفتى عن ذلك بعض العلماء من
 المولى أبى السهود وأدرج في سؤاله عبارة واقعة في بعض الكتب موافقة لما مر عن
 الاختيار فأجاب عنه المولى المذكور بما حاصله ان هذه المسئلة قد أخطأ فيها ارضى الدين
 السرخسى في محيطه واعتد عليه صاحب الدرر اه وما قاله حق مطابق للكتب المعتمدة
 كما نكتة وخلافه شاذ ثم ان ما في الدرر غير موافق لذلك القول الشاذ أيضا لان مؤدى
 كلامهم تقديم البطن الاول ثم البطن الثاني ثم الاشتراك بين الاقرب والابعد بخلاف
 ما يدل عليه كلام الدرر من استواء الاقرب والابعد أولا وآخرا اه ما في العزيمة ملخصا
 وأقارن قول المفتى أبى السهود واعتد عليه صاحب الدرر فيه نظر لان كلام الدرر غير
 موافق لكل من القولين لكن جزم بمسئله في فتح القدير والمقدس في شرحه والاشباه في
 قاعدة الاصل الحقيقة ثم ما في الثانية وغيرها ذكره انحصاف أيضا (قوله ولكن سماهم)
 فقال على فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء درر قلت فلو كان أولاده أربعة وسعى
 منهم ثلاثة لم يدخل المسكوت عنه فلو قال ثم على أولادهم لم يدخل أولاد المسكوت عنه

مطلب
 لو قال على أولادى بلفظ الجمع
 هل يدخل كل البطون

ولو زاد البطن الثالث عم نسبه
 ويستوى الاقرب والابعد الا
 أن يذكر ما يدل على الترتيب كما
 قال ابتداء على أولادى بلفظ
 الجمع أو على ولدى وأولاد ولدى
 ولو قال على أولادى ولكن سماهم
 فبات أحدهم

مطلب
 وقف على أولاده وسماهم

اعود الضمير في أولادهم الى المسمين بخلاف ما اذا قال ثم على أولاد أولادهم فانهم يدخلون
 لانه لم يصف اليهم ويدل عليه ما في الاسماء لو قال على ولدي وأولادهم وأولاد أولادهم
 وله أولاد مات بعضهم قبل الوقف يكون على الاحياء وأولادهم فقط دون أولاد من مات
 قبل الوقف لان الوقف لا يصح الا على الاحياء ومن سجد دون الاموات وقد أعاد
 الضمير الى أولاد الاحياء يوم الوقف دون غيرهم ولو قال على ولدي وولد ولدي وأولاد
 أولادهم دخلوا القوله وولد ولدي فان ولد من مات قبله وولد له ادهم لمخصا (فروع مهمة)
 قال على ولدي المخلوقين ونسلي لخدمته له وولد له يدخل بقوله ونسلي بخلاف ما اذا قال
 ونسلاهم فان الحادث لا يدخل هو ولا أولاده ولو قال على ولدي المخلوقين ونسلاهم وكل
 ولي يحدث لي فانه يدخل الحادث دون أولاده ولو قال على ولدي المخلوقين ونسلاهم ونسل
 من يحدث لي دخل أولاد الحادث دونهم ولو قال على ولدي المخلوقين وعلى أولاد أولادهم
 ونسلاهم يدخل أولاد أولادهم بقوله ونسلاهم وان تجاوزهم بطن بخلاف ما اذا قال على
 ولدي المخلوقين وعلى نسل أولادهم اه مخصص من المضاف (قوله صرف نصيبه
 للفقراء) لانه وقف على كل واحد منهم بخلاف ما اذا وقف على أولاده ثم للفقراء أي ولم
 يسم الأولاد فبعضهم فانه تصرف الى الباقي لانه وقف على الكل لا على كل واحد
 أفاده في الدرر (قوله لم يخصص ابنها) أي المتولد من الواقف يكون نصيبها للجميع
 الأولاد درر لكن مقتضى ما قدمناه في بيان المنقطع أن يصرف نصيبها الى الفقراء
 تأمل (قوله دخل الاناث على الابوجه) لان جميع الذكور عند الاختلاط يشمل الاناث
 كما سافط (قوله لا يدخل البنون) وكذا لا تدخل المثنى في الصورتين لاننا لم نعلم ما هو
 هندية ط (قوله فالغلة للمساكين) ولا شيء للبنات أو البنين لعدم صدق كل منهما ما
 على مدلول الآخر برهان ط (قوله ويكون وقفا منقطعها) أي منقطع الاول (قوله
 فان حدث ما ذكر) أي بأن ولده بنون في الاول أو بنات في الثاني عاد الوقف اليه أي
 الى الحادث (قوله ويدخل في قسمة الغلة الخ) قال في الفتح ثم المستحق من الولد كل من
 من أدركه خروج الغلة عاتقا في بطن أمه حتى لو حدث ولو بعد خروج الغلة بأقل من ستة
 أشهر واستحق ومن حدث الى تمامها فصاعدا لا يستحق لانا نيقن بوجود الاول في البطن
 عند خروج الغلة فاستحق فلو مات قبل القسمة كان لورثته وهذا في ولد الزوجة أما
 لو جاءت أمه بولد أقل من ستة أشهر فاعترف به لا يستحق لانه منهم في الاقرار على الغير
 أعني باقي المستحقين بخلاف ولد الزوجة فانه حين يولد ثابت النسب (قوله مدطوع
 الغلة) قال في الفتح وخروج الغلة التي هي المنسطة وقت انعقاد الزرع حبا وقال بعضهم
 يوم يصير الزرع متفقا ما ذكره في الخبائية وهذا في الحطب خاصة وفي وقف المضاف يوم
 طلعت الثمرة وينبغي أن يعتد بروق أمانه العاهة كما في الحطب لانه بالانعقاد يأمن العاهة
 وقد اعتد برأيه وأما على طريقة بلادنا من اجارة أرض الوقف لمن يزرعها لنفسه

صرف نصيبه للفقراء ولو على
 امرأته وأولاده ثم مات لم يخصص
 ابنها نصيبها اذ لم يشترط رد نصيب
 من مات منهم الى ولده ولو قال
 على بناتي أو على اخوتي دخل
 الاناث على الابوجه وعلى بناتي
 لا يدخل البنون ولو قال على بناتي
 ولا بنات فقط أو قال على بناتي وله
 بنون فالغلة للمساكين ويكون
 وقفا منقطعاً فان حدث ما ذكر
 عاد اليه ويدخل في قسمة الغلة
 من ولده دون نصف حول مد
 طابوع الغلة لالاكثر اذا ولدت
 مباته أو أم ولده الممتقة

مطابق
 في بيان طابوع الغلة الذي أنيط به
 الاستحقاق

بأجرة تستحق على ثلاثة أقساط كل أربعة أشهر قسط فيجب اعتبار ادراك القسط
فهو كادراك الغلة فكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق
استحق هذا القسط ومن لا فلا اه (قوله لدون سنتين) أى من وقت الابانة والاعتق
وان كان لاكثر من ستة أشهر من وقت وجود الغلة لحكم الشرع بوجود الحمل قبل
الطلاق والاعتق لمزومة الوطء في العدة فيكون موجودا عند طوع الغلة اه ح (قوله
لثبوت نسبه بالأحل وطئها) هو معنى قولنا لحكم الشرع الخ وهو تعليل لقوله الا اذا
ولدت أى يدخل في صفة الغلة اذا ولدت بمسائه الخ والمراد دخوله في كل غلة خرجت
في هذه المدة لتحقق وجوده عندها (قوله فلو يحل) أى وطئها بأن كانت أم ولد غير
معتقة أو زوجة أو معتقة رجعى (قوله فلا) أى لا يدخل الا اذا ولدت لدون ستة أشهر
من وقت الغلة ط (قوله وتقسم بينهم بالسوية) يعنى عنه قوله سابقا ويستوى الاقرب
والابعد الخ ط (قوله وان قال للذكر كائنين الخ) فيه اختصار وأصله ما فى الاسعاف
ولو قال بطنان بعد بطن للذكر مثل حظ الانثيين فان جاءت الغلة والبطن الاعلى ذكور
واناث يكون بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان ذكر فقط أو اناث فقط فبالسوية
غير أن يفرض ذكر مع الاناث أو أنثى مع الذكور بخلاف ما لو وصى بثلاث ماله لولد
زيد بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وكانوا ذكورا فقط أو اناث فقط فانه يفرض مع
الذكور أنثى ومع الاناث ذكر ويقسم الثلث عليهم فاصحابهم أخذوه وما اصاب
المفهوم اليهم يرد الى ورثة الموصى والفرق أن ما يظل من الثلث يرجع ميراثا الى ورثة
الموصى وما يظل من الوفا لا يرجع ميراثا وانما يكون للبطن الثانى وأنه لاحق له مادام
أحد من البطن الاعلى باقيا فعلم أن مراده بقوله للذكر مثل حظ الانثيين انما هو على
تقدير الاختلاط لا مطلقا وعلى هذا أمور الناس ومعانيهم اه (قوله فرض ذكر)
كذا فى كثير من النسخ وفي بعضها ذكر انما نصب فيكون فرض مبيها للفاعل (قوله فالغلة
لجميع ولده الخ) لانه لم يرتب بين البطون ولم يفضل بين الذكور والاناث (قوله ونصيب
الميت لولده أيضا) أى ما اصاب الميت يأخذه ولده منضم الى نصيبه لانه استحققه من
وجهين اسعاف وكذا يقال لورثته بين البطون وشروط انتقال نصيب الميت لولده كإبائه
فى الاسعاف (قوله بالارث) الاولى حذفه والاقتصار على ما بعده لانه ليس ارثا حقيقة
ولذا لو كان ولد الميت ذكر أو أنثى استحقاه سوية نعم هو شبهه بالارث من حيث انتقال نصيب
الاصل الى فرع (قوله ولو قال الخ) أى فى صورة الترتيب بين البطون طبقة بعد طبقة
كما صورته الخ صاف وتبعه فى الاسعاف وقوله أو سكت معطوف على قوله لو قال والحاصل
انه اذا رتب بين البطون لا يعطى للبطن الثانى ما لم يفرض الاول الا اذا شرط بعد ذلك
أن من مات عن ولد نصيبه لولده فيعطى لولده وان كان من البطن الثانى فان سكت
عن بيان نصيبه لا يعطى لولده بل يرجع لاصل الغلة فيقسم على جميع المستحقين وكذا

مطابق

قال للذكر كائنين ولم يوجد الا
ذكور فقط واناث فقط

لدون سنتين اثبوت نسبه بالأحل
وطئها فلو يحل فلا احتمال
علوقه بعد طوع الغلة وتقسم
بينهم بالسوية ان لم يرتب البطون
وان قال للذكر كائنين فكما قال
فلو وصى فرض ذكر مع
الاناث وأنثى مع الذكور ويرجع
سهمه للورثة لعدم صحة الوصية
للمهاوم فلا بد من فرضه ليعلم
ما يرجع للورثة ولو قال على ولدى
ونسلى أبدا وكل مات واحد منهم
كان نصيبه لولده فالغلة لجميع
ولده ونسله جميعهم وميتهم بالسوية
ونصيب الميت لولده أيضا بالارث
علابا بشرط ولو قال وكل من مات
منهم من غير نسلى كان نصيبه لمن
فوقه ولم يكن فوقه أحد أو سكت
عنه يكون راجعا لاصل الغلة لا
للقرا مادام نسله باقيا والنسلى
اسم للولد وولده أيضا

أذا بن نصيب من مات عن غير ولد بأن شرط عوده لا على طبقة أو بان في درجته وطبقته
 أولن دونه أتبع شرطه فان لم يوجد ما شرطه عاد نصيب ذلك الميت لاصل الغلة فيقسم
 على الجميع لا على الفقراء لانه شرط تقديم النسل عليهم فلاحق لهم ما بقى أصل من نسبه
 وكذلك لو سكت عن نصيب من مات فانه يرجع الى أصل الغلة قلت وبه هذا ظاهر لان
 لو شرط عود نصيب من مات عن غير ولد الى من في درجته الاقرب فالاقرب منهم كما هو
 الغالب في الاوقاف ولم يوجد في الدرجة أحد يرجع نصيبه الى أصل الغلة لا الى أعلى
 طبقة كما أفق به كثيرون منهم الرمي ولا الى الاقرب من أي طبقة كانت كما أفق به
 آخرون منهم الرمي أيضا لانه انما اشترط الدرجة واشترط الاقرب من أهل الدرجة فاذا
 لم يوجد في الدرجة أحد لم يوجد شرطه فتلغوا الاقربية أيضا وحيث لم يوجد الشرط
 يرجع نصيبه الى أصل الغلة اذ لا فرق بين قوله لا على طبقة وقوله لمن في درجته من أفق
 بخلاف ذلك فقد خالف ما نص عليه المصنف وتبعه في الاسعاف ولم يستند أحد منهم الى
 نقل يعارض ذلك فحين الرجوع الى المخصوص عليه كما وضح ذلك في تنقيح المطامير
 بما لم أسبق اليه ثم بعد أيام من تحرير هذا المقام ورد على السؤال من طرابلس الشام
 مضمونه انه وجد في درجة المتوفى أولاد عم وفي الدرجة التي تحت أولاد أخت وفيه
 فتاوى بجاعة من أهل العصر تبعا لما في الخبرية بالتقال نصيب المتوفى الى أولاد الأخت
 لانهم اقرب نسب وان كانوا أنزل درجة وأقيمت بعوده لأولاد العم تبعا لما في الحامدية
 ولما نقل فيها عن الهنسي شارح المتن لان الواقف انما اشترط عود النصيب للاقرب
 من أهل درجة المتوفى لا الى مطلق اقرب وأوضح ذلك غاية الايضاح في رسالة تسميت
 غاية المطلب في شرط الواقف عود النصيب الى أهل درجة المتوفى الاقرب فالاقرب
 ويثبت فيها ما وقع في جواب الرمي من الاوهام (قوله ولو اتى) ذكره هلال روايتين
 في دخول أولاد البنات في النسل وكذا فاضيلان وصاحب المحيط ورجح كلامهم بحون
 كما يفيد كلام العلامة عبد البر اه ط (قوله والعقب للولد وولده من الذكور) أي
 أبدا ما تناسلوا فكل من يرجع بنسبه الى الواقف بالآباء فهو من عقبه وكل من كان أبوه
 من غير الذكور من ولد الواقف فليس من عقبه اسعاف (قوله كل من ينسبه) أي
 بالآباء اسعاف وهو متاعلة من النسب أي من يدخله في نسبه بمحض الآباء الى أقصى
 أب في الاسلام وهو الذي أدرك الاسلام أسلم أو لم يسلم فكل من ينسبه الى هذا الأب
 من الرجال والنساء والصبيان فهو من أهل بيته كما في الاسعاف وكذا من آله وجنسه
 والمراد من كان موجودا منهم حال الوقف أو حدث بعد ذلك لاقل من ستة أشهر من مجي
 الغلة كما في الفتح وقيل يشترط اسلام الأب الاعلى ففي العلوى أقصى أب له أدرك الاسلام
 هو أبو طالب فيدخل أولاده عقيلا وجعفر وعلى أما على القول الآخر لا يدخل الأولاد
 على لانه أول أب أسلم كما في التواريخ (قوله من قبل أبويه) أي من جهة أي واحد

منهما

مطلب

مهم فيما لو شرط عود نصيب من
 مات لاهن ولدا على طبقة

ولو اتى والعقب للولد وولده من
 الذكور أي دون الاناث الآن
 يكون أزواجه من ولده
 الذكور وآله وجنسه وأهل بيته
 كل من ينسبه الى أقصى أب له
 في الاسلام وهو الذي أدرك الاسلام
 أسلم أو لا وقرابته وأرحامه
 وأنسابه كل من ينسبه الى أقصى
 أب له في الاسلام من قبل أبويه
 سوى أبويه وولده لصاحبه فانهم
 لا يسهون قرابة انفا فأكذا من
 علامتهم أو سفل عندهما

مطلب

في النسل والعقب والآل والجنس
 وأهل البيت والقرابة والارحام
 والانساب

منهما (قوله خلاف الحمد فهدم منها) أي عند محمد من القرابة من علامة جهة أبويه ومن
سفل من جهة ولده ويوهم هذا التعبير ضعفه مع أنه في الاسعاف قال وهو ظاهر الرواية
عن ما وروى عنهم ما أنهم لا يدخلون وقال ويدخل فيه المصارم وغيرهم من أولاد الأناث
وان بعدوا عندهما وعند أبي حنيفة تعتبر المحرمية والأقرب فالأقرب للاستحقاق اهـ قالت
وقول الامام هو الصحيح كما في القهسباني وغيره وعليه المتن في كتاب الوصايا ومحل
الخلاف إذا لم يقل الأقرب فالأقرب لأنهم قالوا لو قال على أقارب أو أقربائي أو أرحامي
أو أنسابي لا يكون لأقل من اثنين عند أبي حنيفة وعندهما يطلق على الواحد أيضا قال
في شرح درر البصائر شرح المجمع المسمى عن الحقائق إذا ذكر مع هذه الانقضاء الأقرب
فالأقرب لا يعتبر الجمع اتفاقا لأن الأقرب اسم فرد يخرج نفسه الأول ويدخل فيه المحرم
وغيره ولا يمكن تقدم الأقرب لصريح شرطه اهـ ونحوه في الذخيرة (قوله وان قبله
بفقرائهم) أم لو قال من أفقرهم منهم قال محمد يكون إن كان غنيا منهم ثم أفقره فبقا
اشتراط تقدم الغنى ولو قال من احتاج منهم فهي السك من يكون محتاجا وقت وجود الغلة
سواء كان غنيا ثم احتاج أو كان محتاجا من الأصل ومثله المسكين والفقير اسعاف (قوله
وهو المجوز لأخذ الزكاة) أي الفقير هنا هو المجوز الخ لا يمكن ذكر في الاسعاف بعده أنه
لو كان ولد فقير يجب نفقته عليه لا يدخل في الوقف بل قدمنا في الفروع عند قوله لو وقف
على فقراء قرأته أنه لا بد أن لا يكون له أحد يجب نفقته عليه لانه بالاتفاق عليه بهت غنيا
في باب الوقف وذكر في الاسعاف أن الأصل أن الصغير بهت غنيا يعني أبويه وصغيره فقط
والرسل والمرأة يعني فروعهما ووزوجهما فقط وهذا مذهب أصحابنا قال الخصاص
والصواب عندى اعطاهم وان كان فقره نفقتهم على غيرهم وردة هلال وتما فيه
(قوله فلو تأخر صرفها سنين الخ) لو وقف على أولاده فاستحقاق الغلة يعتبر يوم حدوث
الغلة على قول عامة المشايخ لا يوم الوقف فالوجود منهم يوم الوقف والمولود بعده سواء
إذا كان موجودا يوم حدوث الغلة وكذلك الوقف على فقراء قرأته في كان فقيرا يوم
حدوث الغلة يهبط له ولو استغنى بعده أو كان غنيا قبله اهـ وفي التنازخية المستحق
للغلة من كان فقيرا يوم تهيء الغلة عند هلال وبه تأخذ وفي الطائفة وعليه الفتوى ثم ذكر
بعده أن الخصاص يعتبر يوم القسمة لا يوم طلوع الغلة وقال في الفتن وفي وقف الخصاص
لواجبهت عدة سنين بد قسمته حتى استغنى قوم وافقة وآخرون ثم قهت به طي من كان
فقيرا يوم القسمة ولا أنظر إلى من كان فقيرا يوم الغلة ثم استغنى اهـ وهذا يظهر لك أن
قوله شارك المفتقر وقت القسمة الخ لا يمتنع على قول هلال ولا على قول الخصاص لانه
يقضي أن من كان غنيا وقت الغلة ثم أفقره وقت القسمة يستحق مع من كان غنيا وقت
القسمة فقيرا وقت الغلة واستحقاق الأول ظاهر على قول الخصاص والثاني على قول هلال
فالظاهر أن الصواب أن يقال لا يشارك بلا النافية فيكون كل من المستثنين على قول

مطلب
يعتبر في لفظ القرابة المحرمية
والأقرب فالأقرب

خلاف الحمد فهدم منها وان قبله
بفقرائهم يعتبر الفقير وقت وجود
الغلة وهو المجوز لأخذ الزكاة فلي
تأخر صرفها سنين لها رض فافتر
الغنى واستغنى الفقير شارك المفتقر
وقت القسمة الفقير وقت وجود
الغلة

هلال المفتي به ويدل عليه قوله فلو تأخر الخ فإنه مفرع على قوله قبله به بمراعاة الوقت
 وجود الغلة (قوله لأن الصلات الخ) كسر الصاد جمع صلة وهو تعليل لمساكنهم من
 اختصاص الاستحقاق بمن كان فقيرا وقت وجود الغلة بناء على ما قلنا من أن الصواب
 لا يشارك بلا النسبية وهذا مؤيد له أيضا وبيان التعليل حينئذ من كان فقرا وقت
 الغلة في هذه السنين يستحق غلة كل سنة ولا يصير غنيا عما يستحقه لأنه صلة لا تلك
 إلا بالقبض فإذا جاء يوم القسمة وكان غنيا بما أخذ ما استحقه في السنين الماضية بصفة
 الفقر لأن طرق الغنى لا يبطل ذلك كالأموال بعد طلوع الغلة فإن نصيبه منها لا يبطل بالموت
 بل يصير ميراثا لورثته (قوله فلا حظ له) أي من هذه الغلة التي خرجت وهو سهل في بطن
 أمه (قوله لعدم احتياجه) لأن الفقير هو المحتاج والحمل غير محتاج بخلاف الوقت على
 أولاده فإنه يدخل الحمل التعلق الاستحقاق بالنسب وهذا ما انفرد (قوله وقيل يستحق) هذا
 قول الخصاف والأول قول هلال (قوله ولو قيد به صلواتهم) الصالح من كان مستورا
 ولم يكن مهتوكا ولا صاحب ربيعة وكان مستقيم الطريقة سليم الناحية كامن الأذى
 قليل الشر ليس به سافر للنبيذ ولا يسأدم عليه الرجال ولا قذا فالله يصنع ما يشاء ولا معروف
 بالكذب فهذا هو الصالح عندنا ومثله أهل العفاف والخير والفضل ومن كان أمره على
 خلاف ما ذكرنا فليس هو من أهل الصلاح ولا العفاف أصناف (قوله أو بالأقرب
 فالأقرب) المراد بالأقرب أقرب الناس رجاءا لا الارث والعصوبة كما في الخبرية وذكر
 في أنفع الوسائل أن أبا يوسف لم يهتبه برفق أقرب في التقديم بل سوى بينه وبين الأب بعد
 ثم قال وبالجملة أنه ضعف لأنه يلزم منه القاء صبغة أقرب بالادليل والقاء مقصود الوقف
 من تقديم الأقرب اه فالحق اعتبارا لاقرية وهو المشهور وبه أفتى في الخبرية لكن
 أفتى في موضع آخر بخلافه حيث شارك جميع أهل الدرجة في وقف اشترط فيه تقديم
 الأقرب من أهل الدرجة وأظهر أنه ذهول منه عن هذا الشرط والأهـ وضعف كما علمت
 وفي الأصناف لو قال على أقرب الناس مني أو إلى ثم هـي المساكين وله ولد وأبوان فهـي
 للولد ولو اتى لأنه أقرب إليه من أبويه ثم تكون للمساكين دون أبويه لأنه لم يقل للأقرب
 فالأقرب ولو له أبوان فهـي بينهما نصفين ولوله أم وأخوة فلا تم وكذا لوله أم وجمدة لا ب ولوله
 جد لا ب وأخوة فلا تم على قول من يجعله بمنزلة الأب وعلى القول الآخر لا أخوة لأن من
 ارتكض معه في رحم أو خرج معه من صلب أقرب إليه من بينه وبينه حائل ولوله أب
 وابن ابن فلا ب لأنه أقرب من النافلة ولوله بنت بنت وابن ابن ابن فبنت البنت لأن الوقف
 ليس من قبيل الارث ولو قال على أقرب قرابة مني وله أبوان وولد لا يدخل واحد منهم
 في الوقف إذ لا يقال لهم قرابة ولو قال على أقاربى على أن يبدأ بأقربهم إلى نسب أو رجاء
 ثم من يليه وله أخوان أو أختان يبدأ بمن لا بويه ثم بمن لا ب ولو كان أحدهما الأب والآخر
 لأم يبدأ بمن لا بيه عنده وهما سواء والتال أو التالة لا بويه الأولى من الأم لأم أو لاب

مطلب
 في تفسير الصالح

مطلب
 المراد بالأقرب فالأقرب
 لأن الصلات إنما تملك حقيقة
 بالقبض وطرق الغنى والموت لا يبطل
 ما استحقه وأما من ولد منهم لدون
 نصف حول بعد مجيئ الغلة فلا
 حظ له لعدم احتياجه لأن الفقير
 الغنى وقيل يستحق لأن الفقير
 من لا شيء له والصل لا شيء له ولو
 قيد به صلواتهم أو بالأقرب فالأقرب

كذلكه والعمه لابوين مقدم على الخال أو الخالة عند أبي حنيفة وعلى القول الآخرهما سواء ومن لا بمنه ما أولى من لأم عنده وعندهما سواء وحكم الفروع إذا اجتمعوا من تزقين حكمهم الأصول وعندهما قرابة من جهة أبيه أو من جهة أمه سواء ذكر أو كانوا أو نائبا ومختلفين ويقدم الأقرب فالأقرب منهم على بشرط الواقف المخلص وتامه فيه (تنبيه) قد علم مما ذكرناه أن لفظ الأقرب لا يختص بالقرابة مالم يقيد بهم بأن يقول الأقرب من قرأ بقى أما لو قال على أقرب الناس مني فيعمل القرابة وغيرها ولذا يدخل فيه الابوان مع انهما ليسا من القرابة وعلى هذا لو قال على أن من مات من غير ولد عاد نصيبه إلى من في درجة يقدم الأقرب فالأقرب في ذلك ووجد في درجة أولاد عم وفي الدرجة التي تحتها ابن أخت يصرف إلى أولادهم دون ابن أخته خلافا لما أفتى به في الخبرية حيث صرفه لابن الأخت لكونها أقرب وكون أولادهم ليسوا راجعا محروما ولا يفتي أنه خطأ لأن الأقرب لا يختص الرحم المحرم لأنه أعم من القرابة كما علمت وانظر ما قدمناه قبل ورقته عن الطحاوي يظهر لك الحق (قوله أو فلا حوج) قال الحسن في رجل أوصى بثلثه للأحوج فلا حوج من قرأته وكان فيهم من يملك مائة درهم م مثلا ومن يملك أقل منها يغطي ذوا الأقل إلى أن يصير معه مائة درهم ثم يقسم الباقي بينهم جميعا بالسوية قال الخصاصف والوقف عندى بمنزلة الوصية اسماف (قوله أو بن جاوره) لو قال على فقراء جبراني فهي عنده للفقير الملاصة داره لداره الساكن هو فيها التخصيصه الجار بالملاصق فيما لو أوصى بثلث ماله والوقف مثلها سوية قال زفر ويكون لجميع السكان في الدور الملاصة فله الأحرار والعبيد والذكور والإناث والمسلمون وأهل الذمة سواء وبعد الأبواب وقرهم سواء ولا يغطي القيم بعضا دون بعض بل يقسمها على عدد رؤسهم وعند ما تكون للغيران الذين يجمعهم محل واحد وتسام الكلام على ذلك في الاسعاف (قوله ومن أحوجه حوادث زمانه) من هذا إلى كتاب البيوع ساقط من بعض النسخ والظاهر سقوطه من نسخة الأصل خصوصا المسائل الاسمية فأنما الارتباط لها بكتاب الوقف والظاهر أن الشارح لما انتهى إلى هنا بقي معه بيان ورق هو آخر الجزء فكتب فيه هذه المسائل لأعلى انها من الكتاب فالحقها الزامه به ويدل على ذلك أن الشارح في كتاب الدعوى ذكر عدة المسائل التي لا يختلف فيها المنكر ثم قال ولولا خشية التطويل أسردتها وذكره قبل كتاب الدعوى والا كان الأولى أن يقول قد تمها في محل كذا لكن قوله في الآخر فاعلم هذا المقام فانه من جواهر هذا الكتاب يقتضي أن مراده جعلها منه الآن تكون هذه العبارة من جهة مانعة عن زواهر الجواهر لامن كلامه والله سبحانه أعلم (قوله قول الاشياء) أي صاحبها ط (قوله الأبي إحدى وأربعين) عبارة الاشياء وقد ذكرت في الشرح أن المستفتى اثنين وأربعين مسألة وبينت ما فهمه له وكذا قال الشارح في كتاب النسخة أدات الأبي اثنين وأربعين وزاد ابن

أو فلا حوج أو بن جاوره منهم
أربعين سكن مصر تقيده الاستحقاق
به على بشرطه وتامه في الاسعاف
ومن أحوجه حوادث زمانه إلى
ما خفي من مسائل الاوقاف
فلينظر إلى كتاب الاسعاف
المختص بآحكام الاوقاف
المختص من كتابي هلال والنصاف
كذا في البرهان شرح مواهب
الرحمن للشيخ ابراهيم بن موسى
ابن أبي بكر الطرايس الحنفى نزيل
الشاهرة بهمد دمشق المتوفى
في أوائل القرن العاشر سنة اثنين
وعشرين ونسبها مائة وهو أيضا
صاحب الاسعاف والله أعلم
(قول الاشياء) اختلاف الشاهدين
مانع الأبي إحدى وأربعين قال
في زواهر الجواهر حاشيتها للشيخ
صالح ابن المصنف

مطلبه
ذكر مسائل استطرادية خارجة
عن كتاب الوقف

قد ذكر في الشرح المحال عليه

مسائل لا يضر فيها الاختلاف
الشاهد من وأنا أذكرها سردا
فأقول (الاولى) شهد أحدهما
أن عليه ألف درهم وشهد الآخر
أنه أقر بألف درهم تقبل (الثانية)
ادعى كز حنطة جيدة شهد أحدهما
بالجودة والآخر بالردية تقبل
بالردية ويقضى بالآقل (الثالثة)
ادعى مائة دينار فقال أحدهما
نيسابورية والآخر بخارية
والمدعى يدعى نيسابورية وهي
أجود ويقضى بالخارية بخلاف
(الرابعة) لو اختلفا في الهبة
والعطية (الخامسة) لو اختلفا
في لفظ النكاح والتزويج
(السادسة) شهد أحدهما أنه
جعلها صدقة موقوفة أبدا على
أن لا يذلت غلتهما وشهد الآخر أن
لا يذنت نصفها تقبل على الثالث
(السابعة) ادعى أنه باع بيع الوفاء
فشهد أحدهما به والآخر أن
المشتري أقر بذلك تقبل (الثامنة)
شهد أحدهما أنها جارية والآخر
أنها كانت له تقبل (التاسعة)
ادعى أنهما مطلقا فشهد أحدهما
على إقراره بألف قرض والآخر
بألف وديعة تقبل (العاشر)
ادعى الإبراء فشهد أحدهما به
والآخر أنه هبة أو صدقة عليه أو
حله جاز (الحادية عشر) ادعى الهبة
فشهد أحدهما بالبراءة والآخر
بالهبة أو أنه حله جاز (الثانية عشر)
ادعى الكفيل الهبة فشهد
أحدهما بالبراءة والآخر بالإبراء جاز

المصنف ثلاثة عشر آخر تركتها خشية التويل (قوله في الشرح المحال عليه) يعني البحر
(قوله وشهد الآخر أنه أقر بألف درهم تقبل) هو قول أبي يوسف ورجحه المصنف وقالوا
لا تقبل ومثلها كما في خزانة الأكل إذا شهد أحدهما بالطلاق والآخر بإقراره به وزاد
في الولو الجمة ما لو شهد أحدهما ما عني قرض مائة درهم والآخر على الإقرار بذلك ط
(قوله بالردية) الانسب بالرداء اه ح (قوله يقضى بالخارية بخلاف) ومثله لو شهد
أحدهما بألف بصر والآخر بألف سودا والمدعى يدعى الأفضل تقبل على الأقل ووجهه
في المسائل الثلاث أنهم اتفقوا على الكمية وانفرد أحدهما بزيادة وصف ولو كان
المدعى يدعى الأقل لا تقبل إلا أن وفق بالإبراء وتعامه في فتح القدير بحر (قوله الرابعة)
الخ ذكر في البحر أنه لا يشترط في الموافقة لفظا أن يكون بعين ذلك بل إما بعينه أو مصادفه
حتى لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالعمالة يقبل اه وحينئذ لا وجه للاستثناء لكن
قال في البحر بعد ذلك وقد خرج عن ظاهر قول الامام مسائل وإن أمكن رجوعها اليه
في الحقيقة وحينئذ فلا استثناء مبدئ على ظاهر قول الامام لا على ما هو التحقيق في المقام
جوى (قوله الخامسة الخ) فيها ما تقدم في التي قبلها جوى (قوله تقبل على الثالث)
وهكذا الحكم لو شهد أحدهما بالكل والآخر بالنصف فإنه يقضى بالنصف المتفق عليه
جوى ومثله ما إذا كان المدعى يدعى الاكثر ولا فرق بين كون المدعى عليه يقر بالوقف
ويشكر الاستحقة أو ينكرهما وأقيمت البيئة بما ذكر ط (قوله السابعة ادعى الخ)
لأن في البيع يصدق لفظ الانشاء ولفظ الإقرار جامع القبولين وفي البحر لا خصوصية لبيع
الوفاء ولا لبيع بل كل قول كذلك بخلاف الفعل والنكاح من الفعل (قوله أنها كانت
له تقبل) لأن الأصل بقاء ما كان على ما عليه كان ط (قوله ادعى أنهما مطلقا) أي غير
مقيد بقرض ولا وديعة قال في البحر وإن ادعى أحد السببين لا تقبل لأنه أكذب شاهد
كذا في البرازية (قوله فتشهد أحدهما على إقراره بألف قرض الخ) بخلاف ما إذا شهد
أحدهما بألف قرض والآخر بألف وديعة فإنه لا تقبل بحر عن البرازية قلت ولعل
وجهه أن القرض فعل والايدي فعل آخر بخلاف الشهادة على الإقرار بالقرض
والإقرار بالوديعة فإن الإقرار بكل منهما قول وهو جنس واحد والمقر به وإن كان
جنسين لكن الوديعة مضمونة عند الإنكار والشهادة انما قامت بهد الإنكار فكانت
شهادة كل منهما قائمة على إقراره بما يوجب الضمان تأمل ثم رأيت في البرازية بعلل بقوله
لاتفاقهما على أنه وصل المسم منه الالف وقد يحد فصار ضمنا (قوله والآخر أنه هبة)
الذي في البحر أنه وهبه (قوله جاز) لأن هبة الدين من المدون والتصدق به عليه وتحليله
منه إبراء له ط بخلاف ما إذا شهد أحدهما على الهبة والآخر على الصدقة لا تقبل بحر عن
البرازية تأمل (قوله ادعى الهبة) أي أن الدائن وهبه الدين والوجه فيها ما ذكر في سابقها ط
(قوله ثبت الإبراء) لأنه أقلهما فلا يرجع الكفيل على الاصيل برأية أي لأن إبراء

٣ قوله ولا يصح تصويرها بالتعليق على الحبل هو عين ما أثبتناه أقوله الظاهر ان صورتها فيما لوعلق طاقها على الحبل فاعل
الصواب في الثاني ابدال الحبل بالولادة وليحمر اهـ معصية
(٦٨٥)

وثبت الابرار (الثلاثة عشر)
شهد أحدهما على اقراره انه
أخذ منه العبد والاخر على
اقراره بأنه أودع منه هذا العبد
تقبل (الرابعة عشر) شهد
أحدهما انه غصبه منه والاخر
أن فلانا أودع منه هذا العبد
يقضي للمدعي (الخامسة عشر)
شهد أحدهما انها ولدت منه
والاخر أنها حبلت منه تقبل
(السادسة عشر) شهد أحدهما
انه أقترن الدار له وقال الاخر انه
سكن فيها تقبل (السابعة عشر)
شهد أحدهما انه أقترن الدار له
والاخر أنه سكن فيها تقبل
(الثامنة عشر) أنكر اذن عبده
فشهد أحدهما على اذنه في
النسب والاخر في الطعام يقبل
(التاسعة عشر) اختلف شاهدا
الاقرار بالمال في كونه أقتر
بالعربية أو بالفارسية تقبل بخلافه
في الطلاق (العشرون) شهد
أحدهما انه قال لعبدك أنت حر
والاخر أنه قال ازادى تقبل
(الحادية والعشرون) قال
لامرأته ان كُتبت فلانا فانت
طالق فشهد أحدهما انها كتبه
غدوة والاخر عتية طلقت
(الثانية والعشرون) ان طلقتك
فعمدي حر فقال أحدهما طاقها
اليوم والاخر انها طاقها أمس
يقع الطلاق والعناق (الثالثة

الطالب للكفيل لا يوجب رجوع الكفيل على الاصيل بخلاف هبة الطالب الكفيل
فافهم (قوله شهد أحدهما على اقراره انه أخذ منه) صورتها ادعى رجل عبد في يد رجل
فأنكره المدعي عليه فبرهن المدعي بما ذكره فاقبل وقيل يقال في الصورة الآية ط
وجه القبول اتفاق الشاهدين على الاقرار بالاخذ لكن يحكم الودعية أو الاخذ مفردا
ببرازية (قوله الخامسة عشر شهد أحدهما انها ولدت منه الخ) الظاهر أن صورتها فيها
لوعلق طاقها على الحبل فان الولادة يلزمها الحبل فقد اتفق الشاهدان عليه ٣ ولا يصح
صويرها بالتعليق على الحبل فان الحبل ليس قد لا تملكه لهما أو موت الولد في بطنها فافهم
(قوله السادسة عشر شهد أحدهما انه أقترن الدار له) هذه الصورة ذكرت في بعض
النسخ مرتين السادسة عشر والسابعة عشر فالتناسب ما في بعض النسخ موافقا لما في
البحر السادسة عشر شهد أحدهما انها ولدت منه ذكرنا الاخر أنى تقبل ولكنهما متحدة
مع نظامه عشر في التصوير ولذا عطفها عليهم في البرازية بأول فالتناسب أن يذكر بدلها
ما في البرازية عن الاضية شهد أحدهما انه أقترن غصب من فلان كذا والاخر أنه أقر
بأنه أخذ منه منه تقبل اهـ (قوله انه أقتر) أى أن المدعي عليه أقترن الدار له أى للمدعي
(قوله والاخر أنه سكن فيها) أى أن المدعي سكن فيها فهي شهادة بثبوت يد المدعي عليها
والاصل في اليد الملك فقد وافقت الاولى تأمل (قوله والاخر في الطعام يقبل) لان
الاذن في نوع يوم الانواع كلها لانه لا يخصص بنوع كذا كرو في المأذون ط (قوله بخلافه
في الطلاق) قال في الاشباه والاصح القبول فيما (قوله ازادى) كلمة فارسية بمعنى حر
قال ط وفي نسخ زيادة لام بين الدال والياء (قوله طلقت) لان الكلام يتكرر فيمكن أنها
كلمته في الوقتين (قوله والاخر أنه طاقها أمس) أى في اليوم الذي قبل يوم الشهادة
لا قبل يوم التعليق لان المعلق عليه طلاق مستقبلي (قوله يقضي بطلقتين ويعلى
الرجعة) لانه لا يحتاج الى قوله البتة في ثلاث مجر عن العيون لاني لا أرى وبينه أن
الثلاث طلاق بائن فقوله البتة لغو فكأنه لم يذكره وانقر بذلك الشاهد الثاني فصار
الاختلاف بين الشاهدين في مجرد العدد وقد انفقا على الثنتين فيقضي بهما وتلغو الثالثة
لانقراد أحدهما ما بها كالمعاقبة البتة لذلك فلذا كان الطلاق رجعية فافهم لكن الظاهر
ان قبول الشهادة هنا مبني على قول محمد لانه في البرازية عزاء المهر وعنده أبي حنيفة
لا تقبل اصل المهر عن النكاح في شهد أحدهما بألف والاخر بالدين لم تقبل عنده
وعندهما تقبل على ألف اذا كان المدعي يدهي ألفين وعلى هذا المائة والمائتان والطلقة
والطلقتان والطلاقة والثلث ثم ذكر في البحر بعد ورقة مستدر كاعلى ما في البرازية
أن ما في الكافي هو المذهب (قوله شهد أحدهما انه أعق بالعبودية الخ) هذا النسخ الشاهد
ولم يذكر أنه قال انت حر ولم يذكر الاخر أنه قال انت ازاد فلان تكون مكررة مع العشرين
ط تأمل (قوله اختلافنا في مقدار المهر يقضي بالاقول) كذا في البرازية وفي جامع

والعشرون) شهد أحدهما انه طاقها ثلاثا البتة والاخر أنه طاقها ثنتين البتة يقضي بطلقتين ويعلى الرجعة (الرابعة والعشرون)
شهد أحدهما انه أعق بالعربية والاخر بالفارسية تقبل (الخامسة والعشرون) اختلفا في مقدار المهر يقضي بالاقول

الفصولين شهدا ببيع أو اجارة أو طلاق أو عتق على مال واختلفا في قدر البذل لا تقبل
 الا في النكاح تقبل ويرجع في المهر الى مهر المثل وقال لا تقبل في النكاح أيضا ما جهر
 قلت الظاهر أن هذا فيما إذا أنكر الزوج النكاح من أصله وكذا البيوع ونحوه وما ذكره
 الشارح فيما إذا اتفق على النكاح واختلفا في قدر المهر ووجهه عدم القبول في البيع
 ونحوه أن العقد بألف مثلا غير العقد بألفين وكذا النكاح على قوله ما وعلى قوله
 باستثناء النكاح أن المال فيه غير مقصود ولذا صح بدون ذكره بخلاف البيع ونحوه
 وينبغي أن يكون ما ذكره الشارح على الخلاف المأثور نفع النكاح (قوله تقبل في دار
 اجتماعه عليه) أي فيما اتفق عليه الشاهدان من الخصومة في دار كذا دون ما زاده
 الآخر قال في جامع الفصولين إذا وكالة تقبل التخصيص وفيما اتفق عليه ثبت الوكالة
 لا فيما تقر به أحدهما فلو ادعى وكالة معينة فشهد بها الآخر بـ كالة عامة ينبغي
 أن تثبت المعينة اهـ (قوله قبلا) إذ شهدا بوقف بات الآن بحكم المرض بقتض فيما
 لا يخرج من الثلث وبهذا لا تنفع الشهادة بغير عن جامع الفصولين قال في الاسعاف ثم
 إن خرجت من ثلث ماله كانت كلها وقفا ولا فيحسابه ولو قال أحدهما وقفها في حصته
 وقال الآخر جعلها وقف بعد وفاته لم تقبل وإن خرجت من الثلث لأن الثاني شهد بأنها
 وصية وهم اشتقان اهـ (قوله ادعى ما لا يشهد أحدهما أن المحتال عليه أحال غريمه
 به هذا المال) سقط منه شيء يوجد في بعض النسخ وهو وشهد الآخر أنه كفيل عن غريمه
 بهذا المال تقبل وهذه المسئلة نقلها في البحر عن القنية هـ كن عبارة القنية فشهد
 أحدهما أن المحتال عليه أحال عن غريمه بهذا المال الخ قال طاعلم أن الغريم يطلق
 على الدائن وهو المراد بالاول وعلى المدين وهو المراد بالثاني وصورته ادعى زيد على عمرو
 ما لا أقام زيد شاهدين شهد أحدهما أن عمرو اشحال عليه يعني أن دائنه أحال زيد عليه
 بماله عليه من الدين وشهد الثاني أن عمرو كفيل عن مدينون زيد بهذا المال واصله
 أن المال على عمرو وغير أن أحد الشاهدين شهد أن المال لزمه بطريق الاحالة عليه
 والآخر شهد أن المال لزمه بطريق الكفالة والله تعالى أعلم بالصواب وستأتي هذه
 الصورة في كلام الشيخ صالح لأنه قال يقضي بالكفالة لأنهم الأقل اهـ لكن هذا
 التصوير لا يوافق عبارة الشارح والموافق لها ما لو كان لزيد على عمرو ألف مثلاً فأحال
 عمرو زيدا بالالف على بكر ودفعها بكر ثم ادعى بها بكر على عمرو فشهد أحد الشاهدين بما
 ذكر وشهد الآخر أن بكر أكرأ كفل عمر بأذنه وأنه دفع الف لزيد وعلى هذا فغريمه في كلام
 الشارح بالرفع فاعل أحال والمراد به عمرو والمدين لأنه الجهيل لزيد على بكر وهذا معنى قول
 القنية أن المحتال عليه أحال عن غريمه أي أن بكر أقبل الحوالة عن غريمه عمرو (قوله
 شهد أحدهما أنه باعه بشرط الخيار) أي والآخر بلا شرط كما يوجد في بعض النسخ
 (قوله يقبل فيهما) أي في هذه المسئلة والتي قبلها لكن في التي قبلها صرح بقوله تقبل

(السادسة والعشرون) شهد
 أحدهما أنه هـ كالة بخصومة
 مع فلان في دار سماء وشهد
 الآخر أنه وكالة بخصومة فيه وفي
 شيء آخر تقبل في دار اجتماعه عليه
 (السابعة والعشرون) شهد
 أحدهما ما أنه وقفه في حصته
 والآخر بأنه وقفه في مرضه قبلا
 (الثامنة والعشرون) لو شهد
 شاهداً أنه أوصى إليه يوم الخميس
 وآخر يوم الجمعة جازت (التاسعة
 والعشرون) ادعى ما لا يشهد به
 أحدهما أن المحتال عليه أحال
 غريمه بهذا المال تقبل (الثلاثون)
 شهد أحدهما أنه باعه كذا على
 شهر وشهد الآخر بالبيع ولم يذكر
 الاجل تقبل (الحادية والثلاثون)
 شهد أحدهما أنه باعه بشرط
 الخيار يقبل فيهما

(الثانية والثلاثون) شهدوا أحدهما أنه وكاه بالخصومة في هذه الدار عند قاضي السكوفة وآخر عند قاضي المعصرة جازت شهادتهما (الثالثة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكاه بالقبض والآخر أنه جراه تقبل (الرابعة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكاه بقبض والآخر أنه سلطه على قبضه تقبل (الخامسة والثلاثون) شهد أحدهما أنه (٦٨٧) وكاه بقبضه والآخر أنه أوصى إليه بقبضه في حياته تقبل (السادسة والثلاثون)

شهد أحدهما أنه وكاه بطلب دينه والآخر بتقاضيه تقبل (السابعة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكاه بقبضه والآخر بطلبه تقبل (الثامنة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكاه بقبضه والآخر أنه أمره بأخذه أو أرسله لأخذه

تقبل (التاسعة والثلاثون) اختلفا في زمن إقراره في الوقف تقبل (الاربعون) اختلفا في مكان إقراره به تقبل (الحادية والاربعون) اختلفا في وقفه في صحته أو في مرضه تقبل (الثانية والاربعون) شهد أحدهما بوقفه على زيد والآخر بوقفه على عمرو تقبل وتكون وقفه على القراء انتهى * قلت وزدت بفضل الله على ما ذكره المصنف مسائل * منها الواحدة أن في تاريخ الرهن بان شهد أحدهما أنه رهن يوم الخميس والآخر أنه رهن يوم الجمعة تسع عندهما خلاف الحمد جواهر الفتاوى * ومنها لو اتفق الشاهدان على الإقرار من واحد بمال واختلفا فقال أحدهما ما كنا جميعا في مكان كذا

فلا حاجة إلى قوله فيه ما والمراد أنه ثبت البيع وإن لم يثبت الاجل والشرط (قوله جازت شهادتهما) أي على أصل الوكالة بالخصومة (قوله والآخر أنه جراه) في باب الألف المقصورة من الصحاح الجري الوكيل والرسول اه وعلى القول في شرح أدب القاضى للخصاف بقوله لأن الجراية والوكالة سواء والجري والوكيل سواء فقد انفق الشاهدان في المعنى واختلفا في اللفظ وأنه لا يمنع (قوله والآخر أنه أوصى إليه بقبضه في حياته تقبل) لأن الوصاية في الحياة وكالة كما أن الوكالة بعد الموت وصاية كما صرحوا به ٢ فالمراد بالوصاية هنا الوكالة - حقيقة لتقيدها بقوله في حياته فافهم (قوله التاسعة والثلاثون الخ) قال في جامع القصولين واختلف الشاهدان في زمان ومكان أو إنشاء وإقرار بأن شهد أحدهما على إنشاء والآخر على إقرار فإن كان هذا الاختلاف في فعل حقيقة وحكاية في تصرف فعلي يتكنايه وغصب أو في قول ملحق بالفعل كاستكاح أو ضمنه فعلا وهو إحضار الشهود يمنع قبول الشهادة وإن كان الاختلاف في قول محض كببيع وطلاق وإقرار وإبراء وتحرير أو في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول وإن كان القرض لا يتم إلا بالفعل وهو التسليم لأن ذلك محمول على قول المقرض أقرضتك فصار كطلاق وتحرير ويبع اه قلت ووجهه أن القول إذا تكرر فدل عليه واحد فيختلف بخلاف الفعل واطلاق الإقرار يفسد أن الوقف غير قيد (قوله الحادية والاربعون) مكررة مع السابعة والعشرين ح (قوله وتكون وقفه على القراء) لاتفاق الشاهدين على الوقف وهو صدقة (قوله قلت) من كلام الشيخ صالح وما قبله من الشرح المحال عليه وهو البهر (قوله منها واختلفا في تاريخ الرهن) في جامع القصولين الشهادة بعدد قامة بالفعل كرهن وهبة وصدقة يطالبها الاختلاف في زمان ومكان إلا عند عهد اه ونقل الخلاف هنا على العكس كما ترى ثم قال في جامع القصولين ولو شهد ابرهن واختلفا في زمانه أو مكانه وهما يشهدان على معاينة القبض قبل وكذا شره وهبة وصدقة لأن القبض قد يكون غير مرة اه فعلم أن الاختلاف في الشهادة على مجرد العقد (قوله ومنها لو اتفق الشاهدان على الإقرار الخ) هذه من اختلاف الشهادة على الإقرار في المكان والى بعد في الزمان وهما مكررتان مع التاسعة والثلاثين والاربعين لأنهما وإن كانتا في الإقرار بالوقف وهما تان في الإقرار بالمال فإن كل إقرار كذلك كما صرح فافهم (قوله أن المرأة التي كانت له الخ) بهذا تعين أن المطلقة الآن هي بنت فلان حيث لم يكن

وقال الآخر كافي مكان كذا تقبل * ومنها لو قال أحدهما والمسئلة بجهالها كان ذلك بالعداة وقال الآخر كان ذلك بالعسق تقبل وهما في الولو الحجة * ومنها شهدا على رجل أنه طلق امرأته وأحدهما يقول إنه عين منه كوجه بنت فلان والآخر يقول ما عينها أنها علم واشهد أن المرأة التي كانت له سوى ابنه فلان قد طلقها وآخرجهما من داره ٢ قال في الوهبانية * حواله ابراهيمان وصية * وكالة القذف الرهان المحترق * طلاق شراء بيع القرض دين اخ تلاف المكان الوقت ليس يؤثر وفي الغصب والقتل النكاح جناية * إذا اختلفا في واحد يتقرر اه منه

قبل هذا التعليل قال نضر الدين اذ شهد على الطلاق الا انه عين احدهما المرأة وذكرها باسمها ولم يعين الآخر التي هي في نكاحه وليس في نكاحه غير امرأة واحدة تصح الشهادة وهي في جواهر الفتاوى * ومنها اذ عي ملك داره فشهد له احدهما انتم اله او قال ملكه وشهد الآخر انها كانت ملكه ٦٨٨ تقبل منية المفتي * ومنها اذ عي الفين او الفوا وخمسائة فشهد احدهما

له بالف والآخر بالف وخمسمائة
قضى له بالالف اجماعاً منية
* ومنها لو شهد ان له على هذا
الرجل الف درهم وشهد احدهما
انه قد قضاها المظلوب منها خمسمائة
والطالب بنصر ذلك فان
شهدت على الف مقبولة
ولو الجدية * ومنها اذ عي جارية
في يد رجل وجاء بشاهدين فشهد
احدهما انها جاريته غصباً منه
هذا وشهد الآخر انها جاريته
ولم يقل غصباً منه قبلت الشهادة
بجمع الفتاوى * ومنها شهد ابسرة
بقرة ومختلفاً في لو شهد قبله
خلافه ما جامع القسولين
* ومنها شهد أحدهما بكفالة
والآخر بمحوالة تقبل في الكفالة
لانها أقل جامع القسولين * ومنها
شهد أحدهما انه وكاه بطلاقها
وسد ها والآخر انه وكاه بطلاقها
وطلاق فسلانة الاخرى فهو
وكيل في طلاق التي انفق عليها
وهي فيه أيضاً * ومنها شهد
بوكالة وراد أحدهما انه عزله قبل
في الوكالة لافي العزل وهي منه
أيضا * ومنها اذ عي أرضاً شهد
أحدهما انها ملكه الا ان زوجها
دفعها اليها عوضاً عن الاستيمان

في نكاحه غيرها أفاده ط (قوله قبل هذا التعليل) أي الذي وقع فيه التبيين من أحد
الشاهدين ط (قوله ومنها اذ عي ملك داره) الاولى دار بلا ضمير وهذه المسئلة مكررة مع
الثامنة (قوله ومنها اذ عي الفين الخ) في بعض النسخ ألفا والصواب اسقاط كل منهما
والاقتصار على قوله ألفا وخمسمائة قال في الكنز فان شهد أحدهما بالف والآخر بالأنبي
لم تقبل وان شهد الآخر بالف وخمسمائة والمذعي يدعي ذلك قبلت على ألف قال في البحر
لا تنافه ما على الالف لفظاً ومعنى وقد اتفرد أحدهما بخمسمائة بالمعطوف والمعطوف
غير المعطوف عليه فيثبت ما اتفقا عليه بخلاف الالف والالفين لان لفظ الالف غير لفظ
الالفين ولم يثبت واحد منهما وعندهما فيه (قوله وشهد أحدهما الخ) أي زاد في شهادته
انه قضاها منها خمسمائة لم تقبل هذه الزيادة ما لم يشهد معه به الآخر ولا يكون ذلك تكديماً
لشاهد القضاء لانه لم يكن به فيما شهد له بل فيما شهد عليه (قوله خلافها) استظهر
صدر الشريعة قوله ما وهذا اذا لم يذكر المذعي لو شهد أحدهما الخ ط (قوله شهد
أحدهما بكفالة) مكررة مع التاسعة والعشرين ط (قوله تقبل في الحوالة) لانها أقل
وهذان اللفظان معاً كلفظة واحدة الا يرى أن الكفالة بشرط براءة الاصيل بحوالة
والحوالة بشرط أن لا يبرأ كلفالة جامع القسولين قلت ووجه كون الكفالة أقل انها اضم
ذمة الى ذمة في المطالبة فلا يثبت الدين في ذمة الكفيل بخلاف الحوالة فانه يثبت في ذمة
المحال عليه وتثبت مطالبته أيضاً فقد اتفق الشاهدان على ثبوت المطالبة واختلفا
في ثبوت الدين (قوله ومنها شهد أحدهما انه وكاه بطلاقها الخ) مكررة مع السادسة
والعشرين لان في كل منهما ما ثبتت الوكالة فيما اتفقا عليه لا فيما اختلفا فيه لقبول
الوكالة التخصيص كما قدمناه (قوله وهي فيه) أي هذه المسئلة في جامع القسولين (قوله
تقبل في الوكالة لافي العزل) فهي نظير ما لو شهد بألف وراد أحدهما أن المظلوب قضاها
منها خمسمائة والطالب ينكر (قوله عوضاً عن الاستيمان) بالاداء والسين المهملتين
وفي أكثر النسخ الاستيمان بالالف واللام قبل السين والذي في جامع القسولين هو الاول
وهو ما يدفعه الزوج للمرأة لاجل ابلها زينة تستقيم به في باب المهر (قوله لان كل بائع
الخ) أي الزوج هنا باعها الدار بالاستيمان ط (قوله وشهد بالاعتداء) الاولى استناد
الواو كإيائه مصحفاً في نسخة جامع القسولين فيستثنون جواب لما وهو أول من جعل
جوابها قوله فاختلص لان اقتران جوابها بالفاء قليل (قوله تقبل لاتفاقهما) أي لان كلا
منهما شهد على القول لان قول أحدهما دفعها عوضاً عن بيعها والآخر شهد على

وشهد الآخر أنها ملكه الا ان زوجها أقر أنها ملكه تقبل لان كل بائع مقر بالملك لمشتريه فكانت ما شهد انه ملكها الاقرار
وقيل ترد لانه لما شهد أحدهما أنه دفعها عوضاً عن بيعها وشهد الآخر باقراره بالملك فاختلص المشتري به أما لو شهد أحدهما أن
زوجها دفعها عوضاً والآخر باقراره أنه دفعها عوضاً قبل لاتفاقهما كالمشهد أحدهما بالبيع والآخر باقراره به وهي في جامع
القسولين انتهى كلام الشيخ صالح ابن الشيخ محمد بن عبد الله الفزري
هكذا بخطه والذي في نسخ الساري تقبل في الكفالة وفيه قوله بعد ذلك قلت ووجه كون الكفالة أقل الخ تأمل اه

الاقرار بذلك والاقرار بالبيع يصلح لانشائه وبالعكس قال في جامع الفصولين ادعى شراء
 وشهد أحدهما به والاخر أنه أقرب به تقبل لأن اللفظ الشراء يصلح للاقرار وللإبتهاء فقد
 اتفقنا على أمر واحد ثم قال لو ادعى الغصب وشهد أحدهما به والاخر بالاقرارية لا تقبل
 ١٥ أي لأن أحدهما شهد بفعل والاخر بقول (قوله عتدتمنا سبعة وثلاثين) ١ سكوت
 البكر عند استئثار ولين قبل التزويج ٢ سكوتها عند قبض مهرها ٣ سكوتها إذا بلغت
 بكرًا فلا خيار لها بعده ٤ حلفت أن لا تزوج فزوجه أبوها فسكت حلفت ٥ سكوت
 المتصدق عليه قبول لا الموهوب له ٦ سكوت المالك عند قبض الموهوب له أو المتصدق
 عليه اذن ٧ سكوت الوكيل قبول ويرتد برده ٨ سكوت المقر له قبول ويرتد برده ٩
 سكوت المفوض اليه القضاء أو الولاية قبول وله رده ١٠ سكوت الموقوف عليه قبول
 ويرتد برده وقيل لا ١١ سكوت أحد المتبايعين في بيع التلخئة حين قال صاحبه قد بدد إلى
 أن أجعله فيما صححها والتلخئة أن يتواضعا على اظهار البيع عند الناس لكن لا قصد
 ١٢ سكوت المالك القديم حين قسم ماله بين الغائبين رضا ١٣ سكوت المشتري بالخيار
 حين رأى العمد يبيع ويشترى بسقط الخيار بخلاف سكوت البائع بالخيار ١٤ سكوت
 البائع الذي له حق حبس المبيع حين رأى المشتري قبض المبيع اذن بقضه صححها كان
 البيع أو فاسدا ١٥ سكوت الشفيع حين علم بالبيع ١٦ سكوت المولى حين رأى عبده
 يبيع ويشترى اذن في التجارة أي قيمته كذلك التصرف لفيه ١٧ لو حلف المولى
 لا يأذن له فسكت حلفت في ظاهر الرواية ١٨ سكوت القن واقباده عند بيعه أو رهنه
 أو دفعه بجنابة اقرار برقه ان كان يعقل بخلاف سكوته عند اجارته أو عرضه للبيع
 أو تزويجه أي لأن الرهن محبوس بالدين ويسقط في منه عند الهلاك فصار كالبيع ١٩
 لو حلف لا ينزل فلان في داره وهو نازل في داره فسكت حلفت لو قال اخرج منها فأبى
 الخروج فسكت أي لأن النزول مما يمتد فلم يمتد حكم الابتهاء بخلاف الخروج فإنه
 الانفصال من داخل إلى خارج ٢٠ سكوت الزوج عند ولادة المرأة وتم ختمه اقرار به
 فلا يملك نسبه ٢١ سكوت المولى عند ولادة أم ولده اقرار به أي بخلاف سكوته عند ولادة
 قنته ٢٢ السكوت قبل البيع عند الاخبار بالبيع رضا بالعيب ان كان المخبر عدلا
 لا لو فاسقا عنده وعندهما رضا ولو فاسقا ٢٣ سكوت البكر عند اخبارها بتزويج المولى
 على هذا الخلاف ٢٤ سكوته عند بيع زوجته أو قريبه عقارا اقرار بأنه ليس له على
 ما أفق به من شايخ من قد خسرنا لا فالشايخ بخلاف ما في نظر المفتي أي لا خلاف التصحيح كما
 سيذكره الشارح لكن المتون على الاقل تقدمت في عاين في الكنز والمثل في آخر الكتاب
 في مسائل شتى واحتراز بالبيع عن نحو الاجارة والرهن ٢٥ رآه يبيع عرضا أو دارا
 فنصرف فيه المشتري زمانا وهو ما كتبه قط دعواه أي أن الاجبة بالحارمة فلا
 لا يجعل سكوته مسقطا لدعواه بمجرد رؤية البيع بل لابد من سكوته أيضا عند رؤيته

مطلب
 المواضع التي يكون فيها السكوت
 كالقول

في الاشياء السكوت كالاموال
 في مسائل (عتدتمنا سبعة وثلاثين)

وعز بناته للبرازي وهكذا ذكره في تنوير البصائر من باب ما قاله العجب من صاحب الجواهر الزواهر كيف ذكر صدر كلام البرازية وترك
الاخر * ومنها لو تزوجت من غير كف فسكت الولي حتى ولدت كان سكوتها رضا (٦٩١) زياحي * ومنها ما في المحيط رجل زوج

رجلا بغير امره فهشاه القوم وقبل

التمهنة فهو رضا لان قبول

التمهنة دليل الاجابة * ومنها ان

الوكالة تثبت بالصريح ولذا قال

في الظهيرية لو قال ابن العم

للكبيرة اني اريد ان ازوجك من

نفسى فسكتت فزوجها باجازه ذكره

المؤلف في بصره من بحث الاولياء

* ومنها سكوت أهل العلم

والصلاح في التعديل كما في

شهادات الجرح قال ويكتفي

بالسكوت من أهل العلم والصلاح

فيكون سكوتهم تركية للشاهد

لما في المتن وكان اليت بن

مساور قاضيا فاحتاج الى تعديل

وكان المزكي مريضا فاعاده

القاضي وسأل عن الشاهد

فسكت المعدل ثم سأله فسكت

فقال أألك ولا تجيبني فقال

المعدل أما بكتمه لمن مثلي

السكوتات قد عده هذه في

الاشباهه زياحي شهادت شرحه

فكيف يكون زائدة نعم زاد

تقييده بكونه من أهل العلم

والصلاح فعدتها من الزوائد

* ومنها لو أن العبد خرج لصلاة

الجمعة فراه مولاه فسكت حمله

الخروج لهما لان السكوت بمنزلة

الرضا كما في جملة الجرح * ومنها

ما في القنية بهد أن رقم العلامة

تقدم بها اذا تركت هذه المدة بلا عذر كما أوضحته في تنقيح الحاشية ثم ان من لم تسمع

دعواه لم يمنع لا تسمع دعوى وارثه بعده كما في البرازية وغيرها (قوله وعز بناته للبرازي)

أي عزى ما في متفرقات التنوير (قوله فالعجب من صاحب الجواهر الزواهر الخ) أي

الشيخ صالح ابن صاحب تنوير الابصار والحاصل انه في البرازية ذكر أولا المسئلة السابقة

آنفا ثم ذكر هذه ثم ان صاحب زواهر الجواهر أراد الاستدراك على الاشباه بزيادة صور

أخرى فنقل عن البرازية المسئلة الاولى وترك هذه مع انها مذكورة في البرازية فكأنه

نظر الى أول العبارة وترك آخرها قلت لا عجب أصلا بل انما ترك هذه لكونها مذكورة

في الاشباه فانها المسئلة الخامسة والعشرون والمقصود الزيادة على الاشباه (قوله

لو تزوجت من غير كف الخ) هذه مبنية على ظاهر الرواية وأما على رواية الحسن المذني

بما أفلا ينعتد السكاح ط (قوله لان قبول التمهنة دليل الاجابة) أي دليل على أن سكوتها

وقت التزويج كان رضا واجازة وبهذا يظهر أنه لا يلزم أن يكون قبول التمهنة بدون قول

فافهم (قوله ومنها أن الوكالة تثبت بالصريح الخ) الاولى أن يقول تثبت بالسكوت

كما تثبت بالصريح وفي نسخة كما تثبت بالصريح تثبت بالسكوت وهي أوضح والمراد

بالوكالة التوكيل كما يفهمه التمثيل والافتقار عن جملة المسائل المزيدة عليه وهو السابع

منها سكوت الوكيل قبول والمراد به التوكيل لا التوكيل تأمل (قوله فكيف يكون الخ)

اختلفت النسخ في هذه العبارة فالذي في أغلب النسخ فكيف يكون ان فيه تقييده

لكونه من أهل العلم والصلاح فعدتها من الزوائد وفي بعض النسخ باللام ونعدها بالنون

بدل الفاء وعلمه فقوله سكون عليه لقوله نعدها والمعنى كيف نعدها من الزوائد لاجل

كونه قيد المزكي بكونه من أهل العلم والصلاح وحاصله الاعتراض على صاحب زواهر

الجواهر بأن قول الاشباهه سكوت المزكي عند السؤال عن الشاهد تعديل مقيد بكونه

من أهل العلم والصلاح فلا يكون بزيادة هذا القيد زاد عليه مسئلة أخرى وفي بعض

النسخ فكيف تكون من الزوائد الآن يقال فيه تقييده بكونه من أهل العلم والصلاح

فعدتها من الزوائد اه وعليه فهو اعتذار لا اعتراض (قوله بعلامة قع عت) الاول

بالقاف والعين المهملة ومنه للقاضي عبد الجبار والثاني بالعين المهملة والتاء ومن

اعلاء الدين التبرجاني اه ح (قوله من الدنانير) أي التي يبيع بها الزوج الى أبي الزوجة

بمقابلته الجهار وهي المسموعة في عرفهم بالدستيمان كما قدمناه وقدمنا تحقيقه في باب المهر

واختلاف التصحيح والتوفيق بين ما اذا كان من جملة المسمى في المهر أو كان المسمى غيره

في الثاني له المطالبة بالجهاز لا في الاول فافهم (قوله الخ) بالنون والجمع كما رأيت في نسخة

مصححة من القنية وهو من انجم الاثمة الحكيمة وبعد هذا الرمز يفتي بأنه يوجد

في بعض نسخ الشارح فتح بالقاف والحاء وبعد يعنى مضارع عنى وهو تحريف (قوله

قع عت) ولو زفت المهر بالجهاز له أن يطالب بما بهت اليه من الدنانير وان كان الجهار قد لاقه المطالبة بما يليق بالبعوث في

عرفهم (خ) يفتي بأنه اذا لم تجهز بما يليق فسله استرداد ما بهت والمعتبر ما يتخذ الزوج لا ما يتخذها

بصرف بذل لرضاه لم يكن له أن
 تخاصم بعد ذلك وإن لم يتخذ له شيء
 ومنها إذا أبرأه فسككت صح
 ولا يحتاج إلى القبول هكذا ذكره
 البرهان في الاختيارات في كتاب
 الاقرار * ومنها سكوت الراهن
 عند بيع المرتبة الرهن يكون
 مبطلا في إحدى الروايتين ذكره
 الزيلعي وغيره وهي تعلم من
 الاشياء ما أول القاعدة * الحمد لله
 العزيز الوهاب * وهو أعلم
 بالدواب * قول الاشياء بخلاف
 المنكر في إحدى وثلاثين مسألة
 بينها في الشرح قال الشيخ
 شرف الدين في حاشيته عليه
 المسماة بتبوير البصائر على
 الاشياء والنظائر (أقول) قال
 في شرحه المحال عليه ثم أعلم أن
 المصنف اقتصر على عدم
 الاختلاف عنده على الاشياء
 التسعة وفي الخاتمة انه لا يستخلف
 في إحدى وثلاثين مسألة بعضها
 مختلف فيه وبعضها متفق عليه
 فذكر سردا اختصارا التسعة
 * وفي تزويج البنت صغيرة
 أو كبيرة وعندهما يستخلف الأب
 في الصغيرة * وفي تزويج المولى
 أمته خلافا لهما * وفي دعوى
 الدائن الأبيضاء فأنكره لا يخلف
 * وفي دعوى الدين على الوصي
 وفي الدعوى على الوكيل في
 المستثنى كالوصي * وفيما إذا
 كان في يد رجل شيء فادعاه رجلان

ولو سككت الخ) هو المقصود من ذكر هذه المسألة (قوله ومنها إذا أبرأه فسككت) أطلقه
 فشمّل ما رآه الديون وقيدته في مدائبات الاشياء نقلا عن البدائع بغير بدل الصرف والمسلم
 ففهم ما يتوقف على القبول أي لأن الأبراء عنهم ما يوجب انفساخ عقدهما فلا ينفرد أحد
 المتعاقدين به لأنه يوجب قوات القبض المستحق وزاد الجوى هذه الآية لأنه لا يبرأ
 الطالب الاصيل فإنه يتوقف على قبوله أو موافقه قبل القبول لأنه قبول حكم (قوله وهي
 نعلم من الاشياء) حيث قال ولورأي المرتبة الرهن يبيع الرهن لا يطل الرهن ولا يكون
 رضا في رواية اه قال الزيلعي والمذهب ما روى الطحاوي عن أصحابنا انه رضا يطل
 الرهن اه من حاشية الفتاوى قال ح واعلم أن البائع في عبارة الاشياء هو الراهن وفي عبارة
 الشارح هو المرتبة كما لا يخفى لكن الحكم لا يخلف لما يأتي أن الرهن لا يبيعه أحد هما
 الا برضا الآخر اه * (تتمه) زاد بعضهم ما إذا استأجر أحد الوصيين أو أحد الورثة
 بحضرة الوصيين من يمسك الجنازة إلى المقبرة والآخر حاضر ساكت والسكوت على
 البذعة والمنكر فانه رضا أي مع القدرة على الإزالة ولا كنهائه لا ينكر بالقلب وما لو
 أوصى لرجل فسككت في حياته فلما مات باع الوصي بعض التركة أو تقاضى دينه فهو
 قبول للوصاية كما عزا الجوى إلى معنى الحكم وزاد البيرى ما لو غزلت امرأته قطنة
 أو نسجت غزله ليس له تضمينها بقيمة محسوبة ولا وبعت سكوتة رضا وكذا الوصيان
 العجيان أو أجمع شاة فشاء انسان وشبهه أو ذبحها يكون السكوت كالا م دلالة (قوله
 قول الاشياء بخلاف المنكر في إحدى وثلاثين) صوابه لا يخلف كما يوجد في بعض النسخ
 وفي بعضها بخلاف المنكر في إحدى وثلاثين (قوله بينها في الشرح) أي في البحر
 (قوله على الاشياء التسعة) بتقديم المثناة على السين كالتى بعدها اه ح وهي ما ساقى
 في كتاب الدعوى من قوله ولا تخلف في نكاح أنكره هو أو هي ورجعة جدها هو أو هي
 بعد عتق وفي إيلاء أنكره أو دعه ما بعد المدة واستملا تدعيه الامه ورق ونسب وولاء
 بأن ادعى على مجهول انه قنه أو ابنه وباله * وس وحدث ولعمري والحاصل أن الملقق با
 التخلف في السبل الا في الحدود اه وأقارن ما ذكر من عدم التخلف في هذه التسعة
 على قول الامام خلاف الملقى به (قوله وفي تزويج البنت) عطف على التسعة أي وذكر
 عدم الاستخلاف في تزويج البنت اه ح أي إذا ادعى عليه انه زوجته ابنته صغيرة أو كبيرة
 وهي مسألة واحدة والازادت على العدد المذكور ط (قوله وعندهما يستخلف الأب
 في الصغيرة) يوجد في بعض النسخ لا يستخلف والذي في البحر بدو لا وهي الصواب
 (قوله وفي دعوى الدائن الايضاء) أي دعواه على رجل أنك وصي الميت فادفع لي ديني
 من تركته (قوله وفي دعوى الدين على الوصي) أي دعواه على الوصي المثانة وصايته
 بأن لي على الميت كذا ولا ينفذ له ادعى فلا يخلف الوصي إذا أنكره الدين (قوله في
 المستثنى كالوصي) أي إذا ادعى الدائن على الوكيل بالوكالة فأنكرها أو ادعى عليه

وفيما اذا ادعى (٦٩٣) البائع رضا الموكل بالعيب لم يحلف وكيله

كل اشترى منه فاقربه لاحدهما
وانكره لا يحلفه وكذا
لو انكرهما لا يحلف لاحدهما
فمن كل وقضى عليه لم يحلف الاخر
* وفيما اذا ادعى العيب الهبة مع
التسليم من ذي اليد فاقتر
لاحدهما لا يحلف الاخر وكذا
لو نكل لاحدهما لا يحلف الاخر
* وفيما اذا ادعى كل منهما انه
رهنه وقبضه فاقربه لاحدهما
او حلف لاحدهما فنكل لا يحلف
للاخر وفيما اذا ادعى احدهما
الرهن والتسليم والاخر الشراء
فاقتر بالرهن وانكر البيع
لا يحلف للمشتري ولو ادعى أحد
هذين الاجارة والاخر الشراء
فاقتر به وانكره لا يحلف لمذمومه
ويقال لمذمومه ان شئت فاقتر
انقضاء المدة أو فك الرهن وان
شئت فافسخ * وفيما اذا ادعى
احدهما الصدقة والقبض
والاخر الشراء فاقتر لاحدهما
لا يحلف * وفيما اذا ادعى كل
منهما الاجارة فاقتر لاحدهما
أو نكل لا يحلف بخلاف ما اذا
ادعى كل منهما على ذي اليد
الغصب منه فاقتر لاحدهما
أو حلف لاحدهما فنكل لا يحلف
للثاني كما لو ادعى كل منهما
الايداع فاقتر لاحدهما لا يحلف
للثاني وكذا الاعارة ويحلف ماله
عليك كذا ولا قيمة وهي كذا وكذا

الدين وهو ثابت الوكالة فانكره في المسئلة لا يحلف كالوصى فيها (قوله كل اشترى
منه) اي ادعى كل منهما انه اشترى منه ذلك الشيء وعبارة الجرا الشراء بالمدة (قوله
لا يحلفه) لانه لما اقتر به لاحدهما صار له فاذا نكل عن العيب لا يصير الاخر لا يحلف لعدم
الناتئة (قوله لو انكرهما) اي انكر دعوتهما (قوله لا يحلف لاحدهما) بتسديد اللام
مبنيما للمجهول أي طالب القاضى فحليفه لاحدهما (قوله لا يحلف الاخر) لان نكوله
بنزلة اقراره بالاول (قوله وفيما اذا ادعى كل منهما انه رهنه وقبضه) اي ادعى كل منهما
ان ذا اليد رهن عندي هذا الشيء وقبضته منه (قوله فاقتر بالرهن وانكر البيع الخ) اما
لو اقتر بالبيع وانكر الرهن فالظاهر انه لا يحلف بالاول لانه لما اقتر بالبيع صار ملك
المشتري فلا يملك الاقرار به بالرهن لانه اقرار على الغير ففائدة التحليف النكول الذي
هو بنزلة الاقرار (قوله لا يحلف لاحدهما) لعل وجهه انه لو طالب تحليفه فنكل حتى
صار نكوله اقرارا بالبيع لا يكون له فائدة لان المرتين يمكنه فسخ البيع وكذا يقال
في المسئلة بعده وان كان هذا بناء على القول بان للمرتين والمسا تاجر فسخ البيع وان
المعتمد خلافه وانما هما ما حبس الرهن والمأجور تامل (قوله فاقتر به) أي بالاجارة وفي
بعض النسخ فاقتر بهما أي بالرهن في الصورة الاولى وبالاجارة في هذه والاولى أولى
(قوله وانكره) أي انكر البيع (قوله ويقال لمذمومه الخ) أي مذمومة الشراء
في صورتين وهذا اذا ثبت الشراء والافاق فائدة هذا القول لكن فيه أن الكلام فيما
اذا انكر وليس للمدعى بينة لان طلب التحليف عنه قد المجزع من البينة الا ان يقال وجد
بينة بعد (قوله أو فك الرهن) معطوف على انتفاء وفيه انقضاء وشروط (قوله فاقتر
لاحدهما لا يحلف) لان كلامهما يدعي الملك فاذا اقتر به لاحدهما ثبت ولا يصح قوله
بنكوله فلا فائدة في التحليف (قوله أو نكل) لانه بنزلة الاقرار (قوله الغصب منه) أي
من المدعى (قوله يحلف للثاني) لانه لو اقر للثاني بالانصب بواخذ به لانه اقرار على نفسه
فيحلف رجاء نكوله لكن يلزمه للثاني ضمان المغفوب بالمثلي أو القيمة لاردعين ما في يده
لانه صار للاول فلا يملك اخراجه عنه وكذا يقال فيه بعده (قوله كما لو ادعى الخ) لانه
بانكار الوديعة أو العارية صار غاصبا (قوله يحلف ماله عليك كذا ولا قيمة) أي يحلف
في مسئلة الغصب وما بعده لما علمت من أنه لا ينكار يصير غاصبا (قوله ولا قيمة وهي
كذا وكذا) الظاهر أن المراد التحلف على مقدار القيمة اذا ادعى انها أقل لانه لما اقتر به
للاول وثبت له لا يمكنه تسليمه للثاني لو اقر له به أيضا بالنكول فيكون الواجب القيمة وان لم
يقبل ولا قيمة فتأمل (قوله وفيما اذا ادعى البائع رضا الموكل الخ) أي لو باع لو كبل
رجل بالشراء ثم اراد الوكيل رده عليه بعيب فادعى البائع على الوكيل أن الموكل رضى
بالعيب لم يحلف الوكيل وهو المشتري ويحتمل أن يراد ما اذا اراد الموكل رده بعيب فادعى
البائع على الموكل انك رضيت بالعيب وكان ينبغي أن يعدها صورة أخرى مع انه

* وفيما اذا أنكرتوكيله بالنسكاح * وفيما اذا اختلف الصانع والمستهلك في الأمور به لا عين على واحد منهم - ما وكذا لو ادعى الصانع على رجل انه استصنع في كذا (٦٩٤) فانكر لا يحلف * الحادية والثلاثون لو ادعى انه وكيل عن الغائب بقبض

دينه وبالحصومة فانكر لا يستحلف المديون على قوله خلافا لما هكذا ذكر بعضهم وقال الحلواني يستحلف في قولهم جميعا انتهى * وبه علم ان ما في الخلاصة تساهل وقصور حيث قال كل موضع لو أقترن لزمه اذا أنكره يستحلف الا في ثلاث منها الوكيل بالثمن اذا وجد بالمشتري عيبا فارد أن يردّه بالعيب وأراد البائع أن يحلفه بالله ما يعلم أن الموكل رضى بالعيب لا يحلف فاذا أقر الوكيل لزمه ذلك ويطلب حق الرد الثانية لو ادعى على الأمر وضاه لا يحلف وان أقترن لزمه الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى المدينون أن الموكل أبرأه عن الدين وطلب عين الوكيل على العلم لا يحلف وان أقترن لزمه انتهى * وزدت على الواحد والثلاثين السابقة * البائع اذا أنكر قيام العيب للحال لا يحلف عند الامام ولو أقترن لزمه كما في خيار العيب * والشاهد اذا أنكر رجوعه لا يستحلف ولو أقترن به ضمن ما تلف بها * والسارق اذا أنكرها لا يستحلف للقطع ولو أقترن بقطعها وكذا قال الاسيحي

في الخلاصة جعلهم ماصورين كما يأتي (قوله وفيما اذا أنكرتوكيله بالنسكاح) أي لو تزوجه رجلا فانكرتوكيله لانه في الحقيقة انكار للنسكاح وقد مر (قوله لا عين على واحد منهما) لانه لو عمل ما اتفق عليه فلم يستصنع أخذه وتركه كما هو مذكور آخر السلم فن باب أولى اذا اختلفا (قوله لا يستحلف المديون) لانه لو نكل يلزمه الدفع وهو ضرره اذ قد لا يصدق الموكل الوكيل عند حضوره فيضيع عليه ما دفعه ان هلك عند الوكيل من غير تعد كما يعلم من باب الوكيل بالخصومة ط (قوله انتهى) أي ما في الثانية (قوله وبه علم الخ) من كلام الشرح المحال عليه وهو البحر (قوله تساهل وقصور) لا قصاره على استثناء ثلاث وهذه الثلاث تقدمت الاولى منها فقط في المسائل المارة (قوله فاذا أقر الوكيل) أي برضا الموكل ط (قوله الثانية لو ادعى على الأمر رضاه) أي رضا الأمر فافهم صورتها اشترى الوكيل شيئا فظهر به عيب فازاد الأمر إلى موكل رده بالعيب فادعى البائع على الأمر انك رضيت بالعيب لا يحلف الأمر أي لان الرد به يثبت للوكيل ما دام حيا ولو صلبه من بعده لا للموكل كما أوضحه في شرح الوهبانية وتقام الكلام على هذه الصورة فيه فراجع (قوله وان أقترن لزمه) أي لزم الوكيل اقراره أي مقتضى اقراره وهو ترك الخصومة معه وليس المراد انه يلزم الموكل ما اقترن به وكيله أفاده ط ومثله في نور العين (قوله وزدت على الواحد والثلاثين السابقة) هذا من كلام البحر وهو بحسب فان ما نقله عن الخلاصة من المسائل الثلاث فمعه مسألتان وهما الثانية والثالثة لم يذكرهما في المسائل السابقة فتصير المسائل ثلاثة وثلاثين (قوله البائع اذا أنكر قيام العيب للحال) أي لو ادعى المشتري ابقاء العيب لم يثبت له ما يثبت له على أنه لم يبق عند المشتري حتى يبرهن المشتري لوجه الخصومة على البائع فان برهن يحلف البائع بالله ما أبق عندك (قوله ولو أقترن به) أي بقيام العيب للحال أي بالله أبق عند المشتري لزمه اقراره أي حكم اقراره وهو أنه صار خصما حتى يحلف على أنه ما أبق عندك أيضا وليس المراد انه بمجرد اقراره ببقائه عند المشتري يلزمه لانه لا بد من وجوده عند البائع ايضا حتى يثبت الرد (قوله كما في خيار العيب) أي في البحر فانه ذكر هذه المسائل في كتاب الدعوى لاهنا (قوله ضمن ما تلف بها) أي بشهادته (قوله والسارق اذا أنكرها) أي أنكر السرقة (قوله لا يستحلف للقطع) قيد به لانه يستحلف لاجل اثبات المال كما مر عن عصام حين سأله أمير بلخ عن سارق يذبح كرفة قال عصام عليه السلام (قوله وكذا قال الاسيحي) عبارة البحر وذكر الاسيحي (قوله ولا يستحلف الاب الخ) أي لو جنى الصبي جنبا فانكر أبوه أو وصيه أو ادعى احد جدار المسجد أو الدار الموقوفة أو انه أتفق على الوقف شيئا باذن المتولي السابق (قوله الا اذا ادعى عليهم العقد) بان ادعى على

يستحلف الاب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتولي للمسجد والاوقاف الا اذا ادعى عليهم العقد في حقون حثيث

انتهى * قلت وزدت على ما ذكره مسائل * الاولى لو ادعى على رجل شيئا وأراد استخلافه فقتل المدعى عليه هو الابن الصغير فلا يحلف وفي فتاوى الفضلي عليه اليمين في قوله - جميعا فإذا استخلف (٦٩٥) فشكل والمدعى أرض يقتضي بالارض

للمدعى ثم ينتظر بالوخ الصبي ان صدق المدعى كان كما قال وان كذبه ضمن الولد قيمة الارض وتؤخذ الارض من المدعى وتدفع للصبي وهذا بمنزلة ما لو أقر الغائب لم يظهر بجوده ولا تصديقه لا تسقط عنه اليمين فكذلك هنا قلت وعلى الاول رجوع هذه الى قول المصنف ولا يستخلف الاب في مال الصبي لانه لما أقر بها للصبي ظهر أنها من ماله وفيه تامل * الثانية لو اشترى دارا فحضر الشفيع فانكر المشتري الشراء قال في النوازل ولو أن رجلا اشترى دارا فحضر الشفيع فانكر المشتري الشراء أو أقر أن الدار لابنه الصغير ولا ينسب فلا يمين على المشتري لانه قد لزمه الاقرار لابنه فلا يجوز الاقرار غيره بعد ذلك * الثالثة لو كان في يد رجل غلام أو جارية أو ثوب ادعاه رجلان فقدماه الى القاضي فاقرب به لاحدهما ثم أراد الآخر تحليفه فان ادعى ملكا مرسدا فلا أو شرا من جهته لم يكن له أن يحلفه فان ادعى عليه الغصب فله تحليفه لانه لو أقر بالغصب يجب عليه الضمان كذا في النوازل * الرابعة لو اشترى الاب لابنه الصغير دارا ثم استخلف مع

أحدهم انه آجر كذا من مال الوقف أو الصبي مثلا أو أنكر فانه يحلف ان ادعى الاستخفاف ط (قوله انتهى) أي ما في الشرح المحال عليه ط (قوله قلت) من كلام الشرح الغزي ط (قوله وفي فتاوى الفضلي الخ) الذي يظهر خلافه ولذا قدمه الشارح وحزم به غير واحد في باب الاقرار اه سائحتاني قلت وفي الاشباه من فن الحيل اذا ادعى عليه شيئا باطلا فالجواب له لمنع اليمين أن يقر به لابنه أو لاجنبي وفي الثاني خلاف اه ومقتضاه انه لا خلاف في الاول وهو ما بين اقوال النجاشي عليه اليمين في قوله جميعا وذكروا في جامع الفصولين أن بعض المشايخ سقوا بين الصغير والاجنبي دفعا للجبيل وبعضهم فرقوا بينهما بان اقراره للغائب يتوقف عمدا على تصديقه فلا يملك اليمين بمجرد الاقرار فلا تسقط اليمين بخلاف اقراره للصغير (قوله والمدعى أرض) جلة طالبة والظاهر أنه غير قيد وفي بعض النسخ أرضا وفي بعضها والمدعى عليه أرض وكلاهما منكر (قوله ضمن الولد قيمة الارض) أي المدعى اه ح (قوله وهذا بمنزلة ما لو أقر الغائب لم يظهر بجوده ولا تصديقه) جلة لم يظهر الخ صفة لغائب ولو جسد في بعض النسخ بعد قوله لغائب مانعه أي رجل ادعى على آخر أن ما في يده ملكي فقال المدعى عليه هو فقلان الغائب لم يظهر بجوده ولا تصديقه الخ والظاهر أنها ما شألت بالاصل في غير محلها (قوله لا تسقط عنه اليمين) أي فيحلف للمدعى فان نكل قضى به عليه وينتظر قدوم الغائب فان صدق المدعى فيها أو ادفع له ضمن قيمته للمدعى ط (قوله قلت) من كلام الشرح الغزي (قوله وعلى الاول) أي القول بعدم التحليف (قوله الى قول المصنف) أي صاحب الاشباه وهو ما مر آنفا عن الاسيحي (قوله وفيه تامل) لعل وجهه أن قول المصنف فيما تحقق انه مال الصبي وهذا لم يعرف انه ماله الا باقرار الاب ويمكن أنه أقر تحيلا لدفع الدعوى عنه ط (قوله فانكر المشتري الشراء) يعني وأقر أنهم لابنه كما ذكره عن النوازل والافجود انكاره الشراء لا يدفع عنه التحليف بل يحلف فان نكل قضى به عليه كما ذكره في كتاب الشفعة (قوله أو أقر أن الدار) الصواب العطف بالواو لا بالباء لما علمت وفي جامع الفصولين ادعى شفعة بجوار فقال خصمه هذه الدار لابني هذا الطفل صح اقراره لابنه اذا دار في يده والسداد لملكه فكان مقرا على نفسه فصح وليس للشفيع تحليفه بالله ما أنشأه لان اقرار الاب بالشفعة على ابنه لم يجز فلا يقيد التحليف وهذا من جلة الحيل في الخصومات ولو برهن الشفيع على الشراء كان الاب خصما للقيامه مقام الابن (قوله الثالثة) مكررة مع قول البحر وفيما اذا كان في يد رجل شيئا فادعاه رجلان كل الشراء منه ثم في هذه زيادة الدعوى في الملك المرسل كما في الرواها ح (قوله فالقول للاب بلايين) لان الثمن مال الصبي ولا يستخلف في مال الصبي كما مر (قوله فالقول

الشفيع في مقدار الثمن فالقول للاب بلايين كما في كثير من كتب المذهب * الخامسة لو ادعى السارق انه اسلم للمسرور ورب المسروق انه قائم عنده فالقول

* الثامنة عشر دفع لا تخرمالا ثم اختلصا فقال قبضت ودبعة وقال الدافع بل لنفسك لا يخلف المذمى عليه قال القاضى القول لرب المال لانه اقر بسبب الضمان وهو قبض مال الغير يجمع التداوى * التاسعة عشر رجل قدم رجلا للقاضى وقال ان فلان بن فلان القلانى توفى ولم يترك وارثا غيرى وله على هذا كذا وكذا من المال فذكر المذمى (٦٩٧) عليه دعواه فقال الابن استهلكه ما به لم اقم ايشه وانه مات لم يخلف بل يبرهن الابن

عليه ما تخلفه على ما يدعى لانه من المال وقيل يستخلف على العلم الاول قول الامام والثانى قوله ما وقال الملوانى الصحيح قول الثانى انه يخلف ولو بالبيعة * ومنها العشرون لو ادعى عليه ألف درهم فقال المذمى عليه للقاضى انه قد كان ادعى على هذه الدعوى عنه قاضى بالكذا ثم خرج من دعواه ذلك فابرأنى عن هذه الدعوى فخلفه انه لم يبرئ منها فان حلف حلفت له ماله على شئ اخلف فيه والصحيح انه يستخلف على دعواه ولو بالبيعة * ومنها لو أن رجلا ادعى على رجل انه خرق ثوبه وأضر الثوب معه للقاضى وأراد استخلافه على السبب لا يخلف على السبب * فائدة * قلت وبهذه مع ما قبلها اصارت اثنين وخسين فليحفظ وقد أفاد الامام الملوانى أن الجهة لا كتمنع قبول البيعة تمنع الاستخلاف أيضا الا اذا اتهم القاضى وصى اليتيم أو قيم الوقف ولا يدعى شيئا له لو ما فانه يخلف نظر الوقف واليتيم والله تعالى أعلم * (قول الاشياء القاضى اذا قضى فى محنته فنهذ قضاؤه الا فى مسائل الخ) * أى فينبقض

فما يخلف عليه (قوله بل لنفسك) أى قرضا أو نصبا فهو عليك بالهالة (قوله لا يخلف المذمى عليه) بل يكون القول للدافع فقوله قال القاضى بيان لحكم المسئلة ط (قوله بل يبرهن الابن عليه ما) أى على انه ابنه وأن أباه مات (قوله وقيل يستخلف على العلم) أى على انه ما به لم اقم ايشه وانه مات (قوله الصحيح قول الثانى) فى بعض النسخ القول الثانى وهى أولى لأن الثانى قوله ما لا قول أبى يوسف فقط وحيث كان الصحيح الخلف فلا فائدة فى استثناء هذه المسئلة وكذا التى بعدها (قوله ثم خرج من دعواه ذلك) أى من تنسردعواه بمعنى انه تركها أو من مكان دعواه بذلك (قوله والصحيح انه) أى مدعى المال يستخلف على دعواه أى دعوى المذمى عليه انه أبرأه عن الدعوى كما يخلف على دعوى الخلف جامع القصولين أى على دعواه أن المذمى حلف على هذه الدعوى عند فلان القاضى (قوله وأراد استخلافه على السبب) أى سبب الضمان وهو الخرق لا يخلفه على السبب بان يقول والله ما خرقته لانه قد خرقه باذنه أو على ملكه ثم باعه له مخروفا ولا يبيته له بل يحلفه لان ضمانه عليه بهذا الخرق أفاده ط (قوله فائدة) سقط من بعض النسخ وهو الظاهر (قوله وبهذه مع ما قبلها اصارت اثنين وخسين) أقول بل هى ثمانية وخسون فى الثانية احدى وثلاثون وزاد فى الجرس ستة وفى تنوير البصائر أربع عشرة وفى الزواهر سبعة احدى وثلاثون بل هى ستون بزيادة الثانية والثالثة من المسائل الثلاث التى اقتصر عليهم فى الخلاصة ك ما به ما عليه وبمسئلة الجهة الا لائمة تصير احدى وستين وزدت عليها ثمانى مسائل من جامع القصولين * الشاهد لو أنكر الشهادة لا يخلف * المذمى عليه لو قال ك كذب الشاهد وأراد تخلف المذمى ما به لم انه كاذب لا يخلف * ادعى عليه عتق أمته أو طلاق زوجته قيل يخلف وقيل لا فيستأجل عند الفتوى * ادعى امرأه وقال كل منى ما تزوجتها فاقرت لاحدهما وأنكرت لا تخلف له وفاقا * وكذا لو لم تقر ولكن حلفت لاحدهما فأنكرت لا تخلف لا تخلف * بالغة تزوجها اولها فاذا دعى الزوج رضاها أو أنكرت لا تخلف * وكذا لو تزوجها رجل لا تخلف ثم ادعت المرأة به فأنكر لا يخلف * ادعى كل منى ما انه فى يده ولا يبيته وأراد أحدهما تخلف الا تخلف بالثقة ما تعلم انه فى يده قبل يخلف وقيل لا اه * فصارت تسعة وستين والحمد لله رب العالمين (قوله تمنع الاستخلاف أيضا) كمالوا دعى على شريكه خيانة مبهمه (قوله الا اذا اتهم القاضى الخ) زاد فى الاشياء أربعة غيرها تين الأولى اذا ادعى المودع على المودع خيانة مطلقة فانه يخلف ك ما فى القنينة * الثانية الرهن المجهول * الثالثة فى دعوى الغصب * الرابعة فى دعوى السرقة اه (قوله قول الاشياء

فما يحكم الحاكم قال ابن المصنف (٨٨ ين م) الشيخ صالح بن محمد بن عبد الله فى حاشيته عليها السحابة بزواجرها وهو فى التفسير على الاشياء والنظائر وقد ظفرت بمسائل أخر فزدتها تيمم للاشارة وقسمتها على ثلاثة أقسام

القاضي اذا قضى الخ) عبارته مع زيادة نفسه للتوضيح القاضي اذا قضى في مجتمه نقد
قضاؤه الا في مسائل نص أصحابنا فيها على عدم النفاذ لقضى بطلان الحق بمضى المدة أي
مخالفا لمن قال اذا لم يخاصم ثلاث سنين وهو في المهر بطل حقه لانه قول مهجور فلا ينفذ
قضاء القاضي فيه فاذا رفع الى آخر ابطاله وجعل المدعى على حقه كما في الخاتمة قالت
والظاهر أنه ليس المراد من هذا القول بطلان الحق في الآخرة بل بطلان الدعوى به
ليكن كونه مهجورا ليس على اطلاقه بل هو مهمل عندنا حيث قامت قرينة على بطلان
الدعوى كما تقدم في مسائل السكوت من عدم سماع الدعوى اذا سكوت عند بيع القريب
أو أحد الزوجين أو سكوت مع الاطلاع على تصرف المشتري أو سكوت ثلاثا وثلاثين سنة
مطلقا فتنبه لذلك قال أبو القاسم في المجزئ عن الانفاق عما يسأل على الصحيح لاحضار أي فانه
اذا حكم شافعي على الزوج الحاضر بالفرقة المجزئة عن النفقة فذلك حكمه عندنا بخلاف
الغائب لان مجزئته غير معلوم فلا ينفذ في الصحيح كما في الذخيرة لظهور مجازفة التهمود
وقد مناهى الكلام على ذلك في النفقة فافهم قال أبو بصير نسكاح منية أي به أو بانه
لم يصح عند أبي يوسف أي لان حرمة منصوص عليها في الكتاب العزيز لان السكاح لغة
الوطء وعند محمد ينفذ لان هذا النص ظاهر والتأويل فيه سائغ قال أبو بصير نسكاح أم
منية أو بنتها أي على الخلاف السابق وسنأتي في عبارة الزواهر في القسم الثاني قال
أبو بصير المتعة أي لانها منسوخة وقد صرح رجوع ابن عباس عن القول بجوازها قال
أبو بصير المهر بالانقضاء أي بأن لم يخاصم زوجها فيه حتى مضت مدة طويلة ثم خصمه
يطل حقه في المداق والقاضي لا يلتفت الى خصوصه ثم اشترح أدب القضاء فوقضى عليها
بطلان لم ينفذ قال أبو بصير تأجيل العنين أي فلورفع قضاؤه لقاض ابطاله وأجل الزوج
حول لسانية قال أبو بصير صحة الرجعة بالرضاها أي لمخالفتها لقوله تعالى وبعولتم أحق
بردهن قال أبو بصير وقوع الثلاث على الطلبي أو بعدم وقوعها قبل الدخول أو بعدم
الوقوع على الحائض أو بعدم وقوعها ما زاد على الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث بكامة
أي لمخالفتها قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له لان المراد به الطلقة الثالثة قال لا يقع شيء
أو يقع واحدة فقد انبت الحل للزوج الاول بدون الزوج الثاني وهو خلاف الكتاب فلا
ينفذ القضاء به شرع أدب القضاء قلت فما ذكر في الفتاوى المنسوبة الى ابن كمال باشا من
وقوع طلاق واحدة لا يعول عليه ومن أفتى به من أهل عصرنا فهو جاهل كما أوضحته
في اقتناء طویل قال أبو بصير وقوعه على الموطوءة عقبيه عبارته في البحر أو بعدم وقوع
الطلاق في طهر جامعها فيه قال أبو بصير الجهازان طلقها قبل الوطء بعد المهر والتجهيز
أي لو طلقها قبل الدخول بعد ما قبضت المهر وتجهزت به فقضى القاضي للزوج بنصف
الجهازل أي أن الزوج يدفع المهر رضى بتصرفها فيه نصا وكان الزوج اشتراه بنفسه
وساقه اليها ثم طلقها قبل الدخول فله نصفه لم ينفذ لانه قضاء بخلاف النص لانه تعالى جعل

مطلب

القاضي اذا قضى في مجتمه نفسه
نفذ قضاؤه الا في مسائل

قوله بل هو مهمل عندنا هكذا
بخطه وله سقط من قوله كونه مالم
يجعل من باب الحذف والايصال
قلية أمل اه معصية

له نصف المقر وض أي المسمى في العدة والجهاز غير مسمى فلا ينصف اه ملخصا من
 حاشية الاشباه عن المحيط قال أو بشهادة بخط أبيه أي شهادته على من بسبب رؤيته بخط
 أبيه قال في شرح أدب القضاء صورته أن الرجل إذا مات فوجد ابنه خط أبيه في صدك
 وعلم يقيناً أنه خط أبيه بشهادة بذلك الصك لأن الابن خليفة الميت في جميع الاشياء لكن
 هذا قول متهجر راجح قلت وزاد في البحر بعد هذه المسئلة أو بشهادة وعين أو في الحدود
 والقصاص بشهادة رجل واحد أو اثنين أو عاتق ديوانه وقد نسي وبشهادة شاهد على صدك
 لم يذكر ما فيه إلا أنه يعرف خطه وخاتمه أو بشهادة من شهد على قضية مختومة من غير أن
 تقرأ عليه وبقضاء المرأة في حد أو قود اه ~~ممكن~~ صرح في القصص وابن بنفذه في هذه
 المواضع وانما سكتي خلافاً في الأول فقط والله أسعقلها من الاشباه لهذا والله تعالى أعلم
 قال أو في قسامة بقتل أي قضى فيما فيه القسامة بالقتل وصورته كما في شرح أدب القضاء
 ما قاله بعض العلماء إذا كان بين المذني عليه والقتيل عداوة ظاهرة ولا يعرف له عداوة
 على غير المذني عليه وبين دخوله في المحلة وجود القتل مدة قرينة فالقاضي يحلف الولي
 على دعواه فإذا حلف قضى له بالقصاص وهو خلاف السنة واجماع الصحابة بل فيه الدية
 والقسامة عندنا قال أو بالتقرير بين الزوجين بشهادة المرضعة أو قضى لولده أي لانه
 قضاه لنفسه من وجهه أما لو قضى بشهادة الابن لأبيه أو بالعكس ففيه خلاف بين الصحابة
 ثم وقع الاجماع على بطلانه فينفذ قضاءه عند أبي يوسف بناء على أن الاجماع المتأخر لا يرفع
 الخلاف السابق عنده وعند محمد لا ينفذ بناء على أنه يرفعه عنده فلم ~~يكن~~ قضاء في فصل
 بحكمه فيه قال أو رفع اليه حكم صبي أو عبيد أو كافر أي لو قضى بعماء حكمه به هو لا ينفذ
 لأن حكمهم غير نافذ قال أو الحكم بحجر سفيه يعني لو حجر القاضي على سفيه فأنطقه آخر
 جاز وبطل قضاء الأول فليس لقاض ثالث أن ينفذه لأن الأول ليس قضاء بل فتوى اعدم
 المقضى له ولئن كان قضاء فنفسه بحكمه سفيه فلا يكون حجة مالم يحضه قاض آخر كما لو قضى
 المحدث في قذف لا يكون حجة مالم يتصل به الامضاء من قاض آخر هذا حاصل ما في شرح
 أدب القضاء من باب الجور وبه علم أنه كان عليه أن يقول أو الحكم بحجر سفيه أو بطله قاض
 آخر فانه حينئذ لو رفع الى ثالث لا ينفذه أما لو أجاز له الثاني لم الثالث تنفذه فافهم قال
 أو ببيعة بيع نصيب الساكت من قرن حرره أحدهما أي حرره أحد الشرى يكن ميسراً
 كما في البحر أي لو باع الساكت نصفه وقضى القاضي به ثم اختصه والى آخر فانه يبطله لأن
 الصداقة تقو على أنه لا يجوز استدامة الرق فيه كما في شرح أدب القضاء قال أو ببيع
 متروك التسمية عمداً أي عند الثاني وهو الأصح وقال لا ينفذ كما في خزانة الاكمل قال
 أو ببيع أتم الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الأصح أي الاظهر عدم التنفيذ عند محمد لانه
 اختلف فيه بين الصحابة ثم وقع الاجماع على عدم جوازه وبه يرتفع الخلاف السابق
 عنده كما مر وعندهما لا يرتفع فينفذ البيع وذكر السرخسي أن الأكثر على عدم التنفيذ

وقد منتهى الكلام على ذلك في باب التدبير فراجع به فإنه مهم قال أبو بطلان عفو المرأة
عن القود أي لو قتل زوجها أو أبوها عدا فعتت عن القاتل فأبطله من لا يرى للنساء حقا
في القصاص ثم قبل القود ورفع إلى قاض آخر فإنه لا ينقضه ويحكم بصحة العفو وبطلان
القود لها لأنه للجمهور وإن كان بعد القود فالقاضي الثاني لا يترضى بشئ لكن ذكر
في شرح أدب القضاء أن هذا التفصيل غير سديد بل السديد أنه بعد القود يلزمه أي
القائد القصاص لو علم أنه قتل شخصا محققون الدم ولو جاهدوا فالدية قال أبو بصحة ضمان
الخلاص أي بأن قال البائع أو أجنبي للمشتري أن استحققت الدار المشتراة من يدك فأنا
ضامن لك استخلاصها بالبيع أو بالهبة أو أسلمها إليك فهذا الضمان باطل لأنه ضمن ما ليس له
قدرة على الوفاء والقاتل بأنه يصح لم يستند إلى قياس صحيح فالقضاء به باطل وفسر أبو
يوسف ومحمد الخلاص بالرجوع بالثمن عند الاستحقاق فهو والدرك والعهد واحد
عندهما وحديثه فالقضاء به صحيح وإذا رفع إلى آخر لا يطله وتامه في شرح أدب القضاء
قال أبو زيادة أهل الحلة في معالم الإمام من أوقف المسجد أي إذا كانت بلا موجب
والافتقار ذكرنا في فروع الفصل الأول من كتاب الوقف أنه يجوز للقاضي زيادة رسوم
الإمام إذا كان يعطل المسجد بدونها أو كان فقيرا أو عالما تقيا قال أبو جعفر المطلقة ثلاثا
بغير دعة الثاني أي بالدخول كما هو قول سعيد بن المسيب لأنه بخلاف ثلاثا فإنما المشورة
كافي القسمة نعم في قضاء الفتح عن الفصول إذا طلقها الثاني بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا
في العدة ثم طلقها قبل الدخول فتزوجها الأول قبل انقضاء العدة وحكم بصحته نقذ إذ
للإحتياط فيه مسأغ وهو صريح قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات
ثم طلقتموهن الآية وهو مذهب زفر اه وقد منتهى الكلام على هذه المسئلة في الطلاق
فراجع به قال أبو بصير مالك الكافر مال المسلم باحرازه بدارهم أي دار أهل الحرب لأنه
لم يثبت فيه اختلاف بين الصحابة كافي فتح القدير فكان القضاء به مخالفا لاجتماعهم قال
أبو بصير درهم بدرهمين يدا بيد أي لو قضى ببيع الفضة بالفضة متفاضلا مع التقابض
كما هو قول ابن عباس لم يصح إذ لم يوافق نفسه غيره عليه قال أبو بصحة صلاة المحدث أي لو قال
ان صليت صلاة صحيحة فأمر لك بذلك فرغف في أثناء صلاته وقضى قاض بصحتها وبأنه
صار أمر المرأة بيدها فالحنفى أبطله لعدم وجود الشرط المأخوذ من قوله عليه الصلاة
والسلام من قاء أو رغف في صلاته فلم ينصرف ولم يتوضأ ولين على صلاته ما لم يتكلم كافي
حاشية الأشباه عن تنوير الأذهان فتأمل قال أبو بصحة على أهل محلة بتألف المال أي
إذا تألف مال إنسان في محلة فقضى بضمانهم بالتسامة قدا على النفس فهو باطل
لخالفته للاجتماع فلأنني أن ينقضه حكم في شرح أدب القضاء قال أبو بصحة القذف
بالتهميض أي كقوله أما أنا فلست بران وقال به عمر رضي الله تعالى عنه وهو قول جمهور
خالفه فيه علي رضي الله تعالى عنه فلما قضى الثاني أن يبطله ويجعل ذلك الحد ودمه مقبول

الشمادة كما في شرح أدب القضاء قال أبو القزعة في معترك البعض أي في مريض أعتق
 بعض عبده بغير عينة ~~لكن~~ صرح الخصاص في أدب القضاء بنفاذه نعم نقل في تنوير
 الأذهان عن الخطوط أنه ينفذ لأنه مجتهد فيه وعن أبي يوسف لا ينفذ لأن استعمال القرعة
 نوع قمار قال أبو عبد الله تصريف المرأة في مالها بغير إذن زوجها لم ينفذ في الكل أي في كل
 هذه المسائل وهذا ما حترته من البرازية والعصمانية والصيرفية والتاريخية اه كلام
 الاشبه بزيادة توضحه مع ذكر المسائل التي زادها في البحر وذكر في البحر أيضا عقب
 ذلك عن السبكي أن القضاء ينفذ عند المصلحة إذا كان حكما لا دليل عليه وما خالف
 شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نصه في الوقف نصا
 أو ظاهرا اه وهذا موافق لقول مشايخنا كغيرهم شرط الواقف كنص الشارع فيجب
 اتباعه كما صرح به في شرح الجمع للمصنف اه (قوله الأول ما لم يختلف مشايخنا فيه)
 أي في نقضه ~~وكذا~~ هو مرجع الضمير بعينه وأراد بالمشايخ الإمام وصاحبه وأراد
 بالاصحاب في قوله واختلف أصحابنا فيه الصالحين ط قلت لكن المشهور إطلاق أصحابنا
 على أئمتنا الثلاثة أي حنيفة وصاحبه كما ذكره في شرح الوهبانية وأما المشايخ ففي وقف
 النهر عن العلامة فاسم أن المراد بهم في الاصطلاح من لم يدرك الإمام (قوله والثالث
 ما لا نص فيه عن الإمام) أي لا نص فيه ظاهر يعتمد عليه فلا ينافي قوله الثاني في القسم
 الثالث إذا حكم بالشاهد واليمين في الأموال ثم رفع إلى الحاكم يرى خلافه نقضه عند الثاني
 وعن الإمام لا أفاده ط (قوله وتعارض فيه تصانيفهم) أي تصانيف الاصحاب يعني أهل
 المذهب قال في جامع الفصولين قضاي القضاة على ثلاثة أقسام الأول حكمه بخلاف نص
 واجماع وهذا باطل فاسلك من القضاة نقضه إذا رفع إليه وليس لاحد أن يجيزه الثاني
 حكمه فيما اختلف فيه وهو ينفذ وليس لاحد نقضه والثالث حكمه بشئ يتعين فيه
 الخلاف بعد الحكم فيه أي يكون الخلاف في نفس الحكم فقبل التدقيق توقف على
 امضاء آخر فالأمر ما يصير كالمقاضي الثاني إذا حكم في مختلف فيه فليس للشأن نقضه فالأمر
 أبطله الثاني بطل وليس لاحد أن يجيزه اه ط وسما في تمام الكلام على هذه الثلاثة
 في كتاب القضاء إن شاء الله تعالى (قوله وتعارض على البائع ردها) أي إلى المشتري (قوله
 في المواضع) أي المساكين والخطية أي المحلة والذرع أي عدد الأذرع اه ح (قوله
 كقول عثمان البستي) هذا خلاف ما في الزواهر فإن الذي فيها أن عثمان البستي قال إذا
 رفع إلى قاض آخر أبطله الخ (قوله لمخالفة له نص الحديث) هو ما ورد أنه عليه الصلاة
 والسلام كان يقضي بالشفعة في كل ربع وحائط فلا يعمله بخلاف من خالف ذلك ط
 (قوله إذا قضى بعد بثوته) في بعض النسخ بعد بثوته أي بعد أن تاب وهي أظهر لأن
 القضاء بشئ لا يكون إلا بعد بثوته عند القاضي ~~لكن~~ كل من النسختين غير موجود
 في الزواهر على ما نقله المحقق أبو السعود عنها قلت والصواب قبل ثبوتها لأن الكلام فيما

٢ مطلب
 ما خالف شرط الواقف فهو مخالف
 للنص والحكم به حكم بلا دليل
 ٣ مطلب
 المراد بأصحابنا أئمتنا الثلاثة
 ٢ وبالمشايخ من لم يدرك الإمام
 * الأول ما لم يختلف مشايخنا فيه
 * والثاني ما اختلفوا فيه * والثالث
 ما لا نص فيه عن الإمام واختلف
 ٣ أصحابنا فيه وتعارضت فيه
 تصانيفهم * (فن القسم الأول)
 إذا باع دارا وقبضها المشتري
 واستحققت منه وتعد ذرعى
 البائع ردها ف قضى على البائع
 للمشتري بدار مثله في الموضع
 ٤ والخطية والذرع والبناء كتول
 عثمان البستي ثم رفع لقاض آخر
 أبطله وألزم برذالين فقط الآن
 يكون أحدث بناء أو غرسا
 فيلزمه بقيمة ذلك مع الثمن (ومنه)
 حكم قضى يبطلان شفعة
 الشريك ثم رفع لقاض آخر فانه
 ينفذه ويثبت الشفعة للشريك
 لمخالفة لنص الحديث (ومنه)
 المحذور في قذف إذا قضى بعد بثوته
 ثم رفع الحكم لقاض آخر لا يراه
 أبطله
 ٤ مطلب
 قضاي القضاة على ثلاثة أقسام

(ومنه) ما لو حكم أعمى ثم رفع
 إن لم يره نقضه لأنه ليس من أهل
 الشهادة والقضاء فوقها (ومنه)
 إذا حكم بشهادة الصبيان ثم رفع
 لا تنقضه لأنه كالجنون وكذا
 ما إذا التأم في نومه (ومنه)
 الحكم بشهادة النساء وحدهن
 في شجاج الحام ورفع لا تنقضه
 (ومنه) الحكم بآجارة المديون
 في دينه لا ينقض (ومنه) القضاء بخط
 شهود أو موات لا ينقض (ومنه)
 القضاء بجواز بيع الدراهم
 بالدنانير نسبة (ومنه) القضاء
 بشهادة أهل الذمة في الاستنار
 في الوصية ثم رفع إن لا يراه نقضه
 (ومنه) إذا قضى بشئ ثم رفع لا تنقضه
 ولم يبين وجه النقض أمضى
 النقض (ومنه) إذا باع رجل من
 آخر عبدا أو أمة ومضى على ذلك
 مدة ثم ظهر رقبه عيب لم يقتر البائع
 به ولم تقم بينة بأنه كان موجودا
 عنده فردد القاضي على البائع
 ثم رفع حكمه لا تحرقانه يطل الرد
 وبعبه للمشتري (ومنه) إذا حكم
 بقصر يمت المرأة التي لم يدخل بها
 ثم رفع لحاكم آخر أبطل حكمه
 الأول لمخالفته لنص ورأيكم
 اللاتي في مجوركم الآية * (ومن
 انقسم الثاني) * إذا اختلف
 الأصحاب على قولين ثم أخذ الناس
 بأحد قوليه وتركوا الآخر حكم
 القاضي بالمتروك لم ينقض عنده
 خلافا لثاني

ينقض ولا ينقضه أحد وهذا ليس كذلك لما في شرح أدب القضاء وأما المحدود في النقض
 إذا قضى قبل التوبة فاقضى الثاني يبطل قضاءه لا محالة حتى لو نقضه ثم رفع إلى قاض
 ثالث فله أن ينقضه لأنه لا يصلح قاضيا بالاجماع فكان القضاء الثاني مخالفا لاجماع فكان
 باطلا وما إذا كان بعد التوبة لا ينقض قضاءه عندنا لكن انقض آخر أن ينقضه حتى
 لو نقضه ثم رفع إلى ثالث ليس للثالث أن يبطله اه (قوله ومنه ما لو حكم أعمى الخ) في جامع
 الفصولين ولو أمضى حكم الأعمى نقضه في أهلية شهادته بخلاف ظاهره ولو رفع حكمه إلى
 قاض لا يرى جواز قضائه أبطله لأنفس الحكم بمجهدي فيه اه وحاصله أنه من القسم
 الثالث من الأقسام المارة أنقاض جامع الفصولين فيتموقف على أمضاء قاض ثان فان
 أمضاء الثاني نقضه فلا يسأل الثالث أبطله وإن أبطله الثاني بطل فهو نظير حكم المحدود بعد
 التوبة وعلمت ما فيه (قوله لأنه ليس من أهل الشهادة) اه للمفسرين قبله ط (قوله
 وكذا ما إذا التأم في نومه) يعني إذا أدى التأم شهادة قضى به أو رفع انقض آخر نقضه
 ط (قوله في شجاج الحام) قال المشرح في الشهادات وكذا لا تقبل شهادة الصبيان فيما
 يقع في الملاعب ولا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات وإن مست الحاجة لمنع الشرع عما
 يستحق به السجن ولا لعب الصبيان وحمامات النساء فكان التقصير ضافا إليهم لا إلى
 الشرع بزازية وصغرى وشربا ليلية لكن في الحاموى تقبل شهادة النساء في القتل
 في الحمام بحكم الديلة إلا يهدرا الدم اه فليقتبه عند الفتوى اه ط (قوله ومنه الحكم
 بآجارة المديون في دينه) أي لو حكم للدائن بأن يجر مدينه لستوفي دينه من أجرته لا ينقض
 لمخالفته لقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة نعم قالوا أنه لو كان له كسب يفضل
 عن حاجته بأمره الحاكم بدفع الفاضل هذا وقد أسقط المشرح من عبارة الزواهرى مسألة
 قبل هذه وهي قوله ومنه إذا قال الرجل لامرأته كلى أو أشربى يريد الطلاق فقضى عليه
 القاضي بذلك وفوق بينهما ثم رفع إلى من لا يراه نقضه (قوله ومنه القضاء بخط شهود
 أموات) لأن الشاهد لا بد من نطقه بالشهادة فالحكم بخط حكم بلاشهادة فهو باطل
 (قوله نسبة) وكذا مع التنازل كما مر (قوله نقضه) لأنه لا شهادة لكافر على مسلم (قوله
 أمضى النقض) عبارة الزواهرى ثم رفع النقض إلى آخر أمضى النقض اه أي حلال حكمه
 بالنقض على الصحة بأن علم الناقض أن الحكم الأول باطل فعنده هذه هنا بالنظر إلى هذا
 تأمل (قوله ثم ظهر رقبه عيب) قيد في شرح أدب القضاء بالجنون فإن بعضهم قال يرد
 العبد به مطلقا لأنه انما يكون من نقصان يتمكن من أصل الخلقة فيكون من عند البائع
 (قوله التي لم يدخل بها) صفة للمرأة (قوله الآية) تتم من نساءكم اللاتي دخلتم بهن
 فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم (قوله لم ينقض عنده خلافا لثاني) اه
 في الزواهرى ويظهر لي أن العبارة مقبولة والصواب ينقض عنده بأسقاط لم لأن ما ذكره
 هو المسئلة الأصولية وهي أن الإجماع اللاحق هل يرفع الخلاف السابق فعنده ما لا

وعند محمد بن قيس إذا حكم بالقول المتروك أي الذي تركه أهل الاجماع فعندهما لا ينقض حكمه لعدم ارتفاع الخلاف السابق فكان حكمي محل مجتهد فيه وعند محمد بن قيس لا ارتفاع الخلاف فيكون حكمي مخالفا لاجماع ومثاله ما قدمناه من شهادة الابن لآبيه أو بالعكس ومن مسئلة يبيع المدبر فتدبر (قوله ومنه إذا وطئ أمرا أنه الخ) في شرح أدب القضاء لو وطئ أمرا أنه أو بنتا الخاصة زوجته إلى قاض يرى أن الحرام لا يحترم الحلال فتقضي به الزوجها ثم رفعته إلى قاض يرى أن ذلك يحرمها على زوجها فلا يسأل الثاني أن يطل قضاء الاول لأن هذا مما اختلف فيه الصحابة والعلماء فإذا قضى نقض قضاءه بالاجماع فإذا قضى الثاني بخلافه كان قضاء مخالفا لاجماع ثم هل يحل للزوج المقام معها أو لا يجاهل وقضى بالمرأة له حل بلا شبهة لا لو قضى بتحررها ولو علم أن قاضي عليه بأن كان هو لا يرى تحررها والقاضي قضى بتحررها فله القضاء عليه فلا يحل له المقام معها وإن قضى له بأن كان هو يرى تحررها وقضى له بحلها فعندهما أي يوسف كذلك وعندهما لا يحل اهـ مخلصا ورأيت بهامش بخط بعض العلماء عند قوله فإذا قضى نقض قضاؤه بالاجماع ما نصه ذكر في الوقعات الصغرى أن نقض القضاء مختلف فيه عند أبي يوسف لا ينفذ ولا الثاني أن يطله وعند محمد بن قيس لا ينفذ وليس للثاني ذلك فكان النفاذ المجمع عليه سؤوف على قضاء ثان بجمعة قضاء الاول اهـ ورأيت نحوه في جامع الفصولين من حكاية الخلاف المذكور (قوله وان عالما لا يحل له المقام) أي ان عالما بجبره تمامه نقضها لها وقضى له بالحل (قوله وذكر ذلك مطافا) أي بلا حكاية خلاف (قوله فالظاهر أن ذلك مذهبه) أي مذهبه صاحب المتن (قوله أو قول الامام) قد علمت أنه قول أبي يوسف (قوله لمخالفة له نص ولا تنكحوا) أي ما تنكح أبوكم من النساء وهذا لا يصلح دليلا على ما قبله بل انما يصلح دليلا لمسئله ذكرها في جامع الفصولين وعبارته ولو قضى بجواز نكاح منية الابن لابن أو الابن للاب لا ينعقد عند أبي يوسف إذا طأه نكاح نص عليه في الكتاب اهـ ط (قوله ومنه إذا قضى بخلاف مذهبه الخ) في قضاء الجور لو قضى في المجتهد فيه مخالفا لرأيه ناسا فنفذ عنده وفي العامد روايتان وعندهما لا ينفذ في الوجهين واختلاف الترجيح قال في القمع والوجه الآن أن يفتى بقوله الآن التارك لمذهبه عند لا يفعل الا لهوى باطل وأما الناسي فلا أن المنة لما قدمه الا يحكم بمذهبه لا بمذهب غيره هذا كله في القاضي المجتهد فدافنا المقلد فاعلموا لا يحكم بمذهب أبي حنيفة فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم اهـ وسأيت تمام الكلام على هذه المسئلة في كتاب القضاء ان شاء الله تعالى (قوله وقال القاسم بن معن جبر ط قلت والقاسم هذا من أصحاب أبي حنيفة رجه الله تعالى أخذ عنه محمد بن الحسن كما في طبقات عبيد القادر (قوله فلو حكم الثاني) أي الحاكم الثاني بأنه جبر فنقض ما قدمه أن هذا من القسم الثالث من الاقسام التي قدمناها عن جامع الفصولين (قوله إذا حكم بالشاهد واليمين)

(ومنه) إذا وطئ أمرا أنه وحكم بهقاء النكاح ثم رفع لا خير يرى خلافه لم يطله ثم ان الزوج جاهلا فهو في سعة وان عالما لا يحل له المقام لأن القضاء لا يحل ولا يحترم خلافا لأبي حنيفة رجه الله تعالى وذكر الحاكم في المتن في رجل وطئ أمرا أنه فقضى أن ذلك لا يحرمها ثم رفع لا خير فرق بينهما وذكر ذلك مطلقا فالظاهر أن ذلك مذهبه أو قول الامام لمخالفة له نص ولا تنكحوا وهو الوطء (ومنه) إذا قضى بخلاف مذهبه غاطا ووافق قول مجتهد ثم رفع لا خير ما عند الامام وقال لا ينفذه لانه غاط والغاط ليس بمجتهد فيه (ومنه) المدبون إذا حبس لا يكون حبسه حجرا عليه وقال القاسم بن معن جبر فلو حكم به ثم رفع لا خير نقضه وقال لا ينفذه فلو حكم الناسي به فنقض ولا ينقض (ومن القسم الثالث) إذا حكم بالشاهد واليمين في الاموال ثم رفع الحاكم يرى خلافه نقضه عند الثاني

مطلبه في قضاء القاضي بخلاف مذهبه

وعن الامام لا اختلاف الاثبات
(ومنه) اذا قضى بشهادة الاب
لابنه او جده ثم رفع لا يخول اياه
امضاء عند الثاني وينقضه عند محمد
(ومنه) اذا تزوج الزاني بانيته من
الزنا وفسخ الحكم بطلان ذلك ثم رفع
لمن لا يراه ابطاله لانه مما يستشعره
الناس ذكره في شرح الطحاوي
(ومنه) رجل اعتق عبدا ثم مات
المعتق ولا وارث له ثم قضى القاضي
بغيره للمعتق ثم رفع لما حكم آخر
نقضه وجعل ماله لبيت المال عند
ابي يوسف وهو الصحيح لقوله عليه
الصلاة والسلام اغنا الولاء لمن
اعتق ولا يلزم مولى المولا لانه
مستحق بالعقود وهو قائم بهما
فاستويا كالزوجة فاعتنم هذا
المقام فانه من جواهر هذا الكتاب
والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب
تم النص الاول بحمد الله تعالى
ومعونه وحسن توقيفه وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم

قوله ووالدين مقتضى قوله
وانما هم ذوارج ان يقول هذا
ورادنا الخ بالرفع الا ان يجعل
معطوفا على ما قبل لاسماعيل
ما قبله اه معجزة

قال في جامع الفصولين ذكر في بعض المواضع انه ينقد في بعضها لا ينقد وفي افضة
الجامع انه يتوقف على امضاء قاض آخر اه ط (قوله وعن الامام لا) تقدم ان هذا
القبض لانص فيه عن الامام وتقدم جوابه (قوله لانه مما يستشعره الناس) أي يعتونه
أمر ايشيه لانهم بافته حقيقة واحدة لوجود الجزئية وانما قطع الشرع عن نسبته اليه فقط
اذا الجزئية لا تنفي بالزمان انه لم يذ كرفيه خلافا ومقتضى عنه من القسم الثالث وجود
الخلافا فيه (قوله ثم مات المعتق) بكسر التاء والذي بعده بفتحها ط (قوله اغنا الولاء
لمن اعتق) لان اغنا فمصد قصر الولاء على من اعتق ومن أحكام الولاء الارث (قوله ولا
يلزم) أي لا يلزم ان نقول مولى المولا كذلك أي أنه يكون ارثه من أحد الجانبين فقط
كما قلنا في ولادة العتاقة لانه أي الولاء المفهوم من مولى المولا مستحق بالاعتقاد لا بصورته
ان يعقد رجلان محجولا والنسب عقد الموالاة بين ما على أن من مات منهم ما قبل صاحبه عن
غير وارث ورثه الآخر وهذا العقد قائم بهما أي وجوده من مائة وارثان به من الطرفين
بمخلاف ولادة العتاقة فان نسبة الاعتاق وهو قائم بالمعتق فقط كالزوجة فانها من أسباب
الميراث والارث ثابت بهما من الطرفين اقيام عقد هاهنا مما عاينته وارثان به اوان اختلف
مقدار الارث بهما من جهة أخرى وهي تفصيل الزوج على الزوجة بذكورة وكونه قواما
عليها والله سبحانه اعلم (قوله فاعتنم هذا المقام) أي فزبه بلا مشقة كما في القاموس حيث
قال غنم بالكسر غنما بالضم وبالفصح وبالحجر يك وغنما بالضم الفوز بالشي بلا مشقة
اه والاعتناء افعال منه فافهم والله سبحانه وتعالى اعلم وله الحمد على ما علم وفهم
وصلى الله وبارك وسلم على عبده ورسوله المعظم وعلى آله وصحبه ومن في سللك اتقوا
لا سيما امامنا الاعظم وقد وثنا المقدم وأصحابه ومشايخ مذهبنا المحكم واتبعهم
ذو المقام الانغم والمصنف ذو الفضل المسلم والشاهد الذي اتقن مسائله وأحكامه
ووالدين ومشايعنا وأهاليينا ومن أسدى الينامر وقاوا كرم رب أوزعني أن أشكر
نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأصلح لي في ذريتي اني تب
اليك واني من المسلمين وتقبل مني هذا العمل وبالغني في أكماله غاية الامر
وجنبني فيه عن الخطا والخلل واجعله سببا لغفران الذنوب والزلل وحسن
القيام عند انتهاء الاجل والحمد لله رب العالمين فيجز هذا الجزء على يد
جامعه افقر العباد الى رحمة رب العالمين * محمد امين بن عمر عابدين
* غفر الله تعالى له ولوالديه والمسلمين آمين * ثلاث عشرة ليلة
بتين من شعبان المستقرم * سنة ثمان مائة تسع
وأربعين ومائتين وألف من هجرة
النبي المعظم صلى الله
عليه وسلم
تم الجزء الثالث وبالله الجزء الرابع أوله كتاب البيوع

1000-248
PC

DUE DATE

5
1965-11

3.3.67
100
3/2

440N

